

حاشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء السادس ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

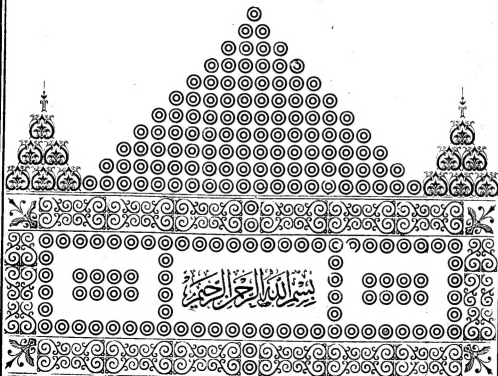
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

طبعة المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لدايف مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صدرت في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٥



﴿ كتاب النصب ﴾

(قوله لغه) الى قول المتن فلور كبدية في النهاية (قوله ظلمنا) ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او
مكايبة في صحراء سمي بحاربة او مجاهر فو اعتمد الحرب سمي اختلاسافان جعد ما او تبن عليه سمي خيانة بر ماوى
اه مجيرى (قوله وقيل الخ) اى زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكما بدليل ما ياتي قريبا وكاقامة
من قعد الخ قال شيخنا وهذا المعنى الشرعى اعم من كل من اللغوين لان الاستيلاء اعم من الاخذ لشموله
المنافع فهذا على غير الغالب من ان المعنى الشرعى اخص من اللغوى اه مجيرى (قوله فيه) اى الاستيلاء
وكذا ضمير منه (قوله منع المالك الخ) اى او غيره منعا خاصا كمنع المالك واتباعه مثلا اما المنع العام كان منع
جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه عرش (قوله من سقى ماشيته الخ) اى كان حبسه مثلا فيترتب عليه
عدم السقي فلا ينافى قوله بعد وان قصده منعه عنه اه عرش (قوله وقارن هذا) اى تلف ذلك بما ذكر (قوله
بانه) اى المتسبب في التلف (ثم) اى فى الشاة (قوله ما ياتي عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غور ماء
عين ملك له ولشركائه فيس ما كان يسقي بها من الشجر ونحوه اه ووجه التايد ان ابن الصلاح من حيث
نسبة اليها متعين لولدها وكذلك العين التي اعدت لخصوصها السقي زرع فانها معدة بحسب القصد من هياها
لذلك الزرع وعليه فيتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسئلة الزرع فيها اذا لم يكن الماء معدا له
كأه الامطار والسيول ونحوهما اه عرش (قوله قيل قول المتن الخ) اى فى باب احياء الموات سيد عمر
ورشيدى (قوله فيمن عطل الخ) اى فى شأنه وحقله (قوله او كلبا الخ) خرج به العقور وكذا ما لانفع فيه
ولا ضرر كالقواسق الخس فلا يدعيها ولا يجب رد هابر ماوى اه سم على منهج وهو ظاهر اه عرش (قوله
وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خرا الخ فكانه قال شمل اى الحق الخرو والكلب المحترم ومن وسائر الحقوق
الخ (قوله وكاقامة من الخ) لعله عطف على قوله كحق متحجر يتروم انه قال كابطال حق متحجر عبارة النهاية

(قوله وليس منه الخ) اعتمده م

﴿ كتاب النصب ﴾

﴿ كتاب النصب ﴾

(هو) لغة اخذ الشيء طلبا

وقيل بشرط المجاهر فو شرعا

(الاستيلاء) ويرجع فيه

للعرف كما يتضح بالامثلة

الاثنية وليس منه منع

المالك من سقى ماشيته او

غرسه حتى تلف فلا ضمان

وان قصد منعه عنه على

المعتمد وفارق هذا هلاك

ولد شاة نجح بانه ثم تلف

غذاء الولد المتعين له بالتلاف

اه بخلافه هنا وبهذا الفرق

يتايد ما ياتي عن ابن الصلاح

وغيره قيل والاصح ان

السمن ويأتى قيل قول

المتن فان اراد قوم سقى

ارضهم فيمن عطل شرب

ارض الغير ما يؤيد ذلك

(على حق الغير) ولو خرا

وكلبا محترمين: سائر الحقوق

والاختصاصات كحق متحجر

وكاقامة من قعد بسوق او

مسجد

لا يرجع منه والجلوس محله وجعله في دقائه حجة البر غير مال مرادة به غير متول لما قدمه في الأفرانها مال وعبر أصله بالمال لأنه بمعنى المتول
المرتب عليه الضمان الاتي وعدل عنه إلى اعم منه كما تقرر ليكون التعريف جامعاً لا فرداً الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فيصرح
باتفائه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخ فصيحه أحسن خلافاً لمن اتصّر لصنيع أصله (٣) عدواناً أي على جهة التعدي والظلم وخرج به

نحو عارية أو مأخوذ بسوم
وأما نة شرعية كسب طيرة
الربح إلى حجره أو داره
ولا يرد عليه مالو أخذ مال
غيره يظنه ماله فانه يضمنه
ضمان الغصب لأن الثابت
في هذه الصورة حكم الغصب
لاحقيقته قاله الرافعي نظراً
إلى أن المتبادر والغالب
من الغصب ما يقتضي الإثم
وعبرة الروضة بغير حق
واستحسن أنها تشمل هذه
الصورة وتقتضي أن الثابت
فيها حقيقة الغصب نظر إلى
أن حقيقته صادقة مع انتفاء
التعدي إذ القصد بالحد
ضبط سائر صور الغصب
التي فيها إثم والى إثمها
واستحسن الرافعي زيادة
فهر التخرج السرقة وغيره
زيادة لأعلى وجه اختلاس
أو انتهاب وردا بأن الثلاثة
خارجة بالاستيلاء لأنبائه
عن القهر والغلبة والتظهير
في هذا بادعاء أن السرقة
نوع من الغصب أفرد بحكم
خاص فيه نظر وصنيعهم
بأفرادها يباب مستقل
وجعلها من مباحث الجنائيات
قاض بخلافه وأخذ مال
غيره بالحياء حكم الغاصب
وعد قال الغزالي من طلب

وشمل الاختصاصات كحق متحجر ومن قعد بنحو مسجد أو شارع الخ اه وهي ظاهرة (قوله لا يرجع منه)
وصف لسوق أو مسجد أي بان كان جلوسه بحق أهو رشدي (قوله والجلوس محله) اسقطه النهاية وشرح
المنهج وقال البجيرمي قوله من قعد مسجد الخ وأن يستول على محله شخناه (قوله وجعله) أي المصنف و
(قوله حجة البر غير مال) مفعول لا الجعل و (قوله مراده الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبر أصله) أي بدل حق
الغير (قوله غير متول) يفتح الواو فإن كلام المصاح صريح في أن ما كان صفة للبال اسم مفعول وما كان صفة
للبالك اسم فاعل اه ع ش (قوله كما تقرر) أي بقوله ولو لم يخرج الخ (قوله عن غير المال) أي غير المتول كما مر
انفا (قوله والظلم) عطف تفسير (قوله نحو عارية الخ) كما خذوا باحة (قوله إلى حجره الخ) أي بخلاف
ما طيرته إلى محل قريب منه وليس له عليه بد كالسجدة اه ع ش (قوله ولا يرد عليه) أي جمع التعريف (قوله
لأن الثابت) علة اعدم الورد (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي أن الثابت في هذه
حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر إلى أن الغصب يقتضي الإثم مطلقاً وليس مراداً وإن كان غالباً اه
وعلى هذه يتم التقريب بخلاف ما في الشرح قال النهاية والمغني تعلقا عن الشباب الرمي والذي يتحصل من
كلام الاصحاح في تعريف الغصب أنه انتابو ضامناً الاستيلاء على مال الغير عدواناً وضامناً الاستيلاء على مال
الغير بغير حق وإنما الاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشدي زاد الشهاب سم على ما ذكره وحقيقته
لا ضامناً لا انتاباً وجوب رد فقط الاستيلاء بلا تعد على محرم غير مال كخسران سجين الغير يظنه له اه (قوله
وعبرة الروضة) أي بدل عدواناً (قوله بغير حق) خبر وعبرة الخ (قوله لأنها تشمل الخ) يمكن حمل
العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشملها أيضاً أهم عبارة الرشدي بل قد يدخل الصورة المذكورة
بادعاء أنها من غير الغالب اه (قوله إذ القصد) علة لعلية قوله لأنها تشمل الخ للاستحسان (قوله وغيره)
أي واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) أي الرافعي وغيره (قوله بأن الثلاثة خارجة الخ) يتأمل اه سم
(قوله لأنبائه عن القهر والغلبة) هل يتحققان في أخذ ما ظنه ماله اه سم (قوله في هذا) أي في إخراج السرقة
ونحوها اه ع ش عبارة الرشدي أي في الرد المذكور اه (قوله وأخذ مال) أي في قوله قال في المغني (قوله
له حكم الغاصب) أي وإن لم يحصل طلب من الأخذ فإذا دار على مجرد العلم بأن صاحب المال دفعه حياء
لامرودة أو رغبة في خير ومنه مالو جلس عند قوم يا كونه مثلاً وسأله في أن يأكل معهم وعلم أن ذلك مجرد
حياتهم من جلوسه عندهم اه رشدي (قوله في الملا) ليس بقيد وكذا الطلب ليس بقيد كما تقدم انفا (قوله
وهو كبيرة) إطلاقه شامل للبال وإن قل وللأختصاصات ومالو أقام إنساناً من نحو مسجد أو سوق فيكون
كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو أولى من غصب نحو حبة البر لئلا المنفعة به أكثر الإيذاء الحاصل بذلك اشداه
ع ش عبارة المغني والغصب كبيرة وإن لم يبلغ المصوب نصاب سرقة اه (نصاباً) أي نصاب سرقة وهو ربيع
دينار (قوله ويوافقه) أي ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) أي عدم الاستئصال (قوله وكان هذا
التفصيل الخ) أي ولعل نسبة هذا التفصيل للباوردي الخ أو لأصريح المذهب في ذلك ولا حاجة لزعمه
للباوردي اه ع ش (قوله وإن فعله) أي وعلم حرمة اه ع ش وفيه نظر لأن أراد بالعلم نحو الظن قول
المتن (فلو ركب دابة) ولو قتل الدابة وما لكها راكب عليها بأن أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحمل ان
(قوله واستحسن أنها تشمل هذه الصورة) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشملها
أيضاً (قوله بأن الثلاثة خارجة بالاستيلاء) يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لأنبائه عن القهر والغلبة)

من غيره ما لا في الملا دفعه إليه لباعة الحياة فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه أو الأصل في الباب الكتاب والسنة وإجماع الامم وهو كبيرة
قالا عن الهروي إن بلغ نصاباً أو اعترض بنقل ابن عبد السلام إجماعاً على أن غصب الحبة وسرقها كبيرة لكن توقف فيه الأذري
ويوافقه إطلاقاً للماوردي إجماعاً على أن فعله مع الاستحلال بمن لا يخفى عليه كفره ومع عدمه فسق وكان هذا التفصيل إنما هو من جهة حكاية
الإجماع عليه ولا يصريح مذهبا أن استحلال ما تحريمه ضروري كفر وإن لم يفعله وما لا فلا وإن فعله فقطن له (فلو ركب دابة)

لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مالكا بالركوب بدليل انها لو تنازعاها بها أو ألفت شيئا حكم بها للراكب واختص به الضمان سم على حج اقول ويصرح بعدم الضمان ما ذكره الشارع من اى والتحقفة في العارية من انه لو سخر رجلا ودايته فلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمن الماسخر لانها في يد صاحبها اعرش اقول وسيصرح به الشاوح ايضا قيل قول المتن ولودخل داره (قوله لغيره) إلى قوله واقتى القاضي في النهاية لا قوله لى وإن اعتمد الى المتن وقوله اى جمع إلى المتن (قوله وان كان هو) اى مالكا (قوله بحضوره) انظر مفهوماه سم (قوله فسيروها) أى أو ساقها أو أشار اليها بخمش مثلا في يده فتبعته اه عش (قوله فانه يضمن) اى المالك ش اه سم وقال الرشيدى لعل صورته انه وضعه ليقضى حاجة مثلا ثم يأخذه اذ يبعد ان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة ودلت الحال على اذنه لفي لإصالة إلى محله انه يضمن فليراجع اه اقول ويؤيده قول الشارع الا لم تدل قرينة الحال اخ (قوله مالكا) اى المتاع قول المتن (او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينفي ان يقال ان تلف في بدلتا الثاني فقرار العاجان عليه او بعد انتقاله ايصاعته فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي ان ياتي مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد به ان من غرّم به منهما لا يرجع على الاخر اى بشئ لان المالك باخذ من كل منهما بدل المنصوب وقوله ويظهر الاول وقد يقال الاقرب الثاني لدخولها في ضمان كل منهما وتساويهما في كونها في يد واحد منهما اعرش وقوله وقد يقال الخ اليمين القلب والى الجبرى عن البرماوى وانظر لو كان القرار هل يضمن جميعه او قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل منهم الجميع او قدر مائة مستويا عليه فقط والذى يظهر الثاني فيها اقول المتن (او جلس الخ) خرج بالجلوس ضمه إلى بعضه بغير حل فليس غصبا اه بجبرى (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثير من المشى على ما يفرش في فحن الجامع الازهر من القراوى والياثاب ونحوهما وينبغي أن يحل الصان ما لم تعم القراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا أو كثرت والا فلا ضمان ولا حكمة لتعدى الواضع بذلك اعرش (قوله على الرجل الاخرى) اى الخارجة عن القرار قول المتن (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان القرار مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق سم على حج اى بان القرار لما كان معدا للانتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذى قدمته فعد ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بياق المنقولات وبديل للفرق عموم قول الشارع مروا فهم كلام المصنف اعتبار النقل اعرش (قوله كقرفش مصاطب البرازين) اى لمن له عندهم حاجة اه

لغيره بغير اذنه وإن كان هو المسير لها بخلاف ما لو وضع عليها متاعا بغير اذنه بحضوره فسيروها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكة الدابة إذ لا استيلاء منه عليها (أو جلس) أو تحامل برجله كما قاله البغوى أى وإن اعتمد معها على الرجل الاخرى فيما يظهر (على فراش) لم تدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقا أو لناس مخصوصين كقرفش مصاطب البرازين

هل يتحققان في أخذ ما ظنهما له (قوله بخلاف ما لو وضع عليها الخ) اعتمد هو (قوله بحضوره) انظر مفهوماه (قوله فانه) اى المالك ش (قوله في المتن او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينفي ان يقال ان تلف في بدلتا الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايصاعته فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مالكا بالركوب بدليل انها لو تنازعاها او تلفت حكمها للراكب واختص به الضمان (قوله أو تحامل الخ) اعتمد هو (قوله في المتن على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان القرار مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق

نهاية (قوله أى جمع الخ) الاولى اسقاط أى (قوله حصول غاية الاستيلاء) إلى قوله كافى الروضة فى المنقوله (قوله ولولم يقصد الاستيلاء) كذا فى شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وإن ينقله (قوله كافى الروضة) معتمداً على ع ش (قوله وصوب الخ) عطف على نظر الخ (قوله فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس يدها فإن كان يده كودبعة أو غيرها نفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر او غيرها أى من سائر الامانات وقوله نفس انكاره غصب يبين أن محل ذلك ما إذا تم التبدل قرينة على أن انكاره لغرض المالك كان خاف عليه من ظالم ينتزعه منه اه (قوله غير ذنك) أى الدابة والفرش أى وغير ما يأتى فى شرح وفى الثانية وجه واه اه ع ش (قوله وهو كذلك) خلافاً للغنى عبارة تم الكلام المصنف قد يفهم أن غير الدابة والفرش من المنقولات لا بد فيها من النقل وبه صرح صاحب التمييز والمعتد أنه لا فرق بينهما وبين غيرهما واستخدام العبد كروب الدابة كذا مره ان كج اه (قوله خلافاً لقول جمع) إلى قوله لم يضمنه فى هذه المقالة نظر لأن عدم الضمان لا يقابل أنه لا بد من النقل ابن قاسم أقول وهو كذلك وإنما يحسن مقابلة قول هؤلاء بأن النقل كافى وإن عرى عن القصد اه سيد عمر (قوله على ما يأتى الخ) عبارة النهاية ولا دليل لهم فيما يأتى فى الدخول للتفرج لأن الاخوة الرفع استيلاء الخ اه (قوله إلا أن يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره اه سم (قوله لو اخذ يدين الخ) قياسه أنه لو اخذ برام دابة أو براسها ولم يسير بها يكن غاصبا اه ع ش (قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر إذا لا استيلاء اه سم (قوله قال بعضهم الخ) اعتمده المغنى كسرو كذا النهاية عبارتها وقال البغوى أنه لو بعث عبد غيره فى حاجته بغير إذن سيده لم يضمنه ما لم يكن إجماعاً أو غير يميز ضعيف فقد رجع خلافه فى الا نوارو نقل عن تعليق البغوى آخر العارية ضمانه اه (قوله) وبعبارة غير

(قوله فى المتن فغاصب وإن لم ينقله) قال فى القوت الثانى من التبيين المتولى إلى أن يحاكى الوجهين فى المجلس على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فإن كان حاضرا فازجعه ضمن وإن تركه على البساط فإن كان لا يمنع المالك من التصرف فيه ولو اراد لم يضمن ثم إن كان لا مستوفاه عوض فى العادة ضمن اجرة مثله وإن كان يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد صار ضامنا كذا أطلقه الرافعى وقياس ما يأتى فى العقار أن لا يكون ضامنا إلا لضعفه قلت وبه صرح شيخه الفاضل الحسين فم إذا زجره المالك فلم يزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز أن يقال إذا كان بمنعه من التصرف فيه كذا ذكره هو أقوى من ماله تقوى كونه غاصبا للسكل لما يأتى فى العقار إذا عرفت هذا أقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة اثبات الغصب اعم من الكل أو البعض فإن لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكه لو أن كان فغاصب لضعفه اه كلام القوت وقوله فازجعه أى عن البساط بأن منعه من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وإن تركه على البساط فقله ضمن أى الجميع كما هو ظاهر وقوله فإن كان لا يمنع المالك أن لم يضمن محل نظر أن كان جلس مع المالك إلا أن يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بأن جلس لنحو اختبار لينة أو غرض أمر المالك فيظهر عدم الضمان كما لو دخل الدار لنحو التفرج وقوله وقياس ما يأتى فى العقار الخ أى لأن الفرض مشاركة المالك فى الجلوس عليه كابدل عليه قوله الاتى فقول المنهاج الخ وقوله فإن لم يكن الخ الظاهر أنه تفصيل لقوله اعم الخ وهذا يظهر كلام الشارح (قوله ولولم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده مر (قوله وأفهم المتن أنه لا بد من نقل الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس يدها فإن كان يده كودبعة أو غيرها نفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر وعبر العباب بقوله ونقل المنقول كالبيع اه وقضيته أن مجرد دفع المنقول الثقيل وإن وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذى يتناول باليد (قوله خلافاً لقول جمع الخ) فى هذه المقالة نظر لأن عدم الضمان لا يقابل أنه لا بد من النقل (قوله إلا أن يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره (قوله وأفهم اشتراط النقل الخ) ثم حكاه بما يأتى عن غيره واحداً متعلق به كذا شرح مر (قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر إذا لا استيلاء (قوله قال بعضهم بخلاف بيعته فى حاجته الخ) وقول البغوى أنه لو

أى جمع مصطبة بالصاد
والسين وتفتح الميم وقد
تكسر (فغاصب وإن لم
ينقله) حصول غاية الاستيلاء
وهى الانتفاع بعد ما ولولم
يقصد الاستيلاء كافى الروضة
وأن نظر فيه السبك وصوب
الوركش قول الكافى من
لم يقصد لا يكون غاصبا ولا
ضامنا وأفهم كذلك خلافاً
لقول جمع لو رفع منقولا
ككتاب من بين يدي ماله
لينظر مر ورده حالاً من غير
قصد استيلاء عليه لم يضمنه
نعم قد يحمل كلامهم على
ما إذا ثبت القرينة على رضا
مالكه بأخذه للنظر إليه على
أن ما يأتى فى الدخول للتفرج
يؤيدهم إلا أن يفرق بأن
الاخوة الرفع استيلاء حقيقى
فلم يحتج معه لقصد بخلاف
مجرد الدخول وأفهم اشتراط
النقل أنه لو أخذ يدين ولم
يسير لم يضمنه قال بعضهم
بخلاف بيعته فى حاجته كما
ذكروه اه وبعبارة غير

واحد أخذ يدين غير هو خوف بسبب (٦) تيمم لم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا يقصد الاستيلاء عليه أى بناء على خلاف ما مر عن

الروضه فلم يضمنه وكذا ان انتقل هو من محله باختياره او ضرب ظالم من غيره فائق لان الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يتبد الى دار سيده ضمنه ولو راق داخل حمام مثلا فوقع على متاع لغيره فسكره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزائق الا ان وضعه بالمهر بحيث لا يراه الداخل ووجد له محلا سوى المهر فيقدر المتاع دون الزائق به ولو دفع عبده الى غيره ليعلمه حرة فامانة وان استعمله في مصالح تلك الحرفة اى التملق به بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم المتن ايضا انه لا فرق فيها بين حضور المالك وغيبه لكن فيما نقل التولى ان هذا ان غاب اى وحيد يضمن الكل والا اشترط ان يرجه او تمتعه التصرف فيه وحيد اذا جلس او ركب معه لا يضمن الا الصف وان ضعف المالك بناء على ما ياتي عن الاذرى قال المتولى ولورفع برجله شيئا بالارض ليظهر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قال شارح ونظيره رفع بمحادة برجله ليصل مكانها اه ويتعين حملها على رفع ليس فيه انفصال المرفوع عن الارض على رجله الا ضمنه لما هو ظاهر ان الاخذ بالرجل كهو باليد فى حصول الاستيلاء واقتى القاضي بان من ظفر بأى ليدقة او اى اخره من نحو غاصب فاخذه ليرده فهرب قبل تمكنه من رده فعه لحاكم

وابن كنج انه يضمن بوضع يده عليه وتايد الزكشى للاول باخذ المحرم صيدا ليدويه مردود بان هذا حق الله فيساق فيه وسياتي عن الشيخين في شرح الابدى المترتبة ما يصرح بالثاني والحق الغزى بالصديق غيره اذا عرف مالكة بخلاف من لم يعرفه اولم يرد رده او قصر فيه فانه يضمنه مطلقا لتقصيره ولو سخر ظالم قهرا مالك دابة يده على عمل فلتقت في يد مالكها يضمنه المسخر وعليه اجرة مثل ذلك العمل ولو سبقت واناسقت بقرة الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر (ولو دخل داره وان غمه منها) اى اخرجه منها فناسب وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يغني عن قصده وقيداه بان يدخل باهله على هيئة من يقصد السكنى وبه هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها جميعا لاخرجه وقد قطع الامام بعدم ضمانه لكن رجح ابن الرفعة انه غصب كما اقتضاه المتن كاصله قبل وتصريح الروضة واصلا بحصوله المفهوم منه حصوله هنا بالاولى في قولها (واوزجه) اى اخرجه عنها (وقهره على الدار) اى منعه التصرف فيها وهذا لازم للازعاج فالتصريح به تصريح باللازم من ثم محذوفه غيره

متاعا مثل مع سارق او متنبه وعلم انه اذا لم يأخذ منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شرافا فانه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تصغير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بمصارفه على مالكة لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غاب عن الظن عدم معرفة مالكة لوقوع يده بالسارق فان ما ذكره طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه حتى ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يمر من صاحبه ثم ان شخصا يحوز على نية عدم مالكة فيتلف حيث نهل يضمنه او لافيه نظر والاقرب الثاني للعلم برضا صاحبه اذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه نوى رده الى مالكة لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان وفي العباب فرع لو دخل على حداد يطرق الحد يد فطارت شرارة احرق ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اها فاول وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان واحرقت شيئا حيث اوقد الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه او اوقد على العادة وتولد منه ذلك فانه يضمنه لان الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي العباب فرع من ضل نعله في مسجد وجده غير هالم يجزله ليسهوان كانت لمن اخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها واخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم انها لمن اخذ نعله والا فهي لقطعة وفي العباب فرع من اخذ انسانا ظنه عبد احسبه فقال ان احره وهو عبد فتركه فابق ضمن اه كلام عرش وقوله من اخذ انسانا ظنه الخ باقى في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) مرانفع عرش استقر ا بهو اليه ميل القلب (قوله للاول) اى عدم الضمان و(قوله بالثاني) اى الضمان (قوله والحق الغزى) الى قوله ولو سخر الخ كان الاول ذكره قبيل قوله واطلق الماوردى (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة اه سم (قوله مطلقا) اى صديقا كان الاخذ او لا (قوله يده) صفة دابة اى كائنة في يده اه سم (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جملها اه سم قول المتن (داره) اى دار غيره نهاية ومعنى (قوله اى اخرجه) الى قوله وقيداه في النهاية والمعنى (قوله لم يقصد استيلاء) اى بان اطلق او قصد اخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستويا عليها اما لو قصد اخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصبا لها لعدم استيلائه عليها اه عرش وسياتي عن سم ما يوافقه (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقييد المذكور بمجرد تصوير لاشراط مر اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك اكان باهله على هيئة من يقصد السكنى ام لا فافاق الروضة تصوير لا قيد اه وجعل المعنى دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيد ادون دخوله باهله (قوله) وبه يخرج دخولها جميعا لاخرجه يتجه فيما يجمل لاخرجه من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يرد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتي اه سم (قوله جميعا لاخرجه) اى لا يقيم اه معنى (قوله وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن اى واقتضاه تصريح الروضة الخ (قوله بمحصوله) اى الغصب (قوله المفهوم منه) اى من الحصول (قوله هنا) اى في الدخول فجاء (قوله في قولها) متعلق بقوله بمحصوله (قوله اى اخرجه) الى قوله وما افهمه في النهاية (قوله) وهذا لازم للازعاج الخ فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد الاخراج عنها اه سم (قوله وان لم يقصد الانتقال

(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية لانه فما في يده ضمانه دون الاولى لانه ليس مضمونا على احدث ولعل ما ياتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل ان الوجه انه اذا كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحرى وقت المالك فلا ضمان والاضمنه واطلاق الماوردى وابن كنج الضمان محمول على هذا التفصيل (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام مالكة في هذه الحالة (قوله يده) صفة دابة اى كائنة في يده (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جملها (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقييد المذكور بمجرد تصوير لاشراط مر (قوله) وبه يخرج دخولها جميعا يتجه فيما يجمل لاخرجه وبه من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه عنها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يرد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتي (قوله وهذا لازم للازعاج) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد الاخراج عنها (قوله وان لم يقصد الانتقال

(ولم يدخل فناسب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها خلافا لجع (وفي الثانية وجه اه) انه لا يكون غاصبا عملا بالعرف

ولو منعه من نقل الامتعة فغاصب لها ايضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها وما افهمه كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الداررده الاذرى قال الاقرب وفاقا لصاحب الكافي ان الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف (ولو سكن بيتا) ولم يسكنه (ومنع المالك (٨) منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط) لانه الذى استولى عليه (ولو دخل

الخ) خلافا للمعنى (قوله ولو منعه الخ) اعتمدته المعنى ايضا (قوله فقال الاقرب الخ) وفاقا لنهاية (قوله) ولا من يحلفه (الى قوله) به يعلم الى النهاية والمعنى الاقوله فعل الى اما اذا (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغي وغيرهم كحارس لها سم ورشيدى (قوله لان قوته الخ) لتعليل للغاية (قوله ادعى) ببناء المفحول (قوله بانها الخ) متعلق بقوله اقضى الخ (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) مثل ما اذا لم يقصد شيئا سم وسيدعمر وحلى وزبادى (قوله كان دخل لتفريج) عبارة المعنى بل ينظر هل تصلح له او لاخذ مثلها او لى مثلها ونحو ذلك (قوله لتفريج) اى اى لرسقشة من اجزاء الدار (قوله لم يكن غاصبا) اى وان منع وامر بالخروج اه عش (قوله لذلك اى للتفريج (قوله فتوقفت) اى البدعى العقارى تاثيرها (قوله كامر) اى فى شرح فغاصب وإن لم ينقل بقوله الا ان يفرق الخ (قوله وقد دخل بقصد الاستيلاء) اى على جمع الدار كاهو واضمح مالو قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شريكاً فى النصف ما لم يمنع المالك منها ولا يكون غاصبا بجميعها اه سيدعمر (قوله) به يعلم الخ) اعتمدته روقال فى شرحه اموال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكوهكلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لازمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلاث وان كان معه عشرة من اهله انتهى سم (قوله كان غاصبا) اى الداخل المذكور اه عش (قوله وعكسه) اى بان تعدد الداخل (قوله فلا يكون) الى قوله لكن بحث فى النهاية الاقوله الا ان يكون الى ولو استولى وكذا فى المعنى الا قوله ورد الى حيث (قوله لتعذر الخ) عبارة لنهاية والمعنى اذا عبره بقصد ما الخ اه (قوله واخذته الخ) عبارة لنهاية واخذ السبكي منه الخ غير صحيح كارد الاذرى وتبعه الوالد بان يد المالك والمعارضه بمثله الخ مردوده بوضوح الفرق الخ اه (قوله واعترضه الاذرى) عبارة للمعنى قال الاذرى وفيه نظر لان يد المالك الضعيف موجودة فلا معنى لانعائها بمجرد قوة الداخل اه وهذا كما قال شيخى اوجه اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان يكون المغضوب فيه النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا سم وكردى (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف (قوله هنا) اى فى مالو ضعف المالك ش اه سم (قوله فتخبا) اى استراها كردى (قوله وهو ظاهر) اى قول الاذرى اه سم لانه صدق عليه انه

مر هنا وفى مسئلة نقل الامتعة المذكورة عقب هذه (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغي وغيرهم كحارس لها (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) مثل ما اذا لم يقصد شيئا (قوله) به يعلم ان مالك الدار الخ) اعتمدته روقال فى شرحه واما اعيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكوهكلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لا فرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن او لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لازمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلاث وان كان معه عشرة من اهله اه (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان المغضوب هنا النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا (قوله ويرداخ) اعتمدته روقال (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف وقوله هنا فى مالو ضعف المالك ش (قوله وهو ظاهر) وافق عليه ر والضمير يرجع لقول الاذرى

بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يحلفه من اهل ومستاجر ومستعير (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو انهدمت حيثئذ ضمنها لان قوته انما تسهل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فلم خطأ من اقضى فيمن ادعى عليه غصب عقار فاقام بينة بضعفه بانها تسمع وبطل عنه حكم الغصب وان ثبت بالبينه اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخل لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن متقولا لارفعه لذلك لان يده عليه حقيقة والبدعى العقار حكى فتوقفت على قصد الاستيلاء كامر) وان كان (المالك) ونحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التفريج (ولم يزججه عنها فغاصب لنصف الدار) لا اجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لها وما به يعلم ان مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لحصته بعدد الرؤوس وعكسه) الا ان يكون ضعيفا لا يعد مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعذر قصد ما لا يمكن تحقيقه واخذ منه السبكي وتبعه

الاستوى انه لو ضعف المالك بحث لا يرد له مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذا قصد الاستيلاء عليها واعترضه استمر الاذرى بان يد المالك باقية لم تزل ففى قوة لا ستانداها للمالك ورد بانها قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان يد المالك الحسية منتفية ثم فارق قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلو لم يثر قصده معها فى دفعه لمن اصلها وان ضعفه وحيث لم يجعل غاصبا لم يلزم ما جرد على ما افق به القاضي فى سارق وتعذر خوجه فتخبا فى الدار لئلا لكن قال الاذرى انه مشكل لا يوافق عليه وهو ظاهر

إلا ان يكون القاضي نظر إلى ان اللية لا اجرا لها غالباً فيصح كلامه حينئذ ولو استولى على أم أو هادى الغنم فتبعه الولد أو الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه لكن بحث ابن الرفعة أنه لو غصب أم النحل فتبعها النحل ضمن قطعاً لأطراد (٩) العادة بتبعيته لها قبل وكذا الرخصة لذلك أنه

وقضيته أنه لو غصب الولد فتبعته أمه ضمنها لأطراد

العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك نظر ومخالفة

لأطلاقهم أنه لا يضمن إلا ما استولى عليه واستشهاد

ابن الرفعة لضيان الولد والقطع الذي اختاره

بقوله لو كان يده دابة خلفها ولداً ضمن إتلافه

كامه مردود بجواز حمله على ما إذا وضع يده عليه

(وعلى الغاصب) الخروج من المنصوب العقار بنية

عدم العود إليه وتمكين المالك منه (والرد) فوراً

عند التمكن للبقول الذي يولد الغصب والمقتل عنه

ولو بنفسه أو فعل اجنبي وأن عظمت المؤثر ولو نحو

حبة وكل مجترم وإن لم يطلبه المالك للخبر الصحيح

على اليد ما أخذت حتى تؤده كذا استدلوأ به وهو

إتخاذ على وجوب الضمان ولعلم وكذا إلى ما هو

معلوم يجمع عليه أن الخروج عن المعصية واجب فوري

ويكفي وضع العين بين يدي المالك بحيث يعلم ويتكفل

من أخذها وكذا بدلها كما علم عامر أول المبيع قبل

قبضه أنه يكفي ذلك في الديون كالإعيان وقضية

استمر في دار غيره غير أنه اهتدى (قوله ولو استولى الخ) عبارة أنها لو المغنى ولو غصب حيواناً فتبعه ولده الذي من شأنه يتبعه أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الأصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذلك لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لابن الرفعة أنه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك بزيادة عن الروض وشرحهما نصه وقضيته أن الغاصب يضمن نحو ولد المنصوب بالحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة اه (قوله على أم) بلاتين في نية الإضافة إلى الغنم (قوله أو هادى الغنم) وهو الذي يمشي أمام القطيع اه كرى (قوله الرخصة) وفي القاموس الرخصة محركة الفرس أو البرذوة تتخذ للفسل اه (قوله لذلك) أي للآطراد (قوله ضمن إتلافه الخ) أي ما تلحقه الولد اه كرى (قوله يده عليه) أي على الولد (قوله بنية الخ) الباء بمعنى مع (قوله وتمكين المالك) عطف على الخروج (قوله فوراً) أي قوله وفي مستعير في أنها لا قوله وإن لم يطلبه المالك وقوله كذا إلى ويكفي وقوله وكذا إلى وفي داره وكذا في المغنى لإلا قوله الذي إلى وإن عظمت (قوله فوراً الخ) راجع للخروج وما عطف عليه وإن كان صنيع الشارع مقتضياً الرجوع للرد فقط (قوله الذي يولد الغصب الخ) أي سواء كان المنقول يولد الغصب أم منفصلاً عنه قال أنها يورس أو كان مثلياً أم متقوماً اه (قوله ولو بنفسه الخ) أي ولو كان الاتقال بنفس المنقول أو فعل اجنبي (قوله وإن عظمت المؤثر) أي في رده (قوله ولو نحو حبة الخ) أي ولو كان المنقول نحو حبة الخ وكل منهما راجع إلى وجوب رد المنقول فوراً عند التمكن (قوله وإن لم يطلبه) لا يفيد رجوعه لمطلق المنصوب الشامل للعقار والمنقول فرجع الضمير ما ذكر من الخروج والتكليف والرد (قوله إتخاذ على وجوب الضمان) أي لأعلى وجوب الرد فوراً وقد منع هذا الحصر بل قوله حتى تؤده أي نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد سم على حجج اه ع (قوله وكذا ذلك) أي وجوب الرد ودليله (قوله بحيث يعلم) أي أنها المنصوب منه (قوله وكذا بدلها) خلافاً لأنها (قوله وجزم به في الأنوار) وكذا جزم به أنها تتوجه بحشيع ع بأن بدلها عوض عنها والعوض لا يملك إلا بالرضا مجرد عنه به ليس رضا اه وبأقوى شرح على هذا لو قدمه المالك الخ ما يؤده (قوله وفي داره) عطف على قوله بين يدي المالك ع ش اه سم (قوله إن علم الخ) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونه في داره وإن لم تدخل في يده ولا تمكن من الوصول إليها ولو قبل بخلافه لم يكن بعيداً فيقيد قوله بر إن علم عالو مضت مدة يمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها اه ع ش أقول تقدم في رد العارية بما يؤده إطلاق الشارع (قوله ونحو دية الخ) من نحو الوديع القصار والصباغ ونحوهما من الامتاء اه ع ش (قوله لا ملقط) لأنه غير ما ذن له من جهة

(قوله ولو استولى على أم أو هادى الغنم الخ) عبارة شرح مر ولما سبق حيواناً فتبعه ولده الذي من شأنه يتبعه أو هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الأصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذلك لو غصب أم النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لابن الرفعة أنه وفي الروض فصل يضمن أي ذواليد العادية الأصل وزوائد المنفصلة أي كالولد والثمرة والمتصلة كالسمن وتعلم الصنعة بأبواب اليد عدواناً على الأصل قال في شرحهما مباشرة على الزيادة تسبباً إذا ثبتا على الأصل سبب لاثباتهما على زوائده اه وقضيته أن الغاصب يضمن نحو ولد المنصوب بالحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة ويفرق بينه وبين مسئلة أم الغنم التي ذكرها الشارع بأن الولد فيها جدو انفصل قبل وضع اليد على الأم فلا يكون وضع اليد عليها ضعفاً لها عليه بخلاف الولد في مسئلة الروض فإنه إنما وجد بعد التعدى على الأم بوضع اليد عليها فيشملة التعدى تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمدته مر (قوله وهو) إتخاذ على وجوب الضمان قد منع هذا الحصر بل قوله حتى تؤده أي نفس ما أخذت كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله ويكفي وضع العين) لا بدلها شرح مر (قوله وفي داره)

أو وجهها كما اقتضاه كلامهما كالاول (١٠) بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة للحيلة كالأو غضب أمة فحملت بحر تغدر يعها

وقد لا يجب الرد لكونه ملكة بالغضب كان غضب حري مال حري أو لحوف ضرر كان غضب خطاط به جرح محترم فلا ينزع منه مادام حيا إلا إذا لم يخف من نزع مسيح تيمم أو ملك الغاصب لها بفعله كما يأتي وقد لا يجب فوراً كان غضب لو حاً وادخله في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعها لكان محترماً وكان آخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة (فإن تلف عنده) المغضوب أو بعضه وهو مال متمول باتلاف أو تلف (ضمنه) أجماعاً نعم لو غضب حري مال محترم ثم عصم فإن كان باقياً رده أو تألفاً لم يضمنه كقن غير مكاتب غضب مال سيده وتلفه وباغ أو عادل غضب شيئاً وتلفه حال القتال أو تلف فيه بسببه أما غير متمول كعبة بر أتلفها فلا يضمنها وكذا اختصاص وإن غرم على نقله أجرة ولو غضب قنا وجب قتله بنحو ردة قتله لم يضمنه واستطرد هنا كالأصحاب مسائل يقع بها الضمان بلا غضب مباشرة أو سبب لمناسبتها به وإن كان الأنسب بها باب الجنائيات فقال (ولو أتلف مالا) محترماً (في يد مالكه) ضمنه أجماعاً وقد لا يضمنه كان كسر باباً أو نقب جداراً

المالك أه معنى (قوله) أو وجهها أنها كالملتقط (بل أو وجهها أنها كالاول في بيان لأنها مأذون لهما من جهة المالك) ولو أخذ من رقيق شيئاً ثم رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها يرى وكذا لو أخذ الأمانة من الأجير وردها إليه لأن المالك رضي به قال البغوي في فتاويه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر كلبوس أي وإن كان غير لائق به أه (قوله) وقد يجب مع الرد القيمة للحيلة) قضية ذلك أن مالك الأمانة إذا أخذ القيمة ملكها ملك قرض فيصرف فيها مع كون الأمانة في يده لأن تغدر يعها عليه نزلها منزلة الخارجة عن ملكه أه ع ش (قوله) كالو غضب أمة (أخ) أنظر ما لو مات بعد الرد مال المحكوم يظهر أنها إن ماتت بسبب الحل كانت مضمونة وسيأتي ما يصرح به وإن ماتت بغيره استرد القيمة فليراجع أه رشدي أي فإن قضية التعليق بل بتعذر البيع الضمان كالاول (فحملت بحر) أي بشبهة منه أو من غيره أه ع ش (قوله) وقد لا يجب) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله) كان غضب حري (أخ) لعل الكاف استقصائية أه يجري عبارة المعنى ولا يملك الغاصب بالنقض إلا في هذه الصورة أه (قوله) أو ملك الغاصب لها بفعله (أخ) عبارة المعنى الرابعة أي من المستثنيات كل عين غرمنا الغاصب بدلها لما حدث فيها وهي باقية كأي الحطلة تيل بحيث تسري إلى الهلاك ونحو ذلك أه (قوله) كما يأتي) أي في مسألة الهريسة (قوله) وخيف من نزع هلاك محترم) أي في السفينة ولو للغاصب على الأصح أه معنى زاعش خلافاً للمال في الهجة أه قول المتن (عنده) خرج به ما لو تلف بعد الرد إلى المالك فإنه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده إلى المالك باجارة أو رهن أو ودعة ولم يعلم المالك تلفه عند ذلك فإن ضمه على الغاصب ما لو قتل بعد رجوعه إلى المالك بردة أو جنابة في يد الغاصب فإنه يضمنه أه معنى (قوله) المغضوب) إلى قوله وخرج في المعنى وإلى قول المتن ولو فتح في النهاية أقوله ولو غضب إلى واستطرد (قوله) هو (أخ) أي ما تلف عنه من المغضوب أو بعضه (قوله) أو تلف) الأولى أوافقه (قوله) مال محترم) أي مال مسلم أو ذمي أه معنى (قوله) ثم عصم) أي الحر في بان أسلم أو عقده أمة أه معنى (قوله) غضب شيئاً وتلفه) أي فإنه لا يضمن أه ع ش (قوله) حال القتال) فيذكر لكل من الغضب والاتلاف أه رشدي (قوله) بسببه) لعله أجمع لمستثنى الاتلاف والتلف أه سم أي أخذاً كما يأتي في باب البغاة (قوله) وإن غرم (أخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وإن كان المالك قد غرم بسبب نقله أجرة أه رشدي عبارة المعنى ولو كان مستحق الربل قد غرم على نقله أجرة لم نوجهها على الغاصب أه (قوله) وجب قتله) خرج مالو أر تدف يده فقتله هو أو غيره أه سم (قوله) بنحو ردة) أي أو حراً به أترك الصلاة بشرطه أه معنى (قوله) واستطرد) أي الشيطان عبارة عن النهاية والمعنى واستطرد المصنف أه وهي النسب بقول الشارح الاتي فقال بالافراد والاستطرد ذكر الشيء غير محله مع غيره لمناسبة بينهما (قوله) بمباشرة (أخ) أي بل بمباشرة (قوله) لمناسبتها) أي في الضمان (قوله) محترماً) أي في حد ذاته ولا فإتي في المستثنيات غير محترم بالنسبة للتلف نعم يرد العبد للمترد الاتي أه رشدي (قوله) كان كسر باباً (أخ) أو قتل المغضوب في يد الغاصب واقتص إلى المالك من القاتل فإنه لا شيء على الغاصب لأن المالك أخذ بدله قاله في البحر أه معنى (قوله) أو من دفع (أخ) عطف على من أراقه (أخ) (قوله) وما يتلفه (أخ) وقوله الاتي ومهدر عطف على أن كسر باباً (أخ) (قوله) وحري (أخ) و (قوله) وقن (أخ) عطف على قوله باغ (أخ) (قوله) اتلف

عطف على بين يدي ش (قوله) أنهما كالاول) كذا شرح مر وفيه ولو أخذ من رقيق شيئاً ثم رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها يرى وكذا لو أخذ الأمانة من الأجير وردها إليه لأن المالك رضي به قاله البغوي في فتاويه أه (قوله) أو لحوف ضرر كان غضب خطاط (أخ) كذا شرح مر (قوله) نعم لو غضب حري (أخ) كذا مر ما عدا مسألة القن (قوله) بسببه) لعله أجمع لمستثنى الاتلاف والتلف (قوله) وإن غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله) وجب قتله) خرج مالو أر تدف يده فقتله هو أو غيره

في مسألة الظفر أو لم يتمكن من أراقه آخر الأبيكر أناته أو من دفع صائل الأبقل دابته أو كسر سلاحه وما يتلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال ببناء وحري على معصوم وقن غير مكاتب على سيده ومهدر بنحو رده أو صيال أو تلف هو في يد المالك أو خرج ما تلف مالو أر تدف يده فقتله

السبب منه كان أكثرها
 لحل مائة فرد وصاحبها معها
 ضمن قسط الزيادة وأقوى
 البغوى بأنه لو صرع وقوع
 على مال غيره ضمنه كما لو
 سقط عليه طفل من مهد
 واعترض بما في الروضة
 عنه قيل الجهاد أنه لو سقطت
 الدابة ميتة لم يضمن راعيها
 ما تلف فيها اه وقد يفرق
 بان الأول اتلاف مباشرة
 والثاني اتلاف سبب ويغتر
 فيه لضعه مالا يغتر
 في الأولى لقوتها ولو فتح
 رأس زق وتلف ضمن لانه
 باشر اتلافه اما إذا كان
 ما فيه جامدا فخرج بتقريب
 غيره نار إليه فالضامن هو
 المقرب لقطعه اثر الأول
 بخلاف ما لو خرج بريح
 هابة حال الفتح أو شمس
 مطلقا لانها لا يصلحان
 للقطع ومنها كما هو ظاهر
 فعل غير العاقل (مطروح
 على الأرض) مثلا (فخرج
 ما فيه بالفتح أو منصوب
 فسقط بالفتح) لتحريكه
 الوكاء وجذبه أو لتقاطر
 ما فيه حتى ابتل أسفله
 وسقط (وخرج ما فيه)
 بذلك وتلف (ضمن) لتسببه
 في اتلافه إذ هو ناشئ
 عن فعله وإن حضر مالكة
 وامكنه تداركه كما لو آه
 يقتل قته فلم يمنعه ودعوى ان
 السبب يسقط حكمه مع
 القدرة على منعه بخلاف
 المباشرة ممنوعة (وأن سقط

ببناء المفعول نعم للمهد راه رشیدی (قوله) ما لو سخر دابة الخ) ای بان سخر مالکها وهی فی یدیه کاعبر به
 فیما سبق اه سم (قوله) کامر ای فی شرح فناصب وان لم یقتل قوله فلا یضمنها بخلاف ما لو حل الغاصب
 المتاع علی الدابة او کرم مالکها علی تسبیر هافانه یضمن الدابة لعدم زوال بدل الغاصب عنها اه عش (قوله)
 ان کان السبب منه ای من غیر مالکها اه عش (قوله) عنه ای البغوی (قوله) ما تلفها ای او بما علی
 ظاهر اه (قوله) بان الأول هو قوله وافتی البغوی (وقوله) الثاني هو قوله لو سقطت الدابة ميتة الخ اه
 عش (قوله) ويغتر فيه الخ ای السبب (وقوله) في الأولى الخ ای المباشرة وفي سم عن فتاوی السیوطي
 ما نصه مسئلة سید قطع بدعده ثم غصبه غاصب فأت بالربة عنده فاذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلاکة مستند الى سبب متقدم علی الغصب اه قول المتن (زق) بکسر الزای
 وهو السقاء نهاية ومعنی (قوله) وتلف ای قوله ویرد فی النهایة وکذا فی المعنی لا قوله ومثلها ای
 المتن وقوله ودعوى إلى المتن (قوله) وتلف ای نفس الزق (وقوله) ضمن جعله جواب الشرط وکان علیه
 ان یقدر شرط الضمن الآتی فی کلام المصنف الذی کان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهمل اه رشیدی
 أقول تفسیره ضمیر تلف بالزق نفسه قد بان عنہ السیاق والسیاق واعترضه صنیع الشارح وتقدره
 ضمن جوابا للظاهر بل کان یبنی للشارح ان یحذف هذه السوادة یتأهمن هنا ثم یدکر قوله اما إذا کان
 ما فيه الخ قیل قول المصنف وان سقطت الخ (قوله) بريح به حال الفتح قضية ما ذکره فی الريح انه لا فرق
 بین کون الريح سببا لسقوط الزق مثلا ولتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله فسقط احکن فی سم علی منهج عن
 الروض وشرحه ان التفصیل فی الريح المسقط للزق اما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق
 فی بین کون الريح هابة وقت الفتح وکونه اعرضة وفرق سم بان الريح الی تؤثر حرارتها مع مرور
 الزمان لا یغلوا الجو عنه وان خفيت لحفتها بخلاف الريح الی تؤثر السقوط فلیتأمل اه عش وما ذکره عن
 سم عن الروض وشرحه جزم به المعنی (قوله) مطلقا ای موجودة حال الفتح اولا اه عش (قوله) ومثلها
 ای الريح والشمس وفي هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالريح اشراط حضور غیر العاقل وقت الفتح
 ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشراطه اللهم إلا ان یرید التشبيه ان فعل غیر العاقل لا یقطع فعل المباشرة
 ويمكن دفع الايراد من اصله بجعل الضمیر للريح الهابة والشمس اه عش (قوله) غیر العاقل لعل
 المراد غیر العاقل باعتبار الجنس حتى لا یשמیل الصبی الذی لا یميز والمجنون وهل یشرط وجود غیر العاقل
 حال الفتح کالريح ولا کالشمس ولعل الأول اقرب اه سم (قوله) او لتقاطر ما فيه ولو کان التقاطر باذابة
 شمس او حرارة ریح مع مرور الزمان فسال ما فيه وتلف ضمن اه معنی (قوله) بذلك ای السقوط و (قوله)
 وتلف الخ) راجع لكل من مستلحق المطروح او المنصوب (قوله) لتسببه الخ) عبارة المعنی لانه باشر الاتلاف
 فی الاولین والاتلاف ناشئ عن فعله فی الباقی اه یعنی بالباقي الخروج بريح هابة عند الفتح وبحرارة شمس
 او ریح مطلقا (قوله) وان حضر الخ) غایة لضمان (قوله) کالورآه یقتل قته الخ) ای او یحرق ثوبه
 وامکنه الدفع فلم یمنعه اه معنی قول المتن (وأن سقط) ای الزق بعد فتحه له (بعارض ریح) ای او جهل
 الحال فلم یعلم سبب سقوطه کاجزم به الماوردی وغيره اه معنی وباقی فی الشرح آنفا وما یقتضيه کذا فی النهایة ما

(قوله) ما لو سخر دابة مع مالکها ای بان سخر مالکها وهی فی یدیه کاعبر به فیما سبق (قوله) فلا یضمنها
 اما اجرة مثل ذلك العمل فلازمة شرح مر (قوله) وقد یفرق الخ) کذا شرح مر (فرع) فی فتاوی
 السیوطي ما نصه مسئلة سید قطع بدعده ثم غصبه غاصب فأت بالربة عنده فاذا يلزم الغاصب الجواب
 مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلاکة مستند الى سبب متقدم علی الغصب اه (قوله) ومثلها کاهو
 ظاهر فعل غیر العاقل) کذا مر ولعل المراد غیر العاقل باعتبار الجنس حتى لا یשמیل الصبی الذی لا یميز
 والمجنون وهل یشرط وجود غیر العاقل حال الفتح کالريح أولا کالشمس ولعل الأول اقرب ثم انظر هذا
 مع قوله الآتی او یوقوع طائر إلا ان یراد ان غیر العاقل اخرج جو یفرق بین اخرجه السقوط بوقوعه علیه لا

أوزلته طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم

يعد قصد الفتح له ويردد
النظر في البلاد الباردة التي
يعتاد فيها الغيم أيا ما أعدم
إذابتها مثل هذا فظلمت
وأذا ابتعدت عن خلاف العادة
ومقتضى نظرها للتحقق
فيها المقتضى للقصد المذكور
عدم الضمان عند اطراد
العادة بذلك ويؤيده عدمه
في قولهم ولو لو شك في مسقطه
فلا ضمان كما في الشامل
والبحر لأن الظاهر أنه بامر
حادث وحل السفينة كفتح
الزق (ولو فتح قفصان طائر
وهيج فطار) حالا (ضمنه)
أجماعا لأنه الجاه إلى
الفرار كما كراه الأدي (وان
أقصر على الفتح فلا يظهر
أنه ان طار في الحال) أو كان
آخر القفص فمضى عقب
الفتح قليلا قليلا حتى طار
أو ثبت هرة عقب الفتح
فقتله كذا اطلاقه وقيد
السبكي وغيره بما إذا علم
بمحض رواحين الفتح والا
كانت كريح طرات بعده
وقد يفرق بأن الاتفاق قد
يقصد من هرة تمر عليه بعده
مفتوحا أو كذلك الريح
الطائرة لأن تلك أقوى في
الاتفاق وأغلب في مراعاة
الماكول وينتج أن عليه
بذلك المكان غالبا كحضورها
حال الفتح حتى عند السبكي
أو أطلق بهيمة وبجانها
حب فالكنه بخلاف مالو

فتح وعاء حب فاكلته بهيمة على ما نقل و يفرق بأنه في الأول أغرى البهيمة باطلاقها وهو بجانبها وفي الثاني لم يفرها
والفرص أنه لم يستول على الحب (ضمنه) لا شعارة بتفتيته ومحل قولهم المباشرة مقدمة على السبب ما لم يكن السبب ملجئا (وان وقع ثم طار فلا)

ورشح

وشرح الروض على عكس ما في الشرح عبارتهم واللفظ الاول ولو حل رباطا عن عطف في وعاء فكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافي تصريح الماوردي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا وكسرت انما يضمن سواء اتصل ذلك بالحل ام لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في التلف عكس ما هنا افعال ع ش قوله مر رباط بهيمة اي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبه اذ الرسل في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها ان لا يذله عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسله لها تقصير اه (قوله لا شعاره) الى قول المتن والايدي في النهاية والمعنى (قوله لا شعاره الخ) اي الطير ان في الحال (قوله) ومحل قوله الخ رد لدليل المرجوح عبارة المعنى والثاني يضمن مطلقا لانه لم يفتح لم يطر والثالث لا يضمن مطلقا لان له قصد واختيارا والتابع متسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب اه (قوله) ويحري ذلك اي تفصيل فتح القفص اي نظيره (قوله) في حل رباط بهيمة الخ) اي خرجت وضاعت ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب فالتفت زرع او غير لم يضمنه الفاتح كما جزم به ابن المقرئ وإن جزم في الانوار بخلافه اذ لا يلازمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك ولو وقف على جداره طائر ففتر لم يضمنه لان له منعه من جداره وإن رماه في الهواء ولو في هواء داره فقتله ضمنه اذ ليس له منعه من هواء داره ولو فتح حرج ازاخذ غير هامة اولد عليه النصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسيبه بالفتح في الاول وقد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غير بامر وهو غير عيز او اعجمي يرى طاعة امره ضمنه دون الاخذ ولو بني دارا فالتفت الريح فيها ثوب او ضاع لم يضمنه لان لم يستول عليه نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان له منعه من جداره فلو اعتاد الطائر النزول على جداره غير وشق منعه كلف صاحبه منعه بحسبه او قص جناح له او نحو ذلك وإن لم يتولد عن الطائر ضرر بجلسه على الجدار لان من شأن الطير تولد النجاسة منه برونه ويرتب على جلوسه مع صاحب الجدار منه لو اراد الانتفاع به قوله لو بني دار الخ البناء ليس بقيدوه لم يضمنه اي حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه الا ضمن اه كلام ع ش (قوله) ومثلهما (قوله) اي في حل القيد وفتح الباب ولو اختلف المالك والفاتح في انه خرج عقب الفتح او تراخى عنه فينبغي تصديق الفاتح لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (لا عاقل) عبارة المعنى بخلاف الرقيق العاقل ولو كان ابقا لانه صحيح الاختيار بخلاف وجهه عقب ما ذكر بحال عليه اه (قوله) فامر د انسان باطلافة) اي اطلقه فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى اسم (قوله) بغير تزوج الى قوله ولكن رجح في النهاية (قوله) الضامن) اخرج به ما لو كان غاصبا لا اختصاص فلا يتأتى فيه ماسيات اه رشيدى اقول وكذا اخرج ماسيد كره لشارح بقوله وكذا من انتزعه الخ (قوله) وإن كانت اي الايدي (قوله) امانة اي ايدي امانة اه معنى (قوله) بان وكله في الرد) ظاهره وإن كان ذلك امور عن الرد بنفسه وفيه نظرا سم قول المتن (وإن جهل صاحبا) اي اواركه على فتاوى الفقهاء (قوله) ويحري ذلك في حل رباط البهيمة) عبارة الروض وشرحه وحل رباط البهيمة والبعيد المجنون وفتح باب مكانها كاصح به اصله كفتح القفص فيها ذكر اه وقد يؤخذ منه انه لو كسرت البهيمة حال خروجها باب المكان او اناها هناك ضمنه الفاتح وهو محتمل وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو اي الرويانى كما موردى بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا وكسرت انما يضمن سواء اتصل ذلك باكل ام لا لانها المتلفة يمكن ان لا يتخالف ذلك بان يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمة لان للطير عادة عند الفتح من الهيجان المؤثر ما ليس للبهيمة ويفرق بين اتلاف الباب الذي فتحه والاناء الذي عنده وبين اتلاف مع الحل لان الخروج مؤثر في الباب وما عنده ما لا يؤثر مجرد الحل فيها فكيف قياس هذا انه لو اتلف الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان فالمستثنان سواء على هذا (قوله) فامر د انسان باطلافة من يده فاطلقة) فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى (قوله) وإن كانت اي الايدي ش (قوله) بان وكله في الرد) هل محل ذلك اذ اعلم اخذنا من استثناء البغوى الاقلى او يفرق بين الحرواقتن ظم ظاهر قوله بان وكله في الرد وإن كان ذلك لعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر (قوله)

لا شعاره باختباره ويحري ذلك في حل رباط البهيمة وفتح باب اصطبلها ومثلها فن غير عيز ويجوز لا عاقل ولو ابقا والحق جمع بفتح القفص ما لو كان بيد صبي او مجنون طائر فامر د انسان باطلافة من يده فاطلقة قال الاذرى وهذا حيث لا يميز ولا ينفى نظرا لعدم المميز معدو كغير المميز من يرى تحتم طاعة امره قيل الاول طير لا طائر لانه في القفص لا يطير ورد بان الذى قاله جمهور اللغويين ان الطائر مفردو الطير جمعه (والايدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وإن كانت في اصلها امانة كودبعة وكاله بان وكله في الرد (ايدي ضمان وان جهل صاحبا الغصب)

لأنه وضع يده على ملك غيره بغير إذن الجاهل إنما يقطع اليمين لأنه من خطاب التكليف لا الضمان لأنه من خطاب الوضع فيطالب إيهما شاء نعم
الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما (١٤) للصحة وكذا من أقره ليرد له ملكه من يد غيره ضمنه وهي يدقه أو حربي دون غيرها

الاستيلاء على المصوب فإذا تلف في يده كان طريقا في الضمان وقرار الضمان على المكره له كالأكره غيره
على إتلاف مال فأنفق فان فلا طريق في الضمان والقرار على المكره بالكسر ومن ذلك جواب حادثة وقع
السؤال عنها وهي أن شخصا غصب من آخر فرسا وأكره آخر على الذهاب بها إلى محلة كذا فأنفق وهو عدم
ضمان المكره بالفتح بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضا ما يقع في قرى الرف من أمر الشاد مثلا لا يتابعه
باحضارها ثم الفلاحين للاستعمال في زرعه أو غيره بطريق الظلم وهو أنه أنكره تابعه على إحضار
بها ثم عنها كان كل طريقا في الضمان والقرار على الشاد وإن لم يحصل إكراه أو أكرهه على إحضار بعض
الدواب بلا تعيين المحضرة فاحضره شيئا منها ضمنه لا اختياره في الأول ولأن تعيينه للبعض في الثاني وإحضاره
له اختياره منه أيضا أه عرش (قوله لأنه وضع) إلى قوله لكن رجح في المعنى (قوله نعم الحاكم أمينه) وهل
مثلها أصحاب الشوكه من مشايخ البلدان والعربان أو لا فيه فظهر عبارة الأذرع في القوت الحكام وأما ملهم
الخل وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن نوابهم إلى التعبير بأما ملهم أه عرش وفيه ميل
إلى الشمول وهو الظاهر فليراجع (قوله لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ إلا بالرد للمالك وعلى ذلك
إذا كان الحاكم أمينه هما الطالبان للخذوا وأما لورد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براهته بذلك لقيام الحاكم
مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لأنهما نائبان
عن المالك أه أقول وهكذا قضية صنع الشارح والنهاية والمعنى أن الغاصب يبرأ مطلقا أه عرش أيضا
(قوله للصحة) كحفظه للمالك الغائب (قوله من يد غيره ضمانته الخ) ينبغي أو من غير يد مطلقا كان وجده
أبقا فآخذه ليرده أه سم (قوله فقهه) أي المالك (قوله دون غيرهما مطلقا الخ) عبارة المعنى والنهاية لا غيرهما
وإن كان معرضا للضياع كأي الروضه وأصلها في باب القطة خلافا للسبكي فيما إذا كان معرضا للضياع أه
(قوله والغاصب بحيث الخ) أي وكان الغاصب الخ (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله فان جعل العبد
ضمن أن الغاصب فقط وتعلق الخ) فيه نظر أه نهاية أي فيقال له البعوى ولعله بالنظر الموجه للجنال الخ ووجه
النظر أن العبد وإن كان آمينا لكونه وكلا عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقا في الضمان والقرار
على الغاصب والمبادر من كلام البعوى في الضمان مطلقا ويمكن الجواب بأن مراد البعوى بقوله ضمن
الغاصب أن عليه فقر القرار أه عرش (قوله بغير الولادة الخ) أو لا يضمنها كالأول ولأد أم غيره بشبهة ومات
بالولادة فانه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعي في الرهن نهاية ومعنى (قوله فلا يضمنها) أي لا يضمن عنها إذا
تلفت لكن يجب عليه المهر وأرش البكارة وإن وطئها للشبهة أه عرش (قوله لأن الزوجة من حيث هي
زوجة الخ) وحيد فاصنع في شرح المتن من استثناء الزوج من وضع الديمشك لإلا أن يكون استثناء
منقطعاً رشدي وعش (قوله الثاني الغصب) إلى قوله ولو كان المصوب في النهاية والمعنى (قوله ويطالب
بكل ما يطالب الخ) ولا يرجع على الأول أن غرم ورجع عليه الأول وإن غرم أه معنى (قوله كالضامن)
أي عن الثاني (قوله ببراء المالك) متعلق بقوله وببر الخ أه رشدي (قوله ولا عكس) أي لأن الثاني
كالاصيل وهو لا يبرأ ببراء الضامن أه عرش (قوله والبيع الخ) أي والسوم نهاية ومعنى (قوله لأنه دخل
الخ) تعليل لما قبل وكذا قوله وفي الهبة الخ تعليل لما بعده قول المتن (كودبة) أي وقراض نهاية ومعنى
ووكالة سم (قوله ومثله ما لو صال الخ) قضية ضمان الشخص المذكور وإن كان القرار على الغاصب وفيه

مطلقا كما قاله لكن رجح
السبكي الوجه القائل بعدم
الضمان إذا كان معرضا
للفضياع والغاصب بحيث
تقوت مطالبة ظاهر أو استثنى
البعوى من الجهل مالم
غصب عنه وأدفعه للجنال الغير
ليردها للمالك فلتفت في
يده فان جعل العبد ضمن
الغاصب فقط والاتعلق
برقبته ورغم المالك إيهما
شاء أما لو زوج غاصب
المغصوبة لجاهل بغصبها
فتلفت عند الزوج بغير
الولادة منه فلا يضمنان لأن
الزوجة من حيث هي زوجة
لا تدخل تحت يد الزوج
وهذا يندفع ببراءه على
المتن (ثم إن علم) الثاني
الغصب (فكغاصب من
غاصب فيستقر عليه ضمان
ما تلف عنده) ويطالب بكل
ما يطالب به الأول لصدق
حد الغصب عليه نعم لا
يطالب بزيادة قيمة حصلت
في يد الأول فقط بل
المطالب بها هو الأول وببر
الأول لكونه كالضامن
لتقرر الضمان على الثاني
ببراء المالك للثاني ولا
عكس (وكذا إن جهل)
الثاني الغصب (وكانت يده
في أصلها يضمن كالعارية)
والبيع والعرض وكذا
الهبة وإن كانت يده ليست
يد ضمان لأنه دخل على

الضمان فلا تغير من الغاصب وفي الهبة أخذ المالك (وإن كانت يدا مائة) بغير إتهاب (كودبة فالقرار على الغاصب) لأنه دخل
على أن يده نائمة عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وإن غرم هو رجح على الغاصب ومثله ما لو صال المصوب على شخص

فأقله كإمرأته وأقربها بالانفاظ
ولو للملك قبله كيد الأمانة
وبعد كيد الضمان (ومتى
أُتلف الأخذ من الغاصب)
شيئا (مستقلا به) أى بالانفاق
وهو أهل الضمان (فالقرار
عليه مطلقا) أى سواء أكانت
يده يد ضمان أو أمانة لأن
الاتلاف أقوى من إثبات
البدالعادية أما إذا لم يستقل
بالانفاق بان حله عليه
الغاصب فإن كان لغرضه
كبيع شاة أو قطع ثوب أمره
به ففعله جاهلا فالقرار عليه
أولا للغرض فعلى المتلف
وكذا إن كان الغرض
نفسه كما قاله (وإن حله
الغاصب عليه بأن قدم له
طعاما مغصوبا ضايعا فأكله
فكذا) القرار عليه (فى
الظاهر) لأنه المتلف واليه
عادت المنفعة هذا إن لم
يقا له هو ملكي والالم
يرجع عليه لاعترافه بأن
الملك ظلمه والمظلم لا
يرجع على غير ظالمه (وعلى
هذا) الاظهر (لو قدمه
لأكله فأكله) جاهلا (برىء
الغاصب) لأنه المتلف أما
إذا أكله عالما فبرأ قطعا
هذا كله إن قدمه له على هبته
أما إذا غصب جأ وخأ أو
عسلا ودقيقا وضعه هريسة
أو حلوا مثلا فلا يبرأ قطعا
لأنه لم يصيره كالتلف انتقل

نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد اسم عبارة الحلوى ومقتضى التشبيه أنه أى الموصول عليه
يكون طريقا فى الضمان وليس كذلك وعبارة عش قوله ومثله أى فى عدم ضمان الموصول عليه اه
فالمضمير لاخذ المغصوب الجاهل الذى بداهة يتقدير مضاف أى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان
عليه وإن كان هذا لا يطالب اه (قوله فأنظر) أى أتلف الشخص الموصول عليه المغصوب الصائل اه
عش وفى المعنى فلو كان هو المالك لم يبرأ الغاصب اه (قوله كإمرأته) لعلمه أنه ما ذكره فى شرح ولو
أُتلف ما لا يدرى من قوله وهو مهدير بنحو ردة أو صبال أتلف الخ وفيه تأمل إذ ما ذكرنا غاوى فى اتلافه فى يد
المالك لا فى يد الغاصب كما هنا ولعل هذا نظر فيه الرشدى بقوله أنظر إن مراد (قوله ويدل الانفاق الخ)
عبارة للمعنى ولو ضاع المغصوب من الغاصب فالتلف لـ إنسان جاهل بحاله فان أخذه للحفظ أو مطلقا فهو أمانة
وكذا إن أخذه للملك ولم يملكه فان تملكه صارت يده بد ضمان اه (قوله قبله) أى التملك اه عش (قوله
كيد الأمانة) خبر ويدل الانفاق قول المتن (فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله يد ضمان أو أمانة) أى وإن
جهله اه سم (قوله بان حله عليه الخ) أى حمل الغاصب الاخذ على الاتلاف (قوله فان كان) أى الاتلاف
(قوله لغرضه) أى الغاصب اه عش (قوله فالقرار عليه) أى الغاصب (قوله فعلى المتلف) لأنه حر ام اه
معنى (قوله لغرضه) أى المتلف (قوله فكذا القرار عليه) أى الأكل (قوله هذا إن لم يقل الخ) عبارة
النهاية والمعنى وعلى الأول لو قدمه لآخره وقال هو ملكي فالقرار على الأكل (قوله هذا إن لم يقل الخ) عبارة
الغاصب لكن بهذه المقالة أن غرم الغاصب لم يرجع على الأكل لاعترافه الخ ثم قالوا وتقدمه أى الطعام
المغصوب لريق ولو ماذن مالك أى الرقيق جناية يدمنه أى الرقيق يباع فيها التعلق مو جها برقيقه فلو غرم
الغاصب يرجع على قيمة الرقيق بخلاف ما لو قدمه للهيمه فأكتموه غرم الغاصب فإنه لا يرجع على المالك إن
لم ياذن والارجع اه قال عش قوله فإنه لا يرجع على المالك أى وليس للمالك العلف مطابقة صاحب
الهيمه فليس طريقا الضمان أهول المتن (وعلى هذا لو قدمه الخ) ويرى الغاصب أيضا باعارة وبيعها و
أقرضه للمالك ولو جاهلا بكونه له بأمر أخذه ماله باختياره لا بإيداعه ورهنه وأجارته وتزوجها القراض
معه فيه جاهلا بأنه لا إذا التسلط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالما وشغل التزوج الذى ذكره الاثنى وعمله فى
الاثنى فيما أذلم يستولها أى وتسليمها برىء الغاصب اه معنى وكذا فى النهاية الا انه قال بل
قول الشارح أى وتسليمها وإن لم يتسلمها اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر عن المعنى عن الروض وشرحه قوله
أى وتسليمها تنوع بل الحكم كذلك وإن لم يتسلمها مراد (قوله انتقل الحق لقيته) أى ومع ذلك لا يجوز
له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولأنه يبرأ من علم أن أصله مغصوب تناول شيء منه اه عش أى
الا بعد دفع الغاصب بدله للمالك وينبغى أن مثل الدفع بالفعل رضا المالك بتأخير فليراجع (قوله

الشخص المذكور وإن كان القرار على الغاصب وفيه نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد (قوله قبله) أى
التملك ش (قوله يد ضمان أو أمانة) أى وإن جهله (قوله فالقرار عليه) أى الاخذ (قوله والى) بان قال له
ذلك فى المتن (وعلى هذا لو قدمه لمالكه فأكله برىء الغاصب) فى الروض وشرحه (فرج) لا يبرأ الغاصب
من المغصوب باطعامه المالك أو أعارته أو بيعه أو أقرضه له ولو كان جاهلا بأنه له لا يتعد بأمر أخذه ماله
باختياره أو تمكينه أى ويرأى تمكينه منه باطعامه أو بيعه أو أقرضه له لا يتعد بأمر أخذه ماله
الثانى لا بإيداعه ورهنه وأجارته وتزوجها والقراض معه فيه جاهلا بأنه له لان التسلط فيها غير تام بخلاف ما
إذا كان عالما وكلامه فى التزوج يشمل الذى ذكره الاثنى ما لم يستولها فان استولها أى وتسليمها برىء الغاصب
ولا يبرأ إن صال المغصوب على مالكه قتلته المالك دفع الصبا له سواء علم أنه عده أم لا لان الاتلاف بذلك
كالاتلاف العبد نفسه وهذا لو كان العبد لغير لم يضمنه قال الزركشى وينبغى أن يكون المراد الباغى كذلك إذا
قتله سيده الامام فكثيره فيها من البيع اه وقوله السابق أى وتسليمها تنوع بل الحكم كذلك وإن لم
يتسلمها مر وقوله إذا قتلته سيده الامام الخ فى التقيد بالباغى إذا كان القتل حال القتال بالامام نظر (قوله

وهي لا تسقط بذل غيرهما إلا برضا متعها وهو (١٦) لم يرض ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب لما لك اعته وأعتقه ثمك فاعتقه جاهلا

وهي لا تسقط بذل غيرهما (الخ) ولو مع العلم بذلك اه معني (قوله وبرىء الغاصب) قال في شرح الروض قال
البليغي ويبنى ان يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اه سم على حجب وقوله ونحوه اه كان امره جهته لمسجد او
نحوه من الجهات العامة او قال له انذر اعتاقه او اوص به لجهة كذا ثم مات المالك اه ع (قوله قال الشيخان
الخ) عبارة انها بوق المعنى ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في أصل الروضة لكن الاوجه
معنى كاقاله شيخنا انه يقع عن الغاصب ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوضا ولا فية بناء على صحة البيع فيما
لو باع اماله اياها لظانها حتى فان ميتا اه قال ع ش قوله لم لكن الاوجه معنى اى لا تقلا وهذا يشعر باعتقاد
الاول لانه الاوجه تقلا عنده لكن اعتمد شيخنا الزبائدي انه عن الغاصب اه (قوله فعتقه عنه) اى عن
الغاصب وكذا ضمير ذكر (قوله كالمتدا) يفتح التاء اى كعتق المالك ابتداء بدون طلب الغاصب (قوله
في امر ترتب الخ) وهو وقوع العتق عن المالك او الغاصب (قوله وقد تقرر انه واقع) هذا محل النزاع اه سم
(قوله عنه) اى المالك (قوله استوفى الشروط الخ) هذا كذلك مجرد الغصب غير مانع في نفس الامر اه سم
(فصل في بيان حكم الغصب) (قوله في بيان) اى قوله وهل يتوقف في الهبة الا قوله لم لكن اى المن وقوله
اثنية الى وفي يده (قوله وانقسام المغضوب الخ) تفسير للرد اى حكم الغصب هنا لا لليس ماذكر حكمه اذ
لا تعرض فيه لحرمة ولا لعدمها اه ع ش والظاهر ان المراد بحكم الغصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق
و ضمان ابعاضه (قوله وما يضمن به المغضوب) اى وبيان ما يضمن الخ (قوله وغيره) بالرغم عطا على
المغضوب اى وما يضمن به ابعاضه ومنفعة ما يؤجر اى وما يتبع ذلك كعدم اقامة المسكر على الذى وبالجر
عطا على الغصب اى وحكم غيره اه بجزى والاولى الموافق لما ياتي في الشرح انفا الاقتصار على الرفع ثم
تفسير الغير بنحو المستام قول المتن (نفس الرقيق) اى كلا وبعضا يدخل فيه المعصن فيضمن جزء الرقبة
منه بقيته وجزء الحرية بما يقابل من الدية كباقي اه ع ش (قوله ومنه مستولدة) اى قول المتن نصف قيمته
في المعنى الا قوله لم لكن اى المن وقوله لا لهم شددوا الى المتن وقوله فيجب الى لان الساقط (قوله ومكانب)
اى ومدبر اه معني (قوله بالغة ما بلغت) اى ولو زادت على دية الحر اه معني قول المتن (تلف او ا تلف الخ)
كذا في النهاية بتقديم الثلاثي على الرباعي والاولى العكس كافي المعنى والمحلى قول المتن (التلف) اى بالقتل
محلى ومعني (قوله كسائر الاموال) اى المتقوم ولا فالمتلى يضمن مثله كباقي ويحمل ان التشبيه في أصل
الضمان والاموال على عمومها اه ع ش (قوله وآثرها) اى العادية على الضامنة مع أنها المراد (قوله بالقيمة
في المغضوب) اى المتقوم فلا يشكل بما ياتي من ان الاصح في المثلى إذ فقدانه يضمن باقى القيم من وقت
الغصب الى وقت الفقد اه ع ش (قوله وفي غيره الخ) شامل للستام فيضمن بقيمة يوم التلف اى لا نقابا لالحال
عادة اه ع ش (قوله على نحو ظهر) اى ما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر اه سم (قوله تضمن الخ)

ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب لما لك الخ) قال في الروض وشرحه بعده اه وكذا يعتق ويدبر ان امره
المالك بعته ان قال اعتهق او عتهقك او عني ان قال في شرحه قال البليغي ويبنى ان يلحق بالاعتاق
الوقف ونحوه اه وانظر هل يعتق هنا عن الغاصب إذ قال المالك عتك بناء على الاوجه فيما إذا كان
المعتق المالك باهر الغاصب (قوله وعلى العتق قال الشيخان يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض
ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في أصل الروضة والاوجه معنى انه يقع عن الغاصب
ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوض ولا فية بناء على صحة البيع فيما لو باع مال مورثه لظانها حتى فان
ميتا اه (قوله وقد تقرر انه واقع) هذا محل النزاع (قوله وتلك في عقد استوفى الشروط) هذا
كذلك (قوله استوفى الشروط في نفس الامر من غير مانع) مجرد الغصب غير مانع في نفس الامر
(فصل في بيان حكم الغصب الخ) (قوله على نحو ظهر الخ) اى ما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر (قوله

كونه عبده أو حياته بل وان
ظن موته نفذ العتق وبرىء
الغاصب فان قال عني عتق
و برىء ايضا على ما رجحه
السبكي ومن اتبعه وعلى
العتق قال الشيخان يقع عن
المالك لا الغاصب فان قلت
العبرة في العقود بما في نفس
الامر فعتقه ما يبيع ضمنى
ان ذكر عوضا والافية
قلت يفرق بان قرينة
الغصب صيرت عتقه
كالمتدا والاصل في عتق
المالك وقوعه عنه فصرفه
عنه الى غيره لا بد له من
مقتضى قوى ولم يوجد ولا ير
هذان من تلك القاعدة لان
ما هنا في امر ترتب عليه
عتقه وقد تقرر انه واقع
عنه اصاله وتلك في عقد
استوفى الشروط في نفس
الامر من غير مانع فيه فقام له
(فصل في بيان حكم الغصب
وانقسام المغضوب الى مثلى
ومتقوم و بينهما وما يضمن
به المغضوب وغيره (تضمن
نفس الرقيق) ومنه مستولدة
ومكانب (بقيته) بالغة ما
بلغت (تلف او ا تلف تحت
بدعادية) بتخفيف الباء
كسائر الاموال واراد
بالعادية الضامنة وان لم تعد
صاحبها ليدخل نحو مستام
ومستعير ويخرج نحو
حرق ووقن المالك واثرها
لان الباب موضوع

للتعدي المراد كاي علم بما ياتي بالقيمة في المغضوب وابعاضه أقصاها من الغصب الى التلف وفي غير قيمة يوم التلف (و ابعاضه خبر
التي لا يتقدر ارشاه من الحر) كهب الزوال بكاره وجنابة على نحو ظهر او عتق تضمن لكن بعد الاندمال لاقبله (بما نقص من قيمته) اجماعا

فان لم تنقص لم يلزم شيء أما
الجناية على نحو كف بما
هو مقدّر منه بنظيره في الحر
فقط ما تنقص من قيمته
لكن بشرط أن لا يساوى
النقص مقدّره . كقص
القيمة في الدفان سواء نقص
منه القاضى كإتيان الحكومة
في حق الحر كذا ذكره
المثولى واعتمده جمع ورد
بأنه إنما يأتى في غير الغاصب
أما هو فيضمن بما نقص
مطلقا لانهم شدوا عليه
في الضمان بما لم يشددوا على
غيره هو يؤدّ به ما يأتى في نحو
قطع يده من أنه يضمن
الاكثر (وكذا المقدرة)
كيد (إن تلفت) بآفة
سماوية أو قود . او حد
فيجب بعد الاندمال هنا
ايضا ما نقص لان الساقط
من غير جناية لا يتعلق به
قود ولا كفارة ولا ضرب
على عاقلة فاشبه الاموال
فان لم تنقص كان قطع ذكره
واشياء كاهو الغالب لم يجب
شيء (وإن تلفت) بالجناية
عليها (فكذا في القديم)
يجب ما تنقص من قيمته
كسائر الاموال (وعلي
الجديد يتقدر من الرقيق
والتيمة فيه كالبذبة في الحر
ففي) اثني عشر ذكره قيمتان
وان زادت قيمته في بذبة
كال قيمته نعم إن قطعها
مشترو هو بيد البائع لم يكن
قابض له

خبر وابعاضه (قوله) فان لم تنقص لم يلزم شيء (قياس ما يأتى في الجناية أنه يعثر بها حال قبيل الاندمال اللهم
لا ان يقال ما هنا مصور بما اذا لم تنقص قيمته شيئا لا قبل الاندمال ولا بعده ثم ايت في سم على حجج كذلك اه
عش (قوله) اما الجناية (الخ) اى يخرج لا مقدّره اخذ من قول سم على حج وهو مقابل قوله على نحو ظهور او
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتى وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتأمل ونجاء بالمنع لان المراد في
الاتى ان تكون الجناية بائتلاف المقدرة وهناك تكون بائتلاف شيء فيه مثلا المراد في الاتى لا ائتلاف الكف
وهنا جرحه اه عش عبارة الرشيدى قوله ما هو مقدّر بيان لنحو كف أى ولو جنى على ما هو مقدّر
منه بنظيره في الحر كالنقص والرجل اى والصورة ان الجناية لا مقدّر لها كان جرح كفه فهو غير ماسياق
في المتن اه (قوله) منه بنظيره) الاول حذفه (قوله) ان لا يساوى (الخ) يعنى ان لا يبلغ ما تنقص من قيمة الرقيق
بالجناية على نحو كفه مقدّره (قوله) فان ساواه) اى اوزاد عليه كاهو مفهوم بالاولى (قوله) (نقص) اى
وجوبا (منه) اى المساوى اه عش (قوله) في غير الغاصب) اى فيما اذا كان الجاني على نحو كف الرقيق
غير الغاصب له (قوله) (أما هو) اى الغاصب (قوله) فيضمن بما تنقص) معتمد (قوله) (مطلقا) اى ساوى
المقدّر ام زاد عليه اه عش (قوله) (طائفا) لعله اذا كان التلف بجناية بخلاف ما اذا كان بافة سماوية ونحوها
اخذنا ما يأتى انما (قوله) (قطع يده) اى الرقيق (فرع) لو غضب جارية ناهدا او عبد اشيا او امرد قتل
ثديها او شاخ او النجى ضمن النقص عابا هو شوى اى هجرى (قوله) او قودا وحدا اى بجناية وقعت منه بعد
الغضب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لان المستند إلى سبب سابق على الغضب
كالمقدم عليه اه عش (قوله) (كان قطع ذكره) أو أشياه) اى بان سقطت بلا جناية أو قطعت قودا سم على حج
اى اما بالجناية فيضمن اه عش اى كاتى قول المتن (و القيمة فيه كالبذبة (الخ) مبتدأ وخبر (قوله) في اثني
عش (الخ) اى في قطعها (قوله) (وان زادت قيمته) اى الرقيق بائطلع (قوله) (وهو بيد البائع) غرضه مجرد اعادة الحكم
ولا قال الكلام في المغصوب نعم بالنظر لما فسره لشارح اليد العادية يكون استدراكا اه عش (قوله) (لم يكن)

فان لم تنقص لم يلزم شيء) هكذا ذكره وفيه نظر في الجناية المذكورة قلما يأتى في الجنايات أنه لو لم يبق نقص
بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يكن قدر القاضى شيئا باجتماعه فان قلت هذا لا يراد لان
الكلام في الجناية من غير ذى اليد كالغاصب فلا يتناسب تضمينه اعني ذاليد كالغاصب لا تعلم يصدر منه شيء
ولم يفت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذى اليد لما ذكر فهذا إنما يمنع تضمينه قرار الاضمينه
طريقا على انه لو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فليتأمل ولا يجوز قولهم ان
المراد لم يلزم شيء اى اصله فلا يأتى ما يأتى في الجنايات اه (قوله) اما الجناية (الخ) مقابل قوله على نحو ظهور او
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتى وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتأمل ونجاء بالمنع لان المراد
في الاتى ان تكون الجناية بائتلاف المقدرة وهناك تكون بائتلاف شيء فيه مثلا المراد في الاتى ائتلاف
الكف وهنا جرحه (قوله) او قودا وحدا) هذا يفيد حديث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيد المستبر
ضمان المستبر بما تنقص فيما لو تلفت ابعاض الماعز يده قودا وحدا لكن هذا شامل لما اذا وجد السبب
في يد المعبر قبل الاستمارة ولا يخفى أنه مشكوك أنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في
الروض وإن كانت الجناية او الردة في يد المالك العقوبة في بد الغاصب يضمن ويضمن في عكسه اه (قوله)
كان قطع ذكره واثنياء) اى بان سقطت بلا جناية او قطعت قودا (قوله) (وان تلفت) بالجناية عليها (الخ)
ينبغي ان الجناية إذا كانت من غير ذى اليد ان المراد بالضمان ضمان الجاني قرارا و ذى اليد بطريقا (قوله) (لم
يكن قابض له) (ينبغي ان يجرى هنا ما قالوه فيما اذا قبض المشتري الجارية المبيعة قبل القبض فقال ان قبض
المبيع له لم يضمن بكمالها وإن تلف قبل قبضه لم يضمن من الثمن قدر ما تنقص من قيمته كاصحوا بمثل ذلك في
اقتضاى البكر ولعل مرادهم انه يلزم من الثمن بسببه ما تنقص من القيمة قدر ما تنقص من القيمة إذ قد يكون
النقص قدر الثمن او اكثر وعبارة الروض في باب المبيع قبل قبضه فان قطع المشتري يده فيجعل قابضا لبعض

أى المشتري اه عش (قوله فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضا لمقايله فإذا نقص ثلث القيمة يجعل قابضا للثلث ويستقر عليه ثلث الثمن رشدي وعش وقال سم كان الزوم إذا فسح اه والاول احسن (قوله ولا) إى ان الزمناه كمال القيمة سيد عمر وعش وكردى (قوله مع كونه الخ) اى ولا قائل به اه عش قول المتن (نصف قيمته) اى بعد الاندمال اه عش (قوله ايضا) اى كافى الذى لا يتقدر وفى الذى يتقدر إذا تلف باقية (قوله قد برى) اى فرض برؤه (قوله ظاهر فى ذلك) اى فى اخذ بعد الاندمال وتقدم عن عشرين واثني عشر (قوله هذا ان كان) إلى التبيين فى النهاية والمخفى والاشارة إلى ما فى المتن (قوله إذا كان الجاني غير غاصب) اى وإن كان فى يد الغاصب اه معنى (قوله اما هو) اى الغاصب ذوالبد العادة اه معنى (قوله فيلزمه) كثر الامرين (الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال او هو كغيره ينبغى التاخير وقوله لا احتمال الشبهة اى شبه الحر وشبه المال سم على حج اه عش عبارة البحرى اى شبه الادى من حيث انه حيوان ناطق وشبه العادة مثلاً من حيث جريان التصرف عليه شوى اه (قوله على القولين) أى القديم والجديد (قوله لزمه النصف الخ) عبارة النهاية والمخفى لزمه النصف الخ (قوله لزمه) اى الغير (قوله والغاصب الزائد الخ) ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما فاده كلام شرح الروض الماراه سم وتقدم عن عشرين ان هذا إذا سقطت بلا جناية وقطعت بقودا ما بالجناية فتضمن اه وبواقفه قول النهاية والمخفى ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبعاً أو قد برى. ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أبو إسحق ويقوم قبل الزوم الدم سائل للضرورة والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كما ذكره الماوردى فى قطع يده مع ربع الدية أكثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش اه وهو اى نصف الارش نصف ما نقص من قيمته المبيع حتى يستقر عليه ضيائه فان تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري البدار شيا المقدر ولا بما نقص من القيمة بل يحرم من الثمن فيقوم العبد صحيحاً ثم مقطوعاً فاستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة اه وهو كالصريح فى انه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبايع فقط فليراجع وينظر فيما إذا لم ينقص بمجناه المشتري كالمقطع ذكره واثني عشر فلم ينقص او زاد ما ذل يلزمه (قوله فلا يلزمه الا ما نقص الخ) كان الزوم إذا فسح (قوله قابضا) اى فى الذى لا يتقدر والمقدر إذا تلف كما تقدم فيها (قوله اما هو فيلزمه أكثر الامرين الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال او هو كغيره ينبغى التاخير (قوله) لاجتماع القدمين) اى شبه الحر وشبه المال (قوله نعم ان كان القاطع غير الغاصب الخ) فى الرض وشروحه فى الطرف الأول من الباب التاخير وكذا فى الجراحة يطالبهما اى يطالب المالك الجاني والغاصب وقرار بدلهما المقدر وغيره على الغاصب إلى ان قالوا وان لم يكن ارش الجراحة مقدراً فالمعتبر فى النقص نقص القيمة بعد الاندمال فان لم يكن حيث نقص لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل وفى المطالبة بارش المقدر قبل الاندمال القولان فى الجناية على الحر وسيأتى أن المرجح المنع اه بمعناه فقوله لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل اى لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الجاني فلا وجه لعدم مطالبته مطلقاً لما ساقى فى الجناية انه لو لم يبق نقص بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يوجد فرض القاضي شيئاً باجتهاده فعمل انه لا شئ على الغاصب فيما لا مقدره إذا كان الجاني غير اه ولم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح والغاصب الزائد عليه المعروف فيما لا مقدر ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فان فيه نظراً لكن ينبغى فى الاول ان الكلام فيما قرأه اى الغاصب لا مطلقاً وحيث هو طريق فيما يلزم الجاني لما تقرر أنه يفرض اقرب نقص اليه فان لم يكن فرض القاضي شيئاً باجتهاده وعلم ايضاً ان اقتصار الشارح فى الغاصب على ضيان الزائد باعتبار القرار والا فهو طريق فى ضيان غيره كاعلم (قوله والغاصب الزائد عليه) ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الا ما نقص والا كان قابضاً له مع كونه يده البائع وفى يده نصف قيمته) كما سيذكره آخر البديات وهل يتوقف الضيان هنا على الاندمال ايضا قولان ظاهر النص كما قاله القمولى لأو قال الاذرى انه الاصح فيقوم بحرقه وحاقده برى وقال البغيتى والزركشى المرجح ان المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بمرى ان النفس او بشركة جازحة وكلام الشيخين هنا ظاهر فى ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدور وغيره حتى اذا انحدر المذكور فى التعليل المذكور ياتى فى المقدور وغيره هذا ان كان الجاني غير غاصب اما هو فيلزمه أكثر الامرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهة فلو نقص بقطعه ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والسدس بالنقص نعم ان كان القاطع غير الغاصب والمالك وهو من يضمن كما هو ظاهر لزمه النصف والغاصب الزائد عليه

فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي باقية هو ما عدا الآدمي إلا الصديق الحر أم وعلى المحرم المأمر أنه يضمن بمثله للنص تضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم ما يأتي وأجرؤه بما نقص منها لأنه لا يشبه (١٩) الآدمي بل الجاد وحل المتن على ما ذكره أولى من

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار ولا فهو طريق ضئيل غير الزائد اسم (قوله أو المالك) أي أن كان القاطع المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط أه نهاية قال عش قوله مر أن كان القاطع المالك الخ أي ولو تعدى وكذا الوقع الرقيق يندفعه كافي شرح الرض وقد يقال الأقرب إليه يضمن أكثر الأمرين لأن جناية عليه في نفسه فيد الغاصب مضمونة على الغاصب ويفرق بين جناية عليه في نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بأن السيد جانيته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها على الغاصب بخلاف جناية العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده أه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه أه سم (قول المتن بالقيمة) أي سواء تلف أو تلف أه معنى (قوله أي أقصاها) أي أن كان غاصبا أه عش عبارة الرشيدى هذا لا يناسب ما قدمه أول الفصل من أن مراد المصنف ما هو أعم من الغصب ولا ماسبقا في المتن في المتقوم أه (قوله وأجرؤه) أي ما نقص الخ عطف على قوله نفسه بالقيمة (قوله وأجرؤه) أي تلفت أو تلفت أه معنى (قوله على ما ذكر) أي شؤله لنفس الحيوان وأجرؤه أه عش (قوله أن أجرؤه كنفسه) أي تضمن بالقيمة أي بما نقص أه سم (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجرائه بين ما يتقدر أرش منه من الحرو وما لا يتقدر منه أه سم (قوله فحمل المتن على هذا التعميم) فقد يقال أنه لا يحمله على التعميم لأنه لا تماحله على ضمان النفس وجعل ضمان الأجزاء قدرا زاد عليه كالإغنى فهو تخصيص عكس ما حمله على الأسنوى لا نعيم أه رشيدى (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى سم على حج لعل وجهه أنه إذا حمل كلام المصنف على الأجزاء يحصل الفرق بينهما وبين القن أيضا لأن الأسنوى يجعل غير القن كالقن في أن نفسه تضمن بقاض القيمة ولا يحمل كلام المصنف على الأجزاء دل على أن القن لا يمافرق بينهما وبين غيره في الإلباض أه عش (قوله التعميم بعد الاندمال) مبتدأ وخبر (قوله لا غير مسموم الخ) أي لا أن اطعمها غير مسموم فماتت (قوله ما لم يستل علها) ينبغي ما لم يكن ما اطعمه إلباها مضر إلباسم وعش (قوله إلا أن غاب الخ) أي المستاجر (قوله وهذا) أي بقوله إلا أن غاب الخ (قوله أي الحيوان) أي قول المتن كما في النهاية الأقول ويرد إلى وبر اختلط وكذا في المعنى الأقول أه أي أمكن إلى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيه ما لا يخفى سم على حج ولعل وجهه أن اسم المفعول لا يصاغ من قاصر أه رشيدى زاد على الأصل وليس المعنى هنا على تقديرها أه وقد يجاب بأن باب الفعل قديكون متعديا بعبارة المقصود أو باب الخناسي كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب نحو افعل وتفعول وتفاعل فاتها مشتركة بين اللزوم والمتعدى أه (قوله فاحصره عد الخ) محترز كيل أو وزن (قوله كحيوان الخ) نشر على ترتيب اللفظ (قوله متقوم) خير الوصول (قوله وأن جاز الخ) غايق (قوله والجواهر الخ) محترز وجاز السلم الخ (قوله متقوم) خبر الجواهر الخ وأفراده بتأويل المذكور (قوله لأن المانع الخ) تعليل ليكون الجواهر وما عطف عليه متقوما (قوله عليه خل التمر) أي على الخدمة ما خل التمر وكذا أيراد معيب الحب الخ لاقي وما أيراد البر لاقي فلي جمعه (قوله فانه متقوم) المعتمد أنه مثل نهاية ومعنى (قوله أحدهما) أي السكيل والوزن (قوله بذلك) أي بأحدهما (قوله وبر اختلط) إلى المتن في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله وبر اختلط الخ) مبتدأ خبره قوله مثل لكن

يقتصر بعد الاندمال كما أفاده كلام شارح الرض المار (قوله في المتن وسائر) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه (قوله أي أقصاها) انظر فانه ما يأتي في الغاصب مع أنه فرض الكلام في أعم حيث قال وأراد بالعاريه غير ذلك (قوله أن أجرؤه كنفسه) أي يضمن بالقيمة أي بما نقص (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجرائه بين ما يتقدر أرش منه من الحرو وما لا يتقدر منه (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى (قوله ما لم يستل علها) ينبغي ما لم يكن ما اطعمه إلباها مضر (قوله بفتحها) فيه تامل (قوله فانه متقوم) المعتمد أنه مثل مر (قوله ويرد بمنع حصره بذلك) انظر مع محبة السلم المتوقفة على حصره بذلك فان قلت أراد حصرا ماعدا

يتمتع السلم فيه متقوم وأن حصره كيل أو وزن لأن المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدى وأورد عليه خل القرآن أنه متقوم مع حصره بأحدهما ومحبة السلم فيه ويرد بمنع حصره بذلك لأن ما فيه من الماد صيره مجعولا لوبر اختلط بشعير مثلي مع عدم محبة السلم فيه

فيجب إخراج القدر المحقق من كل منها كذا قاله الأستوى تبعه جمع لكن قال الأذري أنه عجب من ثم قال الزركشي وقد تمتع رد مثله لانه
بالاختلاط انتقل من المثل إلى المقوم (٢٠) للجهل بقدر كل منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثل صحة السلم فيه

مقتضى السياق أنه عطف على كل التمر كإجزم به ع ش فكان ينبغي أن يقول فانه مثل كافي النهاية (قوله فيجب
إخراج القدر المحقق الخ) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لانه الغارم وحتمل وهو الظاهر
أن يقال يوقف الامر إلى الصلح لان محل تصديق الغارم إذا اختلفا على شئ أو اختلفا في الزائد وما هنا ليس
كذلك اه ع ش (قوله وقد تمتع رد مثله) الوجه انه لو علم قدر كل منهما رد المثل لكل منهما وان لو علم قدر
أحدهما دون الآخر رد مثل ما علم قدره وقيمة الآخر ويمكن معرفة قيمته دون قدره بان شاهده اهل الخبرة
قبل الاختلاط اه سم (قوله وهذا الخ) أي ما قاله الزركشي وكذا اخبرني عليه (قوله لايراد) ما بالغ في عدم
الورود (قوله على أن إيجاب) يتامل اه سيد عمر ولعل وجهه ان عدم الاستزام في القرض لا يقتضي عدمه
في الغصب مع أن قول المصنف كالصريح في الاستزام في الغصب (قوله ومعيب الخ) مبتدأ خبره قوله يجب الخ
وكان الأولى عطفه على قوله دخل التمر الخ ثم يقول فانه يجب الخ (قوله وقد تمتع الخ) عبارة المغني وشرح الرض
وشمل التعريف الردي نوعا اما الردي عيبا فليس بمثل لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله اما المعين) بما تقوم
الخ والمعتمدان مثلي وكذا الادهان المستختم ونهاية ومعنى (قوله لكن خالفه) أي ابن الرقة ما في المطلب
(قوله بيع بعضه) أي الياء المستختم نهاية ومعنى (قوله والاول اوجه) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أي والنهاية
والمعنى الاول سم (قوله وقيد) أي كون الياء مثليا (قوله ويظهر الخ) معتمداه ع ش (قوله ولو اتى) إلى قوله
وبأى في النهاية (قوله برد) وينبغي قراءته بضم الراء بوزن سهل فيشمل ما لو كان ذلك بنفسه أو بفعل فاعل
وفي المختار بزد الشيء من باب سهل و برده من باب نصره فهو مبرود و برده ايضا تبريدا اه ع ش (قوله
فاوجه الخ) عبارة النهاية فيه اوجه اوجهها كما اتي به الى الدررحة الله تعالى لزوم أرض قصه وهو ما بين قيمته
الخ اه (قوله وحار حبيد) أي أو رجع بعد ضرر زحار إلى البرودة لم يسقط الارش كافي مسائل السمن
ونحوه سم على منهج اقول وقد يقال قياس ما ذكره وفي زوال العيب من انه لا يعدمه نقصا فان اذ ضيان هنا
و فرق بينهما بين السمن اه ع ش (قوله ورمل) إلى قوله ويبض في المعنى لا اقله قال إلى المتن وما أتبعه عليه في
الفواكه الرطبة وإلى التنفية في النهاية لا اما ذكر قوله لانه فيه (قوله ذهب المعدن الخالص الخ) أي قبل ان
يصنع وبعضهم أطلقه على الفضة أيضا وأطلقه الكسائي على الحديد والنحاس اه معنى (قوله أن نحو الاناء
من نحو النحاس الخ) فخرج قال في العباب الملا عن المستوية مقومة والاسطال المريرة والمصوبة في قالب
مثليه أو يضمن بالقيمة اه أو نقل في تجر يده هذا الأخير عن المهمات سم على منهج وقوله أو يضمن بالقيمة قياس
ما سياتي في الجلي انه يضمن مثل النحاس وقيمة الصعنة من نقد البالد اه ع ش (قوله ولو معشوشة الخ) عبارة
النهاية والمعنى خالصة أو معشوشة ومكسرة أو سيكة اه قول المتن (ومسك الخ) وعبر وتلج وجدنه بما ومعنى
قول المتن (وقطن) أي وصرف نهاية ومعنى (قوله ولم يره) عبارة النهاية والمعنى ولم يستحضر اه (قوله
وسائر الفواكه الرطبة) دخل فيه الزيتون وفي التجريد ما خالفه والظاهر الدخول اخذ من قوله في باب الربا
المانع الياء من معرفة قلت لو أثر ذلك لآثر في صحة السلم فتمله (قوله ومن ثم قال الزركشي وقد تمتع رد مثله لانه
الخ) الوجه انه لو علم قدر كل منهما رد المثل لكل منهما وان لو علم قدر أحدهما دون الآخر رد مثل ما علم قدره
وقيمة الآخر ويمكن معرفة قيمته دون قدره بان شاهده اهل الخبرة قبل الاختلاط (قوله على أن إيجاب رد
المثل الخ) يمكن أن يجاب ايضا بانه مثلي لكن تغذر لجهل قدره رد مثله فعدل إلى القيمة ولا يلزم من الضمان
بالقيمة ان لا يكون مثليا فقد يضمن المثل بالقيمة كما يعلم قول المصنف الاتي ولو ظفر بالغاصب الخ (قوله
وقد تمتع صدقة عليه الخ) في شرح الرض وشمل التعريف الردي نوعا اما الردي عيبا فليس بمثل لانه لا يجوز
السلم فيه اه (قوله في المتن كاه) ولو لم حارم (قوله اما المعين) بما تقوم الخ المعتمدان مثلي وكذا الادهان
المستختم (قوله والاول اوجه) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي الثاني (قوله ان نحو الاناء من نحو النحاس الخ)

فعلمه لا يراد على أن إيجاب
رد المثل لا يستلزم كونه
مثليا كما يجب رد مثل
المقوم في القرض ومعيب
حب أو غيره يجب قيمته
كما اتي به ابن الصلاح مع
صدق حد المثل عليه وقد
يتم صدقة عليه فانه لا يصح
السلم فيه بوصف العيب
لعدم انضاطه (كاه) غير
مسخن بنار اما المسخن
بما افتقروا على ما في المطلب
لاختلاف درجات حموه
والحسنى به الأذري
الادهان إذا دخلت النار
أي لغير التخيير لكن خالفه
في الكفاية حيث جوز بيع
بعضه ببعض والاول اوجه
وقيد شريح وغيره بما لم
يخالطه تراب وترددوا في
الياء الملح ويظهر انه ان
اختلفت ما وجسته ولم
ينضبط كان مقوما لعدم
صحة السلم فيه وإلا كان
مثليا ولو أتى حجرا حارا
في ماء برد في الصيف فزال
برده فلو جره اوجهها انه
يلزمه ما بين قيمته باردا
وحارا حبيد (وتراب
ورمل ونحاس) يضمن اوله
أشهر من كسره (وحديد
وفضة و تبر) وهو ذهب
المعدن الخالص عن ترابه
وبأى ما يلزم منه ان نحو
الاناء من نحو النحاس
مقوم ودرهم ودنانير

ولو معشوشة ومكسرهما نحو سيكة (ومسك وكافور وقطن) وإن كان فيه حبه كذا كرهه الرافعي ولم يره ابن الرقة
فبحث خلافه قال بعضهم وقسرين لم يعرض على النار بما يمنع صحة السلم فيه اه ومثله في ذلك ابن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة

على ما جرى عليه هنا الكتاب
جريا في الزكاة فلاح عن
الاكثرين على ان ذلك
مقوم وصحفي المجموع
واعتمده ابن الرفعة وغيره
(ودقيق) كافي الروضة
أضحا خلافا لمن وهم فيه
ونحالة وحبوب وادهان
وسمن ولبن ومخض وخل
لاماء فيه ويصص وصابون
وتمر وزبيب (لا غاية
ومعجون) لاختلاف
أجزائهما مع عدم
اضباطهما (فيضمن المثل
بنمله) مالم يتراضيا على قيمته
لانه اقرب الى حقه نعم ان
خرج المثل عن القيمة كان
انتم مام بمقارنته اجتماعا
بمحل لاقية للماء فيه اضلا
لزمه قيمته بمحل التلاف

بغلاف ما اذا بقيت له قيمة
ولو تافهة لان الاجل المثل
فلا يعدل عنه الاحث زالت
ماليتته من أصلها والا فلا
لا ينظر عند رد العين الى
تفاوت الاسعار ومحل كما يعلم
عما يأتي في قوله ولو ظفر
بالعاصب في غير بلد التلف
الخ فبالاؤمة ثقلته والا
غرمه قيمته بمحل التلف ولو
صار المثل منقوما او مثليا او
المتقوم مثلا يجعله الدقيق
خبزا والسهم شيرجا
والشاة لحما ثم تلف ضمن
المثل ساوى قيمة الاخر
أم لا مالم يكن الاخر أكثر
قيمة فيضمن بقيته في
الاولى والثالثة

بجواز بيع بعضه ببعض وان ما فيه ذهنية لامائة فجواز السلم فيه اولى من بيع بعضه ببعض اه ع ش (قوله)
على ما جرى بالغ) عبارة النهاية والمغنى كما صححه في الشرح الروضة وهما هو المتعمدان صحافي الزكاة (الخ اه
(قوله على ان ذلك) اي العنب وسائر الفواكه اه كرى (قوله ايضا) اي كالعنب (قوله وحبوب) اي ولو
حب برسيم وغاسول اه ع ش (قوله وخل لاماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمتعمدان لا يفرق
بين ما فيه ماء وغيره اه سم عبارة البحرى عن ع ش ومن المثل الخلول مطلقا ما كان فيها ماء لا على
الاعتدال خلافا لمن قيدها بالتي لاماء فيها لان الماء من ضرورياتها اه (قوله ويصص) اجمع فيه معتبر لان البيضة
والواحدة متقومة اهرشيدى (قوله مع عدم اضباطها) اي الاجزاء اه ع ش (قوله مالم يتراضيا) الى التبيين في
المغنى (قوله مالم يتراضيا) عبارة البحرى اي بشرط خمسة الاول ان يكون له قيمة في محل المطالبة والثاني
ان لا يكون لنقله من محل المطالبة الى محل الغصب مؤثرا الثالث ان لا يتراضيا على القيمة والرابع ان لا يصير
مقنوما او مثليا اخر اكثر قيمة منه والخامس وجود المثل اه وهذه الشروط كلها مأخوذة من الشرح
والمثل (قوله لانه) اي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ مما ساقى من ان هذا في الاؤمة ثقلته والاولى
قيمته اه ع ش (قوله ومحل) اي فالتفصيل فيها اذا طال به بغير محل التلف بين ان يبقى له قيمة ولو تافهة وان
لا اما هو اذ لم يكن لنقله مؤثرا فالواجب القيمة مطلقا اه سم على حج وقضيته انه لا نظر لاختلاف
الاسعار وهو غير مردوم ثم صرح في فصل القرض بان كلام اختلاف الاسعار والمؤنة عبارة مستقلة
وعبارة شيخنا الزبدي هنا المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بسبب النقل اه ع ش (كجعل الدقيق) نشر
على ترطيب التلف (قوله ثم تلف) خرج بما اذا لم يتلف فيرد مع ارش النقص اهم (قوله ضمن المثل) هو
ظاهر في الاولى والثالثة بخلاف الثانية فان كلام السهم والشيرج مثلي وليس احدهما مهبودا حتى
يحمل عليه فدل المراد ضمن المثل في غير الثانية ويختار فيها وعبارة سم على حج عبارة شرح الروض اخذ
المالك المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها اي مال الوار المثل بين المثلين اه وهو صريح فيما قلناه اه

انظر مع انه قد يصدق عليه حد المثل (قوله وخل لاماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمتعمدان
لا يفرق بين ما فيه ماء وغيره اه سم (قوله بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافهة) هذا مع قوله الاتي ومحل الخ
يتحصل منه في مسألة الماء المذكورة انه حيث كان لنقله مؤثرا فالواجب القيمة بقيت له بعده مطلقا ولا وحيث
لا فان بقيت له قيمة ولو تافهة فالمثل والا فالقيمة اه (قوله ومحل الخ) اي فيما اذا طال به بغير محل التلف (قوله
ومحل الخ) فالتفصيل بين ان يبقى له قيمة ولو تافهة وان لا اما هو اذ لم يكن لنقله مؤثرا والا فالواجب القيمة
مطلقا اه سم (قوله ولو صار المثل منقوما الى مالم يكن الاخر اكثر قيمة فيضمن قيمته في
الاولى الخ فيه امران الاول ان هذه القاعدة افادت فيما اذا غصب مثليا او صار مقنوما ان الواجب عليه رد المثل
سواء سوت قيمة المثل قيمة ذلك المتقوم الذي صار اليه وازادت عليها فان نقصت عنها واجب قيمة ذلك المتقوم
فان قلت هذا بخلاف ما ساقى فيمن غصب ايضا فخرج او حاقب من انه يرد مع ارش النقص ان نقص اذ
هذان من قبيل صيرورة المثل متقوما وقد اوجبوا رد ذلك المتقوم مع ارش نقصه من لازم ذلك نقص قيمته عن
قيمة المثل والام لا يمكن له ارش نقص وقضية القاعدة المذكورة رد المثل كما هو ظاهر قلت لان مخالفة لان
القاعدة المذكورة مفروضة عند التلف وما ذكر مفروض مع بقائه حتى لو انعكس الحال انعكس الحكم كما
هو قضية تقيدها بالتلف والثاني انه لو وجب المثل لكون المتقوم الذي صار اليه انقص قيمة فرضي
المغصوب منه بقيمة ذلك المتقوم او وجبت قيمة المتقوم لانها اكثر من قيمة العثى فرضي المغصوب منه بالمثل
فهل يعبر بالعاصب على موافقته فيه نظر وتجه انه لا يجبر لانه اجار على خلاف الواجب شرعا عليه وقد يكون
له غرض في الامتناع به لتيسر الواجب دون غيره فليتامل (قوله ثم تلف) خرج بما اذا لم يتلف فيرد مع ارش
النقص ولهذا قال في الروض فصل وان نقصت الصفة فقط كمن ذبح شاة او طحن خنطه ردها مع الارش اه
ان ذبح الشاة قد يكون من قبيل صيرورة الشاة لحما تامل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الروض اخذ المالك

المثل في اثنية فلم انالو ذهب صاع برقيته درهم فاعلمته نصارت قيمته درهم وسدس انبه نصارت درهما وثلاثا واكله لومه درهم وثلاث وكذا الدوى فبنا اسنق نابه قيمة شيز درهم ولذا لوصار للمقوم مائة اكله نحاس صبيغ منه حلى وجب فيه اقصى القيم ويضمن الحلى من النقد بوزنه وصنعت بقيته من نقد البلد وقال الجمهور يضمنه كله بقيته من نقد البلد وان كان من غير جنسه ولا ربالا نه مختص بالعقود (تلف) المغموص اذ الكلام فيه خلافا لمن وهم فاورد عليه ما يرد (أو) اتلف فان تعدد (المثل) حسا كان لم يوجد بمحل الغصب ولا بدون مسافة القصر منه نظير ما مر في السلم او شرعا كان لم يوجد المثل فيما ذكر الا باكثر من ثمن

المثل في الثلاثة تخير في الثالث منها اى مال وصار المثل مثليين المثلين اه (قوله) كانا نحاس يتأمل الجزم بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه لا يقال صنعت معتبر قوهي غير مثلية لا ناقول هذا لا يمنع اعتبار مثلية ذاته فليضمن بوزنها وصنعت بقيتها كحلى النقد الا في قلياتم ولعل المتجه حمل هذا الكلام على انا نحاس متنع السلم فيه لعدم اضبطه بخلاف ما لا يمنع السلم فيه كاسطال المربعة وما صبق في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعت بقيته كحلى النقد خرج بقوله نحاس النقد حرمة الصنعة (قوله) صبيغ منه حلى اى ثم تلف (قوله) من النقد انظر وجه التقييد مع ان العين في كل من النقد ونحو الحديد والنحاس مثلية فان كان لكون الخلاف مختصا به فيقال اختص مع ما ذكر (قوله) وصنعت بقيتها هذا هو المعتدنها وفي الصداق ر (قوله) وان كان من جنسه هذه المبالغة راجعة للاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الرضا الاعليه (قوله) ولا حواله اى فيما دون مسافة القصر كافي الرضا (قوله) في المثل والاصح ان المعتبر (قوله) هذا يعجز نظيره في اتلاف المثل بلا غصب ولذا قال في الرضا فصل غصب مثليا فلتلف او اتلفه بلا غصب والمثل موجود فلم يغرر حتى عدم المثل اى حسا او شرعا فبادون مسافة القصر اى من بلد الغصب او الاتلاف لومه اقصى القيم من الغصب اى في الاولى او الاتلاف اى في الثانية الى الاعواز الى المثل فان قاله المستحق انا اصبر الى وجود المثل اجيب ولو تلف او اتلفه والمثل مفقود وهو غاصب اى فيما فاقصى القيم من الغصب الى التلف

اما اذا كان المثل مفقودا عند التالف فيجب الاكثر من الغصب الى التالف تنبيه على المتبرقة المثل او المصوب وجان رجع السبكي وغيره الاول قالوا انه الواجب وان كان المصوب هو الاصل وينبغي عليهما ان الواجب (٢٣) على الاول الاقصى من التالف الى اقطاع

المثل وعلى الثاني الاقصى من

النصب الى التالف كذا قاله

شارح والذي صرحوا به

كانت ان الواجب الاقصى

من الغصب الى تغذر المثل

في حالة او الى التالف في

اخرى وهذا غير الامرين

الذين بناهما على ما ذكره

وهو ظاهر او صريح في ان

العبرة بقيمة المصوب

لا المثل والام يعتبر من وقت

النصب ومن ثم ذكر شيخنا في

شرح الروض ما يصرح بان

المنقول هو اعتبار المصوب

(ولو نقل المصوب المثل)

او انتقل بنفسه او بفعل

اجنبى وكذا المتقوم كاعلم

كالذي قبله من قوله السابق

وعلى الغاصب الرد فذكر

نقله مثال الاقتصار على

المثل لانه الذي يترتب عليه

جميع التفرعات الالية منها

قوله طالع بالمثل فلا

اعتراض عليه خلافا لمن

زعم (الى بلد) او محل

(آخر) ولو من بلد واحد

بشرط ان يتعذر احضاره

حالا كما اعتمد الاذرعى

اي والام يطالبه بالقيمة

(فلما لك ان يكفنه رده)

اذا علم مكانه لخبر على اليد

السابق (وان يطالبه) بل ان

قرب محل المصوب ولو لم

يخف حربه ولا تواريه كما

يصرح به اطلاقهم وهو

الارجح خلافا لما وردى

الدليل (قوله) اما اذا كان الخ محترز قوله فيما اذا كان المثل الخ (قوله عند التالف الخ) بان قد قبله كان غصبه في رجب مثلا وفقد المثل في رمضان وتلف المصوب في شوال فيكون المصوب مضمو نابا بقى قيمه من رجب الى شوال اه يجزى (قوله قيمة المثل) اي اقصى قيم المثل (قوله رجع السبكي وغيره الاول) اي المثل وهو ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى اي لا ين حج ع (قوله عليهما) اي الوجهين (قوله) كاعتدت اي من قوله فيما اذا كان الخ مع محترزه المار (قوله في حالة) اي فيما اذا كان المثل موجودا عند التالف (قوله في اخرى) اي فيما اذا كان المثل مفقودا عنده (قوله وهذا) اي ما صرحوا به ان الواجب الاقصى من الغصب الى تغذر المثل في حالة الخ كذا قوله وهو الخ (قوله ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المصوب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تغذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه اهم (قوله) او انتقل الى قوله وهو ما رجحه الرافعى في المعنى الا قوله فذكر نقله الى المتن وقوله وان قرب محل المصوب والى قوله وقضيت في النهاية الا قوله كاعلم الى فذكر نقله وقوله فلا اعتراض الى المتن (قوله) او انتقل بنفسه اي كالم نقله سيل اوريد اه ع (قوله كالذى قبله) يعنى الانتقال بصورتيه وقول الكردى اي كالمثل الذى في المتن مع كونه خلاف المتبادر يرد الفرع الا بقوله فذكر نقله مثال اي ومثله الانتقال (قوله) فلا اعتراض عليه الخ فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغي التعميم ثم الفرع على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط ان يتعذر احضاره حالا) اي بحسب المادة وان استغرق حله زمانا يزيد على الوقت الذى فيه عرفاه اه ع (قوله) وان قرب محل المصوب (خلافا للمعنى وشرح المنهج عار تهما ان كان بمسافة تبعية و الا فلا يطالب بالارد قاله الماوردى وهذا كما قال الاذرعى فيما اذا تخفرب الغاصب او تواريه او الا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين اه قال الجيزى قوله قاله الماوردى هذا راي والى العتد انه يطالب بالقيمة مطلقا قربت المسافة ما بعدت من تعزروه او تواريه ام لا مرام اه ع (قوله) المتعلق بقوله يطالبه لا بالقيمة وينبغي ان قال الاسوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب اي الغاصب به لانه باق على ملكه معنى واسى واقروهم وعش اي المصوب (قوله) لانه لا بد الخ علة العلية الحيلولة لعدم المطالبة بالمثل واسقط المعنى لفظه من ثم وعليه التعليل ظاهر (قوله) وملكها الخ اي فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد فحكمها حكم زوائد القرض فتكون (قوله) وملكها الخ اي فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد فحكمها حكم زوائد القرض فتكون ملكا لمن هي تحت يده بان اخذ بدل القيمة دابة اه يجزى (قوله) ملك القرض قضيت عدم جواز اخذامة تحمل به بدلها كالا يحل له اقتراضها والوجه خلافه اذا الضرورة قد تدعو الى اخذها خشيعة من فوات حق

او غير غاصب اي في الثانية فقيمة يوم التلف فلو غرم ثم وجد المثل لم يرجع اليه اه (قوله) ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الروض ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المصوب قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تغذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه فان قيل انه كالموجود بوجود مثله قيل اعتبار الزيادة بعد تلفه مع وجود المثل الذى لا يساو بها مشكل لا يقال هي لا تعتبر حينئذ لا نقول فلما تعتبر اقصى قيمته الى تغذر المثل فلما قيل (قوله) فلا اعتراض عليه الخ فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغي التعميم والتفرع على كل ما يناسبه (قوله) ولولم يخف حربه الخ كذا شرع م (قوله) اي باقى قيمه من الغصب الى المطالبة (قوله) لو زادت القيمة بعد ذلك فينبى اخذ الزيادة في الرض فيما لو ايق المصوب او سرقة او عيبه الغاصب اوضاع كما في شرحه ان للمالك تضمين الغاصب القيمة للحيلولة اقصى ما كانت من الغصب الى المطالبة اه قال في شرحه وينبغي كما قال الاسوى اذا زادت القيمة بعده ان يطالب بالزيادة لانه على ملكه اه (قوله) وملكها ملكا القرض قضيت انها لو كانت جارية لتحل له امتنع اخذها لكن الاوجه جواز اخذها للحاجة

ومن تبعه (بقيمة) اي باقى قيمه من الغصب الى المطالبة (في الحال) اي قبل الدلحيلولة بينه وبين ملكه ومن ثم لم يطالب بالمثل لانه لا بد من التراد فقد زيد السعر او ينحط فيحصل الضرر والقيمة شى واحد وملكها ملك القرض لانه ينتفع بها على حكم ردها او ردها عند العين

ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجره ومعنى كونها الحيلولة وقوع الترادفها (فإذا زاده) أى المغموص أو عتق مثلاً (ردها) أن بقيت وإلا فبذلها ولو إلى الحيلولة لتو متع بدفعها مع (٢٤) وجودها وإلا لم يرد لها إذا أخذها فقد المثل ثم وجدناه ليس عين حقه بخلاف المغموص ولو انفق على تركه في مقابلاتها

والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والجوسية بخلاف القرض أه نهاية قال ع ش قوله م
والأوجه خلافه أى فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء مع ذلك لو خالف وطء لأحد عليه ولو حملت
منه نصارت مستوفى له مقيمة بها وقوله بخلاف القرض أى أن صحت بتو توفى على عدم حل الوطء بحيث جاز
التملك القيمة جاز أخذ الأمانة وإن حل وطؤها كما يحل شراءها وإن امتنع القرض أه (قوله ولا يبرأ بدفعها)
أى القيمة عبارة المغنى ويجب على الغاصب إجره المغموص إلى وصوله للمالك ولو أعطى القيمة للحيلولة وكذا
حكم زوائده وأجره ضمانه أه زاد أنها تكون أبقاها (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغموص مستولدة
أه سم عبارة المغنى وقضية بلام المصنف أنه لا يتردد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو أخذ السيد
قيمة أم ولد للحيلولة ومات السيد قبل رد هافان الغاصب يسترد القيمة كقائه في المطلب ويلتحق بذلك ما لو
اعتقها أو عتق العبد المغموص بأه وعبارة النهاية أخرج عن ملكه بعق منه أى المالك أو موت في الأبلاد
وكالاتها إخراجها عن ملكه وقف أو نحوه أه قال ع ش قوله م أو موت في الأبلاد أى فيرد الوارث أن
كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياته أهل أخذها مورث من الغاصب وقوله فيه نظر لا يبعد عدم الراتئحق
القيمة سم وقوله في رد الوارث أى القيمة التي أخذها مورث من الغاصب وقوله فيه نظر لا يبعد عدم الراتئحق
ضمان الغاصب باستيلائه ولا يفسق إلا بعوده ليدها المالك أو ما يقوم مقام العود لم يوجد أحد منهما أه قول
المتن (ردها) أى زوائدها المتصلة دون المنفصلة ويتصور زوائدها بان يدفع عنها حواونا فتفتح أو شجرة
فتعمر كقائه العمر أى أه معنى وفى ع ش عن الغياب مثله (قوله وجد) أى المثل وكذا خبره قوله لأنه الخ
(قوله على تركه) أن يرد المغموص (في مقابلاتها) أى القيمة أه ع ش (قوله بشرطه) ومنها قدرة المشتري
على تسليمه وعليه فلا يبرأ المغموص في الغياب ولم يقدر على رده لم يصح شرائه ويحتمل خلافه لتزويل
ضمانه منزلة كونه في يده أه ع ش (قوله حبسه) أى المغموص أه ع ش (قوله وهو ما رجحه الرافى) عبارة
المغنى وهو كذلك وإن حكى القاضى الحسين عن النص أن له ذلك أه (قوله قائم الأخذت) أى القيمة (منه) أى
الغاصب (قوله فهو) أى الأخذ منه قهراً (قوله مطلقاً) أى الأخذ حتى أولاه ع ش (قوله وليس الخ) أى
الحبس للاسترداد عبارة النهاية وله الحبس للأشهاد الخ أه (قوله المغموص المثل) إلى قوله وقضية في المغنى
(قوله) وأخذ منه الأسنوى الخ معتمد ع ش معنى قول المتن (فان فقد المثل) حساباً لم يوجد أو شرعاً بان
منع من الوصول إليه مانع أو وجد زيادة على ثمن مثله أه معنى وفى ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض
وشرح قوله أو وجد زيادة أى وإن قلت وامتنع الغاصب من بدلها أه قول المتن (قيمة) والبرء فى
التقويم بالتقد الغالب في ذلك المحل كما يأتى في قوله هذا كله إن لم ينقله الخ أه ع ش (قوله لذلك)
أى لأن رد العين الخ قول المتن (بالغاصب) أى المثل بغير غضب أه معنى (قوله وقضية)

وقد يحتاج إلى أخذها للثبوت حقه لعدم تيسر غير هال ولا يظواهرها ثلاثاً فكون ما جرى شديها بأعارة
الجوارى الوطء وقد يمتنع الوطء مع وجود الملك كفى الجوسية م (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون
المغموص مستولدة فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياته احتذم لم ترد القيمة لأن
الأصل الحياة فيه نظروا أمواتات قبله فستقر القيمة (قوله ولو انفق على تركه الخ) عبارة شرح الروض فان
انفق على ترك الترادف هنأى فيما إذا أخذها لابق المغموص أو سرقة مثلية أو مقومة وفهام أى فيما إذا
غصب المثل ونقله إلى بلد آخر فلا بد من بيع أمالو انفق على ذلك قبل ردها قال الزركشى فيجاء بالانفاق قال
الامام ولا حاجة إلى عقد نقل ويوجه أن القيمة حينئذ على ملك المالك تكن فيما ذكر بخلافها بعد رده أه
ثم ذكر عن السبكي أنه مجرد دعوى المغموص ينتقض الملك في القيمة فيما يظن ثم نقله عن تصريح الحاملى في
مجموعه (قوله وقضية المتن الخ) كذا شرح م (قوله فى المتن فان فقد المثل) قال فى الروض أو وجد

والمغموص مثلى والمثل موجود (فالصحيح أنه أن كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان
الطريق آمناً (فله مطالبته بالمثل) إذا ضرر على واحد منهما حينئذ وقضيته بل صريحه وصريح ما مر في السلم والقرض أن ماله مؤنة

وتحملها المالك كالأمانة له بل هو داخل فيه لا نهى بعد التحمل يصدق عليه أنه لأمانة له ولا ينافيه قولهما لو تراضيا على المثل لم يكن له تكليفه
مؤنة النقل ولا قول السبكي والقول كالبغوى لو قال له الغاصب خذوه وخذموه لحمله مجبراً ما الأول فلان على الغاصب ضرر في أخذ المثل
ومؤنة النقل من هو المالك الثاني فلان على المالك ضرراً في تكليفه حمله إلى بلد هو أن اعطاه الغاصب مؤنة وما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد
منهما لان المالك اذا رضى بأخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان الفزاري لم تتمتع

المطالبة بالمثل هنا لاجل
اختلاف القيمة بل لاجل
مؤنة حمله وقضية كلام
المصنف ايضا انه لا فرق بين
زيادة سعر المثل في بلد
المطالبة وعدمها وهو ما
رجحاه لكن اطال جمع
متأخرون في الانتصار للتقيد
بما لا الم يزود به حيث
تيسر المثل بلا ضرر ولا فطر
للقيمة (والا) بان كان له
مؤنة ولم يتحملها المالك
اخذاً بما تقرر او خاف
الطريق (فلا مطالبة بالمثل)
ولا للغاصب ايضا تكليفه
قبوله لما فيه من المؤنة
والضرر (بل يغرمه قيمة
بلد التالف) سواء كانت بلد
الغصب ام لا هذا ان كانت
اكثر قيمة من المحال التي
وصل اليها المقتضوب والا
فقيمة الاقصى من سائر
البقاع التي حل بها المقتضوب
وذلك لان تعدد الرجوع
للمثل كقفده والقيمة هنا
للفسولة فاذا غرمها
اجتمعا في بلد المقتضوب لم
يكن للمالك ردها وطلب
المثل ولا للغاصب استردادها
وبذلك المثل (وما) المقتضوب
(المقوم) كالحبوان

أى التحليل (قوله) وتحملها المالك أى بدفعها كما يأتي اهـ سم (قوله) ولا ينافيه أى قوله ان ماله مؤنة
وتحملها المالك الخ (قوله) لو تراضيا أى فيما اذا كان النقل مؤنة (قوله) أى للمالك (تسليفه) أى
الغاصب (قوله) ودفع مؤنة حمله منه يعلم ان المراد مؤنة نقله إلى بلد الضرفر وأما مؤنة نقله من بلد الضرفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قوله الخ أى قوله ولا قول السبكي الخ اهـ سم (قوله) ويؤيد ذلك أى القضية
المذكورة (قوله) هنا أى في مسألة الضرفر فيما اذا كان للنقل مؤنة (قوله) وهو ما رجحاه فيه نظراً ليراجع
اهـ سم (قوله) للتقيد بما لا الم يزود به اعتمده مـ أى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التالف اهـ
سم ومـ من الزيادة وعش اعتماده وعن المغنى آ نقاما يوافقوه قول المتن (والا فلا مطالبة الخ) ولو ظفر
بالتلف الذى ليس بغاصب في غير مكان التالف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف اهـ معنى (قوله)
بان كان) الى قول المتن وما في النهاية الا قوله ولم يتحملها الى او خاف (قوله) بان كان لنقله مؤنة) وزيادة
قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منبج اهـ عش (قوله) او خاف الطريق) انظر لم منع الخوف
المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الى ان يقال بل يعود الضرر على الغاصب ايضا لانه لما
كان حصوه في ذلك المكان اتماه مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعا ناته كآه وتسم على حج وقد
يقال المراد ان لا يطالبه بالرد الى حله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافي انه يطالب به بانه ان اراد اخذه ثم
وقد يبدى هذا ما مر في السلم انه اذا كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم اجبر على التسليم اهـ عش (قوله) ولا
للاصاحب ايضا تكليفه (قوله) أى المثل ومثله العين المقتضوبة لما ذكره اهـ عش (قوله) سواء) الى قوله
والقيمة هنا فى المغنى (قوله) هذا) أى اعتبار قيمة بلد التالف (قوله) كالحبوان) الى قوله انتهى في النهاية الا قوله
قال القاضي (قوله) وابعاضه) محله في الرقيق ان لم يكن أقصى القيمة اكثر من مقدار العضو كما مر اهـ رشيدى
وتقدم هناك انه فى غير بلد الغاصب اما هو فيضنه وهو بمانع من مطلقا قول المتن (بأقصى قيمة الخ) ولا فرق في
اختلاف القيمة بين تغيب السعير وتغير المقتضوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التالف اهـ معنى وقوله لانه الى
الفرع فى المغنى الا قوله على انه الى تنجب (قوله) يتوقع زيادتها) أى بالنظر لزيادتها وان قطع بعد ما عادة
اهـ عش أى فلم تقت بالكلية (قوله) من غالب تعدد الخ) فان غلب تعدد ان تساوى بين القاضي واحدا
كما قاله الرافعى في كتاب البيع اهـ معنى (قوله) ومحلله) أى اعتبار غالب تعدد بلد التالف (قوله) وهو)
أى محل القيمة (أكثر المحال الخ) أى قيمة (قوله) وقد يضمن المقتوم الخ) غرضه منه مجرد الفائدة
والا فلا كلاً فى المقتضوب نعم هو محتاج اليه بالنظر لتأويله قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فان
المال الزكوى بعد القيمة مضمون على المالك اهـ عش (قوله) لانه لو اخرج) أى المالك (قوله)

زيادة على أى ثمن مثله قال في شرحه وأمنعه من الوصول اليه مانع اهـ (قوله) وتحملها المالك) أى بدفعها كما
يأتى (قوله) ودفع مؤنة حمله منه يعلم ان المراد مؤنة نقله إلى بلد الضرفر وأما مؤنة نقله من بلد الضرفر فهي
المذكورة في قوله ولا ينافيه قولها الخ قوله ولا قول السبكي الخ (قوله) وهو ما رجحاه فيه نظراً ليراجع
(قوله) للتقيد بما لا الم يزود به اعتمده مـ أى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التالف (قوله) او خاف
الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الى ان يقال بل يعود الضرر
على الغاصب ايضا لانه لما كان حصوه في ذلك المكان اتماه مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعا ناته كآه وتسم على حج وقد

(٤ - شروانى وابن قاسم - سادس) وابعاضه سواء القن وغيره (فيضمنه بأقصى قيمة من التالف) لانه
في حالة زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فاذا ما ربح بدله بخلاف ما لو ربح بعد الرخص لا يغرم شيئاً لانه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على انه
لا ضرر مع وجودها القيمة أصلاً وتجب قسمته من غالب تعدد بلد التالف ومحلله ان ينقله او الاعتبر تعدد القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها
وقد يضمن المقتوم بالمثل الصورى كآه تلف المال الزكوى في يده بعد التمكن لانه اخبر مثله الصورى مع بقاءه جاز فالى مع تلفه (فرع) كـ

قال القاضي غصب برأيه تسعون فاجتبه فعدا عشرين فخبزه فعدا عشرين ثم تألف حتى ثمانين إذا نقصه الطحن لا تجزى زيادة الخبز كالونسي
الحن حرقته وعلبه أخرى أو أقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكانهم نظر والى أن هذا من صور ما إذا صار الخبز منقوما مرجح فيه أنه
يجب مثله ما لم يكن المنقوم أغبط فتجب (٢٦) قيمته وهى الثمانون فى صورة القاضي لأنها لا غبط ولا ثلاثون وإن وجبت للنقص لكنها

بدل الجزء الفائت بالطحن
فضمنت للخمسين وهذا
يجاب عما يقال قياسا
وجوب البرو الثلاثين لأنه
حيث لا أغبط يجب المثل
وأما الثلاثون فقد استقرت
بالطحن ولا يجزى وإن زاد
الخبز أضاعا فما يقال
أيضا هذا مبنى على ما قاله
القاضي أنه لو طحن البرم
خبزه وجب أكثر القيم ولا
يطالب بالمثل نظر الحاله عند
تلفه وهو ضعيف ووجه
الفرق بين هذا وصورة
الاولى ما تقرر أنه وجب
أرش أجزاء فائتة فضمنت
للأصل ووجبت قيمة الكل
فوجب القيمة هنا ليس
للنظر لوقت التلف بل لضم
الأرش إلى الأصل وفيما
انفرد به القاضي للنظر
إلى وقت التلف فتخالف
المدركان نعم يلزم على ذلك
أن محل قولهم إذا صار الخبز
منقوما ما وجب المثل ما لم يكن
المنقوم أغبط ما إذا لم يكن
الغاصب ضمن جزءا من المثل
إذا ضم أرشه إلى قيمة
المنقوم صار أغبط فيجب
الأغبط هنا نظرا لما قرره
من تبعية الارش للعين لأنه
بدل جزئها لا ينافى ما مر
من ضمان الثلاثين ما قيل

فعدا عشرين فقد نقص ثلاثين اه سم (قوله ثم تلف) أى الخبز (قوله من صور الخ) أى فإن الخبز الذى
صار اليه منقوم اه سم (قوله المرجح فيه الخ) نعت لما إذا الخ (قوله مثله) أى المثل (قوله قيمته) أى المنقوم
(قوله والثلاثون الخ) جواب عما يقال المنقوم هنا الخبز وقيمته تسعون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة
الخبز مع ملاحظة بدل الجزء التألف ثمانون اه كردى (قوله وهذا) أى بالضم المذكور (قوله لأنه حيث
لا أغبط) أى كما هنا لا استواء قيمة البر المثل والخبز المنقوم إذ كل خسون اهم (قوله يجب المثل) أى وهو البر
هنا (قوله وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال (قوله فقد استقرت) أى وجوب الثلاثين على حذف المضاف
(قوله هذا) أى ما قاله القاضي وأقره الجاع المتأخرون (قوله على ما قاله القاضي) أى مرة أخرى قبل قوله
السابق اه كردى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقرر فى قاعدة صيرورة المثل منقوما ما أنه
يطالب بالمثل إلا أن يكون المنقوم أكثر قيمة فلذلك قال وهو ضعيف اه سم (قوله وهو) أى القول الثانى
للقاضى ضعيف أى والمبنى على الضعيف ضعيف اه كردى (قوله بين هذا وصورة الاولى) جعلها صورتين
باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز فى الاولى دون هذا اه سم عبارة الكردى قوله بين هذا
أى القول الثانى وقوله وصورة الاولى اراد بها قوله غصب برأيه تسعون الخ اه (قوله فضمنت) أى الارش
وهو الثلاثون فالتائيد لرعاية المبنى (قوله فوجب القيمة هنا) أى قيمة الكل فى الصورة الاولى (قوله
وفيما انفرد به الخ) أى فوجب القيمة فى الصورة الاخرى من صورتي القاضي التى انفرد هو بها اه كردى
(قوله على ذلك) أى ما تقرر (قوله ما إذا لم يكن الخ) خبر أن محل الخ اه كردى (قوله فيجب الاغبط الخ)
متفرع على اللازم المذكور (قوله ما مر الخ) أى فى الصورة الاولى (قوله لأن هذا) أى ما قيل الخ (قوله رده
الخ) أى سواء ارد المثل أو تلف (قوله وزاد الخ) تعمم ثأن لقوله فيضمنه (قوله كأم) أى فى الصورة الاولى
وفى أول الفصل قول المتن (وفى الاتلاف) أى بالتقويم اه معنى (قوله لمضمون) إلى قول المتن ولا تضمن فى
النهاية (قوله لمضمون بلا غصب) دخل فيه المعار والمستمات فيضمنان بقيمة يوم التألف اعش قول المتن (يوم
التلف) هذا فى غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله فقد فيضمن بالاقصى إلى فقد المثل كما يبناء عند
قول المتن السابق والأصح أن المعتبر الحسم على حج اعش (قوله أن صلح) أى محل التألف للتقويم وكذا خبر
قوله اليه الا (قوله وذلك) أى اعتبار يوم التألف (قوله عبد معتبرا الخ) ولو تألف ديك الهرش أو كيش
النطاح ضمنه غير مباشر أو ناطح اه نهاية (قوله لأنه لحرمه الخ) عبارة النهاية قال فى الروضة لأنه محرم كما

كالمائة (قوله فعدا عشرين) فقد نقص ثلاثين (قوله من صور ما إذا صار الخ منقوما) أى فإن الخبز الذى
صار اليه منقوم (قوله لسكنها بدل الجزء الفائت بالباجن) فى اطلاحة أنه بالطحن فأت جزءا نظرا بل بقية قطع
بعدم فوات متمول (قوله بهذا يجب الخ) يتناول وجه الجواب به (قوله لأنه نجحت لا أغبط) أى كما هنا لا استواء
قيمة المثل وهو البرو المنقوم وهو الخبز إذ كل خسون (قوله ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقرر فى قاعدة
صيرورة المثل منقوما ما أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الاخر أكثر قيمة فلذلك قيل وهو ضعيف (قوله
وجه الفرق بين هذا وصورة الاولى) جعلها صورتين باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز
فى الاولى دون هذه (قوله فى المعتبر يوم التألف) هذا فى غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله فقد
فيضمن بالاقصى إلى تلف المثل كما يبناء عند قول المتن السابق والأصح أن المعتبر الخ (قوله لم يلزم ما زاد على
قيمتها بسبب الغناء) قال فى الروضة لأنه محرم كما فى كسر الملاهى قال فى شرح الروض وهو محمول على غناء

القاعدة فى المثل أنه لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لأن هذا فى نقص بالخص فقط ثم رده بعينه أو ما نقص بفعل الغاصب أو بغير
فعله كضيان الصنعة عنده فيضمنه رده أو تلف وإن زاد عنه ما رده على ذلك النقص كأم (وفى الاتلاف) لمضمون (بلا غصب) بعينه (بقيمة
يوم التألف) فى محله أن صلح والا كفارة بقيمة أقرب محل اليه وذلك لأنه لم يدخل فى ضمانه قبل وبعد التألف هو معدوم وضمان الزائد فى المنصوب
أنما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو تألف عبد معتبرا لم تمام قيمته أو أمة معتبرة لم يلزم ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لأنه لحرمه استتاعه منها

عند خوف الفتنة لاقية له وقصبة ان غناه العبد لو حرم لكونه امر دحسنا يخشى منه الفتنة (٢٧) او غير امر دلكنه لا يعرف الغناء إلا

على وجه محرم كان مثلها
فيما ذكر ولو استوى في
القرب اليه محال مختلفة
القيم تغير الغاصب فيما
يظهر (فان خشي) عليه بعد
لانحو صيال وهو يد
مالكه او من يخلفه في اليد
(وتلف بسرية) من تلك
الجنابة (فالواجب الاقصى
أيضا) من حين الجنابة إلى
الناف لان ذلك إذا وجب
في اليد العادية في الانلاف
السارى اولى (ولا تضمن)
حشيشة ونحوها من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن القتيب كالخمر وفيه
نظر لانها متقومة بصح بيعها
فليحمل على ما إذاؤها على
مرادها كالحرام وانحصر
تقويتها في إتلافها ولا
(الخز) ولو محترمة لذى
لاقيمة لها ككل نجس ولو
دهنا وماء على الأوجه
والمرادها ما يعم التبيذ
نعم لا ينبغي إراقة عليه
استحكام غير خشي فيه فلا
يرفعه فيغرم قيمته ولا
نظر هنا لكون من هو له
يعتدله وحرمة خلافا
لما يورمه كلام الأذرى
لان ذلك إنما هو بالنسبة
لوجوب الإنكار لما يأتي
انه إنما يكون في مجمع عليه
او ما يعتد الفاعل تحريمه
(ولاتراق) هي فالوى بقية

في كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة فلا ينافى ما يأتي في الشهادات من كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمتها وكالاتمة في ذلك العبد اه (قوله) عند خوف الفتنة) أى بان يخاف منها
ذلك عادة أى باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروها وحديثه يضمه حلي به يجرى
(قوله) (لاعلى وجه محرم الخ) نحو المقترب بالآلات الهوى فيما يظهر أى بناء على حرمة على خلاف فيه ما يأتي في
الشهادات اه سيد عمر (قوله) ولو استوى الخ) من متعلقات ما قبل مسئلة العبد فكان الاتاق تقديمه هناك
اه رشيدى (قوله) تغير الغاصب) أى المتلف وإتمامه غاصبا مجازا اه كرى (قوله) (عليه) أى المتقوم
اه معنى (قوله) على ما قاله ابن القتيب) اعتمده النهاية والمعنى لكن عبارتها كما قاله الاستوى اه (قوله)
وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع مشفوف لانلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر اه سم وقال عرش
أقول وهو أى ما في التحفة من الضمان الأقرب ووجه أنها طاهرة ينتفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج
كالدواء فان لا فها غير ذلك على محتاجها اه (قوله) ولو محترمة) إلى قوله انتهى في المعنى لإلاقوله ومثله إلى
لأنهم يقررون وقوله وآلة الله وإلى قول المتن وتضمن في النهاية لإلاقوله والخزير وقوله ما يأتي في الإبراع إلى
المتن (قوله) ولو محترمة لمذى) هذا يفهم ان الخزرة في يد الذى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هى محترمة
وان عصرها بصد الخزرة فلا تراق عليه إلا إذا أظهر نحو بيعها فتراق الاظهار لا لعدم احترامها اه عرش
(قوله) (والمراد بها الخ) على سبيل التجوز أى بناء على ما قاله الاكثر من تأخيرها فائزها المعصر من
العنب والتبذ هو المعصر من غيره لكن في تذييل الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد واهل الاثر
انها لم يمس كل مسكر وعلى هذا التجوز في كلام المصنف (قوله) (نعم لا تنبغي الخ) عبارة والمعنى والنهاية ولكن
لا يريه إلا بامر حاكم يجتهد يرى ذلك كما قاله الماوردى ثلاث توجه عليه الغرم فانه عند ان حنيقة مال
والمعقل الذى يرى راقته كالجهنم في ذلك اه قال عرش قوله ولكن لا يريه الخ) والذى يظهر ان مراده ان
الاولى ان لا يريه إلا بامر الحاكم المذكور لانه يتمتع بغير امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع سم
على منهج اه (قوله) (قبل استحكام غير خشي) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذى عبر به
غيره ان مجرد الاستئذان لا يمنع تعريم الخنى فتأمل اه سم ومر عن النهاية والمعنى ما يفيد ان المراد
بالاستحكام الامر (قوله) (ولا نظر الخ) راجع لقوله نعم الخ (قوله) (هنا) أى فى التوفى عن الغرم بالاستحكام
(و) (قوله) (يعتدله) أى حتى يحتاج توفى الغرم إلى الاستحكام (قوله) (او حرمة) أى حتى يكون التبيذ
حينئذ كالخمر المجمع عليها فلا يحتاج التوفى إلى الاستحكام اه معنى (قوله) (لان ذلك الخ) عبارة المعنى لان
توفى الغرم عندهم برأه لا فرق فيه بين من يعتقد تحريمه وغيره فلا وجه لما قاله أى الأذرى اه قول المتن (ولا
تراق على ذى) انظار إراقة التبيذ على الخنى وقد بديل إطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نظر هنا على انه
يراق عليه اه سم وهو محل تأمل ظاهر فيها صريح نقل والافواولى من الذى بعدم الاراقة لانه يتخذ
باجتهاده مبنى على شريعة الاسلام وان ضمت مدركه فليتأمل فان كلام التحفة السابق إنما هو في الضمان

المسكرات (على ذى) ومثله فيما يظهر معاهد ومستأن لانهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه

(إلا أن يظهر شرها أو يعمها) أو هبتها نحو ذلك ولو من مثله بأن يطالع عليه من غير تجسس فتراق عليه لأن في إظهار ذلك استهانة بالسلام وآلة اللهو والخنزير مثلي في ذلك هذا كله إذا كانوا بين أظهرنا وإن انفردوا بمحلة من البلد فإن انفردوا ببلد أبيان لم يخاطبهم مسلم كاهو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (إن بقيت العين) لما تقرر أنه يقر عليها والمؤن على الغاصب كافي الروضة وأصلها وإن اطالوا في الانتصار لمقابلها أنه ليس عليه (٣٨) إلا التخلية (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خيرية

على المعتمد (إذا غصبت من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لأن له لمساكها لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خمر أو زعم أنها محترمة لم يقبل منه وإلا لا تختد السفاق ذلك وسيلة إلى اقتناء الخمر وإظهارها قال الأذري إلا أن يعلم ورعه وتشهر تقواه أو يؤيد قول الإمام لو شهدت مخائلا بأنها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) والآواني المحرمة (لا يجب في إبطائها شيء) لوجوبه على القادر عليه ولأن صنعة المحرم لا تقابل بمال أما آلهة غير محرمة كدفع فيحرم كسرها ويجب إرشها وبأى في البراع المختلف فيه ما مر في التنيذ (والأصح أنها لا تسكر الكسر الفاحش) لا مكان إزالة الهيئة المحرمة بذلك مع بقاء بعض المالية (بل تفصل تعود كما قيل التأليف) لزوال اسمها وهيئة المحرمة بذلك فلا يكفي إزالة الآلة أو تار مع بقاء الجلد اتفاقا (فإن يجوز المنكر عن رعاية هذا الحد)

على تقدير الازالة لا في جوازها بل قولها السابق إنما هو بالنسبة لوجوب الانكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه أه سيدعمر أي مطلقا وهو وجيه وكلام المعنى كما مر صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الازالة لا في جوازها قول المتن (إلا أن يظهر الخ) ومن الأظهار ما يقضي مصرنا كثيرا من شيل العتالين لظروفها والمرو بها في الشوارع أه عش (قوله ولو من مثله) أي ولو كان الأظهار بشيء من ذلك مثله (قوله بأن يطالع الخ) تصور للأظهار (قوله وآلة الله) بأن يسمعها من ليس في داره أي محتمل أه نهاية (قوله مثلها) أي الخرة أه عش (قوله وإن انفردوا الخ) غاية (قوله وهو لم يظهرها) أي والحال أه عش (قوله أو لا بقصد شيء الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دسسا أو انتقلت له بنحوه أو إرث أو وصية بمن جعل قصده أو عصيرها من لا يصح قصده في العصر كصبي وبجوز أو قصد أخيرة ثم مات أو عصيرها كافر للخمر ثم أسلم ولو طرا قصد أخيرة زال الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر أه سم قال الرشدي قوله مر بمن جعل قصده ليس بقيد بالنسبة للآثار والوصية كما يعلم مما ذكره بعد وانظر هل كذلك بالنسبة للهبة أه عبارة عش قوله بمن جعل الخ سياق أنها محترمة إذا عسرها بقصد أخيرة ثم مات وعليه فالجهل ليس بقيد بالنسبة للآثار وقد يقال بتملة في الهبة والوصية أه (قوله على المعتمد) راجع للبعثوط فقط (قوله أما غير المحترمة) وهي ما عسر بقصد أخيرة نهاية أي قصد معتبر أو لم يطرا عليه ما يوجب احترامه أخذنا من رشدي (قوله ومن أظهر خمر الخ) قضيتها أنها لو وجدت في يده من غير أظهار أو ادعى ما ذكر لا تراق وهو مقتضى ما تقدم من أنها إذا جعل حالها لا تراق على من يده أه عش (قوله وزعم) أي قاله (قوله إلا أن يعلم ورعه الخ) أي أو يعرف منه اتخاذ ذلك للخلية أه عش (قوله مخائلا) أي علامات أه عش (قوله وبأى في البراع الخ) عبارة المعنى وقضية التعليل كما قال الأسوي أن ما جاز من الآلات كالدف والبراع يجب الإزالة كسرها أه قول المتن (والأصح أنها لا تسكر الخ) نعم للإمام ذلك زجرا وتاديبا على ما قاله الغزالي في إناء الخمر بل أولى أه معنى وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الروض ما نصه أقول ومثل الإمام إر باب الولايات كالقضاء ونواهم أه (قوله باحراق الخ) الأولى كافي النهاية قول باحراق (قوله لأن رضاضها متمول الخ) أي وقد اتفقه بالاحراق (قوله بخلاف ما لو جاوز) أي

قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نأظر هنا الخ أنه يراق عليه (قوله أو لا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دسسا أو انتقلت له بنحو إرث أو هبة بمن جعل قصده أو عصيرها من لا يعتبر قصده كصبي وبجوز أو قصد أخيرة ثم مات أو عصيرها كافر للخمر ثم أسلم ولو قصد أخيرة بعد الاحترام زال الاحترام بالعكس وقوله على الغاصب لإزالة الخمر محمول على ما لو كانت بقصد أخيرة لم تعدم احترامها وإلا فلا يجوز إزالتها إقامتها وإن قال ابن العباد أن وجوب إزالتها ظاهر متجه لأن العصور لما انقلب عند الغاصب لزمه مثله وانتقل حق المالك من العصور الذي قد صار خمر أو لم يوجد من الغاصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتن) فإن عجز المنكر (الخ) في فتاوى السيوطي السؤال عن بني مكانا نجوا ومسجد قصره على سكني جماعة لا زموه فلازم منهم أنواع الفساد فيه من زنا ولوط وشرب خمر هل يهدم أو اجاب بأنه يهدم وأطال جدا في الاحتجاج بذلك بالأحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وبكلام العلماء من أهل المذاهب الأربعة ما أجاب به من الهدم ظاهر أن تعين طريقا منع هذا المعاصي وينبغي أن يختص جوازه بالولاية والله أعلم (قوله لأن رضاضها متمول محترم)

في الانكار (لأنه صاحب المنكر) مثلا من يريد إبطاله لقوته (إبطاله كيف تيسر) باحراق تعين طريقا أو إلفيسر وإن زاد على ما ذكر لتقصير صاحبه متى أحرقها من غير تعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضاضها متمول محترم بخلاف ما لو جاز الحد المشروع مع إمكانه فإنه لا يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتهية إلى الحد الذي أتى به قال في الأحياء ويجري ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيلزم عجز عن صب الخمر لضيق رؤوس أو أنها مع خشية حقوق فسقة لا منعهم من ذلك أو كان بمعنى في ذلك زمانه ويتعطل

شغله أى بحث يضي فيه زمن يقابل عمله فيه بأجرة غير تأفئة عرفا فإما يظهر قال وللولة كسر وفها مطلقا جزا وتاديبا دون الآحاد قال الاسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك والمنكر فى أنه لم يمكن الامافله (٢٩) صدق المالك على ما بحثه الزركشى اخذ من

قول البغوى لو اراقه ثم قال

كان خيرا وقال المالك بل

عصير اصدق المالك يمينه

لاصل بقاء المالية اه قال

غيره وفيه نظر ويوجه

بوضوح الفرق فانا تحققتنا

هنا المالية واختلافنا زوالها

فصدق مدعى بقائها وجود

الاصل معه وما فى مستلثنا

فهما متفقان على اهدار

تلك الهيئة التى الاصل عدم

ضمانها فاذا اختلفا فى

المضمن صدق المنكر لان

الاصل عدم ضمانه وسيأتى

ان الزوج لو ضرب زوجته

وادعى انه ينجى وقالت بل

تعدى اصدق لان الشارع

لما اباح له الضرب جعله

وليافيه فوجب تصديقه فيه

وهذا بعينه يأتى هنا فالوجه

تصديق المتلف (تنبيه)

سيأتى فى الجهاد انه يجب

إزالة المنكر ويختص

من غير اتلاف لبلانهم ما قبله وما بعده اه رشدى (قوله وهو) أى قول الغزالى وللولة الخ (قوله مطلقا) أى توقفت ارافة الخبر عليه اولاه ع (قوله على ما بحثه الزركشى الخ) أفرد المغنى (قوله والارجه تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر اه سم وكذا اعتمدته الزبادى (قوله ويختص الخ) الى قوله لان مال الكفى المغنى الاقوله ولا يتصور انى ولو كان للغصوب وقوله ان وضع الى واجره ته (قوله وفاسقا) نعم قال الاسنوى ليس للكفار لزاتته وجزم به ابن الملقن فى العمدة ويشهد له قول الغزالى فى الاحياء ومن شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله اه معنى زاد النهاية وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع يرد باننا متعاده منه لان فعله ذلك منزل منزلة استهزاء به بالدين اه قال ع ش قوله لم ليس للكفار لزاتته ظاهره ولو يقول او وعظ وهو ظاهر لما علل به الشارح من ان تهيه عن المنكر استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن فى كلام سم على حجج جوازها بالقول حيث قال وفي فتاوى السيوطى لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ومنها او وعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لئن لم تقلع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزنى بها وكسره الات الملاهى وارقته او اتى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذى منها سوى الاولىين فقط ثم ذكر كلام الاسنوى وكلام الغزالى ثم قال وما يجرد قوله لا تزن فليس بممنوع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للسلم بل نقول ان الكفار اذالم يقل للسلم لا تزن يعاقب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالفروع اه ع ش عبارة البحرى عن القليوبى قوله او فسقة أى يعزب الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الازلة فى الآخرة كفى الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله كما يثاب عليه البالغ) أى فى اصل الثواب لافى مقداره اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافلة والبالغ ثواب الفرض اه ع ش (قوله من كل ماله) الى قوله له وحيتذ بصرف الامام فى النهاية (قوله من كل ماله منفعة يستاجر عليه) كالكتاب والدا بوق المسك (قوله بالاستعمال) كان يطالع فى الكتاب ويركب الدابة ويشم المسك اه معنى (قوله كما يأتى) أى فى المتن آخر الفصل (قوله عما قبله الخ) متعلق بالانفصال (قوله استواءهما) أى الاجرة والقيمة (قوله اما مالا منفعة له) يحترز قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اتلفه بالاحراق (قوله فالوجه تصديق المتلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر (قوله تنبيه سيأتى فى الجهاد الخ) سكت عن الكافر فلم يبين ان عليه اولاه اذ قال المنكر والمبى عنه لانه مكلف بفروع الشريعة او لا ويفصل بين ان يكون مرتكب المنكر كافرا او مسلما وفي فتاوى السيوطى ما نضه مسألة رجل ذى نهى مسلما عن منكر ففعل له ذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة او لا الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن مثلا ومنها او وعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لئن لم تقلع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنبية ليزنى بها وكسره الات الملاهى وارقته او اتى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذى منها سوى الاولىين فقط ودون الاخرين لان فيها لولاية وتسلا لا يباينان بالكافر واما الاوليان فليس فيما ذك ذلك بل بما يجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوى فى شرح المنهاج ان فى حفظه انه ليس للكفار ازالة المنكر حتى بالفعل وهى المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالى فى الاحياء وعاله بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من أهلها من هو جاحد لاصل الدين وعدوله ثم قال فى أثناء

بالغضب كالاعيان سواء كان مع ذلك ارض نقص ام لا كما يأتى فان تفاوت الاجرة فى المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره فى الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة خلافا لمن وهم فزع استواءهما فى اعتبار الانصى ولو كان للغصوب صنائع وجبت اجرة اعلاها من يمكن جمعها الا فاجرة الكل كخياطة وحراسة وتعليم قرآن اما مالا منفعة له او له منفعة لا يجوز استئجاره لها

كحب وكلب وآله ولو افلاجرة له ولو اصطاد الغاصب به فوله كالجو غصب شيكوا وقوسا و اصطاد بها لانه آله محضه بخلاف مالو غصبه قنا و اصطاد فله باه يضمن صيده إن وضع يده عليه لانه على ملك ما لكو و اجرت له لان ما لكو بما استعمله في غير ذلك ولو ا تلف ولد حلوب فاقطع بسبه لبها لمع قيمته ارشها وهو ما بين قيمتها حلوبا (٣٠) و قيمتها و لا بين فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (لا بقوت) بالوطه فيضمنه

بهم المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا بفوات لان اليد لا تثبت عليه ومن ثم صح تزويجه لامتة المنصوبة مطلقا لا إيجارها ان عجز كالمستاجر عن انتزاعها لان يد الغاصب حائلة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الا بالتفويت (في الاصح) دون الفوات كان حبسه ولو صغيرا لان الحر لا يدخل تحت اليد كما سيذكره في السرقه اذ لو حله لمسبعة فالكسب ليعضنه فنافقه الفاتية تحت يده اولى فان اكرهه على العمل وجبت اجرتة الا ان يكون سر تدا ويموت على رده ت بناء على زوال ملكه بالردة أو وقفه ومنفعة المسجد والرباط والمدرسة كمنفعة الحر فاذا وضع فيه متاعه واغلقه لمه اجرة جمعه تصرف لمصالحه فان لم يلقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع وضه او لم يكن فيه تضييق على المصانين او كان مهورا لا يصلح احد فيه على ما اقتضاه إطلاقهم وكذا الشوارع وعرقه ومنى ومزدلفة وارض وقت لدن الموتى وإطلاقهم ذلك كله مشكلا جدا لذي يتجه

على ترتيب اللقاه ع (قوله كحب) أي لحقار تهم مثال الاول (قوله كلب) أي لكونه غير مال (قوله القلو) أي لكونه محر ما ه مثال الثاني (قوله به) أي الكلب (قوله فبو) أي الصيد (قوله لانه) (الخ) اهل الاول ولا نه الخ بالواو عطفا على قوله كالجو غصب الخ (قوله فانه يضمن صيده) ولو كان أي القن غير عيز كما صرح به الروايات (قوله إن وضع يده عليه) أي الغاصب على الصيد (قوله لانه) أي الصيد (على ملك ما لكو) أي القن (قوله و اجرتة) أي ويضمن اجرة القن (قوله ولد حلوب) أي ولد اداة تحلب اه نهاية يضمن الام ع (قوله مع قيمته) أي الولد اه ع (قوله وهو الفرج) أي قوله اذ لو الخ في المعنى (قوله بالوطه) أي ولو في الدبر بخلاف استدخال المني اه ع (قوله لا بفوات الخ) أي لا تضمن بفوات اه معنى (قوله لان اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعة المرأة اه معنى (قوله مطلقا) أي قدر على انتزاعها ولا اه ع (قوله المثل) (وكذا منفعة بدن الحر) (فرع) من نقل حر اقرا إلى مكان لو تهمه مؤنق رده إلى مكانه الاول إن كان لغرض في الرجوع اليه وإلا فلا اه ع باب اه ع (قوله دون الفوات) شمل مالو كانت منافعه مستحقة للغير بنحو اجارة او وصية وتوقف فيه الاذرعى اه رشيدى عبارة الجبرمى محله أي عدم الضمان بالفوات ما لم يكن مستحق المنفعة للغير كان اجره عبده مثلا ثم اعنفه قبل تمامها او أوصى بمنافعه بدأ ثم أعنفه الوارث فوجب اجرتة في الصورتين بالفوات لما لك المنفعة اذا حبسه انسان ويصور ايضا اجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها اه (قوله كان حبسه الخ) هو مثال للفوات ومثال التفويت يأتي في قوله فان اكرهه الخ اه رشيدى (قوله اذ لو حله الخ) امله من تحريف الكتبة عبارة التها بقوله لانه لو الخ (قوله أو وقفه) عطفا على زوال الشاه سم (قوله ومنفعة المسجد الخ) إلى قولهم اطلاقهم في المعنى الا قوله تصرف لمصالحه قوله ان ابيع الخ وكذا الشوارع (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا واغلقه لم يلزمه اجرتة كالجو حبس الحر ولم يستعمله اه سم أي كما صرح به النهاية والمعنى (قوله فاذا وضع فيه الخ) أي في نحو المسجد (قوله وان ابيع الخ) غاية اه ع (قوله وان ابيع وضه) انظر مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز لا اجرة فيه اه سم اقول ما هنا مجرد حكايها اقتضاه إطلاقهم ومعتمده ما باتى فلا منافاة (قوله وكذا الشوارع الخ) أي حكمها ما تقدم في المسجد اه ع (قوله بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الخ) فهم أن شغله بغير ذلك حرام وتجب فيه الاجرة قومه منه ما اعتد كثيرا من بيع الكتب بالجامع الا زهر فجرم ان حصل به تضيق وتجب الاجرة ان شغله هامة تقابل باجرة اه ع (قوله ولا لمصالح الخ) يتامل تصوير مقبومه (قوله ونحو عرقه الخ) عطفا على في نحو المسجد الخ (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي انه لو احتاجت اليه مصالح نحو عرقه قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذ لم يحتج اليه

البيان ما ضه فان قيل فيلجز للكاقر الذي أن يحتجب على المسلم إن رآه في قلنا اذا تمتع المسلم بفعله فهو تسلط عليه فمنعناه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكاقرين على المؤمنين سبيلا وما يجرد قوله لا أن فلا يس بممنوع منه من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذ لا للسل على ان قال بل نقول ان الكافر اذ لم يقل للسل لا تزني يعاقب عليه ان راي نا خطاب الكفار بالفروع اه (قوله كحب) ما المانع من استئجار الحب لتزوين نحو الحانوت (قوله أو وقفه) عطفا على زوال الش (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا أو اغلقه لم يلزمه اجرتة كالجو حبس الحر ولم يستعمله (قوله وان ابيع وضه) انظر مع قوله الاتي قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا اجرة فيه (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي انه لو احتاجت اليه مصالح

أنه ينبغي أن يقيد ما ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسلم في وضعه فيه من مثلته اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى والمعتكف وضعه في نحو عرقه بما اذا شغله وقت احتياج الناس له في النسل بما لا يحتاج اليه اليه حتى ضيق على الناس وأضرهم بهو حرته يصرف الامام أو نائبه ما لزمه في مصالح المسلمين الا في الارض الموقوفة للدفن فلصالحها كالمسجد ونحو الرباط فيها يظهر وقد جمعت في شرح العباب بين اطلاق جمع حرمة غرس الشجرة في المسجد واطلاق اخرين كراهته بحمل الاول على

ما إذا غرس نفسه أو اضر بالمسجد أو وضى على المصلين والثاني على ماذا اتفق ذلك وصرح الغزالي في ما منع من غرسها بأنه يزرع أجره مثلها وظاهره أن ما يبيع غرسها لا أجره فيها وذكر الرافعي في تاريخ فزون ما هو صريح بكينته ثم أضاف جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزانهم فيه التي يحتاجونها لكتبتهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز دونه عليهم ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي أنه لا أجره عليهم لما جاز وضعه أن يلزمهم الأجرة لما لم يجز وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجره فيه وكل ما لم يجز (٣١) وضعه فيه الأجرة وبه يتايد

ما ذكرته فتأمله وقس به ما ذكرته في نحو معرفة فإن ذلك مهم (وإذا نقص المغصوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كعمى حيوان وسوط يده بأق (وجب الارش) للنقص (مع الأجرة) سليما إلى حدوث النقص ومعينا من حدوثه إلى الدلالت من منافعه في يده وخالف في ذلك البغوى فاقى فيمن غضب عبدا فقتل يده عنده وبقى عنده مدة بأنه يجب عليه أجرة مثله صحيحا قبل الرد بعده إلى البراءة اعتبرها أجرة سليم مطلقا واعتبر ما بعد الرد إلى البراءة وهذا الاعتبار الأخير متجهان تعذر بسبب العيب عمله عند المالك أو نقص فجب الأجرة أو ما نقص من الرد إلى البراءة (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال (بان بلى الثوب) باللبس فيجب الارش وأجرة المثل (في الاصح) لأن كلا منهما

في الحال يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل اه سم (قوله من غرسها) أي في نحو المسجد (قوله وذكر الرافعي) إلى قوله ويؤخذ أقره سم وعش والزبادي (قوله ولما يضطرون الخ) يعلم منه أنه لا يجوز وضعها لأجارتها ولو لم يلزم الاحتياج إليها وان وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنها موضوعة بغير حق اه عش قال البيهقي وبقى ما لو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم خصص أحدا بخزانة منه بتقرير القاضي هل له أن يؤثر حاله للغير أم لا فيه فنظر والأقرب الثاني بل ينتفع به مادام مجاورا فان ترك المجاورة لم يوجب عليه إخراجها من المسجد وأعطاه ما لمن يسكن بالمسجد وما إذا كانت ملكا له ووضعها أو لا في المسجد على وجه جائز فله إخراجها من ينتفع بها ع وش و هل له إخراجها حيث لم ينتفع بها لكونها ملكا له أم لا قياسا على الموقوفة بغير إخراجها أو أطلق في اه في نظر بل الظاهر أنه لا يجوز إخراجها من المسجد وقوله و هل له إخراجها إلى قوله لا الخ الأقرب فيه الثاني أيضا والله اعلم (قوله لا أجره عليهم) أي المجاورين (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية لا قوله و به إلى وقس وقوله فان ذلك مهم (قوله من ذلك) أي ما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ عما ذكر عنه (قوله أو شيء) إلى وخالف في النهاية (قوله من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم نقصت اه نهاية (قوله كعمى حيوان) إلى قوله لو خالف في المعنى (قوله مطلقا) أي قبل حدوث العيب وبعده (قوله أو نقص) أي عمل المغصوب (فتجب الأجرة) أي في تعدد العمل (أو ما نقص الخ) أي أجرة ما نقص من العمل (قوله من الرد الخ) متعلق بتجب الخ فقول المتن (بلى الثوب) من الباب الرابع أي خلق (قوله ولو خصى) إلى الفصل مكررم ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف ما لو سقط بأق الخ) أي فلا يجب شيء لأنه الخ (قوله به) أي يسقط عليها بأق (فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله في اختلاف المالك والغاصب الخ) أي في تلف المغصوب وقيمته وغيرهما يأتي (قوله وجنابته) عطف على ما ينقص الخو الضمير للمغصوب (قوله وتوايها) أي توايع الاختلاف والضمان من قوله ولو ردده ناقص القيمة الخ ولو حدث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) إلى قوله فصار كالتلف في النهاية وكذا في المعنى لا أقوله أخذ إلى محله (قوله وأخذته) عبارة النهائية وقضية الترجيح كما قاله الزركشي تصوير ذلك بما إذا الخ اه (قوله أما إذا ذكر سببا ظاهرا الخ) أي ولم يعرف فان عرف وعومو صدق بلا يمين أو دون عومو صدق بيمين قاله الحلبي وفيه دعوى قول الشارح كالتأية كالوديع وقول المعنى وسيأتي بسط ذلك في الودعية اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه صار كالتلفش اه سم (قوله لما بعد من التلف) أو الأقرب تصديق الغاصب في الزمان الذي عينه التلف لأن الأصل براءة

نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي إذا لم يحتج إليه في الحال أن يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الرد إلى البراءة) فيه اعتبار أجرته سليما (فصل في اختلاف المالك والغاصب الخ) (قوله وأخذته الزركشي) كذا شرح مر (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه صار كالتلفش (قوله لما بعد من التلف) بلى ما لو لم يعين في حلقه من التلف فهل يجب الأجرة

يجب ضمانه عند الأفراد فكذا عند الاجتماع على أن الأجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو خصى العبد المغصوب أي قطع ذكره وانثابه لزمه قيمته لا نجاة فلا نظر مع ما إذا بادة القيمة بخلاف ما لو سقط بأق لأنه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة (فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص من المغصوب وجنابته وتوايها) ادعى الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لأنه قد يصدق ويعجز عن البيعة فلو لم تصدق أدى ذلك إلى دوام حبه وأخذته الزركشي أن محله إذا لم يذكر سببا أو ذكر سببا خفيا أما إذا ذكر سببا ظاهرا فيجب حتى يبينه كالوديع (فإذا حلف غرمة المالك) المثل أو القيمة (في الاصح) لعجزه عن الوصول إلى عين ما به يمين الغاصب فصار كالتلف ومن ثم لم يجب للمالك أجرة لما بعد من التلف الذي حلقه عليه

ذمته من الاجرة اه عش (قوله وله اجباره على قبول البدل الخ) أى وعلى الابرأه عش قول المتن (فلو اختلفا قيمته) في تجر يد المازج دما ناضه إذا اختلفا في قيمة المغصوب التالف فالبيته على المالك ويجوز للشاهد اعتاد الروية السابقة ويكنى عندنا اسحق شاهده يمين وشاهد وامرأتان وعندان اى هريرة لا مدخل للنساء واقتصر في الانوار على الثاني اى كلام ابن ابي هريرة اه سمع حجج وقوله لا مدخل للنساء الخ كتب عليه شيخنا الشوبري هذا لا يحصى عنه اه اقول وقد يتوقف فيه بأنه خارج عن قواعدهم في جميع الأبواب من أن المال يكنى فيه رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين ولعل وجه خروجه أن ما هنا ليس شهادة على نفس المال بل قيمته وهى تطلع عليه الرجال والباو التقوم ليس من المال اه عش (قوله بعد اتفاقهما) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية والمعنى لا فوله وعلى ذلك اى وامافى الثانية وقوله فيصدق الولي انهم لوله (قوله او حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم (قوله عليه) اى التالف اه عش (قوله فادعاهما الخ) كان قال المالك هى لى وقال الغاصب لى هى لى اه معنى قول المتن (اوقى عيب خلقى) به بعد تلفه اه على وياق عن سم اعتماده وقال الحلبي على المنهج ظاهره انه لا فرق بين أن يكون بعد التالف او قبله رده او لا خلافا لنتيجه الجلال المحلى يبعد التالف وقد كان الشيخ قد به ثم ضرب عليه في نسخهته اه وهو ظاهر صنع الشارح والنهاية والمعنى قول المتن (خلقى) اى بحسب دعوى الغاصب والافالمالك بدعى حدودهم يحتمل أن المراد بالخلقى ما من شأنه ان يكون خلقيا هو الاقرب (قوله وتسمع بينته الخ) اى المالك اى بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد أن تكون بقدر معين سم على منهج اقول وعليه فتصور المسئلة هنا بأن يدعى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البيته بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء اه عش (قوله بانها) اى القيمة (قوله) وان لم تقدر اى البيته اه سم (قوله لا تقطع البيته الخ) اى بان تجوز الزيادة وعدمها اه عش (قوله لا فائدة الخ) لتعليل لتفسير نبي الساع بنى القبول سم ورشيدى (قوله ما ياتى) اى قوله لكن يستفيد الخ اه سم (قوله بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة بالنهاية والمعنى وان اقامها اى المالك البيته على الصفات لتقومه المقومون به لم تقبل نعم يستفيد المالك الخ اه (قوله لا اختلاف القيمة الخ) لتعليل لقوله ولا تسمع بالصفات (قوله مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الملاحة وغيرهما لا يدخل تحت الوصف قاله في شرح الروض اه سم (باقامتها) اى اقامة البيته على الصفات (قوله بها) اى بتلك الصفات (قوله فيؤمر بالزيادة الخ) اى كما يؤمر به الوافر بالصفات وذكره كريمة حقيرة نهية ومعنى (الى حد يمكن الخ) عبارة بالنهاية والمعنى الى الحد الاثني اه فان امتنع من ذلك حبس عليه عش (قوله وعلى ذلك) اى القبول بالنسبة لا بإبطال دعوى الغاصب بقيمة غير لائقة وامره بالزيادة الى الحد الاثني (قوله سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة اه سم (قوله وامافى الثانية) اى فى صورة

وله اجباره على قبول البدل منه لتبرأ ذمته (فلو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه او حلف الغاصب عليه (أو) اختلفا في (التياب التي على العبد المغصوب) فادعاهما كل منهما (أو) اختلفا في عيب خلقى (كان قال كان اعمى أو أخرج خلقة وقال المالك بل حدث عندك (صدق الغاصب يمينه) اما الاولى فلاصل براءة ذمته من الزيادة فيثبتها المالك وتسمع بينته بانها بعد الغصب لا قبله أكثر مما ذكره الغاصب وان لم تقدر شيئا فيكلف الغاصب الزيادة الى حد لا تقطع البيته بالزيادة عليه ولا تسمع اى لا تقبل لا فائدة ما ياتى انه يصحى اليها بالصفات لا اختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيد باقامتها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة لا تلقى بها فيؤمر بالزيادة الى حد يمكن ان تكون قيمة مثل ذلك الموصوف وعلى ذلك يحمل قولهم لو شهدا بأنه غصب عبدا صفته كذا فمات سمعت وأما في الثانية فلان يده على العبد وما عليه ومن ثم لو غصب حرا أو سرقه لم تثبت يده على ثيابه

الاختلاف في الثياب (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) أي بلايين فتبقى تحت يده من غير استعمال وفي سم
عن شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف انتهى ومثله أفاقة المجنون فتنتظر فإن امتنع بعد البلوغ
والأفاقة من الحلف ردت العين على الغاصب وقضى لها ما كان آيس من أفاقة المجنون قبل تردد العين على الغاصب
فيقتضى لها أوبى وقف الأصرية نظر اه عش (قوله في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في عيب خلقي (قوله
العدم) أي عدم السلامة من الخلقي اه على (قوله صدق الغاصب الخ) وفاقا للثبوت والمغنى وشرح الروض
(قوله وبطل حق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقر بشيء لم ينكره فيبقى يدم المقر ويحلف أنه لم يأخذ
سواه اه نهاية (قوله كسرة) إلى قوله وإنما لم يعتبر وافي النهاية (قوله ادعاء الغاصب) أي ادعى الغاصب
حدوثه عند المالك (قوله والغالب) عطف تفسير اه عش (قوله وعلمه ان تلف الخ) هذا يجري في الخلقي
بالأولى اه سم (قوله معيا) (فرع) لوحم العبد عنه فرده محوما فأت يد المالك غرم جميع قيمته
بخلاف المستعير إذا حرم العبد يده فرده كذلك فأت يد المالك فانه يغرّم ما نقص فقط مر اه سم على
منهيج أقول ولعل الفرق بينهما التغليب على الغاصب ومن ثم ضمن باقصي القيم بخلاف المستعير فانه إنما
يضمن بقيمة يوم التلف اه عش (قوله صدق الغاصب الخ) فان قيل لا يتقيد ذلك برد المغصوب بل لو تلف كان
الحكم كذلك اخذ من التعليل المذكور ومن مسئلة الطعام الآتية اجيب بان الغاصب في التلف قد لزمه
الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرضا مغنى ونهاية وسم قول المتن (ناقص القيمة) يتردد النظر فيما لو رده
معدوم القيمة كغرمه ما غصب بمقازة وردت بجانب الشط (قوله لم يلزم شيء) أي من حيث نقص
القيمة كما هو ظاهر فلا ينافي وجوب الاجرة المعلوم بما تقدم اه سيد عمر أقول قضية التعليل الآتي عدم
لزوم شيء في رد المغصوب معدوم القيمة ويؤيده ما يأتي قيل قول المصنف ولو غصب ارضا الخ قول المتن
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العشرة باللبس إلى خمسة ما بالغلاء إلى عشرين لم يرد مع رده خمسة فقط وهي
القائمة باللبس لا متناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلف ولو اختلفا فقال المالك حدث الغلاء قبل التلف وقال
الغاصب بل بعده صدق الغاصب يمينه لا نه الغارم نهاية ومعنى قول المتن (ثم لبسه الخ) خرج به ما لو لبسه قبل

الذكور نقله أعني في شرح الروض عن غيره ثم قال وبجواب أن تلك فيما إذا ذكر الشهود قيمتها وبه
صرح صاحب الاستسقاء اه (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي
ليحلف اه (قوله ولو اختلفا في العين أي صدق الغاصب الخ) قال في الروض ولو أقر بغصب دار بالكوفة
أو بجارية فقال أي المالك لا بل بالمدينة أو بعبد حلف الغاصب ومقط دار المدينة أو العبد يمينه ودار الكوفة
أو الجارية برد الأقرار اه ثم قال في الروض وشرح حوله قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طعمى
الذي غصبه جدد يدوق الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي يمينه ويقارق ما مر من تصديق المالك فيما
إذا اختلفا في حادث بان المغصوب ثم متفقا على تعينه فان نكل حلف المالك واخذ الجدي بوله اخذ العتيق
لانه دون حقه اه و قوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي لا شيء عليه لأن ما اعترف برده المالك وما
ادعاه المالك لم يعترف به وهذا كله كمشكلة الشارح المذكورة في كلامهم عما ينازع البقيني فا ذكره
في مسئلة الثوب حيث قال ولو غصب ثوبا ثم احضر ذلك وقال هذا الذي غصبته منك قال المالك بل غيره جعل
المغصوب كالناتف فيلزم الغاصب القيمة وقال المالك غصب مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا
الثوب وقيمه خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة اه بل قياس ما ذكره وفي هذه المسائل انه لا يلزم الغاصب
شيء في الصورتين وقد يتوهم الفرق بينهما لم يتفقا على الغصب فيما ذكره الاصحاب بخلاف مسئلة البقيني
وهو فاسد بل يتفقا عليه فيأذكره الاصحاب خصوصا في مسئلة الطعام بل لا نسلم اتفاقها عليه فيما ذكره
وقوله وإذا قال المالك غصب الخ قال مر بمنوع بل الوجه انه ان وافق الغاصب على أن ما غصبه هو
ما احضره فلا معنى للزاع ولا يلزم خمسة لأن الرخص غير مضمون وان لم يوافق على ذلك فقد راد قراره فلا
يلزمه شيء فليتأمل (قوله وعلمه ان تلف الخ) هذا يجري في الخلقي بالأولى (قوله لان الاصل براءته من الزيادة)

فيصدق الولي أنها لمولية
وأما في الثالثة فلان الاصل
العدم والينة ممكنة ولو
اختلفا في العين فقال
الغاصب انما غصبت هذا
العبد وقال المالك بل انما
غصبت امة صفتها كذا
صدق الغاصب انه لم يغصب
امة وبطل حق المالك من
العبد لردده الاقرار له به (وفي
عيب حادث) كسرة
واباق وقطع يد ادعاه
الغاصب (يصدق المالك
يمينه في الاصح) لان
الاصل والغالب السلامة
وعلمه ان تلف فان يق و رده
معيا وقال غصبته هكذا
صدق الغاصب كما نقله
وأقر اه لان الاصل براءته
من الزيادة (ولورده ناقص
القيمة) بسبب الرخص
(لم يلزمه شيء) لانه لا نقص
في ذاته ولا في صفاته والقائت
لإما هو رغبات الناس وهي
غير متقومة (ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت
بالرخص درهما ثم لبسه
قابله

الرخص فابلاه ثم رخص سعره فارشه ما نقص من أقصى قيمه وهو العشرة اء عش قول المتن (فصارت نصف درهم) لو صارت قيمه بالارخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستدراهم لانها ثلاثة اء خمس التلّف من أقصى قيمته اء عش لان التالف من الخمسة ثلاثة اء خامسا فتجب من الاقصى وهو العشرة (قوله نصف القيمة) الا صوب كائى المحلى والتباية والمخفى نصف الثوب (قوله وتجب مع الخمسة اجرة اللبس) وظاهر ان الاجرة لا تتوقف على اللبس حلى اء بحيرى (قوله اى فردى خف) اء كل واحدة تسمى خفا نهاية ومعنى (قوله وظار الخ) عبارة التباية والمخفى واجر اء الدارى فى زوجى الطائر اء (قوله معها) الاولى مع الاخر قول المتن (او اتلف اء احدهما غصبا) يجوز بناء التلّف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اى غاصبا او اذا غصب او على الحال من المفعول اى احدهما اى مقصوبا او اذا غصب وهذا اوفق يجعل اوفى بدمالكه عطفًا على الحال اى احوال كون احدهما فى يد مالهك سم على حج اقول لكن يرد على قرأته مبينا للقول انه يصدق بما لو كان التلّف له وهو فى يد الغاصب غير مع ان الذى يلزمه فى هذه درهما لاثمانية اء عش وتقدير الشارح قوله له يناسب الاول فقط (قوله عطف الخ) اى قوله اتلف عطف على قوله غصبا اى لاعلى قوله تلّف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها سم على حج اء عش قول المتن (غصبا) بان غصب احدهما فالتلفه او تلّف اء سم قول المتن (فى بدمالكه) احترزه عما لو اتلفه فى يد الغاصب فانه لا يلزمه الا درهما معنى نهاية اى والباقى على الغاصب وقضيته انه لافرق فى ذلك بين كون الغاصب غصب واحد فقط وبين كونه غصبهما معا وهو ظاهر فى الاولى لان التفريق حصل بفعل الغاصب واما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف عى عى عبارة الجيرى قوله الا درهما اى وهما قيمته وحده اى اذا كان الغاصب اتلف الاول قبل والا فلزم التلّف ثمانية لان التلّف والتفريق حصلا بفعله سلطان اء قول المتن (لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ما لو مشى شخص على قردة غيره فخذها صاحب التعل فاقطعت وذلك ان تقوم التعل سلمية وهى ورفقتها ثم تقوم مع العيب وما نقص يقسم على الماشى وصاحب التعل فامتحص صاحب التعل يسقط لان فعله فى حق نفسه هدر وما يخص الاخر مضمون عليه اء عى وهذه الحادثة تقطع فى الطواف كثيرا (قوله فى الثانية) اى فى قول المتن او اتلف احدهما و(قوله بقسميها) اى قوله غصبا وقوله اى فى بدمالكه (قوله عنده) لعل المراد عند التلّف اء رشيدى ويحتمل عند التلّف اى بسببه (قوله وانما لم يعتبروا الخ) اى فى القطع والاقتدا اعتبروا وهى فى الضمان كما صرح به النهاية والمخفى وكذا سم عبارته لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته متضمنا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه اء قول المتن (يسرى الى التلّف مر اء سم على حج اى فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش ان نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديدا او ذبح الحيوان فصيروه لما اء عى قول المتن (بان جعل الحنطة الخ)

اى وبعد التلّف قدر لزمه الغرم فضعف جانبه فلم يصدق (قوله فى المتن او اتلف احدهما غصبا له) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اى غاصبا او اذا غصب او على الحال من المفعول اى احدهما اى مقصوبا او اذا غصب وهذا اوفق يجعل اوفى بدمالكه عطفًا على الحال اى احوال كونه او احدهما فى بدمالكه (قوله عطف على غصب) اى لاعلى تلّف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها (قوله فى المتن غصبا) بان غصب احدهما فالتلفه او تلّف (قوله فى المتن اوفى بدمالكه) خرج من الاتلفه فتلّف فى يد الغاصب فيلزمه درهما لانها قيمته وزيادة لاجل التفريق ولم يحصل بفعله فلم تلزمه (قوله وانما لم يعتبروا فى السرقة قيمة احدهما الخ) لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلّف احدهما المسروق غرم السارق قيمته متضمنا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه (قوله فى المتن يسرى الى التلّف) هذا يخرج نحو جعل عدل القصب سكر الا انه لا يسرى الى التلّف مر

لزمه خمسة وهى قسط التالف من أقصى القيم وهو العشرة لان الناقص باللبس نصف القيمة فلزمه قيمته اكثر ما كانت من النصب الى التلّف وهى خمسة والنقص الباقى وهو اربعة ونصف سبيه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) اى فردى خف ومثلهما كل فردين لا يصلح احدهما الا بالآخر كزوجى نعل ومصرعى باب واطر مع زوجه وهو يساوى معها اكثر قيمتهما عشرة فتلّف احدهما ورد الآخر وقيمته درهما او اتلف (او تلّف عطف على غصب (احدهما غصبا) له فقط (او) اتلف احدهما (فى بدمالكه لزمه ثمانية فى الاصح) وان توزع فى الثانية بقسميها (وانه اعلم) خمسة لثالث ثلاثة لارث ما حصل من التفريق عنده اما فى الاولى فواضح واما فى الاخيرتين فلانه اتلف احدهما وادخل النقص على الباقي بتدعيه وانما لم يعتبروا فى السرقة قيمة احدهما متضمنا الى الاخر احتياطا للقطع ولو اتلفها اثنان معازم لا خلاصه او مرتبا لزم الاول ثمانية والثاني اثنان (ولو حدث نقص) فى المغموب (يسرى الى التلّف بأن) بمعنى كان (جعل الحنطة هريسة) أو الدقيق عصيدا

مثلا بالمثل إذ لا يأتي في ذلك المتقوم كما صرح به في الخادم فإذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته يملكه اه
 بجري اقول وقد نبأه ما يأتي اتقا عن النهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (بان جعل الخطئة الخ) اى
 أوصب الماء في الزيت وتقدر تخلطه او وضع الخطئة في مكان ندى فتعنتفت غشا غير متناه اه نهاية قول
 المتن (فكانتالف) ويحتمل ان يستثنى من كونه كانتالف ما لو كان الغاصب مفلسا ثم رايت ما يأتي عن المطلب
 في شرح قوله فالذهب انه كانتالف في الفصل الا في ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور اه سم (قوله)
 نظير ما يأتي الخ) اى في الفصل الآتي في خلط المنصوب بغيره (قوله فكانه هلك) فدرم بدل جمع المنصوب
 من مثل او قيمة نهاية ومغنى وشرح منهج (قوله بل قال) اى السبكي وكذا ضمير اختار (قوله انه للمالك)
 بيان للوجه الثاني (قوله واقف) اى غير سار (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كانتالف فيملكها الغاصب
 (قوله مقامها) اى الخطئة (قوله انه يحجر عليه الخ) إطلاقه صادق بما إذا نذر عليه اداء البذل حالا وأشرف
 نحو الهريسة على التلف ولعل وجهه ان ثم التعليل عليه لتعديده وزجر غيره عن الاقدام على الغصب اه سيد
 عمر وبأى عن عرش ما قد يخالفه (قوله إلى اداء بدله) عبارة النهائية بقوم معنى ملك الغاصب لما ذكره ان يملكه
 ملكا كرامعى بمعنى انه يمتنع عليه ان يتصرف فيه قبل غرم القيمة اه اى او المثل رشدي قال الجبري ولو بأكل
 وان خاف تلفه بالأكية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شخبنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع
 المطبوخة اى المأخوذة من المكوس الان وان جهلت اعيان ملاكها لانهم معلومون فبى من الاموال
 المشتركة وما نقل عنه مر من انها من الاموال الضائعة وامرها البيت المالم ثبت عنه بل هو باطل وما نقل
 عن الحنفية من انه اذا انصرف الغاصب في المنصوب بما يزيل اسمه ملكه كطحن الخطوة وخبز الدقيق أنكره
 اصحابنا اشد نكارا ونقل عن بعض الحنفية إنكاره ايضا فرجميعه قلوبى على الجلال وقرره الحنفى اه وقال
 عرش قوله مر قبل غرم القيمة ولو عجز عن القيمة واشرف على التلف فينبغى ان يرفع الامر إلى القاضي ليعيه
 ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمل ان يتولى المالك بيعه بمحضرة الغاصب او الغاصب
 بمحضرة المالك وياخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء للغاصب لانه يقدر دخوله في ملكه فان فقد
 المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقي ما يقع في بلاد الارياض من الطعام المسمى بالوحشة
 ومن الوا لا ثم التي تفعل بمصرنا من مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب قبل بوضعه فيه
 يصير كانتالف وإن لم يعضه او لا يصير كذلك إلا بالضرع وعلى الاول قبل يمتنع عليه بلعه قبل دفع القيمة او
 يبلعه وتثبت القيمة في ذمته او يلفظ ويرده لصاحبه مع غرامة ارض النقص والا قرب انه يمتنع عليه البلع قبل
 غرمه للقيمة فان لم يفرمها وجب عليه لفظه من فيه ورد له ملكه مع غرامة ارض النقص اه (قوله اداء بدله) اى
 من المثل او القيمة (قوله وإنما كان الخ) عبارة النهائية والمغنى وعلى الاول اى كونه كانتالف بملك الغاصب
 ذلك وقيل بيق للمالك لثلا قطع الظرف حقه وكالو قتل شاة يكون المالك احق بجدها لكن فرق بينهما بان
 الماله هنا باقية وفي مسئلة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشدي قوله وقيل بيق للمالك اى مع اخذه
 للبذل كاهو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول رده مع ارض النقص اه
 (قوله وزيت نجسه الخ) عبارة المغنى ومثل الشاة مالو نجس الزيت مثلا فانه يفرم بدله والمالك احق برزته
 اه (قوله لانها صارا كانتالف) لعل الاول إسقاطه لانه موجود في مسئلة الهريسة ايضا والمقصود من
 هذا الكلام الفرق بينهما كما رتقا (قوله وخرج) إلى قوله وسياقى في النهاية والمغنى (قوله ما لو حدث
 النقص في يده الخ) فيه إشعار بان المراد بالغاصب اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل من ان ثبت يده على

(فكانتالف) نظير ما يأتي
 بما فيه مع جوابه لانه لو
 ترك بحاله لقدس فكانه هلك
 كارجحه المصنف في نكته
 وابن يونس والسبكي بل
 قال لا وجه للوجه الثاني
 أنه للمالك ثم اختار لنفسه ما
 استحسنة الرافعى في الشرح
 الصغير ونسبه الامام إلى
 النص من أن المالك يتخير
 بين جملة كانتالف وبين
 أخذه مع أرش عيب سار
 أى شأنه السراية وهو
 أكثر من أرش عيب
 واقف ووجه الاول
 المعتمد ان الغاصب غرم
 ما يقوم مقامه من كل وجه
 نعم الاوجه نظير ما يأتي
 أنه يحجر عليه فيه إلى اداء
 بدله وإنما كان المالك احق
 بجلد شاة قتلها غاصبا
 بزيت نجسه غاصبه لانه
 لامالية فيها فلم يفرم في
 مقابلتها شيئا لانها صارا
 كانتالف (وفي قول رده مع
 أرش النقص) كالنعيب
 الذى لا يسرى وخرج
 بجعل ما لو حدث النقص في
 يده من غير فعله كالو تعفن
 الطعام عنده لطول مكثه

(قوله في المتن فكانتالف) قال في شرح الروض وفارق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بين البائع
 والفلاس ولم يجعل كانتالف بانالم ثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة وما يحصل
 للمالك تمام البذل اه وقد رده على ان الغاصب قد يكون مفلسا إلا ان يفرق بانه ايضا يحجر عليه إلى اداء
 البذل كاذكره الشارح فلا يوثق تمام حق المالك بخلاف للفلاس غير الغاصب لان عمله يحترم فلا يتعلق

فتعين اخذه مع ارشه قطعاً وسياتي ما يعلم منه ان خلط نحو زيت بنجسه بصيره كالحالك فيملكه وابداله او اعطاه ما خلط به مثله او اوجد لا بأرداً إلا رضاه وكذا الحكم في الوغصه من اثنين أو خلط الدرهم بثلاث بحيث لا تتميز على المعتمد فيهما (ولو جنى) القن (المغصوب فتعق برقبته مال) ابتداءً وللعفو عليه (لزم الغاصب (٣٣) تخليصه) لانه نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية

لان الاقل إن كان القيمة فهو الذي دخل ضيانه او المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك) أقصى (القيم) من الغصب إلى التلف كسائر الاعيان المغصوبة (وللجنى عليه) (تغريمه) أي الغاصب لان جناية المغصوب مضمونة عليه (له) (ان يتعلق بما اخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه لان حقه كان متعلقاً بالقيمة في يدها ومن ثم لو اخذ المجنى عليه الارش لم يتعلق به المالك (ثم) إذا اخذ المجنى عليه حقه من تلك القيمة (يرجع المالك على الغاصب) بما اخذه منه المجنى عليه لانه اخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وافهم ثم انه لا يرجع قبل اخذ المجنى عليه منه لاحتمال انه يسرى الغاصب نعم له مطالبة الغاصب بالاداء للجبني عليه حتى لا يتعلق بما اخذه كإطالب به الضامن الاصيل (ولو رد العبد) أي القن الجاني (الى المالك فيبيع في الجناية) يرجع المالك بما اخذه المجنى عليه على الغاصب لان الجناية

بإد الغاصب ومنه لو مباشر الفعل الذي يسرى إلى التلف أجنبي وهو يد الغاصب اه عرش أقول كون المراد ما ذكره مسلم ودعوى الاشعار فيها وقفة (قوله فتعين اخذه) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النقص هنا بجناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه سم (قوله بنجسه) أي بشيرج كما يأتي اه سم (قوله بما خلطه الخ) متعلق بالاغطاء فقد يعني من المخلوط ان كان الخلط مع مثله الخ (قوله وكذا الحكم الخ) يأتي عن النهاية والمعنى خلافه (قوله) في الوغصه) أي في مخلوط بفعله لو غصب جزءاً من اثنين أو في الخلط لو غصب المخلوط من اثنين (قوله) فيما) أي في خلط المغصوب من اثنين وخلط الدرهم بثلاث (قوله ابتداء) إلى قوله ووصوب في المعنى إلا قوله ومن ثم إلى المتن وإلى قول المتن ولو غصب ارضاً في النهاية (قوله او للعفو عنه) أي لاجل العفو عن المال قول المتن (لزم الغاصب الخ) ويجب عليه ايضاً ارش ما اتصف به من العيب وهو كونه جاني نية والمعنى قول المتن (تخليصه) فلم يخلصه ويبيع اخذ المالك من الغاصب ما بيع به فقط لا أقصى قيمة لما يأتي في قوله ووصوب البلقيني الخ ويحتمل ان يغرمه الاقصى ويفرق بان في مسئلة البلقيني رد المالك بالفعل بخلاف ما هنا اه عرش ولعل الفرق اقرب (قوله) وهو مضمون عليه جملة حالية وعبرة المعنى والنهاية فيلزم تخليصه بالتفريع قول المتن (وللبنى عليه تغريمه) أي الاقل من الارش وقيمة يوم الجناية كما في شرح الروض سم على حج اه عرش قول المتن (ثم يرجع المالك الخ) فعمل ان القرار على الغاصب وانه يضمن قيمة الرقيق المغصوب وارش جانيته اه بجري (قوله لاحتمال انه) أي المجنى عليه (قوله يرا الغاصب) أي وذلك ينمعه من الرجوع اه معنى (قوله نعم له) أي للمالك قول المتن (ولو رد العبد الخ) ولو جنى الرقيق في يد الغاصب أو لا ثم في يد المالك وكل من الجنايتين مستغرقة قيمته بيع فيها وقسم ثمنه بينهما نصفين وللمالك الرجوع على الغاصب بنصف القيمة للجناية المضبوطة عليه اه معنى (قوله إذا اخذ) أي المجنى عليه (قوله) مثلاً أي وبعضه لكون المال الواجب بالجناية أقل من ثمنه (قوله ولو جدد ذلك) أي التلف (قوله فهو) أي الرد المذكور (قوله للفرق الواضح) وهو ان العين هنارت إلى يد المالك قايلاً وان كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بصفتها فكان الحاقه بالرخص اظهر من الحاقه بالتلف اه عرش (قوله) بكشط) إلى الفرق في النهاية إلا قوله لا من طم إلى المتن (قوله واخضرها) اسقطه المعنى واقتصر على الكشط ثم قال خرج مما قيدت به المتن ما لو اخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فان المصنف ذكره بعد ذلك (قوله ان يبقى) إلى قوله ولا يرد المثل في المعنى إلا قوله ولو فرض انه لا قيمة له (قوله عليه) أي الرد

تخصيص ما عمل فيه حتى المالك ويحتمل أن يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الغاصب مفلساً وهو خلاف ظاهر كلامهم فليتأمل ثم ايت ما يأتي عن المطلب في شرح قوله في الفصل الاتي فالمذهب انه كالتلف بما حاصله موافقة الاحتمال المذكور (قوله فتعين اخذه مع ارشه قطعاً) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النص هنا حصل بجناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه بقى ما لو صار هريرة بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك قبل يشاركه المالك بنسبة مائه (قوله ان خلط نحو زيت بنجسه) أي شيرج كما سيأتي (قوله في المتن وللجنى عليه) تغريمه) أي الاقل من الارش وقيمته يوم الجناية كما في شرح الروض (قوله وفيه نظر وان بسط ذلك الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن اجبره المالك على رده) قال الاسنوي ولو كان الماخوذ من القمامات التي

حصلت حين كان مضموناً عليه ووصوب البلقيني انه إذا أخذ الثمن بجملته مثلاً وكان دون أقصى القيم يرجع المالك على الغاصب بالأقصى لا بما بيع به فقط وفيه نظر وان بسط ذلك واستشهد له لانه لا نظير للأقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فان قلت يعمه بسبب وجد يد الغاصب منزل منزلة تلفه في يد قتلته ممنوع للفرق الواضح بينهما (ولو غصب ارضاً فقل ترابها) بكشط عن رجبها أو أخضرها (اجبره المالك على رده) ان بقى وان غرم عليه أضعاف قيمته ولو فرض

انه لا قيمة له (أورد مثله) ان تألف المأمر انه مثلي ولا يرد المثل الى الاباذن المالك لأنه (٣٧) في الذمة فلا بد من قبض المالك حتى يبرأ منه

(و) على (اعادة الارض كما

كانت) من ارتفاع أو ضده

لامكانه فان تعذر بعد ذلك

الزيادة تراب اخر لزمه

لكن ان اذن له المالك

(والتناقل) للتراب (الرد) له

(وان لم يطلبه) المالك به

بل وان منعه منه كما قال في

الطلب عن الاصحاب (ان)

لم يتيسر نقله لموات (كان

له فيه غرض) كان نقله

للمسك أو غيره وأراد ترفيقه

منه ليتسع أو ليزول الضمان

عنه أو نقصت الارض به

ونقصا يتجبر برده ولم يبرأ

منه أو انما لم يحزله رقوقوب

تخرق عنده لانه لا يعود به كما

كان أما اذا تيسر نقله لنحو

موات في طريقه ولم تنقص

الارض ولم يرد له أو أبرأه

فلا يرد له الا بالاذن وكذا في

غير طريقه وسافته كسافة

أرض المالك أو أقل

وللمالك منعه من بسطه

وان كان في الاصل مسبوفا

لامن طم حفر به حفرها

وخشى تلف شيء فيها الا

اذا أبرأه من ضمانها نظير

ما يأتي (والا) يكن له فيه

غرض بأن نقله لموات ولم

تنقص به ولا طلب المالك

رده (فلا يرد له الا بالذن

في الاصح) لانه تصرف

في ملك غيره بلا حاجة فان

فعل كلفه النقل (ويقاس

بما ذكرنا حفر البئر)

(قوله) انه الخ) أي التراب المتقول قول المتن (أورد مثله) فان تعذر رد مثله غرم الارض وهو ما بين قيمتها
بترابها وقيمتها بعد نقله عنها ومحل ما لم يكن المأخوذ من القامات والافني المطلب انه لا يتعلق بها ضمان
عند نقلها لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها ان كانت باقية وهو كذلك كما صرح به السنوسي نهاية
ومعنى وسم قال عرش قوله لم وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض بانخذها أي القامات
والافناقياس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره (قوله) ولا يرد المثل الا بالذن المالك) باقي عن
المعنى خلافه (قوله) الا بالذن المالك) أي وبعد اذنه رد مثله عند الاطلاق فان عين له شيئا تعين اه عرش
(قوله) حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن المالك ليس قبضا سم على حجب قد يقال توسع فيه للزوم الرد له فنزل
اذنه منزلة قبضه اه عرش (قوله) فان تعذر) أي كونها كما كانت قبل (بعد ذلك) أي بعد الرد (قوله)
لزمه) أي التراب الآخر (قوله) لكن ان اذن له المالك) فيه ان مجرد اذن المالك لا يقتضي الزوم بل لا بد
فيه من طلبه اه سم اقول واصل الطلب مستغدا من قول المتن واعادة الارض الخ والاحتياج الى الاذن
انما هو لاحتمال نية من الزيادة (قوله) للتراب) الى قوله واستشكل في المعنى (ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط
هذا يقتضي اعتباره في قوله وانقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ سم عرش
(قوله) كان نقله للمسك أو غيره) عبارة النبايق والمعنى كان ضيق ملكه أو ملك غيره أو نقله لشارع وخشى منه
ضمانا أو حصل في الارض نقص الخ اه (قوله) ليتسع أو ليزول الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وانقصت
الارض الخ) ظاهره انه ليس له ان يرد في هذه الحالة اذا كان في طريقه موات وهو غير مراد كما صرح به
الشهاب ابن قاسم أخذ من قوله الآتي اما اذا تيسر الخ اه رشدي (قوله) رقوقوب) بالهمز أي اصلاحه
(قوله) لانه لا يعود الخ) أي ولا نه تصرف في ملك غيره اه عرش (قوله) وكذا في غير طريقه) عطف على في
طريقه اه سم (قوله) وللمالك منعه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان
التعثر أو النقص لكن في الاذرع خلافه في الاولى ويؤخذ ما مر في الشرح في مسئلة الردان له البسط وان
منعه المالك لدفع ارش النقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع اه رشدي وقوله عامر الخ وما يأتي
في مسئلة الطم وقوله فليراجع اقول يصرح بذلك قول عرش أي ما لم تنقص القسمة للارض بعدم بسطه اه
(قوله) به) متعلق بطم الخ والضمين للتراب (قوله) حفرها) الجملة صفة حفر (قوله) الا اذا أبرأه من ضمانها)
أي أو قال رضيت باستدانتها ما يأتي ان قوله هذا كاف في البراءة من الضمان (قوله) لموات) أي أو من احد
طرفيها إلى الآخر اه معنى (قوله) ولم تنقص) أي الارض (قوله) فان فعل) أي رده الغاصب بلاذن (قوله)
كلفه) أي المالك الغاصب اه عرش قول المتن (بما ذكرنا) أي من نقل التراب بالكشط اه معنى (قوله)
وقال له المالك رضيت الخ) وان اقصر على منعه من الطم فكذلك في احد وجهي نقله الروباني وابن الرفعة
عن الاصحاب اه معنى عبارة شرح المنهجي فلم يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثره بالحفيرة أو بنقص
الارض ومنعه المالك من الطم فيها واه امن الضمان في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان اه

تجتمع في الدور وفي المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند التلف لانها محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها
وهو واضح اه (قوله) في المتن أورد مثله) قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم الارض اه (قوله)
لانه في الذمة) لا يشكل ذلك بقوله الآتي والتناقل الردالي قوله ان منعه الخ لانه في ردها ترابا لا في ردهه أورد
مثله وان كان السباق قد يوجب له لكن في كثر شيئا الكرى خلاف ذلك كما سذكره قريبا (قوله) فلا بد من
قبض المالك له حتى يبرأ منه) قد يقال مجرد اذن المالك ليس قبضا (قوله) لكن ان اذن له المالك) قد يقال
في قيد الزوم بذلك حرازة لان مجرد اذن المالك لا يقتضي الزوم بل لا بد فيه من طلبه فليتأمل (قوله) ان
لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله وانقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله
اما اذا تيسر الخ (قوله) وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه ش (قوله) ولم تنقص) أي الارض

الذي تعدي به الغاصب (وطمها) ان ارادته ان أمره المالك بالطم وجب والافان كان له فيه غرض استقل
به وان منعه منه هو الافلا ومن الغرض هنا ضمان الردى فان لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم

لاندفاع الضمان عنه بذلك وتطمئنه بانها ان يتي والافضل هو استشكل بما مر ان المثل في الذمة وهو لا يملك الا قبض صحيح فليحمل على ما اذا اذن له المالك في ردده له نقل ماطوى به البئر (٣٨) وللبالك اجبار عليه وان سمح له به (وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش) إذا لموجب له (لكن عليه اجرة المثل لمدة الاعادة) والخضر كافى الروضه واصلا لان موضع بدله عليها مدتها قدما وان كان آتيا يوجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب ارشه معها) اى الاجرة لاختلاف سبيلهما (ولو غصب زينا ونحوه) من الادهان (واغلاه فنقصت عنه دون قيمته) بان كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (ولزمه مثل الذهاب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فلو جبناه وان زادت القيمة بالاخلاء كالحصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت اضعافا (وان نقصت القيمة فقط) اى دون العين (لزمه الارش) جبراله (وان نقصت) اى العين والقيمة معا (غرم الذهاب وورد الباقي) مطلقا (ومع ارشاه ان كان نقص القيمة اكثر) مما نقص بالعين كطلين قيمتهما درهمان صارا بالاغلاء رطلا قيمته نصف درهم فيرد الباقي ويرد مع رطلا ونصف درهم اما اذا لم يكن نقص القيمة اكثر بان لم يحصل في الباقي نقص كما لو صار رطلا قيمته درهم

أى فيصير المالك بمنعه من الطم كالحفر هافى ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها عشا هافى بحيرى (قوله) لاندفاع الضمان عنه (الخ) اى وعن المالك عبارة عشا اى وتصير البئر رضا المالك كالحفر هافى ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك يقاتها وبقي ما لم يطعمها ثم حصل بها تلف فطوبى من الغاصب بدل التالف فادعى الغاصب ان المالك رضى باستدامة البئر فانكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك يقاتها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال النصب وعدمه اى ولا بين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله) فليحمل (الخ) وقد يقال هلا جاز وان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عبدة المالك لعدم القبض وهذا يندفع الاشكال فليتأمل ثم ايتى في كثر شيخنا البكرى ما نصه ويحجب اى عن الاشكال بان غرض البراءة سوغ فيه بمثل ذلك سم على حجاجه عشا عبارة المعنى بعد ذكر الاشكال المذكور عن الاستثنى نصها ولعلم اغتفره اذ ذلك للحاجة اه (قوله) وله الى الفرع فى المعنى (قوله) ماطوى به (بى) به (قوله) اى النقل (قوله) وان سمح له به (بى) اى الغاصب للمالك (بى) ماطوى به (بى) اى فيه من المنه عشا (قوله) والحفر (الخ) عبارة المعنى لمدة الاعادة من الرد والطم وغيرهما كاياله اجرة ما قبلها اه (قوله) مدتها اى الاعادة والحفر وظاهره دون ما بينهما وتقدم اتقان المعنى خلافه وهو الظاهر (قوله) وان كان آتيا يوجب (بى) اى فى الاول اه سم (قوله) قيمته درهم) اى او اكثر كباقي (قوله) فانه يضمن قيمته اى يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة فيلزمه رد المالك مع قيمته شيخنا العزيز وظاهره ان المراد قيمته قبل الحصى اه بحيرى (قوله) وان زادت (الخ) اى قيمته بعد الحصى اضعافا كانت عليه عشا (قوله) مطلقا) اى سواء كان نقص القيمة اكثر من نقص العين او لا اه عشا (قوله) ولو غصب عصير افاغلاء) ومثل اغلاء العصور ما لو صار العصور خلا او الربط ثم او نقصت عنه دون قيمته لا يضمن مثل الذهاب واجراه المارودى والروبانى فى اللين اذا صار جبناه ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنها معنى ونهاية وشرح الروض (قوله) لانه مائة (الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو نقص من عينه قيمته ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذهاب كالدن اه نهاية قال الرشيدى والظاهر انه يرجع فى الذهاب وعدمه فى مقدار الذهاب الى اهل الخبره وانظر ما المراد بالمثل الذى يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصيرا بقول اهل الخبره انه مشتمل على عصير خالص من المائة بمقدار الذهاب او يكلف اغلاء عصير حتى تهدب مائته ويغرم منه بمقدار الذهاب فليراجع اه عبارة عشا قوله مر انه يضمن مثل الذهاب اى ما ذكر من العصور والطين والجبن وينبى ان محل ذلك اذا كان الذهاب اجزا امثومة فان كان مائة فلا (فرع) وقوم السؤل فى الدرس عن شخص غصب من آخر عشرين ثم ان احد هاجنى على الآخر واقص السيد من الجاني في بد الغاصب هل يضمنها لانها قاتا بجماعة في بد الغاصب او يضمن الجاني فقط والجواب عنه ان الظاهر الاول للالة المذكورة اه (قوله) ملاحظا جرة الكتابة) معناه انه يضمن قيمته التى مشقها للكتابة بالاجرة (قوله) لانهما يجب مع ذلك) اى

(قوله) فليحمل (الخ) كذا شرحه وقد يقال هلا جاز وان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عبدة المالك لعدم القبض وهذا يندفع الاشكال فليتأمل ثم ايتى شيخنا البكرى فى كثره قال فى شرح قول المصنف وللناقل الرادلى ان كان له فيه غرض مانصه واستشكل رد بدل التالف اذ لم ياذن المالك بان مافى الذمة لا يتعين الا قبض صحيح ويحجب بان غرض البراءة سوغ فيه بمثل ذلك اه (قوله) وان كان آتيا يوجب (بى) اى فى الاول (قوله) لم يغرم مثل الذهاب (الخ) قال فى شرح الروض وفارق نظيره فى المفسر حيث يضمن مثل الذهاب للبايع كاياله بان ما زاد بالاغلاء لم يشترى فيه حصة فلو لم يضمن المشتري ذلك لاجفنا بالبايع والزائد بالاغلاء هنا للمالك فاجب به الذهاب اه وفى الروض وكذا الرب يصير تبرأ قال فى شرحه

أو أكثر فيغرم الذهاب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصير أو غلاه فنقصت عنه دون قيمته لم يغرم مثل الذهاب لانه مائة لا قيمة لان لها الذهاب من الدن من موقوف (فرع) غصب وثيقة بدين أو عين أو تلفها ضمن قيمة الكاغد مكتوب ملاحظا جرة الكتابة لانهما يجب مع ذلك

كامله عليه عبارة الروضة الموهمة لا يجابها الذي لا يقوله احد على ما قاله الزركشي وان (٣٩) عاده ضمن قيمة ما نقص منه واقتاد ابن

الصلاح بانه يلزمه قيمة ورقة فيها اثبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقة يتوصل بها الى اثبات مثل هذا الملك ثم يوجب ما ينتهي اليه القويم ضعيف وان اعتمده الاسنوى وقال مقتضاه وجوب قيمة الكاغد ايضا واجرة الوراق قال ولا بد من اعتبار اجرة الشهود وان لم يكتبوا شهادتهم اه وليس كما قال ثم رايت الاذرى بالغ في الردعايه فقال وهذا كلام ردى ساقط واقتي ايضا بضمان شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فليس ما كان يسقي بها من الشجر ونحوه اقي الفقيه اسمعيل الحضرى ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو اخذ ثيابه مثلا فهلك برءا يضمنه وان علم ان ذلك مملك له لكن مر اول الباب ما يردده فتامله (والاصح ان السمن الطارى في يد الغاصب لا) يجب بنقص هزال قبله فلو غصب سينة فهزلت بالبناء للفعول لا غير ثم سمت ردها وارش السمن الاول لان الثاني غير موافق لما نحن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم ارشه ايضا هذا ان رجعت قيمتها الى ما كانت عليه والا غرم ارش النقص قطعاً وأشار بقوله نقص هزال الى انه لا اثر لروال سمن مفرد لا

لان الاجرة يجب مع قيمة الكاغد مكتوبا اه كدى قوله منشؤها الخ المناسب من منشأها الخ بزيادة من التبعية وقوله مكتوبا ينبغي اسقاطه فالمراد ان الواجب قيمة الكاغد مكتوباً مع اجرة الكتابة وهى اقل من قيمة الكاغد ايضا مع اجرة الكتابة المنى يقول الشارح لانها يجب الخ عبارة عرش فرع غصب وثيقة كالخروج والتذاكر لزمه اذا تلفت قيمة الورق واجرة الكتابة وثوباً بمطرز الزمة قيمته مطرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمة قيمة الوثيقة دون الاجرة لا نجفنا بالملك ولا كذلك الطراز لانه يرد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه سم على حج اه (قوله كامله عليه) اى وجوب الاجرة مع قيمة الكاغد مكتوباً (قوله لا يجابها) اى الاجرة اه كدى اى مع قيمة الكاغد ايضا (قوله وان عاده) اى الوثيقة اى خطها على حذف المضاف والتذكير باعتبار الكاغد المكتوب (قوله واقتاد ابن الصلاح) مبتدأ وخبره قوله ضعيف (قوله بانه يلزمه) اى منلف الوثيقة (قوله واجرة الوراق) اى الكاتب (قوله اجرة الشهود) اى اجرة احضارها (قوله كماله) اى الاسنوى وكذا اخبر عليه (قوله واقتي) اى ابن الصلاح (قوله عين ملك) باضافة العين الى الملك اه كدى اقول ويجوز القطع ايضا على الوصفة اى هى ملك الخ (قوله ما كان يسقي الخ) فاعل ببس والضمير فى الفعلين لما وقوله من الشجر بيان له (قوله وبنحوه) اى اقتاد ابن الصلاح والجار متعلق بقوله لاقى الفقيه الخ (قوله ونظر فيه) اى فى اقتاد ابن الصلاح (قوله لكن مر اول الباب الخ) كانه يشير الى هلاك ولد شاة ذبحها فانه يضمنه لانه اتلف غذاءه المتعين له باتلاف امه اى وفيما نحن فيه اتلف ماءه المتعين اه سيد عمر عبارة سم قوله لكن مر اول الباب ما يردده اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عنى على المتعمد فارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه تم اتلف غذاءه المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وهذا الفرق يتبادر ما ياق عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى فضيان ما كان يسقي بها لانه اتلف ماءه المتعين له فليتامل اه (قوله الطارى) اى قوله خلا لما اطال في النهاية والمعنى الا قوله بالبناء للمفعول لا غير (قوله سينة) اى جارية سينة مثلا (قوله بالبناء للمفعول) عبارة القاموس هزل يعنى هزال الا وهزل كضره زلا وهزال اوقد قمم الزاى اه فتلخص ان فيه لغتين فعمل من اقتصر على البناء للمفعول كابن حج لكونه الاكثر اه عرش (قوله ثم سمت) فى المصباح سمن يسمن من باب تعب وتعوب فى لغة من باب قرب اذا كثرت له وشبهه فقلوبه اه بجري (قوله لا قيمة له) اى لا يقابل بشئ للغاصب لانه لم يربط عليه اه رشيدى (قوله هذا) اى السمن الثانى وقوله ايضا اى السمن الاول (قوله هذا) اى ما صحه المان (قوله ان رجعت قيمتها) اى بالسمن الطارى فى يد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ اى الى قيمتها قبل الهزال (قوله والا غرم ارش النقص الخ) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثانى الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغى ان يفرم الربع الفائت قطعاً والربع الرابع بالسمن الثانى على الاصح فليتامل سم على حج اه عرش (قوله معتدلة) فاعل سمت و (قوله سمن مفرداً) مفعول مطلق نوعى له (قوله

قال فى الاصل والعصير يصير خلا اذا نقصت عينه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجراء الماوردى والروايات فى اللبن اذا صار جبناً ونقص كذا قال ابن الرفعة وفيه نظر لان الجن لا يمكن كيله حتى يعرف نسبة نقصه من عين اللبن انهم تعرف النسبة بوزنهما ويؤخذ من التعليل بان الذاهب ما ذكر مائة لا قيمة لها انه لو نقص منه عينه وقيمتها ضمن القيمة ويحتمل انه يضمن مثل الذاهب كالدهن اه كلام شرح الروض وقوله ضمن القيمة كان المراد نقص القيمة وقوله ويحتمل الخ فى شرح م هو الاوجه (قوله لكن مر اول الباب ما يردده) اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عنى على المتعمد فارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه تم اتلف غذاءه المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وهذا الفرق يتبادر ما ياق عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى فضيان ما كان يسقي بها لانه اتلف ماءه المتعين له فليتامل (قوله والا غرم ارش النقص قطعاً) لو نقص

بنقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمتت فى يد معتدلة سمناً مفرداً نقص قيمتها ردها ولا شئ عليه لانها لم تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله

في الكفاية واقره وفيه نظر كما قاله الاسنوي وغيره لانه مخالف لقاعدة الباب في اثنين من نفس القيمة (و) الاصح (ان تذ كر صنة) بنفسه او بتعليم (نسيها) عند الغاصب (عبر النسيان) (٤٠) لان العائد هو عين الاول بخلاف السمن وشمل المتن تذ كر هافي يد المالك فيسترد ما دفع

من الارش كما اعتمد ابن الرفعة واستشهد به بما لورده من يضام ثم يرى قال الاسنوي نعم لو تذ كر هافي يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كمود السمن لا كذا كر الصنة قاله الامام وكذا صوغ حتى انكسر (و تعلم صنة لا يعبر نسيان) صنة (اخرى قطعا) وان كانت ارفع من الاولى للتاخير مع اختلاف الاغراض باختلاف الصانع (ولو غصب عصيرا افتخر ثم تغلل فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الخلل انقص قيمة) من العصور لحصوله في يده يجري ذلك فيما اذا غصب ايضا فتفرخ او حباقت فان لم ينقص عن قيمته عصير اقلا شيء عليه غير الرد وخرج بتم تغلل ما لو تخمر ولم يتغلل فلزمه مثل العصور لا اراقبها لانها محترمة مالم يعلم ان المالك عصرها بقصد الخزية خلافا لما اطال به شارح هنا وقياس ما مر في زيت نجسه ان اخر المحترمة هاترد للمالك يقول هذا الشارح لم يوجب ارضاها مع غرامة المثل للمالك مبنى على ما اعتمد من وجوب اراقبها مطلقا وقد تقرر انه

بالحال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعا والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فلتأمل (قوله وفيه نظر كما قاله الاسنوي الخ) كذا مر (قوله) وشمل المتن تذ كر هافي يد المالك) وانما حل الخلل كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام الاحساب وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صنة لا يعبر نسيان اخرى) في شرح مر ولو تعلقت الجارية المنصوبة الفناء فزادت قيمتها به ثم نسيتم لم يصح عنه حيث كان محرما كاعلم عامر ومرض القن المنصوب او تمطع شره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد الدلل بالخلاف سقوط صوف الشاة وورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنفسه بوجه الرقيق وشعره وسنه غير متقومة اه (قوله) ويجري ذلك فيما اذا غصب ايضا الخ) هذان قيل صيرورة المثل متقوما مع ذلك لا بخلاف القاعدة السابقة فيها اذا صار المثل مثليا اخر او متقوما المثل المتقوم مثليا هذا مفروض مع عدم التلف وتلك القاعدة مفروضة مع التلف كما تقدم متايان ذلك (قوله فتفرخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده (قوله) فتفرخ او حباقت) قياس ذلك انه لو غصب طبعا واحرقه انه ردده مع ارش نقصه نعم ان صار لاقية له فيتحمل وجوب ردده مع قيمته (قوله ومتى تغلل ردده مع ارش النقص واسترد العصور) بتم ما لو تغلل في يد المالك بعد ردده اليه والظاهر ان الحكم كذلك فيسترد العصور وعليه الارش ان كان (قوله) ومن ثم سوى المتولى بينهما) اعتمده مر

ضعيف ومتى تغلل ردده مع ارش النقص واسترد العصور (ولو غصب خرا فتنخلت او جلدته قد ينفذها فالاصح ان الخلل والجلد للغاصب منه) لانها مفرع ملكه وليس قضيتها اخراج غير المحترمة خلافا لمن ادعاه لان ملكه هو العصور ولا شك ان خل المحترمة وغيره مفرع عنه ومن ثم سوى المتولى بينهما وهو اوجه من استثناء الامام لغیر المحترمة من ذلك فان تلفا في يده ضمنها وخرج بنقص

مالوا عرض عنها وهو من يصح إرضاءه فبذلك أخذه (فصل) فيما يطرأ على المصنوب (٤١) من زيادة وطء وانتقال الثوب

وتوابعها (زيادة المصنوب
إن كانت أثراً محضاً
كقصاره) لثوب وطن
لبر وخياطة بخيط للمالك
وضرب سيكة دراهم (فلا
شيء للنائب بسببها) لتعديده
بعمله في ملك غيره وبه
فارق ما مر في المفسر من
مشاركته للبائع لأنه عمل
في ملك نفسه (والمالك
تكليفه رده كما كان إن
أمكن) ولو بعسر كرد
الدين طيناً ودرهماً والحلى
سبائك للحاقا لرد الصفة
بردا العين لما تقرر من تعديده
وشرط المتولى أن يكون له
غرض خالفه فيه الامام
واطلاق الشيخين بواقفه
فهو الواجبه وإن قال
الاذرعى أن الاول احسن
فإن لم يمكن رده كما كان
كالنصاراء فكيف ذلك بل
يرده بحاله وقد قضى المتن
أنه لو رضى المالك ببقائه لم
يعده وقيداه بما إذا لم يكن
له غرض والأكل ضرب
الدرهم بغير إذن السلطان
فله إعادة خوفاً من التعزير
(وارش) بالرفع عطفاً على
تكليفه والنصب عطفاً على
رده (النقص) لقيته قبل
الزيادة سواء حصل النقص
بها من وجه آخر أم بازائها
ويلزم مع ذلك اجرة مثله

مدبوغ وأدعى المالك أنه مذكى والمتلف أنه ميتة صدق المتلف بيمينه لأن الأصل عدم التذكية اه (قوله)
لو اعرض) أى استحق آخره أو الجلد (قوله فيملكه) الاولى فيملكهما واولى منه وليس للمالك استردادها
كما عبر به النهاية والمغنى

(فصل) فيما يطرأ على المصنوب (قوله فيما يطرأ) إلى قول المتن ولو صنع في النهاية الاقوله وهو حسن إلى
والغاصب وقوله لا يلزمه إلى المتن (قوله من زيادة) المراد بها الأمر الطارئ على المصنوب وإن حصل به
نقص قيمته ما يجزى (قوله وتوابعها) كونه ولو لخط المصنوب الخ قول المتن (كقصاره) بفتح القاف
مصدر لقصر الثوب وحكى كسرهما والمروى أن الذى بالكسر اسم للصناعة اه برماوى والمراد بالقصار
وما بعدها كونه مقصوراً أو مطحوناً أو مخطاً حتى يصلح جعلها مثلاً للآخر والافتقار قول الطحون والخياطة
أفعال لا تصلح مثلاً للآخر فالمراد بها ما يشاء عنها ما يجزى (قوله الثوب) إلى قوله الحاقاً في المغنى (قوله)
بخيط للمالك) أى لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به أن لم يمكن فصله كما يأتى في الصغ اه
عش (قوله وضرب سيكة الخ) أى وضرب الطين لبناً وبيع الشاة وشها اه معنى (قوله لتعديده) أى بحسب
نفس الأمر حتى لو ضرب غيره يظنه ثوباً لم يكن لشيء اه عش (قوله وبه) أى بالتعدي (قوله لأنه)
أى المفسر (قوله وشرط الخ) مبتدأ (قوله أن يكون له) أى للمالك مفعول (قوله خالفه الخ) خبره
(قوله بواقفه) أى الامام (قوله فهو) أى ما قاله (وجه) اعتمده المغنى وكذا اعتمد قوله الآتى وقيد
الخ (قوله أن الاول) أى ما قاله المتن (قول فأن لم يمكن الخ) حتمز المتن (قوله وقيدته) أى الخ (لعل
وجه الاقتضاء جعل الرد مرتباً على تكليف المالك اه عش (قوله بغير إذن السلطان) أى أو على غير عيانه
منهجه ومعنى (قوله فله اعارته) أى للغاصب (قوله من التعزير) أى من أن بقاء الدرهم بحالها يؤدى إلى
إطلاع السلطان فيعزره اه سم (تأه لقيته) أى المصنوب وهو إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بها) أى
الزيادة اه عش وكذا ضمير ازانها كافى الكردى (قوله لا ما زاد الخ) عطف على لقيته ش اه سم عبارة
الرشدى أى له أرض نقص قيمته قبل الزيادة لأرض نقص حصل بإزالة الصنعة الحاصلة بفعله اه
أى كان كانت قيمة المصنوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب
الإزالة إلى مائة فلا يلزم للغاصب الحسبون الزائدة (قوله لأن فواته) أى ما زاد عش وكردى (قوله لو
رده) أى إزالة الغاصب (بغير امره) أى المالك (قوله ولا غرض له) أى للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض
اه (قوله رغم ارشاه) أى أرض النقص لما زاد بصنعة سم على حج اه عش عبارة الجيزى والحاصل أن
رده كما كان إن كان يطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان
بعد هافان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه أرض النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما
افاده البرماوى اه (قوله ومنه المالك الخ) ليس المتعقيد بل المدار على البراءة وينبغي فيقال اختلاف في
البراءة وقد عداها إلى المصدق هو المالك لأن الأصل عدم الإبراء بقاء شغل ذمة الغاصب اه عش عبارة
الجزيرى عن القليوبى ولا حاجة لفتح المالك مع الإبراء خلافاً لما يراه كلام المنهج ولا يكتفى بغير الإبراء

(فصل) فيما يطرأ على المصنوب من زيادة الخ (قوله فهو الواجبه) اعتمدهم وكذا قوله وقيداه الخ
(قوله فله إعادة خوفاً من التعزير) يدل على أنه في الواقع يسقط التعزير بأعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء
على أن المراد أن بقاء الدرهم بحالها يؤدى إلى إطلاع السلطان فيعزره وإعادتها طريق إلى عدم اطلاعه
على ما وقع وقد يقال لو لا سقوط التعزير مجازاً له التسبب في دفعه بالاعادة وقد يوجه بانه ما لم يبلغ
الامام فينبغي له كتمه والسعى في دفعه كما يجب الحد (قوله لا ما زاد) عطف على لقيته (قوله ولا
غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض (قوله رغم ارشاه) أى أرض النقص لما زاد بصنعة (فرع) قال في
شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناً أو السبائك دراهم بغير إذن شريكه فيجوز له كما أتى

(٦ - شروانى وابن قاسم - سادس) لدخوله في ضمانه لا لما زاد بصنعة لأن فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره
ولا غرض له رغم أرشه وعلم عامر فرد التراب أنه لو لم يكن للغاصب غرض في الرد سوى عدم لزوم الأرض ومنعه المالك منه

بخلاف ما مر في الحفره (قوله و ابراه) أى من الارشاه عش (قوله امتنع عليه) نعم لو ضرب الشريك
 الطين لبناء السبائك دراهم غير اذن شريكه جازله كما يقى به بغوى أن ينقصه وأن رضى شريكه بالبقاء
 لينتفع بملكه كما كان معنى و شرح الروض و اقره سم (قوله و ارش النقص) ان كان واعادتها كما كانت
 و اجرة المثل ان مضت مدة قلته اجرة معنى و نهايتهم من (قوله لعرق ظالم) بكسر العين المهملة و سكن الراء
 المهملة اء عش (قوله و فيها التوين الخ) قال الطيبي ان اضيف فالمراد بالظالم الفارس سماء ظالم لا نه تصرف
 في ملك الغير غير الاذن و قال غيره المراد بقرع عرق زرعه و شجره و إن وصف فالمراد به المغروس على
 الاستناد المجازى لان الظلم حصل به اء كرى (قوله و توين الاول و اضافة الثاني) يتأمل فعل في العبارة
 قلابا من النساخ ان لم تكن بخط الشارح اء سيد عمر عبارة عش فيه تأمل و عبارة شرح المشكاة و اضافة
 الاول و توين الثاني و هى الصواب لان حق بمعنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافا اليه (قوله و للغاصب)
 الى قوله و بفارق في المعنى و شرح الروض (قوله قلعه) اى الزائد من البناء و الغراس فالمراد بالقلم ما يشمل
 الهدم (قوله اذ لا أرض على المالك في القلع) ولو باء ذلك أى القلع اجنى غرم الارش أى للغاصب لان عدم
 احترامه بالنسبة للمالك لقطع لو كان البناء و الغراس مغصوبين من آخر فلكل من مالكي الارض و البناء
 و الغراس الزام الغاصب بالقلع و ان كانا لصاحب الارض و رضى به المالك امتنع على الغاصب قلعه و لا شيء
 عليه اى الغاصب و ان طالبه بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارش النقص و الا فوجبان وجهها
 نعم لتعديدها بما اءامد المغصوب كمالو اتجر الغاصب في المال المغصوب فالربح له ولو غصب دراهم و اشترى شيئا
 في ذمته ثم تقدمها في ثمنه و ربح مرد مثل الدرهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل ولو غصب ارضا و بذرا
 من شخص و بذره في الارض كلفه المالك اى الارض و البذر اخر اء اء بذر منها و ارش النقص و ان رضى
 المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخر اء اء لو رزق الغاصب الدار المغصوبة بها لا يحصل منه
 شيء بقلعه لم يجز لقلعه ان رضى المالك ببقائه و ليس للمالك اء اء عليه كافي الروضة خلافا للركنى كالثوب
 اذ اقصره نهاية و معنى قال عش قوله مر الزام الغاصب الخ اى فان لم يفعل جاز لكل منهما فعله بنفسه و ينبغي
 ان مؤنة القلع ان تبرع بها صاحب الارض او البناء و الغراس فذلك الارتفاع الامر الى القاض يلزم الغاصب
 بصر فيها فان فقد القاضى صر فيها المالك بقاءه الرجوع و اشد و قوله امتنع اى فان فعل لزمه الارش ان نقصت
 و قوله بطل اى و الزيادة للبايع فجل كان ذلك من الاموال الضائعة و امرها لبيت المال اء كلام عش
 (قوله و بفارق ما مر في العارية) اى فانه لو طلب المعير منه التيق بالاجرة او تملكه بالقيمة لزم المستعير
 موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختار القلع اما عند اختياره له فلا تلازمه موافقة المعير لو طلب التيق بالاجرة
 او التملك بالقيمة ثم اءيت في اسم على حج ما يصرح به عبارة قوله و بفارق الخ فيه نظر و انما يحتاج للفرق
 بينهما فيما اذا امتنع المستعير و الغاصب من القلع فللمالك حيث قدرا الا بقاء بالاجرة او التملك هناك
 لا هنا فليراجع اء عش (قوله و لا يلزمه) اى المالك (بقوله) اى الزائد (لوجه له) اى الغاصب
 الزائد للمالك قول المتن (بصغره) بكسر الصادين ما صغ به و بفتحها الصنعة و السكلام في الاول و ان انضم
 اليه الثاني لاني الثاني و حده لانه فعل الغاصب و هو هدر قلوبى اء يجزى قول المتن (و امكن فصله) كصغ
 الهند بخلاف غيره بر ماوى اء يجزى (قوله بأن لم يتعقد) الى قوله و خرج في المعنى و الى قول المتن و ان لم يكن
 في النهاية الا قوله لم عمل ذلك الى ما هو ما قول المتن (اجبر عليه) ولو امتنع عن الفصل فجرى فيه نظير ما مر عن
 به بغوى أن ينقصه و ان رضى شريكه بالبقاء لينتفع بملكه كما كان اء (قوله و للغاصب قلعه و ان نقصت به
 الارض) عبارة الروض و شرحه لو اراد المالك التملك للبناء و الغراس بالقيمة او الا بقاءه بالاجرة لم يجب
 اليه اى لم يلزم الغاصب اجابته تمسكه من القلع بلا غرامة بخلاف المستعير اء (قوله و رضى المالك ببقائه
 بالاجرة الخ) هذا مفروض كما ترى فيه اذ اراد الغاصب القلع فلا ينضم منه و ضا المالك الخ و قول المصنف
 في العارية و الا فان اختار المستعير القلع قلع الى أن قال و ان لم يختار لم يقلع مجانا بل للبعير الخ اء بدل على

و ابراه امتنع عليه و سقط
 عنه الارش (و ان كانت)
 الزيادة التي فعلها الغاصب
 (عينا كبناء و غراس كلف
 القلع) و ارش النقص لخبر
 ليس لعرق ظالم حق هو
 حسن غريب و فيه كلام
 بينته في شرح المشكاة مع
 بيان منه بما ينبغي الرجوع
 اليه و المراد بالعرق هنا
 أصل الشيء و فيها
 التوين و توين الاول
 و اضافة الثاني و للغاصب
 قلعه و ان نقصت به الارض
 أو رضى المالك ببقائه
 بالاجرة أو اراد تملكه اذ
 لا أرض على المالك في القلع
 و بفارق ما مر في العارية
 و لا يلزمه قبوله لو وهبه له
 وكذا الصبغ فيما يأتي
 للينة (ولو صبغ) الغاصب
 (الثوب بصغره و امكن
 فصله) بان لم يتعقد الصبغ
 به (اجبر عليه) اى الفصل
 و ان خسر خسرانا بينا
 ولو نقصت قيمة الصبغ
 بالفصل (في الاصح) كالبناء
 و الغراس و له الفصل فبرا
 على المالك و ان نقص
 الثوب به لانه يغرر ارش
 النقص

نظير مامر أنقاو لو ترا ضاعيل الابقاء فيها شربكان ومحل ذلك في صبح يحصل منه (٤٣) عين مال اماما هو تمويه محض ولم يحصل به نقص

فبو كالتزويق فلا يستقل

الغاصب بفصله ولا يجبره

المالك عليه وخرج بصغه

صبح المالك فالزيادة كلها

للسالك والنقص على

الغاصب وليس له فصله

بغير اذن المالك ولا يجاره

عليه مع ارش النقص

وصبح مغضوب من آخر

فلكل من مالكي الثوب

والصبح تكليفه فصلا امكن

مع ارش النقص فان لم يكن

فها في الزيادة والنقص كما

في قوله (وان لم يكن) فصله

لتعقده (فان لم ترد قيمته)

ولم تنقص بان كان يساوي

عشرة قبله وسواها بعدد

مع ان الصبح قيمته خمسة

للا انخفاض سوق الثوب

(فلاشي للغاصب فيه) ولا

عليه لان صغه كالمردوم

حينئذ (وان نقصت) قيمته

بان صار يساوي خمسة (لزمه

الارش) وهو ما نقص من

قيمه لحصول النقص بفعله

(وان زادت قيمته) بسبب

الصبح او الصنعة (اشتركا

فيه) اي الثوب بالنسبة فاذا

صار يساوي خمسة عشر

فبو بينهما اثلاثا وان كان

الصبح يساوي عشرة مثلا

لان النقص عليه او بسبب

ارتفاع سعر احدهما فقط

فالزيادة لصاحبه ولو نقص

عش (قوله نظير مامر أنقا) أي بقوله وللغاصب قلعه الخ (قوله ومحل ذلك) أي قول المتن أجبر عليه مع قول
الشارح لو الفصل قهر الخ (قوله ولم يحصل به نقص) أي فان حصل به نقص يزول بفصله أجبره المالك
واستقل به الغاصب على ما افهمه هذا القيد اه سم اقول وهو قياس مامر في رد التراب ورد اللبن طينا (قوله
فلا يستقل الغاصب الخ) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء. وهذا
لا ينافي امكان الفصل اه سم (قوله وله) اي المالك (قوله وصبح مغضوب) عطف على صبح المالك (قوله
تكليفه فصلا الخ) هل لذلك بغير اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع
سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبح او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما
يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة سم على حج اه عش (قوله فصله) الى قول المتن ولو خلط في
الهاية والمعنى (قوله لا لا انخفاض سوق الخ) بل لاجل الصبح اه معني عبارة الكردى اي بل لانخفاض سعر
الصبح او بسبب الصنعة كما يشير اليه اه (قوله وان نقصت قيمته) اي بالصبح او الصنعة لا بانخفاض
سعر الثوب (قوله بسبب الصبح او الصنعة) اقتصر المعنى على الصبح وقال الرشيدى قوله او الصنعة لا حاجة
اليه لان العمل لا يدخل له كالا يخفى اه اي لما تقدم في شرحه والاصح ان السمن لا يجبر الخ ان مانها عن فعل
الغاصب لاقية له قول المتن (اشتركا فيه) ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبح ليمتلكه لم يجب اليه
امكن فصله ام لا ولو اراد احدهما الا نقر اذ بيع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينتفع به وحده نعم لو اراد المالك
بيع الثوب لزم الغاصب بيع صغته معه لانه متعدد بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صغته لا يلزم مالك الثوب بيعه
معه ولو طيرت الرخ نوبا الى مصبغة آخر فاضع فيها اشتركا في المصوغ ولم يكلف احدهما البيع ولا الفصل
ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدى نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الروض فيا لو كان الصبح لثالث
انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبح موافقة الآخر في البيع اه وقال عش ثقب مالى واستاجر صباغا
ليصنع له قميصا خمسة فوقع بنفسه في دن قبة صبغة عشرة هل يضيع ذلك اي الزيادة على الصباغ او
يشتركان فيه لعذره فيه نظرو الاقرب الثاني واما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء في مقابلة
الزيادة لتعذبه بذلك اي نفس الامر وهذا كله في الصبح تمويه او مالو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو
شريك بها اه (قوله اثلاثا) لثالث للغاصب منه ولثالث للغاصب (قوله وان كان الصبح الخ) غاية (قوله
عليه) اي الصبح (قوله او بسبب ارتفاع الخ) عطف على قوله بسبب الصبح الخ (قوله قيمتهما) فاعل
نقص (قوله فان كان النقص الخ) جواب لو نقص الخ ومشمئل على قسم قوله لا لانخفاض سوق الخ (قوله
او بسبب الصنعة الخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث

أنه إذا اختار المستعير القلم قلع ولا يمنعه منه رضا المالك بالابقاء بالاجرة ولا طلب تملكه فلا فرق بينهما حينئذ
فقوله وبه فارق ما في العارية فيه فنظرو انما يحتاج للفرق بينهما فبا اذا امتنع المستعير والغاصب من القلم
فلما لك حينئذ قهر الا بقاء بالاجرة او التملك بالقيمة هناك لانهما فليراجع (قوله ولم يحصل به نقص) اي فان
حصل به نقص يزول بفصله أجبره المالك واستقل به على ما افهمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الغاصب
بفصله) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء. وهذا لا ينافي امكان
الفصل (قوله وصبح مغضوب) عطف على صبح المالك ش (قوله تكليفه فصلا امكن) هل لذلك بغير
اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان
يحصل نقص في الثوب والصبح او في احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض
السابقة (قوله في المتن وإن زادت قيمته) اشتركا قال في الروض ولو اراد احدهما الا نقر اذ بيع ملكه لم يحز
نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه لا عكسه اه وفي شرحه فيما لو كان الصبح لثالث
ما حاصله انه لا يلزم واحد من مالكي الثوب والصبح موافقة الآخر في البيع (قوله او بسبب ارتفاع الخ)

عن الخمسة عشرة قيمتها كان ساوى اثني عشر فان كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر الصبح او بسبب الصنعة فعلى
الصبح وبهذا أعني اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتراكها انه على جهة الشيوع بل هذا ثبوته وهذا بصغته

(ولو خلط المنصوب) او
 اختلط عنده (بغيره) كبر
 ايض باسمر او بشعير
 وكفزل سدى نسجه بلحمته
 لنفسه وشمل كلامهم خلطه
 او اختلاطه باختصاص
 كتراب بزيل (وامكن
 التميز) للكل او للبعض
 (لزمه وان شق) عليه ليرده
 كاخذه (وان تعذر) التميز
 كخلط زيت بمثله او شيرج
 وبر ايض بمثله ودرام
 بمثلها (فالذهب انه
 كالتالف) على اشكالات
 فيه يعلم ردها بما ياتي (فله
 تغريمه) بدله خلطه بمثله او
 باجود او باردا لانه لما
 تعذر رده ابد الشبه التالف
 فيملكه الفاسد ان قبل
 التملك والاكتراب ارض
 موقوفة خلطه بزيل وجعله
 آجر اغرم مثله ورد الآجر
 للناظر ولا نظر لما فيه من
 الزيل لانه اضحى بالناظر
 كذا ذكره بعضهم ومع
 ملكه المذكور يحجر
 عليه فيه حتى يرد مثله
 للملك على الوجه ويكتفى
 كما في فتاوى المصنف ان
 يعزل من المخلوط اى بغير
 الاراد أقدر حق المنصوب

جعل على الفاسد وحده ان للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل اه حلي عبارة المغنى وان
 حصل ذلك اى النقص او الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصغى اى بسبب العمل فالنقص على الصغى لان
 صاحبه هو الذى عمل والزيادة بينهما لان الزيادة الحاصلة بفعل الفاسد اذا استندت الى الاثر المحض تحسب
 للمنصوب منه وايضا الزيادة قامت بالثوب والصغى فهى بينهما اه قول المتن (ولو خلط المنصوب) شمل
 مال ولو كله في بيع مال او شرا مثله او اودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزم تميزه ان امكن ولا فيجب
 رده لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن يتخصص كل آخر في شراء قماش
 من مكة فاشتراه وخلطه بمثله من مال نفسه هو انه كالتالف اه ع ش (قوله او اختلط) اى قوله وشمل قوله
 في النهاية (قوله او اختلط عنده) هذا انما ياتي في الشق الاول وهو ما يمكن تميزه اما في الشق الثانى
 فهو حيث لا يكون مشتركا كقوله الشهاب بن قاسم عن الشارح مر اه رشيدى ويأتى ما فيه (قوله
 عنده) اى الفاسد (قوله كبر ايض الخ) الذى ينبغي ذكره هذا عقب قول المتن وامكن التميز لان هذه
 امثله والكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تميزه كالامثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالامثلة الآتية
 في قوله كخلط زيت بمثله الخ اه رشيدى وقد يجب بانه اشارة بذكره هنا لما صرح به المغنى هنا من
 انه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الاول والخلط بغير جنسه كالمثال الثانى (قوله سدى) نعت غزل
 (قوله لنفسه) انظر ما الداعى له مع الاضافة في فحتم اه رشيدى قول المتن (وان تعذر فالذهب انه
 كالتالف) مع قوله السابق (او اختلط عنده) هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه او
 اختلاطه وهو متوع بل بشرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كان شرطه كونه كالتالف اذا حدث
 نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجمعه المنصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة
 رده مع ارش النقص مر اه سم اقول ظاهر صنع الشارح والنهاية قيل المتن الا ترى كظاهر
 صنيهما هنا ان اختلاط المنصوب بنفسه بمال الفاسد كخلط الفاسد في كونه كالتالف وان الاشتراك
 بالاختلاط انما هو عند عدم النقص وقد يفيد ايضا قول المغنى ولو اختلط الزيتان او نحوهما بانصاف
 ونحوه كصب هيمه او برضا مال الكما فاشتراك لعدم الهدى ثم قال في اختلاف الجنس ولولم يكن غصب كان
 انصب احدهما على الآخر فاشتراك لهما مر اه وسياق ما يتعلق به (قوله ودرام بمثلها) اى بدرام
 للفاسد فان غصبها من اثنين وخلطها اشتراكا فيها اه ع ش اى على ما ياتي عن البقنى (قوله خلطه
 الخ) اى سواء اختلط الخ (قوله كتراب ارض موقوفة الخ) افهم ان تراب المملوكة اذا خلطه بملكه الفاسد
 تخلطه وان جعله آجر افلا يرد له مال الكما وانما يرد مثل التراب اه ع ش (قوله غرم مثله) اى التراب (قوله
 لانه اضحى بالناظر) بقرى مالوكا لبنا سم على حج وينبغي ان انه امكن تمييز ترابه من الزيل بدله لزمه والا
 رده للناظر كالآجر وغرم مثل التراب اه ع ش (قوله يحجر عليه فيه) اى في قدر المنصوب الذى حكنا
 ملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله)
 الاولى بدله (قوله على الوجه) وفاقا للمغنى (قوله ويكتفى كافى فتاوى المصنف ان يعزل الخ) ولو تلف ما افترده
 للمنصوب منه قبل التصرف فى الباقي او بعده فالأقرب فى الاول انه يتبين عدم الاعتدال بالافراز حتى لا يجوز
 له التصرف فيما يبقى الا بعد افراز قدر التالف وفى الثانى انه يتبين بطلان تصرفه فى قدر المنصوب اه ع ش

عطف على سبب الصغى ش (قوله فى المتن وان تعذر فالذهب انه كالتالف) هذا مع قوله السابق او اختلط
 عنده هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه واختلاطه وهو متوع بل بشرطه الخلط فان اختلط
 بنفسه كان شريكا كان شرطه كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التلف ان يكون بفعله كجمعه
 المنصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر (قوله ولا نظريا
 فيه من الزيل لانه اضحى بالناظر) بقرى مالوكا لبنا (قوله يحجر عليه فيه) اى في قدر المنصوب الذى حكنا

منه ويتصرف في الباقي كإياي وبهذا يدفع كما علم بما يأتي أيضا ما طال به السبكي من الرد والذنب على القول بملكه وإنما قلنا بالشركة في نظير ذلك من المفلس لئلا يحتاج للبضاربة بالثمن وهو اضراؤه وهذا الواجب المثل فلا (٤٥) اضراؤه من ثم لو فرض فليس الغاصب

أيضا لم يبعد كما في المطلب جعل المصنوب منه احتق بالخطا من غير ومثل قوله بغيره خطه مال آخر مغضوب أيضا فكذا ذلك كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وأصله أيضا وغيرهما لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية أنه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالأهلك واعتمده بعضهم لموافقتهم لما أفتى به المصنف ورفق بانه انما ملك في الخطأ بماله تبعاً لماله وهذا لا يتبعه وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلاً وخطها بحث لا يتميز فمحمق عليهم الخلو ط على قدر حقهم حل لكل اخذ قدر حصته فان خص احدهم بحصته لزمه ان يقسم ما اخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة الى قدر اموالهم هذا كله اذا عرف المالك والمالك كما تقرر اما لو جعلوا فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليس كما أوثمها لوجود ملاكها وله ان يقترضا ليت المال وان ايس منها اي عادة كما هو ظاهر صارت من اموال بيت المال فتوليه التصرف فيها بالبيع واعطاها لمستحق

(وله ويتصرف في الباقي الخ) قضيته أن الحجر عليه انما هو في القدر المصنوب لافي جميع الخلو ط حتى يصح بيع ما عدا القدر المصنوب شائعاً قبل العزل فليتامل سم على حج اقول لا مانع من ذلك اه عش (قوله) كما يأتي اي في الصيد الذابح اه كرى (قوله) وهذا اي يكون نه يحجر عليه حتى يؤدي مثله (قوله) ما يأتي اي في شرح المتن الاتي اه رشيدى (قوله) ما طال به السبكي الخ) عبارة المفتي قال السبكي والذي اقول واعتقده وينشرح صدرى له ان القول بالهلاك باطل لان فيه يملك الغاصب مال المصنوب منه بغير رضاه يحجر تعد به بالخطا واطال الكلام في ذلك اه (قوله) والتشريع على القول بملكه بما حاصله ان ما قاله الاصحاب من ملك الغاصب بالخطا تخفيف عليه وحاصل الدفع انه ليس تخفيفا عليه بل هو تغلط عليه اه رشيدى (قوله) لا يحتاج اي البائع من المفلس (قوله) وهذا اي في الغصب (قوله) ومن ثم اي من اجل انه لا اضراؤه (قوله) ايضا اي كالشترى (قوله) جعل الخ) مفعل مالم يسم فاعله لم يبعد اه كرى والصواب فاعل لم يبعد (قوله) فكذا ذلك اي فهو كالمو غصب يتا وخطه بزيته فصيّر المجموع كالنائب فيملكه الغاصب ويغرم بدله (قوله) ايضا اي مثل هذا الكتاب واصله (قوله) وغيرهما عطف على الشيخين وكذا الضمير راجع اليهما (قوله) قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمفتي وافتى به الشباب الرملى ولعله هو المراد بقول الشارح الاى واعتمده بعضهم الخ (قوله) لما اتي به المصنف اي السابق في قوله وبكى كافي فتاوى المصنف ان يعزل الخ قاله عش وقال الرشيدى اي الاتي على الاثر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع الخ وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنع المفتي (قوله) ورفق اي البلقيني بين ما خطه بماله وما خطه بمال آخر مغضوب اه كرى وظاهر السياق ان الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشيدى اي بين مشكلة البلقيني وبين ما حل عليه الشارح م كلام المتن من كون الغير للغاصب اه (قوله) وفي فتاوى المصنف الى قوله هذا كله في المفتي والى قوله وسيأتى في النهاية (قوله) فان خص اي الغاصب (قوله) اخذ قدر حصته اي والتصرف فيه (قوله) لزمه اي الاحد (قوله) هذا كله اي ما ذكر في خط الغاصب نحو الزيت يملكه من ماله او مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المصنوب او بدله ونحوه (قوله) اذا عرف المالك اي في خط المصنوب بماله (قوله) او المالك اي في خط مضمون بمغضوب اخر (قوله) اعطاها اي الاموال المفضولة او ابدالها (قوله) وان ليس منها اي المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسدين جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لانه دفع في مقابلته الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة به في الاخرة لا اخذه رضاً ما لى كيه اه عش (قوله) ولغيره اخذها ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمصنوب منه ولو ارثه اه عش وفيه ان الكلام هنا فان اذ لم يعرف المالك فكان المناسب أن يقول وصرفه للمستحق وكذا لمصارف نفسه ان كان من المستحقين (قوله) هذا الخ) مقول ابن عبدالسلام (قوله) والا اي وان لم يتوقع معرفة اهله (فهو) اي جميع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه اه عش (قوله) واخطط الخ) عبارته فمما سبق واخطط الخ (قوله) الاختلاط الخ) عبارة النهاية ولو خط مغضوباً مثلاً يملكه مغضوب ب رضاً ما لى كيه او لا و انصب كذلك بنفسه فشتريك لا انتفاء التعدي كما قال البلقيني الى ان قالت

(ملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة) ويؤيده بل يصرح به ما ذكر عن فتاوى المصنف (قوله) ويتصرف في الباقي قضيته ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المصنوب لافي جميع الخلو ط حتى يصح بيع ما عدا القدر المصنوب شائعاً قبل العزل فليتامل سم لا يخفى ان هذا الكلام من المصنف ظاهر في ثبوت الحجر لا فهمه توقف التصرف على العزل المذكور وظاهر ان الحجر في جعل الخطة هريسة حيث لا خيلط معها للغاصب ثابت في الجميع (قوله) لكن قال البلقيني المعروف الخ) اعتمده م

شيء من بيت المال والمستحق أخذها ظفراً لغيره أخذها ليعطيا للمستحق كما هو ظاهر ثم رأيت ان جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبدالسلام عقب قول الامام وغيره لو علم الحرام قطر بحيث تدور وجد الحلال فيه جاز اخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتيسر اه هذا ان توقع معرفة اهله والافهوا لبيت المال كما تقرر فيصرف للبصالح وخرج بخطا او اخطط عنده الاختلاط حيث لا تعدى

كان المتأخر على مثله فيشترك المال كما (٤٦) بحسبهما فان استويا قيمة فبقدر كليهما فان اختلفا قيمة بعا وقسم الثمن بينهما بحسب

وخرج بخط إلى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله هر او انصب قد خالفه قوله قبل او اختلط عنده حيث جعله ثم كالتالف هنا مشتركا وجاب بان ما من من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا من مال غيره فلا تناقض وهذا الاول ان يقال ما سبق من قوله او اختلط عنده مصور بما اذا امكن تمييز المخلوط لما في في قوله هر وخرج بخطاه ولا يخفى ان جوابه لا لول صريحه باقدا متاعند قول الشارح او اختلط عنده من ان اختلط الغاصب بنفسه مال الغاصب كخطه في كونه كالتالف وقال الرشيدى قوله هر لا تنفذ التعدي قاصر على ما اذا اختلط بنفسه وكلام البقنى وغيره انما هو في خصوص ما اذا اختلط بغير رضا مال كليهما كما يعلم بمرجعة شرح الروض وايضا قوله برضا مال كليهما قوله او انصب بنفسه ليس من صور الغاصب بالخصوص كما يعلم من شرح الروض ايضا على ان هاتين المستلكنين كرر احدهما في قوله الاتي وخرج بخط او اختلط عنده من غير تعدا ه وهذا يقطع النظر عن قوله بالخصوص وجعل الشارح كالتاليه الاختلاط عند الغاصب مقابلا للاختلاط بلا تعدى كل منهما لانه على ما قدمناه ايضا **(قوله فيشترك)** الى قوله لا ربا في المغنى الا قوله نظير الى ولا تجوز **(قوله مال كليهما)** بحسب الخ فلو تنازعنا في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سال اليه غيره لان البدله فلو اختلط لم تعلم بل لاحدهما كان سال كل منهما الى الاخر وقف الامر الى الصلح **(فرع)** سئل سم عن بذر في ارض بذر او بذر بعده اخر على بذر فاجاب بان الثاني ان عدمه مستويا على الارض بذر ه اى كان كان اقوى من الاول او كان بذر ه اكثر من بذر ه ذلك بذر الاول ولو لمه اى الاول بدل بذر ه لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لم يفر او ان لم يعد الثاني مستويا على الارض بذر ه لم يملك بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما عبارة الباب فرع من بث بذر ه على بذر غيره من جنسه ونوعه اثار الارض انقطع حق الاول وغرم الثاني مثله او مالو اختلف الجنس كان بذر الاول حصة مثلا والاخر باقلا فلا يكون بذر الاول كالتالف ه وقد اقر الشيخ الرملى في هذه بان التاب من بذرهما لم عليهما الاجرة وهذا بخلاف مالو غصب بذر او زرعه في ارضه فانه يكون للمالك وعلى الغاصب ارش النقص انتهى ه كلام سم ه ع ش بخذ **(قوله)** وان اختلفا قيمة الخ عبارة المغنى فان كان احدهما ارضا ا جبر صاحبه على قبول المختلط لان بعضه عين حقه وبعضه خير منه لا صاحب الاجود لا يجبر على ذلك فان اخذته قدر حقه فلا شيء له لعدم التعدى والايح المختلط وقسم الثمن الخ ه **(قوله)** او يفرز الخ اى من المخلوط بغير الاراد **(قوله)** كامر اى انفاي شرح فالذهب انه كالتالف الخ **(قوله)** وان اى الى قول المتن ولو غصب في النهاية الا قوله ومنع تصرف الى بخلاف ما **(قوله)** لان الحق الى التنييه في المغنى **(قوله)** صار كالحالك اى فير دمنه لانه مثلى ه ع ش **(قوله)** مطلقا اى رضى المالك لام ه ع ش **(قوله)** او باردا او اختلفا فقال المالك خط باردا والغاصب بمثله او جود لم يمكن اثبات الحال من المصدق ه سم اقول في ع ش عن الزياى ان القول قول الغاصب في القدر ه وقيامه تصديق الغاصب هنا اى في الصفة فليراجع **(قوله)** ان رضى فله اخذ ه ولا ارش له وكان مساحا ببعض حقه معنى ومنه **(قوله)** بسبب الخ وهو الخط بلا امكان التميز **(قوله)** يقتضى الخ يمكن منع ذلك ه سم **(قوله)** مع تمكين الخ متعلق بتعذر **(قوله)** جعل الخ جواب ل **(قوله)** وذلك اى السبب المذكور **(قوله)** فلو ملك الكل لم يلزم مهر دشمى في هذه الملازمة كالاتية خفاء ه سم اقول لاختفاء اذ الذى شغل ذمة الغاصب للمالك واوجب عليه الفور انما هو تعديه كافر الشارح مر كالشهاب ان حرج والتعدي مفقود في الالك فلو قلنا بملك الجميع لم يكن لرجوع الغاصب عليه وجب كما لا يخفى لان العين صارت بملوكه له وذمته غير

قيمتها نظير ما يأتى في اختلاط حمام البرجين ولا تجوز قسمة الحب على قدر قيمتهما للربا وسيأتى لذلك مزيد قبيل الاضية **(و للغاصب ان يفرز قدر الغاصب ويحل له الباقي كما مروان (يهطيه) اى المالك وان اى (من غير المخلوط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما تقرر من ان المختلط صار كالحالك ومن المخلوط ان خط بمثله او جود مطلقا او باردا ان رضى (تنييه) قبل ليس الغاصب باروا من المالك ملك الكل بل المالك اولى به لعدم تعديه وجوابه منع ذلك لان الغاصب لما تعدر دشمته لمالكه بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعدي مع تمكين المالك من اخذ بدله حالا جعل كالتالف للضرورة وذلك غير موجود في المالك اذ لا تعدى يقتضى ضمان مال الغاصب فلو ملك الكل لم يلزم مهر دشمى وبفرض انه يلزمه لا يلزمه الفور فقيه حيف اى حيف وقديو جد الملك بدون الرضا للضرورة كاخذ مضطر طعام غيره قهر اعطيه نفسه اوليهمته وليس اباق الثمن كالمخلوط حتى يملكه الغاصب لانه مرجو العود فيازمه قيمته للحيلولة لعدم الضرورة المقضية كونها للقيصولة**

(قوله) ومن المخلوط ان خطه بمثله او جود مطلقا اى رضى أو لا أو بأردا ان رضى لو اختلفا فقال المالك خط باردا والغاصب بمثله او جود لم يمكن اثبات الحال **(قوله)** يقتضى شغل ذمة الغاصب به يمكن منع ذلك **(قوله)** فلو ملك الكل لم يلزم مهر دشمى في هذه الملازمة كالاتية خفاء **(قوله)** كاخذ مضطر الخ هل يحصل ملك بمجرد الاخذ كما قد تدل له هذه العبارة او يجرى فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال

مشغولة له بشيء فأتصحت الملازمة أي هنا وفيما يأتي اه رشيدي وقال ع ش لعل وجه الحفافة انا لو قلنا بملك الكل الزمناه رد بدل مال الغاصب اه **(قوله فقيه حيف الخ)** أي في ملك المالك كل المختلط حيف عظيم بالغاصب **(قوله وقدي وجد الملك الخ)** دفع به ما قد يقال كيف يملك الغاصب بدون تملك من المالك اه ع ش **(قوله كاخذ مضطر الخ)** هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قال تدل له هذه العبارة او يجري فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال سم على حج القياس الثاني بل لو قيل بانه لا يملك هنا إلا بأثر ارداد وإن قلنا بملك الضيف بوضع بين يديه أو في فعله بعد لانه إنما جازله أخذه لضرورة وحيث لم يعلمه بأن مسقط من فله أو بدخله فله اصلا لم يتحقق دفع الضرورة به اه ع ش **(قوله لانه صار الخ)** أي حق كل من المالك والغاصب **(قوله فقيه)** أي قول الشركو **(قوله تملك كل حق الآخر)** إن كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجنا او ببده ثابت على قول الهلاك ايضا وإن كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولية فتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الآخر بغير اذنه فليتامل اه سم وأجاب الرشيدي عنه بما نصه وحاصل ما في المقام انهم انما لم يرجحوا قول الشركة لان فيه ما في القول بالهلاك وزيادة اما كونه فيه ما في القول بالهلاك لان حق كل من المالك والغاصب يصير مباحا فليزم ان كلا بملك حق الآخر بالا شعاع بغير اذنه وهو المحذور الموجود في القول بالهلاك واما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فهو انه يلزمه عليه منع المالك من التصرف قبل البيع والقسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قررته يتدفع ما اطال به الشهاب سم ما هو مبني على فهم أن مراد التحفة ان جميع ما ذكر من قوله فقيه تملك كل حق الآخر الخ قوله ومنع تصرف الخ موجود في القول بالشركة وليس موجودا في القول بالهلاك وقد تبين بما تقرر ان هذا ليس مراده فتأمل اه وقوله وذلك غير موجودا ظاهر المنع يرده قول الشارح ايضا وإنما الزائد فيه ما افاده الشارح بقوله بل فوات حقه **(قوله ايضا)** أي كالقول بتملك الغاصب اه كردى عبارة الرشيدي أي كان القول بانه كالحالك كذلك إذ فيه تملك الغاصب عين مال المالك وملك المالك ما في ذمة الغاصب قهر اه **(قوله ومنع)** عطف على تملك الخ اه سم أي وفيه منع الخ **(قوله قبل البيع)** أي ان اختلاف اقيمة (أو القسمة) أي ان استويا قيمة **(قوله هنا)** أي في القول بالشركة **(قوله ايضا)** أي كالقول بتملك الغاصب **(قوله بسبب التعدي)** متعلق بمنع أي بسبب انه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متعديا اه كردى **(قوله إذ قد يتأخر الخ)** فيه ان المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف هو ممالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشيدي فيما حكاه عن الشارح اذ قد تلف الخ اه فلا اشكال على هذه النسخة وقد كان يجب ان يحجب عنه على النسخة الاولى بأن المراد بحقه جواز تصرفه في حال **(قوله ذلك)** أي البيع والقسمة ع ش اه سم **(قوله فانه يتصرف الخ)** أي المالك **(قوله ومن ثم)** أي من اجل ان في قول الشركة محذور قول الهلاك مع زيادة **(قوله حتى يعطى البدل)** أي او يعزل من المخلوط قدر المغضوب كما

(قوله فقيه) أي قول الشركو وقوله تملك كل حق الآخر الخ ان كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجنا او ببده ثابت على قوله الهلاك ايضا وان كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولية فتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخطبهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الآخر بغير اذنه فليتامل اه وقوله ومنع تصرف المالك الخ ان اريد منع تصرفه مطلقا فهو ممنوع لانه لا مانع من تصرفه على وجه الاشاعة او منع تصرفه على التعيين فلا محذور فانه لو غصب من اثنين وخطب ما غصبه منهما امتنع على كل التصرف على التعيين بسبب الخلط الذي تعدى به الغاصب فليتامل وقوله اذ قد يتأخر الخ فيه ان المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو ممالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول **(قوله ومنع)** عطف على تملك وقوله يتأخر ذلك أي البيع والقسمة ش **(قوله حتى يعطى البدل)** أي او يعزل من المخلوط قدر المغضوب كما قدمه عن فتاوى المصنف

فقيه تملك كل حق الآخر بغير اذنه ايضا ومنع تصرف المالك قبل البيع أو القسمة هنا أيضا بسبب التعدي بل فوات حقه إذ قد يتأخر ذلك فلا يجدر جمعا بخلاف ما إذا قلنا حقه بالذمة فانه يتصرف فيه حالا بخوالة او نحوها ومن ثم صوب الزركشي قول الهلاك قال ويتدفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه حتى يعطى البدل كما مر وإذا كان المالك لو ملكه له بعض لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود في المذاهب الاربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية

قدمه عن فتاوى المصنف سم على حج فلو تعذر رد البدل لغية المالك رفع الامر لحاكم يقضه عن الغاصب
او تعذر رد البدل لعدم القدرة عليه فيحتل منه من التصرف لتقصيره وإن تلف ويحمل ان يرفع الامر
لحاكم ليبيعه ويحصل بثمنه البدل او بعضه ما بقي من البدل بين دينافي ذمة الغاصب اه ع (قوله ولو
ملكه) من التليك اى ملك المالك المنصوب للغاصب (قوله يوض) اى معين او مطلقا في العقود (قوله
لم يتصرف) اى تمتع تصرف الغاصب فيه شرعا بقى المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر
حيث جواز تصرفه ونفوذ في مخلوط قبل اقباضه البدل (قوله فكيف يغير رضاه) اى فكيف يجوز
تصرف الغاصب فيما ملكه يغير رضاه ملكه بدون اعطائه بدله (قوله القول بالملك) اى الغاصب اه ع ش قول
المتن (وبنى عليها) فى ملكه او غيره كمنارة مسجد اه معنى قال فى العباب ولو منارة لمسجد ثم قال ورغم نقص
المنارة للمسجد وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه سم (قوله ولم يخف) الى قوله وبنى
معصومين فى النهاية (قوله نحو نفس او مال) اى كالمعصوم والاختصاص كما بقى (قوله او مال معصوم) اى
ولو للغاصب او غير البناء الموضوع فوقه فانه مهدر اه حلى وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وكلامه الا ترى)
اى قوله إلا ان يخاف (الخ) (قوله شمله) اى رجوعه (لهذه) اى لمصلحة البناء (ايضا) اى كسيلة السفينة (قوله
وإن تلف) الى قوله فتجب قيمتها فى المعنى (قوله هذا) اى لزوم الاخراج (قوله ولا يهى مالكو) ويبنى
ان الخشية حيثنذ للمالك لانها غير متقومة وهى اثر ملكه سم على حج اقول ومنه يؤخذ انه لا نظر الى تلف
ما بى عليها وإن كان معصوماً به يعلم ان قوله إلا ان يخاف تلف مال يعنى غير ما درجت فيه الخشية اذا كان
تلفه باخر اجها بنحو غرقه به يتدفع ما يقال قوله وان تلف من مال الغاصب الخ مناف لما بى من قوله ولو
لغاصب اه ع ش اقول وفى كل من الاخذ والمأخوذ نظر ظاهر بل الثانى يخالف ما كتبه على قول الشارح
الآتى مالم تصر لاقية لها (قوله فتجب قيمتها) عبارة النهائية فيلزم مثلها فان تعذر قيمتها اه وعبارة سم
قوله فتجب قيمتها هكذا ذكره غيره ويرد عليه ان الخشية مثلية فلا بد من تأويله كان يعمل على تعذر المثل او
على ان المراد بالقيمة البدل اه (قوله ويرجع المشتري) اى من الغاصب ع ش اى بان اشترى شخص تلك
الخشية وبنى عليها دارا مع الجبل فان اخرجت الخشية فنقصت داره رجوع على الغاصب الذى باعه تلك
الخشية كردى (قوله ان جعل الخ) ويصدق فى ذلك مالم تبدل قرينة على خلافه اه ع ش (قوله مع الخوف)
انما يقيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به فى زمن الخوف لكنه لما كان
بأذن من الغاصب نسب التفريل به فرجع المستاجر عليه اما من الامن فالرجوع فيه لانه امين ظاهر فلا
يحتاج للتنية عليه اه ع ش (قوله وغرمه) اى الآخر المكترى اه ع ش (قوله بانه) متعلق بقوله ابقى (قوله
مالم تصر لاقية لها) أى فلا تخرج لانها كالمالك ولا ينافى هذا ما قدمناه عن سم من أنها للمالك اذهى اثر
ملكه لان المراد ان اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك اه ع ش قول المتن (معصومين) يمكن اعرا به حالا
نجيها قليلا من النكرة بلا تخصيص اه سم (قوله للشط) اى او نحوه كرقاق اه معنى اى السفينة

فلتأمل (فى المتن) ولو غصب خشية وبنى عليها) قال فى العباب ولو منارة لمسجد ثم قال ورغم نقص المنارة
للسجد وان كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه (قوله او مال معصوم) اى ولو للغاصب اخذاما
ياتى فى السفينة اى ما عدا المبني على الخشية بدليل قوله وان تلف من مال الغاصب الخ فليتأمل لكن
قد يقال نظير المبني على الخشية بقية السفينة فى مسئلتها الاتية مع انها لا تنزع فى اللجة اذا خيف تلفها الا
ان يفرق بسهولة الصبر الى الشط بخلاف البناء لادامته ينتظر ثم رابت كلام الشارح (الآتى) (قوله والا
فهى مالكو) لم يبين هى لمن حيثنذ (قوله فتجب قيمتها) هكذا ذكره غيره ويرد عليه ان الخشية مثلية
فلا بد من تأويله كان يعمل على تعذر المثل او على ان المراد بالقيمة البدل م روينبى ان الخشية حيثنذ
للمالك لانها غير متقومة وهى اثر ملكه (قوله بانه يرجع الخ) هذا يفيد ما صرحوا به كما تقدم
من ان قرار الضمان عند الجبل على الغاصب فيما اذا كانت اليد المعتربة على يده فى اصلها يد امانة

والمالكية (ولو غصب
خشية) ولبنى عليها
ولم يخف من اخرجها تلف
نحو نفس او مال معصوم
وكلامه الا ترى يصلح شمله
لهذه ايضا (اخرجت) وان
تلف من مال الغاصب
أضعاف قيمتها لتعديده
ويلازمه أجرة مثلها وارش
نقصها هذا ان بقى لاقية
ولو تافه والا فهى مالكو
فتجب قيمتها ويرجع
المشتري ان جعل الاستحقاق
على بائعه بأرش نقص بانه
ومن ثم ابقى بعضهم قيم
اكرى اخر جلا واذن لى
السفر به مع الخوف فتلف
فانته اخر له وغرمه قيمته
بانه يرجع بها على مكريه
ان جعل ان الجبل لغيره (ولو)
غصب خشية و) ادراجها
فى سفينة فكذلك (تخرج
مالم تصر لاقية لها) (الا ان)
يخاف تلف نفس او مال
معصومين) او اختصاص
كذلك ولو للغاصب بان
كانت فى اللجة والخشية فى
اسفلها فلا تنزع الا بعد
وصولها للشط بسهولة
الصبر الى خلاف الخشية
فيما مرلانه لا يندى ينتظر ثم
وحيثنذ باخذ المالك قيمتها

للحيلولة والمراد اقرب شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشتراط مقصده وكالفلس (٤٩) نحو العضو وكل مبيع التيمم وقول

الزركشي كثيره الا الشين
اخذا بما صرحوا به في
الخطير مراده الا الشين في
حيوان غير آدمي لان هذا
هو الذي صرحا به ثم حيث
قالا وكخوف الهلاك
خوف كل مخذور يبيع
التيمم وفاقوا خلافا ثم قالوا
للحيوان غير المالك كالحكم
الآدمي الا انه لا اعتبار
بقبالة الشين اها ما نفس غير
معصومة كران محسن
ولو قنا كان زنى ذميا ثم
حارب واسترق وتارك
صلاة بشرطه وحربي
ومرتد ومال غير معصوم
كالحربي فلا يبيح لاجلها
لاهدارهما واثني معصومين
لان بين النفس والمال شبه
تافض وان صدق احدهما
على الآخر (ولو وطى)
الغاصب (المعصومة عالما
بالتحريم) وليس أصلا
للمالك (حد) وان جهلت
لانها زان (وان جهلت)
الزنا مطلقا او بالمعصومة
وقد عذر بقرب اسلامه ولم
يكن مغالطنا او مغالطنا
وأمكن اشتباه ذلك عليه أو
نشئه بعيدا عن العباء (فلا
حد) للشبهة (وفي الحالين)
اي حالي عليه وجهله (عجب
المهر) وان اذن له المالك
لانه استوفى المنفعة وهي
غير زانية إذ الفرض كما يعلم
بما ياتي انها جاهلة او مكروهة
نعم يتحدون تعدد الوطء

العظيمة (قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه سم على حج اه عش (قوله بما صرحوا الخ) عبارة
المعنى من قولهم ولو خاط شينا بمغصوب لزمه نزع منه وردة الى ما كره ان يبل ولا فكلها لك لان جرح
حيوان محترم يخاف بالنزع هلاكا او ما يبيع التيمم فلا يجوز نزع منه لحرمة الا انه لا يؤثر في ذلك الشين في
غير آدمي بخلاف آدمي كافي التيمم ولو شرب بمغصوب جبيره كان كالموطوء لانه احوال يده وبين ما كره
ولو خاط به الغاصب جرحا لآدمي باذنه فالقرار عليه اي لآدمي ولو جبل الغصب كالموطوء لانه طعنا معصوبا
فالكل يوزع الخطيئ المغصوب من الميت ولو ادماها وقوله ولو شرب الخ في النهاية مثله (قوله الا الشين) قضية
الاقتصار على هذا الاستثناء اي بطء البرء كثيره ولا يتخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمالك كالحكم
اي وهو مناف لما قبله بعد في قوله للحيوان الغير المالك اهل عش وفي قسم الروض اي والمغني لم يقيد بغير
المالك اهل (قوله ثم) اي في مسئلة الخطيئ (قوله ببقاء الشين) اي في الحيوان الغير المالك كالحكم اهل عش (قوله
ذميا) حال من فاعل زنى (قوله بشرطه) وهو ارجاءها عن وقت الضرورة كردى اي بعد اضرار الامام بها
نهاية (قوله ومال غير معصوم) اي واختصاص غير معصوم (قوله كالحربي) اي واختصاصه (قوله
فلا يتق) اي الخشية (قوله لاجلها) اي النفس والمال الغير المعصومين (قوله ونفى معصومين) اي مع ان
العطف باو (قوله شبه تافض) اي والافراد يشرب بعدهم (قوله وان صدق احدهما الخ) اي في الجملة اها سم
(قوله الغاصب) اي قوله وارضا عافى النهاية والمعنى قول المتن (عالما بالتحريم) اي ونعتارنا منهج ومعنى
(قوله وان جهلت) اي بالتحريم قول المتن (وان جهلت) اي او اكره عليه او اشتبهت عليه اها معنى (قوله
مطلقا) اي بالمعصومة وبغيرها (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقوع السؤال عنها
وهي ان تخصا وطى جاريز وجته اكلها مدعا لعلها وان ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه
وحده كون ولد الرقيق لعدم خفاء ذلك على مغالطنا اها عش (قوله وان اذن له المالك) عبارة المعنى
والاستنى والنهاية (فرع) لو اذن المالك للغاصب او المشتري منه في وطء الامه المعصومة ووطى موجب
عليه المهر في احد وجهين رجحان القطان وقمة الولد في احد طريقين رجحان غيره (قوله بما ياتي) اي بقول
المصنف لان تطا وعه عالمة بالتحريم (قوله يتحد) اي المهر (حالة الجبل) متعلق بقوله يتحد (قوله بخلافه)

(قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه (قوله الا الشين في حيوان غير آدمي) قضية الاقتصار على هذا
الاستثناء اي بطء البرء كثيره ولا يتخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمالك كالحكم (قوله غير المالك كالحكم)
الروض (فرع) وان خاط بمغصوب نزع ان لم يل من جرح محترم يخاف به هلاكا او ما يبيع التيمم
الا انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اها فلم يقيد بغير المالك كالحكم (قوله الا انه لا اعتبار الخ) عبارة الروض الا
انه لا يؤثر الشين في غير آدمي اها (قوله اما نفس غير معصومة الخ) في العباب مانصه (فرع) لو ادخل
حيوانا بانيه او حيولا ولم يترك له جرحا فان لم يكن آدميا وهو محترم نقض أو غير محترم فلا وان كان آدميا
محترما نقض الملم بمشاور حريافلا او مرتدا اوزانيا محصنا او قاتلا في محاربة فان راى الامام تركه حتى
يموت واخرجه وقتله على الوجه الشرعي فعل وان مات وهو مسلم نقض ليفس ويصل عليه او كافرا فلا
اها وصدر في تحريم هذه المسائل بقوله قال المتولى ثم قال مانصه قلت ما ذكره في المرتد من ان الامام له
تركه حتى يموت بخلافه ما نقله القمولى بعد هذا عن القاضي من انه انما يستحق قتل المرتد بغير الرقة ولا يجوز
تفرقه بقوله لا تخمريه فليتا لم اها او قول وهذا هو الموافق لالامر باحسان القتل وقيل يشك في عدم النقض للبناء
على غير المحترم آدميا أو غيره اذا كان فيه تعذيب لانه خلاف احسان القتل ثم قال في التجريد ولو ادخل
المصحف في البناء نقض واخرج سواء كان المصحف له او لغيره اها (قوله ونفى معصومين الخ) يمكن
إعراها بالاجواز ما نقله من التكررة بختصاص (قوله وان صدق احدهما على الآخر) اي في الجملة

(٧ - شرواني وابن قاسم - سادس)

ولو وطى مرة جاهلا ومرة عالما فهران ويحب في البكر مبر التيب مع أرض البكارة كالمهر في البيع (لان تطاوعه) عالمة بالتحريم

كما يفهمه قوله الآتي إن علت (فلا يجب) (٥٠) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهرها وانما اثر رضاها في سقوط حق السيد لانه

أي المهر (قوله كما يفهمه) أي التقيد بالمهر (قوله الآتي إن علت) يتأمل اه سم أقول وجه الافهام ما في المعنى عقب القول الآتي وهذا ايضا قيد فيما قبله كما قدرته اه (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة فيجب مع المطاوعة كإقال في شرح الروض ولا يسقط ارشها بمطاوعتها اه سم حج اه عش (قوله وانما اثر رضاها الخ) عبارة النهاية والمعنى والثاني يجب لانه ليس بها فله يسقط بمطاوعتها كالوادة في قطع يدها واجاب الاول بان المهر وان كان للسيد فقد عدها نائبا عنه بفعلها كالوادة ان ردت قبل الدخول اه (قوله لانه انما ينشأ) أي المهر (قوله وارضاها) أي ارضاع الامة الزوج ارضاعا مفسدا للزناح اه كدى (قوله الاترى انما لو اشترها الخ) وقد يفرق بين الروماد ذكر بان العيب في المبيع ناقص القيمة والزنا منا على الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقل الرغبة فيها ومدار المهر اى سقوطه على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة اه عش (قوله ان علت بالتحريم الخ) اى وطأعت اه معنى (قوله بالتحريم) إلى قوله او بغيرها في النهاية (قوله وكالزانية) اى في عدم وجوب المهر سم وعش (قوله وأرش البكارة) إلى المتن في المعنى (قوله نعم بقل) عبارة المعنى فيأتى فيما ذكر في حالي العلو الجهل إلا أن جهل المشتري قد ينشأ من الجهل بكونها مغصوبة فانه بقل قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قرب عهده بالاسلام إلا انشأ بعيدا عن العلماء ام لا اه عش (قوله وكذا ارش البكارة) فلا يرجع به على الاظهر لانه يبدل جزء منها تلقاه اه معنى قول المتن (وان احبل الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص الولادة فان ماتت بها ولو بعد رد مالها لم يسقط كل ارش اى ارش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها في القيمة المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة انتهى اه سم (قوله فان انفصل حيا) اى حياة مستقرة عاب اى ومات روض اه سم على حج اى فان بقى حيا فمهر رقيق للسيد اه عش (قوله او بغيرها ضمنه كل منهما) وفاقا للمعنى وشرحه الروض والمنهج وللحبل والولا خلافا للنهي وللحبل ثانيا عبارة المعنى او بغيرها في وجوب ضمنه على المحبل وحيوان او جهلها كإقال شيخنا نعم كاهو ظاهر النص لثبوت البديلة تبعا للامم الثاني لان حياته غير متيقنة ويجرى الوحيان في حمل البهيمة المغصوبة إذا انفصل ميتا اه وكذا في النهاية إلا أنها اعتمدت الوجه الثاني فقالت او جهلها كإقاله ابو إسحق وغيره عدمه لأن حياته الخ اه قال عش قوله مر كإقال ابو إسحق الخ معتمد اه ونقل البجيرى اعتماده اى الثاني ايضا عن القليوبي والحلي والزبادي ثم قال والحاصل انه ان انفصل حيا هو رقيق فهو للسيد او هو حر على الغاصب القيمة يوم الولادة وان انفصل ميتا بلا جناية لاشي فيه مطلقا حر او رقيقا او بجناية فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة امه وضمنه الغاصب بذلك وإن كان حرا فاعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشرة قيمة امه لانه هو الذى فأت على المالك بالحرة وتكون الغرة لورثة الجاني كذا قرره شيخنا البابي انتهى برماوى اه (قوله انهما) اى الشبيخين (قوله فان هذا) اى ترجيحهما الضمان (قوله وذاك) اى ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد كافي المعنى انه انتقل نظره اى الاسنوى من مسئلة إلى اخرى (قوله وسيأتى الخ) اى في شرح وعليه قيمته

(قوله كما يفهمه قوله الآتي إن علت) يتأمل (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة فيجب مع المطاوعة كإقال في الروض ولا يسقط ارشها بمطاوعتها اه (قوله وكالزانية) اى في عدم وجوب المهر (قوله في المتن وإن احبل عالما بالتحريم الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص الولادة فان ماتت بها ولو بعد رد مالها لم يسقط كل ارش اى ارش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها في القيمة المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة (فرع) إذن المالك للغاصب اول للمشتري منه بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان او تسقط قيمة الولد فيه ريقان رجح ابن الفطن عدم سقوط مهر وهو قياس نظيره في الرهن وقياسه ترجيح عدم سقوط قيمة الولد اه (قوله فان انفصل حيا) اى حياة مستقرة عاب (قوله فان انفصل حيا) اى ومات روض (قوله ضمنه كل منهما الخ) مر واحد الوجهين قال في شرح الروض وظاهر النص وفي شرح المنهج انه الواجه والوجه الثاني لاضمان لان حياته غير متيقنة

إنما ينشأ عنها ومن ثم سقط بردها قبل وطء وارضاها ارضاعا مفسدا ويظهر في عينة عالمة بالتحريم انها كثيرة في سقوط المهر لان ما وجد منها صورة زنا فاعطيت حكمه الاترى انه لو اشترها هم بان فهذا ذلك رد بها به (وعليها الحدان علت) بالتحريم لزناها وكالزانية مرتدة ماتت على ردها (ووطء المشتري من الغاصب كوطئه) اى الغاصب (في) ما قرر فيه من (الحلو المهر) وارش البكارة لاشترائها كهما في وضع اليد على مال الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقا ما لم يقل علت الغصب فيشترط عذر بما مر (فان غرمة) اى المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في الاظهر) لانه الذى انتفع به وبأثر الاتفاق وكذا أرش البكارة (وإن احبل) الغاصب أو المشتري منه المغصوبة (عالما بالتحريم فالولد رقيق غير نسب) لما مر انه زنا فان انفصل حيا ضمنه كل منهما أو ميتا بجناية فبدله وهو عرقية أمه للسيد أو بغيرها ضمنه كل منهما بقيمتة يوم الانفصال وقول الاسنوى انهما ناقضا ما هنا رده

الاذعى بانه اشتباه فان هذا في عالم وذلك في جاهل اى وسيأتى الفرق بين الرقيق وهو ما هنا والحر وهو ما هناك قول

(قيمه) بتقدير رقة لتفويت رقة بظنه فان افضل ميتا بجناية فعل الجاني الغرة وهي نصف عشريه الاب وعليه عشريه امه لا لكها لانقدره فثاني حقه قال المتولى والغرة مؤجلة فلا يغرّم الوالي حتى يأخذها وتوقف فيه الامام أو يغير جناته لم يضمنه لعدم تيقن حياته وفارق ما مر في الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فجعل تبعا للام في الضمان وهذا حر فلا يدخل تحت اليد وتردد الادعى في حيا حياة غير مستقرة ورجع غيره أنه كالحى كما أقمه لتعليهم الميت بأنا لم تيقن حياته وقد يقال بل قياس الحاقهم لهذا بالميت في نظرنا أنه هنا كذلك ومعنى التعليق أنام تيقن حياته حياة يعتد بها والعبرة بقيمته (يوم الانفصال) لتعذر التقويم قبله ويلزمه أرش نقص الولادة (ويرجع بها) أى قيمة الولد ومثله أرش قيمة الولادة (المشتري على الناصب) لان غرما ليس من قضية الشراء بل قضيته أن يسلم له الولد حرا من غير غرامة ورجع البلقنى أن المتهب كالمشتري (ولو تلف المصوب عند المشتري وغرمه لم يرجع به)

قول المتن (وان جبل) أى المحبل من الناصب أو المشتري (قوله من اصله) إلى قوله وفارق في النهاية وإلى قوله وتردد الادعى في المعنى (قوله لانه انعقدنا الح) وتظهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح اه عش (قوله دية الاب) الذى هو الناصب أو المشتري منه (وقوله وعليه) أى الاب اه سم (قوله عشريه امه) أى سواء كان حرا أو رقيقا لانقدر الحر رقيقا حق الناصب والمشتري لان ضامها تفويت الرق على السيد اه عش (قوله في حقه) أى الاب أو القن يضمن بذلك اه سم زاد المعنى والروض وشرحه ثم إن كان الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين أو أقل ضمن الناصب أو المشتري منه للمالك عشريه الام كاملا اه (قوله قال المتولى الح) معتمد اه عش (قوله والغرة مؤجلة) عبارة المعنى والنهاية وسيأتى إن شاء الله تعالى ان يدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة قال المتولى والغرة يجب مؤجلة الح اه (قوله فلا يغرّم الوالي) أى للمالك العشر المذكور (وقوله حتى يأخذها) أى الغرة من الجاني اه عش (قوله وفارق مامر) أى على ما اعتمدته الشارح اماعلى مقابله فيستويان كما هو ظاهر اه سم (قوله ورجع غيره الح) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أنه كالحى) أى فيجب ضمانه لانا تيقنا حياته معنى ونهاية قال عش هل تعتبر قيمته بتقدير ان له حياة مستقرة او يضمنه بشرقية امه كالو نزل ميتا بالجناية فيه نظر ولا يبعد المراد الاول لانه الذى يظهر فيه التردد بين كونه يضمنه أو لا اه (قوله) لتعذر التقويم) إلى قوله ورجع في النهاية الاقوله ومثله إلى المتن وإلى قوله لانه لم يتلقها في المعنى الا لفظه حرا (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنقح حر اه سم (قوله ومثله) الاول التانيث (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التيب عنه بفعله او بغير فعله كاسياقى الان يفرق بان هذا من اثار ما يرجع ما غرّمه بسببه وهو الوطء اه سم (قوله ورجع البلقنى الح) وفاقا للبعنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارته واقتصاره على المشتري يفهم ان التيب من الناصب لا يرجع بها أى القيمة على الناصب وهو اصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين اه قال عش ولعل وجهه ان التيب للم يغرّم بدل الام ضعف جانبه فالتحق بالمعتدى والمشتري يبذله الثمن قوى جانبه وتاكد تغريمه من البائع باخذ الثمن

وجزم به في الانوار وأهمه كلام الروض كما قاله في شرحه ويجرى الوجهان في حل هيمة معضوبة انفصل ميتا واقتصار الشارح أى المحلى على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعا لانه تبع فيه الرافعى هنا قال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواء في الشرح الصغير شرح مر (قوله وهى نصف عشريه الاب) الذى هو الناصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الاب عشريه امه لا لكها قال في الروض فيأخذ المالك إن ساء قيمة الغرة وإن كانت الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين وإن كانت أقل ضمن الناصب أى أو المشتري منه للمالك عشريه الام كاملا وإن مات أى المحبل قبل الجناية فالغرة لا يهى أى إن كان هو الوارث وهل يضمن أى ابوه ما كان يضمنه هو لو كان حيا وجوهان اه قال في شرحه والوجه الضمان متعلقا بتركه المحبل اه وقوله فالزائد لورثة الجنين يتأمل التمييز بالزائد مع ان الغرة للورثة حتى لو كان مع الاب الذى هو الناصب أو المشتري منه جدة استحققت سدس جميع الغرة لانه تركه الجنين ولم يتعلق بها حتى يقدم على الارث فان لزوم قيمة الام للحبل لا لتعلق له بالغرة فليتا مل ويرحر (قوله) لانقدره فثاني حقه) أى القن يضمن بذلك (قوله وفارق مامر في الرقيق) أى على ما اعتمدته الشارح اما على مقابله فيستويان كما هو ظاهر (قوله ورجع غيره الح) اعتمده مر (قوله أى بقيمة الولد) قال في الروض المنقح حر اه سم (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التيب عنه بفعله او بغير فعله كاسياقى الان يفرق بان هذا من اثار ما يرجع ما غرّمه بسببه وهو الوطء (قوله لان غرما ليس من قضية الشراء الح) قد يخرج الولد الرقيق حتى لا يرجع بقيمته وقد يقتضيه تعيد الروض بالحرف في قوله قيمة الولد المنقح حر اه أى يرجع بها (قوله ورجع البلقنى أن المتهب كالمشتري عبارة الروض وفي الرجوع المتهب منه أى من الناصب بقيمة الولد وجوهان اه واصح الوجهين عدم الرجوع

وإن جهله لأن المبيع بعد القبض من ضمانه وإنما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تعيب عنه في الأظهر) تسوية بين الجلطة والأجزاء هذا إن لم يكن بفعله وإلا لم يرجع قطعاً (ولا يرجع بفهم منعتة استوفاهما) كلين (في الأظهر) لما مر في المهر (ويرجع بفهم ما تلقت عنه) من المنافع ونحوها كشر وتاج وكسب من غير استيفاء إذا غرمه المالك مقابلها لأنه لم يتلفها ولا التزم ضمانها بالعقد وما وإن شملت العين أيضاً لكنه غير مرد لأنه قدّم حكمها وكلامه هنا إنما هو في المنفعة والقوة من قبيل المنفعة ولدفع هذا الإلزام ألحقت في خطه بناءً بعد الغاء ليعود الضمير للبتعة صريحاً وإن صح عوده لماع عدم التاثير رعاية (٥٢) للفظ ما (وبارش نقص بئانه) بالمهمة (وغراسه إذا) اشترى ارضاً وبني او غرس فيها ثم بانت

مستحقة للغير فلم يرض بقاء ذلك فيها حتى (نقض) بالمعجمة بناؤه او غراسه (في الاصح) فيها اما الاولى فلما مر واما الثانية فلا نغره بالبيع وان جمل الحال ايضاً لانه مقصر بعدم بحثه حتى وقع في ذلك فرجع عليه بارش ما حصل في ماله من النقص وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً وللبسحق تكليف المشتري نزع ما زوق به من تحوطين او جسر ثم يرجع بارش نفسه على البائع لذلك قال في الروضة عن البغوي واقره والقياس ان لا يرجع على الغاصب بما اتفق على العبد وما ادى من خراج الارض لانه شرع في الشراء على ان يضمها اياه (وكل ما لو غرمه المشتري يرجع به) على الغاصب كقيمة الولد او اجرة المنافع الفاتحة تحت يده (ولو غرمه الغاصب) ابتداء لم يرجع به على المشتري (لان القرار على الغاصب فقط (وما لا) اي وكل ما لو غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري لان القرار عليه فقط لتلفه في يده هذا ان لم يسبق من الغاصب اعتراف المشتري بالملك كما مر نظيره والافهم مقر بان المصوب منه ظالم له والمطلوب لا يرجع الاعلى ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة لانه لم يضع يده عليها فاذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك عامله الضابط لما تقر بأن المشتري لا يغرم الزائد ولو لا يطالب به (قلت وكل من انبت) بنون ثانية ورابعة كما يحطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقر من الرجوع وعدمه (واشاعلم) ومر اوائل الباب ذكر ذلك باين من هذا

فقياس التعليل على البائع بالرجوع التعليل عليه بالقيمة اه (قوله وإن جهله لأن) إلى قوله وإن جهل الحال في النهاية لا لقوله ولدفع هذا إلى المتن قول المتن (وكذا لو تعيب الخ) اي لا يرجع بفهم ارش عيب طرأ عنه باقعة بخلاف ما غرمه بنقصها بالولد فيرجع به كاسر (قوله كلين) اي وركوب وسكن (قوله لما مر الخ) أي من انه الذي انتفع به وباشر الا تلاف (قوله وما) اي في قول المتن ما تلقت الخ (قوله ايضاً) اي كالمنفعة (قوله لكنه غير مرد الخ) اي فهي اي لفظه ما من العام المراد به الخصوص (قوله والقوائد) اي كثرة الشجرة وتحتاج الدابة وكسب العبد اه معني (قوله هذا الإلزام) اي إلهام الشمول (قوله للبتعة) اي المرادة بما (قوله فلم يرض) اي الغير (قوله حتى نقض الخ) قضية سبأه انه ببناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمعنى وكتابه بناؤه في الشارح بالواو انه بناء المفعول (قوله فيها) اي في قوله ويرجع بفهم ما تلقت الخ وقوله وبارش نقص بئانه الخ (قوله فلما مر) اي بقوله انه لم يتلفها الخ (قوله وان جمل الحال) اي البائع (ايضاً) أي كالمشتري (لانه الخ) أي البائع (وقوله في ذلك) أي في بيعه (وقوله ويرجع الخ) أي المشتري هذاما تيسر في الحل ولوحذف هذه الغاية وعلتها لكان أولى لان تلك العلة إنما هي ظاهرة في مقابل الاصح فليتأمل (قوله قال في الروضة الخ) اعتمده المعنى ثم قال ولزوج الغاصب الامة المخصوصة وطهها الزوج او استخدمها جاهلاً وغرم المهر او الاجرة لم يرجع لانه استوفى مقابلها بخلاف المنافع الفاتحة عنه فانه يرجع بفهمها اه (قوله على العبد) اي والدابة أخذها من التعليل (قوله يضمها) اي مؤنة الرقيق والارض قول المتن (وكل ما) (قائدة) تكتب ما موصولة بكل إذا كانت ظرفاً فان لم تكن ظرفاً تكتب مفعولة كما هنا معني وزاد في والبيجيري كل مبتدأ وموصولة او موصوفة ولو شرطية معني ان والجلطة الاولى من الشرط والجزاء صلة او صفة والجلطة الثانية خبر وقوله وما لا يرجع مقتضى ضيعه انه حذف المبتدأ وبعض الصلة او الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عرية اه اقول لا مانع من الجواز مع القرينة الظاهرة على انه يمكن ان ما في قوله وما لا الخ موصولة استعرافة وقول الشارح اي وكل ما الخ حل معني فليس فيه حذف المبتدأ (قوله على الغاصب) إلى الفرع في النهاية والمعنى (قوله هذا) اي قول المتن وما لا فيرجع (قوله للبئرى) اي عنده ولو حذفه كما في النهاية والمعنى لكان أولى (قوله بالملك) اي للغاصب (قوله كما مر نظيره) اي في شرح والايدي المترية الخ (قوله فهو مقر) اي الغاصب وكذا ضمير له (قوله ولو زادت القيمة الخ) كالآداء كانت قيمته وقت الغصب مائة وناحه بخمسين وهو يساويها وبلغت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلثين اه يجزى اي وإن لم تردعته على خمسين فلا يرجع الغاصب بالخمسين الناقصة عنده قول المتن (فكالمشتري) اي إلا فيما مر (في قول الشارح مر) واقتصراره على المشتري الخ اه رشدي اي خلا فلما مر في التحفة والمعنى وشرح الرض المواقف لاطلاق المتن هنا (قوله) ومر اوائل الباب الخ عبارة النهاية والمعنى قال الاستوى وقد سبق اول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترية

شرح مر (قوله لكنه غير مرد) لانه قدّم حكمها وكلامه هنا الخ فهو من العام المخصوص (قوله فلم يرض) اي الغير ش (قوله فيما تقر من الرجوع وعنده) قال الاستوى وليس المراد انهم كالمشتري في جميع

غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري لان القرار عليه فقط لتلفه في يده هذا ان لم يسبق من الغاصب اعتراف المشتري بالملك كما مر نظيره والافهم مقر بان المصوب منه ظالم له والمطلوب لا يرجع الاعلى ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة لانه لم يضع يده عليها فاذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك عامله الضابط لما تقر بأن المشتري لا يغرم الزائد ولو لا يطالب به (قلت وكل من انبت) بنون ثانية ورابعة كما يحطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقر من الرجوع وعدمه (واشاعلم) ومر اوائل الباب ذكر ذلك باين من هذا

فرأى جهم (فرع) ادعى
على آخر تحت يده دابة ان
له فيها النصف مثلاً وأنه
غصبها فاجاب بانها انما
كانت عندى بجهة المباشرة
وأقام بينة يهلم بضمها كما
استنبطه الباقى من كلام
المروزي في الشركة وقول
بعضهم انها في زمن نوبته
كالمعارضة عنده فليضمنها رد
بان جعل الاكساب كلها
لزم نوبته صريح في انه
كالمالك لها حيث لا
كالمستعير

(كتاب الشفعة)

باسكان الفاء وحكى ضمها
وهي لغة من الشفع ضد
الترفك الشفع يجعل
نفسه أو نصيبه شفعاً بضم
نصيب شريك إليه أو من
الشفاعة لان الاخذ جاهلية
كان بها أو من الزيادة
والثبوت ويرجعان لما
قبلهما وشرعاً حق تملك
قوى ثبت للشريك القديم
على الحادث فيما ملك
بعوض لدفع الضرر أى
ضرر مؤنة القسمة
واستحداث المرافق وغيرها
كالمصدور والنور والبالوعة
في الحصة الصائرة إليه
وقيل ضرر سوء المشاركة
ولكونها تؤخذ قهراً
جعلت أثر الغصب إشارة
الى استثنائها منه والاصل

على يد الغاصب ابدى ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه
هنا أى بان يقال وكل من انبت يده وهى ضامنة للمستعير والمستام اما لو كانت يده امانة كالوديع فهو
كالغاصب في كونه طريقاً للضمان واما قرار الضمان فعل الغاصب ما لم يكن من انبت يده على يد الغاصب
متبها بقرار الضمان عليه كالشترى اه وقوله ما لم يكن من انبت يده الخ أى على مختار النهاية خلافاً
للتحفة والمغنى والاسنى (قوله) وأقام بينة الخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه تصديق المدعى
كالو ادعى احد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً سم على حج أى فالمدعى مدعى الغصب اه ع

(كتاب الشفعة)

(قوله) باسكان الفاء الى قوله كذا قيل في النهاية اللفظة أو نصيبه (قوله) باسكان الفاء) أى وضع الشين اه
مغنى (قوله) من الشفع عبارة المغنى والبرماوى ماخوذة من الشفع بمعنى الضم على الاظهر من شفعت الشيء
ضميمته سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه بمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشفاعة اه أى فالماخوذ
أخص من المأخوذة منه كما هو الاصل في النقل (قوله) إليه أى نفسه أو نصيبه (قوله) أو من الشفاعة عطف
كقوله الاقوى من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله) كان بها) أى بالشفاعة (قوله) أو من الزيادة
والثبوتية المناسب أو التقوية لانها ما خذنا مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في
الزيادة والثبوتية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرهما ره شيدى أقول قد علم عامر عن المغنى ان
المستعمل فيها لفظ الشفع (قوله) والثبوتية عطف مغاير اه ع (قوله) ويرجعان لما قبلهما) أى
يرجع الزيادة والشفاعة الى الشفع لان الشفاعة في اللغة مدلولها أيضاً الزيادة فصرح ما لى الكل الى الزيادة
قاله الكردى وقوله لان الشفاعة الخ أى والشفع في اللغة الخ وعبارة ع (قوله) ويرجعان أى الزيادة
والثبوتية لما قبلهما أى من قوله أو من الشفاعة وذلك لان أقل ما زاد عليه الواحد الزيد عليه وتروا الزائد
إذا انضوى الى الواحد كان المجموع ضدًا لمراداه أقول قوله وذلك لان الخ لا يبعد الرجوع للشفاعة بل
للشفيع فتقتضى تعليله الموافق لما مر عن المغنى ان يفسر ما قبلهما بالشفيع ويحتمل انما كناية عن الشفع
والشفاعة في كلامه نشر على ترتيب اللفظ (قوله) وشرعاً) الى قوله كذا قيل في المغنى لا قوله وقوله لم يقسم
الى والعفو (قوله) وشرعاً عطف على لغة (قوله) حق تملك) أى استحقاق التملك وان لم يوجد التملك (قوله)
قهرى) بالرفع أو الحرف للضاف أو المضاف إليه (قوله) واستحدث عطف على مؤنة أى وانما ثبتت
الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرافق لو لم يأخذ بالشفعة اه بجري ويجوز
العطف على القسمة أيضاً (قوله) وغيرهما) انظر ما المراد بغير المرافق وقد اسقطه النهاية والمغنى وشرح
المنهج (قوله) الصائرة إليه) أى الشفع بالقسمة لو طلبه المشتري اه بجري (قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة)
ويبنى على القولين انا ان قلنا بالاول ثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى
صغيرين وهو الاصح الآتى وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما
رشيدى وعش وقد يجاب بان مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معا وهذا لا يوجد في نحو الحام الضغير
(قوله) ولكونها) أى الحصة المأخوذة بالشفعة (قوله) إشارة الى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم
دخولها في الغصب لخروجها عنها بقيد وعدوانا وبغير حق لان إيراد الإشارة الى أنها كانت مستثناة
منه اه سم عبارة المغنى وذكر عقب الغصب لانها تؤخذ قهراً فكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير

(كتاب الشفعة)

ما سبق فقد سبق في اول الباب بيان ذلك فقال والابدى المترتبة على يد الغاصب ابدى ضمان الخ فتأمل
ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا اه (قوله) وأقام بينة) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه
لتصديق المدعى كالو ادعى احد على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً اه والله تعالى اعلم
(قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من ارادة الامر بن (قوله) إشارة الى استثنائها منه) في الاستثناء شيء

كتب البخاري في رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهر في انه يقبل القسمة لان الاصل في النفي بلم ان يكون في الممكن بخلافه بلا استعمال أحدهما محل الآخر تجوز اوجمال قاله ابن دقيق العيد والعفو عنها أفضل الان يكون المشتري نادما أو مغبونا وأركانها ثلاثة آخذوا ماخوذ منه وماخوذ والصيغة انما تجب في التملك كإبائي (لا تثبت في منقول) ابتداء وان يصح مع أرض للخبر المذكور ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتأيد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهم الدار بعد ثبوت الشفعة فان نقضها وان نقل عنها يؤخذ بما كذا قيل ولا يصح لان التبعية هنا في التملك لافي الثبوت الذي الكلام فيه (ب) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه من باب ورف سحر وفتح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل على مامر في البيع (وشجر) رطب وأصل يجز مرارا (تبا) للارض خبر مسلم قضى رسول الله صلى الله عليه

قهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة المفتي وحكي ابن المنذر فيها الاجماع لكن نقل الرافعي عن جابر بن زيد من التابعين انكارها قال الدميري ولعل ذلك لم يصح عنه اه (قوله في كل مالم يقسم) اي مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ولرواية مسلم في كل شرك لم يقسم اه ع (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصرف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شركا ولا لا شفعة للجار ع اه بيجري (قوله وصرفت الخ) هو بالتشديد اي مزوت وينت اه ع وفي البيهقي قال سم بالتخفيف اي فرقت أي جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشترك وجعلت بين الشركاء فهو عطف متمايز اذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطرق اه (قوله لان الاصل في النفي الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره اه ع اقول قضية قول الشارح كالتبايع واستعمال احدهما الخ ان لا يعكس لم فالاصل في المنفي بلا الامتناع فليراجع (قوله تجوز) اي جاز ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كافي قوله تعالى لم يلد ولم يولدوا اذ لم تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجاله لم تنصع دلالاته ع اه بيجري وقوله واذا لم تكن قرينة معينة اي بل قرينة صارفة عن الامكان فلم وعن الامتناع في لا فاذا لم تنصب قرينة اصلا فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي في ان الامكان في الاولى والامتناع في الثانية فلا يكون في الكلام تجوز ولا اجمال (قوله والعفو عنها افضل) ظاهره وان اشتد اليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الايثار وهو اولى لكنه حيث لم تدع الباهضورة كاحتياج الماء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلها ايضا حيث لم يرتب على الترك مصيبة ولا ان يكون المشتري مشهورا بالفجور فيغني ان يكون الاخذ مستحبا بل واجبا ان تدين طريقا للدفع ما يريد المشتري من الفجور ثم اه ع (قوله او مغبونا) عطف سبب على مسبب اي فيكون الاخذ افضل اه ع (قوله والصيغة انما تجب الخ) اي فلا حاجة الى عددها كقابل لا يصح اه ع ش قول المتن (في منقول) اي كالحيوان والثياب (قوله ابتداء) راجع للنفي اي لا تثبت ابتداء اه كروي اقول قول المفتي والمراد بالمنقول المنقول ابتداء ليخرج الدار اذا ثبتت بعد ثبوت الشفعة الخ صريح في انه نقيد للقول وكذا اقول الشارح الاتي لان التبعية الخ مع ما ياتي عن سم هناك صريح فيه (قوله للخبر المذكور) فانه يخصها بما تدخله القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون في المنقولات اه معنى (قوله فيتأيد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيها سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر سم على حجة يمكن الجواب بانهم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معاقفه هنا للخبر الخ ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم الخ ناظر للتعليل الثاني اه ع ش أي ولم يذكر بصيغة التريض اكنفاء بما مر (قوله ولا يصح) أي الاخراج لاحكام المخرج من أخذ النقص بالشفعة خلافا لمفهومه ع ش (قوله هنا) أي في مسألة تهم الدار (قوله لافي ثبوت) أي لان النقص حين ثبوت الشفعة كان ممتنا لا منقولا اه سم (قوله وما يتيقنه) إلى قوله وبحت في المفتي لا اقوله على مامر في البيع وقوله وخرج إلى وشرط التبعية إلى قول المتن ولا شفعة في النهاية لا اقوله ولم يشرط دخوله فيه ولقظة ما في وشرط الخ وقوله واما ما حدث إلى واما تأخذ (قوله من باب) أي منصوب او منفصل بعد البيع كإبائي (قوله واصل يجز) أي ما يثبت منه اه ع ش (قوله تبعا للارض) قال الحلبي هل وان نص عليه لعدم دخوله في النصب لخروجها عنه بقيد عدوانا أو بغير حق الان يراد الاشارة إلى انها كانت مستتاة (قوله لان الاصل في النفي بلم الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك (قوله او اجمال) الظاهر او احتمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيحمل ان المراد بالاجمال المساعدة من قبيل التجوز فليتأمل وقد رآه معنى التساهل (قوله فيتأيد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فاسبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر (قوله لافي الثبوت) أي لان النقص حين ثبوت الشفعة كان ممتنا لا منقولا (قوله)

مع الارض أولا لانه اذا نص عليه صار مستقلا انظر اه وفي عش على م رماية تعنى أنها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان التخصيص عليه لا يخرج عنه عن التبعية عند الاطلاق اه بجريسي (قوله اى تأنيث ربيع) الاولى حذف اى (قوله وهو الدار الخ) عبارة عش الربع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء واسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض واصله المنزل الذى يربون فيه والربعة تأنيث الربع وقيل واحد والجمع الذى هو اسم الجسر ربيع كثر وتجر اه انتهت (قوله أو حائط) من الحديث وعطف على ربيعة (قوله لا يحل له الخ) الذى فى النهاية ولا يحل الخ الواد (قوله) حتى يؤذن اى يعلم (قوله الحديث) آخره كافى للمعنى وشرح الروض فان شاء اخذوا بناء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به ثم قال شرح الروض ومفهوم الخبر انه اذا استاذن شريكه فى البيع فاذن له لاشغله له قال فى المطلب ولم يصر اليه احد من اصحابنا تمسكا ببقية الاخبار اه (قوله اى لا يحل الخ) عبارة شرح الروض قال اى فى المطلب والخبر يقتضى ايجاب استئذان الشريك قبل البيع ولم اظفر به فى كلام احد من اصحابنا وهذا الخبر لا يحيد عنه وقد صرح وقد قال الشافعى اذا صح الحديث فاضربوا بمدى بعرض الحائط انتهى وقد يجاب بحمل عدم الحل فى الخبر على خلاف الاولى والمعنى ان ذلك لا يحل حلا مستوى الطرفين اه (قوله اذلا ثم الخ) هذا مجرده لا يصلح صار فاعن الحرمة فكان ينبغي ان يذكر ما يدل على عدم الاثم اه عش (قوله فى ارض محتكرة) وصورتها على ما جرت به العادة الا ان يؤذن فى البناء فى ارض موقوفة او مملوكة باجرة مقدرة فى كل سنة فى مقابلة الارض من غير تقدير مدة فى كل خارج المضروب على الارض كل سنة بكذا واغتر ذلك للضرورة اه عش (قوله لانه) اى ما ذكر من البناء والشجر (قوله ان باعا) اى البناء والشجر (قوله واه) اى ارضه الحاملة اه سم زاد عش لكن المفهوم مما يأتى فى الشارح م ر عن السبكي ان المراد حفيرته اه (قوله لا غير) اى بلا ضم شئ الى الاس من الارض التى فى حواله (قوله من اشجار الخ) عطف على جدار الخ وكان الاولى او اشجار الخ عطف على شقصا (قوله تابعه) اى من حيث التقصد للمشتري لان المراد انه باع الجدار ودخلت الارض تبعا لما يأتى عن السبكي اه عش (قوله وصرح السبكي) عبارة فى شرح المنهاج وينبغى أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس فى البيع وكانا مرتين قبل ذلك فانه اذا لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل فى البيع فى الاصح فان قلت كلامهم فى البيع يقتضى انه اذا قال بعتك الجدار واساسه صح وإن لم ير الاساس الذى هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذى هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل فى البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع انتهى وتبعه فى القوت على ذلك وبه تعلم ما فى اختصار الشارح من الاجمال والايهام سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح فى الفرق الا ترى ما هو المقصود من انه اذا باع الجدار واساه وادبه الارض لم يصح البيع او ما هو مستور بالارض صح لانه الذى يدخل فى اسم الجدار عند الاطلاق اه عش (قوله لا بد منها) اى لا بد من جهة بيع الجدار مع اسه فقط وبيع الاشجار مع مغارسها فقط (قوله من رؤية الاس) اى الارض الحاملة للبناء

واسه اى ارضه الحاملة له (قوله وصرح السبكي الخ) عبارة فى شرح المنهاج ما نصه وينبغى أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس فى البيع وكانا مرتين قبل ذلك فانه لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل فى البيع فى الاصح فان قلت كلامهم فى البيع يقتضى انه اذا قال بعتك الجدار واساسه صح وإن لم ير الاساس فقلت المراد بذلك الاساس الذى هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذى هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل فى البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والحمل متردد بين المرتين يشبه الجزء ويشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف فى جهة البيع اذا قال بعتك الجارية وحملها انتهى وتبعه فى القوت على ذلك وبه تعلم ما فى اختصار الشارح له من الاجمال والايهام (قوله الاس) اى الارض الحاملة للبناء وقوله والمغرس اى الارض الحاملة للشجرة

أى تأنيث ربيع وهو الدار ومطلق الارض أو حائط أى يستأن لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه الحديث أى لا يحل له ذلك حلا مستوى الطرفين إذلا ثم فى عدم استئذان الشريك وخرج تبعا يبيع بناء وشجر فى أرض محتكرة لانه كالنقل وشرط التبعية أن يباعا مع ماحولها من الارض فلو باع شقصا من جدار واسه لا غير أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الارض هنا تابعة وصرح السبكي بأنه لا بد هنا من رؤية الاس

والمغرس و فرق بينه وبين ما مر في بعثك (٥٦) الجدار واساسه بانه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه فاناه عين منفصلة لا تدخل في المبيع

وعند الاطلاق فاشترطت رقيتها وبحث ايضا لانه عرض الجدار بحيث لو كانت أرضه هي المقصودة ثبتت الشفعة لان الارض هي المتبوعة حيثئذ (وكذا ثم) موجود عند البيع (لم يؤبر) حيثئذ ولم يشترط دخوله فيه (في الاصح) وإن تأخر عند الاخذ لتأخره لعذر وذلك لانه يقع الاصل في البيع فكذا في الاخذ هنا ولا نظر لطر وتأخره لتقدم حقه وزيادة كزيادة الشجر بل قال المارودي يأخذ وإن قطع امام مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب شرط دخوله وأما حادث بعد البيع فلا يأخذ إلا إن لم يؤبر عند الاخذ وإنما تؤخذ الارض والتخل بحصتها من الثمن (ولا شفعة في حجرة) مشتركة باع احدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) لكونه الثالث أو لاحد هذا لا لقرار لها فهي كالمفتوا (وكذا مشترك في الاصح) لان السقف الذي هو أرضها لا يثبت له فيها عليه كذلك ولو اشترك في سفل واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا فخط لان العلو لا شريك فيه ويجرى ذلك في أرض مشتركة فيها

(قوله والمغرس) أي الأرض الحاملة للشجر اه سم (قوله و فرق) أي السبكي (قوله بينه) أي بيع الجدار مع اساسه فقط الخ (قوله واساسه) أي ما غاب منه في الأرض اه سم (قوله بانه) أي الأساس (قوله ثم) أي في امر (قوله بخلافه) أي في الميراث بالاساس هناك بعض الجدار وهذا الأرض الحاملة للجدار وصرح به الأذرع هنا اه رشيد ومرو عن سم وعش ما يؤلفه (قوله وبحث) أي السبكي (ايضاه) الخ زاد النهاية عقبه وهو مرادهم بلا شك اه (قوله حيثئذ) أي عند البيع (قوله ولم يشترط دخوله فيه) أسقط النهاية والمغني وشرحا للروض والمنهج قال عش قوله لم يؤبر عند البيع أي وإن شرط دخوله لانه تصريح بمقتضى العقد فلا يخرج عن التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح مر وهو ظاهر ثم راي في سم على حج مثل ما استظهرته عبارة قوله ولم يشترط دخوله فيه ان هذا القيد يقتضي ان غير المؤبر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي امام مؤبر عند البيع واما شرط دخوله فيه الخ لا ينبغي اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تنفي ذلك بل تشتر بخلافه والظاهر انه ممنوع انتهى اه كلام عش أقول وكذا عبارة النهاية والمغني وتعليل الشارح الآتي بقوله لانه يتبع الاصل الخ تشتر بخلافه (قوله وإن تأخر) إلى الثمن في المغني الا قوله ولا نظر إلى بل وقوله قال المارودي وقوله وما شرط دخوله فيه (قوله لتأخره) أي الاخذ اه سم (قوله وزيادة) كزيادة الشجر) ميتا وخبر وجواب سؤال (قوله قال المارودي الخ) هذا هو المعتقد اه عش (قوله وباعذه وان قطع) وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعية فانه يؤخذ بالشفعة كالأبواب بعد البيع مغني وسلطان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه أن دخوله في البيع حيثئذ ليس بطريق التبعية فهو كمين أخرى ضمت إلى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا لمستقل اه سم (قوله كشجر غير رطب الخ) عبارة بالنهاية والمغني واحترض بقوله تبعا لو باع أرضا وفيها شجرة حافة شرط ادخلها في البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل بالبيع بل بالشرط اه قال عش قوله مر لانها لم تدخل قضيته ثبوته في الشجر الرطب وإن نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق اه (قوله فلا يأخذ إلا ان لم يؤبر عند الاخذ) وقال المغني واطن النهاية اخذ الحادث بعد البيع وقال عش بعد ذكره عن سم على منهج والريادي ما يؤلف كلام التحفة ماضيه وعليه فيقيد قول الشارح مر بالمؤبر بوقت الاخذ اه (قوله واما تؤخذ الخ) هذا إنما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقال بحصتها اه سم (قوله بحصتها) أي تقوم الأرض والتخل مع الثمر المؤبر ثم يدونه ويقسم الثمن على ما يخص كل منها كالأبواب مشفوعا وسيف اه عش (قوله لكونه الثالث) إلى قوله انتهى في المغني (قوله بهذا فقط) أي نصيبه من السفل اه سم (قوله ويجرى ذلك في أرض الخ) فلو باع الشجر مع نصيبه من الأرض فالشفعة في الأرض بحصتها من الثمن لا في الشجر نهاية ومعنى قال عش قوله مر لا في الشجر أي لا شفعة فيه له دم الشريك ويغني أن يجب على مالك الشجر نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان له قبل دون ما يقابل النصف الذي انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الأبقاء فبجنا فتنتقل الأرض للشفيع مدلول بالشفعة كالأبواب استثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا اجرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارض

(قوله واساسه) أي ما غاب منه في الأرض (قوله لم يشترط دخوله فيه) هذا القيد يقتضي أن غير المؤبر إذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي امام مؤبر عند البيع واما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تنفي ذلك بل تشتر بخلافه والظاهر انه ممنوع (قوله لتأخره) أي الاخذ اه عش (قوله وما شرط دخوله فيه) كان وجهه ان دخوله في البيع حيثئذ ليس بطريق التبعية فهو كمين أخرى ضمت إلى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا لمستقل (قوله واما تؤخذ الأرض الخ) هذا إنما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقال بحصتها (قوله أخذ الشريك هذا) أي نصيبه من السفل اه سم

من الوجه الذي كان يتنفع به قبلها (كحام ورحى) صغيرين لا يمكن تعددهما (لاشفعة فيه في الاصح) بخلاف الكبيرين لأن علة ثبوتها في المنقسم كما مردف ضرر مؤثر في القسمة والحاجة إلى أفراد الحصص الصائرة إلى الشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باعه لغيره سلطه الشرع على أخذه منه فلم يثبتها لكل شريك يجبر على القسمة كالك عشرين صغيرة باع شريك بقتها فثبت له بخلاف عكسه لأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني كما يأتي في بابها وعبر أصله بطاحونة فعدل عنه للرحى مع ترادفها لأنه اخص قيل العرف إطلاق الطاحونة على المكان والرحى على الحجر وهو غير مراد هنا لأنه منقول وهو إنما يؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المعد للطحن وحيث تغيير المحرر أولى له وليس يسدilan هذا أن سلم عرف طارئة والذي تقرر ترادفها لغة فلا يراد (ولاشفعة إلا لشريك في العقار المأخوذ ولو ذمياً مكتاباً مع سيده وغيره كسجده لشخص لم يوقف فباع شريكه يشفع له ناظره فلا تثبت لغير

النقص لأنه مستحق البقاء وعليه فلو اقتسبا أي الشريكان القدمان الأرض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فالأقرب أنه يكلف حينئذ اجرة الجميع لأنه لاحق لمالك الشجر لأن في الأرض اه (قوله بان لا يتنفع به بعد القسمة من الوجه الخ) ظاهره أنه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان أمكن جعل الحام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة حينئذ لأن نفعهما في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة ولو لم يغير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذاً من العلة وهي قوله لأن العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤثر في القسمة الخ قاله ع ش ثم قال قوله كطاحون وحام ظاهره أن أعرضاً عن بقائها على ذلك وقصد جعلها دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحام والطاحون فلو غير أوصورتها عن ذلك فيبني اعتبار ما غير إليه اه وهذا يخالف ما تقدم منه والظاهر أن المعتقد هو ما تقدم اه يجبري أقول عبارة الروض وشرحه وهي لا تثبت الشفعة فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه وهو ما لا يتبقى منفعة المعتادة بعد القسمة وأن بقي غيرها أي غير المعتادة بعد القسمة التفاوت العظيم بين المنافع كما لا ينقسم حامين اه كالصريح في موافقة الثاني والله أعلم (قوله لأن علة الخ) أي والذي يطل نفعه بالقسمة لا يقسم فالضرر لا بد من هذه الضميمة للتعليل ليتنجح المدعى وهو اشترط أن لا يطل نفعه المقصود منه بالقسمة لأن التعليل المذكور لا يمتنع ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط اه يجبري (قوله في المنقسم) أي في الذي يقبل القسمة متعلق بثبوتها (قوله كاس) أي في أول الباب (قوله دفع ضرر الخ) خبران (قوله بالحاجة) عطف على مؤنه والمراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وإن كان واقعاً قبل البيع لو أقسم الشريكان لكن كان من حق الراغب في البيع تخلص شريكه ببيعته فاذ لم يفعل سلطه الشارع على أخذه منه فلم أنها لا تثبت إلا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه اه (قوله ومن حق الراغب الخ) قضيته أنه لو عرض البيع على شريكه فامتنع من الشراء ثم باع لغيره ليس له أي للشريك الأخذ بالشفعة وليس مراد ما ذكره حكمة لا يلزم إطرادها اه ع ش ومر عن شرح الروض جواب آخر (قوله فيه) أي في البيع و (قوله منه) أي من الضرر ش اه سم (قوله على أخذه) أي الشقص البيع (منه) أي من الغير (قوله فعل) أي من التعليل (قوله كالك عشرين دار الخ) يؤخذ منه أنه لو وقف أحدهما حصته من الدار المذكورة كسجده أصح ويجبره صاحب الملك على قسمته فوراً وإن بطلت منفعة المقصودة كما يجبر صاحب العشرة إذا طلب صاحب التسعة اعشار القسمة اه ع ش ولم يظهر لوجه الأخذ (قوله بخلاف عكسه) أي بان باع مالك العشرة حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لأنه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالبا لتعنته معنى وكردى أي مالم يكن مشترى العشرة لملك ملاصق له فثبت الشفعة حينئذ لصاحب التسعة اعشار لأن المشتري حينئذ يجاب لطالب القسمة ع ش وسم (قوله لأن الأول) أي مالك العشر و (قوله دون الثاني) أي شريكه مالك التسعة اعشار ش اه سم (قوله قبل الخ) أقره المعنى (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتأمل اه سم (قوله لأن هذا سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع أولوية تعبير المحرر لأنه لا إيهام فيه لغة ولا عرفاً ومالا إيهام فيه مطلقاً ولأنه ما فيه إيهام في الجملة فتأمل سم على حج اه ع ش (قوله في العقار) أي قوله كان مات في المعنى وإلى التنيه في النهاية إلا قوله وليس لنحو شافعي وإلى الموقوف عليه (قوله في العقار المأخوذ) أي في رقبته اه رشدي (قوله ولو ذمياً الخ) عبارة المعنى وثبت لذي على مسلم ومكاتب على سيده كعكسها اه (قوله له شخص) أي من دار مشتركة بشراء أو به ليعرف في عمارته اه معنى (قوله يشفع له ناظره) أي أن

(قوله ومن حق الراغب فيه) أي في البيع وقوله منه أي من الضرر ش (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان بيع العشر هنالكان لملك ملاصق له لا يجب القسمة بطلبه كما يأتي (قوله لأن الأول) أي المالك وقوله دون الثاني أي شريكه ش (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتأمل (قوله لأن هذا سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع أولوية تعبير المحرر لأنه لا إيهام فيه لغة ولا عرفاً وماله إيهام فيه

حصته في دينة فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكما جاز الخبر البخاري السابق وهو صريح لا يقبل تاويلا بخلاف احاديث اثباتها الجار فانه يمكن حمله على الشريك قتيبن (٥٨) جمعا بين الاحاديث ولا يتعض حكم الحنبي بها ولو لشافعي بل يحل له الاخذ

بها باطناعا على ما يأتي في القضاء وليس لنحو شافعي سماع الدعوى بها كما يأتي اوائل البدعوى الا ان قال المشتري هذا يمارضني فيها اشترته وهو كذا بغير حق فنسمع دعواه وينبغي الجار من معارضته وحيثد ليس للحنبي الحكم له بها ولا لموقوف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك على الوقف وسيأتي آخر القسمة ما فيه وموصى له بالمنفعة ولو أبدا وليست اراضى الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف اراضى مصر لانها فتحت عنوة وقت وأخذ السبكي من وصية الشافعي انه كان له بها ارض ترجيح انها ملك وفيه تايد للقاتلين بأنها فتحت صلحا وسيأتي ما في ذلك السير مبسوطا وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لموليه باع شخص محجوره فلا يشفع لانه منهم بالمحاباة في الثمن وفارق ما لو وكل شريك فباع فانه يشفع بأن الموكل متاهل للاعتراض عليه ولو قصر (تنبيه) قد يشفع غير الشريك كان يكون بينهما عصة شركة فيدعى

رأه مصلحة ولو كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه كان للامام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة اه معنى (قوله حصه) اى الميث (قوله لان الدين لا يمنع الارث) اى فكان الوارث باع ملك نفسه هذا اذا كان الوارث حائزا كان مثلا بخلاف غيره فيأخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه ع (قوله حمله) اى الجار الواقع فيها و (قوله قتيبن) اى الحبل (قوله ولا يتعض الخ) اى ولو قضى بالشفعة للجار حتى لم يتعض حكمه ولو كان قضاء بها لشافعي كقتاثره من المسائل الاجتهادية اه معنى (قوله بل يحل له) اى للجار الشافعي ع ش اه سم (قوله وحيثد ليس للحنبي الحكم الخ) قضيته ان منع الشافعي حكم بمنعها سم على حجب وهو ظاهر لان قوله منعك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة اه ع (قوله ولا لموقوف عليه الخ) عطف على قوله لغير الشريك اى ولا تثبت للشريك لموقوف عليه (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض اى والمضى والنهاية اه سم (قوله وسياتي اخر القسمة الخ) عبارة المعنى والنهاية ولا شفعة لصاحب شخص من ارضه مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا للشريك اذا باع شريكه اخر نصيبه كما اتي به البلقنى لا امتناع قسمة الوقف عن الملك ولا تنفاد ملك الاول الرقة تمنع على ما اختاره الروياق والمصنف من جواز قسمة عنه لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ان كانت القسمة قسمة افراز اه قال سم وينبغي حيثد ان يأخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة لعدم اه وقال ع ش قوله رد ولا لشريكه اى الوقف بان كانت اثلا تاريدو لعمره وللبيد قوله رد ان كانت القسمة قسمة افراز اى لقسمة رد او تعديل وينبغي ان عمل امتناع قسمة الرد اذا كان الدافع للرد ارام صاحب الملك لا نه شراء بعض الوقف بمادفعه من الدراهم اما لو كان الدافع ناظر الوقف من ريعه لم يمتنع لانه ليس فيه بيع الوقف فيه شراء اه (قوله وموصى له) عطف على قوله موقوف عليه اى وللموصى له (قوله وسياتي ما في ذلك الخ) الذى باقى له من السير انما هو الجزم بانها فتحت عنوة وهو الذى اتي به والده من وزادها له من وقف اه رشيدى عبارة البجيرى فرع قال شيخنا كان حجر اراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا من خلافه وهو الذى جرى عليه الناس في الاعصار قليوبى وقرره شيخنا (قوله كولى غير اصل) افهم ان الاصل له ذلك ويوجه بانه غير منهم اه ع ش (قوله فانه يشفع الخ) اى الشريك ش اه سم اى الوكيل في البيع (قوله غير الشريك) اى البائع باعترا ف ذلك الغير كما ياتي (قوله الاخر) اى الشريك الاخر باعتبار اليد (قوله لآخر) اى غير الثلاثة (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له اه سم (قوله مع زعمه بطلان البيع) اى

مطلقا اولى عافيه اياهم في الجلة فتأمل (قوله فانه يمكن حمله) اى الجار و قوله فتعين اى الحبل وقوله بل يحل له اى للشافعي ش (قوله وحيثد ليس للحنبي الحكم له بها) قضيته ان منع الشافعي حكم بمنعها (قوله ولا لموقوف عليه) يبنى امتناع اخذوه من جواز قسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصح واضعته على خلاف الاصح بخلاف شريك الوقف اذا باع شريك لها اخره فلا اخذ ان جواز القسمة لكونها افراز او يبنى حيثد أن يأخذ الجميع لا جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة لعدم (قوله بناء على اطلاق امتناع الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) اى الشريك ش (قوله كان يكون بينهما عصة الى اخره) قد يستشكل هذا المثال بان الشاهد شريك قطعاً اما للشهود عليه ولا لاجنبى فكيف صدق انه يشفع غير الشريك الا أن يقال انه يزعمه غير شريك للبايع فصدق ما ذكره وفيه نظر فان ذلك انما يوجب كون ما ذكر من قبيل انه شفيع الشريك مع غير بيع من الشريك لانه شفيع غير الشريك والحق انه يصدق انه غير شريك للبايع اى يزعمه وانه شفيع مع وجود بيع شرعى (قوله وهذا) اى لزوم رده للشهود له ش (قوله مع زعمه بطلان البيع) اى بدليل شهادته (قوله في المتن ولو باع دارا وله شريك في عمرها الخ)

أجنبي نصيب أحدهما ويشهد له الآخر فترد شهادته ثم يبيع الشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يدل بشفعه ثم يلزمه رده للشهود باعترا فة وهذا هو المسوغ لاخذه بها مع زعمه بطلان البيع (ولو باع دارا وله شريك في عمرها)

بدليل شهادته اه سم (قوله فقط كدرب) الى قول المتن ملكا لا زما في المعنى الا قوله من غير الى المتن والى قوله ولو لشرط في النهاية (قوله فقط) اى لا فيها ايضا اه سم (قوله كدرب غير نافذ) قال ابن الرفعة اما الدرب النافذ غير عمولك فلا شفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعا اه معنى قول المتن (و الصحيح ثبوته في المرفع) الى قوله والا فلا والثاني ثابت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرامه الدار والثالث المنع مطلقا اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنه لموقع ثبوته ومغنى وفيه سم بعد ذكر ذلك عن الاسنوى مانصه ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنه لموقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح اى والنهاية من غير مؤنه لموقع وعبرة الروض اى والمعنى صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجهه ضعيف اه وفي النهاية والمعنى وسم ايضا محل الخلاف اذ لم يتبع الممر فان اتسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري منه شئ. يمر فيه ثبت الشفعة في الباقي قطعا اه وزاد الاخير ان وفي المقدار الذى لا يتأتى المرور بدونه الخلاف اه (قوله ويجرى النهر الخ) عبارة الروض وصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى ويبر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشر كفي صحن الخان دون يوتيه وفي مجرى الماء دون الارض اى البستان وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشر كفي الممر فيعما را انتهى اه سم (قوله ولو اشترى الخ) عبارة المعنى قبل هذه المسئلة ولو باع نصيبا ينقسم من غير لا ينفذ فلا له الشفعة لانهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة في الروضة اصلها للشر ك الاخذ بالشفعة ان كان منقسم اى واتصلت الدار المبيع عمرها بملكه او شارع اه (قوله نصيبا في عمر) اى يمكن قسمته اى الممر كاه وظاهر اه عرش (قوله ثبت) اى في النصب (قوله مطلقا) اى يمكن اتخاذ الممر للدار او لا مغنى وعرش وشرح الروض (قوله ثم) اى في مسئلة المتن قول المتن (فيما ملك الخ) اى فيما ملكه الشر ك الحادث (قوله وغيرها) اى غير عضة والواو بمعنى او كما

ذكر في الروض قبل هذه المسئلة بيع حصته من الممر فقط فقال فرع لو باع نصيبا من غير ينقسم فلا له الشفعة اه قال في شرحه وتعبيره نصيبا اولى من تعبيرة اصله نصيبه المحتاج الى قول الملمات وصورة المسئلة ان متصل دار البائع بملك له او شارع او الفوه كن باع دارا واستقنى منها بيتا او الاصح فيها البطلان لعدم الانتفاع بالباقي ولتقصان الملك اه وانظر اطلاق قوله او الاصح فيها البطلان مع قول الروض في باب البيع ولو استقنى بائع الدار لنفسه بيتا فله الممر اى بها فلو بناه لم يمكن تحصيل ممر لم يصح البيع اى فان امكن صح اه (قوله فقط) اى لا فيها ايضا (قوله في المتن) و الصحيح ثبوته في المرفع الخ قال الاسنوى والثاني انها ثبت وان تعذر المرور والثالث لا تثبت وان امكن المرور اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنه لموقع والرابع انه اذ لم يمكن استطر اق المشتري من موضع اخر فيقال للشفيع ان اخذته على ان تمكن المشتري من المرور مكانك من الاخذ جمعا بين الحقين والامتناع منه اه باختصار التعاليل ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنه لموقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنه لموقع وعبرة الروضة صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجهه ضعيف فانه قال مانصه فان اراد واخذ الممر بالشفعة نظر ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار وامكنه فتح باب اخر الى شارع فلم ذلك على الصحيح ان كان منقسما او الا على الخلاف في غير المقسم وقال الشيخ ابو محمد ان كان في اتخاذ الممر الاخر عسرو مؤنه لموقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الاول وان لم يكن له طريق اخر ولا يمكن اتخاذ الممر الخ اه (قوله في المتن) و الصحيح ثبوته الخ قال الاسنوى وحيث قلنا باخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من امكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية اذ لم يتبع الممر فان اتسع وكان يمكن ان يخلى للمشتري للدار منه شئ. يمر فيه ثبت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذى لا يتأتى المرور بدونه اه وجهه الاول وجهه وقوله فلا يخفى الخ فيبدأ اشتراط امكان جملة عمرين (قوله ويجرى النهر كالممر) عبارة الروض وصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى ويبر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشر كفي صحن الخان دون يوتيه وفي مجرى الماء دون الارض وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشر كفي الممر فيعما را اه (قوله وغيرها) بدخل فيه القرض

فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لانتفاء الشر ك فيها (و الصحيح ثبوته في الممر) بحصته من الشئ (ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكن) من غير مؤنه لموقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه او الى ملك لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شئ من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى النهر كالممر فيا ذكر ولو اشترى ذودار لا ممر لها نصيبا في عمر تثبت مطلقا على الوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت فيما ملك معاوضة) عضة وغيره انصاف البيع وقياسا في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع لحوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كارت وهبة بلا نواب ووصية (ملك لا زما تأخرا)

عبر به التهايقو المغنى (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان اقرض شقصا بشرطه فثبت فيه الشفعة وعن
 صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض سم على حج اى وبأخذه الشريك بقيمته وقت القرض اه
 عش (قوله سبه) الى قول المتن فى البيع فى المغنى الاقوله وسذكر الى المتن (قوله سبه) انما قدره الشارح
 ليندفع ما او رد على المتن من ثبوت الشفعة فى مدة خيار المشتري فقط كما ساقى فى قوله فلو باع أحد شريكين
 نصيبه الخ قول المتن (ومر) اى وشقص جعل مهر او كذا ما بعدوه واخذ فيها الشفع بمهر المثل وفى صلح
 الدم بالدية حتى لا يجيرى (قوله وعوض صلح عن نجوم الخ) ان ملك المكاتب شقصا فصالح سيده به عن
 النجوم التى عليه الا فالشقص لا يكون نجوم كتابة لان عوضها لا يكون الا دينا والشقص لا يتصور ثبوته فى
 الذمة اعمنى (قوله فى قتل عمد) فان كان خطأ وشبه عمد فالواجب فيه اتمامه الا بال والمصالحة عنها باطلة
 على الاصح لجبال صفاتها اعمنى (قوله ومن المملوك بمحضة الخ) عبارة المغنى قوله واجرة ورأس مال سلم
 هما معطوفان على مبيع فلو جعله ما قبل المهر كان اولى للثأر ثم عطفه على خلع فيصير المراد عوض اجرة
 وعوض رأس مال سلم وليس مراد الان رأس مال السلب لا يصح الاعتراض عنه ولو قال لمستولته ان
 خدمت او لا دى بعد موق سنة فلك هذا الشقص بخدمتهم فلا شفعة فيه لانه وصية اه (قوله و صلح عن مال
 الخ) عبارة المغنى تنبيه تنقيح الصلح بالدم ليس لاجراخ الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعا وانما
 خصصه ليكون منتظما فى سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محضة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) اى
 ولا يكون تقريرا على الضعيف وصورته حيث ان يكاتب السيد على نصف عقار ودينار مثلا وينجم كلا
 بوقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف به مملوك له لسيده فثبت لشريك المكاتب الاخذ بالشفعة
 اه عش (قوله وما قبل يتعين الخ) واقفه المغنى (قوله يتعين فيه) اى عطف نجوم (قوله منوع) انظر ما وجه
 المنع اه رشيدى عبارة عش قوله منوع اى لان الممتنع اتمامه ثبوت المقار الكامل فى الذمة لا شقصه وبه
 يندفع ما اعترض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وتسليمه اه عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه اشارة الى
 منعه فانظر وجهه مع ما ياقى للشارح فى الاجارة ان العقار لا يثبت فى الذمة ومع ما ياقى فى الكتابة ان شرط
 عوضها كونه دينا اه اقول يؤيد اعتراضه ما مر من المغنى فان كان ما قاله عش من الفرق بين العقار وشقصه
 فيه نقل صريح واظهار ما مر امتناع كون مطلق العقار نجوما فليراجع (قوله يمكن عطفه على خلمه) اى
 فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل اه سم
 عبارة الرشيدى قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع اى ولازمه ما ياقى من انه لا يصح الاعتراض عن النجوم
 ومراده هذا دفع تعين عطفه على دم اه عبارة عش قوله بتسليمه اى تسليم امتناع ثبوته فى الذمة وانه مبنى
 على صحة الاعتراض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلع يكون تقريرا على المعتمد من امتناع
 الاعتراض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اى من ثبوت الشفعة فى عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلع
 (قوله لكن الذى جز ما به فى باب المنع الخ) وهو المعتمد بها بقوله معنى (قوله وان ثبت) اى الخيار عبارة المغنى
 وما ذكر فى خيار الشرط يجرى فى خيار المجلس ويتصور انفراد أحدهما به باسقاط الآخر خيار

سبه (عن) سبب (ملك
 الشفع) وسذكر محترزات
 ذلك فالمملوك بمحضة
 (كبيع و) بغيرها نحو
 (مهر وعوض خلع و)
 عوض (صلح دم) فى قتل
 عمد (و) عوض صلح عن
 (نجوم و) من المملوك
 بمحضة ايضا نحو (اجرة
 ورأس مال سلم) و صلح
 عن مال كالمهرى بابوه ويصح
 عطف نجوم على مبيع وما
 قبل يتعين فيه التقدير
 الاول لان عقد الكتابة
 بالشقص لا يمكن لانه لا
 يتصور ثبوته فى الذمة
 والمعين لا يملكه لبعده منوع
 بل لتسليمه يمكن عطفه على
 خلع اى وعوض نجوم بان
 يملك شقصا ويعوضه السيد
 عن النجوم ثم ما ذكر فيها
 هنا مبنى على صحة الاعتراض
 عنها وهو منصوب وصححه
 جمع لكن الذى جز ما به فى
 باب المنع لانها غير مستقرة
 (ولو شرط) او ثبت بلا
 شرط كخيار المجلس

بان اترض شقصا بشرطه فثبت فيه الشفعة وعن صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض (قوله سبه)
 قدر السبب ليندفع ما او رد عليه من نحو مالو باع احد الشريكين نصيبه فى زمن خيار بيع الشريك الاخر بيع
 به فالشفعة للبشرى الاول ان لم يشفع باعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثانى لالتاخر وان تاخر عن
 ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول كما ساقى (قوله بل بتسليمه) فيه اشارة الى منعه
 فانظر وجهه مع ما ياقى للشارح فى الاجارة ان العقار لا يثبت فى الذمة ومع ما ياقى فى الكتابة ان شرط عوضها
 كونه دينا (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقد يقال هذا لا
 ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل (قوله بان يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم) قال فى الروض فان عوضه
 عن بعضها اى النجوم ثم محزور ولم تبق شفعته لخروجه اى اخر اعن العوض اه (قوله لكن الذى جز ما به الخ)

(في البيع الخيار لهما) أو لاجبي عنهما (أو للبائع) أو لاجبي عنه (لم يؤخذ بالشفعة (٦١) حتى ينقطع الخيار) لأن المشتري لم يملك فيها

أذ هو في الأولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا محترز ملك كما احترز به أيضا عما جرى بسبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف أن المشتري ملك هو محترز لازما (وأن شرط للمشتري وحده) أو لاجبي عنه (فألا ظهر أنه يؤخذ بالشفعة) (أن قلنا الملك للمشتري) وهو الأصح لأنه لاحق فيه لغيره ولا يرددها على لازما لأنه لكونه يؤول إلى الزوم مع افادته الملك للمشتري كاللازم أو لأنه لازم من جهة البائع فاندفع ما قيل تنسيده بالزوم قديم مصر ولا يقال فيها إذا كان لهما أو للبائع أنه آيل للزوم لخروجهما بقوله ملك إذ لا ملك للمشتري فيها على أنه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه أولا ثم اختلف فيه وبحث الزركشي انتقال الخيار الثابت للمشتري إلى الشفيع فيأخذ الملك بصفته لأنه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) أي وأن قلنا بالضعيف أن الملك للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ لبقاء ملك البائع وانتظار عوده (ولو وجد المشتري بالشفيع عيأو اراد رده بالعيب واراد

نفسه فلو عبر بثبت لكان أولى وقوله لهما من زيادته ولا حاجة إليه فإن المانع ثبوته للبائع اه قول المتن (في البيع) وفي غير ما نصه قول المصنف في البيع قال الأسنوي هو بالمع قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالبيع لأنه يشمل شرط الخيار في الثمن والعين وذلك مانع من الأخذ مطلقا اه عش عبارة المغني لشرط الخيار في الثمن للبائع ثبت الشفعة لا يعدل ومثلها يطل خياره نه عليه الأسنوي اه (قوله أو لاجبي عنهما) أي عن جاني البائع والمشتري (قوله عنه) أي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) أي أخذ استقرا بل يوقف فإن تم العقدتين صحته كافي العباب عن الأسنوي عشا اه عش (قوله لأن المشتري) إلى قول المتن ولا تشترط في النهاية إلا قوله أو لاجبي عنه وقوله على أنه قيد إلى بحث الزركشي وقوله وقيل الخ (قوله فيما) أي في صورتين وكان المناسب لما زاده من مستلحق لاجبي الثاني (قوله في الأولى) أي في صورة الخيار لهما أو لاجبي عنهما (وقوله وفي الثانية) أي في الخيار للبائع وحده أو لاجبي عنه (قوله وهذا) أي عدم الأخذ بما ذكره المصنف وكذا الضمير في قوله الثاني هو محترز الخ (قوله عما جرى) أي عن شخص جرى (سبب ملكه) أي ملكيته (قوله وعلى الضعيف) متعلق بقوله الثاني محترز الخ (قوله أن المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشدي قوله لم وعلى الضعيف أن المشتري ملك أخيه في نظر يعلم من المتن عقبه اه (قوله ولا يرددها) أي ألا نهر المذكور (قوله مع افادته الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما أو للبائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كثر الاستاذ البركي ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر أذ عدم الثبوت فيما ذكر أي في قوله ولو بشرط لعدم الملك الطاريء لا لعدم الزوم ويمنع بأن الملك إذا تم العقدتين أنه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة اه سم (قوله ما قيل الخ) وافقه المغني وشرح المنهج عبارتهما وتقييد الملك بالزوم مضر أو لا حاجة إليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوته في مدة خيار البائع أو خيارهما معا لعدم الملك الطاريء لا لعدم الزوم اه قال الجبيري قوله لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضر وقوله وعدم ثبوته الخ جواب عما يقال يحتاج إليه إذا كان الخيار للبائع أو لهما فإنها لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطاريء خبر وعدم ثبوته وقوله لا لعدم الزوم الخ أي فهو غير محتاج إليه فالوالتوقيع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع لما يثور ومروده على قوله لأنه لكونه يؤول الخ (قوله ذكر المتفق عليه الخ) أي بقوله ولو بشرط الخ (قوله ثم اختلف فيه) أي بقوله وأن شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والأوجه خلافه اه أي فلا خيار للشفيع إذا أخذ من خيار المشتري عش (قوله ظاهر) أي لأن الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع اه عش (قوله لبقاء ملك البائع الخ) نشر على ترتيب اللفظ قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيأو لذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ يعيب أحد العوضين إذا رضى بأخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ يعيب الثمن والمشتري يعيب الشقص إذا رضى به اه في الأول يرجع البائع على المشتري بالارش سم وعش وفي المغني ما يوافقه قول المتن (بالشقص) بكسر المعجمة اسم للقطعة من الشيء اه معنى (قوله لسبق حقه) إلى قوله وقيل في المغني (قوله حقه) وهو تملكه بالشفعة (قوله على حق المشتري) أي على حقه في الرد رشدي ومعنى (قوله بالاطلاع) أي على العيب (قوله ولو زوده المشتري الخ) عبارة المغني وعلى الأول لو رد المشتري اعتمده مر (قوله مع افادته الملك للمشتري) احتراز عن الخيار لهما أو للبائع (قوله أولاته لازم من جهة البائع) فيجوز حمله على أنه أراد الزوم ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا (قوله فاندفع ما قيل تنسيده بالزوم الخ) في كثر الاستاذ البركي ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر أذ عدم الثبوت فيما ذكر أي في قوله ولو بشرط لعدم الملك الطاريء لا لعدم الزوم ويمنع بأن الملك إذا تم العقدتين أنه طرأ من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بال) قص الخ وكذا لو وجد البائع بالثمن عيأو لذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ يعيب أحد العوضين إذا رضى بأخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ يعيب الثمن والمشتري يعيب الشقص إذا رضى

الشفيع أخذوه يرضى بالعيب فالأظهر إجابة الشفيع) لسبق حقه لثبوته بالبيع على حق المشتري لثبوته بالاطلاع ولورده المشتري قبل

طلب الشفع فله رد ويشفع ولا يتبين بطلانه كما يحكمه السبكي فالزوائد من الرد الى رد للشعري وكالرد بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى اثنان) معا (دار البعض فلا شفعة (٦٣) لاحدهما على الآخر) لاستواءهما في وقت حصول الملك وهذا غير متأخر الى آخره وحاصله

كما شرت اليه في حله انه لا بد من تاخر سبب ملك الماخوذ منه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار بيعت فالشفعة المشتري الاول ان لم يشفع بانه لم تقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة لثاني وان تاخر عن ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الثاني وكذا لو باع امرأتين بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجازا معام احدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كان كانت بين ثلاثة اثلاث فباع احدهم نصيبه لاحد شريكه (فالاصح ان الشريك لا يأخذ لكل البيع بل حصته) وهي السدس في هذا المثال كما لو كان المشتري اجنيا لاستواءهما في الشركة ولا نقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفع اخذه وقيل يأخذ الكل او يدع لكل (ولا يشترط) استحقاق (الملك بالشفعة حكم حاكم لثبوته بالص) ولا احضار الثمن لانه تملك

قبل مطالبة الشفع كان للشفع ان يرد الرد ويأخذه في الاصح وهل يفسخ الرد او يتبين انه كان باطلا وجان صح السبكي الاول وفائدتهما كما قال في المطلب القوائد الزوائد من الرد الى الاخذ ولو اصدقها شقاصم طلبها قبل الدخول فللشفع اخذ النصف الذي استقر لها وكذا العائد للزوج لثبوت حق الشفع بالعقد والزوج يثبت حقه بالطلاق ومثله ما لو افسس المشتري قبل الاخذ اهم (قوله فله رد الرد) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه سم عبارة عرش قوله فله رد الرد اي للشفع الفسخ قال في الروض لان انفسخ بثلث الثمن المعين قبل قبضه اي فلا يأخذ الشفع بالشفعة اه قال في الشرح والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه يأخذها للمام في الفسخ ان الانفساخ كالفسخ في ان كلاهما يرفع العقد من حبه لا من اصله اه اي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري يدل الثمن سم على حج وهو ظاهر في ان الشفع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراؤه انفسخ بثلث الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع اهم (قوله بطلانه) اي الرد سم وعرش (قوله كما يحكمه) اي فسخ الرد وعدم تبين البطلان (قوله فالزوائد الخ) مفرع على المتني المرجوح والتي منصب عليه اه رشدي عبارة عرش اي وعلى القول بالثنيين المرجوح فالزوائد الخ اي وعلى الاول اي القول بالفسخ فالزوائد للبائع اهم (قوله حاصله) اي قوله متاخرا وكذا ضمير في حله (قوله بشرط الخيار له) اي للبائع اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري لثبوت الملك له اه رشدي (قوله فالشفعة للمشتري الاول) اي حقا ثابت له لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كالمعروف في المتن اه رشدي (قوله ان لم يشفع بانه) اي الشريك القديم (قوله بشرط الخيار لهما) اي الثائنين كما يعلم من السياق واولى منه اذا شرط للثنيين اه رشدي (قوله دون المشتري) بل او للمشتري فليتأمل اه سم زاد الرشدي اما اذا كان للمشتري اي وحده فبها مامر اهم (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم بما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع اه سم (قوله بكسر الشين) عبارة المغني بكسر المعجمة مخط المصنف اي نصيب وقوله في الارض مثال لاحاجاله اه (قوله ولا نقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية والمغني والثاني يأخذ الجميع وهو الثلث ولاحق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه واجاب الاول باننا لا نقول ان المشتري الخ اهم (قوله فلو ترك المشتري الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فلو قال المشتري اترك الكل واخذه وقد اسقطت حتى لكن لم يلزمه الاجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اهم (قوله في استحقاق التملك) الى قوله لان اخذه الخ في النهاية لا اقوله وقول جمع الى والمعتمد (قوله لثبوته) اي الاستحقاق (قوله بتقدير الاستحقاق) اي في قوله في استحقاق التملك اه سم (قوله انه لا بد الخ) بيان لما بعده (قوله من احده هذه الامور) اي الثلاثة المنفية في المتن (قوله ان ما هنا في ثبوت

بعوض كالبيع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاء كما في الرد بالعيب بتقدير الاستحقاق التملك يتدفع ما ورد ان ما هنا يتنافيه ما بعده انه لا بد من احد هذه الامور ما يلزم منه احدها ووجه اندفاعه ان ما هنا في ثبوت

وما يأتى انما هو في حصول
 الملك بعد ذلك الاستحقاق
 او بقرره فلا اتحاد ولا منافاة
 وهذا واضح بل اصوب
 من الجواب بان المراد هنا
 ان كل واحد مخصوصه
 على انفراد لا يشترط وهم
 انه لا بد من وجود واحد
 مما يأتى على ان اتان لا تقدر
 الاستحقاق وتقول لا منافاة
 لان التملك وهو ما هنا غير
 حصول الملك وهو ما يأتى
 اذ لا يلزم من التملك عقبه
 كالبيع بشرط الخيار ثم
 رايت الفتى اجاب بنحو ذلك
 لكنه فسر التملك باخذ
 الشفعة فورا اى بطلبها
 فورا ثم السعى في واحد
 من الثلاث الالية فهذا هو
 التملك لا مجرد طلبها فورا
 خلاف ما يقتضيه كلامه ثم
 رايت ما يصرح بذلك وهو
 قول بعض تلامذته واما
 الجواب عن قول الشيخين
 ولا يكتفى ان يقول حق
 الشفعة وانا مطالب بها
 وقولها في صفة الطلب
 انما مطالب بها فهو بناء على
 الفرق بين الطلب والتملك
 فكان منهما اولا في حقيقة
 التملك وثانيا في مجرد طلب
 الشفعة اهـ وقول جمع
 الواجب فورا هو الطلب
 لانفس التملك فعلمنا تعايرها
 لكن قولهم لانفس التملك
 في اطلاقه نظر والمعتمد الذى
 دل عليه كلام الرافعي
 وصرح به الفقيه في العمان

التملك الخ عبارة لمضى ان المراد هنا الاخذ بالشفعة وهو قوله اخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص واما حصول الملك فيشرط فيه ما ساقى (قوله واستحقاقه) عطف تفسير للتملك (قوله) وتقرره (عطف تفسير لحصول الملك (قوله من الجواب) اى من جواب الاسنوى اهمنى (قوله بنحو ذلك) اى بنحو جوابه بان التملك غير حصول الملك كرى وعش وانما زاد التحول ما ساقى من الاعتراض على الفتى (قوله اى بطاها فورا) من كلام الشارح اهـ عرش اى وقوله ثم السعى الخ من كلام الفتى كما في الرشيدى ومعطوف على اخذ الشفعة (قوله فذا هو التملك) من كلام الشارح والمشار اليه بجمع الطلب فورا ثم السعى الخ والآخر فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) اى من انه الطالب اهـ عرش (قوله ما يصرح بذلك) اى بان هذا هو التملك عرش كرى (قوله وهو) اى ما يصرح بذلك (قوله عن قول الشيخين الخ) يعنى عن التناقى بين قول الشيخين ولا يكتفى الخ وقولها في بيان صيغة الطلب انما مطالب بها (قوله فهو بناء الخ) هو جواب ما لو كان انما سب انما يقول واما قول الشيخين الخ لان المبنى هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا واما الجواب عن قول الشيخين الخ فوان كلامه مبنى على الفرق الخ اهـ رشيدى (قوله اهـ) اى قول بعض التلامذة (قوله وقول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله فعلمنا الخ) اى من كلام بعض تلامذة الفتى وكلام الجمع (تعايرهما) اى الطلب والتملك (قوله لكن قولهم) اى الجمع (قوله) انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذى هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا فاما اقتضاه قوله الا لا في الفصل الا ترى وكذا ان علم الخ من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله الميراث في الابدال والدفع إلى المشتري والاسقاط حقه لانه يدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه بان يبادر إلى الابدال والدفع اهـ سم عبارة عرش بعد كلام ذكره عن الجبال الرملى نصا فيه وقفة لانه يقتضى انه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن او كان حاصله عند موافقه للمشتري بقبضه يومه والظاهر خلافه اهـ (قوله عقب الفور في الاخذ اى في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ في السبب اى قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك والنظر لهذا قول افقيا ساقى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اى حاجة لفظ الفور اهـ سم عبارة الرشيدى قول اى في سببه تفسير لقوله في التملك فالمراد بالسبب هنا هو اخذ تلك الثلاثة اهـ وبه قد يتدفع اشكال سبقه لعله وانظر اى حاجة الخ المبنى على المتبادر من كون ذلك تفسير لا للاخذ فتأمل (قوله نعم في الروضة الخ) قال سم قضية كون هذا استدراكا على ما قبله ان هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وان المراد به انه اذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو تغير قضاء القاضى ورضا المشتري ثم ان احضر العوض قبل انقضاء ثلاثة ايام استمر تملكه والافسخ اذ لو كان المراد بقوله الا ترى وإذا ملك الشخص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يحتمل للجمع بينهما ما يأتى ثم قال بعد ان سرد نص كلام الروضة ولا يخفى ان المتبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيها اذا ملك بغير الطريق الاول وانه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين قوله واستحقاق التملك (قوله) انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذى هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الا ترى الفصل الا ترى وان دفع الشفع مستحقا لم تبطل شفעתه ان جهل وكذا ان علم في الاصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما يترأخ في الابدال والدفع إلى المشتري والاسقاط حقه لانه يدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه وذلك بان يبادر إلى الابدال والدفع وعلى هذا قبل يقيد بطلان الشفعة في مسألة الحاوى الالية في الشرح اول الفصل بما إذا لم يمدو يبادر إلى الاخذ او يفرق فيه فظهر ثم قضية قوله نعم الخ انه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضى ورضا المشتري اذا غاب ماله لمذره بغيره فتأمل وراجعوا ليحذر المراد بالتملك والاخذ (قوله عقب الفور في الاخذ اى في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ

نعم في الروضة وأصلها إذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره ففسخ الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج وساعده المعظم اه ووجه بان غيبة الثمن عذر فامهل لأجله مدة قريبة يتساع بها غالبا وبه يندفع زعم بناءه على ضعيف وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه لأن أخذه من يد البائع فضي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت التسليم المستحق للمشتري فيسلط البيع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه كاشارة الآخرس وكالكتابة (من) الشفع كتملكت أو اخذت بالشفعة) ونحوهما كاخترت الاخذ بها بخلاف انا مطالب بها وان سلم الثمن لانه رغبة في التملك والملك لا يحصل بذلك (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم من قوله الاتي ولو اشترى بجزاف نعم لا يشترط عليه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما يذكره الان واحد الثلاثة

الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيته وبدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله لو يتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن وبمهل ثلاثان غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه عبارة الرشدي قوله نعم في الروضة الخ هذا ليس استدراكا في الحقيقة لأن محل الامهال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة وبدل عليه أن الشارح م ذكر فيها يأتي قريبا بلفظه وإذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسله حتى يؤديه الخ فعمله ان لا يمهل للتملك مطلقا واعلم ان المراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاضي بقرينة قوله ففسخ الحاكم تملكه فاقبل اه أقول يدل على ما قاله وعلى ان ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكره اه فيما يأتي اقتصار المني على ما يأتي (قوله) زعم بناءه (اي ما في الروضة) وأصلها (قوله) على ضعف) لعله انه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون وجود واحد من الثلاثة الاية في المتن (قوله) لان أخذه (الخ) خالفه النهاية فقال وله اي الشفع اخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي قوله م ويقوم قبضه الخ اشار به إلى دفع ما علم به الشهاب بن حجر ما اختاره من تعيين لإجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع فضي إلى سقوط الشفعة الخ ووجه الدفع ان قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح م مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح م يرجع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار إلى رده بما ذكره اه عبارة سم قوله لان أخذه من يد البائع الخ قضية ذلك انه لا يكتفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافة اه (قوله) في حصول الملك إلى قوله والقمو في النهاية وكذا في المغني لا قوله وان سلم الثمن إلى المتن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الذمة قول المتن (لفظ) ولا يكتفي المعاطاة كما في البيع اه معنى (قوله) ورؤية شفيع) و (قوله) واحدا الثلاثة) معطوفان على كون الخ ش اه سم (قوله) ورؤية شفيع) (تنبيه) اشعر اقتصاره على رؤية الشفع انه لا يشترط ان يراه المأخوذ منه وهو كذلك قال الاسنوي وسببه انه فهرى ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذ من الوارث معنى واسى اي بان يموت المشتري

في السبب أي قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اي حاجة لفظ الفور (قوله) نعم في الروضة وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك الخ قضية كون هذا الاستدراك على ما قبله خصوصا مع الجمع بينه وبين قوله الاتي وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ ان هذا الاستثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وان المراد به إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه ولا يفسخ إذا كان المراد بهذا هو المراد بما سياتي لم يكن له موقع هنا ولم يمتنع للجمع بينه وبين ما يأتي لكن الذي في الروضة إنما هو ما نصه وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الاول أي تسليم العوض لم يكن له ان يتسله حتى يؤدي الثمن وإن تسلمه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزم منه ان يؤخر حقه بتأخير البائع حقه وإذا لم يكن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره ففسخ الحاكم تملكه هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الاداء بطل حقه وإن لم يوجد فعلى الحاكم ففسخ منه ولا يخفى أن المتبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الاول وأنه ليس فيما جاز التملك بدون الطريقين الاخرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيته وبدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله لو يتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن وبمهل ثلاثان غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه وسياق مثله في شرح قوله إذا حضر مجلسه واثبت حقه الخ فيلحصر (قوله) لان أخذه من يد البائع الخ كذا اشرح م وقضية ذلك انه لا يكتفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافة وعبارته في المسائل المثورة آخر الباب وللشفيع تكليف المشتري القبض أي للشقص ليأخذه منه وله الاخذ من البائع وعهده على المشتري اي لا تنتقل الملك اليه منه سواء اخذه منه ام من البائع اه (قوله) ورؤية شفيع الشقص كما يذكره الان

(ما تسليم العوض إلى المشتري فإذا أسلمه أو الزمه القاضي) لا متاعه من أخذ العوض (التسليم) يضم اللام (ملك الشفع الشقص) لأن المشتري وصل لحقه أو مقصر ومن ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين (٦٥) والذي في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري

لشقص فيقبل لو ارثه وبأخذته الشريك القديم ع (قوله) يذكره الآن) أي في هذا الفصل بقوله لا يتملك شقصا لم يره الشفع قول المتن (ما تسليم العوض إلخ) أي أو التخلية بينه وبينه إذا امتنع من التسليم اه معنى (قوله) وصل إلى حقه أي في الحالة الأولى (أو مقصر) أي فبايعها أهني (قوله) ومن ثم) أي لاجل أنه مقصر لكن في هذا الفرع خفاء (قوله) وقبض الحاكم إلخ) أي إذا امتنع من التسليم أهني (قوله) بحيث يتمكن إلخ) ولو أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري ببقاء الثمن في حبه الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها ثبتت بالبيع والمشتري يرد اسقاطها بعدم مبادرة الشفع اه ع (قوله) كاف) أي في ملك الشفع الشقص (قوله) كان باع دارا إلخ) أي وأما لو باع دارا فيها ذهب أو فضة بنجسه فلا يصح لأنه من قاعدة مدعوجة اه ع (قوله) لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارح م اه رشدي أقول وبفيدة قول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي إلخ وقوله لنا كذا إلخ (قوله) قاله ابن الرفعة) الأولى تقدم على قوله لا بالملك كما فعله المعنى (قوله) وهو) أي قوله أي بثبوتها (قوله) لأنها إلخ) أي الشفعة (قوله) فيها) أي الشفعة واختيار التملك اه معنى (قوله) فيها وطلبه) إلى الفرع في النهاية والمعنى قول المتن (به) أي القضاء أهني (قوله) مقامه) أي القضاء (قوله) كما أفهمه المتن إلخ) عبارة المعنى تنبيه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يمكن التملك عند الشهود وهو كذلك كما هو ظاهر الوجهين ورجحه ابن المقرئ ولو عند فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وإن قال ابن الرفعة لا يبعد التفصيل كما في مسئلة هرب الجمل حيث يقوم الاشهاد مقام القضاء لأن الضرر هناك أشد منه هنا اه (قوله) وببحث ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح م اه سم قال ع (قوله) م ظاهر كلامهم خلافه أي وهو المعتقد فلا يقوم الاشهاد مقام الحاكم عند عقده ويعذر في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه اه (قوله) أن يحمله) أي عدم القيام (قوله) والإقامة) أي وإن لم يوجد الحاكم قام الاشهاد مقام حكمه (قوله) وإنما يتجه إلخ) عبارة النهاية وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فأنما يظهر أن غاب إلخ اه (قوله) أو امتنع إلخ) أي ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله) وأما ذلك الشقص إلخ) عبارة المعنى وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يتسلم الشقص حتى يؤدي الثمن وإن تسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فإن غاب ماله أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقيل بطل بلا فسخ وليس للشفع خيار مجلس للمسر في بابه اه (قوله) ثلاثة أيام) أي غير يوم المقداه ع (قوله) أو التملك) أي التملك (قوله) فسخ الحاكم إلخ) ظاهر كلامهم وأن رضي المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم وأما رضا المشتري إلخ صريح في عدم إرادته (قوله) تنازعه) أي الشفع ش اه سم (قوله) الفعلان) أي يتملك ويرى اه ع (قوله) قال المعنى والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه وإن سلم

وسببه أنه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالوكالفة أو الإخذ من الوارث اه ورؤية وأحد معطوفان على كون ش (قوله) أو مقصر) يتأمل (قوله) وببحث ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح م (قوله) والإقامة) أي الاشهاد (قوله) وإنما يتجه) بفرض اعتماد شرح م (قوله) وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض إلخ) عبارة الروض ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن وبطل ثلاثا أن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه (قوله) تنازعه) أي الشفع ش (قوله) فرع) الشفع يرد بالعيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فإن قبضه بالأذن

(٩) - شرواني وابن قاسم - سادس) الغائب باطل وليس للمشتري منع الشفع من الرؤية (فرع) في الانوار شرط دعوى الشفعة تحديد الشفع الشقص وتقدير الثمن وطلبها واعتمده الغزي

و اطال فيه غافلا عما قاله هنا (٦٦) عن ابن الصلاح من انه لا يلزمه بيان مقدار سهمه كذا قاله بعضهم وهو ما للتناقض

التمن للبشري وله الدبا لعل عليه أي المشتري فان قبضه باذن المشتري وأقلس بالتمن رجح فيه المشتري كما في البيع في ذلك كله اه (قوله فيه) أي الاعتاد (قوله غافلا عما قاله) أي الغري (قوله كذا قاله) المشار اليه قوله غافلا الخ أي نسبة الغفلة إلى الغري اه كردی (قوله وهو ما) أي البعض (التناقض) أي بين قول الغري (قوله وليس كذلك) أي ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الأول) أي ما نقله الغري عن الانوار واعتدته (قوله والثاني) أي ما قاله عن ابن الصلاح (قوله لتحديد ما) أي لبيان قدرها (قوله في بعض الصور) أي كما في قول المتن ولو كان للبشري شرك الخ (قوله هذا) الإشارة إلى المشتري (قوله وهو) أي ما اشتراه هذا (قوله هكذا من الخ) لتحديد للشقص (قوله بتمن كذا الخ) كقوله (من فلان) متعلق بقوله اشتراه (قوله قبضه منه) أي حاجة اليه مع جواز الاخذ من البالغ كاتقدم عن الرض اه سم أقول وذكره معنى على ما اختاره فيما تقدم من عدم جوازه خلافا للروض والنهاية (قوله للشفعة فيه) أي فيما اشتراه الخ (قوله فائنته) أي الشراء (قوله ومثني) عطف على ضمير أئنته (قوله الشفع) فاعله (قوله ولم يثبت الخ) من الثبوت وكان الأولى كما يعلم بما يأتي عن سم و ثبت جملته (قوله ولو بينته) يعني اقامها المشتري على جهله التمن أخذ ما يأتي عن سم خلافا لما يوجهه صنعه (وتظير الغري الخ) عبارة الغري وأن اعترف أي المشتري بالشراء والملك للبديعي لكن قال كان التمن مجبولا فان صدقة الشفع سقطت شفعته فان انكر الشفع ذلك و اقام المشتري بينته بأنه اشتراه بتمن مجبول هو صبرة طعام أو جوهرة بجهولة القيمة مثلا سقطت شفعته وفي سماع بيته المشتري نظر لأنه بمنزلة الداخل فيبني أن لا تسع بينته ويحلف أن التمن مجبول انتهى اه سم (قوله بأنه) أي المشتري (قوله بمنزلة الداخله) أي من جهة البدل فلم يؤمر بالبينته حتى يقيم الخارج أي الشفع بينته اه كردی (قوله وهنا) أي واقامة المشتري بينته فيما إذا ادعى جهل التمن (فصل في بيان بدل الشقص) (قوله في بيان) إلى قوله لجامع في النهاية لإلا قوله وغير ذلك وقوله حيثند (قوله الذي يؤخذ به) أي البدل الذي يؤخذ بالشقص بهذا البدل فالفصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لان اللبس كما هو مذهب الكوفيين (قوله أو تعدد الشقص) مجرور عطفا على بيان والشقص مضاف اليه اه رشدي ومقتضاه ان العطف هنا بالو او لكنه فيما بايدينا من نسخ النهاية والتحفة باو فاعتين انه جملة فعلية معطوفة على جملة تعدد (قوله وغير ذلك) أي كظهور التمن مستحقا ودفع الشفع مستحقا وتصرف المشتري في الشقص قول المتن (ان اشترى) أي شخص شقصا من عقار اه معنى قول المتن (بمثلي) أي كبر وتقديرا به ومعنى أي ولو مقتوشا حيث راجع عن قول المتن (أخذ الشفع بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى دارا بمكة بحب غال فله شفع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالمقدم وانظر في عكس المثل هل يرجع لقيمة بدل العقد كما في القرض والقبض سم على حج أقول لا وجه للتردد في عكس المثل مع تسليم الشق الأول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لقله لمؤنة فتعبر بقيمته حيث ظهر به في غير محله ويؤيده ما سنذكره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه اه ع عن قول المتن (بمثله) أي ان تبسر نهاية ومعنى أي بان وجد فيما دون مرحلتين مر اه سم على منيع اه ع عن (قوله لأنه) إلى

وليس كذلك بل الأول في تحديد الشقص المأخوذ فلا بد منه لأنه المدعى به والثاني في حصة الشفع فلا يحتاج لتحديد ما لأنه غير المدعى به وان توقف الاخذ على العلم به في بعض الصور وحاصل عبارة الغري أنه يدعى بحضرة المشتري أتى استحق أخذ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا بتمن كذا حالا من فلان قبضه منه وأنى حال على ذلك أشهد على أتى طالب للشفعة فيه وبأدركت للبشري وطلبت منه تسليم الشقص وقبض التمن فان صدقة المشتري أو أنكر الشراء فائنته ومثني الشفع سلم التمن له وتسلم منه الشقص وان أنكر شركة الشفع خلف أنه لا يعلمها وعلى الشفع اثباتها وان ادعى جهل التمن ولم يثبت عليه ولو بينته سقطت شفعته وتظير الغري فيه بأنه بمنزلة الداخل مجرور ببيان واقامة الداخل لها لإثبات الملك وهو ثابت فلم يمتحج اليها وهنا للدفع وهو يحتاج اليه (فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر التمن وكيفية أخذ الشركاء إذا

وأقلس رجح فيه المشتري أي كما في البيع روض (قوله قبضه منه) أي حاجة اليه مع جواز الاخذ من البالغ كاتقدم عن الرض (قوله وتظير الغري فيه الخ) عبارة الغري وأن اعترف أي المشتري بالشراء والملك للبديعي لكن قال كان التمن مجبولا فان صدقة الشفع سقطت شفعته فان أنكر الشفع ذلك و اقام المشتري بينته بأنه اشتراه بتمن مجبول هو صبرة طعام أو جوهرة بجهولة القيمة مثلا سقطت شفعته وفي سماع بيته المشتري نظر لأنه بمنزلة الداخل فيبني أن لا تسع بينته ويحلف أن التمن مجبول اه (فصل في بيان بدل الشقص الخ) (قوله في المتن) ان اشترى بمثلي أخذه الشفع بمثله

تعدى أو تعدد الشقص وغير ذلك (ان اشترى بمثلي أخذه الشفع بمثله) لأنه أقرب إلى حقه منه قوله

قوله ولو كان دناير في المني **(قوله فان قدر بالوزن الخ)** عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المثل بغير معياره الشرعي كقسطار حطه الخ اه **(قوله فان انقطع المثل)** اي بان قد حسا فيها دون مرحلتين او شرعا كان وجد بالكثير من ثمن مثله المراد بثمن مثله ما يرغب في ذلك الوقت برماوى اه بجريسى **(قوله بقيمته)** اي قيمة المثل لا الشقص اه سم **(قوله حيثند)** اي وقت الاخذ واسقط النهاية لفظه حيثند كانهما وكتب عليه عش مانصه قوله مر بقيمته اي المثل يوم البيع مثلا اخذا بما ياتي في المتقوم اه وفي الجريسي عن الزبائدي ما يوافقه **(قوله فان تراضيا)** اي المشتري والشفيع (عنها) أي عن الدنانير التي اشترى الشقص بها **(قوله مستجدا)** بفتح الجيم من استجده اذا احذنه وبكسرهما من استجدلا زما بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه عش **(قوله تبطل به الشفعة)** يعني ان هذا اختلاف ما اذا اخذ الشفيع بالدنانير ثم عوض عنها بالدرهم فينبغي ان لا تبطل مر انتهى سم على حج اه عش **(قوله وهي)** اي ما في الحاروي والثانيث باعتبار المسئلة **(قوله هنا)** اي في مسئلة التراضي **(قوله ما مر من التفصيل الخ)** اي من ان محل البطلان ان علم ولا فلاح عش ورشدي **(قوله فهو)** اي التراضي **(قوله فوجب الفرق بين علمه وجهه)** أي بالعلان مع العلم دون الجهل قول المتن **(بقيمته)** اي كالغصب قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه باق هنا نظير ما مر في مالوظف الشفيع بالمشتري يبلداخر واخذه فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويوجب المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنفله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفصوله سم على حج اه عش **(قوله ياخذ)** الى قوله بناء على الاصح في النهاية **(قوله تعين الاخذ به)** لان العدول عنه انما كان لتعذر نهائية معنى **(قوله ولو مثليا)** عبارة النهاية والمغنى لاسباب المتقوم اه **(قوله واعتمده الاذرى**

او بمتقوم بقيمته) أي كالغصب قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه باق هنا نظير ما مر فيما لوظف الشفيع بالمشتري يبلداخر واخذه فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويوجب المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنفله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفصوله ولا ين الرفعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرت لم يرجح منها هو ولا غيره شيئا وقد علمت ان ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عذر في تأخير الاخذ ولا الطلب اه في المتن بمثله ظاهره وان اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غا لشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدوا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالقدم و انظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بدل العقد كما في القرض والغصب **(قوله فان انقطع المثل وقت الاخذ اخذ بقيمته حيثند)** المتبادر ان المراد بقيمته المثل ويوافقه في الروضة قال كالغصب اه وتقدم في الغصب فيها اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل او المفعوب وان السبكي رجح الاول ويوافقه ايضا قوله لا في القيمة الشقص الخ **(قوله)** كان شراء مستجدا تبطل به الشفعة) يعني ان هذا اختلاف ما اذا اخذ بالدنانير ثم عوض عنها الدرهم فينبغي ان لا تبطل مر **(قوله والذي يتجه انه باق هنا ما مر من التفصيل الخ)** كذا شرح مر وهذا المتجه يشكل على ما ياتي في المتن من قوله وان دفع الشفيع مستحقا اي او نحو نحاس كما باق في الشرح لم تبطل شفعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح لان اى يفرق بان هذا لما كان ظاهرا في عقد اخر لا نشتر اه مستجدا كان صار قاع الشفعة فقر قنين ان يمدن فلا تسقط ولا تقسط مطلنا لكونه قد يشكل بان فوات الفورية بعد الشروع في الاخذ سقط كما تقدم في شرح قوله ولا يشترط في التملك الخ وفي الحاشية هناك والتشغال بدفع المستحق ونحوه يفوتها لان فرض فيها اذا لم تمت وقع التدارك على الفور او يقال ان هذا الاخذ لاغ لائز وكان له لم شرع في الاخذ فيه ما فيه **(قوله والذي يتجه الخ)** قد ينازع في هذا كالمقول عن الحاروي المذكور ان قضية ما ياتي من ان الفورية معتبرة في الطلب لافي التملك ان التراضي المذكور لا يبطل الشفعة لانه انما يكون في الاخذ التملك فغايتة تفويت فورية التملك وذلك لا يضرب بعد تقدم فورية الطلب ويمازق ذلك مسئلة الرد بالعيب لان الاعتبار فيه فورية الفسخ والاشتغال بالصالح مفوت لها ولا ياتي ما قلناه ما قالوه في الصلح عن الشفعة بما لا انه كالصلح بعن الرد بالعيب لان الصلح عنها بالمال مع العلم بفساده يني

وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل لزوم انعط عن الشفع أو كله فلا شفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد بالقيمة هنا غير ما السابق في الغصب (٦٨) فيحتدلا برده عليه خلافا لمن زعمه ما لو صالح عن دم العدلى شقص فانه يأخذه بقيمة

الدم وهو الدية فأخذه بقيمة يوم الجناية وتعتبر قيمة المتقوم في غير هذا (يوم البيع) أى وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري يمينه في قدرها حيثنذ كافي البحر لياتي انه اعلم بما بآشره (وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) كان المتبر في الثمن حالة اللزوم بناء على الاصح من حقوق الخط والزيادة في زمن الخيار ولا كان ماسبق شاملا للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى (بمؤجل) فالأظهر انه غير وان حل الثمن بموت المشتري أو كان متجما بأوقات مختلفة (بين أن يعجل) الثمن (ويأخذ في الحال) وعمله اخذنا من كلام الاذرى وغيره ما لم يكن على المشتري ضرر في قبوله لنحو تهب والام يجب الشفع (أو) عطف بها في حزين لياتي (يصبر الى التحل) بكر الحاء أى حلول الكل في المنجم وليس له كلما نجح ان يعطيه ويأخذ بقدره لافيه من تفريق الصفقة على المشتري (ويأخذ) دفعا للضرر من الجانبين لان الاخذ بالمؤجل يصبر بالمشتري لاختلاف الذمم وبالحال يصبر بالشفيع لان الاجل يقابله قسط من الثمن ثم لورضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا والاسقط حقه

(الخ) وكذا اعتمده المغنى (قوله قبل اللزوم) اى لزوم الشراء (قوله إذ لا بيع) أى لبطلانه لا براءا ثم قبل اللزوم لانه يصير بيعا بلائنه اه عش (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قد يقال لاحاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء سم على حج اه عش (قوله غير ما السابق الخ) اى غير القيمة التى سقت في الغصب وهى اعلى القيم وهذا لما في شرح الروض من قوله واعتبار المثل والقيمة فهاذ كمرقيس على الغصب اه كرى ويؤخذ منه الجواب عن قول سم المار انفا قد يقال لاحاجة الخ (قوله فياخذه بقيمة) اى الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذه بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقابل صفة الابل بمجمله فلا يتأتى التقويم بهامع الجهل بصفتها اه عش (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم اه نهاية يعنى شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الروض يوم الجناية صوابه يوم الصلح اه سم ورشيدى ووافق المغنى شيخ الاسلام عبارته ولو جعل الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفع بمثل المسلم فيان كان مثليا بقيمة ان كان متقوما او صالح بعن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك او صالح بعن دم وعدا واستاجر به او امته اخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجرة المثل لمدة الاجارة أو مئة حال الامتاع وان افرضه اخذه بكمه لعدك المستقرض بقيمة اه (قوله وتعتبر) الظاهر انه دخول في المتن وقال الكردى عطف على قوله لا يرد عليه الخ اه (قوله في غير هذا) اى في غير الماخوذ عن نحو مهر وعوض نحو صلح الدم (قوله في قدرها) اى إذا تلف الثمن اه عش (قوله ولما كان) اى قول المتن ولو بيع في الهابة والمغنى لا قوله عطف بها الى المتن وقوله قيل (قوله ماسبق) اى قوله اما تسليم العوض الى المشتري الخ (قوله ان المراد) اى من الدين السابق ختمنا (قوله بقوله) اى بالمقابلة لما سبق قول المتن (فالاظهر انه غير) ولو اختار على الاول الصبر الى الحلول ثم عن ان له يعجل الثمن ويأخذ قال في المطلب والذى يظهر ان له ذلك وجهها واحدا قال الاذرى وغيره وهو ظاهر اذ لم يكن زمن تهب يخشى منه على الثمن المعجل الضياع اه نهاية زاد المني ولو مات الشفع فالحيرة لو ارتهاه (قوله وان حل) غايه (قوله لما ياتي) اى في شرح ويختير فياخذه شفعة الخ (قوله اى حلول الكل في المنجم) عبارة المغنى اى الحلول والتمن المنجم كالمؤجل فيعجل او يسبر حتى يحل كاه ليس له الخ اه قول المتن (ويأخذ) اى بعد ذلك اه معنى (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله بذمة الشفع) أى بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله نهايوقم معنى (قوله والاسقط الخ) اى وان ابي الشفع الا الصبر الى التحل بطلت شفعته نهاية معنى (قوله سقط حقه) ينبغى ان محله حيث علم بذلك والافلا اه عش وكتب عليه سم ايضا مانصه قد يشكل بان الفور فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا به لا يلزم نفي فورية الطلب لجواز ان يطلب على الفور ثم يصلح انعم يمكن ان يقال حيثنذ ان المصلحة من قبيل الشروع في الاخذ ومع الشروع فيه تعين الفورية فالامر دائر بين فوات فورية الطلب وفورية الاختلاف تايملا فيه نعم يتدفع النزاع المذكور بناء على ما تقدم قيل قوله ويشترط لفظ حيث قال والمتقدم الذى يدل عليه كلام الراعى الخ لكن يشكك حيثنذ على هذا ان قياس ما تقدم انه ان فوات الفورية سقطت الشفعة علم بفساد الصلح او جهل والام تسقط كذلك الا ان يجب بان السقوط اما يكون بفوات الفورية اذ لم تكن لذرو الجهل المذكور عند (قوله ولو حط عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زيد او حط من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل فلا شفعة اه قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد او حط بعده فلا يلحق بالثمن كما مر اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قد يقال لاحاجة الى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله فيجند لا يرد الخ) ماصورة الاراد مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم شرح مر عبارة الروض وان صالح بعن دم اخذه بقيمة اليوم الجناية قال في شرحه كذا في الاصل ايضا وصوابه يوم الصلح اه (قوله يصدق المشتري) كذا شرح مر (قوله والاسقط حقه) قد يشكك بان الفور انما

وإذا خیر لم يلزمه اعلام المشتري بالطالب على ما في الشرحين وصرح في اصل الروضة لزوم (٦٩) قبل وهو سبق قلم (ولو بيع شقص وغيره)

ملا لشفعة فيه كيف

(اخذ) اى الشقص لوجود

سبب الاخذ فيه دون غيره

ولا يتخير المشتري بفريق

الصفقة عليه لانه المورط

نفسه وهذا لى من التعليل

بانه دخل فيها علما بالخال

لان قضيته ان الجاهل

يتخير وهو خلاف اطلاقهم

ومدركهم وبكل من

التعليلين فارق هذا مامر

من امتناع افراد المعب

بالرد (بحصته) اى بقدرها

(من) الثمن باعتبار (القيمة)

بان يوزع الثمن عليهما

باعتبار قيمتهما وقت البيع

وباخذ الشقص بحصته من

الثمن فاذا ساوى مائتين

والسيف مائة والثلث خمسة

عشر اخذ بثلثي الثمن

وماقررت به كلامه هو

مراده كما هو ظاهر ويندفع

ما قبل ان ذكر القيمة سبق

قلم (ويؤخذ) الشقص

(المهور بمثلها) يوم

النكاح (وكذا) شقص

(هو عرض خلع) فيؤخذ

بمير مثلها يوم الخلع سواء

انقص عن قيمة الشقص ام

لان البضع مقوم بقيمته

مير المثل ولو امرها شقصا

بجولا وجب لها مير المثل

ولاشفعة لان الشقص باق

على ملك الزوج ويجب في

المتعة متعة مثلها لamer مثلها

لانا الواجبة بالفراق

والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم

شقصا اخذ الشفع بمثل النجوم او بقيمتها بناء على مامر (ولو اشترى بجزاف وتلف)

او غاب وتعدر احضاره او بمقوم كغص وتعدر الدلم بقيمته او اخذ بغيره (امتدح الاخذ) لتعدر الاخذ بالجهول

انما يعتبر في الطلب لافى التملك الان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم ما تقدم اه (قوله
واذا خیر الخ) اى المشتري وهو كلام مستقل ليس من الاستدراك قول المتن (لو بيع شقص وغيره) اى صفقة
واحدة اه معنى (قوله) ملا لاشفعة) اى قوله لو به يتدفع فى المعنى الا انه اقتصر على التعليل الثاني وللى قوله لو به
نظر فى النهاية (قوله) كيف) اى او بقدر اراض اخرى لاشركة فيها للشفيع اه معنى (قوله) دون غيره) حال
من مفعول اخذه (قوله) لان قضيته ان الجاهل يتخير) والظاهر كما قال شيخنا انهم جروا فى ذكر العلم على الغالب
معنى و نهاية (قوله) خلاف اطلاقهم الخ) وهو اى اطلاقهم المعتمد اه عرش قول المتن (بحصته من القيمة)
يوجه بانه على حذف مضافين اى يمثل نسبة حصته من القيمة اى من الثمن اه سمى اى بقدرها من الثمن قول
المتن (ويؤخذ المهور بمثلها) قال فى شرح الروض وان اجمعه اى جمعه جمعا على عمل او اقرضه
اخذ بعد العمل باجر تهاى العمل فى الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اى فى الثانية وان قلنا المقترض يرد
المثل الصورى اه سمى (قوله) يوم النكاح) الى قوله لamer مثلها فى المعنى (قوله) سواء الخ) راجع الى
ما قبل وكذا ايضا (قوله) شقصا بجهولا) اى بان لم تره اه عرش (قوله) ويجب فى المتعة الخ) ولو جعل
الشريك الشقص راس مال سلم اخذ الشفع بشمن المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمتها ان كان مقوما واصلح به
عن دين اخذه مثله او قيمته كذلك اه معنى (قوله) او بقيمتها) اى ان كانت متقومة وفى سم على حج ينفي
يوم التعويض اه عرش (قوله) بناء على مامر) اى من جواز الاعتراض عنها وكلام الشارح مبنى عليه
اه نهاية قال عرش قوله من من جواز الاعتراض الخ وهو المرجوح اه قول المتن (بجزاف) بتثليث
جسيمه كامر نقدا كان او غيره كذروع ومكيل اه معنى وفى البحرى الجراف بيع الشى وشراؤه بلا كيل
ولا وزن اه اى ولا ذرع ولا عدول المتن (وتلف) اى الثمن قبل العلم بقدره (قوله) وتعدر احضاره) اى العلم بقدره فى
كتلف الكل سيد عمر وسم (قوله) او غاب) اى قبل العلم بقدره (قوله) وتعدر احضاره) اى العلم بقدره فى
القيمة اه شرح الروض (قوله) او بمقوم) عطف على بجزاف (قوله) وهذا من الجبل الخ) يمكن دفع هذه
الحيلة بان يطلب الشفع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر اى المالى وقيمة فى التقوم فالوجه ان
له ذلك وان حلف المشتري ان لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به سم على حج
وهو ظاهر فى التوصل الى الشفعة بذلك لاسقوط الحزمة عن المشتري بما ذكر لاحتمال ان ما عينه وحلف
عليه بعد تكول المشتري ازيد مما اخذ به فيعود الضرر على الشفع بذلك اه عرش (قوله) من الجبل المسقطه
الخ) ومنها ان يبيعه الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم يايخذه بعرض يساوى ما تراض عليه عوضا عن
الثمن او يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه مجهول مشاهد ويقبضه بمخلطه
بغيره بلا وزن فى الموزون او ينفقه او يلقه ومنها ان يشتري من الشقص جزءا بقيمة الكل ثم يبيع الباقي
ومنها ان يهب كل من مالك الشقص واخذه بالآخر بان يهب له الشقص بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر
قيمتها فان خشياعدم الوفاء بالهبة وكلا ميتين ليقضاهما منهما معا فى حالة واحدة معنى و شرح الروض
ومنها ان يشتري منه البناء خاصة ثم يهبه منه نصيبه من العرصه ومنها ان يستاجر الشقص مدة لا يتيق
الشقص اكثر منها باجرة يسيرة ثم يشتريه بقيمة مثله فان عقدا لا تنفسخ بالشراء على الاصح كرى

يعتبر فى الطلب لافى التملك الان يصور هذا بما اذا شرع فى سبب التملك على ما علم ما تقدم (قوله) وهو
خلاف اطلاقهم الخ) كذا م (قوله) فى المتن بحصته من القيمة) يوجه بانه على حذف مضافين اى يمثل نسبة
حصته من القيمة اى من الثمن (قوله) فى المتن ويؤخذ المهور بمثلها الخ) قال فى شرح الروض وان اجمعه اى
جمعه جمعا على عمل او اقرضه اخذ بعد العمل باجر تهاى العمل فى الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اى
فى الثانية وان قلنا المقترض يرد المثل الصورى اه (قوله) او بقيمتها) ينفي يوم التعويض (قوله) بناء على مامر

والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا اخذ الشفع بمثل النجوم او بقيمتها بناء على مامر (ولو اشترى بجزاف وتلف) او غاب وتعدر احضاره او بمقوم كغص وتعدر الدلم بقيمته او اخذ بغيره (امتدح الاخذ) لتعدر الاخذ بالجهول

(قوله مكروهه) إلا في دفع شفعة الجار ورضومعني (قوله كذا أطلقاه) أي في غير شفعة الجوار اه نهاية
(قوله وقيدته) أي ما ذكر من الكراهة اه ع ش (قوله وقيدته بعضهم الخ) أقره النهاية وساطان (قوله قال
اما بعده الخ) أي كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الإبهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر
التمن اه سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر إطلاق المغني والروض وشرحه (قوله فانها مذكر الخ) وقد يجاب
بانها مراد بالكراهة ما يعين التنزيه أي بالنسبة للحيل قبل البيع والتحريم أي بالنسبة لما بعده وبانها مراد
بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المتبر في الكراهة والحرمة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة
بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع مجعول بقصد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به
إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه اه سم (قوله اما إذا بقي) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية وكذا في المغني
لأقوله بما تنبئ إلى المتن وقوله واعتمده السبكي وقوله وخروج التدنحاسا لخروجه مستحقا وقوله فان
قلت إلى المتن وقوله ارنحو نحاس وقوله فالقواند إلى الذي يتجه (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أي
فيتعذر الأخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدر يعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم اه ع ش (قوله
ولا الاخبار به) أي بالقدر وقال النهاية والمغني بقيته اه (قوله وفارق ما مر) أي من أنه ليس للبشترى منع
الشفيع من رؤية الشقص اه سم (قوله بأنه) أي الشفيع (قوله حلف) أي المشتري فان نكل حلف الشفيع
واخذ بالحلف به كما يأتي (قوله كما يأتي) أي يقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن الخ
(قوله بتا) بيا موحدة فتاة مشاة فولية (قوله والزم الشفيع الأخذ) أي إن اراده اه ع ش (قوله وإن قال) أي
المشتري (لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الأخذ مر سم
وتستفاد هذه ايضا مما يأتي في شرح ولو اختلف المشتري والشفيع (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره
أنها لا تعود ان تبين الحال ويوجه بأنه مقصر بالحلف اذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال سم
على حجب وقد يقال قله ويوجه الخ انما يتبادر إذا كان يجب لتأخير الأمر وقضية تضعيف الشارح م ر مانقله
عن القاضي أنه إذا لم يحلف عدنا كلا وحلف الشفيع اه ع ش (قوله وجري عليه الخ) عبارة المغني وهو
كذلك كاصرح به في نكت التنبيه وقبل أن الشفعة موقوفة الخ اه (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله

وهذا من الحيل المسقطه
للشفعة وهي مكروهه كذا
أطلقاه كثيرهما وقيدته
بعضهم بما قبل البيع قال
اما بعده فهي حرام وفيه
نظر بل لا يملكها صريح في
أنه لا فرق فانها مذكر من
جملة الحيل كثير مما مر بعد
البيع اما إذا بقي فكالمثلا
ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم
البائع احضاره ولا اخبار
به وفارق ما مر فيما لم يره
بأنه لاحق له على البائع
بخلاف المشتري (فان
عين الشفيع قدرا) بان
قال اشترته بمائة (وقال
المشتري) بما تبين حلف
كما يأتي بناء على ما ادعاه
والزم الشفيع الأخذ به
وإن قال (لم يكن معلوم
القدر حلف على نفي العلم)
بما عينه الشفيع لأن الأصل
عدم عليه وهو حينئذ تسقط
الشفعة كما اقتضاه المتن
وجرى عليه في نكته

أي من صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المسقطه للشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفيع
الأخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يزيد عليه قدر المثل وقيمة في المتقوم فالوجه أن ذلك وأن يحلف المشتري
إن لم يعترف بأنه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الأخذ به (قوله وقيدته بعضهم الخ) اعتمده م ر
(قوله قال اما بعده) أي كان اشترى بصيرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الإبهام حتى لا يتوصل إلى
معرفة قدر الثمن (قوله فانها مذكر من جملة الحيل كثير انما هو بعد البيع) أقول عبارة الروض فصل الحيلة
في دفع الشفعة مكروهة إلا في دفع شفعة الجار وهي أي الحيلة في دفعها مثل أن يبيع الشفيع بكثر ثم يأخذ به عرضا
يساوي ما تراضيا عليه إلى أن قال أو مجعول أي وان يبيع بمجول مشاهدة أي وبقبضة ويخطئه بغيره
بلا وزن أي في الموزون قال في شرحه أو ينفعه أو يضع منه أشياء اه فقله أو يبيع مجعول إلى
آخر ما ذكر من المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو ما عناه الشارح بقوله فانها مذكر الخ وقد
يجاب بانها مراد بالكراهة ما يعين التنزيه أي بالنسبة لما بعده وبأن المراد بقوله وهي مثل أن يبيع الخ بيان
ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المتبر في الحرمة والكراهة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعد
البيع م ر والوجه ان يجعل البيع مجعول بعد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى
اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه بعد ذلك ولا يصرف في الحكم بكرة الشراء بالمجول وإن حيلة أن الاسقاط لا يتم
إلا إذا تلف أو تلف بعد الشراء (قوله وفارق ما مر) أي أنه ليس للبشترى منع الشفيع من الرؤية (في المتن
وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق
الأخذ م ر (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود وإن تبين الحال لا تقطاع الخصومة بالحلف

ونص عليه وقال القاضي عن النص يوافي إلى ان يتضح الحال واعتمده (٧١) السبكي وليس له الحلف انه اشتراه

بشئ مجهول لانه قد قبله
بعد الشراء فان بكل حلف
الشفيع وعلى ما عينه واخذ
به (ولان ادعى عليه) بقدر
وطالبه ببيان (ولم يبين
قدرا) في دعواه (لم تسمع
دعواه في الاصح) لانها غير
مأثرة وله ان يدعي قدرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وهكذا حتى يقر أو يتكفل
فيستدل بكتوله على انه
الثن ويحلف عليه ويأخذ
به لما يأتي انه يجوز الحلف
بالظن المؤكد (ولذا ظهر)
بعد الاخذ بالشفعة (الثن)
المبدول في الشقص النقد
او غيره (مستحقا) بينة او
تصادق من البائع والمشتري
والشفيع (فان كان معينا)
بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لانه يغير ثمن
(والشفية) لتزيتها على
البيع ولو خرج بعضه بطلا
فيه فقط وخروج النقد
نحاسا كخروجه مستحقا
فان خرج رد ثمنه غير البائع
بين الرضا به والاستبدال فان
رضي به لم يلزم المشتري
الرضا بمثل بل يأخذ من
الشفيع الجيد قاله البغوي
ونظر فيه المصنف وزده
البغوي بانه جار على قوله
في عبد ثمن للشقص ظهر
معيا ورضي به البائع ان
على الشفيع قيمته سلم
لانه الذي اقتضاه النقد

جری علیہ الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضي عن النص أنها توقفت الخ اه (قوله)
وليس له) اي للمشتري ه (فرع) ه لو ذكر الشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا اخذ به اجيب
فليراجع اه سم عبارة النهاية والمعنى ولو قامت بينة بان الثمن كان الفا وكفا من الدراهم هو دون
المائة يقينا فقال الشفيع انا اخذته بالف ومات له الاخذ كافي فتاوى الغزالي لكنه لا يحل للمشتري
قبض تمام المائة اه عش قوله لا يحل الخ اي أنه لا تجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته ولو
بالتراضي على أنه هنا لا تراضي لان الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء)
واي وقبل الحلف اه عش (قوله وله ان الخ) عبارة النهاية والمعنى وللشفيع بعد حلف المشتري ان يزيد في
قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا الخ ولا يكون قوله اي المشتري نسبت قدر الثمن عذرا بل يطلب منه
جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى يتكفل الخ) اي ولو في أيام مختلفة وان أدى ذلك لاضرار المشتري باحضاره
بجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول انه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب
بذلك اه عش (قوله على أنه) أي ما وقف عنده اه عش قول المتن (معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما
يؤخذ من عش اه يجزى (قوله بطلا فيه فقط) اي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من
الشقص دون الباقي تفريقا للصفقة اه معنى (قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وان كان متمولا وقد
يشكل البطلان حيث يدعى المعين لان يقال بالمالم يقصد الاستبدال لا الفضة كان بمنزلة غير المتمول سم على حجج ويبنى
اخذ من مسئلة شراء زجاجة ظاهرا جوهرة تصوير المسئلة بالمأقال اشترت بهذه الفضة متلافيان الثمن
نحاسا وقد قيل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقا ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي لم يوصف
بانه دراهم ودنانير كعتك هذا فينبغي صحة المبيع به اخذ من شراء زجاجة ظاهرا جوهرة فانه يصح وحيث
ثبت الشفعة فليراجع انتهى اه عش (قوله فان خرج رد ثمن) اي وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر
في ذلك لكن لا وجه حيثد لقوله الاستبدال سم وعش ورشدي وقد يمنع الظهور بل الشمول للمعين
قول شارح الآتي لان يفرق ثم رايت ما ياتي عن سم (قوله تخير البائع بين الرضا به والاستبدال الخ)
هو مشكل لان كانت الصورة أن الثمن معين كاهو صريح السياق فان القياس فيه انما هو التخير بين الفسخ
والامضاء لارد المعين وطلب بدله عش ورشدي زاد سم لكن قوله الآتي لان يفرق بان الردى
والغيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التذوير بما اذا كان الثمن في الذمة وحيثد في ذكر هذا
الكلام في هذا الشق ما لا يخفى اه اقول ولذا اخر المعنى والمنهج هذا الكلام بتمامه وذكر اه فشرح ولا
ابدل وبقي (قوله الجيد) عبارة المعنى ما اقتضاه العقد اه (قوله وزده) اي قول البغوي وكذا ضمير بانه
الخ (قوله ثمن الخ) نعمت عبد (قوله وقد غلظه) أي البغوي (فيه) أي في قوله في عبد ثمن الخ (قوله قال وانما
الخ) اي قال الامام (قوله اولي) ووجه الاولوية ان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداءة في المثل
شيخنا الحنفى اه يجزى (قوله والصواب الخ) اي قال البلقيني معنى وعش (قوله في كلتا المسلتين) اي
مسئلة الردى ومسئلة الغيب (قوله اعتبار ما ظهر) اي بعد القدو وهو مثل الردى ومقيمة الغيب اه عش

وقد غلظه فيه الامام قال وانما عليه قيمته معيا فالتميل بالمثل اولي قال والصواب في كلتا المسلتين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر

عبارة المغنى اعتبار ما ظهر أى لا ماضى به البائع وهو الظاهر وبه جزم ابن المقرئ
 فى المغيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد لزم الشفع قيمته معيا فان سلم قيمته سلبا استرد قسط السلامة
 اه و جزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المغيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى من
 الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه انتهى اه سم ووافقه اى ابن المقرئ النهاية عبارته ان الوجه الفرق
 بين المغيب والردى اذ ضرر الراداة اكثر من العيب اذ لا يلزم من عيبه رداه نه افعال عش و الرشيدى قوله
 هر و الاوجه الفرق اى أى فلا يجب على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المغيب واعتمد الفرق
 المذكور شيخنا الزياى اه و قال سم والوجه ان هذه التفرقة انما تنتج اذا كان الشراء فى صورة العبد
 بالعين وفى صورة الردى فى الذمة والا فالوجه استواء الحكم فيها حتى يعتبر ما ظهر فيها فى صورة العين
 دون الذمة (قوله موجوده فيها) اى فى الخطو قبول الردى او المغيب (قوله بخلاف الثمن) اى اذا
 حط بضئه (قوله فسرى ما وقع فيه الخ) بخلاف الردى او المغيب فلا يسرى فلا يعطيه الا الجبدسو اما قبل
 الزوم وما بعده لان ما قبل الزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالاولى وهذا الفرق موافقا لما مر عن
 النبوى اه رشيدى (قوله بان كان فى الذمة) اى ودم عفاها فخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال
 عش قوله ودفعت الخ اى بعد مفارقة المجلس اخذ من قولهم الو اقم فى المجلس كالواقف فى صلب المقد اه قول
 المتن (ابدل وبقيا) وللبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه وبحسبه الى ان يقبض الثمن نهاية
 ومعنى قال عش قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا جبار ولو اختلفا فيبني تصديقه فى
 عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أى كونه مستحقا بان اشتبه عليه ماله اه معنى قول المتن (وكذا ان
 علم الخ) قد يشكل على ما تقدم من انه اذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال ان دفع
 المستحق مع العلم ماله تقصير بنافى الفورية فليحمل هذا على ما اذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً سم
 على حج اه عش (قوله وكذا الواخ) عبارة المغنى عقب المتن ان كان الثمن معينا كتمسكت الشقص بهذه
 الدرهم فان كان الثمن فى الذمة لم تبطل جز ما عليه ابدال الوان دفع ردثا لم تبطل شفعته علم او جهل اه
 (قوله واذا بقى حقه) اى الشفع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أى الثانى (قوله تعين

هذا الشق الاول اعنى كون الثمن معينا قبل الكلام على الشق الآخر اعنى كونه فى الذمة يقتضى ان هذا
 مصور بما اذا كان الثمن معينا او اعم ويوافقه تعبير العباب بقوله ولو بان الثمن ردثا عين او لا فالبائع
 طلب بدله والرضا به فان رضى به فليس شترى لا عليه قبول مثله اه ما ذكره من ان له طلب بدل المعين فى العقد
 لا يخفى اشكاله وان القياس فيه اتمامه التخيير بين الفسخ والامضاء لارده واخذ بدله كالمبيع المعين فليتأمل
 لكن قوله الا لا يفرق بان الردى والمغيب غير ما وقع به العقد بالكية صريح فى التصور بما اذا
 كان الثمن فى الذمة وحيث نفي ذكر هذا السلام فى هذا الشق لا يخفى (قوله وبه جزم ابن المقرئ فى
 المغيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد معيا لزم الشفع قيمته معيا فان سلم قيمته سلبا استرد قسط
 سلامة اه و جزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المغيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى
 من الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه اه والفرق بين المغيب والردى ظاهر فان الراداة تنقص القيمة دائما
 او غالبا بخلاف العيب كفى الخاص والحل وقد يكون مع المغيب صفات صابرة مرقم والوجه ان هذه التفرقة
 انما تنتج اذا كان الشراء فى صورة العبد بالعين وفى صورة الردى فى الذمة والا فالوجه استواء الحكم فيها
 حتى يعتبر ما ظهر فيها فى صورة العين دون الذمة (قوله فى المتن) وكذا ان علم فى الاصح (قد يشكل على ما تقدم
 قيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال
 ان دفع المستحق مع العلم بحالة تقصير بنافى الفورية مع انه شرع فى الاخذ بدليل ذكر الخلاف فى انه
 يحتاج لتملك جديد او لا فليتأمل فيحمل هذا على ما اذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً (قوله وكذا لو لم
 باخذها بمعين) يدل على نقض ما لا مشقة فيه الو اوصى بالتمسك ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك واخذ

وبه جزم ابن المقرئ فى
 المغيب فان قلت قياس ما
 قالوه فى حط بعض الثمن
 من الفرق بين ما قبل الزوم
 وبعده ان يقال بتظيره هنا
 من ان البائع ان رضى
 بردى او مغيب قبل الزوم
 لزم المشتري الرضا به من
 الشفع او بعده فلا قلت
 القياس عتبل لان منة
 البائع ومساعته موجودة
 فيها الا ان يفرق بان
 الردى والمغيب غير ما وقع
 به العقد بالكية بخلاف
 الثمن فانه وقع به العقد
 فسرى ما وقع فيه الى
 الشفع (والا) يعين فى
 العقد بان كان فى الذمة
 (ابدل وبقيا) اى البيع
 والشفعة لان العقد لم ينفذ
 به (وان دفع الشفع
 مستحقا) او نحو نحاس لم
 تبطل شفعته ان جهل
 لعذره (وكذا ان علم فى
 الاصح) لانه لم يقصر فى
 الطلب والشفعة لا تستحق
 بمال معين حتى تبطل
 باستحقاقه وكذا لو لم ياخذها
 بمعين كتمسكت بعشرة دنائير
 ثم نقد المستحق لم تبطل قطعا
 واذا بقى حقه فهل يبين انه
 لم يملك فيحتاج لتملك جديد
 او ملك والثمن دين عليه
 فالفوائد لموجها رجع
 الرافعى الاول وغيره الثانى
 واستظهر والنسب يتجه ان
 الاخذ ان كان بالعين تعين

الأول أو في الذمة تعين
 الثاني (وتصرف المشتري
 في الشقص كبيع ووقف)
 ولو مسجداً (وإجارة
 صحيح) لانه واقع في ملكه
 وإن لم يلزم فكان كنصرف
 الولد فيما وهب له أبوه
 (وللشفيع نقض ما لشفعة
 فيه) ابتداء (كالوقف)
 والهبة والإجارة قال
 الماوردي وإذا أمضى
 الإجارة فالأجرة للمشتري
 (وأخذه) لسبق حقه
 والمراد بالنقض الأخذ لا
 أنه يحتاج للفظ فقولوه
 وأخذه عطف تفسير
 (ويتخير فيما فيه شفعة
 كبيع بين أن يأخذ بالبيع
 الثاني أو بنقض ويأخذ
 بالأول) لأن كلا منهما
 صحيح وبما كان أحدهما
 ثمناً أقل أو جنسه أيسر عليه
 وأوهنا بمعنى الواو الواجبة
 في حين بين لكن الفقهاء
 كثير ما يتساهلون في ذلك
 (ولو اختلف المشتري
 والشفيع في قدر الثمن)
 ولا يبيته أو أقاما يبيتين
 وتعارضا (صدق المشتري)
 يمينه لانه أعلم بما باره
 من الشفعين فان نكل حلف
 الشفعين وأخذ بما حلف عليه

الأول) وعليه لا بد من الفور اه رشيدي قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن
 من الشريك والآن يصح بيعه قبل علم الشفعين ورضاهم بالغرض وتقدم أن الحكم كذلك في العقار دون المنقول
 كالحيوان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك وأن الفرق بين المنقول والعقار أن اليد على العقار حكيمية
 بخلاف المنقول اه ع ش (قوله) وإن لم يلزم أي ملكه لا مكان اخذ الشفعين منه اه ع ش (قوله) فكان
 كنصرف الولد إلخ أي حيث قلنا بنقضه لكن تصرف الولد يمنع رجوع الأب بخلاف تصرف المشتري
 لما يأتي من أن للشفيع نقضه والأخذ اه ع ش (قوله ابتداء) معمول بالنقض ومنه ما لو أوصى بالشقص
 ومات وقبل الموصي له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر اه سم
 على حج اه ع ش وبعبارة المغني ما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء اه ومقتضاه أن ابتداء هنا معمول
 للشفعة إلخ وهو الظاهر (قوله) والهبة) إلى قوله وفيه نظر في المغني إلا قوله قال إلى المتن وقوله أو وهنا إلى
 المتن وإلى قوله لو وردته في النهاية (قوله) وإذا أمضى إلخ أي الشفعين بأن طلب الأخذ بالشفعة الآن أو آخر
 التملك إلى انقضاء مدة الإجارة ثم اخذها لآخره للمشتري لحصولها في ملكه وبعبارة العباب أو أي أو تصرف
 المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن وإجارة فان آخر الأخذ ولما يطل حقه أو أن شفيع يطل الرهن لا الإجارة
 فان فسحها فذلك وإن قررها فالأجرة للمشتري انتهى وقوله يطل حقه قد يشك على ما يأتي أن الذي على الفور
 هو الطلب لا التملك إلا أن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذاً عاماً تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول
 الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بذمة الشفعين تعين عليه الأخذ حالاً ولا يسقط حقه سم على حج اه ع ش
 أقول الأولى في دفع الاشكال حل الأخذ في قول العباب فان آخر الأخذ إلخ على الطلب كما هو الظاهر لا على
 التملك (قوله) والمراد بالنقض الأخذ) بأن يقول اخذت بالشفعة اه ع ش (فرع) لو بى المشتري أو غرس
 أو زرع في المشفوع ولم يعلم الشفعين بذلك ثم علم فلع ذلك بما لا عدوان للمشتري نعم أن بى أو غرس في نصيبه
 بعد القسم ثم اخذ بالشفعة لم يطلع بما كان قبل القسم تتضمن غالباً رضا الشفعين بتملك المشتري أوجب
 بأن ذلك يتصور بصور منها أن يظهر المشتري بأنه همه بدين أنه اشتراه وأنه اشتراه بشئ كثير ثم ظهر أنه
 باق أو يظن الشفعين عند القسم أن المشتري وكل البائع فيها ولبناء المشتري وغراسه حيث حزم بناء المستعير
 وغراسه أي من التخيير بين التملك بالقيمة والتعلق مع أرض النقص والتبعية بالأجرة إلا أن المشتري لا
 يكلف تسوية الأرض إذا اختار التعلق لانه كان متصرفاً في ملكه فان حدث في الأرض نقص فإخذه الشفعين
 على صفته وأترك بيقى زرعاً إلى أن الحصاد بالأجرة فالشفيع تأخير الأخذ بالشفعة إلى أن الحصاد
 لانه لا ينفع به قبله وفي جزأه التأخير إلى أن جذاذ الثمرة فما إذا كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق
 بالشفعة وجان أو جهها لا والفرق أن الثمرة لا تمتنع الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ولو ادعى المشتري
 أحداث بناء وادعى الشفعين أنه قد صدق المشتري مغنى ونهاية وكذا في الروض مع شرحه لإقوالها
 أو جهها إلخ قال ع ش قوله مر بعدوان المشتري أي لأن كل جزء مشترك بينهما وبين الشريك القديم
 وقد فعل بلا إذن منه وقوله لا تستحق أي بان حدثت بعد العقد وتأخرت قبل الأخذ كما تقدم وقوله لا أي لا
 يجوز التأخير (قوله) صدق المشتري) أي فله نقضه أو بيعه للشفيع مثلاً ومحل كما هو ظاهر ما لم تدل القرينة على
 خلافه اه قول المتن (في قدر الثمن) أي أو في قيمته أن تلف اه معني (قوله) وإقامة يبيتين إلخ ولو أقام أحدهما
 بينة قضى بها وإن اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن لزوم الشفعين ما ادعاه المشتري وإن ثبت ما ادعاه
 الشقص ودفع الثمن أو قيمته للوارث كما هو ظاهر (قوله ابتداء) معمول نقص ش (قوله) قال الماوردي
 إلخ) عبارة العباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن وإجارة فان آخر الأخذ لزوم لما يطل
 حقه أو أن شفيع يطل الرهن لا الإجارة فان فسحها فذلك وإن قررها فالأجرة للمشتري اه وقوله يطل حقه
 قد يشك على ما يأتي أن الذي على الفور هو الطلب لا التملك إلا أن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذاً عاماً
 تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لو رضى المشتري بذمة الشفعين تعين عليه الأخذ حالاً

وبحث الزركشي أنه لو كذب الحسن كان (٧٤) ادعى أن الفئانف دينار وهو يساوي دينار المصدق وفيه نظر ماخذه مامر من أنه لا خيار في

شراء زجاجة بالف وهي تساوي درهمهاو يعلم أن الحسن لا يكذب ذلك لأن الفئانف بذلك قد يقع (وكرر) لو أنكر المشتري (بزع) الشفع (الشراء) وإن كان الشقص في يده (أو أنكر) (كون الطالب شريكا) فيصدق يمينه لأن الأصل عذمهما ويحلف في الأولى أنه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فإن نكل حلف الطالب بتا واخذ (فان اعترف الشريك) القديم (بالباع فالاصح) ثبوت الشفعة عملا بأقراره وإن حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقض الثمن أم لا إذ الفرض أن الشقص يده أو يد المشتري وقال انه ودعية منه أو عارية مثلا اموال كان في يد المشتري فادعى ملكه وأنكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لأن إقرار غير ذي اليد لا يسري على ذهابه ويسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بقضه) لأنه تلقى الملك عنه فكانه المشتري منه (وإن اعترف) البائع بقضه (فيل يترك في يد الشفع) إن كان معينا وذمه إن كان غير معين فالاعتراض عليه بأنه كان ينبغي التعبير بذمة الشفع غير صحيح (أم) قيل صوابه أو لأن أم تكون بعد الهزمة وأو بعد هل اه وهذا أغلبي لا كل ما يأتي بخبره في الوصا فالعبر بالصواب غير صواب (باخذه القاضي ويحفظه) فانه مال ضائع في

البائع لا اعترف المشتري بأن البيع جرى بذلك والبائع ظالم بالزيادة وقبل شهادة الشفع البائع لعدم التهمة دون المشتري لأنه منهم في ثقل الثمن ولو فسح البيع بالتحالف ونحوه وبدل الأخذ بالشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص للبائع ولو تحالف قبل الأخذ أخذ ما حلف عليه البائع لأن البائع اعترف باستحقاق الشفع الأخذ بذلك الثمن فيأخذ حقه منه وعهده المبيع على البائع تلقى الملك منه معنى وروض مع شرحه (قوله) وببحث الزركشي (الح) اعتمده المغني وقال الرشيدى استوجه الشهاب بن قاسم مقاله الزركشي وقرر في حواشي التحفة تقريراً حسناً فليراجع اه وقال السيد عمر قوله وفيه نظر ماخذه مامر الح لا ينبغي ما فيه فان تصور ذلك في زجاجة تشبه بالجوهر لا بعد فيه بخلاف شراء شقص من معارف يساوي درهمها بالف ثم رايت المحشى سمى قال الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كالوعلم انه في غاية الرشد واليقظة واتنى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص واطردت العادة بأن أحد الأيرغب في مثله باز يد من عشرة دراهم لحسنه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحسن له ولا يرد مسئلة الزجاجه لأن الفئانف فيها إنما شامن جهة اشتباها بالجوهر التي يرغب فيها وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه وقال عرش بعد ذكر عبارة سم والفرق له وجهه النظر معتمد أى فصدق اه أى المشتري وفيه وقعة (قوله) ماخذه (أى النظر) مامر (أى قيل باب المبيع وقبل القبض) (قوله) به يدل أن الحسن (الح) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب سم على حجج اه عرش (قوله) في زعم الشفع (متعلق بالمشتري اه عرش قول المشتري (الشراء) بأن قال لم اشتريه سواء قال مع مورثه أو أتمته أم لا اه معنى (قوله) الشريك القديم) وهو البائع (قوله) في يده (أى البائع (قوله) وقال) أى المشتري (قوله) فلا يصدق البائع عليه) أى حيث لا يثبت اه عرش (قوله) على ذهابه) الأولى الاظهار قول المتن (ويسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري في أحد وجهين رجحه شيخنا وهو الظاهر لأنه لا مال قد يكون أبعد عن الشبهة فإن حلف المشتري فلا شيء عليه فإن نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكانت عهده عليه معنى ونهاية قال عرش قوله م كان له مطالبة المشتري به أى يبقى الثمن في يد الشفع حتى يطالبه البائع أو المشتري اه (قوله) لأنه) أى الشفع وكذا خير كانه وقوله منه أى البائع وقوله المشتري بكسر الراء (قوله) إن كان معينا) بأن تملك بعينه فقال تملكك هذه العشرة مثلا ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها بغير اقرار جديد أى من البائع وفارق مامر في الاقرار بأن ما هنا معاوضة فقولى جانبها بخلافه هناك اه سم (قوله) فالاعتراض (الح) أقر المغني عبارته تنبيه قوله في يد الشفع كان الأولى

ولما سقط حقه (قوله) وببحث الزركشي (الح) الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كالوعلم انه في غاية الرشد واليقظة واتنى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص باز يد من عشرة دراهم مثلا لحسنه وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحسن له ولا يرد مسئلة الزجاجه لأن الفئانف فيها إنما شامن جهة اشتباها بالجوهر التي يرغب فيها يمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه (قوله) به يعلم أن الحسن (الح) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب (قوله) في زعم (متعلق بقول المتن المشتري (قوله) في المتن ويسلم الثمن إلى البائع (الح) قال في الروض فلو امتنع من قبضه من الشفع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه حواجهما نعم لا نه قد يكون ماله أبعد عن الشبهة والرجوع عليه بالدرك أسهل ثم إن حلف المشتري فلا شيء عليه وإن نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكان عهده عليه اه (قوله) إن كان معينا) أى بأن تملك بعينه فقال تملكك هذه العشرة مثلا ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لأن

حقه اه روض مع شرحه وعش (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آنفا محترزه اه سم (قوله فشاركه) اي فيستحق مشاركتها بقومعنى (قوله امالو عفا عنه الخ) عبارة النهائية والمعنى وعلم بما تقرر من كون العفو بعد البيع الثاني انه لو عفا قبله اشتر كافيه جزما او اخذ قبله انتفت جزما اه قول المتن (لو عفا أحد شيعيين سقط حقه وغيره الاخر الخ) لو كان عفو بعد اخذ الاخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للاخر تاخذ حصته العافي والابطال تملكك لحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته سم على حج اه عش وفيه وقفة ظاهرة اذ قول المصنف وليس له الخ كقولهم وغيره الخ مترتب على العفو قول المتن (وبغيره الاخر) فلو مات الاخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العافي اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر سم ونهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله كالنفرد) اي في انه اما باخذ الجميع او يتركه وقد تقدم انه قد يأخذ بعض المبيع كالو باع مالك دار جميعها وله في عمرها شريك فليس لشريك في المجرأ اخذه الا اذا اتسع حصه الدار المبيعة جدا بحيث يمكن جعلها عمرين فللشريك اخذ ما زاد على ما يكتفي بمشترى الدار للبرور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه لتعليل قاصر او جرى على الغالب م ر اه سم على حج اه عش ورشيدى قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض وشرحه وجزم به الا نوارقان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان علم بطلانه والافلا انتهى اه سم ويأتي عن النهائية والمعنى ما يوافقه (قوله لا البعض الخ) عبارة النهائية والمعنى لا الاقتصار على حصته لئلا يتبدص الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب اذ يحتمل انه ازال ملكه بوقف وغيره او لارغبه في الاخذ اه (قوله فان قال لا اخذ الخ) اي واراد الان اخذ قدر حصته فقط اه سم (قوله بطل حقه) ينبغي ان مجرد اطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب لياخذ كل قدر حصته فقط م ر اه سم (قوله مطلقا) صادق بالعالم والجاهل ولو معذورا فليراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ ينبغي تنقيده بما اذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك اه (قوله لم يجز كما اعتمد الخ)

كانه قيل الفصل (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آنفا محترزه (قوله في المتن والاصح انه لو عفا أحد شيعيين الخ) لو كان عفو بعد اخذ الاخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للاخر ان لم تاخذ الباقي وهو حصه العافي والابطال تملكك بحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته (قوله في المتن وغيره الاخر بين اخذ الجميع وتركه) فلو مات الاخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العافي اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر (قوله في المتن وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه لتعليل قاصر او جرى على الغالب م ر (قوله في المتن وان الواحد اذا سقط بعض حقه الخ) في الروض وشرحه من زيادته وجزم به في الا نوارقان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان لم يعلم بطلانه والافلا انتهى (قوله فان قال لا اخذ الا قدر حصتي) اي اراد الان اخذ قدر حصته فقط (قوله بطل حقه مطلقا) ينبغي ان مجرد اطلاق قوله لا اخذ الا قدر حصتي لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب واخذ قدر حصته فقط م ر وبعبارة غير كالدميري وابن شهبة ولو قال الحاضر لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه اذا قدم الغائب لان الشفعة اذا امكن اخذها فالأخير يقتضى تقصير يفت بخلاف نظيره من القسامة كاذ كره الرافعي في بابها اه (ولورضى المشتري باخذه حصته فقط لم يجز) هو المعتدو وجهه ان وضع الشفعة الاخذ قهر اعلى المشتري فلا مدخل لرضاه فيها ولم تثبت له شرعا الشفعة في هذه الحالة الاعلى

بعد البيع الثاني (شاركه المشتري الاول في الصف الثاني) لان ملكه سبق البيع الثاني واستقر بعفو الشريك القديم عنه فشاركه (والا) يعف عنه بل أخذه منه (فلا يشاركه) لزوال ملكه امالو عفا عنه قبل البيع الثاني فيشاركه جزما وخرج ثم مالو وقامعا فالشفعة فيهما معا الاول وحده (والاصح انه لو عفا أحد شيعيين) عن حقه أو بعضهم (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وبغيره الاخر بين اخذ الجميع وتركه كالنفرد) وليس له الاقتصار على حصته لئلا يتبدص الصفقة على المشتري

(و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط حقه كله) كالنفرد (ولو حضر أحد شيعيين) فله اخذ الجميع في الحال (لا البعض لتيقن استحقاقه ورغبته والشك فيهما بالنسبة للغائب فان قال لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقا لتقصير م ر ولورضى المشتري باخذه من حصته فقط لم يجز كما اعتمد السبكي كايين الرفعة

كما لو أراد الشفع الواحد أن يأخذ بعض حقه وإذا أخذ الكل استمر الملك والفوائد له ما لم يحضر الغائب ويأخذ فإذا حضر الغائب شاركه (لثبوت حقه فإذا كانوا ثلاثة فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف بنصف الثمن فإذا حضر الثالث أخذ من كل أومن أحدهما ثلث ما يده ولا يشاركه الغائب في بيع حدث قبل تملكه) (ولما أصبح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) لظهور غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الإعلام بالطلب على مامر (ولو اشتري بقصا فلشفع أخذ نصيبها) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لأنه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشتري واحد من اثنين) أو وكيلها المتحد إذا تبرع في التعدد وعدمه هنا بالمعقود لا بالعاقدة حرره في شرح الارشاد (فه أخذ حصة أحد البائعين في الاصح) لأن الصفقة تعددت بتعدد البائعين ولوجود التفريق هنا جري الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعددها بتعدد البائع قطعا والمشتري على الاصح

عبارته النافية والمغني فالتجعة كما اعتمده السبكي كابن الرفعة أنه كالو أراد الخ والاصح منه اه (قوله والفوائد الخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة وأجرة لا يشاركه فيه الغائب كأن الشفع لا يشارك المشتري فيه نهاية ومعنى (قوله فإذا كانوا الخ) أي الشفعاء عبارة المغني والنهاية ولو استحق الشفعة ثلاثة كانت دار لأربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقون فحضر أحدهم وأخذ الكل وترك أو آخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كما لم يكن الاشفعان وإذا حضر الثالث أخذ من كل ثلث ما في يده لأنه قدر حصته ولو أراد أحد أخذ ثلث ما في يدهما فقط جاز كما يجوز للشفع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم يسطو أو يلنا الصور إلى اثنين وسبعين راجع (قوله ولا يشارك الغائب الخ) يعني عنه قوله المار أنفاو الفوائد له الخ (قوله لظهور غرضه الخ) عبارة المغني وشرح الروض وإن كان الأخذ بالشفعة على الفور لعدمه لأن له غرضا ظاهرا في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه ولا يقدّر الآن الأعلى أخذ البعض اه زاد الثاني فيؤخر لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ معهما أولا اه (قوله على مامر) أي في شرح أو يؤجل فالظاهر أنه غير اه عش (قوله أو وكيلها) عطف على اثنين (قوله المتحد) فالتعدد بالأولى اه سم (قوله إذ العبرة الخ) قاعدة في اتحاد العقد وتعدد الوكيل لا في الشفعة والرهن فالعبرة فيها بالمولك اه عش (قوله هنا) أي الشفعة (قوله بالمعقود لا بالعائد) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبها صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعائد بالمعقود له مبنى على ضعف اه سم وفي المغني ما يؤلفها إلى الروض وشرحه (قوله وبهذا فارق ما مر في البيع) إذ لا تفريق بالرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تأمله اه سم هذا الوجه أعني أخذ الجميع فإذا أراد أحد قدر حصته فقط صار غير شفع بالنسبة لهذا التدر فلا يفيد رضا المشتري بذلك لا حينئذ رضى بأخذ غير الشفع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل يخرج الأخذ عن موضوع الشفعة وهو الأخذ بقهر أو يفارق الرضا بالبيع حيث جازر بعض المبيع به الرضا بأن الرد ليس تملكًا جديدًا بل هو رجوع إلى الملك الأصلي بخلاف ما هنا فإنه ابتداء تملك فليتامل لا يقال فلا جاز لأن غاية الأمر أنه ملك ملكه لغيره وهو جائز له لا نقول الفرض أنه لا يجاب ولا قبول بل بمجرد تملك بالوجه السابق الذي لا يسوغ إلا في الأخذ بالشفعة (قوله كالو أراد الشفع الواحد الخ) يمكن أن يفرق بأن حصته فقط نهاي حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقيس عليه فليس حقه في الأصل في الاقتصاد عليه إسقاط لبعض حقه فيسقط كله كالقود كما تقدم وقد يوجه ما اعتمده السبكي بأن حق الشفعة ثبت قهرًا فلا يدخل رضا المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلا في جميع الحصص والأجلة نهاي حصة الحاضر الآن هذا وفي العباب فصل ليس للشفيع تفريق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري اه ومفهومه الجواز رضا المشتري وهو متجه يؤيده أن المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدم فبالوكان الشراء يؤجل أنه لو رضى المشتري بذمة الشفع وأخذ في الحال والإسقاط حقه وعلى هذا فخير الشفع هنا جندبين أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فإن ترك الأمر ينسقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابن الرفعة كالو أراد الشفع الواحد الخ فإن القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه (قوله فإذا حضر الثالث الخ) قال في الروض وأعلم أن الثاني أخذ الثلث من الأول فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يده الأول وثلث ما في يده وكان الثاني قد أخذ النصف استووا وثلث الثلث الذي في يده الثاني فله حقه إلى ما في يده الأول وبقياسه بالسوية اه وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرناهما شرح البهجة من كلام الروضة وأصلها ما يؤيد بذلك بل يعينه فراجع اه (قوله أو وكيلها) عطف على اثنين (قوله المتحد) فالتعدد بالأولى (قوله بالمعقود لا بالعائد) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبها صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعائد بالمعقود له مبنى على ضعف (قوله وبهذا فارق ما مر في البيع الخ) إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق

(قوله) وتعددها) ولو اشترى به من اثنين جاز الشفع اخذ ربعه أو نصفه أو ثلاثة أو باعه أو الجع ولو كانت دار بين اثنين فكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقا مع نصيب صاحبه صفقة فاع كذلك فلو وكل أفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة حتى النصف الباقي له لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للوكيل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبه من باع شقصا أو باعماة مغني وروض مع شرحه (قوله) لغير ضعيف) عبارة عمرة لحدث الشفعة كحل العقال أي نفوت بترك المبادرة كما نفوت البعير الشرود عند حل العقال إذا لم يبادر إليه انتهت اه ع ش (قوله) وقد لا يجب) أي الفورش اه سم (قوله) في صور) عبارة المغني في عشر صور اه (قوله) أكثرها) فيه أن ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة الأولى والخامسة والسادسة المهم إلا أن يدعي علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما في الرد بالعيب (قوله) من كلامه) أي سابقا ولا خفا (قوله) أو واحد الخ) أي أو والحال أن أحدا الخ (قوله) لا انتظار ادراك زرع) أي كله فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذ ما أدرك لما فيه من الشقة اه ع ش (قوله) أو ليخلص الخ) أو الواوجه أن عليه أي كون الغصب عدرا إذا لم يقدر على زعجه الاستمقة اه نهاية (قوله) أو ليخلص نصيبه المغصوب) ما المحكمة في انتظار تخليص نصيبه مع تمكنه من أخذ المصلحة بالشفعة وتصرفه فيها وإن دام الغصب في نصيبه اه ع ش وقد يقال أن مصلحة الشفع قد تصير في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع حصته إلى يده ليس يمتنع (قوله) كما ض عليه في البويطي) فقال وإن كان في يد رجل شقص من دار فغصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البقيي اه معني (قوله) وكناخير الولي أو عفوه) أي والمصلحة في الأخذ فلولي الأخذ بعد تأخير اه وللولي الأخذ إذا كمل قبل الأخذ الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط تأخير اه وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في الترك فيمتنع الأخذ الولي ولو فورأفضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولي الأخذ أو عفاه أو حاله ما ذكر اه إن المصلحة في الترك امتنع على الولي الأخذ بعد كاله مر اه سم على حج وقوله امتنع أي فجرم تملكه لفساده ولا ينفذ اه ع ش (قوله) فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكري في كزوه ويته منه في الشفعة المتعلقة في المسجد ويبيت المال سم على حج أي فلو ترك مولى المسجد أو بيت المال الأخذ أو عفاه عنه لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الأخذ بعد ذلك وإن سبق العفو منه لاحقا له فيه ولم يأخذ بمخرجه عن لوتولى غيره كان للغير الأخذ ولو كانت المصلحة في الترك فعفا امتنع عليه وعلى غيره الأخذ بعد ذلك لسقوطها بانتفاء المصلحة وقت البيع اه ع ش (قوله) عقب عليه) إلى قوله نعم في المغني الأقوله وضابطه وذكر الخواري الكتاب في النهاية لا اقوله لأن تسلطه على الشاهد وقوله في غير العدل عنده وقوله أي أصالة إلى ولأن له غرضا (قوله) كما مر الخ) خروضا بضابط الخ (قوله) وذكر) أي المصنف (قوله) بعض ذلك) أي ما لا يعد العرف ترك الخ (قوله) كما تقرر) أي بقوله وضابط الخ (قوله) لما يأتي) أي في شرح بطل حقه في الظاهر من قوله

تأمله (قوله) وقد لا يجب) أي الفورش (قوله) لا انتظار ادراك زرع وحصاده) قال في الروض جواز التأخير إلى جذا الثمرة أي فيما لو كان في الشقص شجرة ثمرة لا يستحق بالشفعة وجها اه والارحج كما قال الزركشي المنع والفرق إمكان الانتفاع مع بقاء الثمرة اه مر (قوله) أو ليخلص نصيبه المغصوب الخ) عبارة شرح الروض أو خلاص الشقص المسبب إذا كان مغصوبا نص عليه في البويطي اه (قوله) وكناخير الولي أو عفوه) أي والمصلحة في الأخذ فلولي الأخذ بعد تأخير اه وللولي الأخذ إذا كمل قبل الأخذ الولي ولا يمنع تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط تأخير اه وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في الترك فيمتنع الأخذ الولي ولو فورأفضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولي الأخذ أو عفاه أو حاله ما ذكر اه إن المصلحة في الترك فيمتنع على الولي الأخذ بعد كاله مر (قوله) فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكري في كزوه ويته منه

وتعددها بتعدد محل أيضا فلو باع شقصين من دارين صفقة وشقيعهما وأحدهما أخذ أحدهما فقط (والأظهر أن الشفعة) أي طلبها (على الفور) وإن تأخر التملك لغير ضعيف فيه وكأنه اعتضد عندهم بما صيره حسنا بغيره ولا نه خيار ثبت بنفسه فلو ضرر فكان كخيار الرد بالعيب وقد لا يجب في صور علم أكثرها من كلامه كالبيع بمؤجل أو واحد الثريكين غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك ثم بان خلافه وكان الأخير لا انتظار ادراك زرع وحصاده أو ليعلم قدر الثمن أو ليخلص نصيبه المغصوب كما نص عليه أو لجهله بأن له الشفعة أو بانها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك وكدة خيار شرط لغير مشتر وكناخير الولي أو عفوه فانه لا يسقط حق المولى (فأذا علم الشفع بالمبيع فليبادر) عقب عليه من غير فاصل (على المادة) فلا يكلف البدار بعد أو به مما يعد العرف تركه فقصر أو تواتبا وضابط ما هنا كما مر في الرد بالعيب ر ذكر كغيره بعض ذلك ثم بعضه هنا ليعلم اتحاد ابابين كما تقرر أي غالبا لما يأتي أما إذا لم يعلم فهو على شفعته وإن مضى سنون ثم يأتي في خيار أمة تمت أنه لا يقبل دعواها

الجل به إذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عنها فيظهر ان يقال مثله هنا (فان كان مريضا) او محبوسا ظلما او بحق وعجز عن
الطلب بنفسه (او غابا عن بلد المشتري) بحيث لا تدعيته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب (٧٩) كما جزم به السبكي كابن الصلاح (او خافا من

عدو) أو أفرط حرا أو برد
(فليوكل) في الطلب (ان
قدّر) لانه الممكن (والا)
يقدر (فليشهد) رجلين او
رجلا وامرأتين بل او
واحد يحلف معه كما مر في
البيع (على الطلب) ولو قال
شهدت فلانا وفلانا
فانكر لم يسقط حقه (فان
ترك المقدور عليه منتهي
التوكيل والاشهاد المذكورين

بطل حقه في الاظهر)
لتفصيله المشعر بالرضا
نعم الغائب يخير بين التوكيل
والرفع للحاكم كما اخذه
السبكي من كلام البغوي
قال وكذا اذا حضر الشفع
وغاب المشتري وللقادر
أيضا أن يوكل فقررهم
التوكيل عند العجز تاما هو
لتعيينه حيثنظر بقاؤه لوسار
بنفسه عقب العلم او وكل
لم يلزمه الاشهاد حيثنظر على
الطلب بخلاف ما مر في
نظيره من الرد بالعيب لان
تسلط الشفع على الاخذ
بالشفعة أقوى من تسلط
المشتري على الرد بالعيب
اذ له نقض تصرف المشتري
وليس لذلك ذلك ولان
الاشهاد ثم على المقصود
وهو القسح ومنها على

مخلاف ما مر في نظيره (الخ) (قوله الجله به) أي بعقبا (قوله معه) أي مع سيدها (قوله فيظهر) عبارة النهاية
فلا روجه ان يقال (الخ) (قوله او محبوسا) لانه قوله بخلاف ما مر في المعنى لان لفظة كان اصلاحا وقوله ولو قال
الى المت (قوله او أفرط حرا أو برد) ويختلف ذلك باختلاف احوال الشفعة وقد يكون عذرا في حق تخفيف
البدن مثلا دون غيره اه عش قول المتن (فليشهد) قال في الروض وشرحه ولا يفتيه الاشهاد عن الرفع الى
القاضي ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفع امره الى القاضي واخذ بالشفعة وله ذلك اي الرفع والاخذ مع
حضوره اي القاضي كمنظيره في الرد بالعيب فان فقد القاضي من بلده خرج لطلبها هو او وكيله لان كان
الطريق مخوفا (الخ) (قوله فليشهد رجلين (الخ) ينبغي ان يحتمل ان قدر عليه اخذ ما قوله الاتي فان ترك المقدور
عليه (الخ) فيراجع اه سيد عمر عبارة المعنى والروض مع شرحه وحيث الزمناه الاشهاد فلم يقدر عليه لم
يلزمه ان يقول لم تكمل القص كما مر انه الاصح في الرد بالعيب اه (قوله بل او واحدا فيحلف معه) قال
الحلي ظاهره وان كان قاضي البلدا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يكتفى لان بعض القضاة لا يقبله فلم
يستوثق لنفسه اه بجري (قوله على ما مر في البيع) عبارة النهاية والمعنى قياسا على ما مر في الرد بالعيب وقال
الزركشي انه الاقرب بوجه جزم ابن كعب في التجزئ بخلاف الروايات اه (قوله لم يسقط حقه) اي لاحتمال
نسيان الشهود اه عش (قوله نعم الغائب (الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك اه رشيدى (قوله قال) اي
السبكي (قوله وكذا اذا حضر الشفع (الخ) أي يخير بين التوكيل والرفع للحاكم (قوله ايضا) أي كالمعز
(قوله لم يلزمه الاشهاد (الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يكلف الاشهاد على الطلب اذا سارط الباقى الحال
او وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتركه ويفرق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بان تسلط الشفع (الخ) ثم
قالا ولا يفتيه الاشهاد عن الرفع الى القاضي اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير لا يفتيه بخلاف
الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب اه سم (قوله وليس لذلك) اي المشتري (قوله ذلك)
انظر المشار اليه ماذا اه سم عبارة الجيزي وجه القوة ان للشفيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ
وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ به اذا خرج عن ملك البائع كما افاده الحلي وسلطان
اه وبها علم المشار اليه قول المتن (في صلاة) اي ولو تفلا كما ياتي اه عش (قول المتن او طعم) اه وقضاء
حاجة نهاية ومعنى قول المتن (او طعام) اي حال اكل اه سم عبارة عش اي في وقت حضور طعام او
تناوله اه (قوله ولا يلزمه الاقتصاد (الخ) اي في نحو الصلاة (قوله ويؤخذ منه) اي من المتن حيث اطلق
الصلاة (قوله ذلك) أي اتيان الاكل (قوله هذا القيد) اي قيد الحلية ولو نوى فلا مطلقا فالوجه
انه يغتفر له الزيادة مطلقا ما مر على العادة في ذلك اه نهاية اي فلم تكن له عادة اقتصر على ركعتين
فان زاد عليها بطل حقه عش عبارة الجيزي وله الزيادة فيه اي النقل المطلق الى حد لا يبعد بمقتضا
حلي وقلبيو اه (قوله وكذا ان دخل الوقت (الخ) عبارة المعنى ولو حضروا وقت الصلاة او الطعام او
قضاء الحاجة جاز لان يقدمه وان يلبس ثوبه فاذا فرغ طالب بالشفعة اه (قوله في الذهاب اليه ليللا)

في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال اه (قوله بحيث تدعيته حائلة (الخ) أي حاجة لذلك مع قوله الاتي أو
خافا (الخ) الا ان يكون التصور بغير التوكيل (قوله بل او واحدا (الخ) خلافا لرواياتي شرح مر (قوله
وللقادر ايضا ان يوكل (الخ) اه ايضا الرفع الى القاضي (قوله لم يلزمه الاشهاد حيثنظر (الخ) عبارة الروض ولا
اي ولا يكلف الاشهاد اذا سار او وكل ولا يفتيه الاشهاد عن الرفع اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير
لا يفتيه بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب (قوله وليس لذلك) اي المشتري وقوله ذلك انظر
المشار اليه ماذا (قوله في المتن او طعام) حال اكل (قوله ما لم يامن في الذهاب اليه ليللا) اي من غير مشقة
الطلب وهو وسيلة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود اذا كان القدر بالعادة (فاذا كان في صلاة او حمام او طعام فله الاتمام) كالعادة
ولا يلزمه الاقتصاد على أقل جزء بل له الاكل بحيث لا يعد متوانيا ويؤخذ منه ان ذلك في النافذة المطلقة بهذا القيد وكذا ان دخل
الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التأخير للاحق يصح ما لم يامن في الذهاب اليه ليللا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام اصل العذبة

(ولو اخر الطلب وقال لم اصدق الخبر لم يعذر ان اخبره عدلان) اورجل وامر اتان بصفة العدالة لانه كان من حقه ان يعتمد ذلك نعم الاوجه تصديقه في الجبل بعد التماس ان امكن خفاء ذلك عليه ولو كانا عدلين عنده لاعدد الحاكم عذره على ما قاله السبكي لكن نظر فيه غيره ولو اخبر مستوران عذر كما يجتبه شارح (وكذا) ثقة في الاصح ولو امة لانه اخبار (ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره) لعذره بخلاف من يقبل كعدد التواتر ولو كفار لانهم اولي من العدلين لافادة خبرهم العلم هذا كله ظاهر اما باطنا فالعذر في غير العدل عنده بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه (ولو اخبر بالبيع بالف) او جنس او نوع او وصف او ان المبيع قدره كذا او ان البيع من فلان او ان البائع اثنان او واحد (فترك) الاخذ (فبان بخصامة) او بغير الجنس او النوع او الوصف او القدر الذي اخبر به او ان البيع من غير فلان او ان البائع اكثر او اقل ما اخبر به (بقي حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلاه ولم يتركه رغبة عنه (وان بان باكثر) من الف (بطل) حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقل فبالاكثر اولى وكذا لو

اي من غير مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر اه سم (قوله صدق) اي الشفيع لان الظاهر صحة الاخذ ولو اقامتايتين فالوجه تقديم بيته الشفيع لانها مثبتة ومعها زيادة علم بالفور وشورى اه بحيرى (قوله او رجل) الى قوله ولو كانا عدلين الخ) ولو قال اخبرني رجلان وليس اصدق لدين عندي وهما عدلان لم تبطل شفعت لان قوله بحتمل نهاية ومعنى قال عرش قوله ورهما عدلان اي والحال انهما عدلان في نفس الامراه (قوله لاعدد الحاكم) اي تخالفته مذهب الشفيع مثلا ويبنى ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لانا نقول الرفع الى الحاكم كرفع عن ظن البيع او تحققه ولم يوجدوا احدهما عنده اه عرش (قوله على ما قاله السبكي) وهو الوجه اه نهاية (قوله كما يجتبه شارح) عبارة النهائية وسم قاله ابن الملقن بحثا والاوجه حمل كلام السبكي على ما ذالم يقع في قلبه صدقهما ويأتي نظيره فيما بعده اي في اخبار مستورين ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان اذا هما فانيا اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم اه قال عرش قوله على ما ذالم يقع الخ اورده انه بعد كونهما عدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بان مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطاً ونحوه وبقرض تعدد الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة كما تقدم لا توجب فسقا فلا تنافي في العدالة قوله اذا هما فانيا اي قول السبكي اي وما هناك فيما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره اه اي عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اي وخبر الثقة مقبول نهاية ومعنى قول المتن (من لا يقبل خبره) كسبي وفاسق نهاية ومعنى (قوله بخلاف من يقبل الخ) عبارة المعنى والنهاية هذا اذا لم يبلغ المخبرون للشفيع حد التواتر فان بلغوا ولو صديقا فاسقا او كفارا بطل حقه اه (قوله في غير العدل عنده) الاول اسقاطه كافي النهاية (قوله وكذبه) الو او بمعنى او (قوله او جنس) الى قوله وكذا لو باع في المعنى لاقوله اي اصابة الولان له (قول المتن وان بان باكثر الخ) وكذا لو اخبر ببيع جميعه بالف فبان انه باع بعضه بالف اه معنى (قوله وكذا لو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو لني المشتري الخ) ولو لني الشفيع المشتري في غير بلد الشفيع فاخر الاخذ الى الموعد الى بلد الشفيع بطلت شفعت لاستثناء الاخذ عن الحضور عند الشفيع نهاية ومعنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) اي اوساله عن الثمن

لا تحتمل عادة فيما يظهر (قوله عذره على ما قاله السبكي) اعتمدهم ويشكل عليه امران الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان فانه هنا قد اخبره عدلان عنده والثاني ما في شرح الروض عن الماوردي انه لو اخبره غير مقبول الرواية كفاسق وصدقه سقطت شفعت وغير العدلين عند الحاكم لا ينقصان عن الفاسق فان حمل هذا على ما قاله السبكي على ما ذالم اعلم انهما غير عدلين عند الحاكم لم يصدقهما اندفع الامر انما الثاني فوجود التصديق في مسئلة الفاسق لاهنا وزيادة العدالة هنا لانه لا ينافي عدم وجودها عند الحاكم وما الاول فلفرض ما قاله المصنف فيما اذا كانا عدلين عند الحاكم والفرق انهم باحتياج الى اثبات الشراء عند الحاكم كذا ذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان مذكور في عدم توبيله على اخبارهما وقوله ولو اخبره مستوران عذره يشكك بمسئلة تصديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة لان يصور هذا ما اذا لم يصدقها فليتأمل (فروع) قال في التنبيه وان طلب اي الشفيع الشفعة واعوزه الثمن بطلت شفعت وان قال بعني وكما ثبت بطلت شفعت وان قال صاحني عن الشفعة على مال واخذ الشفيع بعوض مستحق فقد قيل تبطل شفعت وقيل لا تبطل وان دل في البيع او ضمن الثمن او قال اشتر فلا اطالبك اي بالشفعة لم تبطل شفعت وان توكل في شرائه لم تسقط شفعت وان توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط اه قال الاسنوي في تصحيحه عدم اي الاصح عدم بطلان الشفعة اذا قال الشفيع بكم الثمن او طلب واعوزه لكن للحاكم ابطاها عند الاعزاز انه اذا قال صاحني عن الشفعة على مال واخذ الشفيع بعوض مستحق لم تبطل شفعت وبطلانها اذا صلح عنها على مال عالما بفساد المصالحة الى ان قال لان توكل في بيعه اي لا تبطل اه (قوله) وكذا لو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه

هي بمعنى الواو إذ لا يضر
الجمع بينهما (قال) (بارك
الله في صفقتك لم يطل)
حقه أو شفعت لان السلام
قبل الكلام سنة أي أصالة
فلا يرد كونه لا يسن السلام
عليه لنحو فسقه وبدعته
ولان لغرضنا صحيحا في
الدعاء بذلك لا يأخذ صفقة
مباركة (وفي الدعاء وجع)
أن الشفعة تبطل به لا شعاره
بتميز الشقص في يده
ومحل هذا الوجه إن زاد
لك كقوله الاستوى (ولو
باع الشفع حصته) كلها
(جاهلا بالشفقة فالاصح
بطلانها) (زوال سببها
خلاف بيع البعض أما إذا
علم فبطل جزما وان كان
انما باع بعض حصته كالمو
عفا عن البعض وكذا لو
باع بشرط الخيار حيث
انتقل الملك عنه لان ملكه
العائد متأخر عن ملك
المشتري
(كتاب القراض)
من القرض أي القطع لان
المالك قطع له قطعة من ماله
ليصرف فيها ومن الربح
والاصل فيه الاجماع
وروى أبو نعيم وغيره أنه
صلى الله عليه وسلم صارب لخديجة
رضي الله عنها قبل أن
يتزوجها بنحو شهرين
وسنة اذ ذاك نحو خمس
وعشرين سنة مالها الى
بصري الشام وانفذت معه

ولان كان عالما به نهاية معنى وروض (قوله هي بمعنى الواو الخ) عبارة البجيرى أو سلم عليه وبارك له في
صفقته وسأله عن الثمن كاصرح به في حواشي شرح الروض خلافا لما يرويه ظاهر تغيير المصنف كغيره
باوشو يرى ويمكن ان تكون أوفى كلامه مانعة خلو فتجوز لاجمع فيشمل ما ذكره (قوله أو شفعت) أو هنا
للتخبر في التقدير أو للتويع في التعبير أو اقصر النهاية والمعنى على حقه (قوله لان السلام قبل الكلام سنة)
يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مره اسم على حج وهو واضح اه ع ش عبارة البجيرى قوله
فسلم عليه أي وكان بمن يشرع عليه السلام اخذنا من العلة والا كفاست بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد
المشتري يقضى حاجته أو يجماع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا م قلوبى اه وبني تقييد ذلك بما
إذا كان عالما بالملك فان كان جاهلا لم يطل حقه بذلك سيما إن كان بمن يغنى عليه ذلك قول المتن (ولو باع
الشفيع حصته) أو أخر جماعا عن ملكه بغير بيع كية معنى ونهاية وروض قول المتن (جاهلا بالشفقة) أي أو
بالبيع أو بقرينة الشفعة اه معنى (قوله لزوال سببها) وهو الشركة (قوله خلاف بيع البعض) أي جاهلا
فلا كافى زيادة الرضوة لعذر مع بقاء الشركة ولو زال البعض فقرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ
بيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبقاها كان له الشفعة كقوله ابن الرفعة لا تنفاه تحيل العفو
منه معنى وشرح الروض وفي ع ش بعد ذكر ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كان له أي الوارث
الشفيع اخذ الجميع بالشفقة اه (قوله كالمو عفا الخ) في هذا القياس وقفة (قوله وكذا الخ) خلافا لاطلاق
المعنى (قوله وكذا الوابغ) أي حصته (بشرط الخيار) أي ولو جاهلا ببيع الشرية للماعل به الشارح اه
ع ش (قوله حيث انتقل الملك عنه) أي بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط سم وع ش (خاتمة) لا يصح
الصلح عن الشفعة بمال كالد بالبيع وبطل شفعت إن علم بطلانه وإلا فلا كجزم به في الأنوار
بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة إن علم بطلانه وإلا فلا كجزم به في الأنوار
وللمفسس الاخذ بالشفقة والعفو عنها ولا زاحم المشتري الغرماء بل يبي ثمن مشتراه في ذمة الشفع إلى
ان يورس فله أي المشتري الرجوع في مشتراه إن جمل فلسه وللعامل في القراض اخذها فان لم يأخذها جاز
للمالك اخذها وعفو الشفع قبل البيع وشرط الخيار وخيان العهدة للمشتري لا يسقط كل منهما شفقت
وإن باع شريك الميت فلوارثه أن يشفع لاولي اهل لانه لا يتيقن وجوده وإن وجبت الشفعة للميت
وورثها اهل اخرت لان فصله فليس لولي الاخذ قبل الانفصال لذلك ولو توكل الشفع في بيع الشقص
لم يطل شفقت في الاصح معنى ونهاية وفي الاول والروض مع شرحه ولو باع الوارث في الدين بعض دار
الميت لم يشفعوا وإن كانوا شركاءه فيها لانهم إذا ملكوها كان البيع جزء من ملكهم فلا يأخذ ما خرج
من ملكه بما بقي منه فامراده ان كلامهم لا يأخذ ما خرج عن ملكه بما بقي من ملكه وأما اخذ كل منهم
نصيب الباقي بالشفقة فلامانع منه اه وفي الاول ايضا زيادة بط في اخذ عامل القراض راجحه
(كتاب القراض)
(قوله من القرض) أي مشتق منه وهو لى قول المتن فلا يجوز في النهاية (قوله لان المالك الخ) أي وإنما سمي
المعنى الشرعي بذلك لان الخ (قوله قطع له) أي العامل (قوله ومن الربح) أي وقطعة منه (قوله والاصل فيه)
أي في جوازه (قوله قبل أن يتزوجا الخ) وتزوجها وهي بنت اربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث
سنين على الاصح وهي بنت خمس وستين سنة برماوى اه بجيرى (قوله وانفذت) أي ارسلت وقد يرد عليه
(قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مر وهو واضح (قوله)
بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض فقرا كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ
بيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبقاها كان له الشفعة كقوله ابن الرفعة لا تنفاه تحيل العفو
منه معنى (قوله حيث انتقل الملك عنه) أي بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط والله اعلم
(كتاب القراض)

عدها ميسرة وهو قيل النبوة فكان وجهه (٨٢) الدليل فيه انه عليه السلام حكاه مقرر الاله بعدها وهو قياس المساقاة بجامع ان في كل العمل في شيء

بعض ثمانية مع جهالة العوض ولذا اتحد في اكثر الاحكام وكان قضية ذلك تقديما عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لانه اكثر واشهر وايضا فهي تشبه الاجارة ايضا في الزوم والتاقيت فتوسطت بينهما اشعارا بما فيها من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك لخروجها عن بيع مالم تخلق (القراض) وهو لغة اهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة اهل العراق لان كلا يضرب بسهم من الربح ولا في ناس سفر او هو يسمى ضربا اي موضوعها الشرعي هو العقد المسمى على توكل المالك الاخر وعلى (ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه او الربح مشترك) بينهما فخرج يدفع مقارضته على دين عليه او على غيره وقوله بهذا وقارضتك على ثمنه اشتراكه واصطد بها فلا يصح نعم فصح البيع وله اجرة المثل وكذا العمل ان عمل والصدى الاخرة للعامل وعليه اجرة الشبكية التي لم يملكها كالمقصوبة ويذكر الربح الوكيل والعبد المأذون وراكب النسيئة عاقدا نوعا من بيع ومال وصيغة واستعمل كلها ككثر شروطها من كلامه

(قوله وكان عكسهم لذلك الخ) قد يوجه بأنها كالدليل لانه مقس على والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها بعد كاقامة الدليل بعد ذكر المدلول (قوله مقارضته على دين عليه) اي على العامل الان لا عين في المجلس بدليل قوله الاتي نعم لو قارضته على ألف درهم مثلا في ذمته ثم عينها في المجلس جاز الخ لكن لا يصدق قوله يدفع الان يقال انهم التعيين في المجلس في حكم المدفوع او يقال سياتي التقييد بقض المالك لفي المجلس (قوله خالصه) فديوه بأنها كالدليل لانه مقس عليها والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها

(ويشترط لصحته كون الال دراهم او) هي مائة خلوا لجمع (دنانير خالصه) بجامع الصحابة ولا نه عقد غير لعدم انضباط العمل لفظة

لفظة خالصة في أصله من المتوفى المعنى والنهاية والمحلى من الشرح أسيد عمر (قوله والوثوق الخ) عطف على انضباطه اسم (قوله وهو) أى ما يروج غالباً (قوله ثمن الأشياء) أى الثمن الذى تشتري به الأشياء غالباً (قوله ويجوز عليه) أى عقد القراض على النقد المضروب (قوله وإن أبطله السلطان) أى ولو في ناحية لا يتعامل به فيها (قوله ونظر فيه الأذرع الخ) استظهره المعنى (قوله عند المعاملة) عبارة النهاية والمعنى عند المفصلة (قوله تيسر الاستبدال به) أى وإن رخص بسبب إبطال السلطان له جداً (قوله وهو ذهب) إلى قوله وإن أمكن عليه فى المعنى لإقوله وسبائك وقوله أو استهلك وقوله وقبل يجوز إلى وقبل وقوله ولو قارضه على الفى فى النهاية الإقوله أو استهلك وقوله ولا على الف (قوله وهو ذهب أوفضة) تفسير مراد لبيان للنحن الحقيقى لما يأتى انفا (قوله تغليب) أى القرينة عليه ما قدمه فى المفرع عليه ومن ذكر الدراهم وأما قول الشهاب بن قاسم لضرورة إلى حل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج إلى التغليب أفيقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يكفى فى إرادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا أولى مما فى حاشية الشيخ (قوله رشيدى) أى من قول عرش حملة على ذلك أى التغليب جعل حكم الفضة مستفاداً بالمنطوق (قوله وقبل يجوز عليه الخ) اعتمده مر (قوله عبارة النهاية نعم إن استهلك غشه جاز العقد عليه كالجزم به الجرجاني) (قوله وكذا اعتمده شرح المنهج والبهجة) قال عرش قوله مر نعم إن استهلك أى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شئ بالعرض على التارم وهو مضموم أنه إن تحصل منه شئ بالعرض على التارم يصبح وإن لم يتميز النحاس مثلاً عن الفضة وعليه فالدرهم لموجود بمصر إلا أن لا يصح القراض عليها لأنه يتحصل من الغش قدر لو ميز بالنار وفيه نظر والذى ينبغي الصحوة أو بدال المستلزم عدم تميز النحاس على الفضة مثلاً فى العين (قوله وقبل ان راج) (قوله ما قبل وقوله وإن راج) فهو قول فى أصل الغشوش وإن لم يستهلك رشيدى وعش قول المتن (وعروض) أى ولو فلو (قوله لم) أى بقوله باجماع الصحابة الخ (قوله قدره) أى وزنه (قوله أنوار) (قوله فلا يجوز الخ) وبقار قدره مال السلم بان القراض عقد لفسخ ويميز بين راس المال والربح بخلاف السلم غرونها بوقمغنى وبفارق الشركة إضاعاش (قوله على نقد مجهول القدر) ومن ذلك ما عمت به الأولى من إتمامها بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها لأن صفة القرض وإن علت إلا أن مقدار القرض يختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وزنا فإظهار عدم الصحة لأنه حين الردوان أحضر قدره وزنا لكن الغرض يختلف بتفاوت القرض فله وكثرة (قوله عرش وقوله فإظهار عدم الصحة فيه وقفه وقوله لأنه الخ) ظاهر المنع (قوله مجهول القدر) حتى التفرع على ما قبله أما انقطاع لفظة القدر كإى النهاية أو زيادة قوله أو الجنس أو الصفة كإى المعنى (قوله ولو علم جنسه الخ) كذا فى شرح المنهج لكن فى شرح البهجة عقب ذكر مسألة الشرح الصغير ما نصه ومثله يأتى فى مجهول القدر بل أولى فقول النظم كثير معين أى ولو فى المجلس (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع للباينة فى هذا مع التعيين بالف لأن من لازم العلم بالقدر إلا أن يقال البالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضاً بقوله فلا يجوز على نقد مجهول فىكون قوله أو قدره باعتبار هذا (قوله عبارة النهاية) سألته عن الأشكال فأنها وبالضرورة أنه يذمه للعامل بعد قبضه فإدفعه ولو بعد العقد فلا بد ذلك وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما يأتى فى شرح ومسألة إلى العامل من قوله وليس المراد الخ (قوله والوثوق) عطف على انضباطه (قوله وتسمية الفضة تبراً) تغليب لضرورة إلى حل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج إلى التغليب (قوله وإن راج) اعتمده مر (قوله وقبل يجوز عليه الخ) اعتمده مر (قوله وقبل إن راج الخ) الصحيح خلافه مر (قوله ولو علم الخ) اعتمده مر (قوله ولو علم جنسه أو قدره أو صفته) قال فى شرح المنهج على الأشبه فى المطلب (قوله لكن فى شرح البهجة) ذكر مسألة الشرح الصغير ثم قال ومثله يأتى فى مجهول القدر بل أولى فقول النظم كثير معين أى ولو فى المجلس (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع للباينة فهذا مع

والوثوق بالربح يجوز للحاجة فأخص بما يروج غالباً وهو النقد المضروب لأنه ثمن الأشياء ويجوز عليه وإن أبطله السلطان كما يحته بن الرفعة ونظر فيه الأذرع إذا عجز وجوده أو خيف عز تعدد المعاملة ويجب بان الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به (قوله فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أوفضة لم يضرب سواء القراضة وغيرها وتسمية الفضة تبراً تغليب (وحلى) وسبائك لاختلاف قيمتها (ومغشوش) وإن راج وعلم قدر غشه واستهلك وجاز التعامل به وقبل يجوز عليه إن استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقبل إن راج واقتضى كلامهما فى الشركة تصحيحه واختاره السبكي وغيره (وعروض) مثلية أو متقومة لمر (و) كونه (معلوماً) قدره وجنسه وصفته فلا يجوز على نقد مجهول القدر وإن أمكن عليه حالاً ولا على الف ولو علم جنسه أو قدره أو صفته فى المجلس

أسقط قول الشارح ولا على ألف كاسر (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعيين فكان المناسب أن يؤخره وبذلك روي في شرح معنا كما في النباهة والمعنى (قوله أنه لا يحتاج) خبر قوله ظاهر قوله ثم الخ أقول ظاهر اقتصار النباهة والمعنى والآنوار وشروح المنهج والروض والبهجة على ما صححه الشرح الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الخ) أقره المعنى وشرحا الروض والبهجة (قوله يضعفه) أي إطلاق الماوردي (قوله جعل ذلك) أي المعنى في الغائب (قوله كما يأتي) أي في قوله نعم الخ اه سم (قوله فيمتنع) إلى قوله خلافاً في النهاية لإاقوله وقبضه المالك قال عرش قوله لم في ذمته أي المالك مفهومة أنها إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام حج أنه إذا قارضه على دين في ذمة العامل وعينه في المجلس وقبضه المالك صح اه عبارة الرشدي قوله روي في ذمته أي المالك كما يعلم من سوابق كلامه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حج فليراجع وليحصر اه أقول إطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروض وشرحه وشرح المنهج والغرر والآنوار والمعنى عبارة الغرر والآنوار والمعنى ولا أي لا يصح على دين ولو في ذمة العامل لأن الدين إنما يتعين بالقبض بل لو قال لغيره أعزل قدر حتى من مالك فعز له أي ولم يقبضه ثم قال قارضتك عليه لم يصح لأنه لم يملكه أي ما عز له بغير قبض اه بل عبارة المعنى في شرح تعريف القراض ولا يصح على دين سواء كان على العامل أم غيره ثم في شرح معنا فلا يجوز على ما في ذمته أو ذمة غيره كما في المحرر وغيره ولا على إحدى الصورتين لعدم التعيين اه صريح في مخالفة الشارح وعدم الصحة بما في ذمة العامل مطلقاً والله أعلم (قوله وقبضه المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضاً قوله السابق أنفاعي العامل كما يأتي وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف من عقد الخ اه سم أقول صريح صانع النباهة والمعنى وغيرهما أن مسألة المقارضة المذكورة سابقا عين المسئلة التي ذكره^(١) هنا بقوله نعم لو قارضه الخ وقوله وقبضه المالك زاده الشارح بناء على ما فهمه من رجوع ضمير ذمة في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وأن غير الشارح رجعه إلى المالك كاسر لكن قضية مسألة المقارضة السابقة المنقولة عن الشرح الصغير الذي اعتمدها الجماعة وقضية قول الشارح الاتي نعم أن عين الخ وقد اعتمده النهاية والغرر وشرح المنهج وكذلك ابن المقرئ في غير روضه صحة المقارضة هنا لوجود التعيين والقبض في المجلس هنا أيضاً وقد تقدم عن الغرر أن قول النظم كثيره معين أي ولو في المجلس اه والله أعلم (قوله جاز) أي فريده للعامل بلا تجديد عقده عرش (قوله مطلقاً) أي وإن عينه في المجلس وقبضه المالك فيحتاج إلى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له اه عرش (قوله لأنه غير قادر) أي العامل (عليه) أي على تحصيل ما في ذمة الغير أي بخلاف ما في ذمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه عرش (قوله ولا ينافيه) أي عدم الصحة بما في ذمة الغير (قوله قول شيخنا الخ) عبارة الاسنوي والمعنى ويصح قراضه على الوديع مع المودع وكذا المنصوب مع غايه لتعيينها في يد العامل بخلاف ما في الذمة فانه إنما يتعين بالقبض وببرر العامل بأقباضه للمنصوب البائع له منه أي من ضمان النصب لانه إقبضه بالذن مال كوزالت عنه يده وما يقبضه من الاعراض يكون أمانة يده لأنه لم يوجده فيه مضمّن وكلامه يشمل

ولو قارضه على الف من نقد كذا ثم عينها في المجلس صح فان قلت ظاهر قوله من نقد الشرح الصغير وغيره ولو قارضه على دراهم غير معينة ثم عينها في المجلس صح خلافاً للحنوي أنه لا يحتاج لقوله من نقد كذا قلت بل لا بد منه بدليل تعليلهم للصحة بالقياس على ما في الصرف والسلم والذي فيهما أن الألف معلومة القدر والصفة ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس صح على ما رجحه السبكي أنه لا يشترط هنا الرؤية لأنه توكل وهو متجه وإطلاق الماوردي منعه في الغائب يحمل على غائب مجهول بعض صفاته على أن بما يضعفه أنه جعل ذلك علة للبلغ في الدين وقد صرحوا بصحته في الدين على العامل كما يأتي (معيناً) فيمتنع على منفعة ودين له في ذمة الغير وعلى إحدى الصورتين نعم لو قارضه على الف درهم مثلاً في ذمته ثم عينها في المجلس وقبضه المالك جاز خلافاً لجمع كالصرف والسلم بخلاف ما في ذمة الغير فانه لا يصح مطلقاً كما هو ظاهر كلامهم لانه غير قادر عليه حالة المقدف وقعت الصيغة باطلة من أصلها ولم ينظر لتعيينه في المجلس ولا ينافيه قول شيخنا يصح القراض

مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر اه لان القدرة على الدين اقوى منها على الدين ولو خلط الفين له بالف لغيره ثم قال له قارضتك على احدهما وشاركتك في الآخر جاز وان لم تتين اثم القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف في الباقي ولو قارصه على الفين على ان له من احدهما نصف الربح ومن الاخر ثلثه صح ان دين كلا منهما (٨٥) ولا فلا في الجواهر في ذلك كلام كالتناقص

فيلحم على هذا التفصيل قيل هنالو أعطاه ألفا وقال اضمم اليه القامن عندك والربح بيننا سواء صح اه وظاهره صحة ذلك قراضا وليس مراد ابل وذاخله بالفه صار مشتركا فيا في فيه أحكام الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على إحدى الصرتين) ان علم ما فيها وتساويا جنسا وقدرًا وصفة فيصرف العامل في أهماشاء فيتعين للقراض والأصح المنع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين احدها في المجلس صح بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر ويفرق بين هذا وما ر في العلم بنحو القدر في المجلس بان الأهم هنا اخف لتعيين الصرتين وإنما الإهم في المرادة منهما بخلافه فيما مر وقضية ما ذكر في تعيين إحدى الصرتين بحثه فبالو اعطاء الفين وقال قارضتك على احدهما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتمدته ابن المقرئ في بعض كتبه ومال شيخنا في شرح الروض إلى فساده قال لفساد الصيغة ويرده ما في نسخ شرح

صحة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر اه (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب اه سم (قوله بشرطه) وهو قدرة اتزاع العامل المغصوب من الغاصب لان القدرة لا تخفى لعدم المناقاة باءاء الفرق (قوله ولو خلط الفين) إلى قوله ولو قارصه في المغني وإلى قوله قيل في النهاية (قوله ثم قال له) أي صاحب الفين لصاحب الألف (قوله جاز وان لم يتعين الخ) لان الأشاعة لا تمتنع صحة التصرف اه شرعا الروض والبهجة وفي المغني والغرر ولو كان بين اثنين دراهم مشتركة فقال احدهما للآخر قارضتك على نصيب منها صح اه (قوله وينفرد العامل الخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد ان المالك يتمتع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك وبدل لهذا قول الشارح في الفصل الا في بعد قول المصنف لكل فسخه او باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل اه ع (قوله على الفين) أي متميزين ولأن ثبات قوله ان عين كلا منهما اه سم (قوله على ان له) أي العامل (قوله ان عين كالاخ) لعل وجه اشتراط التعيين انه قد يختلف ربح النوعين فيؤدي عدم التمييز إلى الجمل بخاص كلام الالفين اه ع (قوله قيل هنا) أي في باب القراض (قوله وتساويا) أي ما فيهما من التدقيق (قوله في اهما فيقتين) وقوله (احدهما) الاولى فيهما التانيث (قوله نعم ان عين الخ) كذا شرح مر وهذا ونحوه يدل على ان المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد بما يدخله خيار المجلس اه سم وتقدم عن الغرر ما وافقه (قوله صح) خلافا للمغني (قوله بشرط علم الخ) انظر ما الحاجة إلى هذا الشرط مع انه من صورة المسئلة اه رشیدی عبارة سم وقد يشكل هذا مع قوله السابق ولو قارصه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ اللهم إلا ان يقال لما غابت هناك عذري عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيها اه عبارة النهاية على ما فيها اه باسقاط لفظة عين وقال ع (ش) أي جنسه وصفه وقد اقبل العقد اخذ من قوله ويفرق الخ اه وهي ترجح اشكاله اه سم (قوله وما مر في العلم الخ) أي انه لا يكتفي اه سم (قوله لتعيين الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بين احدي الفين) الاولى احد الالفين (قوله وضبط) أي المصنف (قوله بحث) إلى قول المتن معه في المغني وإلى قول الشارح ولا يشترط في النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة المغني وإنما المراد ان يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه اه قول المتن (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا بشرط مراجعته في التصرف وكالمالك في ذلك نأثبه كشرح نصبه شرح الروض ومعنى (قوله ويشترط ايضا الخ) إشارة إلى الاعتراض عبارة المغني تنبيه قضية كلامه كالمحرر ان هذا القول لو لا علمه من غير تزوله مسلما إلى العامل وليس مراد ابل هو شرط اخر وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الاولى ان يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز بشرط عمله اه وإنما

نقد كذا اثم عينها في المجلس صح (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب (قوله ولو قارصا على الفين) أي متميزين ولأن ثبات قوله ان عين كلا منهما (قوله نعم ان عين احدهما الخ) كذا شرح مر وهذا ونحوه يدل على ان المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد بما يدخله خيار المجلس (قوله بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح مر وقد يشكل هذا مع قوله السابق ولو قارصه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ فتأمل فان علم ما فيها كاد عليه قوله اه لان علم ما فيها مع عدم علم عينها لا ينقص عن علم ما في الصرة مع عدم علم عين ما فيها لثبته عن المجلس والاقتصار على تعيينها بالوصف اللهم إلا ان يقال لما غابت عذري عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيها (قوله وما مر في العلم بنحو القدر الخ) أي انه لا يكتفي (قوله

المنهج المعتمدة انه لو علم في المجلس عن إحدى الصرتين صح ولا فرق بين احدا الفين وإحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ وضبط بخطه الصرتين بتشديد الراء (و) كونه (مسلبا إلى العامل) بحيث يستقل باليد عليه وليس المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل ان لا يشترط عدم تسليمه كما افاده قوله (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يجد عند الحاجة (و) يشترط ايضا استقلال العامل بالتصرف لحيث (لا) يجوز بشرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (ومع) لانه ينافي مقتضاء من استقلال العامل بالعمل

قال الأولى دون الواجب لا مكان حل قوله مسلما على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن (ويجوز شرط عمل غلام المالك) كشرط اعطاء هيمة له ليحمل عليها تعبير المصنف بغلامه أولى ليشمل اجير الحر فالظاهر انه كعبده لانه مالك لم يفتى وقد ذكر الاذرعى مثله في المساقاة ولو شرط لعبد جزء من الربح صح وان لم يشرط عمله لم يرجع ما شرط لعبده المعنى وشرح الروض عبارة الغرر وخرج به اى بالملوك له غير ملوك كغلامه الحر ووجهه وامينه فلا يجوز شرط عملهم مع العامل الا ان يكون شرط لهم شيء من الربح فيجوز ويكون قرضا مع اكثر من واحد قاله الجمهور واطلاق ابن القاص عدم الجواز يحتمل على ما اذا لم يشرط لهم ربح اه (قوله او المملوكة منقعة) اى ولو هيمة اه عش (قوله المعلوم) اى غلام المالك قنا اولاً (قوله ولم يحمل الخ) اى والحال لم يحمل الشرط لغلام المالك قنا اولاً (قوله لانه من جملة ماله) اى عينا او منفعة ليشمل اجير الحر والموصى له بمنفعة اه عش عبارة سم قوله لانه اى المنفعة ش اه (قوله استتباع بقية الخ) اى كون عمل غلام المالك تابعا لبقية ماله (قوله ومن ثم الخ) اى للتنميل بما ذكره ويحتمل ان المشارية قوله ولم يحمل له الخ فهو الاقرب وجزم به عش (قوله الحجر للغلام) اى بان لا يتصرف بدون مراجعته عبارة الغرر نعم ان ضمن الى ذلك ان لا يتصرف العامل بدونه او يكون المال او بعضه بيده لم يصح اه (قوله شرط نفقته) اى غلام المالك بمعنى قتله دون الحر المملوك منفعته له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قتله بدليه بخلاف نفقة الحر المذكور اه سم عبارة عش اى المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستاجر ايضا اه (قوله ولا يشترط تقديرها) والوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجره بها اى نهاية وقال الجيرى الذى جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير النفقة زيادى وفى القليوبى على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتد اه (قوله اكتفاء بالعرف الخ) فروع كما قرأه بمكة على ان يذهب الى الجن ليشتري من بضائهما وبينهما هناك او يردا الى مكة فى الصحة وجها الاكثر ون على الفساد لان النقل عمل مقصود وقد شرط مع التجارة سم على حج اقول قد يقال ليس المشروط نقله بنفسه انما المقصود من مثل ذلك الاستتجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حيث تنضم اعمال التجارة فينبغى الصحا ويؤيده ما ذكره الشارح من رمن جواز استتجار من يطحن الخطة الخ اه عش (قوله كالطحن الخ) اى والزرع قول المتن (ووظيفة العامل) (قائدة) الوظيفة بظاه مثاله ما يقدر على الانسان فى يوم ونحوه اه معنى (قوله وهى) الى قوله وفى الجواهر فى النهاية والمعنى اللفظة هنا (قوله وفى الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله انه لا يصح الخ وفى سم بعد ذكر كلام للروض مع شرحه مانصه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون الثانى الذى استظهره الشارح اه وياتى عن المعنى والغرر فى اول الفصل الاق ما وافق ايضا (قوله البيع) الاولى الاتباع قول المتن (وتوابعها) ما جرت العادة ان يتولاها بنفسها وقومها معنى اى وان استأجر على فعل ذلك كانت الاجرة عليه كما يأتى فى الفصل الاق فى شرح وما لا يزمه له الاستتجار عليه عش (قوله وذرعها) الى قوله اما اذا سكنت فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ويظهر الى وفى الجواهر قول المتن (قلو) قارضه ليشترى حنطة فيطحن الخ ولو اشترى العامل الحنطة وطحنها من غير شرط لم يفسخ القراض فيها اذا لم يغير الاذن فلا جاز اه ولو استأجر عليه ازمه الاجرة ويصير ضامنا وعليه غرم ما ناقص بالطحن فان باع

أى قتله او المملوكة منقعة له المعلوم بالمشاهدة أو الوصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يد أو لتصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لأنها من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله ومن ثم لو شرط عليه الحجر للغلام أو كون بعض المال في يده فسد قطعا ويجوز شرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفاء بالعرف في ذلك اخذنا ذكره فى عامل المساقاة (ووظيفة العامل التجارة) وهى هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرقة كالطحن والخبز فان فعلها يسمى محترقا لا تاجرا وفى الجواهر عن الرويانى فى خذه الدرهم وابتاع بها الرخ بيننا نصفين انه لا يصح بخلاف خذها واعمل فيها لاتضاء العمل البيع ولا عكس انتهى واعترض بما فيها أيضا انه لو تعرض فى الايجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (وتوابعها) كشر الثياب وطبا (وذرعها وجعلها فى الوعاء ووزن الحفيف وقبض الثمن وحمله لفضاء العرف بذلك) فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا ينسجه وبيعه) أى كلا

منها (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستجار عليها (٨٧) فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الرفعة

جواز شرط ان استاجر
العامل من يفعل ذلك من
مال القراض ويكون حظه
التصرف فقط ونأزع فيه
الاذاعي بقول القاضي لو
قارضه على ان يشتري
الخطوة ويخترهنالى ارتفاع
السعر فيبيعها لم يصح لأن
الربيع ليس حاصلا من جهة
التصرف (ولا يجوز أن
يشرط عليه شراء متاع
معين) كذه السلعة (أو
نوع يندرج وجوده)
كاليافوت الاخر (أو معاملة
شخص) كالبيع من زيد
والشراء منه لأن في ذلك
تضييقا لمكان الربح ويظهر
في الأشخاص المعينين أنهم
إن كانوا بحيث تقضي
العادة بالربيع معهم لم يقضي
والاخرى في الحاوى يقضي
تعيين حانوت كعرض معين
لا سرق كنوع عام ولا
يقضي تعيين غير نادر
لم يدم ككفا كهرطبة (ولا
يشرط بيان) نوع هنا
وفارق ما رقى الوكيل بان
العامل حفظا عمله على بذل
الجهد بخلاف الوكيل ولا
بيان (مدة القراض) لأن
الربيع ليس له وقت معلوم
وبه فارق وجوب تعيينها
في المساقاة (فلو ذكر له)
(مدة) على جهة تأقيته بها
كسنة فسد مطلقا سواء
أسكت أم منعه التصرف
بعدها أم البيع أم الشراء
لأن تلك المدة قد لا يروج

لم يكن الثمن مضموا ناعليه لأنه لم يتعدي فهو ان ربح الفرب بينهما عملا بالشرط نهاية ومعنى (قوله) منها) أى
الخبز والشوب (قوله) ونأزع فيه الاذاعي (الخ) عبارة النهائية والمغنى ونظر فيه الاذاعي بان الربيع لم يشأعن
تصرف العامل وهذا الوجه ثم قال بعد سوق كلام القاضي وفي البحر نحوه وهذا هو الظاهر بل ولو قال على ان
تشتري خطه وتبيعها في الحال فانه لا يصح اه وفي سم عن مر انه قرر انه ينتج ان سبب عدم الصحة
التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان اطلق اتجه الصحة لإذغاية الامر انه قيد اذنه بنوع خاص وذلك لا يضر
اه قال الرشيدى قوله مر بان الربيع الخ صوابه ان كان الربيع الخ لوافق ما في الاذاعي اه (قوله) لم يصح
وظاهر انه لو قارضه لم يشتري عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو واخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يقضي
سم ورشيدى قول المتن (شراء) بالمدحظة نهاية ومعنى قول المتن (أو معاملة شخص) ولو قارضه على ان
يصارف الصبارة فهل يتعينون عملا بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم او لا لان المقصود ان يكون تصرفه
صرفا لا مع قوم باعينهم وجهان اوجههما ثانيهما اه نهاية وقال المغنى وذكره سم عن شرح الروض
أوجهما الأول أن ذكر ذلك على وجه الاشتراط والافتالانى اه قول المتن (أو معاملة شخص) ظاهره وان
جرت العادة بحصول الربيع بمعاملته وعليه فلمل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع
الأشخاص أكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام مانع به يفوت المعاملة معه اه عش (قوله) لأن في ذلك
تضييقا (الخ) ولو نهاه عن هذه الامور صرح بتمكنه من شراء غير هذه السلعة والشراء والبيع من غير زيد معنى
ونهاية (قوله) وفي الحاوى يقضي (الخ) عبارة للمغنى وفي الحاوى يقضي تعيين الحانوت دون السوق لان السوق
كالنوع العام والحانوت كالعرض المعين اه (قوله) ولا يقضي تعيين (الخ) يحترق قول المتن اذ نوع يندر
وجوده (قوله) بيان نوع هنا (الخ) وعليه الامتثال لماعنه ان عين كافي سائر التصرفات المستفادة باذن فالاذن
في البز يتناول ما يلبس من المنسوج الا لا كسوة ونحوها كاللبس عملا بالعرف نهاية ومعنى وروض مع
شرحه (قوله) كسنة) بان قال قارضتك سنة اه رشيدى (قوله) وان ذكرها لاعلى جهة (الخ) مقابل قوله على
جهة تأقيته عبارة للمغنى ظاهر عبارة المصنف كغيره انه اقت القراض بمدقة ومنعه الشراء بعدها وليس مرادا
بل المراد انه لم يذكر تأقيته أصلا كقوله قارضتك فلا تصرف بعد شهر فان القراض المؤقت لا يصح سواء
منع المالك العامل من التصرف أم البيع كأم الشراء أم كفا له شيئا في شرح منجه اه وعبارة قسم في
الحلى وان اقتصر على قوله سنة فسد العقد انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وان اقتصر الخ افهم انه لو
قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت وهو الذى افهمه صريح عبارة

الثانى الذى استظهره الشارح (قوله) ونأزع فيه الاذاعي بقول القاضي (الخ) يمكن الفرق وفي شرح مر بعد
سوقه كلام القاضي مانع وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل ولو قال على ان تشتري خطه وتبيعها في الحال لم يصح
اه وقرر انه ينتج ان سبب عدم الصحة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان اطلق اتجه الصحة لإذغاية الامر
انه قيد اذنه بنوع خاص وذلك لا يضر اه وظاهر انه لو قارضه لم يشتري عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو
وأخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يقضي والفرق انه لا يشتري لم يجعل التصرف إلى رأى العامل بل إلى رأى
نفسه فلم يكن حصول الربيع برأى العامل (قوله) في المتن (أو معاملة شخص) ولو قارضه على ان يصارف مع
الصبارة فهل يتعينون عملا بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم او لا لان المقصود بذلك ان يكون تصرفه
صرفا لا مع قوم باعينهم وجهان اوجههما ثانيهما شرح مر وقال في شرح الروض اوجههما الاول ان
ذكر ذلك على وجه الاشتراط والافتالانى اه (قوله) في المتن فلو ذكر مدة (الخ) في الحلى وان اقتصر على قوله
سنة فسد العقد اه قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وان اقتصر الخ افهم انه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري
بعدها صح سواء اقال ولك البيع أو سكنت كسلف وهو الذى افهمه من انه لو قال قارضتك ولا تشتري بعدها
يصح وهو صريح عبارة الروض الرافعى فلا تغتر بما ن شرح المنهج بما يخالف ذلك فانه يخالف للقول
حله عليه ظاهر عبارة الروض اه وعبارة الروضة فلو وقت فقال قارضتك سنة فان منعه من التصرف

فيها شيء وان ذكرها لاعلى جهة التأقيت (ومنه التصرف بعدها) كقوله قارضتك على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد)

لأنه قد لا يجد في أربابها ما يفتقر إليه (٨٨) من الرض (وإن منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن صرح له بجوازه (فلا) يفسد (في الأصح)

الروضه والرافعي فلا تفتقر إلى شرح المنهج بما يخالف ذلك انتهى أقول ظاهر الأنوار بوافق ما قاله حميرة وجمع النهاية بما نصه أن ذكر المدة ابتداء تأقيت مضران منه بعدها تراخيا عنها بخلاف ما لو قال قارضك سنة وذكر منع الشراء متصلا بضم الناقبت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اه قال الرشيدى قوله تراخيا له بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة النفس والى وقوله بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما بوافق ما في شرح المنهج فلا تخالفة اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره موافق ما في شرح المنهج (قوله) لأنه قد لا يجد (الداخل) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف اه سم (قوله) لا كساعة ولو كانت المدة مجحولة كدالة إقامة العسكر لم يصح في وجه الوجهين نهاية معنى (قوله) أما إذا سكت (الخ) مقابل قوله بان صرح له بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في المطالب الصحة (الخ) اعتدته النهاية والغرر وبوافقه إطلاق المنهج ونقل سم اعتداده عن حميرة وأقره كاسر (قوله) والذي يتجه الأول (الخ) وفاقا لظاهر المغنى والأنوار (قوله) لأن تعيين المدة يقتضى (الخ) قد يمنع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كاصوربه اه سم (قوله) لا يجوز تعليقه (الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو قال قارضك ما شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز أو لعله على شرط كذا إذا جاز اس الشهر فقد قارضك أو علق تصرفه كقارضك الآن لا يتصرف إلى انقضاء الشهر لم يصح اه زاد الأول لأن ودفعه له ما لا قال أدامت فنصرف فيه بالبيع والشراء قرأنا على أن ذلك نهى الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بدعوى أنه لا تعلق ولأن القراض يطل بالموت لو صح (قوله) فيمتنع إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى قال عرش فرع ثلث عما يقم كثير من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو بدفعه للمالك ليعمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ما بطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأين أو لمامل جزأين وهو صحيح (قوله) لأنه لا يلزم الضميران البارز والمستتر رجعا لاسم الإشارة ش اه سم (قوله) يمنع (الزوم) اى القطعى إذ منع الظنى مكابرة اه سم (قوله) واستأثر اى استقل اه عرش (وإن لاشئ) له مفهومه انه ان علم الفساد دون هذا السحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وأنه لا أجر له فيها يظهر اه سم (قوله) لم يستحق شيئا وفاقا لشرح المنهج والروض والبيجو خلافا للنهاية ولا علق والمغنى والأنوار عبارة النهاية وله أجره المثل لا عمل طامعا وسواء ذلك كان عالما بالفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما وجهه الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى قوله مر كان عالما بالفساد اى وأن ظن ان لا أجر له كاي علم ماسياى اه وقال عرش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين اى ابن حنبل تبعال للشيخ في شرح منهجه اه

بعدها مطلقا ومن البيع فسد لأنه يخل بالمقصود وان قال على ان لا تشتري بعد السنة ولك البيع صح على الأصح لأن المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو أقصر على قوله قارضك سنة فسد على الأصح (الخ) اه (قوله) لأنه قد لا يجد في أربابها (الخ) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالمنع من التصرف (قوله) أما إذا سكت (الخ) مقابل قوله بان صرح له بجوازه (قوله) لأن تعيين المدة يقتضى (الخ) قد يمنع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على جهة التأقيت كما صوربه (قوله) لا يجوز تعليقه ولا تتجنزه وتعليق التصرف قال في الروض وإن علق القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الأول بان قال إذا جاز رأس الشهر فقد قارضك والثاني بان قال قارضك الآن ولا تصرف حتى ينقضى الشهر اه (قوله) لأنه يلزم الضميران البارز والمستتر رجعا لاسم الإشارة ش (قوله) ويرد بمنع الزوم (الخ) الظاهر أن المنوع الزوم القطعى إذ منع الظنى مكابرة فانه لا يفهم من قولنا اختصاصا بكذا أن يثبت لكل منهما (قوله) لأنه عمل طامعا وسواء علم الفساد ام لا لأنه حينئذ طامع فيما وجهه الشرع خلافا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله) وإن لاشئ له مفهومه انه لو علم الفساد دون هذا السحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الآتى وانه

لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مريض عادة لا كساعة اما إذا سكت عن البيع فقتضية كلام الروضة وأصلها الجزم بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الصحة وهي مفهوم المتن وأصله وغيرها والذي يتجه الأول لأن تعيين المدة يقتضى منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فعله ولم يكتف في ذلك بأن المفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكلا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تتجنزه وتعليق التصرف لمنافاة غرض الربح وبه فارق نظيره في الوكالة (و يشترط اختصاصها بالربح) فيمتنع شرط بعضه لثالث لأن يشترط عليه العمل معه فيكون قرأنا بين اثنين نعم شرطه لقن أحدهما كشرطه لسيده (واشترأ كمها فيه) - خذ المالك بملكه والعامل بعمله قيل لا حاجة لهذا لأنه يلزم من اختصاصهما به اه ويرد بمنع الزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وإن

استأثر به أحدهما فعين ذكر الاشتراك والكلو ذلك الإهام (فلو قال قارضك على أن كل الربح لك فقراض فاسد) (قوله) لأنه خلاف مقتضى العقد وله أجره المثل لا عمل طامعا ومن ثم اتجه أنه لو علم الفساد وأن لاشئ له لم يستحق شيئا لأنه غير طامع حينئذ

(وقيل) هو (قراض صحيح) نظر للمعنى (وان قال كله لى قراض فاسد) لما ذكر ولاجرة له وان علم الفساد اى وانه لاجرة له فيما يظهر
لا نعلم يطلع فى شيء (وقيل) هو (ايضا) نظر للمعنى ايضا والايضا بيعت المال مع (٨٩) من يتجره به تبرعا والبضاعة المال المبوع

وعلم من اباهاهم اجرة المثل
تارة ونفيا اخرى صحة
تصرفه وهو نظير ما مر فى
الوكالة الفاسدة لعموم
الاذن (وكونه معلوما
بالجزئية فلو لم يعلم اصلا
كان (قال) قارضتك (على)
ان لك فيه شركة او نصيبا
(فسد) لما فيه من الغرر
(او) على ان الربح يبتنا
فالاصح الصحة ويكون
(نصفين) كالقول هذا بينى
وبين فلان لاذلتا من
ذلك عرفا المناصفة (ولو قال
لى النصف) وسكت عما
للعامل (فسد) (الاصح)
لانصاف الربح للمالك
اصالة لانه تمامه دون
العامل فصار كله مختصا
بالمالك (وان قال لك النصف)
وسكت عن جانبه (صح)
على الصحيح (لانصاف
مالم يشترط للمالك بمقتضى
الأصل المذكور واستادكل
ما ذكر للمالك مثال فلو
صدر من العامل شرط
مشتعل على شيء عما ذكر
فكذلك كاهو ظاهر (ولو)
علم لكن بالجزئية كان
(شرط لاحدهما عشرة)
بفتح اوليه (او ربح صنف)
كالزق أو ربح نصف
المال او ربح احد الاثنين
تميزا لا (فسد) القراض
سواء اجعل الباقي للآخر

(قوله) وقيل هو قراض فى المتون المجردة والمعنى والمحل قرض بغير ألف وهو ظاهر اه سيدمر (قوله) لما
ذكر اى من انه خلاف مقتضى العقد (قوله) اى وانه لا اجرة له) خلافا للناية بى لاطلاق المعنى والاتوار
عبارة النائية بى لا اجرة له وان ظن وجوبها عبارة سم قوله وانه لا اجرة له فهو منه ان له الاجرة اذا
ظن ذلك وفيه نظر لاذلا اعتبار بظن لامشاله من الصيغة مر اه قول المتن (ايضا) اى توكل بلا جعل
وبجرى الخلاف فيما لو قال ابتعتك على ان نصف الربح لك او كله لك هل هو قراض فاسد او ايضا وهو قول
خذه وتصرف فيه والربح كله لك قرض صحيح او كله لى ايضا ولو اقصر على قوله ابضعتك فهو بمثابة
تصرف والربح كله لى فيكون ايضا وهو دفع اليد رهم وقال اتجر فيها لفسك كان هبة لا قرض اى اصح
الوجهين ولو قال خذ المال قرضا بالنصف ملاحظ على احد وجهين رجحه الاستوى اخذ من كلام الراعى
وعليه لو قال رب المال ان نصف لى فيكون فاسدا وادعى العامل العكس صدق العامل لان الفاعل معه اه
نهاية وكذا فى المعنى لانه قال بدل قوله كان هبة لا قرض اى حل على قرض فى احد وجهين يظهر ترجحه
كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (وكونه) اى بشرط كون الاشراك فى الربح (قوله) بالجزئية اى
كالنصف او الثلث (قوله) ان لك اى اولى اه معنى قول المتن (شركة او نصيبا) اى اوجزه او شيئا من الربح
او على ان تخصنى بذاة شترى ما من راس المال او تخصنى بركوها او بربح احد الاثنين مثلا ولو كانا مخلوطين
او على انك ان رحمت الفالفك نصفه والفين نك ربعه معنى ونهاية قال عى مثل ذلك مالى قال مشاطرة
فلا يصح اه (قوله) كالمو قال الى الفصل فى النائية وكذا فى المعنى لا قوله واستادكل الى المتن (قوله) كالمو
قال الخ) ولو قال قارضتك على ان الربح يبتنا اثلاثا لم يصح كفى الاتوار للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان
او قارضتك كقراض فلان وهما يلبان اى عند العقد القدر المشروط صح ولا فلا ولو قال قارضتك
ولك ربع سدس العشر صح وان لم يعلم قدره عند العقد لهولة معرفته نهاية ومعنى (قوله) فصار
كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة معنا على التفصيل السابق اذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن
المالك سم على حجج اه عى (قوله) وهو مفسد) ولو قال قارضتك ولم يتعرض للربح فسد القراض
لانه خلاف وضعه اه معنى

(فصل فى بيان الصيغة) (قوله) فى بيان الصيغة الى قول المتن ولو قارض فى النائية لا قوله ولا شىء له الى
المتن (قوله) لصحة القراض الى قول المتن ولو قارض فى المعنى لا قوله فان اقتصر على المتن (قوله) ايضا اى
كالشروط المارة (قوله) على ان الربح يبتنا) راجع لجمع ما قبله عى ورشيدى (قوله) فان اقتصر الخ) اى
ترك قوله على ان الربح يبتنا قضية صنيعة استحقاق العامل الاجرة فى مسئلة واتجر فيها اذ لم يقل والربح
يبتنا وانظر ما وجهه ورشيدى ويأتى عن عى انه لا يستحق فيها الاجرة ايضا اى كما يفيد التعليل
بانه لم يذكر له الخ (قوله) فسد) ولو دفع اليه الفاعل لا وقال اشترىها كذا ولو نصف الربح ولم يتعرض
لبيع لم يصح القراض معنى واسى وغرر وتقدم فى الشرح خلافا (قوله) فسد) لعل المراد اذ اريد القراض

لا اجرة له فيما يظهر (قوله) ولا اجرة ان علم الفساد وان ظن وجوبها شرع مر وقول الشارع وانه لا اجرة
له فهو منه ان له الاجرة ان ظن ذلك وفيه نظر لاذلا اعتبار بظن لامشاله من الصيغة مر (قوله) الى المتن او
يبتنا) فالاصح الصحة ويكون نصفين قال فى شرح الروض قال فى الاتوار ولو قال على ان الربح يبتنا اثلاثا
فسد اى للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان اه (قوله) فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة
معنا على التفصيل السابق اذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن العامل
(فصل فى بيان الصيغة الخ) (قوله) فان اقتصر على بيع او اشترى فسد) لعل المراد اذ اريد القراض حتى لو

(١٨ - وشروانى وابن قاسم - سادس)

به احدهما وهو مفسد (فصل) فى بيان الصيغة وما يشترط فى العاقدين وذكر بعض احكام القراض (يشترط) لصحة القراض ايضا
(اجاب) كقارضتك وضاربك وعاملتك وخذه الدراهم واتجر فيها اربح واشترى على ان الربح يبتنا فان اقتصر على بيع او اشترى فسد ولا شىء له

لانه لم يذكر له طعنا (وقول) بلفظ متصل (٩٠) كالبيع واراد بالشرط مالا بدنه لان هذين ركنان (وقيل بكني) في صيغة الامر كخند

هذه واتجر فيها (القبول بالفعل) كما في الوكالة والجماعة ورد بانه عقد معاوضة تختص بمعين فلا يشبه ذنك (وشرطها) اى المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالموكل والعامل كالكيل فلا يصح اذا كان احدهما محجورا أو عبدا اذن له في التجارة أو المالك مفلسا أو العامل اعشى ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز ابداعه عنده وله أن يشرط له أكثر من اجرة الثلث ان لم يجد كافيا غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشارك في العمل والربح لم يجز) أن يمل يحل ولم يصح (في الاصح) لانه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لان أحدهما مالك لاعمل له أو الآخر عامل لامل له فلا يعمل الى ان يعقده عاملا ان يولوا نظر الى ان العامل الاول وكيل عن المالك فهو العاقد حقيقة لان ذلك لا يتم مع رقابة العامل غايبة الامر ان الثاني يصير كالنائب عنهما وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من بين التمسح فسله حينئذ لوقوعه عن جهة الوكالة ومن ثم احتجزوا بشاركه عما اذا نزل في ذلك لينسلف من بين

حتى لو اطلق كان توكيلا صحيحا سم على حج اى بلا جعل فلا يتحقق العامل فيه شيئا اه ع (قوله) لانه لم يذكر له طعنا) يؤخذ منه جواب حادثه وقوع السؤال عنها وهى ان شخصا طلب من آخر درهم ليتجر فيها فاحضر له ذلك ودفعه له وقال اتجر فيها ولم يرد على ذلك وهو انه لا شئ للعامل في هذه الصورة اه ع (قوله) واراد بالشرط اى الى المعنى الاصطلاحي لان الخ (قوله) في صيغة الامر) يعنى بخلاف صيغة العقد كقارضتك فلا بد من القول اللفظي بخلاف اه كرى (قوله) فلا يشبه الخ) اى في هذا الحكم او من كل الوجه بل من بعضهما فلا يشك بقوله الا أن كغيره وشرطها كوكيل وموكل اه سم (قوله) ذنك) اى لان الوكالة مجر اذا نزل معاوضة فيها والجماعة لا تختص بمعين لصحة من رد عبدي فله كذا اه ع (قوله) محجورا) اى سفيها أو صيدا أو مجنونا اه معنى (قوله) أو عبدا نزل الخ) اى ولم ياذن سيده في ذلك بانه مؤتمن وم والاولى اورقيا كافي المعنى (قوله) أو المالك مفلسا) عطف على قوله احدهما الخ عبارة النهائية والمعنى اما المحجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بمحصل حتى يفوته وانما هو شئ يتوقع حصوله لو اذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه اه (قوله) أو العامل اعشى) اى اما لو كان المالك اعشى فيجوز لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضته مع من كان يتمتع بيمينه للمعين وان لا يجوز اقباضه للمعين فلا بد من توكله سم على منيج اقول قد يقال فيه نظر اذ القراض توكل وهو لا يتحقق للمعين كقوله لو كليه بهذا الثوب لان يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل اشتراط القول هنا لفظا اه ع (قوله) ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز الخ) سواء كان الولي بأأم جد ام وصيا ام حاكما ام به نعم ان تضمن العقد الاذن في السفر اتجه كافي المطلب كونه كرامة الولي السفر بنفسه معنى ونهاية قول المتن (باذن المالك) خرج ما باذن الولي أو الوكيل فانه ان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولا يتما لا يستفاد بها الاذن في الفاسد اه سم وسيفيده الشارح كالتبابة والمغنى في شرح وإذا فسد القراض نفذ الخ (قوله) لم يحل ولم يصح) اى القراض الثاني اما الاول فياتي بحاله كما هو ظاهر مر اه سم (قوله) الخارج) نعت القراض (قوله) ان أحدهما الخ) بيان للموضوع (قوله) لان ذاك) اى كون العاقد حقيقة هو المالك والعامل انما هو وكيل له (قوله) بل مع خروجه الخ) عطف على مع بقاء الخ اه سم اى بل انما يتوكل مع الخ (قوله) لتمحض فعله الخ) اى مقارضة بالآخر عن جهة كونه وكيل لا عن جهة كونه عاملا اه كرى (قوله) ومن ثم) اى من اجل تمام ذاك مع خروجه من بين (قوله) احتجزوا) الى قوله ولم يفعل في النهاية والمعنى (قوله) بشاركه) عبارة المعنى بقوله ليشاركاه (قوله) لينسلف) اى يخرج (قوله) بشرط ان يكون المال نقدا الخ) فلو وقع بعد تصرفه وصيروره مال عر ضام مجز قال الماوردى ولا يجوز عند عدم التعيين ان يقارض إلا لائمانها يتو معنى (قوله) واذن المالك الخ) عبارة المعنى والاشبه

اطلق كان توكيلا صحيحا (قوله) فلا يشبه ذنك) قد يشك بقوله لم واللفظ للروض وشرحه وهما اى عقدا انقراض لكون القراض توكيلا وتوكلا بعوض كالوكيل والموكل في أنه بشرط اهلية التوكيل في المالك الخ وقول البهجة عقد القراض يشبه التوكلا الخ لان يراد لا يشبه ذنك في هذا الحكم او من كل الوجه بل من بعضها (قوله) أو عبدا نزل الخ) لعله بلا اذن سيده (قوله) في المتن باذن المالك) خرج ما باذن الولي أو الوكيل فانه ان لم يجز ايضا لك لا يصح التصرف لان ولا يتما لا يستفاد بها الاذن في الفاسد (قوله) اى لم يحل ولم يصح) اى القراض الثاني اما الاول فاتي بحاله كما هو ظاهر فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شئ للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا شرح مر (قوله) بل مع) عطف على مع بقاء الخ ش (قوله) واذن المالك له في ذلك يتضمن عز له وان لم يفعل) في الناشئ وهل ينزل بمجرّد الاذن ام لا حتى يقارض ثلاث احتمالات الثالث ان ابتد المالك العزل او هو فلو هو الاشبه قاله ابن الرقة قال الاذرى وهذا

ويكون توكيلا فيه فيصح قال ابن الرقة بشرط أن يكون المال نقدا خالصا حينئذ أى لانه ابتداء اقراض واذن المالك له في ذلك يتضمن عز له وان لم يفعل ما اذن له فيه على الوجه (و) مقارضته آخر (بغير اذنه) اى اليك تصرف في

(فاسد) لما فيه من الاقليات
وعبرهم بل يجوز هنا بفاسد
تفتاوا ولا يؤثر فيه إفادة الاول
حكيمين الحرمة والفساد
والثاني الثاني فقط لما هو
مشهور ان تعاطى العقد
الفاقد حرام ولا يميز الفساد
ثم بحكاية الخلاف فيه لان
هذا أمر خارج عن اللفظ
الذي هو محل التفنن لا غير
فاستور يا حبيز فان تصرف
الثاني في المسئلة الاولى
صح تصرفه مطلقا فيما
يظهر لعموم الاذن والفاقد
إنما خصوصه فهو نظير
ما مر في الوكالة الفاسدة ولا
شيء له في الرخ بل ان طعمه
المالك لزمه اجرة مثله
والا فلا ولا شيء له على العامل
فيما يظهر أيضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غاصب)
لان الاذن صدر عن ليس
بمالك ولا وكيل (فان اشترى
في الذمة) لاول وتقد الثمن
من مال القراض وريح
(وقلتا بالجديد) المقرر في
المذهب الظاهر عند من له
أذن المام به هو أن الرخ
لغاصب اشترى في الذمة
وتقدم الغصوب لصحة
شرائه إنما الفساد تسليمه
فيضمن ماسله بما قررته
اندفع ما قيل بتقديم لهذا
الجديد ذكر في الكتاب فلا
تحسن الاحالة عليه

في المطلب أنه ينزل مجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان آجاب به سؤاله فيه اه زاد النهاية قال
الاذن ع وهذا اى انزل له بمجرد اذنه مع ابتداءه فيها اذ امره أمر اجاز ما لا كاصوره الدارمى ان رايته ان
تقارض غيرك فافعل اه وفي سم عن الناشري مثل ما مر عن النهاية قال عش والرشيدى قوله لم لان
اجاب به سؤاله اى فان اجاب المالك به سؤال العامل لم ينزل إلا بمقارضة غيره اه وفي البجيرى مناضه والمعتمد
انه لا ينزل إلا بالعد مطلقا اى ابتداء المالك لا لحلي وم ر اه وقوله وم ر لمعه في غير النهاية ثم لم يراجع
ما وجه اعتماد ما قاله مع مخالفته للتحفة والنهاية والمخني قول المتن (فاسد) مطلقا سواء قصد المشاركة
في عمل و ر مخ ر مخ فقط ام قصد الانسلاخ لا انتفاء اذن المالك و اتمانه على المال غيره كمالو اراد الوصى
ان ينزل وصيا منزله في حياته يقيمه في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو اراد ناظر
وقف شرط له النظر إقامة غيره مقامه اخرج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصى نهاية ومعنى قال عش قوله
ناظر وقف شرط له الخ ومنه الارشاد في الوقف الاهل المشروط فيه النظر لا رشد كل طبقة عليه فلا يجوز له
اخراج نفسه وإقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ حقه باق وقوله اخرج نفسه الخ اى امواله اقامه مقامه
في امور خاصة كالصرف في عمارة ونحوها مع بقاء المقيم على استحقا قلم يمتنع وخرج من شرطه النظر غيره
فله اخراج نفسه من النظر متى شاء ويصير الحق في ذلك للفاضل يقرر فيه من شاء كقبة الوظائف وذا سقط
حقه لغيره جاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كما ذكره في القسم والنشوز والجمالة اهلام عش (قوله) إفادة
الاول اى لم يجوز (قوله) والثاني الثاني اى إفادة فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ اى فالثاني
أيضا يفيد الحكمين والاولى ان يجب بان إفادة الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا بنفسه (قوله)
ولا غير الفساد الخ عطف على قوله إفادة الاول الخ (قوله) فاستور يا اى التعبير ان (قوله) في المسئلة الاولى اى
في مقارضة العامل آخر باذن المالك (قوله) مطلقا اى سواء اشترى في الذمة لا بقصد نفسه واشترى بعين مال
القراض (قوله) ولا شيء له في الرخ الخ عبارة النهاية بقوله منع بالنسبة للثاني اما الاول فالقراض باق في حقه
فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا اه (قوله) بل ان
طعمه المالك لزمه الخ قد يقال الطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه قوله ليشار الخ فلا
يحتمل هذا التفصيل اه س اى ولهذا اطلق النهاية لزوم الاجرة (قوله) ولا شيء له اى للثاني (على العامل)
اى الاول (قوله) ايضا اى كالا شيء له على المالك (قوله) وفي المسئلة الثانية اى في المقارضة بغير اذن
المالك وهو عطف على قوله في المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غاصب) اى تصرفه تصرف غاصب
فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومعنى وشرح منهج وفي البجيرى عن عش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن
بوضع اليد عليه وان لم يتصرف اه (قوله) لان الاذن الى قوله نعم في النهاية (قوله) الظاهر اى الجديد الخ
(قوله) ادنى المام به اى مباشرة بالمذهب اه كرى (قوله) وهو اى الجديد (قوله) فيضمن ماسله اى
الثمن الذى سله ويسلم له الرخ سواء علم بالحال ام لا كاصرح به سلم الرازى اه معنى (قوله) وبما قررت
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عند من له ادنى المام به (قوله) اندفع الخ فيه نظر ظاهر سم على حج
واعل وجهه منع ان ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يمتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا ينبغي الاحالة عليه اه عش
عبارة السيد عمر وكان وجه النظر ان ما ذكره غنا به ما يفيد التصحيح فلا يدفعني الحسن اه (قوله) ما قيل
الخ ارضى بالمعنى عبارة تنبيه هذا الجديد الذى ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الاحالة
عليه وقد صرح في المحررها بمسئلة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرع على الجديد مسئلة الكتاب وهو حسن
واسقط المصنف مسئلة الغاصب وهى اصل لما ذكره فاختاره اما الحال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا

اذ امره أمر اجاز ما كاصوره الدارمى بخلاف ما لو قال ان رايته ان تقارض غيرك فافعل اه وشرح مر (قوله)
بل ان طعمه المالك لزمه الخ قد يقال الطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذى دل عليه ليشار كذا في العمل
فلا يحمّل هذا التفصيل (قوله) وبما قررت اه اندفع الخ فيه نظر ظاهر

(فالرخ) كله (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف له باذنه فاشبه الوكيل (وعليه للثاني أجرته) لانه لم يعمل بمجانا وقيل هو للثاني جميعه

واختيار لا لم يعرف بأذن المالك فاشبه العاصب المألو اشتري في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وإن اشترى بهين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) (٩٣) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) فظاهما من الربح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان

عقده معها كعقدين وإن شرط على كل مراجعة الآخر لم يضر خلافا لما أطال به الفقهي لانها بمثابة عامل واحد فلم ينافي ما مر من اشتراط استقلال العامل ولا قوطم لو شرط عليه مشرفا لم يضر (و) يجوز أن يقارض (الاثان واحد) لانه كعقدين ويشترط فيها إذا تفاوتتا فيها شرطه ان يعين من له الاكثر (و الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) ولا فسد ما فيه من شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد القراض) وبقى الاذن لنحو فوات شرط ككونه غير نقد والمقارض مالك (فقد تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كافي الوكالة الفاسدة أما إذا فسد لعدم اهلية العاقد او المقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه (و الربح) كله (للمالك) لانه تمام ملكه وعليه الخسران ايضا (وعلل) للعامل اجرة مثل عمله وإن لم يحصل ربح لانه عمل طامعا في المسمى ولم يسلم له نعم إن علم الفساد وأنه لا اجرة له فلا شيء له كاهو ظاهر نظير ما مر وكذا إذا اشترى في الذمة ونوى نفسه لان الربح بقوله لم يستحق على

لتقدم ذكره له في البيع والغصب اه (قوله واختير) عبارة النهاية والمغني واختاره السبكي اه (قوله) أمالو اشترى في الذمة لنفسه) أي وأطلق وبقى ما نوى نفسه والعامل الاول فيه نظروا نقل عن الزبدي بالدرس انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة أقول هذا قريب فم لو أذن له في شراؤه بهينه أمالو أذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فيبقي الصحوة يكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع (قوله) فيقع لنفسه) أي لا للقراض فيكون الربح كله له والمال مضمون عليه ضمان المغضوب اه ع (قوله) فيقع لنفسه) هذا كله إن بقى المال فان تلقى يد العامل الثاني وعلم بالحال فغاصب فقرار الضمان عليه وإن جهل ففي العامل الاول مغني واسني وانوار قول المتن متفاضلا ومتساويا كان يشترط لاحدهما الثلث الربح والاخر الربع ويشترط لهما النصف بالسوية اه شرح منتهج (قوله) ويجب تعيين أكثرهما المراد تعيين احدهما من الآخر اما بتعيين أكثرهما أو اقلهما وكذا يقال فيما يأتي اه رشيدى (قوله) لم يضر) وفاقا لشرح المنهج والنهاية وخلافا للمغني وشرح الروض (قوله) ولا قوطم الخ) عطف على ما مر قول المتن (واحد) أي عاملا واحدا (قوله شرطه) أي للعامل (قوله من عليه الخ) أي من المالكين ووضح منه قول الشارح من له الاكثر لان التعبير بعلمه يوم ثبوت الاكثر في ذمة احد المالكين نعم ووضح منها ان بقول من الاكثر من جهة اه ع (قوله) المغني والروض مع شرحه وان تفاوتتا كان شرط احدهما للعامل النصف والاخر الربع فان اجهلهم يجوز علينا جاز ان علم قدر المال منها اه قول المتن (بحسب المال) فان كان مال احدهما ألفين والاخر ألفا وشرط للعامل نصف الربح اقتضا نصفه الآخر بينهما اثلاثا على نسبة ماليتها مغني وشرحا لروض والمنهج (قوله) ولا فسد أي والايجمل الربح بحسب المال فسد الخ اه سم عبارة المغني والروض وشرح المنهج فان شرطنا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد اه أي كان شرط التساوي بين المالكين المتفاوتين مالا أو شرط لصاحب الأقل من المالكين الاكثر من الربح ع (قوله) لمن ليس بمالك الخ) لان صاحب الثلث إذا شرطه قدر ما لصاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة لما زاد على الثلث انه ليس بمالك ولا عامل (قوله) والمقارض مالك الجملة حال من القراض في المتن وهو لى قوله نعم في المغني لا لاقوله لعدم اهلية العاقد (قوله) فلا ينفذ تصرفه) أي ويضمنه ضمان المغضوب لو وضع يده عليه بلا إذن من المالك اه ع (وإن لم يحصل ربح) بل وإن حصل خسران اه ع (قوله) نعم إن علم الفساد الخ) وفاقا للشروح والروض والبهجة والمنهج وخلافا لنهاية والمغني ولظواهر الانوار (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيت ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حيث نطامع فيها الوجه الشرع من اجرة المثل اه سم (قوله) نظير ما مر) وهو قوله ولا فلافق شرح فان تصرف الثاني اه كرى وقال ع (قوله) أى يعد قول المصنف فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد اه ولا مانع من إرادتها معا (قوله) وكذا إذا اشترى الخ) أي وأقال بع هذا واشترى أقال التجرف به ولم يذكر بحاشي شيء لان ما ذكره توكل لا قراض اه ع (قوله) أى كأمري اول الفصل (قوله) ونوى نفسه) أي وأطلق كاتقدم عن ع (قوله) نعم إن جهل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغني والانوار وشرح المنهج والروض والبهجة وتقدم استشكل سم إياه بما مضى وفيه نظر إذا اعتبر بطن

(قوله) أمالو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقى حالة الاطلاق فهل يقع لنفسه أو لاول و ينبغي مراجعة باب الوكالة (قوله) لم يضر خلافا لما أطال به الفقهي الخ) كذا شرحه مروا ونظر شرح الروض (قوله) ولا فسد الخ) أي والايجمل الربح بحسب المال فسد الخ (قوله) والمقارض مالك) قيد بقول المتن وإذا فسد القراض (قوله) لانه عمل ضامعا في المسمى الخ) فرجع إلى الاجرة وإن علم الفساد وظن ان لا اجرة نظير ما مر كما فاده السبكي شرحه (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيت ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حيث نطامع

المالك شيئا (إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يقطع عن شيء نعم إن جهل ذلك بان ظن أن هذا لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة وشده حاله بجهله بذلك استحق أجره المثل فيها بظن (و يتصرف العامل محتاطا

لابن (فاحش) في نحو بيع أو شراء (ولا نسيئة في ذلك الغرر ولا نه قد يتلف رأس المال فتبقى العدة (٩٣) متعلقة بالمالك (بلاذن) بخلاف ما إذا

أذن كالكيل ومن ثم جرى هنا قدر النسيئة وأطلقها في البيع ما مر ثم منع الماوردى البيع والشراء سلماً لأنه أكثر غرراً قال فأن أذن له في الشراء سلماً جاز أو البيع سلماً يجوز لأن الشراء أحظ أه وفيه نظر ظاهر ويجب الأشهاد والاضمن بخلاف الحال لأنه يحس المبيع إلى استيفاء الثمن متى أذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب أشهاد والمراد بالأشهاد الواجب كما رجحه ابن الرقة أن لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على إقراره بالعقد قال الأسنوي أو واحداً ثقة أو قضية كلام ابن الرقة أنه لا يزمه الأشهاد على العقد وقد يوجه بأنه قد يتيسر له البيع بربع بدون شاهدين ولو أخرهما فأتى ذلك لجاز له العقد بدونهما وزمه الأشهاد عند التسليم (وله البيع) وكذا الشراء كما قال جمع المتقدمون (بعرض) ولو بلاذن لأن الغرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته أن له البيع بنقد غير نقد البلد لكن منعه العراقيون وبه جز ما في الشركة وافرقت السبكي بأن نقد غير البلد

لا منشأ له من الصيغة م ر أه (قوله فاحش) إلى قوله والمراد بالأشهاد في المعنى الأقوله ومن ثم إلى نعم وإلى قول المتن ولا يعمل في النهاية الأقوله نعم إلى ويجب الأشهاد وقوله (قوله فاحش) ظاهر أنه يبيع بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بتمام قيمته ولعله غير مراد أخذاً بما تقدم في الوكالة أن محل الصحة إذا لم يكن ثم يرغب يأخذه هذه الزيادة أه ش (قوله للغرض) عبارة المعنى لأنه في الغبن يضر بالمالك وفي النسيئة بما له رأس المال الخ فيضطر أيضاً أه (قوله لأنه قد يتلف الخ) لعل هذا في الشراء فقط أه سم وقد يصح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسيئة أنه كالأصل الرافعي قد يتلف الخ أه وقول الرشدي قوله للغرر يرجع للبيع وقوله لأنه قد يتلف رأس المال الخ راجع للشراء أه لكن قضية اقتضار المعنى وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسيئة على احتمال التلف رجوعه للبيع أيضاً وهو الظاهر قول المتن (بلاذن) أي من المالك في الغبن والنسيئة معنى وع ش (قوله بخلاف ما إذا أذن الخ) أي فيجوز أي مع جوازه ينبغي أن لا يسأل في الغبن كبيع ما يساوي مائة بعشرة بل يبيع بماتدل القريبة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فإن بالغ في الغبن لم يصب تصرفه أه ش (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه كالكيل (قوله في البيع) أي نسيئة (قوله ما مر ثم) أي في الوكالة أي من أنه ان عين له قدراً اتبع والا فان كان ثم عرف في أجل حل عليه والأراعى المصلحة أه ش (قوله منع الماوردى) أي عند الأذن في النسيئة معنى وشرح الروض وسم (قوله أو البيع سلماً يجوز) في شرح الروض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً وجود الرضا من الجانبين أه سم عبارة المعنى والأوجه كما قال شيخنا جوازه في صورة البيع الخ أه (قوله وفيه نظر) كذا شرح م ر أه سم ولعله في محل آخر من النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر) أي فالقياس الجواز مطلقاً لأن الحق لهما لا يعدوهما فحيت أذن جاز لأنه راض بالضرر والعامل هو المباشر أه ش (قوله ويجب الأشهاد) أي في البيع نسيئة معنى وشرح المنهج وع ش وفي شرح الروض والمعنى قال الأسنوي ويجب أن يكون البيع أي نسيئة من ثقة مسلم كما مر في بيع مال المحجور وقال الماوردى ولو شرط على العامل البيع بالمرحل دون الحال فسد العقد أه (قوله والاضمن) أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لأنه يتضمن الثمن أه ش (قوله لم يجب أشهاد) لعدم جريان العادة بالأشهاد في البيع الحال نافية معنى وشرحا للروض والبهجة قال شروبوخذه من أي التعليل أن العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الأشهاد ولا مانع منه أه (قوله على إقراره) أي المشتري (قوله قال الأسنوي الخ) معتمداً أه ش (قوله أو واحداً ثقة) عبارة المعنى وشرح الروض وقياس ما مر في الوكالة بأداء الدين ونحوه الاكتفاء بشاهد واحد بمستور قاله الأسنوي أه قال السيد عمر كان وجه الاكتفاء بواحدة فإنه يمكن الإثبات به مع الغبن وعليه فينبغي أن يكون محله حيث كان ثم قاض برى ذلك أه قول المتن (وله البيع بعرض) وله شراء المبيع ولو بقيت معيباً عند المصلحة وليس له لو للمالك زده بالمعيب معنى والروض مع شرحه (قوله لأن الغرض) إلى المتن في المعنى (قوله وقضيته) أي التعليل بأن الغرض الخ (قوله وبه جز ما الخ) أي بالمنع واعتمده الشارح م ر ثم أه ش (قوله وفرق السبكي بأن نقد الخ) ويؤخذ منه أنه أن راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عصرون السابق أي في الشركة م ر وشرح الروض

فيما أوجه الشرع من أجرة المثل (قوله لأنه قد يتلف رأس المال الخ) لعل هذا في الشراء فقط (قوله نعم منع الماوردى الخ) أي عند الأذن بالنسيئة كما أفصح به شرح الروض عنه (قوله أو البيع سلماً يجوز الخ) في شرح الروض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً وجود الرضا من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) كذا شرح م ر (قوله قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالأشهاد الواجب الخ) كذا شرح م ر (قوله في المتن وله البيع بعرض) قال في شرح الروض واستشكله الأسنوي بالمنع في الشركة ويجاب بأنهم لم يمنعو في الشركة وإنما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد المراد بنقد غير نقد البلد إلا أن يروج وبه صرح ابن أبي عصرون ولا اشكال أه (قوله وفرق السبكي الخ) كذا شرح م ر وفي شرح

اه سم (قوله لا يروج فيها) أى فى البلداه سم قول المتن (وله الرادخ) أى العامل عند الجهل اه معنى (قوله) على مذهب سيويه (أى من محجة بحىء الحال من المبتداه ع ش عبارة المعنى تنبيه اعترض تعبير المصنف بان جملة تقتضيه لا يصح كونها صفة للرد لانها مفعولة بالجملة معنى النكرة ولا كونها حالا من الرد لانه مبتدأ ولا يحىء الحال منه عند الجهور ولا حالا من الضمير العائد على الرد فى الجار والمجرور الواقع خبرا لتقدمه على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضمير اعند سيويه و هو اجيب اما بجعل لام الرد للجنس فيكون فى معنى النكرة فيصح وصفه بجملة تقتضيه فهو كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) والتقدير يعيب يقتضى الرد بمصلحة وحينئذ لم توصف النكرة الا بالنكرة واما بصفة بحىء الحال من المبتدأ كما صرح به ابن مالك فى كتابه ليسمى سبك المنظوم تبعالسيويه واما بجعل الرد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد كاذب اليه الاخش وغيره وان منعه سيويه وحينئذ يصح بحىء الحال منه (قوله) وان رضى به المالك فى اطلاقه مع قوله بل عليه مالا يخفى فالوجه اختصاص هذا به وعدم تعلقه ايضا بغيره اسم وحاصله جواز الرادخ ليعمل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة فى الرد ووجوبه عليه ان لم رضى المالك بذلك (قوله فلا يرد) اى لا يجوز له الرد ولا ينفذه منه اه ع ش (قوله) فان استوى باجازه (الخ) ولا ينافى هذا ما يأتى قريبا من انه اذا استوى الامر ان فى المصلحة رجوع الى اختيار العامل لان ذلك عند اختلافهما وما هنا فيما اذا توافقا على استواء الامرين اه ع ش (قوله) حيث يجوز للعامل وذلك حيث لم تكن المصلحة فى الابقاء اه ع ش (قوله) رده على البائع (الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم على حج اى فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعذر عليه ذلك فينبغي ان يتصرف فيه المالك بالظفر اه ع ش (قوله) ونقض البيع) اى فسخه اه ع ش (قوله) صرفه) اى المالك العقود يحتمل ان المعنى رده المالك (قوله) التفصيل السابق (الخ) وهو ان سماه و صدقه لم يقع العقد للوكيل والواقع له اه ع ش (قوله) عنده) اى الحاكم أو المحكم (قوله) فان استوى (الخ) اى عند الحاكم قول المتن (ولا يعامل الخ) اى لا يجوز ولا ينفذ (قوله) المالك) اى ولا وكيله حيث كان يشتري المالك اه ع ش (قوله) لا نه يؤدى (الخ) صريحه امتناع معاملة وكيله ما يؤدى بخلاف مكانه ولو فاسد او خرج مال المالك غير ذلك كان لى المالك وكيله ان غيره فنجوز معاملته فليؤى به ايجبرى (قوله) مال القراض) الى قوله وقضية المتن فى النهاية (قوله) اى لا يبيعه اياه) اى لا يشتري منه للقراض كافى كلام غيره فكان الاولى حذف هذا التفسير لانه امر شديدي عبارة الانوار ولا يعامل المالك ولا يستاجر منه ذلك للقراض اه (قوله) بخلاف شرائه) اى شراء العامل مال القراض و (قوله) له منه بيعين (الخ) اى لنفسه من المالك بيعين من مال نفسه او بدين فى ذمته سم وع ش (قوله) بطل) اى الشراء اه سم (قوله) مطلقا) اى شرط البقاء اولا (قوله) وجهان) اعلم انه ان

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن ابي عمرون السابق اه (قوله) لا يروج فيها) اى فى البلد ش (قوله) بل عليه) فى شرح الروض فيما اذا اقتضت المصلحة الرد ما نصه بل القياس وجوبه على العامل ككسبه اه (قوله) وان رضى به المالك) فى اطلاقه مع قوله بل عليه مالا يخفى فالوجه اختصاص هذا به وعدم تعلقه ايضا بغيره (قوله) رده على البائع (الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع (قوله) بين ان يسميه فى العقود يصدقه البائع وان لا) هذا التفصيل لم يتقدم فى الوكيل فى مسائل العيب ولم يرد فيها هناك على قوله و علم عامر انه حيث يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء والا وقع للوكيل اه واما تقدم ذلك التفصيل فى مسائل مخالفة لكن لا يبعد جريان فيها هناك لانه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الاذن وهو التسليم فليتأمل (قوله) بخلاف شرائه) له) كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بيعين من مال نفسه او بدين فى ذمته (قوله) بطل) اى الشراء (قوله) فعل لاحد ما معاملة الآخر وجهان) اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخر ان الآخر

خلاف لمن زعمه ويصح كونه حالا من ضمير الظرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضميرا مردود (تقتضيه) ويصح كونه صفة للرداذ تعريفه للجنس وهو كالنكرة نحو آية لهم الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حقا فى المال بخلاف الوكيل (فان اقتضت) المصلحة (الامساك) فلا يردده (فى) الاصح) لا خلاه مقصود العقد فان استويا جاز له الرد قطعا (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل واولى لانه مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع اوفى الذمة صرفه للعامل وفى وقوعه له التفصيل السابق فى الوكيل بين ان يسميه فى العقد ويصدقه البائع وان لا (فان اختلفا) اى المالك والعامل فى الرد والامساك اى لا يختلفا فى المصلحة (عمل) من جهة الحاكم او المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده لان كلامهما له حق فان استوى الامساك والرد فيها رجح لاختيار العامل كايحه ابن الرقة لم تكنه من شراء المعيب بقيمة اى فكان جانبه هنا اقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض اى لا يبيعه اياه لانه يؤدى الى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بيعين

كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غير هو أن كان المراد به أن الآخر يشتري منه للقراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك ولا مجال فيه للخلاف لأن فيه مقابلة مال المالك بماله هذا كله إذا كان المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال بالامراجة الآخر كما هو ظاهر العبارة أما إذا انفرد كل من العاملين بمال كاصوره ببعضهم مسئلة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بل القطع جواز ذلك لأنه اجنبي بالنسبة للمعاملة الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بماله فليحرر سم على حج اه عش وقوله كاصور به بعضهم جرى عليه المعنى عبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمال قبل لأحدهما الشراء من الآخر فيه وجهان في العدة والبيان اصحهما اه (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل اخر منه أو افكلامه هنا صريح في اعتماد المنع (قوله ووجه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي إلخ (قوله بغير جنس) إلى التنبية في النهاية (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقاءه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر بل معلوم من قوله باع الذهب بدرهم إلخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض يشبه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم ولا يعارض ذلك أنه يلزم أن يملك من المصحف بقدر حصته من الربح لأن حصوله امر مستقبل غير لازم للعقد سم على حج اه عش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا بأكثر من رأس المال والربح) فإن فعل لم يقع الزائد لجهة القراض اه شرح المنهج زاد المعنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده ومع ربحه مائة فاشترى عبد أمانة ثم اشترى آخر بعين المائة فالثاني باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في الذمة لأنه إن اشتراه بالعين فقد صارت ملكا للبائع بالعقد الأول وإن اشترى في الذمة فقد صارت مستحقة للصرف بالعقد الأول وإن اشترى الثاني في الذمة وقع للعامل حيث يقع للوكيل إذا خالف اه (قوله والربح) إلى قول المتن لم يقع للمالك في المعنى إلا قوله فإن فعل فسبأ وقوله ولا ربح (قوله لإظهار المتن عود بغير ذاته إلخ) وهو صريح شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كأي الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن كان المراد به أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن إجرأ خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكأن امتنع بيع العامل من المالك فليمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كاصور بذلك بعضهم مسئلة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة للمعاملة الآخر وإن أراد أن يشتري لقراضه بمعاملة الآخر فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرر (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر (قوله في المتن ولا يشتري للقراض إلخ) هل شرطه عدم الإذن أيضا كما هو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقاءه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر وهو حديثه نظير ما ذكره قوله باع الذهب بدراهم إلخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يشبه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءا من المصحف لأن حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهر أنه يتمتع بقصة المصحف والارام ملكه جزأ منه وهو يتمتع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوص المال مع فسخ العقد فإن ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقراره بها فليتأمل (قوله في المتن ولا ينعق على المالك بغير إذنه وكذا روجه) قال في العباب فإن اشترى ما بذن المالك أنفسه التكاثر ولا يرتفع القراض مطلقا وعق

وقضية المتن الجواز لكن رجع بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فإن كان ذهابا وجدسعة تباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى بها السلعة ولا ثم المثل ما لا يرجو ربحه أي بدأ ومدة طويلة عرفا بحيث يشق بقاءه إليها فيما يظهر ولا (بأكثر من رأس المال) والربح بغير إذن المالك إذ ظاهر المتن عود بغير ذاته إلى هذه أيضا وهو متجه وإن قال الأذرع لم أره نصا وذلك لأن المالك

(قوله لم يرض به) عبارة شرحة الروض والمنهج لم ياذن في تملك الزائدة (قوله لكونه بعضه الخ) مفهومه انه يشترى ذوى الارحام ويبقى خلافاً إذا كان هناك كما كبرى عنهم عليه لا احتمال دفعه اليه فيعود عليه الضرر اه عش (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهدش اه سم (قوله وما بقى هو راس المال) اي ان بقى شيء من الارزاق القراض مغنى وشرح الروض زاد من العباب وللعامل اجرة مثله اه (قوله) ويقرم نصيب العامل) اي فيستقر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذ مما بقى فيده من المال فلو لم يبق يد العامل شيء بان كان ثمن العبد جمع مال القراض وكان المالك معسراً بما يخص العامل فيبقى عدم نفوذ العتق في قدر نصيب العامل اه عش (قوله ولو اعطى المالك الخ) وليس للمالك وللعامل ان ينفرد بكتابه عبد القراض فان كتابه صح فالنجوم قراض فان عتق وثم ربح شارك العامل المالك في الولاء بقدر ماله من الربح فان لم يكن ثم ربح فالولاء للمالك مغنى وروض مع شرحه (قوله الذكر او الانثى) بدل من الزوج (قوله امارا اشترى العامل) عبارة الروض (فرع) اشترى العامل للقراض باه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق عليه اه وهي تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح سم على حج اه عش ويفيده ايضا قول شرح المنهج فيه اي للعامل شراؤهما أي وزوجه من يمتق عليه للقراض وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى وزوجه من يمتق عليه لموكله اه وكذا يفيد صنيغ المغنى حيث حذف قيد الولاء ربح (قوله ولا يفسخ النكاح) ويتجه انه له الوطاء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها واستحقاقه الوطاء قبل الشراء مستصحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطاءة القراض لان ذاك في الوطاء من حيث القراض والوطاء بزوجية ثابتة سم على حج اه عش (قوله من نحو الشراء الخ) اي كالشراء بغير جنس راس المال والشرا من اقر المالك بحريته قول المتن (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال الشراء كما في نظائر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم هنا ما في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي وقوعه التفصيل السابق في الوكيل الخ (قوله اما اذا اشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى في الذمة بشرط ان يتقد الثمن من مال القراض قاله الروياني اه معنى وفيه تأكيد لما رآنا (قوله فيطل التصرف الخ) ظاهره البطان في الكل في الشراء باكثر من راس المال لافي الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الروض اه سم وعش اقول ومثله عبارة المغنى وشرح المنهج كما في يغبني حمل كلام الشارح والنهاية على ذلك او على اتحاد القعدة عبارة الجبيري قوله ولا يصح الشراء في الزائد اي الصورة ان العقد تعدد ولا افلا يصح في الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلاذن) نعم لو قارضه لا يصلح للاقامة كالغاية والجهة لظواهر كاقال الاذرى انه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم لما ثم ليس له بعد ذلك ان يحدث سفر الى غير محل المسع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض واشترى بكل ماله ولا باقية راس مال وللعامل اجرة مثله وان ظهر ربح غرم المالك للعامل نصيبه وكذا الحكم اذا عتق عبد القراض اه (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهدش (قوله امارا اشترى العامل) من يعتق عليه وزوجه الخ عبارة الروض فرع اشترى العامل للقراض باه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهي تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى وزوجه للقراض صح لم يفسخ نكاحه ويتجه انه له الوطاء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها واستحقاقه الوطاء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطاءة القراض لان ذاك في الوطاء من حيث القراض والوطاء بزوجية ثابتة (قوله عليه) اي للعامل وكذا اقول له وزوجه ش (قوله من نحو الشراء باكثر من راس المال) ظاهره البطان في الكل لافي الزائد بخلاف عبارة شرح الروض لان قاله فان اشترى باكثر منه لم يقع ما زاد عن جبة القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين وراس المال عشرة (قوله في المتن ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل ما لم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال الشراء كما في نظائر ذلك من الوكالة

لم يرض به فان فعل فساق (ولا من يعتق على المالك) لكونه بعضه أو أقر أو شهد ولم يقبل بحريته أو مستولده ويعت لنحو رهن (بغير اذنه) لان القصد الربح وهذا خسران فان اذن صح ثم ان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقى هو راس المال وكذا ان كان فيه ربح يعتق على المالك ويقرم نصيب العامل من الربح ولو اعطى المالك عبداً من مال القراض فكذلك (وكذا زوجة) أي المالك الذكر أو الأنثى لا يشترى بغير اذنه (في الاصح) لا ضرار المالك بانفساخ نكاحه أمارا اشترى للعامل من يعتق عليه وزوجه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم يفسخ النكاح وكذا ان كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو الشراء باكثر من رأس المال وشراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة) وان صرح بالسفارة لما مر في الوكالة أما اذا اشترى بالعين فيطال التصرف من أصله (ولا يسافر بالمال بلاذن)

وإن قرب السفر واتنى الخوف والمؤنة لأن السفر مظنة الخطر فيضمن به ويأتمم مع (٩٧) ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال

أو العروض التي اشتراها به خلافا للابوردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذاباع فيما سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه أو استويا صح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتعين به لم يصح ما بالاذن فيجوز نعم لا يستفيد ركب البحر بالانص عليه ولا ذن في بلد لا يملك اليها الا فيه والحق به الاذرعى الانهار اذا زاد خطرها على خطر البر ثم ان عين له بلدا فذاك والاتعين ما عاتدا له بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينق) العامل واراد بالنفقة ما يعم سائر المؤمنين (منه) أى من مال القراض (على نفسه حضرا) عملا بالعرف فان شرط ذلك في العقد فسد (وكذا سفرا) في الاظهر لان النفقة قد تستغرق الربح وزيادة (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الشوب ووزن الخفيف) وان لم يعتد فرفع مدين (كذهب ومسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضطه أى نحو وزنها كنفها من الحان الى الدكان لتعارف الاستجار لذلك ويصح جر

أقامته لا باذن معنى وشرح الروض (قوله وإن قرب) الى التنبيه فى المعنى لا اقل له سواء لم أو قد قال وقوله وإن لم يعقد وقوله ويصح جر الى المتن (قوله وإن قرب السفر الخ) وعمل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يعتدل بلد القراض الذهاب اليه لبيع ويعلم المالك بذلك والاجاز لان هذا محسب عرفهم يعدم اسواق البلد اه ع (فيضمن الخ) أى فان سافر بمال القراض بالضرورة فيضمن الخ نهاية وغر عبارة المعنى والروض مع شرحه فان سافر بغير اذن أو خالف في اذنه فيه ضمن ولو عاد من السفر اه (قوله ولم ينزل) نعم ان اراد التصرف فى مال القراض عزل قدره أو اشتري بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض اه ع عبارة الانوار فلو خلط القاب بالفور بيع فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط اه (قوله ثم اذاباع فيما سافر اليه الخ) ولا يشتري لصلحة البيع فيه كونه ينقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وينقد ما سافر اليه حيث كان فيه ربح اخذا ما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره لبيع بل ولها من السفر اليه وقد يستفاد ذلك من قوله ثم اذاباع الخ اه ع (قوله صح البيع للقراض) واستحق نصيبه من الربح وان كان متعديا بالسفر ويضمن الثمن الذى باع به مال القراض فى سفره وان عاد بالثمن من السفر لان سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود معنى وروض مع شرحه (قوله ويجوز) وان سافر بمال بالاذن فوجهه يباع وريخيا مما يباع فى بلد القراض لم يبع الا ان توقع رجعا فيما يعتاض او كانت مؤنة الراد اكثر من قدر النقص اه روض مع شرحه (قوله نعم لا يستفيد الخ) عبارة الروض ولا يركب البحر فان فعل بلا ذن ضمن وان عاد من السفر اه (قوله ركب البحر) أى الملع سم ورشيدى (قوله لا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالمح م راه سم (قوله او الاذن فى بلد الخ) كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر اه معنى (قوله ثم عين) راجع الى قوله اما بالاذن فيجوز قول المتن (ولا ينق الخ) ولا يتصدق من مال القراض ولو بكسرة لان العقد لم يتناول له روض معنى (قوله ولا ينق الخ) أى وان جرت العادة بذلك وظاهره وان اذن له المالك ينبغي خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا فرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح فان لم يوجد حسب من رأس المال اه ع (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغي جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لشرطها فسد القراض اه سم وكذا يفيد ذكر النهاية والمعنى هذه العبارة فى شرح وكذا سفر فى الاظهر بل يفيد صانع الشارح ايضا يراجع قول المتن وكذا سفر الخ الى ما قبله متنا وشرحا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يعتادش اه سم (قوله رفعه متعين) أى عطف على فعل ما يعتاد (قوله لقضاء العرف به) يشكل مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشيدى (قوله بالرفع) أى عطف على الامتعة أى على المضاف المحذوف منه والاصل لا وزن الامتعة الثقيلة ولا نحوه (قوله ما بعد لا) وهو الامتعة الثقيلة دون قوله ولا نحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ اه ع (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الخ) افهم انه على الجر ليس عطف على الامتعة فعلى ما ذابيطف فان قيل هذا الابهام متحقق على تقدير رفع الامتعة ايضا لانه يتوهم انه نفس المصطوف عليه فلم يحترز عنه قلت لعدم إمكان

(قوله) أو أقل قيمة بما يتفان به لم يصح) ولا ينفسخ القراض بالبيع مطلقا كما صرح به الامام والغز الى شرح روض (قوله ركب البحر) أى الملع (قوله لا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالمح م (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغي جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض إن سافر بل لشرطها فسد القراض اه (قوله فى المتن) وعليه فعل ما يعتاد وقضيته أنه لو احتاج ذلك الى مؤنة كانت عليه وسيأتى فى كلام الشارح قريبا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل قول المتن يعتادش (قوله لقضاء العرف به) قد يشكل مع قوله وان لم يعتد (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الثقيلة) افهم انه على الجر ليس عطف على الامتعة فعلى ما ذاهذا ولا يقال هذا

فلا أجره له وما يلزمه عمله إن استجر عليه تكون الأجرة من ماله وما يأخذه الرصدى والمكاس يحسب من مال القراض كما قاله الماوردى (نتية) قد يقال في كلامه تكرار (٩٨) ما أفاده قوله وعليه الخ يفيد قوله السابق وتوابعها ككثرة الثياب وطيبها وقد يجاب أنه ذكره

الاحتراز عنه عليه بخلاف تقدير الجرف فلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حجج أه رشيدي (قوله) وما يلزمه عمله إن استجر الخ ولو شرط على المالك الاستئجار عليه من مال القراض حتى الماوردى فيه وجين والظاهر منهما عدم الصحة معنى ونهاية (قوله) فلا أجره له) سياق في الشارح م في المساقاة أن مالا يلزم العامل فعله إذا فعله باذن المالك استحق الأجرة كما قال اقض ديني وإن لم يسلم المالك له الأجرة فقياسه أن محل عدم استحقاقه هنا الأجرة حيث فعل بلا إذن من المالك فليحجر أه عش (قوله) وما يأخذه الرصدى الخ) أي والخفي أه معنى (قوله) يحسب من مال القراض) أي من رأس المال أن لم يوجد ربح فان وجد ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس حسب منه كأي دل عليه قول المصنف الآتي وللنقص الحاصل الخ ويبنى أن مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه إذا تعذرت مراجعة المالك أما إذا لم تعذر فليس له ذلك إلا بالاذن منه فلو خالف كان متبرعا به ووضع عليه ويبنى أن محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يعقد ذلك ويعلم به المالك والادفع بل امرأعة وأن سهلت أه عش (قوله) المعلوم منه) أي من البيان (قوله) وهذا) أي أنه لا أجر له الخ (قوله) من ذلك) أي اللزوم (قوله) وإن تعين غايته (قوله) وأن كليهما) أي المتعاد وغيره (قوله) عليه) خبر أن الضمير للعامل قول المتن (من الربح) أي الحاصل بعمله أه معنى قول المتن (لا بالظهور) أي الربح (قوله) إذ لو ملك) إلى الفصل في النهاية لا قوله ولو العامل وكذا في المغني لا قوله ولا ترد إلى المتن وقوله ولا يؤيده إلى المتن (قوله) عليهما) أي على رأس المال والربح كأي دل عليه تعبير غيره بالمالين (قوله) وبه) أي بقوله وليس كذلك بل الربح الخ (قوله) وعلى الأول) أي الظاهر (قوله) له) أي للعامل قبل القسمة (قوله) فيه) أي نصيبه من الربح (قوله) على الغرماء) أي على مؤنة تجهيز المالك لتعلقه بالعين شرح الروض أه سم وعش (قوله) اعراضه) أي العامل (قوله) بالتألفه) أي اتلاف المالك مال القراض بأعقاب أو إيلاد أو غيرها ولو قبل القسمة أه شرح البهجة والروض (قوله) أو استرداده) أي المالك مال القراض من العامل (قوله) لا يستقر ملكه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه نتية لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل إنما يستقر بتضيض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تضيض المال حتى لو حصل بعد القسمة نقص جبر بالربح المقسوم أو تضيض المال والفسخ بلا قسمة المال لا ارتفاع العقد والوقوف بحصول رأس المال أو تضيض رأس المال فقط واقسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال وكلاهما لا يفسخ أه (قوله) نصيبه) أي العامل أي ملك نصيبه (قوله) من غير قسمة) فالمدار على التضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة أه وتقدم آنفا أن الأخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله) في مجرد الملك الخ) أي لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر إذ للبرع أن يقول أن مجرد المالك يحصل بالتضوض وارتفاع العقد بلا قسمة أيضا (قوله) في حصوله بماذا) الأولى في أنه بماذا يحصل (قوله) ومراخ) أو الرجوع منه إنهما من الربح إن أخذت قبل القسمة أه عش قول المتن (والنتاج) أي من أمة أو بهيمة (وكسب الرقيق) أي من صيد واحتساب وقبول وصية أه نهاية زاد المعنى وهبه أه (قوله) بشبهة منها) أو زناكمه أه ومطوعة وهي

هنا للتصريح بالزوم وليان أه لا يستأجر عليه من مال القراض المعلوم منه أنه لا أجر له في مقابلته وهذا لا يستفاد من ذلك لجواز أخذ الأجرة في مقابلة الواجب وأن تعين كعلم الفاتحة وأيضاً بين هذا أن التوابع منها ما يعتاد وغيره وأن كليهما إذا خف عليه فقيه فائدة لا تعرف من ذلك لاجتماع أن التوابع هي المعتادة فقط (والأظهر أن العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) إذ لو ملك به لشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليهما وليس كذلك بل الربح وقاية لرأس المال وبه فارق ملك عامل المساقاة حصته من الثمر بالظهور لتعنيه خارجاً فلم يتخير به نقص النخل وعلى الأول له بالظهور فيه حق مؤكد فيورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بالتألفه للمال أو استرداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه إلا إذا وقت بعد الفسخ والتضوض الآتي والاجبر به خبران حدث بعدها ويستقر نصيبه أيضاً بنضوض المال مع ارتفاع العقد من غير قسمة ولا

الاهتمام بتحقيق مع رفع الامتعة الثقيلة لآلأ به يتوهم أنه نفس المعطوف عليه ولم يحتز عنه فدل على عدم مراعاة أنه لا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن لكنهم يمكن على ذلك التقدير (قوله) وقد يجاب بأنه ذكره هنا الخ) وإيضاً في المذكور تفصيل لتوابع التجارة لا يستفاد خصوصه مما سبق (قوله) وإن كليهما) خبر أن قوله عليه (ويتقدم به على الغرماء) وعلى مؤنة تجهيز المالك لتعلقه بالعين مع شرح الروض (قوله) من غير قسمة) فالمدار على التضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة (قوله) على من وطئ أمة القراض بشبهة منها) فإن وطئها العامل عالم بالتحريم ولا ربح حد لا تنفاه الشبهة ولا فلا حد للشبهة ويكون الولد حر أو تلمه قيمته للمالك فيها

ترد هذه على المتن خلافاً لمن زعمه لأن كلامه في مجرد الملك الذي وقع الخلاف في حصوله بماذا ومرا آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (وشمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر) على من وطئ أمة القراض بشبهة منها

ولو العامل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف (٩٩) العامل (يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد

التجارة وخرج بالحاصلة
من ذلك الظاهر في حدوثها
منه ما لو اشترى حيوانا حلالا
أو شجرة عليه ثم لم يؤبرقان
الأوجه أن الثمرة للولد
مال قراض (وقيل) كل ما
حصل من هذه الفوائد
(مال قراض) لأنها بسبب
شراء العامل لأصلها ولا
يؤيده ما مر في كاة التجارة
أن الثمرة والتناج مال تجارة
لأن المعترف فيها يركى كونه
من عين التصاب وهذا
كذلك وهنا كونه بحق
العامل وهذا ونحوهما
ليست كذلك (والنقص
الحاصل بالرخص) أو بعب
كرض حادث (محبوب من
الربح ما يمكن ويجوز به)
لأنه المتعارف (وكذا التلف
بعضه بآفة) مساوية (أو
غصب أو سرقة) وتعذر
أخذ بدله (بعدم تصرف
لعامل في الأصح) لأنه نص
حصل فاشبه بنقص العيب
والمرض أمالو أخذ بدل
المغصوب أو المسروق
فيستمر القراض فيه وله
الخاصة فيه أن ظهر في
المال ربح وخرج ببعضه
نحو تلف كذا فإن القراض
يرتفع مالم يتلفه أجني
ويؤخذ بدله أو العامل
ويقبض المالك منه بدله
ثم يرد إليه كما بعناه

من لا تعتبر مطاوعتها أو نكاح نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله ولو العامل) عبارة النهائية والمعنى والأسنى
والفرع ويجزم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان في المال ربع م لا وتزوجها
لثالث وليس وطء المالك فسخ القراض ولا موجباً له ولا واحد واستيلاده كاعتقائه فينفذ ويغرم للعامل
حصته من الربح فان وطئ العامل علماً بالتحريم ولا ربح حذله لم الشبهة والأفلا حذله الشبهة وثبت عليه
المهر ويجعل في مال القراض كما قاله الشيخان أنه زاد النهائية ويكون الولد حراً أو تلامه قيمته للمالك فيما
يظهر أنه قال ع ش والقياس كما يؤخذ من توجه كلامهما في المهر أنها تكون مال قراض مرد انتهى
حواشي شرح الروض أنه عبارة الجبرمي عن القليوبي قال والدشيخنا مرد وتكون أي قيمة الولد مال
قراض أيضاً وخالفه ولده فيما قال أنها للمالك ومال شيخنا الأول وهو ظاهره وفي الفرع والروض ولو
استولد العامل جارية القراض لم تصرام ولداً لأنه لا يملك بالظهور أنه (قوله العينية) بخلاف غير العينية
كأسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض أنه شرحو الروض والبهجة قول المتن (والحاصلة) أي كل منها (من
مال القراض) المشتري به بقص وريق وأرض وحيوان للتجارة إذا حصل في مدة التبرص لبيع كل من
الأمور المذكورة أنه معنى (قوله لأنها ليست من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال
التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عين المال من غير فعل من العامل أنه معنى (فرع) لو استعمل
العامل دواب القراض وجب عليه الأجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بإذن
العامل فإن خالف فلا شيء فيه سوى الأثم سم على منهج ويشكل كون الأجرة للمالك على ما ذكره الشارح
من أن المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض اللهم إلا أن يقال ما ذكره من أنه على أن مهر
الامة مطلقاً للمالك أو أن المراد بكونها للمالك أنها تضم مال القراض كالمهر وهو الأقرب أنه ع ش
(قوله وخرج بالحاصلة الخ) عبارة المغني أمالو اشترى حيواناً حلالاً فظهر كما قال الأسنى تحريمه على نظير
من الفاسد والرد بالعيب وغيرهما أنه (قوله ولو اشترى حيواناً حلالاً الخ) ولو اشترى دابة أو أمة حالاً لأم
حلت هل يجوز بيعهما من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أو لا
يجوز لو أحدهما لاختصاص المالك بالحل فاشبه ذلك الدابة الموصى بحملها والحال بحر فيه ونظرو الأقرب
الثاني ويكون ذلك كالمراسترد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم إن لم يظهر ربح فظاهر والاستقر
للعامل قدر حصته منه ويعرف مقدار الربح بتقوم الدابة غير حامل أنه ع ش (قوله ولا يؤيده) أي القليل
(قوله أو بعب الخ) عبارة المغني أو العيب أو المرض الحادين أنه وهي الموافقة قول الشارح الاتي فاشبه
نقص العيب والمرض (قوله بآفة مساوية) كحرق وغرق نهاية ومعنى (قوله أخذ بدله) عبارة النهاية
والغني أخذه وأخذ بدله أنه قول المتن (بعد تصرف العامل) أي بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)
أي للعامل أنه ع ش عبارة المغني وشرح المنهج والروض مع شرحه والخصم في البدل المالك أن لم يكن في
المال ربح والمالك والعامل إذا كان فيه ربح (قوله ثم يرد) أي بلا استئناف القراض أنه (قوله كما
بعناه) معتمد أنه ع ش وفي الجبرمي عن الزبدي اعتماده أيضاً وباقي عن الأسنى والمعنى بخلافه (قوله
وسبقهما إليه المتولى الخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قال به الإمام وهو المعتمد ومعنى وروض مع
شرحه (قوله يرتفع) أي القراض بالتلف للعامل (مطلقاً) أي سواء أخذه منه بدله ورده إليه أم لا أنه ع ش

يظهر شرح مرد (قوله ولو العامل) مثنى في الروض على المهر الواجب وطء العامل يجعل في مال القراض
واعتمده شيخنا الشهاب الرملي ووجهه بأنه فائدة عينية حصلت بفعل العامل كإباحته أنه ويحتمل أن
يجري ذلك في قيمة الولد فيما إذا ولد الموطوءة فيكون مال قراض للتوجيه المذكور لكن الذي يظهر خلافه
والفرق مرد قال في الروض فإن جنى عبد القراض قبل يقضيه العامل من مال القراض أو لا وجان أنه
والمعتمد الأول وإن قال في شرحه أن الأوجه الثاني من روايته تعالى أعلم (قوله مالم يتلفه أجني الخ) اعتمده
مرد وعبارة شرحه كمباراة الشارح (قوله ويؤخذ بدله) وأنما لم يكن مال قراض قبل أخذه وقبضه كما كان

وسبقهما إليه المتولى وقال الإمام يرتفع مطلقاً

أى وحيد يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الامام (قوله يفسخ مطلقاً) أى سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفى صورة الدفع (إنما يصير قراضاً بعد جديد أه عش قول المتن) وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره ولو بنحو غضب أو سرقة واخذ بدله فليراجع (فرع) قال فى الروض وإن حتى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وجهان أو المعتمد الأول وإن قال فى شرحه أن الأوجه الثانی مر أه سم (فرع) فى المعنى والروض مع شرحه ولو قتل عبد القراض وقد ظهر فى المال ربح فالتقصاص بينهما فليس لأحدهما إلا انفراد به فإن عفا العامل عن التقصاص سقطت وجبت القيمة كالمو عفا المالك ويستمر القراض فى بدله ولو لم يكن فى المال ربح فللمالك التقصاص والعفو مجانواً وإن تلف مال قراض اشتري بعينه شيئاً قبل تسليمه انفسخ البيع والقراض وإن اشتراه فى الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء للعامل فىرفع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للمالك فلو كان المال مائة وتلف لزمه مائة أخرى أه (قوله ولا يجبر به) أى بالربح

(فصل فى بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله فى بيان إلى قوله وكان الفرق فى النهاية إلى قوله لانه إلى وتحصل وقوله لاي حيث إلى وباسترجاعه قول المتن (لكل فسخه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا توقع فيه ربحاً كان ظفر بسوق أو رغب ولا يشترى لارتفاع القدم كمره لا لحظه له فيه معنى ونهاية قال عش ومحل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه وإلّا لم ينفذ ويبغى أن لا ينفذ من المالك أيضاً إن ظهر ربح والحالة ما ذكرنا فيه من ضياع حصة العامل أه (قوله متى شاء) إلى قوله لاي حيث فى المعنى لا قوله لاي حيث إلى باسرجاعه (قوله لانه وكالة ابتداء وشركة الخ) أى وكلها عقود جائزة أه معنى (قوله وشركة) أى بعد ظهور الربح (أو جالة) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله بقول المالك) الأولى بقوله فسخته وقول المالك لا تصرف الخ (قوله فسخته) أو رفعه أو بطلته أو نحو ذلك نهاية ومعنى كنفخته ولا تبع ولا تشترعش (قوله ولا تصرف) أى بهذا أه نهاية (قوله لاي حيث الخ) راجع للصورتين جميعاً أه عش (قوله وباسترجاعه الخ) وباعتقاده استيلاء له ولو حبس العامل ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخاً له لعدم دلالة عليه بل يبيع لإعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى (قوله فقبا استرجعه) أى وبقي فى الباقي أه معنى (قوله حيث لأغرض الخ) اعتمدتهم وحاصل المعتمدان أنكار القراض من المالك أو العامل كانكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق فى جميع ذلك بين أن يكون الانكار ابتداء أو بعد سؤال خلافاً لاقضاء الجواب المذكور فى شرح الروض أى والمعنى أه م عبارتهما يجب أى عن استشكل تصحيح النووى والانزعال بانكار القراض بانه ينبغي أن يكون كانكار الوكالة فيفرق بين كونه لغرض أو لا بان الفقه ما قاله النووى لأن صورة ذلك فى الوكالة أن يسئل عنها المالك فيسخرها أو صورته فى القراض أن ينكره ابتداء حتى لو انعكس انعكس الحكم أه (نظير ما مر فى الشركة) عبارة غيره كالوكالة قال عش مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انزعاله بالحجاة قال الأذرى الظاهر ولم اره نصاً عاملاً المحجور عليه إذا خان أو غش أنزل بخلاف عامل مطلق التصرف أه حواشى الروض وقياس ما مر للشارح مر من أن الوكيل عن المحجور عليه إذا فسق أنزل عن بقاء المال فى يده لاعتنائه بالتصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء والنوام أه

بدل المرهون رهنه فى ذمة الجانى لأن القراض أضعف لجوازه من الجانبين (قوله فى المتن) وإن تلف قبل تصرفه الخ) ظاهره ولو بنحو غضب واخذ بدله فليراجع لم يفسخ عمالواً كان التلف للكل أو البعض قبل التصرف بنحو غضب أو سرقة واخذ بدله فليراجع حكم ذلك

(فصل فى بيان أن القراض جائز من الطرفين الخ) (وبانكاره له حيث الخ) اعتمدتهم وحاصل المعتمد أن أنكار القراض من المالك أو العامل كانكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق فى جميع ذلك بين أن يكون الانكار ابتداء أو بعده سؤال خلافاً لاقضاء الجواب المذكور فى شرح الروض (قوله)

وعليه ففاروق الاجنبى بان للعامل الفسخ لجعل إتلافه فسخاً كالمالك بخلاف الاجنبى وفيما إذا أتلفه المالك يفسخ مطلقاً ويستقر عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال فى الأصح) ولا يجبر به لأن العقد لم يتأكد بالعامل

(فصل فى بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متى شام ولو فى غيبة الآخر لانه وكالة ابتداء وشركة وجعالة انتهاء ويحصل بقول المالك فسخته أولاً تصرف أى حيث لا غرض

فيما يظهر أخذاً بما يأتى فى الانكار وباسترجاعه المال فإن استرجع بعضه ففيما استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض ولا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولو مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ) نظير ما مر فى الشركة وللعامل

البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارث وليس اوارث عامل مات الا باذن (١٠١) المالك وكان الفرق ان بيع العامل واستيفاء

من لوازم عقده فله بتمتعهها موت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر تنقيذ جواز بيعه بما اذ ارجى فيه ظهور ربح اخذاعا باق (ويلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون التجارة اى لرأس المال منها فقط كما اعتمدته الاسنوى وغيره لتصرفهم في العروض بانه لا يلزمه الاتenuض رأس المال فقط مع قياسهم مسئلة الدين عليها لكن اعتمد ان الرفعة ما اقتضاه المتن كالروضة واصلا انه يلزمه استيفاء الربح ايضا وتبعه السبكي و فرق بين هذا والتضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيه حقيقة لكونه حاصل ايده فاكفى بتضيض قدر رأس المال فقط (اذا فسح احدهما) او انفسخ لان الدين ناقص وقد اخذ منه ملكا تاما فليرد كما أخذ (وتتضيض رأس المال ان كان) ما يده عند الفسخ (عرضا) او نقدا غير صفة رأس المال اى بيعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال وان ابطه السلطان والا باع بالاغبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه حصل به جنسه وانما يلزمه استيفاء ما ذكر وتضيضه ان طلبه المالك او كان لمحجور عليه وحظه في ذلك ولا يتمتع بجمع

(قوله بعد موت المالك) وكذا للعامل بعد جنون المالك أو اغماؤه بيع مال القراض واستيفاءه بغير اذن الولى معنى وروى مع شرحه (قوله وليس اى البيع والاستيفاء) (قوله الا باذن المالك) فان امتنع المالك من الاذن في البيع تولاه امين من جهة الحاكم ولا يقر رورة المالك العامل على القراض كما لا يقره المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على العرض فان نض المال ولو من غير جنس رأس المال جاز تقريره بجميعه فيكون ان يقول رورة المالك للعامل قررناك على ما كنت عليه مع قبوله اى لفظا او يقول المالك لورثة العامل قررناك على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة وتوليم وكالموت الجنون والاعماه فيقرر المالك بعد الافاقه منهم وولى الجنون مثله قبل الافاقه ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيخص العامل بربح نصيبه ويشتركان في ربح نصيب الاخر مثاله المال ماثور بينهما ماثان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شرك في المالك فان بيع مال القراض بستمائة فلكل منهما ثلاثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة ومورثهما مائة ورأس المال في التفريق ماثان للورث ومورثهما ماثان مقسوم بينهما ولو قال البائع يفسخ البيع للبشرى قررناك على المبيع قبل صح النكاح لانه لا يدينه من لفظ الترويع او الانكاح معنى وروى مع شرحه وقولهما ولا يقر رورة المالك الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير اى بان يقول قررناك وقوله وقرر العقد اى من جانب المالك او وارثه وقوله مقسوم بينهما اى للورث والعامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره لمناسبه للتقرير في القراض اه (قوله اذ ارجى) كذا في اصله بخطه باياه سيد عمر (قوله بما باق) اى في قوله ولا يتمتع بجمع المالك الخ قول المتن (ويلزم العامل الاستيفاء) ولورضى المالك بقبول الحوالة جاز نهاية ومعنى اى الحوالة الصورية رشيدة عبارة ع ش فيه مساعة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه اه واستيفاء المالك بايه بنفسه مثلا (قوله) لكن اعتمدته ان الرفعة ما اقتضاه المتن الخ وكذا اعتمدته النهاية والمعنى وشرب حاله ورضى والمنهج عبارة السيد عمر وما اعتمدته ان الرفعة حقيق باعتماداه (قوله انه يلزم) الى قول المتن مثله في النهاية وكذا في المعنى الاقوله او برضاه الى المتن (والتضيض) اى حيث لم يلزمه تضيض ما زاد على رأس المال (قوله والمالية فيه حقيقة) اى بخلاف الدين (قوله لان الدين ناقص) اى لا تفديجى موقدا لاه ع ش (قوله ما يده) اى حسا او حكما ليشمل ما في الذم اهرشيدى (قوله) او نقدا غير صفة رأس المال) اى كالصالح والمكره اه معنى (قوله) والاباع) اى وان لا يوافق نقد البلد رأس المال سم ورشيدى (قوله) فان باع بغير جنسه) اى ولم يكن نقد البلد الذى باع به اغبط اخذ اعما قبله اهرشيدى (قوله) حصل به جنسه) ولو قال رب المال لا تاق به جعل مع يده بدق الوجه الوجهين لان الاتيان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم انه لا يندزل حتى ينض المال ويعلم به المالك اهنه باق قال ع ش قوله جعل مع يده بدق يبنى اى اجرة ذلك على المالك اهو قال الرشيدى قوله وظاهر كلامهم الخ اى ولا ملازمة بين الانفساح والانزال فليتام اه (قوله ان طلبه المالك) اى كلامن الاستيفاء والتضيض وكذا قوله في ذلك قال ع ش فلو كان المالك اثنين وطلب احدهما التضيض والاخر عدمه فيبغى ان يقسم المال عرضا فاما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال اه (قوله ما لم يقل) اى المالك (له) اى للعامل (قوله بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين وبواقفه ما مر في القصب عن العباب ثم هذا ظاهر في الاعيان واما اذا كانت ديونا فاطر يقسمه ذلك ويحتمل ان يقال ان راضى العامل والمالك على تعيين بعضهما للعامل وبعضها للمالك فذلك الارضا الامر الى الحاكم فيستويها ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضى يكون ذلك كالحوالة فان تعذر على احدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه او يقسم كل واحد من

والاستيفاء) اى لديون التجارة (قوله وليس اى البيع والاستيفاء ع ش (قوله) لكن اعتمد ان الرفعة الخ) اعتمدته مر (والاباع الخ) اى وانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان توقع رجحا بظهور راغب مالم يقل له تقسم بتقويم عدلين أو أعطيك نصيبك من الربح ناضا

ولم يرد راغب وخرج راس المال الربح لانه مشترك بينهما فلا يكلف احدهما بيعه نعم ان توقف تنضيض راس المال عليه بان كان بيع بعضه
ينقص قيمته كعبد وجب بيع الكل كما يحثه المطلب (وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل الا لفائدة له
ويرد بانه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو ١٠٢) استرد المالك بعضه اى مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجوع راس المال

الى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد المالك بعضه بغير رضا العامل او برضاه وصرحا بالاشارة او اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجاء راس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط تخسر وقع بعده (مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد عشري) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثون ثلث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح (وباقية من راس المال) فوعاد ما في يده الى اثنين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وتلين ويرد الباقي واستشكل الاسنوى كان الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بنحوه رهن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بان

الدينون بالمحاصة على حسب ما يخص كلا منهما اصلاحا وبجاهد ع (قوله ولم يرد راغب) كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلام لم يؤثر نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف احدهما الخ) اى بل يقتسمانه ان شاء او يبيعهانه مما اياه ع (قوله عليه) اى بيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) معتمدا ع (قوله مطلقا) اى حصل فائدة ولا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) اى في المسترد كما هو صريح عبارة وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفيه بحث لمسائقي عن المطلب انه قرض حيث وكيف يحكم بانه قرض للمالك وينتج تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه في الا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل م على حجج اهرشيدى وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب العامل منه وقوله في شرح الروض اى المعنى حيث استقط قول الشارح او برضاه الى المتن ثم قال في شرح فالمسترد شائع رجاء راس مال مانصه اما اذا كان الاسترداد برضا العامل فان قصد هو المالك الاخذ من الاصل اختص به او من الربح فيكذلك لكن يملك العامل ما يده مقدرا ذلك على الاشاعة فان اطلقا حل على الاشاعة وحيث ان الاشبه كما قال ابن الرقة تكون حصة العامل قرضا نقله عن الاسنوى وقره ثم قال واذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه في نصيبه وان لم يملكه بالظهور اهرشيدى عن ع (الجمع بين كلامي الشارح بما يوافق ما في المعنى وشرح الروض قول المتن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الربح) خبره وجملة خبره يكون سيد عرو ع اى وجملة باقية من راس المال عطف على جملة الخبر قول المتن (وباقية) اى المسترد وهو ستة عشر وثلثان (من راس المال) فيعود راس المال الى ثلاثين وثلثان ونسبة اهمعنى (قوله فلو عاد) الى قوله وقد يجاب في المعنى والى المتن في النهاية لا اقوله بل اى ما في يده الى وخرج (قوله فلو عاد) اى بنحو انخفاض السوق (ما في يده) اى العامل وهو ثلاثون ثلثان ونسبة اهمعنى (قوله فلو عاد) اى بنحو وهو ثمانية وسبعون درهم او ثلث درهم اى معنى (قوله فيه) اى المسترد (قوله به) اى بنصيبه من المسترد (قوله مالو استرد برضاه الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضاه ثم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ سم على حجج اهرشيدى اقول بل حق المقام ما قدمناه من المعنى (قوله فان قصد) اى المالك وكذا الضمير في قوله الاقنى فان لم يقصد الخ (قوله اختص به) اى الماخوذ براس المال قال الجبيري فان اختلف قصدهما بان قصد المالك الاخذ من راس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشورى اى (قوله وحيثن)

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح م ر وقوله فيه اى في المسترد كما هو صريح عبارة وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفيه بحث لمسائقي عن المطلب انه قرض حيث وكيف يحكم بانه قرض للمالك وينتج تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه فيه الا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل (قوله بل يأخذ منها واحدا الخ) اى وحيث ينفذ تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الاسنوى كان الرفعة الخ) قد يستشكل ذلك ايضا بان الظاهر عدم جواز نظير ذلك في الشركة اذ الظاهر انه لو اخذ احدهما جزءا من المشترك لم يكن للاخر الاستقلال باخذ مقابل بحيث يستقر لهما ما اخذا به هو باقى على حكم الاشتراك فالفرق (قوله مالو استرد برضاه) فيه اطلاقه الاسترداد بالرضاه ثم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل (قوله وحيثن يملك العامل مما في يده قدر حصته الخ) اعتمده م ويبنى ان له الاستقلال باخذه مما في يده كما تقدم

الى الباقى لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد المالك بعضه بغير رضا العامل او برضاه وصرحا بالاشارة او اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجاء راس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط تخسر وقع بعده (مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد عشري) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثون ثلث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح (وباقية من راس المال) فوعاد ما في يده الى اثنين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وتلين ويرد الباقي واستشكل الاسنوى كان الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بنحوه رهن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بان

الى الباقى لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد المالك بعضه بغير رضا العامل او برضاه وصرحا بالاشارة او اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجاء راس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط تخسر وقع بعده (مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد عشري) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثون ثلث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح (وباقية من راس المال) فوعاد ما في يده الى اثنين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وتلين ويرد الباقي واستشكل الاسنوى كان الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الا بنحوه رهن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بان

كاعلم بامرور رجح في المطلب ان نصيب العامل حينئذ قرض للمالك لاهية (وان استرد بعد الحسran فالحسran موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصه المسترد لورج بعد ذلك مثاله المال مائة والحسran عشرون ثم استرد (١٠٣) عشرين فربع العشرين حصه المسترد ويعود رأس المال إلى خمسة

وسبعين) لان الحسran إذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالعشرون المسترد حصتها خمسة فيبقى ما ذكر فلورج بعد قسم بينهما على مائة وواحد وربع (ويصدق العامل يمينه في قوله ما ربح) عنه اصلا (أو لم اربح إلا كذا) عملا بالاصل فيهما ولو قال ربحت كذا ثم قال غلظت في الحساب او كذبت لم يقبل لانه اقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم لم تخيلف المالك وان لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كان عرض كساد (واشترت هذا للقراض اولي) والعقد في الذمة لانه أعلم بقصده أمالوكان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب وعليه تقسم بينة المالك انه اشتراه بمال القراض لما تقرر انه مع الشراء بالعين لا ينظر إلى قصده وهو واحد وجب في الرافعي من غير ترجيح ورجع جمع مقدمون مقابله لانه قد يشترى به نفسه متعديا فلا يصح البيع وقد يجمع بحمل ما قاله الامام على ما اذنوى نفسه ولم

اي حين إذ اختص المأخوذ بالربح (قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ دخل على الاشاعة وش وكذا إذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله قرض للمالك) هذا بشكل بما مر من انه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصه العامل الصحيح في ان ذاك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يمتنع على المالك التصرف فيه ويحاج عنه بان ما سبق هو بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه اه ع ش قول المتن (فلا يلزم جبر حصه المسترد) وهو في المثال الاتي خمسة وأما حصه الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما ياتي اه بجري قول المتن (فربع العشرين) اي التي هي جميع الحسran (حصه المسترد) فكانه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الخ) اي الباقي بعد المسترد وبعد حصته من الحسran اه معنى قول المتن (إلى خمسة وسبعين) اي يضم العشرين الخاسرة بمعنى انه إذا حصل جبر جبرنا الستين خمسة عشر فيصير رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الحسran فاندفع ما يقابل رأس المال يعود ستين لانه لما كان الحسran عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين اه بجري (قوله لان الحسran) إلى قوله وعليه فتقسم في النهاية والمغنى (قوله فلورج الخ) اي فلو بلغ المال ثمانين مثلا تقسم الحسنة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) اي بعد ذكر الكذب او بعد اخباره بالربح معنى وشرح روض عبارة القرض اي بعد قوله ربح وتوهم قوله غلظت او كذبت اه (قوله خسرت) اي او تلف المال اه روض (قوله ان احتمل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل معنى وغرر قول المتن (للقراض) وان كان خاسرا (اولي) وإن كان رابحا نهاية ومعنى (قوله والعقد في الذمة) قيد الثاني فقط اه معنى (قوله لانه اعلم الخ) ولانه في الثانية في يده معنى واسنى (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث اتفقا على ذلك (قوله ورجع جمع مقدمون الخ) اي حيث اختلفا فيها حصل به الشراء فلا تخالف بينهما وهذا حاصل ما ذكره المؤلف من في المحلين اه ع ش وقوله ما ذكره المؤلف اي م ر في هامش شرحه وسياق انفاعن سم ما يوافقه (قوله) وان نوى نفسه اعتمده م ر اي والمغنى اه سم (قوله كما قاله الامام الخ) قد يقال مسئله الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسئله الوجين م ر اه سم (قوله وعليه تقسم الخ) هذا في غاية الاتجاه اه سم (قوله وهو أحد الخ) اي سماع بينة المالك (قوله ورجع جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب كما لا يخفى اه سم عبارة النهاية والمغنى والوجه كما قاله جمع مقدمون عدم قبول بينة المالك انه اشتراه بمال القراض لانه قد يشترى الخ اه (قوله مقابله) اي مقابل احد وجوبى الرافعي وهو اي مقابله عدم قبول بينة المالك انه اشتراه الخ (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به الروض اه سم قول المتن (اولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال المالك لم اذنك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق المالك نهاية وغرر وسم (قوله ثم ادعى النهي مطلقا) ادراجه في غاية البعد (قوله وتصويره بالثاني

(قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ دخل على الاشاعة وش وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر (قوله قرض الخ) اعتمده م ر (قوله نعم لم تخيلف اليك الخ) اعتمده م ر (قوله وان نوى نفسه) اعتمده م ر (قوله كما قاله الامام) قد يقال مسئله الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسئله الوجين م ر (قوله وعليه تقسم) هذا في غاية الاتجاه (قوله ورجع جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب كما لا يخفى (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به في الروض وعبارة وان قامت اي فيما اذا قال اشتريت لنفسى بينته اي اليك بشرائه بمال القراض لم يحكم بها في القراض فيبطل العقد اي لانه قد يشترى لنفسه بمال القراض عدوانا اه وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد (قوله في المتن اولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال أنا لك لم اذن لك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق المالك شرح م ر (قوله وتصويره بالثاني

ينفسخ القراض ومقابله به ما اذا فسح وحينئذ فالذي يتجه سماع بينة اليك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء او فلا (او لم تنهى عن شراء كذا) سواء اطلق الاذن له ثم ادعى النهي مطلقا وعن شيء مخصوص ام اذن له في شيء معين ثم ادعى انه نهاه عنه وتصويره بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم انهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا بما لا يفسد شرطه صدق العامل ايضا

(الخ) أى كفى شرح الروض والبهجة (قوله) ويشهد له أى اظهر كلامهم المذكور (قوله) فى جنس) إلى قوله كما فى المذنب والى قوله ولو لودى المالك فى النهاية والمراد بالجنس ما يشمل الصفة (قوله) او قدر راس المال وان كان (خ) فلو قراض اثنين على ان نصف الربح له والباقي بينهما بالسوية فربما واحضرا ثلاثة الاف فقال المالك راس المال الفان صدقه احدهما وانكر الآخر وحلف انه الف فله خمسة اة لانها نصيبه برعهم والمالك الفان عن راس المال لاتفاقه مع المتعرف عليه وثلاثا خمسة اة عن الربح والباقي منها للبقر لاتفاقهم على ان ما يأخذه المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العامين وما أخذه المنكر كالنصف ولو احضر الفين اخذ المنكر ربع الالف الزائد على ما اقر به لانه نصيبه برعهم والباقي يأخذه المالك نهاية وروض وبهجة مع شرحهما وكذا فى المغنى لا قوطهم ولو احضر الخ قال عرش قوله لم روالباقي يأخذه الخ اى ولا شيء للبقر اه قول المتن (ودعوى التنازع) شامل للمالو ادعى تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه اه نهاية (قوله) على التفصيل الا (خ) عبارة المنهج هناك وحلف فردها على مؤتمنه وفى تلفها مطلقا او بسبب خفي كسرقة او ظاهر كحريق عرف دون عموما فان عرف عموه واتهم فتكذلك وان لم يتم صدق بلا بين وان جهل طوابيقه ثم يخاف انها تلفت به اه (قوله) الا فى الودية) ومنه انه اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا صدق بيمينه لسكن هل من السبب الخفى مالو ادعى موت الحيوان ام لا فبغيره فلو لا يبيده ان غلب حصول العلم به لادل بحلته كوت جل فى قرية او عملة كان من افعاله فلا يقبل قوله الا بيته والا كان كان بيرية او كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى اه عرش (قوله) كان خلط (خ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان قراضه على ما ايز فى عقدين تخلفها ضمن لتعديه فى المال بل ان شرط فى العقد الثانى بالتصرف فى المال الاول ضمن الثانى الى الاول انسدت القراض الثانى وامتنع الخاط لان الاول استقر حكمه برحا وخسر انا وان شرط قبل التصرف صرح وجاز الخاطو وكانه دفعه معا نعم ان شرط الربح فيها تخلفا امتنع الخاطو ويضمن العامل ايضا لو خلط مال القراض ماله او قراضه اثنان فخلط مال احدهما بمال الاخر ولا يتنزل بذلك عن التصرف كقوله الامام عن اصحابه او عبارة الا تورولو دفع الفاقراضا ثم الفاقراضا وقال ضمنه الى الاول فان لم يتصرف بعد فكذلك معاوان تصرف فسد القراض فى الاخر والخلط مضمن ولو عقده له عقد اصح ولم يجر الخلط اه (قوله) لا يتبين به) اى بسبب الخلط اه عرش (قوله) كامر) اى فى شرحه ولا يسافر بالمال (قوله) ما لا يسكن القيام (خ) اى بنفسه اه معنى (قوله) تلفت بعضه) انظر مفهومه اه سم ولعل مفهومه انه ان تلف كله لا يضمن الكل بل البعض الخارج عن قدرته (قوله) تلفت بعضه) اى بعد عمله فيه كما هو نص البويطى اه رشيدى (قوله) ضمنه) ظاهره وان علم المالك بجزءه كما صرح به فى شرح الارشاد وفيه شىء لتفريط المالك بتسليمه مع ذلله اه سم عبارة الجبيرى عن شرح المتأوى على متن عماد الرضا فى اداب القضاء لشيخ الاسلام وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جميعه او حله اما اذا علم حاله فلا ضمان اه (قوله) وطرا (خ) عبارة النهاية بى طرد فى الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشى كالاذرى وبحت اى الاذرى ايضا انه لو كان القراض لتغير الدفع دخل المال فى ضمان العامل بمجرد ادخذه اه (قوله) انه قرض) اى فليزمه مثله (قوله) والعامل انه (خ) اى فلا يلزمه شىء (قوله) حلف العامل (خ) وفاقا للشرحى الروض والمنهج وخلافا للنهاية بعبارة صدق المالك بيمينه كاجرم به ان المقرى وجرى عليه القمولى فى جوهره وفاقى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبعوى وان الصلاح وقال فى الخادم انه الظاهر ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينه اى ولا جرة للعامل نعم لو اقاما يمينتين فالظاهر تقديم يمينه للعامل لزيادة علمها اه قال سم بعد سردها قوله لم نر نعم لو اقاما يمينتين (خ) اى فى هذه الصورة وفى دعوى العامل

ويشهد له تعليمهم بان الاصل عدم التنبى (و) يصدق العامل بيمينه ايضا (فى) جنس او (قدر راس المال) وان كان هناك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) فى (دعوى التنازع) على التفصيل الا فى الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خاط مال القراض بما لا يتبين به ومع ضمانه لا ينزل كما مر فيقسم الربح على قدر المالىين نعم نص فى البويطى واعتمده جمع المتقدمون انه لو اخذ مالا يمكنه القيام به تلفت بعضه ضمنه لانه فرط باخذه وطرد فى الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التلق انه قرض والعامل انه قراض حلف العامل كما اتي به ابن الصلاح كالبعوى لان الاصل عدم الضمان

وخالفهما الزركشي فرجح تصديق المالك وتبعه ذوير واحد وجمع بعضهم بعمل الاول (١٠٥) على ما اذا كان التالف قبل التصرف لانها

حيثذا اتفقا على الاذن واختلفا في شغل الذمة والاصل برامتها وحل الثاني على ما اذا كان بعد التصرف لان الاصل في التصرف في مال الغير انه ضمن مالم يتحقق خلافه والاصل عدمه اما قبل التالف فيصدق المالك لان العامل يدعى عليه الاذن في التصرف وحسته من الربح والاصل عدمهما ولو بناقيا ما هنا ماسر آخر العارية من تصديق المالك في الاجارة دون الاخذ في العارية لا تفاقوما ثم على بقاء ملك المالك وانما اختلفا ان ارتفاع مضمون الاصل في الارتفاع بملك الغير الضمان ولو اقاما في مسألة القرض والقرض بينتين قدمت بينة المالك على احدى وجهين رجحه ابو زرعة وغيره لان معناه زيادة علم بانتقال الملك الى الاخذ وقال بعضهم الحق التعارض اى فيأني ماسر عند عدم البينة ولو قال المالك قرضا والاخذ قرضا صدق الاخذ كاجرم به بعضهم وترتب عليه احكام القرض وخالفه غيره فقال لو اختلفا في القرض والقرض او الغصب والامانة صدق المالك قال البهوي ولو ادعى المالك القرض والاخذ الوديعه صدق الاخذ لان الاصل عدم الضمان وخالفه في الانوار فقال في الدعاوى

القرض والمالك التوكيل وقوله لو اذادة عليها اى بوجوب الاجارة كذا قرره مر اه (قوله) فرجح تصديق المالك (الخ) وجزم به في الروض واتفق به شيخنا الرمي واعتمده ولده اه سم قال الجبيري وهذا هو المتمد اه (قوله) اما قبل التالف (الخ) فالخالف على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبه اه سم (قوله) قبل التالف اى وبعد التصرف وظهور الربح اخذ من التعليل (قوله) وحسته من الربح لعل هذا هو عطف التعليل والا فالاذن في التصرف موجود في القرض ايضا (قوله) ما هنا اى من تصديق العامل (قوله) في الاجارة اى في دعواها (قوله) في العارية اى في دعواها (قوله) ولو اقاما (الخ) اى بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره اه سم اى كالتناهية (قوله) رجحه ابو زرعة (الخ) اى وشرح الروض (قوله) اى فتاى ماسر (الخ) اى من تصديق العامل او المالك اه سم (قوله) ولو قال المالك (الخ) عبارة النهاية اما لو كان المال باقيا قال المالك دفعته قرضا في حصة من الربح وقال الاخذ اخذته قرضا صدق الاخذ يمينه والربح له اى جميعه وبدل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال له بل لا بد منه كما اتي به ابو البرجعه الله تعالى اه (قوله) صدق الاخذ كاجرم (الخ) اتي به شيخنا الشهاب الرمي واعتمده ولده وكذا اتي به الجلال السيوطى واتي ايضا شيخنا الشهاب الرمي بانه لا اجارة له ولا يقبل قوله في الردم واخذ له بمقتضى دعواى موافق ذلك قول الشارع ويترتب عليه احكام القرض اذا لا اجارة للقرض ولا يقبل قوله في الردم واعلم ان هذا مصور بالاختلاف مع بقاء المال بخلاف ما تقدم في مسألة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر فلو اقاما بينتين اى فيما لو كان المال باقيا اتجه تقديم بينة الاخذ لان معناه زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره اه سم (قوله) فقال اى الغير (لو) اختلفا في القرض والقرض المتبادر مناقبه بان يدعى المالك القرض والعامل القرض (قوله) ولو ادعى المالك القرض والاخذ الوديعه (الخ) لعله بعد التالف (قوله) وخالفه في الانوار (الخ) اعتمده مر اه سم وباقي عن المغنى والروض اعتماده ايضا (قوله) فيما لو ابدل (الخ) اى فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ

ولا يخفى أن حالة الجبل أولى بالضمان فالمالعة ما غير ظاهرة فليتأمل (قوله) وخالفهما الزركشي فرجح تصديق المالك وتبعه غير واحد) وجزم به في الروض واتفق به شيخنا الرمي واعتمده ولده قال في شرحه ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القرض والمالك التوكيل صدق المالك يمينه اى ولا اجارة للعامل نعم إن اقاما بينتين قدمت بينة العامل لان معناه زيادة علم اه وقوله إن اقاما بينتين اى في هذه الصورة وفي دعوى العامل القرض والمالك التوكيل وقوله زيادة علم اى بوجوب الاجارة كذا قرره (قوله) اما قبل التالف فيصدق المالك (الخ) فالخالف على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبه اه سم (قوله) ولو اقاما في مسألة القرض والقرض بينتين اى بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره (قوله) رجحه ابو زرعة واعتمده مر (قوله) اى فتاى ماسر عند عدم البينة اى من تصديق العامل او المالك (قوله) صدق الاخذ كاجرم به بعضهم) اتي به شيخنا الشهاب الرمي واعتمده ولده وكذا اتي به الجلال السيوطى فقال الذى يظهر تصديق العامل لان معناه بدو بلغى انه منقول عن المالكية كذلك اه لكن قد يخدش تعليله تسليمه ان يده ناشئة عن دفع المالك اليه وانه في الاصل مال المالك واتي ايضا شيخنا الشهاب الرمي بانه لا اجارة ولا يقبل قوله في الردم واخذ له بمقتضى دعواى انتهى ويوافق ذلك قول الشارع ويترتب عليه احكام القرض اذا لا اجارة للقرض ولا يقبل قوله في الردم قد يشكل على ذلك ان مقتضى قول المالك قبول قوله في الردم فكيف يسوغ له المطالبة بالردم تغريمه مع ذلك لان يقال ان اقراره بكونه قرضا الذى كان مقتضاه ذلك قد سقط بانكار الاخذ واعلم ان هذا مصور بالاختلاف مع بقاء المال بخلاف ما تقدم فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ القرض عن الزركشي وغيره من تصديق المالك فانه فيما بعد التالف كما تقدم فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر (قوله) صدق الاخذ فلو اقاما بينتين اتجه تقديم بينة الاخذ لان معناه زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره (قوله) وخالفه في الانوار (الخ)

فيا لو ابدله الوديعه بالوكالة صدق المالك

والوكالة والوديعة متحدان لان الاداع توكيل والوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة يحته وكأنه لم يطلع عليه وعله بان الاصل براءة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع (١٠٦) وعدم الصيغة من الجانبين المتصلة في القرض دون الوديعة ثم استدلت بما مر اول القرض

انهما لو اختلفا في دكر
البدل صدقوا اخذوا بقول
الروضة ولو بعثت ليت من
لا دين له عليه شيئا ثم قال
بعته ببعض صدق المبعوث
اليه وما نحن فيه اولى وانما
صدق مطعم مضطري انه
بعض حملا للناس على
هذه المكرة العظيمة وبقاء
النفوس وايضا الاصل
هنا عدم انتقال الملك
بخلافه ثم (وكذا) يصدق
في (دعوى الردف الاصح)
كالوكيل يجعل لانه اخذ
العين لمنفعة المالك
وانتفاعه هو ليس بها بل
بالعمل فيها وبه فارق
المرتحن والمستأجر ولو
ادعى تلفا او داما كذب
نفسه ثم ادعى احدهما
وامكن قبل كالأدعى الربح
ثم اكذب نفسه ثم قال
خسرت وامكن (ولو اختلفا
في الشروط) له اهو
النصف او الثلث مثلا
(تحالفا) لا اختلافهما في
عوض المقدم اتفاقهما
على محته فاشبه اختلاف
المتبايعين (وله اجرة
المثل) لتعذر رجوع عمله
اليه فوجب له قيمته وهو
اجرة مثله وللمالك الربح
كاه ولا ينفسخ العقد هنا
بالتحالف نظير ما مر في
البيع

الوكالة (قوله والوكالة والوديعة الخ) دليل لخالفه الانوار (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر
العارية على خلاف ما قاله البغوي اه سم (قوله يحته) اي ما قاله البغوي من تصديق الاخذ وكذا ضمير
عليه (قوله وكان الخ) اي ابا زرعة وكذا ضمير وعله المسترو ضمير استدلت (قوله له عليه) الضمير الاول
لمن والثاني "باعث (قوله هنا) اي فيما نحن فيه" (قوله ثم) اي في مسألة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب
في النباية والمغنى لا قوله يجعل وقوله ولو ادعى الى المتن (قوله وانتفاعه) اي العامل بالربح (هو ليس) اي
الانتفاع (بها) اي بالعين قول المتن (ولو اختلفا الخ) وان قال العامل قارضتي فقال المالك وكلتك صدق
المالك يمينه ولا اجرة للعامل مغنى وروض وشرحهما فان اقاما يمينتين فظاهر تقدم بينة العامل لان معها
زيادة علم اه قول المتن (تحالفا) ولو كان القراض محجور عليه ومدعي العامل دون الاجرة فلا تحالف
كتنظير في الصداق نايبة ومعنى وروض (قوله فاشبه) الظاهر فاشبه اي بالافراد لكن في اصله بصورة
لثنية فهو على تقدير مضاف اه سيد عمر اي والاصل اشبه اختلافهما (قوله ولا ينفسخ العقد هنا بالتحالف)
بل ينفسخه أو أحدهما والحاكم كافي زيادة الروضة عن البيان وان اشعر كلام المصنف بانه ينفسخ بمجرد
التحالف وصرح به الروياني مغنى وعش وذكركم عن شرح الروض ما يقيد (خاتمة) لو اشترى
العامل ولو ذميا ما تمتع ببيع كخمر او ام ولد وسلم للبايع الثمن ضمن وان كان جاهلا او قارضا ليجلب من
بلدة الى اخرى ليصحب لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بالدين لمقارضين له رقيقين فاشبه عليه وقمالة
وعزم لهما الاثني لتفريطه بعدم الافراد لا قيمتها وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكالوديع
يموت وعنده الوديعة واشتبهت بغيرها وسياق في بابه ونجى عبد القراض قبل ينفديه العامل من مال
القراض كالنقعة عليه ولا وجهان اصحهما نعم اه نايبة وكذا في المغنى والروض مع شرحه الامستة موت
العامل وقوله اصحهما نعم فقالا لارجحهما لا يفيد المالك من مال نفسه لامن مال القراض كالأوابق فان
نقعة رده على المالك وإن كان في المال ربح اه

(كتاب المساقاة)

(قوله هي معاملة) الى قوله وافي في المغنى لا قوله وبالغ الى واركناها الى قوله وليس كازعم في النهاية الا
قوله وبه يتقدم الى لكن انتصر وقوله و اشار الى المتن (قوله معاملة) اي بصيغة معلومة فيؤخذ منه
جميع اركانها ايجري (قوله على تعمد شجر) اي بخصوص هو النخل والغلب بسقى وغيره (قوله من
السقي) خبر ثان لقوله هي عبارة النهاية والمغنى وهي ماخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف اه وفي
ع ش عن سم على منهج وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد الياء هو صغار النخل اه (قوله الذي هو
الخ) هذا في معنى العلة لاخذها من السقي دون غيره والمراد ان عمل العامل وإن لم يكن قاصرا على السقي لكنه
لما كان اكثر اعمالها شعاعا مؤنة اخذت منه (قوله قبل الاجماع) هذا صريح في انها تجمع عليها مع ان ابا
حنيفة منها كما سياق الا ان يقال لم يعتد بخلافه لشدة ضعفه كاشار اليه بقوله الاتي وبالغ ابن المنذر الخ
(قوله والحاجة ماسة اليها الخ) لان مالك الاشجار قد لا يحسن تعدها او لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ

اعتمد هذا مر (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر العارية على خلاف ما قاله البغوي (قوله
كالوداع الربح الخ) وان اقر ربح ثم ادعى غلطا وكذا ما قبل قالة في الروض وقد تقدم هذا في الشرح
زيادة (قوله ولا ينفسخ العقد هنا بالتحالف الخ) قال في شرح الروض وإذا تحالفا فنفسخ العقد واختص
الربح والخسران بالمال لا بوجبت الاجرة عليه للعامل اه وقول الشارح ولا ينفسخ العقد بالتحالف
لا يتأني ذلك لان الانفساخ غير النسخ اه والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

(كتاب المساقاة)

ق
هي معاملة على تعمد شجر بجزء من ثمرته من السقي الذي هو اعمها لها
والاصل فيها قبل الاجماع معاملته عليه السلام يودخبر على نخلها وارضها بشطر ما يخرج منها من ثمر او زرع رواه الشيخان والحاجة ماسة اليها

والاجارة فيها ضرر بتغير المالك حاله انما قد لا يطلع شي وقد يتهاون الاجير في العمل لا خذه الاجر و بالغ ابن المنذري رد مخالفه الى حقيقه
رضي الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتمل الجهالات (١٠٧) مردود بان اهل خير كانوا مستامين

واركانها ستة عاقدان

ومورد وعمل وثمر وصيغة

وكلمها مشروطا تعلم من

كلامه (تصح من) مالك

وعامل (جائز التصرف)

وهو الرشيد المختار دون

غيره كالقراض (و) تصح

(لصي وبجنون) وسفيه

من وليم (بالولاية) عليهم

عند المصلحة للاحتياج

الى ذلك وليت المال من

الامام وللاوقف من نظره

واقى ابن الصلاح بصحة

ايجار الولي لياض ارض

موليه باجرة هي مقدار منفعة

الارض وقيمة الثمر مساقاة

المستاجر بسهم للمولى من

القسم بشرط ان لا يعد

ذلك عرفا غنافا حشا في عقد

المساقاة بسبب افضماه

للمقدار الاجارة وكونه نقصا

مجبورا بزيادة الاجارة الموثوق

بها ورده للبقيتي بما حصله

انما صفتان متباينتان فلا

تجبر احدهما بالآخرى وبه

يندفع استشهاده الزركشي

له بان الولي اذا وجدته اشتراه

للمولى معيا والغبطة في

بقائه ابقاء ولو بلا رش

لكن انتصر له ابوزرعة

بعدم اعتداله به ما زال

يرى عدول الظفار والقضاة

الفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون

فد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل معنى وشرح منج (قوله والاجارة) جواب
عما يقال ان الحاجة تندفع بالاجارة (قوله قد لا يطلع الخ) اي قد لا يحصل له شي من الثمار معنى وشرح المنج
(قوله رد مخالفه الى حقيقه الخ) والرد مضاف الى المفعول والمخالفة الى فاعله (قوله ومن ثم) اي من اجل
اشد ادضعف معنى الى حقيقه للساقاة (قوله وزعم الخ) ارد لجواب الى حقيقه عن الخبر بان المعاملة الخ (قوله
مردود بان اهل خير الخ) اي والمعاملة انما تحتمل الجهالات مع الحريرين رشدي وعش (قوله وعامل
الخ) ولو كان العامل صديقا تصح له اجرة المثل ويضمن بالاتلاف لانه لم يسلطه على الاتلاف لا بالتلف
ولو ينقصير مره اسم على حقيقه قوله لم تصح اي اذ اعتقدها بنفسه بخلاف مالو عقده له لمصلحة فيبني الصفة
كاجارة للرى على مثلا وقد يشمله قول المصنف ولصي بان يرد في ماله او ذاك ليكون عاملا ما عشا (قوله دون
غيره) اي جائز التصرف (قوله تصح) استغنى المحل والمضى عن تقديره تقديره من وليم بتقدير نفسه
عقب جائز التصرف والمعنى حينئذ كافى الرشيد تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونها
لنفسه بالاصالة وبين كونها لصي وبجنون بالولاية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الرضى ومعنى الولي
الامام في بساين بيت المال ومن لا يعرف مالكو كذا بساين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في
المعنى والنهابة لكن بلفظ قاله الزركشي (قوله من الامام) اي او نائبه ولو تين المالك بعد ذلك هل يصح
التصرف ام لا فيه نظر والاقر بالاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية اخذها ولا يرجع على
بيت المال اه عشا (قوله ارض موليه) اي ارض بستانه (قوله وقيمة الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله
ثم مساقاة الخ) عطف على ايجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا يعدى بعدم العذر (قوله ورده
البقيتي الخ) عبارة النهاية ورد الباقيتي الخ مردود كقوله الولي العراقي به لم يزل الخ اه (قوله انتصر له)
اي لابن الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لم يضم احد العقدين الى الآخر يحصل من مجموعهما اكثر
من يحصل مع الاضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لم يحصل هذا الضم حصل اقل
او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره ابو جوبه بقدر يشير الى ذلك قوله لتعيين المصلحة
الخ اسم على حقيقه عشا بقى في مالو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الاقرب حينئذ عدم الجواز
لعدم المصلحة فليحرر (قوله ويحكمون به) اي فصار كالجميع عليه اه عشا قول المتن (وموردها) اي
ما يردها صيغة عقد المساقاة عليه اصالة اهمنى (قوله وتجوز صاحب الخصال الخ) وفاقا لنهاية عبارته
وموردها النخل ولو ذكر كورا كاتضاء اطلاقه وصرح به الخفاف وقد تنازع فيه بان ليس الخ اه قال عشا
قوله الخفاف هو صاحب الخصال اه عبارة الحلبي قوله لكونه تخلوا ولو ذكر كور امر وذكر اهل الخيرة ان ذكر
النخل قد تشره اه قول المتن (في سائر الاشجار المثمرة) احتج بالاشجار عملا لاساق له لطيف بن قصب السكر

(قوله مردود بان اهل خير الخ) يتأمل هذا الرد (قوله كانوا مستامين) اي وهم لهم احكام المسلمين (قوله
وليت المال من الامام الخ) عبارة شرح الرضى ومعنى الولي الامام في بساين بيت المال ومن لا يعرف
مالكو كذا بساين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه (قوله فرع) لو كان العامل صديقا يصح له اجرة
المثل ويضمن لصي بالاتلاف لا بالتلف ولو ينقصير لانه لم يسلطه على الاتلاف (قوله لكن انتصر له
ابوزرعة الى قوله وبانهم اغفروا الغنم الخ) قد يقال ان كان الحال بحيث لم يضم احد العقدين الى
الآخر حصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الاضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث
لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره ابو جوبه بقدر
يشير الى ذلك قوله لتعيين المصلحة الخ فليتأمل (قوله بان ليس معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا التقى انه

به وبانهم اغفروا الغنم في احد العقدين لاستدراك كثير من الاخر لتعيين المصلحة فيه المترتب على تركها ضايع الشجر والغنم (وموردها النخل
والغنم) للنص في النخل والحق به الغنم بما جوب الزكاة واما كان الخرص وتجوز صاحب الخصال لماعلى فحول النخل مقصودة
منظر فيه بان ليس في معنى المخصص عليه وبانه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة)

لقوله في الخبر السابق من ثم اوزع ولعموم الحاجة واختير والجديد المنع لانها رخصة فتخص بموردها وعليه يتمتع في المثل كما يحججه المصنف وتصح على اشجار مثمرة تبعاً للنخل والعنب إذا كانت بينهما وان كثرت وشرط بعضهم اعتذار افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم من اتحاد العامل وما بعده ويشترط رؤية المساقى عليه وتعيينه فلا يصح على غير مرئي ولا على مبهم كاحد الحديقين ولا يأتي فيه خلاف احدي الصريتين السابق للزوم المساقاة ولا تصح انخارة قبل باق المذاهب الاربعة (وهي عمل الارض) اى المعاملة عليها كما بصله وعبر به في الروضة وأشار اليه هنا بقوله (وهي هذه المعاملة) ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك) لنهى الصحيح عنها ولسهولة تحصيل منفعة الارض بالاجرة واختار جمع جوازهما وتاولوا الاحاديث على ما لا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولاخر أخرى واستدلوا بعمل عمر رضى الله عنه وأهل المدينة ويرد بانها

وبالثمرة عن غيرها كالنوت الذكور وما لا يقصد ثمره كالصوب فلا تجوز المساقاة عليهم على القولين اه معني (قوله لقوله) الى قوله وشرط في المعنى (قوله في الخبر السابق من ثم اوزع) ان يدفع بان قوله في الخبر من ثم بعد قوله على نخل مصر ووف لثمرا نخل فليتام سم ورشيدى وعش (قوله واختير) عبارة الالبابية والننى واختاره المصنف في تصحيح التنبيه اه (قوله لا نأخر رخصة) في رده لدليل القديم نظراً لانه استدلال بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس (قوله فيخص بموردها) ان يقال يرده عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومع القياس فيها وايضا فقدم الحاق سائر الاشجار حيث لا عدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة فليتام على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافاً لاني حنفية سم على حج اه رشيدى (قوله وعابه) اى الجديد اه عش (قوله في المثل) اى الدوم اه عش عبارة القاموس والمثل المأخوذ من شجر الدوم اه (قوله والعنب) الواو بمعنى اوو (قوله بينهما) اى بين النخل والعنب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهاية وشرط الزركشى بحثاً لاعتذار الخ اه عبارة الفرغان ساقى عليها تبعاً للنخل او عنب فالاصح في الروضة الصحة كالزراعة ويؤخذ من التشبيه انه يعتبر في ذلك عسر افرادها بالسقي كالزراعة وكلام الماء ردى بينهم اه وظاهر صنيع المعنى وشرحى الروض والمنهج ان لا فرق حيث اطلقوا سكنوا عن قيد عسر الافراد (قوله وعليه فأتى هنا جميع ما يأتي الخ) منه ان لا يقدم الزراعة بان يراقب المساقاة كساقى فيشترط هناك تناخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلا يشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارن عدم التناخر فليراجع اه سم اقول وقد يفيد قول المعنى والروض مع شرحه في المزارعة مانصه وافهم الاول انه لا يفتى لفظ احدهما عن الآخر ولكن لوانى باللفظ يشملهما كما ملكت على النخل واليباض بالوصف فيهما كنى بل حكى فيه الامام الاتفاق اه حيث صرح بلفظ النخل واليباض (قوله على غير مرئي الخ) لاعلى غير مغروس كباقي قول المتن (ولا تصح انخارة الخ) ولا المشاطرة المساة ايضاً بانها تبعد بعد صادمه لالتى تفعل بالثلاث وهى ان يسلم اليه ارضا لغير سها من عنده والشجر بينهما في تنازى القفال ان الحاصل في هذه الصورة للعامل والمالك الارض اجرة مثلاً عليه اه معني (قوله وعبر به) اى بلفظ المعاملة (قوله وأشار) اى المصنف (اليه) اى الى ان المراد بالعمل المعاملة (هنا) اى في المنهاج (بقوله الخ) اى في تعريف المزارعة الاتفاقي (قوله واختار جمع) عبارة الفررو المعنى وشرحى الروض والمنهج واختار النوى تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي سمحتهما معا ولو منفردين لصحة اخبارهما وحلوا اخبار النهى على ما دلل الخ اه (قوله لواحد) اى من المالك والعامل (قوله زرع قطعة) اى ما يخرج منها (قوله اخرى) اى قطعة اخرى اى زرعها (قوله بابها) اى اعمال عمر وأهل المدينة

لا يوجد فيه وجوب الزكاة امكن الخرص لان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعى شمول الثمر لفظ النص لطلع الذكر وحيث لا يلزم بناء هذا على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق من ثم اوزع) قد يدفع بان قوله في الخبر من ثم بعد قوله على نخلها مصروف ثم النخل فليتام (قوله لا نأخر رخصة) في رده لدليل القديم نظراً لانه استدلال بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فتخص بموردها قد يقال يرده عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس ان العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومع القياس فيها وايضا فقدم الحاق سائر الاشجار حيث لا عدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة فليتام على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافاً لاني حنفية (قوله وعليه فأتى هنا جميع ما يأتي ثم) منه كما ساقى ان لا يقدم الزراعة بان يراقب المساقاة كساقى فيشترط هناك تناخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلا يشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارن عدم التناخر فليراجع (قوله وأشار اليه هنا بقوله) وهى هذه المعاملة اى الاتفاقي فعمل ان قول المتن عمل بمعنى المعاملة (قوله

وقائع فعلية محتملة في المزارعة لكونها فيها وفي المخابرة لكونها بأحدى الطرق التي لا تقوم بزراعة الأرض بجزء من الغلة ففعل بعضها
لزمه أجر تعلى ما افق به المصنف لكن غلطه التاج الفزاري وليس كما زعم في البحر (١٠٩) التصريح بما افق به لكن في المخابرة فيحمل

(وقائع الخ) اى وبان فعل الصحابي واهل المدينة ليس بحجة اه رشيدى (قوله ففعل بعضها) اى لم يزرعه
(قوله لزمه أجر تعلى) اى إذا صحت المعاملة اخذا بما افق على السبكي اه كرى (قوله لكن غلطه فيه
التاج الفزاري) وقال بعدم لزوم وهو الوجه معنى ونهاية قال ع وش خرج بالمزارعة انما فيه ضمن وبه
صرح ابن حجاج اه (قوله لكن في المخابرة) كان الفرق ان المخابرة في معنى مستاجر الارض فيلزمه أجر تعلى وان
عطى بخلاف المزارعة فانه معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانهم يستوفون منفعتهم ولا يشرط
اتلافها فلا وجه للزوم سم على حجاج اه ع وش (قوله كما زعم) اى التاج و (قوله كلامه) اى المصنف اه كرى
(قوله عليه) اى عقد المخابرة (قوله لو ترك السقي) في الروض مع شرحه ترك سقيها اى الارض عمدا اه
فقيده بالعمد اه سم (قوله مع صحة المعاملة) اى بخلافه مع فسادها اذ لا يلزمه عمل وقبذ بالبذر بالاذن
اه رشيدى عبارة السيد عمر قوله مع صحة المعاملة بان كانت تابعة للمساواة او قلنا باختار من صحتها مطلقا اه
(قوله حتى فسد الزرع) اى او الثمرة اه ع وش (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان
الاجير لم يتعد ولم يفرط بما تقسده بالعين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يوجب
ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على حجاج اه ع وش (قوله
او العنب) اى قوله لان الزراعة في المعنى الا قوله خلافا لجمع الى تعين وقوله وكذا الى المتن والى الفصل في
النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله بل يشترط لان الخمر وقوله واغترض الى المتن وقوله بهذا علم الى المتن
قول المتن (ياض) ولو كان فيه زرع موجود ففى جواز المزارعة وجبان رخصهما كما قال الزركشى الجواز
فيما لم يبد صلاحه فيحتل ذلك اختصاصا للبيعة بالياض المجرد اه معنى وشرح الروض وسيذكره الشارح
قبيل وانه لا يجوز ان يخبر (قوله وعليه) اى ما فى المتن (قوله وان تعدد) فلو ساقى جماعة وزرعهم بعقد
واحد صحت اه معنى (قوله على بابه) اى حقيقته وليس المراد به التعذر (قوله بخلاف تعسر احدهما) كان امكن
افراد الارض بالمزارعة وعسر افراد النخل بالسقي اه ع وش قول المتن (ان لا يفصل) بضم اوله وفتح ثائه
مخطه اى لا يفصل العاقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشتراط اتحاد العقد يعنى عن اشتراط عدم الفصل سم
وع ش (قوله على النصف) اى من ثمرة هذا الشجر المعين اه رشيدى (قوله بان ياتى بها عقيبها) ولو فعل

لكن غلطه التاج الفزاري) وهو الوجه شرح مر (قوله لكن في المخابرة الخ) كان الفرق ان المخابرة فى معنى
مستاجر الارض فيلزمه أجر تعلى وان عطى بخلاف المزارعة فانه معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا
عطى لانهم يستوفون منفعتهم ولا يشرط اتلافها فلا وجه للزوم شرح مر (و صرح السبكي الخ) فى الروض
وشرح ما نصه فيضمن فيها اى فى المزارعة ما تلف من الزرع اذا صحت بترك سقيها اى الارض عمدا لانه فى يده
وعليه حفظه هذا ذكره الاصل فى الاجارة اه وفيه التقييد بالعمل وبحر مفهوم قوله اذا صحت (قوله
ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير محم لم يتعد ولم يفرط بما تقسده بالعين التي فى يده
غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه فرط في العين
التي عليه حفظها بترك السقي (قوله فتعين حمل التعذر الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن) انه يشترط ان لا يفصل
بينهما وقد يقال اشتراط اتحاد العقد يعنى عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل (قوله انه يشترط اتحاد العقد)
لا يقال اشتراط اتحاد العقد يعنى عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط
الثاني وهو لا يعنى عن اشتراط الاول فنه الشارح على اشتراطه (فرع) لو اخرت المزارعة لكن فصل القابل
في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبد بالظان (فرع آخر) قال فى الروض والمعاملة
تتملها اى المساقاة والمزارعة فان قال مالك على النخل والياض بالنصف جاز وكذا جعل احدهما
اقل او شرط القرع على العامل اه ويظهر انه لو قال مالك على هذين مشير للنخل والياض لم يصح لان

وانه يشترط اتحاد العقد ولو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على الياض لم تصح المزارعة لان
تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (ان لا يقدم المزارعة) على المساقاة بان ياتى بها عقيبها لان التابع لا يتقدم على متبوعه

واشترط الدارمي بيان ما يزرع له ثم يركب به فارق عدم اشتراط بيانها في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بان اتسع ما بين مغارس الشجر (كقيل) لان الفرض تسعرا لافرادوا الحاجة لاختلاف (و) الاصح (انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع وربع الثمر مثلا للعامل لان الزراعة وإن كانت تابعة هي في حكم عقد مستقل وكون التفاضل يزيد للثبوت من اصله ممنوع ويفرق بين هذه وازالة التلها في بعتك الشجرة بمشقة الثمرة بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان التمرة قبل بدو غير صالحة اتفاقا لا يرد العقد عليها وحدها (١٠١) من غير شرط قطع فاحتاجت لمتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز المزارعة

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم المزارعة كقبول المزارعة والمساقاة لم يعد البطلان اه سم اقول بل يشمله المتن اذ المراد ان لا يقدم المزارعة ايجابا وقبولا يقي ما لو اجهل العامل القبول كقوله قبلهما بعد قول المتن ساقيتك وزارتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكما للظاهر قبله وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للثمن والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي للثبوت اه ع (قوله) (لا يشرى) (اي المالك) (قوله) (لان الزراعة) (اي المزارعة) (قوله) (ويفرق بين هذا وازالة التلها) (اي التفاضل للثبوت) اه ع (قوله) (في بعتك) قد يقال المزيل لها ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وإن تساوى الثمنان أو زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد قسم ورشدي (قوله) (لمتبوع قوى) (اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمرة بشئ اه ع (قوله) (لما مر) (اي في شرح ولا المزارعة) (اي وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (قوله) (وقضية كلاهما الخ) عبارة الروض وتصح المزارعة ولو على زرع موجود تبعا للمساقاة اه سم (قوله) (فيما مر) (اي في الصحة تبعا بشرطها اه ع (قوله) (بل بشرط الخ) فيه ان العقد حين تبصير من زرع لا بخاتمة ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغني (قوله) (لان الخبز الخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة النهاية والمغني لعدم ورود ذلك والثاني يجوز كالزراعة واجاب الاول بان المزارعة في معنى المساقاة الخ اه (قوله) (منهم) (اي من اهل خيبر فتكون هي) (اي المعاملة معهم قول المتن (ارض) (اي قراح او بياض متخلل بين النخل او العنب اهم معنى) (قوله) (ان كانت له) (الى الفرع في المغني الا قوله وهذا علم الى المتن) (قوله) (وسلم الزرع) (اي من التلف) (قوله) (في نظيره) (اي عقد المزارعة الفاسد) (قوله) (في الشركة الخ) بيان للنظير (قوله) (فيما اذا الخ) بدل من في نظيره (قوله) (انه لا شيء الخ) بيان لكلام المتولى (قوله) (ورد) (اي الاخذ) (قوله) (بان قياسه على القراض الخ) جزم به الاستي اه سم (قوله) (لاتحاد المساقاة الخ) الاول المزارعة (قوله) (فالعامل هنا) (اي في المساقاة) (أشبه به الخ) (اي بالعامل) (قوله) (او افردت) عطف على قول المصنف افردت الخ والافراد ليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فان خابره تبعا لم يصح كما لو افردوا الزرع للعامل وعليه الاجرة وله حكم المستعير في القلع اه (قوله) (وعليه لمالك) (قوله) (ان يطل لكن يقي عموم الاذن كالوكالة الفاسدة ع) (قوله) (انما ازرع بالاذن فخصوص بالخبرة) (ان يطل لكن يقي عموم الاذن كالوكالة الفاسدة ع) (قوله) (واسئ) (قوله) (ولكل على الآخر الخ) (اي حيث سلم الزرع على ما مر من المتولى لان هذه الآن شركة فاسدة اه ع (قوله) (ما صرف) (كذا في اصله بصيغة افعل وعبارة النهاية صرفه اه سيد عمر) (قوله)

المقارنة تنافي للثبوت اه ع (قوله) (واشترط الدارمي الخ) (كذا شرحه) (قوله) (ويفرق بين هذا وازالة التلها في بعتك الخ) قد يقال المزيل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو زاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد (قوله) (وقضية كلاهما انه يلحق) عبارة الروض فصحت المزارعة ولو على زرع موجود لا بخاتمة تبعا للمساقاة الخ اه (قوله) (ورد بان قياسه الخ) (كذا شرحه) (واقصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس) (قوله)

الفاسد وأوجه لاتحاد المساقاة والقراض في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين وتفارق الشريك والعامل ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب اجرة تلو وجود دفع شريك بخلاف العامل في القراض والمساقاة او افردت بالخبرة فالعمل للعامل لان الزرع يبيع بالذرع وعليه لمالك الارض اجرة مثله ولو كان البذر لها فالعلة لها ولكل على الآخر اجرة ما صرف من منافعه على حصة صاحبه (وطريق جعل العلة لها لاجرة) في أفراد المزارعة (أن يستأجره) (اي المالك العامل) (بنصف البذر) شاعا (ليزرع له النصف الآخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعير نصف الارض) مشاعا وبهذا علم جواز اعارة المشاع (او يستأجره بنصف

البذر ونصف منفعة الأرض) شامعين (لأنه نصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيبشر أن في الغلة مناصفة ولا
أجرة لأحدهما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتفارق الأولى هذه بأن الأجرة ثم عين وهن عين ومنفعة وهم يتمكن من الرجوع بعد (١١١) الزرعة في نصف الأرض وباخذ الأجرة وهنا

لا يتمكن ولو فسد منبت
الأرض في المدة لزمنه قيمة
نصفها لمناهلان العارية
مضمونة ومن الطرق أيضا
أن يقرضه نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع
آلته فإن كان البذر من
العامل في طرفة عين يستاجر
العامل نصف الأرض بنصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آلاته أو منها فن
طرفة عين يؤجره نصف
الأرض بنصف منافع عمله
وآلاته ويشترط في هذه
الاجارات وجود جميع
شروطها آلياته (فرع) «
أذن لغيره في زرع أرضه
غرضها وهيأها للزرعة
فزادت قيمتها بذلك فارد
رهنها أو بيعها مثلاً من غير
إذن العامل لم يصح لتعذر
الانتفاع بها بدون ذلك
العمل المحترم فيها ولائها
صارت مرهونة في ذلك
العمل الزائد بقيمتها وقد
صرحو بأن لنحو القصار
حبس الثوب لربها بآجرته
حتى يستوفى والغاصب
إذا غرم قيمة الحليولة ثم
وجد المعصوب حسب حتى
يرد له ما غرمه على مامر

وتفارق الأولى) أي صورة أن يستأجره بنصف البذر لزرع له الخ (هذه) أي صورة أن يستأجره به
ونصف منفعة الأرض الخ (قوله ثم) أي في الأولى (وهنا) أي في الثانية (قوله وهم يتمكن الخ) الأولى
ليظهر العطف وبأنه أي العامل ثم يتمكن الخ وبأنه لو فسد الخ (قوله وباخذ الأجرة) أي المسألة فيا يظهر
(قوله وهنا لا يتمكن) لعل الفرق اشتغال الصفة على عمل عقد العارية الذي هو من العقود الجائز بخلافه هنا
وظاهر إطلاقه عدم التمسك ولو وقع بنصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فلا راجع (قوله ولو فسد
المنبت) أي بنير الزراعة سم وعش ورشيد (قوله أيضاً) أي كالطريقين المذكورين في المتن (قوله
أن يقرض الخ) أو أن يعيره نصف الأرض والبذرة منها ثم يتبرع العامل بالعمل مغني وشرح المنهج (قوله
فإن كان البذر الخ) بين به الطريق الصحيح للخبرة تنمى الكلام المصنف ولذا قال الخ لى أي والمغني وشرح
المنهج وطريق جعل المغل لى الخا برقة ولا جرة أن يستأجر العامل الخ اعش (قوله بنصف البذر الخ) أي
أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل ومنافع آلاته مغني وشرح المنهج (قوله وجود جميع شروطها الخ) أي
من الرؤية وتقدير المدقة غيرهما اه معنى (قوله ولا نهاصارت مرهونة) هذا يدل على أن هناك معاملة
اه سم أي أقول الشارح أذن لغيره في زرع الخ أي مزارعة فلا راجع اه رشيدى والظاهر أن المراد
أن الأذن في زرع الأرض احتياج لذلك العمل نزل منزلة عقد الإجارة (قوله لرهنها) الأولى التذكير كإتيان الثانية
(قوله حبسه حتى الخ) وإن كان الأصح خلافه اه نهاية أي في الغاصب فقط عش (قوله على مامر)
أي في الغصب من الخلاف

«(فصل في بيان الأركان الثلاثة)» (قوله في بيان) ((أي قوله ولو ساقاه في ذمته في النهاية الأولى ولو وقع إلى قيل
وقوله وما ياتي وقوله أن على ويفسد (قوله الثلاثة الأخيرة) أي العمل والتمر والصيغة وأما الثلاثة الأولى
أي العاقدان والمورد فقد رت اه عش (قوله وهرب العامل) أي وما يتبع ذلك كون العامل ونصب
المشرف إذا ثبت خيانة العامل وخروج التمر مستحقاً قول المتن (يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله فكأمر الخ)
عبارة النهاية الثالث غير فن أحد ما فسد العقد كإراض نعم لو شرط نفقة فن المالك على العامل جاز فإن
قد رت فذلك وإلا نزلت على الوسط المعتاد اه قال عش قوله مر غير فن الخ ومن الغير أن يجبر أحدهما
اه (قوله بينهما) أي المساقاة والقراض (قوله في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في جوارزه (قوله على
أن فرقه) أي ما فرقه به (قوله ويرده مامر) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المنقول تحويلة اه كرى
(قوله أن الباء الخ) بيان لما مر وما ياتي (قوله تدخل على المقصود والمقصود عليه) أي وإن غلب الأول قول المتن
واشترأ كهما فيه) فلو ساقاه بدارهم تنعقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فصل الأعمال وكانت معلومة معنى وشرح
الروض (بالجزية) أي وإن قل كجزء من ألف جزء ولو ساقاه على نوع كصحنى بالنصف وآخر كمجوة
بالثلاث صحن عرفاً فدر كل من النوعين وإلا فلا لما فيه من الفرغ فإن المشروط فيه الأقل قد يكون أكثر وإن
ساقاه على النصف من كل منهما يصح وإن جلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقه على آخر
بالثلاث فسد الأول للشرط الفاسد وأما الثاني فإن عقده جاهلاً بفساد الأول فكذلك ولا فيصيح معنى وأسنى
(قوله في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لانه دخل طامعاً اه عش أي على مسلك النهاية

ولو فسد منبت الأرض الخ) أي فسد بغير سبب المزارعة (قوله ولا نهاصارت مرهونة الخ) هذا يدل على أن
هناك معاملة (قوله حبسه) وإن كان الأصح خلافه شرح مر (قوله على مامر) أي من الخلاف
«(فصل في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة)» (قوله تنفسد ولا جرة له في الثانية) وإن جعل الفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بها) فلو شرط بعضه لثالث فكأمر في القراض تفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس بصحيح على
أن فرقه في نفسه غير صحيح أيضاً كما يعرف بتامله مع كلامهم قبل صواب العبارة اختصاصها بالتمر اه ويرده مامر وما ياتي أن الباء تدخل على
المقصود والمقصود عليه (واشترأ كهما فيه) بالجزئية نظير مامر في القراض ففي على أن الثمرة كلها كالأولى تنفسد ولا جرة له في الثانية

ان علم الفساد وأنه لا شيء له نظير مأمور وتفسد أيضا ان شرط الثمر لو احدث الفساد للآخر واحتاج لهذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه أيضا ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه (١١٢) لاحدهما ولما بعده لانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الابهام ولو

ساقاه على ذمته ساقى غيره او عينه فلا فان فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمر للمالك ولا شيء للاول مطلقا ولا للثاني ان علم فساد العقد والافله اجرة مثله على الاول وكذا حيث فسدت نظير مأمور في القراض (والعلم منهما بالنصيبين بالجزئية) ومنها يبيننا لهما على المضافة (كالقراض) في جميع مأمور فيه ولو فاوت بين الشئيين في الجزء المشروط لم يصح على ماني الروضة واعترض وخروج بالثمر ومثله القنو وشمار يخه الجريد واصله وكذا العرجون على أحد وجهين يتجه ترجيحه ان اريد به اصل القنو كما هو أحد مدلولاته المذكورة في القاموس والليف يخص به المالك فان شرطت الشركة فيه فوجهان اوجههما فسادها لانه خلاف قضيتها ثم رايت شيخنا قال ان الصحة اوجه او شرط للعامل بطل قطعا ومان العامل يملك حصته بظهور الثمر ومثله ان عقد قبل ظهوره والا ملك بالعقد (والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهورها بل اولى لانه ابعد عن الغرر ولو قوع الآفة فيه كثير انزل منزلة المعلوم فليس اشتراط جزء منه كاشتراط جزء من

والمنفي وأما التحفة فانها فصلت في القراض في الاولى ايضا بين العلم بالفساد فلا شيء له وبين الجهل بذلك فله الاجرة (قوله ان علم الفساد) خالفه النهاية والمنفي فقالا لان جهل الفساد (قوله نظير مأمور) اى فى القراض (قوله) ان شرط الثمر لو احدث الفساد (الخ) لعله في اذا كانت الحديقة مشتملة على النخل والكرم (قوله الثمر) بالتام المثلثة في اكثر النسخ ولعله من تحريف النسخ واصله بالنشأ (قوله) ولهذا) اى لقوله واشترى كهما فيه (قوله ما قبله) اى من قوله يشترط تخصيص الخ (قوله منه) اى ما قبله (قوله) ايضا) اى كفهم الاشتراك (قوله ولما بعده) اى لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا اقول وقد يقال ان ما بعده يغني عنه (قوله لانه) اى الثمر (قوله ساقى غيره) ثم ان شرط له مثل نصيبه او دونه فذلك او اكثر من نصيبه صح العقد بما قبل قدر نصيبه دون الزائد تقريرا للصفة ولزمه ان يعطى للثاني للزائد اجرة المثل اه معنى زاد شرح الروض نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر انه لا يستحق شيئا ذكره الاذرى اه وقوله لا يستحق الخ الى الزاؤه (قوله او عينه) الى قوله وكذا في النهاية والمنفي والروض مع شرحه (قوله) ومضت المدة انفسخ العقد) اى ينفسخ بمضى المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقد اه سم عبارة النهاية انفسخت بترك العمل اى بفوات العمل بمضى المدة او بعمل الثاني لا بمجرد العقد اه (قوله مطلقا) اى علم الفساد ولا (قوله) ان علم فساد العقد) اى وانه لا شيء له (قوله نظير مأمور) اى فلو فسدت المساقاة واتى العامل بالعمل استحق اجرة المثل لعمله والثمره كلها للمالك وقياس مأمور للشارح م في عامل القراض انه يستحق الاجرة وان علم الفساد لا اذا قل المالك وكل الثمرة الى فلا اجرة للعامل اه ع وش وقوله للشارح م ر اى والمنفي خلافا للتحفة (قوله ومنها) الى قول المتن ويشترط ان لا يشترط في النهاية لا اقول له وكذا العرجون الى الليف (قوله ومنها) اى من الجزئية ينشأ اه ع وش زاد المنفي وكذا من يقول للمالك على انك النصف اه (قوله واعترض) بل قيل انه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه اه نهاية عبارة الروض لم يشترى اه وعبارة مشروحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله الجريد) فاعل خرج (قوله واصله) اى الجريد (قوله) وكذا العرجون (الخ) اعتمده الفرير (قوله ان اريد) عبارة ع وش والقنو هو يجمع الشاريخ اما العرجون وهو الساعد فللمالك اه شيخنا الزبائدي (قوله والليف) اى الكرناف وهو عطف على الجريد اه (قوله اوجههما فسادها) اعتمده م (قوله او شرط للعامل بطل قطعا) هذا يؤيد البطان فتأمل اه سم اى فى اشتراط الشركة (قوله فيخص به) اى ما خرج بالثمر وكذا ضمير فيه (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يجر خلافا لبعض المتأخرين اه اى شيخ الاسلام ع وش اى فى شرح الروض وتبعمه المنفي (قوله ومز) اى فى القراض (ان العامل) اى فى المساقاة (قوله فيه) اى الثمر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) لاجل عوض العامل من الثمرة الموجودة بخلاف ما لو ساقاه على النخل الثمر على ما يحدث من ثمر العام فلا يصح قطعاه اه معنى (قوله ولو فى البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصيح فيما يبد صلاحه وفسد فيما يبد صلاحه ولساقى على ما يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح بشرط تأتى العمل في الصورتين على ما يبد صلاحه وحده ولا يدخل ما يبد صلاحه تبعا وقد توقف في هذا الشرط سم على حجي وما اقتضاه ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما قبله من القياس على البيع وفيه ما لا يبدو صلاحه تابع لما يبد صلاحه

م (قوله ولما بعده) عطف على لهذا ش (قوله فان فعل ومضت المدة) اى مع تركه العمل (قوله) ومضت المدة) اى لا بمجرد العقد (قوله لم يصح على ماني الروضة) عبارة الروض لم يضر قال في شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله ومثله القنوا) اعتمده م وكذا قوله اوجههما فسادها (قوله او شرط للعامل بطل قطعا) هذا يؤيد البطان فتأمل (قوله ولو فى البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع

النخل (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو الصلاح) لبقائه معظم العمل بخلافه بعده ولو فى البعض كالبعض فيمتنع قطعاه بل قيل فى اجتماعا (ولو ساقاه على ودى) غير مغروس فسحق فكسر للمهمة ففتحته مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمره لانه اذا ثمر (لها)

في صحته مطلقا بشرط الابقاء وقياسه هنا ان ما لا يبدو صلاحه تابع لما بد صلاحه فيقتل في الجميع اه
عش قول المتن (ولو ساقاه على ودى الخ) عبارة المغنى ويشترط في الشجر المساق عليه ان يكون مغروسا كامرا
وعلى هذا لو ساقاه الخ اقول المتن لم يجر) فاذا وقع احدى الصورتين وعمل العامل فله اجرة مثل على المالك
ان توقعت الثمرة في المدة او افلا وله اجرة الا ان كان له ولو كان الغراس للعامل والارض للمالك
فلا اجرة له ولو لم يزره اجرة الارض مغنى وروض مع شرحه وافرهم (قوله لا تار خصه) اى المساقاة (قوله
منعها) اى المساقاة على ودى الخ وكذا ضميرها وضمير جوازها (قوله على ذلك) اى المنع (قوله والشجر
للمالك) اى على المنع اه سم (قوله وعليه لذى الارض الخ) اوفيا اذا كان ملك الشجر غير مالك
الارض (قوله كان على ذى الارض الخ) اى فيما اذا كانا لتغير العامل اه رشيدى عبارة عش قوله
وعليه لذى الارض الخ هذا صريح في انه حمل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر
من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كان على ذى الارض الخ اه (قوله هنا) اى فيما
اذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودى غير مالك الارض (قوله ما مر اخر العارية) اى من تخيير مالك
الارض بين بقية الشجر بالاجرة أو تملكه بالقيمة وقلمه وغرم أرش نقصه قول المتن (فان قدر) اى في عقد
المساقاة جزءا من الثمن على جزء من الثمن (قوله غالبا) اى كخمس سنين نهاية ومعنى (قوله وان كان اكثرها
الخ) اى المدة كالمساقاة خمس سنين والقيمة يغلب وجودها في الخامسة خاصة اه معنى (فيه) اى في
الاكثر (قوله لا تار) اى سنى المدة المقدرة اه اسنى (قوله فان لم يشر الخ) عبارة المغنى فان اتفق انه لم يشر
لم يستحق العامل شيئا كالمساقاة على التخييل المثمرة فلم يشر اه (قوله فلا شيء له) وكذا الاثنى في الثمرة الغير
المتوقعة قال في الروض مع شرحه ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشرة جاز فان
اشترى قبل العاشرة فلا شيء في الثمن للعامل لانهم لم يقطع في شيء منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذه الحالة)
اى لو كان الودى مغروسا بشرط الخ لا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما علم به ان هذا جار في
جميع صور المساقاة حيث لم تخرج الثمرة قسيان التصريح به في اخر الباب اه عش (قوله والا يشر فيها
غالبا الخ) والنظر ارجح للقيدها هو الغالب والمعنى وان اتفق غلبة الاثار فيها بان امكن فيها الاثار نادرا او
علم عدمه أو استوى أو جهل الحال (قوله في الاخيرتين) اى صورتى الاستواء والجهل (قوله لا نه طامع) قال
في شرح الروض مع ان المساقاة باطله اه فخرج بذلك ما اذا سمحت بان قدرت الى المدة التي تشر فيها غالبا
فانه لا شيء له اذا اتفق عدم الاثار وان كان عمل طامعا كالمساقاة فلم يربح كاصرح به الروض شرحه قبل
ولكن ينبغي تفريق الصنفين فصيح فيما لم يبد صلاحه وبفسد فيما بد صلاحه بشرط تأتى العمل على مالم
يبد صلاحه وحده بان يمين عن غير موقوف ولو ساقى على مالم يبد صلاحه فقط فيبني ان يصح هذا الشرط لو لا يدخل
ما بد صلاحه تبعاً وبقيد توقف في اشتراط هذا الشرط في المستلتمين المتبادل (قوله في المتن لم يجر) قال في
الروض وشرحه فان وقع ذلك وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فله اجرة عمله على المالك والافلا
لان كان الغراس للعامل فلا اجرة له بل يلزم للمالك اجرة الارض فان كانت الارض للعامل استحق اجرة
عمله وارضه اه وقوله استحق اجرة عمله لعله اذا كانت الثمرة متوقعة اخذ انما تقدم (قوله والشجر للمالك
الخ) اى على المنع (قوله كان على ذى الارض الخ) يبني فيما اذا كان مالك الشجر استاجر يبني ان المراد
بذى الارض المستاجر (قوله فان لم يشر فلا شيء له) اى وان اشترت فله ان اشترت فيما توقع فيه اثارها
لا مطلقا قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشرة جاز فان اشترى قبلها اى
العاشرة فلا شيء في الثمن للعامل اى لا يملك يقطع في شيء منه انتهى (قوله نعم له الاجرة الخ) اعتمد مر
(قوله لا نه طامع) قال في شرح الروض مع ان المساقاة باطله انتهى فخرج بذلك ما اذا سمحت فانه لا شيء له اذا
اتفق عدم الاثار وان كان عمل طامعا كما قال في الروض وشرحه قبل هذا كمن قدرها الى المدة التي تشر
فيها غالبا لم يشر فانه لا يستحق اجرة كالمساقاة فلم يربح اه ولو اشترت في العام مرتين استحق العامل حصته

ورد بأن الظاهر وجود الربح بخلاف هذا (وله مساقاة شريكة) في الشجر اذا شرط له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة فان شرط قدر حصته لم (١١٤) يصح لعدم العوض وكذا الاجرة بخلاف ما اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

ذلك اهـ سم ومر عن المغني وسيأتي عنه النهاية التصريح بذلك ايضا قول المتن (وله مساقاة شريكة الخ) اي اذا استقل الشريك بالعمل فيها نهاية ومعنى اما اذا لم يستقل بان شرط معاوته له في العمل فيفسد العقد كالو ساقى اجنيا هذا الشرط فان عاوه واستوى عملها فلا جرة لاحد منهما على الآخر وكذا الاجرة للمعاون ان زاد عمله بخلاف الآخر اذا زاد عمله فله اجرة عمله بالحصص على المعاون لانه لم يعمل بمجانا معنى وروض منع شرحه (قوله قدر حصته) اي اودونه اهـ معنى (قوله واستشكل هذا) اي مشكلة الكتاب اهـ معنى (قوله قال) اي السبكي (قوله انه لا فرق الخ) وهو المتمدن ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير إذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ان المقرى في شرح إرشاده وافق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين وان ساقى الشريكان ثالثا لم يشترط مع رفته حصص كل منهما الا ان تفاوت في المشروط له فلا بد من معرفة حصص كل منهما اهـ نهاية خلافا للبغلي في المسئلة الاولى وله للشرح في الرض في الثانية ووافقا لهما في الثالثة عبارة المغني بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال ساقيتك على كل الشجر لم يصح او على نصيب او اطلق صح والظاهر كما قال شيخنا صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنيا ولو بغير إذن شريكه الآخر اهـ (قوله وعليه) اي ظاهر كلام غير أبي الطيب والمزني كالتن الخ (قوله بانه ينتظر في المساقاة الخ) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما سيأتي له في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترضع رقيقا بعضه جاز الخ لكن سنين في هاشم ذلك المحل ان المتمدن خلافا له سم على حج اهـ ع وشيدي (قوله لصحة المساقاة) الى قوله و يفرق في النهاية الا قوله فياتي هنالكا المتن (قوله لمن زعمه اي الاعتراض) والزاعم هو الديمري وواقفه المغني (قوله كونه) اي المصنف و (قوله ماعليه) اي العامل و (قوله ثم ذكر حكم) عطف على جملة قدم و (قوله ما لشرط الخ) ما مصدرية ولو زائدة و (قوله وعكس هنا) اي في المساقاة عطف على قوله في القراض قدم الخ و (قوله بان الاعمال) متعلق بقوله ويوجه و (قوله فقدمت) الانسب فيقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) عطف على جملة فقدمت و (قوله وهما بالعكس) عطف على قوله ثم قلية الخ و (قوله ثم اخرجت) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) الى قوله ويفرق في المغني الا قوله ونص البويطي الى المتن وقوله نظير ما مر الى المتن (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فلو شرط عمل المالك معه فسد بخلاف ما لو شرط اعمل غلام المالك معه فلا شرط بدو لا مشاركا في تدبير فانه يصح ولا بد من معرفة بالرقبة او الوصف ونفقت على المالك بحكم الملك فلو شرط عليه جاز وكان تأكيدا ولو شرطت في الثمرة بغير تقدير يجوز معلوم لم يصح او شرطت على العامل وقدرت صح ولو لم تقدر صح ايضا

منهما ولو تاخر اثمارها عن عام المساقاة فان كان لعارض استحق منه والافلام (قوله ورد بان الظاهر وجود الربح بخلاف هذا) وعليه فله الاجرة وان لم يشر له عمل طامعا شرح مر (قوله قوله في المتن وله مساقاة شريكة الخ) ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير إذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ان المقرى في شرح إرشاده وافق به شيخنا الشهاب الرمي فان ساقى الشريكان ثالثا لم يشترط مع رفته حصص كل منهما الا ان تفاوتا بالمشروط له فلا بد من معرفة حصص كل منهما شرح مر (قوله وكذا الاجرة) كذا اشرح مر اي لانه لم يقطع (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالتن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة الخ) عبارة الرض وشرحه و اساقاه اي شريكه على الكل بطل ولكن له الاجرة لانه لم يعمل طامعا وقيد الغزالي كاماهم تفقها بما اذا لم يعلم الفساد انتهى اي بخلاف ما اذا علم الفساد وهو ظاهر ان علم مع ذلك ان الاجرة (قوله ينتظر في المساقاة ما لا ينتظر في الاجارة) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما سيأتي له في الاجارة في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع رقيقا بعضه في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في هاشم ذلك المحل ان المتمدن خلافا له (قوله كالتن) اعتمده مر

بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستأجر واجاب السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصيب وبهذا صور ابو الطيب كالزني قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالتن انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة اي وعليه فقد يجاب بانه ينتظر في المساقاة ما لا ينتظر في الاجارة (ويشترط لصحة المساقاة ان لا يشترط على العامل ماليس من جنس اعماله) التي سترك قريبا انها عليه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه ويوجه كونه في القراض قدم ماعليه ثم ذكر حكم ما لشرط عليه ماليس عليه وعكس هنا بان الاعمال ثم قلية وليس فيها كثير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس فقدم حكمها ثم آخرت لطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديقة لم يصح العقد لانه استأجر بلا عوض وكذا شرط ماعلى العامل على المالك كالتن ونص البويطي انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم البدارمي ضعيف (وان يفرق) العامل (بالعمل) نعم لا

يضر شرط عمل عبد المالك معه نظير ما مر في القراض بل اولى لان بعض اعمال المساقاة على المالك فياتيها جميع ما مر ثم (واليد في الحديقة) ليعمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك او عبده فالعرف

مثلا ولو مع يد العامل
يفسدها (ومعرفة العمل)
جملة لا تفصيلا (بتقدير
المدة كسنة) أو أقل إذا قل
مدتها ما يطلع فيه الثمر
ويستغنى عن العمل (أو
أكثر) إلى مدة تبقى فيها
العين غالبا للاستغلال فلا
تصح مطلقة ولا مؤبدة
لأنها عقد لازم فكانت
كالأجار قوهذا ما غلفت
فيه القراض والسنة
المطلقة عريية ويصح شرط
غيره أن علمه ولو أدركت
الثمرة قبل انقضاء المدة
عمل بقيتها بلا أجره وأن
انقضت وهو طلع أو بلغ
فله حصته منه وعلى المالك
التبقيّة والتعهد إلى الجذاذ
وبفريق بين هذا والشريكين
بأن شركة العامل هنا وقعت
تأبعية غير مقصودة منه فلم
يلزمه بسببها شيء ولا حق
للعامل فيها حدث بعدها
(ولا يجوز التوقيت
بأدراك الثمر) أي جذاذه
كما قاله السبكي (في الأصح)
للعامل به فإنه قد يتقدم
وقد يتأخر (وصيغتها)
صريحة وكنائية فمن
صريحها (ساقطك على
هذا النخل) أو العنب
(بكذا) من الثمر

فالمعرف كاف وإن شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استجار معاوان بحزمه من الثمرة أو من غيرها
من مال المالك لم يصبح العقد مالدا ما جعلت الأجرة من مال العامل فإنه يصح (اه) قوله (مثلا) أدخل به أجيره
الحرو والظاهر أنه لا فرق بين المراد من يستحق منفعة وإن كان حرا أه شرح الروض (قوله ولا مؤبدة)
أي ولا مؤقتة بمدة لا يثمر فيها عدا أه عرش أي كامر (قوله وهذا) أي اشتراط معرفة العمل الخ (قوله)
ولو أدركت الثمرة أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها أه عرش وقد مر عن المغني والروض
مع شرحه وسم مثله (قوله وعلى المالك التبقيّة والتعهد) خلافا لما في الانتصار والمرشد من أنه عليهما أه
نهاية إذا دامنى ولا يلزم العامل أجرة تبقيّة حصته على الشجر إلى حين الإدراك لأنه يستحقها ثمرة مدركة
بحكم العقد أه (قوله التبقيّة) في نسخ السقيّة وعبارة النهاية التبقيّة وصورة الموجود في أصل الشارح
تخطه أقرب إلى التبقيّة أه سيدعمر (قوله ويفرق بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما مع
أشترأ كهما في الثمرة والأشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى ما لو انقضت المدة والثمر طلع أو بلغ (قوله)
غير مقصودة منه) أي من جهة العامل ويحتمل أن الضمير يرجع إلى العقد بقرينة المقام فلا تقدير في
الكلام (قوله ولا لاح للعامل الخ) عبارة المغني وأن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل أه زاد
النهاية وأقره سم وهو صحيح أن تأخر لا يسبب عارض فإن كان بعرض كبرد ولو لا لا طلع في المدة استحق
حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح أن العامل شريك أه قال الرشيدى قوله مر لا بسبب الخ أي
والصورة أن المدة يطلع فيها حتى تصبح المسافة وقوله مر لقول الماوردي والرويانى الخ عبارة القوي
وأما حدوث الطلع بعد المدة في الحاوى والبحر أنها إذا طلعت بعد تقضى المدة أن الصحيح من المذهب أن
العامل شريك والثمر بينهما إلا أن ثمرة العام حادثة على المكمول ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة ومن أصحابنا
من قال العامل أجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل أجرة المثل كالأجر لا يبنى على
أنه شريك أو أجير انتهت أه وقال عرش قوله مر استحق حصته قبل الخدمة على المالك أو العامل
فيه نظر وقضية إطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض أهوا مش ما يوقعه أه أقول ما مر أن نافع
الرشيدى من قوله ولا يلزم العمل الخ وفي الشارح في مسألة انقضاء المدة والثمر طلع أو بلغ من أن التعهد على
المالك صريح فيه (فرع) في النهاية وأقره حواشيه وسم ما حاصله لو كان النخل المعقود عليها مما يثمر في
العام مرتين فإن أثمرت مرتين معا قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فإن أثمرت الثانية بعد
انقضائها فلا وجه أنه يفوز بها المالك ولا حق للعامل فيها أه وينبغي تقييده أخذنا بأمرة بما إذا كان
التأخير لأمراض نحو برد أو لافلل عامل منها حصته كالأولى (قوله أي جذاذه) إلى قوله لكن الذى في المغني
وإلى التنبيه في النهاية (قوله كإفاله) أي أن المراد بالإدراك الجذاذ قول المتن (بكذا) أفهم بتعبير بكذا
اعتبار ذلك العرض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الأجرة وجهان أو جهما نعم شرح مر أه سم
وقال المغني أو جهما عدم الاستحقاق أه قال عرش قوله مر أو جهما نعم أي وأن علم بالفساد على

(قوله ويستغنى عن العمل) كذا شرح مر وهل يشكل إدخاله في الأقل مع قوله الآتى وإن انقضت
وهو طلع الخ المقضى عدم استزائها للاستثناء إلا أن يفرض هذا فيما إذا كان انقضاءها مع كونه
طلما أو بلحا لعارض (قوله عمل بقيتها بلا أجره) وإن انقضت وهو طلع الخ) في شرح مر وإن لم يحدث
الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح أن تأخر لا يسبب عارض فإن كان بعرض كبرد
ولو لا لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى أن العامل شريك ولو كان النخل المعقود
عليها مما يثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك
بها أو يكون العامل شريكها فيها لأنها ثمرة عام فيه احتمال والأوجه الأول أه (قوله وعلى المالك
التبقيّة والتعهد إلى الجذاذ) خلافا لما في الانتصار والمرشد من أنه عليهما شرح مر (قوله ويفرق
بين هذا) أي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما لأشترأ كهما (قوله في المتن بكذا) وأفهم قوله بكذا اعتبار

لانه الموضوع لها (واسلمته اليك لتعده) او اعمل عليه او تعده بكذا لاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ان الرفعة صراحتا لكن الذي اعتمدته السبكي والاذري انما كناية (ويشترط القبول) لفظا متصلا بغير ما مر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة هنا ما مر فيها ثم لا عدم التأقيت وصحح باشارة آخرس وبكتابة مع التيقن لو لم ناطق (دون تفصيل الاعمال) فلا يشترط التعرض له في العقود لو بغير لفظ المساقاة على الاوجه لان الحكم فيها العرف كمال (١١٦) (ويحمل المطلق على ناحية على العرف الغالب) لانه يحكم في مثل ذلك هذا ان كان عرف

غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزما (وعلى العامل) نفسه او ناهه عمل (ما يحتاج اليه لصالح انبر واستزادته ما يكرر كل سنة كسقي) ان لم يشرب بعروقه وتوايه كاصلاح طرق الماء وادارة السلاب وفتح راس الساقية اى القناة وسدها عند السقي (تليه) قد يقال جعل ما ذكر توابع للسقي يحيل حقيقته وجوابه انه اريد به إيصال الماء وتوايه ما يحصله فلا حاجة (وتقية نهر) اى جرى الماء من طين وغيره (واصلاح الاجامين) وهى الحفر حول النخل (التي ثبت فيها الماء) شبت بالاجانة اتى يغسل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع ائى (وتحبة ششيش) ولورطابو اطلاقه عليه لغة وإن كان الاشهر انه اليابس (وقضبان مضرة) لا اقتضاء العرف ذلك وقيدنا ما عليه بالعمل لانه لا يجب عليه عن اصلا نحو طلع يلقح به وقوصرة تحفظ العقود عن الطير على المالك (وتعريش جرت به) اى

قاس ما مره غير مرة هنا وفي القراض اه (قوله لانه) اى لفظ ساقيتك على هذا الخ (قوله لها) اى للساقاة (قوله) ومن ثم اعتمد ان الرفعة صراحتا) وهو الظاهر معنى ونهاية وشرح الرض قال عشم وهو المعتمد اه (قوله ولو بغير الخ) اى ولو كان العقد بغير الخ (قوله على الاوجه) وفاقالتها بغير الخ (قوله لانه يحكم) الى التشبيه في المعنى قول المتن (على العرف الغالب) اى فيها في العمل معنى ونهاية (قوله هذا ان الخ) تقييد للذن والشار الى كفاية الاطلاق وحمله على العرف الغالب في عمل العقد قول المتن (وعلى العامل) اى عند الاطلاق اه معنى (قوله عمل ما يحتاج الخ) قدر الشارح عمل كاترى ولك ان تقول يغنى عنه تفسير ما بعمل اه سم (قوله يحيل حقيقته) اى اذا المتبادر بالسقي جميع ما يتوقف عليه وصول الماء (قوله اى جرى الماء) الى قوله فان لم ينحفظ في المعنى وإلى قوله وهو مادل في النهاية قول المتن (نهر) اى وشر اه معنى (قوله من طين الخ) متعلق بتنقية الخ قول المتن (ثبت) اى يجتمع قول المتن (وتلقيح) وقد يستغنى عنه لكون الانا تحت ريع الذكور فتحمل الهواء ريع الذكور اليها نهاية ومعنى قول المتن (وتحبة الخ) اى ازالته قول المتن (وقضبان) بضم القاف وكسر هاء جمع قضيب وهو الغضن (قوله وقيدنا الخ) انظر ملاحر هذا عن جميع ما على العامل اه رشيدى (قوله وقيدنا ما عليه بالعمل الخ) يعنى عن زيادته تفسير ما بعمل كامر اه سم قول المتن (وتعريش الخ) وهو ان ينصب اعدادوا وبظلالها ويرفع العنب عليها شرح منبه ومعنى (قوله ووضع ششيش الخ) بالجر طفا على سقي ولو اخره وادخله في تفسير حفظ التمر كفاعل في المعنى لكان انسب (قوله من نحو سارق الخ) اى كاترى نايبر اه معنى (قوله فائو نعليه) اى العامل معتمد (قوله لكن قال الاذري الخ) هو ضعيف اه عشم (قوله معوته اى العامل) (عليه) اى على الكراء (قوله اى قطعه) الى قوله وظاهر كلامهم في المعنى (قوله بهما) عبارة لانهما في المعنى لانها من مصالحه اه بارجاع الضمير الى الثلاثة المذكورة بد وكذا قوله لكنه معترض الخ ويمكن دفع الاعتراض بحمل معنات التجفيف في كلام الروضة واصلا على ما يجب غير ردى اى بخلاف ما لا يجب اصلا او يجب ردىا فلا يجب تجفيفه (قوله واذا وجب) اى التجفيف (قوله وما عليه) مبتدا على كل عمل وجب

ذكر العوض فلو سكت عنه لم يصح وفي استحقاها الاجر قوجهان أو جهما نعم شرح مر (قوله ومن ثم اعتمد ان الرفعة صراحتا) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله على الاوجه) اعتمد مر (قوله في المتن على العرف الغالب) اى ان شمل ذلك العرف جميع ما باتى انه على العامل كاهو ظاهر والا لم يتجه الحمل على العرف كما فاد ذلك قوله هذا الخ (قوله في المتن ما يحتاج اليه الخ) قدر الشارح عمل كاترى ولك ان تقول يغنى عن تقديره تاويل ما بعمل مع ان تقديره لا يغنى عن التاويل المذكور فيحتاج لحل ما على العمل بمعنى الحاصل بالمصدر والعمل المقدر بالمعنى المصدرى لان الحاصل بالمصدر اثره ولا يتأتى العكس اذا الحاصل بالمصدر لا يكون المعنى المصدرى اثره وحيث يلزم ان المكف به المعنى المصدرى وليس يصحح فان المقرر في الاصول ان المكف به الحاصل بالمصدر لانه لا وجودى ولا تكليف الا بوجودى والمعنى المصدرى ليس بوجودى كما تقر ثم فلم يقد ما قدره الا الضرر فامل (قوله يحيل حقيقته) يتامل كيف الورد (قوله وقيدنا ما عليه بالعمل الخ) يغنى عن زيادته تفسير ما به كامر (قوله لكن قال الاذري الخ) كذا ترح مر (قوله

التعريش) عادة في ذلك المحل ليمتد الكرم عليه ووضع ششيش على الناقيد صوالها عن الشمس عند الحاجة (وكذا احفظ التمر) على النخل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم ينحفظ به لكثرة السريق أو كبر ليلتان فائو نعليه كاقضاء اطلاقهم لكن قال الاذري الذى بقوى انه لا يلزمه ان يكرى عليه من ماله بل على المالك معوته عليه (وجذاده) اى قطعه (وتجفيفه في الاصح) لان الصلاح يحصل بهما نعم الذى في الروضة واصلا تقييد وجوب التجفيف بما اذا اعتدوا شرطاه لكنه معترض بان الوجه ما اطلقه المتن من وجوبه مطلقا اذ مقابل الاصح لا يتأتى الاعتدال انتفاء العادة والشرط اذ لا يسمع مخالفتها واذا وجب وجب اصلاح موضعه وتهيته ونقل الثمرة اليه وتقليبها في الشمس وما عليه

يصح استجاره المالك له ولو فعل ما على المالك باذنه استحق عليه الاجرة تنزيلا له منزلة قوله لغيره (١١٧) اقض ديني وبه فارق قوله له

اغسل ثوبي وظاهر كلامهم ان ما ذكره والله على العاقل او المالك من غير تعويل فيه على عادة لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفة له وهو ظاهر بناء على ان العرف الطارئ لا يعمل به إذا خالف عرفا سيقوم هو ما دل عليه كلام الزركشي في قواعد بل كلامهم في الوصية والايان وغيرهما صريح فيه فيحت ان ما ذكره على العامل لو اعتيد منه شيء على المالك لزمه غير صحيح ولو ترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره كافي الجملة (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان) ونصب نحو باب ودولاب وفاس وممول ومنجل وبقر تحرث وتدير الدولاب واستشكل باتباع العرف في نحو خيط الخياطة في الاجازة ورفق بان هذا به قوام الصنعة حالا ودواما والطلع نفعه انعقاد الثمرة حالا ثم يستغنى عنه بعد ويطلعه جملهم ثم الطلع كالخيط والذي يتجه ان العرف هنالم ينضبط فعمل فيه باصل ان العين على المالك وحم قد ينضبط وقد يضطر فعمل به في الاول

على العامل (قوله يصح الخ) خبره (قوله ولو فعل ما على المالك) الانسب وما على المالك لو فعله (قوله باذنه) اي من غير تعرض لاجرة سم على حج اه ع ش اي والايستحقها قطعا (قوله استحق عليه الاجرة الخ) قياسه ان ما وجب على العامل إذا فعله المالك باذنه استحق به الاجرة على العامل للعللة المذكورة اه ع ش (قوله تنزيلا له منزلة اقض ديني) اي يجمع الوجوب اذا ما يخصه بحج عليه فعمله لحق العامل اه رشيدى (قوله وبه فارق) اي بالتنزيل (قوله له) اي آخر (قوله وهو ظاهر بناء الخ) اي وما تقدم ان المطلق يحمل في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه إذا شمل ذلك العرف الغالب جميع ما تبين انه على العامل والا فلا وجه للحمل عليه اه سم (قوله فيحت) عبارة النهاية فيقول الشيخ في شرح منجه اه (قوله ذكره على العامل) الاول ذكره وانه على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فيحت الخ (قوله ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الروض إذا شرط المالك على العامل اعمالا تنزله ما فآمرت الاشجار والعامل لم يعمل ببعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف ما لزمه استحق نصف ما شرط له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح انه شريك وعلى هذا فاستحق جميع ما شرط له ان ترك جميع الاعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين والذمة وفي العباب ولو اطعم الشجر قبل العمل فيه قبض العامل الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة قوله منته اجرة مثل ما التزمه من العمل اه ونقله في تجر يده عن الماوردى وهو مبنى على انه شريك واما قوله في اصل الروض فان كانت اى المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه فيحتمل تقريره على انه اجبر ويحتمل خلافه ويفرق بينهما وبين مجرد الترك بان في مساقاة الغير مع الترك من يد اعراض ومناقاة للحال تقتضى الانفساخ فيجبر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر قليتامل

وجوب البيان في الثاني (حرم ان يجبره في المالك) لانه الممازف في صحيحه جازي في ذلك باتباع العرف كذا وضع الشريك على ان الجدار

وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمنوا وبوزرعة انهم اوالا اختلاف اثناء المدة في اتيان العامل بمالزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١٨٨) العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البيعة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه

صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه (والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده لان عملها في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية ونحو غضب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الربح (فلهرب العامل) او مرض او حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (واتمه المالك متبرعا) بالعمل او بمؤتمنه عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كالمؤتمنه اجني بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك وببحث السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه او عمل الاجني عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجامة وهو ظاهر ولا نظر لحوا ذلك لزوم هذه فان قلت يمكن الفرق لان الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الحاكم عنه وغيره مما ياتي فالعمل في حصته كقضاء دينه وهو يقع عنه وإن لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصده المالك صرف له عن جبة العامل

ظاهر والثاني لا ياتي على القول بان العامل يملك حصته بالظهور اه (قوله) وببحث غير واحد (الخ) وبوافق هذا ما تقدم عن السبكي قبل الفصل قبيل ولو كان بين النخل يياض اه سم (قوله) وبوزرعة (الخ) عطف على غير واحد (قوله) فان بقي (الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح ان العامل شريك بل الموافق له استحقاق العامل حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر اه سم (قوله) صدق المالك (قوله) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كسابق قريبا اه سم (قوله) ولا يمكن تداركه (الخ) الاخصر الانسب يمكن تداركه (قوله) لتضمن دعوى المالك (الخ) يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم اي في حاشيته ولو ترك العامل (الخ) (قوله) من الجانبين) الى قوله وببحث السبكي في النهاية وكذا في المعنى الا قوله فيلزمه الى المتن (قوله) دون القراض (لا ياتي اعيانه بعد العمل فاشبه الوكالة اه معنى (قوله) كالزم (الخ) لتعليل للغاية قول المتن (ولو هرب العامل) والهرب ليس بقيد كما اشار اليه الشارح مر بقوله والتبرع مع حضوره كذلك اه رشدي اي بقوله ولو امتنع (الخ) (قوله) او مرض (الخ) اي او عجز بغير ذلك اه معنى قول المتن (واتمه المالك) والاطمئنان ليس بقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المعنى والمالك ايضا ليس بقيد فلو فعله اجني متبرعا عن العامل فكذلك اه وأشار الشارح الى الاول بقوله ولو قبل الشروع فيه ولى الثاني بقوله كالمؤتمنه اجني (الخ) (قوله) كالمؤتمنه اجني (بذلك) سواء اجمله المالك ام عليه اي تبرع الاجني نعم لا يلزمه اي المالك اجابة الاجني المطروح معنى ونهاية قال عرش ظاهر وهو لو امتناعا فواو ينبغي خلافا اخذنا مما ياتي في الوارث إذ الظاهر عدم الفرق ولا نه لا ضرر فيه على المالك وفيه نفع للعامل فاشبهه مالو استاجر من يعمل عنه اه (قوله) بذلك) اي بالاطمئنان وكذا بالجميع كاسم (قوله) والتبرع) اي تبرع المالك او الاجني (عنه) اي العامل و (قوله) كذلك) اي كالنبرع بعد هرب (قوله) انه (الخ) اي المالك (قوله) لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله) وهو ظاهر) وفاق للشرح الروض وخلافا للنهاية والمعنى وليس عبارة المتجه استحقاؤه وليس هذا كالجامة لانه لا يعقد لازم بخلافه مر وايضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من ان الصحيح انه شريك وانه لو ترك الاعمال جميعا استحق اه (قوله) لجواز تلك) اي الجمالة (ولزوم هذه) اي المساقاة (يمكن الفرق) اي بين المساقاة والجمالة فيما إذا عمل الاجني عن المالك (قوله) عليه) اي العامل (قوله) عنه) اي عن العامل بماله (قوله) وغيره) عطف على استئجار (الخ) (قوله) فالعمل في حصته) يعني عمل الاجني ما زرم العمل من اعيان المساقاة (قوله) لان قصده (الخ) اي الاجني اي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عمله الى نفسه (قوله) صرف له (الخ) اي للعمل خبران (قوله) عليه) اي الدائن (قوله) تبرع احد) الى قوله على ما رجحه في المعنى الا قوله ولم يكن الى المتن وإلى قول المتن ان اراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يثمه) اي ولو المالك كما ياتي (قوله) والهرب) عطف على المساقاة (قوله) وتعذر (الخ) عطف على ثبوت (الخ) (قوله) لا نه وجب) اي الاطمان (عليه)

(قوله) وببحث غير واحد ان العامل (الخ) وبوافق هذا ما تقدم عن السبكي فيما لو ترك الفلاح السقي مع حصة العاملة حتى فسدت الزرع (قوله) فان بقي من اعمالها (الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر (قوله) صدق المالك (قوله) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره (١) حتى ما سبق قريبا (قوله) لتضمن دعوى المالك انفساخها) هذا يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا (قوله) لم يستحق العامل شيئا كالجامة المتجه استحقاؤه وليس هذا كالجامة لانه لا يعقد لازم بخلافها

فبوكالاته للدائن بقصد التبرع عليه (والا) يتبرع احد باتمامه ورفع الامر للحاكم ولم يكن له ضمان فيما زرمه من اعمال المساقاة او كان ولم يمكن التخلص منه (استاجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلاً وتعدر احضاره عنده لانه واجب عليه (قوله) حتى ما سبق (١) هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعله فينا في ما سبق

أى العامل (فان) أى الحاكم (عنه فيه) أى العامل فى الاتمام (قوله ولو امتنع) أى العامل من العمل
 ولوقبل الشروع فيه (قوله فكذلك) أى كالحرب فيستاجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله الخ) أى
 ولو عقارا أه معنى (قوله ولو من نصيبه الخ) عبارة للمنفى وشرح الروض والغروان لم يكن له مال فان كان
 بعد بدو الصلاح باع نصيب العامل كله أو بعضه بحسب الحاجة واستاجر بثمنه وإن كان قبل بدو الصلاح سواء
 أظهرت الثمرة أم لا أقرض عليه من المالك أو اجنى أو بيت المال إن لم يجد من يعمل باجرة مؤجلة مدة أدراك
 الثمرة التذرع بيع نصيبه وحده للحاجة إلى شرط قطعه وتعدره فى الشائع واستاجر بما أقرضه ويقضيه العامل
 بعد زوال مانعته أو يقضيه الحاكم من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فان وجد من يتم العمل بذلك استغنى
 عن الاقتراض وحصل الغرض ولو استاجر الحاكم المالك أو اذن له فى الاتفاق فانفق ليرجع رجع كالمالك
 أقرض منه أه (قوله إذا كان) أى نحو هرب العامل أو استجار الحاكم (قوله أو من رضى باجرة الخ)
 لعله معطوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستئجار (قوله أقرض عليه الخ) وقولهم استقرض
 واكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساق عنه وهو كذلك معنى وأسنى أه سم وعش (قوله أو من غيره)
 أى من اجنى أو بيت المال واستاجر بما أقرضه معنى وأسنى (قوله فان تعذر اقتراضه الخ) ليس بقيد كمر
 عن المنفى والروض إنما يقيد به لتعين عمل المالك بنفسه خيئذ (قوله عمل المالك بنفسه) أى ورجع بالاجرة أه
 عش (قوله فعل ما ذكر) أى الاستئجار رسم ورشيدى (قوله باذن الحاكم) والاولى رجع عنه لكل من
 عمل المالك وفعل ما ذكر ليوافق ماسر عن المنفى والروض وأخذ ما يأتى فى شرح فليشهد على الاتفاق إن
 أراد الرجوع (قوله على ما رجحه ابن الرفعة الخ) عبارة لانهاية كارجحه ابن الرفعة وقيد السبكي الخ أه قال
 ع ش قوله وقيد السبكي الخ معتمداً لكن عبارة لانهاية وشرح الروض والمنفى والغرر كمرت ظاهرة
 فى ترجيح الاطلاق فلا يرجع (قوله هذا كله) أى الاستئجار على العامل بصورة (قوله ليس له) أى العامل
 المساق على عينه (قوله أن يستيب) أى يساق كما عرفت فى شرح وأشتر كما فيه عبارة الروض فان كانت
 المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بركة العمل أه أى فيصح الاستعانة بالغير فى المساقاة على
 العين كالذمة (قوله أنه لا يستأجر الخ) خبر قوله فقتضيه الخ (قوله مطلقاً) أى وجد للعامل مال أو لا تعذر
 الاقتراض أو لا وقال ع ش أى سواء تعذر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له اجرة أم لا أه (قوله
 وقال السبكي الخ) عبارة لشرح المنهج والهجوة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب
 المعين النجى والنشأى واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه تمكن المالك من الفسخ أه زاد المنفى وهذا هو
 الظاهر أه (قوله والنشأى) بكسر النون والمدنية لبيع النشاء وماوى أه يجزى (قوله بين الفسخ
 والصبر) هذان لم تظهر الثمرة كباقي أه كروى ونظره لأن ما يأتى فيما إذا كانت المساقاة على الذمة
 والكلام هنا فيما إذا كانت على العين ثم رايث ما يأتى انفا عن سم الصريح فى اطلاق التخيير هنا (قوله
 بين الفسخ والصبر) وإذا فسح بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على أنه
 شرك والقياس أن يستحق اجرة المثل لأن قضيه الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا
 للرمل وقديو يده قوله فى نظيره والتمركه للمالك فليتأمل سم على حجج أه ع ش وقوله وفاقا للرمل أى
 والمنفى وشرح الروض كباقي (قوله بأن كان) أى لوقوله فان عجز فى المنفى الا قوله أو اجابة إلى المتن (قوله بأن
 كان فوق مسافة العدوى الخ) أو جزم عن الاثبات أه شرح الروض عبارة القليوبى ومثله عجز المالك عن
 مرد أو أيضاً الاستحقاق هو الموافق لأنه شريك وان لم ترك الاعمال استحق كقادمته قريباً (قوله فان تعذر ذلك
 أقرض عليه الخ) قال فى شرح الروض وقولهم استقرضوا أكثرى عنه يفهم أنه ليس له أن يساق عنه وهو
 كذلك أه (قوله وللمالك فعل ما ذكر) أى الاستئجار الخ (قوله فقتضيه قولها ليس له الخ) كذا شرح م
 (قوله فان فعل انفسخت بركة) عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بركة
 العمل أه (قوله ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر) وإذا فسح بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق

فانب عنه فيه ولو امتنع
 وهو حاضر فكذلك
 يستاجر من ماله أن وجد
 ولو من نصيبه إذا كان بعد
 بدو الصلاح أو من رضى
 باجرة مؤجلة أن وجد
 فان تعذر ذلك أقرض
 عليه من المالك أو غيره
 ويوفى من نصيبه من الثمرة
 فان تعذر اقتراضه عمل
 المالك بنفسه وللمالك فعل
 ما ذكر باذن الحاكم على
 ما رجحه ابن الرفعة لكن
 قيد السبكي بما إذا قدر له
 الحاكم الاجرة وعين
 الاجير وإلا لم يجز هذا
 كله إن كانت المساقاة على
 الذمة فان كانت على العين
 فقتضيه قولها ليس له أن
 يستيب غيره فان فعل
 انفسخت بركة العمل والتمركه
 للمالك أنه لا يستأجر
 عنه مطلقاً قاله إلا ذرى
 وقال السبكي والنشأى
 وصاحب المعين لا يستأجر
 عنه قطعاً ولكن يتخير
 المالك بين الفسخ والصبر
 (وان لم يقدر المالك على)
 الحاكم بأن كان فوق
 مسافة العدوى أو حاضراً
 ولم يجبهما التسه أو أجابه
 إليه لكن بمال

يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليشهد ١٢٠) على الاتفاق) اي لمن استأجره وانه إنما يبدل بشرط الرجوع او على العمل

اثبات هرب العامل اه (قوله يعطيه له) أي للحاكم أي أول من يوصله اليه اه عش قول المتن (فليشهد على الاتفاق) ويبنى الاكتفاء بواحد ويحلف معه إن اراد الرجوع اه عش ويبنى تقييده بما إذا كان هناك قاض يرى ذلك والا فلا بد من شاهدين (قوله وانه الخ) عطف على الاتفاق (قوله او على العمل) عطف على قول المتن على الاتفاق (قوله وانه الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا) أي إلى الكتاب في بعض نسخ النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض إلى أما إذا (قوله الاشهاد حيثند) أي إذا لم يقدر على الحاكم (قوله ويصدق الخ) اعتمده النهاية واعتمد المعنى تصديق العامل قياسا على تصديق الجبال في مسئلة هرب (قوله حيثند) أي حين إذ اتفق واشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود فاما نحن فيه ايضا (قوله فان تعذر الاشهاد لم يرجع) ظاهره ولو باطنا ولو قيل بان له الرجوع باطنا يمكن بعيدا ل و مثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود إنما تعذر لاشيات الحق ظاهر او لا فالعدم في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه عش وهو وجه (قوله فان عجز الخ) صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام إذ لم تكن على العين لما تقدم من السبكي ومن معه اه سم زاعش أما إذا كانت على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا اه (قوله حيثند) أي حين إذ لم يقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ) قال في الروض لأجل الشركة اه سم (قوله قبل العمل) أي قبل تمامه وهو إلى الباب في المعنى قول المتن (تركة) في معنى التركة نصيبه من الثمرة قاله القاضي وغيره اه معني زاعش وقد افاده الشارح بقوله السابق ولومن نصيبه اه (قوله ولا انفسخت بموته) أي ولو ارثه اجرة مثل ماضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذنا من مائها هل يوزع باعتبار المدينين وان تفاوتوا باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة قلة وكثرة فيه ونظروا الأقرب الثاني اه عش وقوله فان ظهرت الخ يأتي انفا عن الرمي خلافة (قوله انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره ويبنى ان يكون محله إدامات في أثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ لم يبق إلا التخييف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها لم ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه ونظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ماعمل قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون الثمرة لا ارتفاع العقد بالانفساخ وقد راق الرمي آخر اه على هذا القياس سم على حجج اه عش وسيأتي عن المعنى والاسنى ما وافق القياس المذكور (قوله ولا تنفسخ بموت المالك الخ) إلا لو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات الأول في أثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغي أن تنفسخ كقوله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أي الحارز إذا ساقاه مورثه ثم مات المورث فتفسخ نهاية ومعنى اقول ينبغي ان يستثنى ما لو اوصى الانسان بشجر لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال عش وفائدة الانفساخ في الصورة الاولى انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمره لانها ليست من التركة والوارث إنما

ان عمل بنفسه وانه إنما يعمل بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تنزيلا للاشهاد حيثند منزلة الحكم ويصدق حيثند المالك في قدر ما أنفق كما رجحه السبكي واعترض بان كلامهما في هرب الجبال صريح في تصديق العامل لان المالك مقصر بعد الاشهاد على عين ما أنفق مع كونه غير مستدل اثباتا من جهة الحاكم أما إذا لم يشهد كاذكرنا فلا يرجع لظهور انه متبرع فان تعذر الاشهاد لم يرجع أيضا لانه عذر نادرفان عجز حيثند عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركة أتم الوارث العمل منها) كسائر ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه او بآله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركة وعلى المالك تمكينه ان كان أميناعارفا بالعمل فان امتنع بالكلية استأجر الحاكم عليه ما إذا لم يختلف تركة فللوارث العمل ولا يزمه هذا كله ان كانت على الذمة ولا انفسخت بموته كالأجير المدين ولا

مطلقاً فيستمر العامل ويأخذ نصيبه (ولو ثبت خيانه عامل) باقراره أو بيئته أو يمين (١٢١) مردودة (ضمن إليه مشرف) ولا تزال يده لأن

العمل حق عليه ويمكن استيفاء منه بهذا الطريق فتعين جمعاً بين الحقين وأجرة المشرف عليه فإن ضم إليه روية فقط فآجرته على المالك (فإن لم يتحفظ) العامل (به) أي المشرف على الخيانة (استخرج من ماله عامل) لتعذر الاستيفاء منه هذا إن كان العامل في الذمة ولا تخير المالك على الاوجه نظير ما مرنا (ولو خرج الثمرة حقيقة) لغير المساقى (فلعامل) الجاهل بالحال (على المساقى أجرة المثل) لأنه فوت منافعه بعوض فأسد فرج بيدها كالواستاجر رجلاً للعمل في منصوب فعمل جاهلاً أما العالم فلا شيء له قطعاً ﴿كتاب الاجارة﴾ بتلث الهمة والكسر اقص من آجره بالدمار الجيم وبالقصر ياجر بكسر الجيم وضما اجراهي لغة اسم للاجرة ثم اشتهرت في العقد وشراً تعليق منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضها وقبولها للبدل والاباحة نخرج بالاخير نحو منفعة البضع على ان الزوج يملكها وانما ملك ان ينتفع بها وبالعلم المساقاة والبعالة كالخج بالرزق فانه لا يشترط فيها علم العوض وان كان قديكون

استحقاقهم قبل الوافد وفي الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق بها مقدماً على حق الورثة اه (قوله مطلقاً) أي سواء كانت المساقاة على العين أو الذمة اه عش (قوله فتعين) أي هذا الطريق (قوله روية فقط) أي بان لم تثبت الحياة بقوله لكن راب المالك فيه (قوله عن الخيانة) أي الثابتة بما مر (قوله مرناً) أي قبيل وإن لم يقدر على الحيا كقول المتن (ولو خرج الثمرة مستحقاً الخ) قال في الروض فان تلفت أي الثمرة أو الشجر طوب الغاصب وكذا العامل بالجوع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على حج اه عش (قوله اما العالم فلا شيء له الخ) وكذا إذا كان الخروج قبل العمل ولو اختلفا في قدر المشروط للعامل ولا يئنه لاحدهما أو لهما يئنان وسقطنا تحالفاً وفسخ العقد كافي القراض وللعامل على المالك أجرة عمله إن فسخ العقد بعد العمل وإن لم يشر الشجر ولا فلا أجرة له فان كان لاحدهما بيئته قضى له ما مغي وشرح الروض وفي المغني والنهاية وتصح الاقالة في المساقاة كقوله الزركشي فان كان ثم ثمره لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على العامل اعمالا تلزمه فاشترت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرطه كالمو لم يعمل شيئاً لانه شريك كقوله الماوردي وغيره اه وقوله لم يستحقها العامل أي وله أجرة عمله اخذنا من نظائره السابقة خلافاً لعش حيث قال ظاهره انه لا أجرة له ثم فرق بكون الاقالة بالتوافق منها أو الفسخ باستقلال المالك ويرد الفرق الانقضاء بموت العامل واستقلال العامل بالفسخ في التحالف ﴿كتاب الاجارة﴾

(قوله بتلث الهمة) إلى المتن في النهاية إلا قوله من آجره إلى هي لغة وقوله كالخج بالرزق وقوله ولك إلى واحاديث (قوله ثم اشتهرت الخ) أي لغة على وجه المجاز بدليل قوله هو شرعاً الخ اه عش (قوله علم عوضها) يعني عوض الاجارة الشامل للنفقة والاجرة اما ضمير قبولها فللمنفعة ولك ان تقول ان ضمير عوضها للنفقة أيضاً إذ لو كان للاجرة فلا ترد المساقاة أصلاً لأن أحد الموعضين فيها وهو العمل لا يكون إلا بجهولاه رشدي (قوله وقبولها) عطف على علم الخ (قوله للبدل) بالذال المعجمة أي الاعطاء (قوله الاباحة) عطف تفسير على البدل اه عش (قوله بالاخير) أي بشرط قبولها الخ (قوله نحو منفعة البضع) فلا تصح اجارة الجوارى للوطء اه عش (قوله على ان الزوج الخ) أي خرج عقد نكاح بتعليق منفعة (قوله ان ينتفع بها) الاولى به أي البضع (قوله وبالعلم) أي خرج بشرط علم العوض (قوله كالخج بالرزق) مثال الجمالة (قوله فانه لا يشترط فيها علم الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط العدم فاشكال الشارح الآتي منع التعريف بنحو الجمالة على عوض معلوم على حاله لا يدفع بذلك عبارة عش حاصل الجواب ان العلم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرطاً في المساقاة والجمالة وإن اتفق وجوده واعتراض سم على حج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا يدخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فرد من غيره لم يكن مانعاً اه (قوله وإن كان) أي العوض اه عش (قوله وهو يستلزم الخ) فيه بحث

هذا القياس (قوله ولا تخير المالك على الالوجه) في شرح الروض انه ظاهر به عليه الاذرع وغيره اه واعتمده مر (قوله في المتن ولو خرج الثمرة مستحقاً الخ) قال في الروض فان تلفت أي الثمرة أو الشجر طوب الغاصب وكذا العامل بالجوع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه اه ﴿كتاب الاجارة﴾

(قوله فانه لا يشترط فيها علم العوض) لفاثل أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور لان حاصل هذا ان قيد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم الا ترى إلى قوله منها أي

(١٦) - شرواني وابن قاسم - سادس معلوماً كساقاة على ثمة موجوده جملة على معلوم فاندفع ما شارحنا والاصل فيها قبل الاجماع آيات منها فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ومناعة الاسنوى في الاستدلال بهامردودة إذ ما فادها وقوع الارضاع للاباء

وهو يستلزم الأذن لمن فيه لعوض ولا كان تبرعا وهذا الأذن بالعوض هو الاستتجار الذي هو تلك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضا وإن تعاسرت فسترضع له أخرى إلى آخر الآية وذكروا أن يقول إن أراد المئازنة على أصل الإيجار فده بما ذكرنا واضح أو مع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لردّه إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لأنها نوع منه لا يمنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحدث منها استتجاره هو الصديق دليلا في الهجرة وأمره عليه السلام بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستاجر الدال عليهما لفظ الاجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشتراط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما سار كالرشد وعدم الإكراه بغير حق نعم يصح استتجار كافر لمسلم ولو

لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لامكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض وإن أراد أن وقوعه عليهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا الأول المسئلة كان قوله لو لا كان تبرعا أول المسئلة ايضا سم (قوله والا) أي وأن وجد الأذن بعوض (كان تبرعا) أي الارضاع (قوله هو الاستتجار الخ) في هذا الحصر بالنسبة إلى قوله إلى آخره نظر (قوله وبذله) أي لعقد الاجارة ومشروعيته (قوله مع الإيجاب الخ) أي والشروط (قوله على القبول الخ) أي والشروط (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول الخ) وأيضا فقد علق في الآية إتياء الأجر على الارضاع فدل على أنه لا عقدة ولا وجب الأبناء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قرره اه سم (قوله على الصيغة في البيع) أي على اعتبار الصيغة وركنيته في البيع (قوله يأتي هنا) خبر للكون من حيث مصدر يتو (قوله لا نأوع منه) متعلق يأتي و (قوله لا يمنع الخ) خبر للكون من حيث ابتدائه (قوله والصديق) مفعول معه ويصح أن يكون معطوفا على الضمير فهو بالجر اه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك (قوله دليلا في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والغنى وغيرهما رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الارقطاط قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الباء التحتية وقيل يضم أوله وكسر ثانيه مهموزا اه (قوله وأمره الخ) عبارة الغنى والاسنى وخبر مسلم أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة اه (قوله بالمؤاجرة) والمهمز ويجوز إبدال المهمز أو الواو لكونه مفتوحا بعد ضمة اه ع ش (قوله إليها) أي الاجارة (قوله أي المؤجر) إلى قوله لأن يعنى في الغنى وإلى قوله فرق في النهاية قول المتن (كبايع ومشتري) أي كشرطها وعلم من قوله كبايع أن الاعمى لا يكون مؤجرا وإن جازله اجارة نفسه اه مغنى زاد سم عن الزركشي وكذا الغير أن يستاجر ذمة الغير هنا ايضا اه (قوله نعم يصح استتجار الخ) استثناء من طردالت و (قوله الآتي ويصح بيع السيد الخ) من عكسه (قوله لكنها مكروهة الخ) أي اجارة العين سم وع ش (قوله ومن ثم أجبر

الشروط الآية علم عوضا ولم يقل منها اشترط علم عوضا فجعل الشرط العلم لا اشترطه فقوله بالشروط الآية معناه مع المشتريات الآية وما ذكرنا أن حاصل التعريف هو صريح تعيينهم في التعريف بقولهم واللفظ شرح الرض بعوض معلوم اه وحينئذ فشمول التعريف للساقاة والجماعة إذا كان العوض فيها معلوما تما لا شبهة فيه فلم يندفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد قوله منها علم عوضا مناشرا شرط علم عوضا حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فتم ما قاله إن كان التعريف الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد في شرط العلم لانفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الإرادة المذكورة لأن الشرط علم العوض لا اشترطه دليل أنه لو ذكر عوض معلوم كفي وإن يشترطه فإن قيل ذكره اشترطه قلنا هذا هو جوف المساقاة والجماعة قطعا فلا يفيد إرادة ذلك شيئا فظهر عدم الاندفاع مطلقا فقام له نعم أن أريد بعلم العوض كون علمه بالابدية تم الاندفاع لان حل العبارة على هذا المعنى في غاية التسف الذي لا يناسب التعريف لانه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه وجه فلتأمل (قوله وهو يستلزم الأذن لمن فيه بعوض الخ) فيه بحث لانه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لامكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض أو مطلقا وإن أراد أن وقوعه عليهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا الأول المسئلة كان قوله لو لا كان تبرعا أول المسئلة ايضا فقام له لظهور ذلك من هذا وأمثاله ما جرت به عادة من المبالغة على الأئمة بما لا يصح به المبالغة أو بما هو أوهن من بيت العنكبوت اه (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا وأيضا فقد علق في الآية إتياء الأجر على الارضاع فدل على أنه لا عقدة ولا وجب الأبناء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قرره اه (قوله في المتن شرطها كبايع ومشتري) قال الزركشي وعلم منه أنه لا تصح اجارة الاعمى لانه لا يصح بيعه نعم لانه أن يؤجر نفسه كالعبد الاعمى أن يشتري نفسه قاله في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا الغير أن يستاجر ذمته لانها سلم اه (قوله لكنها مكروهة) أي اجارة العين وقوله له أجبر

على إيجار مسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج لأنه يجوز له التبرع به على ما مر فيه ويصح بيع السيد عنه نفسه لا إجارته إلا بالمال يعمه
يؤدى لعنته فاغتر فيه ما لا يشتري في الإجارة إذ لا تؤدى لذلك ولو كان للوقف ناظر أن فاجر أحدهما الآخر رضا للوقف صح أن استقل كل
منهما وإلا فلا كما جئته بوزع وفرق بينه وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف (١٢٣) في مال محجور بهما لأحدهما أن يشتري من

الآخر لمحجوره عينا
للآخر بوجود الغرض هنا
من اجتماعهما مع عدم
التبعية بوقوع التصرف
لغير بخلافه ثم فإنه يقع
للباشر مع اتحاد الموجب
والقابل لتوقف الإيجاب
على مباشرته أو أذنه
(والصيغة) لا بد منها هنا
كالباع فيجوز فيها خلاف
المطاطة ويشترط فيها
جميع ما مر في صيغة البيع
إلا عدم التاقيت وهي أما
صريح أو كناية فمن الصريح
(أجرتك هذا أو أكرمتك)
هذا (أو ملكتك منافعه
سنة) ليس ظر فالأجر وما
بعده لأنه إنشاء وهو ينقض
بالتقصا للفظ بل لمقدر نحو
انتفع به سنة ونظيره في
التقدير على القول به في
الآية قوله تعالى فاماته الله
مائة عام أو أي البه مائة عام
فإن قلت يصح جعله ظرفا
لمنافعه المذكورة فلا يحتاج
لتقدير وليس كآية كما هو
واضح قلت المشافع أمر
موهوم الآن والظرفية
تقتضى خلاف ذلك فكان
تقدير ما ذكر أولى أو
متعينا (بكذا) وتخص
إجارة الذمة بنحو الزمت
ذمتك أو أسلمت إليك هذه

الخ) مجرد الكراهة لا يستلزم الإيجاب فكان الأولى أن يقول ومع ذلك جبر على إيجارها عش (قوله على
إيجارها الخ) ولم يفعل وخدمه بنفسه استحق الإيجار المسماة اه عش (قوله وإيجار سفيه الخ) عطف على
استدراج الخ (قوله لما لا يقصد الخ) بأن يكون غيا بما له من كسب يصرفه على مؤته أو مؤته بموته اه عش
(قوله فاجر أحدهما الآخر أرضا) حاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وافرقت بينه
أى بين عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا (قوله لأحدهما الخ) استئناف يأتى ولو قال حيث صح
لأحدهما الخ لكان أوضح (قوله لمحجوره) الأولى ثنية الضمير أو أبدال آل منه (قوله للآخر) نعت عينا
(قوله بوجود الغرض) بالفاء والجار متعلق بفرق (قوله للغير) وهو المحجور (قوله لتوقف الإيجاب
الخ) قال القابل قابل بنفسه وموجب بنائبه اه سم قول المتن (والصيغة) مبتدا لامعطوف وما بعده خبره
وهو قوله أكرمتك الخ اه معنى هذا فى المتن وأما فى الشرح فغيره قوله لا بد منها هنا وقول المتن (أجرتك الخ)
مبتدا ومؤخر (قوله فمن الصريح) خبره (قوله لا بد منها) لى قوله وقول الشيخين فى النهاية إلى قوله عندهما
وإن نوزعاه فى قول المتن (هذا) أى الثوب مثلا اه معنى قول المتن (أو ملكتك الخ) أو عاوضتك متفعة هذه
الدار سنة بمنفعة دارك اه نهاية (قوله ليس ظرفا) لى قول المتن والأصح فى المتن الإقوله وأفهم لى ولا
يشترط قوله عندهما وإن نوزعاه فى قوله لكن نظرى فى أكثرها وقوله الذى لم ينظر فيه (قوله بل المقدر
الخ) عبارة المغنى بل المغنى أكرمتك واستمررت على ذلك سنة كقيل بذلك فى قوله تعالى فاماته الله مائة عام
والمغنى فاماته الله واستمر على ذلك مائة عام والأفر من المائة يسير اه (قوله على القول به) قضيته أن تمام
فى الآية لا يقدر محذوف فلا تكون مآخذه فيه اه عش وأشار إلى القولين اليساوى بقوله فالبه الله ميتا
مائة عام أو أمانته قلت ميتا مائة عام اه (قوله على القول به فى الآية) الأسبك الآخر أن يؤخره فيقول
عقب الآية على القول به فيه (قوله أمر موهوم) أى معدوم غير محقق فى الخارج (قوله والظرفية تقتضى
الخ) أطال سم فى منعه وأقره عش (قوله خلاف ذلك) أى خلاف الموهوم بأن يكون المظروف محققا
اه عش (قوله أولى) أى أن جعل ظر فالمنافعه (قوله متعينا) أى أن جعل ظر فالأجر وما بعده اه عش
(قوله وتخص إجارة الذمة الخ) أى تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو الخ فالبا دأخل على المقصور
(قوله بنحو أو أكرمتك) أى كذا أو كان الأولى أن يذكره وخروج به ما قال الزمك فإنه إجارة عين كما
نقل سم على منعه من الدمى أى أنه أقرب احتمالين اه عش (قوله أو أسلمت الخ) يعنى ينقذ إجارة الذمة
بلفظ السلم لأنها نوع اه كرى (قوله باستيجاب) كاجرنى (قوله وأفهم كلامه الخ) أى حيث اشتمل
على ذكر سنة وذكر بكذا فاقوله لا انتفاء الجمال الخ لعله لمقدر لا للفهم أى وهو كذلك لا انتفاء الخ (قوله
أن يقول الخ) نائب فاعل يشترط (قوله لا العين) عطف على المنافع (قوله عند الجمهور) متعلق بمعنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ فى قوله لمورد إجارة الخ المنافع فكان الأنسب ذكره عقب ذلك (قوله
لكل منهما) أى المنفعة والعين (قوله نازعها الخ) عبارة المغنى نازع فى ذلك ابن الرفعة بأن فى البحر وجهها
فبأى فى إجارة العين انشأش (قوله فاجر أحدهما الآخر أرضا) أى أجرها الآخر لنفسه ذلك الآخر وحاصله
أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وافرقت بينه) أى عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا
(قوله لتوقف الإيجاب على مباشرته أو أذنه) قال القابل قابل بنفسه وموجب بنائبه (قوله لى المتن أو ملكتك
منافعه سنة) أو عاوضتك متفعة هذه الدار بمنفعة تلك م (قوله والظرفية تقتضى خلاف ذلك) ينظر وجهه هذا

الدرهم فى خياطة هذا وفى دابة صفها كذا وفى حلى إلى مكة (يقول) المخاطب متصلا (قلت أو استأجرت أو أكرمت) بوم من الكناية أسكن
دارى شهر أبكذا أو جعلت لك منفعة سنة بكذا ومنها الكناية بنوعه باستيجاب وإيجاب بأشارة أخرى مفهومة وأفهم كلامه أنه لا بد من
التاقيت وذكر الإجارة لا انتفاء الجمال الخ لا يشترط عندهما وإن نوزعاه فى أن يقول من الآن ومورد إجارة العين والذمة المنافع لا هنا
المقصودة لا العين التى هى محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير محقق إلا بدم النظر لكل منهما اتفاقا نازعهما فيه بأن له فوائد

جملتها الذي لم ينظر فيه قوله (والأصح انعقادها) أي
الاجارة (بقوله اجرتك)
أو أكرتكم (منفعتي) أي
الدارسة مثلا بكذا لأن
المنفعة هي المقصود منها
فيكون ذكرها تأكيداً
وإدعاءً أن لفظاً انما وضع
مضافاً للعين فلا يضاف
للمنفعة ممنوع وقوله (و)
الأصح (منعها) أي منع
انعقادها (بقوله بعثك)
أو اشتريت (منفعتي) لأن
لفظ البيع موضوع لتلك
العين فلا يستعمل في المنفعة
كلا لا ينقد بلفظ الاجارة
واختار جمع المقابيل
اعتباراً بالمعنى فإنها صنف
منه اذ هي بيع المنافع ومن
ثم كان الأوجه على الأول
أن ذلك كناية قيل هذا كله
في اجارة العين دون اجارة
الذمة كالزمت ذمتك كذا
اه وفيه نظر بل يجري ذلك
في اجارة الذمة كاجرتك
أو بعثك منفعة دابة صفها
كذا وهي قسان واردة
على عين كاجارة العقار لم
يقيده بما بعده ليفيد انه
لا يتصور فيه اجارة الذمة
لانه لا يثبت فيها (ودابة أو
شخص) أي آدمى ولكونه
ضد الدابة اقتصحت الثنية
المغلب فيها المذكور لشرفه
في قوله (معينين) في تصور
فيهما اجارة العين والذمة

أن الحلى الذهب لا يجوز اجارته بالذهب وحلى الفضة لا يجوز اجارته بالفضة ولا يظهر له وجه لإعلى التخريج
بان المؤجر العين وقد صار خلافاً محققاً ونشأ منه الاختلاف في هذا الفرع اه (قوله لكن نظري في أكثرها)
أي القوائد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره قوله الخ اه سم ويجوز
أن يكون من جملتها خبر القول له قوله ويكون الذي معنا جملتها التي لا تستعمل إلا بالثابت كروث كالمعرفة
والسكرة (قوله منها) أي الاجارة (قوله وادعاء الخ) رد للمقابل الأصح (قوله مضافاً للعين) أي مرتبطاً
بها وان كان المقصود المنفعة (قوله وقوله والأصح منعها الخ) عطف على قوله له وقوله والأصح الخ عبارة
المعنى وهذه المسئلة من فوائد الخلاف ايضاً أن مورد العقد العين أو المنفعة والصحة على قول العين والمنع
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها ايضاً لان يبتك بنافي قوله له سنة فلا يكون صريحاً ولا كناية
خلافاً لما عتبه بعض المتأخرين من انه فيها كناية هذا كله في اجارة العين اما اجارة الذمة فيكني فيها الزمت
ذمتك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها فيقول قلت كافي الكافي أو الزمت اه وباقي عن النهاية ما يوافقه
خلافاً للشيخ الاسلام والشارح (قوله كلاً لا ينعقد) أي البيع (قوله المقابل) أي مقابل الأصح من الانعقاد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك الاعتبار (قوله كان الأوجه الخ) وفاقاً للشرحي الروض
والممنهج وخلافاً للمعنى كما مر انفاً للنهاية عبارة لم يعلم ما تقرره أي قوله بعثك منفعتها لا يكون كناية
والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث أن لفظ البيع يقتضي التأييد فينا في ذكر المدة اه (قوله
هذا كله) أي الخلاف في المستثنين (قوله كاجرتك أو بعثك الخ) أي والأصح انعقاد الاجارة بالاولى دون
الثانية قول المتن (على عين) أي منفعة مرتبطة بعين (قوله لم يقيده) إلى قوله له وزعم فرقى في النهاية (قوله
لم يقيده) أي العقار (ما بعده) أي يقيده ما بعده على حذف المضاف إلى العين الذي يقيده الدابة والشخص
(قوله ليفيد) تعليل للنقش اه سم أي ترك التقييد بما بعده ليفيد الخ (قوله لانه الخ) تعليل لانتفاء
التصور والضمير للعقار (قوله فيها) أي الذمة (قوله ولكونه الخ) ويمكن جعل أو للتويع فيندفع
اعتراض الثنية فقد قال ابن هشام ان اوفى قوله تعالى ان يكن غنياً وفقيراً فانه اولى بهما للتويع وحكمها
حكم الوافى وجوب المطابقة نص عليه الأمدى وهو الحق اه سم عبارة المعنى ولو قال معين بالافراد
وافق المعروف لغة من أن العطف باو يقتضي الافراد لهذا الجيب عن قوله تعالى ان يكن غنياً الخ بان المراد
التويع وبه يجاب عن المصنف هنا وفي كثير من الابواب اه (قوله ضد الدابة) أي العربة التي ذات
الاربع اه رشدي (قوله اقتصحت الثنية) أي ولا يقدح فيها كون العطف باو لان عمل معين الافراد
بعدها إذا كانت للشك أو نحوه لا للتويع اه رشدي (قوله في قوله الخ) متعلق بقوله الثنية (قوله

الاقضاء وعليه فيرد على ما قدره لان الانتفاع امر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافعها بالجملة
فدعوى هذا الاقضاء مما لا يستدلها إلا مجرد التخيل وما تقول في نحو الله ان اصوم هذه السنة أو ان عتكتف
هذا اليوم فان كلام الصوم والاعتكاف امر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما الإجماع ظرفية
لا مشية في صحتها للاحد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره (قوله له لان
لفظ البيع إلى قوله بلفظ الاجارة) ولم يعلم بما تقرره لانه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث
للفظ البيع يقتضي التأييد فينا في ذكر المدة شرحه (قوله ومن ثم كان الأوجه على الاول ان ذلك كناية قيل
بل الأوجه انه غير كناية ايضاً للتنا في اللفظ ونهاية إذ ذكر البيع يقتضي تملك العين وذكر المنفعة يقتضي
خلافه اه وقد يمنع أن لفظ البيع يقتضي تملك العين على الإطلاق بدليل ما قاله في بيع راس الجدار للبناء
عليه (قوله ليفيد) تعليل للنقش (قوله في المتن ودابة أو شخص معينين) يمكن جعل أو للتويع فيندفع
اعتراض الثنية فقد قال ابن هشام في الباب الثاني من المعنى في الكلام على الجملة المعترضة في أمثلة الاعتراض
مانه ونحو ان يكن غنياً وفقيراً فانه اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر
ان الجواب فانه اولى بهما ولا يرد على ذلك ثنية الضمير كما هو الان اوها للتويع وحكمها حكم

وبحث الجلال البلقيني الحاق السنن بها بالا بقارو المراد بال بين دنا مقابل الذمة وهو محسوس بتقدير العقد به وفي صورة الخلاف السابقة انفا مقابل المنفعة وهو محال الذي يستوفي منه ولو اذن اجير الهين لغيره في العمل باجرة (١٢٥) فعمل فلا اجرة للاول مطلقا وللثاني

ان علم الفساد والا فله اجرة المثل أى على الاول كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستجار دابة مثلا (موصوفة) بالصفات الآتية (و) يتصور أيضا (بان يلزم ذمته) عملا ومنه أن يلزمه حمله اى كذا أو (خياطة أو بناء) بشرطها الآتى أو يسلم اليه في أحدهما أو دابة موصوفة لتحمله الى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) أو اكترت (لتعمل كذا) او لكذا ولعمل كذا فلا فرق بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالسكنى وان تسكن ليس فى حمله لان الخطاب هنا معين للعين فليقتصر الحكم بذنك ولا كذلك ثم (فاجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين المخاطب كاستأجرت عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل من غير نظر لعين فاعله ويرد بمنع ذلك نظرا لما دل عليه الخطاب (و) ويشترط في اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسليم الاجرة في المجلس) كرأس مال السلم لانها سلم في المنافع فيتمتع فيها

وبحث الجلال (الخ) وفاقا للبعنى وخلافا للنهية عبارة تو ما يجتبه الجلال البلقيني من الحاق الخ ألقى الوالدرحه أنه تعالى بخلافه وهو انه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن اه وافرسم الاقتام المذكور ونقل الجعيرى عن الحلبي والقليوبى اعتماده (قوله) والمراد (الخ) عبارة المعنى تنبيه تقسيم الاجارة الى الواردة على العين واردة على الذمة لا ينافي تصحيحهم ان موردها المنفعة لان المراد (الخ) (وهو) اى مقابل الذمة (قوله) السابقة (انفا) اى بقوله ومورد اجارة العين (خ) اه عرش (قوله) (وهو) اى مقابل المنفعة (محله) اى المنفعة (قوله) تستوفى (الخ) صلة جرت على غير من هـ له ولم يبرز لعموم الالتباس على مذهب الكوفيين (قوله) باجرة (الخ) مفهومه استحقاق الاول الاجرة اذا اذن للثاني بلا تعرض للاجرة فالاولى مع التعرض بعد ما فليراجع (قوله) الاول (خ) اى الاجير الاول (قوله) مطلقا) اى علم الفساد لا (قوله) (والثاني (الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فما الفرق سم على حج وقديرقى بان هـ ثم وضعه على المال باذن من المالك فكان عمله فيها جائزا وهنا لا يغير اذ من هـ فهو كاذون الغاصب ومن ثم لم كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انفسخت المساقاة كامر ولا شيء للعامل الثاني على الاول ان علم الفساد اه عرش (قوله) ان علم الفساد) اى وانه لا شيء له (قوله) اى على الاول) اى لا على المالك اه عرش اى ولا يرجع له على المالك اخذنا من القراض والمساقاة (قوله) (ويتصور) اى عقد اجارة الذمة قول المتن (ذمته) اى الشخص (قوله) (ومنه) اى الزام الذمة (قوله) (ان يلزمه حمله (الخ) اى بان يقول الزمك حتى اى كذا لكن قد منعان الديميرى انه لو قال الزمك عمل كذا كان اجارة عين فيحتل ان ما هنا مفرع على كلام غير الديميرى فامر عن الديميرى خلاف المعتمد ويحتمل ان ما هنا مصور بما لو قال الزمك ذمك حتى اى كذا فلا يكون مخالفا له اه عرش اقول صنيع التحفة والنهاية كالصريح في الاحتمال الاول وصنيع المعنى ظاهر في الثاني (او يسلم (خ) عطف على يلزمه (قوله) في أحدهما) اى الخياطة والبناء اه عرش (قوله) بكذا) راجع لما فى المتن والشرح معا (قوله) (ولعمل كذا) اى او الزمك عمل كذا كما اقدمنا عن الديميرى اه عرش (قوله) بين هذه الصيغ) يعنى بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اه عرش اى وترك لفظ العمل بالكية (قوله) (هنا) اى فى الاجارة (قوله) (معين) اسم فاعل (قوله) (بذنك) اى بالتعبير بالفعل والتعبير بالمصدر وقال الكردى اى بالجملة الاسمية والفعلية اهوفيه تامل (قوله) ثم) اى فى الوصية (قوله) (لان الخطاب) الى قوله وانما اشترطوا فى المعنى الاقوله سواء الى والاستبدال الى قول المتن ويشترط فى النهاية الاقوله كمنع المبيع مطلقا كما ياتى (قوله) بلفظ اجارة) يعنى كل لفظ من الفاظها المارة وليس المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة او السلم اذ المراد التعميم لا التقييد رشيدى وعش (قوله) فيتمتع (الخ) الاول اى ان يعبر بالو او اذا امتناع التاجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة فى المجلس نعم لو قال يشترطها ما شرط لراس مال السلم شل ذلك كله ويمكن ان يتفرع بالنظر لما افاده التشبيه بقوله كرأس مال السلم اه عرش عبارة المعنى تنبيه لا يلزم من كلامه وجوب كون الاجرة حالة وهو لا بد منه لانه لا يلزم من القبض فى المجلس الحلول اه (قوله) (والاستبدال) (و) (قوله) (والحوالة) (و) (قوله) (الابراء) عطف على قوله تاجيل الاجرة (قوله) (ذلك) اى تسليم الاجرة فى المجلس (قوله) (ايضا)

الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الآمدى وهو الحق وأما قول ابن عصفوران تنبيه الضمير فى الالة شاذة فباطل اه ولعل هذا مراد المحقق المحلى بما قاله (قوله) وببحث الجلال البلقيني (الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى وافق بان اجارة السفن لا تكون الاعينية كالعقار لازمية بدليل عدم صحة السلم فيها اه (قوله) (ولا للثاني ان علم الفساد (خ) كذا شرح مر وتقدم فى القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فافرق (قوله) (والاستبدال) عطف على تاجيل ش

تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما اشترطوا ذلك فى المقيد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه فى العقد على ما فى الذمة بلفظ البيع مع انه سلم فى المعنى ايضا

لضعف الاجارة بورودها على معدوم وتقدر (١٣٦) استيفاء دفعة ولا كذلك بيع مافي الذمة فيها جبرواضعف باشتراط قبض الاجارة

في المجلس (واجارة العين)
الاجارة فيها كائنه في البيع
فحينئذ (لا يشترط ذلك)
اي قبض الاجارة المدينة
والتي في الذمة في المجلس
(فيها) كتمن المبيع نعم
يتعين محل العقد لتسليمها
على ما مر فيه في السلم
(و يجوز في الاجارة فيها)
اي اجارة العين (التعجيل
و التأجيل) للاجارة لكن
(ان كانت) الاجارة (في
الذمة) اذا لايان لا تؤجل
والاستبدال عنها والحوالة
بها وعليها والابراء منها
مطلقا كما يأتي (و اذا اطلقت)
الاجارة عن ذكر تأجيل او
تعجيل (تعجلت) كتمن
المبيع المطلق لان المؤجر
يلتزم بالعقد لكن لا
يستحق استيفاءها الا بتسليم
العين فان تنازع في البداءة
فكأمر في البيع (وإن
كانت) الاجارة (معينة) بان
ربطها بعين او مطلقا وفي
الذمة (ملك في الحال)
بنفس العقد وإن كانت
مؤجلة كما يملك السائر
المنفعة به في اجارة العين لكنه

أي كالعقد بلفظ الاجارة (قوله على معدوم) أي أدأماو الافالميع في الذمة قد يكون معدومامحالة العقد بالنسبة للبائع اه سيدعمر عبارة سم قد يقال العقد على مافي الذمة أيضاوارد على معدوم ضرورة ان مافي الذمة غير موجود نعم يفرقان من جهة ان مافي الذمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل اه (قوله وتقدر استيفائها) اي المنفعة (قوله باشتراط قبض الاجارة الخ) اي بامتناع الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله اي قبض الاجارة) اي قوله وقضية في المعنى الا قوله مطلقا كما يأتي وقوله ولان المؤجر الى فان تنازعوا قوله وان كانت مؤجلة وقوله في اجارة العين (قوله كتمن المبيع) لاحاجه اليه مع ما قدمه عقب قول المتن واجارة العين (قوله نعم يتعين الخ) عبارة المعنى ثم ان عينها كان التسليم مكانا معين والافوض العقد اه عبارة عرش قوله محل العقد اي تلك المحلة حيث كان محل صالحا ولم يعينها غيره اه (قوله على ما مر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم اه عرش (قوله للاجارة) لاحاجه اليه مع قوله في الاجارة السابق عقب قول المصنف ويجوز اه رشدي (قوله والاستبدال عنها الخ) عطف على التعجيل (قوله مطلقا) اي ولو في المجلس اه عرش عبارة قسم اي معجلة كانت أو مؤجلة و ظاهر عبارته دليل قوله كما يأتي اختصاص الاطلاق بالابراء مع انه جار فبقوله ايضا كما هو ظاهر اه (قوله كما يأتي) اي في شرح ملك في الحال (قوله و اذا اطلقت الاجارة) اي التي في الذمة في اجارة العين او الذمة اه عرش (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظر يظهر من التعميم الذي ذكره في شرح ملك في الحال (قوله فكأمر في البيع) اي فبينا هنا بان المؤجر ان كانت الاجارة في الذمة والافيجبر ان اه عرش (قوله او مطلقا) عطف على قول المتن معناه اه سم اي فافي المتن ليس بقيد والمراد انها تملك في الحال سواء عنها بان ربطها بعين او بدن بان قال بالعشرة التي في ذمة فلان او اطلقها وقال في ذمته رشدي (قوله او في الذمة) اي بان صرح بكونها في الذمة والافالمطلقه محمولة على الذمة ثم رابته في سم على حج اه عرش (قوله وان كانت مؤجلة) اي الاجارة (قوله به) اي بالعقد (قوله في اجارة العين) بنظرو جهه هذا التقيد اهم ويؤيد النظر اسقاط المعنى وشرح الروض هذا التقيد (قوله لكنه متن الخ) راجع الى المتن والاحسن في تعبيره عبارة النهاية لكن ملكا مرعى كلما مضى الخ وعبارة المعنى ملك في الحال بالعقد ملكا مرعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان ان المؤجر استقر ملكه من الاجارة على ما يقابل ذلك اما استقر ارجعها فباستيفاء المنفعة او بتقويتها ككاسيات في كلامه آخر الباب اه (قوله انها لا تستقر) اي الاجارة جميعها (قوله لا خيار فيها) اي الاجارة (قوله بعدل و به) عى البيع (بخلافه) اي الابراء (قوله اي الزوم) فرع قال النهاية ولو أجز الناظر الوقف ستين وقبض الاجارة جاز له دفع جميعا لاهل البطن الاول وان علم موهم قبل مضى مدتها فلو مات الابض قبل مضى المدلة يضمن المستأجر ولا الناظر كما أتى به الوالدر رحمه الله تعالى تيمالا ان الرفعة خلافا للفقهاء لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما توضعه عليه ورجع المستحق بحصته من الاجارة المسماة في تركه القابض اه واقصر الاسنى والمعنى على مقالة الفقهاء فقال ولو أجز الناظر الوقف ستين واخذ الاجارة لم يجز له دفع جميعا لبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفع اكثر منه

(قوله لضعف الاجارة بورودها على معدوم) قد يقال والعقد على مافي الذمة أيضاوارد على معدوم إذ مافي الذمة معدوم ضرورة ان غير موجود نعم يفرقان من جهة ان العقد على مافي الذمة وارد على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل (قوله على ما مر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله والابراء منها مطلقا) اي معجلة كانت أو مؤجلة و ظاهر عبارته دليل قوله كما يأتي اختصاص الاطلاق بالابراء مع جريانه فبقوله ايضا كما هو ظاهر (قوله فكأمر في البيع) يتأمل (قوله او مطلقا) عطف على قول المتن معناه ش (قوله أو في الذمة) كان مراده بذلك أنه صرح بأنها في الذمة ليتأتى مع ذلك ذكر قوله او مطلقا ولأفالمطلقه عن التعيين والنصرح بكونها في الذمة ايضا كما هو ظاهر (قوله في اجارة العين) بنظرو جهه هذا التقيد (قوله لكنه متن الخ) استدرك على قول المتن ملك في الحال ش (قوله بخلافه)

فأت الآخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله القفال قال الزركشي لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونها لغیره بموته اه وهو كما قال السبكي محمول على ما إذا طالّت المدة اما إذا قصرت فيصرف في الجميع لانه ملكها في الحال اما صرفها في العارة فلا يمنع منه حال اه ولعل ما قاله القفال لاسيا عند ظهور انقراض البطن الاول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع ثم رابت الشارح في فصل لا تتفسخ اجارة بعذر الخ اعتمد ما قاله القفال وسمه هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما يوافقوه اقروه

(قوله لصحة الاجارة) الى قول المتن ولا يسلخ في النهاية (قوله جنسا) الى قوله وجواز الحجب في المغي (قوله والا) اي بان كانت معينة (قوله معاينتها) اي مشاهدتها (قوله نظير مامرفي الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير العقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة إذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقتها فان كان بإدابة اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الا ذكر في العبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزنا اه نهاية قال الرشيد وعش قوله ولو في الجملة الاولى كالجملة اه (قوله إن قلنا انه اجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير بل نوع جملة تغتفر فيها الجهل بالجهل كمسئلة الصلح نهاية مغي قول المتن (بالعارة) بان اجرها بعمارتها او بدمهم معلومة على ان تعمدها بها اه شرح الروضة ولى هذين التصويرين اشار الشارح بقوله كاجر تكها الخ (قوله بصرف او بفعل العلف) إضافة الصرف من إضافة المصدر الى مفعوله وإضافة الفعل من إضافة الاعم الى الاخص المعروفة بالاضافة للبيان (قوله بفتح اللام الخ) نثر على ترتيب الالف (للجهل بها) أي بالعارة والعلف (قوله كاجر تكها بعمارتها) أي إذا لم تعين العارة لما يأتي من قوله فان عبت الخ سم وعش (قوله او علفها) عطفا على عمارتها الاول اولى من عطفا على الثاني وقل او بعلفها او بدنيار على ان تصرفه في علفها لكان واضحا (قوله للجهل بالصرف الخ) علة للعلل فلو اقتصر عليه كما في المغي لكان حسنا عياره لان العمل ببعض الاجرة وهو مجهول فتصير الاجرة مجهولة اه (قوله بالصرف) اي العمل وقوله فتصير الاجرة مجهولة اي لانها مجموع الدينار والصرف والمجهول اذا انضم الى معلوم صيره مجهولا اه رشيدى (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره انه لا فرق في الرجوع عند تبينه بين كون الاذن مالا كاو غيره كولى المجهور عليه وناظر الوقف والظاهر ان المستاجر يرجع بمصرفة عاجلا بالفاسد على الولي وناظر ولا رجوع لها على جهة المحجور والوقف مطلقا لانه لا ينبغي لها الاذن في الفاسد اه عش (قوله رجع) اي بالمصرف وباجرة عمله اه رشيدى (قوله والا) اي إن لم يقصد الرجوع (قوله كذلك) اي عدم الصحة (قوله وإن علم الخ) غاية (قوله كبيع زرع الخ) اي قياسا عليه فانه باطل اه عش (قوله هناك شرط) أي ولو بالقوة كقوله أجز تكها بدنيار على ان تصرفه الخ اه عش (مطلقا) أي سواء علم الصرف او جهله فعمله البطان الشرط لا الجهل اه كردى (قوله والا) اي ان لم يكن شرط في العقد (قوله بعمارتها) اي او بعلفها (قوله فان عينت) اي العمارة كاجر تكها بعمارة هذا المحل على كيفية كذا اه عش (قوله اما اذا) الى قوله على انفى المغي (قوله في صرفها) اي الاجرة (قوله بعد العقد) متعلق بقوله

أي الا اراء قبله أي لزوم عش (قوله والا كفت معاينتها) والمعلومة شاملة لها (قوله نظير مامرفي الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير العقد وجب من تقديم العقد لا يوم العمل ولو في الجملة إذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقتها فان كان بإدابة اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الا ذكر في العبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزنا ثم راجع (قوله إن قلنا انه اجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافا لولى العراق وهو نوع من التراضى والمعونة فهو جملة اغتفر فيها الجهل كمسئلة الصلح شرح م (قوله كاجر تكها بعمارتها) انظر هذا مع قوله الاتي والا كاجر تكها الا ان يكون هذا اذ لم تبين العمارة (قوله كاجر تكها بعمارتها او بدنيار الخ) كذا م الخ (قوله والاوجه) أي وفاقا لتظهير ابن الرزمة

(ويشترط) لصحة الاجارة
(كون الاجرة معلومة)
جنسا وقدرها وصفة إن
كانت في الذمة ولا كفت
معاينتها في اجارة العين
والذمة نظير مامرفي الثمن
وجواز الحجب بالرزق
مستثنى إن قلنا انه اجارة
توسعة في تحصيل هذه العبادة
(فلا تصح) الاجارة لدار
(بالعارة) لها (و) لا
لدابة بصرف او بفعل
(العلف) لها بفتح اللام
المعلوف به وباسكانها كما
يغضه المصدر للجهل بها
كاجر تكها بعمارتها او
بدنيار على ان تصرف في
عمارتها او علفها للجهل
بالمصرف فتصير الاجرة
مجهولة فان صرف وقصد
الرجوع بها رجع للاذن
مع عدم قصد التبذير والا
فلا والاوجه ان التعليل
بالجهل للأغلب وان الحكم
كذلك وان علم المصرف
كبيع زرع بشرط ان يحصده
البائع فالخاصل انه حيث
كان هناك شرط بطلت
مطلقا والا كاجر تكها
بعمارتها فان عينت صحت
ولا فلا أما إذا أذن له في
صرفها بعد العقد من غير

أذنو **(قوله فيه)** أى فى صلب العقد **(قوله وترعه)** أى بالصرف أى العمل اه رشيدى وعش **(قوله فيجوز)** أى سواء كان ذلك فى الملك أو الوقف اه عش **(قوله واغتر اتحاد الخ)** عبارة المغنى وشرح الروض والبهجة والمنهج قال ابن الرفعة ولم يختر جوه على اتحاد القابض والمقبض لو فوه ضمنا اه **(قوله اتحاد القابض والمقبض)** لأن المستاجر مقبض عن نفسه وقابض عن المؤجر عبارة الرشيدى لأنه أى المستاجر كأنه أقبض المؤجر ثم قبض منه للصرف اه **(قوله للحاجة)** ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى زمتان من تسوية الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مرهم قال عش قوله من ذلك أى من الاكتفاء بالأذن للمستاجر فى الصرف اه **(قوله للقابض من المستاجر الخ)** قد يقال قبض البناء مثلا جرت به العادة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن جهة المؤجر فيقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون فى يده أمانة للناظر ودخوله فى ملكه يستلزم كونه قابضا عن الناظر مقبضا لنفسه فلم ينفك الاتحاد المذكور اه وقد يقال أيضا إن هذا التنزيل لا يتناقى فى مسألة الدابة إذا كانت الاجرة علقا معينا للمستاجر **(قوله ويصدق الخ)** أى قوله نظير الخ فى المغنى وشرحه الروض والبهجة **(قوله ويصدق المستاجر الخ)** هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف إذا وقع مثل ذلك فى تصديق المستاجر فيه صفة نظر فلا يرجع لان تصديقه ليس بملوك له لصدق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستاجر فيه صادقا اه عش **(قوله على أنه)** عبارة النهاية ولا ينافيه قولهم لو قال الخ اه **(قوله ثم لا خارج)** عبارة النهاية ليس هناك شىء فى الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل الخ اه **(قوله وهنا الخارج)** قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش **(قوله بين البابين)** أى المستثنين **(قوله شهادة الصانع الخ)** ان أريد بالصانع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزىلا للقابض الخ ينافى قوله لأنهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وإن أريد بهم غيره فليحرم اه سم عبارة السيد عمر قوله لأنهم وكلاؤه تأمل الجمع بينه وبين قوله أنفا على أنه فى الحقيقة لاتحاد تنزىلا للقابض الخ اه **(قوله على أيديهم كذا)** المراد على عملهم ومن عملهم بقوله لأنهم وكلاؤه أى فى شهادة على فعل أنفسهم بخلاف مالو شهدوا بأنه صرف كذا فإنها تقبل إلا ان علم الحاكمهم يعنون لأنفسهم قاله الزبائى اه رشيدى عبارة عش قوله على أيديهم أى لأنفسهم مالو شهدوا بأنه اشترى الآلة التى بنى بها بكذا وكانوا عدولا أو شهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجر تلم يمتنعوا والشهودا بأنه صرف على عمارة المحل ولم يضيفوا ذلك لأنفسهم فيقبل القاضي شهادتهم ما لم يعلم أنهم يعنون أنفسهم اه **(قوله يعلم عادة الخ)** قضيته أنه لو لم يعلم طمأنا ما يوجب تعطيلها لم تنفسخ وهو كذلك اه عش **(قوله تعطلها)** لعل التأنيث بتاويل العين اه سيد عمر **(قوله من الاجارة)** انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة الباب لو أجر حماما على أن مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة فى الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان عكست بعدا أو تقدير كتعطل شهر كذا لعلها بطلت فى تلك المدة

شرط فيه وترعه به المستاجر فيجوز واغتر اتحاد القابض والمقبض فيه للحاجة على أنه فى الحقيقة لاتحاد تنزىلا للقابض من المستاجر وإن لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالاته ضمنية ويصدق المستاجر فى أصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لأنه ائتمنه ويتعين تقييده بما إذا ادعى قدر الاتفاق عادة نظير ما يأتى فى الوصى بل أولى والاحتاج لبيئة على أنه اعترض بقولهم لو قال الوكيل آتيت بالتصرف المأذون فيه وإنكر الموكل صدق الموكل ويرد بانه ثم لا خارج يصدق الوكيل والاصل عدمه وهنا الخارج وهو وجود العبارة واستثناء الدابة مدة عن اتفاق مالكها عليها يصدق المستاجر فلا جامع بين البابين ولا تنكفى شهادة الصانع له أنه صرف على أيديهم كذا لأنهم وكلاؤه ولو أكرت نحو حمام مدة يعلم عادة تعطلها فيها لنحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهت فسدت

والأفقيها وفيما بعدها (ولا) الإيجار (ليسبح) مذبوحة (بالجدو يطحن) ير (بعض الدقيق) أو بالنخالة الخارج منه كئذ لا لاجل بشاة
الجلدورقته ونومة أحد الآخرين وخشوته ولم لعدم القدرة عليها حالاً والخبر الدار قطن (١٢٩) وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قفز

الطحان أن ي يجعل اجرة

الطحن بحب معلوم قفزا

مطحوناً منه وصورة المسئلة

أن يقول لتطحن السك

بقفزن منه أو يطلق قال قال

استأجرتك بقفزن من هذا

لتطحن ما عداه صح فضايط

ما يبطل أن يجعل الاجرة

شيئاً يحصل بعمل الاجير

وجعل منه السبكي ما عتيد

من جعل اجرة الجاني العشر

ما يستخرجه قال قال قيل

لك نظير العشر ما تستخرجه

لم تصح الاجارة ايضاً وفي

صحته جعله نظراً وبته

صحته جعله لك له اجرة

مثله لاجل بقدر ما يستخرجه

(ولو استأجرها) أي امرأة

مثلاً (لترضع رقبها) أي

حصته منه الباقية له بعدما

جعله منه اجرة المذكور في

قوله (ببعضه) المعين كئذ

(في الحال جاز على الصحيح)

للعلم بالاجرة ولا اثر لوقوع

العمل المكترى له في ملك

غير المكترى لانه بطريق

التبع كساقاة شريك إذا

شرط له زيادة من الثمر

واتضر للمقابل بما يرد

ما تقرر من التفصيل ومن

ثم قال السبكي التحقيق أن

الاستجار أي بعضه حالاً

أن وقع على السك أو أطلق

ولم تدل قرينة على أن المراد

حصته فقط لم يصح وعليه

وما بعده وصح فيما اتصل بالعقد انتهت اه رشيدي (قوله والأفقيها) أي وإن لم يكن الأمر كما ذكر بان لم
تشرط أو شرطت وعلت اه سيد عمر (قوله أفقيها) أي قبطيل فيها الخ وطريق الصحة يتجدد العقد فيما
يق من المدة باجرة معلومة اه ع (قوله مذبوحة) إلى قوله اه في المعنى الأقوله وصورة إلى فضايط
وكذا في النهاية الأقوله كئذ وقوله فضايط إلى وجعل (قوله الخارج منه) أي كل من الدقيق والنخالة من
البريويحتمل أنه نعت للنخالة فقط والذ كير لربا لفظ الطال وخبر منه حيث دلل البريوي والدقيق (قوله كئذ)
على كلا الاحتمالين مثال لبعض الدقيق عبارة المعنى البريوي بعض الدقيق منه كربعه أو بالنخالة منه اه
وهي حسن (قوله ولعدم القدرة عليها الخ) عبارة شرعي الروض والبهجة ولأن الاجرة ليست في الحال الهينة
الشرطة فهي غير مقدور عليها اه (قوله وصورة المسئلة الخ) وفاقاً للمعنى وشروح المنهج والروض
والبهجة وخلافاً للنهاية كما يأتي (قوله أو يطلق) أي ولم تدل قرينة على أن المراد حصته فقط اخذا بما يأتي
فلينأمل اه سيد عمر (قوله بقفزن من هذا) أي الحب فالاجرة من الحب لامن الدقيق اه سم (قوله
لتطحن ما عداه) وقياس امر في الشارح مر فيما لو ساق أحد الشريكين شريكه وما يأتي فيما لو استأجر
امراً لارضاع رقيق ببعضه لأن من أن المعتمد فيه الصحة مطلقاً هنا كذلك فتصح سواء قال لتطحن باقية
أو كله اه ع (قوله الجاني) أي الجامع للخراج ونحوه اه كردي (قوله ايضاً) أي لو حذفت لفظة
نظير (قوله وبته جعله جملة) انظر ما معني الصحة مع اشتراط علم الجعل في الجملة أو فسادها بمجهول وفي شرح
مر أي والمعنى والفرر والأوجه فيها البطان للجل بالجل انتهى اه سم قال ع (قوله مر) والأوجه
البطان أي ويستحق اجرة المثل اه (قوله أي امرأة) إلى قول المتن وكون المنفعة في النهاية إلا أنه
عقب قوله فقط جاز بما فيه لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله مثلاً) أي أو ذكر اه
صغيرة سم على منج اه ع عبارة الفرر ودخل في المرأة الصغيرة فيصح استئجارها لذلك بناء على
طهارة لبنها وفي معناها الرجل فيما يظهر اه (قوله له) نعت رقيقاً و (قوله أي حصته منه) أي حصة
المستأجر من الرقيق تفسير لرقيقها و (قوله الباقية له) نعت لحصته و (قوله بعدما جعله) ظرف للباقية وما
واقعة على الجزء (قوله المذكور) نعت لها (قوله للمقابل) أي القائل بعدم الصحة (قوله من التفصيل)
اراد به قوله أي حصته الخ (قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه اطلاقه اه
شرح مر اه سم قال ع (قوله المعتمد اطلاق الصحة) أي هنا وفي المساقاة وكذا في استئجاره لطحن هذه
الروية برميها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك وأن نوزع فيه مر اه سم على حجب اه (قوله
قال السبكي التحقيق الخ) اعتمد المعنى وشروح الروض والبهجة والمنهج (قوله أو على حصته) عطف على قوله
على السك (قوله اذ ذاك) أي وقت الفطام اه ع (قوله قال البلقيني أو سخله الخ) وانما يصح إيجار

تزيلاً للفايض منزلة الوكيل عن المؤجر وإن اراد بهم غيره فليحجر (قوله والأفقيها) أي وإن لم تجمل (قوله)
بقفزن من هذا) بالاجرة من الحب لامن الدقيق (قوله وبته جعله جملة) انظر ما معني الصحة مع اشتراط
علم الجعل أو فسادها بمجهول وفي شرح مر والأوجه فيها البطان للجل بالجل اه (قوله في المتن) ولو استأجرها
لترضع رقيقاً الخ قال في الروض وتصح بجز منه أي ما عمل فيه في الحال اه أي كاستئجارها لارضاع
الرقيق ببعضه في الحال واستئجاره لطحن هذه الروية برميها في الحال ولا يضر وقوع العمل في المشترك كما في
مساقاة أحد الشريكين الآخر وهذا هو المعتمد وأن نوزع فيه مر (قوله بعد) معمول للباقية
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح مر (قوله قال البلقيني
أو سخله فلا يصح) وانما يصح إيجار المرأة لصيد الفار لأنها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد

(١٧) - شرواني وابن قاسم - سادس - يحمل النص لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصداً أو على حصة المستأجر فقط جاز وفي
الحال متعلق ببعضه احتراماً عما لو استأجرها ببعضه بعد الفطام مثلاً فلا يصح قطع المأمران الاجرة المعينة لا توجب وللجل بها اذ ذاك والخارج
بنحو المرأة استئجار شاة مثلاً لارضاع طفل قال البلقيني أو سخله فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كاستئجار

المرأة لصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لاتنقاد بطبعها للارضاع سم على جميع من طرق
 استحقاها اجرة المرأة ان يضع يده عليها لعدم مالك لها ويبتعد بها بالحفظ والترية فيملكها بذلك كالوحوش
 المباحة حيث تملك بالاحتياط اه ع (قوله بخلاف المرأة للارضاع سخله) فان الظاهر سمته كما قال اعني
 البلقني اه سم (قوله ويشترط الخ) اشار به الى ان هذا الشرط معطوف على قول المتن كون الاجرة
 معلومة (قوله معلومة) الى قوله ومن ثم اخصص في النهاية الاقوله وان نزل الى وكونها تستوفي (قوله معلومة
 الخ) عبارة المغني وضابط ما يجوز استحجاره كل عين يتفق بها مع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة
 تضمن بالبدل وتباح بالا باحة اه (قوله كآياتي) اي في اول الفضل الا في (قوله لها اي قيمة) عبارة المغني لم
 يرد بالمتقومة هنا مقابل المثلية بل ما لها قيمة الخ اه (قوله محرمه) في التنبيه كالفناء اه قال الاسنوي في
 تصحيحه الاصح كراهته لا تحريمه اه وسياتي في الشهادة ويباح الفناء بلا آلة وسماعه اه وسياتي
 هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرم انما هو الآلة وفي تجريد المزد
 اطلاق الغزالي والصباغ والشيشاني اسحق منع الاستحجار للفناء تعليلا بانه حرام ممنوع ثم قال وفي الانوار
 يجوز استحجار القول للقول المباح وضرب الدف إذا قدر بالزمن ولم يكن امرأة ولا مرد انتهى سم
 (قوله كان بذل المال الخ) جواب الا (قوله وكونها واقعة للمكسري) اي او موكله او موليّه وخروج بذلك
 العادة التي لا تقبل النية كالاصالة اه رشيدى (قوله كاستحجار بستان ثمره) اي فانه باطل عرش ومرد
 في اول المساقاة حيلة جواز كرهى (قوله لان اللين تابع لما تناوله العقد) عبارة الفرر واستحجار المرأة
 للارضاع مطلقا يتضمن استيفاء اللين والحضانة الصغرى وهى وضع الطفل في الحجر والقائه الثدي وعصره له
 بقدر الحاجة والاصل الذى تناوله القذفيا ذكر فعلها واللين تابع واما الحضانة الكبرى وهى حفظ
 الطفل وتمهيد بغسل راسه وبنده وتربا به ودهنه وكحلور بطنه في المهد ونحوه لئلا ينام ونحوها مما يحتاج اليه
 فلا يشمل الارضاع لئلا يبدن النص عليها اه (قوله فتاة) وهى الجدول المحفور اه شرح الروض (قوله
 وكونها تستوفي الخ) قد يقال يغني عن هذا قوله لو كون العقد عليها الخ (قوله وكونها مباحة) قد يقال يغني
 عنه قول المصنف متقوم من ثم اخرج هو بها المحرمه كما مر اه رشيدى (قوله بخلاف تفاح كثير الخ)
 اعتمد الاسنوي والمغني والنهاية عبارتهم فان كثير التفاح سمحت الاجارة لان منه ما هو اطيب من كثير من
 الرايحين اه زاد الاولان وكون المقصود منه الاكل دون الرائحة لا يقدح في ذلك اه وزاد الثالث كذا كره
 الرافعي وان نازعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) خبر اربع للكون في قوله وكونها مباحة الخ
 (قوله وتباح الخ) تعطى على تضمن (قوله ومعلم) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغني الا قوله ومن ثم الى
 خلاف نحو قوله فان لم تكن الى وفي الاحياء (قوله ومعلم على حروف الخ) عبارة المغني ويلحق بما ذكره
 انصف ما اذا استاجر له لعله انه لا تجب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الصدوق وكذا على اقامة
 الصلاة اذ لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة مرعاة الوقت اه قول المتن (وان روجت السلمة) اي
 وكانت اجماعا بوقبول اه معنى (قوله اخصص هذا الخ) خلافا للنهاية كآياتي (قوله بخلاف نحو عبد الخ)
 يحمل على ما فيه تعب والافلا فرق مر اه سم اي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام

المرأة لارضاع سخله (و)
 يشترط لصحتها ايضا (كون
 المنفعة) معلومة كآياتي
 (متقومة) اي لها قيمة ليحسن
 بذل المال في مقابلتها والابان
 كانت محرمة او خبيسة
 كان بذل المال في مقابلتها
 سفيها وكونها واقعة للمكسري
 وكون العقد عليها غير متضمن
 لاستيفاء عين قصد كاستحجار
 بستان ثمره بخلاف نحو
 استحجاره للارضاع وان
 بقي الحضانة الكبرى لان
 اللين تابع لما تناوله العقد
 نعم يصح استحجار قنطرة او بر
 لا لتفاح بما فيها للحاجة وكونها
 تستوفي مع بقاء العين وكونها
 مباحة مملوكة مقصودة
 لا كتنفاحه لئلا يمتنع بخلاف
 تفاح كثير كما يجوز استحجار
 مسك ورايحين للشم كذا
 ذكره الرافعي لكن نازع
 فيه السبكي وغيره لان هذين
 القصد منهما الشم وذاك
 القصد منه الاكل قل او
 كثر تضمن بالبدل لا ككسب
 وتباح بالا باحة لا كضع
 واكثر هذه القيود تؤخذ
 من كلامه (فلا يصح استحجار
 ياعلى) نحو (كلمة) ومعلم
 على حروف من قرآن
 او غيره (لا تتعب) اي عادة
 فيما يظهر (وان روجت
 السلمة) اذ لا قيمة لها ومن ثم
 اخصص هذا ببيع مستقر
 القيمة في البلد كالحجر بخلاف
 نحو عبد و ثوب ما يختلف

فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فان تعيب بكثرة تردد او كلام فله اجرة مثل وال (١٣١) فلا يبحث فيه الاذرى بان الغرض انه استأجره

على ما لا تعيب فيه فبقية غير معقود عليه فيكون متبرعا به وردبانه لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعقود عليه فان لم تكن الصورة ذلك كاستأجر ترك على بيع هذا بكذا صح وكبعمه وانا ارضيك فسدوله اجرة المثل وفي الاحياء يتمتع اخذ طيب اجرة على كلة بدواه يفرده لعدم المشقة بخلاف ما هر عرف ازالة اعوجاج نحو سيف بضره واحدة اى وان لم يكن عليه فيها مشقة لان هذه الصناعات يتعب في تعلبها ليتكسب بها ويخفف عن نفسه التعب وخالفه البغوى في هذه ورجح الاذرى الاول (وكذا دراهم ودنانير للترتين) او الوزن هما او الضرب على سكتها ومرق الزكاة خلاف في حل التزين بالمعراة والمتقوبة فعلى التحريم لا يصح استجارها للترتين بها (و نحو) كلب الصيد) و الحراسة به فان ذلك لا يصح استجاره (في الاصح) لان منفعة التزين بهما لا تقصد بالابون ثم يضمن غاصبها اجرتها ونحو الكلب لاقية لعينه ولا لمنفعته ولولم يقل للترتين ونحوه لم يصح قطعا كالواكان نحو الكلب غير معلم واجرى البغوى الخلاف

المصنف ما كان مستقر القيمة ومالم يستقر خلافا لمحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعيب اه قال ع ش قوله مر خلافا لمحمد الخ حيث قال على عدم صحة الاجارة على كلة لا تعيب اذا كان المادى عليه مستقر القيمة اه شيخنا الزبائى اه (قوله فصح استجاره عليه) وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التى يأتى بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اه ع ش (قوله فله اجرة مثل) لعل معلوم على نظيره الا اذا لم يكن عالما بالفساد والافضل تأمل اه سيدعمر (قوله وردبانه لا يتم عادة الخ) قد يقال هذا لا يرد بحث الاذرى لان فرض المسئلة ان الاجارة على ما من شأنه عدم التعيب وما العادة فيه عدم التعيب اه رشيدى (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) لعل راجع الى ما فى المتن اى فان كان المعقود عليه بما يتبع قائله ففيه تفصيل فان وجد العقد الشرعى صحوله المسمى والافسدوله اجرة المثل (قوله لعدم المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التى جرت عاداتهم باستعمالها منه ازالة ما يحصل للروح من الانحلال المسمى عند العامة بالباطو والاجرة على من التزم العوض ولو اجنبا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة او اهلها العوض لزمت الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يزم من قام به المانع الاستجار لان من قبل المداواة وهى غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ابتجار بمقد صحيح لزيم المسمى والافاجرة المثل اه ع ش (قوله يتعب) اى صاحب هذه الصناعات (وخالفه) اى الغزالى (البغوى) لعل الاولى اسنادا مخالفة للغزالى لتقدم البغوى فى الطبقة اه سيدعمر وقد قال اشار الشارح بذلك الى رجحان ما قاله الغزالى فى شبه الرجحان بالتقدم الزمانى عبارة المعنى وافق القفال بانه لا يصح استجاره اى الماهر له وهذا هو الظاهر وان قال الاذرى المختار ما قاله الغزالى اه (قوله فى هذه) اى فى ضربة السيف اه ع ش (قوله ورجح الاذرى الاول) وهو الارجح اه نهاية (قوله الاول) اى الصفحة فى ضربة السيف اه ع ش قول المتن (وكذا دراهم ودنانير) خرج بهما الحلى فيجوز اجارة حتى يمثله من ذهب او فضة تأبى معنى قال ع ش قوله مر حتى يمثله الخ اى لان المعقود عليه فى الاجارة المنفعة فلا يأتى ذلك لانه انما يكون فى بيع التقدمة مثله اه (قوله او الوزن) الى قول المتن فلا يصح فى النهاية الا قوله لم اجزى الى المتن وقوله بان اقطع الى ما فى قوله لو ان جاز الى لكن خالفه فقول له لوجه ملكك ملكا تاما فقول له ويعلم الى ويوجه وكذا فى المعنى الا قوله ومرق الزكاة الى المتن (قوله ومرق الزكاة الخ) عبارة انها يقو يعلم عامر فى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معراة للترتين بها اه (قوله فعل التحريم الخ) اى وعلى الحل يصح والمتمدحل التزين بالمعراة دون المثقوبة اه سم قول المتن (وكب الخ) خرج به الخزير فلا تصح اجارة تميز ما المتولد منها كذلك كما قاله بعضهم نهاية ومعنى (قوله او الحراسة الخ) اى لماشية او زرع او دروب اه معنى (قوله ولا لمنفعة) الاولى فلا بالماء كافى المعنى (قوله وقطع المتولى بالجواز) اعتمده النهاية والمعنى والروض مع شرحه اجرتهم ولو استأجر شجرة للاستغلال بظلمها او الرطبها او طائر اللسان يصو تكال عندليب او لونه كالتالطاص صح لان المنافع المذكورة مقصودة متقومة ويصح استجاره لرد دفع الفار وشبك وباز وشاهين للصيد لان منافعها متقومة اه (قوله او المستأجر الخ) عطف على المؤجر الخ (قوله كذلك) اى حسا وشرعا (قوله اخذ الخ) علة لزيادته او المستأجر الخ (قوله ليتمكن الخ) عطف على المتن والشرح معاه (قوله منها) اى المنفعة (قوله ومن القادر على

والا فلا فرق مر (قوله ورجح الاذرى الاول) اعتمده مر (قوله فى المتن) وكذا دراهم ودنانير للترتين) وخرج بالدراهم ودنانير الحلى فيجوز اجارة حتى يمثله من ذهب او فضة ويعلم عامر فى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معراة للترتين شرح مر (قوله فعلى التحريم) اى وعلى الحل يصح والمتمدحل التزين بالمعراة دون المثقوبة (قوله فى المتن وكب للصيد) وخرج بالكلب الخزير فلا تصح اجارة تميز ما المتولد منها كذلك كما قاله بعضهم شرح مر (قوله وقطع المتولى بالجواز) جزم به فى الروض واعتمده مر (قوله

فى استجار طائر للاستئناس يصو ته اولونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المؤجر قادرا على تسليمه اى المنفعة بتسليم محلها حسا وشرعا والمستأجر قادرا على تسليها كذلك اخذ) مما مر فى البيع ليتمكن المستأجر منها ومن القادر على التسليم

(الخ) عبارة المغني ونهاية والقدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فبدخل المستاجر فإجاره ما استاجر هو وكذلك للمقطع أيضا إجارة ما أقطعه له الامام كاقتي به المصنف اه (قوله للمقطع) وهو ما أقطعه الامام من ارض بيت المال لواحد من المستحقين اه كرى اقول هذا التفسير وان ناسب ما بعده لكن المناسب لمقابله وهو من أقطعه له الامام قطعة من ارضي بيت المال من المستحقين (قوله فان أقطع) ببناء الفاعل وفاعله خير الامام المعلوم من المقام او ببناء المفعول وناصب فاعله قوله له رقبها (قوله او منغتها) عطف على رقبها وخير مما للمقطع المراد به الارض التي أقطعها الامام على مامر عن الكردى او تلك الارض المعلومه من المقام كما هو المناسب لقوله ومن القادر (قوله وان جاز للسلطان الخ) اى حيث أقطع ارقا فاقاما اقطاع التملك فيمتنع على الامام الرجوع فيه اه عش (قوله خلفه) اى المصنف (قوله قال الزركشى الخ) عبارة المغني والاولى كما قال الزركشى الخ (قوله والحق ان الامام اذا ان الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وقد يجب بان الاذن المذكور متضمن لتمليك المنفعة (قوله وبه) اى بقول الزركشى (يعلم انه) اى خلاف للعلاء للمصنف هو المعتمد اه كرى وهذا مبنى على ان قول الشارح معتمد بفتح الميم ولام الجر للتعليل ويظهر انه بكسر هاو اللام مجرد التمديق والمعنى ان الزركشى معتمد لما قاله العلاء من ان المقطع بملك المنفعة وانما يسبح له الانتفاع (قوله ويوجه صحة إجاره) (فرع ٢) في فتاوى السيوطي مسئله رجل استاجر من رجل ارضا فاطاعة لثربها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولد اهل تفسخ الاجارة او تبق ولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية في اجارتها كلام للعلاء لكن الذى نتخاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض المملوكة حتى انه اذا مات المؤجر تبق الاجارة بل نقول بانفساخ الاجارة بموته كاذامات البطن الاول وقد اجر الوقف اسم والكلام كامر عن عش وياتى عن الرشيدى ويقتضيه المقام في اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) اى عدم ملكه المنفعة (قوله في الاخرة) اى في صورة جريان العرف العام بالاجارة (قوله ويجئ قد يجمع) الاولى وقد يجمع (قوله فيقدم بما قاله الخ) سياق ان الرجح صحة إجاره مطلقا والكلام في اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك فصح اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) اى كلام المصنف بالصحة وكلام معاصره به بالطلان (قوله ولا من نذر) الى قوله اخذنا في المغني الى قوله وكذا الحافى النهاية الا قوله او مطلقا الى المتن (قوله ولا من نذرعته الخ) اى ولا يصح استئجار العبد المنذور عنه او المشروط عنه على المشترى اى مغنى قال الرشيدى ظاهرا هو ان كانت مدة الاجارة تنقضى قبل دخول وقت العتق بان كان معلقا على شيء كقدم غائب

والحق ان الامام اذا اذن الخ (اي مدخل للاذن او اطر العادة مع عدم ملك المنفعة) (قوله) وتوجه صحة ايجارها الخ) كذا شرح م (في فرع) في فتاوى السيوطي مسئلة رجل استأجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المور بعد سنين وخلف ولدا فهل تنفسخ الاجارة وتبقى ولد المور الجواب الارض الاقطاعية في اجارتها كلام العلماء حتى قال المحققون انها لا تصبح اجارتها لانها ببصدان يزرعها الامام من المقتطع وقطعها غيره لكن الذي نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض الموقوفة حتى انه اذا مات البطن الاول وقدر الوقف بقى لان البطن الثاني ينتقل اليه الوقف قطعوا الاقطاع لا يتحقق انتقاله الى الولد فقد يقطعه السلطان اياه وقد لا يقطعه اياه في مسئلة رجل سافر لبلاد السلطان في طلب مال الذخيرة فاعطوه حتى ربه فاذ سمعته ثلاث مائليك في خدمته فاعطى كل واحد عشرة اشرفية فهل له ان يدعى على احدهم بالمبلغ الذي اعطاه في نظير سفره معه وهل يلزمه ان يعطى من اخذه معه تفسيره الجواب يلزمه ان يعطى الذي اخذه معه تفسيره بشرط ان يشترط عليه ذلك او لا فان سافر معه ولم يذكر له اجرة فلا شيء له ومتى اعطاه شيئا وقد شرطه له او لا ولم يشترطه له ولكن تبرع به فلا رجوع له به واقول ينبغي التامل في جواب هذه المسئلة الثانية في تحرير فان كان استأجر المالك لخدمته احتيج الي عقد المالكين واذنهم ولا بد ان تكون الخدمة معلومة ولا يخفى ان التفسير امر مجهول فاذا شرطه ينبغي الرجوع لاجرة المثل ولولم يشترط

المقطع فان اقطع رقبته
صحت اجارته اتفاقا او
منفعتهما فكذلك كاقا فيه
المصنف لانه مستحق للمنفعة
وان جاز للسلطان الاسترداد
كما ان للزوجة اجار الصداق
قبل الدخول وان كان
متعرضا لواله عنها الى
الزوج بانفساخ النكاح
لكن خالفه علماء عصره
محتجين بانهم يملك المنفعة بل
ان ينفع فهو المستعير
والزوجة ملكة لمساكناتها
قال الزركشي والحق ان
الامام اذا اذن له في الاجار
أوجرى به عرف عام كديار
مصر صرح والامتنع اه
وبه يعلم انه معتمد لعدم
ملكه المنفعة وتوجه حجة
اجارته مع ذلك في الاخرة
بان اطراد العرف بذلك
مزيل منزلة الاذن من الامام
وحينئذ فقد جتمع بما قاله
بين السكلايين (فلا يصح
استئجار) ابنة مني لعجز
مالكها عن تسليمها شرعا
لانها مستحقة الازالة فورا
وكذا يقال في كل بناء كذلك
كالا بنية التي في حريم النيل
مثلا ولا من نذر عقبه

أو شرط في بيعه ولا استتجار (أي مغبوب) لغیر من هو يده ولا يقدر هو أو المؤجر على انتزاع عقب العقد أي قبل مضي مدة لها اجرة مثلا
أخذ ما ياتي في التفرغ من نحو الامتعة وذلك كييعهما والحق الجلال البلقيني (١٣٣) بذلك ما لو تين ان الدار مسكن الجن وانهم

يؤدون الساكن برجم أو
نحوه وهو ظاهر ان تعدد
دفعهم وعليه فطر وذلك
بعد الاجارة فطرو الغصب
بعدها (و) لا استتجار
(أعني الحفظ) بالنظر
واخرس للتعليم إجارة عين
لاستحالة بخلاف الحفظ

بنحو يدو اجارة الذمة مطلقا
(و) لا استتجار (ارض
الزراعة) أو مطلقا الزراعة
فيها متوقعة (لأما لها اثم
ولا يكفيها المطر المعتاد) أو
نحوه كندوة أو ماء تلج لعدم
القدرة على منعها حيث
واحتيال نحو سيل نادر لا

يؤثر نعم ان قال مكر ولو قبل
العقد فيها يظهر إذ لا ضرر
عليه لأنه ان لم يف له تخير
في فسخ العقد انا احفر لك
بئر التسقيما منها أو أسوق
إليه البيا من موضع آخر
صحت أي ان كان قبل

مضي مدة من وقت الانتفاع
بها لها اجرة وخرج بالزراعة
استتجارها لما شاء أو لغیر
الزراعة فيصح وكذا لها
وشرط ان لا ماء على ما
صرح به الجوزي مخالفا
لأطلاقهم البطان ومبحث
السبيكي انه ان لم يكن احداث
ماءها بنحو حفرش ولو

بكلفة صحح لإفلا وفيه نظر
للمامر في البيع ان القدرة
على التسليم والتسليم بكلفة
لها وقع لا أثر لها فيقول

والظاهر انه غير مراد فليراجع اه (قوله أو شرط) أي عتقه ش اه سم (قوله هو يده) الاولى هما كما
في المعنى (قوله ولا يقدر هو) أي الغیر (قوله لها اجرة) وفي بعض النسخ لها اجرة مثلا زيادة مثلا ولعله بكسر
فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدة لها اجرة اه (قوله وذلك كييعهما) التشبيه في اصل الحكم فانه
لا يشترط ثم كون القدرة قبل مضي مدة لها اجرة بل الشرط ان يقدر بلامؤنة أو بكلفة لها وقع اه ع (قوله
بذلك) أي المذکور من الآتي والمغصوب (قوله وانهم يؤدون الساكن الخ) قضيته أنه لو لم تكن الدار معدة
للسكني بل لخزين امتعة كتين ونحوه صح استتجارها لذلك وهو ظاهر اه ع (قوله وهو ظاهر) أي
اللاحق (قوله ان تعدد دفعهم) أفهم أنه لو لم يتعدد دفعهم صحت الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة أو
نحوها كتلاوة قسم فالاجرة على المستاجر حيث اجاز الاجارة اه ع (قوله فطرو الغصب الخ) أي
فلا تنفس به الاجارة وثبت للسكدي الخار فان رضى بغير انتفاع بها لتعذر انفسخت فيها كإتيان اه ع (قوله
قوله إجارة عين) أي فيها اه سم (قوله لاستحالته) أي كل من الحفظ والتعليم المذکورين (قوله
بخلاف الحفظ) عبارة المعنى أ ما لو استأجر واحدا عنها الحفظ شيء يده أو جلسه خلف باب للحراسة ليلا
فانه يصح وخرج بآجارة العين إجارة الذمة فصح منها مطلقا لأنها سلم وعلى المسلم إليه تحصيل المسلم فيه بأي
طريق كان اه (قوله مطلقا) أي للحفظ والتسليم وغيرهما (قوله أو مطلقا) يتأمل صورة الاطلاق اه
سيد عمر اقول صورته ما سياتي أنه لو لم تصلح الأرض للآلية واحدة من البناء والزراعة والغراس فانه يكفي
فيها الاطلاق ولا يشترط تبين المنفعة أو إليه اشارة الشارح بقوله والزراعة فيها متوقعة أي فقط قول المتن
(دائم) أي مستمر يجي عند الاحتياج إليه (قوله أو نحوه) إلى قوله أي إن كان في المعنى إلا قوله ولو قبل إلى أنا
احفر (قوله ولو قبل الخ) أي ولو كان القول قبل الخ (قوله إذ لا ضرر عليه) أي المستاجر وكذا تخيير قوله له
وقوله تخير (قوله لأنه ان لم يف له) تعليل لعدم الضرر (قوله انا احفر لك الخ) مقول قال مكر (قوله أي إن
كان) أي أمكن الحفر أو السوق (قوله قبل مضي مدة الخ) أي وبدون كلفة لها وقع كإتيان (قوله أو لغیر
الزراعة الخ) عبارة المعنى وللسكني فانه يصح وإن كانت محل لا يصلح كالمفازة اه (قوله فيصح) أي ويفعل
ما جرت العادة به في تلك الأرض اه ع (قوله وكذا لها شرط) أي وكذا يصح للزراعة مع شرط أن لا
الخ فشرط منصوب على أنه مفعول معه اه كردد (قوله ومبحث السبيكي الخ) أي في مسئلة المتن (قوله
فليقيد قوله بكلفة) يؤخذ منه تقييد قوله السابق نعم ان قال مكر الخ بانتفاع بكلفة لها وقع والام بصح إذا فرق
في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر كالبائع والمشتري اه سم (قوله إيجارها) أي الأرض للزراعة اه
معنى (قوله من نحوه عين) إلى قوله خمسة عشرة ذراعا في النهاية إلى قوله ولو أجرها مقيلا في المعنى إلا قوله لأن
اللفظ إلى المتن (قوله ان شرط أو اعتد الخ) عبارة المعنى وان استأجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فيها
شربها ان اعتد دخوله بعرف مطرد أو شرط في العقد وان اضطرب العرف فيه أو استثنى الشرب ولم يوجد

أجرة ودفع له شيئا ثم ادعى أنه انما دفع لظنه لزوم ذلك ينبغي أن له الرجوع بشرطه (قوله أو شرطه) أي
عتقه ش (قوله إجارة عين) أي فيها (قوله قبل العقد فيها يظهر الخ) كذا شرح حر (قوله أنا
احفر الخ) مقول قال من قال مكرش (قوله فيصح) اعتمدته حر (قوله ومبحث السبيكي الخ) هل بحث
السبيكي في المستاجر فقط حتى يغير قوله السابق نعم ان قال مكر الخ أو المغيرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من
نظر الشارح تقييد السابق بانتفاع بكلفة لها وقع أو ألم بصح إذا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر
كالبائع والمشتري (قوله ثم ان شرط أو اعتد في شربها دخول الخ) في الروض وان استأجر أرضا للزراعة
وأطلق دخل الشرب ان اعتد دخوله والافساق في الباب الثاني اه ثم قال في الباب الثاني فصل لو استأجر
أرضا للزراعة لم يدخل شربها لا بشرط أو عرف فان اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح الا ان وجد

بكلفة بما إذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة (ويجوز) لإيجارها (إن كان لها ماء دائم) من نحوه عين أو نهر لسبولة الزراعة
حيث ثم ان شرط أو اعتد في شربها دخول أو عدمه عمل به والالم يدخل لأن اللفظ لم يشمله ومع دخوله

شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الاول وكالواستثنى من الدار في بيعها في الثاني فان وجد شرب غيره صح مع الاضطراب والاستثناء اه وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسئ مافيه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول وفيما اذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا لما افاده كلام الاسئ من التفصيل كاترى اه (قوله شربها) والشرب بكسر الشين هو النصيب من الماء اه كردى (قوله دخول الخ) اى دخول الشرب أو خروجه في الارض المؤجرة (قوله لا يملك المستأجر الماء) اى لو فضل منه شيء عن السقي كان للتوثر لبقائه على ملكه اه ع (قوله ان استجار الحمام الخ) اى فان كان له ماء معتاد أو بغب حصوله صح وإلا فلا اه ع (قوله) فى تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا فيما مر عن المغنى والروضة من تفصيل صحة الاجارة وعدمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (والغالب حصولها) وهذا نحوه صريح في صحة ايجار الارض للزراعة قبل الرى اه سم اقول واصلح منه ما ياتى في اراضى نحو البصرة ومصر (قوله للزراعة) لو تأخر إدراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أو انه ولا اجرة عليه مروقوله ولا اجرة عليه بخلافه قول الروض اى والانوارون تأخر الادراك للعدو حر او برد او مطر او اكل جراد لبعضه اى كرسه فثبت ثانياً بالاجرة الى الحصاد سم على منعه اقول ويمكن حل قول مرو لا اجرة عليه على ما لو كانت زرع مرة واحدة واستاجر مال الزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البرون نحو فتاخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله ببقية الزرع الى وقت ادراكه وان تأخر وحل قول الروض بى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة بدرك الزرع قبل رغباً في زرع باجرة مازاد على المدة المقدرة اذا جرت العادة بانتفاعها بعد انقضاء المدة بزراع آخر اه ع (قوله السنة) يعنى بقية سنة الانحسار يظهر (قوله بعد انحسار الماء) متعلق بالاستتجار (قوله وقبل انحساره) وإن سترها عن الرؤية لان الماء من مصلحتها كاستتار الجوز واللوز بالقشر معنى واسئ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الارشاد ما نصه قدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل ثم قال وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا اجرة له كافي ايجار دار مشحونة بامتعة وقوله إن رجبى اظاهر في عدم الاشتراط وقد يشعر بالاستراط نظيره قوله السابق اى ان كان قبل مضى مدته من وقت الانتفاع له اجرة وهو ظاهر لا ذل فارق لكن في شرح الروض اى والمغنى واعتز على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنعوا يجب عنه بان الماء من مصالح الزرع وبان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع نصب اليه فيتمكن من الزرع حالاً كايجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها في زمن لا اجرة له انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقيد وقضية الثاني التقيد اه اقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالمدار على الجواب الاول ويؤيد عدم التقيد بل يصرح به جواز الايجار قبل الرى كما مر منه وسيأتى في الشرح والنهاية والمغنى ولذا قال ع (قوله) ومجوز استتجار اراضى مصر الخ سابقاً ان هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالامد اه (قوله) إن رجبى وقتها عادة) اى رجبى الانحسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها متعلق بضمير

لا يملك المستأجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي ويبحث ابن الرفعة أن استتجار الحمام كاستتجار الارض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفاهها المطر المعتاد أو ماء التلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) لان الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استتجار اراضى نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انحسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انحساره أن رجبى وقتها عادة

غيره اه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول فيما اذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافاً لما افاده كلام الروضة من التفصيل كاترى (قوله في المتن والغالب حصولها) وهذا نحوه صريح في صحة ايجار الارض للزراعة قبل ريبها (قوله وقبل انحساره) قال في شرح الارشاد وان منع رؤيتها لانه من مصالحها اه وقدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل وجزم به الاستاذ البكرى في كنزموهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا اجرة له كافي ايجار دار مشحونة بامتعة الذي نظره في شرح الروض فانه يشترط في صحته إمكان النقل للامتعة في الزمن المذكور وقوله إن رجبى اظاهر في عدم الاشتراط (قوله) إن رجبى) اى الانحسار وقتها عادة وقد يشعر بنظيره التقيد السابق في قوله اى ان كان قبل

الانحسار وقوله عادة بصير الزرعة على الشذوذ كما مر غير مرة قال ع ش فان تأخر الانحسار عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار اه (قوله وقيل ان يعلوها خ) عبارة التها بقوله اى الى ان كان زرعها من الزيادة الغالبة ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتثيل بخمسة عشر او سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلاقهم جواز الانحسار قبل الزرع شامل لما قبله بمدة لها اجرة كما هو قضية الاستثناء الاق ويأتى هناك تايد اخر للشمول (قوله ان وثق به) اى يعلو الماء وان كانت الارض على شط وبحر والظاهر انه يغرقها وتنفق في المالم يصح

استجاره لعدم القدرة على تسليمها وان احتمله لم يظهر جاز لان الاصل والغالب السلامة معني وروض مع شرحه (قوله كالماء بالبصرة) المد ار فاع النهر اه كرى عبارة القاموس المد كثر الماء اه (قوله وكالتى) عطف على المدور (قوله تروى) ببناء الفاعل و (قوله من زيادة النيل الخ) بيان للوصول و (قوله كخمسة عشر الخ) مثال الزيادة الغالبة (قوله بها) اى بالخمسة عشر ذراعا (قوله تطرق الاحتمال) اى احتمال عدم الحصول (للاولى) اى الستة عشر و (قوله للثانية) اى للسبعة عشر (قوله ويظهر الخ) عبارة المعنى بل الغالب في زماننا وصول الزيادة الى السبعة عشر والثمانية عشر اه (قوله كذلك) اى كخمسة عشر ذراعا في الصحة (قوله ولو اجرها) الى قوله وتفسخ (قوله لم يصح الخ) ويترجعه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره اه سم قال ع ش قوله مر بما اذا قصد اخذ مفهومه انه يصح اذا اطلق ويبنى ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانفعال وان المعنى اجر ترك هذه الارض لتتفع بما شئت وانما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان انها مما تملكه منفعة الارض لا لتقيدها بهذه الثلاث اه (قوله عين مال كل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المكيل والمقيل والراح لانهما كالشئ الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المكيل والمقيل والراح على حدة اه سم (قوله ومن ثم) اى لاجل اشتراط التعيين (قوله قال القفال الخ) بقى ما لو اجره ليزرع النصف برا والنصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر في الزرع والغرس بجامع اختلاف الضرر ولا نه يتمتع ابدال الشعير بالخطوة او يفرق باتحاد الجنس هنا هو الزرع بخلاف الزرع والغرس فهما جنسان فظهر وصم مر على الفرق فليحرم رسم على حج اقول والا قرب عدم الفرق اه ع ش (قوله أو قطع) الى قول المتن ولا تجوز في المعنى الاقوله واقول الى ر تفسخ قول المتن (كالشئ) هذا يدل على انه اراد بالسابق الحسى فقط ولو اراد به الاعم كاحله عليه الشارح هناك لا تستغنى عما هنا (قوله من نحو سن صحبة الخ) فلو استاجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق اجرة لعدم الاذن الشرعى نعم ولو جهل الاجير انها صحبة فبني استحقا فاجرة ولو اختلفا فالأقرب تصديق الاجير لانه الظاهر اذا الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الرجة اه ع ش (قوله بخلافه لنحو قود) بخلاف قطع او قطع نحو سن صحبة الخ لنحو قود فيصح الاستجار له لان الاستجار فى القصاص واستيفاء الحدود جائز وفى البيان ان الاجرة على المقتض منه اذا لم ينصب الامام فلا يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح نهاية ومعنى

معنى مدة من وقت الانفعال لها اجرة وهو ظاهر اذا لفرق لكن في شرح الروض واعترض على الصحة بان التمكن من الانفعال عقب المقد شرط والى معنعه واجيب عنه بان الاء من صالح الزرع وبان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع نصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كاجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها في زمن لا اجرة له اه وقضية الوجه الاول من الجواب عدم التقييد وقضية ما نظر به في الوجه الثاني منه التقييد (قوله وقيل ان يعلوها) ما ضابطه (قوله لم تصح الا ان يبين عين مال كل) ويترجعه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع اخذا بما بعدها شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره قوله بما بعدها اى من كلام القفال (قوله لم يصح الا ان يبين عين مال كل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المكيل والمقيل والراح لانها كالشئ الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المكيل والمقيل والراح على حدة (قوله ومن ثم قال القفال) بقى ما لو اجره ليزرع النصف برا والنصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقبل ان يعلوها ان وثق به كالماء بالبصرة وكالتى تروى من زيادة النيل الغالبة كخمسة عشر ذراعا فاقول والحق بها السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغلبة حصولها ولكن تطرق الاحتمال الاول قليل وللثانية كثير ويظهر ان ثمانية عشر كذلك لغلبة حصولها ايضا كما هو مشاهد ولو اجرها مقيلا ومر احا وللزراعة تصح الا ان يبين عين مال كل ومن ثم قال القفال لو اجره ليزرع النصف ويغرس النصف لم يصح الا ان يبين عين كل منها (والامتناع) للتسليم (الشرعى كالحسى) السابق فلا يصح استجار (للقل) أو قطع ما يحرم قلعه أو قطعه من نحو (سن صحبة) أو عضو سليم ولو من غير آدمى للعجز عنه شرعا بخلافه لنحو قود

هو المعتمد (قوله إجارة عين) وأما إجارة من ذكر في الذمة فتصح ولا يصح الاستجارة لتعليم التوراة ولا الإنجيل والحرر والفحش والنجوم والرمول ولا الحتان صغير لا يحتفل ولا الحتان كبير في شدة ردح وحر ولا لمر ونياحة وحمل مسكر غير محترم إلا الأرافة ولا تصور برحوان وسائر الحرمات ولا يحمل الأخذ عرض على شيء من ذلك كبيع البتة وكما يحرم الأخذ عرض على ذلك يحرم إعطاؤه إلا الضرورة كعك أسير وإعطاء شاعر فدفعها لجهوه وظالمه بما ظلمه أه نهاية زاد المعنى في الأول ولا تنقيب الأذن ولو لا ثقب في الآخر والجائر ليحكم بالحق فلا يحرم الإعطاء عليها قال عرش قوله فتصح ولو آتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنتست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الاجرة وإن آتت بالمك في حصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقرأ اجنبياً فإن الظاهر عدم استحقاقه لاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم القراءة كان اطلاق انتفي المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عنده (فرع) سماع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمه على القاري مراه سم اه وقوله فينبغي أن تستحق الخ سياتي عن النهاية والمغني ما يخالفه (قوله بخلاف الذمية) مخبر عن مسألة عبارة المعنى وشرح الروض اما الكافرة إذا امت التلويح فالاشبه الصحة كقائه الاذرى بناء على ترجيح الاصح من تمكن الكافر الجنب من المك بالمسجد لانها لا تمتدحرم منه اه قال عرش ولو قيل بعدم صحة إجارة الذمية وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المك في المسجد لم يعد لان في صحة الاجارة تسلطها على دخول المسجد ومطالبتها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صورناه من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع اننا لا نتعرض له اذا وجدناه يأكل أو يشرب اه وهو وجه والله أعلم (قوله على ما مر) أي في باب الحدث اه رشيدى (قوله) وبطرو نحو الحيض بنفسه العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله سم على حج اه عرش (قوله بنفسه العقد) فلو دخلت وكنت عصمت ولم تستحق اجرة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به ساس بول او جراحة فضاحة يخشى منها التلويح بنهاية ومعنى (قوله منكحة) أي لغير المستاجر وتملك منافعه نفسها اما لو كانت مستأجرة فلا يصح ان توجر نفسها قطعاً ومعنى بنهاية (قوله) ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لعل) أي تعمل في بيتنا اه عرش (قوله ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي مراه سم عرش ومثله يقال في التأمل قبل فراغ المدة على خلاف العادة (قوله مردود) معتمداه عرش (قوله) اما الامة لسيدها الخ) نعم المكتبة كالخبرة كقائه الاذرى لا انتفاء سلطة السيد عليها والعقبة الموصى بمنافعها ابدا لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كقائه الزركشي بنهاية ومعنى (قوله امام اذنه الخ) مخبر عن قول المصنف بغير اذن الزوج اه سيد عمر (قوله)

(قوله بخلاف الذمية) أي الاجارة للذمية (قوله بخلاف الذمية على ما مر) لو آتت بالعمل بنفسها في هذه الحال بان كنتست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الاجرة وان آتت بالمك في حصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقرأ اجنبياً فان الظاهر عدم استحقاقه لاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه يصرفه عن حكم القرآن كان اطلاق انتفي المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عندهم (فرع) سماع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمه على القاري مراه سم وبطرو نحو الحيض بنفسه العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للختيطة والخدمة نظير الارضاع والخياطة (قوله لعل ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي مراه (قوله) اما الامة فليسيدها ايجارها الخ) نعم المكتبة كالخبرة كقائه الاذرى لا انتفاء سلطة السيد

اجارة عين وان أمنت التلويح لاقتضاء الخدمة المك وهي متنوعة منه بخلاف الذمية على ما مر وانظرو نحو الحيض بنفسه العقد كإبائي (وكذا) حرة (منكحة لارضاع وغيره) مما لا يؤدي الى خلوة محرمة فلا يجوز استجارها إجارة عين (بغير اذن الزوج على الاصح) لاسترقاق أوقاتها بحقه ومنه يؤخذ ترجيح ما تحته الاذرى أنه لو كان غائباً أو طفلاً فلا تجرت نفسها لعل ينقض قبل قدمه وتأهله للتمتع جاز واعتراض الغزى له بأن منافعه مستحقة له بعقد النكاح مردود بأنه لا يستحق بل يستحق أن ينتفع وهو معتذر منه أما الامة فليسيدها ايجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها للزوج فيه بغير اذنه وأما مع اذنه

فيصح وليس للمستاجر منه من وطء المرضعة خوف الحبل وانقطاع اللبن كافي الروضة وعن الاصحاب المنع كنعن الراهن من وطء المهرونة ويفرق بأن الراهن هو الذي حجر على نفسه بتعاطيه لمقدد الراهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كمتاعى العقد كاهو ظاهر وله استئجار زوجته لارضاع ولده منها ومن غيرهما فحق (١٣٨) السبكي يمنع استئجار العكاملين للحج والوجه خلافه إذ لا مزاحمة بين الحج والعكامل لانه

يستغرق اللازمة (ويجوز)
تأجيل المنفعة فاجارة الذمة
كالمزمت ذمتك (أجل) لكذا
(الى مكة اول شهر كذا)
ولا تهاذن اذ هي سلم كاسر
ومن ثم باق في تأجيلها ما مر
ثم وكان مراد المتن بأول
الشهر هنا مستهله لما مر
ان التأجيل به باطل لوقوعه
على جميع نصف الشهر
الاول (ولايجوز اجارة عين
للمنفعة مستقبله) بان صرح
في العقد بذلك أو اقتضاه
الحال كاجارة هذه سنة
مستقبله أو سنة اولها من
غد وكذا ان قال اولها
امس وكاجارة ارض
مزروعة لا يتأق تفريغها
قبل مضي مدة الاجارة وذلك
كما لو باع عينا على ان يسلمها
له بعد ساعة بخلاف اجارة
الذمة كاسر ولو قال وقد
عقد اخر النهار اولها يوم
تاريخه لم يضر كما هو ظاهر
لان القرينة ظاهرة في ان
المراد باليوم الوقت او في
التعير باليوم عن بعضه
وكل منهما ماسنغ شائع ولو
قالا بقسطين متساويين في
السنة فان اراد النصف في
اول أو آخر نصفها الاول
والنصف في أول أو آخر
نصفها الثاني صح كما هو

زمن العقود عليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الأجرة ما بقى من المدة بعد الوصول
 ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك ونظر ولم ار منه شيئاً وبوجه الاول وهو ان المدة
 انما تحسب من زمن الوصول فليحرر اه سم على حج قال شيخنا ع في حاشيته ونقل ذلك يعني الاول عن افتاء
 النووي قال اي النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها
 والتمكن منها اه وعلى الثاني فلما انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة اه ما في حاشية الشيخ
 وما نقله عن افتاء النووي لم اره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح مر خلافة وهو ان المدة تحسب من
 العقد ونص ما فيها سهل عمالو آجر دار امثلاً بمكة شهر او المستاجر بمصر مثلاً هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه
 الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة او لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه وإذا فعل ذلك
 فهل يستحق المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله
 والام تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقى منها فقط وفيها اعنى فتاوى الشارح مر جواب
 آخر يوافق ما هنا فليراجع اه رشيدى قول المتن (فلو أجرة السنة الثانية) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق
 والوقف نعم لو شرط الوقف ان لا يجرى الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجرة الناظر ثلاثى عقود وثلاثاً
 في عقد قبل مضي المدة فالعقد كالأقفاب ان الصلاح ووافقه السبكي والاذعى وغيرهما عدم صحة العقد الثانى
 وان قلنا يصح اجارة الزمان لقابل من المستاجر اتباعاً لشرطه او اقف لان المدتين المتصلتين في العقدين في
 معنى العقد الواحد ولو اجراً غيراً فأجرة المستاجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستاجر الاول فالظاهر كما قاله
 السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية ما بقى وشرح الروض ومعنى قال ع ش قوله لم يطلق اى
 الارض المملوكة وعبارة المختار والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوك وقوله لم يطلق اى
 اى ما لم تدع اليه ضرورة كباقي والا جاز وقوله لان المدتين المتصلتين الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيراً من
 ان الناظر يؤجره القدر الذى شرطه او اقف ثم قبل مضيه باسرها او ايام بعقد المستاجر عقداً آخر خوفاً من
 تقديم غيره عليه فلا يصح للعلّة المذكورة اه وقوله ولا تنفسخ الاجارة الخ اى فيرجع المستاجر الاول على
 البالك بقسط المسمى من وقت التقابل وللبالك عليه اجرة مثل ما بقى من المدة ويستحق المستاجر على الثاني
 ما ساءه في اجارته سم وعش ورشيدى وفي المعنى وشرح الروض عقب مسألة الاقالة الارة أنفاً يخالف
 فظنير وفي البيع انقطاع عقده بخلاف الاجارة وفيه بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الديمرى ما نصه هذا
 اى مخالفة الاجارة للبيع على احدياين ولاقالة لا يصح صحة الاقالة في مسألة البيع ايضا اه عبارة عش
 وكلا لاجارة ما لو اشترى عينا ثم باعها وتقابل المشتري مع البائع فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع اى
 الثاني على حج اه (قوله أو مستحقاً) اى قوله كما صرح به في المعنى (قوله بنحو وصية) اى كالنذر (قوله)
 لاتصال المدتين مع اتحاد المستاجر كالأجر منه السنتين في عقود احدها بقوم معنى (قوله عدمه) اى عدم
 الاتصال (قوله الاول) عبارة النهاية والمعنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الآتى في الثاني (قوله لان
 الاصل عدمه) اى طر ومقتضى الانقضاء او الانقضاء والبال واحد (قوله ذلك) اى الانقضاء (قوله)
 لم يقدم اه اى لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله في الثاني) اى في صحة العقد الثانى اه عش
 (قوله حيثن) اى حين إذا انفسخت الاجارة الاولى اه كردى (قوله لانه الخ) حقن اه يقدم على قوله
 وللؤجر الخ (قوله وقضية المتن) اى قوله قبل انقضائها بقوم معنى (قوله من ثم) اى لاجل انتهاء المعاقدة
 (قوله صحة اجارة الثانية له) اى صححت من البالك اجارة السنة الثانية لمستاجر السنة الاولى بان آجر زيد من

اليها كما هو قضية كون الاجارة لمصلحة مستقبلية بدليل استثنائها من المنع او من زمن العقود عليه فهل يلزمه
 اجرة المدة السابقة على الوصول او لا يلزمه الاجارة ما بقى من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول
 يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك ونظر ولم ار منه شيئاً وبوجه الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن
 الوصول فليحرر (في المتن) فلما انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة اه ما في حاشية الشيخ

ومنها قوله (فلو أجرة السنة
 الثانية لمستاجر الاول) أو
 مستحقها بنحو وصية أو
 عدة بالاشهر (قبل انقضائها
 جاز في الاصح) لاتصال
 المدتين واحتمال طر وعدمه
 بطر ومقتضى لانفساخ
 الاول لا يؤثر لان الاصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يقدم في الثاني كما صرح به
 في العزيز وللؤجر حيثن
 ايجار ما انفسخت فيه
 لغير مستاجر الثانية لانه
 يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
 في الابتداء وقضية المتن ان
 مستاجر الاول لو أجرة
 من غيره صحّت اجارة
 الثانية له

لما بينهما من المعاقدة لا للاستاجر منه إذ المعاقدة بينهما وان وجد اتصال المدينين ومن ثم لم يوجب المالك لم يكن للشترى منه ايجارها من مستأجر الاولى وبذلك كله اقي القفال (١٤٠) بل قال ان الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر الماذكر منه انتفاء المعاقدة بينهما وعكس ذلك القاضي

عمر وسنق وعمر ومن بكر تلك فيصح ايجار زيد سنة تلتها من عمر ولا من بكر (قوله لما بينهما) أي بين المالك ومستأجر السنة الاولى منه (قوله لا للاستاجر منه) أي من مستأجر الاولى وهو بكر في مثاله كرهى (قوله دون من خرجت الخ) أي مستأجرى الاولى (قوله ما تاليه) أي ما قاله القاضي والبقوى (قوله اغوص) أي ادق (قوله والثاني هو المتمد) وفاقا للفتى والتهايق وشرح الرض عبارتهم وان استؤجرت الدار من المستأجر الاول فللمالك ان يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لانه المستحق الآن المنفعة لا من الاول كاجرم به صاحب الانوار لانه الآن غير مستحق بالمنفعة خلافا لما اقي به القفال ويجوز المشتري العين المستأجرة ان يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الاولى لتحاد المستأجر خلافا لابن المقرئ وكذا الوارث ما أجرة مورثه مستأجر من علمه هذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين ولا افلا يصح الثانية قطعا (قوله وقضية الماتن) لى قوله ولو استأجرها في النهاية لا قوله وفي توجيه النص الى يؤخذ (قوله ومنها) أي من المستثنات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من مشى) أي قاصدا راحلتها (قوله وفسرها) أي العقة اه عرش (قوله وخرج باجراة العين) كان الاولى تأخير من تمام المسئلة اه رشيدى (قوله وخرج) لى قوله وفي توجيه النص فى المغنى (قوله لما مر) أي فى الماتن عن قريب (قوله وبشئ وبعضها الخ) والاولى وتمشى بها لبعضها او يركبها المالك فيه (قوله اوبكه) فيه حذف وإيصال والاصل او يركب فيه أي بعضها الآخر (قوله اتركها نصف الطريق) أي ثم ان كان ثم مراحل معلومة حمل عليها ولا اشترط بيان ما يمشيه وما يركب اه عرش (قوله ولا حمل) أي وان كان هناك عادة مضبوطة كنى الاطلاق

أن لا يؤجر الوقت أكثر من ثلاث سنين فاجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل معنى المدقة فلعلمت كما اقي به ان الصلاح وواقفه السبكي والأذرع وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستأجر اتباعا لشرط الاوقف لأن المدين المتصلتين فى العقد فى معنى العقد واحد وهذا بعينه يقتضى المنع فى هذه الصورة وقوعه زائدا على ما شرطه الاوقف شرح مر (فرع) اجماع عنامدة فآجرها المستأجر لغيره ثم ان المستأجر والمؤجر الاول تقابلا قال الشيخ يعنى السبكي الظاهر صحة الاقالة ولا تنسخ لاجارة الثانية والفرق بينهما بين ما لو اشترى عينا فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع على البيع بخلاف الاجارة كذا فى الميرى وقوله عن السبكي والفرق الخ اى على احد ابيين ولا فالاصح صحة الاقالة فى مسألة البيع ايضا ولا يخفى انه اذا تقابل المستأجر والمؤجر الاول رجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولم له اجرة المثل من حين التقابل لا للمسمى لا رتفاع العقبة بالتقابل وقد اتفقت عليه المنفعة باجراة فاجره مقيمتهما وهى اجرة المثل وما سبق التقابل يستقر قطعه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع فى فتاوى الجلال السيوطى فى باب الاقالة فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله ما نضه الذى يظهر بطلان الاقالة فى العين المستأجرة بعد ايجارها لتعاقق الحق لغيرها ولان الاقالة الواردة فى هذه الحالة على المنفعة وهى غير باقية فى ملكه فاشبهه ما لو تقابل فى العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقابل فالاجارة الثانية باقية والمطالبة للتوَجَر الثاني بما أجرة به اه (قوله وعكس ذلك القاضي والبقوى الخ) فى شرح مر ويجوز للشترى لما اجرة البائع من غير ايجار ذلك من المستأجر كما اقي به شيخنا الشهاب الرملى واقتضاء كلامهم خلافا لابن المقرئ وفى جواز ايجاب الوارث ما أجرة الميت من المستأجر ترددوا الاقرب منه الجواز لانه ثابت وقال الزركشى انه الظاهر وهذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين ولا افلا يصح قطعا (قوله لم يصح) قال فى شرح الرض كماله علق بنجى الشهر (فرع) استأجر زيد سنة من عمر و ثم أجرة نصفها بكر فهل لعمر وايجار السنة الثانية اتصافا بها بالنصف الثانى الذى يستحق منفعته او لا لأن زيد غير مالك للمنفعة الحاضرة فيه نظر

والبقوى فقالا يجوز حتى للوارث ايجارها من غير فى يده مدة تلى مدته دون من خرجت عنه قال السبكي وكلام الرافعى يشبه أن يكون ما تاليه لكن الاول اغوص اه والثاني هو المتمدن وقضية الماتن ايضا انه لو قال آجر تكاسة فاذا انقضت فقد آجر تكاسة أخرى لم يصح لانهم يحصل ايجار الثانية مع كونه مستأجرا للاولى بل مع انقضائها ويجب ايراد بعضهم لهذه على الماتن ومنها قوله ويجوز كراء العقب بضم العين جمع عقبة أى نوبة لأن كلا يعقب صاحبه وفى حديث البيهقي من مشى عن رحلته عقبة فكانما اعتقر رقبه وفسرها بستة اميال ولعله وضعها لغة ولا يتقدمها بذلك (فى الاصح) وخرج باجارة العين التى الكلام فيها اجارة الذمة فتصح اتفاقا لما مر ان التاجيل فيها جائز (وهو) أن يؤجر دابة رجل ليركبها بعض الطريق) ويمشى بعضها او يركبها ليركبها (أو) يؤجرها رجلين ليركب هذا اياما وذا اياما تتابوا ومن ذلك آجر تك نصفها لخل كذا أو كلها لتركها نصف الطريق

فيصح بيع المشاع (وبين البعضين) فى صورتين كنصف اربع مالم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ و فرسخ والا حلقا عليها والمحسوب فى الزمن زمن السير لا زمن النزول لنحو استراحة أو علف

(ثم) بعد صحة الاجارة (يقسمان) البعضين بالراضى فان تنازعا في البادى اقرع وذلك للمكسب المنفعة وما يغتفر التأخير الواقع لضرورة
القسمه نعم شرط الاولى ان يقدم ركوب المستاجر ولا بطلت لتعلقها بالمستقبل (١٤١) والفن كالدابة وغتفر فيها ذلك دون نظيره

في نحو دار وثوب لا طاقتهما
دوام العمل وقضية قوله
أياما جواز جعل الثوبة
ثلاثة أيام فأكثر كان يتفقا
على ذلك وإن خالف العادة
أو ما اتفقا عليه في العقد
وهو كذلك ما لم يضرب بالبيعة
وعليه يحمل كلام الروضة
وغيرها أو بالمأشى وفي
توجيه النص المنع عند
طلب أحدهما للثلاث
ما يوافق ذلك فإنه قال إن
ذلك اضرار بالمأشى
والمركوب لا إذا ركب
وهو غير تعب خف على
المركوب وإذا ركب بعد
كلال وتعب وقع على
المركوب كالميت أو يؤخذ
منه أنه لا بد من رضا مالك
الدابة بذلك اخذا من
قولهم لا يجوز النوم على
الدابة في غير وقته لأن
النائم يشغل وأنه لو مات
المحمول لم يجبر مالك الدابة
على حمله على ما ياتى ولو
استاجرهما ولم يتعرضا
للتعاقب فإن احتملتها
ركابهما معا والائتمار فإن

ويحمل عليها قول المتن (يقسمان) أى المكترى والمكترى فى الأولى والمكترى فى الثانية اه معنى (قوله)
بالراضى على الوجه المبين أو المعتاد اه معنى (قوله) نعم شرط الاولى الخ عبارة الغنى والاسنى عقب قول
المتن لا يركب بعض الطريق ونصها المؤجر البعض الآخر تناو باع عدم شرط البداية بالمؤجر سواء شرطا
للمستاجر ام اطلاقا قال لا يركب احدا ما إذا اشترط ان يركب المؤجر او لا فان العقد باطل في اجارة العين اه
واقره سم (قوله) نعم شرط الاولى وهو قول المتن ان يؤجر دابة رجلا (قوله) ان يقدم ركوب المستاجر
اى بتقديم ركوبه على مشيه او على ركوب المالك اه كرى (قوله) ان يقدم ركوب المستاجر الخ ظاهره
اعتبار ركوبه بالفعل والنتيجة خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل النتيجة انه إذا شرط في العقد ركوب المستاجر
او لا او اقتضا بعد العقد وجعل نوبة المستاجر أو لأقسامه كل الآخر بنوبته جاز فليتأمل سم على حج اه
عش وورشيدى اقول بل المدارك امر عن الغنى والاسنى اتفاقا على ان لا يشترط في العقد ركوب المؤجر او لا
(قوله) ذلك اى كرام العقب (قوله) لا طاقتهما لعل صوابه لعدم اطاقها عبارة النهاية والغنى والروض مع
شرحه ولو اجره حانو أو نحو ليتفنع به الايام دون اللبث او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع بعينه
بعض بخلاف العبدو البداية فيصح لانها عند الاطلاق للاجارة برهان في الليل او غيره على العادة لعدم
اطاقتهما العمل دائما اه (قوله) وان خالف الخ غاية (قوله) او ما اتفقا عليه الخ عطف على العادة (قوله)
وهو اى الجواز الذى اقتضاه (قوله) اياما كذلك اى ظاهر (قوله) عليه اى الضرر (يحمل كلام الروضة
الخ) اى بعدم الجواز (قوله) او بالمأشى عطف على قوله بالبيعة (قوله) وفي توجيه النص من اضافة المصدر
إلى فاعله (قوله) المنع مفعوله (قوله) الثلاث الاولى للثلاثة بالتاء (قوله) فانه قال اى الشافعى رضى الله
تعالى عنه (قوله) لان ذلك اى الركوب ثلاثة ايام والمشى ثلاثة ايام (قوله) يؤخذ منه اى من التوجيه
(أنه لا بد الخ) قد يقال يبنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيعة سم على حج اه عش وورشيدى
(قوله) اخذ الخ انظر ما متعلقه و لعل الاولى ان يقول ويغيد ايضا قوله الخ (قوله) انه لو مات المحمول الخ
انظروا لمرض سم على حج والظاهر ان المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق انما اه
عش واث ان تقول ان اقتصارهم على الموت يفهم ان المرض بخلافه الفرق ظاهر (قوله) على ما ياتى اى
قبيل قول المتن ولو اكترى جمالا (قوله) ولو استاجرهما الى الفصل فى الغنى والروض مع شرحه
(فصل فى بقاء شروط المنفعة) (قوله) فى بقاء شروط الى قوله لكن هل يعتبر فى النهاية لا قوله ولو بإشارة
إلى ولا يجب وقوله لا نصريح إلى ولا لتسكينا (قوله) فى بقاء شروط المنفعة اى زيادة على ما مر فى قوله وكون
المنفعة متقومة الخ قال الغنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة اى بالعطف بدون ترجمة لكثرة اجات هذا
الشرط اه (قوله) كون المقود دعليه اى كالدابة مثلا (قوله) بالتقدير الاق اى فى المتن والشرح (قوله)
كالبقي (الكل) اى فى انه إذا ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على ما ياتى وإن ورد على ما فى الذمة
اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاولى تغنى عن تقديره اه رشيدى (قوله) لكن مشاهدة محل

وبادرم للثانى (قوله) فى الغنى ثم يقسمان قال فى الرض ولو اجره معا فليركب المكترى أو لأصح
لا عكسه قال فى شرحه قوله من زاده تيركب المكترى أو لأقصر بل لو سكتا عنه أو قال لا يركب احدا ناو
نحوه صح ثم يقسمان اه (قوله) نعم شرط الاولى ان يقدم ركوب المستاجر ظاهره اعتبار ركوبه
بالفعل والنتيجة خلافه كما قد يدل عليه التعليل بل النتيجة انه إذا شرط في العقد ركوب المستاجر او لا او اقتضا
بعد العقد وجعل نوبة المستاجر أو لأقسامه كل الآخر بنوبته جاز فليتأمل (قوله) يؤخذ منه انه لا بد من
رضا مالك الدابة الخ كذا شرح مر وقد يقال يبنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيعة (قوله) وان له لو
مات المحمول أنظروا لمرض

اجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتى كالبيع فى السكك لكن مشاهدة محل المنفعة لا تغنى عن تقديرها وإنما أغنت
مشاهدة العين فى البيع عن معرفة قدره لانه تحيط به ولا كذلك المنفعة لانها امر اعتبارى يتعلق بالاستقبال

المنفعة) أى كالأية مثلاً (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أى فلا يكتفى أن يقول أجر تك قطعة من هذه الأرض مثلاً وظاهر أنه إذا أجره دار مثلاً كفت مشاهدته كالمعلم ما قد مره شدي عبارة ع ش لعل فائدة اشتراط التحدد مع إنجارة العقار لا تكون إلا عينية ولا اجارة العينية يشترط فيها لكل من العاقدين رؤية العين أنه قد يكون العقار راضاً متصلة بغيرها فإما كل من العاقدين ولكن لا يعرف المستاجر مقدار ما يستاجر من الأرض فيذكر المؤجر حدودها لتمييز عن غيرها ويجز الدار رؤية لا يفيد ذلك اه (قوله بتحديد جهات العقار) أى حيث لم يشترط بدونه اه نهاية أى للعاقدين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله لا تصح اجارة احد عديده) إلى قوله لكن الاجرة فى المنفى (قوله وغائب) أى فى اجارة العين فرداه بالغائب غير المرئى كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ومدة مجهولة) أى ولا اجارة مدة غير مقدرة اه معنى (قوله او عمل كذلك) أى مجهول ع ش (قوله وفيما له منفعة واحدة الخ) أى عرفاً فلا يأتى أنه يمكن الانتفاع به بغير الفرض كجعله خيمة مثلاً اه ع ش (قوله وغيره الخ) أى وماله منافع كالارض والدا يتوجب بيانها كما قال ثم تارة الخ اه معنى (قوله) مع الجبل بقدر المكش الخ) أى ومع ذلك يمنع من المكش زيادة على ما جرت به العادة من نوعه من الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم انظر ماصورة المعاقدة لصحيفة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا او قد مره مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره وايضاً و لعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او اذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل انتهى اه ع ش (قوله وغيره) كالأية (قوله لكن الاجرة الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والاصح أن الذى يأخذه الحامى أجره الحمام وما يسكب به الماء او الارو وحفظ الثياب أما الماء فغير مضبوط على الداخل والحامى اجير مشترك لا يضمن على المذهب اه (قوله فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا اله) أى فهو مقبوض بالاباحة اه ع ش (قوله مالم يستحفظه علياً) فان استحفظه عليها صارت ودعية يضمنها بالتقصير كما يأتى فى محله اما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها اصلاً وان قصروا ما فى حاشية الشيخ ع ش من تعقيد الضمان بما إذا دفع اليه اجرة فى حفظها لم اعلم ما اخذه اه رشيدى أقول الذى فى ع ش إنما هو تنزيل أخذ الحامى الاجرة مع الاستحفاظ منزلة إجابة عبارته قوله ربحه إلى ذلك أى واخذ منه الاجرة مع صيغة الاستحفاظ اه ولا بعدنى ذلك (قوله من سكانها) أى والامعة الموضوعة فيها (قوله ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الا تافى فافظ بعد ذلك حاصل المعنى اه اقول المراد بشرط المنفعة وشروطها فى نفسها ككونها متقومة إلى آخر ما مر هناك وكذا المراد بعلمها الذى هو شرطها هو كونهما معلومة فى نفسها غير بهيمة كأشكاله الجلال المحقق والمفتى يتقدر فيها له منافع عقوب قول المتن يشترط وأما التقدير الذى ذكره المصنف فانها هو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها فى نفسها لكن يعكس على هذا الجواب قول الشارح م ر ك ابن حجر بالتقدير أى عقوب قول المصنف معلومة فليحجر اه رشيدى اقول ولقوة الاشكال ترك المعنى العبارة المذكورة (قوله حينئذ) أى حين إذ قدرت المنفعة بالزمان فقط (قوله عليه) أى الزمان (قوله او قطين الخ) قد يقال ما لا ينع من ضبطه بالعمل كقطين هذا الجدار تطيناً سمكه قدر شبر وكذا

فعلم أنه يشترط بتحديد جهات العقار وأنه لا تصح اجارة أحد عديده وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كاللبساط يحمل الاطلاق عليها وغيره لا بد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعاً مع الجهل بقدر المكش وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الآلات لا اله فليعلم ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الحامى مالم يستحفظه عليه ويحبه لذلك ولو بالإشارة برأسه كما يعلم مما يأتى فى الودعية ولا يجب بيان ما يستأجر له فى الدار لقرب التفاوت بين السكنى ووضع المتاع ومن ثم حل العقد على المجهود فى مثلها من سكانها ولم تشترط معرفة بعدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد فى مثلها (ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة (تارة) تقدر: المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل مالا ينضبط بالعمل وحينئذ يشترط عمله كرضاع هذا شهر او قطين أو تخصيص

(قوله فعلم أنه يشترط بتحديد جهات العقار) حيث لم يشترط بدونه اه رشيدى (قوله) مع الجبل بقدر المكش الخ) أى ومع ذلك يمنع من المكش زيادة على ما جرت به العادة من نوعه من الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم انظر ماصورة المعاقدة لصحيفة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا او قد مره مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره وايضاً و لعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او اذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل انتهى اه ع ش (قوله وغيره) كالأية (قوله لكن الاجرة فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الا تافى فافظ بعد ذلك حاصل

يوما و (كدار) وأرض
 وآنية وثوب ويقول في
 دار توجر للسكنى لتسكنها
 فلا يصح على أن تسكنها
 لأنه صريح في الاشتراط
 بخلاف ما قبله إذ ينظم
 معه إن شئت قال بعض
 الأصحاب ولا تسكنها
 وحده (سنة) بمائة وأولها
 من فراغ العقد إذ يجب
 اتصالها بالعقد فلم تعلم
 كآجر تسكنها كل شهر
 بدينار لم يصح ولو من
 إمام استأجر للاذان من
 ماله بخلافه من بيت المال
 فان قال هذا الشر وكل
 شهر بدينار صح في الأول
 فقط قال الماوردي مرة
 وتبعه الروياني وأقل عدة
 توجر للسكنى يوم فأكثر
 مرة أقلها ثلاثة أيام وفي
 كل منها نظر بل الأوجه
 ما قاله الأذرعى من جواز
 بعض يوم معلوم فقد يتعلق
 به عرض مسافر ونحوه
 والضابط كون المنفعة في
 تلك المدة متفومة عند أهل
 العرف أى لذلك المحل
 لكن هل يعتبر كونهم
 يتأدون إيجار مثله بالفعل
 أو ولو بالقوة كل محتمل
 ليحسن بذل المال في
 مقابلتها (وتارة) تقدر
 (بعمل) أى يحمله كما باصه

يقال في قوله وآنية ونحوه ما مانع فيه من التقدير بالعمل كان يقول لا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى
 ذلك المحل اه سم (قوله او اکتحال) الاول أو تسكيل (قوله او مداواة هذا) وتقدر المداواة بالمدة لا
 بالبرء والعمل فان برى قبل تمام المدة انفسخت الاجارة في الباقي اه معنى (قوله وكدار وارض) عطف
 على قوله كراض اع بتقدير إيجار عقب الكاف (قوله وآنية) إلى قوله لا نه صريح في المعنى (قوله ويقول)
 إلى المتن الاول تأخيره وذكره قيل قوله فان لم يعلم (قوله ما قبله) أى قوله لتسكنها (قوله إذ ينظم معه إن
 شئت) أى وإن لم يتشافا سكنها من شئت فلا تلتجيز بخلاف صيغة على إيجار اه سيد عمر (قوله قال بعض الأصحاب
 إيجار) اعتمده النباهي والمعنى والاسنى قال عرش ولو تقدم القبول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بان
 قال استأجر لها لا تسكنها وحدي صح كما ببعض الهوامش عن الصيمرى اقول وهو قياس شرط الزوج على
 نفسه عدم الوطء لكن قضية فوهم الشرط الفاسدة مضرة سواء ابتدأها المؤجر أو القابل يقتضى خلافه
 ويوجه بانه شرط بخالف مقتضى العقد وقيد بموت المستأجر وينقل الحق لوارثه ولا يلزم مساواة في السكنى
 للبورث اه (قوله ولا لتسكنها وحده) والاقرب ان محله إذا كانت متسعة لسكنى أكثر من واحد عادة
 لأنه حينئذ متعجر اما إذا كانت لا تسكن عادة لا أكثر من واحد وكان غرضه من القول المذكور وحدة
 الساكن لا اشتراط خصوص سكنى المستأجر فالأقرب انه يصح حينئذ فقوله المذكور تصريح بما يقتضيه
 العقد وهو لا يضرب اه سيد عمر (قوله ولا لتسكنها إيجار) ينبغي ولا تسكن غيرك بضم التاء وكسر الكاف اه
 سم (قوله فان لم يعلم) أى الزمان (قوله كآجر تسكنها كل شهر إيجار) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو
 آجره شهر أمثلا واطلق صح وجعل ابتداء المدة من حيثئذ لا نه المعهود للمعارف وان قال ابن الرفعة لا بد ان
 يقول من الاذن ولا تصح إجارة شهر من هذه السنة وبقى منها أكثر من شهر لاجلها فان لم يبق منها غيره صح
 وقوله اجر تلك من هذه السنة كل شهر بدرهم فاسد وكذا لو قال اجر تلك كل شهر منها بدرهم لأن قال اجر تلك
 هذه السنة كل شهر بدرهم فيصح لانه اضاف الاجارة إلى جمع السنة بخلافه في الصور السابقة ولو قال اجر تلك
 هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسب ما به صح في الشهر الاول قال في المجموع واجمعوا على جواز الاجارة شهر اجمع
 أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الزركشى لكن إذا آجره شهر اميناً بثلاثين درهما
 كل يوم منه بدرهم فجاء الشهر تسع وعشرين بطل كالأول باع الصبرة بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت
 تسعين مثلاً اه أى فيسقط المسمى وتجب اجرة المثل سم (قوله لم يصح) أى حتى في الشهر الاول للجل
 بمقدار المدة اه عرش (قوله للاذان) ومثله الخطبة اه زياى أى والتدريس (قوله بخلافه من بيت
 المال) فانه يصح وان لم يقدر المدة لانه رزق لاجرة اه عرش (قوله وكل شهر بدينار إيجار) عبارة المعنى
 والاسنى والتهابة هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسبه اه (قوله كل محتمل) والثاني اقرب والله
 اعلم لا خلافهم صحة بيع اقل ما يتناول ولم يتعرضوا لاشتراط اعتياده به بذلك المحل اه سيد عمر (قوله
 ليحسن إيجار) متعلق بقوله كون المنفعة إيجار (قوله أى بمحله) إلى قوله الا ان يجاب في النهاية لا لقوله ولا ينافى
 المعنى وقوله أو تطين قديقال ما مانع من ضبطه بالعمل كطين هذا الجدار ططينا سمكة قدر شهر وكذا
 يقال في قوله وآنية ونحوه ما مانع فيه من التقدير بنحو الآية من التقدير بالعمل كالأقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك
 المحل (قوله ولا لتسكنها وحده) ينبغي ولا لتسكنها أى بضم التاء وكسر الكاف أى غيرك (قوله فان لم تعلم)
 أى المنفعة كآجر تسكنها كل شهر بدينار إلى قوله فان قال هذا الشهر وكل شهر إيجار قال في الروض فرع
 اجر شهرها واطلق صح وجعل من حيثئذ لا شهر من هذه السنة وفيها غيره واجر تلك من هذه السنة كل شهر
 بدرهم فاسد وكذا لو قال كل شهر منها لاهذه السنة كل شهر بدرهم انتهى قال في شرحه ولو قال اجر تلك
 هذا الشهر بدينار وما زاد فبحسب ما به صح في الشهر الاول قاله البغوى قال في المجموع في بيع الغرر أجمعوا
 على جواز الاجارة شهراً مع أنه قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين بطل (١) كالأول باع الصبرة
 بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى أى فيسقط المسمى وتجب اجرة المثل (قوله أى بمحله)

او بر من (كذابة) معينة وموصوفة للركوب او لخل شيء عليها (إلى مكة) اولير كما شهر ا بشرط بيان الناحية التي يركب اليها وعلى تسليمها للوجز او ناهي ولا ينافي هذين جواز (١٤٤) الابدال والتسليم للقاضي وانا به لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية وعلى التسليم حتى

يبدل ان يمثلها (وكخياطة ذا الثوب) او ثوب صفته كذا كاستاجر ترك خياطته أو أزمته ذمتك خياطته تميز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستاجر ترك للخياطة شهر او يشتري طرفي هذه يان ما يخطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه يان كونه قصبا أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة أي رومية أو غيرها هذا ان اختلفت العادة والاحل المطلق عليها وبما تقرر يعلم أنه لا يأتى التقدير بالزمن في إجارة الذمة فلو قال أزمته ذمتك عمل الخياطة شهرا لم يصح لأنه لم يعين عاملا ولا عملا للعمل وقيدته ان الرفعة عتاه وسبقه اليه الففال بما اذالم يبين صفة العمل ولا عمله والابان بين صفته او عمله صح قال الففال لانه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب او وصفه وتارة تقدر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعهما) أي العمل والزمان فاستأجره ليخيطه) أي هذا الثوب يوما معينا او ليحرق هذه الارض او يبني هذه الحائط (ياض النهار) المعين (لم يصح في الاصح) للزمن إذ

إلى المتن (قوله أي يحمله) كالساقفة إلى مكة اه سم (قوله او بر من) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول مالا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الامرين العمل او الزمن وسبقا قسم ثالث وهو مالا يقدر إلا بالعمل سم ورشيدى (قوله او ليركبا شهر ا بشرط) مثال او بر من وما قبله مثال يعمل على ترتيب الالب (قوله ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية وعلى التسليم ش اه سم (قوله جواز الابدال) أي للناحية ومحل التسليم مثلها اه كرى (قوله لان ذلك) أي الابدال والتسليم للقاضي الخ قول المتن (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المقطع اه بجري (قوله او ثوب) إلى قوله وقيدته للمعنى (قوله تميز هذه المنافع الخ) تعليل لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة في الامثلة المتقدمة لكن كان المناسب تأخير قوله اولير كما الخ عن هذا التعليل كما فعل المعنى لانه من صور التقدير بالزمن (قوله في هذه) أي في الاجارة للخياطة شهرا بل في التقدير بالزمن (قوله يان ما يخطه) انظر ما المراد به وان اراد تعيين نحو المقطع او وصفه كافي البجري فيرجع إلى المثال المتقدم (قوله او غيره) أي كقباء او سراويل اه سم (قوله وطوله الخ) أي وبيان طول الثوب (قوله اهي رومية الخ) والرومية بغرزين والفارسية بغرزة اه معنى قال البجري واعلم ان استجاره مجرد الخياطة قبل القطع لإجارة فاسدة لانها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الاجارة للقطع والخياطة معا م رسم وقلوبى اه (قوله هذا ان الخ) أي اشتراط بيان نوع الخياطة بل يان كونه قيصا الخ كافي شرح الروض (قوله وبما تقرر) أي من تصور التقدير بالعمل بكل من إجارة العين والذمة وتصور التقدير بالزمن باجارة العين فقط (قوله وسبقه اليه الففال) عبارة النهاية لعدم اطلاعه على كلام الففال اه يعني فوافق بحته ما قاله الففال عه (قوله صفته او عمله) عبارة شرح الروض أي وشرح البهجة تقتضى اعتبار الامرين وهي نعم ان بين صفة العمل ونوع عمله صح كما بحثه ابن الرفعة انتهت اه سم كذا تقتضيه عبارة النهاية وهي والابان بين عمله وصفته صح ولا فرق كما قاله الففال بين الإشارة إلى الثوب او وصفه (قوله بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلا اه سم (قوله او وصفه) او بمعنى الواو (قوله وتارة تقدر الخ) عطف على قوله تارة تقدر المنفعة برمان فقط (قوله فقط) أي لا بر من ايضا اه سم (قوله يوما معينا) يعني عنه يايض النهار المعين (قوله او يبنى هذه) الاولى هذا بالتد كير قول المتن (ياض النهار) الاضافة للبيان اه سم (قوله صح الخ) و(قوله قال السبكي الخ) وفاقا للشرحي الروض والمهيج فيها وخلافا للمعنى فيها وللناحية في الثاني (قوله إلا ان يحاج بانه) أي العائق (خلاف الاصل الخ) فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب قلت بل هو صحيح بنفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على مالا يكون خلاف الاصل والغالب لقوله تميزت وقربه

كالساقفة إلى مكة (قوله او بر من) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول مالا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الامرين العمل او الزمن وسبقا قسم ثالث وهو مالا يقدر إلا بالعمل (قوله ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية ومحل التسليم ش (قوله جواز الابدال) أي للناحية مثلها (قوله او غيره) كقباء او سراويل (قوله والابان بين صفته او عمله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الامرين وهي نعم ان بين صفة العمل ونوع عمله صح كما بحثه ابن الرفعة الخ (قوله لانه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلا (قوله فقط) أي لا بر من ايضا (قوله في المتن يايض النهار) لعل الاضافة فيه يائية (قوله في المتن لم يصح في الاصح) قال الشارح والثاني يقول ذكر النهار للتعجيل اه يعني ان يحمل على التعجيل وان كان ظاهره الشرطية وإن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استأنه بقوله نعم الخ لانه مفروض في قصد التعجيل بهذا اللفظ (قوله ولا يخلو عن نظر) م (قوله إلا ان يحاج بانه خلاف الاصل) بل

قد يتقدم العمل وقد يتأخر نعم ان قصد التقدير بالعمل فقط وان ذكر الزمان إنما هو للحمل على التجهيل بخلاف صح على الاوجه قال السبكي وغيره أخذنا من نص البويطى ويصح أيضا فيما لو صغر الثوب بحيث يفرغ منه عادة في دون النهار اه ولا يخلو عن نظر لانه قد يعرض له عائق عن اكاله في ذلك النهار إلا ان يحاج بانه خلاف الاصل بل والغالب فلم يلتفت اليه ويظهر انه إذا

عرض ذلك تخير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوب بقوله جمعة لم يحش من الذهاب اليه لعمله وطهارتها ورايتها
وزمن الاكل وقضاء الحاجة وظاهر ان المداقل من يحتاج اليه فيها وهل من شراء ما يحتاجه (١٤٥) لانه ذلك فيه نظر ويتجه انه ان

تختلف ما يتخالف الغالب وإن لم يتخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتام واعلم ان هذا الجواب
الذي ذكره الشارح مجاب على قياس المنع على ما لو اسلم في قبض خطئة على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال
زيادته ونقصه لا ذل اصل ولا غالب ثم اهتم واراد به الرد على النهاية والمعنى وفي الشريعة ايضا ما يؤيد الرد
(قوله عرض ذلك) اي العائق على خلاف الغالب (قوله فعل المكتوب) اي زمنه اي فصيلها بمجمله او
بالمسجد اذا استوى الزمان في حقهما لا تعين محله استجاره وعذري ترك الجمعة والجماعة اه ع (قوله في
عمله) اي في سباده (قوله وطهارتها الخ) عطف على المكتوبة (قوله ومن الاكل) عطف على فعل الخ
(قوله فيها) اي الاكل وقضاء الحاجة (قوله كذلك) اي مستثنى (قوله ولا اغترخ الخ) اي وإن لم يمكن
واحد من الاعداد ولا بانه اغترخه الشراء في اقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) اي تفضيل شراء
ما يحتاجه لانه (قوله دون نحو الذهاب الخ) حال من فعل المكتوبة اي لا يستثنى نحو الذهاب للمسجد ولو
للجمعة بقيد (قوله ان قرب جد الخ) ولعل المراد به ما مر انفاق ع (قوله وإمامه الخ) الو او حالية
(قوله ويلزمه) اي الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدوه وظهر ان هذا خلافا لاستثناء نحو يوم الجمعة
إذ لا يؤدي إلى جهل مر اه سم عبارة النهاية واعلم ان اوقات الصلاة الحسن مستثناة من الاجارة
نعم تبطل باستثناءها من اجارة ايام معينة كافي قواعدا الزركشي للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع ارجائه
مسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافتى به الشيخ رحمه الله وان نوزع فيه اه وقوله
الخ تعرض للشارح قال ع (قوله مر وافتى به الشيخ) في ما لو جرح نفسه بشرط عدم الصلاة وعرف
زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثناءها شرعا أم تبطل فيه نظر
والاقرب الاول للغة المذكورة اه ع (قوله باستثناء من ذلك) اي من فعل المكتوبة الخ وزمن
الاكل الخ وزمن شراء ما يحتاجه لا كله بقيد (قوله من تفردة) اي حال كون القول بالبطان
باستثناء من ذلك من الزركشي (قوله استثناء الخ) اي حال كون الزركشي مستثنا لذلك من قاعدة
الخ ويحتمل ان التقدير من تفرد الزركشي باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله ووجه) اي مافي القواعد
(قوله اه) اي الترجيح (قوله ثم قال الخ) الاول قال بعده لو قيل الخ قول المتن (و يقدر
تعلم القرآن مدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعلم من اول القرآن واخره او وسطه لان الغرض يختلف
جدا بذلك فليراجع هل في المنقول ما وافقه وتخالفه مر اه سم (قوله كشمير) الى قوله قيل وفيه نظر
في التايه والمعنى (قوله هذا) اي جواز تقدير تعليم القرآن مدة (قوله فان اراد جميعه) اي او بعضا معينا
منه وإن قطع بحفظه عادة اه ع (قوله اي على مختار النهاية والمعنى خلافا للشارح في مسئلة الثوب

والغالب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب
قلت بل هو صحيح في نفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطان على ما يكون خلاف الاصل
والغالب وإن لم يتخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتام واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره
الشارح مجاب عن قياس المنع على ما لو اسلم في قبض خطئة على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته ونقصه
لا ذل اصل ولا غالب ثم (قوله فرع يستثنى من زمن الاجارة الخ) قال في الروض وكذا سببت اليهودى مستثنى
ان اعتدأ لهم قال في شرحه وحكم التصاري في يوم الاحد كذلك قاله الزركشي قال وهل يلحق بذلك بقية
اعبادهما فيه نظر لاسيما التي تدوم اياما والاقرب المنع الخ اه ولا ينافي استثناء سببت اليهود انه إذا
استعدى عليه يوم السبت احضره لان الحق تعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد والجمعة للمسلم مستثناة
ايضا (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدوه (قوله باستثناء من ذلك) وظاهر ان هذا خلافا لاستثناء نحو يوم
الجمعة اذ لا يؤدي الى جهل مر (قوله في المتن ويقدر تعليم القرآن مدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعلم

(١٩) - شرواني وابن قاسم - سادس) ما مر في نحو الحياطة ولا نظر لاختلاف صوبته وسهولته لانه ليس عليه
قدر معين حتى يتعب نفسه في تحصيله هذا ان لم يريد ان القرآن جميعه بل ما يسمى قرآنا فان اراد اجميعه

الصغير السابقة آفاقيل الفرع (قوله كان من الجمع الخ) أى وهو مبطل كاسم أه عش (قوله وكذا إن اطلقا) أى فيطلى أيضا أه عش (قوله لا يطق إلا على الكل) أى غالبا ولا يقتضى ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا نهاية وسم (قوله وفى دخول الجمع) أى ايامها و (قوله فى المدة) أى مدة التعليم وخرج به ما لو استاجر مدة لحياطة وبناء أو غيرهما فإن ايام الجمع يدخل فيما قدره من الزمن ويستثنى أوقات الصلاة على ما مر وظاهره وان اطر دعت عاداتهم فى محل العقد بترك العمل فى ايام الجمع أه عش وقوله وظاهره وان اطر دعت الخ صرح بخلافه الروض وأقره سم بل هو خلاف ما يأتى عن البلقينى الذى اعتمد النهاية والمعنى فانه على إطلاقه كاهو ظاهر وليس مخصوصا بالتعليم وإن كان الكلام فيه (قوله) هل يلزم المكترى ذلك) أى أو الراجح لزوم لانه غير ما ذن فيه أه عش (قوله والذى رجحه الخ) عبارة النهاية والوجه كارجحه البلقينى الخ أه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عدى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك أه سم وينبغي ان مثل ايام التشريق ما لو اعدوا بطالة شى قبل يوم العيد وبعده بل أو غير ذلك كالايام التى اعتد فيها خروج الحمل مثلا أه عش (قوله) كالاحد للنصارى وفى شرح الروض قال الزركشى وهل يلحق بذلك بقية اعيادهم فيه نظر لاسيما التى تدوم اياما والا قرب المنع أه سم على حج أه عش (قوله بخلاف عرفنا فى الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتد بطالة الجمع أه سم عبارة السيد عمر قد قال لا بعد اياهى فيما رجحه البلقينى من عدم الدخول الخ بالنسبة للمستاجر لتعليم القرآن لان العرف مطرد فى ناسنا لا فطر بتعطيل التعليم يوم الجمعة وأما غيره فبني أن يعلق الامر فيه باطراد العرف فى عمل الاجمار أه (قوله وآيات) إلى قوله فان اقره غير فى النهاية لا قوله بل الذى إلى على ان التحقيق (قوله من أول سورة كذا) وأخرها ووسطها نهاية ومعنى وسياق قبل الفرع تغييره ذابانه يشترط علم المتأخرين بما يقع العقد على تعليمه فان لم يعلمه وكلام من يعلم ذلك ولا يكتفى ان يفتح المصحف ويعينا قدرامنه (قوله للتفاوت) صموقة وسهولة (قوله) وشرط القاضى (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس يدها لشرط الشفاهة المداواة كما يأتى أو يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة لما علل به من ان المقصود من التعلم الحفظ أه عش (قوله والذى يتجه ان المدار على الكلفة) أى ولو حرقا واحدا كان ثقل عليه النطق به فمالجه ليعرفه له أه عش (قوله كاقراهما)

من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لان الغرض يختلف جدا بذلك ولا يتأذى ذلك قوله ولا نظر لاختلاف الخ ليس فيه بيان قدر معين حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان بل بيان البداية فليرا جمع هل فى المنقول ما وافق ذلك أو يخالفه مر (قوله وكذا ان اطلقا) اعتمده مر فليرا جمع (قوله لا على الكل) أى غالبا ولا يقتضى ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا شرح مر (قوله وفى دخول الجمع فى المدة) أى للتعليم (قوله والذى رجحه البلقينى عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عدى الفطر والاضحى بل لا يبعد ان ايام التشريق كذلك مر (قوله ان السبت لا يدخل الخ) اعتمده مر (قوله بخلاف عرفنا فى الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتد بطالة الجمع (قوله ككسر من أول سورة كذا) أو آخرها ووسطها شرح مر وهذا ظاهر فى حافظ سورة كذا وفيمن قرأها نظرا ونحوها ما عاى غير حافظ لها ولا قرأها نظرا ولا سمعها من غيره فالوجه عدم صحة عقده لجهلها وبصفتها من نحو الصعوبة والسهولة مطلقا مجرد قوله من سورة كذا لا يفيد شيئا فلا بد فى صحة العقد من إجماعها باها قبل العقد أو توكيله غيره فيه فليتأمل ثم رايت قوله الاتى وعليها بما عقد عليه الخ وهو مفيد لما تقرر فليتأمل (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس يدها لشرط الشفاهة المداواة كما يأتى أو يصح لان المقصود منه التعليم ويفرق فيه نظر (قوله وحزم الماوردى بانه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين الخ) إن كان مراد الماوردى ما لو عين المستاجر له كاستاجر تك تعليم اية أو اثنتين

بالعمل والزمن وكذا ان اطلقا لقول الشافعى ان القرآن بأل لا يطق إلا على الكل وفى دخول الجمع فى المدة تردد كاهو استاجر ظهرا ليركه فى الطريق واعتيد نزول بعضها هل يلزم المكترى ذلك والذى رجحه البلقينى عدم الدخول كالأحد للنصارى اخذامن افتاء الغزالي ان السبب لا يدخل فى استئجار يهودى شهرا لا طراد العرف به قيل وفيه نظر وكان وجهان عرف اليهود محرم للاشتغال يوم السبت ومثلهم النصارى فى الاحد بخلاف عرفناى الجمع (أو تعين سور) كاملة أو آيات ككسر من أول سورة كذا للتفاوت وشرط القاضى أن يكون فى التعليم كلفة كان لا يتعلم النافعة مثلا لا فى نصف يوم فان تعلما فى مرتين لم يصح الاستئجار به حزم الرافعى بالنسبة للصداق والذى يتجه ان المدار على الكلفة عرفا كاقراهما ولو مرة خلاف ما يوجهه قوله نصف يوم وحزم الماوردى بانه لا يصح الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاجاز ودونها لا إجازة فيه وفيه نظر ظاهر بل الذى يتجه خلافه لان المدار هنا على ما ينتفع به وما دون الثلاث ينتفع به وأما الاجاز فاعتبار دائما هو لرد عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كاقاله جمع أى

ولا يشترط تعيين قراءة مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عن شيئا توين فان (١٤٧) أقره غيره فالذي يتجه ان له اجرة

المثل لانه أتى باصل العمل المقصود كما فهمه التعليل المدكور ولو كان ينسب ما يتعلمه لوقته فقيه وجوه اصحاب اعتبار العرف الغالب في اعادة التعليم أنسب قبل انقضاء المجلس أو بعده فان لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتمل أن يقال بتخير الاجير وأن يقال لا يلزم التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسبه قبل كمال الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فان لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار مادون الآية فاذا علم بعضها بنفسه قبل ان يفرغ من بانها يلزم الاجير اعادة تعليمها اه وفي البيان محل الخلاف فيها اذ اعلمه آية فاكثروا ولا وجبت الاعادة قطعاً لان بعض الآية لا يقع به الانحياز او لعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وان كان ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف ومافي البيان فيها غلب وفيه نظر لانا ان اعتبارنا الانحياز فدون ثلاث آيات لانحياز فيه على الاصح ولم نعتبره وهو الوجه كما رأينا أدركنا الامر على العرف الغالب في الآية ودونها وعند عدم الغلبة هناك اهم فاحسب

أى الفاتحة (قوله) ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً (الخ) قضيت أنه يعلمه ماشاء من القراءات لكن قال الماوردي والرواني تقر بما على ذلك يعلمه الاغلب من قراءة البلد كما لو اصدقها درهم فانه يتعين غالب دراهم البدائي فان لم يكن فيها اغلب عليه ماشاء من ذلك وهذا وجه اه معنى عبارة عرش اى فلو اطلقا صح وحل على الالب في بلده ان كان والاقر اه ماشاء فاننا عافيا يعلمه اجيب المعلم اه (قوله) فالذي يتجه انه له اجرة (الخ) وباعتماد النهاية والمعنى وسم عدم استحقاته الاجرة في سبب بعد نقله اى عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصه وهذا اى الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشره كذا وأقره فيه غير ما عينه فلا جرة فلو تنفسخ الاجارة بمضى المدة مراه وفي عرش هل المراد انه لا يستحق اجرة الكلمات التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره او جمع ما علمه اياه فيه نظر ولا يعد الاول وان كان المتبادر من كلامه مراه الثاني وينبغي ان هذا الخلاف يجري فيما لو اجرة لقراءة على قهر او قراءة ليلة عنده اه (قوله) التعليل المذكور اى بقوله لان الامر الخ (قوله) نسي قبل الخ اى سواء نسي الخ ويحتمل ان المراد اذا نسي الخ (قوله) وجوب البيان اى للزوم الاعادة وعدمه مطلقاً او الاعادة في النسيان قبل انقضاء المجلس لا بعده او قبل تمام الآية لا بعده (قوله) ينسب بعده اى التعليم (قوله) فيما ذكر اى من الوجوه والاحتمالات والترجيح (قوله) فيما ذكره اى الخ اى ثم نسبها (قوله) ثم رأيت شيخنا الخ مقابل قوله السابق فالذي يظهر الخ (قوله) قال فان لم يكن عرف الخ اعتمده المعنى (قوله) وفيه نظر اى فيما في البيان (قوله) على الاصح قد يقال هذا مناف لقوله السابق على ان التحقيق الخ ويحجب بان التحقيق ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف المصحح لشره تعالى ولهذا الباب الاكثرين اليه فقله على ان التحقيق بمثابة قولهم لا وجه مدركا أو الاقوى او المختار اى من حيث الدليل اه سيد عمر (قوله) كما مر انفا اى بقوله بل الذي يتجه خلافه الخ (قوله) وبه اى بتوجيه النظر بقوله لا نا الخ (قوله) ما ذكرته اى قوله فان لم يكن غالب فالذي يظهر الخ (قوله)

من أول سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا اعتبار الانحياز لان الآية والاثنتين فيما ذكر لا ينقصان عن تعيين شعر مباح للتعليم وان كان مراده ما لو قال لتعليم قرآن فهذا لا يوافق عبارة الشارح اذ لا يقال في هذا انه استاجر ولدون ثلاث آيات اذ ليس في هذا تعرض للآيات ولا يناسبه التعليل بما ذكر بل ان كان الماوردي يرى صحة الاستئجار للقرآن بدون تعيين فلما نسب ان يقول صح الاستئجار ويزم تعليم ثلاث آيات او اكثر ولا يكتفى مادونها وان كان لا يرى صحة ذلك للابها فلما نسب ان يقول لم يصح للابها اللهم الا ان يكون مراده ما لو استاجر لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر ايضا لان تقييده بدون الثلاث مبرر له فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح م ويمكن حمل كلامه على ما لو استاجر لتعليم قرآن مقدراً من فعتبر حينئذ ما يحصل به الانحياز اه اقول فيه نظر ايضا لان بعض القران قرآن وان لم يتصف بالانحياز استملاً ولا لهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله) وفيه نظر كذا م (قوله) ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً (الخ) عبارة العباب ولا يتعين قراءة شيخ يتعين غالب قراءة البلده اه فلو لم يكن في البلد غالب قبل يعتبر التعيين في العقد او يحتمل على واحدة من القراءات وفيه نظر والثاني هو مقتضى قولهم انه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طلب احدهما قراءة شيخ والآخر قراءة اخر فن يجاب (قوله) فان اقره غيره فالذي يتجه ان له اجرة المثل الخ قد يقال بل المنحة ان له اجرة له لان ما تاتي به ليس بالصفة المشروطة فهو متبرع به ويجب عليه تعلم المشروط ثم رأيت العباب رجحه فقال فان عينت قراءة شيخ تعينت وان اقره غيرهما فزبرع ويلزمه تعلم ما التزمه اه وعبارة تجر يدفع له اجرة المثل اولاً وجهان في الرافعي في الصداق اه وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشره كذا اقره فيه غير ما عينه فلا اجرة فلو تنفسخ الاجارة لمضى المدة مراه (قوله) ولو كان ينسب ما يتعلمه هذا نص في ان المراد بتعليم القران تعليم نتيجته من الحفظ خلافا لما توجهه جمع من الطلبة من ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا ينافي ما قدمته من التردد في صحة الاجارة اذا استاجره للحفاظ لانه ليس في قدرته وذلك لظهور

ليانه في العقد والابطال وبه يتجه ما ذكرته

ويشترط تعيين المتعلم وإسلامه أو رجاء إسلامه ويقرق بينه وبين عدم جواز بيع نحو مصحف بمن يرجى إسلامه بان ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتهان أفضح مما يترتب على (١٤٨) التعيين هنا لا رؤيته ولا اختبار حفظه نعم إن وجده فيه خراجا عن عادة أمثاله تغير كما يشهده

ابن الرفعة وعملها بما عقد عليه والاوكلان من يملعه ولا يكنى ان يفتح المصحف ويعتقد امره لا اختلاف الميثار اليه صعبه يسهل ولا وفارق الاكتفاء بمشاهدة الكفيل في البيع كما مر به انه ثقة للعقد لا معقود عليه ويسهل السؤال عنه فحف امره (فرع) يصح الاستئجار للخدمة ثم ان عيننا شيئا اتبع والا اتبع العرف الاتي بالايجير والمستاجر وكان المهرى بينه بقوله يدخل فيها اذا أطلقت غسل ثوب وخياطته وخبز وطن وجن وإيقاد نار في تور وعلف دابة وحلب حلوب بخدمة زوجة وفرش في دار وحل ماء ليشرب المستاجر او يتطهر اه لكن نقل الصلوك عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلوب يواقي اوائل الوصية بالمنافع انه لا يجب كتابة وبناء (وفي) استئجار شخص لفعل (البناء) على ارض او نحو سق (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجبي الجدار (والسمك) بفتح اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى

ويشترط) الى قوله وفارق في المعنى والى الفرع في النهاية (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد انه يكنى وصفه بدليل لا رؤيته اه سم وقال الرشيدى قوله تعيين المتعلم اى فلا يصح استئجارك لتعلم احد عدى اه (قوله) بينه اى بين جواز الاجارة لتعليم من يرجى إسلامه (قوله) فيه اى البيع اه ع (قوله) على التعليم اى على خلف الرجاء فيه (قوله) لا رؤيته اى كما قال الغزالي مر اه سم وكذا لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرن فيه اه معنى (قوله) ان وجده فيه اى وجد المعلم المتعلم في الحفظ (قوله) وعلمها الخ اى المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعلم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مر (قوله) بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه اه (قوله) وكلا اى اذ اجل كل منهما ولا فيوكل الجاهل منها فقط ويتصور جيل الاجير في اجارة الزمة فقط سيمر وكذا يتصور بان يعلم من المصحف دون الحفظ ولا يزم من العلم من المصحف معرفة السورة التي يريد العقد عليها ع (قوله) بانه اى الكفيل وكذا خيره امره (قوله) ويسهل الخ عطف على توقفه الخ (قوله) بينه اى العرف (قوله) فيها اى الخدمة (قوله) اه اى قول المهرى (قوله) انه لا يجب اى على الموصى بمنفعته كتابه وبناء اى وقياس ذلك انهما لا يدخلان في الخدمة قول المتن (وفي البناءيين) او بين في النسخة عدد الاوراق واسطر الصفحة وقدر القطع اى كونه في نصف الفرخ او كامله وملا والخواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الاذرى ولا يبعد اشتراط رؤية خط الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا البيان دقة الخط وظلوه والوجه اعتبار ان اختلف فيه غرض ولا فلا وبين في الرعى المدق وجنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطع في الزمة ولولم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف اه نهاية وكذا في المعنى لا قوله وبين قال ع (قوله) اه كتنى بالعرف اى اذا كان في محل العقد عرف مطرد ولا فلا بد من بيان عدده (قوله) استئجار شخص الى قوله وراقتي في النهاية (قوله) او نحو سق (كجدار اه ع (قوله) المتن (وما يبنى به) نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فشاهدته تعنى عن تبينه نهايها ومعنى وشرحا الرض والمنهج (قوله) اه متضاد الخ المتضاد ما جعل بعضه فوق بعض والمجوف ما فيه تجوف والمسم المملوء اه كرى عبارة الجبري عن الحنفى قوله متضدئ محشوا وقوله أو مجوفا اى غير محشوا وقوله او مسبا اى على صورة سنام البعير اه (قوله) او بالزمن الخ عبارة شرح المنهج والغرر والمعنى وان قدر يز من لم يحتج الى بيان غير الصفة اى يعنى غير ما يبنى به وكيفية البناء (قوله) كما صرح به الى قوله وفارق الخ متعلق بالزمن الذى زاده اه رشيدى (قوله) العمرانى كذا في النهاية والمعنى وعبارة شرح الرض الفارق وغيره قال الرشيدى قوله مر العمرانى صوابه الفارق كما هو كذلك في شرح الرض الذى نقل الشارح مر عبارة تميم المتن بالحرف اه ويدفع باحتمال ان شرح الرض أدخل العمرانى في الغير (قوله) وفارق ما ذكر تقدير الحفر الخ عبارة الرض ويقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمن كما ساجر تلك لتحرفى او تبنى او تضرب اللبن في شهرا وبالعمل فيبين في الحفر طول النهر والبشر والقبر وعرضها وعمقها وليعرف اى الاجير الارض اى بالرؤية اه وعبارة شرحه وقضية كلامه

الفرق بين الاشتراط الصريح والضنى فليأمل (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد انه يكنى وصفه بدليل لا رؤيته (قوله) لا رؤيته اى كما قال الغزالي مر (قوله) وعلمها بما عقد عليه والاوكلان من يملعه هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعلم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مر وقوله بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه (قوله) في المتن وما يبنى به قال في شرح الرض نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فشاهدته تعنى عن تبينه اه (قوله) وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط

به من حجر أو غيره (وكيفية البناء) أهو متضد أو مستن أو مجوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كما صرح به العمرانى كاصله وغيره لا اختلاف الغرض به واعتمده الاذرى اخذا مما مر في خياطة قدرت زمن انه لا بد ان يعين ما يخطه وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض يختلف في الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر محلا للبناء عليه

وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك وارض اشترط غير الارتراف وما يبنى به وصف البناء (١٤٩) لانها تحمل كل شيء واقى ابن الرفعة

استجار علو دكان موقفة
لبناء عليه بجوازه ان كان
عليه حالة الوقف بناؤه تعذر
اعاده حاله والاول لم يضر
بالسفل قال وان لم يكن
عليه بناء واعتيد ارتفاع
المستاجر بسطحه وكان
البناء عليه يمنع من ذلك
وتنقص بسببه اجره لم يضر
وان زادت اجرة البناء على
ما نقص من اجرة تان ذلك

تغيير الوقف مع امكان
بقائه وان لم يوجد ذلك جاز
واعترض السبكي ما قاله من
الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم لو انقلع البناء
والغراس لم يجر الارض
ليبنى فيها غير ما كانت عليه
بل يلتحق به زرع او نحو
الى ان تعاد لما كانت عليه
وخلاف المدرك لان الباقي
قد يستولى عليه يدعى ملك
السفل ويعجز الناظر عن
بيته تدفعه (واذ اصلحت)
بفتح اللام وضما (الارض

لبناء موزاعه وغراس) او
لثنين من ذلك (اشترط) في
صحته اجارتهما (تعيين) نوع
(المنفعة) المستاجر لها
لاختلاف ضررها (ويكنى)
لتعيين الزراعة) بان يقول
للزراعة او للزرع (عن
ذكر ما يزرع في الاصح)
في زرع ماشاء قلته تفاوت
انواع للزرع ومن ثم لم ينزل
على اقلها ضررا واجريا
ذلك لتفرس اوليتي فلا
يشترط بيان افرادها

كاصله عدم اشتراط هذه الامور في التقدير بالزمان لكن مرأه يشترط في الاجارة للخياطة شهر ايام الثوب
وما يرام منه ونوع الخياطة وقد يفرض بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر او عبارة التهايقو المعنى
وبين في الاستجار لضرب اللبن اذا نذر بالعمل العدو القالب بفتح اللام طول او عرضا وسما كان لم يكن
معروفا ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتاج الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اه
(قوله وهو نحو سقف) كجدار رسم وعش (قوله للبناء عليه) متعلق باستجار الخ (قوله بجوازه) متعلق
بقوله واقى (قوله عليه) اى العلو (قوله اعادته) اى البناء القديم (قوله ولم يضر) اى البناء المحدث (قوله)
وان لم يوجد ذلك الخ) شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة فليتأمل في ذلك اه سمى اى والظاهر
عدم جواز حيث ندرعاية لشرط الواقف (قوله بانه خلاف المنقول لقولهم الخ) قد يمنع ورود هذا على
ابن الرفعة لتقييده بما اذا تعذر الاعادة حاله والاول فاما اذا رجيت الاعادة اه سمى (قوله ليبنى
الخ) والمراد به ما يشمل الغراس (قوله غير ما كانت عليه) الاولى كان عليها قول المتن (واذ اصلحت الخ) اى
بحسب العادة ولا انقاب الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة اه عش (قوله بفتح اللام) الى قوله وفيما اذا
في المعنى ولما قوله على اهلوقيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلو اختلفا في ذلك فينبغي تصديق المالك اه
عش قول المتن (ويكنى تعيين الزراعة) (واقفة) اجرارضاللزراعة فعضلها المستاجر فبعت بها عشب
فلن يكون اجاب شيخنا بانه لئلا لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة ولا تملك به المنافع اه دميرى اى
ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستاجر لما تقدم انتهت بقبض العين وقياس ما اجاب به اثم
يطلع في خلال الزرع من غير بذر المستاجر كالخيش ملا يكون ملك الارض اه عش وفي كل من المقيس
والمقيس عليه وقفة القلب اميل الى خلافه فليراجع (قوله في زرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارزاع
شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان بتقدير المعتاد في مثل تلك الارض ولان عمه فقال تزرع
ما شئت مر اه سم عبارة عش قوله مر في زرع ماشاء اى ما جرت به العادة ولو من انواع مختلفة وفي
مرات مختلفة ممر ايتيه الزيادة وفي كلامه مر الاقاه اى نظير زرع ما لم يجر العادة بزرعه في تلك
الارض ان نص عليه (قوله وا جربا ذلك) اى الخلاف المذكور (قوله في غرس او يبنى الخ) اى ولو
بغرس البيض وبناء البعض اه عش وفيه وقفة فليراجع (قوله او يبنى ماشاء) اى من دار او حمام او
من غيرهما وقد مر ما يلزم منه انه لا بد من بيان الموضوع والطول والعرض اه رشيدى اقول وقياس ما مر
انقاع سم وعش في اطلاق الزراعة ان بتقدير الغراس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الارض ثم ايتى سم قد

الخ قال في الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستاجر تلك لتحفرلى أو تبنى أو تضرب
اللبن لي شهر او بالعمل فيبين في الحفر طول النهر والبئر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف اى الاجير الارض
اى بالزوة يعرف صلابتها ورخاوتها قال في شرحه وقضية كلامه كاصله عدم اشتراط هذه الامور في
التقدير بالزمان لكن مرأه يشترط في الاجارة للخياطة شهرا ايام الثوب وما يرام منه ونوع الخياطة وقد
يفرض بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اه وهل يكنى اطلاق اللبن عن بيان قدر البنات طولا
وعرضا وسما كان لتضرب بل اللبن شهر او لا عرف مطرد في قدرها كما هو ظاهر اطلاق هذه العبارة ولا بد
من بيانه فيه نظر فليراجع ثم ايتى في شرحه مرأه في تعيينه في الاستجار لضرب اللبن اذا قدر بالعمل العدد
والقالب بفتح اللام طول او عرضا وسما كان لم يكن معروفا ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتاج
الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يحتاج الى بيان ما ذكر اى جميعه فلا
ينافي وجوب بيان صفته اه (قوله وهو نحو سقف) كجدار (وان لم يوجد ذلك جاز) شامل لما اذا منع من
ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة فليتأمل في ذلك (قوله واعترض السبكي ما قاله من الجواز بانه خلاف المنقول
لقولهم الخ) قد يمنع ورود هذا على ابن الرفعة لتقييده بما اذا تعذر الاعادة حاله والاول فاما اذا رجيت
الاعادة (في زرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارزاع شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان

في غرس او يبنى ماشاء واعترضا بكثرة التفاوت في انواع هذين ويرد منع ذلك فليأمل المتن اختصاص ذلك بالزرعة غير مرادو خرج بصلحت

الراكب بمشاهدة أو وصف تام له بنحو ضخامة أو تخافة ليعرف نتيجه تخميننا وقول الجلال البلقيني لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وإنما اعتبروا في نحو المحمل الوصف مع الوزن لانه إذا عني لا يتغير والراكب قد يتغير بسمن أو هزال فلم يعتبر جمعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتتبعين المشاهدة للخبر السابق ليس الخبر الكلبانية ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الوضع وطاؤا في ترجيحه لانه الذي عليه الاكثرون بل الأول بحث لها فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما باصله ولا ترد عليه خلافا لمن زعمه لأن كلامه الآتي في المحمل يفيد فيه (يركب عليه من يحمل وغيره) كسرج أو اكاف (إن) خش ثقافته ولم يكن هناك عرف مطرد (وكان) ذلك (له) أي تحت يده ولو بعارية يشترط أحدهما أن ذكر في العقد لكن العتمة أنه لا بد منها من الرؤية مع الامتحان باليدان أو مكنى وألحقوا نحو المحمل بالزاملة لا بالمحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين لأن الفرض كما تقرر

تغرس والصحة في أن شئت فأزرع وإن شئت فأغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الروض وكذا ألأجر
لغرس أو لبني وأطلق وغرس وبني ماشاء أنه مصور بجمعه بين الصنيتين في العقد بأن قال المؤجر أجر تلك
لتغرس أو لبني واستشكله بالطلان في التزوع أو لتغرس وهو خطأ بل هو إشارة إلى مستلذين إحداها
أجر تسكها لتغرس ولم يبين المغروس فيغرس ماشاء والثانية أجر تسكها التبن ولم يعين ما يبنى به فبني ماشاء
ولا يبعد فيها التقيد بالمعادت في مثل تلك الأرض من الغراس والبناء وقضية ما تقدم عن التقریب للصحة في
لتغرس أو تبني على معنى أنه يفعل إيهما شاء **(قوله بل قال الفقهاء)** أى كاسر **(قوله حتى يبين جانب كل)**
(ولذا يبين جانب كل جاز) إبدال الغرس بالزرع كما هو ظاهر لانه أخف **(قوله مع الامتحان باليد)** أى فلا يكتفى
الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وعبار شرح الروض مع امتحانه
الواصلة باليد كما نقله الاصل عن البغوى وافردهم الحق بها المحمل والعارية لكن ردان الرفعة الحالقا الخ
(قوله ان امكن) انظر مفهومه **(قوله باجدهذين)** أى الرؤية و الامتحان ش **(قوله او من الوصف)** قال
في شرح الروض بضيقه واستعته اه **(قوله او من الوصف)** عطف على من الرؤية ش **(قوله ويحمل في**
الاولى على العرف) وبهذا يرد قول الاذرعى يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتى يتبع في السرج

الوزن أمالو اطر د نار ك عله عرف ولم يكن للراكب فلاححتاج لمعرفته وبحمل في الأولى على العرف وبركه المؤجر في الثانية

على ما يليق بالدابة كإتيان أحضر الرابك ما يركب عليه ولا بد في نحو الحمل من وطاء فيه يجلس عليه وكذا غطاء له إن شرط في العقد ويعرف أحدهما بأحد ذكركم ما لم يكن فيه (١٥٢) عرف مطرد فيحمل الإطلاق عليه (ولو شرط في عقد الإجارة حمل المعاليق)

جمع مععلق بضم الميم وقبل
معلق كسفرة وقدر وصحن
وأبريق وأداة وقصعة
فأرعة أو فيها نحو ماء أو
زاد قال الماوردي ومضربة
ونخدة (مطلقا) عن الرؤية
مع الامتحان باليد وعن
الوصف مع الوزن
(فسد العقد في الأصح)
لاختلاف الناس فيها قلة
وكثيرة ولا يشترط تقدير
ما يأكله كل يوم (وإن لم
يشترطه) أي حل المعاليق
(لم يستحق حملها) ولا حل
بعضها وإن خف كإدابة
اعتيد حملها على ما اقتضاه
إطلاقهم وذلك لاختلاف
الناس فيها ويشترط في
إجارة العين (لدابة تركوب
أو حمل (تعيين الدابة) أي
عدم إيجابها فلا يكفي أحد
هذين وزعم أن هذا معلوم
من أول الفصل بتسليمه لا يمنع
التصريح به وفي اشتراط
رؤيتها الخلاف في بيع
الغائب والأظهر اشتراطه
وكذا يشترط قدرتها على
ما استوجرت لحمله (و)
يشترط في إجارة الذمة
لتركوب (ذكر الجنس
والنوع) وقد يغني عن
الجنس (والذمومة)
كبيع بعتي
ذكر لاختلاف الغرض
بذلك ووجهه في الأخير

عبارته النهاية والمغنى إلى ذكره اهـ ع ش (قوله على ما يليق بالدابة) من سرج وأكاف أو زاملة أو غيرها اهـ ا تشرح الروض (قوله يليق بالدابة) ظاهره أن ما يليق بالراكب ويوجه بان عدم تعيينه ما يركب عليه رضاه بما يصلح للدابة وإن لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اهـ (قوله كما يأتي) أي في الفصل الآتي بعد (قوله وإن أحضر الخ) غاية (قوله ولا بد في نحو الحمل الخ) أي سواء شرط في المقدم لا اهـ شرح الروض ويفيد أيضا إطلاق الشارح كالتبعية والمغنى هنا قيدهم في الغطاء (قوله من وطاء) بكسر الهمزة وهو ما يفرش في الحمل ونحوه ليجلس عليه اهـ شرح الروض (قوله وكذا غطاء الخ) بكسر الهمزة وهو ما يستظل به ويتوق به من الشمس والمطر فإن كان للحمل ظرف من لبد أو أديم فكالغطاء فيما ذكر شرح الروض ومعنى (قوله ويعرف أحدهما) أي يشترط معرفة أحدهما أي الوطاء والنطاء (قوله بأحد ذكركم) أي الرؤية أو الوصف معني وكردى وعشروني سم بعد سرد عبارة الروض مع شرحه الموافقة لهذا ما نصه ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذكركم قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتي اهـ أي في تفسيره مطلقا (قوله بضم الميم) أي واللام اهـ ع ش (قوله مععلق) أي بكسر الميم (قوله كسفرة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما يعلق على البعير كسفرة الخاء (قوله قال الماوردي الخ) أي طغاف على السفرة (قوله ولا يشترط تقدير ما يأكله الخ) أي من الطعام المحمول ليؤكل في الطريق وأما ذكر هذه المسئلة هنا لم يستلها لأنهم الممن من اشتراط معرفة المعاليق المشروط حملها التي منها الطعام كما أشار إليه الشارح بقوله السابق أو فيها نحو ماء أو زاد (قوله تقدير ما يأكله) أي يأكل على العادة مثله فلو اتفق لعدم الأكل لضافة أو تشويش مضاف يغني أنه لا يجبر على التصرف فيما كان يأكله في تلك المدة لأن ذلك يقع كثير انعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله وقصد أخار ماعه من أزال ليعلمه أذا رجع السعر كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة فلو امتنع لزومه إجارة مثل حله اهـ ع ش قول المتن (لم يستحق) بالبناء للمفعول نهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر أنه ليس بمتعين اهـ عبارة ع ش ويجوز بناءه للفاعل ليعود الضمير للمؤجر بل هو أنسب بقوله وإن لم يشترطه اهـ (قوله المؤجر) صوابه المستاجر (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ وقوله بتسليمه متعلق بالثاني (قوله لا يمنع التصريح به) مع أن فيه توطنه لما بعده اهـ سم (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله لا في الجنس الدابة وصفته اهـ سم قول المتن (ذكر الجنس) كالابل والخيول اهـ معني (قوله كبيع بعتي) ذكر نشر على ترتيب الف (قوله ووجه) أي الاختلاف (في الأخيرة) أي الذمومة والائتوة (قوله بحر أو قطوفا) أي أو مملح أو البحر الواسع المشوي والقطوف بفتح القاف البطيء والبرو المملح بكسر اللام حسن السير في سرعة اهـ معنى عبارة البجيرى المملحة هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادي والقطوف بطيئة والبحر ما بينهما اهـ (قوله ويجوز مجاوزة الخ) عبارة

العرف في الأصح شرح م (قوله ولا بد في نحو الحمل من وطاء الخ) سواء شرط في المقدم لا قاله في شرح الروض (قوله ويعرف أحدهما بأحد ذكركم ما لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه يشترط رؤية وطاء أو وصفه سواء شرط في المقدم لا وكذا الغطاء إن شرط في العقد إلا أن اطرد فيه عرف فيكون الإطلاق يحمل على العرف ويأتي مثله في الوطاء باختصار ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذكركم قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتي في المضربة ونخدة (قوله لا يمنع التصريح به) وفيه توطنه لما بعده (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله لا في الجنس الدابة وصفته (قوله وكونه ليلا أو نهارا الخ) عبارة الروض فرع ويتبع الشرط ولا فالعرف في سير الليل والنهار والزول

أن الذكر أقوى والأثني أسهل ويشترط أيضا ذكر كيفية سيرها ككونها بجرا أو قطوفا (ويشترط فيها) أي إجارة الدين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وذكره ليلا أو نهارا أو الزول في عام أو صحراء لتفاوت الغرض بذلك ويجوز مجاوزة المحل المشروط بالنقص عنه خوفا من أنه ضرر دون غيره كإلوا استاجرة دابة ويعود عليها فانه لا يحسب عليه مدة إقامتها

المغنى

لخوف (الان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل) قدر السير (عليها) (١٥٣) مالم بشرط خلافه فان لم ينضبط اشتراطيان

المنازل او التقدير بالزمن وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والا لم يحز تقدير السير فيه لانه لا يتعلق بالاختيار ذكره جمع قالا ومقتضاها امتناع التقدير بالزمان ايضا وحيت يتعذر الاستحجار في طريق بخوفة لانمازل بها مضبوطة اه وقال الاذرى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة (ويجب في الايجار للحمل) اجارة عين او ذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضربه (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتنحه يده ان) لم يظهر كان كان في ظلة (او) كان في ظرف (وامكن تخمينه لوزنه (وان غاب) او حضر (قدر بكيل) ان كان مكبلا (او وزن) ان كان موزونا ومكبلا ان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء اولى لانه اضبط (و) ان يعرف (جنسه) اى المحمول المكمل لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كله كما في الملح والذرة اما الموزون كآجر تكمل للحمل عليها ما تقرر وان لم يقل ماشئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضاه باضر الاجناس بخلاف عشرة اقفة ماشئت فانه لا يفتى عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد الكيل

واين تقل الملح من ثقل الذرة

المغنى فان زاد في يوم على المشروط او نقصا عنه فلا جران من اليوم الثاني بزيادة او نقص بل يسيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او نقصا لخوف ايجاب ان غلب على الظن الضرر به او لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب اه زاد الاسنى قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف انتهى اه وفيه بعد سر عبارة الاسنى مانصة وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه وينبغي ان يجاب كما يفهمه اول السلام اه قال عش ومع ذلك اى الجواز لم يلزمه اجرة مثل استعماله في القدر الزائد لشيء له في مقابلة ما نقص من المسافة ان قدر بالزمن ويحيط عنه اجرة ما نقص بان قدر بمحل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) اى وفي السير ليلا او نهارا وفي النزول في عامر او صحراء عرف عبارة الروض مع شرحه ويتبع الشرط وان خالف العرف وان لم يكن شرط فاعرف يتبع في سير الليل والنهار وفي النزول في القرى او الصحراء وفي سلوك احد الطريقين اذا كان المقصود طريقا فان اعتدلسوا كهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما بين سائر الوجوه فيحتمل الصحة كظني في النقود في المعاملة بها اه وقرها سم (قوله) فان لم ينضبط) المناسب التانيث (قوله) هذا كله اى قول المتن ويشترط فيما الى هنا (قوله) تقدير السير فيه (عبارة النهاية التقدير بالسير به اه قال الرشيدى وانظر ما مرجع الضمير في العبارتين اى النهاية والتخفة وعبارة القوت وقال القاضي ابو الطيب ان كان الطريق مخوفا لم يحز تقدير السير فيه اه فرجع الضمير فيها الطريق اى اه فرجع الضمير في العبارتين الطريق الغير المأمون (قوله) لانه الخ) اى السير (قوله) وقال الاذرى الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كما افاده الاذرى الخ اه قال عش قوله كما افاده الاذرى الخ) وهو مقابل ما لتقصا كلام الشيخين من البطلان مطلقا وحاصله انه يكتفى بالتقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السير له لكثرة الخوف او قل اه (قوله) صحة التقدير الخ) معتمد اه عش (قوله) اجارة عين الى الفصل في النباة (قوله) وامكن اى الامتحان (قوله) تخمين الخ) تعليل للامتحان ش اه سم عبارة المغنى فان لم يمكن امتحانه باليد كفت الرؤية ولا يشترط الوزن في الحالين (نتية) (ان كان في ظرف) يومه ان ماستغنى عن الطرف كالحجار والاشخااب لا يمتحن باليد وليس مراد افلو قال وامتنحه يده ان امكن لكان اولى اه (قوله) او حضر) اسقطه النهاية والمغنى وفي السكردى قوله او حضر اى حضورا غير ما ذكر بان لم يظهر ولم يمكن امتحانه باليد اه وهذا خلاف ظاهر ما مر في الشرح وخلاف ما مر آتفا عن المغنى من كفاية الرؤية عند عدم امكان الامتحان باليد وبظهر ان الشارح افاد بهذه الزيادة ان التقدير بكيل او وزن يكتفى في الحاضر كما يكتفى فيه ما مر (قوله) ان كان مكبلا) الى قوله انما لم يشترط او المحمول في المغنى الا قوله وباتى ذلك اى قوله وفي مائة قدح (قوله) اى المحمول المكمل اى الغائب مغنى وغرر (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل لانه لا يكتفى ذكر وزنه عن ذكر وصفه

في القرى او الصحراء وسلك احد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتدلسوا كهما معا وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما بين سائر الوجوه فيحتمل الصحة كظني في النقود في المعاملة بها اه (قوله) خوف ظن منه ضررون غيره) قال في الروض وشرحو ان اراد احدهما الزيادة والنقص لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف اه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول السلام (قوله) وامكن اى الامتحان وقوله تخمينا تعليل للامتحان ش (قوله) في المتن وجنسه) عبارة المنهاج وشرحه وشرط محل رؤية تجمل ان حضرا و امتحانه يد كذلك او تقديره حضرا و غاب بكيل في مكمل وذو جنس مكمل اه باختصار فقول المنهاج وجنسه ليس على اطلاقه (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل لانه لا يكتفى في المحمل ذكر وزنه عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله) وقلته عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله او كيلة) عطف على وزن الخ اى او قدر بكيل المحمول كانه قفيز حنطة (قوله) فيشترط روثه كعباله الخ) لعل هذا وقوله الاقوي باق ذلك فيما اذا ادخل الخ في اجارة الا بين ماسياق ان ظرف المحمول في اجارة لذمة على المؤجر ولا معنى لاشتراط رؤية ماعليه او وصفه او محمولان على مالو اشترط المستاجر الظرف من عنده ويقال فيما باق ايضا ان ادخله الظرف في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اه سم (قوله او وصفهما) عبارة الغرر فيعبر به المؤجر بالروية او الوزن اه وهي الانسب للثمن (قوله) بغرائ اى وحبال (قول) وباق ذلك اى اشتراط الروية او الوصف مالم يطردها العرف فيما اذا ادخل الخ عبارة الروض مع شرحه والمغنى ويشترط فيه اى الخ ذكر الجنس للمحمول نعم لو قال مائة رطل ماشئت بل وبدون ماشئت صح العقد والتقدير بالوزن يعنى عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فانه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن وحسب من مائة رطل فها هو الم يذكروا فان قال مائة رطل حنطة او مائة قفيز حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته الروية او الوصف ان كان مختلف والاولا كان شمر غم اثم متائلة اطر العرف باستعمالها محل المدعى عليها وهى صريحة كاترى فى انه انما يشترط معرفة الظرف عند عدم دخولها واما عند دخوله لذكره كقولنا اروح الآتى اموال مائة مائة رطل الخ او بذكره كماه انلا خلافا لما يغيد قولنا اشرح سكانها بى مائة من بظرفها لا بدان يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بعد نقل عبارة العباب والروض ماضه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها يقتضى ان المعنى لا يحتاج الى معرفته فانظر مع قولنا اشرح فى مائة من بظرفها لا بدان يذكر الجنس وفى عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عمر قوله لا بدان يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله انفا اموال الموزن الخ فان الظرف من جملة الموزونات فليشمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الاتى اموال مائة رطل فالظرف منها اه (قوله لا بدان يكون) اى الظرف (علا يختلف الخ) اى والا لا بد من معرفته بالروية او الوصف كما مر (قوله) اموال مائة رطل اى بدون نحو حنطة (قوله) فالظرف منها اى يشترط معرفته قول المتن (اجارة ذمة) اما اجارة عين

وقلته مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ماشئت بخلاش لثربها ماشئت لان الارض تطبق كل شئ ومتى قدر بوزن للمحمول كانه رطل حنطة او كيلة لم يدخل الظرف فيشترط روثه كعباله او وصفهما مالم يطردها العرف ثم بغرائ متائلة اى قرية القائل عرفا كما هو ظاهر وباق ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف او يقول مائة من ماشئت وفى مائة قدح بر بظرفها لا بدان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكر اموال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة وصفها) فلا يشترط معرفتها فى الاجارة للحمل (ان كانت اجارة ذمة)

وصفه والفرق يمكن (قوله) وقلته عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف (قوله) ومتى قدر بوزن للمحمول كانه رطل حنطة او كيلة لم يدخل الظرف) عبارة الروض وشرحه فان قال مائة رطل حنطة او مائة قفيز حنطة لم يحسب الظرف اه (قوله) فيشترط روثه كعباله الخ) لعل هذا فى اجارة العين ماسياق ان ظرف المحمول فى اجارة الذمة على المؤجر اذ لا معنى لاشتراط رؤية ماعليه او وصفه او يحمل هذا على مالو اشترط المستاجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما سياتى ان تمام ادخاله الظرف فى حساب فهو محمول على اجارة العين لما ذكر من انه سياتى ان ظرف المحمول على المؤجر فى اجارة الذمة او يقال يحمل ماسياق لاذ لم يشترط المستاجر ان يكون الظرف من عنده او يقال هنا حيث ادخله فى الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اذ يبعد ان يستاجر مائة من بظرفها او يكون الظرف خارجا عن اى المؤجر فليراجع (قوله) وباق ذلك فيما اذا ادخل الظرف فى الحساب فى مائة من بظرفها الخ) عبارة العباب وحسب الظرف من المائة فلا يحتاج الى معرفته كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يكن الظرف منها فليعرف برؤية او وصف ان اختلف اه وعبارة الروض نعم لو قال مائة رطل ماشئت اى او بدون ماشئت صح وحسب الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها يقتضى ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظر مع قولنا اشرح فى مائة من بظرفها لا بدان يذكر جنس الظرف وفى عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأملها (قوله) اموال مائة رطل بدون حنطة (قوله) لا لاجارة للحمل) قال الاستاذ فى الكنز و اجارة العين للحمل يشترط فيها تعيين الدابة بقر روثها اه

المترى في الذمة هو لا يختلط
باحتلاط الدواب (إلا ان
يكون) في الطريق نحو
وحل أو يكون (المحمول)
الذي شرط في العقد (زجاجا)
بتبليث أوله (ونحوه) بما
يسرع انكساره كالخرف
فيشترط معرفة جنس
الدابة وقتها كافي الاجارة
للكرب مطلقا لا اختلاف
الغرض باختلاف في ذلك
وإنما يشترط في المحمول
التعرض لسير الدابة مع
اختلاف الغرض به سرعة
وابطاء عن القافلة لان
المازل تجمعهم والعادة
تبين والضعف في الدابة تبين
وبحث الزركشي وجوب
تعيينها في التقدير بالزمن
لاختلاف السير باختلاف
الدواب

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستجار لها وما يعتبر فيها﴾
الاجرة فيها وما يعتبر فيها
﴿لا تصح اجارة مسلم لجهاد﴾
وان قصد اقامة هذا الشعار
وصرف عائدته لا للاسلام
على الاوجه لانه يتعين عليه
بمحضور الصف مع وقوعه
عن نفسه وبه فارق حل
أخذ الاجرة على نحو تعليم
تعيين عليه اما الذي فيصح
لكن من الامام فقط
استجاره للجهاد كما يأتي في بابه
(ولا) لفعل (عبادة) تحب
(ها) اي فيها (نية) لها
لثقلها بحيث يتوقف
اصل حصولها عليها لمراد

دابة لحل فيشترط رؤيتها وتعيينها كما في اجارة الدين للركوب اه معني وفي سم عن كثر الاستاذ مثله
ومر آنفا في مرجح ويشترط في اجارة الهين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استاجر
لنقل احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها للامعة المذكورة
لكن ينبغي اى يحملها في سفينة لتلق عرفا يعمل مثل ذلك اه عرش (قوله مطلقا) اي اجارة عين اودمة
(قوله لان المنازل) هذا واضح عند الان عليها بتخلها باليجر الحكم عند الخوف منها من التخلف اه
سيد عمر ويمكن ان يقال بدخولها حينئذ في قولهم لان يكون في الطريق نحو وحل (قوله عيب) اي يتخير
به بين الفسخ والاجارة اه عرش (قوله وجوب تعيينها) لعل المراد جنسا وصفة

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستجار لها﴾ (قوله في منافع) الى قوله كما يشتهى في النهاية (قوله وما يعتبر فيها)
اي في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اي من امام وغيره اسنى ومعني قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة
(وقوله مسلم) ينبغي او مر تدو المسلم شامل للامام فلو استاجره الاحاد لله لم يصح وظاهره ولو اجارة
ذمة وان أمكنه ابدال نفسه باستجار ذي له فنه عهده على حج اه عرش قول المتن (مسلم) أى ولو عباده
معني زاد النية وقضيا اه قول المتن (الجهاد) ومثله الرابطة كما اتى به البلقيني سم ونهاية (قوله) وصرف
عائدته (لاسلام الخ) اي خلا فان قال بالصحة حينئذ اه رشدي عبارة شرح الروض قال الزركشي
وغيره هذا اي عدم الصحة إذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف
عائدته اي فادته الى الاسلام فوجهان الخ اه (قوله يتعين عليه) اي حقيقة بان كان مكلفا أو حكا بان
كان غير مكلف فانه يلزم على وليه منه من الخروج عن الصف اه عرش (قوله وبه فارق الخ) أى
بالوقوع عن نفسه (قوله) اي نحو تعليمه يتعين عليه اي بالنسبة للآثر المترتب عليه وهو التعلم الحاصل
للتعلم فتكون الاجرة البدولية في مقابلته لا كذلك في الجهاد فانه ليس فيه أثر يحصل للغير واما افسرة الدين
ونحوه فلا يختص به احده سيد عمر وسم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا
سم على حال قاضي شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الاقل ما فوضه له الامام اه عرش (قوله) اي
فيها) انما فسر به ليشمل ما اذا كانت النية لها اولتعلقها الذي صرح به بعداه رشدي (قوله أو لثقلها)
اي كالامامة سم ورشدي فان متعلقا الصلاة عرش (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله) حصولها
عليها) اي حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للثبوت هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله)
لا بد منه) اي في الحصول وان لم ياتهم بتركاه رشدي (قوله بها) اي العبادة والجار متعلق بالمكلف
(وقوله بكسر الخ) متعلق بالامتحان (قوله بالا مثالا) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اي غير المكلف

﴿فصل في منافع لا يجوز الاستجار لها﴾ (قوله في منافع) الى قوله كما يشتهى في النهاية (قوله وما يعتبر فيها)
اي في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اي من امام وغيره اسنى ومعني قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة وقوله مسلم
نفسه باستجار ذي له فنه عهده على حج اه عرش قول المتن (مسلم) أى ولو عباده
معني زاد النية وقضيا اه قول المتن (الجهاد) ومثله الرابطة كما اتى به البلقيني سم ونهاية (قوله) وصرف
عائدته (لاسلام الخ) اي خلا فان قال بالصحة حينئذ اه رشدي عبارة شرح الروض قال الزركشي وغيره هذا اذا قصد المستاجر
وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته الى الاسلام الخ (قوله وبه فارق حل أخذ
الاجرة على نحو تعليمه يتعين عليه) يتأمل الفرق فانه ان أراد بدخول عهده عن نفسه خروجه عن العهدة بكونه نأدى
ما لزمه بالتعليم المذكور وكذلك وان اراد ان فائدة الجهاد تقوم له وتعود اليه فقد منع بانها انما تعود للاسلام
او للمسلمين وان كان هو احدهم كما ان فائدة التعليم لا تعود للعلم بل للتعلم الا يقال يكتفي عود الفائدة اليه
وان لم تخصصه فليتأمل (قوله فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا (قوله كما يأتي في بابه) سيد ذكر
فيه تردد افيما لو استجاره هل تنفسخ كالواستؤجر عنها لخدمة مسجد فحاضا ولا وبفرق
فراجعه والفرق يمكن بتعذر العمل ثم لا هنا (قوله أو لثقلها) يمكن تمثيل هذا القسم بالامامة (قوله)

بالجواب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بها بكسر نفسه بالا مثالا وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا

(قوله لقولهم كل ما لا يصح الاستجارة له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجارة سم على حج اى مع انها بصفة الفساد لا يصح الاستجارة عليها مع ذلك تجب فيها الاجارة اه عش (قوله وان عمل طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالامراء انهم يجعلون رضى بل يهيم بقدر اعلوما في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحق المعلوم لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا لكونه ليس عملا للصحة اصلا لاشيء فيه للاجرا ومن عمل طامعا فطريق من يصل ان يطلب من صاحب البيت او غيره ان يئذنه شيئا معينا مادام يصل فيستحقه عليه اه عش (قوله والمحقوق تلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اى انها في محل عيش قوله م من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستقرب غيره الا باذن من منيبه وللأصيل باقى المعلوم المشروط اه عبارة البجيرى واما من شرطه شيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيثما عد على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حيث تدل في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجمل كما قرره شيخنا الحنفى اه (قوله بتلك) اى العبادات التى تجب لها نية و(قوله الامامة) وكلا امامة الخطابة م اه عش وباتى انفاعه ما مخالفه ولعله اى ما ياتى هو الراجح (قوله ولو فى نفل) كالترابيع اه حنفى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبى ان يدخل في معنى الاذان اذا استأجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهما وان لم يكونا من مسا مشرعا صار امنا بحسب العرف اه عش وقره الرشيدى عبارة الغرر و يدخل في الاجارة له الاقامة لا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الرافعى ولا يتخلو عن اشكال اه (قوله مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الجمعتين كقيل بكل منها اه (قوله ودخل في تجب بارة قهره الخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعد فيه لتمتاز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله الوقوف عنده ومشاهدته) وانظر مامعلقه ولو اخره ذلك رد بدل قوله لانه كان ظاهرا (قوله قد خيلها) اجارة) اى اذا عينا كان كتب له بورقة (والجمالة) اى وان جهلا كامر في الحج وفي البجيرى عن عش وخرج به الاستجارة للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجبول اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اى على الدعاء عند بارة قبره المعظم لدخول النية فيه وان جهل اه قال عش قوله م وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس

فى كلامه اى الشارح افصح بحكم الجمالة على الزبارة وقد قال فى كتاب الزبارة ما نصه ذكر اصحابنا ان الاستجارة للزبارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النية بخلافها على الدعاء عنده لقبوله النية ولا اثر للجهل اى لانه يتسامح فى انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك فى جواز الاجارة والجمالة عليه انتهى اقول وقوله ولا اثر للجهل

لقولهم كل ما لا يصح الاستجارة له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجارة (قوله والمحقوق تلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اى انها في محل عيش قوله م من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استنابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستقرب غيره الا باذن من منيبه وللأصيل باقى المعلوم المشروط اه عبارة البجيرى واما من شرطه شيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيثما عد على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حيث تدل في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجمل كما قرره شيخنا الحنفى اه (قوله بتلك) اى العبادات التى تجب لها نية و(قوله الامامة) وكلا امامة الخطابة م اه عش وباتى انفاعه ما مخالفه ولعله اى ما ياتى هو الراجح (قوله ولو فى نفل) كالترابيع اه حنفى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبى ان يدخل في معنى الاذان اذا استأجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهما وان لم يكونا من مسا مشرعا صار امنا بحسب العرف اه عش وقره الرشيدى عبارة الغرر و يدخل في الاجارة له الاقامة لا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الرافعى ولا يتخلو عن اشكال اه (قوله مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الجمعتين كقيل بكل منها اه (قوله ودخل في تجب بارة قهره الخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعد فيه لتمتاز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله الوقوف عنده ومشاهدته) وانظر مامعلقه ولو اخره ذلك رد بدل قوله لانه كان ظاهرا (قوله قد خيلها) اجارة) اى اذا عينا كان كتب له بورقة (والجمالة) اى وان جهلا كامر في الحج وفي البجيرى عن عش وخرج به الاستجارة للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجبول اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اى على الدعاء عند بارة قبره المعظم لدخول النية فيه وان جهل اه قال عش قوله م وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس

لقولهم كل ما لا يصح الاستجارة له لأجرة لفاعله وان عمل طامعا والحقوا بتلك الامامة ولو فى نفل لانه حصل لنفسه فمن اراد اقتدى به وان لم يتو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به فلا يعود على المستأجر منها شيء اى امالا تجب له نية كالاذان فيصح الاستجارة عليه والاجارة مقابلة بجره مع نحو رعاية الوقوف ودخل في تجب بارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشاهدته فلا يصح الاستجارة لها كقوله الماوردى وغيره فزبارة قبر غيره اولى بخلاف الدعاء عند بارة قبره المكرم لانه مما تدخله النية وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فقد خيلها الاجارة والجمالة ومراوئل الحج ماله تعلق بذلك فراجع

واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستتجار للزيارة ونقله عن ابن سراقه (إلا الحج) والعمرة (١٥٧) فيجوز الاستتجار لها ولا حدما

عن ميت أو معضوب كأم
وبتبعهما صلاة ركعتي نحو
الطواف لوقوعهما من
المستاجر (وترفة زكاة)
وكفارة وذبح وترفة
أضحية وهدي وصوم عن
ميت وسائر ما يقبل النيابة
وأن توقف على النيابة فيها
من شائبة المال (وتصح)
الاجارة لكل ما لا تجب له
نية كأن فهم كلامه من ثم
فصله عما قبله المستثنى من
المنطوق فتصح لتحصيل
مباح كصيدو لتجهيز ميت
ودفنه عطف خاص على
عام وإن تعين عليه لا مؤن
ذلك في تركه أصالة ثم في
مال بموته ثم الماسير فلم
يقصد الاجير لفعله حتى
يقع عنه (وتعليم القرآن)
كله أو بعضه وإن تعين عليه
للخير الصحيح إن أحق
ما اتخذتم عليه أجرا كتاب
الله وصرح به مع غله مما
قدم في تقريره نظر الاستثناء
من العادة وأهتامها بكثرة
الخلافا فيه وكثرة
الاحاديث الدالة بظواهرها
على امتناعها كما بينتها مع
ما يعارضها ومع مسائل
عزيرة التعلل تتعلق بالتعليم
والمعلمين في تأليف مستقل
ولو قال سيدن صغير لمعلمه
لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة
إلا مع وكيل وكيل به
صغير أفرط منه ضنه لانه
مفرط ولا تصح لقضاء

الحظاظهره عدم اشتراط التعيين في الاجارة للعداءة للجمالة له وهو مخالف لما رجحنا في الاجرة للاستتجار
فقط (قوله) واختار أبو عبد الله الأصمحي (الح) ضعيف أعرض عن قول المتن (إلا الحج) بالنصب على الاستثناء
أو الجرح على البلية من العبادة وهو المختار (قوله) والعمرة (إلى قوله) وأهتامه به في المتن (قوله) نحو الطواف
كالا حرام أه سم (قوله) لو قوعهما أي الحج والعمرة (قوله) وذبح) بلا تنوين على نية الاضافة إلى اضحية
أه سم (قوله) لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت أه سم عبارة الرشيدى هو تعليل للثبوت
كأهو عاداته مر ومثله ما في معناه (إلا للصوم عن الميت ليس فيه ذلك أه قول المتن) وتصح لتجهيز ميت
(الح) تنبيه (الح) حاج بهضم على جواز اخذ الاجارة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فانها اجرة على
الاصح أه معنى (قوله) ومن ثم) أى من أن المراد هنا ما لا تجب له نية (قوله) فصله) أى بقوله ويصح أه
عش (قوله) كصيدو ظاهره سواء قدر بالزمان كاستتجاره يوما للصيد أو بمحل العمل كذا الغزال مثلا أه
عش (قوله) في مال بموته) لعل صوابه مال ماله أه رشيدى عبارة السيد عمر لعل الاولى ما منه أى من يؤن
الميت في حياته والموجود في أصله غطه هو نعم فيمكن أن يقرأ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل أن ثبت
استعماله أه وعبارة المعنى بمال من تزعم نفقته أه وهى سالمة (قوله) ثم الماسير) لم يذكر بيت المال ما أنه
مقدم على ماسير المسلمين عش وسم (قوله) فلم يقصد الاجير (الح) ولا يضر عرض تعينه عليه كالمضطر فانه
يتعين إطعامه مع نزع اليد له نهاية قول المتن (وتعليم القرآن) ولو استاجر على تعليم ما نسخ حكمه
فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر أه نهاية تركه كان المراد الاستتجار على تعليم ما ذكر على وجه القرانية
وأفهم عدم صحة الاستتجار على منسوخ الأمرين أى على وجه القرآنية لا مطلقا إذ لا يتقص عن نحو الشعر
مر أه سم على حج أه عش (قوله) كله وبعضه) عبارة المعنى قد مر أن النص أن القرآن بالعرف لا يطلق
إلا على جميعه فكان ينبغي تنكيره فان بعضه كذلك أه (قوله) وصرح به) أى يتعلم القرآن أى بصحة الاجارة له
(قوله) نظرا لاستثناء (الح) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها ما فاعنى الاستثناء
أه سم ويمكن أن يقال أراد بالعبادة هنا مطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المتن (قوله) ولو قال سيد) إلى المتن
في النهاية (إلا قوله) ونية الثواب إلى أو بحضرة (الح) (قوله) سيدن) خرج بهما لوقالولى صغير حر لمعلمه مثلا ما ذكر
فلا ضمان عليه إذا تركه فضاع أو سرق منه متاع لأن الحر لا يدخل تحت اليدومناعه الذى أخذه منه فى يد ما لكة
لا فى العلم أه عش (قوله) وكل به صغيرا) إن كان عاجزا عن حفظ مثل ذلك العبدى العادة فواضح وإلا
فحل تأمل إذ كثير من المراهقين انفع من بعض البالغين أه سيد عمر عبارة عش لعل المراد بالصغير هنا من
من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق النسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين ومحلها أيضا
ما لم يقل سيدة توكل به ولدا سم عندك وخارج ما لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج معه للحفظ
وإن جرت به العادة أه (قوله) ضمنه) هل هذا مقيد بقبول المعلم ما مره السيد به ولو بالاشارة فليراجع (قوله)
وكذا القضاء (الح) أى وكذا يجوز الاستتجار للقضاء إن عين ما يقضى به أو علمه أه كرى (قوله) لقراءة
القرآن عند القبر (الح) عبارة المعنى والروض مع شرحه (فرع) الاجارة للقراءة على القبر مدمة معلومة أو قدرا
معلوما جائزة ولا تنفاد بترؤل الرحمة حيث يقرأ القرآن ويكون الميت كالحى الحاضر سواء أعقب القراءة

النيابة فيه وإن جهل أه (قوله) نحو الطواف) كالا حرام (قوله) وذبح) مضاف (قوله) لما فيها من شائبة المال)
يتأمل في الصوم عن الميت (قوله) ثم الماسير) يبي بيت المال (قوله) في المتن وتعليم القرآن) ولو استاجر على
تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر شرح مر وكان المراد الاستتجار على تعليم ما ذكر
على وجه القرانية وأفهم عدم صحة الاستتجار على منسوخ الأمرين أى على وجه القرانية لا مطلقا إذ لا يتقص
عن نحو الشعر مر (قوله) نظرا لاستثناء من العبادة) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم
ليس منها فامعنى الاستثناء (قوله) وكذا القضاء) أى مثل التدريس في الاستثناء المذكور كما يحتمل
في شرح الروض (قوله) عند القبر (الح) عبارة شرح الروض سواء أى في جواز الاجارة للقراءة على القبر

ولا لتدريس علم أو أعادته إلا أن عين المتعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الالوجه ويصح الاستتجار لقراءة القرآن عند القبر

بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعمد متفعة القراءة إلى الميت في ذلك وإن الدعاء بلحقه وهو بعدها أقرب إجابة وأكثر بر كونه إذ جعل أجره الحاصل بقراءته للميت فهو دعاء يحصل الأجر له فينتفع به بقول الشافعي أن القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك اهـ **(قوله)** ومع الدعاء الخ أي للميت والمستاجر اهـ نهاية **(قوله)** ومع الدعاء عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستاجر أي وعند غير القبر مع الدعاء **(قوله)** أي للقارئ متعلق بمحصل **(قوله)** أو بغيره عطف على يمثل أي كالغفرة أو رشدي وسم **(قوله)** أو بغيره ينبغي أن يعين له ليصح الاستحجار وترتفع الجملة اللهم إلا أن يقال الدعاء هنا غير معقود عليه وإنما المعقود عليه القراءة والدعاء تابع ولعل هذا الوجه نعم في قوله والحق بالخالف ينبغي تعيين الذكر والدعاء لأنه المعقود عليه اهـ سيد عمر **(قوله)** لغو أي فلا يصح الاستحجار لقراءة القرآن مع نية الثواب للميت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستاجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة **(قوله)** وإن اختار السبكي الخ أو اقتصر شرح الروض وبسط في ترجيحهم وسيأتي عن السيد عمر ما يؤيده **(قوله)** وكذا أهديت قرأت الخ **(فروع)** في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك إليه أو إذا قل شخص لا خرافة إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابي وجعل له على ذلك ما لا ملو ما ففعل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أن مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء أما مسألة القراءة فجائزة إذا شرط الدعاء بعدها انتهى اهـ سم **(قوله)** خلا فاجمع أيضاً ومنهم شرح الروض والغني كما مر أنما **(قوله)** ومع ذكره في القلب حالتها أي حالة القراءة ظاهراً أنه لا يكتفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تنمة ما قبله فلا إشكال اهـ سم أقول قوله ومع ذكره الخ في بعض نسخ الشارح الصحيحة بأو عبر النهاية بالواو ثم قال وسيأتي في الوصايا ما يعلم منه أن وجود استحضاره قبله أو كونه بحضرة كاف وإن يجتمعاً اهـ وقال الرشدي قوله روي في الوصايا ما يعلم منه الخ أي خلاف ما أفاده قوله قبل أو بحضرة المستاجر ومع ذكره الخ من اعتبار اجتماعهما فالحاصل صحة الإجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة لا عنه لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضرة المستاجر والقراءة مع ذكره في القلب وخرج بذلك القراءة لا مع أحد هذه الأربعة وسيأتي في الفصل ما ينبغي عدم صحة الإجارة له أو أماناً في حاشية الشيخ من اعتداد الصحة في الإتيان فلم يدر ما خذله أقول وظهر كلام سم اعتداد الصحة أيضاً وفي عرش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذكره في القلب في أول القراءة وإن غاب بعد حيث لم يوجد صار في نية الوضوء مثلاً حيث أكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضرها في بقيته اهـ **(قوله)** كما ذكره بعضهم عبارة النهاية كما أفاده السبكي اهـ **(قوله)** وذلك أي صحة الاستحجار لقراءة القرآن الخ **(قوله)** لا من وضعا أي القراءة ههنا راجع للصورة الأولى والثالثة **(قوله)** وتزل الخ عطف على بر كونه **(قوله)** والدعاء عطف على موضوعها وكذا قوله أو إحضار الخ عطف عليه لكنه راجع للربعة **(قوله)** المحض الذكر أي كالتلليل سبعين ألف مرة المشهور بالعائقة الصغرى **(قوله)** والدعاء عقبه ظاهراً أنه شرط لصحة الاستحجار للذكر وإنه لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر **(قوله)**

أو مع الدعاء يمثل ما حصل من الأجر له أو بغيره عقبها عين زماناً أو مكاناً أو أولاً ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا فاجمع وإن اختار السبكي ما قاله وكذا أهديت قراءته أو ثوابها خلا فاجمع أيضاً وبحضرة المستاجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بر كونه وتزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب إجابة وإحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا تزلت على قلب القارئ والحق بها الاستحجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وما اعتد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أعقب القراءة بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا اهـ **(قوله)** ومع الدعاء عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستاجر ش **(قوله)** أو بغيره عطف على يمثل والغني كالغفرة ش **(قوله)** ومع ذكره في القلب حالتها أي القراءة ظاهراً أنه لا يكتفي مجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تنمة ما قبله فلا إشكال **(فروع)** في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح وينتقل ثواب ذلك إليه أو إذا قل شخص لا خرافة إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابي وجعل له على ذلك ما لا ملو ما ففعل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أما مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء

جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافتن فيه لانه صلى (٥٩) الله عليه وسلم أذن لنا بما ربه بنحو سؤال الوسيلة

له في كل دعاء له بما فيه زيادة
تعظيمه وحذف مثل في الاولى
كثير شائعة وتعتالا
نظير ما مر في بما باع به فلان
فرسه وليس في الدعاء
بالزيادة في الشرف ما يوهم
النقص خلافتن وهم فيه
ايضا كما يبينه في الفتاوى
وفي حديث ابى المشهور
كم اجعل لك من صلاتي
أى دعائى أصل عظيم في
الدعاء له عقب القراءة
وغيرها من الزيادة في شرفه
أن يتقبل الله عمل الداعي
بذلك ويثيبه عليه وكل من
أثيب من الامة كان له صلى
الله عليه وسلم مثل ثوابه
مضاعفا بعدد الوسايط التي
يبته وبين كل عامل مع اعتبار
زيادة مضاعفة كل مرتبة
عما بعده في الاول ثواب
ابلاغ الصحابي وعمله وفي
الثانية ذوا بلوغ التابعي
وعمله وفي الثالثة ذلك كله
ولا بلوغ تابع التابعي وعمله
وهكذا وذلك شرف لا غاية
له (فرع) استوجر لقرأة
فقر اجنبا ولو ناسيا لم يستحق
شيئا لان القصد بالاستتجار
لها حصول ثوابها لانه
اقرب الى نزول الرحمة وقبول
الدعاء عقبها والجنب لا
ثواب له على قرأته بل على
قصده في سورة النسيان كن
صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب
على افعال الصلاة المتوقفة
على الطهارة بل على مالا

بعدها) أى قراءة القرآن (قوله جائز الخ) يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سمع على حج
اه رشيدى وفي عشرين (فائدة) وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما
قرأت زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف امثاله الى الروح فلان اوفى
صحيفته ونحو ذلك هل يجوز ام لا يتبع ما فيه من اشعار تعظيم المدعوه بذلك حيث اعتنى به فعداله باضعاف
مادعا به للروح صلى الله عليه وسلم اقول الظاهر الجواز لان الداعي لم يقصد بذلك حقا لغيرة عليه صلى الله
عليه وسلم بل كلامه محمول على اظهار احتياج غيره لرحمته سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور
وللاشارة الى انه صلى الله عليه وسلم لقرم مكانته من الله تعالى الاجابة بالنسبة له محققة وغيره لمعدر تفته عما
اعطيه صلى الله عليه وسلم لا لتحقيق الاجابة بل قد لا تكون منظونة فتاسب تأكيد الدعاء له وتكرير رجاء
الاجابة (قوله بنحو سؤال الخ) متعلق بالامر والاولى يسؤال نحو الوسيلة او بنحو امره بسؤال الخ (قوله)
في كل دعاء الخ) متعلق بآذن (قوله بما الخ) متعلق بدعاء (قوله وحذف مثل الخ) قد يقال ما الداعي الى ذلك
وأما التقدير في مسألة البيع فضرورى فليتأمل فان الوارد في نقل حسنات الظالم الى ديوان المظلوم مشعر بانه لا
منع في نقل الثواب عن العامل الى غيره شرعا ووقع لبعض العارفين انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
له يا رسول الله انى جعلت لك ثواب اوردى او نحو ذلك فقال له صلى الله عليه وسلم ابق لنفسك كذا وكذا اه سيد
عمر (قوله وفي حديث ابى الخ) خبر مقدم لقوله اصل عظيم (قوله عمل الداعي بذلك) اى واجعل ثواب ذلك
او مثله زيادة الخ وعمله شامل لقرائه ودعائه بعدا وغيرهما (قوله في الاولى الخ) مخرج على قوله وكل من
أثيب من الامة الخ (قوله ثواب ابلاغ الخ) أى مثله أخذاعا مر بل عشرة امثاله باعتبار اقل مراتب المضاعفة
كما اشار اليه بقوله مع اعتبار زيادة الخ (قوله وفي الثانية هذا الخ) لعل المشار اليه هنا وفيما ياتى الا بلوغ فقط
فان الظاهر ان سبب ابلاغ وعمل كل طبقة ابلاغ الطبقة التي قبلها فقطدون عملها ولعل قول الحنثى سم
العلامة قوله وفي الثانية هذا يتأمل جدا اه مبناه ان المشار اليه كل من الا بلوغ والعمل كما هو المتبادر
ويحتمل ان وجه التامل ان المناسب ان يقول مائة امثال هذا اى باعتبار اقل مراتب المضاعفة الحاصلة
للمصاحي ثم له صلى الله عليه وسلم (قوله حصول ثوابها) اى مثل ثوابها كما تبين من قوله السابق آتفا وحذف
مثل الخ اه كرى وفيه تامل (قوله لانه) اى حصول ثوابها (قوله والجنب لا ثواب له الخ) اى حتى يقصد
حصول مثله لليت مثلا بالاستتجار (قوله لا تحصل) من التحصيل (قوله المذكور) وهو ثواب القرأة (قوله)

وأما مسألة القرأة جائزة اذا شرط الدعاء بعدوا المال الذي يأخذ من باب الجمالة وهى جمالة على الدعاء
لاعلى القرأة فان ثواب القرأة للقارى ولا يمكن نقله للدعوه ولو انما يقال له مثل ثوابه فيدعو بذلك ويحصل له
ان استجاب الله الدعاء وكذا حكم القارى بلا جمالة في الدعاء (مسئلة) هه من يقرأ آيات من القرآن باجرة
هل يحل له ذلك وهل ما يأخذ من الاجرة من باب التكسب والصدقة الجواب نعم يحل له اخذ المال على القرأة
والدعاء بعدا وليس ذلك من باب الاجرة والصدقة بل من باب الجمالة فان القرأة لا يجوز الاستتجار عليها
لان منفعتها لا تعود للبستاجر لما تقر في مذهبن ان ثواب القرأة للقارى لا للقرء له وتجوز الجمالة عليها
ان شرط الدعاء بعدها والا فلا تكون الجمالة على الدعاء لا على القرأة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا
اشياخنا وفي شرح المذهب انه لا يجوز الاستتجار لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتجوز الجمالة ان كانت على
الدعاء عند زيارة قبره لان الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس الدعاء ان كانت على مجرد الوقوف عنده
ومشاهدته فلا لانه لا تدخله النيابة اه ومسئلة القرأة نظيره اه كلام السيوطى ولا يخفى ما فيه مما
ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستتجار على القرأة واقضاء منع الجمالة على الزيارة والاستتجار للدعاء عند
القبر المكرم (قوله جائز) قد يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان (قوله بل حسن مندوب اليه
الخ) كذا شرح مر (قوله وفي الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالقرأة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عنده فن اطلق اثابة الجنب الناسي يحمل كلامه على اثابته
على القصد لا غير واثابته عليه لا تحصل غرض المستاجر المذكور ويؤيد بعدم الاعتماد بقرائه عدم ندب سجود التلاوة

ها كالم وقولهم لو نذرها فقرأ أجبالم (١٦٠) يجوز أنه لأن القصدم النذر التقرب والمعصية أى ولو في الصورة لتدخل قراءة الناس

لها أى لقراءة الجنب **(قوله وقولهم الخ)** عطف على عدم نذب **(قوله لو نذرها)** أى القراءة **(قوله والمعصية)** مبتدأ خبره **(قوله لا يتقرب بها)** الجملة حال من القصص على تخار سببوه **(قوله لتدخل الخ)** تحليل التعميم **(قوله وبه فارق الخ)** أى يكون القصص من النظر التقرب **(قوله ولغا النذر)** مستأنفاه عش والاولى عطفه على جملة لو نذرها فقرأ **(قوله ان نص)** أى الناذر **(فيه)** أى النذر **(عليها)** أى القراءة **(قوله ويظهر ان المستاجر الخ)** قضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها هـ سم وقال عش وصورة المستعان يازم ذمته التعليم أو يستأجر عنه ولا ينص على ان يقرأه جنبا فيفتق له الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عنه وهو يجب ليعلمه جنبا فلا يصح لان ما ذكره عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكر لا تاقول قصده لذكر إنما ينص كون المأني به قرأنا حين التعليم لا يراده على كون المعلم قرأنا فهو تنصيص من المستاجر على فعل المعصية اه وفيه تأمل **(قوله ان المستاجر)** يفتح الجيم **(وقوله يستحق)** أى الاجرة **(قوله واقي بعضهم)** اعتمده النهاية **(قوله بأنه لو ترك)** **(فرع)** نقل أن شيخنا الشهاب الرملى أقي بان الاجير لقراءة القرآن ولو قرأه اية اية وعقب كل اية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر م ذلك وقال ان صح حمل على ما لو شرط التوالى او قامت عليه قرينة **(فرع آخر)** اقي شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه بجوازه بنحو التركي ايضا **(فرع آخر)** الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة الى ذلك سم على حجاج عش وقوله بالقلم الهندي الخ فيه تأمل فان المكتوب بالقلم الهندي ونحوه انما هو ترجمة القرآن لا نفسه **(قوله لم يقرأه ما تركه الخ)** فلو لم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى اه عش **(قوله قلت هنا قرينة الخ)** ان كانت كونه عند التقرب فقد رد ما لو نذر القراءة عنده اه سم **(قوله لو وقعها)** متعلق بصارفة **(قوله عما استؤجره)** متعلق بوقوعها أى انها تصرف القراءة لما استؤجر له عن غيره اه رشيدى **(قوله وصحناه)** أى وهو الرأى اه عش وعبارة الرشيدى قوله وصحناه أى خلاف ما مر من الحصر في الصور الاربع اه **(قوله وتصح الاجارة)** الى التيسير في النهاية **(قوله ان امنت)** ببناء المفعول **(قوله من الحضن)** بكسر الحاء **(قوله الى الكشح)** هو اسم لما تحت المحاصرة اه عش قول المتن **(وارضاع)** شامل لما لو كانت المرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في البيان شرح م اه سم واعتمد المعنى ما في البيان من اشتراط بلوغ المرضعة تسع سنين **(قوله ولو لبلا)** بالقرص اه عش قال المعنى ظاهر كلام المصنف صحة الاجارة على ارضاع البلاء هو كذلك وان كان ارضاعه واجبا على الام كما يعلم من باب النفقات خلافا للزركشى اه **(قوله لان الحضنة الخ)** عبارة المعنى اما الحضنة فانه نوع خدمة واما الارضاع فلعله تعالى فان ارضعن لكم الا يوقوا ذجاجا الاستجار الارضاع وحده فله مع الحضنة الاولى

(قوله ويظهر ان المستاجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا) اعتمد م وقضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها وقضية ما تقدم من انفساخ الاجارة بطر وحيض من استؤجرت لخدمة مسجد انما لو خدمته مع الحيض لم تستحق الاجرة والام تنفسخ الاجارة وقد يشكل على مسألة الجنب المذكورة لان مقصود الخدمة حاصل مع الحيض الا ان يفرق بان الجنب يمكنه دفع اثم القراءة بان لا يقصد القراءة والحائض لا يمكنه دفع اثم المكث بالا اختيار نعم ان كانت الخدمة بدون مكث ككنس امكن بدونه فلا يبعد عدم الانفساخ بطر والحيض **(قلت هنا قرينة صارفة)** ان كانت كونه عند القبر فقد رد ما لو نذر القراءة عنده **(فرع)** نقل أن شيخنا الشهاب الرملى اقي بان الاجير لقراءة القرآن ولو قرأه اية اية وعقب كل اية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر م ذلك وقال ان صح حمل على ما لو شرط التوالى الى او قامت عليه قرينة **(فرع آخر)** اقي شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه بجوازه بنحو التركي ايضا **(فرع آخر)** الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة الى ذلك **(قوله ان امنت)** على الاوجه اعتمده م **(قوله من الحضن)** بكسر الحاء **(قوله في المتن وارضاع)** وشمل كلام المصنف ما لو

لا يتقرب بها وبه فارق البر بقراءة الجنب سواء أنص في حلقه على القراءة وحدها او مع الجنابة ولو لغا النذران نص فيه عليها مع الجنابة ويظهر ان المستاجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة واقي بعضهم بأنه لو ترك من القراءة المستاجر عليها ايات لم يقرأه ما تركه ولو لا يزمه استئناف ما بعده وان من استؤجر لقراءة على قبر لا يزمه عند الشروع ان ينوي ان ذلك عما استؤجر عنه أى بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بأنه لا بد ان ينوي انها عنه قلت هنا قرينة صارفة لو وقعها عما استؤجر له ولا كذلك نعم ومن محم لو استؤجرها لمطلق القراءة وصحناه احتاج للنية فيما يظهر او لمطلقها كالقراءة بحضرته لم يحتاج لها فذكر القبر مثال **(و) تصح الاجارة من الزوج وغيره لخدمة أو امة ولو لوكافة ان امنت على الراجح (لحضانة)** وهى الكبرى الآتية في كلامه من الحضن وهو من الايط الى الكشح لان الحاضنة تضمنه اليه **(وارضاع)** ولو لبلا **(معا)** وحيثذا المعقود عليه كلاهما لانهما مقصودان **(ولا احدهما)**

وهي وضعه في الحجر والقامه
للثدى وعصره له لتوقفه
عليها ومن ثم كانت هي
المعقود عليها واللبن تابع
اذا الاجارة موضوعة للمنافع
وانما الاعيان تتبع الضرورة
وانما صحت له مع نفها توسعة
فيه لمزيد الحاجة اليه
ويجب في ذلك تعيين مدة
الرضاع وعمله هو يتهلانه
احفظله او بيت المربعة
لانه اسهل فان امتعت من
ملازمة ما عين او سافرت
تخير ولا اجرة لها من حين
الفسخ والصبي برؤيته او
وصفه على ما في الحاوى
لاختلاف شره باختلاف
نحو سنه وتكلف المربعة
أكل وشرب كل ما يكثر
اللبن وترك ما يضره كوطء
حليل يضروا والتخوير وعدم
استمرار الطفل لبها لعله
فيه عيب يتخير به المستاجر
ولو سبق له غير هاء في اجارة
ذمة استحققت الاجرة او عين
فلا (والاصح انه) اى
الشان (لا يستعج أحدهما)
اى الارضاع والحضنة
الكبرى (الاخر)
لاستقلالهما مع جواز استقلال
كل منهما بالاجارة (والحضنة)
الكبرى (حفظ صبي) أى
جنسه الصادق بالاثني
والخثي (وتعهده بفسل
رأسه ويدنو ثيابا بدنه)
يفتح الدال (وكله ورطه
في المهد وتجريه لبنام
ونحوها) لاقتضاء اسم

والحاجة داعية الى ذلك اه (قوله ويدخل) الى قوله ان امتعت في المعنى الا قوله وانما الى ويجب (قوله
فيه) اى الارضاع (قوله لتوقفه عليها) اى الارضاع على الحضنة الصغرى (قوله كانت هي) اى الحضنة
الصغرى (قوله وانما صحت له) اى الارضاع اه ع (قوله مع نفها) اى عدم ذكرها لما سياتى مر
من انه لو استاجرها للارضاع ونفى الحضنة الصغرى لم يصح لكن لم يذكر التحفة قوله مر ولو استاجرها
للارضاع لم يخرجها بمثل ما عر به الشارح مر فكتب عليه سم مانصه قوله وانما صحت مع نفها الخ
ظاهره مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضنة في قوله وان نفى
الحضنة جاز بقوله الكبرى وعبارة الزركشى فان استاجر للارضاع ونفى الحضنة فالاصح الصحة ثم قال وخص
الامام الخلاف بنفى الحضنة الصغرى واما نفي الحضنة الكبرى فلا خلاف في جوازه وافراده لكن في الكفاية
عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه ع (قوله) وظهر صنيع المعنى موافق لما في
النهاية من عدم صحة الاجارة مع نفى الحضنة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) اى في الاستئجار للارضاع (قوله)
بيته) اى الصبي (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به سم وعش اى وان ارضعت
رشيدى (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحاوى) عبارة عنها بقوله المعنى كافي الحاوى
اه (قوله باختلاف نحو سنة) اسقط النهاية والمعنى لفظة النحو وقال الرشيدى قوله مر باختلاف سنة قد
يؤخذ منه ان المراد بوصف ذكر سنة فليراجع اه (قوله وتكلف المربعة اكل وشرب كل ما يكثر اللبن)
قوله الرافعى وقال ابن الرفعة الذى قاله الماوردى اى الصغرى والرويان ان له اى الكبرى منعها من اكل
ما يضر لبها اه وهذا اظهر معنى واسنى (قوله ما يكثر اللبن) ينبغى ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير
فليراجع اه رشيدى (قوله كوطء حليل يضروا) والاقرب انها تصير ناشزة بذلك فلا تستحق نفقة وان ذن
الزوج لها في ذلك قياس على ما لو اذن لها في السفر لحاجتها وحدها وغاية الاذن لها في ذلك سقوط الاشتماع عنها
فقط وان الزوج يحرم عليه الوطء وان خاف الغت ما فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نسكاح
الامة حيث تدنو نقل عن بعض اهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذر اه ع (قوله) وعدم
استمرار الخ مبتدأ خبره عيب اى عدم كون اللبن مريثا له اى محمود العاقبة عيب اه كرى عبارة المعنى
اذ لم يقبل الرضيع ثديها في انفساخ الاجارة وجها في تعليق القاضي وينبغى عدم الانفساخ وثبوت
الحيارى في الحاوى والبحران الطفل اذا لم يشرب لبها لعله في اللبن فهو عيب ثبت للمستاجر الفسخ اه
(قوله ولو سبق له) الى قوله اما الدهن في المعنى (قوله اما الدهن الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحوه واما شأن
لفسله وغسل ثوبه وينبغى ان يكون حكمه حكم الدهن اه سيد عمر عبارة عش وينبغى ان مثل الدهن في
كونه على الاب اجرة القابلة لنعلمها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته ونحو ما يتعلق باصلاح الام ما جرت به
العادة من نحو ملازمة متفائل الولادة وغسل بدنوا ثيابها فانه عليها كسرهما ما تحتاج اليه للمرض اه (قوله)
فقبل على الاب وقيل الخ) وجمع المعنى بينهما مانصه واما بالضم ففي الروضة كاصلها ن على الاب فان جرى

كانت الرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التيان شرح مر (قوله) وانما صحت له مع نفها (ظاهره
مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضنة في قوله وان نفى الحضنة جاز
بقوله الكبرى وعبارة الزركشى فان استاجر للارضاع ونفى الحضنة فالاصح الصحة ثم قال وخص الامام
الخلاف بنفى الحضنة الصغرى واما نفي الحضنة الكبرى فلا خلاف في جوازه وافراده لكن في الكفاية عن القاضي
الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه وعبارة شرح مر ولو استاجرها للارضاع ونفى الحضنة الصغرى لم
يصح اه (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع
(قوله او وصفه الخ) كذا شرح مر (قوله وتكلف المربعة الخ) جزم به الروض و (قوله اما الدهن بالضم
الخ) سكت عن الكحل بالضم وسياتي حكمه بالنسبة للكحل (قوله الذى يتجه الاول) اعتمد مر (قوله)

إذ العادة في ذلك لا تنضبط (ولو استأجر لها) أى الحضانة الكبرى والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العتد في الارضاع) فيسقط قسطه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر أن كلامهما مقصود معقود عليه (والاصح أنه لا يجب حبر وخط وكحل) وصيغ (طلع) على (وراق) وهو الناسخ (وخياط وكحال) وصباغ وملحق اقتصارا على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة أنه لا يستحق بها عين (قلت صحح الرافعي في الشرح) الكبير (الرجوع فيه الى العادة) اذلا ضابط له لغة ولا شرعا (تنبه) غالب استدرأكات المتن على أصله من الشرح وحينئذ فقد يقال ماحكة الاستناد اليه في هذا الموضوع لا غير وقد يجب أن هنا لم يترجح له أحد الموضوعين المتناضين فأرسلها بخلاف البقية ثم رأيت لشارح ما قد يخالف ذلك وليس كما قال (فان اضطربت) العادة (وجب البيان) نفيًا للعرض (والا) يبين في العقد من عليه ذلك (فتبطل الاجارة) الله أعلم (لما فيها من الغرر المؤدى الى التنازع الى غاية وأفهم

عرف البلد بخلافه فوجهان اه والظاهر منهما اتباع العرف اه (قوله) إذ العادة في ذلك لا تنضبط (قد يقال اطلاق عدم الانضباط محل تأمل فقد ينضبط ويطر في بعض المواضع اه سيد عمر عبارة سم قد يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة اه (قوله) اى الحضانة الكبرى) الى التنبيه في المعنى (قوله) فيسقط قسطه) بان تعتبر نسبة اجرة مثل الارضاع لمجموع اجر في الارضاع والحضانة ويؤخذ من هذه النسبة من المسمى عش اه بجري قول المتن (حبر الخ) بكسر الخاء اسم للبداد وكالذ كورات فإذا كرقم النساخ ومرو الكحال وبرة الخياط ونحوها سنى ومعنى زاد النهاية ومرم الجر ايجى وصابون وماء الغسال اه (قوله) وهو الناسخ) اما بيان الورق فيقال له كاعدى اه معنى (قوله) مع أن وضع الاجارة (الخ) وأمر اللين على خلاف القياس للضرورة نهاية ومعنى قول المتن (صحح الرافعي الخ) اعتمدته الروض وشيخ الاسلام والنهاية والمعنى قول المتن (الرجوع فيه) اى المذ كوراه معنى (قول المتن الى العادة) اى العرف اه روض (قوله) من الشرح) اى الشرح الكبير للرافعي (قوله) وقد يجب بانه هنالم يترجح (الخ) خلافا للنهاية وشرحي الروض والبهجة (قوله) فان اضطربت العادة) اى ولم يكن عرف كما فهم بالاولى معنى وشرح الروض قول المتن (وجب البيان) وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو المرمم واخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر وشرط عليه فلا يجب عليه ذلك شرح مرو قوله وحيث شرطت يخرج ما لو كانت عليه بالعرف اه سم قال الرشدي قوله مر واخواته اى بما يستهلك كالسجل بخلاف البرقة والقلم كذا ظهر فليراجع اه (قوله) وافهم) الى قوله وقطع في المعنى والاهامة (قوله) اما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الاوجه اه معنى زاد النهاية وفي ذكر المصنف كلام الشرح إشعار بترجيح ما فيه وهو المعتمد وإذا وجدنا الخط والصبيغ على المؤجر اى حيث جرت به العادة او شرط عليه فلا وجه ملك المستاجر لها فيصرف فيه كالتوب لان المؤجر اتفقه على

إذ العادة في ذلك لا تنضبط) قد يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة (قوله) في المتن والاصح انه لا يجب حبر وخط (الخ) قال في شرح الروض وكالذ كورات فإذا كرقم النساخ ومرو الكحال وبرة الخياط ونحوها اه زاد م في شرحه ومرم الجر ايجى وصابون وماء الغسال اه (فرع) في شرح البهجة لشيخ الاسلام مانصه قال السبكي وإذا وجدنا الخط والصبيغ على المؤجر هل نقول ان المستاجر يملكه حتى يصرف فيه كالتوب او ان المؤجر اتفقه على ملك نفسه او كيف الحال وقريب منه الكلام على ما ارض المستاجرة للزرع والذي يظهر فيه انه باقى على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك واما الخط والصبيغ فالضرورة توجب الى تقدير نقل الملك والحقوق بما تقدم الحطب الذى يوفده الحجاز ولا شك انه يتلف على ملكه اه ما في شرح البهجة ويتجه ان الخبر كالحيط والصبيغ وان المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل وما لا ياتى توقف عليه الانتفاع بعد كالحيط والصبيغ فانه لا ينتفع بالتوب بعد خياطه بدون الخط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصبيغ يملكه المستاجر وما لا يتوقف عليه ذلك كما كالأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن انفصل ما شرب منه عنها وكالسجل فانه بدون وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل عنها بعد ذلك وكالحطب فانه بعد حتى التور باحراقه والخبر يستغنى عن مراده وإن كان الخبر من القسم الاول لانه بعد الكناية لا ينتفع بالمشكوب بدون الخبر وان اللين من القسم الثانى لانه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذى ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان اتغذى بحاله فلينأمل (قوله) في المتن قلت صحح الرافعي في الشرح (الخ) وحيث شرطت على الاختير فلا بد من التقدير في نحو المرمم واخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر او شرط عليه فلا يجب ذلك شرح مرو (قول) في المتن الرجوع فيه الى العادة) عبر في الروض بالعرف (قوله) في المتن فان اضطربت وجب البيان (الخ) قال في الروض فان لم توجه اه ذكره باتم يختلف العرف فنشرطه بالتقدير بطل اى العقد اه (قوله) وافهم كلام الامام) وهو الاوجه

وقطع ان الرفعة فيما اذا كانت على مدة وجوز التردد فيما اذا كانت على عمل (فرع) (١٦٣) اقتضى كلامهم وصرح به بعضهم ان

ذلك نفسه ويظهر لي الحق الخبر بالحيط والصبح ولم أر فيه شيئا مما رأيت صاحب العباب جزم به ويقول بقر من
ملك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كافا فاده السبكي أنه باق على ملك مالكها
ينتفع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك أي أنه باق على المأجر وينتفع به المستأجر وأما الخط
والصبح والضرورة تنحج إلى نقل الملك والحقوه بما تقدم الحطب الذي يوقد الحجاز ولا شك أنه يتلف
على ملك مالكه أي بآثني زيادة من عرش وفي سم بعد ذكر قوله لم وإذا أوجنا إلى آخره عن الفرر
الامسئلة الحاق الخبر مانصه ويته أن الخبر كالخيط والصبح وإن المعنى الفارق في هذه المسائل ما
توقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل وألا فيتوقف عليه الانتفاع بعد كالخيط والصبح فإنه لا ينتفع
الخبث بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصبح يملكه المستأجر وما
لا يتوقف عليه ذلك كما الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن انفصل منها بعد ذلك كالحطب فانه بعد شربها
وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل منها بعد ذلك كالحطب فانه بعد شربها في التور بحر افه
والخبث يستغنى عن مادته ولا شك أن الخبر من القسم الأول لأنه بعد السكنا لا ينتفع بالمشكوب بدون الخبر
وإن اللبن من القسم الثاني لأنه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذي حتى لو انفصل كان التغذي بحاله فليتام
أه **قوله** وقطع ان الرفعة الخ أي بدم وجوب غير العمل في أجارة العين **قوله** اقتضى كلهم الخ أي قوله أما
غير الماهر في النهاية لا أقوله بأن لو شرطت **قوله** لعدم ذلك الخ أي طول التجربة والعلاج **قوله** ما أكثر به
خطؤه الخ الأولى الآخر كثر خطؤه باسقاط ما وبه عطفنا على استفاد الخ **قوله** لو شرطت الخ خبر إن
الطيب الخ **قوله** أما غير الماهر الخ هل استجارة صحيح أو لا إن كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن
كان الثاني فقد يقيد الرجوع بشمن الادوية بالجبل بحاله م فليحرر سم على حج والظاهر الثاني ولا
شيء له في مقابلة عمله لأنه لا يقابل باجرة لعدم الانتفاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر أه ع **قوله**
أنه لا يستحق الخ خبر قوله فقياس الخ **قوله** أنه لا يستحق اجرة الخ ظاهر هو أن حصل البرء والشفاء
فصل فيما يلزم المكري أو المكري **قوله** فيما يلزم الخ أي قوله وأنه لا يكلف الزرع في النهاية لا أقوله وفيه
نظر إلى وخرج وقوله وفي إطلاقه إلى وأنه لو شرط **قوله** فيما يلزم المكري الخ أي وما يتبع ذلك من انفساخ
الاجارة بتلف الدابة وغيره أه ع **قوله** يعني الخ أي قوله أه في المعنى **قوله** لدفع الخيار الخ أي لا يدفع
الاشتم أه ع **قوله** على المكري معلق يجب **قوله** ضبة الدار الخ أي الغلق المتيقن بها **قوله** معها أي
الدار **قوله** لتوقف الانتفاع عليه الخ فرع هل تصح اجارة دار لا باب لحافه نظر وقد يتجه الصحة إن أمكن
الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار وعلى الصحة قبل ثبوت الخيار للجاهل كان ز أحاقل ثم يسد
بإبائهم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة سم على حج أه ع **قوله**
خفته أي بقيمته **قوله** وفيها الخ أي التلف بتقصير والتلف بدونه **قوله** فان الخ أي من التجديد قضية
قوله أو لا يعني تعيين لدفع الخيار أنه لا يجبر على تسليم المفتاح ايضا لا بأتم بما متناعه هو مشكل فانه حيث صح
الاجارة يستحق المكري المنفعة على المكري فقدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فعلة فقياس
أنه بأتم بعدمه ويجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلا
عرش وهذا وجه لا سيما في ابتداء لكلام شرحي الروض والبهجة ايضا كالصرح في عدم الاشتم
بعدم التسليم ابتداء أو ما وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنع مع شرحه صريح في ذلك وهي فصل في
يجب بالمعنى الآتي على المكري عليه تسليم مفتاح دار معها المكرو عمارتها وكس تلج بسطحها سواء في وجود
شرح م **قوله** استحق المسمى اعتمد م وكذا قوله نعم إن جاعله **قوله** أما غير الماهر الخ
هل استجاره صحيح أو لا إن كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن كان الثاني فقد يقيد الرجوع
بشمن الادوية بالجبل بحاله م فليحرر
فصل فيما يلزم المكري أو المكري لعقار أو دابة **قوله** معها أي الدار ش

الطبيب الماهر أى كان بأن
خطؤه نادراً وإن لم يكن
ماهر فى العلم فيظهر لانا
نجد بعض الأطباء استفاد
من طول التجربة والعلاج
ما قل به خطؤه جدوا بعضهم
لعدم ذلك ما أكثر به خطؤه
فقتل الضبط بما ذكرته لو
شرطت له أجر أو أعطى ثمن
الأدوية فالحالجه باهر
استحق المسمى أن صحت
الاجارة والافاجرة المثل
وليس للعليل الرجوع عليه
بشيء لأن المستاجر عليه
المعالجة لا الشفاء بل أن
شرط بطلت الاجارة لأنه
يبدالله لا غير نعم أن جعله
عليه صح ولم يستحق المسمى
إلا بعد وجوده كاهو ظاهر
أما غير الماهر المذكور
فبما أتى أوائل الجراح
والتعازير من أنه يضمن
ما تولد من فعله بخلاف
الماهر أنه لا يستحق أجرة
ويرجع عليه بشئ الأدوية
لتنصيره بمباشرة ما ليس
هوله باهل ومن شأن هذا
الاضرار لا النفع

(فصل) فيما يلزم المكبرى
أو المكبرى لعقار أو دابة
(بحسب) يعنى يتعين لدفع
الحبار الآتى على المكبرى
(تسلم مفتاح) ضبة (الدار)
معها (إلى المكبرى) لتوقف
الانتفاع عليه وهو أمانة

بیده فاذا تلف بتقصيره ضمنه أو عدمه فلا وفيهما يلزم المكرى تجديده فان أنى لم يجبر ولم يأثم لكن تخير المكرى وكذا في جميع ما يأتي

وعذر فيه احتمال ما قاله
 وخرج بالصفة الفقل فلا
 يجب تسليمه فضلا عن
 مفتاحه لانه مذكور وليس
 بتابع (وعمارتها) الشاملة
 لنحو تطين سطح واعادة
 زخام قلعه هو وغيره كما
 هو ظاهر ولا نظر لكون
 القانت به مجرد الزينة لانها
 غرض مقصود ومن ثم
 امتنع (على المؤجر) قلعه
 ابتداء ودواما وان احتاجت
 لآلات جديدة (فان بادر)
 أى قبل مضي مدة لهاجرة
 كاهو ظاهر (وأصلها) أو
 سلم المفتاح ذاك (والا)
 يبادر (فالمكترى) قهرا
 (على المؤجر الخيار) ان
 نقصت المنفعة بين الفسخ
 والابقاء لتضرره ومن ثم
 زال نزواله فاذا وكف
 السقف تغير حاله وكف
 فقط مالم يتولد منه نقص
 وبحت أبوزرعة سقوطه
 بالبلاط بذل الزخام لان
 التفاوت بينهما ليس فيه
 كبير وقع اه وفي اطلاقه
 ما به فالذي يتجه انهما ان
 تفاوتا اجرة هلا وقع تغير
 وإلا فلا وانه لو شرط
 ابقاء الزخام فسحق بخلف
 الشرط هذان حادثا أما
 مقارن علم به المكترى فلا
 خيار وان علم انه من وظيفة
 المكترى لتقصيره باقداه

تسليم المفتاح الابتداء والموام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكترى أنه ياتم بتركها وانه يجبر عليه
 بل أنه ان تركه ثبت للمكترى الخيار اه اختصارا وفي المغنى نحو ما وقع بذلك ان قول الشارع فان اى الخ
 معناه فان اى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التلف لم يجبر الخ (قوله قال القاضي الخ) اعتمدته المغنى
 وكذا النهاية قال الرشيدى قوله مر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر الخ لعل صورة المسئلة
 انه غير منتفع بالدار في تلك المدة كاهو ظاهر فليراجع واعلم ان مرجع الى الشارع مر بعد ان كان تبع ان
 حج في التطير في كلام القاضي اه زاعش ووجه اى الانفساخ انه بامتناع المؤجر من تسليم
 المفتاح فاتجز من المنفعة المعقود عليها كثلث بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضى ثبوت الخيار
 للمكترى لتفريق الصفة عليه وفي سم على حج ما يصرح بذلك حيث قال ما نصه قوله قال القاضي وينفسخ
 في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح مرويو يدهو وافقه مسابىق في غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار
 والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغضب وان لم ينفسخ في التطير في كلام القاضي وتحصيص صحته
 بحالة الجهل المذكورة نظر اه (قوله فلا يجب تسليمه الخ) وان اعتيد لا يثبت له منعه خيارا وروى معنى
 (قوله قلعه هو) اى المؤجر او غيره ولو للمكترى وضمنا لما قلعه لا يسقط خياره حيث لم يعد له المكترى
 و(قوله به) أى قلعه الزخام و(قوله لانها) أى الزينة اه ع ش قول المتن (على المؤجر) لفظ على المؤجر
 وقع في نسخ المحلى والمغنى والنهاية عقب قوله وعمارها لانها بعكس ما في التحفة اه بصرى اقول صنع
 التحفة لاتصال الشاملة الخ بمعنونه وكرن قولوا ان احتاجت الخ غاية في المتن عليه احسن من صميمهم الا
 انه كان المناسب ان يؤخر عن قوله قلعه ابتداء واما (قوله وان احتاجت الخ) غاية في المتن اه رشيدى
 (قوله ان نقصت المنفعة) الى قوله وبحت في المغنى (قوله بين الفسخ الخ) متعلق بالخيار (قوله زال)
 اى الخيار و(قوله بزواله) اى الضرر و(قوله فاذا وكف الخ) اى زال المطر منه اه ع ش عبارة المغنى
 فاذا وكف البيت اى قطر سقفه في المطر ترك التطين ثبت له الخيار في تلك الحالة فاذا انقطع زال الخيار الا
 لدا حصل بسببه نقص اه (قوله مالم يتولد منه نقص) يؤخذ مما سبق في مسئلة الدابة لو كان الكف للحل
 في السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارض النقص لما مضى سواء فسح الاجارة ام لا اه ع ش (قوله نقص)
 اى في نحو المنفعة فلما يظهر لاف العين حيث لا تنقص المنفعة سيدعمر والمراد بالمنفعة ما يشمل الزينة اخذا
 بما مر في الزخام (قوله وبحت أبوزرعة سقوطه) اى الخيار والمعتد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة
 به مقصودة وقد فأت اه ع ش عبارة الرشيدى الظاهر ان الشارع مر لا يرتضى هذا اخذا من
 طلاقه فيما مر امتناع قلعه وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بحال المشعر بعدم تسليمه فليراجع
 اه (قوله وانه لو شرط الخ) عطف على قوله انهما ان الخ (قوله هذا في حادث) اى قول المتن وإلا
 فللمكترى الخيار في خلل حدث بعد العقد (قوله اماما مقارن) اى خلل مقارن للعقد (قوله وان علم انه)
 اى الاصلاح (قوله ومحل ما ذكر) اى عدم الانهم في ترك العمارة أى ومثله ترك تسليم المفتاح ابتداء او
 دواما عبارة المغنى (تنبيه) محل عدم وجوب العمارة في الطلق اما الوقف فيجب على الناظر عمارته
 حيث كان فيه ريع كما أوضحه في كتاب الوقف وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولى المحجور عليه بحيث
 لولم يمرض فسحق المستاجر الاجارة وتضرر المحجور عليه اه (قوله وفي الطلق) عطف على نفسه والطلاق

(قوله قال القاضي وتفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مرويو يدهو وافقه مسابىق في غضب
 نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغضب وان لم ينفسخ في التطير في كلام
 القاضي وتحصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظر (قوله ان نقصت المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله
 بين الفسخ الخ) معمول قول المتن وقوله ومن ثم زال الخيار وقوله بزواله اى الضرر اه ع ش (قوله مالم
 يتولد منه نقص) وإلا فطلقا فرع هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة ان امكن الانتفاع
 بها لا باب كان امكن التسليم من الجدار وعلى الصحة فهل ثبت الخيار للجاهل كان راها قبل ثم سد بابها ثم

عن غيره وفي الوقف فتجب
 العمارة لكن لا من حيث
 الاجارة بلزم المؤجر ايضا
 انتزاع العين من غصبا ودفع
 نحو حريق ونهب عنها ان
 اراد دواام الاجارة والا
 تخير المستأجر ولو قدر
 عليه المستأجر من غير
 خطر لزمه كالوديع ويؤخذ
 منه انه لو قسر ضمن وان لا
 يكلف النزاع من الغاصب
 المتوقف على خصومة
 بل لا يجوز كالوديع
 لانهما لا يتخاصمان وان
 سمعت الدعوى عليهما
 لكون العين في يدهما كما
 يأتي أوائل الدعوى
 عليهما (وكسح الثلج) أي
 كسبه (عن السطح) الذي
 لا ينتفع به الساكن كالجلون
 (على المؤجر) بالعمى
 السابق (وتنظيف عرصة
 الدار) وسطحها الذي
 ينتفع به ساكنها كالجحمة
 ابن الرفعة (عن ثلج) وأن
 كثر (وكساسة) حصلا في
 دوام المدة وهي ما يسقط
 من نحو قشر وطعام ومثلها
 رماد الخام وغيره (على
 المكترى) بمعنى انه لا يلزم
 به المكري لتوقف كال
 انتفاعه لاصله على الثلج
 ولأن الكساسة من فعله
 والتراب الحاصل بالريح
 لا يلزم واحدا منهما نقله
 وبعد انقضاء المدة يجبر
 المكترى على نقل الكساسة

بكسر فسكون الحلال والمراد به المملوك اه عش (قوله وفي الوقف) عطف على عن غيره (قوله) لكن
 لا من حيث الاجارة) أي بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه اه عش (قوله) ويلزم المؤجر (الخ)
 حيث قدر على تسليمها ابتداء ودواما اه نهاية عبارة المغنى ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين المؤجرة
 الحريق والنهب وغيرهما ولا يتاعلم تسليم العين ورد الاجارة ان تعذر الاستيفاء وإذا سقطت الدار على متاع
 المستأجر يلزم المؤجر ضمانه ولا اجرة تخليصه كاقية به الغزالي ولو غصبت العين المؤجرة وقدر المالك على
 انتزاعها لزمه كاحتج به في الروضة هنا ولكن اعترض بأن ما حمله هنا خلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان
 يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر واجب بان ما هناك فيما بعد التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه
 إلا بكلفة ما هنا بخلافه فإزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة وهذا المعتقد وان قال بعض
 المتأخرين الاوجه عدم الزوم في الحالتين اه يعني بالعش شيخ الاسلام في شرحي الروضة الهجوتو ابقها
 إطلاق الشارح والنهاية (قوله) ولو قدر (الخ) أي إذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله) عليه) أي على دفع نحو
 الحريق اه رشدي (قوله) ضمن) أي العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للحيلولة حتى لو زالت بد الغاصب
 عنها وجعت للمالك استردادها المستأجر منه اه عش (قوله) وأنه لا يكلف النزاع (الخ) أي لأنه ليس له الخصومة
 لأنه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للنفعة فله الخاصة مر اه سم (قوله) المتوقف
 (الخ) نعت للنزع عبارة النهاية وإن سهل عليه كالودع كاهو مصرح به في كلامهم اه قال عش قوله وان سهل
 (الخ) يتأمل هذ مع قوله اولافان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه اللهم إلا ان يقال ان عدم الزوم اذا غرم
 القيمة للحيلولة الزوم قبل غرها فلا تنافي اقول الذي يفيد صنيع الشارح ان لزوم النزاع عتاما اذا
 سلم من الخطر ولم يتوقف على الرفع الى القاضي وعدمه فبما اذا وجد احدهما قول المتن (وكسح الثلج عن
 السطح (الخ) أي في دوام الاجارة لأنه كعمارة الدار وان تركو حدث به عيب ثبت للمكترى الخيار اه معنى
 (قوله) كالجلون) أي العقدى وكما لو كان السطح لا مرق له اه عش (قوله) أي كسبه) أي قوله ومخلقه النهاية
 والمغنى الا قوله بل الى وعليه (قوله) بالمغنى السابق) أي انه يتعين لدفع الخيار عش وكردى عبارة الرشدي
 أي ان اراد دوام الاجارة اه وملكها واحد قول المتن (عرصة الدار) وهي بقعة بين الابنية ليس فيها بناء
 وينتفع مستأجر الدار للسكنى من طرح التراب والرماد في اصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتيد
 ربطها فيها فانه لا يمنع معنى وروض مع شرحه قول المتن (وكساسة) يضم الكاف (قوله) بمعنى انه (الخ) أي لا
 بمعنى انه يلزم المكترى نقله اه شرح منهج اى لما بقى من التفصيل (قوله) لتوقف كال انتفاع (الخ) تعليل
 للثبوت (قوله) على الثلج) كذا في اصله فكان المراد على كسح الثلج وعبارة النهاية على رفع الثلج اه سيدمر
 (قوله) لا يلزم واحدا منهما نقله) لافى المدة ولا بعد ما ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فضل فيه من
 المكري والمكترى متمكن من ازالته ولو اختلف هل التراب من الكساسة او ما عتب به الريح فالأقرب
 تصديق المكترى لان الاصل براءة ذمته اه عش (قوله) يجبر المكترى على نقل الكساسة) أي والرماد
 استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة (قوله) ويلزم المؤجر ايضا (الخ) أي
 قبل التسليم لوجوب التسليم عليه مر (قوله) انتزاع العين من غصبا (الخ) كذا في الروض اوائل الباب الثاني
 وقيد بقدرة المالك على الانتزاع قال في شرحه كاحتجته أي لزوم الانتزاع في الروضة هنا واعترض بأن ما حمله
 يخالف ما بقى آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما واجب بان ما هناك فيما بعد
 التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه الا بكلفة ما هنا بخلافه فإزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة
 هذا والوجه عدم الزوم وهو ما نقله الامام عن الاكثرين ومقابلة عن بعض المحققين اه (قوله) ولو قدر
 عليه المستأجر) أي إذا كان بعد التسليم مر (قوله) وأنه لا يكلف النزاع (الخ) أي لأنه ليس له الخصومة لأنه
 غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للنفعة فله الخاصة مر (قوله) المتوقف) نعت
 للنزع عش (قوله) كالجحمة ابن الرفعة) اعتمد مر (قوله) يجبر المكترى على نقل الكساسة) أي والرماد

وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحش (١٦٦) مما حصل فيها بفعله ولا يجوز على تنقيتها بعد المدة وفارقا الكناسة بانهما انشأ عمالا بدمنه

أخذ اعمامرو وخرج بالكناسة الثلج اه سم عبارة المغنى والاسنى اجر على نقل الكناسة دون الثلج ولو كان التراب او الرماد او الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذى يظهر ان ازالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام ونقل رماد الحمام وغيره في الانتهاء وظيفة المستاجر في احدى وجهين يظهر ترجيحه تبعا لان الرفعة اه (قوله وعليه) اى المكترى قبل انقضاء المدة اه ع (قوله بالمعنى السابق) اى عقب قول المتن على المكترى (قوله تنقية بالوعة الخ) اى ومنتهى الحمام روض وغنى (قوله وحش) بفتح الحاء وضماى السنداس اه شرح روض (قوله ولا يجوز) اى المكترى (قوله وفارقا) اى بالوعة والحش في ان المكترى لا يجوز على تنقيتها بعد المدة (قوله بانهما) اى مافى بالوعة ومافى الحش و (قوله فيها) اى الكناسة و (قوله فارغين) اى على وجه ياتى معه الانتفاع فلا يضر اشتغالها بما لا يمنع المقصود منهما فلو سلمه له مشغولين بما لا يمنع المقصود ثم انتفع بهما المستاجر فصار لا يمكن الانتفاع بهما فالأقرب أنه يجب التفرغ على المؤجر لأن منع الانتفاع إنما حصل بما كان موجودا قبل واختلفا في الأتملاو عدمه فالأقرب في ذلك الرجوع إلى القرائن فإذا كان الإجماع منه شهر أمثلا صدق المستاجر والاصدق المؤجر ولو تعدد الحش هل يلزمه تفرغ الجميع ام تفرغ ما ينفع به فقط والظاهر الثاني وعليه فلو كان مازاد تشوش راحته على الساكن او لاداه فالأقرب انه ان كان عالما بذلك فلا خيار له ولا يثبت له الخيار ولو اتسخت الثوب المؤجر واريد غسله هل على المستاجر او المؤجر الاقرب ان يأتى فيه مافى الحش فلا يجب على المستاجر غسله لاقبل فراغ المدة ولا بعد هالنا ضرورى عادة في الاستعمال اه ع (قوله ولا يتخير المستاجر) ولو مع عليه بامثلهما ويفارق ما مر من عدم خياره بالبيع المقارن بان استيفاء منفعة السكنى توقف على تفرغه بخلاف تنقية الكناسة ونحوها لتسكن من الانتفاع مع وجودها اه نهاية (قوله ويحمل الفرق) مرافقا عن النهاية اعتاده (قوله بخفة المؤنة) يتامل اه سم (قوله عينا) اى قول المتن وظرف المحمول في النهاية (قوله عند الاطلاق) ساقى حمزة وقيل وعلى المكترى يحمل (قوله وهو للحمارة كالسراج الخ) تفسيره باعتبار اللغة وساقى تفسيره بالمعنى المراد هالنا رشيدى عبارة عرش التبادر من هذه العبارة ان الاكاف مختص بالحر كان السراج مختص بالفرس والقتب مختص بالبعير ولا يفهم من هذه بيان حقيقة قوله وفسه غير واحد الخ بيان ما جمل من قال وهو للحمارة الخ إذا كان كذلك لا يظهر معنى قوله ولعله مشترك اه وعبارة الفرر الاكاف بكسر الهمزة وضما يقال للبرذعة ولما فوقها لمحتوا وتفسيره الاخير ان ناسيا بن جمع الشيخين يبنوه بين البرذعة اه (قوله ماتحت البرذعة) وهو المسمى الان بالبرقة لاهى لفظها عليه اه قول المتن (وبرذعة) عبارة شرعى الروض والهجة وهى ما يحشى ويعد للركوب عليه لكن فسر الهالجهرى بالحلس الذى يلقى تحت الرجل اه (قوله كالشارق) اسم كتاب اه ع (قوله وقال) اى الصحاح (قوله فى حلس) اى فى مادته اه ع (قوله وهى) اى البرذعة (قوله بل حلس غليظ الخ) هذا موافق لما مر عن شرعى الروض والهجة انفا (قوله بمثابة) وفاما الخ عبارة الفرر بفتح المثناة والفاء سمى به لجوازه تفر الدابة باسكان الفاء وهو فرجها اه قول المتن (وخطام) وعليه ايضا لعل احتيج اليه اه ع (قوله ويهتدفع تحت الزركشى الخ) محل تامل لان مراد الزركشى انه لو اضطرب العرف بمحل وجب البيان وهذا واضح لا غبار عليه ولا منافى لكلامهم كما يظهر بالتامل لان اثبات اطراد العرف في عموم الامكنة مشكل

أخذ اعمامرو وأخرج بالكناسة الثلج (قوله ولا يجوز على تنقيتها بعد المدة الخ) اعتمده مر (قوله ويلزم المؤجر على تنقيتها عند العقد الخ) فى شرح الروض قال اى ان الرفعة ولو كان التراب او الرماد او الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذى يظهر ان ازالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام اه (قوله ويحمل الفرق) اعتمده مر (قوله بخفة المؤنة) يتامل (قوله عند الاطلاق) يأتى حمزة (قوله فى المتن و برذعة) قال فى شرح الروض وهى ما يحشى ويعد للركوب عليه لكن فسر الهالجهرى بالحلس الذى يلقى تحت الرجل اه (قوله ويهتدفع تحت الزركشى الخ) يتامل وكان وجه الاندفاع ان كلامهم دل على تحقق اطراد العرف

بخلافه وبان العرف فيها رفعها ولا فاولا بخلافها ويلزم المؤجر تنقيتها عند العقد بان يسلمها فارغين ولا يتخير المستاجر ومحلان لم يعلم به اخذ اعمامرو ويحمل الفرق بخفة المؤنة واعتباد المساحة هنا لائم (وان اجر دابة لركوب عينا او ذمة (فعلى المؤجر) عند الاطلاق (اكاف) بكسر اوله وضحه وهو للحمارة كالسراج للفرس والقتب للبعير وفسه غير واحد بالبرذعة ولعله مشترك وفى الطلب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه بالحزام اه والمراد هالنا ماتحت البرذعة (وبرذعة) بفتح اوله ثم ذال معجمة او مهملة وهى الحلس الذى تحت الرجل كذا فى الصحاح فى موضع كالشارق وقال فى حلس الحلس للبعير وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وهى الآن ليست واحدا من هذين بل حلس غليظ عتسو ليس معه شيء اخر غالبا (وحزام) وهو ما يشد به الاكاف (وتفر) بمثابة وقامه مفتوحا وهى ما يجعل تحت ذنب الدابة (ورة) بضم اوله وتخفيف الراء حلقة تجعل فى انف البعير (وخطام) بكسر اوله خط يشدق البرة ثم يندب طرف المقود بكسر الميم لثقف

التمكن اللازم له عليها مع اطراد العرف به كذا قوله به يتدفع بحث الزركشى أن محل ذلك ان اطراد العرف به والاوجب وبفرض

المكترى محل ومظلة) أى ما يظل به على المحمل (ووطاء) وهو ما يفرش في المحمل ليجلس عليه (وغطاء) بكسر أولها (وتوابعهما) كحبل يشد به المحمل على البعير أو أحد المحملين إلى الآخر لأن ذلك يراد لكال الانتفاع فلم يستحق بالاجارة ونقل الماوردى عن اتفاقهم أن الحبل الأول على الجمل لأنه من آلة التحكين وهو متجه لأنه كالخزام وفارق الثاني بأن الثاني لا صلاح ملك المكترى (والاصح في السرج) للفارس المستاجر عند الاطلاق (اتباع العرف) قطع النزاع هذا أن اطرد بمحل العقد والا وجب البيان نظير ما مر ولوا طرد العرف بخلاف ما فصوله فهل يعمل به يظهر بناؤه على أن الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام وقضية كلامهم في مواضع الرفع وفي أخرى عدمه والذي يتجه هنا الأول لأن العرف مانع اختلافه باختلاف المحال كثيرا هو المستقل بالحكم فوجب اتناطه به مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة وبأى في الاحداد (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة)

وبفرض ثبوته فائبات استمراره على ما مر من الأزمنة متعذر بلا شك سيد عمرو سم (قوله) أما إذا شرط (الخ) عبارة المغنى تنبيه إلتا يجب هذه الامور عند إطلاق العقد في اجارة العين أو الذمة للركوب وأن شرط ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كآجر تلك هذه الدابة عى بالاحرام أو لا كاف ولا غيرهما اتباع الشرط اه وفي الاسنى ما يوافقه اقره سم قول المتن (وعلى المكترى محل الخ) شامل للعين والذمة سم ورشيدى وشرح الروض وتقدم أن المؤجر لا يلزمه حمل المحمل وغطاؤه إلا بشرطه في العقد قول المتن (ومظلة) بكسر الميم (قوله) أى ما يظل به (الخ) كان المراد به الاعا داتى تجعل على المحمل لتصريحهم في الحج بانها خارجة عن مسمى المحمل ولما يرتب هاتين المظلة والغطاء فعلى هذا يكون الغطاء ما يوضع عليها من ثياب ونحوه فليتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله) بكسر أولها) أى بمدودين قول المتن (وتوابعها) ومن ذلك الآلة التى تساق به الدابة اه ع (قوله) أو أحد المحملين إلى الآخر (وهما على البعير أو الأرض معنى وشرح الروض (قوله) ونقل الماوردى عن اتفاقهم (الخ) واعتمد المغنى وشرح المنهج والروض والبهجة أن الحبل الأول كالثانى على المكترى (قوله) على الجمل) ضيف اه ع (قوله) وهو متجه) أى من حيث المعنى وإلا فالتمتدانه على المكترى اه ع (قوله) على المستاجر) نعت للفارس (قوله) نظير ما مر) أى قبيل الفصل (قوله) بخلاف ما فصول (الخ) أى الاصحاب (قوله) فهل يعمل به) أى بالعرف عبارة النهائية عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم (قوله) وقضية كلامهم) مبتدأ وخبره الرفع (قوله) مطلقا) أى نصوا على خلافه أولا (قوله) لا يلزمه) أى قول المتن ورفع الحبل فى النهاية وكذا فى المعنى (الافوله) ويجب إلى المتن (قوله) إذ ليس عليه) أى المؤجر (قوله) وحفظ الدابة وقد يضطر ب (قوله) أما إذا شرط (الخ) يحتمر عند الاطلاق وفى الروض وشرحه فان أكثرى الدابة عربا كان قال أكثرى منك هذه الدابة العارية قبل فلا شيء عليه من الالات اه (قوله) فى المتن وعلى المكترى محل (الخ) شامل للعين والذمة بدليل تعمم المقسم ويتحصل ما هنا من قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيها ركب عليه من محل وغيره أن كان له أن ما ذكر من المحمل وغيره على المكترى وهو ما ذكره هنا فان كان معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هنا والام يتجسج لمعرفته ويركبه المؤجر على ما يليق بدابته كما ذكره الشارح هناك وعبارة الروض وشرحه فان كان الراكبا مجردا أى ليس معه ما يركب عليه حمله المؤجر على ما يليق بدابته من سرج أو كاف ونحوه ووجب لصحة العقد رؤيته (الخ) اه وقضية قوله على ما يليق بدايته عدم اعتبار حال الراكب وما يليق به فليتأمل (قوله) ونقل الماوردى (الخ) كذا شرح مر (قوله) المستاجر) نعت للفارس (قوله) هذا أن اطرد) أى يعرف ش (قوله) والذي يتجه هنا الأول) اعتمده مر (قوله) فى المتن وظرف المحمول على المؤجر فى اجارة الذمة (الخ) كذا فى الروض قال فى شرحه لانه إذا وردت على العين فليس عليه إلا تسليم الدابة بما يحتاج اليه فى عملها من برذعة ونحوها أو فى الذمة فقد انتمز النقل ظليها سببا به العادة مؤبدة له فان اضطربت العادة اشترط لصحة العقد البيان اه وفى الروض قبل هذا ايضا ما نصه فصل لا بد فى الحلى أى فى إيجار الدابة له إجارة عين أو ذمة كفى شرحه من رؤىة المحمول أى أن لم يكن فى ظرف أو امتحانه باليد أى أن كان فيه غاب قدره بكل أو وزن والوزن أولى ويشترط فيه ذكر الجنس نعم لو قال ما تمرط لم ماشئت كما بينه فى شرحه صرح وحسب الظرف إلى أن قال فان قال ما تمرط لم حطئة أى أو ما تمرقن حطئة لم بحسب الظرف فيشترط معرفته أن كان يختار اه ولا يخفى أن قضية قول الشارح أو لإجارة عين أو ذمة والسكوت عن ذلك فى هذه الفروع المربطة على ذلك انه لا فرق فيها بين إجارى العين والذمة وأن المفهوم من قوله فيشترط معرفته (الخ) انه حينئذ على المكترى ولا فلا وجب لاشترط معرفته وحينئذ يلزم انه على المكترى فى هذه الصورة حتى فى اجارة الذمة وهذا يخالف ما تقدم عن الروض أولا لا أن يحمل هذا على اجارة العين على خلاف السابق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليتأمل (قوله) إذ ليس عليه) أى على المؤجر ش (قوله) وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره (قوله)

لا يلزمه النقل (وعلى المكترى فى اجارة العين) إذ ليس عليه الاتسليم الدابة مع نحو كافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلبها له

مبتدأ وخبره على صاحبها قول المتن (وعلى المؤجر في إجارة الذمة) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله وصلى
للجل القلاني بكذا غايته انه اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لم فيها المسمى ولا لافاجرة المثل اه عش قول
المتن (واعانة الراكب الخ) فلو قصر فيا يفعل مع الراكب فادى ذلك إلى ثلثه او تلف شي منه فهل يضمن
اولا فيه ونظروا الاقرب الضمان اه عش (قوله والعرف الخ) عطف على الحاجة عبارة الغنى وترعى العادة
في كمية الاعانة الخ اه (قوله فينبخ البعير لنحو امر او ضعيف) بمرض او هرم او سمن مفطر ونحوه او لا
يلزم (بإناحة البعير لقوى كما قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه أو علق به وركب والاشبك
الجان بين اصابعه ليرق عليها ويركب اه مغنى وكذا في الجبري عن سلطان (قوله وان كان قويا) ظاهره
انه لا خيار للبكرى ويفرق بين هذا وما تقدم من المريض من انه لا يلزم حمله من بعضا بانه يسير بتساع مثله
عادة اه عش (قوله لا نحو اكل) اى كالشرب والثافة (قوله ولا يلزمه) اى المكترى (قوله ولا قصر الخ)
عطف على مبالغة (قوله) وليس له التطويل ولو كان عاده ته ذلك اه مغنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره
وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغي ان يقال ان لم يعلم المكترى بمخالفة الوقت الاجارة ثبت له
الخيار اه عش (قوله بل للعقبة) اى المعتاد في النزول عبارة الروض مع شرحه والفرع على القوى
النزول ان اعتدلت العقاب الصعبة لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها ان لم يعتد ولا في غيرها وان اعتد لا على
الضعيف والمراد ذوى المنصب لا بالشرط للنزول ولعدمه فلا يعتد به ما ذكر بل يعتمد الشرط (قوله
ان كان ذكرا) خرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشي لافيها من عدم السترها اه عش
عبارة الغنى ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنف وينبغي أن يلحق بهم من له
وجاهة ظاهرة وشبهة يخل الخ اه (قوله ويجب الايصال الخ) عبارة النهاية وعليه إيصاله إلى اول البلد
المكترى اليها من عمر انها ان لم يكن سورا والا فالى السور دون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا
تتقارب اقطاره فربصله إلى منزله ولو استاجر به لخل حطب إلى داره واطلق بلزمه اه إطلاعه السقف وهل
يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق او تفسد الاجارة قولان اصحهما اولهما ولو ذهب مستاجر الدابة والطر يق
آمن أى إلى الواقع حدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الا ان لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم
الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه اى الخوف لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن اى
المؤجر الامن فوجان اصحهما عدم تضمينه اى المستاجر اه وفي الروض وشرحه مثله قال الرشيدى قوله
م رولو ذهب مستاجر الدابة الخ هذه عبارة العباب بالحرف وعبارة الانوار ولو كان الطريق آمنا والاجارة
لذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى ان ينجلي ولا يحسب من المكث فان رجع وسلمت
الدابة من ذلك الخوف ولكنها اصابتها افة اخرى ضمن لان من صار متعبا لم يتوقف الضمان عليه على ان
يكون من تلك الافة انتهت (قوله إلى اول البلد) هذا اذا كانت الاجارة للركوب فقط اه رشيدى (قوله
لا إلى مسكنه) هل الامر كذلك وان اطرد العرف بارادة مسكن المكترى اه سيد عمر عبارة عش وظاهر
أن عمل ذلك عند الاطلاق اى مالو نص له على الايصال إلى منزله فيجب عليه لانه من جملة ما استوجبه له وينبغي ان
مثل النص ما لو جرت العادة بايصال المكترى إلى منزله اه اى كافى في منقول المتن (ورفع الخ) اى على ظهر
الدابة (وحطه) اى عن ظهره اه مغنى (قوله وشدا احد الحملين) إلى قوله وظاهر عبارته في النهاية والغنى
(قوله وشدا احد الخ) (قوله واجرة دليل الخ) حماعطفان على رفع الخمل (قوله وحفظ متاع في المنزل)

ليسافر عليها وحده فيلزمه (الدابة) بنفسه او نائبه (لتبدها و) عليه ايضا (اعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة فينبخ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان قويا عند العقد ويقرب نحو الحمار من مر تقع ليسل ركو به وينزله لا لياتي فعله عليها كظهر وصلاة فرض لا نحو اكل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول طول فلمكترى الفسخ قاله الماوردي وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لأن النائم يثقل ولا يلزمه النزول عنها لراحة بل للعقبة إن كان ذكر اقويا ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يخل المشي بمروءته عادة ويجب الايصال الى أول البلد المكترى اليها لا الى مسكنه (و) عليه ايضا (رفع الخمل) بكسر الخاء أى المحمول وأما مفتوحها فهو نحو حمل البطن والشجر من كل متصل (وحطه) وشدا الحمل (وحله) وشدا أحد الحملين الى الآخر وهما بالارض وأجرة دليل وخفير وسائق وقائد وحفظ متاع في المنزل

أفصح في الروض يجعل هذا في التزام الحل فقال وعليه في التزام الحل وهو لا ينافي كلام الشارع لانه اذا استاجر منه دابة في الذمة للحمل فقد انزله الحل فليتامل وانظر متاع الراكب اه سم (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقييد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فليراجع سم على حج أقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخفي الخ اه عش أقول وكذا علم من قوله في المنزل بالاولى (قوله) وكذا نحو دلو الخ) عبارة المغنى والدلو والرشاء في الاستئجار للاستقامة كالظرف فيامرو عبارة الروض مع شرحه ووعاء المحمول والة الاستقامة في اجارة الذمة للعين على المؤجر اه قول المتن (في اجارة العين) لركوب او حمل اه معنى (قوله) منها) عبارة المغنى من الانتفاع بالدابة اه (قوله المراد) اى التمكن (بالتخيلة) وليس المراد ان قبضها بالتخيلة لئلا يتخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها او قودها زاد النووي ولا يكفي ركوبها اه معنى زاد النهاية ويستقر الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة بالتخيلة في القمار وبالوضع بين بدى المستاجر وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة اه (قوله) وظاهر عبارة ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اردتم تكمين يتحقق معه القبض الشرعي كافى قبض المبيع فسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه ذلك بان يمكنه لا على وجه يعدم به قبضا كان مجرد جرد الاذن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة قول ان لم ينفع الخ عبارة شرح م ولا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضعه يده عليها كاقضاه لتعليمهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه سم وما نقله عن شرح م لم يسنخ منه لاهنا ولا فيما يأتى لكن ما ذكرته عنه انفاذا يفيد مفاده وكذا قد يشير قول الشارع الا ترى لما قرره فيه وفيما يأتى الخ الى ان مراده بالتمكن هنا الاحتمال الاول اى يمكن يتحقق معه القبض الشرعى فلا يتخالف (قوله) ولا ينافيه اى قوله وان لم يضع الخ (قوله) لذلك اى استقرار الاجرة بما ذكره (قوله) بقومهم متعلق بالتعليل و (قوله) لتلف الخ) مقول القول و (قوله) لما قرره) متعلق بقوله لا ينافيه و (قوله) فيه) اى المبيع و (قوله) فيما يأتى) اى في شرح متى قبض المكترى الدابة او الدار الخ (قوله) وله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) وله) اى للاستاجر في اجارة العين و (قوله) قبله) اى القبض اه عش (قوله) المستاجر) نعمت المحل و (قوله) له) اى الوصول الى ذلك المحل (قوله) سلبها) ولا يرد ما عهده الا باذن المالك اه معنى (قوله) ولا يركبها) اى وان لم يأتى به المشى و (قوله) الا ان كانت جوحا) اى بعمر سوقها من غير ركوب فيركبها حينئذ ولا اجرة عليه اه عش (قوله) لمن يأتى) اى في شرح يجوز ابداله في الاصح (قوله) فان فقد) اى من يأتى (قوله) استصحبها) اى حيث يذهب اه معنى (قوله) بالنسبة)

السير فليراجع (قوله) في المتن وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة الخ) عبارة شرح الروض لانها اذا وردت على العين فليس عليه التسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من برذعة ونحوها اه (قوله) وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اردتم تكمين يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فاستقرار الاجرة فيما ذكر مسلم بخلاف ما اذا لم يتحقق معه القبض كذلك بان يمكنه لا على وجه يعدم به قبضا في البيع بان وجد مجرد الاذن في قبضه ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة او الدار أو أمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة قول ان لم ينفعه وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه اه وزاد الشارع هناك ان قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه وسيأتى مع ما يتعلق به (قوله) وظاهر عبارة ان مجرد التمكن كافى في قوله ولا ينافيه لتعليم الخ) عبارة شرح م ولا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضعه يده عليها كما اقضاه لتعليمهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه (قوله) وله قبله اجارها من المؤجر الخ)

وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار الاستقامة لاقتضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة بين المكترى والدابة) فلا يلزمه شيء وما مر لا يتم يلزم سوى التمكن منها المراد بالتخيلة وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كافى في استقرار الاجرة بمضى مدة الاجارة ان قدرت المنفعة بوقت ومضى مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل وان لم يضع يده عليها ولا ينافيه لتعليمهم لذلك بقولهم لتلف المنفعة تحت يده كالمبيع اذا تلفت تحت يد المشتري لما قرره فيه وفيما يأتى ان عرضه عليه كقبضه له وله قبله اجارها من المؤجر كما صحه في الروضة هنا من غيره واذا وصل المحل المعين المستاجر له سلبها لمن يأتى فان فقد استصحبها ولا يركبها الا اذا كانت جوحا كالودعة (وتفسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل

كما ياتي ذكرها هنا ضرورة التقسيم (تلف الدابة) مثلا المستاجر ولا تبذل لفوات المعقود عليه به فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق مالكها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف ما لو تلف العين المستاجر لحملها أثناء الطريق اذ اذمان

قولها لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه محضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له ولو اكثر اخل جرة فانكسرت في الطريق لاشئ له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على المحل والخل لا يظهر اثره على الجرة اه قال بعضهم وبما قاله اه انه يعترف بوجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحل ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكسرى عليه بشئ ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لاحقه على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجع بها لانه انما اقر بناء على الظاهر من محبة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على القول المعتمد لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعيها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره هو ما اثر في النفعة تاثيرا يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعثر او تختلف عن القافلة لاختشونه مشيا كما جزم به لكن صوب الزركشي قول ابن الرقعة انه كصعبه يظهر اعيب ولا تخالف لقولهم

الى قوله واختار السبكي في النهاية الا قوله قال بعضهم وقوله ولو ابرأ الى ولو اقر (قوله كاياتي) اى في فصل لا تنفس اجارة بعذر (قوله لضرورة التقسيم) اى فلا يعدم كرا (قوله تلفها) اى الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) اى فلا شئ له وظاهره انه لا فرق بين ان يكون مالك العين معها وان لا يكون وهو لا يخالف ما استند اليه في قوله اذ اذمان قولها الخ لما ذكره بعدم ان الخياطة يظهر اثرها على المحل اه ع (قوله اذ اذمان قولهما الخ) راجع لمسئلة تلف العين فقط لكن قولها ولو اكثر اخل جرة الخ هو المأخذ فقط (قوله او في ملكه) اى المالك (قوله لاشئ له) اى من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن التصدير ما لو اعجز المكسرى عن جرح الدابة عن حل مثل ما حمله عليها فتلف بسبب عجزها ومن ذلك غارها اه ع (قوله اه) اى قول الشيخين (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة) انظر ما لو وهب المؤجر الاجرة بعد قبضها منه وقبضها له ثم تقايلا سم على حج اقول القياس الرجوع كالرهن وبهت المرأة صداقها للزوج ثم فسح الشكاح اه ع (قوله ولو اقر) اى المستاجر (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة مثل غناؤه اى شخص اقر بان لا يدعيه كذا من الدرهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بناء على ظن محبة العقد الذي جرى بينهما وادعى انه يشتمل على الربا واقام بذلك بينة واراد اسقاط الزيادة وانما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته هو انه يقبل منه ذلك عملا بالبدن ولا ينافيه اقر اه لانه انما بناء على ظاهر الحال من محبة العقد اه ع (قوله على التراخي) الى قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله ككونها الى لاختشونه وقوله عملا الى ولو لم يجد (قوله لان الضرر) اى بسبب هذا العيب الحاصل اه رشدي (قوله والحادث) اى لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه اه سم (قوله لتضرره) اى بالبقاء (قوله وهو) اى العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) اى لا القيمة لان مورد العقد المنفعة اه مغنى وشرح روض (قوله لاختشونه مشيا) والمراد بالاختشونة اتعاب ركبا كان تتحول في منعطفات الطريق مثلا ليخالف صعوبة ظهرها اه ع (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتمد اه ع (قوله انه) اى كون مشيا خشنا (قوله عيب) خبران (قوله ولا تخالف) اى لا تخالف بين قول الشيخين هنا بين قول ابن الرقعة والزركشي (قوله لقولهم الخ) علة لثني الخالف (قوله وعليه) اى خشونة تخشى منه السقوط (يحمل الثاني) اى قول ابن الرقعة والزركشي اى يحل قول الشيخين على ما لا تخشى منه السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدمه لفي البيع عيا فقد اجاب الشيخ بان المعدوم ليس مجرد الخشونة بل خشونة تخشى منها السقوط اه وعبارة المغنى وجمع بين ما هنا وبين ما هنا كاي في عيب المبيع بان المراد هنا خشونة لا تخاف منها السقوط بخلافه هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) اى المقارن (قوله بعد المدة) اى بعد انقضاءها (قوله وجب الخ) اى ايات الخيار ووجب الخ (قوله او في اثنائها) عطف على بعد المدة (قوله وفسخ) عطف على علم المقدر بالمعطف (قوله وتردد السبكي الخ) عبارة المغنى ويتجه كما قال الغزوي وجوبه فيما مضى كافي كل المدة اه (قوله ورجع الغزى الخ) معتمد اه ع (قوله وتردد السبكي الخ) كذا ش مر

وفرق شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله بين ذلك وعدم الصحة في نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما ياتي باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة) ثم تقايلا العقد الخ انظر ما لو وهب المؤجر الاجرة بعد قبضها منه وقبضها له ثم تقايلا (قوله والحادث) اى لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه (قوله لاختشونه مشيا الخ) كذا شرح مر (قوله وتردد السبكي الخ) كذا ش مر

في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط وعليه يحمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش او في اثنائها وفسخ بما وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب الاستقبال وتردد السبكي فيما مضى ورجع الغزى وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا بتلفها (بل يلزمه الابدال) لانه لا يثبت فيها الا تسليم فاذ لم يرض بالمعيب رجع ما فيها فان عجز عن الابدال تخير المستاجر كما عهذ الاذرى

ويختص المستاجر بما تنسله فله إيجارها ولا يجوز إبدائها إلا برضاها ويقدم بمنفعتها على الغراء (و الطعام المحمول ليؤكل) في الطريق اذالم
يعترض في العقد لا بداله ولا اعدمه (يبدل إذا اكل في الاظهر) عملا بمقتضى اللفظ (١٧١) لتناوله محل كذا إلى كذا وكانهم انما قدموه

على العادة انه لا يبدل لعدم
اطرادها ولو لم يجده فيما بعد
محل الفراغ بسعره فيه ابدل
قطعا واختار السبكي انه
لا يجوز الابدال الا ان
شرط قدر اعلم انه لا يكفيه
واذا قلنا لا يبدل فلم ياكل
منه شيئا فهل للمؤجر
مطالبته بتقصيص قدر اكله
الذي يحته السبكي فيما
اذالم يقدره وحمل ما احتاجه
ان له ذلك لانه لا يعرف وفيما
اذا قدره انه ليس له ذلك
اتباعا للشرط ثم مال إلى انه
كالاول واعتمده الاذرعى
وخرج بقوله ليؤكل ما محل
ليوصل فيبدل قطعا وبقوله
إذا اكل ما تلف بسرقه
أو غيرها فيبدل قطعا على
نزاع فيه وبقرضه الكلام
في الماكول المشروب فيبدل
قطعا لانه العرف
﴿فصل في بيان غاية
المدة التي تقدر بها المنفعة
تقريبا وكون يد الاجير
يدامانة وما يتبع ذلك يصح
عقد الاجارة﴾ على العين
(مدة تبقى فيها) تلك (العين)
بصفتها المقصودة كاهو
ظاهر (غالبا) ليقوت باستيفاء
المعقود عليه ولا يقتدر
بمدة اذ لا توقف فيه بل
يرجع فيه لاهل الخبرة
فيؤجر القن ثلاثين سنة
والدابة عشرين والثوب

بما تنسله اى عن الاجارة في الذمة اهمنى (قوله فله) اى للمستاجر (قوله ولا يجوز) اى للمؤجر (قوله
ويقدم الخ) اى المستاجر فيمالا واولس المؤجر اهمنى قول المتن (و الطعام المحمول) (ولو لمحل التاجر متناغا
ليبيع في طريقه فباع بعضه في فروع ابن القطان يحمل على العرف ويجه ان يقال هو مثل الزاد ام
والا وجه الاول اه معنى (قوله اذالم يتعرض الخ) فان شرط شيء اتبع معنى ونهاية قول المتن (يبدل الخ)
ظاهره وان لم يتحج به بان كان قريبا من مقصده ولو قبل بانه لا يبدل الا إذا كان محتاجا اليه قبل وصول مقصده
لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو اكل بعضه اه عرش (قوله عملا بمقتضى الخ) عبارة عن المعنى كسائر المحمولات
إذا باعها او تلفت اه (قوله بمقتضى اللفظ) اى لفظ مقعد الاجارة (قوله لتناوله) الضمير يرجع إلى اللفظ
قاله الكردى ويظهر ان الضمير راجع لطعام المحمول (قوله حمل كذا الخ) فاعل للتناول (قوله وانما
قدموه الخ) رد له دليل مقابل الاظهر (قوله حل كذا) اى وما اكل لا يصدق عليه انه حل إلى محل المعين اه
عرش (قوله انما قدموه) اى مقتضى اللفظ اه كرى (قوله انه لا يبدل الخ) بيان للعادة (قوله لعدم الخ)
متعلق بقوله انما قدموه الخ (قوله ولم يجده الخ) عبارة عن المعنى محل الخلاف إذا كان يجد الطعام في المنزل
المستقبله بسعر المنزل الذى هو فيه والا يبدل قطعا اه (قوله بسعره فيه) اى محل الفراغ اى بان لم يجده
فيما بعده اصلا او وجد به اتمد على قدر الاتبعان به (قوله وإذا قلنا لا يبدل الخ) اى بان تعرضا في العقد
لعدم ابداله عبارة التبايه ولو شرط قدر اقل ما اكل منه فالظاهر كقوله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبته بتقص
قدر اكله اتباعا للشرط ويحتمل ان له ذلك للعرف لانهم يصرح بحمل الجميع في جميع الطرق قال وهو
الذى اليه يحمل اه قال عرش قوله فالظاهر كقوله السبكي الخ معتمدا اه (قوله الذى يحته الخ) مبتدا
وخبر اه لانه ذلك والجملة جواب الاستفهام (قوله وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك) اعتمده التبايه كما
انفا (قوله انه كالاول) اى ان المقدر كثيره في ان للمؤجر مطالبته المستاجر بالنقص (قوله وخرج) الى
الفصل في النهاية والمعنى الاقوله على نزاع فيه (قوله ما محل ليوصل) اى تلفت كله او بعضه قبل الوصول اه
عرش (قوله ما تلف الخ) اى كله او بعضه اهمنى (قوله فيبدل قطعا) فلم يبدل في المسائل المذكورة ولم يسقط
من الاجارة شيء لانه لم يوجده من المكروى مانع اه عرش (قوله وبقرض الكلام الخ) عطف على بقوله الخ
﴿فصل في بيان غاية المدة الخ﴾ (قوله في بيان غاية المدة) اسطة المعنى لفظه الغاية ولفظ التقريب ولعله
هو الاول (قوله التي الخ) نعت للمدة (قوله تقريبا) راجع للغاية (قوله وما يتبع ذلك) اى كيان من
يستوفى المنفعة وجواز ابدال مستوف ومستوفى به دون مستوفى منه معين وغير ذلك قول المتن (مدة) اى
معلومة اه معنى قول المتن (تبقى فيها العين الخ) فلو اجر مدة لا تبقى اليها غالبا قبل تبطل في الزائد فقط
سم على حج اقول القياس نعم وتفرق الصفقة شمرايته في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز
بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو اختلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدة المقدرة في العقد فان دى
يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطان في الزيادة اما كان لظن تبين خطؤه اه عرش (قوله ولا تتدر)
اى المدة التي تبقى فيها العين غالبا (قوله اذ لا توقف فيه) اى لم يات في القرائن والحديث الصحيح تقديره اه
كردى (قوله فيه) اى في قدر تلك المدة عبارة المعنى والعرج في المدة التي تبقى فيها غالبا إلى اهل الخبرة
اه (قوله فيؤجر القن الخ) اى والدار اهمنى (قوله اوسنة) اى على ما يليق بكل منها نهاية ومعنى وكان
الاولى للشارح ان يذكره ليظهر قوله الاقوى وقوله الخ (قوله ان ذكر ذلك القدر) اى قوله فيؤجر القن
عشرين الخ (قوله وانما ذكره الخ) عطف على ان ذكر ذلك الخ (قوله من حينئذ) اى بعد بلوغه

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة الخ﴾ (قوله في المدة تبقى فيها العين) فلو اجره مدة لا تبقى

سنتين او سقوا الارض مائة سنة أو اكثر كذا قاله كاجهور وقوله على ما يليق بكل يعلم به ان ذكر ذلك القدر للتمثيل للتقيد وان ما ذكره
من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه في القن مثلا إذا بلغ تسعين سنة مثلا يؤجر ثلاثين سنة من حينئذ وليس كذلك
إذ العين لا تبقى هنا غالبا سنة فضلا عما زاد عليها

وانما المراد حساب ما مضى من الولاة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جاز والافلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والافقياس ما ياتي انه لا يعطى من الزكاة حينئذ الا لستة لان (١٧٢) العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم

اعتبروا العمر الغالب ثم لا هنا قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء وهما في بقاء مخصوص وهو ما شرت اليه بقول بصفتها المقصودة وقال الشيخ ابو حامد يجوز في القرن ستون سنة اى هى منهاها وكذا الاق حشر الترمذى اعمار امة ما بين الستين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كعب فيه مائة وعشرين وفى الذاكرة عشرون والدار مائة وخمسون والارض خمسمائة فاكثر وجوز فى الشامل كالقفل بلوغها فيها ألفا واعترض بامر في البيع انه لا يجوز التأجيل به لبعده بقاء الدنيا اليها ويجرى ذلك في الوقف لكن ان وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف بان توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما بينته في كتاب حافل سميت الاتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لثلاثين درس استحسان منهم وان رد بانها لا معنى له على انه لا ينقل عن مجتهد شافعى منهم وانما اشترطنا ذلك لفساد الزمان بغلبة

التسعين (قوله) وانما المراد حساب ما مضى الخ محل نظر بل الذى يظهر اخذنا من كلامهم في الزكاة ان المراد على العمر الغالب فالذى عمره عشرين سنة لا مانع من استحجاره وخمسين سنة والذى عمره اربعون لا يستاجر اكثر من عشرين فاذا بلغ الستين لم يستاجر الا سنة فليتا مل سيد عمرو وسهم في الجبوري عن القليوبي والحلي مثله وسيد الشارح عن الشيخ ابي حامد ما يوافقه بل المراد المذكور بخلاف الملتزم مع قول الشارح بل يرجع فيه الخ (قوله) ثم هذا اى المراد المذكور (قوله) فقياس الخ مبتدأ خبره قوله انه هنا كذلك اه كرى (قوله) انه لا يعطى الخ بيان لما ياتي (قوله) حينئذ اى بعد العمر الغالب اه كرى (قوله) انه هنا كذلك اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصح كون المراد هذا سابق كلامه ولا حقه لكن لا ينتج تعليقه بقوله لان ما يغلب الخ كما هو ظاهر (قوله) ثم اى فى الزكاة (الها) اى فى الاجارة (قوله) وهما في بقاء مخصوص الخ فيه ان الغالب بقاء القرن الى خمسين بصفتها المقصودة فلا يتب مذكوره فارقا (قوله) وكذا الاق اى قوله وفى الذاكرة الخ المطوف على فى القرن الخ (قوله) فيه اى اجار القرن (قوله) بلوغها اى اى بلوغ المدة فى اجارة الارض (قوله) ويجرى ذلك اى ما فى المتن من صحة الاجارة ومدة البقاء غالبا اه كرى عبارة المعنى تنبيه قضية اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور اه (قوله) لكن ان وقع على وفق الحاجة الخ فرع وقع السؤال عما لو استاجر دارا موقوفة وهى منه مدة طويلة هل تراعى اجرتها باعتبار حالتها الان او باعتبار حالتها بعد العمارة فيه نظر والا قرب ان يفرض بناءها على الصفة التى يؤول امرها اليها بالعمارة عادة ثم يعتبر اجرة مثلها معجولة وهى دون اجرة مثلها لو قسطت على الاشهر او الستين بحيث يقبض من آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبرنا تلك الصفة لان الغرض من اجارها كذلك ان تنبى بالاجرة المعجلة ولو اعتبرت اجرة مثلها بتلك الحالة التى هى عليها الان كان اضعافا للوقف لانها ما يربح فيها كذلك باجرة قليلة جدا اه ع وش وفيه وقفة ظاهرة فان فيما رجحه تسمية بين حالتى خراب وعمارته عرصة واحدة ولو احسب ان احدا ايدى وغناها قيمة او اجرة فليراجع (قوله) واصطلاح الحكماء الخ مبتدأ (قوله) استحسان الخ خبره (قوله) استحسان منهم الخ) وبعقضى اطلاق الشيخين افعى والدر رحم الله تعالى ويحمل قول القائل بالمنع في ذلك كالا ذرى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتملك العين بسبب طول مدتها اى انها بقاء عرصة وقوله مر وبعقضى اطلاق الشيخين الخ اى من الصحة حيث اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله) وان رد اى ذلك الاصطلاح وكذا الضائر الاربعة الالية (قوله) وانما شرطنا ذلك اى الوقف على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف (قوله) وايضا فى الموضوعين عائد الى قوله لفساد الزمان الخ وتعليل للاشتراط (قوله) فشرط اى اى اجارة الوقف (قوله) وقوله) تقدم المدة الخ) او احواله اه كرى (قوله) فيها اى اجارة الوقف مدة بعيدة (قوله) وسياق انه يتبع الى المتن فى المعنى وكذا فى النهاية الا انه عقب مسئلتى الاقطاع ومنور العتق بانصه وفى كل منهما نظر ظاهر والاوجه فيها صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقطت حقته من الاقطاع فى الاولى يطلت واذا عتقت فى الثانية فكذلك لاسيا وقدينا خرق الشفاء من مدة الاجارة اه واعتمد سه وس ع ش كباقي وقال الرشيدى قوله مر والاوجه فيها صحة الاجارة اى سواء كان اقطاع تملك او ارفاق كباقي اه (قوله) والى بطلت فى الزائد) بخلاف مالو آجر مدة لا يبلغ فيها بالنسب وان احتمل بلوغه بالاحتلام لان الاصل بقاء الصبا اه معنى (قوله) لا يؤجر

اليها غالبا فل يطل فى الزائد فقط (قوله) وانما المراد حساب ما مضى من الولاة ومدة الاجارة الخ هذا بعيد من عبارتهم وما المانع من اجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلا ثلاثين سنة مثلا لانه يبق اليها غالبا (قوله) وتقويم المدة المستقبلية البعيدة (صرب) قد يقال مجرد الصعوبة لا يقتضى الامتناع (قوله) الاستيلاء على الوقف عند طول المدوة ايضا فشرطها في غير ناظر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صوب وايضا ففيها منع الانتقال للظن الثانى وضباب الاجرة عليهم غالبا اذ اقتضت وسياق انه يتبع شرط الواقف ان لا يؤجر الا سنة مثلا وان الولى لا يؤجر مولى او ماله الا لمدة لا يبلغ فيها بالنسب والى بطلت فى الزائد وسر ان الراهن لا يؤجر

المروان لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كقوله البدريان جماعة عن المحققين وبحث

الباقين في منذور عقبه
بعد سنة من شفاء مريضه
انه لا يجوز اجاره اكثر منها
للا يؤدى الى دواها عليه
بعد عقبه لما ياتى انهاء
تنفس بطرق العتق (وفى
قول لا تزداد فيها على سنة)
مطلقا لا ندفاع الحاجة بها
وقول السرخسى انه
المذهب فى الوقف شاذيل
قبل غلط (وفى قول لا تزداد
على ثلاثين) سنة لان
الغالب تغير الاشياء بعدها
وربما نذكرها فى النص
للتشيل واذا زيد على سنة لم
يجب بيان حصه كل بل
توزع الاجرة على قيمة منافع
السنين ومربى اقل ما
يؤجر له العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كباقي فى سواد
العراق وليس مثله اجار
وكيل بيت المال اراضيه
لبناء او زرع من غير تقدير
مدة بل هو باطل اذا مصلحه
كلية يقتصر لاجلها ذلك
وكاستجار الامام من بيت
المال للاداء والذى للجهاد
وكلا استجار للعلو للبناء او
اجراء الماء (وللسكرى
استيفاء المنفعة بنفسه
وبغيره) الامين لانها ملكه
فان شرط عليه ان يستوفى
بنفسه فسد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فركب ويسكن) ويلبس
(مثله) فى الضرر اللاحق
للعين ودونه الاول لان
ذلك استيفاء المنفعة

المروان الخ) اى بغير اذن الميراثين (قوله) ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز
اجارة الاقطاع مدة يتي فيه غالباً وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء
المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة
انفسخت فى الباقي مر اه سمى حجج من ذلك الارض المرسدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان
النظر لفان آجر هامة ومات قبل تمامها تنفس الاجارة فى الباقي اه عش (قوله) فى منذور عقبه الخ)
اى فيمن نذر سيده ان يعينه ما مضى سنة بعد شفاء مريضه (قوله) انه لا يجوز اجاره اكثر منها المتجه جواز
الاجارة اكثر من سنة فاذا مضى سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي
ويشارك ما ياتي بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم سم وعش وورشيدى (قوله) مطلقا) اى فى
الواقف والطلق (قوله) السرخسى) بفحتمين فسكون المعجمة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان انتهى لب
للسيوطى اه عش (قوله) بان ذكرها) اى الثلاثين (قوله) واذا زيد) الى المتن فى النهاية الاقوله ومر الى
وقد (قوله) لم يجب بيان حصه كل) اى كل سنة كالجواز استجار سنة لا يجب تقدير حصه كل شهر اه نهاية
(قوله) ومر) اى فى اوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة (قوله) وقد لا يجب) الى المتن فى المغنى الاقوله وليس
الى وكاستجار الخ) (قوله) وليس مثله) اى مثل ماسياتى من اجار عمر رضى الله تعالى عنه سواد العراق من غير
تقدير مدة بل على التأييد (قوله) اراضيه) اى بيت الال (قوله) بل هو باطل) يرد عليه اقطاع التليك
وكذا عقد الجزية على الاصح انه عقد اجارة (قوله) وكاستجار الامام) و(قوله) وكلا استجار الخ) معطوفان
على قوله كاسياتى قول المتن (وللسكرى الخ) عبارة والمغنى والمنفعة المستحقة بعقد الاجارة يتوقف استيفاءها
على مستوفى ومستوفى منه وبه وفيه واما اشار الى الاول بقوله وللسكرى الخ) الى الثاني بقوله وما يستوفى منه
الخ) الى الثالث بقوله وما يستوفى به الخ) وسكت عن المستوفى فيه وحكمه انه يجوز ابداله اه قول المتن
(وبغيره) اى الذى مثل السكرى اودونه كباقي (قوله) الامين) الى قوله وفيه نظر فى المغنى والى قول
المتن وما يستوفى منه فى النهاية قول المتن (فركب الخ) اى يركب فى استجار الدابة للركوب مثله ضخامة
ونحافة وطول او عرض او قصر او من دونه قيداً ذكر اه مغنى (قوله) ويلبس مثله) ودونه وينبغي فى اللابس

ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز اجارة الاقطاع مدة يتي فيها غالباً وان احتمل
رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة او لم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان
رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت فى الباقي وبذلك اجار البطان الاول فانه يحكم بصحته
وملكهم جميع الاجرة وجواز قصر فهم فيها وان لم يعلم بقاءهم تلك المدة فان ماتوا قبل فراغها انفسخت فى الباقي
مر (قوله) وبحث الباقين فى منذور عقبه بعد سنة من شفاء مريضه) اى نذر ان يعينه اذا مضى سنة من شفاء
مريضه (قوله) انه لا يجوز اجاره اكثر منها الخ) المتجه خلاه جواز الايجار اكثر من سنة فاذا مضى سنة بعد
الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي ويشارك ما ياتي فيها اذا اجر عهده ثم اعتقه
انه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه وما يؤيد ذلك ان من اجر مدة لا يملك المنفعة الا
فى بعض اصحابه وتفرقت الصفقة كالجواز باع ما ملكه وغيره وما هنا لا يرد على ذلك ان لم ينقص عنه فكيف يحكم
بعدم صحة الايجار وما يؤيد ايضا ان اشفاء قد يتأخر عن النذر سنين فقد تمتع باجار الاكثر بمجرد
الاحتمال مر (قوله) انه لا يجوز الخ) كذا شرع مر (قوله) لما ياتي انها لا تنفس بطرق العتق) هذا التخريج
ممنوع والفرق ان سبب العتق يقدم على الاجارة لافها ياتي وسياتي فى شرح قول المصنف ولو اجر عهده
ثم اعتقه قول الشارح وخرج بهم اعتقه ما علق عقبه بصفة ثم اجره ثم وجدت الصفة أثناء مدة الاجارة فانها
تنفس لسبق استحقاق العتق على الاجارة انتهى وظهر صحة الايجار ثم انفساخه وان علم وجود الصفة
فى المدونة سيأتى التنبيه هنا على ذلك هناك (قوله) وكاستجار الامام) عطف على كباقي ش (قوله) كالشرط
على مشتر ان لا يبيع) كذا شرح مر قال ابن الرفعة وقد يفرق بان للو جر ضمان لا يكون ماله لا تحت

المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حداداً) (لا تراه) اى لم يكن هو كذلك لزيادة الغنم وقال جمع اذا اقل لتسكن من شئت

المائلة في النظافة اه معنى (قوله كازرع الخ) اى قاسا عليه والوجه في ازرع الماشيت التقييد بالمعاد في مثل تلك الارض وقياسه هنا التقييد بالمعاد في مثل تلك الدار فلعل التنظير في تنظير الارذعي باعتبار اطلاقه سم وعش (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية ويرد بان الاصل خلافه اه اى فيسكنها حينئذ عش (قوله ولا يجوز الخ) «فرع» في فتاوى السيوطي رجل استاجر بيتا ثم خاعل أن يسكنه خاصة واقتض الاجرة فوضع فيه كاناوا احرق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمنه فهل يقيمه او يبناء مثله وهل تنفسخ الاجارة قول له الرجوع بآجرة بقية المدة الجواب إن كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار او قدها وجرت الى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وإن كان غير منسوب اليه فضا من على من نسب اليه الحريق فان كان الاستئجار للارتفاع مطلقا فليس المستاجر طريقا في الضمان او للسكنى خاصة فهو متقدم بوضع الكتمان فيصير بذلك غاصبا وطريقا في الضمان والقرار على مناسبه اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة ويرجع بآجرة بقية المدة ومحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافاً في أنه يلزمه بناء مثله او قيمتها ونقل الاول عن فتاوى التتوى ونص الشافعي واعتمدوه لكن المعتقد عنه شيخنا الشهاب الرملى وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك اه سم (قوله ولا يجوز ابدال حمل الخ) أى بغير معاوضة كما ياتى (قوله لا يتفاوت الضرر) بل وقضية قول المتن مثله عدم الجواز ولو كان ضرر المبدل به أخف من المسمى في العقل لاختلف المجلس اه سم وقوله بل وقضية قول المتن مثله الخ أى يقطع النظر عن تقييده بقوله في الضرر اللاحق للعين الخ (قوله قيد) الى قوله وأرد في المعنى (قوله ويجوز عند عدمه الخ) ينبغي اعتبار رضا مع التيب لما ذكر خلاف ما يوحى منه صنيعه اه سم (قوله كامر) أى قبيل القصل قول المتن كوث وصي) وكالاغنام المعينة للرعى سم وكردى قول المتن (والارضاع) أى والتعلم معنى وسم (قوله لعل الارضاع) عبارة المعنى لاجل الارضاع اه وهى احسن (قوله بان الترم الخ) انما يقيد لبيان محل الخلاف لما ياتى من قوله وفي ملتزم في الذمة كما تقدمت أمالو استاجر الخ (قوله وأفراد الضمير) أى في عين

يدمن رضاه بخلاف البائع كذا في شرح الروض وقد يقال لو صح هذا لزم امتناع إيجاره قوله كازرع
ماشت) الوجه في أزرع ما شئت التقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وقياصها التقيد بالمعتاد في مثل تلك
الأرض فعمل النظر في نظر الأذرع باعتبار إطلاقه قوله ونظر فيه للأذرع بان مثل هذا الخ ويرد بان الأصل
خلافه فن (فرع) في فتاوى السيوطي استاجر يئتمر مخاملي أن يسكنه خاصة وأقبض الأجرة فوضع فيه
كتنا أو احترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضخته فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تنفسخ الإجارة وهل له
الرجوع بأجرة بقية المدة الجواب إن كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب إليه من نار أو قدماهو جرت
إلى ذلك فهو ضمان للبيت مطلقاً وإن كان غير منسوب إليه فضاؤه على من ينسب إليه الحريق وهل يكون
المستأجر طرفاً في الضمان ينظر فإن كان استأجر لا تتعاقد مطلقاً فلا ولا للسكنى خاصة فهو متعدٍ وضع الكتان
فيصير بذلك غاصبا كما ذكره الأصحاب فيما إذا كثرت ليسكن فاسكن حداداً أو قصاراً وإذا صار غاصباً صار
طرفاً في الضمان والقرار على من ينسب إليه الحريق وعلى كل تنفسخ الإجارة ويرجع بأجرة بقية المدة أو
بحاسبها بما يلزمهم ذكر خلافاً فإنه يلزمه بناء مثلها أو قيمتها ونقل الأول عن فتاوى النوروي ونص
أشافي وعنده لكن المعتمد عند شيخنا الشباب والميل وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك وقضية جوابه بحجة
الإلتزامات المذكورة في المتن

ومن ثم لم ينسخ العقد بينهما
وتغير بهما أمافي إجارة
الذمة فيجب الإبدال لتلف
أو تعيب ويجوز عند عدمهما
لكن برضا المكترى لأنه
بالقبض اختص به كما مر
(وما يستوفى به كثوب
وصى عين) الأولى للخاطئة
الثاني لفعل (الارتضاع)
بان التزم في ذمته خياطة
أو ارتضاع عوصوف ثم عين
وأفرد الضمير

المعنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله
 (في الاصح) وان في الاجير
 لانه طريق للاستيفاء لا
 معقود عليه فاشبهه الرابك
 والمتاع المعين للحمل وانصر
 للقبال بانه الذي عليه
 الاكثرون وبانه كالمستوفى
 منه بجماع وجوب تعيين
 كل وماوجب تعيينه لا يجوز
 ابداله وبان القفال حكى
 الاجماع في الزمت ذمتك
 خياطة هذا على انه يتعين
 ومحل الخلاف في ابداله بغير
 معاوضته والاجاز قطعاً كما
 يجوز لمستاجر دابة أن
 يعاوض عنها سكنى دار
 وفي ملزم في الزمة كاقدمته
 امالو استاجر لخل معين فيجوز
 ابداله بمثله قطعاً ويجوز
 ابداله المستوفى كطريق
 بمثله ساقفة وامنوا وسولة
 او حرة بشرط ان لا يختلف
 محل التسليم اذ لا بد من بيان
 موضعه على ما نقله القمولى
 واعتمده ورد بقول الروضة
 لو استاجر دابة ليركبها الى
 موضع فحسن صاحب
 التقريب له ردها الى المحل
 الذى سار منه ان لم ينه
 صاحبها وقال الاكثرون
 ليس له ردها بل يسلمها ثم
 لو كمل المالك ثم الحاكم
 تم الامين فالملزم يرددها
 للضرورة اه ومر في شرح
 قوله وتارة بعمل ما يلزمه
 انه انما وجب بيان محل

اه عرش (قوله لان القصد التويع) يراجع وفي كلام ابن هشام ما يؤخذ منه الجواب عما هنا بانه افرد
 ضمير عن على المعنى اى عين ذلك والمذكور مثلاً وهو نظير قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه
 لاقتدوا به اى بذلك وعلى هذا الجملة عين صفة للمعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
 الاندفاع يتوقف على عدم شذوذا لافراد بقصد التويع مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية
 اه سم (قوله ماقيل الخ) ومن قال به المعنى (قوله وان اى) الى قوله وانتصر في النهاية والمعنى (قوله فاشبهه
 الرابك) هو مستوفى (وقوله والمتاع الخ) هو مستوفى به وقاس عليهما لما باتى من الاتفاق فيهما اه سم
 (قوله وانتصر للمقابل الخ) والاول هو المعتمد معنى ونهاية (قوله ومحل الخلاف) الى قوله مسافة فى المعنى
 والى قوله ورد في النهاية (قوله والاجاز الخ) اى بان كان بلفظ يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا
 عن كذا اه عرش (قوله وفي ملزم الخ) عطف على في ابداله عرش اه سم عبارة المعنى تنبيه قول المصنف
 عين اشار به الى ما نقله عن اى على واقرامان محل الخلاف اذا التزم في ذمته خياطة ثوب معين او حمل متاع
 معين امالو استاجر دابة معينة لركوب او حمل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الرابك والمتاع اه وفي سم
 عن الروضة مثلاً (قوله كاقدمته) اى بقوله بان التزم في ذمته الخ (قوله لخل معين) باضافة (قوله
 بمثله) اى او دونها كما باتى (قوله وقال الاكثرون) الى قوله للضرورة وروية حيث ذم الحمل القول بوجوب تعيين
 محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لراكبو الاقامين شرح مر اه
 سم (قوله فان لم يجده) اى واحدا منهم (قوله ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يعسر سوقها من
 غير ركوب فيركبها حيثنوا لاجرة علمه وفارق عما قالو في الرد بالعيب جواز ركوها عند عدم لياقة المشى
 بانها في صورة الرد بالعيب باقية على ملكه والركوب مضطر اليه للوصول بحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة
 انقضت وواجبه التخلية لا الرد اه عرش (قوله وحيثنوا فلا تنافي الخ) لكن يشك على ذلك ما نقله عن
 الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم ولذا نقل الرد به على القمولى الا ان يؤول كلام الروضة
 قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به اى بذلك قال ولا يصح
 الجواب بان او يفرد بعد هذا الضمير لان ذلك في اوائى للشك ونحوها ما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التالى
 للتويع لانها بمنزلة الواو انتهى وقيدوا بخدمته جواب فبان عين فيه بانه افرد ضمير عين على المعنى اى عين
 ذلك والمذكور مثلاً وهو نظير الآية المذكورة فان فيها افراد الضمير مع العطف بالواو وعلى هذا الجملة عين
 صفة للمعطوف والمعطوف عليه فليتام (قوله لان القصد الخ) يراجع (قوله فاندفع ماقيل الخ) الاندفاع
 يتوقف على عدم شذوذا لافراد بقصد التويع مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من التثنية (قوله
 فاشبهه الرابك) هو مستوفى وقوله والمتاع هو مستوفى به (قوله والمتاع المعين) قاس عليه الاتفاق عليه كما
 سياتى (قوله وفي ملزم في الذمة) عبارة الروضة واما المستوفى به فهو كالثوب المعين للخياطة والصبي المعين
 للارضاع والتعليم والاعنام المعينة للرعى وفي ابداله وجهان وقرر الوجهين الى ان قال والخلاف جارفى
 انفساخ العقد يتلف هذه الاشياء ثم قال وسنزيد هذه المسئلة ايضا حافى الباب الثالث ثم قال فى الباب الثالث
 فصل الثوب المعين للخياطة اذا تلف في انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ ابو على والخلاف فيما اذا
 لزم ذمته خياطة ثوب بغيره الى ان قال اما اذا استاجر دابة بعينها مدة لركوب او حمل متاع فلهكلا لا يتفسخ
 العقد بل يجوز ابدال الركوب والمتاع بلا خلاف انتهى وقوله وفي ملزم معطوف على في ابداله ش (قوله
 اما لو استاجر الخ) كذا مر (قوله وقال الاكثرون ليس له الى قوله للضرورة) وحيث ذم الحمل القول
 بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لراكبو الاقامين
 (قوله وحيثنوا فلا تنافي الخ) لكن يشك على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل
 التسليم ولذا نقل الرد به عن القمولى الا ان يؤول كلام الروضة فليحرر ثم او ردت ذلك على مر فزاد

التسليم يعلم حتى يدل بمثله وحيثنوا فلا تنافي بين جواز ابدال واشتراط بيان محل التسليم

فليحرم ثم اوردت ذلك على مر فزاد ما نقلناه عنه اه سم **(قوله وحاصل مامر)** الى المتن في النهاية **(قوله مامر)** اي من مسائل الابدال **(قوله في الاخيرين)** اي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم ابدال ما استوجر لحله فتلف في الطريق فينبغي انفساخ العقد فابقى ويحمل قوله قيل الفصل وخرج بقوله ليوصل فيبذل قطعاً على ما ذالم بشرط عدم الابدال اه خ ش **(قوله لانه)** اي شرط عدم ابدال المستوفى **(قوله كامر)** اي في شرح والمكثري استيفاء المنفعة الخ **(قوله ومحل جوازه)** فيها الخ المتبادر ان محل الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشك قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاءً بينهما بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور بنحو تواتر السيول عليها ان انخفضت انخفض الارض الى ان يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فيراجع وليحرم اه سم وقدمت في الفصل الاول عن شرح الروض وغيره ان العرف يتبع في سلوك أحد الطريقين اذا كان المقصد طريقان فان اعتيد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ايمان سائر الوجوه اه وبه ينحل الاشكال الاول **(قوله برضا المكثري)** جعله فاسبق قيد قوله او بعده وبقيا اطلق هناك وجوب الابدال في تلف المعين بعد العقد فاعل قوله برضا المكثري مؤخر عن مقدم فليراجع ثم ايت في قسم مانصه قوله برضا المكثري يتأمل اي حاجة اليه وتجهان المكثري الابدال فهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض بقا الاجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضا لوجوب الابدال اه اي على المكثري **(قوله وبقيا)** راجع لها اه سم **(قوله او عينا فمثم تلقا انفسخ الخ)** فيه نظربل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقائه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه الى قوله لا المستوفى منه ثم ضرب عليه اه سم **(قوله لا المستوفى منه)** عطف على قوله المستوفى **(قوله بتفصيله السابق)** اي في قوله وما يستوفى منه الى اخر المتن والشرح اه سم **(قوله كامر)** اي في الفرع الذي قيل قول المتن وفي

وحاصل مامر انه يجوز ابدال المستوفى كالراكب والمستوفى به للمحمول والمستوفى فيه كالطريق بمنله ودونها لم يشترط عدم الابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كامر ومحل جوازه فيها ان عينا في العقد او بعده وبقيا فان عينا بعده ثم تلقا وجب الابدال برضا المكثري او عينا فمثم تلقا انفسخ العقد لا المستوفى منه بتفصيله السابق ويجب في الاستيفاء ومثله الخدمة كامر وباتي قيل النذر

ما نقلناه عنه **(قوله وحاصل مامر)** كذا شرح مر **(قوله ومحل جوازه فيها الخ)** كذا شرح مر وفيه اشارة الى احتمال ارادة جواز عدم الابدال المشروط وان كان هذا الاشكال محالاً فليتأمل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر ان المعنى ومحل جواز الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشك قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاءً بتعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكر ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور تلقا بنحو تواتر السيول عليها ان انخفضت انخفض الارض الى ان يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرم **(قوله وبقيا)** راجع لها **(قوله برضا المكثري)** يتأمل اي حاجة اليه وتجهان المكثري الابدال فهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض بقا الاجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضا لوجوب الابدال **(قوله او عينا فمثم تلقا انفسخ العقد)** كذا في الروض في المستوفى المعين كالوضع والثوب في الحياطة انتهى لكنه مشى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فيحتمل ان هذا مبني على ان قياس جواز الابدال الذي مشى عليه المصنف في المنهاج عدم انفساخ فليحرم ثم رايه ما ساذكره عن شرح البهجة على قوله حتى مضت مدة الاجارة **(قوله او عينا فمثم تلقا انفسخ العقد)** فيه نظربل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقائه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه فيها ان عينا في العقد الى قوله ثم تلقا انفسخ العقد ثم ضرب عليه **(قوله بتفصيله السابق)** اي في قوله وما يستوفى منه الخ

اتباع العرف فاستأجره للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم (١٧٧) بخلافه على ما اقتضاه اطلاقهم بخلاف ما عداه

ولوقت النوم نهارا عليه
نزع الاعلى في غير وقت
التجمل (وبد المكثر على)
العين المكترأة نحو (الدابة
والثوب يدأمانة) فأتى فيه
ما سيذكره في الوديع (مدة
الاجارة) ان قدرت بزمن
او مدة امكان الاستيفاء
ان قدرت بمحل عمل اذلا
يمكن استيفاء المنفعة بدون
وضعه وبه فارق كون
يده يد ضمان على ظرف
مبيع قبضه فيه لتخص
نفسه لغرض نفسه وله السفر
بالعين المؤجرة حيث لا
خطرفى السفر لانه ملك
المنفعة فيستوفها حيث شاء
كذا اطلقوه وظاهره انه
لا فرق بين اجارة العين وهو
ظاهر والذمة وهو محتمل
نعم سفره بها بعد المدة
ينبغي ان يتأتى فيه ما يأتى
فى سفر الوديع (وكذا
بعدها فى الاصح) مالم
يستعملها استصحا بالمالك
ولانه لا يلزمه الرد ولا
مؤته بل لو شرط احدهما
عليه فسد العقود إنما الذى
عليه التخلية كالوديع ورجع
السبكي انه كالأمانة الشرعية
فيلزمه اعلام المالكها او
الرد فوراً والاضمن والمعتد
خلافه ويرقى بان هذا وضع
يده باذن المالك ولا يخلاف
ذى الامانة الشرعية وإذا
قلنا بالاصح انه ليس عليه
بعد المدة الا التخلية فقضيته
انه لا يلزمه اعلام المؤجر

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعل يجب (قوله فاستأجره الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه
(فرع) لو استأجر ثوباً باللبس لم يمت فيه ليلاً عملاً بالمادة ولو كان الثوب المحتفى كان ظاهر كلام الاصحاب
فطره إذا اراد النوم ان يشرطه ونام فى الثوب المحتفى نهاراً ساعة وساعتين او نحو ذلك اى لاكثر
النهار واما فوقانى فلا ينام فيه ولا يلبسه كل وقت بل عند التجمل فى الاوقات التى جرت العادة فيها بالتجمل
كحال الخروج الى السوق ونحوه ودخول الناس عليه ونزعه فى اوقات الخلوة عملاً بالعرف وليس له ان يتر
بمقص استأجره للبس ولا يرداء استأجره للار تدا به وله ان يرتدى ويتعمم بما استأجره للبس او الاثار
ولو استأجر يوماً كاملاً فن طلوع الفجر الى الغروب او نهاراً فن طلوع الفجر الى الغروب وقيل من طلوع
الشمس الى الغروب او يوماً مطلقاً فن وقت العقد الى مثله او الثلاثة ايام دخلت الليالى المشتملة عليها
وقولها وليس له الخى النهاية مثله (قوله لا يلبسه وقت النوم الخ) اى وان لم يمت به بجري عن الشورى عن
مو (قوله وان اطردت الخ) قدمت فى هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلبي وفاقاً للاذرى انه ان
اعتيد النوم فيه بذلك المحل لم يجب نزعه مطلقاً ونقل ع ش اعتماده عن الزايدى عن الشارح فى غير التحفة
واقرو عبارة السيد عرقول وان اطردت الخ تأمله مع ما تقدم له فى شرح قول المصنف والاصح فى السراج
اتباع العرف ثم رايته فى حاشية الزايدى على المنهج قال الرافى عملاً بالمادة يؤخذ منه انه لو كان بمحل لا
يعتاد اهله ذلك لم يلزمه نزعه مطلقاً كذا قاله ابن حجر اه ولعله اوجه من الذى هنا فليتأمل اه (قوله
بخلاف ما عداه) اى ما عدا وقت النوم ش اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الخ) كالخوخة والقميص
القوقاى وفى النباهتو شرحى الروض والبهجة انه لا يلزمه نزع الازار كما قاله ابن المقرئ فى شرح ارشاده
اه (قوله فأتى فيه) الى قوله لو طلبها فى النهاية (قوله اومدة امكان الخ) قد يشمله المتن اه سم (قوله
وبه) اى التعليل المذكور (قوله كون يده) اى المشرى (قوله ظرف مبيع) بالاضافة (قوله قبضه)
اى الظرف (قوله وله السفر الخ) قضيته ان الدابة او تلفت فى الطريق مثلاً بلا تقصير لم يضمنها اه
ع ش (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) معتمده ع ش (قوله انه لا فرق) كذا مر اه سم (قوله ما يأتى
فى سفر الوديع) اى فيضمن (بعد المدة) اى مدة الاجارة اومدة امكان الاستيفاء حيث لم تدع الحاجة ضرورة
كخوف نهب اه ع ش (قوله مالم يستعملها) الى قوله فيلزمه اعلامه فى المعنى لا لقوله بل الى انما
(قوله كالامانة الشرعية) كسوب الفتة الربح بداره اه معنى (او الرد فوراً) ما المراد بالرد اه سم
(قوله ويفرق الخ) (تنبيه) لو انفسخت الاجارة بسبب لم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعدعله به
ضمنها ومنافعتها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه به او كان هو عالماً به لم يضمن لانه امين ولا
تقصير منه اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا مع ما ذكره الشارح انه
المعتد بفرق بين حال الانفساخ وعدمه اه (قوله بل الشرط) اى شرط عدم لزوم اجارة المثل او عدم
الضمان والمال واحد (قوله لو طلبها الخ) خالفه النهاية فقال وان لم يطلبها فلو اغلق الدار او الحانوت بعد
المتن والشرح (قوله لا يلبسه وقت النوم ليلاً) قال الرافى عملاً بالعادة لم يلزمه نزع الازار كذا قال المصنف
فى شرح الارشاد وقال الاذرى الظاهر ان المراد غير المحتفى كما يفهمه دليل الرافى اه وظاهر كلام
الاصحاب الاول فطره ان اراد النوم فيه ان يشرطه كذا فى شرح الروض (قوله ما عداه) اى ما عدا وقت
النوم ش (قوله اومدة امكان الخ) قد يشمله المتن (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) كذا مر (فرع) فى
الروض فصل وان قدر البناء والفراس بمدة شرط القطع قطع ولا ارش عليهم ولو شرط البقاء بعدهما او
اطلق صح ولا اجارة عليه بعد المدق وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (قوله او الرد فوراً) ما المراد
بالرد (قوله والمعتد بخلافه) كذا شرح مر فى الروض فان انفسخت اى الاجارة بسبب لم يعلم المستأجر
المالك بالانفساخ بعدعله به ضمنها ومنافعتها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه به او كان
هو عالماً به لم يضمن لانه امين ولا تقصير منه اه وهذا مع ما ذكره الشارح انه المعتد بفرق بين حال الانفساخ

بتفريق العين بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها

وحيث يزرع من ذلك انه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وان لا لكن قال البغوي لو استاجر خانوت اشهر افاغلق باب به وغاب شهر نومه المسعى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رأت الشيخ القفال قال لو استاجر دابة وما فاذا بقيت عنده ولم يتبفع بها ولا حبسها عن مالها لان نومه اجرة المثل اليوم الثاني لان الرد ليس واجبا عليه ولا ماعليه التخلية اذا طلب مالها بخلاف الخانوت لانه في حبسه وغلقة وتسليم الخانوت والدار لا يكون (١٧٨) إلا بتسليم المفتاح اه وما قاله في الدابة واضح وفي الخانوت والدار من توقف

تفرغه لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بانه لو استاجر خانوت تالى أن قال وما قاله أى القفال ظاهر حتى في الخانوت والدار لان غلقهما مستصحب ما قبل انقضاء المدة في الحيولة بينهما وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لما لو صرح الفرق إلى آخر ما اطال به في الرد على الشارح (قوله) وحيث يزرع من ذلك انه لا فرق (الخ) لو فرغت مدة اجارة الدار واستمرت امتعة المستاجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لا يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لان لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعا باذن فيستصحب إلى ان يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها على الدار مدة الغلق لانه حال بينهما وبين مالها بالغلق بخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لانه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه بما ذكره الشارح فليتأمل سم على حجة اه عش (قوله قال) أى البغوي (قوله) وما قاله أى القفال (في الدابة) أى من عدم لزوم الاجرة اليوم الثاني (قوله) وفي الخانوت عطف على في الدابة (قوله) المؤجر (له) أى للمستاجر (قوله) بذلك أى بعدم الفرق بين قفل الباب وعدمه أو عدم توقف التخلية على عدم الغلق (قوله) خلاف ما قاله القفال) أى في الخانوت والدار واعتمد النهاية ما قاله القفال كما مر آتفا (قوله) به بحسن أى بالغلق (قوله) انه) أى للغائب (قوله) وفيها إذا) إلى قوله ولو رجح في النهاية إلا قوله واستشهد إلى ان وجوب (قوله) وفيها إذا (الخ) متعلق بقوله الآتي بتخير (الخ) (قوله) ولم يتخير المستاجر (الخ) (فرع) في الروض فصل وان قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع فلو لا راس عليها ولو شرط الابقاء بعدها أو أطلق صحت ولا اجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه سم (قوله) ولو استعمل العين (الخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا اجرة كاقدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وشرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا اجرة كاقدمته عن الروض (قوله) لما يتجدد اه كردى (قوله) لذلك) أى اعتبار نقدها بالغالب في تلك المدة (قوله) بعد الطلب) يعنى سبب طلب المالك قيمة المصوب وهو فقد المثل (قوله) بعد الطلب) أى طلب المالك اجرة المثل (قوله) مثلا) أى اولغيرهما كحراث واستقاء اه معنى (قوله) ليس قيد (الخ) اذ لو تلفت في مدة الانتفاع بالربط كان الحكم كذلك اه معنى (قوله) بل يستثنى منه (الخ) ان حمل الربط على

التخلية فيها على عدم غلقه لاجلها فيه نظر ولا تسلم له ما علق به لان التسليم لها هنا يحصل وان لم يدفع المؤجر له مفتاحها كما يصرح به قولهم ولو لم يسلمه له تخيير في الفسخ المستلزم انه اذا مضت مدة قبل الفسخ استقرت عليه اجرتها وما يصرح بذلك ايضا جزم الانوار بان مجرد غلق باب دار لا يكون غصبا لها فالذى يتجه خلاف ما قاله القفال لان التصدير من المالك بعدم وضعه ليدع عقب المدة وما غلق المستاجر فهو بحسن به لصونه له بذلك عن مفسد نعم ما ذكره البغوي في مسئلة الغيبة متجه لان التصدير حيث من الغائب لان غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئا وفيما اذا انقضت الاجارة لبناء أو غرس ولم يتخير المستاجر القلع يتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا فمما عدا التملك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما

وعنده (قوله) وحيث يزرع من ذلك انه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وان لا) لو فرغت مدة الاجارة الدار واستمرت امتعة المستاجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لا يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لان لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعا باذن فيستصحب إلى ان يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها على الدار مدة الغلق لانه حال بينهما وبين مالها بالغلق بخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لانه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه بما ذكره الشارح فليتأمل (قوله) خلاف ما قاله القفال) أى في الخانوت (قوله) ولو استعمل العين بعد المدة) لزمه اجرة المثل خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا اجرة كاقدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وشرط الابقاء بعد المدة أو أطلق فلا اجرة كاقدمته عن الروض (قوله) ويستثنى منه قوله (الخ) ان حمل الربط على مطلق الامساك فهو واضح

يأتى في الوديعة لزمه اجرة المثل من نقدها بالغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب مضمونها واستشهد لذلك بقوله هو غضب ثلثا ثم تلف ثم فقد المثل غرم القيمة ويعتبرا أكثر القيمة من حين الغصب إلى الفقد فاذا صححها هذا مع ان القيمة تمجب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فما اولى لان وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دابة أكثرها حل أو ركوب مثلا) (ولم يتبفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمن) بها لان يده يدان متوقفة بالربط ليس قيداً في الحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق

مطلق الامساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا ظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيدى قول المتن (الإلا إذا هدم الخ) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (نتبه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كتب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه تلف أو غصبت فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتام سم على حج اه رشيدى وعش (قوله لنسبته) الى قوله ورجع فى المعنى (قوله) انه لا عذر له) أى كمرض أو خوف عرض له معنى وسم (قوله) كما بحثه الأذرى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام معنى وسم ويبحث به أى الخوف نحو المطر والوحل المائعين من الركوب عادة وينبغى أن مثله مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الركب العارض له كما فى شرح الروض اه عش (قوله) ذلك) أى الضمان بالربط (قوله) ينحج ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله) بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله) ورجع الخ) أى السبكي (قوله) ان الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والأوجه ان الحاصل بالربط ضمان جنابة لا بد فلا ضمان عليه لو لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشى نهاية وروض ومعنى ويؤخذ منه ان ضمان الجنابة معناه انها لا تضمن إلا ان تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه انها تضمن مطلقا (قوله) ولو اكرتها) الى المتن فى النهاية (قوله) فاقامه) أى اقام فى الغد فقيه حذف وایصال (قوله) بها) أى الدابة (قوله) ضمنه) أى ضامن اخذ من قوله لانه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتكمنه من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فى ما إذا تاخر لانحو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا جرة لليوم الثالث لان الثانى لا يحسب كاتقدم اه عش (قوله) ضمنه مع الاجرة) ان كان الذهاب به الى البلد الاخر سائفا شكل الضمان او ممتعا خالف قوله فى شرح ويد المكرتى

أو على خصوصه فلا ظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله) فى المتن إلا إذا هدم عليها اصطبل) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (نتبه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كتب استأجره للبسه فاذا ترك لبسه تلف أو غصبت فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتام (قوله) لنسبته الى تقصير حيثن) بخلاف ما إذا تلف بما لا يعد مقصرا فيه كان انهدم عليها السقف فى ليل لم تخر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم ان الضمان بذلك ضمان جنابة لا ضمان بدو الا ضمن يتلفه بما لا يعد مقصرا فيه كذا فى شرح الروض ثم نقل كلام السبكي وقد يجاب عن استدلاله وإلا ضمن الخ يمنع الملازمة لإذ لم يوجد هنا سبب الضمان ويرى بان الفرض انه ربطها فى وقت الانتفاع ثم تلفت بأفة سماوية مثلا فربطها فى وقت الانتفاع سبب الضمان فلا يسقط تلفها بعده بالافه فلم يتلف إلا بعد وجود سبب الضمان (قوله) انه لا عذر له) أى من مرض أو خوف (قوله) كما بحثه الأذرى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام (قوله) لانه استعملها فيه تعديا) انظر لو لم يستعملها (قوله) ضمنه مع الاجرة) ان كان الذهاب به الى البلد الاخر سائفا شكل الضمان او ممتعا خالفه قوله فيما تقدم أى فى شرح قول المتن ويد المكرتى بدو أمانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر فى السفر إلا ان يختار الاول ويحمل على ما لو كان فى الذهاب خطر او وجد فيه تقريط وفيه نظر لانه مع الخطر ينبغى الضمان ولو بدو ن ذهاب فليراجع ثم وقع البحث فى ذلك مع مر فجمله على ما إذا وقع تقريط ودع لم يافيه فليتام (فروع) فى الروض فصل استؤجر فى قصارة ثوب او فى صبغة بصنع لصاحب الثوب قصصه او صبغوه ان فرد أى باليد فتلف فى يده أى بأفة سماوية او بالتأفة بعد القصار أو الصبغ سقطت اجرة ته لان عمل فى ملك المستأجر أو يحضر حتى تلف أى فلا تسقط اجرة تفان تلفه أى وقد ان فرد باليد ضمنه غير مقصور او مصبوغ مع الصبغ أى وسقطت اجرة ته وان لم يفرده ضمنه مصبوغا او مقصورا ولم تسقط اجرة ته متى تلفه اجنبى أى وان فرد الاجاب باليد فلما كان الفسخ والاجارة فان أجاز له ته الاجرة وعلى الاجنبى قيمته مقصورا او مصبوغا وان انفسخ فلا جرة عليه وطالب الاجنبى بقيمته غير مقصور او مصبوغ مع بدل الصبغ اه قال فى شرحه وللأجيب تغريم الاجنبى اجرة القصار أو الصبغ فيما يظهر وخرج بصنع صاحب الثوب ما استأجره ليصنع بصنع نفسه فصعبه به ثم تلف فى يده فانه وان

(الإلا إذا هدم عليها اصطبل
فى وقت) للانتفاع (لو انتفع
بها) فيه (لم يصحها الهدم)
لنسبته الى تقصير حيثن إذ
الفرض انه لا عذر له كما
بحثه الأذرى وقيد السبكي
ذلك اخذ من تمثيلها لما
لا ينتفع بها فيه بمنح ليل
شتاء بما إذا اعتيد الانتفاع
بها فى ذلك الوقت إذ لا يكون
الربط سببا للتلف لا حيثن
ورجع ايضا وتبعه الزركشى
ان الضمان الحاصل بالربط
ضمان يد تقصير مضمونة
عليه بعدوان لم يتلف لان
الربطى وقت لم يعتد ربطها
فيه وفى محل معرض للتلف
تضييع ولو اكرتها ليركبها
اليوم ويرجع غدا فاقامه
بها ورجع فى الثالث ضمنها
فيه فقط لانه استعملها فيه
تعديا ولو اكرتى عبدا
لعمل معلوم ولم يبين موضعه
فذهب به من بلد العقد الى
آخر فابق ضمنه مع الاجرة

(ولو تلف المال في يد اجير بلا تعد كئوب استوجر لحياطة او صبعة) بفتح اوله كما تحطه مصدرا (لم يضمن ان لم يفرد باليد بان قعد المستاجر معه) يعني كان محضرتا ويظهر الضبط هنا بما (١٨٠) في ضبط مجلس الخيار (واوحضره منزله) وان لم يقعد معه او حمل المتاع ومشي خلفه

بدامانة الخ وله السفر بالعين المستجرة حيث لا خطر في السفر إلا ان يختار الاول ويحمل على مالو كان في الذهاب خطر او وجدته تفرط وفيه نظر لانه مع الخطر ينفى الضمان ولو بدون باقي فليراجع سم على حج اهرشيدى واجاب عن اشكال ما فاصه إلا ان يصور ما هنا بما لو استاجر الفن لعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالحياطة دون خدمته وما مر إذا استاجر العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والحل فليراجع اه قول المتن (ولو تلف المال) او بعضه (في يد اجير) قبل العمل فيه او بعده اهمعنى (قوله بفتح اوله) الى قول المتن ولو دفع في النهاية لا قوله ولا يظهر الى المتن وكذا في المعنى لا قوله بل نقل الى المتن وقوله وهو مسئلة يعز النقل فيها وقوله كان استاجره الى كان اسرف (قوله مصدرا) عبارة المعنى لا المراد المصدر لا ما يصيغ به اه معنى اى حتى يكون بالكسر (قوله او حمل) من التحميل عطف على قعد يقطع النظر عن التمثيل بالثوب بعبارة المعنى وكذا لو حمل المتاع الخ وهو اى احسن (قوله) لثبوت بد المالك عليه الخ) اى وانما استعان بالاجير في شغله كالمستعين بالوكيل اه معنى قول المتن (وكذا ان انفرد) سواء المشتري والمفرد اه معنى وفي سم هناعن الروض فرغ لا يستغنى عنها (قوله ما ذكر) اى بقوله بان قعد الخ (قوله والمستاجر) بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله لانه ممكنه الخ) عبارة المعنى لانه ان التزم العمل للجماعة فذاك ولو احدا ممكنه ان يلتزم لاخر مثله فكانه مشترك بين الناس اه (قوله) فلا يضمنه قطعاً اى ان لم يقصر كباقي عن الزيادة وغيره (قوله قال القفال) لانه الخ) عبارة المعنى لانه لا يده على المال قال القفال وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله قال الزركشى) منه يعرف الخ) عبارة المعنى ويعلم منه كما قال الزركشى ان الخ اه (قوله) ومنه يعلم ان الحفير لاختنان عليه اى حيث لم يقصر حلي وزيادة اه بجريى عبارة عرش ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور ان خفير الجر ون الغيط يضمن ومثل ذلك الحامى اذا استخفظه على الامتعة التزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة معلوم انها اذا اختلفت في مقدار الضائع صدق الخفير لانه العارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليه وظاهره ان قصور في حاشية شيخنا اى باده خلافه في التفسير اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان حيث لا نظر اه سم (قوله) والقرار على من تلفت الخ) اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح مر اه سم قال عرش والكلام كله حيث كان الراعى بالغاعا فلرصيد المالو كان صياا وسفيا فلا ضمان وان قصرت حتى تلفت بخلاف مالو انفقها فانه يضمن لانه لم يؤذنه في الاتلاف اه (قوله) وكان اسرف خباز الخ) اترك الخبز في النار حتى احترق اه معنى (قوله من ضرب المعلم) اى لو ضرب بامعتاد لان التاديب ممكن باللفظ كما في العنانى اه بجريى وسيفيده الشارح في شرح ولو اركبها اقل منه (قوله) ويصدق اجير الخ) عبارة المعنى ومتى اختلفا في التعدى عمل بقول عدلين من اهل الخبرة فان لم يوجد فالقول قول الاجير وحيث ضمنا الاجير فان كان يتعدى فاقصى قيمة من وقت القبض الى وقت التلف وان كان بغيره فقيمة وقت التلف اه وقوله من وقت القبض الخ) فيه توقف (قوله) ما لم يشهد بخير ان مفهومه انه لا يكتفى رجل وامرأتان ورجل وبين وهو ظاهر لان الفعل الذى وقع فيه التنازع ليس مالاً وان ترتب عليه الضمان اه عرش قول المتن (الى قصار الخ) ونحو ذلك كغسل ليفسله اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه ما نصه (فرع) لو قصر الثوب ثم جرده ثم اتى

لثبوت بد المالك عليه حكا بل نقل عن قضية كلامهم انه لا يرد للاجير عليه وينبغي حمله على انه لا يرد له عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بان اتنى ما ذكر فلا يضمن ايضا في اظهر الاقوال لانه انما اثبت بد لغرضه وغرض المالك فاشبه عامل القراض والمستاجر فانها لا يضمنان اجماعا (و) القول الثانى يضمن كالمستعير (الثالث) يضمن (الاجير) (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمته) كخياطة سعى بذلك لانه يمكنه التزم عمل اخر لاخر وهكذا (لا المفرد وهو من اجر نفسه) اى عينه (مدة معينة لعمل) او اجر عينه وقد ر العمل لا اختصاص منافع هذا بالمستاجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا تجرى هذه الاقوال في اجير لحفظه كان مثلاً اذا اخذ غيره معها فلا يضمنه قطعاً قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض يوثها قال الزركشى ومنه يعرف ان الخفير لاختنان عليه وهو مسئلة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعد ما اذا تعدى

كان استاجره ليرعى دابته فأعطاه آخر رعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان اسرف خباز في الوقود او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق اجير ان لم يتعد ما لم يشهد بخير ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملاً يذنه كان (دفع ثوبه الى قصار ليقصره او) الى خياط ليحيطه ففعل ولم يذكر احدهما (اجرة) ولا ما يفهمها بمحضرة الاخر فيصمعه ويحب او يسكت كما شمله اطلاقهم

(فلاجرة له) لانه متبرع قال في البحر ولا نه لوقال أسكني دارك شور افا سكته لا يستحق (١٨١) عليه أجرة إجماعا وبحت الاذرى

وجوبها في قن ومحجور
سفه لانها ليسا من أهل
التبرع ومثلها بالاولى
غير مكف (وقيل له) أجرة
مثله لاستهلاكه منفعة
(وقيل إن كان معروفا بذلك
العمل) بالاجرة (فله) أجرة
مثله وقال ابن عبد السلام
بل الاجرة المعتادة بمثل
ذلك العمل (ولا فلا وقد
يستحسن) ترجيحه لو ضوح
مدركه إذ هو العرف وهو
يقوم مقام اللفظ كثيرا
ومن ثم نقل عن الأكثرين
وأقبحه كثير من أما إذا
ذكر أجرة فيستحقها قطعاً
إن صح العقود إلا فاجرة
المثل وأما إذا عرض بها
كأرضك أو لأخيك أو
ترى ما يسرك أو أطعمك
فتجب أجرة المثل نعم في
الآخرة بحسب على الأجير
ما أطعمه إياه كما هو ظاهر
لانه لا تبرع من المطعم وقد
تجب من غير تسميتها ولا
تعرض بها كما في عامل
الزكاة اكتفاء بشئها له
بالنص فكانت ماسة شرعا
وكامل مساقاة عمل غير
لازم له باذن المالك اكتفاء
بذكر المقابل له في الجلة
وكقسام بامر الحاكم على
ما قاله جمع لكن أطال في
رده في التوشيح ولا يستنى
وجوبها على داخل حمام

به استقرت الاجرة أو جده ثم قصره لانه نفسه بل لجهة الاجارة أو أطلق ثم أتى به استقرت أيضا وان قصره
لنفسه سقطت لانه عمل لنفسه اه قول المتن (فلاجرة له) على الاصح المنصوص وقول الجهور لا نه لم يلزم
له عوضا فصار كقول اطعمته فاطعمته معنى وروض قال عرش ونقل بالدرس عن ابن العباد ان مثل ذلك
اى العمل بلا شرط الاجرة في عدم روم شئ ما لو دخل على طباط فقال اطعمني رطلان لحم فاطعمه لا نه لم
يذكر فيه الثمن والبيع صح او فسديته بترفيه ذكر الثمن اقول وقد يتوقف فيما لو قصد الطباط بدفعه اخذ
العوض سيما وقرينة الحال تدل على ذلك فالقول أبى بانه مبدله فصدق في القدر المتلف لانه غارم والقول
قوله اقول ان ما استقر به إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الاول المعتمد بل قضية علته
ما نقل عن ابن العباد لا سيما وقد صرح بما وافقه المعنى والروض كما مر انفا وانه اعلم (قوله له لانه متبرع)
إلى قول المتن وتعدى في المعنى لا قوله نعم إلى وقد تجب وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين وفي النهاية إلا
قوله وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله له اقبحه كثير من (قوله) وبحت الاذرى وجوبها الخ عبارة النهاية
والاوجه كما يحتمل الاذرى الخ عبارة المعنى وإذا قلنا لا أجرة له على الاصح فحله كما قال الاذرى إذا كان حرا
مطلق التصرف ما لو كان عبدا او محجورا عليه بسفه ونحوه فلا اه وعبارة سم عبارة شرح الروض عن
الاذرى فلو كان عبدا او محجورا عليه بسفه ونحوه استحقها الخ اه اى خلافا لما روى به عبارة الشارح
كانها بمن عدم تعرض الاذرى لغير المكف قول المتن (وقد يستحسن ترجيحه) والمعتمد الاول نهاية
ومنهج معنى وروض (قوله) ومن ثم نقل عن الأكثرين عبارة المعنى وعلى هذا عمل الناس وقال الغزالي
هو الاظهر اه (قوله) أما إذا ذكر أجرة فيستحقها الخ وإذا قلنا بما فلا يستحق شيئا قطعاً اه معنى (قوله)
كأرضك (من باب الأفعال (قوله) أو لأخيك (من باب التفعيل اى ونحو ذلك كقوله حتى أحاسبك اه
معنى زاد اشرح الروض او لا يضيع حقه اه (قوله) نعم في الآخرة بحسب الخ بقى ما لو أطعمته غير الآخرة
وقال اطعمته على قصد حسبان من الآخرة سم على حرج اقول قضية كون المبرقة إذا ما الدين بنية الدافع ولو
من غير الجنس حسبان على الأجير ويصدق الاكل في قدر ما لا كلة لانه غارم اه عرش (قوله) فكانت ماسة
الخ) الانسب فهي مسبة الخ باسقاط الكف كافي المعنى (قوله) غير لازم له اى عملا ليس من أعمال
المساقاة (قوله) اكتفاء بذكر المقابل الخ) يعنى ان تابع لما فيه أجرة فقد تقدم ذكر الاجرة في الجلة اه
معنى (قوله) وكقسام بامر الحاكم الخ) عبارة النهاية لا قاسم بامر الحاكم فلا شئ له كما فاده السبكي بل هو
كغيره خلافا لجمع اه (قوله) لكن أطال في رده في التوشيح وقال انه كغيره وهو الظاهر اه معنى (قوله)
على داخل حمام (فرع) كما يأخذ الحمامى أجرة الحمام والالة من سطل وازار ونحوه واو حفظ المتاع لا ثمن
الباه لانه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحامى مؤجر لالة وأجير مشترك في الامتعة فلا يضمها كسائر
الاجراء والالة غير مضبوطة على الداخل لانه مستأجر لها ولو كان مع الداخل الالة ومن يحفظ المتاع كان
ما يأخذ الحمامى أجرة الحمام فقط معنى وروض مع شرحه في سم بعدد كركلام الروض فانظر قوله وحفظ
المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة الخ وثابا غير مضبوطة على الحمامى
الاجرة أو جده ثم قصره لانه نفسه استقرت وإن قصره لنفسه سقطت اه ولا ينافى قوله سقطت ما أتى به
النوى من انه لو استأجره لبناء جدار فبناه على ظن انه له انه يستحق الاجرة لان جده صارف للعمل عن
الاجارة بخلاف مجرد ظن بان خلاه مر (قوله) وبحت الاذرى وجوبها في قن ومحجور (سفه) عبارة شرح
الروض عن الاذرى فلو كان عبدا او محجورا عليه بسفه ونحوه استحقها الخ اه (قوله) نعم في الآخرة بحسب
الخ) بقى ما لو أطعمته غير الآخرة وقال اطعمته على قصد حسبان من الآخرة (قوله) لكن أطال في رده في
التوشيح) وافق مر على الرد (قوله) ولا يستنى وجوبها على داخل حمام) كذا شرح مر وفي الروض
فرع ما يأخذ الحمامى أجرة الحمام والالة وحفظ المتاع لا ثمن الباه فهو مؤجر اى لا لا توأجير مشترك اى
في الامتعة اه فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة

لاستيفائه المتفعة من غير أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بان) أى كان (ضرب الدابة أو كبها) بموحدة فهمله أى جدها بلجها (فوق العادة) فيها أى بالنسبة لثلث تلك الدابة كما هو ظاهر (أو أركبها) أقل منه أو أسكن حدادا (أو قصارا) دق وهما اشد ضررا مما استوجره (ضمن العين) المؤجرة أى دخلت في ضمانه لتعديه اماما هو المادة فلا يضمن بموانا ضمن بصرب زوجته ومعله لا مكان تاديبهما باللفظ وظن توقف اصلاحهما على الضرب انما يبيحه فقط وفيما اذا اركب اقل منه الضامن مستفراة الثاني ان علم والا فالاول وقيدته الاسوى بما اذا لم يضمن الثاني كالمستأجر والا كالمستعير ضمن مستفرا مطلقا لان المستأجر هنا لا

مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما استحفظه اه (قوله) أوراكب سفينة بلا اذن الخ (وسواء في ذلك اسير السفينة يعلم مالكا ام لا) وقول ان الرفعة في المطلب له فيها اذالم يعلم به مالكا حين سيرها والا فيشبه ان يكون كالوضع مناعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة على مالكة ولا ضمان مردود اه نهاية وفيه بعد ذكره عن شرح الروض قول ان الرفعة المذكور والوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه بعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعتيه وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مر اه قال عرش قوله مر سواء في ذلك الخ وكذا لو سيرها المالك بنفسه علم بالراكب ام لا كما يؤخذ من قوله مر وقول ان الرفعة الحرس مردود اه (قوله) بخلافه باذنه أى فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعدوم من قوله انزل او يحمله وينزله فيها اه عرش (قوله) في ذات العين) الى قوله وقيل يسقط في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله أى بالنسبة الى المتن (قوله) فيها أى قوله فوق العادة قيد في المستلثين اه معنى (قوله) دق (أفرد الفعل لان العطف السابق باو اه سيدعراى ونفى ضمير وهما اشد الخ نظر الى ان اول التوقيع عبارة الرشيدى عبارة اثنته دق وهما اشد ضررا وكانه اشار الى تقيد الضمان بقيد الاول وقوع الدق بالفعل كما اشار اليه تبعا للجلال المحلى بقوله دق الذى هو بصيغة الماضى وصفا للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار اشد ضررا مما استوجره اه قول المتن (ضمن العين) أى ضمان المصوب اه عرش (قوله) أى دخلت في ضمانه) هو صريح في ضمان اليد اه سم عبارة عرش أى ولو تلفت بغير الاستعمال الذى دفعه لاجله اه (قوله) وإنما ضمن الخ جواب سؤال (قوله) ومعله) بفتح اللام (قوله) إنما يبيحه) أى الضرب عبارة النهاية انما يبيح الاقدام عليه خاصة اه (قوله) فقط) أى دون سقوط الضمان اه معنى (قوله) وفيما اذا الخ) متعلق بالضامن (ومستفرا) حال منه (والثاني) خبره عبارة النهاية ومتى اركب اقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ونخله اذا كانت يد الثاني لا تقتضى ضمانا كالمستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه وفارق المستعير من المستأجر بان المستأجر هنا لما تعدى الخ قال الرشيدى قوله مر وفارق المستعير الخ حق التعبير وإنما ضمن هنا أنه أنه مستعير من مستأجر لان المستأجر لما تعدى الخ اه (قوله) وقيدته) أى قوله والا فالاول (الاسوى بما اذا الخ) اعتمدته النهاية والروض والمغنى ايضا (قوله) لم يضمن الثاني) أى لم تكن يده بد ضمان بل يدامانة (قوله) والا الخ) عبارة المغنى وان كانت يد الثاني بد ضمان كالمستعير فالقرار عليه كما أوضحه في الغصب فان قيل ماذ كروه في الغصب فيمن تربت يده على الغاصب وهنا تربت يده على يد المستأجر والاصح ان المستعير من المستأجر لا يضمن اجيب بانه باركاه من هو اقل منه صار في حكم الغاصب الخ اه (قوله) مطلقا) أى علم بالحال ولا اه عرش (قوله) وايد) أى التعليل (قوله) فلا يضمن الارض) انظرو لتلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تبت شيئا ويتجه الضمان اه سم على حج اه عرش (قوله) بل تلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة النهاية فيلزم بعد حصدها وانقضاء المدعة عند تنازعها ما يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة والمسعى مع بدل زيادة ضرر الذرة اه سم عن الروض زيادة

وثبا به غير مضمونة على الخامى مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما اذا استحفظه (قوله) بلا اذن) قال في شرح الروض في مسألة السفينة قال في المطلب ولعله فيما اذا لم يعلم به مالكا حتى سيرها والا فيشبه ان يكون كالوضع مناعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة على مالكة ولا ضمان اه ما نقله في شرح الروض والوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه بعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعتيه وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مر (قوله) أى دخلت في ضمانه) وافق عليه مر وهو صريح في ضمان اليد (قوله) وقيدته الاسوى الخ) اعتمدته مر (قوله) فلا يضمن الارض) انظرو لتلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تبت شيئا ويتجه الضمان (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة شرح الروض (فرع) وان اجر للحطه فرع ذرة وحصد

لا يستغنى عنها (قوله بغير اذنهما) وكذا باذنهما ان لم يتمتع للمكثرين الا عارة لمثل ذلك بان جرت العادة
بركوب الثلاثة على مثل تلك الدابة والافلاضمان لانه مستعير من المستاجر اه ع وشويه وقفه فان الظاهر
العكس اى الضمان فى الثانية وعدمه فى الاولى فليراجع (قوله ضمن الثلث) عبارة سم عن شرح الروض
وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معهما وتمكنا من نزولها وانزال الرديف ولم يفعلوا والا فلا
ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقهها (قوله وقيل بفسط الخ) عبارة المغنى والاسنى ضمن الثلث ان تلفت
توزيعا على رؤسهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اه (قوله يضمن) الى قوله والثاني
يتحالفان فى المغنى الا قوله ونازع الى المتن وقوله بان اكرته الى الاتحاد جرهما الى قوله وقضية ما تقر فى
النهاية الا قوله ونازع الى المتن (قوله وان تلفت بسبب آخر) اى لان يده صارت يده بعدوان مغنى واسنى
قول المتن (لو اكرتلى لخل مائة الخ) وفي سم عن الروض وشرحه مانصه واكثر اهل الركب يسرج فركب
عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثاني زيادة على المشروط اوليركب يسرج فركب با كاف ضمن
الان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او عكسه فلا يضمن الا ان يكون انقل من الا كاف او
ليحمل عليها با كاف فحمل يسرج ضمن لانه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن الا ان كان انقل من السرج اه
(قوله كحديد وقطن) ويبدل بالقطن الصوف والوبر لانهما مثله فى الحجم والحديد والبخاريد الرصاص
والنجاس لانهما مثله فى الحجم مغنى وروض مع شرحه (قوله ونازع فيه) اى فى قياس ما ذكر على الخطة
والشعير (قوله اذا لفرق الخ) تعليل لقوله وكذا كل يختلفى الضرر الخ (قوله بينهما) اى بين اختلاف
ضررى الخطة والشعير و اختلاف ضررى نحو الحديد والقطن (قوله بان اكرته) الاولى التانيث (قوله)
من غير زيادة اصلا) انظر هل هذا بنافى قضية قوله الاق ومثلهما بال عشرة الخ (قوله للاتحاد جرهما) بان اتحاد
كليهما الخ ولو ابتل المحمول وثقل بسبب ذلك ثبت للمكثرى الخيار لما فيه من الاضرار به بدابته اخذا
بما لو مات المستاجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله لتقل الميت اه ع ش قول
المتن (ولو اكرتلى لخل الخ) ولو اكرتلى مكانا لوضع ائمة فيه فزاد عليها نظرت فان كان ارضا فلا شئ عليه
وان كان غرفة لزمه المسمى واجرة المثل للرائد على قياس مسألة الدابة بشرح الروض اى معنى اه سم
(قوله لخل مائة) ظاهره ان لفظة حل من المتن والذى فى المحلى وانها بية والمغنى مائة وقدرها الثانى بين
اللام والمائة بطريق المزج وقال الثالث بعدها اى لخل مائة رطل خطة مثلا اه (قوله بالتشديد) الاولى

وتخصا بعد انقضاء المدة فهوى المؤجر بالخيار بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة مثال
اجرة المثل لخطة خمسون والذرة سبعون وكان المسمى اربعين فبدل النقص عشرون وان تخصصا قبل
حصدها قلغ اى المؤجر ان شاء ممن امكن فى المدة زاعة الخطة زرعها والافله منعه وزم جميع الاجرة اى
لزمه الاجرة بجميع المدة لانه المفوت لمقصود العقد على نفسه ان لم تمض اى على بقاء الذرة مدة تناثرها الارض
وان مضت تخير بين اجرة المثل واذا اختار اجرة المثل فلا بد من فسخ الاجارة اه مت و اخذ قسطها من المسمى
مع بدل النقصان ولا يضمن الارض اه قوله بالخيار بين اجرة مثل الذرة الخ لو كان وليا او ناظر اربعين اخذه
بالاحظ (قوله ضمن الثلث) قال فى شرح الروض وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معهما
وتمكنا من نزولها اذا نزل الرديف ولم يفعلوا حتى تلفت والافلاضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقهها (قوله)
وان تلفت بسبب آخر) اعتمدته مر ووجهه كافى بشرح الروض ان يده صارت يده بعدوان (قوله) قال فى
شرح الروض اذا اكثر اهل الركب يسرج فركب عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثاني زاد زيادة
على المشروط اوليركب يسرج فركب با كاف ضمن الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او
عكسه فلا يضمن الا ان يكون انقل من الا كاف او ليحمل عليها با كاف فحمل يسرج يضمن لانه يشق
عليها لا عكسه فلا ضمان الا ان كان انقل من السرج اه (قوله فى المتن) زمة اجرة المثل للزيادة) قال فى شرح
الروض وهذا بخلاف ما لو اكرتلى مكانا لوضع ائمة فيه فزاد عليها فانه ان كان ارضا فلا شئ عليه لعدم

بغير اذنهما ضمن الثلث
وقيل يقسط وزنه من
اوزانهم واختير (وكذا)
يضمن وان تلفت بسبب
آخر (لو اكرتلى لخل مائة
رطل خطة فحمل مائة
شعيرا او عكس) لانها
لتفاهات يجمع بمحل واحد
وهو لخصته ياخذ من ظهر
الدابة اكثر فاختلف
ضررها وكذا كل يختلفى
الضرر كحديد وقطن
ونازع فيه الاذرى
وطال اذا لفرق بينهما
عرفا (لو اكرتلى عشرة
اقفة شعير) جمع قفص
مكيال يسع اثني عشر
صاعا (فحمل) عشرة
اقفة (خطة) لانها انقل
(دون عكسه) بان اكرته
لخل عشرة اقفة خطة
فحمل عشرة اقفة شعيرا
من غير زيادة اصلا فلا
يضمن للاتحاد جرهما
باتحاد كليهما مع ان الشعير
اخف (ولو اكرتلى لخل
مائة فحمل) بالتشديد
(مائة وعشرة لزمه) مع
المسمى (اجرة المثل للزيادة)
لتعديده بها

كتنايته عقب فحمل في الموضع الاول وقد مر الغني عقب لولا كثرى دابة وعقب فحمل في جميع المواضع عليها فحمل على التخفيف (قوله ومثلها) اي لازيادة (قوله ليفيد اغتزار الخ) هل هذا الاغتزار بالنسبة لعموم الاحكام حتى يحمل له الاقدام على هذه الزيادة او بالنسبة الى الضمان فقط فان قيل بالاول فلعل محله اذا دلت القرينة على رضا المؤجر بذلك كما طرأ عرف بذلك ونحوه والافضل تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر اه سيد عمر (قوله اغتزار نحو الاثنين الخ) فانه لا اجرة له ولا ضمان بسببه اه مفي (قوله بين السكيتين) اي او الوزنين اسنى وغرر (قوله فان كان صاحبها معها) اي مع المكثري كما هو فرض المسئلة اه رشيدى (قوله لان اليد هنا الخ) لتعليل لتقييد التلف بكونه بسبب الحل دون غيره (قوله لا اختصاص به) اي الظاهر ان الضم يرفى بها لالازيادة على حذف مضاف اي بقسط الزيادة من الدابة إذ الفرض انهما معهما صاحبها كما مر اه رشيدى (قوله فالتت الخ) اي قبل استعماها اما بعد استعماها فهي معارة اخذنا من العارية كذا في شرح الروض سم وكردى زادعش اقول ولول المراد انه بائرها استعماها كان ركبها ولو دفع له متاعا وقال له احمله فحمل عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكيها ثم رابت الشارح من باب العارية تصرح بذلك فراجعه اه وقوله انه بائرها استعماها اي باذن السكا كما يفيد قوله السابق فبى معارة الخ فان استعملها بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من اخر) بالمد (قوله ولا خلاف بانها الخ) اي ايدم الضابطا فقد تساوى بل تزيد باطنا بكتابة جرح على بكتابة جراحات (قوله كان قال له الخ) فان لم يقل له المكثري شيئا فلا اجرة للزائد ولا ضمان اه غرر (قوله اما العالم الخ) عبارة المني وخرج الجاهل العالم بالازيادة فان قال له المستاجر احمل هذه الزيادة فاجابه بقدا عاره اياها حل الزيادة فلا اجرة لها وان تافقت الدابة لا بسبب العارية ضمن القسط اما بسببها فلا ضمان كاعلم من باب العارية وإن لم يقل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله ولو وزن المؤجر الخ اه (قوله ولو وضع المكثري ذلك بظاهرها فسيهرها) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض اي والغني ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة سميرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا انتهى سم ومما قل عن شرح الروض معلوم من قول المصنف المار آنفا بالاول لا اشترا كهما في المغرور بزيادة ما هنا بتحميل المكثري (قوله لانها باذن الخ) لتعليل للمتن خاصة اه رشيدى (قوله وليس له ردها بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردها الى المكان المنقول اليه او لا شرح روض اه سم (قوله او كاله وحمل المستاجر الخ) ولو كاله اجنبى وحمل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب للزائد وعليه اجرة تلامؤجر ورده الى المكان المنقول منه ان طالبه به المستاجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور في المستاجر من غيبة صاحبها وحضره على

اغتزار نحو الاثنين ما يقع التفاوت به بين السكيتين (وان تلفت بذلك المحمول او بسبب آخر ضمنها) ضمان بران لم يكن صاحبها معها) لانه صار غاصبا لمحمول الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحل دون غيره لان اليد هنا للمالك فكان الضمان للجنة فقط (ضمن فقط الزيادة) لا اختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمنها المسخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) بضمن (نصف القيمة) توزع على الرؤوس كجرح من واحد وجراحات من اخر واجب بتيسر التوزيع هنا لا يمتل باختلاف تكاثرها باطنا (ولو سلم المائة والعشر الى المؤجر فحملها) بالتدبير (جاملا) بالزيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكثري) القسط نظير ما مر واجرة الزيادة (على المذهب) اذ المكثري لجهله صار كالات له اما العالم فكأن قوله (ولو) وضع المكثري ذلك بظهرها فسيهرها (ولو) وضع المؤجرها (ولو) وضع المؤجر وحمل بالتشديد (فلا اجرة للزيادة) وان غلطو علم بها المستاجر لانه لم ياذن في حملها بل لمطالبة المؤجر بردها لحملها وليس له ردها بدون اذن وإذا تلفت ضمنها ولو وزن

الضرر وان كان غرة فطر يقان احدهما انه يخير المؤجر بين المسمى واجرة المثل الزائد وبين اجرة المثل للكل و ثانيهما قولا ان احدهما له المسمى واجرة المثل للزائد والثاني اجرة المثل للكل نقله الزركشي عن الجرجاني والرويانى وقياس ما مر في مسئلة الدابة ترجيح القول الاول من الطريقتين فان قلت قياس ما مر فيما اذا استاجر ارضا لزراعة حنطة فزرع ذرة من انه يتخير بين اجرة مثل الذرة المسمى مع اجرة الزائد من ضرر الذرة ان يقال بثلثه في هذه وفي مسئلة الدابة قلت الفرق انهما قد عدل عن العين اصلا فاساغ الخروج عن المسمى بالسكينة بخلافه هنا اه وقضية فرقه انه لو عدل عن العين اصلا كان كانهما فليرجع (قوله ومثلها بال عشرة الخ) كذا شد م (قوله ضمان بد) اعتمده م (قوله فكان الضمان للجنة فقط) اعتمده م (قوله ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الروض قبل استعماها سم قال اما بعد استعماها فهي معارة اخذنا من العارية اه (قوله ولو وضع المكثري ذلك بظهرها فسيهرها) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة سميرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا اه (قوله وليس له ردها بدون اذن) قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردها الى المكان المنقول

فكما لو كان بنفسه ان علم وكذا ان جهل كاقضاء كلام المتولي (ولا ضمان) على المستاجر (ان تلفت) الدابة اذ لا يدلو لا تعدى بنقل ولو قال له المستاجر ارحل هذا الزاد فكتسب يبر فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول (١٨٥) دون منفعتها (ولو اعطاه ثوب الخيطة) بدم

قطعه (خطاه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قيصا فلا ظهر تصديق المالك يمينه) ان لم يأن له في قطعه قباء الا انه المصدق في أصل الاذن فكذلك في صفته والثاني يتحالفان واطال الاسنوى في الانتصار له نقلا ومعنى منه انها لو اختلفا قبل قطعه تحالفا اتفاقا وكل ما اوجب التحالف مع قبائه اوجه مع تغير احواله عليه يبدأ بالمالك كما قالاه وقال الاسنوى بل الخياط لانه باع المنفعة (ولا اجرة عليه) بعد حلفه لانها انما يجب بالاذن وقد ثبت عدمه يمينه (وعلى الخياط ارض النقص) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل الضمان وقضية ما تقر من انتفاء الاذن من اصله ان المراد بالارض ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه الاسنوى كابن ابي عصرون وغيره وهو اوجه من ترجيح السبكي انه ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء لان اصل القطع ما دون فيه ويجاب بأنه لا ينظر لهذا مع ثبوت المخالفة المتضمنة لانتفاء الاذن من اصله بدليل عدم اجرة له ويؤخذ من هذا ومن تفصيلهم

مامر وإن حل بعد كمال الاجنبي المائة والعشرة أحد المتكاريين أي العاقلين ففيه التفصيل السابق بين المغرور وعدمه وإن اختلفا في الزيادة وقدرها فالقول قول المكسري يمينه لان الأصل عدم الزيادة ولو وجد المحمول على الدابة ناقصة عن المشروط فقباء يؤثر وقدره المأجر حطقطعه من الأجرة إن كانت الأجرة في الذمة لانه لم يغب بالمشروط وكذا إن كانت الأجرة عين ولم يلم المستاجر النقص فان حلفه لم يحط شيئا من الأجرة لان التمسك من الاستيفاء وحصل وذلك كاف في تقرير الأجرة اما النقص الذي لا يؤثر كالذي يقع به التفاوت بين السككين أو الوزنين فلا عبرة بمعنى وروض مع شره (قوله) فكما لو كان بنفسه (الخ) أي فعله اجرة حملها والضمان اه شرح الروض ولعل هذا اعني قول الشارح فكما لو كان بنفسه (الخ) اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر والافلاثر لتحصيل المستاجر اه سم (قوله) ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية اه سم (قوله) بدقطعه) متعلق بيبخطه اه رشيدى عبارة عرش اى من الخياط اه (قوله) ومنه) اى من المعنى اه كردى (قوله) وعليه) اى الثانى المرجوح (قوله) يبدأ بالمالك) لانه في رتبة البائع ويجمع كل في حلفه انى والا ثبات اه كردى (قوله) يبدأ بالمالك) معتمد اه عرش قول المتن (وعلى الخياط ارض النقص) وللخياط نزع خطيه وعليه ارض النزع ان حصل به نقص وله منع المالك من شد خطيه في خط الخياط يجره في الدروز مكانه اذا نزع ولو قال المالك للخياط إن كان هذا الثوب يكفيني قيصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الاذن مشروط بما لم يجره وادون قال له في جوابه هو يكفيك فقال اقطعه فقطعه ولم يكفه لم يضمن لان الاذن مطلق وروض مع شره ومعنى ونهاية (قوله) من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع اه سم (قوله) وهو اوجه من ترجيح السبكي) اعتمد النهاية والمعنى ما رجحه السبكي واليه مال شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت وكان مقطوعا قباء اكثر قيمة فلا شيء عليه اه (قوله) لهذا) اى للاذن في اصل القطع (قوله) المتضمنة لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن اه سم (قوله) بدليل عدم اجرة (الخ) لادالة فيه لان عدمها لانتفاء الصفة المطلوبة للمالك اه سم عبارة النهاية ولا يقدر في ترجيح الاول معنى ما رجحه السبكي عدم الأجرة اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان اه (قوله) ويؤخذ) الى الفصل في النهاية (قوله) من هذا)

اليه أولا اه ثم قال في الروض وشرحه وللمستاجر مطالته بالبدل لها في الحال للحليلة (الخ) اه (قوله) فكما لو كان بنفسه (الخ) كذا شرح مر قال في شرح الروض فعليه اجرة حملها والضمان اه ولعل هذا اعني قول الشارح فكما لو كان بنفسه (الخ) اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر والافلاثر لتحصيل المستاجر (قوله) فكتسب يبر) قد ينافيه حيث دعى على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يتعلق بالقدر الواجب وجواز تصرفه فيه حيث كان معبرا بالنسبة للزيادة ما صرحوا به من ان المستاجر الدابة منع المؤجر من حمل شيء عليها كتمليك بخلافة لانه استحق جميع منفعتها للدلالة هذا على عدم ملك المؤجر شيئا من المنفعة اللهم الا ان تمنع المناط بان المؤجر ملك زائد المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيه بما يبرأه من حق المستاجر وان لم يمنعه من الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستاجر بعاره لزيادة ونحوها وقضيتها جواز اجارته له لزيادة وقد يلتزم فليجر (قوله) ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية وعلى هذا التفصيل يحمل كقوله شيخنا الشهاب الرمي قول الروض ضمن العشرة ايضا (قوله) في المتن وعلى الخياط ارض النقص) في شرح مر وللخياط نزع خطيه وعليه ارض نقص النزع ان حصل كقوله الماوردى والرويانى وله منع المالك من شد خطيه فيه يجره في الدروز مكانه اه (قوله) من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع (قوله) وهو اوجه من ترجيح السبكي (الخ) اعتمد مر ترجيح السبكي (قوله) لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن (قوله) بدليل عدم الأجرة ل) لادالته في انتفاء الصفة المطلوبة

المذكور في الروضة في المخالفة في النسخ المستاجر له ومن قولهم لو استأجر لسخ كتاب فحفر ترتيبا بوابه فان أمكن البناء على بعض المكتوب

كان كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبنى (١٨٦) عليه استحق بقسطه من الاجرة والافلاشي له ان من استوجر لتضريب ثوب بخيوط

معدودة وقسمة ينة
متساوية فخطاه بانقص
واوسع في القسم لم يستحق
شيئا لخالفته المشروط الا ان
تمكن من اتمامه كاشتراط
وامنه فيستحق الكل او من
البناء على بعضه فيستحق
اجرة ذلك البعض

• (فصل) • فيما يقتضى
انفساخ الاجارة والتخريف
فسخها وعدمها وما يتبع
ذلك (ان تنسخ اجارة) عبية
او في الذمة بنفسها ولا يفسخ
احد العاقدن (بعذر) لا
يوجب خلافا للمعقود عليه
(كتعذر زورود) بفتح الواو
كما يحطه ما يوقده وبضمها
المصدر (حمام) على مستأجره
ومثله على الاوجه ما لو عدم
دخول الناس له لفتنة او
خراب ما حوله كالخورب
ما حول الدار او الدكان
والفرق بينهما غير صحيح
ومن ثم قيل لم يقل احد
فمن استاجر رحا فعدم
الحب لقصاته يتخير (و)
تعذر (سفر) بفتح الفاء
بالدابة المستأجرة لطرو
خوف مثلا ويسكنها
جميع مسافر اى رفقة
يخرج معهم ويصح عطفه
على بعذر اى وكسفر اى
بطرو ولم تكن اى دار مثلا (و)

أى عافى المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أى في الوسط أو الآخر (قوله أن من استوجر) نائب
فاعل يؤخذ (قوله لتضريب ثوب بخيوط الخ) أى ليخيط عليه طرازا أى على بعشرة خيوط مثلا أه
كردى والاولى لبقته بعشرة اسطر مثلا من الحياطة (قوله ينة) بكسر الباء جمع بين بمعنى البعدي بنى قسم
البعدين الخيوط بان قال كل بعد اصبعان مثلا أه كردى (قوله بان نقص) راجع الى الخيوط (قوله
واوسع) الى قسمة الينة بان خاط مثلا بخمسة خيوط وقسم الينة بأربع اصابع أه كردى (قوله
واوسع) الواو بمعنى أولان كلا منها يخالف لما شرط من التساوى أه عرش (قوله أو من البناء الخ)
عطف على من اتمامه

• (فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة) • (قوله فيما يقتضى) الى قوله ولا يجوز لناظر في النهاية (قوله
وعدمها) الاول وما يقتضىها لذليس في الفصل بيان شئ يقتضى عدم الانفساخ او التخريف بل ذلك لعدم
هو الاصل حتى يوجد ما يرفع أه رشيدى وقوله الاول وما لا يقتضىها اى كافى شرح المنهج (قوله وما
يتبع ذلك) اى كقولهم ولو اكرى جالا الخ (قوله عبية) الى قوله ما اذا وجب للمغنى الا قوله والفرق الى
المتن (قوله بنفسها الخ) فى هذا التقدير تعلق الجارين بمعنى واحد بما لم واحد عبارة للمغنى والحل عينا كانت
او ذموا لا تنسخ بعذر أه وهذه مختصرة وسأله (قوله لا يوجب خلافا) سيد كز محترزه أه سم (قوله
وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر ولا لاقبل بالضم فيها وقبل بالفتح فيها أه عرش (قوله مالو
عدم) من باب علم وتصح قرأه تبناء المفعول (قوله لفتنة او خراب الخ) اى وغيرهما (قوله والفرق بينهما)
اى بين مسئلة عدم دخول الناس الحمام بسبب الفتنة او خراب ما حوله التى قاسها ومسئلة خراب ما حول
الدار او الدكان التى قاس عليها ومراده به رد ما في البحر من ان عدم دخول الحمام بسبب ما ذكر عيب
مخلاف الحانوت والدار فانها يستأجران للسكنى وهى ممكنة على كل حال أه رشيدى (قوله ومن ثم الخ)
اى من اجل عدم صحة الفرق (قوله رحى) اى طاحو ناقل السيد عمران رحى فى أصله بالالف أه (قوله
وتعذر سفر) اشار به الى عطفه على وقود أه عرش (قوله بفتح الفاء بالدابة المستأجرة لطرو خوف الخ)
وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض مستأجر الخ من عطف الخاص على العام اذ هو من جملة تعذر
السفر وانظر ما نكتته أه رشيدى وقوله من جملة تعذر السفر اى من جملة اسبابه (قوله ويصح عطفه الخ)
اى سفر بفتح الفاء (قوله ونحو مرض الخ) اشار الى عطفه على تعذر اى على حذف مضاف عبارة للمغنى
وكمرض مرض الخ أه (قوله الذى يلزمه الخروج) اى بان كانت اجارة ذمة أه عرش (قوله اذ
لاخل الخ) عبارة للمغنى والمعنى فى الجميع انه لا خلل فى المعقود عليه والاستتابة من كل منها ممكنة أه (قوله
والاستتابة ممكنة) تأمل مالو تعذر أه سيد عمر وقد يقال النادر لا عبرة به (قوله نعم) الى قوله ما اذا وافقه
المغنى كما يأتى وخالفه النهاية (قوله كان استأجره الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوفى به
اول هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه بناء فيها اى الشرعى والحسى على ما مر من عدم
جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه انتهى أه سم (قوله كان استأجر الامام الخ) ضيف أه عرش
وعبارة للمغنى (تنبيه) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذميا لجهاد وتعذر صلح حصل قبل مسير الجيش فانه عذر
للامام يسترجع به كل الاجرة كما قاله الماوردى وافلاس المستأجر قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فانه يجوز

للبالك (قوله لان تمكن الخ) أفتى بذلك شيحا الشهاب الرملى
• (فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة الخ) • (قوله لا يوجب خلافا) يأتى محترزه (قوله ومثله على
الوجه الخ) اعتمده مر (قوله كان استأجره لقلع سن الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال
المستوفى به ولعل هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه بناء على ما مر من عدم جواز ابدال
المستوفى به والاصح خلافه أه (قوله كان استأجر الامام ذميا الخ) قد يشكل الانفساخ هنا بان الاصح

والاستتابة ممكنة نعم التعذر الشرعى يوجب الانفساخ كان استأجره لقلع سن مؤلم فزال الموامكان عوده
لناظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحسى ان تعلق بمصلحة عامة كان استأجر الامام ذميا لجهاد فصالح قبل المسير
للمؤجر

أما إذا وجب خلافاً في المقود عليه فإن كان في إجارته عين فإن أزال منفعة بالكلية أنقضت وإن عينه بحيث أثر في منفعته تأثيراً يظهر به تفاوت الأجرة بتغير المكثري وسيذكر أمثلة للتوطين (ولو استأجر أرضاً للزراعة فزوع فهلك (١٨٧) الزرع بمحاجة) كسيل أو جراد (فليس له

للموَجِّر الفسخ كما أطلقه في الروضة وأصلها **اه** **(قوله)** أما إذا **أوجب** أي العذر **اه** **(قوله)** للزوجين أي الأزل والوقت استيعب قول المتن **(ولا حط شيء من الأجرة)** وله أن يزعم أنها نائية زعيديا قبل فراغ المدة فما يظهر من نوع ما استأجره أو غيره مما لا يضره وعليه ثم إن تأخر عن مدة الأجرة أتى بآجره مثل ذلك أثر من **اه** **(قوله)** إذ لا خلل في منفعة الأرض فلو تلفت بجائحة ابطلت قوة الألتان انفسخت الأجرة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعذر إبداله قبل الانقضاء تلفت المسعى لم يسترد من المسعى لما قبل التلف شيئا وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابل من المسعى لطلان العقد فيه وإن تلفت الأرض أو استرد المستقبل وكذا الماضي كافي جواهر القموني وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافاً معني وأسنى وقد يقال إن قول المصنف وتفسخ الأجرة بموت الدابة بقول الجائر المعين في المستقبل لا الماضي الخ يؤيد بل يصرح بما اقتضاه كلام ابن المقرئ إذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الحيوان المدين كإمراة انقاع الغنى ما يفيد **(قوله)** شرعاً راجع لتلفه **(قوله)** أو حساً عطف على شرعاً **اه** **(قوله)** المتن **(بموت الدابة أو الجائر الخ)** وكذا معين غيرهما أي معنى قوله بموت نحو الدابة بل حقه أن يقال بنحو **(قوله)** أو الجائر **(قوله)** ولو فعل المستأجر أي ويكون بالتلف الدابة ضامناً لقرعها **اه** **(قوله)** وإنما استأجر الخ عبارة عن قول لو اتفقت المشتري والمبيع استقر عليه الثمن فهلا كان المستأجر كذلك أوجب بأن البيع ورد على العين فإذا اتفقتا صار قابضاً لها والأجرة واردة على المنافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا يتصور ورود الألتان عليها **اه** **(قوله)** فاعل استقر **(قوله)** لأنه وارد الخ أي إلتان المشتري **اه** **(قوله)** أو الأصوب إرجاع الضمير إلى البيع كما مر عن المتن **(قوله)** لأن الانقضاء إنما هو في الزمان المستقبل الخ لا يعني ما في هذا المرجح من قطع قيد مسئلة الممتن وجعله جزءاً من دليل الفرق بين البيع والأجرة **(قوله)** بعد القبض ظرف للباض **(قوله)** الذي الخ نعت للزمن **اه** **(قوله)** المعنى أما إذا كان قبل القبض أو بعده لم يكن له الأجرة فإنه ينفسخ في الجميع وأحترز بالدينين معاني المدة فلا ينفسخ بتلفه إلا بالاعتدال برديعهما فإذا احضر أو اتفقت خلال المدة ابداً كما مر **اه** **(قوله)** فلا تنفسخ يعني عنه قوله لأن الانقضاء الخ **(قوله)** وأجرة مثله أي النصف الباض **(قوله)** لاختلفا فيما أي المدينين وفي بعض النسخ بافر الدعين بإرجاعه إلى أجرة المدين **(قوله)** إذ قد ترد الخ قضيته أنه لو قسط الأجرة على الشهر وكان قال أجرة تكهانة كل شهر منها بكذا اعتبر مساهة موزعاً على الشهر ولو لا ينظر إلى أجرة مثل المدة الباضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملاً بما وقع به العقد **اه** **(قوله)** وخرج بالمستوفى منه المستوفى في الخ قد جزم فيه سبق بالانقضاء بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلفا انفسخ العقد فاعني هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه أنه ضرور المسئلة هنا بالمعين في العقد **اه** **(قوله)** وبغيره أي والمستوفى فيه **(قوله)** عامر أي في شرح يجوز إبداله **اه** كرى **(قوله)** على ما مر فيه أي من أنه إذا عين كل من المستوفى به أو بعده بالعقد ثم تلف وجب إبداله وإن لم تلف جاز إبداله برضا المكترى وإن عين في العقد ثم تلف انفسخ العقد **اه** **(قوله)** أو واره أي ولو عاوا مثله ما لو لم يكن ثم وارث كان مات ذى لا وارث له من أجره وهو مسلم ثم ار تدفاله في يومه جواز إبدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخر لكون استيجار الذي للجهاذ منوطاً بنظر الإمام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم أحد الجهادين مقام الآخر فيها فانساب الانقضاء مطلقاً مر ولتأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله)** أما إذا **أوجب** أي العذر **(قوله)** شرعاً راجع لتلفه أو حساً عطف على شرعاً **(قوله)** فاعل استقر وقوله لا نه أي إلتان المشتري **(قوله)** الذي مثله أجرة نعت للزمن **اه** **(قوله)** وخرج بالمستوفى منه المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم تلفا انفسخ العقد

الفسخ ولاحظ شي من
الاجرة) إذا خلل في منفعة
الارض كالو احترق بر
مستاجر دكان (و تنفسخ)
الاجارة ب تلف مستوفي منه
عين في عقدها شرعا كسلبية
ستو جرت عينها مدة لخدمة
مسجد فاضت فيها أو حسا
كالوت فتنفسخ (بموت)
نحو (الذابة) والاجير المعيين
ولو بفعل المستاجر لفوات
المنفعة العقود عليها قبل
قبضها كالمبيع قبل قبضه
وإنما استقر بالاتفق المشتري
له ثمنه لانه وارد على العين
و بالانها صار قابضا لها
مخلاف المنفعة هنا لان
الانفساخ إنما هو (في)
الزمان (المستقبل) ومنافعه
معدومة لا يتصور ورود
الاتفاق عليها (لا) في
الزمن (الماضي) بعد القبض
الذي للثمة لاجرة فلا تنفسخ
(في الاظهر) ثم استقراره
بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه
خيار (فيستقر قطعه من
المسمى) بالنظر لاجرة
المثل بان تقوم منفعة المدة
الماضية والباقية و يوزع
المسمى على نسبة قيمتها حالة
العقد دون ما بعد فاذ كانت
مدة الاجارة سنة ومضى
نصفها واجرة مثله مثلا لاجرة
النصف الباقي ووجب من
المسمى ثلثاه وإن كان
العكس فثلثه لاعلى نسبة

المدتين لاختلافها إذ قد تزداد أجرة شهر على شهرو خرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره فلامر فلا انفساخ بتلقه على ما سرفه (ولا تنفسخ) الاجارة بنوعها (عوت العاقدن) أو أحدهما والزمها كالعين فترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو أوارثه ليستوفى منها المنفعة

وفي الذمة ما التزمه دين عليه فان كان في (١٨٨) التركة وفاء استوجرها والتميز الوارث فان وفي استحق الاجرة ولا للسلطان الفسخ

واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقلا لانه عاقد كوت الاجير المدين وبعضها الانفساخ فيه لغير الموت كان اجر من اوصى له بمنفعة دار حياته فانفساخها بموته إنما هو لغوات شرط الموصى ولم يقل بمنافعه وإنما قال بان ينفع امتنع عليه الاجار لانه لم يملك المنفعة وإنما اباح له ان ينفع كما باتى وكان اجر المقطع كافي به المصنف ومراعاة المقطع الانتفاع لالتملك وبعضها مبني على مرجوح (و) لا تنفسخ ايضا بموت (متولى الوقف) اى ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كان شرطه الارشاد من الموقوف عليهم وبقيده بما باتى او يغير شرطه مستحقا كان او اجنيا اذا اجره للمستحقين او غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمنه كان بمنزلة ولى المحجور نعم إن كان هو المستحق واجر بدون اجرة المثل وجوزناه بتعال الامام وغيره انفسخت بموته اثناء المدة على ما قاله ابن الفروع لا يجوز لناظر اذا اجر سنين ان يدفع جميع اجرته للطن الاول مثلا بل يطعمهم بقدر ماضى والا ضمن الزائد كما قاله الفقهاء وابن دقيق العيد اعتمدته

اه فامعنى هذا الاحتراز وقوله على ما رفيه مع أنه تصور المسئلة هنا بالمعين في العقد (قوله إذا أجره للمستحقين) اى كالطن الثانى قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر (قوله كما قاله الفقهاء الخ) قال شيخنا الاستاذ الجليل ابو الحسن البكرى في كنهه قال الزركشى وقياسه ان لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموت قاله الجلال البكرى وقد يطردها في المقطع اى يقال لا يتصرف الا في اجرة ماضى اذ لا امام ان يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن ان يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتأمل اسم (قوله ان له صرف الكل) اعتمدته النهاية بعبارة تعين تقدم انه يجوز لناظر صرف الاجرة للمعدة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل

اه فامعنى هذا الاحتراز وقوله على ما رفيه مع أنه تصور المسئلة هنا بالمعين في العقد (قوله إذا أجره للمستحقين) اى كالطن الثانى قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر (قوله كما قاله الفقهاء الخ) قال شيخنا الاستاذ الجليل ابو الحسن البكرى في كنهه قال الزركشى وقياسه ان لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموت قاله الجلال البكرى وقد يطردها في المقطع اى يقال لا يتصرف الا في اجرة ماضى اذ لا امام ان يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن ان يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتأمل اسم (قوله ان له صرف الكل للمستحق) وبانه لا ضمان على الناظر لومات الاخذ قبل انقضاء المدة واتصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستاجر بل يرجع اهل البطن الثانى على تركه القابض من وقت موته اه شرح مر (قوله ان له صرف الكل الخ) ظاهره وان قطع عادة بعدم بقاء المستحق الاسوى لكن الذى ارتضاه ابن الرفعة ان له صرف الكل للمستحق حالا واستظهره وغيره

بأنه ملك الموقوف عليه ظاهر أو عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كأمراول (١٨٩) الباب وفي إجازة أربع سنين بثمانين ديناراً

السابقة في الزكاة وبأنه يلزم على الأول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه وبأنه إذا بقي في يد الناظر فإن ضمن فهو خلاف القاعدة والأضر ذلك بالمالك والذي يتجه الأول ويحجب عما ذكر بأن الناظر يلزمه التصرف بالأصلح للوقف والمستحق ولا أصح من بل لأصلح في دفع الكل له حالاً مع غلبة تضيقه له المترتب عليه ضياع الوقف من العارة ومن بعده من المستحقين من الصرف إليه ومع ذلك فلا نظر ليلزم بما ذكر لأن الملك هنا راعى فليس على حقيقة الاملاك وبقاءه في يد الناظر بشروطه والا فاقاضي الأيمن أصح من تمكن من يده بالكلية لاسيما أن كان معسراً (ولو أجز البطن الأول) مثلاً أو بعضهم الوقف وقدر شرط له النظر لا مطلقاً بل مقيداً بنصيبه أو بمدة استحقاقه (مدة) لمستحق أو غيره (ومات قبل تماماً أو) أجز (الولي صياً) أو ماله مدة لا يبلغ فيها (بالسن فلغ) رشداً (بالاحتلام) أو غيره (فالأصح انفساخاً في الوقف) لأنه لما قيد نظر من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المنقلة لغيره

يرجع أهل البطن الثاني على تركه القايض من وقت موته كآفتى بذلك أبو الدرحة الله تبعاً لابن الرفعة خلافاً للفقهاء ومن تبعه أهـ قال سمو ع ش قوله لومات الأخذ قبل انقضاء المدة ظاهر ولو قطع بذلك عادة أهـ أقول قد صرح به النهاية في أول الباب وقد منهاك ما به (قوله بأنه) أي الزائد أو جميع الأجرة (قوله وفي إجازة الخ) عطف على أول الباب (قوله وبأنه الخ) عطف على بأنه ملك الخ (قوله على الأول) أي مقاله الفقهاء (قوله منع الشخص) أي البطن الأول مثلاً (قوله لذاتي) أي الزائد (قوله فإن ضمن) أي دخل في ضمان الناظر (قوله بالمالك) يعني مستحق الوقف (قوله عما ذكر) أي استظهار ما قاله ابن الرفعة (قوله ومن بعده الخ) أي وضياح البطن الثاني مثلاً (قوله ومع ذلك) أي الناظر يلزمه التصرف بالأصلح الخ (قوله لأن المالك الخ) أو الأولي أو أيضاً أن الملك هنا الخ (قوله ولأخ) أي أن قد الناظر بشروط في يد القاضي الخ (قوله أصلح الخ) خبره بقاؤه (قوله من يده) كالبطن الأول (قوله مثلاً) أي قول المتن لا انقطاع ماء أرض في النهاية إلا قوله وبسطته إلى اندفع (قوله مثلاً) عبارة المعنى وقول المصنف البطن الأول ليس بقيد بل كل البطون كذلك قال الزركشي وأحترز بقوله البطن الأول عمالاً وكان المؤجر الحام أو الواقف أو منصوبه و مات البطن الأول كما أوضحه ابن الرفعة فأصبح عدم الانفساخ لأن العاقد ناظر للكل أهـ (قوله وقدر شرط له النظر الخ) عبارة المعنى وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط أهـ (قوله بل مقيداً بنصيبه الخ) خرج بذلك ما يقع كثيراً في شروط الواقفين من قولهم وقفت هذا على ذريتي ونسلي وعقبى إلى آخر شروطهم ويجعلون من ذلك النظر لا رشداً فلا رشداً فلا تنسخ الإجازة بموت الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف ولو بوصف الخ أهـ ع ش عبارة المعنى ولو أجز أحد الموقوف عليهم المشروط له النظر بالارشدية ثم مات انفسخت الإجازة في نصيبه خاصة كما أشار إليه الأذرعى واعتمده الغزى أهـ (قوله أو بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما لو جعل النظر لزوجته مادامت عني أو لولده ما لم يفسق فلا ينسخ ما جره بالتزوج أو بالفسق كما هو ظاهر خلافاً لما في حاشية الشيخ أهرشدي يعني ع ش عبارة قوله ثم لم يرد بمدة استحقاقه قضية التعليل أنه لو خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لزوجته مثلاً مادامت عني أو لولده إلا أن يفسق فتزوجت المرأة أو فسق الابن أن يكون كل موت وهو ظاهر فليتأمل أهـ (قوله لمستحق) كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كأمراً عن سم (قوله أو غيره) كالحيض سمو ع ش قول المتن (فالأصح انفساخاً في الوقف) أي لو كانت الإجازة لضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل الاتي والإجازة التي لا تنسخ لإتمام إجازة الناظر العام لمعوم ولايته وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظر أعاماً فظاهر العام الحام كما هو ظاهر كأنه لو لم يقم الواقف ناظر أصلاً فانظر للحام أو حينئذ فالطريق في بقاء الإجازة إلى انقضاء المدة أن يوجر الحام بنفسه أو بمن يفوض إليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيرهم نعم هو أي الناظر المقيد نظره بمدة استحقاقه كالناظر العام في أن الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن بتقيده بقاؤه ما بمدة استحقاقه فإذا رجع الاستحقاق إلى غيره انفسخت إجازته لعدم ولايته على الغير لكن بقي الكلام فيما إذا انفسخت على من يرجع المستاجر بقسط ما بقي من المدة من الأجرة والذي يظهر أنه يرجع على جهة الوقف لأن ما أخذ منه لمصلحة عارة الوقف فصار كالماخر لذلك بالقرض فليحذر ذلك أهـ رشدي يحذف (قوله من جهة الخ) أو (قوله بمدة الخ) كل منهما متعلق بتقيده ويصح تعليل الأول بنظره أيضاً (قوله بمدة استحقاقه) أي ولو التزم ألا يشمل ماذا كان نظره على قدر حصته أهـ رشدي (قوله السابق) أي في قوله ولا بموت متولى الوقف أهـ ع ش عبارة النهاية وبما نقرر علم أنه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساخها بموت متولى الوقف كما أوضح ذلك أبو الدرحة الله فتاويه وبه يندفع ما وقع لكثير من الشراح هنا أهـ (قوله وبسطته الخ) عطف على قرره (قوله

إلى تمام المدة بأن بلغ مائة سنة وكانت مدة الإيجار مائة أيضاً (قوله أو غيره) أي كالحيض وفي شرح مر

وبه فارق الناظر السابق لأنه لما كان له النظر وإن لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشيء ففسر أثرها على غيره ولويد موته وهذا الذي قرره هنا وبسطته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع بالشرح هاتماً له وخرج بما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظراً عمالاً ولا

فلا يصح إيجاره بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلو لم يكن مولى من جهة الحاكم وأراد المستحق الإيجار نظريته أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويساله التولية على الوقف ليصح إيجاره وعلى هذا وخشى من الرفع إلى الحاكم تقييد دراهم لما وقع أو تولية غير المستحق ممن يحصل منه ضرر الوقف فينبغي أن تصح الأجارة من المستحق لضرورة فليدفع إجماعه عرش (قوله وببحث الزركشي الخ) اعتمد شرح المنهج والمغنى (قوله ضارب) أي بالأجرة أده عرش (قوله ولو كان معه ابن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله والابن حائز (قوله ورجع) أي المستاجر أده عرش (قوله) بأن هذا إى ما قاله الأذرى الخ (قوله هنا) إى فى مسألة الأذرى (قوله وقياسه عدم الانفساخ) محل تأمل فإن الأب متصرف عن نفسه فى منفعة مملوكة له ولا محذور فى انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة بالمنفعة بخلاف الناظر فى جميع ما ذكره وإيضاً فعل تقدير عدم الانفساخ فى مسألة الوقف ما الحكم فى الأجرة فإن قيل يفوز بها ورثة البطن الأول فهو غريب مع عدم ملك مورثهم لما قبلها من المنفعة أو البطن الثانى فامنعى عدم الانفساخ فليتأمل فإنه لا يظهر له ثمة إلا فى نحو الإيمان أده سبعم ووقوله وإيضاً الخ فى سم نحوه وعبرة الرشيدى من فوائد الخلاف ارث المنفعة عن المستاجر وعدمه أه قال البجيرى وقد يجاب أى عن الاشكال الثانى باختيار رجوع البطن الثانى على تركه البطن الأول بما يخصه بعد الموت من الأجرة إذا كان البطن الأول قبض جميع الأجرة ولاشكال بعدم انفساخ الأجرة إذ رجوعه لجهة تبين كونهاد بنا عليه ولا يلزم عليه أى الرجوع بقا الأجرة بلا أجرة إذا الأجرة فى المعنى المحسقة له لكن لا بوصف انها عليه أه طيلارى أه قول المتن (لا الصبي) ولو آجر الولى مال موليه مدة معلومة ثم مات المالك أى المولى فى أثناءها بطلت فيمابقى من المدة كما أفتى بذلك والردحه الله تعالى لأن ولايته مقصورة على مدة ملك موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه إليه ولا ياتية فأشبه انفساخ إيجارة البطن الأول بموته وإيجارة مولده بموته والملحق عقبة بصفة بوجودها شرح مر أه سم قال الرشيدى قوله مرد إيجارة قام مولده بموته الخ أى الصورة أن التعليق والابلا سباقان على الأجرة أه (قوله سفيها) مختبر قوله رشيداً (قوله بالاحتلام) أى بالحيض فى الأثى أه نهاية (قوله فبطل فى الزائد أن بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض نعم أن بلغ سفيها لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما ذكر كاصله أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالنسب ولم يعلم وليله أبلغ رشيداً أم لا يمكن له التصرف فى ماله استصحاباً بالحكم الصغير وإنما يتصرف الحاكم ذكره الاسنوى أه والمتمد بخلافه إذ لا ترتفع ولاية الولى بمجرد بلوغه رشيداً ولم يعلم مر أه سم على حج أقول قضيته أنه لو علم بلوغه رشيداً بأن ثبت ذلك بيينة تبين انفساخه إلى حين البلوغ وهو ظاهر لأن العبرة فى الشروط بما فى نفس الأمر وقد بان عدم ولايته عليه أه عرش

ومثل الاحتلام الحيض فى الأثى أه (قوله ورد بأن هذا الخ) واقدم مر على الرد (قوله وقياسه الخ) وافق عليهم روى أن البطن الأول بما يخص بعد الموت من الأجرة إذا كان البطن الأول قبض جميع الأجرة ولا أن قلنا يرجع اشكال بعدم انفساخ الأجرة ولم أن تبقى الأجرة بلا أجرة وإن قلنا لا يرجع اشكال تبين عدم استحقاق البطن الأول لما بعد موته فكيف تبقى له الأجرة مع تبين عدم استحقاقه بالمنفعة ولو صح هذا امتنع رجوع البطن الثانى على تركه البطن الأول فيما تقدم من ابن الرفعة وشيخنا الشهاب الرملى ولا تخلص إلا بالزام الانفساخ أو التزام أنه قد تبقى الأجارة مع سقوط الأجرة لعارض فليحذر (قوله) فبطل فى الزائد أن بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض نعم إن بلغ سفيها لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما ذكره باصه أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالنسب ولم يعلم وليله أبلغ رشيداً أم لا يمكن له التصرف فى ماله استصحاباً بالحكم الصغير وإنما يتصرف الحاكم ذكره الاسنوى أه والمتمد بخلافه إذ لا ترتفع ولاية الولى بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيما أوجر الولى مال الصبي مدة فمات الصبي فى أثناء تلك المدة ما انفساخ الأجرة لأن ولايته على ماله مقصورة على مدة ولايته عليه وقد زالت بالموت ولا ولاية له على من انتقل الملك إليه ولا ياتية به عنه فأشبه انفساخ إيجارة البطن الأول فى المسئلة

خاص فلا يصح إيجاره وكلامهما لا يخالفه خلافا لمنزعه وببحث الزركشى أنه لو أجرة الناظر ولو حاكا للبطن الثانى فمات البطن الأول انفسخت لانقال استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئاً أه ويمكن بناؤه على ما قاله شيخه الأذرى كالسبكي وغيره أن من استاجر من أبيه وأقبضه الأجرة ثم مات الأب والابن حائز سقط حكم الأجرة فإن كان على أبيه دين ضارب مع الغرماء ولو كان معه ابن آخر انفسخت الأجرة فى حق المستاجر ورجع ينصف الأجرة فى تركه أياه ورد بأن هذا مبنى على مرجوح والأصح عند الشيخين هنا أن الأجرة لا تنفسخ وقياسه عدم الانفساخ فى صورة الزركشى (لا فى الصبي) فلا تنفسخ لبناء الولى تصرفه على المصلحة مع عدم تقييد نظره وإفافة مجنون ورشد سفيها كبلوغ الصبي بالانزال أما إذا بلغ بالاحتلام سفيها فلا تنفسخ قطعاً وأما إذا أجرة مدة يبلغ فيها بالنسب فبطل فى الزائد أن بلغ رشيداً (و) الأصح (أنها) تنفسخ بانعدام

وإنما حكنا فيها بالقض
ليتمكن المستاجر من
التصرف فتفسخ بالكلية
أن وقع ذلك قبل القبض أو
بعده وقبل معنى مدة لها
أجرة وإلا ففي الباقي منها
دون الماضي فيأتي فيه ماسر
من التوزيع أما انهدام
بعضها فتخبر به المستاجر
مالم يادر المجر ويصلحها
قبل مضي زمن لأجرة له
وعلى هذا الانهدام يحمل ما
قاله أن تخرب المستاجر
يخبره فادخترها يحصل
به تعب فقطو تعطل الرحا
بانقطاع ماؤها والحام
لنحو خلل أنبتها أو نقص
ماء برها فيفسخها على ما
قاله واعتراضاً بأنه مبنى
على الضعيف في المسئلة
بعدو ويوجب يحمل هذا على
مالاً تعذر سق الماء إليها
من محل آخر كما يرشد لذلك
قولهم الآتي لا مكان سقيها
بماء آخر وأما نقلها عن
إطلاق الجمهور فيما لو
طرات أثناء المدة آفة
بساقية الحمام المؤجرة
عطلت ماءها فتخبر مضت
مدة لملها أجرة أو لا وعن
المثولي عدمه إذا بان العيب
وقد مضت مدة لملها
أجرة وقال أنه الوجه لأنه
فسخ في بعض العقود عليه
فعرض بان الوجه ما

(قوله كلها) إلى قوله وتعل في المعنى لإفواله وإنا إلى ما (قوله ولو بفعل المستاجر) ويلزمه أن
نقصه بالإعادة بنائها أعرض (قوله لزوال الاسم) قضيت أنه الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله فقي
زال الاسم انفسخت الأجرة وما دام باقياً فلا انفساخ وأن فانت المنفعة المقصودة فلا تنفسخ إجارة الدار
مثلاً لا لزوال جميع رسومها إذا سبها باق بقاء الرسم والظاهر أن هذا غير مراد وأن المدار على بقاء المنفعة
المقصودة وقد عدمه فقي فانت المنفعة المقصودة من الدار مثلاً من حيث كونها دار انفسخت إجارة وان
بقي الاسم أه رشیدی (قوله وان حكنا إلخ) لعله جواب عما يراد على قوله وفوات المنفعة إلخ من أنه ينافي
لحكمه بحصول قبضها بقبض محلها (قوله أن وقع ذلك) أي انهدام الكل (قوله ماسر) أي في أوّل الفصل
(قوله في خبره المستاجر إلخ) ثم إن كان المنهدم ما يفرّد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه
كما صرح به الدهمیری وهو ما خذو بمساقی فی الشرح فيما إذا غرق بعض الأرض إلخ وحينئذ فيبقى
التخیر فيما بقي من الدار وإن كان المنهدم مالم لا يفرّد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في جميع أن لم
يادر المكري بالإصلاح وهذا محل كلام الشارح بدليل تنقيده المذكور أه رشیدی (قوله لا أجرة له)
صوابه له أجرة أه رشیدی (قوله وعلى هذا الانهدام) أي انهدام البعض (قوله يخبره) أي المستاجر
(قوله تعب فقط) أي لا يهدم الكل أه معنى (قوله وتعل إلخ) مبتداً خبره يفسخها (قوله الرحا)
بأنف كما في أصله أه سيد عمر (قوله أو نقص ماء برها) والصورة أنها تعطلت بذلك كما هو فرض
المسئلة فلا حاجة لما ترجمه الشهاب سم بقوله لعل المراد نقصاً يتعدى مع الانتفاع والإفلاجه لا انفساخ
انتهى أه رشیدی (قوله يفسخها) أي تنفسخ إجارة بذلك (قوله واعتراضاً) الأنسب للأفراد (قوله في
المسئلة إلخ) أي مسئلة انقطاع ماء الأرض (قوله بعده) أي بعد قوله وانها تنفسخ بانهدام الدار أه
كردى (قوله ويوجب يحمل إلخ) هذا الجواب لا يتأق في صورة نحو خلل أبنية الحمام إلا أن يصور بخلل
يتعدى مع الانتفاع سم وسيد عمر والاولى يتعدى إصلاحه قبل مضي زمن له أجرة (قوله يحمل هذا) أي
ما قاله في تعطل الرحا والحام بما ذكر (قوله سوق ماء إليها) الاولى الثانية (قوله الآتي) أي في مسئلة انقطاع
ماء الأرض (قوله وأما نقلها) مبتداً خبره فعرض (قوله عطلت إلخ) نعت لآفة ولعل المراد نقصته
بحيث نقص الانتفاع ولم ينتف بالكلية أمالو عطلته راساً بحيث تعذر الانتفاع فينبى الانفساخ اخذاً من
المسئلة قبلها مع الذى اجاب به فيها سم على حج أه عرش (قوله التخیر) مفعول نقلها (قوله وعن
المثولي) عطف على من إطلاق الجمهور (قوله عدمه) أي عدم التخیر عطف على التخیر (قوله إذا بان
العيب) اراد به الآفة بساقية الحمام أه كرى (قوله وقال أنه) أي ما قاله المثولي (قوله لأنه) أي الفسخ
المرتب على التخیر (فسخ في بعض العقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المثولي والجمهور فيما إذا
اراد أن يفسخ في الباقي من المدة فقط أمالو الفسخ في الجميع فوجاز عند المثولي والجمهور وبه صرح في
الروضة أه رشیدی (قوله فعرض إلخ) لا يخفى أن المعارض أنما هو قولها في كلام المثولي أنه الوجه
فقط وليس المعارض نقلها لكلام الجمهور والمثولي كما يفيد السياق فكان ينبغي خلاف هذا التعبير أه
رشیدی أي كان يقول وأما قولها فيما انقلاء عن المثولي في الوطرات أثناء المدة أفقاله من عدم التخیر

السابقة بموته وإجارة أم ولده بموته والمعلق عقبه بصفة وجودها (قوله وعلى هذا الانهدام) أي انهدام
بعضها ش (قوله أو نقص ماء برها) كذا اشرح مر ولعل المراد نقصاً يتعدى مع الانتفاع والإفلاجه
للافساخ (قوله ويوجب يحمل هذا إلخ) كذا اشرح مر وهذا لا يتأق في صورة نحو خلل أبنية الحمام إلا
أن يصور بخلل يتعدى مع الانتفاع (قوله عطلت ماءها) لعل المراد نقصته بحيث نقص الانتفاع ولم
ينتف بالكلية أمالو عطلته راساً بحيث تعذر الانتفاع فينبى الانفساخ اخذاً من المسئلة قبلها مع الذى
اجاب فيها (قوله وعن المثولي عدمه إلخ) عبارة شرح الروض عنهما فالوجه ما ذكره المثولي إلخ (قوله
بحيث يرجى زواله) خرج ما لا يرجى زواله وفي الروض آخر الباب وإن رضى المستاجر بعيب يتوقع

تبعاً لهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ما ينقص المنفعة كخطئ يحتاج لعمارة حدوث ثلج يسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر الموجه
لاصلاحه بتغيير المستاجر وقولهم لو اكرى (١٩٢) ارضاً ففترقت وتوقع انحسار الماء في المدة بتغيير وغير ذلك مع قصر بعضهم بان الخيار على

التراخي فيما إذا كان العيب بحيث يرجى زواله كما في مسئلتنا فهذا منهم كالصريح في التخيير وان مضت مدة لئلا أجرة بل صرحا في الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا اجرا رضا ففترقت بسبل على ان ما مر عنهما في نقص ماء بشر الحمام يقتضي الانفساخ في مسئلتنا فضلا عن التخيير فقولهما عن مقالة المتولى انها الوجه اى من حيث المعنى على ما فيه ايضا لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء ارض استؤجرت لزراعة) فلا تنفسخ ببقاء اسم الارض مع امكان سقيها بما اخرج ومن ثم لو غرقت هي او بعضها بما لم يتوقع انحساره مدة الاجازة او اوان الزرع انفسخت في الكل في الاولى وفي البعض في الثانية ويختير حيثنذ على التراخي ووجه من قال على الفور والحق بذلك اخذا من العلة انه لو لم يمكن سقيها بما اصلا انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قرره في نقص ماء بشر الحمام (بل يثبت) به (الخيار) للعيب ما لم يبادر الموجه قبل مضى ما مر ويسوق اليها ما يكفيها

لذا بان العيب الخ انه الوجه لا منه فسخ الخ فعرض باب الوجه ما نقله عن اطلاق الجمهور فيه من التخيير مضت مدة الخ وصرحاً بنظيره الخ (قوله منها قولهم) لعل الانسب لما قبله هنا وما يأتى من قوله وقولهم وقوله تصر بهم وقوله منهم تنبيه الضمير (قوله بحيث يرجى زواله) خرج مالا يرجى زواله وفي الروض وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه سم (قوله كافي مسئلتنا) هي تعطل الرضى بانقطاع ماها عش الاولى طرولا في الاثناء المدة بساقية الحمام الخ (قوله فهذا منهم كالصريح في التخيير) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع في الجملة اما اذا تعذر راسا فينبغي الانفساخ اخذاً من قوله وتعطل الرضى الخ سم على حجب اه عش (قوله يقتضي الانفساخ في مسئلتنا) فلنصور بما اذا امكن سوق الماء البهاو الا فيلزم الانفساخ اه سم وقوله لسوق الماء الى الماء الاول وغيره حالاً (قوله في مسئلتنا) هي ما لو طرأت اثناء المدة اذ بساقية الحمام الموجه اه عش (قوله عن مقالة المتولى الخ) عن بمعنى بعد او في (قوله انها الخ) مقول القول و (قوله اى من حيث المعنى) خبره قال النباية ونقله سم عن الشهاب الرملى او يحمل قولهما المذكور على ما اذا كانت الاجرة عبداً او بهيمة او ما يؤدى الى التشقيص اه (قوله فلا تنفسخ) الى قوله على التراخي في النباية (قوله في الاولى) اى غرق الكل و (قوله في الثانية) اى غرق البعض (قوله حيثنذ) اى حين الانفساخ في البعض بغرقه (قوله على التراخي) خلافاً للنباية والمعنى عبارتها للفظ الاول ويختير حيثنذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما اتى بذلك الوالدرحه اه تعالى وغلط من قال انه على التراخي لا شباهة المسئلة عليه اه قال سم ويؤيد الفورية قولهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التفريق لا يتكرر كذلك اه (قوله) ووجه من قال الخ يعنى الشهاب الرملى كما مر (قوله والحق) الى قوله وما يخبره في النباية (قوله بذلك) اى بغرق الارض بما لم يتوقع انحساره الخ اه كردى (قوله من العلة) اى قوله لبقاء ام الارض مع امكان سقيها الخ (قوله انفسخت) اعتمدته المعنى ايضاً (قوله للعيب) الى قوله وما يخبر في المعنى الا قوله ولا يكتفى الى وحيث (قوله ماسر) اى مدته لئلا أجرة (قوله ويسوق) بالجزم عطفاً على يبادر فكان ينبغي ان يسقط الواو ووصل القاف بالسین (قوله ولا يكتفى وعده الخ) اى لا يسقط خياره بوعده بسوق الماء فلا يفسخ اعتماداً على وعده بذلك ثم لم يتفق له سوق جاز له الفسخ اه عش (قوله قال الماوردى الخ) عبارة النباية والخيار في هذا الباب حيث ثبت في على التراخي كما قاله الماوردى اه قال عش قوله م ر على التراخي اى الا اذا كان سبه تفريق الصفقة كما قرى بها اى في النباية

زواله لم ينقطع خياره والا انقطع انتهى (قوله فهذا منهم كالصريح في التخيير الخ) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع في الجملة اما اذا تعذر راسا فينبغي الانفساخ اخذاً من قوله وتعطل الرضى الى قوله ويجب الخ (قوله يقتضي الانفساخ في مسئلتنا) فلنصور بما اذا امكن سوق الماء البهاو الا فيلزم الانفساخ (قوله فقولهما عن مقالة المتولى الخ) في هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الرملى انه يحمل على ما اذا كانت الاجرة عبداً او بهيمة او يؤدى الى التشقيص انتهى م ر (قوله مع امكان سقيها بما اخرج) قال في شرح الروض وقضيتها انه اذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسياق نظيره في انقطاع ما الحمام انتهى (قوله ووجه من قال على الفور) اتى شيخنا الشهاب الرملى بان على الفور قال لانه خيار تفريق الصفقة لا خيار عيب اجارة فهو لا يكون الا على الفور او قول يؤيد قولهم انه على التراخي قولهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التفريق لا يتكرر كذلك وفي الروض اخر الباب وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه الخيار في متوقع الزوال على التراخي (قوله

ولا يكتفى وعده بذلك على الوجه قال الماوردى وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سبه تعذر قبض المنفعة اى خلافاً او بعضها وذلك يتكرر بتكرار الزمان وما يتخير به ايضا ما لو استاجر محلاً له اياه فوقعه المؤجر مسجداً فمتنع عليه تجسيه وكل مقدره

خلافا للتحفة (قوله من حيثئذ) أى حين وقفته مسجدا (قوله أى إن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب أهم وقد نجاب بأنه أشار به إلى أن قوله للدواب مجرد مثال فله الاستئجار لمطلق الانتفاع في ثبوت الخيار وما يتفرع عليه (قوله تعين إبداله) اعتمدهم راه سم (قوله ونحوها) أى كالاتكاف والقراءة (قوله يقال الخ) على أى طريق الفلز قولن (وعصب الدابة) أى وندها معنى (قوله غير المؤجر) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله لو قيده إلى (قوله غير المؤجر) احتز به عن المؤجر كاذكره بقوله الاتي وأما غصب المؤجر الخ وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن غصب المؤجر يأتي في قوله ولو أكرى عينا مده ولم يسلبها الخ وفي بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق الغصب المدة بدليل التخيير وما يأتي مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارد على محل واحد حتى يقدم ما هنا بغير المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة لغيره هنا فليتامل اه سم (قوله لنحو الخ) متعلق بغصب شاه سم (قوله في اجارة عين) إلى قوله وأما لو غصب في المعنى الاقوله وكان الغصب على المالك وقوله وليس إلى وقيده (قوله وكان الغصب على المالك) ليس بقيد كما يعلم بما يأتي اه رشدي عبارة الكردى أى قصد الغاصب أن الغصب من المالك سواء اخذ من يده أو من يد المستأجر اه وعبارة عرش الظاهر أن المراد أنها غصبت من المستأجر لاجل كونها منسوبة إلى المالك كأن يكون بين الغاصب وبين المالك ما يحمله على غصبها ككونها حقا للمالك كدواة بينهما وإن المراد بغصبها على المستأجر أنها غصبت منه لكن لدواة بينهما وبين الغاصب اه (قوله ما لم يبادر) أى المؤجر (قوله كامر) أى قبل مضي زمن لمثله أجرة (قوله فواضح) أى فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى بالنظر لاجرة المثل (قوله فيستقر) فإن استغرق الغصب أى أو الأباقي جميع المدة انفسخت في الجميع وإن زال وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور اه عرش عبارة المعنى وإذا انسخ انفسخ فبما بقي من المدة وفيما مضى الخلاف السابق في موت الدابة وإن أجازوا التقدير بالعمل استوفاهم قدر عليه أو بالزمان انفسخت الاجارة فيها فنقض منه أى فتنسقط حصته من المسمى واستعمل العين في الباقي فان لم ينفسخ وانقضت المدة انفسخت الاجارة اه بحذف (قوله أما اجارة الذمة الخ) عتجز قوله في اجارة عين (قوله فيلزم المؤجر الابدال) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستأجر سم وعش (قوله وقيده) أى لزوم الابدال في اجارة الذمة وعدم انفساخها (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت لإحارة العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أى ولا خيار كما يؤخذ بما يأتي في شرحه ولم يقدر مدة الخ من قوله ولا يخير المالك كثر الخ وصرح به في شرح البهجة عن قضية كلام الرازيين للروضة اه سم أقول ظاهر إطلاق المصنف وصرح المعنى هناك له الخيار ويصرح به ايضا بما يأتي قبيل قول المصنف ومتى قبل الخ من قول الشارح كالنهاية والمعنى وخرج بتركها ما لو هرب بها في اجارة العين يخير الخ يدفع المناقاة بين هذا

أى إن كانت المنفعة) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب (قوله تعين إبداله الخ) اعتمدهم راه (قوله غير المؤجر) احتز به عن المؤجر كاذكره بقوله لانه أو أما غصب المؤجر لها إلى قوله كما يأتي وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن غصب المؤجر يأتي في قول المصنف الاتي ولو أكرى عينا مده ولم يسلبها حتى مضت انفسخت وفيه بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق الغصب المدة بدليل التخيير إذا لو استغرقها انفسخت وما يأتي مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارد ما هنا ثم على محل واحد حتى يقدم ما هنا بغير المؤجر بل الوجه إطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة لغيره هنا فليتامل (قوله لنحو) متعلق بقول المتن غصب شاه سم (قوله وكان الغصب على المالك) أى بان غصبت من يده (قوله ما لم يبادر الخ) كذا المتن الاتي مر (قوله فيلزم المؤجر الابدال فيها) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستأجر (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت اجارة العين (قوله فلا تنفسخ بنحو غصبه) أى ولا خيار كما يؤخذ بما يأتي في شرحه ولم يقدر مدة الخ من قوله ولا يخير المالك كثر الخ وصرح به

من حيثئذ ويخير فإن اختار البقاء انتفع به إلى مضي المدة أى إن كانت المنفعة المستأجر لها تجوز فيه والا كاستئجاره لوضع نجس به تعين إبداله بمثله من الطاهر وامتنع على الوافى وغيره الصلاة ونحوها فيه بغير لأن المستأجر وحيثئذ يقال لتامسجده منفعته بملوكه يتمتع بنحو صلاوة واعتكاف به من غير إذن مالك منفعة لنحو (الدابة وابق العبد) في اجارة عين قدرت بمدة من غير تقريط من المستأجر وكان الغصب على المالك (ثبت الخيار) ما لم يبادر بالرذ كامر وذلك لتعذر الاستيفاء فانفسخ فواضح وإن أجاز ولم يرد حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة فيستقر قسط ما ستوفاه من المسمى أما اجارة الذمة فيلزم المؤجر الابدال فما إن امتنع استأجر الحاكم عليه وليس المدين عافيا كمين العقد فينقله ينفسخ التعيين لأصل العقد وقيد الماوردى بما إذا لم يقدر بزمن وإلا انفسخت بمضيه أما اجارة عين قدرت بعمل فلا تنفسخ بنحو غصبه بل يستوفى متى قدر عليه كضمن حال آخر

قبضه واما وقوع ذلك بتفريط المستاجر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي واما لو غصب على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما يحكى ابن الرفعة اخذ من النص واستشهد (١٩٤) له الغزالي بما فيه نظر وقال الاذري انه مشكل وما اظن الاصحاب يسمون به واما

غصب المؤجر لم يعد القبض او قبله بان امتنع من تسليمها فيفسخها كما يأتي (نتيجه) سئل عن اكرى رجل مريض من الطائفة إلى مكة وقد عين في العقود اثناء الطريق فهل يلزمه حملها بها فترقت إلى ان رايت نص البويطي السابق فيقول أول فصل من هذا الكتاب المصرح بان الميت اقل من الحي فاخذت منه ان لم استخرج حلل حي مسافة معلومة فمات في اثنتائها واراد وارثه نقله اليها وجوزناه ان كان يقرب مكة وامن تغيره ففسخ الاجارة لطور ما يشبه العيب في المحمول وهو مزيد ثقله الحسى او المعنوى على الدابة ويوافق قولهم لا يجوز التزم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لأن التأم يثقل ولا ينافيه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به لأن ما هنا ليس من التلف لا مكان حل الميت ولا ما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى التخير لا غير فتأمل (ولو اكرى جمالا) عينا او ذمة (وهرب وتركها عند المكترى) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع بموتها (القاضي ليوثها) بانفاقها وأجرة متبذرها كتمهد

هنا في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للراوية (قوله) واما وقوع ذلك بتفريط المستاجر (الخ) يتأمل صورة تفريط المستاجر مع ان الغصب من يد المالك إلا ان يصور بما إذا امتنع من تسليمها حتى غصبت ولو تسلمها تغصب (قوله) فيسقط خياره ويلزمه المسمى قال الماوردي قد يشكك ما قاله بان تفريطه لا يزيد على تخريجه بل لا يساويه مع انه يتخير كما تقدم إلا ان يفرق بفوات المنفعة في التخريب دون الغصب (قوله) كما يأتي يتأمل ما يأتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدى فعله بقيد المتن هنا والتصريح بالمحذور والحوالة فيه على ما يأتي ليس للخالف بين المستلزم بل لجمي الثانية في المتن فانه قرينة على عدم ارادتها (قوله) ولا ينافيه تفصيلهم السابق قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقيد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في المقد والتفويت بخلاف هذا التقيد انه يدل مع قائه ايضا كما نبهنا عليه هناك وحينئذ فتنجى جواز ابدال هنا بمرض مثله فليتأمل (قوله) قال السبكي واستدانه الحاكم

أحاطا ان لم المؤجر (من مال اجمال فان لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستاجر وإلا باع الزائد من غير (اقتراض عليه) لانه الممكن قال السبكي واستدانه الحاكم إنما هو لحق المكترى وحرمة الحيوان لا

فلو وجد شيء باضاً فاعا او عبد الغائب واحتاج في حفظه لثمة فله بيعه حالاً وحفظ ثمنه إلى ان يظهر اه وقد يؤيده ما يأتي في ملخص نحو حيوان لكن لو قبل يلمه استئذان الحاكم ان امن عليه منه واعطاؤه له ان كان اميناً وقوله كان متجنباً بل متعيناً ويفرق بينه وبين الملتقط بأنه يجوز له التملك فالبائع أولى بخلاف ذوى الامانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكسرى دفعه) أى المقرض منه ومن غيره (اليه) ليصرفه فإذ ذكر (والا) يتق (بجملة عند ثقة) يصرفه لذلك الاولى له تقدير الثقة وإن كان القول قول المتفق يمينه (١٩٥) ان ادعى انهما بالعرف (وله) اى القاضي عند تقدير الافتراض ومنه

ان يخشى ان لا يتوصل بعد إلى استيفائه وكذا ان لم يتعذر لكنتم له (ان يبيع منها) بنفسه او وكيله غير المستاجر لامتناع كالتة في حق نفسه (قدر الثقة) والمؤنة المذكورة للضرورة ومن ثم لم يأت هنا الخلاف في بيع المستاجر وبعد البيع تبقى في يد المستاجر إلى انقضاء المدة كذا صرحوا به وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذمية كانت او عينية لان القرض انه لم يهرب بالجلال وعليه فلم يجد مشترىها لهما مسولة المنفعة مدة الاجارة فهل للحاكم فسحها كالموهر لم يترك جلالاً فان للمستاجر فسح العينية للضرورة او يفرق بإمكان البيع هنا ولو على نذور بخلافه ثم جعل نظراً والاول اقرب لان النظر لامكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يثبت هنا شيئاً ومحل ذلك في الذمية ما إذا لم يهرم الحاكم بيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما يصرح به بحث الاذرى ان الحاكم في اجارة الذمة

لا يظهر له موقع هنا فان الكلام في مراجعة القاضي في الاتفاق لافي بيع المكسرى باذنه بل هو مناف لقول الشارح الا ان او وكيله غير المستاجر لان راد بقوله واستئذنه الحاكم للمراجعة المذكورة في المتن (قوله) فله بيعه حالاً اى على الممتنع وقضيته انه لا استقلال بذلك اه عش (قوله) لكن لو قيل (الخ) يدل على ان الواجد البائع غير الحاكم فليراجع اه سم (قوله) يلمه (واجد الثوب او العبد (قوله) واعطاؤه) الواو بمعنى اوى يزم الواجد اما استئذان الحاكم في بيعه ان امن الواجد من الحاكم على الثوب اى على اخذه للثوب او اعطاؤه للثوب للحاكم ان كان الحاكم اميناً (الخ) اه كرى (قوله) ويفرق (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة اه سم (قوله) يمينه اى واجد نحو الثوب (قوله) اى الملتقط (قوله) القاضي اى قوله ومن ثم في النهاية لا اقول كذا الى المتن وقوله غير المستاجر الى المتن (قوله) أى المقرض منه) مظهر هذا التفسير انه لا يدفع له مال الحال إذا كانت المؤنة منه فليراجع اه رشيدى اقول ظاهر صنيع شرح الروض عدم الفرق عبارته وكذا ياخذ من ماله ثم يقرض للاتفاق عليها اى على الجمل فان وثق بالمستاجر دفعه اليه اه (قوله) وإن كان القول (الخ) هذه الغاية لاحسن لها هنا (قوله) وكذا ان لم يتعذر لكنتم له (كه) كذا في شرح الروض والبهجة (قوله) لامتناع كالتة (الخ) يتأمل (قوله) في بيع المستاجر) بفتح الجيم (قوله) يتق اى الجمل المبيعة (قوله) وعليه اى على عدم الانقاسخ (قوله) فهل للحاكم فسحها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه اه سم اقول عبارة شرح الروض كالصريح في الشمول (قوله) والاول اقرب) وفاقاً لالاسنى والمعنى لكسها عبر ابدال الحاكم بالمستاجر (ومحل ذلك) اى جواز بيع قدر الثقة دون الكل (قوله) في الذمية) متعلق بذلك (قوله) ما إذا (الخ) خبر ومحل (الخ) (قوله) ان الحاكم (الخ) بيان لبحث الاذرى واعتمده النهاية والمعنى ايضاً (قوله) صريح في انفساخ (الخ) قد يقال بل هو صريح في عدم الانقاسخ إذ لو انفسخ لم يكن له ذلك بل لم يبق له حق بعد الانقاسخ غير المطالبة بالاجارة اه سم (قوله) به) أى البائع (قوله) وعليه اى بحث الاذرى (قوله) وبين العينية) أى حيث ان ليس للحاكم بيع الكل فيها ابتداء (قوله) بما مر (الخ) اى في غضب الدابة وابق العبد (قوله) مقدماله اى لبيع قدر الاحتياج (على غيره) اى على الاخذ من ماله الافتراض عليه وبيع الكل (قوله) وخرج) إلى قوله لتعلق حق (الخ) والمعنى وإلى قوله لان الاجارة في النهاية (قوله) خشية ان تأكل (الخ) علة المنق لا التني اه سم اى وعلمه قوله لتعلق حق (الخ) (قوله) باعيانها اى بالعقد في العينية والتسليم في الذمية قول المتن (ولو اذن للمكسرى (الخ)

(الخ) كذا شرح مر مقتصر على كلام السبكي وتأيد (قوله) لكن لو قيل (الخ) هذا يدل على أن الواجد والبائع غير الحاكم فليراجع (قوله) ويفرق بينه وبين الملتقط (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة (قوله) فهل للحاكم فسحها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه (قوله) فقوله والاكترام الخ صريح في انفساخ الاجارة به) قد يقال بل هو صريح في عدم الانقاسخ إذ لو انفسخت لم يكن له ذلك بل لم يبق له حق بعد الانقاسخ غير المطالبة بالاجارة (قوله) خشية ان تأكل اثنائها) علة المنق لا التني (قوله) لان الاجارة وإن لم تنفسخ بالبائع (الخ) يقتضى انها بيعت مسولة بالمنفعة او ان إطلاق بيعها يحمل على ما عدا المنفعة المستحقة كالموهر صريح من قوله السابق وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ الخ الوجه ان إطلاق بيعها

إذا رأى المصلحة مع بيعها والاكثر للمستاجر ببعض اثمانها جاز له ذلك جن ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالصلحة اه فقوله والاكثر اه صريح في انفساخ الاجارة به وعليه في فرق بيننا وبين العينية بان تعلق حق المستاجر بالعين فيها اقوى منه في الذمية كاعلم عامر فيها وعليه ايضا يظهر أنه لو رآى مشترىها لهما مسولة المنفعة مدة الاجارة لزمه ان يبيعه ما يحتاج لبيعه منها مقدماله على غيره لانه الاصلح وخرج منها كلها فليس له بيعه ابتداء خشية ان يأكل اثمانها كما صرح به جمع مقدمون لتعلق حق المستاجر باعيانها ونازع فيه على بانه لا يوفت حقه إذ لا تنفسخ به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وان لم تنفسخ بالبائع لكن البيع لا يجوز للضرورة وفي الابتداء لا ضرورة

إلا أن يعمل على ما يحته الأذرعى إلا أن الحاكم في إجارة الذمة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكتراء للبستاجر ببعض الثمن جاز له ذلك جز ما حث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (١٩٦) (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الأظهر) لأنه محل ضرورة وقد لا يرى

الاقتراض أو فهم كلامه أنه لا يرجع بما اتفق به غير إذن الحاكم وعمله أن وجد وأمكن إثبات الواقعة عنده والا شهد على أنه اتفق بشرط الرجوع ثم يرجع فإن تعذر الأشهاد فقتضية مأمرا في المساقاة أنه لا يرجع وإن نوى الرجوع لأنه نادر وقد يفرض بأن سبب التذرة ثم كون المساق عليه بين الناس غالبا ولا كذلك المستأجر عليه هنا لأنه كثيرا ما يقع الهروب هنا في الأسفار التي من شأنها تذرة فقد الشهود فيها فينبى حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها ما لو هرب بها ففي إجارة العين تخير نظير مأمرا في الأباقي وكما لو شردت الدابة وفي إجارة الذمة يكرى عليه الحاكم أو يفترض نظير مأمرا ولا يفرض ذلك للمستأجر لا امتناع توكله في حق نفسه فإن تعذر الاكتراء فله الفسخ (ومتى قبض المكترى) العين المؤخر قولوا لخر المؤجرة عنه أو (الدابة والدار وأمسكها) الظاهر أنه زيادة إيضاح للعلم به من قوله قبض وكبضها امتناع منه بدعزها عليه قال القاضي أبو الطيب الأفيما يتوقف

والقول قوله في قدر ما اتفق إذا ادعى نفقة مثله في العادة لأنه أمين اه معنى (قوله) لأنه لا يعمل ضرورة) إلى قوله فإن تعذر في المعنى وإلى قوله وقد يفرض في النهاية إلا قوله فقتضية مأمرا إلى لا يرجع (قوله) وأمكن إثبات الواقعة (الخ) أي بان سبب إقامة البيت وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وإن قل على مأمرا اه ع (قوله) والا) شامل لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده اه سم (قوله) أنه لا يرجع (الخ) اعتمد المعنى والنهاية (قوله) أنه لا يرجع) أي ظاهرها وأما باطنا فينبى أنه لو الرجوع اه ع (قوله) كون المساق عليه بين الناس) أي فلا يتعذر الأشهاد عليه اه كردى (قوله) المساق) في أصله مخطه بالف اه بصرى (قوله) لأنه) أي الشأن (قوله) هنا) أي في هرب الجمل (قوله) الهروب) قضية صنع القاموس أن الصواب إسقاط الواو (قوله) تذرة (الخ) صوابه عدم تذرة (الخ) وحذف لفظة تذرة (قوله) وخروج) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ولا يفرض إلى فان (قوله) يكرى عليه الحاكم) أي من ماله و (قوله) أو اقترض) أي فان لم يجد له مالا اقترض عليه اه كترى عليه اه معنى (قوله) العين) إلى التبيين في النهاية إلا قوله لمأمرا إلى نعم وفي المعنى إلا قوله ولو لخر إلى المتن وقوله الظاهر إلى وكبضها وقوله قال القاضي أبو الطيب إلى المتن وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى معنى (قوله) ولو لخر المؤجرة (الخ) خلافا للفتاوى اه معنى عبارة الكردى يعنى لو أجزأ لخر نفسه مدة أو لعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستأجر حتى مضت المدة أو مضت مدة يمكن فيها ذلك العمل استقرت الإجارة كذلك في الكبير (قوله) ولو لخر المؤجرة عينه أو الدابة (الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة المعنى العين المؤجرة الدابة أو الدار أو غيرهما في إجارة عين أو ذمة اه وهى احسن (قوله) الظاهر أنه زيادة إيضاح) قد يقال بتمعه وإتماما في ليتعلق به قوله حتى مضت (الخ) إذا أصبح تغلقه قبض إلا بتأويل لأن القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر إلى انقضاء المدوة وإنما المستمر الأسماك وقد مر نظير ذلك في آخر تكملة اه رشيدى (قوله) امتناع (الخ) أي أو وضعها بين يديه أو التخليه بينه وبين الدار اه معنى (قوله) الأفيما يتوقف (الخ) قد يشكك بما تقرر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قابضا وأوردته على مر فاعترف بأشكاله سم على حج ويمكن الجواب بان محل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليد عليه فيمكن حل قول القاضي (أبو الطيب) الأفيما يتوقف (الخ) على غير ذلك والبواب والاحمال الثقيلة اه ع (قوله) أي قبضه) الاحسن كونه من الأقباض أي قبض المكترى ما يتوقف قبضه (الخ) (قوله) فان صمم) أي المستأجر على الامتناع من التسلم (آجره) أي الحاكم ما قبضه اه ع (قوله) وفيه نظر) أي في قوله فان صمم آجره (قوله) لأنه حاضر) أي المكترى الممتنع (قوله) لاجله) أي حق الغير (قوله) بعد قبضا) أي قبض الحاكم العين اه سم (قوله) وتصميمه) أي المستأجر على الامتناع (قوله) يردها (الخ)

لوبيع بعضها بمحمول على ماعدا منفعة المبيع كأي بيع المالك لأن المنفعة مستتاة لاستحقاقها مر (قوله) إلا أن يحمل على ما يحته الأذرعى (الخ) فيه أن مجازا مصرح بعدم الانفساخ فكيف يحمل على ما يحته الأذرعى المضمن للانفساخ كأدعاء فيما سبق (قوله) والاكتراء للبستاجر ببعض الثمن) قد يقال لاجابة إلى الاكتراء للبستاجر ببعض الثمن لأن إطلاق بيعها بمحمول على ماعدا المنفعة المستحقة للبستاجر إلا أن يحمل على ما إذا باعها بمنافعتها مطلقا لعدم من يشترها مسلبة المنفعة المستحقة للبستاجر (قوله) وأفهم كلامه (الخ) كذا شرح مر (قوله) والا) يشمل ماله ووجد يمكن إثبات الواقعة (قوله) إلا فيما يتوقف (الخ) كذا شرح مر وقد يشكك بما تقرر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قابضا وأوردته على مر فاعترف بأشكاله (قوله) فان صمم) أي على الامتناع (قوله) وفيه نظر (الخ) كذا مر (قوله) بعد قبضا) أي قبض الحاكم أيها (قوله) وتصميمه) أي المستأجر

قبضه على النقل أي قبضه الحاكم فان صمم آجره قاله في البيان وفيه نظر لأنه حاضر ولم يتعلق بالعين حق للغير حتى يوجب رجوعه لاجله وإيجار الحاكم أنما يكون لغنية أو لتعلق حق فالذي يشبه أنه بعد قبضها وتصميمه على الامتناع يرد

لما لكها (حي مضت مدة الاجارة استقر الاجرة) عليه (وان لم ينفع به) ولو لعذر كخوف مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة واحكاما استقرار عليه بدلها ومتى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضي الا اذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له (١٩٧) فسخ ولا الزام مكر اخذها الى الامن لانه

يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد اخر ومن ثم بحث ابن الرفعة انه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الاعظم ركوبها في السفور وكوبها في الحضرة فبالنسبة اليه لم يلزم المستاجر اجرة وفيه نظر واضح الا ان يكون مراده انه يتخير بذلك لانه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الارض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة ولو اكرت دابة لركوب الى موضع معين (وقبضا) او عرضت عليه (ومضت مدة امكان السير اليه) تمكنه من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزم وهذه بعمل فتستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) اى التقدير بمدة او عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا الموصوفة للمستاجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما اذا لم يسلمها فانه لا يستقر عليه اجرة لبقاء العقود عليه الذمة والتسليم العرض كما (مر) ويستقر في الاجارة

أى وتستقر الاجرة على المستاجر بمضى المدة اه عمن (قوله لما لكها) أى للمكرى (قوله أو حكما) أى فى القبض الحكيمى كالامتناع من القبض (قوله ومتى خرج الخ) أى المستاجر اه عمن (قوله إذا ذكر الخ) أى أو كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اه عمن (قوله ذلك) أى الخروج مع الخوف (قوله وليس له) أى للمكترى اه عمن (قوله لأنه يمكنه) أى المكترى (قوله ان يسير عليها) أى أو جرها لمن يسير عليها بمن هو مثله اه عمن (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهائية بقرائن ابن الرفعة انه الخ يظهر حمله على ان مراده بذلك أنه يتخير به الخ اه (قوله لزمه مع المسمى الخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنها ضمان المغصوب واما لو جاوز محل العين لركوب اليه ثم العود عليها إلى محل العقد فليزمه اجرة مثل ما زاد ويضمنها إذا تلفت فيه وقبضا ما تقدم من انه إذا أدى يضرب الدابة مثلا صار ضامنا ولو تلفت بغيره انه يضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد ايضاه عمن قول المتن (وكذا لو أكرى) كذا فى اصله فى نسخة المغنى والنهاية والمحلى اكترى اه سيد عمر (قوله أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أى الطبيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه ما قال مرجع الهمر انه لا اثر ليجرد العرض إلا إذا كان على وجه يعيد قبضا في البيع سم على حج اه عمن ولا يخفى ان ذلك يجزى فى قول الشارح الا فى التسليم العرض (قوله تمكنه الخ) فيه ما مر من بحث الاذرى (قوله أى التقدير الخ) عبارة المغنى أى المذكور من هاتين المستلثين اه قول المتن (فى الاجارة الفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستجار جارى بالغا على عمل فعمله فانه لا يستحق شيئا اه معنى وفى الكردى عن الديمري مثله (قوله لا يكتفى هنا) أى فى الاجارة الفاسدة اه عمن قول المتن (ولو أكرى عيناً) أى اجارة عين او ذمة كاهو ظاهر سم على حج اه عمن قول المتن (ولم يسلمها) أى ولا عرضها اه رشيدى (قوله أو غضبها) أى المؤجر العين بعد القبض قاله الكردى والاصوب أى الاجتنى قبل القبض اذ الظاهر تنازع الفعلين بل قوله بعد القبض ينافى قول الشارح الا فى لقوات المعقود عليه قبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غايته قول المتن ولم يسلمها فقوله حبسه أى حبس المكترى المذكور بقوله ولم يسلمها فكان الاولى ان يقول عقبه ولو ليقبض الاجرة (قوله)

(قوله فى المتن استقرت الاجرة وان لم ينفع) قال شيخ الاسلام فى شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عين الارض او ثوب عين للخيطة وقلنا بعدم الانفساخ بناء على جواز الابدال كما مر ولم يأت المكترى لعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالاصح فى الروضة عدم تقرر الاجرة اه فليحرج وجه الاستثناء ووجه عدم التقرر فى الثانية إلا ان يصور بما إذا امتنع لثروا عينا (قوله استقرت الاجرة وان لم ينفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها او لا لان استقرار الاجرة يقتضى انه استوفى حقه بالقوة فيه نظروا لمالمر والثانى وكذا يقال فى قوله الا فى وكذا لو أكرى دابة لركوب الى موضع وقبضا ومضت مدة امكان السير اليه ثم ايت قول الشارح الا فى ومتى انتفع بعد المدة الخ) وهو صريح فى الثانى (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) كذا شرحه مر (قوله ومتى انتفع بعد المدة الخ) فعمله انه بمعنى تلك المدة ينتهى حقه (قوله أو عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي اى الطبيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه ما قال مرجع الهمر انه لا اثر ليجرد الغرض إلا إذا كان على وجه يعيد قبضا في البيع (قوله زادت على المسمى أو نقصت) اوساوت (فرع) فى فتاوى السيوطى استاجر عينا مدة ولزمته الاجرة باستيفاء المنفعة فادعى انه معسر وكان اقر عند الاجارة انه لم يقدّر فهل يقبل قوله فى دعوى الاعسار بعد اقراره الجواب لا يقبل قوله لا يبيّن تشهداته كان قادرا وتلف مالها اه (قوله فى المتن ولو أكرى عيناً) أى اجارة عين او ذمة كاهو ظاهر (قوله ولو كان حبسه) أى المكترى

الفاسدة اجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت (ما يستقر به المسمى فى الصحيحة) ما ذكر وان لم ينفع لما مر ان لفاسد العقود حكم صحيحا ضمنا وعدمه غالبا نعم تحلية المقارو الوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يكتفى هنا بل لا بد من القبض الحقيقى (ولو أكرى عيناً) ولم يسلمها) أو غضبها أو حبسها أو اجني ولو كان حبسه لها قبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لقوات المعقود عليه قبل قبضه

فان حبسها ببعضها انفسخت فيه فقطر بخير في الباقي ولا يبدل زمان زمان (ولو لم يقدر مدته) (وإنما قدرت بعمل كان) (أجر) دابة (لركوب إلى موضع معين ولم يسلبها حتى مضت مدة) (إمكان) (السير) إليه (فالأصح أنها) (أى) (الإجارة) (لا تنسخ) (ولا) (يغير المكترى) (لثقلها بالمنفعة دون الزمان ولم تعذر استيفاءها ولا ينسخ ولا خيار (١٩٨) بذلك في إجارة الذمة قطعاً لا نهدين ناجز بإيقاظه تارة (نتية) علم عامراً انحبس تحت

لا إجارة لزوم السبي والافاجرة

المثل قيل الا في صورة وهي مالوسكن كافر داراً بالحجاز فله المسمى لانه لا مثل له اه وليس في محله حكماً وتعليلاً كاهو ظاهر لان معنى اجرة المثل ان ذلك المحل يرغب فيه تلك المدة بما ذوا هذا الاحتياج الى ان له مثلاً أو لا كما ان ثمن المثل كذلك فانه له (ولو أجز عده ثم اعتقه) او وقفه مثلاً او امته ثم استولدها ثم مات (فالأصح أنها) (أى) (القصة) في ذلك (لا تنسخ الإجارة) لان نحو المثل يصادف الا رقية مسلو به المنافع لاسيما والاصح انها تحدث على ملك المستاجر وخرج به ثم اعتقه مالو علق عتقه بصفة

ثم أجزه ثم وجدت الصفة أثناء مدة الإجارة فانها تنسخ لسبق استحقاق العتق على الإجارة ومثلها ما لو أجز أم ولده ثم مات كما اقتضاه كلامهماذا واعتمده السبكي وغيره (و) (الاصح) (أنه) (أى) (الشان) (لا خيار للعدى في فسخ الإجارة بعد العتق وفارق عتق الأمة تحت عبد بان سبب الخيار وهو نقصه موجود ولا سبب للخيار هالما تقرر ان المنافع تحدث مملوكة

فان حبسها ببعضها) (أى) (حبس المؤجر الدابة ببعض تلك المدة أى البعض الاول قاله الكردى والاولى أى حبس المؤجر او الاجنبي العين ببعض تلك المدة الاول او الوسط عبارة للمغنى فان معنى بعض المدة ثم سلبها انفسخت في الماضي وثبت الخيار في الباقي اه (قوله) (وإنما قدرت) (الان) (نسب قدرها) (كأن) (النهاية) (قول) (المثل) (و) (أجز) (أى) (إجارة عين بدليل كلام الشارح الاقوى سموا الاول لان الكلام في إكراه العين عبارة للمغنى بدل قول الشارح الاقوى ولا ينسخ الخ واحتراز المصنف بالعين عن إجارة الذمة إذ الم سلم ما يستوفيه منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن استيفاءها فلا ينسخ ولا انقضاء قطعاً اه (قوله) (لا نهدين) (أى) (المنفعة فكان الاول) (التاثير) (كأن) (المغنى) (قوله) (لا في صورة) (وهي) (الخ) (اعتمده المغنى وذكره الكردى عن الدميرى (قوله) (لو سكن كافر الخ) (أى) (بإجارة بدليل ذكر المسمى سمى عبارة للمغنى إذ اذعاده الامام الذمة مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا فاضت المدة فيجب المسمى الخ اه (قوله) (وليس في محله) (قد يؤيد انه ليس في محله) (مالوسكن ذى على وجه الغضب داراً بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجزه تم بمصور لان تكون أجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتام اسم (قوله) (أو وقفه) (أى) (قوله) (كأن) (زوج امته في النهاية) (وكذا في المغنى) (لا) (قوله) (أى) (القصة) (ذلك) (وقوله) (واعتمده السبكي) (غيره) (قوله) (مثلاً) (أى) (أوباعه اه معنى (قوله) (أى) (القصة) (الخ) (يجوز ايضا رجوع الضمير للإجارة ويكون قوله الإجارة من الاظهار في موضع الاخبار اه سم (قوله) (لا سيما) (الاصح) (الاخصر) (لان) (الاصح) (قوله) (أنها) (أى) (المنافع (قوله) (أم ولده) (ومثلاً) (مدرة) (أى) (نهاية (قوله) (ثم مات الخ) (بقي) (مالو) (أجز) (أم ولده) (ثم اعتقها) (ويبنى أن لا تنسخ إلا بالموت ايضا سم على حجج اه عش (قوله) (نقصه) (أى) (العبد (قوله) (بعقد لازم) (متعلق بقوله لتصرفه (قوله) (فما يستوفيه الزوج) (أى) (في استمتاعه) (بعده) (العتق) (أى) (سديمر (قوله) (ولما سر) (عطف على لتصرفه الخ) (قوله) (ونفقه) (أى) (قوله) (وإن اطلال في النهاية) (بالمغنى) (قوله) (في بيت المال الخ) (لان السيد قد زال ملكه عنه وهو عاجز عن تعمد نفسه اه معنى (قوله) (إذ لم ينقض الخ) (عبارة للمغنى وهو كذلك لان لم يعقد عليه

بدليل لقبض الإجارة أى حبسه المذكور بقوله له الخ (قوله) (في الترتيب) (ولو لم يقدر مدته) (أجز) (أى) (إجارة عين بدليل كلام الشارح الاقوى (قوله) (ولا يغير المكترى) (كذا) (أم) (ايضا) (قوله) (وهي) (مالوسكن كافر داراً) (أى) (بإجارة بدليل ذكر المسمى (قوله) (وليس في محله) (قد يؤيد انه ليس في محله) (مالوسكن ذى على وجه الغضب داراً بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو في غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجزه تم بمصور لان تكون أجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتام اسم (قوله) (أى) (القصة) (ذلك) (يجوز ايضا رجوع الضمير للإجارة ويكون قوله الإجارة من الاظهار في موضع الاخبار اه سم (قوله) (لا سيما) (الاصح) (أنها) (أى) (المنافع) (ش) (قوله) (وخرج به ثم اعتقه الخ) (ظاهر) (فان) (الانقضاء) (فرع) (الانقضاء) (أى) (انقضاء الإجارة) (ثم) (تنسخ) (إذا) (وجدت) (ظاهره) (وإن) (علم عند العقدة) (وجود) (الصفة) (في) (أثناء) (المدة) (وهو) (ظاهر) (تشبههم) (هذه) (المسئلة) (بمسئلة) (بلوغ) (الصبي) (بالسن) (في) (أثناء) (المدة) (وعبارة) (الروض) (وشرحوه) (كذا) (المعلق) (عتقه) (بالصفة) (التي) (لا) (يعلم) (وقوعها) (في) (المدة) (حكمه) (حكم) (الطن) (الاول) (فها تقر فيه لكن وجودها يبنى وجود الصفة التي يعلم وقوعها في المدة كبلوغ الصبي بالسن فيها فلا يؤجر مدة توجد الصفة فيها كالأثر الصبي مدة يبلغ فيها بالسن كالمعلق عتقه بصفة المدبر اه وقال قبل ذلك فرع وإن اجر الولي الطفل اوماله مدة يبلغ في اثباتها بالسن مضت إجارته بمعنى ان اثنين بطلانها في الزائد على مدة البلوغ الخ اه (قوله) (ومثله) (مالو) (أجز) (أم ولده) (ثم مات الخ) (بقي) (مالو) (أجز) (أم ولده) (ثم اعتقها) (ويبنى

للمستاجر) (والاظهر) (أنه) (لا) (يرجع) (على) (سببه) (بأجرة) (ما) (أى) (المنافع) (التي) (تستوفى) (منه) (بعد) (العتق) (إلى) (انقضاء) (المدة) (لتصرفه) (في عقد منافعه) (كان) (يملكها) (بعقد) (كالزوج) (أمته) (ثم) (اعتقها) (بعد) (الوطء) (لا شيء) (لها) (فما) (يستوفيه) (الزوج) (ولما سر) (أن) (المنافع) (ملك) (المستاجر) (ونفقه) (في بيت المال) (ثم) (على) (مياسير) (المسلمين) (وأهم) (فرضه) (الكلام) (فيما) (إذا) (أجزه) (ثم) (اعتقه) (أى) (لا) (يرجع) (بشيء) (على) (وارث) (أعتق) (قطعاً) (إذ لم ينقض ما عهده

وانه لو اقر به قبل الاجارة غرم له بعده مضيا اجرة ماله تدية ما ولو فسخت الاجارة (١٩٩) بعد العتق يعيب ملك منافع نفسه كافي

الروضون اطال الاسنوي
فردمه (تبيه) سيد كرفي
الوقف ان اجارته لا تنفسخ
بزيادة الاجر قولا بظهور
طالب بالزيادة ولا يختص
ذلك بالوقف لجرياتها
بالنطة وفي قتها كوا باع
مال مولى ثم زادت القيمة او
ظهر طالب بالزيادة وصح
بيع العين (المستاجرة)
حال الاجارة (للمكسرى)
قطعا إذ لا حائل كسيع
مغصوب من غاصبه وانما لم
يصح بيع المشتري قبل
قبضه البائع لضعف ملكه
(ولا تنفسخ الاجارة في
الاصح) لانها وارادة على
المنفعة والملك على الرقبة فلا
تتاني وبه فارق انفساخ
نكاح من اشترى زوجته
ولورد المبيع يعيب استوفى
بقية المدة وفسخ الاجارة
يعيب او تلفت العين رجع
باجرة باقي المدة (فلو باعها
لغيره) وقد قدرت بيمين
(جاز في الاظهر) ولو تغير
اذن المستاجر لما تقرر من
اختلاف الموردين ويد
المستاجر لا تعدا ثالثة في الرقبة
لانها عليها ادا ما تقرر من ثم لم
يمنع المشتري من تسلمها
لحظة لطيفة ليستقر ملكه
ثم ترجع للمستاجر ويعيب
عن هذا القدر اليسير
للضرورة وقررت الاذرى
فما لو كثرت امتعة الدار
ولم يمكن تغريمه الا في زمن
يقابل باجرة بين الاكفاء

عقدائم نقضه اه (قوله) انه لو اقر أى بعد الاجارة (قوله) قبل الاجارة (متعلق بعقود) ونعت له وهو الاول
(قوله) غرم له (عبارة المغنى) والتباية عتق ولم يقبل قوله في بطلان الاجارة ويغرم للعبد الخ اه (قوله) لتدب
الخ عبارة المغنى وهو كذلك كاقباله عن الشيخ انى على واقر اه كالاتفسخ الاجارة بطور الحرية لا تنفسخ
بطور الرقبة ولو استاجر مسلح حرييا فاسترق او استاجر منه دار افى دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنفسخ
الاجارة اه (قوله) ولو فسخت الخ وان اجر دار ابعده ثم قبضه واعتقه ثم اهدمت فالرجوع بقيمته اه معنى
(قوله) ملك منافع نفسه اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على السيد أو الوارث اه عش (قوله) كافي
الروضه) والمتجه فيها لو اوصى بمنفعة عبد ليدور بقرته لا خرفه في رد الوصية رجوع المنافع للورثة قولا اجر
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كاقباله الوالد رحمه الله تعالى شرحه مراهم قال عش قوله
رجعت للواقف اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على الواقف اه (قوله) ولا يختص ذلك الخ اى عدم
الانفساخ بما ذكره (قوله) لجرياتها اى الاجارة متعلق بقوله لا تنفسخ الخ (قوله) ولا يختص الخ جملة
معترضة (قوله) وفي قتها اى الاجارة متعلق بالجريان (قوله) حال الاجارة اى قوله لو تردد الاذرى في
التباية لا لاقوله لو رد الى المتن (قوله) قطعا اشار به الى ان قول المصنف في الاصح راجع لتنى الانفساخ فقط
(قوله) وانما لم يصح بيع المشتري الخ اى مع ان كل من المستلذين بيع الشخص ما ليس تحت يده لم يملكه هو تحت يده
اه رشدي (قوله) بيع المشتري الاول ضبطه بفتح التام (قوله) وبفارق الخ اى باختلاف المورد عبارة
التباية المعنى بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الامة المزوجة بدليل انها لو وطئت بشبهة كان
المهر للسيد للزوج اه عبارة سم قوله وبفارق انفساخ الخ يتأمل وكان المراد ان الملك في النكاح وارد
على المنفعة ايضا إذ الزوج لا يملكها بل تلك ان يتنفع بشئ مخصوص اه (قوله) ولو رد المبيع متفرع على
قول المصنف ولا تنفسخ الاجارة الخ فكان الاول فلو باعها بدل الوارث (قوله) استوفى اى المكسرى وكذا
صغير رجع قول المتن (فلو باعها) او وقفها او وهبها او وصى بها انها (قوله) وقد قدرت اى قوله للضرورة
في المبنى (قوله) لم يمنع اى المستاجر اى لم يمنع الخ اه عش ويجوز كونه ببناء المفعول والمشتري
نايب فاعل عبارة المعنى ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه يستوفى منها الى اخر المدقوعين عن
القدر الذى يقع التسليم فيه لانه يسير ولا يثبت له خيار كالو انسدت بالوعة الدار فلا خيار لان زمن فتحها يسير
اه (قوله) ثم رجع الاول التانيث (قوله) للضرورة) هذا ظاهر حيث تمضى مدة تقابل باجرة اه عش
اى بخلاف ما نحن فيه اى فالاولى ان يعلل بامر عن المعنى انفا (قوله) لو تردد الاذرى الخ) المتجه صحة البيع
قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه مراهم اه عبارة التباية وشمل كلامه مالو كانت مشحونة
بامتنعة كثيرة لا يمكن تفرغها لا بعد معنى مدة لعلها اجرة فيصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على
تفرغها على مراهم اه قال عش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ تقابل باجرة
وفيها مشقة لا تختمل عادة الى انتهاء مدة الاجارة قهرا عليه حيث اشترى عالما بكونها مؤجرة فقد رضى
ببقائها في يد المستاجر اه (قوله) قال وقد اشتر الخ) اطلاقه يقتضى انه على هذا لافرق بين قصر المدة
وطولها ومقتضى صنيع الشارح اى وصرح النهاية تخصيصه بالطويلة فليتأمل اه سيد عمر (قوله)
ان لا تنفسخ الا بالموت ايضا (قوله) انه لو اقر أى بعد الاجارة (قوله) غرم له) ولا يقبل قوله في فسحها
مراهم (قوله) ملك منافع نفسه الخ اعتمد مراهم وفي شرحه المتجه فيها الوصى بمنافع عبد ليدور بقرته لا خرفه
فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة اه (فرع) اجر حرداره ثم وقفها ثم انفسخت الاجارة فلن
المنافع الباقية فيه ترد ويحتاج الى الواقف دون الموقوف عليه ولو لمسجد بخلافه في مسئلة العتق ثم رايت
ان شيخنا الشهاب الرملى افادها بالواقف مراهم (قوله) وبفارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته يتأمل
وكان المراد ان الملك في النكاح وارد على المنفعة ايضا إذ الزوج لا يملكها بل تلك ان يتنفع بشئ مخصوص
(قوله) لو تردد الاذرى فيها لو كثرت امتعة الدار الخ) المتجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض

بالتخلى فيها للضرورة وعدم صحة البيع قال وقد اشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسليم انما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل اه

وقد يقال لا اشكال فيه فيؤخر ان في هذه الصورة لعدم اضرار المستاجر ولا ضرورة بالمشتري الى التسلم حيثئذ لان التلف قبله يفسخ العقد ويرجع اليه الثمن اما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد فيمتنع البيع كما قاله الرازي وارتضاء البقني للجهة المدة الدير (ولا تنفسخ الاجارة قطعاً كما لا يفسخ النكاح ببيع الامه المزوجة من غير الزوج فتبقى في يد المستاجر الى انقضاء المدة ويخبر المشتري ان اجله ولو مدة الاجارة كما اقتضاء اطلاقهم لكن بحث الاذرى وغيره بطلان البيع عند جله المدة فان اجاز فلا اجرة له لبقية المدة ولو عليها وظن ان له الاجرة بتغير عند الغزالي ورجحه الزركشي لانه ما يخفى وقال (٢٠٠) الشاشي لا يتخير ولو انفسخت الاجارة فقل منفعة بقية المدة للبائع ورجحه ابن الرفعة

وقد يقال (الخ) قدم آتفاع النهاية وعش ما يوافقه (قوله في هذه الصورة) أي التي ترد فيها الأذرى (قوله قبله) أي التسلم (قوله فيمتنع البيع الخ) وافقه المعنى ثم قال ويقاس بالبائع ما في معناه ويستثنى من محل الخلاف مشكلة هرب الجمال السابقة فانه يباع من الجمال قدر النفقة قالوا ولا يخرج على الخلاف في بيع المستاجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدك عنى على كذا فاعتقه عنه وهو مستاجر فانه يصح قطعاً لقوة العتق كما نقلناه عن القفال في كفارة الظهار وقرأه اه وخالفه النهاية فقال اما إذا قدرت بعمل فكذلك خلافاً لابي الفرج الرازي ان تبعه البقني اه قال عش قوله خلافاً لابي الفرج الرازي ظاهره ان كلام ابي الفرج مصور بما إذا كان البيع لغیر المکتبى اه (قوله الاجارة) الى قوله عند الغزالي في النهاية الى قوله لو هو رجحه ابن الرفعة في المعنى الا قوله لكن بحث الى فان اجاز وقوله قيل (قوله لكن بحث الاذرى الخ) عبارة النهاية خلافاً لالاذرى ومن تبعه اه (قوله قليل منفعة الخ) جزم به في الرض واعتمده مر اه سم عبارة المعنى فبقية المدة للبائع في احد وجهين رجحه ابن المقرى اه (قوله الاول ووجه) وفاقالته بقر المعنى (قوله ولو اجر داره) الى قوله وما راول البيع في النهاية (قوله فهل تدخل المنفعة) اي منفعة تلك المدة اه سم (قوله قبل وقوع التخيير الخ) وظاهر اه مثله بعده اذا اختار الا بقاء بالاجرة اه رشيدى (قوله نظيره) الاول قبل وقوع نظير التخيير السابق في العارية (قوله لم يصح) اي المقد الثاني (قوله فيما يرضخ الخ) اي في نفع يرضخ الانتفاع بذلك النفع (قوله وعلى هذا) اي قوله ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد (قوله يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اه رشيدى (قوله ولم يسترها الغراس) ليتأمل تصويره فان الذى يتبادر انه لا بد من ستر ما وكذا في البناء اه سيد عمر اقول تقدم في البيع ما يفيد ان الستر الجزئى لا يضر في صحة البيع (قوله ويعمل فيه) أى في التفرغ اه كرى ويظهر ان الضمير للغراس و(قوله بما ذكره الخ) اي من التخيير بين الامور الثلاثة (قوله بان الاجرة تحمل بموته) اي يأخذها المؤجر من تركته (قوله هذا) اي ما ذكر من الحلول وعدم الانقضاء (قوله ان لم يضع المتعدي يده) اي الى انقضاء المدة اه كرى (قوله الذى سببه موت المستاجر) خرج به الحلول الذى سببه مضى المدة قبل موته فلا يرفع كاهو ظاهر اه رشيدى (قوله به) اي بالمتعدي (قوله مامر) اي قريباً سم على حججى في قول الشارح بعد قول المصنف ولو اكرى عيناً مدة الخ او حبسها او نصبها الخ اه عش (قوله في الغصب) اي للعين المؤجرة

عليه مر (قوله ما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد كذا فيمتنع البيع الخ) وان اقتضى اطلاقهم انه لا فرق وهل يجرى ذلك التردد في البيع من المکتبى (قوله كاقضاء اطلاقهم) اعتمده مر (قوله فان اجاز فلا اجرة الخ) عبارة شرح مر فان اجاز لم يستحق اجره لبقية المدة ولو عليها وظن استحساناً الاجرة اه (قوله قليل منفعة بقية المدة للبائع) جزم به في الرض واعتمده مر (قوله فهل تدخل المنفعة) اي تلك المدة (قوله والاوجه نعم قياساً الخ) كذا شرح مر (قوله ويؤيده مامر) اي قريباً وقوله في الغصب الى ما بين المؤجرة (قوله ولو اجر باجرة مقسطة فكتب الشهود) في تجر يد المازجدا منصفه وسئل اي شيخه عن كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجلعة في السنة الف واربعمائة واربعون زيادة اربعة

وقبل للمشتري ورجحه السبكي والاول اوجه كما بينته في شرح الارشاد ولو اجر دار مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع اختلف فيه جمع متأخرون والوجه نعم قياساً على ما قاله الجلال البقني ان الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها انتقلت منافعها للمشتري فكذا هنا كاهو واضح وكذا الحكم فيما لو استأجر دار امة ثم اشترىها ثم باعها والمدة باقية فتدخل بجميع منافعها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة اتى له بالاجارة بطل البيع في المستثنى ولو اجر لغراس او بناء ثم انقضت المدة فاجر لاخر قبل وقوع التخيير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما يرضخ الانتفاع به الشئجر او البناء كاهو ظاهر لبقا احترام مال المستاجر الاول ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصه وامكن التوزيع على المضر وغيره وعلى هذا يعمل قول بعضهم يصح ان

أمكن تفرغها منه في مدة لا اجرة له لمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل فيه بما ذكره وفي باب الاجارة والعارية اه وسئل البقني عن: سم اجر ارضه باجرة مؤجلة ثم توفي المستاجر قبل او ان الزرع فاسترل اخر وزرع عدوا فاجاب بان الاجرة تحمل بموته ولو لا تنفسخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده الا ارتفع الحلول الذى سببه موت المستاجر لان الحلول لا يما يعدم حكمه مادامت الاجارة تعاملها فادامت المدة وبد المتعدي فاقية بعد انفسخت الاجارة فاجمع وارفع الحلول ويلزم المؤجر رد ما اخذه من تركه الميت على ورتنه قال وهذه مشكلة نفيسة لم تقع لي فطو يستحق المؤجر اجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعقل به اهوى يده مامر في الغصب ولو اجر باجرة مقسطة فكتب الشهود لا اجرة

سم وعش (قوله ثم تقسطها بما يطابق الخ) أى أموالهم يقسط الاجرة على أجزاء المجر كالو قال آجر تك هذه الارض بكذا على انها خسون ذراعا مثلا فانت دون ذلك لم يقسط من الاجر شيء في مقابلة ما نقص من الاذرع لكن تخير المستاجر بين الفسخ والاجارة فان فسخر رجع بما دفعه إن كان ولم لا يقسط المسمى عن ذمته ثم إن كان الفسخ بعد مضي المدة أى بعضها استقر عليه اجرة مثل ماضى من المدة قبل الفسخ أه عش (قوله تحالفا) أى المجر والمستاجر ويفسخا نهما او احدهما او الحاكم إن لم يتراضا يقول احدهما أه عش (قوله لان تعارض ذلك) أى الاجال والتقسيط وكذا تخير سقوطها (قوله وإن أمكن الخ) في تجريد المزدحم انفسه وسئل أى شيخه عن كتاب إجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجملة في السنة الف واربع مائة واربعون بزيادة اربعة وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالا للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل فجموع ذلك الف واربع مائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعة والعشرين فان احدهما غلط فيحكم بالاقول وإن تكن الجملة المذكورة ماردة بلفظ الجمع والاجال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتهما باجرة مبلغا كل يوم اربعة دراهم وفى السنة الف واربع مائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهر الجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع يمكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض أه سم (قوله على تقسيط المبلغ) أى الاربعة الاف (قوله على اول المدة) أى إلى ان يتفد المبلغ أه كدى عبارة ع ش أى وما زاد على ذلك لا تتعلق به الاجارة أه (قوله العشرين) نعت للشهر (قوله ومروا أول خامس الخ) عبارة هناك ومن ثم أقي ابن الصلاح في حكمه جملة زائدة تفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا يمكن الجمع بكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان قيل فجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يكن ذلك حكم بها كاهو ظاهر أه سم (قوله وعمله الخ) راع لقوله لم لا يستيفه اجرته

(كتاب احياء الموات)

قول المتن (إحياء الموات) أى وما يذكر معه من قوله فضل منفعة النارع الى آخر الكتاب (قوله وهو) أى شرعا أه ع ش قول المتن (الارض التى الخ) قال ابن الرفعة هو قسبان اصل وهو مال يعمر قطو طارى وهو ماخر ب بعد عمارة الجاهلية أه مئى (قوله أى لم يتيقن) الى قوله وكان ذكرهم للاحياء في النهاية الا قوله لكن في اطلاقه نظر (قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة المعنى وشرح الروض ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بان لا يرى اثرها ولا دليل عليه من اصول شجر ونهر وجدر او تاد ونحوها أه (قوله لم يتيقن عمارتها الخ) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارته في الاسلام وهو ظاهر ولا شك فيه وسيأتى عدم

وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالا للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل فجموع ذلك الف واربع مائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعة وعشرين فان احدهما غلط فيحكم بالاقول وإن تكن الجملة المذكورة ماردة بلفظ الجمع والاجال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتهما باجرة مبلغا كل يوم اربعة دراهم وفى السنة الف واربع مائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهرها بالجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع ممكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض أه (قوله ومروا أول خامس شروط البيع الخ) عبارة هناك ومن ثم أقي ابن الصلاح في حكمه جملة زائدة تفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا يمكن الجمع بكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان قيل فجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يقل ذلك حكم بها كاهو ظاهر أه والله اعلم

(كتاب احياء الموات)

(قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة شرح الروض ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم

إجمالا ثم تقسطها بما يطابق الاجال فان لم يمكن الجمع تحالفا لان تعارض ذلك أو يجب سقوطها وإن أمكن كان قالوا اربع سنين باربعة آلاف كل شهر مائتا درهم وعشرة دراهم حل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسابيع يوم لأن حصه كل يوم سبعة ومروا أول خامس شروط البيع عن ابن الصلاح وما يوافق هذا عند صدق التأمل وهو أوائل المبيع قبل قبضه ان للمستاجر حبس ما استوجر عليه للعمل فيه ثم لاستيفاء اجرته ومحل كاي علم بعمار في تعدد الصفقة ما إذا لم يتعددها ولا لاستأجرته كترك الكتابة كذا كل كراس بكذا فليس له حبس كراس على اجرة آخر لان الكراس حيثما بمنزلة أعيان مختلفة (كتاب احياء الموات) هو الارض التي لم تعمر قط أى لم تبن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذى

ولست من حقوق عامر ولا
من حقوق المسلمين واصله
الخبر الصحيح من عمر أرضا
ليست لاحد فهو أحق بها
وصح أيضا من أحياء أرضا
ميتة فهي له ولهذا لم يحتج
في الملك هنا إلى لفظ لانه
أعطاه عامر منه عليه السلام لان
الله تعالى أقطعهم أرض الدنيا
كأرض الجنة ليقطع منها
من شاء ماشوا من ثم ائق
السبكي بكفر معارض
أولاد تعالى عنهم فيما أقطعهم
عليه السلام له بارض الشام
لكن في إطلاقه نظر ظاهر
واجمعوا عليه في الجملة ويسن
التمكك للخبير الصحيح من
أحياء أرضا ميتة فله فيها
أجر وما أكلت العواقي أي
طلاب الرزق منها فهو له
صدقة ثم تلك الأرض (ان)
كانت يبلدا لا سلام فللمسلم
ولو غير مكلف كمجنون
فيما لا يشترط فيه القصد ما
يأتي (تملكها بالاحياء)
ويسن استئذان الامام وعبر
بذلك المشرع بالقصد لانه
الغالب (وليس هو) أي
تملك ذلك (لذي) وإن
اذن الامام لخبر الشافعي
 وغيره من سلا عادي الأرض
أي قديمها ونسب لعاد لمقدمهم
وقومهم عليه السلام هو رسول الله ثم هي
لكم مئى وإنما جاز

جواز إحيائه في قوله ر ولو لم يعرف هل هي جاهلية الخ اه عش وقوله م وسيأتي عدم جواز إحيائه الخ
بأقنى الشرح خلافاً **(قوله من حقوق عامر)** أي حرمة اه معنى (قوله ولا من حقوق المسلمين) كحافات
الأنهار ونحوها اه عش عبارة المغنى ويستثنى من إطلاقه تلك الأرض التي لم تعمر ما تعلق بها حق المسلمين
عموما كالطريق والمقبره وكذا عرفه مودلة ومضى ما حمله النبي عليه السلام ومن مفهوم قوله لم تعمر فقط
ما كان معمورا في الجاهلية ثم خرب وبقي اثار عمارتهم فليس لمسلم تملكه كاسد ذكره وما مره الكافر في
موات دار الاسلام فإنه لا يملكها **(قوله من عمر أيضا الخ)** هو بالخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى إنما
يعمر مساجدهم ويجوز فيه التشديد بهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه عش **(قوله فهو أحق بها)** اسم التفضيل
ليس على باب **(قوله وصح أيضا الخ)** ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص إذ قوله أحق في
الاول قد يشير بان لغزبه حقا اه عش **(قوله ولهذا)** أي لصحة هذا الخبر **(قوله لانه أعطاه الخ)**
علة للعلة فلا إشكال **(قوله أقطع له)** أي أعطاه **(قوله لكن في إطلاقه نظر)** عبارة عش لكن الصحيح
عدم تكفيره بالمعارض إذ غايتها انزع عين من يد مستحقها نعم إن حل على مستحل ذلك فلا يبعد التكفير
به اه **(قوله واجمعوا عليه)** أي على إحياء الموات وإنما قال في الجملة لانهم اختلفوا في كيفية ما يحصل به فلم
يجمعوا إلا على مطلق الإحياء رشيدي ويرى **(قوله به)** أي الاحياء **(قوله فيها)** أي الأرض أي في إحيائها
(اجر) أي نأوب **(قوله طلاب الرزق)** أي من إنسان أو بهيمة أو طير اه عش قول المتن (فللمسلم) أي
يجوز له (تملكها الخ) برده على ما لو تجر مسلم مواتا لم يترك حقه لم يفسد مدة يسقط فيها حقه فإنه لا يحل
لمسلم تملكه وإن كان لو فعل ملكه وإن حل الجواز في كلامه على الصحة فلا يراد معنى ونهايه **(قوله ولو غير
مكلف)** شامل لصي غير يترسم على حجج وعبارة شيخنا الزبائدي أي بشرط تمييزه اه لكن يعارضها قول
الشارح كمجنون لأن لا يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتبسم على منيج أي ولو رقية أو يكون لسيده اه
وهذا في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهابة فهو لم يوقع الاحياء في يده ان لم تكن فهو
مشارك بينهما اه عش **(قوله فيما لا يشترط)** راجع للغاية عبارة النهاية وان لم يكن مكلفا كمجنون كما
صرح به الماوردي والرويانى ومزادها بذلك فيما لا يشترط الخ اه **(قوله بما يأتي)** أي في التنبيه الثالث
قول المتن (تملكها بالاحياء) نعم لو حى أي الامام لنعم الصدقة موضعاً من الموات فاحياه شخص لم يملك
إلا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الائمة نهاية ومعنى **(قوله وعبر بذلك)** أي بالتمكك **(قوله المشعر
بالقصد)** فان التملك بزمه القصد كرى وعش **(قوله لانه الغالب)** أي لان الغالب في الاحياء أن يقصد
الحى لان القصد شرط في الاحياء فانه يحصل بمن لا يقصد له كالصبي والمجنون اه كرى وهو يوافق ما مر
عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة عش قوله لانه الخ أي التملك اه والاول هو الظاهر المتعين **(قوله
أي تملك ذلك)** عبارة المغنى أي إحياء الأرض المذكورة اه **(قوله تملك ذلك لذى)** مفهومه انه إذا
أحياء ذلك للرافق لا يمنع وعليه فينبغي انه إذا ازدحم مع مسلم في إرادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذميا
فان جاء معاقدم المسلم على الذى فان كانا مسلمين أو ذميين أقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذى
بدار كقر لم يذون ناعن مواتها اه عش قول المتن (لذى) ولا لغيره من الكفار كما فهم بالاولى معنى ونهايه
(قوله وإن اذن الامام) فلو أحياء ذى أرضاً ميتة بدار ناولوا باذن الامام نزعته ناولوا لاجرة عليه فلوزعها
منه مسلمو أحياءها لم يملكوا وإن لم ياذن له الامام فان بقي لغيره عين فقلها ولو زرعا الذى وزعها فبها أي تركها
تزرع صرف الامام النقلة في المصالح ولا يحل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين معنى وروض مع شره **(قوله
لخبر الشافعي)** عبارة المغنى لانه استعلاء وهو تمتع عليهم بدارنا اه **(قوله فهو رسول)** فيه دلالة على

تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر واثاث أو تاد ونحوها اه **(قوله ولو
غير مكلف)** شامل لصي غير مز **(قوله في المتن)** وليس هو لذى قال في الروض وإن أحياء ذى أرضاً ميتة أي
بدار ناولوا باذن الامام نزعته منه ولا لاجرة عليه فلوزعها منته مسلمو أحياءها بغير اذن الامام لم يملكوا فلوزعها

ما من ان الله اقطعه ارض الدنيا كارض الجنة امة ش (قوله لكافر معصوم الخ) مفهومة ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدارنا وانه اذا فعل لا يملكه وهو ظاهر امة ش وعبارة المغنى والاسنى والذى والمستأن الاحتطاب والاحتشاش والاصطيد بدارنا ونقل تراب من موات دارنا لاضرر علينا فيه واما الحرب فيمنع من ذلك لكن لو اخذ شيئا من ذلك ملكه كما قاله المتولى امة (قوله اهل ذمة) عبارة المغنى وسماه دار حرب وغيرها امة (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وكان ذكره في المغنى (قوله كوات دارنا) اى قياسا عليه (قوله) وقد صولحو الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال ولو كانت ارض هذبة براسهم (قوله على ان الارض لهم الخ) فان صولحوهم على ان البلد لنا وهم يسكنون بجزء فالعمور ههنا في مواتها الذى يذون عنه يتحجر لاهل الفى على الاصح فيحفظه الامام لهم فلا تكون فيثا في الحال فان نفي الذميون فسكنناهم في دار الاسلام كسائر اموالهم التى فو اعناهم ولا وارث لهم امة (قوله مطلقا) اى دفعونا عنه اولا امة ش (قوله) فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء الخ) خلافا للثانية والمغنى والروض وشرحه عبارة المغنى ولا يملكها بالاستيلاء لا تاخير مملوكه لهم حتى يملك عليهم ولا اذا استولينا عليها ولم يذون عنها فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها واهل الخس باحياء الخس فان اعرض كل الغنائم عن احياء ما يخصهم فاهل الخس احق به اختصاصا كالمتحجر امة وعبارة قوله هو الا فالقياس الخ ثم قوله فاقضاء كلام شارح الخ فيها نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فيكون مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام واما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء فلا يملكه فذلك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه مملوك لهم فذلك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء قال بدرسد عبارة الروضة فانظر امة (قوله) فاقضاء كلام شارح الخ فيها نظر اى قال فالخلاف في موات دار الحرب انه عدم الذب بملك بالايجاد دون مجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك وعند الذب لا يملك بمجرد الاحياء بل بالايجاد بعد الاستيلاء على هذا الاحاجة الى حل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب امة وعبارة السيد عمر قوله كما اقتضاء كلام شارح الخ ما اقتضاء كلام شارح المذكور هو المصحح في اصل الروضة ما من ثلاثة اوجه ثانيا انهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور ثالثا لا يفيد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فايراجع قوله كما يعلم الخ امة الذى وزده فيها صرف الامام الغلة في المصالح ولو لم يعل لاحد تملكها امة قال في شرحه لنا ملك للسليين امة وقضيته دخوله في ملك المسلمين بمجرد زهده فيها بدون تملكه كقولنا ملك منهم لا من نائهم (قوله) وقد صولحو الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا كوات ارض هذبة بر (قوله مطلقا) اى ذبوا اولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فاقضاء كلام شارح الخ فيها نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فيكون مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام واما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء فلا يملكه فذلك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء وعبارة الروضة القسم الثاني ارض بلاد الكفار وهما نة احوال الى ان قال الحال الثاني ان لا تكون معمورة في الحال ولو من قبل فتملكها الكفار بالايجاد واما المسلمون فينظر ان كان واثلا يذون المسلمين عنه فلم يملك بالايجاد ولا يملك بالاستيلاء لا غير مملوك لهم حتى يملك عليهم وإن ذبوا عنه المسلمين لم يملك بالايجاد كالعمور من بلادهم فلو استولينا عليه ففيه اوجه اصحها انه يفيد اختصاصا كاختصاص التحجر لان الاستيلاء يبلغ منه وعلى هذا فاسق ان شاء الله تعالى خلاف في ان التحجر هل يفيد جزا البيع إن قلنا نعم فهو غنيمة كالعمور وإن قلنا لا وهو الاصح فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها واهل الخس احق باحياء خمسها الى ان قال الوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور والناث لا يفيد ملكا ولا اختصاصا بل هو كوات دار الاسلام من احياء ملكه امة فانظر هذا الكلام المفروض في ارض الحرب كما يصرح به قوله ذكر حكم البلد المفتوح صلحا على ان يكون لنا ويسكنوننا بجزء او على ان يكون لهم في فرع بعد ذلك وبين عن الشق الثاني ان مواتها يخصون باحيائه وكما يصرح به قوله فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها اذ لا

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام او غير هو ان خصه الشارح ببلاد الاسلام هنا بمعنى (قوله في الماضي) الى قوله في البحر في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولو ذميا) اي او حريا وان ملك بالاستيلاء سم على حج اعمشور شيدى (قوله ولو ذميا) اي او نحو هو ان كان وارثا هنا ومعنى قال ع ش قوله مر او نحو كالعهاد المؤمن اهر (قوله الا ان اعرض عنه الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمته او في ولا يقال انه مخالف لنظير من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى اهر سم (قوله قبل القدرة) اي على الاحياء قاله الكردى والظاهر بل المتعين ان المعنى قبل قدر تناعلى الاستيلاء كما يفيد قول مرفى هامش نهايته وانما لم يكن فينا او غنيمته لان على ذلك اذا كان ملك الحربى باقيا الى استيلائه عليه ولا كذلك هنا وقول سم قوله قبل القدرة اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربيين وظاهره انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه اهر (قوله بدارنا) والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبغداد والبصرة او واسلم أهلها عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخبر وسواد العراق وصلح على ان يكون الرقة لنا وهم يسكنونها بخراج وان فتحت على ان الرقة لهم فواتها كوات دار الحرب ولو غلب للكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا تصير دار حرب اهر معنى (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اهر سم قول المتن (والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمن مجي الاسلام اهر سم معنى حدث بعده (قوله يقينا) سيدك محترزه (قوله او استقرضه) اي الثمن (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض اهر سم (قوله والا كان ملكا لبيت المال الخ) مفهومه انه مع رجاء ظهور مالكة تمتع اقطاعه مطلقا اهر سم (قوله فله اقطاعه الخ) ويؤخذ منه حكم ما عت به البلوى من اخذ

في الماضي وان كان الآن خرابا (فبالملك) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) بالملك دارا كان او قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فما ضائع) امره للامام في حفظه او يعمو حفظ ثمنه او استقرضه على بيت المال الى ظهور مالكة ان رجي والا كان لبيت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

يكونون غايبين الا بالنسبة لدار الحرب وقوله الوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء فانه لا باقى في ارض الهدنة والصلح كاللا يخفى اذ كيف صرح فيما لا يذنبون عنه بانه يملك بالاحياء بانه لا يملك بالاستيلاء وعمله بانه غير مملوك لهم وفيما يذنبون عنه بانه لا يملك بالاحياء بان الاستيلاء عليه انما يفيد مجرد الاختصاص والحجر ثم حكى وجهين اضعفا انه يملك بالاستيلاء كالعمور فان هذا كله نص فيما انقصه كلام ذلك الشرح وما منع من القياس المذكور واما ما في التسكلة من قوله واهم انهم اذا كانوا يذنبون عنها فليس لنا احياءها كالعامة من بلادهم وبه صرح في المحرر واستشكله بعضهم بانهم ذكر وافي السير ان عامر دار الحرب يملك بالاستيلاء واما نحن فنحن نختصا كالنجر فكيف لا يملك بالاحياء واجب بان صورة المستقلة في ارض صولحو اعل انهم اوفى ارض الهدنة الخ ما ذكره ما قول ما ذكره فيه عن الاشكال ليس بذلك لان معنى قول المحرر كغيره هنا انه ليس لنا احياءها لاننا لا نملك بمجرد الاحياء وهذا لا ينافي ثبوت حق التجحر بالاستيلاء الذي افاده ما في السير ونحن لا حاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على ارض الصلح او الهدنة فليتأمل فالخاصل في موات دار الحرب انه عند عدم الذب يملك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالنجر كما صرح به كلام الروضة المذكور فتأمل وعلى هذا الاحاجة الى حمل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمل على ارض الحرب فليتأمل (قوله في الماضي وان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام او غيرها وان خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح م (قوله ولو ذميا) اي او حريا وان ملك بالاستيلاء (قوله الا ان اعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فلك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمته او في ولا يقال انه مخالف لنظير من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى (قوله قبل القدرة) اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربيين وظاهره انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه (قوله بدارنا) والمراد بدارنا العمارة اسلامية كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجي الاسلام (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه)

الظلمة والمكوس والعشور وجلود البهايم ونحوها التي تذبح وتؤخذ من ملاكها قبرا أو تعذر رد ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيروتها ليت المال فيحل بيعها واكلا كما في ذلك والد رحمه الله تعالى اه
نهاية وفي المغني نحوه قال الرشدي قوله مر وتعذر رد ذلك لهم للجهل الخ اي بان لم يعرف احد منهم
كما يعلم من الماخوذ منه فليت الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالك منهم كما هو الواقع في جلود
البهايم الآن إذ حكمها انهما مشتركة بين اربابها كما في فتاوى التتوي الذي مرّت الإشارة اليه في باب
الغصب اه قال ع ش قوله مر للجهل بأعيانهم امالو عرف مالكوها فهي باقية على ملكهم فلا يحل
بيعها ولا اكلها نعم الملك ان يأخذ منها ما غلب على ظنه انه حق ولو بلا إذن من الامام او نائبه ولا حرم وقوله
مر فيحل بيعها واكلها اي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه بالمصلحة اه (قوله وتملكها)
ومنه ما جرت به العادة الآن في اماكن خربة بمصر ناهجت اربابها وايس من معرفتهم فياذن وكيل
السلطان ان من عمر شيئا منها فهو له عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان يحل مالم يظهر كون الحيا مسجدا او
وقفا او ملكا يخص معين فان ظهر له ملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في إعادة الارض للبناء والغراس بين
الامور الثلاثة وينبغي ان تلزمه الاجرة للمالك مدة وضع يده اه كلام ع ش قول المتن (جاهلية) اي
يقينا بقربة ما ياتي ولا ينافيه قوله وجعل دخولها الخ لان المراد ان اتقنا كونها في الاصل جاهلية وشككنا في
انها غنم للسلطان قبل او لم نغنم اه ع ش (قوله) او شك في كونها جاهلية فكلوات) في تجريد المزجد
ما يقتضي خلافه نصه إذ اشك ان العارة اسلامية او جاهلية فوجان كالقولين في الركاز الذي جهل حاله
اه وهو موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوي وعبارته مر ولوم يعرف حل هي جاهلية او
اسلامية قال بعض شراح الحاوي في ظني انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال ع ش قوله مر قال
بعض شراح الحاوي الخ هذا هو المعتمد اه وعبارة الرشدي ما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار وصححه
الشارح مر ووالده في تصحيح العباب وعليه قوله له امر يقينا ليس يقيد اه (قوله كالركاز) هذا في
صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه إذ اشك أنه من أي الضربين يكون لقطة اه سم عبارة المغني
وان شككنا في معمر أو عمر في الجاهلية أو الاسلام قال في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركاز الذي
جهل حاله اي وقد تقدم انه انقطه والارض المأرقة اذا البسار مل او غرقها ماء فصار بحر اثم زال الرمل
او الماء فهي ملكا ان عرف وما ظهره باطنها يكون له ولو لبسها الوادي بتراب آخر فهي بذلك التراب له
كما في الكافي والافان كانت اسلامية قال ضائع او جاهلية فتملك بالاحياء على ما مر واما الجزائر التي تربها

مضمومه أنه مع رجاء ظهور مالكة يتمتع باقطاعه مطلقا (قوله فقال للامام اقطاع ارض بيت المال
وتملكها الخ) في فتاوى السيوطي رحمه الله تعالى مسئله رجل يده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص
يده عليها بتوقيع سلطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول
بطريق شرعي بان اقطعه السلطان اياها وهي ارض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها وملكه المشتري
منه وان مات فهي لورثته لا يجوز لاحد وضع اليد عليها لا بامر سلطاني ولا غير هو ان كان السلطان اقطعه
اياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان في يده
وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للقطاع بيعها فان باع ففاسد واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا
يطلب اه واقول ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك منوع
يعلم من كلام الشارع هنا حيث اذا قطع غير الموات تملك ما يذبح في البحر في ما ذكره المجيب في الشق
الاول (قوله) او شك في كونها جاهلية فكلوات) في تجريد المزجد ما يقتضي خلافه حيث قال مانصه اذا
شك في ان العارة اسلامية او جاهلية فوجان كالقولين في الركاز الذي جهل حاله اه وهذا موافق لما في
شرح مر عن بعض شراح الحاوي وعبارته مر ولوم يعرف حل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوي
في ظني انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه

فقال للامام اقطاع ارض
بيت المال وتملكها وفي
الجواهر يقال له اقطاعها
إذ رأى فيه مصلحة ولا
يملكها أحد إلا باقطاعه ثم
ان اقطع رقبته ملكها
المقطع كما في الدرهم أو
منفعتنا استحق الانتفاع بها
مدة الاقطاع خاصة هو ما
في الانوار مما يخالف ذلك
ضعيف (وإن كانت العارة
جاهلية) وجعل دخولها
في أيدينا أو شك في كونها
جاهلية فكلوات وحيث
قالا (ظنه) أي المعمور
يملك بالاحياء كالركاز
لانه لا حرمه ملك الجاهلية

الانهار فان كان أصلها من أراضي النهر وليست حر بالمعمور فهي موات وان وقع الشك في ذلك فامرها
 ببيت المال هذا ما يظهر من كلامهم ولم ارم من حق هذا المثل اه منقوله واما الجزائر التي تربتها الانهار
 الحرة سم وافردها عن ش بمافيه والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها اي
 الجزائر التي تحدث في خلال النهر لانها من النهر او من حرمة لا تحتاج ركب البحر والماء به لا تتنازعها
 لوضع الاحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احيائها من الحرمة الذي تباعد عنه الماء
 وقد تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه (قوله نعم ان) الى قوله وليس لاهل القرية في المعنى
 الا قوله وانتصر الى المتن وقوله ويحث الى المتن وقوله ولو في بعض السنة والى قول المتن وحرمة الدار في النهاية
 الا قوله وانتصر الى المتن وقوله ان كانوا احياله وقوله ان كانوا اهل اهل وقوله ولا منافضا الى المتن (قوله نعم ان
 كان بدارهم الخ) بقي ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل في ملكهم وينبغي ان يجري فيه ما تقرر في موات دار
 الحرب اه سم (قوله لانه ملك لملك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او نحوها في لزمه
 أجره مثله ويقطع ما فاعله بما ناول أجره المثل اللازمة لانه اذا اخذت وزعت على اهل القرية بقدر املاكهم من له
 حق في الحرمة فيستحق كل منهم ما تمس حاجته اليه بما يحاذي ملكه من الجية التي هو فيها من القرية مثلا
 اه ع ش (قوله لا يبيع وحده) اى من حيث لم يكن لملك الدار مثلا احداث حرمة لها كالمعر على ما مر للشارح
 مر في البيع اه ع ش (قوله كسب الارض الخ) اى نصيبها من الماء اه ع ش (قوله ككل
 ما ينقص اى) اى وهو متفصل كاحد وجب خوف فلا يتأثر ما من عدم صحة بيع جزء معين من ابناء اوسيف
 على ما مر اه ع ش قول المتن (وهو ما تمس الخ) كان الاولى بتقديم بيان الحرمة على حكمه لان الحكم على
 الشيء فرع عن تصوره اه منقوله قول المتن (ما تمس الحاجة اليه الخ) اى ان لا يكون نعم ما يقوم مقامه اموالو
 اتسع الحرمة واعتيد طرح الرماذ في موضع منه نعم احتيج الى عبارة ذلك الموضع مع بقائه ما زاد عليه فتجوز
 عبارة تعدد نفوت ما يحتاجون اليه واما لو اريد عبارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماذ في غيره
 ولو قريانه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعتبارهم الرضى فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الفراس
 فيه لما يمنع انتفاعهم بالحرمة كان غرس في موضع يسيرة بحيث لا نفوت منافعهم المقصودة من الحرمة
 اه ع ش (قوله اصله) اى اصل الانتفاع (قوله ان كانوا احياله) وفاقا للغة وخلافا للنهاية بتعارفها وان لم
 يكونوا احياله خلافا للامام ومن تبعه فقد تجددهم اوسكن القرية بعدهم من لذلك اه وعبارة سم
 والوجه عدم التقيد بذلك مر اه (قوله ان كانوا اهل اهل) عبارة النهاية وان لم يكن لهم اهل على قياس
 ما مر اه وافردها سم (قوله كراح الغنم الخ) والجرحين المعد لدباسة الحب فيقتع التصرف فيه بما يعطل
 منفعة على اهل القرية او ينقص فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان حصل في الارض خلل من
 اثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزمه الاجرة اه ع ش (قوله واستقل) اى بان كان مقصود الرأى
 بخلاف ما اذا لم يستقل مرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الاعداد شديدا ومنقوله واسنى (قوله
 على الواجهة) اعتمد مر اه سم (قوله المباحة) يخرج المرعى المعدود من الحرمة لان الحرمة يملكوك كما
 تقدم سم على حج اه ع ش (قوله ولو لمسجد) اى ولو كان مسجدا لا يجوز على حرمة النهر لكن قالوا اذا
 رأينا عمارة على حافة نهر لا تغيرها لاحتمال انها لو وضعت بحق وانما الكلام في الابتداء وما عرف حاله اه
 كردى (قوله ولو لمسجد يهدم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية امره

نعم ان كان بدارهم وذوبنا
 عنه وقد صولحو اعلى انه لم
 لم يملك بالاحياء كالمعمر
 وانتصر جمع للقابل نقلا
 ومعنى (ولا يملك باحياء
 حرمة معمور) لانه ملك
 لملك المعمور نعم لا يبيع
 وحده كسب الارض
 وحده ويحث ابن الرفعة
 جواز ككل ما ينقص قيمة
 غيره وافردها عن السبكي بان هذا
 تابع فلا يفرد (وهو) اى
 الحرمة (ما تمس الحاجة اليه
 تمام الانتفاع) بالمعمور
 وان حصل أصله بدونه
 (غريم القرية) الحياة
 (النادى) وهو ما يجتمعون
 فيه للتحدث (ومر تكس)
 نحو (الحيل) ان كانوا احياله
 وهو بفتح الكاف مكان
 سوقها (ومناخ الابل) ان
 كانوا اهل اهل وهو بضم
 أوله ما تناخ فيه (ومطرح
 الرماذ) والقيامات (ونحوها)
 كراح الغنم وملعب الصبيان
 ومسيل الماء وطرق القرية
 لاطراد العرف بذلك
 والعمل بخلافه عن سلف
 ومنه مرعى البهائم ان قرب
 منها عرفا واستقل وكذا ان
 بعدد مست حاجتهم له ولو
 في بعض السنة على الواجهة
 ومثله في ذلك المحتطبل وليس
 لاهل القرية منع المارة من
 رعى مواشيتهم في مراتعها
 المباحة (وحرمة) النهر
 كالتيل ما تمس حاجة الناس

اذا شك انه من الضربين يكون لقطة (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقي ما لو كان بدار الحرب اى ولم
 يدخل في ملكهم وينبغي ان يجري فيه ما تقرر في موات دار الحرب (قوله ان كانوا احياله) والوجه عدم
 التقيد بذلك مر (قوله ان كانوا اهل اهل) وكذا ان لم يكونوا مر (قوله على الواجهة) اعتمد مر (قوله
 المباحة) قد يخرج المرعى المعدود من الحرمة لان الحرمة يملكوك كما تقدم (قوله فلا يملك البناء فيه ولو لمسجد
 ويهدم) انظر مع ما سياتى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرعى على الانهار

اها
 اليه تمام الانتفاع بالنهر وما يحتاج لاقاء ما يخرج منه فيلوا ريد حفره او تنظيفه فلا يملك البناء فيه ولو لمسجد ويهدم

أنها صلاة في حریم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فوجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الأثر عليه فلو كان للسجد المذكور أمام أو غيره من خدمة المسجد أو بمن له وظيفة فيه كقراءة غيبني في استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف وقفا صحيحا لأن الامام والقراء ونحوهم لا يتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحته فقيته مسجد الا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة ايضا لانه يشترط لجواز القصر مجاوزة محلّه فهو كساحة بين النور فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لفاسته لكن قوله غيبني استحقاقهم المعلوم لا يخفى ان محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما إذا كان لا يستحق ذلك بان كان قد جعله من اماكن جعلها بجوانب المسجد واسفل في الحریم ايضا كما هو واقع كثير فلا يخفى انه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق قيته ثم ان كان من له المعلوم بمن يستحق في بيت المال جازله تماطيه لأن منفعة الحریم تصرف لمصالح المسلمين وان لم يكن بمن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تماطيه كما هو ظاهر تأمل اه رشیدی (قوله) ويهدم ما بيني فيه انظر مع ما ساقى عن الروض من جواز بناء الرعي على الانهار وأورده على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعله للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرعي ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليجرأه سم (قوله قال بعضهم) عبارة النهاية ولا يغير هذا الحكم كما افاده الدررجه الله تعالى وان الخوف في سم وقره عش (فرع) الانتفاع بحریم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والانتقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا وق مصر القديمة ونحوها ينفى أن يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضرب بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوه ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه اه عبارة البجيرى وان انحصر ماء النهر عن جانب من أرضه صارت مكشوفة فلم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقا للعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك حتى من النهر أو حريمه لاحد وان انكشف الماء عنه لانه يصدان يعود اليه نعم لهدمها لمن يرتفع بها حيث لا يضرب بالمسلمين كذا تحرر مع مر في درسه بالمباحثة في ذلك اه سم اه (قوله) اي لاحتمال عوده اليه يؤخذ من ذلك انه لو ايس من عوده جازوه ظاهر اه عش (قوله) لا يزول وصفه الخ) معتمدو (قوله) يزول المتنوعه) اي حيث احتمل عوده كما كان اخذاه عامر اه عش (قوله) وذكره الخ) مبتدأ (قوله) ليان الخ) خبره (قوله) لا يزول البحریم لافيه) لو ملك قطعة ارض في اثناء

وأورده على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعله للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرعي ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليجرأه سم (قوله قال بعضهم) كشيئا الشهاب الرمي (فرعان) أحدهما الانتفاع بحریم الانهار كحافاتها بوضع الاحمال والانتقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا وق مصر القديمة ونحوها ينفى ان يقال فيه ان فعله للارتفاق به ولم يضرب بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوه ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز لاحد اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احياها لانها من النهر او من حريمه لاحتياج ركب البحر والارابه للانتفاع بها لوضع الاحمال والاستراحة والروور ونحو ذلك بل هي اولى بمنع احياها من الحریم الذي تباعد عنه الإماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يغير حكمه بذلك مر (قوله في المتن البئر في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى ان في المفرد دصة الفصاحة وقدرة المتعلق معرفة أي الكاتبة كايته السيد ولا يخفى ان مقتضى كلام النجاة ان الظرف لا يوصف به المعرفة وان قدر متعلقه معرفة فلا يفيد جواز وصفها به فليتامل (قوله) لا يزول البحریم لافيه الخ) لو ملكه قطعة ارض في اثناء موات ثم حفرها جميعا بئرا

ما بيني فيه كاتفل عليه اجماع المذاهب الاربعه ولقد علم فعل ذلك وطم حتى الف العلماء في ذلك واطالوا ليزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وان تباعدت الماء بحيث يلصق من حريمه اي لاحتمال عوده اليه يؤخذ من ان ما صار حريمه لا يزول وصفه بذلك يزول متنوعه وهو محتمل وحریم (البئر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحریم الا لافيه كما يفهمه قوله الا في الدار المحفورة الى آخره

ويصح أن يحترزه عن المحفورة في الملك وان علم انه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها بده ان قصدت لذلك وفي الموات متملق بما قدرته الدال عليه لفظ البئر لزومه له وأحوال منها لأن المضاف كالجزء من المضاف إليه (تنبيه) ظاهر قولهم موقف النازح انه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البئر بل من أحدها (٢٠٨) والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك المحل (والخوض) يعني مصب الماء لانه

كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفاً أيضاً على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرر في كلامه وليس مخالفاً في الروضة وأصلها ولا مناقضاً في أصله خلافاً لراعى ذلك (والدولاب) يضم أوله أشهر من فتحه فارسي معرب قبل وهو على شكل الناعورة اى موضعه ان كان الاستقاء به ويطلق على ما يستق به النازح وما يستق به الدابة (و) مجتمع (الماء) لسبق الماشية أو الزرع (و) بتردد الدابة ان كان الاستقاء بها وملقى ما يخرج من نحو حوضها لتوقف الانتفاع بالبئر على ذلك ولاحد لشيء مما ذكر ويأتى بل المدار في قدره على ما تمس الحاجة إليه ان امتد الموات اليه والأقالى انتهاء الموات ان كان والا فلا حريم كما تقرر (وحريم الدار) المبينة (في الموات) في ذكر مامر ويصح ان يحترزه عن المحفورة بملك وستاق فناؤها وهو ما حوالى جدرها ومصب ميازيها قال ابن الرفعة ان كان بمحل

موات ثم حفرها جميعها بئر فقد يقال الظاهر ان ثبت لها حريم من الموات المحفوف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور اخرج هذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال في لو بناها دار احيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح ان يحترزه اخرج اسم (قوله) ويصح ان يحترزه اخرج عبارة المعنى اما المحفورة في ملكه فيعتبر فيها العرف اه (قوله) انه اى الحريم اسم (قوله) اى الملك قول المتن (موقف النازح) وهو القائم على راس البئر يستقي اه معنى (قوله) للزومه اى الخفر (له) اى البئر فكان الاولى التأنيث (قوله) لان المضاف (أى حريم البئر) (قوله) من المضاف إليه (أى البئر) اى فلا ريد أن شرط بجى الحال من المضاف اليه ان يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه وكبرته وهنالك كذلك اه معنى (قوله) والذي يتجه اعتبار العادة وعلى هذا فياقى فيمنه التخيير ما سنذكره عن الخادم فيما لو حفر زائداً على ما يقدر عليه اه عرش قول المتن (والخوض) بالرفع وكذا المعطوفات بعده عطفاً على موقف ومراد المصنف ان الحريم موضع الخوض وكذا يقدر الموضع في المعطوفات على الخوض اه معنى (قوله) لراعى (الخ) بصيغة الجمع (قوله) لسبق الماشية (الخ) اى الموضع الذي يجتمع الماء فيه لسبق الماشية والزرع من حوض ونحوه اه نهاية (قوله) في ذكره إلى قوله ولو اهر الجدار بدقه في النهاية لا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله ونظر فيه إلى المتن وقوله وفي القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر الى ان لم يعلم يعتبر (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته اه سم (قوله) وسياق اى حكم المحفورة في المتن (قوله) فناؤها) خبر قول المتن وحريم الدار اه رشيدى (ومصباح) عطف على فناؤها (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتياد الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو حريم الخيل وان لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج أقول قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط اعتبار حيث امكن الاحتياج إليه اه عرش (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظر مر اه سم (قوله) في بداهة اى التلج اى البلد الذي فيه التلج كالشاهم اه رشيدى عبارة سم وهى ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يلد بكثرة اه (قوله) اى جهته إلى قول المتن والدار في المعنى لإلا قوله ونظر إلى المتن وقوله في القاموس الى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر الى المعتبر (قوله) إذا أتى) اى الغير قول المتن (القناة) الظاهر ان المراد بالقناة العين الجارية بوقاً بأبارها الحفر التى

قد يقال الظاهر ان ثبت لها حريم من الموات المحفوف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور اخرج وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق انها محفورة في الموات وانما هي محفورة في الملك فناملكه وكذا يقال فيما لو بناها دار احيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح ان يحترزه اخرج (قوله) وان علم انه اى الحريم (قوله) وفي الموات متملق بما قدرته (الخ) ما المانع من تعلقه بالبئر لتاوله بالمشق اى الحفيرة (قوله) في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته (قوله) فناؤها) خبر قول المتن حريم وعبرة الروض وعلى فناء الجدران حريم وجهان لكن يمنع من حفر بئر بقربها وما يضر اه وبين في شرحه ان كلام الاصل يميل الى ترجيح الوجه الاول وانه نقله ابن الرفعة عن النص والزرع كنى عن الاكثرين اه (قوله) ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أو لا على قياس اعتبار نحو حريم الخيل وان لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته (قوله) لا يعتبر كما هو ظاهر (الخ) فيه نظر (قوله) في بداهة اى وهى ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يلد بكثرة (قوله)

تكثر فيه الامطار اه وفيه نظر بل الذى يتجه انه لا فرق لمس الحاجة اليه وان ندر المطر نعم مصب ماء تحدث النسالة لا يعتبر كما هو ظاهر عمار في الصلح و (مطرح الرماذ) وكناشة وتلج في بداهة (ومرعى صوب الباب) أى جهته لكن لا الى امتداد الموات إذ لغيره احياء ما قبلته إذ أتى له ممر وان احتاج لانقطاع ازورار ونظر فيه الزركشى إذا قفا حشا للاضرار (وحريم ابار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كخطه وهو الاصل ويجوز تقديم الهمزة وقلباً ألفاً في القاموس جميعاً ابار و ابار و ابار و ابار (القناة) الحياة

للاستغناء منها (مالو حفر فيه نقص) بالتخفيف كما هو الافصح (ماؤها او خيف الانهار) اى السقوط ويختلف باختلاف اين الارض
وصلاها وهدامتها ايضا في بئر الاستغناء خلافا لما هو عليه من ان يتغير هناما ثم لان المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ومن ثم بحث
الزركشى جواز البناء في حريمها لانه لا ينافي حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر (٢٠٩) بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في

ملكه بخلاف ذلك فانه
ابتداء بملك (والدار المحفوفة
ببور) او شارع بان احى
الكل معاى او جهل كما هو
ظاهر (لا حريم لها) اذ لا
مرجح لها على غيرها نعم
أشار البلقيني واعتمده
غيره الى ان كل دار لها
حريم اى فى الجملة قال
وقولهم هنا لا حريم لها
ارادوا به غير الحريم
المستحق اى وهو ما يتحفظ
به عن يقين الضرر
(ويتصرف كل واحد)
من الملاك (فى ملكه على
العادة) وان اضر جاره
كان سقط بسبب حفره
المعتاد جدار جاره او
تغير بحشه بئر لان المنع
من ذلك ضرر لا جاره له
(فان تعدى) فى تصرفه
بملكه العادة (ضمن) ما
تولد منه قطعاً او ظاهراً
كان شهده بخير ان كما هو
ظاهر لتفسيره (والاصح
انه يجوز ان يتخذ داره
المحفوفة بمساكن حماما
واصطبلًا وطاحونًا وفى
ومدبغة (وحانوته فى
الزواجر حانوت حداد)
وقصار (اذا احتاطوا بحكم
الجدران) احكاماً يليق بما
يقصده بحيث يندر تولد

تحدث في حرمها من الابدان الى انتهائها وظهورها على وجه الارض ويقال لها عرف مكة واعمالها قعر
العين وواحد ما فقير اه سيد عمر (قوله لا للاستغناء منها) اى بل لتفقد احوال الفئاة عند الحاجة الى عمارتها
او كسبها اه سيد عمر (قوله ثم) اى فى بئر الاستغناء اه سم (قوله لان المدار) اى هنا اه عش (قوله)
لتصرفه فى ملكه) اى ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك او يقال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص
الانتفاع به فاقبضه ما لو بنى بداره ما يمنع الضرر او نفوذ الهواء الى دار جاره وهذا الثانى اعمده بما يظهر ثم
رايت قول الشارح الاقوى واعتراض اخ اه سيد عمر (قوله ابتداء بملك) لاشتمال المار تفاق اه سم
ويمكن ان يقال ان المعنى ولو حكا فيشمله ايضا (قوله او شارع) بخلاف ما اذا كانت فى غير نافذاه معنى
(قوله اى او جبل) اعتمده مر اه سم (قوله قال) اى البلقيني (قوله اى وهو الخ) اى الحريم المستحق
(قوله ما يتحفظ به الخ) يتأمل على هذا هل يعتبر من كل جانب او من البعض وهل ثبت لكل فى ملك كل او
كيف الحال اه سيد عمر (قوله وان اضر) الى ان فى المعنى قول المتن (فان تعدى ضمن) ولهذا اتى الوالد
رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه اطفال فأتوا بسبب ذلك تخالفته العادة
اه نهاية قال الرشيدى وعش قوله مر ولهذا اتى الخ وقد يشكك عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ
داره المحفوفة الخ لان باب بالفرق بين ما يعتد فعله بين الناس فى الجملة كالذ كر ارات فى قولهم المذكور
وان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كما فى هذه الفتوى سم على حج
اه قول المتن (والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حمام الخ) هذا شامل للمالكين لدار
فى سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او حانوتا واسبيلا وان لم ياذن الشركاء خلافا لبعضهم كاعلم ذلك
عمار فى الصلح اه نهاية زاد المعنى او حماما وان قام او حانا (قوله وقصارا) اى او نحو ذلك نهاية
ومعنى (قوله من كل مؤذ لم يعتد) يؤذ منه حرمة الوعد بنحو العظم والجلود بما يؤذى فيمنع من ذلك
حيث كان ثم من يتاذى به اه عش (قوله واجرى ذلك) اى المنع مع الاضرار وعدمه مع عدمه (قوله)
فى نحو إطالة البناء) اى فيما يمنع الشمس والقمر اه كردى اى ونحوهما كالضوء والهواء (قوله وافهم)
الى قوله اه فى المعنى (قوله يزعمها) الاولى هنا وفى قوله اليها التذكير (قوله واعترض الخ) اى مقاله
الزركشى (قوله بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بسبب حفره الخ اه سم (قوله ثم

ولان لم يعتد هناما مر) فى بئر الاستغناء شرح مر (قوله فانه ابتداء بملك) لاشتمال المار تفاق (قوله بدور
او شارع) قد يميز به عن المحفوفة بموات بان ملك ارضافيه فجعل جميعها دارا فالوجه ان لا حريم هنامته
(قوله اى او جبل) اعتمده مر (قوله فى المتن فان تعدى ضمن) ولهذا اتى شيخنا الشهاب الرملى بضمان من
جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبهه اطفال فأتوا بسبب ذلك تخالفته العادة اه وقد يشكك على
قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن الخ لان باب بالفرق بين ما يعتد فعله بين
الناس كالذ كر ارات فى قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس
مطلقا كما فى هذه الفتوى (قوله فى المتن والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلًا
الخ) قال فى شرح* الروض واستثنى بعضهم بما ذكر ما لو كان له دار فى سكة غير نافذة فليس له ان يجعلها
مسجدا ولا حماما ولا حانوتا واسبيلا إلا باذن الشركاء وفيه نظر اه والمعتمد عدم استثناء ما ذكر مر
(قوله واعترض بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بحفره المعتاد جدار جاره (قوله ثم

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - سادس) خلل منه فى بنية الجار لان منته اضرار اياه واختار جمع المنع من كل مؤذ
لم يعتد والرواى انه لا يمنع إلا ان ظهر منه قصد التعنت والفساد واجرى ذلك فى نحو إطالة البناء وافهم المتن انه يمنع من الغالب
فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق عتيف يزعمها وحبس ماء بملكه تسرى ندواته اليها قال الزركشى والحاصل منع ما يضر بالملك
دون المالك اه واعترض بما مر فى قولنا ولا يمنع من حفر بئر بملكه ويرد بان ذاك فى حفر معتاد وما هنا فى تصرف غير معتاد فامله ثم

رايت بعضهم نقل ذلك عن الاصحاب فقال قال ائمتنا وكل من الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضيان إذا افضى إلى تلف من قال يمنع ما يضر المالك دون المالك عمله في تصرف (٢١٠) يخالف فيه العادة لقولهم ولو حفر بملك بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انقصت ماء المايضن

رايت بعضهم الخ عبارة النهاية فقد نقل والدرجحة الله تعالى عن الاصحاب أنه يتصرف كل شخص في ملكه الخ اه (قوله بعضهم) أي كشيئنا الشهاب الرمي اه سم (قوله نقل ذلك) أي اجمع المذكور (قوله وكل من الملاك يتصرف الخ) فالخاصل أن له فعله ما وافق العادة وإن ضر المالك والمالك وإن له فعل ما خالفها أن لم يضر المالك وإن ضر المالك وكذا لو ضر الاجنبي بالولي وبكفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وإن لم يجر بفعل عينه ومنه حداديين برأين نخرج نحو معمل التشادر فيضمن فاعله بين الابنية ما تولد منه ومنه معمل البارود (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد مالم يضر اسرج في ملكه ولو بنجس ولم عليه تسويد جدار جاره فليؤمر به بغيري (قوله ولا ضيان إذا افضى إلى تلف) لا ينافي ذلك أن من فتح سراجا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئته من نفس او مال لجريان العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل أن لم تأكل منه وجب دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافى المضطر ولا يجب عليه بأنه يرد أن يلقى أو يشوى لأنه غير معتاد فلا يضمن مرسى على حج أي فيجب عليه الدفع متى عليها وإن لم تطلب لكن يقول لها لأن دفع لك بالائتمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضيان عليه وتضمن هي جنيتها على عاقبتها كما أتى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن الخ انها لو لم تقدر عليه حالاً وطلبت منه نسيته فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطر ارضا وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه عش (قوله محله في تصرف الخ) قضيته انه لو اسرج في ملكه على المعتاد جاز وان أدى إلى تلويث جدار الغير بالدخان وتسويده به او تلويث جدار مسجد بجواره ولو لمسجده عليه الصلاة والسلام كذا قال مرو لا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج ما هو بنجس وان أدى إلى ما ذكر وقد التزمهم تارة وتوقف اخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فحرم اه سم على منبج اقول وحيث استند إلى مقتضى كلامهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه عش اقول بل الظاهر التوقف لاسما في تلويث مسجده ﷺ (قوله او تكن الخ) عطف على يخالف الخ وكان الاولى أن يقول ولم تكن الخ عبارة النهاية اولكون الارض الخ عطف على في توسعة الخ (قوله خوارق) في القاموس والحوار ككتنان الضعيف اه (قوله إذا لم تظفر) أي لم تبين (قوله ولا كذلك الخ) إذا لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه سم وعش (قوله ضمنه) خالفه النهاية والمعنى عبارة الاول لم يضمن كاقاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا لمرأقين اه قال عش قوله مرسى لم يضمن أي حيث كان دفعه معتادا ولو اختلفا صدق الدان لأن الاصل عدم الضيان اه وعبارة الثاني وقال القاضي لاضيان في الحالين وهذا هو الظاهر اه (قوله على الاول) أي قول الرايين (قوله قطعا) إلى قوله وان اتسعت في النهاية (قوله بل يسن) أي الاحياء اه عش (قوله وان قلنا بكرة بيع عامرها) يعني مكة وكانه توهم انه قد ذكرها اه رشيدى (قوله منه) أي الحرم اه عش قول المتن (في الاصح)

رايت بعضهم) أي كشيئنا الشهاب الرمي (قوله ولا ضيان إذا أفضى إلى تلف) لا ينافي ذلك أن من فتح سراجا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئته من نفس او مال لجريان العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل أن لم تأكل منه وجب دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافى المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه يريد أن يلقى أو يشوى لأنه غير معتاد فلا يضمن مرسى (قوله ولا كذلك فيما مر) إذا لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه (قوله وقال القاضي الخ) اعتمده

مالم يخالف العادة في توسعة البئر أو تقريبها من الجدار أو تكن الأرض خوارق تنهار إذا لم تقطع فليطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع منها تقصيره ولو حفر بئرا في موات فحفر آخر بئرا بغيرها فنقص ماء شر الاول منع الثاني منه قيل والفرق ظاهر اه وكأنه أن الاول استحق حريما لبئره قبل حفر الثاني ففتح لوقوع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما مر ولو اهتز الجدار بدفعه وانكسر ما علق فيه ضمنه أن سقط حالة الضرب والافلاقالة العراقيون وقال القاضي لا يضمن مطلقا ويظهر على الاول أن سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب اليه عادة كسقوطه حالة الضرب بل قد يقال أن مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك (تنبيه) ينبغي أن يستثنى من قولهم لا يمنع ما يضر المالك مالم تولد من الراحة مبيح يتم كمرض فان الذي يظهر أنه أن غلب تولده واذاؤه المذكور منع منه والافلا (ويجوز قطعا احياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كإيملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرة بيع عامر

(دون عرفات) وإن لم يكن منه اجماع فلا يجوز احياءها ولا يملكه (في الاصح) لتعلق حق النسل بها وان (تسعت ولم تقتق به وقباس ما يأتي في المحصب بل اولى أن تمره كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفته من سنن الحج الاكيدة (قلت)

ومزدلفة) وإن قلنا المبيت بهاسنة (ومنى كمرقة والله أعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله الانبياء لك بيتا بمنى يظلك فقال لا منى مناخ من سبق وبحث ابن الرقعة فيها القطع مانع لضيقتهم والحق بهما المحصب لأنه ليس للحاج إذا نذر أو أن يبيتوا فيه وأعرض بأنه ليس من مناسك الحج ويرد بأنه تابع لها (ويختلف الأحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد أطلقه الشرع (٢١١) ولا حيلة لغة فوجب الرجوع فيه للعرف

كالحرز والقض وضابطه أن يبدأ كل شئ بما يقصد منه غالبا (فإن أراد مسكننا) أو مسجدا (أشترط) حصوله (تحويل البقعة) ولو بقصب أو جريد أو سقف اعتيد ومن ثم قال الماوردي والرواية أن ذلك يختلف باختلاف البلاد وأعمده الأذرع وفي نحو الأحجار خلاف في اشتراط بنائها ويتجه الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزرية على محل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كإدخاله عبارتهما وهي لا يكتفى في الزرية نصب سقف واحجار من غير بناء لأن المتملك لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله اجتياز انتهى فافهم التعليل أن المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرقعة والأذرع وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر ونسوته لضرب خيمة وبناء معلف وغيره ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وإن ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها إلى الرحلة (وسقف

والثاني أن ضيق الممتع والأفلاحة معنى قول المتن (ومزدلفة ومنى كمرقة) فلا يجوز إحياءهما في الأصح لحق المبيت والرى وأن لم يقص به المبيت والرى وقد عتد البلوى بالبناء بمنى وصار ذلك مما لا يسكن فيجب على ولي الأمر هدم ما فيها من البناء المنع من البناء فيها معنى نهاية (قوله) وبحث ابن الرقعة (الح) عبارة المعنى (تنبه) ظاهر كلامه أن هذا الحكم منقول وأن خلاف عرفه يجرى فيه وبه صرح في الصحيح والذي في الروضة أن ذلك على سبيل البحث فإنه قال ينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كمرقات لوجود المعنى وقال ابن الرقعة ينبغي فيها القطع لضيقتهم بخلاف عرفات أه (قوله) فيها أي مزدلفة ومنى (قوله) والحق) ببناء المعقول عبارة شرح المنهج قال الزركشي وينبغي إلحاق المحصب بذلك لأنه ليس للحجيج المبيت فيه أه وجزم شرح الروض بالأحق (قوله) وأعرض (الح) اعتمده النهاية والمعنى فقال قال الولي العرافي لكنه ليس من مناسك الحج فمن أحاسن ما انتهى بهما المعتمد أه (قوله) ويرد بأنه تابع بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع إحياءه ولو لم يكن تابعا لما لأنه حينئذ من حقوق المسلمين العامة أه سم أقول وهذا هو الظاهر وأن خالفه النهاية والمعنى قول المتن (بحسب الغرض) ولو حفر قبراً في موات كان أحياء تلك البقعة وملكه كإقاله الزركشي قالوا بنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبراً في مقبرة مسجلة فإنه لا يختص به إذ سبق فيها بالدفن لا بالخفر أه معنى أي من سبق بالدفن فيه فهو أحق به أه ع (قوله) المقصود منه) إلى قوله ومن ثم قال في النهاية والمعنى الأقول مسجد (قوله) كالحرز) أي في السرفة (قوله) وفي نحو الأحجار خلاف (الح) وقضية كلام الشيخين الاكتفاء بالتحويط بذلك أي بالأجرأ واللن أو القصب من غير بناء ونص في الأمر على اشتراط البناء وهو المعتمد أه معنى زاد النهاية والأوجه الرجوع في جميع ذلك إلى العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرقعة (الح) أه قال الرشيدى قوله وقضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط بذلك من غير بناء (الح) تأمل هذه السوادة فلعن فيها سقطة من النسخ ثم سرد عبارة الشارح إلى المتفرقا أه (قوله) ويتجه الرجوع) إلى المتن في النهاية (الح) أقوله وحمل إلى ومن ثم (قوله) وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله) اعتيد) أي البناء (قوله) دون مجرد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد أي ولم يمتد التحويط مجرد عن البناء ويظهر أن الأمر كذلك إذا اعتيد كل من الممارن له والمجرد عنه لأسباب إذا غلب المجرد فليراجع (قوله) كإدخاله) أي ذلك المحل (قوله) لأن التملك كذا في أصله والاولى المتملك كافي الروضة أه سيد عمر (قوله) ومن ثم) أي من أجل أن المتجه الرجوع في البناء وعدمه إلى عادة ذلك المحل (قوله) نازلوا الصحراء) كالأعراب والأكراد والتركبان أه كرى قول المتن (وسقف بعضها) نعم قدمي، موضعاً للزينة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر أه سم (قوله) لأنه العادة فيها) قال سم على منيج قد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدوام لم يتوقف إحياءها على باب وفاقاً لم أه ع وش وقوله للدوام لعله محرف عن الدار (قوله) فيها) أي المسكن والمسجد قول المتن (أوزرية (الح) عطف على قوله مسكن (قوله) بما اعتيد) أي ولا يشترط بناء كإمر خلافاً للثانية والمعنى عبارتهما هنا لا يكتفى نصب سقف واحجار من غير بناء أه قال الرشيدى قوله مر أو احجار من غير بناء مر ما فيها (قوله) والأصح اشتراطه) أطلق تصحيح اشتراط مر (قوله) وأعرض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله) ويرد بأنه تابع) بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع إحياءه ولو لم يكن تابعا لما لأنه حينئذ من حقوق المسلمين العامة (في المتن وسقف بعضها) نعم قدمي، موضعاً للزينة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط

بعضها وتعليق باب) من خشب أو غيره أي نصبه لأنه العادة فيها (وفي) تعليق (الباب وجه) أنه لا يشترط وكذا قبله لأن فقد هماً لا يمنع السكنى والأوجه في مصلى العيد أنه لا يشترط تسقيف بعضه كما هو العادة فيه (أوزرية) دواب) أو نحو ثمرة أو حطب (تحويل) بما اعتيد بحيث يمنع الطارق (السقف) كما هو العادة (وفي) تعليق (الباب الخلاف) السابق (في المسكن) والأصح اشتراطه (ومزرعة)

بتلك الزاوية الفتح افصح (جمع) نحو (التراب) أو الشوك (حولها) كجدار الدار (وأسورة الأرض) يطعم المنخفض وكسح العالي وحرثان توقف زرعها عليه مع سوق ماء توقف الحرت عليه (و ترتيب ماها) يشق ساقية مثلاً إن لم يحفر طريقه إليها (إن لم يكفها المطر المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها (٢١٣) نعم بطائع العراق لا بد من حبسه عنها عكس غيرها وأرضي الجبال التي لا يمكن سوق ماء إليها

الباب في الزرية وينبغي أخذ ما تقرر أن محله حيث اعتيد ذلك اه سید عمر (قوله بتلك الزاوية) إلى التنبية في المعنى إلا قوله نصب باب له وإلى قول المتن ولو أقطعه الامام في النهاية إلا قوله فظهر إلى أمان زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله وكسح العالي) أي أزالته (قوله مثلاً) أي أو يحفر ثرى أوقافاً ونحو ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فإذا حفر طريقه لم يبق إلا اجراءه كفي وإن لم يحرقه فأنه يملكه ويحفر طريقه كفي أيضاً كما رجحه في الشرح الصغير نهاية ومعنى (قوله طريقه) أي الماء (قوله إليها) أي المزرعة قول المتن (المطر المعتاد) أي أو التلج المعتاد (قوله بطائع العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشرط في إحياؤها حبس الماء عنها اه معنى عبارة عرش قوله بطائع العراق لسم لو اضع يسيل الماء إليها إنما اه عرش (قوله تكني الحراثة الخ) أي في حصول الاحياء والتلك (قوله وجمع التراب) أي ويجوز أن يتكلف نقل الماء إليها أو يحصل مطر زائد على العادة يكفيها اه عرش (قوله لان استيفاء المنفعة الخ) علة للعللة قول المتن (أو بستان الخ) أي أو إيراد إحياء الموات بستاناً فيشترط لحصوله جمع التراب الخ (قوله نصب باب له) عبارة المعنى وسكت المصنف عن نصب الباب وظاهره أنه لا يشترط في إحياء البئر خروج الماء إلى البئر الرخوة أرضها بخلاف الصلبة وفي إحياء بئر القناة خروج الماء وجريانه ولو حفر نهر امتد إلى النهر القديم بقصد التلج لا يجري فيه الماء ملكه ولو لم يحجره كالأشترط السكنى في إحياء المسكن اه (قوله بحيث يسمى بستاناً) فلا يكفي غرس شجرة أو شجرتين في أرض واسعة نهاية ومعنى (قوله كبنادار) أي وطاحونة وبستان وزرية اه عرش (قوله يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك أن ما جرت العادة بقصده إذا فعله بلا قصد كونه غير مكفول بملكه فغيره إحياءه بخلاف ما لم يحجره العادة في إحياءه بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد إحيائه لم يملكه اه عرش قول المتن (ومن شرع في عمل الخ) ولو شرع في إحياء نوع غيره لنوع آخر ملكه بما يحيا به ذلك النوع الآخر كان شرع في عمل بستان ثم قصد أن يجعله مزرعة ملكه يملك به المزرعة اعتباراً بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصدت عاواناً بما يقصده نوعاً آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى لم يملكها بخلاف ما إذا لم يقصد اه عرش (قوله واتى بما يقصده نوع آخر) أي وكان المأق في به بما يقصد الملك وغيره في مثاله بخلاف ما إذا كان لا يقصد إلا للملك فانه يملك به مطلقاً كالدار كإياقي في كلامه قريباً اه قول المتن (أو اعلم الخ) عطف على شرع أي جعل لها علامة العارة اه معنى (قوله أوجع تراباً) أي قول المتن ولو أقطعه في المعنى إلا قوله فظهر إلى أمان إذا زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله والمراد بثبوت اصل الحقيقة له) قال الأزهري أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقوله فلان أحق بماله أي لاحق لغيره فيه قال النووي في التحرير وهو المراد هنا والثاني الترجيح وإن كان لاخره فيه نصيب كخبر الأيم أحق بنفسها اه رشيدى (قوله فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ (قوله بعود الانتفاع) أي عود إمكانه (قوله فلاحق له فيه) أي في الزائد فغيره إحياء الزائد كما قاله المتولى نهاية ومعنى وقديسئل عن المراد بكفايته وقد ظهر وأقال ما ظهر لمرادها بما في بغيره من ذلك الإحياء فان أراد إحياء دار مسكنها حيث شرح مر (قوله ما لا يفعل عادة إلا التملك) الظاهر أن من ذلك زربية الدواب فانه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا يناق قول مر في شرحه ولو شرع في الإحياء لنوع فاحياه لنوع آخر بان قصد إحياء للزراعة بعد أن قصد للسكنى ملكه اعتباراً بالقصد الطارىء بخلاف ما إذا قصدت عاواناً بما يقصده به

ولا يكفيها المطر تكني الحراثة وجمع التراب كما اقتضاء كلاهما وجزم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط في إحياها (في الاصح) كالأشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الإحياء (أو بستاناً يجمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء به عن التحويط بغيره (و) إلا اشترط (التحويط) ولو بنحو قصب اعتيد لا (حيث جرت العادة به) لا يتم الإحياء بكونه وما حملت عليه المتن من التوزيع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة وأصلها خلافاً لبعضهم (وتيسية ماء) لانه لم يكفه مطر كالزراعة (ويشترط) نصب باب له (والغرس) ولو لبعضه بحيث يسمى معه بستاناً (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط أن يشر (تنبيه) ما لا يفعل عادة إلا التملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده وما يفعل له وغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه (ومن شرع في عمل إحياء لم ينم) كحفر الأساس (أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز

خشباً) أو جمع تراباً أو خط خطوطاً (فتحجر) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على عمارته حالا فكفايته (و) حيثن (هو أحق به) من غيره اختصاصاً بالملك والمراد بثبوت أصل الحقيقة له إذ لاحق لغيره فيه خبر أبي داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يبطل حقه بنحو غرقه وتعمد الانتفاع به فيعود بعود الانتفاع به أما ما زاد على كفايته فلا حق له فيه

فكفائته ما يليق بمسكنه وعباله وإن اراد إحياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستنفها في مؤناته فكفائته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منبج اه عش **(قوله)** وإن كان شائما وإذا اراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الاقدام عليه من أي عمل شاء ولا بد من القسمة بينه وبين الاول ليشه حتى الاول عن غيره ولا يحير الاول فيما يريد إحياءه نظر ممرات في الخادم قال ينبغي ان يرجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه و مراده ينبغي الخ الوجوب وذلك لهدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي ان الحاكم يعين جهة لمريد الاحياء فان لم يكن حاكما راعا امتنع المحي اختيار مرید احياء الزائد بنفسه اه عش **(قوله)** فلا حلق له فيه اي فيها لا يقدر على احيائه حالا ولا على المرجع في القدرة حالا عرف بلد الاحياء فيختلف باختلاف المقصود فيه كاسبوع وشهر وسنة فاكث **(قوله)** يقتضي الملك بل الإيهام كاف في الاستدراك اه سم عبارة المفتي يوم احقية الملك اه **(قوله)** ومنه يؤخذ الخ اي من التعليل **(قوله)** لا يصح هبة كاقاله الماوردي خلافا للدارمي نهاية مؤلفي قول الامام (وانه لو احياء آخر ملكه) انظر لواحياه الآخر بان اتم على ما فعله الاول الذي شرع فيه ولم يتم له ملكه بذلك قاله م ظاهر كلامهم انه ملكه اقول لو تصير آلات الاول المبنية مقصود بفتح الثاني فلاول ان طالب نزعا او إذا نزعت لا يتنصص ملك الثاني المتنازع في حر سم على منبج اي إذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصح مسكنه املا اه عش **(قوله)** هذا اي الخلاف (ان لم يعرض) اي عن العمارة قال الرافعي والخلاف في هذه المسئلة شبه بما اذا عيش الطائر في ملكه واخذ الفرج غيره ملكه وكذا الوصل ظي في ارضه او وقع الناج فيها ونحو ذلك انتهى وقدرت في ذلك اضطراب وسياق تحريره لإنشاء الله تعالى في آخر الويلة اه معنى **(قوله)** ولا اي ان اعرض اي بان صرح به او دل عليه القرائن القوية اخذنا مما يأتي عن عرش آقا **(قوله)** نقل آلات المتحجر) فان نقلناهم ودخلت في ضلته اه عش **(قوله)** مطلقا اي عرض او لا **(قوله)** لتضييقه على الناس الخ قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم توجه عليه اعتراض اه سم **(قوله)** حرمة ذلك عليه لعل على الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به اه سم **(قوله)** وحيثن فلا حد امره الخ بل يجب عليهم ايضا كما يفيد التعليل اه يجزى عن التعليل **(قوله)** لها اي السلطان ونائبه **(قوله)** (وايضا) في أصله بالالف اه بصري **(قوله)** (في رأي الامام) عبارة المفتي وتقديرها الرأي الامام وقيل يقدر بثلاثة ايام وقيل بعشرة ايام اه **(قوله)** بطل حقه اي من غير دفع الى السلطان وقضية هذا انه لا يبطل حقه بطول المدة بلا مهلة وهو ما يحتمل الشيخ ابو حامد لكنه خلاف منقوله الذي جزم به الامام من انه يبطل بذلك معنى وشرح الروض واقره سم وقال النهاية بما يحتمل الشيخ ابو حامد والقاضي والمتولي من عدم البطلان بذلك هو الاصح اه **(قوله)** (واو علم منه الاعراض) اي صريحا وينبغي ان مثل العلم الظن القوي سيما مع دلالة القرائن عليه اه عش **(قوله)** فله ان ينزعها عبارة النهاية والمفتي والاسني فينزعها اه **(قوله)** أظهر الخ اي ذكر الامام مظهر ايمون الامامة بعد ان ذكره بعنوان السلطة

نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزيرة بقصد السكنى يملكها خلافا للامام اه **(قوله)** ولما كان اطلاق الاحقية يقتضي الملك الخ بل الإيهام كاف في الاستدراك **(قوله)** انه لا تصح هبة) اي كاقاله الماوردي **(قوله)** وبما وطأت به لهذا الاستدراك اندفع التوقف فيه) وكيف يتوقف في الاستدراك من ان مقابل الاصح قائل بصحة البيع **(قوله)** لتضييقه على الناس الخ قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البراري المتسعة التي لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم توجه عليه اعتراض **(قوله)** ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه لعل على الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به **(قوله)** فان مضت ولم يفعل شيئا بطل حقه) قال في شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بلا مهلة وهو ما يحتمل الشيخ ابو حامد لكنه خلاف منقوله الذي جزم به الامام شيئا بطل حقه اما إذا لم يذكر عذر او علم منه الاعراض فله ان ينزعها منه حالا ولا يملكه (ولو اقامه الامام) اظهره بوصف آخر فتتنا

(قوله ولو حذفه) أى أخره (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اسم (قوله دون غيره) لعل محله إذ لم يضر الأمر إلى السلطان فهو بقاءه طاماً أه سيد عمر (قوله) خلاف قول مامر) أى أحمى أو أترك أه كردى (قوله) تملك رقبته إلى قوله ولا ينافى فى المعنى وإلى قوله بل قد يجب فى النهاية إلا قوله لكن العمل إلى وفه نظر (قوله) ملكه الخ جواب لو (قوله) بجزء أقطاعه له ظاهر وهو أن يضع يده عليه أه سم (قوله) فى أحكامه السابقة يؤخذ منه أنه لو أحياءه آخر ملكه ويدل عليه أيضاً قوله وبمحت الزركشى الخ أه سم أقول وصرح به المنهج (قوله) وذلك الخ عبارة عن المعنى والاصل فى الاقطاع خبر الصحيحين أنه ^{عليه السلام} قطع الزبير الخ وخبر الترمذى وصححه أنه صلى الله عليه وسلم أقطع وائل بن حجر بمصر موت أه (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم الخ لك أن تقول التعبير بالأموال يخرج الموات لأنه ليس ماله لم فلا يصلح حجه لما هنا بل لما سفيده الشارح قريباً بقوله وأوليه يرجو فليتأمل أه سيد عمر عبارة سم وأقرأه عش كان وجه الاستدلال القياس وإلا فالكلام فى أقطاع الموات وأموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر أه وصنع المعنى المار آنفاً سالم عن الاشكال (قوله) وبمحت الزركشى الخ عبارة عن المعنى لكن يستغنى هنا كما قال الزركشى ما قطعه صلى الله عليه وسلم الخ أه (قوله) أن ما قطعه صلى الله عليه وسلم) أى أرفقا أه رشيدى (قوله) لا تملك) أى بالاقطاع (قوله) لا يملك الغير) أى غير المقطع أه عش (قوله) كما مر) وهو قوله لتملك رقبته الخ أه كردى (قوله) وأفهم قوله الخ عبارة عن المعنى تنبيه هل يلحق المندرس الضائع بالموات فجواز الاقطاع فيه وجهان أحدهما فى البحر نعم بخلاف الاحتمال قبل هذا ينافى مامر من جملة كالمال الضائع لا يجب بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من جميع الوجوه والحاصل أن هذا مقيد لذلك وأما اقطاع العامر فعلى قسمين اقطاع تملك و اقطاع استغلال الأول أن يقطع الامام ملكاً أحياء بالاجراء والوكلاء أو اشتراه أو كيله فى الذمة فيملكه المقطع بالقبض أو ابدأ وأقت بعمر المقطع وهو العمرى ويسمى معاشاً أو الملاك المتخلفة عن السلطان الماضية بالموات أو القتل ليست تملك للامام القائم مقامهم بل لورثتهم أن يبنوا وإلا فكل أموال الضائعة ولا يجوز اقطاع اراضى التى تملكها ولا اقطاع الاراضى التى اصطفاهما إلا تملك لبيت المال من فروع البلاد ما يحق الخس وأما باستطاعة نفوس الغائبين ولا اقطاع اراضى الخراج صلحوا فى اقطاع اراضى من مات من المسلمين ولا وراثته وجهان الظاهر منها المنع ويجوز اقطاع الكل معاشاً والثانى أن يقطع غلة اراضى الخراج قال الأذرى ولا احسب فى جواز الاقطاع للاستغلال خلافاً إذا وقع فى محل من هو من أهل النجدة قدر البلى بالحال من غير مجازة أه فى ملكها المقطع بالقبض وتخص بها قبله فان أقطعه من أهل الصدقات بطل وكذا من أهل المصالح وإن جاز أن يطلو من أهل الخراج شيئاً لكن بشرطين أن يكون بمال مقدر قد وجد سبب استباحته كالنابذ والامامة وغيرهما وأن يكون قد حل المال ووجب لصح الحوالة به يخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع وأن أقطعهما من القضاة وكتاب الدواوين جاز سنة واحد أو هل يجوز الزيادة عليها وجهان أحدهما المنع أن كان جزئياً أو أن كان اجرة ويجوز الاقطاع للجندي من أرض عامرة للاستغلال بحيث تكون منافعها له مال ينزعها الامام وقضية قول المصنف فى فتاويه أنه يجوز له اجارته أنه يملك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحل للجندي من الفلاح من مغل وغيره خلال بطريقه وما يعتاد أخذه من رسوم ومظالم خرام والمقاسمة مع الفلاح حيث البذر منه منها الشافعى رضى الله تعالى عنه وغيره وحيث قالوا يجب على الفلاح اجرة مثل الأرض وإذا وقع التراضى على اخذ المقاسمة عوضاً عن اجرة الأرض كان ذلك جائز الحق على الجندي المقطع أن يرضى الفلاح فى ذلك ولا يأخذ منه إلا ما يقابل اجرة الأرض وإن كان البذر من الجندي فجميع المغل له والفلاح اجرة مثل ما عمل فان رضى الفلاح عن

ولو حذفه لاستغنى عنه
ويصح أن يشير بذلك إلى أن
الامام أخص من السلطان
لأن من شأنه أنه يحكم على
السلطين المختلفة وإن
الاقطاع إنما هو من وظيفة
الامام دون غيره بخلاف
قول مامر (مواتاً) تملك
رقبته ملكه بمجرد إقطاعه
له وأوليحيه وهو يقدر عليه
(صار أحق بأحيائه) بمجرد
الاقطاع أى مستحقاً له دون
غيره وصار (كالمحجر)
فى أحكامه السابقة وذلك
لأنه ^{عليه السلام} أقطع الزبير
رضى الله عنه أرضاً من
أموال بنى النضير رواه
الشيخان وبمحت الزركشى
أن ما أقطعه ^{عليه السلام} لا يملك
الغير بأحيائه كما لا ينقض
حماه ولا ينافى ما قرر
أن المقطع لا يملك قول
الماوردى أنه يملك لأنه
محمول على شرح المذهب
على ما إذا أقطعه الأرض
تمليكاً لرقبتها كما مر وأفهم
قوله مواتاً أنه ليس له اقطاع
غيره ولو مندرساً لكن
العمل على خلافه كذا قيل
وفيه نظر لأنه إن كان ملكاً
لمرجوم لم يجز له أو لغيره من جوارحه
فهو ملك لبيت المال فيجوز له

كامر بل قد يجب عليه ونقل الأذرى عن الفارقى وقال لأحسب فيه خلافا جواز الاقطاع للاستلال اذا وقع لمن هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله وفيه نظر بل الوجه ما علم عامر انفاق المجموع وغيره ان للامام الاقطاع لتخليك الرقة وتخليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء اهل النجدة وغيرهم (ولا يقطع) الامام اى لا يجوز له ان يقطع (لا قادرا) (٢١٥) على الاحياء) حسا وشرعا

دون ذى بدارنا (وقد را
يقدر عليه) اى على احيائه
لانه الاق تقطعه المنوط
بالمصلحة (وكذا التجحر)
لا يثبت ان يقع من مرده
للافا يقدر على احيائه
ولاً جاز لتغيره احياء
الزائد كما مر وهل يحرم
تجحر الزائد على ما يقدر
عليه الوجه نعم لان فيه منعا
لمر يدى الاحياء من غير
حاجة له فيه ولو قال
المتجحر لغيره اثر ترك به
اوقتكم مقامى صار الثانى
احق به قال الماوردى
وليس ذلك به بل هو تولى
وايثار (والا ظهر ان
للامام) ونائبه ولو والى
ناحية (ان يحصى) بفتح اوله
اى يمتنع وبضمه اى يجعل
حى بقعة موات) بان يمتنع
من عدان يريدها حى له من
رعيه (لرعى) خيل جهاد
(ونعم جزية) وفى
(وصدقة) نعم (ضافو)

أجرته بالمقاسمة جازاه كلام المغنى من نسخة سقيمة (قوله كامر) اى فى أوائل الباب اه كروى اى فى شرح
فقال ضائع وكذا قوله الاق بتمام انفا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقدر ما فيه وحاصله انه ان توقع
ظهور مالك حفظه والاصار ملكا لبيت المال فلا امام اقطاعه ملكا او ارتفاقا بحسب ما يراه مصلحة اه
(قوله من اهل النجدة) اى القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتامل مع ما فى المغنى فانه نقل المذهب كما هو
عادته اه سيد عمر وقدر عبارة المغنى انفا (قوله الامام) اى الى الفصل فى النهاية الا قوله بان يمتنع الى المتن
وقوله خلافا لنم وفيه (قوله حسا) الى الفصل فى المغنى الا قوله وهل يحرم الى ولو قال وقوله بان يمتنع الى
المتن وقوامه وهو يقرب الى مع كثرة المرعى وقوله خلافا لنم وفيه (قوله لا يثبت ان يقع الخ) عبارة المغنى
فلا يتجحر الشخص لان يقدر على الاحياء وقد يقدر على احيائه اه (قوله احياء الزائد كما مر) اى فى
شرح وهو احق به وقد قد مناهنا عن عشرين طريق تمييز الزائد عن غيره واجمعهم هناك ايضا من لا يقدر
على الاحياء حال الاحق له فيما يتجحر عليه فغيره احياء (قوله ولو قال للمتجحر) عبارة المغنى وله نقله الى غيره
وايثاره بكا يثاره بجملة المبتدأ قبل الدباغ ويصير الثانى احق به ويورثه اه (قوله أو أوقتكم مقامى)
اى ولو بمال فى مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز لهُ وثر اخذه اخذ امانا كروى فى النزول عن الوظائف بعوض
وحيث وقع ذلك فلا رجوع له ببدلانه اسقط حقه اه عشرين (قوله قال الماوردى وليس الخ) خلافا
للدارى كامر (قوله ان للامام ونائبه) خرج بالامام ونائبه غيرهما ليس لان يحصى مغنى وشرح
المنهج (قوله بان يمتنع الخ) تصويل للجمعى (قوله من رعيه) متعلق بمنع قول المتن (نعم جزية) وانظر
كيف هذا مع ان الواجب فى الجزية الدناير ويمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نعمة بدلا عن الجزية او
اشترى نعمة بدناير الجزية بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة به يحصى ومقتصر المغنى على الصورة الاولى
والثالثة (قوله ونعم ضالة) وكان الاحسن للوصف تقديم ضالته واخيرها حتى لا ينقطع النظر عن النظائر
اه مغنى (قوله ومعنى خبر البخارى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لاحى الامثل الخ) خبر ومعنى الخ
(قوله ومع كثرة الخ) عطف على لما ذكر الخ ش اه سم (قوله بحث بكنى المسلمين مابق) فلو عرض بعد
حى الامام ضيق المرعى لجذب اصابعهم ولعرض كثرة مواشيهم فالاقرب بطلان الحى بذلك لان فعله
انما هو بالمصلحة وقد بطلت بلحق الضرر بالمسلمين بدوام الحى اه عشرين (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف
الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر ان له نقض حماه الخ) وعليه لو احياء
حى باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضا اه مغنى وفى القاموس الحى كالى ويمدو الحية بالكسر ماحى

والا فالكلام فى اقطاع الموات وأموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر (قوله ولا جاز لغيره احياء الزائد
كامر) عبارة الرضة وينبغى للمتجحر ان لا يزبد على قدر كفايته وان لا يتجحر ما لا يمكنه القيام بعمارة
فان خالف قال المتولى لغيره ان يحصى ما زاد على كفايته وما زاد على ما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تجحره
اصلا لان ذلك القدر غير ممتنع قلت قول المتولى اقوى والله اعلم اه قبل المراءى على قول المتولى صحة التجحر فى
الجميع وان جاز لغيره احياء الزائد فائدة صحة التجحر فى الجميع انما لو مات واحتاج وارثه للجمع بان كانت
كفايته اكثر من كفاية المورث استحق الجميع وصحة الاحياء فى قدر الكفاية فقط ولا يتحد على هذا مع
قول غيره لانه يقول بفساد التجحر حتى فى قدر كفايته فيه نظر وقد يقال جواز احياء الزائد دليل على عدم
صحة تجحره فليتامل (قوله لان فيه منعا الخ) يؤخذ منه تنقيد الحرمة بموات يمكن الاحتياج اليه عادة
(قوله ولو قال للمتجحر الخ) كذا مر (قوله ومع) عطف على لما ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف

ومعنى خبر البخارى لاحى الاشهر لرسوله لاحى الامثل حماه عليه السلام بان يكون لما ذكره مع كثرة المرعى بحيث يكتفى المسلمين مابق وان
احتاجوا للتباعد للرعى وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم ولو على الامام بخلاف اخذ عوض عن برعى
فى حى وموات (و) الاظهر (ان له نقض حماه) وحى غيره اذا كان النقض (للحاجة) بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها فى الحى

من شيء اه (قوله رعاية الخ) تحليل المتن (قوله فلا يتقص ولا يغير بحال) ولو استغنى عنه فن زرع فيه او غرس او نوى نفع معنى وحلى وزى ادى وتلقبى (قوله ولو رعى الخ) ويندب له ولنا فيه ان ينصب امينا يدخل فيه دو اب الضعفاء ويمنع منه دو اب الاقوياء فان رعاه قوى يمنع منه ولا يغير شيئا ولا يعزى ايضا قال ابن الرفعة قوله لعله فيمن جهل التحريم والافلا رب في التعزير اه ولعلمهم ساءوا في ذلك اى التعزير كسأحهم في القرم اه معنى زاد النهاية ويرى اى ما قاله ابن الرفعة بانه لا يلزم من منعه من ذلك حرمة الرعى وعلى التناول فقد يفتى التعزير في الحرم لعارض اه (قوله ولا تعزير) اى على الغير على المعتمد وان علم التحريم اه ع ش (قوله الماء العد) ومثله الماء الباقي من التلحاح كالحفر فلا يجوز حماه لانه لعامة الناس اه بجري (قوله بكسر اوله) اى بكسر العين المهمة وتشديد الدال المهمة (فصل في بيان المنافع المشتركة) (قوله الاصلية) الى قوله وسياق في النهاية والمعنى (قوله الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقييد قوله ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية اه سم عبارة المعنى والنهاية وقد تمت هذه المسئلة اى مسئلة المرور في الصلح وذكرت هنا توطئة لما بعدها وخرج بالاصلية المنفعة بطريق التبع المشار اليها بقوله ويجوز الجلوس الخ اه قول المتن (ويجوز الجلوس به) اى ولو في وسطه اه معنى زاد النهاية وان تقدم العبداه اى وإن طال زمن الجلوس رشيدى (قوله والوقوف به) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندرته نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم جوازها للاحاد ويبنى ان محله اذا ترتب عليه فتنة والاجاز محم قوله للامام يشعر بالجواز فقط ولعله غير مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام يمكن الجواب بان ما اشتر به من الجواز جواز بعد منع وهو لا ينافى الوجوب ويبنى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يذنبون ذلك وجب لانه من المصالح العامة ويبنى ايضا ان مثله الجالس بالاولى (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثيرا من المادة من جانب السلطان بقطع الطرقات القدر القلاى والجواب ان الظاهر الجواب بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وان الظاهر ان الوجوب على الامام فيجب عليه صرف اجرة ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر ذلك لظلم متولي ففعل مياسير المسلمين واما ما يقع الان من اكر اه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غره له اذا كان مستاجر الما لظلمه الا اخذ منه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر كعشور المارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه ولا على من امره بمعاونة باجرة او بدونه لان هذا الفعل جائز بل قد يجب وان حصل الظلم باكر اه راب الدكاكين على دفع الدر احم اه كلام ع ش (قوله كالتنظار) اى انتظار رقيق وسؤال النهاية ومعنى (قوله الخبر لا ضرر) اى جائز اه ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لنحو حديث) متعلق بالجلوس (قوله عليه) اى على الانتفاع بالطريق (قوله وسياق الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين فيحتمل الخ) يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدى الى الفتنة والاضرار بالجالس بدونه اه

الصدقة اى الزكاة لا تعلق بغير النعم (قوله ولورعى الخ) غير اه لعله فلا غرم عليه (قال في شرح الروض قال في لروضة وليس هذا خلافا لما ذكرناه في الجميع ان من تلف شيئا من نبات البقيع ضمنه على الاصح اه قال شيخنا الرضى لان هذا فى الاتلاف بغير رعى وذلك فى الاتلاف بالرعى اه (قوله ولا تعزير) شامل للعلم بالتحريم ايضا واعتمده مر لكن قال في شرح الروض قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم والافلا رب في التعزير اه

(فصل في بيان حكم منفعة الشارع الخ) (قوله الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقييد قوله في المتن ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية (قوله والوقوف) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندور شرح م ر (قوله

يتقص ولا يغير بحال خلاف حتى غيره ولو الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم (ولا يحصى) الامام ونايه (لنفسه) قطعا لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وان لم يقع منه خلافا لنزولهم فيه وليس للامام ان يدخل مواشيه ما حماه للمسلمين لانه قوى لا ضعيف ولو رعى الخى غير اه لولا غرم عليه قال ابو حامد ولا تعزير وليس للامام ان يحصى الماء العد بكسر اوله اى الذى له مادة لا تنقطع كما عين او يتر لنحو نعم الجزية (فصل في بيان حكم منفعة الشارع وغيره من المنافع المشتركة (منفعة الشارع) الاصلية (المرور) فيه لانه وضع له (ويجوز الجلوس) والوقوف (به) ولو لولدى (لاستراحة ومعاملة ونحوها) كالتنظار (اذا لم يضيق على المارة) لخبر لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام وصح النهى عن الجلوس فيه لنحو حديث الا ان يعطيه حقه من غرض بصر وكف اذى وامر بمعروف (ولا يشترط) فى جواز الانتفاع به ولو لولدى (اذن الامام) لاطباق الناس عليه بدون اذنه من غير نكسر وسياق فى المسجد انه اذا اعتيد اذنه تعين فيحتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بان من

شأن الامام النظر فى احوال العلماء ونحوهم دون الجالسين فى الطارق

ولا يجوز لاحد اخذ عوض عن مجلس به مطلقا ومن ثم قال ابن الرقعة فيما يفعله وكلام بيت المال من بيع بهنه وراعيه انه فاضل عن حاجة الناس لا ادري باى وجه يلقى الله تعالى فاعل ذلك وشيخ الازدعى ايضا على بيعهم حقاقت الانهار وعلى من يشهدوا بحكم بانها لبيت المال قال اعنى الازدعى وكالشارع فيما ذكره الحارث الواسعة بين الدور فانهما من المرافق (٢١٧) العامة كما في البحر وقد اجتمعوا على منع اقطاع

المرافق العامة كما في الشامل ويتعين حمله على اقطاع التملك لان الاصح عندنا جواز اقطاع المرافق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه فيصير كالتحجر وكالشارع حر م مسجد لم يضر الارتفاق به اهله بخلاف رغبة لانها منه وحكى الازدعى قواين في حل الجلوس في اقبية المنازل وحررهما بغيرانه ولا كما ثم قال وهذا انما بان ان علم الحريم امانى وقتنا هذا في الامصار ونحوها الى لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الجزم بجواز القعود في اقبيةا وانها لا اعتراض لا رباها اذا لم يضرهم وعليه الاجماع الفعلي اه واعتمده بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام ائمتنا ولا اشكال في ان خرق الاجماع ولو فعليا محرم على مفتي زماننا وحاكم لا انتفاء الاجتهاد عنهما فان

سيد عمر (قوله ولا يجوز) الى قوله بخلاف رغبته في المعنى الا قوله وشيخ الى قال وكذا في النهاية الا قوله فانها من المرافق الى لان الاصح عندنا (قوله لاحد) اى للامام ولا لغيره من الولاة نهاية ومعنى (قوله) عن مجلس به (الخ) صادق باخذ المستحق للجلوس به بسبقه وقياس تجوز اخذ العوض على النزول عن الوظائف تجوز به فلتمام ل سيد عمر اقول لعل الاول والمثني فان الثاني يخرج به مرور الزمان من الاشتراك الى الاختصاص بل الى التملك كما هو الماشاهد (قوله مطلقا) اى سواء كان بيع ام لا استدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف لو جاز ذلك لجاز بيع الموات واقتال به نهاية ومعنى (قوله وراعيه) اى ما اخذوا عوضه اه عرش والاولى اى ذلك البعض (قوله لان الاصح عندنا جواز اقطاع) قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنابيات عن اكثر من ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وان يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويملكه وان اشارع اجاب عنه في شرح الارشاد بانها على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه فمحمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور وفي الروض هنالو اقلعه اياه الامام جاز لا يعوض ولا يملك انتهى اه سم عبارة المعنى وللامام ان يقطع بقعة ان تفاقا لا بوض ولا يملك فيصير المقطع به كملك حجر ولا يجوز لاحد تملكه بالاحياء ويجوز الارتفاق ايضا لغير الشارع كالصجاري والنزل للمسافرين ان لم يضر ان النزول بالمارة اه (قوله وحكى الازدعى قواين) عبارة للمعنى واما الارتفاق باقبية المنازل في الاملاك فان اضر ذلك بالصحابيا منعوا من الجلوس فيها لا باذنهم والافان كان الجلوس على عتبة الدار لم يجز الجلوس الا باذن مالكه ولو ان يقيمه ويجلس غيره ولا يجوز اخذ اجره على الجلوس في فناء الدار ولو كانت الدار محجورة عليه لم يجز له ان باذن فيه وحكم فناء المسجد كفناء الدار اه وعبارة البجيرى عن القليوبي ومثله اى الشارع حر م الدار واقتيها واعتنا فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز اخذ عوض منهم على ذلك وإن قلنا بالمعتمدان الحر م ملك اه وهى مخالفة لما مر من المعنى في مسئلة الجلوس على العتبة (قوله) التي لا يدري كيف صار الشارع (الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التي في الشارع فرأجه اه سم اقول ظاهر ما مر ان فاعن المعنى والقليوبي الاطلاق وعدم تقيد المنازل بكونها في الشارع (قوله) محرم على مفتي زماننا وحاكم (الخ) لان الاجتهاد انقطع بعد المائة السادسة كما يصير به الشارع اه كرى (قوله) وانما يتجه ذلك اى ما قاله الازدعى والشيخ (قوله هذا) اى قوله وانما يتجه ذلك (الخ) (قوله ضابطه) اى الاجماع الفعلي (قوله) اجماع يجتهد عصر (الخ) هل المراد بالاجتهاد المطلق المستقل او ولو المنتسب محل تأمل فان اريد الاول اترضه قوله وانما يتجه (الخ) وان اريد ما عمن الثاني فتعيب كلام الازدعى وغيره محل تأمل لا سيما مع تقرير ما افاده بقوله نعم ما ثبت اه سيد عمر (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له) اقول

لان الاصح عندنا جواز اقطاع المرافق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنابيات عن اكثر من ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وان يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويملكه وان اشارع اجاب عنه في شرح الارشاد بانها على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه فمحمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه وفي الروض هنالو اقلعه اياه الامام جاز لا يعوض ولا يملك اه (قوله امانى وقتنا هذا في الامصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا (الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التي في الشارع فرأجه (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له) اقول مثل هذا اجماع سكوت

(٢٨) - شرواني وابن قاسم - سادس - ذكرت هذا لان الازدعى وغيره كثير اما يعترضون الشيخين والاصحاب بان الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذي ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهد عصر اولاً نعم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت ائصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فعلهم كما هو ظاهر فتمامه

(وله تظليل مقده) فيه (يأرية) بتشديد (٢١٨) الباء منسوج بقصب كالحصير (وغيرها) بالاضروفيه اى عرفا كما هو ظاهر على المارة

مثل هذا الإجماع سكوتى وقد صرحوا بجواز مخالفته للتأهل فليتا مله اى سم قول المتن (وله تظليل الخ) أى للجالس فى الشارع تظليل موضع قعوده فى الشارع اى معنى قول المتن (وله تظليل الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بثبت فيه متنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تضيق فلا يمتنع مر سم على حج اقول وقد يفرق بأن الجناح استعماله من يرتحمه من المسلمين فنعم منه بخلاف ما يظلل به حيث جاز له الانتفاع به فالقياس جواز ه مطلقا بالمتب وغيره وايضا أن محل الجناح ملك فيدوم حتى بعد موت النخرج له لا يتأهل لورثته ولا كذلك ما هنا اى عرش (قوله فيه) أى الشارع (قوله) بتشديد الباء) كافى الدقائق وحكى تخفيفها ويختص الجالس بمجلسه محل امتته ومعاملته وليس لغيره أن يعيق عليه فيه بحيث يضرب به الكبل والوزن والاخذ والعطاء له أن يمنع واقفاره به أن منع رؤيته متناه ووصول المعاملين إليه وليس له منع من قبله بل منع مثل متناه اذ لم يراجه فيه يختص به من المرافق المذكورة معنى ونهاية (قوله بالاضروفيه) إلى المتن فى الغنى الا قوله اى عرفا كما هو ظاهر وإلى التنبيه فى النهاية (قوله دون نحو بناء) فلو كان مثبتا ببناء كالدكة امتنع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر ببناء مفهوما انه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم واليهو فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاتبات ببناء صريح فى انه لا فرق بين بناءه للتأهل وبناءه للارتفاق وفى كلام سم على حج استنباط من كلام الروى أن بناء البيوت فى حريم الانهار وفى متى إذا كان للارتفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل لصريحهم بامتناع بناء المساجد فى حريم الانهار لا يتأهل لتأملك اى (قوله قدم السابق) اى ولو ذميا كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزايدى اى عرش (قوله لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جوا او هو من بعد ذلك يوم فى موضع من السوق فانه بطل حقه بمفارقة اى نهاية (قوله وان الفه) حقه ان يؤخر عن بطل حقه قول المتن (بطل حقه) اى بمفارقة له لا عراضه عنه اى معنى (قوله تنبيه ما فهمه الخ) ليأمل حاصل هذا التنبيه فانه لا يخلو عن غرابة إذ الكلام فى الشارع الذى يمتنع تملكه اى سيد عمر اى فالمقام قرينة ظاهرة فى ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا انهم ولا نظر (قوله خاص باقطاع المنفعة فقط) كافى الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه ما قدمته اى سم (قوله) اى عدم الرد الخ) تقدم عن المعنى قبل الفصل خلافة قوله نقل المذهب (قوله اى من محل جلوسه) إلى قول المتن ولو جلس فى النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقبل إلى وأفهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب قول المتن (ليعود) ويصدق فى ذلك بيمينته ما لم يتدل قرينة على خلافه اى عرش (قوله لم يطل حقه) فاذا فارقه بالميل فليس لغيره من احمته فى اليوم الثانى وكذا الاسواق التى تقام كل اسبوع أو فى كل شهر مرة اى معنى (قوله حقه) إلى قول المتن ولو جلس فى المعنى الا قوله لا لازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقبل إلى وأفهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب (قوله فى شهر الخ) اى اوسنة اى نهاية فاذا اتخذ فيه مقعدا كان احق به فى التوبة الثانية اى معنى (قوله ولغيره الجلوس فى مقعده الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

صرحوا بجواز مخالفته للتأهل فليتا مله اى سم قول المتن (وله تظليل مقده الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بثبت فيه متنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة بلا تضيق فلا يمتنع مر سم على حج اقول وقد يفرق بأن الجناح استعماله من يرتحمه من المسلمين فنعم منه بخلاف ما يظلل به حيث جاز له الانتفاع به فالقياس جواز ه مطلقا بالمتب وغيره وايضا أن محل الجناح ملك فيدوم حتى بعد موت النخرج له لا يتأهل لورثته ولا كذلك ما هنا اى عرش (قوله فيه) أى الشارع (قوله) بتشديد الباء) كافى الدقائق وحكى تخفيفها ويختص الجالس بمجلسه محل امتته ومعاملته وليس لغيره أن يعيق عليه فيه بحيث يضرب به الكبل والوزن والاخذ والعطاء له أن يمنع واقفاره به أن منع رؤيته متناه ووصول المعاملين إليه وليس له منع من قبله بل منع مثل متناه اذ لم يراجه فيه يختص به من المرافق المذكورة معنى ونهاية (قوله بالاضروفيه) إلى المتن فى الغنى الا قوله اى عرفا كما هو ظاهر وإلى التنبيه فى النهاية (قوله دون نحو بناء) فلو كان مثبتا ببناء كالدكة امتنع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر ببناء مفهوما انه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم واليهو فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الاتبات ببناء صريح فى انه لا فرق بين بناءه للتأهل وبناءه للارتفاق وفى كلام سم على حج استنباط من كلام الروى أن بناء البيوت فى حريم الانهار وفى متى إذا كان للارتفاق لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل لصريحهم بامتناع بناء المساجد فى حريم الانهار لا يتأهل لتأملك اى (قوله قدم السابق) اى ولو ذميا كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزايدى اى عرش (قوله لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جوا او هو من بعد ذلك يوم فى موضع من السوق فانه بطل حقه بمفارقة اى نهاية (قوله وان الفه) حقه ان يؤخر عن بطل حقه قول المتن (بطل حقه) اى بمفارقة له لا عراضه عنه اى معنى (قوله تنبيه ما فهمه الخ) ليأمل حاصل هذا التنبيه فانه لا يخلو عن غرابة إذ الكلام فى الشارع الذى يمتنع تملكه اى سيد عمر اى فالمقام قرينة ظاهرة فى ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا انهم ولا نظر (قوله خاص باقطاع المنفعة فقط) كافى الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه ما قدمته اى سم (قوله) اى عدم الرد الخ) تقدم عن المعنى قبل الفصل خلافة قوله نقل المذهب (قوله اى من محل جلوسه) إلى قول المتن ولو جلس فى النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقبل إلى وأفهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب قول المتن (ليعود) ويصدق فى ذلك بيمينته ما لم يتدل قرينة على خلافه اى عرش (قوله لم يطل حقه) فاذا فارقه بالميل فليس لغيره من احمته فى اليوم الثانى وكذا الاسواق التى تقام كل اسبوع أو فى كل شهر مرة اى معنى (قوله حقه) إلى قول المتن ولو جلس فى المعنى الا قوله لا لازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقبل إلى وأفهم وقوله ومحل إلى وجلس الطالب (قوله فى شهر الخ) اى اوسنة اى نهاية فاذا اتخذ فيه مقعدا كان احق به فى التوبة الثانية اى معنى (قوله ولغيره الجلوس فى مقعده الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

كثوب لا اعتياده دون نحو بناء ويتجه جواز وضع سرير لم يضيق به (ولو سبق اليه) اى موضع من الشارع (أشأن) وتنازعوا لم يسبها معا كما هو ظاهر (أفرع) بينهما وجوبا لإلا مرجع ومن ثم لو كان أحدهما مسلما قدم لان انتفاع الذى بدارنا لما هو بطريق التبع لنا وان ترتيبا قدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (بأية) أى اجتباة كال بيت المال (ولو جلس) فى الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتها وان نوى العود (أو للمعاملة) أو صناعة بمحل وان الفه (ثم) فارق تارك الحرفة او منتقلا إلى غيره بطل حقه) منه ولو مقطعا كما يحتمل الاذرى لا عراضه عنه (تنبيه) ما فهمه من جواز الاعراض للقطع مطلقا فيه نظر والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط اما مقطع الرقبة فهو بالقبول اى عدم الرد فيما يظهر اخذا بما يأتى فى النذر ملكه فلا يزول ملكه بالاعراض عنه (وان) فارقته أى محل جلوسه الذى الفه ولو بلاعذر (ليعود) اليه الحق به ما لو فارق بلا قصد عود ولا عدمه (لم)

يبطل حقه لخبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به ويجزى هذا فى السوق الذى يقام فى كل شهر مرة مثلا ولغيره الجلوس فى مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة (لأن تطول مفارقتها) ولو لعذر وان تركه متناه

بإقطاع الامام هو وقضة صنع الروضة اه سم قول المتن (بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تمضي مدة من شأنها أن تنقطع الآلاف فيها وان لم ينقطعوا بالفعل سم على منج اه عش (قوله) هو لازم لما قبله فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه سم وقد يجاب بان ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الآلاف اه عش قول المتن (ومن ألف من المسجد ومضاع الخ) ولغيره الجلوس في مقعده وتدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها للتلا تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيا يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقريه) خرج مألوجس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومثل ذلك قراءة الأسباع التي تفعل بالمساجد مالم يكن الشارط لمحل بعينه الواقف للمسجد قال سم على حج قد يشمل أى قول المصنف ويقريه تعلم القرآن بحفظه في الألواح اه وهو ظاهر اه عش عبارة البجيرى وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه او يقرأ في مصحف وقف او يقرأ نحو سبع فينقطع حقه بمفارقة ومثله من جلس لذكر نحو ورد أو صلاة على النبي ﷺ ولو في نحو ليلة جمعة مع جماعة فليؤى اه وسياق في الشرح ما يوافقه (قوله) او علما شرعا) كالحدث والفقه او الله كنجو وصرف ولغة اه معنى (قوله) والواو بمعنى او) او بمعناها والغرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن (كالجالس الخ) على حذف فاء الجزاء كالأشاره الى المعنى بقوله فله حكمه كالجالس الخ (قوله) ما مر من التفصيل وليس من الغيبة المبطل ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بطلانها ولو اشهر اكما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الازهر وبما ينقطع بحقه ايضا مالم يعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنته فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه عش واقره الحنفى (قوله) وقيل يبطل الخ) عبارة النهاية وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادى والغزالي وقال الشيخان أنه أشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الأصحاب وهو المعتمد وان نوزع فيه اه (قوله) وافهم المتن انه لا يشترط اذن من الامام وهو كذلك ولو لمسجد كبير او جامع اعتد الجلوس فيه بأذنه في وجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا تدعوا مع الله احداثا ومعنى (قوله) والا اشترط) خلافا للنهاية والمعنى كما مر انفاو فاقا لشرح الروض (قوله) بمحل) في مدرسة او مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس) أى او المعيد ويظهر او المرشد في التوجه (قوله) كذلك) أى كالجلس للاقراء او الافتاء او كالجلس في الشارع (قوله) او افاد الخ) ظاهر اطلاعه لو لمسا قبله او مسئلة فليتا مل اه سيد عمر (قوله) والا) أى بان كان لا يفيد ولا يستفيد اه معنى (قوله) جلوسا جائزا) ذكره عش عن الشارح واقره (قوله) لا يخلف المقام) أى كالجلس خلف المقام وادخل

قال واذا قلنا بالاول فأراد غيره الجلوس فيه مدة غيبته ولو للبعاملة وذكر ما حصله جواز الجلوس لغيره مدة غيبته ولو للبعاملة نعم في التنية خلاف ذلك حيث قال فان اقطع الامام من ذلك صار القطع احق بالارتفاق به فان نقل عنه فاشبه لم يكن لغيره ان يقعد فيه اه وذكر قبل ذلك الجواز فيا اذا كان الجلوس بغير اقطاع فليتا مل (قوله) هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته (قوله) في المتن ومن ألف من المسجد ومضعا الى غيرها) ولغيره الجلوس في مقعده ومحل تدرسه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها للتلا تعطل منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيا يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر (قوله) في المتن ويقريه) قد يشمل تعليم القرآن لحفظه في الألواح (قوله) والواو بمعنى او) او بمعناها والغرض مجرد التمثيل (قوله) في المتن كالجالس في شارع لمعاملة) وأفهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو بمسجد كبير او جامع اعتد الجلوس فيه بأذنه في أحد الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا تدعوا مع الله احدا شرح مر (قوله) والا اشترط) هو احد وجهين بل ترجيح في الروض وفي شرحه انه الاوجه والثاني

بحيث ينقطع معاملوه عنه
ويألفون غيره) هو لازم
لما قبله فيبطل حقه حيث
ولو مقطعا كما في أصل
الروضة وان أطالوا في
رده لا تنفاه غرض تعين
الموضع من كونه يعرف
فيعامل (ومن ألف من
المسجد موضعا يفتى فيه
ويقريه) فيه قرآنا وعلما
شرعا أو آله له والواو
بمعنى أو (كالجالس في
شارع لمعاملة) فيه مامر
من التفصيل لان لغرضا
في ملازمة ذلك الموضع
ليألفه الناس (وقيل يبطل
حقه) لقيامه وأطالوا في
ترجيحه نقلا ومعنى وافهم
المتن انه لا يشترط اذن
الامام ومحل ان لم يعتد
والا اشترط وجلس
الطالب بمحل بين يدي
المدرس كذلك ان أفاد أو
استفاد فيختص به والا
فلا (ولو جلس فيه جلوسا
جائزا لا يخلف المقام
المانع للطائفتين من فضيلة
سنة

الطواف ثم فانه حرام على
الوجه وبه جزم غير واحد
والحقوا به بسط السجادة
وان لم يجلس قالوا ويعز
فاعل ذلك مع العلم بمنه
ونوزع في تحريم الجلوس
بما لا يجدى ومنه التردد
في المراءى خلف المقام ويرد
بان المراءى به ما يصدق عليه
ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه
موضع من المسجد فكيف
يعطل عما وضع المسجد له
وان صلاة سنة الطواف
لا تختص به ويرد بانه امتاز
عن بقية أجزاء المسجد
بكون الشارع عينه من
حيث الافضية لهذه الصلاة
وووقوف امام الجماعة فيه
فلم يجز لاحد تقويته بجلوس
بل ولا صلاة لم يعينه الشارع
لهما من حيث الافضية
وانه يلزم عليه تعطيل محل
من المسجد عن العبادة فيه
لاحتمال فعل عبادة أخرى
ويرد بان محل التحريم كما
تقرر في الجلوس فيه في
وقت يحتاج الطائفون
لصلاة سنة الطواف فيه
والكلام في جلوس لغير
دعاء عقب سنة الطواف
لان من توابها (صلاة) ولو
قبل دخول وقتها وظهر
ان مثلها كل عبادة قاصر
نفعها عليه كقراءة أو ذكر
صار أحق به

بالكاف الجلوس تحت الميزاب ونحوه مما عينه الشارع له لاداء الطواف من حيث الافضية (قوله) لا خلف
المقام المانع (الخ) اقول وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكرنا يمنع من الجلوس في المحراب وقت
صلاة الامام فيه وكذا من الجلوس في الصف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه او يقف الصف
عن المصلين ولا يبعد ان يلحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع امكانها في غيره
فيخرج منه من اراد الجلوس فيه وقت يفوت على الناس الجماعة فيه ا ع ش عبارة السيد البطاح في
شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طروق الطائفتين
له لاجل سنة الطواف ويزعم من جلس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالما عامدا
وينهى السجادة بنحو رجله مثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والمحراب عند اقامة الصلاة وحضور
الامام ومثل ذلك الروضة الشريفة لان ذلك تنجس بالبقعة الفاضلة المطلوب فيها الصلاة (قوله) فانه اي
الجلوس خلف المقام المانع (الخ) (قوله) وبه جزم اي بالتحريم (قوله) والحقوا به اي بالجلوس خلف
المقام (قوله) ذلك اي الجلوس (قوله) بما لا يجدى (متفق بنوزع) (قوله) ومنه اي بما لا يجدى (قوله)
الترديد في المراءى (الخ) يعني ان التحريم يحل الناس ترددين في الموضع الذي يراد تخلف المقام فلا يمتنع
لموضع حتى يتق به التحريم اه كرى (قوله) ما يصدق عليه ذلك عرفا وضبطه بعض المتأخرين بثلثمائة
ذراع اخذاه من مقام المأموم مع الامام اه الشيخ محمد صالح (قوله) وانه وضع (الخ) كقوله لا بد وانه يلزم (الخ)
معطوف على ما من قوله بما لا يجدى ش اه سم ويصح عطفا على قوله لا يتردد بل هو الاقرب (قوله)
وان صلاة سنة الطواف (الخ) حال من نائب فاعل يطل (قوله) وووقوف امام (الخ) أي ولو لوقوف (الخ) (قوله)
تقويته اي ما ذكر من صلاة الطواف وووقوف الامام يجوز ارجاع الضمير الى خلف المقام (قوله) لم يعينه
الشارع (لهما) كصلاة النفل وملاو الجلوس للاعتكاف مثلاً اه سيد عمر (قوله) لهما اي الجلوس والصلاة
(قوله) في الجلوس فيه (الخ) خبر ان (قوله) والكلام (الخ) مستأنف (قوله) لانه (الخ) علة لاستثناء جلوس
الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (صلاة) او استماع حديث او عطف اه نهاية زاد المغني او قراءة لوح
مثلا وكذا من يطالع منفردا بخلاف من يطالع لغيره اه قال ع ش قوله مر او استماع حديث (الخ) خرج
بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بان قراءته وجه بين فيه العلل ومعاني الاحاديث فانه حينئذ من العلم الشرعي
وقد تقدم ان الجالس له يصير احق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلاً فاذا اجتمعوا نظرا ترتب على اجتماعهم على الهيئة
المخصوصة تشويش على اهل المسجد في صلاتهم او قراءتهم منعوا مطلقا ولا يمتنعوا ماداموا مجتمعين فيه
فان قاروه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يجز لهم اقامته منه
اه (قوله) ولو قبل دخول وقتها كذا في النهاية والمعنى (قوله) كل عبادة قاصرة (الخ) منه الاعتكاف وسياقي
ما فيه اه سم (قوله) كقراءة (الخ) مع قوله الاتي فلو قارعه (الخ) فيفيد ان من جلس في موضع لقراءة أو ذكر
ثم قارعه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه لو ان يقم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله تلك القراءة لاني
وقت آخر فليتأمل سم على حج اقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة
اور رمضان او غيرهما فلما حدث من يريد القراءة فيه فقام ليطهر لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك
متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فقارعه ثم عاد فلا حقه له ا ع ش (قوله) صار احق به (الخ) جواب
لا يشترط لان المساجد لله تعالى واعتمده مر (قوله) وانه موضع (الخ) هو كقوله لا بد وانه يلزم (الخ) معطوف
على ما من قوله بما لا يجدى شرح مر (قوله) في المتن (صلاة) او استماع حديث او عطف واما ان كان له عادة
بالجلوس بقرب كبير المجلس وانتفع الحاضرون بقرع منه لعله ونحوه ام لا كارجحه في الروضة شرح مر
(قوله) كل عبادة قاصرة نفعها (له) منه الاعتكاف وسياقي ما فيه (قوله) كقراءة (الخ) هذا مع قوله الاتي
فلو قارعه (الخ) فيفيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم قارعه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله

فيأولو صيا في الصف الاول و(لمصر احتج به في) صلاة (غيرها) لأن لزوم (٢٢١) بقعة معينة للصلاة غير مطلوب

بل ورد النبي عنه حيث
فلا نظر لأفضلية الصف
الاول لأن ذلك لم ينحصر
في بقعة بعينها ولا لأفضلية
القرب من الامام أو جهة
اليمين وان انحصر في موضع
بعينه لما تقرر من النبي
الشامل لهذه الصورة فزال
اختصاصه عنها لمفارقتها
بعد الصلاة حتى لا يالها
فيقع في رياء ونحوه وبه
يفرق بين هذا وامر في
مقاعد الاسواق إذا عيان
البقع فيها مقصودة يختلف
بها الغرض ولا كذلك هنا
وأما الجواب بأنه لو ترك له
موضعه لزم إدخال نقص
بقطع الصف لولم يأت إلا
بعد الاحرام فيرد بأنه يلزم
قائله التفرقة بين يجيئه قبل
الاقامة فيبيح حقه وبين ان
يتأخر عنها فيفصل حقه وهم
لم يقولوا بذلك (فلما فرقه)
ولو قبل دخول الوقت على
الالوجه (الحاجة) كاجابة
داع وتجديد وضوء
(ليعود) أولاً بقصد شيء
فيما يظن أخذاً عاماً
ويحتمل الفرق (لم يطل
اختصاصه في تلك الصلاة
في الاصح) فيحرم على غيره
العالم به الجلوس فيه بغير
اذنه أو ظن رضاه كما هو
ظاهر (وان لم يترك ازاره)
فيه خبر مسلم السابق أنفاً
نعم ان اقيمت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيها) أي في الصلاة ونحوها عامر (قوله ولو صيا) إلى قوله واما الجواب
في المعنى إلا قوله أوجه التبيين إلى وبه يفرق وإلى قول المتن ليعود في النهاية (قوله في صلاة الخ) أي
ونحوها عامر أه نهاية (قوله للصلاة) أي ونحوها (قوله وحيث) أي حين إذ ورد النبي عنه (فلا
نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن أوجه في الصف الاول أكثر أه نهاية (قوله أوجه التبيين)
عطف على القرب (قوله لما تقرر الخ) ولأن له طريقاً إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع أه معنى
(قوله هذه الصورة) أي القرب أوجه التبيين (قوله عنها) أي البقعة (قوله لما يالها الخ) الاولى تعلقه
بقوله غير مطلوب بل ورد النبي عنه ويحتمل أنه متعلق بقوله فزال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) أي
بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي افاده النبي المذكور عبارة النهاية فوارق مقاعد الاسواق بأن غرض
المعاملة يختلف باختلافها والصلاة يباع المسجد لا يختلف أه (قوله مقصود يختلف بها الغرض) أي مع
عدم النبي أه سم (قوله واما الجواب) أي عن اعتراض الرافعي المشار إلى رده بقوله السابق وحيث فلا
نظر الخ (ادخال نقص) أي في الصلاة فإن تسوية الصف من تمامها ويجزئ في انتائها لا يجبر الخلل الواقع
في اولها أه نهاية (قوله قائله) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي وقرب دخول وقته
بحيث يمد منتظر للصلاة حلي زاد القليوبي لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهر إلا ان استمر جالساً أه يجيزي
(قوله على الالوجه) وفاقاً للمعنى والنهاية (قوله وتجديد وضوء) وقضاء حاجة ورعاً فنهاية ومعنى ومثلها
فيما يظهر حضور المدرس والطواف والاكل والشرب (قوله اخذاً عامراً) أي في الجلوس في الشارع
أه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما الحق بها أه نهاية بما اعتد به بعد الصلاة من الاشتغال بالاذكار
ونحوها والمراد منه استماع الحديث والوعظ ونحوها مثل ما لو اراد صلة الضحية أو الو ترفع بعضهما
طرات له حاجة فلا ينقطع حقه بذهاب اليها إلا انها كلها تعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مثل ذلك
عش (قوله فيحرم) إلى قوله كما يفهم في النهاية (قوله فيحرم على غيره الجلوس فيه الخ) وينبغي ان المراد
الجلوس على وجه منعه منه إذا جاء الجلوس على وجهه انه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمتعنه من ذلك سم على
حج اقول وينبغي ان محله حيث يؤد جلوسه في إمتناع الاول من الحيء له حياء أو خوفاً لا امتناع أه
عش (قوله لخبر مسلم السابق الخ) وقول الزركشي ينبغي ان يستثنى من حق السابق ما لو قد خلف الامام
وليس اهلاً للاستخلاف أو كان يتم من هو احق منه بالامامة فيؤخره ويقدم الا حق موضعه خبر لبيبي منك
اولو الاحلام والنهي ممنوع إذا لصي إذا سبق إلى الصف الاول لا يؤخر أه معنى وكذا في النهاية إلا انه علل
بقوله إذا الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على ان عموم كلامهم صريح
في رده ولا شاهد له في الخبر أه (قوله نعم) إلى قوله من غير ان رفعه في المعنى (قوله فالوجه كاجبته
الاذري سد الصف الخ) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله أه يجيزي عن القليوبي
(قوله أي وان كان الخ) عبارة النهاية ولا عبرة كما افهمه كلام المصنف بفرش سجادة له قبل حضوره
فلغير تنحيها برجله من غير ان رفعه الخ (قوله أي وان كان له سجادة فينحيا الخ) ولو قبل بجرمة فرش
له قبل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يعد لأفقيه من التصديق وتنجير المسجد أه
نهاية (قوله بسجادة) أي بسطها في مسجد مثلاً ومضى أو بسطت له أه معنى (قوله من غير ان يرفعها بها

أن يقدم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لافي وقت آخر فليأت (قوله مقصودة
يختلف بها الغرض) أي مع عدم النهي (قوله واما الجواب بأنه لو ترك الخ) قديعتبر الجيب المظنة فلا
يرد عليه ما أورده الشارع (قوله اخذاً عامراً) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة)
وما الحق بها شرح مر (قوله فيحرم على غيره العالم به الجلوس الخ) كذا شرح مر وينبغي ان المراد
الجلوس على وجه منعه منه إذا جاء اما إذا جلس على وجهه انه إذا جاء قام له عنه فلا وجه منعه من ذلك (قوله

واصلت الصفوف فالوجه كاجبته الاذري سد الصف مكانه أي وان كان له سجادة فينحيا برجله من غير ان يرفعها بها عن الارض

(الخ) قضيت عدم جواز ذلك (قوله ثلاث تدخل الخ) يقتضي خلافه وهو الظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمانه اه عش (قوله لورفعه) اي الشيء المطروح (قوله هذا) اي قول المتولي (قوله وفيه نظر) اي التأييد بما ذكر (قوله لان صورتها) اي السجادة (من جريئات الخ) اي في تأييد قول المتولي بما صادرة (قوله بما ذكر فيها) اي السجادة (قوله فيكون) اي ما ذكر فيها (قوله اما اذا فارقه لا لعذر الخ) عتذر قول المتن لحاجة ليعود (قوله لا ليعود) قياس ما عتبه ان يقول بقصد ان ليعود اه سيد عمر (فانه وخرج بالصلاة) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله فائدة الى ويمنع (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفرقة والالم يبطل بذلك بل يبق حقه الى الاتيان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم قوله وان خرج الخ المناسب اسقاط الواو (قوله يبطل حقه بخروجه) ظاهره وان نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف انه اذا خرج على نية ان يعود لم يحتج الى تجديد نية اذا عاد وعليه فينبغي ان لا يبطل حقه في هذه الحالة اه عش (قوله والالم يبطل الخ) عبارة المغني ولو نوى اعتكاف ايام في المسجد فخرج لم يجوز الخروج له في الاعتكاف وعاد كان احياناً بموضع خروجه لغير ذلك ناسياً كذلك كما عتبه شيخنا اه وقوله وخروجه الخ في النهاية مثله (قوله وكانه) اي افتاء الفقهاء (قوله اذا صانهم) اي كامل التبيين (قوله ويمنع) اي ندبا اه سم عبارة المغني والنهاية ويندب منع من يجلس في المسجد لمبايعه وحرقة اذ حرمته تاتي اتخاذه حائوا ولا يجوز الارتفاع بحرم المسجد اذا اضر باهله ويندب منع الناس من استطرأ على الحق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها نوقر اههم اه قال عش قوله من يجلس اي مثلاً وقوله او حرقة اي لا تليق بالمسجد كخطية بخلاف نسخ كتب العلوم ونحوها وقوله ولا يجوز الارتفاع اي يحرم جلوسه حيث لا اضر المذكور اه وقوله بخلاف نسخ الخ قد يخالف قول السيد عمر مانصه قوله لنحو بيع صادق ببيع الكتب والمصاحف وقوله وحرقة صادق بالكتاب وهو واضح فيما وان عمت بهما البلوى اه الا ان يحمل الاول على النسخ لنفسه بلفظ صدق نحو البيع وغيره بلا قصد عوض وعمل الثاني على خلافه او على نسخ نحو العروض والقصص الغير الصادقة قول المتن (ولو سبق رجل) اي مثلاً (قوله فيعمل فيها الخ) يعني لو قال شخص جعلت هذه البقعة زاوية يعمل بعرف عليها بان الزاوية تطلق في ذلك على اي منها اه كردى (قوله وفيه شرط) الى الفصل في النهاية الاقوله وهي بالعجبة ديار الصوفية (قوله وفيه الخ) اي من سبق الى ذلك قول المتن (او صوفى) وهو واحد الصوفية اه معنى (قوله هي بالعجبة الخ) عبارة المغني وهو مكان الصوفية اه (قوله ديار الصوفية) الاول ان يقال هي للصوفية كالمدسة للعلماء لانه اذا ر عظيمة تشتمل على محل متسع يجتمع فيه الشيخ ومريده للصلاة ونحوها وعلى اماكن مختصرة يحتل فيها كل شخص على انفراد المذكور ونحوه ويشبه انها ترادف الزاوية عند العرب وكان اصلها خانة آكامه ومعناه بيت صاحب الحضور والشعور لان الذين هم اهلها حقيقة استشعروا حقيقة الامر على ما هو عليه ثم تحققوا وقاموا بقضية ما عرفوا اه سيد عمر (قوله وان لم يترك متاعاً ولا ثياباً) ولم باذن الامام اه نهاية عبارة المغني سواء اخطف فيه غيره متاعه ام لا وسواء دخله باذن الامام ام لا الا ان

عليه حيثن لكن خالفه المتولي فقال لورفعه برجله ليعرف جنسه ولم يأخذه فضاء لم يضمنه لانه لم يحصل في يده وما يدشاح هذا بان رفع السجادة برجله غير مضمن اه وفيه نظر لان صورته ان جزيات ما قاله المتولي الا ان ثبت عن اصحاب انهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضعفا لما يفهمه كلام البغوي اما اذا فارقه لا لعذر او به لا ليعود فيبطل حقه مطلقاً وخروج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف فان لم ينو مدة يبطل حقه بخروجه ولو لحاجة والالم يبطل حقه بخروجه انشاءها حاجة (فائدة) افق الفقهاء يمنع تعلم الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكانه في غير كامل التبيين اذا صانهم المعلم عملاً لا يليق بالمسجد ويمنع جالس به اتخذه لنحو بيع او حرقة ومستطرق لحققة علم ولو سبق رجل الى موضع من دباط) وهو ما يبنى لنحو سكنى المحتاجين فهو اشهر عرفاً في الزاوية وانها قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة وقد ترادف الرباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والا فنعرف اقرب محل اليه كقياس نظائره (مسبل)

ثلاث تدخل في ضمانه الخ) كذا مر (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلاً فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفرقة والالم يبطل بذلك بل يبق حقه الى الاتيان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد (قوله والالم يبطل حقه بخروجه) انشاءها حاجة) زائد مر في شرحه كالخروج لغيرها ناسياً كما عتبه شيخ الاسلام اه عبارة الروضة وينبغي ان يقال له الاختصاص بموضعه ما لم يخرج من المسجد ان كان اعتكافاً مطلقاً الخ (قوله ويمنع جالس به) اي ندبا كما في شرح مر وفيه ايضا ومن الانتفاع بحريمه ان اضر باهله (قوله في المتن لم يزعج) سواء اذن له الامام ام لا لشرح مر

وفي شرط من يدخله وكذا الباقي (واقية الى مدرسة) او متعلم قرآن الى ما ينبت له (او صوفى الى خانقاه) وهي شرط بالعجبة ديار الصوفية (لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه لشره حاجة ونحوه) من الاعتذار وان لم يترك متاعاً ولا ثياباً للعموم خبر مسلم

وقيدته ابن الرفعة بما لا ذالم
 يكن لذلك ناظر أو استاذنه
 ولا فلاح له عملا بالرف
 في ذلك ويوافقه اعتبار
 المصنف كان الصلاح اذنه
 في سكني بيوت المدرسة ولم
 يعتبر المتولى اذنه في ذلك
 وبذخه على ما اذا اعتيد
 عدم اعتباره ومتى عين
 الواقف مدد لم يرد عليها إلا
 إذا لم يوجد في البلد من هو
 بصفته لأن العرف يشهد
 بان الواقف لم يرد شعور
 مدرسته وكذا كل شرط
 شهد العرف بشخصه صاه
 ابن عبد السلام وعند
 الإطلاق ينظر إلى الغرض
 المبني له ويعمل بالمعتمد
 المطرد في مثله حالة الوقف
 لأن العادة المطردة في زمن
 الواقف إذا علم بها تنزل
 منزلة شرطه فيزج متفق
 ترك التعلم وصرف ترك
 التعبد ولا يرد في باطماراة
 على ثلاثة أيام إلا أن عرض
 نحو خوف أو تلج فقيم
 لا تقضاهم لغير أهل المدرسة
 ما اعتيد فيها من نحو نوم بها
 وشرب وطهر من مأثامها لم
 ينقص الماء عن حاجة
 أهلها على الأوجه وأهم
 ما ذكر في العادة أن بطلاة
 الأزمته المعهودة الآن في
 المدارس حيث لم يعلم فيها
 شروط واقف تمنع استحقات
 معلوما إلا أن عهدت تلك
 البطالة في زمن الواقف حالة

شرط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بأذن الامام أهأى أو ناظره أو شيخه أو مدرسه (قوله وقيدته ابن الرفعة
 الخ) عبارة المعنى (تنبيه) ظاهر قوله لو سبق الخ أنه لا يحتاج إلى الدخول إلى اذن الناظر وليس مراداً
 للعرف كما في بن الصلاح والمصنف وإن حملنا العاد على ما لا ذالم الواقف للناظر أن يسكن من شاء
 ويمنع من شاء لما في ذلك من الانتباه على الناظر وإن سكن بيتاً وغاب ولم تطل غيبته عرفاً ثم عاد فهو باق على
 حقته وإن سكنه غيره لأنه الفهم سبقه إليه ولا يمنع غيره من سكنه فيه مدة غيبته عن إيفارقه إذا حضر فإن
 طال غيبته بطل حقه اهـ (قوله ويوافقه) أي التقييد المذكور (قوله اذنه) أي الناظر (قوله حمله) أي
 ما قاله المتولى (قوله) ومتى عين إلى قوله ما لم ينقص المأوى للمعنى لا قوله إلا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله في
 مثله في بن عرج وقوله وصوفى ترك التعبد (قوله شعور مدرسته) أي خلوها اهـ عش (قوله قاله الخ) عبارة
 النهاية كما قاله الخ (قوله تنزل منزلة شرطه) إذ لو أراد خلافه لذكره اهـ عش (قوله فيزج متفق الخ) عبارة
 المعنى فيقيم الطالب في المدرسة الموقوفة على طلبه العلم حتى يقضى غرضه أو يترك التعلم والتحصيل ويؤخذ
 من هذا كما قاله السبكي أنه إذا نزل في مدرسة أشخاص للاشتغال بالعلم وحضور الدرس وقدر لهم من الجمكية
 ما يستوعب قدر ارتفاع وقفها لا يجوز أن ينزل زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من المعلوم لما في ذلك من
 الاضرار بهم وفي فوائد المذهب للفارسي يجوز للفقهاء الإقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف
 التعود في المدارس واخذ شيء منها لأن المعنى الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في حق الفقيه وما يطلق به
 اسم الفقيه غير موجود في الصوفي اهـ (قوله فيزج متفق ترك التعلم الخ) ظاهره لو اطردت العادة حالة
 الوقف بعدم ازعاج من ذكر وعلم بها الواقف ولم يذكر خلافها فليراجع (قوله إلا أن اعرض الخ) أي إلا إذا
 لم يكن محملاً مكانه إذا خرج أخذاً ما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اهـ عش (قوله ولغير أهل
 المدرسة الخ) عبارة المعنى ويجوز لكل أحد من المسلمين دخول المدارس والأكلي والشرب والنوم فيها ونحو
 ذلك ما جرى العرف به لا السكنى إلا لفقيه أو بشرط الواقف هـ (فرع) هـ التنازل بموضع في البادية في غير
 مرعى البلد لا يمتنع ولا يراحمون بفتح الحاء على المرعى والمرافق إن ضاقت فإن استأذنوا الامام استيطان
 البادية ولم يضربوا لهم باب السيل راعى الاصلح في ذلك وإذا نزلوا أهلها بغير إذن وهم غير معززين بالسابلة لم
 يمنعهم من ذلك إلا أن ظهر في منعه مصلحة فذلك اهـ (قوله ما اعتيد الخ) وقع السؤال هل يجوز لنا تمكين
 الذي من التخلي والاعتقال في فسقية المساجد إذا كانت خارجة عن المسجد أو بمنع والجواب يجوز إذا
 من قول الشارح لأن العادة المطردة في زمن الواقف الخ فإن مثل هذا جار بين الناس من غير تكثير فيحمل
 على أنه كان في زمن الواقف وعلمه لم يشرط في وقفه ما يخالفه اهـ عش أقول في الأخذ المذكور وقفة بل قد
 ينافي قوله فيجعل الخ ما يأتي اتفاق مسئلة البطالة (قوله ما اعتيد فيها الخ) وهل لغير ذلك وإن منعه أهلها
 وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر يحرقه ويرى والذي يؤخذ من عش ع لم أنه ان لم يشرط الواقف
 الاختصاص جازد دخول غيرهم بغير إذنهم وإن شرطه لم يحجز بغير إذنهم فإن صرح بمنع دخول غيرهم لم يطرقه
 خلاف قطعا ما لا يجوز ولو باذنهم اهـ بجري وقوله لم يشرط الواقف الخ أي ولم تطلد العاد في زمنه
 بالمنع مع علمه به أخذاً ما مر في الشرح كالنباية (قوله استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اهـ عش
 (قوله أما خروجه) إلى المتن في المعنى كأم (قوله كالمو كان لعذر وطالت الخ) قال في الكنز ولو اتخذه
 مسكناً أعجز منه سم على حج أي على خلاف غرض الواقف من إعداده الطلبة المشتغلين بالعلم ليستعينوا
 بسكناءه على حضور الدرس ونحوه اهـ عش (قوله ولغيره الجلوس الخ) أي ولو خرج لعذر ولم تطل غيبته
 كما مر عن المعنى

(قوله وقيدته ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله وبني حمله الخ) كذا شرح مر (قوله على الأوجه)
 اعتمده مر (قوله كالمو كان لعذر وطالت غيبته عرفاً) قال في الكنز ولو اتخذه مسكناً أزعج منه

الوقف وعلم بها أما خروجه لغير عذر فيبطل به حقه كالمو كان لعذر وطالت غيبته عرفاً ولغيره الجلوس محلته حتى يحضر

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (المعدن) هو حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظهر او باطنا سميت بذلك لعدو اي اقامة ما اثبت الله فيها (الظاهر هو ما يخرج جوهره (بلا علاج) في بروزه وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر اؤه ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر اؤه (٢٢٤) اصله عين تحرى فاذا جدماء حاصرا كبريتا وازعه الاحمر ويقال له من الجوهر ولهذا يضيء في معدنه (وقار) أى زفت (وموياه) بضم اؤه وله بالماء وحكى القصر شيء يلقيه الماء في بعض السواحل فيجمد ويصير كالغار وقيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس (وبرام) بكسر اؤه حجر يعمل منه قدور الطبخ (واحجار رجا) وجص ونورقو مدر ونحوها يوقت وكحل وملح مائي وجبيل ملح جلى حفر وتعب والحق به قطعة نحو ذهب اظهرها السبل من معدن (لا يملك) بقعه ونيل (بالاحياء) لمن عليه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتجدر ولا اقطاع) بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالماء والكلالما صح انه عليه السلام اقطع رجلا ملح مارب أى مدينة قرب صنعاء كانت بها بليقيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العد أى بكسر اؤه لا اقطاع لبعينه قال فلا اذن وللإجماع على منع اقطاع مشارع الماء وهذا مثلهما بجمع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله في بيان حكم) إلى قول المتن فان ضاق في النهاية لا قوله أى وهى الاشجار الى وصيد البحر وقوله لكن اشارة الى الاول محله (قوله في بيان حكم الخ) أى وما يتبع ذلك كقسمه ما للقناة المشتركة اه ع (قوله الاعيان المشتركة) أى المستفادة من الارض لها بومعنى (قوله اودع) أى اودع فيها على الحذف والايصال (قوله والمراد ما فيها) أى يكون مجازا اه ع (قوله من اطلاق اسم المحل على الحال وقال المتن وقد مر في زكاة المعدن ان يطقن على المخرج وهو المراد هنا وعلى البقعة اذا كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف كقيل اه (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله والمراد ما فيها (قوله وانما العلاج في تحصيله) أى وانما العمل والسعى في تحصيله قد يسهل وقد لا يسهل اه معنى (قوله بكسر اؤه) الى قوله والحق به فى المتن (قوله بكسر اؤه ويجوز فتحه) أى واسكن الفاء فهما اه معنى (قوله فاذا جدم) من باب نصر ودخل اه ع (قوله ويقال انه) أى الاحمر (قوله بضم) فى معدنه فاذا فارقه زال ضوءه اه معنى (قوله أى زفت) ويقال فيه قير اه معنى (قوله حجارة سود الخ) خفيفة فيها تجوز فاه معنى (قوله يسمى بذلك) أى وليس مرادها كما هو ظاهر لان الكلام فى المعدن التى تخرج من الارض اه ع (قوله وهو نجس) أى متنجس اه نهاية (قوله ملح جلى الخ) أى الملح وسيدكر محترزه (قوله والحق به) أى المعدن الظاهر ع (قوله كرى قول المتن (لا يملك بالاحياء) خبر قوله المعدن (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله لمن عليه الخ) سيدكر محترزه قيل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) الى قوله وللإجماع فى المعنى لا قوله أى فقال وقوله أى الى قال (قوله بالرفع) أى عطف على اختصاص (قوله مارب) كمثل (قوله أى مدينة) الاولى وهى مدينة (قوله أى) الاولى تأخير عن قوله اوله (قوله قال فلا اذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف انه لا فرق فى الاقطاع بين اقطاع التملك اقطاع الارفاق وهو كذلك وان قيد الزكشى المنع بالاول معنى ونهاية بوقى سم عن شرح الروض ما يوافقه يأتى فى الشرح قيل قول المصنف ومن احياها اتماما يفيد (قوله واخذها الخ) عطف على الحاجة (قوله ويتمتع ايضا) الى قوله وفى الانوار فى المعنى (قوله ويتمتع ايضا اقطاع وتجر ارض لاخذ نحو خطها الخ) مع الجمع الآتى فى الشرح مخصص لما تقدم من جواز اقطاع الموت ولو تملكها يكون محله فى موت لم يشتمل على شيء من الاعيان التى تتم الحاجة اليها كالخطب والكلالما والصيد واشتمل عليها ولكن قصد بالافطاع الارض ودخل ما ذكر تبعوا عليه فواضح ان الاقطاع انما يجوز بالصلحة فحيث كان الاقطاع المذكور مضرا بغيره ما يقرب الى الموت المذكور من بادية او حاضرة فينبغى منعه اه سيدمر (قوله نحو خطها الخ) أى كحجرها وترابها وحشيشها وصنع وثمار اشجارها (قوله وبركة) بكسر الباء ضمها اه ع (قوله أى وهى) أى الأيكة ولا حاجة الى الجمع بينهما (قوله وصيد الخ) عطف على الأيكة (قوله وجواهره) أى البحر (قوله ومنه) أى من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) أى الانوار (قوله لكن اشارة الخ) عبارة للنهاية ويمكن الجمع عمل الاول على

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) (قوله فى المتن ولا اقطاع) قال الزكشى والظاهر أن هذا فى اقطاع التملك اما اقطاع الارفاق فيجوز لانه ينتفع به لا يضيغ على غيره وما قاله فغير نظر كذا فى شرحه وفى شرحه بعد قول المتن ولا اقطاع مانصه لا تملك ولا رافقا اه (قوله فقال رجل الى قوله فلا اذن) قضية الخبر جواز اقطاع غير المد فهل الحكم عندهم كذلك ولعل الجواب حل ما اقتضاه الخبر على نحو ما باتى

و يتمتع ايضا اقطاع وتجر ارض لاخذ نحو خطها أو صيدها وبركة لاخذ سبكا وفى الانوار ومن المشتركين بين الناس المتمتع على الامام اقطاعه الا يكون ثمارها أى وهى الاشجار النابتة فى الاراضى التى لا مالكا لها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يلقيه البحر من العنبر فلو لاخذه لاحق لولى الامر فيه خلاف ما يترجمه جملة الولا اه وبأقنى القطة تفصيل فى العنبر وبناى ما ذكره فى الأيكة وثمارها مافى التنبيه من ان من احياها اتماما ملك ما فيه من النخل وان كثر لكن اشارة بعضهم الى الجمع بقوله

ما فيه مقر وجرى عليه الاصحاب وعلوه بانه تابع وفارق المعدن الظاهر بانه مشترك بين الناس كالمناهل والكلاب والحطب والاجماع منعقد على منع اقطاع مشارع الماء فنكذ المعدن الظاهر بمجامع الحاجة العامة واخذها بغير عمل (٢٣٥) اه فالاول محمله ما اذا قصد الا يكتل لاجلها والثاني محمله ما اذا قصد لاجل ارض الارض المشتعلة على ذلك فدخل تبعاً اه (قوله ما فيه) أى التنبه مقر راي في المذهب (قوله فالاول) أى ما في الاثوار و (قوله والثاني) أى ما في التنبه (قوله فعمل) أى من هذا الجمع (قوله واطلاقها) أى الشيخين (انه لا يملك) أى النكلا (قوله وعلى عدم ملكه) أى نحو النكلا بالاحياء والافتتاح اصالة (قوله هو احتبه) قضيته انه ياتم اخذه بلا إذن وفيه وقفة (قوله) اما إذا لم يعلم الخ) يحترز قوله السابق لمن عليه قبل احيائه (قوله على محاكمه الامام) التبرى اتماماً بالنسبة لحكاية الاجماع خاصة والا فالحكم مسلم كما يعلم بما يأتى اه رشيدى (قوله وأما ما فيه) الى قوله ويطل حقه في المغنى (قوله) واما ما فيه علاج الخ) عبارة المغنى واما البقاء التي تحفر بقرب الساحل ويساق اليها الماء فينقذ فيها ملحاً فيجوز احيائها واطفائها اه (قوله) كان كان بقرب الساحل الخ) لعله ادخل بالكاف ما إذا كان الملح الجبلي في باطن الارض فاتحاً اخر اجه الى حفر الارض وكسر الملح بنحو المطرقة فليراجع (قوله) فيملك بالاحياء) أى لو لمع العلم به ليس الباطن كذلك اه ع (قوله وللأمام اقطاعها) والأقرب للارفاق والتعليك لانها تملك بالاحياء اه ع (قوله أى الحاصل) الى قوله فيملك كدون بقعته في النهاية الا قوله لو من ثم الى وخرج وقوله يتخلف الركاز قول المتن (قدم السابق) أى لو ذموا ونقل عن شيخنا الزبائدي ما يوافقه اه ع (بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره والغالب اعادة الناس من ذلك سمع على حج أقول الأقرب اعتبار اعادة الناس ولو للتجارة اه ع (قوله) يصرح بهذا قول المغنى ويرجع فيها الى ما يقتضيه عادة امثاله كما قاله الامام وافراده قيل ان اخذ لغرض دفع قعر او مسكنة ممكن من اخذ كفاية سنة أو العمر الغالب على الخلاف الآتي في قسم الصدقات اه قول المتن (فالاصح ازعاجه) ان زوح على الزيادة لا عكوفه عليه كالتهجير نها يقو معنى قال ع (قوله) فالاصح ازعاجه أى وعليه فلو اخذ شيئاً قبل ازعاجه لم يملكه كماله لايه نظر والأقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحاً وقوله مر ان زوح أى فان لم يراحمه يتعرض له لكن مقتضى التعليق بان عكوفه عليه كالتهجير يقتضى انه لا فرق فانه مادام مقبلاً عليه يجب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج اه (قوله) وبه فارق) أى بالتعليل (قوله) فلو جاء اليه (معاً) أى ولم يكف الحاصل منه لحاجتها أو تنازعاً في الابتداء نها يقو معنى قول المتن (أقرع) أى وجوباً به اه ع (قوله) وان كان احدهما غنياً) عبارة المغنى والنهاية ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان ياخذ احدهما للتجارة والآخر للحاجة وهو المشهور ولو كان احدهما مسكياً والآخر ذمياً قدم المسلم كاعتبه الاذرى نظير ما مر في مقاعد الاسواق اه وقولها ولو كان احدهما الخ ذكر سمع عن شرح الروض مثله وفيه ايضا قول الشارح اذ لا مرجح قال ع (قوله) مر قد علم المسلم أى وان اشتدت حاجة الذي لان ارتفاقه اتمامه بطريق التبع لنا اه قول المتن (مالا يخرج) أى لا يظهر جوهره اه معنى (قوله) وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون التقدير ثم واحجار ياقوت فليحذر اه سم وقوله وتقدم ذكر الياقوت الخ أى في بعض نسخ الشارح بعد قوله ومدد (قوله) كما قالاه) عبارة النهاية بوعده في التنبه الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه الديمير والنجوم به في الروضة واصلها انه من الباطنة اه قال ع (قوله) مر على حج القول بانه من الظاهر على ان الراد احجاره هو القول بانه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع اه أقول الذي يتخير به العدد المتواتر من أهل بلد معدن الياقوت أنه يحفر معدنه يخرج بنفسه وليس له حجر في قوله كان كان بقرب الساحل بقعة الخ (قوله) فيملكه بقعته (قوله) كذا مر (قوله) في المتن بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب اعادة الناس من ذلك (قوله) في المتن فلو جاء معاً أقرع) قال في شرح الروض فلو كان احدهما مسكياً فالظاهر كما قال الاذرى انه كقطيره فما مر في مقاعد الاسواق اه (قوله) وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا لان يكون

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سادس) الجواهر وحمل على اخذ الاكثر من البقعة لا التل فله اخذ الاكثر منه (والمعدن الباطن وهو مالا يخرج الا ببلاج كذهب وقضة وحديد ونحاس) وفيه روج وياقوت كما قاله

وسائر الجواهر البثوث في الارض (لا يملك) (٢٣٦) محله (بالخبر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موت على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر

وفارق الموت بأن احياءها متوقف على العبارة وهي مناسبة لها و احياءه متوقف على تحريمه بالخبر وهو غير مناسب له ومن ثم لو استقل بالاحياء لم يملك مطلقا كما عليه السلف والخلف وخرج محله نيله فيملك بغير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على المعتمد وافهم سكوته عن الاقطاع هنا جازاه وهو الاظهر للاتباع لكن اقطاع افاق لا تملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بتحجر لاظهار (ومن احياءها ما فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة ونيلاً لأنه من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء بخلاف الركا ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل اخذه على ما قاله الجوري وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بأنه لم يملكه حال الاحياء ما لو عليه وبني عليه دار امثلاً فيملكه دون بقعته لان المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة فالقصد فاسد ومع ملكه لا يجوز له بيعه لان مقصوده النيل وهو مجهول وما قرره في المعدنين وبقعتهما من ملكه للنيل عند العلم في الباطن والبقعة عند الجهل فيها على العتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تقييده بالباطن هنا فائدة

هو كامن في صلبه (قوله وسائر الجواهر الخ) كالرصاص والعقيق نهايتي معنى قول المتن (والعمل) هو اعم من الخفر اه عرش (قوله مطلقاً) اي بقعة ونيلاه كدري وهذا يناقض قول الشارح والنهاية في المعنى محله وقولهم الا في وخرج بمحله نيله افعنى الاطلاق هنا اخذ من عبارة المعنى والنهاية الاية انفسا سواء قصد به التملك ام لا (قوله ولا بالاحياء) احياء المعدن ان يحفر حتى يظهر النيل اه كدري (قوله على ما يأتي) اي في قوله لو استقل بالاحياء الخ اه كدري ويجوز ان المراد في قوله وخرج بمحله الخ كما هو المتعين في عبارة النهاية (قوله) وفارق الموت الخ) عبارة النهاية والمعنى والثاني ملك بذلك إذا قصد التملك كالموت وفارق الاول بان الموت يملك بالعبارة وحفر المعدن تخريب اه (قوله بان احياءها) اي الموات والتأنيث وتاويل الارض وكذا ضمير قوله لها الا في (قوله و احياءه) اي المعدن (قوله لو استقل بالاحياء) اي باحياء محل المعدن دون انضمام شيء من اطرافه (قوله مطلقاً) اي بقعة ونيلاً اي قبل اخذه بقرينة ما بعده (قوله وافهم) اي قوله ومع ملك في المعنى (قوله هنا) اي في المعدن الباطن (قوله للاتباع) اي لانه ^{بالتحريك} لا يتبع قطع بلل بن الحرث المعدن القبليته رواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع يضم الفاء واسكان الراء اه معنى (قوله ونيلاً) فيه مع قوله الا في ومع ملكه الخ شيء اه سم (قوله بخلاف الركا) خلاف النهاية عبارة سم قوله بخلاف الركا يتامل هذا فانهم قالوا في كاه الركا انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يرز ملكه منه فانه مدفون منقول اه سم (قوله وهو الوجه) وفاقال للنهاية والمعنى (قوله فيملكه دون بقعته) وارجح الطريقين انه لا يملك شيئاً من البقعة والنيل خلافاً للسكافية على ونهاية ومعنى سم (قوله فالقصد فاسد) لتأنيته اي حرمان غيره من الانتفاع اه عرش (قوله ومع ملكه الخ) اي في صورتى الجهل والعلم على مختار الشارح وفي صورة الجهل فقط على مختار غيره فهو حيث دراجع الى منطوق المتن كما هو صريح صنيع المعنى حيث ذكره عقبه (قوله لا يجوز له بيعه الخ) فلو قال مالك لشخص ما استخرجته منه فهو لي ففعل فلا اجر له او قال له فهو بيتنا فاجر النصف او قال له كله لك فله اجرته والحاصل بما استخرجته في جميع الصور للباك لا نهية به مجهول اه معنى (قوله وما قررته في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة المعنى والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا يملك بالاحياء ان علمه اما اذ لم يعلمه فانه يملكه الحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وان افهمت عبارة المصنف ان الظاهر لا يملك مطلقاً واما بقعة المعدنين فلا يملكها بالاحياء مع علمهما لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة ولا يستأنا ونحوها (تنبيه) اما خص المصنف المعدن بالذ كر لان الكلام فيه والافرن ملك ارضاً بالاحياء ملك طبعانها حتى الارض السابعة ا عبارة الجبيرى المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهما ملكهما ولا يبعتهما وان جهلها ملكهما وبقعتهما يادى وسلطان وشورى اه قول المتن (والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي اى المياه قسمان مختصة وغير ما فقير المختصة كالآودية والانهار فانها ليس فيها اسماء ثم قال (فرع) وعمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل من الناس بناء

التقديري ثم وأحجار يا قوت فليحمر (قوله وخرج بمحله الخ) كذا شرح مر (قوله ونيلاً) فيه ومع النخيه (قوله بخلاف الركا) يتامل هذا فانهم قالوا في كاه الركا انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يرز ملكه عنه فانه مدفون منقول اه (قوله وهو الوجه) استتمده مر (قوله فيملكه دون بقعته) وارجح الطريقين انه لا يملك شيئاً خلافاً لما في السكافية (قوله وما قرره في المعدنين وبقعتهما) عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا يملك بالاحياء كما علم امران علم فان لم يعلمه ملكه والحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وبقعتهما لا يملك بالاحياء مع علمه لان المعدن لا يتخذ داراً ولا مزرعة ولا يستأنا انتهت (قوله في التن والمياه المباحة من الآودية) عبارة الروض وهي اى المياه قسمان مختصة وغيرها

قطر قورحى عليها ان كانت فى موات او فى ملكه فان كانت من العمر ان فالقطرة كحفر البئر للسبلين فى الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات التيل لقوله لكل من الناس بناء قطر قورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ونهى انه يبنى تقيد جواز الرحى فى الموات بان لا يضر المنفعة بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر فى الانتفاع به كاتفررو منها انه قد يشكل جواز بناء القطرة والرحى فى الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يجاب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحرمة بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت فى حريمه الار تفاق حيث لا تضرب لاحد به ولا يجرى ذلك فى بناء بيت بنى لذلك حيث لا تضرب به اه سم وقوله فرع وعماره هذه الانهار الخ فى المفتى نحوه وقوله فالقطرة كحفر البئر للسبلين فى الشارع اى جاز مطلقا ان كان العمران واسعا وباذن الامام ان كان ضيقا ه مفتى وقوله إلا ان يجاب الخ قد قدم هو نفسه جوابا آخر فى شرح وحریم البئر نصه قوله فلا يحل البناء فيه اى ولو لم مسجد وهم انظر مع ماسياقى على قول المصنف والمياه المباحة عن الرض من جواز بناء الرحى على الانهار ووردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما ياق على ما يفعل للار تفاق ولا يقاس به الدوا للار تفاق لأن شان الرحى ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع ولبحر را هو قد يدفع بذلك الجواب ما يستلزمه جوابا ه هنا من جواز بناء البيوت فى حريم الانهار وفى مبنى للار تفاق المخالف لصريح كلامهم كاسر عن ع ش فى محبت لتقليل المقد (قوله بان لم تملك) الى قوله ويعمل فيما جعل فى المفتى إلا قوله وصح الى فلا يجوز الى قول المتن فان اراد فى النهاية الا قوله وفيه نظر الى وفيه من (قوله من الموات) بيان لنحو الجبال (قوله وسيلو الاطمار) عطف على الاودية (قوله فلا يجوز لاحد تحجيرها ولا لالامام اقطاعها) بالا جماع ناهى عن مفتى (قوله ولا لالامام اقطاعها) اى لا اقطاع تملك ولا رفاق كافر فى الشرح (وعند الازدحام وقد ضاق الماء) عبارة المفتى فان ضاق وقد جا أعاد قدم العطشان لحرمة الروح فان استوفى العطش او فى غيره فرع بينهما وليس للعارف ان يقدم دوا به على الادميين بل اذا استوفى باستوفى تفت القرعة بين الدواب ويحمل على القرعة المتقدمة لانها ما جنسان وان جا آسرتين قدم السابق بقدر كفايته إلا ان يكون مستقيا الدوا به والمسبوق عطشان فيقدم المسبوق قال الزركشى ولو كان على الماء المباح قاطنون فاهل النهر اولى به وفى معنى ذلك حافات المياه التى تعم جميع الناس الار تفاق بها فلا يجوز تملك شى منها باحياء ولا باتباع من بيت المال ولا بغيره وقد دعمت البلوى بالابنية على حافات التيل كاعت بها بالقرافة مع انها مسجلة اه (قوله وليس) الى قوله بل فى النهاية مثله (قوله او مشرعه) اى طريقه اه ع ش (قوله ولا) اى وان لم يكن سبق بان جا أمعا (قوله وعطشان الخ) اى ويقدم عطشان ولو كان مسبوقا على غيره اى ولو أدى ذلك الى هلاك الدواب حيث كان الادمى مضطرا اه ع ش (قوله وطالب شرب الخ) اى يقدم طالب شرب ولو كان مسبوقا على الخ (قوله ما جهل اصله) اى لم يدرك انه حفر او اغفر اه مفتى (قوله ومحل) اى محل الحكم بمملوكة الماء المجبول الاصل لمن هو فى يده عبارة النهاية ومحل كقوله الاذرى اذا كان الخ

فغير المختصة كاللاودية والانهار فاناس فيها سواء ثم قال فرع وعماره هذه الانهار من بيت المال ولكل اى من الناس بناء قطر قورحى عليها ان كانت فى موات او فى ملكه فان كانت من العمر ان فالقطرة كحفر البئر للسبلين فى الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات التيل لقوله لكل بناء قطرة ورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ونهى انه يبنى تقيد جواز الرحى فى الموات بان لا يضر المنفعة بالنهر لأن حريم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر فى الانتفاع به كاتفررو منها انه قد يشكل جواز بناء القطرة ورحى فى الموات والعمران بامتناع احياء حريم النهر والبناء فيه إلا ان يجاب بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحرمة بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو

بان لم تملك (من الاودية)
كالليل (والعيون فى الجبال)
ونحوها من موات وسيلو
الاطمار (يستوى الناس
فيها) لخبر اى داود الناس
شركاء فى ثلاثة الماء والكلا
والنار وصح ثلاثة لا يمتنع
الماء والكلا والنار فلا
يجوز لاحد تحجيرها ولا
لالامام اقطاعها اجماعا
وعند الازدحام وقد
ضاق الماء او مشرعه يقدم
السابق ولا أقرع وعطشان
على غيره وطالب شرب
على طالب سقى أو ليس
من المباحة ما جهل أصله
وهو تحت يد واحد أو
جماعة لأن البديل الملك
قال الاذرى ومحل ان
كان منبعه منه من مملوك لهم

بخلاف ما منه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فانه باقى على إباحته ويومل فيها جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمحاق وغيرها بالعادة المطردة لانهما حكمه (٢٢٨) في هذا وأمثاله وأقرب بعضهم فيمن لا أرضه شرب من ماء مباح ففعله آخر بان

وعبارة المعنى والظاهر كما قال الأذعن أن صورة المسئلة أن يكون منعه الخ (قوله بخلاف ما منه بموات) بقى ما لو جهل منعه اه سم قول الأقرب انه كالوجهل اصله اه عش اى فليس من المباح بل ملك لى اليد (قوله فانه باقى على إباحته) اى إذا الصورة انه يدخل اليهم بنفسه بلا سوق فلا ينافى في ماسيا في قوله وكالاخذ في اناسوقه لنحو بركة او حوض مسدود فاهنا موافق لقوله الاقرب ايضا وخرج بما تقرر دخوله في مله بنحو سيل ولو بجرف نهر حتى دخل اما قول الشيخ ع ش في حاشيته قوله فانه باقى على إباحته اى مالم يدخل محل يختص به أخذ اما باقى في قوله وكالاخذ في اناسوقه لنحو بركة او حوض الخ اه فيقال فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف الماخذ الذى اشترت إليه المعلوم بما باقى في كلام الشارع على ان اخذه المذكور لم يصح إذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل اه رشيدى (قوله ووقته الخ) الو او بمعنى او المانع للخلو (قوله وفاقى بعضهم) اى قوله وفي ثلاثة عبارة النهاية والوجه ان من لا أرضه شرب الخ تأييد فاعله ولا يلزمه اجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء اه اخذ اعمارى في المسافاه وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق الخ اه (قوله جرى على ذلك جمع متأخرون الخ) ممن جرى عليه السكال الرداد وولده الفخر والوجه ان زياد قال السكال وهو الذى يتعين العمل به في هذا الزمان قال الوجه فاطنك بزماننا اه سيد عمر (قوله تغلف) اى زرع ارضه (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على فيمن وكذا قوله الاقرب وفيمن شراه سم (قوله بان لى الأسفل منعه الخ) اقره النهاية قال الرشيدى قوله مر فيستدل به الخ اى ويصير ذوا الأسفل شريك اربعة في المعنى بعدن كان شريك ثلاثة ولعل الصورة عند الضيق اه (قوله لأن الشريكين) أى ذوى الأوسط والأسفل (قوله ينعان تلك الدعوى) فيه ان مجرد منعهما بعد التقادم لا يسمع ولا يفيد شيئا (قوله لما باقى الخ) اى في شرح فيها تغلب الخ وباقى هناك عن سم وع ش ما فيه (قوله تشرب) اى الثلاث (قوله كذلك) اى لها ثلاث مساق اه ع ش اقول ينافى هذا التفسير قول الشارع الاقرب فارد هذا الخ فان مقتضاه ان للأرضين الأولين شربا واحدا فكان ينبغي تفسيره بقوله اى على الترتيب المذكور (قوله فاراد) اى مالك الأرضين (قوله ليشربا) الأولى هنا وفي نظيره الآتين التأنيت (قوله وأراد هذا) أى مالك السفلى (قوله يفتح الرام) اى قوله وبحت الأذعن في المعنى لا قوله اى الأقرب للنهر فالأقرب وقوله بل لمنعه الاثم ومن وليه والى قول المصنف وحاف بر في النهاية لا قوله ولا ينافى إلى ثم من وليه وقوله ولم منع الى المتن (قوله من ماء مباح) وفي النهاية والمعنى بدله لفظة منها بالجر اه اى من المياه الباحة الى قول المتن (فضاى) اى الماء عنهم وبعضها اعلى من بعض اه معنى واحترز به عن الاستواء الاقرب في قول الشارع ولو استوت أرضون الخ (قوله مرة او أكثر لأن الماء مباح يجوز الخ) قال في العباب وفي الخادم عن الجرجاني ما يؤيده من قدم بالسق فاحتاجت ارضه سقية اخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده مكن وإلا فلا حتى يفرغ اه سم (قوله مالم

أحدث ما ينحدر به الماء عنه بانه يائمه وعليه اجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء قال وعجى على ذلك جمع متأخرون في نظيره اه وليس يصح بالنسبة للاجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء إلى ارضه تغلف لاضيان عليه اه وما هنالك مجامع انه لم يستول فيها على الأرض بوجه وانما ضمن فرخ حمامة ذبحها فهلك لأنه كالجزء منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح اعلى وأوسط واسفل فاراد ذوا الاعلى أن يسقى من الاوسط برضا صاحبه بان لى الأسفل منعه ثلاثا يتقدم ذلك فيستدل به على ان لشربا من الاوسط اه وفيه نظر لأن الشريكين ثم ورثتهما ينعان تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة على ان التقادم هنا لا يدل على ذلك لما باقى من الروضة انه لا يماثل إذا لم يكن لها شرب من محل آخر وفيمن له ارضان عليا وسفلى فسقلى لآخر تشرب من ماء مباح كذلك فاراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا ليس بامعاه ثم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس لمنعه إذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير

لسقى ارضه بل ربما يكون وصول الماء إليه إذا شربا معا أسرع منه إذا شربا مرتبا (فان أراد قوم سقى ارضيهما) بفتح الراء بلا ألف من ماء مباح (فضاى سقى الاعلى) مرة أو أكثر لأن الماء مباح يجوز

يجاوز الخ عبارة المغني قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة آتفا **(قوله** أى الاقرب للنهر) أى لا يلهو ورايه **(قوله** ان احبوا معا الخ) الوجه ان يزيدوا احبوا الاعلى فالاعلى فتامله اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارع اما لو كان الاسفل الخ **(قوله** بل له منع من اراد احبائه اقرب منه) ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر للعلة التى ذكرها ثم يبنى ايضا ان له منع من اراد احبائه ابعدا ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ اه سم **(قوله** احبائه اقرب الخ) أى وسقيه منه اه نهاية **(قوله** أنه مقدم عليه) فى الاحياء والاستحقاق **(قوله** ما مر آتفا) أى فى تنظيره فى الفتوى وقال الكردى وهو قوله فيستدل الخ اه **(قوله** ليقوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا الاية ولولا قال يقوى الخ بالقاء بدل اللام لكان واضحا **(قوله** كما سبق) أى بقوله على ان التقادم الخ **(قوله** ثم من وليه الخ) عطف على قوله هو المقدم **(قوله** ولا عبرة حيث دل بالقراب) علم من ذلك ان مرادهم بالاعلى المحي قبل الثانى وهكذا لا الاقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احبائه او لا يتجرى قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء نهاية ومعنى **(قوله** ولهم منع من اراد احبائه موات الخ) ظاهره وإن كان ابعده من عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالاراب فى قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقي منه وضيق اه سم عبارة المغني ولو اراد شخص احبائه ارض موات وسقيها من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا الرضهم بمراقبتها والماء من اعظم مراقبهم ولا فلا منع وقضية ذلك ان لا يتقدم المتع بكونه اقرب إلى راس النهر وهو كذلك كاهو ظاهر كلام الروضة خلافا لابن المقرئ اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالها كحافر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده قبل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه اقول ويجه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالا حياء المستحقين السقي من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع ولا فلا اخذا بما تقرر فتأمل اه واقره عش **(قوله** كما يأتى) قبيل قول المصنف ولهم القسمة مهاباة **(قوله**

حتى يفرغ اه وفى الخادم صور المجر جاني فى الثانى المسئلة فيما إذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثانى وهو يفهم انه متى وصل اليه واحتاج اليه لا يمكن منه إلا بعد فراغ الثانى اه **(قوله** هذا كله ان احبوا معا او جهل الحال) الوجه ان يزيدوا احبوا الاعلى فالاعلى فتامله وفى شرح الروض بعد شرحه مسئلة المتن ومن هنا يقدم الاقرب إلى النهر ان احبوا دفعة او جهل السابق ولا يبعد القول بالا قرا ع ذكره الاذرى اه **(قوله** بل له منع من اراد احبائه اقرب منه إلى النهر) ظاهره وان لم يضيق عليه وهو ظاهر للعلة التى ذكرها لكن ينافيه قول الروض كاصله الاتى ولا فلا فتامله ثم يبنى ايضا ان له منع من اراد احبائه ابعدا ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ وما ذكره فى شرح الروض فانه ما قال الروض وإن اراد احبائه ارض اقرب إلى راس النهر فان ضيق على السابقين منع ولا فلا اه قال التقيد بالقرابة من زيادته وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره عبارة الاصل وحكى عبارته الحالية عن هذا التقيد وعقبها بقوله وقضيتهما ان الحكم لا يتقيد بالقرابة وانه يتقيد بآراء سقى ذلك من النهر وهو ظاهر ويحتمل خلافا لئلا يصير ذلك ذريعة إلى استحقاقه السقي قبلهم أو معهم اه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالها كحافر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده قبل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه قلته ويجه ان يقال ان لزوم من ذلك تضيق على السابقين بالا حياء المستحقين السقي من الجانب الآخر أو كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع ولا فلا اخذا بما تقرر فتأمل **(قوله** ولهم منع من اراد احبائه موات) ظاهره وإن كان ابعده من عن النهر وقياس ذلك ان لا يقيد بالاراب فى قوله السابق بل له منع الخ ان اراد السقي منه وضيق **(قوله** لما صرح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخصام الزبير فى شرأج الحرقه قوله عليه الصلاة والسلام اسق يازير حتى تبلغ

فلو وجد ما يستدل به من أصله وأيضا فالارض هنا لاشرب لها من محل آخر بخلافها فيما مر كما سبق ثم من وليه فى الاحياء وهكذا ولا عبرة حيث دل بالقراب من النهر ولو استويت ارضون فى القرب للنهر وجعل المحي أولا أفرع للتقدم ولهم منع من اراد احبائه موات وسقيه منه ان ضيق عليهم كما يأتى (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لما صرح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك

وبحث الأذري أن المراد جانب الكعب (٢٣٠) الأسفل وخالفه غيره احتجاً بما يابى الموضوع ويرد بان الدال على دخول المغني تلك

وبحث الأذري الخ) عبارة النهاية والمراد بما ذكر كاحتجته الأذري جانب الكعب الخ (قوله خارجي) وهو الاتباع والاجماع اهـ كرى (قوله واعتراض الخ) أقره المغني أيضاً (قوله بان الوجه ان يرجع الخ) معتمد عـش (قوله لا اختلافها) أي الحاجة وكذا ضمير فاعتبرت ولو نئى الضمير الأول كافى النهاية لكان أولى (قوله وحاجة الخ) راجع للقول خاصة وما الاعتراض فقد أقره اهـ رشيدى (قوله من قسمه) أي التخل (قوله الواحدة) إلى قول المتن ما تها في الأصح في المغني لإقوله بل جرى إلى المتن (قوله على الكعبين) أي على ظاهر المتن ولا فالراجح كاتقدم أن المرجع العرف المتعارف في ذلك المحل (قوله ولو سقيا) أي الطرفان اهـ سم (قوله فيسقى أحدهما الخ) والظاهر كما قاله السبكي أنه لا يتعين البداية بالأسفل بل لو عكس جاز نهاية ومعنى قول المتن (ملك على الصحيح) ظاهر وهو لو كان لا أخذه غير معين لأن المساحة تغلب في نحو الماء فلم يشترط في تملكه التميز اهـ عـش (قوله ولا يصير شريكاً باعاده الخ) والوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين رى المال فيه ظاهر نهاية ومعنى قال عـش قوله مر عدم حرمة صبه أى بخلاف السلك فإنه يحرم القاؤه فيه بعد أخذه كما شمله قوله الآتى رى المال والفرق بينهما أن رد السمك إليه بعد عدي تضييعاً له لعدم تيسر أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله مر ظاهر وهو أن ذلك بعد ضياعاً بخلاف الماء فإنه يتمكن من أخذه منه أي وقت أراد أن يملكه خصوص ما رده اهـ وفرق المغني بقوله لما قيل من أن الماء لا يملك بحال اهـ (قوله في كيزان دولا به) في تجريد المزج دق الانوار انه لو غصب كوزاً وجمع فيه ماء مباحاً لم يملكه سم على حج اعـش (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) أي من غير سوق ففارق ما قبله اهـ رشيدى وقد خالفه قول الشارح كالتها بقران حفر الخ لأن يقال أن الحق لا يستلزم السوق (قوله بنحو سيل صادق بالمطر التازل في ملكه اهـ سيد عمر (قوله وإن حفر نهر الخ) عبارة المغني عن حفر نهر الذي يدخل فيه الماء من الوادى فالماه باقى على احتجته لكن مالك النهر احق به ولغيره الشرب وسقى الدواب والاستغناء وهو بدو لجرى بان العرف بذلك اهـ (قوله لا يملك دخوله الخ) فلو أخذه غير ملكه وإن كان دخوله في ملكه بغير أنه حرماً اهـ معنى (قوله إذا أحرز حمله بالقلل الخ) هل مثله ما إذا كانت أرضه متزلة عن أرض الوادى بحيث أن ما دخل فيها استقر فيها لا يخرج منها فاتها حيثن ضمير كالخوض المسدود أو لا محل تأمل اهـ سيد عمر وقد تقدم آفانع الرشيدى أن الداخل بنفسه بلا سوق لا يملك (قوله لنفسه) إلى قول المتن والقناة في النهاية لإقوله وقضية الملعل إلى العت (قوله لنفسه) أي لا للدارة اهـ معنى (قوله الذى يحتاجه ولو زرعه) أما ما فضل عن حاجته قبل ارتحاله فليس له منعه لشرب أو ماشية وله منع غيره من سقى الزرع به اهـ معنى (قوله فان ارتحل الخ)

الكعبين فقال له الانصاري إن كان ان عمتك يا رسول الله فقلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال اسق يا زبير ثم احبس حتى تبلغ الجدر وقال في القفا في حقوق المصطفى انه ﷺ نذب الزبير رضى الله عنه اولاً إلى الاقتصاد على بعض حقه على طريق التوسط والصلح علما لم يرض بذلك الاخر استوفى النبي ﷺ للزبير حقه ثم نقل ما يصرح بذلك ويؤيده من كلام البخارى وحديثه وهذا كله صريح في أن الحق يزيد على الكعبين وأنه ما يبلغ الجدر أى على المحوط حول الشجر وهذا يؤيد ما نقله الشيخان بعد نقلهما عن الجمهور التقدير بالكعبين عن الماورى من التقدير بالحاجة في العادو جزم به التولى واعتمده السبكي والأذري وغيرهما وجزم به في الارشاد ولعل حاجة الزبير كانت إلى ما يبلغ الجدر ويمكن ان يجاب عن الجمهور بان التقدير بالكعبين باعتبار الغالب فتجوز الزيادة بحسب الحاجة (قوله وبحث الأذري ان المراد الخ) واقفه الزركشى في الخادم فقال انه الظاهر قال وحيثن فالمرجع إلى القدم المعتدل أو إلى الغالب لأن من الناس من يرتفع كعبه منهم من ينخفض اهـ (قوله ولو سقيا) أي الطرفان (قوله وكذا دخوله في كيزان دولا به الخ) في تجريد المزج دق الانوار انه لو غصب كوزاً وجمع فيه ماء مباحاً لم يملكه ذكره في باب الغصب اهـ (قوله وينبغي حله الخ) كذا في شرح مر أنه يملكه وينبغي حله على ما إذا أحرز حمله بالقلل عليه ونحوه (وحافر بئر بموات للارتفاق) واعراضه لنفسه لشربه وشرب دوابه منه لا للملك (أولى بمائها) الذى يحتاجه ولو زرعه (حتى يرتحل) أسبقه إليه فان ارتحل بطلت احقته وان عاد

وإعاضه عنها كارتحاله كإقصاء كلام الروائي أهـمـنى (قوله قال الأذري مالم يرتحل الخ) وهو حسن
 أهـمـنى (فهو كاحدم الخ) والأقرب أن الحكم كذلك لو كان الحافر غير مكلف وإن قصد نفسه تنزيلا لها
 منزلة ما حفر المكلف بلا قصد فتكون وقفا لعامة الناس أهـمـنى (قوله) وليس له سدها الخ) ولا فعل ما
 يفسد ماها كتغوطه فيه عدا أهـمـنى (قوله) لتعلق حق الناس بها) أى كما يعلم من قول المصنف الأتى
 ويجب ماشية الخ (قوله) بل التابعة عبارة النهاية بل التابعة بزيادة الواو وهى أحسن ثم قال ويجرى
 الخلاف فى كل ما ينبىء ملكه من نطق وملح أهـمـنى زاد المصنف وقبر ونحوها أهـمـنى قول المتن (فملك يملك الخ)
 ولو وقف المالك أراضا مثلا بشر استحق الوقف عليه ماء البئر لمتنع به على العادة وله منع غيره منه حيث
 احتاج إليه كفى المالك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لو وقف أو ملك اقتضاها ماء على حسب الحصة
 إن لم يبق بحاجتها أهـمـنى (قوله وقضية المعلن) أى فى قوله وإنا نجاز الخ (قوله) والتعليل) أى فى قوله لأن
 عقد الإجارة الخش أهـمـنى (قوله) إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بالتألف
 قبل الانلاف لا ملك له ليصور بيعه أهـمـنى (قوله) فقصر على انتفاعه الخ) قضيته أنه يتمتع انتفاع غيره به
 ولو باذنه أو أنه لو أجر الدار لآخر لم ينتفع الآخر بالماء أهـمـنى (قوله) وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك
 القضية بأن الكلام إنما هو فى النقل بعموم ولذلك فرغ عليه بقوله فلا يتعدى الخ قول المتن (و سواء ملكه) أى
 على الأصح (أم لا) أى على مقابله أهـمـنى (قوله) ولو لزعه) أو موقع هذه الغاية هنا كما ينبغي على تماثل
 إذا الحكم أنه لا يلزم بذل ماء وإن فضل عن حاجته فإى حاجة إلى بيان الحاجة وإنا نأظهر هذه الغاية
 بالنسبة لقول المصنف الأتى ويجب ماشية فكان الأولى تأخيرها إلى هناك أهـمـنى رشيدى وقد يجب بأنه
 أفادها دفع توم اختصاص الحاجة بذى الروح (قوله) ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل فاضل
 الكل لأنه لا يستخلف فى الحال ويتولى العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من
 وجب عليه لبذل إعاره آلة الاستقاء ويشترط فى بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا بربى الماشية والزرع
 الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعموم أن الاختلاف فى شرب الأدنى أهـمـنى منه فى شرب
 الماشية والزرع نهاية معنى (قوله) عن حاجته) أى قوله أهـمـنى فى المعنى لا قوله قال الأذري على بلا عوض
 (قوله) الناجزة) فلو فضل عنه الآن واحتاج إليه فى نأى الحال وجب بذله لأنه يستخلف أهـمـنى (قوله)
 ومحل أهـمـنى أى التقييد بالناجزة (قوله) بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل الخش أهـمـنى (قوله) حج وإنا نألم
 يجمل قوله قبل أخذه قيد فى البذل بلا عوض أى إنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه فى نحو إناه
 لأن الصورة هنا أنه لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض أهـمـنى رشيدى (قوله) فى نحو إناه) يدخل فيه مجتمع
 الماء كالبركة أهـمـنى سيد عقول المتن (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي أن يجب أيضا للكن
 هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعهم على حج أقول نعم ينبغي أن يقدم الماشية وبذل له ما صرحوا به

(قوله) لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا الرئيس ما هـمـنى شرح المنهج لكن قضية هذه العلامة منعه من سد البئر التى
 تحفرها فى ملكه وهو بعيد أهـمـنى (قوله) لتعلق حق الناس بها أيضا كما يعلم من قوله الأتى وسواء
 الخ (قوله) وقضية المعلن) أى فى قوله وإنا نجاز الخ (قوله) والتعليل) أى قوله لأن عقد الإجارة الخش
 (قوله) إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بالتألف قبل الانلاف لا ملك له ليصور بيعه
 (قوله) فقصر على انتفاعه أهـمـنى (قوله) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو باذنه (قوله) فقصر على انتفاعه أهـمـنى
 قد يقتضى هذا أنه لو أجر لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الآخر (قوله) فى المتن وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما
 فضل عن حاجته الخ) عبارة الروض فن حفر بئر فى موات التملك أى وفى ملكه أو انفجر فيه عين كإصرح
 بها الأصل ملكها وملك ماءها إذا ملك لكن يجب بذل الفاضل منه عن شرب لشرب غيره وعن ماشيته
 وزرع ماشية غيره الخ وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغي أن يجب أيضا للكن هل يقدم عليه شرب
 ماشيته وزرعه (قوله) فى المتن ويجب الماشية) قال فى شرح الارشاد وقضية ما تقرر تقديم حاجة زرع على

(الماشية) اذا كان بقره كلاما واحدا ولم يجد صاحبها ماء اخر مباحا (على الصحيح) بان يمكنه من سقيها منه حيث لم يضرب زرعه ولا ماشيته والا فليس يأخذه او سوقة اليها حيث لا ضرر على الاوجه للاحاديث في ذلك والحكمة الروح هذا ان لم يوجد اضطراب او الاوجب بذله لذي روح محترمة كادى وان احتاجه الماشية وماشية وان احتاجه لزور وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقى الدواب من نحو جدول مملوك لم يضرب بماله اقامة للاذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما اذا كان لنحو يتيم او وقف عام ثم قال ولا يرى جواز ورود الف ابل جدول ماؤه يسيراه وهذا معلوم من قوله ولا لم يضرب بماله (والقناة المشتركة) بين جماعة لا يقدم فيها اعلى على اسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك الجاري من نهرا ويرثه اربا عليهم ان تنازعوا وضاق لكن على وجه لا يتقدم شريك على شريك وانما يحصل ذلك بنصب خشبة مثلا مستوا اعلاها واسفلها بمحل مستوا الخن بالخشبة ونحوها بناء جدار به تقب محكمة بالجص (في عرض النهر) أى قم الجرى (فيها) تقب متساوية او متفاوتة

في ذلك يعم من ان من اسباب التيمم احتياجه لعل شرب حيوان محترم ولو مالا ليراجع امره وشوقه سم وينبغي الخ بخالفه قول الحلبي ولا يلزم من معناه بذله محتاج طهارته اه لان ان فرض كلام الحلبي في ماء في نحو اناه فلا مخالفة (قوله كلاما واحدا) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع اه وشيذ وفي البجيرى عن الحلبي ولعله لا يقيد الكلام بالمباح لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالغلف اه اى فهو قيد (قوله بان يمكنه الخ) تصور البذل (قوله ولا) اى وإن ضرر سقى ماشية الغير من الفضل ماشية اوزرع صاحب الماء (قوله) حيث لا ضرر على الاوجه يؤخذ منه ان من مملكته بشر وضرب دخوله للاستقاء منها بنحو الاطلاع على حرمة او التضييق عليهم تضيقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمكن اه سم (قوله هذا) اى الخلاف (قوله لذي روح محترمة) يدخل فيه الماشية فيقدم اى الاذى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالاولى فاقى حاجة مع ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزور اه سم ولك ان تقول ان قوله كادى وإن احتاجه الماشية الخ تفصيل لاجمال قوله ولوجب بذله الخ لانه كان الاولى من ادى الخ عبارة المغنى وشرح الروض يجب بذل الفضل عن شربه لشرب غيره من الادميين وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره اه وفي سم قال في شرح الارشاد قضية ما تقرر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غير المحترمة وإن خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن بخلافه في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية وان احتاجه لزور ختماه اه (قوله وماشية الخ) عطف على ادى (قوله) من نحو جدول اى نحو نهر صغير اه عش (قوله اقامة للاذن العرفي الخ) اى ما لم يمنع صاحب الجدول عنه فان منع امتنع على غيره فعل ذلك اه عش (قوله ثم توقف الخ) عبارة المغنى ثم قال لو كان النهر لمن لا يعتبر لذه كالتيتم والاقواق العامة فعندى فيه وقفة والظاهر الجواز اه (قوله او وقف عام) عطف على نحو يتيم قول المتن (والقناة الخ) اى او العين نهاية ومعنى اى او النهر (قوله بين جماعة) اى قوله وفيها أضاف الى النهاية الا قوله وأطال البلقنى في ترجمته (قول من نهر) اى مملوك ماؤه اذا دخل الى ملك من النهر المباح اى ملكه كرام اه سم (قوله وبشر) اى مملوكه لهم اه عش (قوله ان تنازعوا وضاق) اما اذا اتسع ماء القناة او العين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتج لما ذكر اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يقال ينبغي القسمة ايضا اذا طلبوها او احدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء اه (قوله مستوا اعلاها الخ) عبارة المغنى مستوية الطرفين والوسط اه قول المتن (تقب) بضم المثناة اوله ونحوه لو قرئت بدون مضمومة جازاه معنى قول المتن (متساوية او متفاوتة) اى فى الضيق والسعة لافى العدد اه بجيرى عن عبد البر (قوله من القناة ونحوها) نهاية ومعنى (قوله لانه) اى قوله وقبل فى

حاجة ماشية غيره المحترمة ان خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن بخلافه في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية وان احتاجه لزور ختماه (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل ش وبشارة شرح مر وحيث وجب البذل لم يجز اخذ عوض عليه اه (قوله حيث لا ضرر على الاوجه) يؤخذ منه ان من مملكته بشر وضرب دخوله للاستقاء منها بنحو الاطلاع على حرمة او التضييق عليهم تضيقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمكن (قوله هذا ان لم يوجد اضطراب الخ) فى الخادم ومحل الخلاف اذا انفصل الى حد الضرورة ولكن كان منها من الماء يجوزها الى الانتقال الى الوضغ اخر فان اشرفت على الهلاك وجب سقيها افضل ما به القيمة وفيه نظر فليراجع (قوله والاوجب بذله لذي روح محترمة) يدخل فى ذى الروح المحترمة الماشية فيقدم اى الاذى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالاولى فاقى حاجة مع ذلك لقوله وماشية وان احتاجه لزور (قوله الجاري من نهر) ينبغي المراد من نهر مملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر المباح لا مملكته بدليل قوله السابق في شرح وما اخذ من هذا الماء الخ وخرج بذلك الخ وصرح فى الروضة بان من حفر نهرا يدخل فيه الماء من الوادى فالما باقى على ابحاثه لكن مالك النهر أحق به كالسبل يدخل فى ملكه اه (قوله) ان تنازعوا وضاق الخ عبارة شرح الروض واعلان الاحتياج الى القسمة بتعرض الخشبة المذكورة محلله عند ضيق الماء والا فلا حاجة اليها اه وقد يقال ينبغي القسمة ايضا اذا طلبوها او احدهم

استيفاء كل حقه وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق وعكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جبل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء اطال البقنى في ترجيح هذا (٢٣٣) ان اتفقوا على ملك كل منهم

والارجح بالقرينة والعادة

المطردة في ذلك كما مر فان

قلت بنافى ما رجحه المصنف

ما ذكره كالرافى في مكاتيب

خسيس ونفيس كوتاعلى

نجوم متفاوتة بحسب قيمتها

فاحضرا مالا وادعى

الحسيس انه يبنهما والنفيس

انه متفاوت على قدر النجوم

صدق الحسيس عملا باليد

قلت لا نافية لامكان الفرق

لإمدادها على اليد وهى

متساوية وفى مسئلتنا على

الارض المسقوة وهى متفاوتة

فعمل فى كل من المحايين بما

يناسبه فتأمل وفى الروضة

واصلها كل ارض امكن

سقيها من هذا النهر لادارنا

لهاساقية منه ولم نجد لها شربا

من موضع آخر حكنا عند

التنازع بان لها شربها

منه انتهى وافهم كلامهما

ان ماعدا لاجراء الماء فيه

عند وجوده إلى ارض

ملوكة دال على ان اليد فيه

لصاحب الارض التى يمكن

سقيها منها سواء اتسع المجرى

وقلت الارض او عكسه

وسواء المرفق والمنخفض

وليس لاحدهم ان يسقى

بما نه ارضه لا أخرى لا

شرب لهامنه سواء احياها

أم لا لانه يجعل لها رسم

شرب لم يكن كما فى الروضة

وفها أيضا لو أراد احيا

المغنى (قوله) وعند تساوى الثقب (الخ) كان يأخذ صاحب الثلث ثقبه والآخر ثقتين (قوله أو عكسه) كان يأخذ أحد الشريكين ثقبه واسعة والاخر ثقتين ضيقين (قوله قسم على قدر الاراضى) على الاصح في زيادة الروضة اه منى (قوله ما رجحه المصنف) وهو الاقسمة على قدر الاراضى وان لم ينسب اليه فيما مر رشيدى وعش (قوله فى مسئلتنا على الارض (خ) الجريان العادة كثير او مطردا بالانقصار لا تأخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله من هذا النهر) اى النهر المشترك بقرينة المقام (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهوما انه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يحكم بأن لها شربا من هذا النهر وقد يتوقف فيه بانها المانع ان يكون لها شرب من موضعين ويجردان لها شربا من غيره لا يمنع ان لها شربا منه ايضا عش وسم ويؤيد بالتوقف قول الشارح الاتى وافهم كلامهما (خ) (قوله فيه) اى ماعدا (خ) (قوله وجوده) اى الماء (قوله إلى ارض (خ) كل منها متعلق باجراء الماء (قوله فيه) اى فيما عدا (خ) (قوله منها) اى ماعدا (خ) والثابت لرعاية المغنى اى السابقة كما ان التذكير فى الضائرا البارة لرعاية اللفظ (قوله) وليس لاحدهم (خ) لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها (خ) اه سم عبارة السيد سمر قوله وليس لاحدهم ان يسقى بما نه (خ) لإطلافة قد نفاى ما يأتى من قوله ولو زاد نصيب احدهم من الماء (خ) حيث صرح بان له التصرف فى الزائد كيف شاء ومنه ما لوسق به ارضه وقد قال ماعنا فى الباب المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدور حتى تحتمل مساواة لرى الارض وزادته عليه وإنما له حق ارضه بقدر الحاجة فلورادسوق هذا الماء المستحق او بعضه إلى ارضه الأخرى لاستحقاقه لى هذا النهر المباح لادى إلى إثبات استحقاق لم يكن وإلى الاضرار بالشركة عند الضيق وما يأتى فى نهر ملوك له منه نصيب مقدور وقد يزيد على رى ارضه فيصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فليتام ثم رابت فى فتاوى السهمودى نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن الخادم انه قال المتجه نقلا وتوجيها الجواز وعن قال بالجواز المتولى وبعض الاصحاب وصححه الكافى انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان محمولا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مفروضا فى النهر المملوك فالمتجه الجواز والله اعلم اه اقول صنع المغنى صريح فى ان مثل ما هنا وما يأتى كليهما فى المملوك بالاشتراك وان ما هنا مستثنى مما يأتى حيث زاد عقب قول الشارح السابق لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك مانصه ويصنع كل واحد بنصيبه ماشاء لكن لا يسوقه لارض لا لشرب لهامنه لانه يجعل لها شربا لم يكن اه (قوله إحياء موات وسقيه) يؤخذ منه انه إذا لم يرد السقي منه فلا منع من الإحياء اه سيد سمر وسم (قوله) ولذا منع من الإحياء (خ) كانه رحمه الله فهم ان المنع فى عبارة الروضة عائد إلى

مع عدم الضيق ليتصرف فى حصته بما شاء (قوله قلت لا نافية لامكان الفرق اذ المدار (خ) لا يخفى مع التأمل الصادق ما فى فرقه كما شرنا لى ويمكن ان يفرق بجرى بان العادة كثير او مطردا بالانقصار فى اخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليتام (قوله) اذ المدار هنا على اليد (خ) لقاتل ان يقول هذا لا يخلص إذ للسائل يعود ويقول كان المدار هنا على اليد وفى مسئلتنا على الارض مع وجود اليد فيها ومع تحقق التفاوت فيما ثبت الحق لاجله وهى المكاتب هنا والاراضى فى مسئلتنا فليتام (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر) لا يحكم بان لها شربا منه وغاية الأمر ان لها شربا من موضعين وأى مانع من ذلك فليحذر (قوله) وليس لاحدهم ان يسقى بما نه ارضه الأخرى (خ) لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها ايضا (خ) (قوله) ولذا منع من الإحياء فى السقي بالاولى) فيه تصريح بان مراد الروضة المنع من الإحياء فى نفسه وقد يقال هلاجاز الإحياء لكن يمنع من السقي من هذا النهر لأن يقال شرط إحياء نحو المزرعة ترتيب المامو قد يمنع من هذا الماء فليتام ثم رابت ما قد منته من قول شرح الروض وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - سادس) موات وسقيه من هذا النهر أى المباح فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا اراضهم بمرافقها والماء من أعظم مرافقها ولا فلا منع انتهى ولذا منع من الإحياء فى السقي بالاولى ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على رى ارضه بلز منه بذله لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل يحرم إعادته للوادى لانه إضاعة مال انتهى وفى كون ذلك إضاعة

نظر ظاهر واقعي بعضهم في ارض لو احدث علو هاو لاخر سفلها فاخر ب السيل احدثها فاعادها لكر على وجه تنقص به الاخرى عن شربها المعتاد
بانه يجبر على إعادة كما كان فان تعذر (٢٣٤) ذلك وقف الامر حتى يصلحها (ولهم) أى الشراكم (القسمه مهاباة) مياومة مثلا كان

الاحياء فقط وليس بمتعين بل يحتمل عوده للسقي فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيد عمر (قوله نظر ظاهر) لعل وجهه ما قدمته عن النهاية والمغنى من عدم حرمة صب الماء المملوك في النهر (قوله علوها) اى الارض (قوله احدثها) اى يجرى احدثها على حذف المضاف وكان الاولى تانيث الاحد (قوله اى الشراكم) لى قوله لان حافة النهر في النهاية يقول المتن (مهاباة) منصوب اما على الحال من المبتدأ وهو القسمه بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه سيويه وغيره او على انها مفعول بفعل محذوف بتقدير ويقسم مهاباة ويجوز كون القسمه فاعلة بالظرف بناء على قول من يجوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه فينبى مهاباة على الحال من الفاعل مغنى ونهاية اقول ويجوز كونها حالا من فاعل الظرف المستتر الراجع الى المبتدأ بل هو لكونه محل وفاق احسن (قوله قال الزركشى وتعين المهاباة الخ) يؤخذ منه ان المهاباة متعينة في قسمة ماء البئر المشتركة المتعذر قسمتها وهذا لم يكن للاصحاب رحمهم الله نقل في كيفية قسمة ماء البئر فان ظفر بنقل فهو المتبع والله أعلم اه سيد عمر (قوله بعد ارض بعضهم الخ) اى لان الاقرب يحصل له زيادة اه سم (قوله ونحو الخشب) عطف على قوله المهاباة (قوله اذا كانت القناة الخ) يتأمل لان المهاباة إنما تكون بالتراضى ومعه لا نظر للثفاوت كاتقدم في قوله ولا نظر الخ اه سيد عمر عبارة عرش قوله فتنتعج المهاباة هذا قد يخالف ما مر في قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى لان قال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك ان المهاباة لا يجار فيها فالاولى أن يقال تصور ذاك زيادة تارة من اعتياد كتحركه هو اء ونحوه وما هنا بما عهدت الزيادة تارة أو نقص اخرى من غير اعتياد وقت مخصوصه الزيادة أو اخر للنقص اه وحاصله ان ما مر في الزيادة المحتملة وما هنا في الزيادة المحققة المعلومة بالعادة ومقتضاه امتناع المهاباة حيث تدل على التراضى من الجانبين ولعل وجه الجهل بمقدار الزائد وعدم انضباطه فيه مالا يخفى فالاولى حمل مقالة الزركشى على الاجبار فيما إذا تنازعوا وضاق الماء كما مر في الشرح تنقيح كلام المصنف بذلك (قوله قبل المقسم) بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحدهم توسيع فهم النهر ولا تصنيقه ولا تقدم رأس الساقية التي يجرى فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقيين كسائر الاملاك المشتركة اه زاد المغنى ولا بناء قطرة ورحى عليه اه (قوله وحيثند) اى حين اتفاقت اراضيهم بالا تخفاض والارتفاع (قوله الاصلية) صفة للنهر والتانيث هنا في قوله فان عمرها يتاويل العين (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم اشتراط الضرر (قوله امتنع عليه) اى الاعلى (قوله في العليا) متعلق باجراء الماء «خاتمة» في المغنى والنهاية لا يصح بيع ماء البئر والقناة منفردا عنهما لانه يريد شيئا قشيبا وتخطط المبيع بغيره فيقتدر التسليم فان باعه بشرط اخذ الآل صرح ولو باع صاعا من ماء اكد صرح لعدم زيادته او من جار فلا لا لا يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط لعدم وقوعه ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الجميع للجهالة وان افهم كلام الروضة البطلان في الماء فقط علما بتفرق الصفقة فان اشترى البئر وماءها الظاهر أو جزاءها شيئا وقد عرف عمقها فيها ماصح وما ينبى في الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترى او جزاءها الشائع دون الماء او أطلق فلا يصح لتلاخط الآل ولو سقى زرع بماء مضروب من الماء يبدله والعلقة لانه المالك للبئر فان غرم البذل وتحمل من صاحب الماء كانت الغلة اطيب له ما لو غرم البذل فقط ولو اشعل نار في حطب مباح لم يمنع احدا ان تنفع بها ولو الاستباح النهر الخ ومعنوه عدم المنع إذا لم يرد السقي منه (قوله بعد ارض بعضهم من المقسم) اى لان الاقرب يحصل له زيادة (قوله ونحو) عطف على النهاية ش

يسقى كل منهم يوما كسائر الاملاك المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشى وتعين المهاباة إذا تعذر ما مر بعد ارض بعضهم من المقسم ونحو الخشب إذا كانت القناة تارة يكثروا وها وتارة يقل فتنتعج المهاباة حيثند كما منعوا في لبون ليجب هذا يوما وهذا يوما لما فيه من الثفاوت الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحفر ساقية قبل المقسم لأن حافة النهر مشتركة بينهم ولكن حرث ارضه وخفضها ورفعها وحيثند يفرد كل ارضه بساقية يجرى الماء فيها اليها ومونة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الحخصص فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يخص به لانه متبرع وان كان انما عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفلى ان يحفر ويحفر في ارضه ما يدفع به ضررها من غير ان يضر العليا وليس للاعلى ذلك كما اتفق به جمع اى لانه به ياخذ أكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والا

بان كان شرب السفلى من ماء العليا فلا منع أى حيث لا ضرر ومن ثم امتنع عليه ان يحدث في أرضه شجرة منها أو نحوه ان أضر بالسفلى لجسه الماء وأخذه منه فوق ما كان يعتاد قبل إحداث ما ذكر واقعي الغزالي بأن لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه في العليا وأن أضر بنخلها أوزرعها ولا غرم عليه لتقصير صاحبها بالزرع أو الفرس في الجرى المستحق للأسفل

﴿كتاب الوقف﴾

هو لغة الحبس ويرادفه التسييل والتحبس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أبو طلحة رضي الله عنه بادر الى وقف أحب امواله اليه بربحاه حذيفة مشبورة كذا قالوه وهو مـ بكل فان الذي في حديثه في الصحيحين وان أحب أمو الى الى يربحوا منها صدقة له تعالى وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشئيين احدهما انها كناية فيوقف على العلم بانتهى الوقف بها لكن قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه بها فانها ما وهو العدة انهم شرطوا في الوقف بيان المصرف فلا يكفي قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما يأتي مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحيد فكيف يقولون انه وقفها وما غفل عما في الحديث او بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث

منا فان كان الخطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلامها ولا الاستصباح منها اه قال عـ ش قوله مر صـ اى وإن لم يأخذه لكن إذا تأخر مـ د واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازعا جهاد فيه ما قيل في بيع الثمرة إذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذى اليد

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله هو لغة) الى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله على ما نقل الى وشرعا (قوله والتحبس) اى والا احتباس أيضا أخذنا ما يأتي اه عـ ش (قوله لغة رديئة) عبارة المعنى ولا يقال واقفه الا في لغة تميمية وهي رديئة وعليها العامة وهو عكس حبس فان الفصح احبس واما حبس فلغة رديئة اه (قوله من حبس) اى بالتشديد اه عـ ش وقضية ما مر انفاع المعنى انه بالتخفيف (قوله بقطع التصرف) الباء سببية او تصويرية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد النهاية والمعنى موجود اه قال عـ ش قوله مر موجود اى على الراجح اما على مقابله فلا يشترط لو اسقطه لياتى على كل من القولين لكن أولى كما فعل حجـ اه (قوله يربحاه) قال في النهاية هذه اللفظة كثيرا ما تختلف الفاظ المحذنين فيها فيقولون فيها يربحاه بفتح الباء وكسرها ويفتح الراء وضما والمدفها ويفتحها والقصور هي اسم ماء وموضع بالمدينة وقال أبو الخشرى في الفائق انها فعل من البراح وهي الأرض الظاهرة اه المراد منه اه عـ ش (قوله هو) اى قوله هذا (قوله في حديثه) اى اى طلحة (قوله وانها الخ) اى يربحاه (قوله هذه الصيغة) اى وانها صدقة لله تعالى (قوله فيترقب) اى اى الوقف اى الحكم بخصوص الوقف بها (قوله ثانيا) قد يقال يكفي في الاحتجاج بما ذكر ان تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقف عنده وان لم تكن من صيغته عندنا اه سيد عمر عبارة قسم يمكن ان يجاب بان يلزم ان قوله لله يغني عن بيان المصرف قال في شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان إذا لم يبين المصرف إذا لم يقل لله ولا فيصح لخبر اى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح لو قال وقت هذا لله صح وصرف للفقراء قياسا على الوصية اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضي انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة سياق في الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فعملنا باطلحة نوى المصرف اه (قوله وإن نواهها) اى الوقف بهذه الصيغة (قوله عمافي الحديث) اى عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وخبر مسلم) الى قوله واشار في المعنى الا قوله وقيل الواو جاء الى قوله وانما يتجه في النهاية (قوله اذا مات المسلم) عبارة المعنى وشرح المنهج اذا مات ابن آدم وعبارة الجامع الصغير اذا مات الانسان ففعلها روايات اه عـ ش (قوله انقطع عمله) اى ثوابه واما العمل فقد انقطع بفرأه اه بجبرى (قوله واعلم ينتفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أى مسلم) عبارة المعنى والصالح هو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كمال القول واما اصله فيمكن فيه ان يكون مسلما اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث اه عـ ش وفي الجبرى قوله يدعوله اى حقيقة او مجازا فيشمل الدعاء بسببه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) في شرح العباب لحجـ في التيمم بعد كلام ثم رايت عن الزركشي انه نازع ابن الرفعة في تفصيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسروا الصدقة بهر تخصصه بالذكر يدل على افضليته على غيره وعنه عن المحب السكوكي أن الاشتغال بالتعليم الناجز أولى منه بالتخفيف لما

﴿كتاب الوقف﴾

(قوله وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشئيين الخ) يمكن ان يجاب عن الاول بما قاله وعن الثاني بان يلزم ان قوله لله يغني عن بيان المصرف كما قاله السبكي فقد قال في شرح الروض في الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف ما نصه قال السبكي ومحل البطلان اى بطلان الوقف اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح لخبر اى طلحة هي صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح سئل عن قال وقت هذا لله فهل يصح وما مضى فاجاب بقوله قياس قولهم لو قال او صبت لله تعالى صح وصرف للفقراء انه يصرف هنا للفقراء اه

صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعوله وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف

دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لندرتها (٢٣٦) ووقف عمر رضي الله عنه ارضا اصحابها بخبر بامرهم صلى الله عليه وسلم بشرط فيها روطا

في ذلك من المنفعة المجدلة اه والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعلم كان التصديق أولى والا
فالتعلم أولى انتهى اه عرش (قوله) دون نحو الوصية الخ قد يقال ما للمانع من حله على ما هو اعم
ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادرا اه سيدمر (قوله) لندرتها عبارة المفتي فان غيره من
الصدقات ليست جارية بل تلك المتصدق عليه اعياها ومنافعها ناجز او اما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث
فهو نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى اه (قوله) ووقف عمر الخ عطف على قوله قوله
تعالى الخ (قوله) وشرط بصفة المعنى (قوله) ارضا اى جزءا مشاعا من ارض اصحابها الخ اه عرش
(قوله) بامرهم الخ متعلق بوقف (قوله) وان من ولها اى قام بحفظها (قوله) غير متمول فيه اى فى الاكل
يعنى لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة اه كرى عبارة عرش لعل المراد غير متصرف
فيه تصرف ذى الاموال ولا يحسن حمله على الفقير له لو كان مراد الملتزم بقيد التصديق اه (قوله) بل ووقف
الخ اى بل الاول ووقف الخ (قوله) اموال غير يق الخ قال فى الاصابة بخير يق النضرى بفتحين كما فى
اللب الاسرائيلى من بنى النضر كان عالما وكان اوصى بامواله للنبي صلى الله عليه وسلم وهى سبع حواط
فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى عرش (قوله) له مقدرة اى على الوقف اوله غنى فى نفسه
اه عرش (قوله) واشار الشافعى الى ان هذا الوقف المعروف الخ قد يقال ان المراد بالمرعوف هذا المعنى
الشرعى المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مله ما معنى لغوى اعم فبقوله الشارع
الى ما هو اخص باشتراط شروط فيه تقتضى خصوصه كالا تحنى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه هو
يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دار او اراضا وانما حبس اهل الاسلام انتهت اه رشيدى (قوله) قد يقال
أن المراد الخ لا يخفى بعده بل ياتى عنه ما يأتى فى كلامه من عبارة الشافعى (قوله) وانما يتجه الرد على أى
حينئذ ان كان يقول ببيعه الخ اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم
البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع
لند عدم الشرط احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط وقد يقال انما شرط عدم ذلك ليعين عدم جواز بيع
الوقف فليتأمل اه سم اى بدليل آخر الحديث (قوله) خرج الصبي الى قوله لو انما تجز اجازته فى المعنى
الاقوله لكن جمع بينهما ايضا كما قوله لو ايراده الى مكاتب قوله كما يشير الى فلا يصح وقوله الذى ليس
الى نحو ارضى وقوله لكن بشرط الى وام ولد الى قول المتن ويصح وقف عقار فى النهاية الاقوله الذى
ليس الى تجوارضى وقوله ووزعم ابن الصلاح الى المتن (قوله) فى الحياة اى حتى لا يرد السفه الاقوله اذ فيه
اهلية التبرع لكن بعد المولت بالوصية حيث قد يقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفه
فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الاقوله وصحة نحو وصيته الخ فتمام اه رشيدى (قوله) ايضا اى لانه
يكفى الاقتصار على الثانى اه سم (قوله) فلا يصح من محجور عليه بسفه (قوله) تجز قيد الحياة وقوله ومكره
ومكاتب ومفلس وولى تجز ما فى المتن (قوله) وصيته اى السفه اه عرش (قوله) ومكره اى بغير حق امابه
كان نذر وقف شئ من امواله ثم امتنع من وقفه فمكره عليه الحام كفى صحوقه حيث قد انصر على امتناع
وقفه الحام على ما يرى فيه المصلحة عرش اه بخير مى (قوله) ومفلس اى وان زاد ما على ديونه كان طراله
مال بعد الحجر او ارفع سعر ماله الذى حجر عليه فيه اه عرش (ولا لغير) اى التبرع عطف على التبرع عرش

لكن قوله فى شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق فى الاكتفاء
بنيّة المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعل اباطلح نوى المصرف (قوله) وانما يتجه الرد على اى حينئذ
ان كان يقول ببيعه الخ اى لان عمر رضى الله عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه
لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم
الشرط لما احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط فليتأمل وقد يقال انما شرط عدم ذلك ليعين عدم جواز بيع
الوقف فليتأمل (قوله) لكن جمع بينهما ايضا اى لانه يكفى الاقتصار على الثانى (قوله) ولا لغير

منها انه لا يباع اصحابا ولا
يورث ولا يهب وان من
وليها ياكل منها بالمعروف
او يعطهم صدقا غير متمول
فيه واما الشيطان وهو اول
وقف فى الاسلام وقيل بل
وقف رسول الله صلى الله
عليه وسلم اموال بخير يق
الى اوصى بهاله فى السنة
الثالثة وجاء عن جابر مابى
احمد من اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم له مقدرة حتى
وقفوا اشار الشافعى رضى
الله عنه الى ان هذا الوقف
المعروف حقيقة شرعية لم
تعرفه الجاهلية وعن ابي
يوسف انه لما سمع خبر عمر
انه لا يباع اصحابا جمع عن
قول ابي حنيفة رضى الله
عنه ببيع الوقف وقال لو
سمعه لقال به وانما يتجه
الرد به على اى حينئذ ان كان
يقول ببيعه اى الاستبدال
به وان شرط الوقف عدمه
اركانه موقوف وموقوف
وعليه وصيغة ووقف وبدا
به لانه الاصل فقال (شرط
الواقف صحة عبارته) خرج
الصبي والمجنون واهلية
التبرع فى الحياة كما هو
المتبادر وهذا اخص ما
قبله لكن جمع بينهما
ايضا فلا يصح من محجور
عليه بسفه وصحة نحو وصيته
ولو بوقف داره لا ارتفاع
حجبه فهو مكره فإيراده
عليه وهم لانه فى حالة
الاكراه ليس صحيح

كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة أو منفعة تصح اجارتها كما يشير ذلك كلامه الا ان يذكره بعض محتررات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها مؤبدا بالوصية والمترد في الذمة واحد عبديه وما يملك ككلب نعم يصح وقف الامام الذي ليس رقيقا لبيت المال وان اعتقه ناظره كما يأتي نحو اراضى بيت المال على جهة معين على المنقول المعتمد لكن بشرط ان يظهر في ذلك مصلحة لأن تصرفه فيه منوط بها كولى اليتيم ومن ثم لورأى تملك ذلك لهم جاز وام ولد ومكاتب وحمل وحده وذى منفعة لا يستأجر لها كآلة اللهو وطعام نعم يصح وقف فضل للضراب وان لم تجز اجارته له إذ يفتقر في القربة ما لا يفتقر في المعاوضة (و) دوام الانتفاع المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بان يبقى مدة تقصد بالاستتجار غالبا وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي ابي الطيب انه لا يكتفي فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصى

اه سمأى باعادة الخاضع (قوله من مبعين الخ) أى ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث اه معنى (قوله وكافرا الخ) لو وقف ذى على اولاده الامن اسلم منهم قال السبكي رفعت الى المحاكمات فاقبت الوقف والغيت الشرط ومال من الى بطلان الوقف سم على منيج اقول ولعل وجه ما مال اليه رانه قد يحملهم على البقاء على الكفر وبتدبيرهم فتم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع وش وياتى في شرح اتباع شرطه اعتماد البطلان ايضا (قوله ولو لم يسجد) او مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من آبيه ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع وش (قوله فائدة) كاللبن والثرى ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس ونحوهما اه معنى (قوله تصح اجارتها) اى المنفعة اه ع وش عبارة المعنى ويحصل منها فائدة أو منفعة يستاجر لها غالباً (قوله لذلك) اى ما ذكره من الشروط (قوله بذكره الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخواتم فلا يصح وقفها اه ع وش (قوله والمترد الخ) محترز عينا (قوله واحد عبديه) محترز معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وامامامعت به البلوى بما يقع الآن كثير من الروق المرسدة على اماكن او على طائفة مخصوصة حيث تغير وتبطل على غير ما كانت موقوفة عليه او لافاته باطل ولا يجوز التصرف فيه لغیر من عين عليهم من جهة الواقف الاول فليتبناه فانه يقع كثير او يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة وقفه كما يصل الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تفويت للبال اه ع وش عبارة شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال السيوطى ومن تبعه ويجب اتباع شرطه (قوله وان اعتقه) غاية لقوله رقيقا اه سم (قوله نحو اراضى) مفعول وقف الامام وهذا لا يخالف ما تقدم في الشرح بعد قول المصنف ولو اراد قوم سبق ارضهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف لأن ذلك ضبط لواقع التمييز به هناك في المناهج فلا ينافى قراءته بالالف في حد ذاته الذى عبر به الشارع هنا خلافا لواقع فى حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله وام ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش اه سم (قوله وما يملك) محترز مملوك (قوله وام ولد مكاتب وحمل وحده) محترز ملكا يقبل النقل (قوله وذى منفعة الخ) محترز تصح اجارته اه (قوله وطعام) محترز مع بقاء عينها ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ لكان اولى اذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آلة اللهو واخر اجهما بقوله يحصل منها الخ يجعله قيدا واحدا وليس كذلك (قوله وحمل وحده) اما لو وقف حاملا لصح فيه تبعا لاه كما صرح به شيخنا في شرح الروض اه معنى ونهاية (قوله نعم يصح وقف فضل) اى وارش جنايته على من يكون فى يده بعد الوقف حال جنايته ان نسب لتقصير حتى تلف اه ع وش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المذكور) اى بقوله فائدة أو منفعة تصح اجارته (قوله ولو بالقوة) غاية لدرام الانتفاع (قوله بان يبقى) تصور له (قوله) وعليه يحمل اى على ما لا تقصد اجارته فى تلك المدة اه نهاية اى بان كانت منفعة فيها لا تقابل باجرة رشيدى (قوله فيها) اى فى صحة الوقف (قوله نحو ثلاثة أيام) اى المكان الانتفاع نحو ثلاثة ايام (قوله فدخل وقف عين الموصى بمنفعته) اى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدرام الانتفاع اه رشيدى (قوله مدة) اى ولو غير معينة كمدة حياة الموصى له اه ع وش عبارة الكردى بخلاف الموصى بمنفعته ابد او مطلقا فانه لا يصح وقفه اذ لا منفعة فيه لانهما مستحقه للموصى له اه (قوله والمأجور) اى المستأجر عطف على الموصى الخ (قوله) ونحو الجحش (و) (قوله والدرهم) عطف على عين الموصى الخ قال المعنى وهذه اى اجارة ارض ثم وقفها حيلة من يريد ابقاء منفعة الشيء الموقوف لنفسه مدة بعد وقفه اه (قوله مدتها) اى الوصية والاجارة (قوله ونحو الجحش) كعبد صغير وزن من رجي برؤاه معنى (قوله فانه يصح) اى وقف ما ذكر (قوله ولو

اى التبرع وهو عطف على التبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان اعتقه الخ) غاية لقوله رقيقا (قوله نحو اراضى) معمول لوقف من قوله نعم يصح وقف وقوله وام ولد الخ عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي ابي الطيب الخ) فيحمل على

بمنعته مدة والمأجور وان طال مدتاهم ونحو الجحش الصدر والدرهم لنصاغ حليا فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالا كالمغصوب له

من عاجز عن اتزاعه وكذا وقف المذبر (٢٣٨) والمعلق عنه ائمة ائمة فانه ما وان عتقا بالوقف وجود الصفة وبطل الوقت لكن فيها

من عاجز الخ لعل الانسب ولو على عاجز لان كون الوقف عاجز عن الاتزاع لا غرة فيه اذا كان الموقوف عليه قادر على الاتزاع وانما محل الوقف اذا كان الموقوف عليه عاجز اللهم لان ثبت نقل بعدم صحته حينئذ فليراجع اه سيد عمر (قوله) وكذا وقف المذبر والمعلق الخ اي دخلا بقوله بان يبي مدد الخ الذي هو تفسير لبوام الاتزاع في كلام المصنف اه رشيدى (قوله) وبطل الخ عطف على عتقا (قوله) ومن ثم اي من اجل كفاية لبوام النسبي في الصحة (قوله) وان استحقا اي البناء والغراس (قوله) بعد الاجارة اي بعد انقضاء مدتها (قوله) كباقي اي اى آتافي المتن (قوله) وفارق الخ اي ما ذكر من صحة وقفها ثم عتقها بموت السيد وجود الصفة وبطلان ذلك (قوله) مطلقا اي وان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع اه ع (قوله) عليه اي الرقيق المذبر او المعلق عنه بصفة (قوله) حقان الخ وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلاهما لله تعالى اه ع (قوله) وبه فارق اي يسبق المقتضى (قوله) وخرج ما لا يقصد الخ اي بقوله المقصود منه اي عرفا (قوله) وما لا يفيد نفعاً اي بقول المصنف الاتزاع به اه رشيدى (قوله) كنفذ للترين) ومثله وقف الجامكية لان شرط الوقف ان يكون مملوكا للواقف وهي غير مملوك لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي يده سقط حقها وصار الامر فيها الى الراي الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث راي فيه مصلحة وغيره نقضه ان راي في النقض مصلحة اه ع (قوله) وكذا الوصية اي بالنقد (لذلك) اي للترين به ولا تجار فيه الخ (قوله) وما لا يفيد الخ عطف على ما لا يفتد وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الاتزاع وخرجه بقوله يحصل منها فائدة او نفع (قوله) اي وقفه اي لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المغني لا مطعوم وريحان فرفهما فلا يصح وقفهما ولا ما في معناهما ويطلق الريحان على نبت طيب الريح فدخل الورد لريحه اه (قوله) على ما يفيد الخ اي على الوجه الذي يفعل الخ (قوله) اختياره اي لان الصلاح (قوله) كان هذا اي عدم الصحة ثم هذا الى قول المتن عقار في المغني قول المتن (عقار) من ارض او دار اه معنى (قوله) اجماعا اي قوله ومرتى اليها بقوله كذا في المغني لا قوله نعم الى المتن وقوله تجوز الزركشي اي ثم قول المتن (ومنقول) حيوانا كان او غيره ثم اذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا وبني ان ياتي في لحمه ما ذكر وفي البناء والغراس في الارض المستأجرة او المعارة اذا قلنا نعم انه يكون مملوكا للوقوف عليه حيث لم يتات شراء حيوان او جزه ثم بشن الحيوان المذبح على ما ياتي اه ع (قوله) نعم لا يصح الخ عبارة النهاية ما جعل النقول مسجدا كغرس واثاب فوضع توقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكنة عن تنصيص بجواز او منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كاجرى عليه بعض شراح الحاوى وما نسب للشيخ رحمه الله من افاته بالجواز فليثبت عنه اه قال الرشيدى قوله لم يرفع وقف اي ما لم يثبت بنحو سر اما اذا ثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفه مسجدا اكا في بالشارح راه وقال ع (قوله) م فالاحوط المنع اي منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بنحو سر ثم توقف ولا تزول وقفها بعد زوال سمرها لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به م ر ع سأل صورته لو فرش انسان بساطا ونحو ذلك وسر ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجدا بعد ثابته صح اه وعلى هذا فقول لم يرفع في الشرح اما جعل المنقول الخ له حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان عمله على ما لم يثبت او ان مراد لم يثبت عنه ولو مع ثابته فيكون قوله في الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستند فيه لغير الشيخ اه وقوله لا تزول وقفها الخ حياتي عن سم عن السيوطي ما قد خالفوه تقدم في الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله) او صفتها لعل صورته ان يجعل صفة ما منه الحصاة بان لم يرداه رشيدى (ولا يسرى للباقي) اي ولو كان الوقف موسرا بخلاف العتق اه ع (قوله) وان وقف مسجدا) ما لا تقصد اجارته في تلك المدة شرح م (قوله) ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا في شرح م ولا فرق

دوام نسبي ومن ثم صح وقف بناء وغراس في ارض مستأجرة لها كباقي وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا اجتمع عليه حقان متجانسان فقدم اقواهما مع سبق مقتضيه به فارق ما لو اولد الواقف الموقوفه فانها لا تنصير ام ولد وخرج ما لا يقصد كنفذ للترين به او الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلا وكذا الوصية به لذلك كباقي وما لا يفيد نفعاً كزم من لا يرحى برؤه (لا مطعوم) بالرفع اي وقفه لان نفعه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الهاء كربع اصبع على علي ما يفعل في بلاد الشام اختيار له (وريحان) لسرعة فسادة ومن ثم كان هذا في محصور دون مزرع فيصح وقفه للشم قاله المصنف وغيره لانه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التزه (ويصح وقف) بنحو مسك وعبر للشم بخلاف عود البخور لانه لا يتنفع به بالاستهلاك فالحاق جمع العود بالغير يعمل على عود يتنفع بنوام شمه و (عقار) اجماعا (ومنقول) للخبر الصحيح فيه نعم لا يصح وقفه مسجدا لان شرطه الثبات (ومشاع) وان جعل قدر حصته او صفتها لان وقف

عمر السابق كان مشاعا ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا وان نازع كثيرون

في صحة هذا من اصله لتعذر قسمته الاذالوجه انما لا تعذر بل استثنى هذه للضرورة (٢٣٩) ويجوز الزر كشي المهاباة هنا بعد اذ لا نظير

لكونه مسجد في يوم وغير مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته ومر في مبحث خيار الاجارة انه يتصور لنا مسجد تملك منفعتو ويمتنع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير اذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد وثوب في الذمة) لان حقيقة ازاله الملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حر نفسه) لان رقبته غير مملوكة (وكذا مستولدة) لانها لعدم قبولها للنقل كالحرم ومثلها المكاتب اى كتابة صحيحة فيما يظهر بخلاف ذي الكتابة الفاسدة لان الغلب فيه التعليق ومر في المعلق صحة وقفه (وكلب معزم) لانه لا ملك والتقييد بعمل لاجل الخلاف (واحد عبده في الاصح) كالبيع وفارق العتق بانه اقوى وانفذ لسرايته وقبوله التعليق (ولو وقف بناء او غرسا في ارض مستأجرة) اجارة صحيحة او فاسدة او مستأجرة مثلا (لهما) ثناء من احن العطف بالولاء بين ضدين باعتبار استحالة اجتماع حقيقتهما على شيء واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (فالاصح جوازه) لانه ملك ينتفع به مع بقاء عبته وان كان معرضا للقلع باختيار مالك الارض المؤجر

ما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعنيها طريقا ولا فرق بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر نهاية ومعنى قال عرش قوله هو يحرم على الجنب الخ وقرر مر انه يطلب التحية لدخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثاة ذراع سم على حج وراجع ما ذكره في طلب التحية اه عبارة البجيرى وتصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة المسجد سلطان اه (قوله في صحة هذا الخ) اى وقف المشاع مسجدا (قوله بل استثنى الخ) عبارة المعنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمه الوقف من لطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره جوازها وان يعا مر اه سم وقلوب في عبارة السيد عمر لعل هذا اذ لم تكن القسمة افرازا اما اذا كانت افرازا فلا اشكال فيها لان قسمه الوقف من الطلق جائز حينئذ مطلقا ولو غير مسجدا (قوله جزم بوجوب قسمته) اى فور او ظاهره وان لم يكن افرازا هو مشكل سم على حج اقول وقد يجاب بانه مستثنى للضرورة كقائه في اثناء كلام اخر وهذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعذرت كان جهل مقدار الموقوف بق على شيوعه ولا يطل الوقف والاقربان يقال ينتفع منه الشريك حينئذ بالان ينافى حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر في شغله على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه اه عرش قول المتن (لا عبث وثوب) اى مثلا في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كان يكون له في ذمة غيره عبدا وثوب بسلام او غيره فلا يصح وقفه اه معنى (قوله نعم) اى قول المتن فلا يصح في النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المعنى نعم يصح وقفه اه بالترام نذر في ذمة الناذر كقوله لله على وقف عبدا وثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك اه (قوله ومر في المعلق صحة وقفه) وانه يمتنع بوجود الصفة وبطل الوقف سم على حج فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف اه عرش قول المتن (وكلب معلم) او قابل للتعليم ما غير المعلم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جزم اه معنى (قوله او فاسدة) يتامل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غراسا حتى لو فعل ذلك كلف القطع بجناها وعبارة المنهج وبناء وغراس وضع بارض بحق اهو البناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه اه وضع بحق وقد مر للشارح مر ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بنى فيه او غرس لم يقلع بجناها لان البيع ولو فاسدا يتضمن الاذن في الانتفاع به كالمعلم على ما قاله البغوى لكن قدم ان المعتد بخلافه فاهنا يمكن تخريجه على ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصلة بمنفعتها معنى وشرح المنهج (قوله والاستحالة الخ) الاولى اسقاط او الا ان يقال انها للتبوع في التعبير وفي نسخ باعتبار استحالة الخ وهي ظاهرة قول المتن (فالاصح جوازه) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده كما صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستعير ويكتفى دوامه الى القطع بعدمدة الاجارة او رجوع المستعير اه معنى (قوله على ما ياتي) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله والاقتيل هو مع ارشاه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابق موقوفان امكن ان يشترى به عقارا جزؤه وجب كقائه الانسوى ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الوقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بق منتفعا به واستمر وقفه ثم ان امكن ان يشترى به عقارا جزؤه وفعل وان لم يبق منتفعا به صار ملكا للوقوف

بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر خلافا للزر كشي الخ اه وفيه يحرم على الجنب المكث فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لدخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثاة نذر ذراع (قوله الاذالوجه الخ) اعتمد مر (قوله بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وان كانت بيعا للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله ثم رايت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره وان لم تكن افرازا هو مشكل (قوله ومر في المعلق صحة وقفه) وانه يعتق بالصفة وبطل الوقف (قوله والاقتيل هو مع ارشاه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابق موقوفان امكن ان

او المعير له لانه بعد وقف بحاله اى على ما ياتي والارش لازم للمالك باختياره قلعه يصرف في نقله لارض اخرى ان امكن والاقتيل هو مع ارشه للموقوف عليه وقبل للواقف

عليه شرح مره اسم **قوله** والذي يتجه الخ عبارة المعنى وجهاً قال الاسنوي والصحيح غيرهما هو شراء عقار اوجزه من عقار وقال السبكي الوجهان بعيدان وينبغي ان يقال الوقف بحاله وان كان لا يتنفع به انتهى وكلام الاسنوي هو الظاهر ان كان الغراس المقلوع لا يصلح للالحاق وصارت آله البناء لا تصلح له والافكلام السبكي وارش النقص الحاصل بقطع الموقف يسلك به مسلوك فيشتري به شيء ويوقف على تلك الجهة اه وعبارة النهاية وجهاً اصحهما اولها وقول الجمل الاسنوي ان الصحيح غيرهما هو شراء عقار الخ محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحهما اولها محمول على عدمه اه **قوله** من بقا موقفه بقاء الوقف على مختار السبكي ووضح ما على مختار الاسنوي فجل تأمل الا ان وجهه بقاء حكمه في الجلة فينتقل بيعه الى المشتري بشئنه حكم الوقف واما عين الوقف المبيعة فتصير ملكاً للمشتري اه سيد عمر **قوله** فان صار غير منتفع به الخ محل تأمل فنام له مع سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صنعة لصنيع النهاية والمعنى وغيرهما من كتب الاصحاب اه سيد عمر **قوله** فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتمده المعنى والمنهج وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كافي بذلك الوجهان فانه تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه لا نقول وقفه في ارض معصوبة ملاحظ فيه كونه غير اساساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول اه قال ع ش قوله مر وهذا مستحق الازالة ومنه مالو بنى في حرم التبر بناء وقفه مسجد افان باطل لانه مستحق الازالة اه **قوله** على انه اى استحقاق القلع **قوله** وقياس ما ذكر الخ اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى لانه الخ **قوله** وجوب الخ عطف على حرمة الخ **قوله** ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض اى الاجرة التي يجب بعد الوقف المالى وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرف فمائه لانه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل سم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التي يجب الخ اى كباقي في الشرح انفاً **قوله** المستاجرة اى او المستعارة **قوله** اذ ارضى المؤجر اى او المعير مثلاً **قوله** على الارجه

يشتري به عقار اوجزه وجب كما قاله الاسنوي ويقدم على الانتفاع به مقلوعاً لانه اقرب لعرض الواقف فالحاصل انه يجب لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقي منتفعاً به استمر وقفه ثم ان امكان ان يشتري به عقاراً اوجزه فعل وان لم يبق منتفعاً به صار ملكاً للموقوف عليه شرح مر **قوله** والذي يتجه منهما الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي الخ المعتمد ما قاله الاسنوي حيث امكن وما قبله عند عدم امكان ذلك مر **فرع** في فتاوى السبكي ما نصه مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض المحتكرة اذ اذا الت عنه به يزول حكمه يزوالها الجواب نعم يزول حكمه اذ لا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد تعدرت اعادته لم يصح ملكاً اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بان الصلاة يمكن في عرصته على ان في حق وقف المسجد على الارض المحتكرة نظر الان بعض امتنا اتي بان الموقوف في ارض مستاجرة اذا كان ريعه لا يني بالاجرة او في بهولم يزول لا يصح له وقفه ابتداء لانه ملحق بما لا يتنفع به معلوم ان المسجد لا ريع له في وقفه اى اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون الواقف استاجر هامة وادى اجرتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الاجرة فلا يني الا في ارض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك في زوال حكمه يزواله عيني مالك الارض مكانه ما شاء اه اقول وليتظر لو اعاد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون محدد ووقية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه فنظر **قوله** فلا يصح وقف ما فيها الخ بعدم الصحة اتي شيخنا الشهاب الرملى **قوله** ومع ذلك فبقه نظر واضح الخ ومعنا يقوى النظر انه يصح وقف الملوغ من البناء والغراس حيث كان منتفعاً به ولو من بعض الوجوه كاهو ظاهر فستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يفرق بانه قبل القلع انما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فليتأمل **قوله** ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض الخ

والذي يتجه منها الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي من بقاء وقفه زاد الاسنوي انه يشتري به عقار اوجزه كنفائره ويضم اليه ارشه في ذلك فان صار غير منتفع به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المستاجرة المعصوبة فلا يصح وقف ما فيها اى لانه لم يوضع بحق كان في حكم غير المنتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك فبقه نظر واضح لتوجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً امر خارج عن اتم موجود في المستاجر فاسد والمستعار وقوله مر وان كان معرضاً الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كاهو واضح وقياس ما ذكر في المعصوب بطلان وقف بيوت منى بناء على الاصح من حرمة البناء فيها وجوب قلمه حالاً بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المعصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بامكان بقاء دوام المعصوب برضا او اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاءها فكانت منفاها للمقصود الوقف من الدوام اشده فامله ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستاجرة فليمن من ريعها على الالوجه

اذا رضى المؤجل بيقاها بالان فيه عود اعلى الوقف بالبقاء المقصود والشارع (٢٤١) واقفاء الشمس ابن عدلان بطلان وقف بناء في

ارض مختكة بشرط صرف
اجرة الارض من ريع
الموقوف لانها تلزمه كارض
جنانية الفن الموقوف
مردود بان الظاهر انها لا
تلزمه بل ان كان هناك
ريع وجبت منه والالم
يلزم الواقف اجرة لما بعد
الوقف والمستحق مطالبة
بالفريغ وفارق جنابة
الفن اذا وقفه بان رقبته محل
لها لولا الوقف ولا كذلك
نحو البناء امتساع التعلق
ذمة مالكه كوقد زال ملكه
فزال التعلق ولهذا مات
الفن قبل اختيار الفداء لم
يلزم سيده شيء ولو انهدم
لبنانه تسقط الاجرة الماضية
فلا وجه صحة الوقف ولو لم
لشرط وانقطاع الطلب
عن الوقف ولو لم يشرط
ذلك والاجارة فاسدة صرف
الحكم من الوقف مقدما
على غيره كالعمارة أو صحة
أخذت من الوقف أو تركته
أى لما قبل الوقف كما علم
ما تقرر للمعلوم منه أيضا
انه حيث بقى بالاجرة بان
اختارها المؤجر المالك أو
كانت الارض وقفًا فلا يقلع
حيث كانت في مغلة فان
نقص في بيت المال (فان
وقف) على جهة فسياني
أو (على معين) واحد (أو
جمع) قبل قول اصله جامعة
أولى لشموله الاثنين انتهى
ويرد منع ذلك بل هو سواء

اذا رضى الخ) وفي المغنى بعد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وان الاستاذ مثل كلام الشارح ما نصه وما يحتمل ابن
دقيق العيد قوله ابن الاستاذ غير الصور المختلف فيها لان تلك في ارض استاجرها الواقف قبل الوقف ولزمت
الاجرة ذمته وما قاله في اجرة المثل اذا بقى الموقوف بها والذي ينبغي ان يقال في الصورة الاولى انه ان شرط
ان توفي منه ما مضى من الاجرة فالطلان والمستقبل فالصحتو كذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل اهو في النهاية
ما يوافقه (قوله في ارض مختكة) فرع في فتاوى السبولى مسئله المسجد المعلق على بناء الغير وعلى الارض
المختكة اذا زالت عنه هل يزول حكمه بزيوالها الجواب نعم اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال
الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعدت اعاد تعلم بصر ملكا اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد انتهى اقول
ولنظر لو اعاد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء
بدون تجديد وقفية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب
الى عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجدية (قوله لانها تلزمه) اى الاجرة تلزم
الواقف (قوله وللمستحق) اى مستحق الاجرة وهو مالك الارض (قوله مطالبة) اى لو وقف (قوله
بالفريغ) اى تفريغ الارض عما فيها من البناء والفراس (قوله وفارق) اى نحو البناء اى ضرره
في الارض (قوله جنابة الفن الخ) اى حيث يلزمه اى الواقف ارشاه سم (قوله بان رقبته محل لها
لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف اه سم (قوله لو مات الفن) اى الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف
فانه اذا مات بعد الجنابة يلزم الواقف فداؤه اه سم (قوله ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة الخ)
الوجه انه حيث شرط صرف الحكم من الوقف ان اراد اجرة الحكم لما قبل الوقف كاهو نظير مقابله
اى الصحة فهو مشكل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اراد اجرة تملأ بعد الوقف فظاهر
لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اى
الاجرة (قوله اى لما قبل الوقف) اذا تلزم الواقف لما بعده كاتقدم اه سم (قوله بما تقرر) وهو
قوله ولا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اى قوله او صحيحة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اى التبقية
بالاجرة (قوله المؤجر الخ) اى أو المعتبر مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقى بالاجرة (قوله فان نقص
الخ) اى ريع الوقف وكذا اذا لم يكن له ريع اصلا اخذت انما سم (قوله اذا يقلع حيثن) منزع فليراجع
وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصله الوقف
في التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) الى القول المتفق ان اطلق
في النهاية الا قوله او على ان يعلم الى فان كان له (قوله به) اى بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) الاخصر
الاولى والمراد بالجمع ما فوق الواحد مجازا بقرينة المقابلة (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش اه سم

أى الاجرة التي تجب بعد الوقف ما تالى وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها من هنا نيهادين عليه وشرط
وفاء دين الواقف من وقفه باطل (قوله وفارق جنابة الفن اذا وقفه) اى حيث يلزمه ارشاه (قوله بان
رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف (قوله ولهذا مات الفن) اى الذي لم يوقف بخلاف
الذي وقف فانه اذا مات بعد الجنابة يلزم الواقف فداؤه (قوله ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه
انه حيث شرط صرف الحكم من الوقف ان اراد اجرة الحكم كاهو نظير مقابله وهو الصحة فهو مشكل وما
الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اراد اجرة تملأ بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع
الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اى لما قبل الوقف) اذا يلزم الوقف لما بعده كاتقدم
(قوله اذا يقلع حيثن) عدم القلع حيثن منزع فليراجع وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف
الارض انه يتخير ايضا لكن لا يقلع الارش الا اذا كان اصله الوقف من التبقية بالاجرة اه ذكر الشارح
نحوه ثم ايضا (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ما ليس واحدا (قوله

كما افاده قوله معين (و امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقف في الحال بان يود عار جاراته لالذالك لان الوقف تملك المنفعة (فلا يصح)

(قوله في الحال) أي حال الوقف (قوله أو على أن يطعم) لا يخفى أنه خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراجها
 بما كان تملكه كما أنه عليه سم عابراً لانهية أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى أه قال ع ش
 قوله م أو قبر أبيه الحى ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع المألوه (قوله المساكين) نائب فاعل يطعم
 (وقوله ريعه) بالنصب مفعوله الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي وهو حى (قوله وان علم) راجع للمستثنى
 (قوله وكان الفرق) أي بين الأطعام والقراءة (قوله فصحت) أي القراءة أي الوقف عليها (قوله بشرط
 معرفته) أي القبر (قوله ولا كذلك لأطعام الخ) أي لم يصح الوقف عليه مطلقاً (قوله عليه) أي رأس
 القبر (قوله على أنه باقى تفصيل في مسئلة القراءة) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ
 عابراً ثم ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه على من يقرأ على قبري أو قبر أبي أو حى بخلاف وقفته
 الآن أو بعد موته على من يقرأ على قبري بعد موته فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صح
 وإلا فلا أه (قوله من تلك الحلة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الوقف عليه المعين (قوله الصحة
 عليه) أي على نحو الحرق ع ش أه سم (قوله لا يمكن تملكه) علة للإيهام أه رشيدى (قوله) إذا لم
 يبنه) أي المسجد أه ع ش (قوله بخلاف دارى على من أراد سكنها) أه فانه يصح ويعين من يسكن بها
 من أراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الواقف أه ع ش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت
 صحياً أو ولياً اطراد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالح شرعية أو زوارة فينبغي أن صح الوقف
 لأن اطراد الظرف قرينة معينة لإرادة الوقف عليه تلك الجهة لا تملكه الممتنع وهو نظير ما ذكره في التذكرة
 إذا اطراد العرف بصرفه لصالحه ونحو فقرائه وورثته أه سيد عمر وسأيت عن المعنى قيل قول المصنف
 ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يصرح به قول المتن (ولا على جين) كذا في نسخ التحفة ويتعين أن يكون
 على هذه السابغة في قوله على معدوم من المتن أه سيد عمر أقول قضيت أن معدوم ايضاً من المتن لكن الذى
 في المحل والنهاية والمعنى فلا يصح على جين أه بل ولفظ على معدوم لا وجود له في المحل والمعنى أصلاً
 فالظاهر أن كتابة ولا على نسخ التحفة على رسم المتن إنما هي من الكتبة إلا أن ثبت هذا الرسم في أصل
 الشارح رحمه الله تعالى (قوله لأن الوقف) إلى قول المتن فإن أطلق في المعنى إلا قوله بل يوقف (قوله في الوقف
 على أولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحوه كذا أي يدخل في الذرية
 والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته انتهى والتقيد بالحادث الظاهر أنه ليس لأخراج الموجود
 حال الوقف سم على حج وقوله فتوقف حصته يخالف قول الشارح م إلا أن انفصل استحق من غلة
 ما بعد انفصاله إلا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل أه ع ش أقول ولا خلافة إذا قول
 الآتى في الوقف على الأولاد وكلام العباب والروض وشرح في الوقف على الذرية والنسل والعقب وفى
 الفرق بينهما فليزجج (قوله بل يوقف) أي ربع الوقف مدة الحمل وهذا يخالف لكلامه الآتى انفاً
 إلا أن يكون المراد وقف الحكم بالدخول وعدمه فعليه كان الأول حذفه كافى المعنى (قوله كما ياتى بزيادة)

الوقف على معنوم كمل
 مسجد يبنى أو على ولده
 ولأولاده أو على قمر أو لأده
 ولا فقير فيهم أو على أن يطعم
 المساكين ريعه على رأس
 قبره أو قبر أبيه وإن علم
 واقفى ابنه الصلاح بأنه لو
 وقف على من يقرأ على
 قبره بعد موته فحلت ولم
 يعرف له قبر بطل انتهى
 وكان الفرق أن القراءة على
 القبر مقصودة بشرع عاقت
 بشرط معرفته ولا كذلك
 الأطعام عليه على أنه باقى
 تفصيل في مسئلة القراءة
 على القبر فاعليه قال كان له
 ولد أو فيهم فقير صح
 وصرف للحداد وجوده
 في الأولى أو فقره في الثانية
 لصحته على المعدوم تبعاً
 كوقفه على ولدى ثم
 على ولد ولدى ولا ولد له
 وكل مسجد كذا وكل
 مسجد يبنى من تلك الحلة
 وسيد كرى نحو الحرق ما
 يعلم منه أن الشرط بقاؤه
 فلا بد عليه هاتاهما الصحة
 عليه لا يمكن تملكه خلافاً
 لمن زعمه ولا (على) أحد
 هذين ولا على عمارة المسجد
 إذا يبنه بخلاف دارى
 على من أراد سكنها من
 المسلمين ولا على ميت ولا على
 (جين) لأن الوقف تسليط
 في الحال بخلاف الوصية ولا
 يدخل أيضاً في الوقف على
 أولاده بل يوقف فان

انفصل حياً ولم يسم الموجودين ولا ذكر عددهم دخل تبعاً كما يأتى بزيادة عابراً

(ولا على العبد) ولو مدبرا

وأمولا (لنفسه) لأنه ليس

أهلا للملك نعم أن وقف على

جهة قربة كخدمة مسجد

أو رباط صح الوقف عليه

لأن القصد تلك الجهة

ويصح على الجزء الحر من

المبعض حتى لو وقف بعضه

القرن على بعضه الحر صح

كالوصية له وبوخذ من

العقدان الأوجه يحته على

المكاتب كتابة صحيحة لأنه

يملك ثم أن لم يقيد بالكتابة

صرفه بعد التقي أيضا

ولما انقطع بهذا كله أن لم

يعجز ولا بأن بطلانه لأنه

منقطع الأول ويرجع عليه

بما أخذه من غلته (فإن

أطلق الوقف عليه فور)

محول ليصبح أو ليصبح على

أنه (وقف على سيده) كالو

هوب منه أو أوصى له به

والقبول أن شرط منه وأن

نهاء سيده عنه لا من سيده

أن امتنع نظير ما يأتي في

الوصية ولو أطلق الوقف

على هيمة (ملوكة (لما)

لاستحالة ملكها (وقيل هو

موقوف على مالها)

كالعبد والفرق أن العبد

قابل لأن يملك بخلافها

وخرج باطلاق الوقف على

عقلها أو عليها بقصد مالها

وبالملوكة المسبلة في ثمر

أو نخوه فيصح بخلاف

غير المسبلة من ثم نقلا عن

عبارته في الفصل الآتي ولا يدخل الحمل عند الوقف أي على الأولاد لأنه لا يسمى ولدًا وإنما يستحق من غلة ما بعد الانفصال كالحل الحادث عاقبه بعد الوقف فإنه لا يماستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لما نزع فيه اه قال سم قول ولا يدخل الحمل الخ أي لا يدخل إلا بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي قوله وإنما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة العباب وعلى رقيق الوقف كما ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان سيده اه سم (قوله) وأمولا (أي حال كونه رقيقاً كما هو الفرض وأما ما في الروض من محققه على أمهات الأولاده فصورته أي يقول وقفت داراً مثلاً بعد موتي على أمهات الأولاد أي يوصي بالوقف عليهن اه ع ش وفي سم ما يوافق قوله المتن (لنفسه) أي نفس العبد سواء كان له أم لغيره اه معنى (قوله) أن وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش اه سم (قوله) الوقف (عليه) أي العبد (قوله) ويصح على الجزء (الخ) عبارة المغني والنهاية وأما الوقف على المبعوض فالظاهر كما قال شيخنا أنه أن كان مهاباة وصدر الوقف عليه يوم نوته فسكأخر أو يوم نوبة سيده فسكأعبد وأن لم تكن مهاباة نزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل إطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش قوله فكأخر الخ يعني أن هذا التفصيل عند الإطلاق فإن عين الوقف شيئاً أتبع حتى لو وقف نوبة المبعوض على سيده أو نوبة السيد على العبد أو عند عدم المهاباة على أحدهما يعني عمل به فليراجع اه (قوله) من العلة) أي قوله لأنه ليس أهلاً الخ (قوله) على المكاتب الخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم به الماوردي وغيره نهاية معنى ومرآة فاعن سم عن العباب مثله (قوله) وإلا أي وأن قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقيد ما لو عر بمكاتب فلان اه معنى (قوله) انقطع به) وينتقل الوقف إلى من بعده نهاية معنى أي إذا ذكر بعده صرراً أو إلاً فالأقرب رحم أو أوف (قوله) بما أخذه من غلته) ثم إن كان ما قبضه من الغلة بما أخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله) فهو محمول ليصح الخ) عبارة المغني فإن كان له ليصبح لاه يصح للوقوف وإن كان لغيره فهو وقف الخ اه (قوله) أو ليصبح) أي فيمالوكان سيده حال أوقف جنتنا ثم انفصل حيا أو كان عبداً الوأفاه سيد عمر أي وكان مرتداً أو حريباً (قوله) كما لو هوب) إلى قول المتن ونفسه في النهاية (قوله) به) أي بشيء وكان الأول حذفه كافي النهاية والمعنى (قوله) والقبول الخ) عبارة النهاية بقول هو أن شرطاً وهو الأصح الآتي اه (قوله) وإن نهاه الخ) غاية (قوله) عنه) أي القبول (قوله) أن امتنع) أي العبد عن القبول (قوله) ملوكة) إلى قوله أما المباحة في المغني (قوله) قابل لأن يملك) عبارة المغني أهل له بتسليم سيده في قول اه (قوله) الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله) بقصد مالها) يعني رجوعه للمستلين ليوافق ما في الروض وشرحه أي والمغني سم وع ش (قوله) وبالملوكة المسبلة الخ) عطف على باطلاق الوقف الخ (قوله) ليصبح) ولو باع المالك للهبة هنا والعبد في المسئلة السابقة فهل بقي الموقوف له أو ينتقل إلى

الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي قوله وإنما يستحق الخ نظر لأن الاستحقاق فرع الدخول وذلك لأن الدخول فيه بعد الانفصال (قوله) في المتن ولا على العبد لنفسه) عبارة العباب ولا على رقيق أو أوقف كما ولده ومكاتبه لا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان سيده الخ اه وما ذكره في أم ولده قد تخالفه قول الروض بعد ذلك أو على أمهات الأولاد لأن من تزوج لم يعد استحقاقها بالطلاق اه مراده أمهات الأولاده بدليل قول شرحه في تعليق عدم عود استحقاقها بالطلاق لأنهم لم يخرج به عن كونها تزوجت ولأن غرض الأوقف أن تبقى له أم ولده ولا يخلفه عليها أحد فن تزوجت لم تفسد بذلك ولا يخفى أن مسئلة الروض مخالفة لمسئلة العباب في أم الولد لأن أن تحمل مسئلة الروض على ما إذا وصى بالوقف على أمهات الأولاده فليراجع (قوله) نعم أن وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش (قوله) الوقف على الخ) الوقف فاعل خرج ش (قوله) بقصد مالها) يعني رجوعه للمستلين ليوافق قول الروض وشرحه مانعه ولا يصح الوقف على هيمة ولو أطلق أوقف على علفها عدم اهليتها للملك إلى أن قال فإن قصد به مالها فهو

المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور

المباحة ونوزاعيه ويؤيده ما يأتي أن الشرط في الجهة عدم المعصية وجاب بان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عاقل ومن ثم ما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحته عليه (٢٤٤) اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزم ما عني نزاع فيه (ويصح الوقف ولو من مسلم

المشترى فيه نظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيئه هنا فليراجع اه ع ش عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد به مال كلها لانه وقف عليه اه وفي البحري عن القلوبي قوله لانه وقف عليه قضيته انه لو ان مات الدابة وابعاهوا عنه بموته يكون منقطع الاخر وانه لا يتعين صرفه في علقها (قوله ونوزاع) الاولى الافراد (قوله فيه) اي فيما نقلنا عن المتولي من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اي النزاع (قوله وجاب) اي التأييد المذكور (قوله اما المباحة) اي الطيور المباحة اه ع ش (قوله على نزاع فيه) اي في دعوى الجزم (قوله ولو من مسلم) الى المتن في المغني لا قوله كآخه شارح (قوله على معين) وسياتي السلام في الوقف على اهل الذمة واليهود ونحو ذلك معنى وع ش (قوله وكذا ان وقف عليه) اي على الذي شأه سم (قوله صار الموقوف عليه الخ) عبارة المغني ينبغي ان يصرف الى من بعده اه (قوله كنقطع الوسط) اي ان ذكر به الذي مصرفا اي فيصرف لا قرب رحم الواقف مادام حياته ثم بعد موت الذي لمن عينه الواقف بعده (قوله والاخر) اي فيصرف لمن بعده من الآن ان عين الواقف جهه ولا فلا قرب رحمه اه ع ش وقوله يصرف لمن بعده الخ لا يرتب بهذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم بما ياتي فكان المناسب حذفه والاقصا على قوله اي فيصرف لا قرب رحمه (قوله كما يحته شارح) وهو ظاهر انه ياتي ما يحته من انه كنقطع الوسط او الاخر ثم اذا لم او ترك المحاربة والتزم الجزية هل يعود استحقاؤه او لا فيه نظر وقياس ما ياتي من انه وقف على اولاده الا لمن فسق منهم فسق بعضهم ثم عاد عدل لان الاستحقاق استحقاؤه هنا ع ش (قوله واضح) وهو انه بالعجز عن الكتابة يدين انه باق على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه في مدة كتابته لا كذلك الذي فاهم بدين بحارته الان بقا حرا بته الاصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا سرت) اي لا يصح الوقف عليه وكذا الاصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تين محته والا فلا لا ناقل ذلك كما هو فينا يقبل التعليق كالتعق والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم بطلانه من المرد من اصله وان عاد الى الاسلام اه ع ش (قوله وبين والى المحسن) اي حيث صح الوقف عليه دونهما اه ع ش (قوله اذ يمكن الخ) لتعليل لكونهما دونه في الاحدار (قوله بان في الوقف) متعلق بفرق شاهم (قوله كما رجحه الذري) وهو الاوجه ان حل بدار نامادام فيها اذ ارجع صرف لمن بعده شرح رمى والخطيب اقول فلورجع اليها فاحكمه سم قال ع ش بعد فرق بين رجوعهما الى دارنا وبين حراية الذي ثم رجوعه مانصه وعلى هذا فالظاهر انه اى كلام المعاهد المستامن اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الا المدة الاولى اه (قوله بالمحاربة) اي قطع الطريق (قوله ورجع) اي السبكي (انه الخ) هذا هو المعتمد فصح الوقف عليه اه ع ش قول المتن (في الاصح) ونص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقفت على زيد الحرفي او المرد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحريين او المرد تين فلا يصح قطعنا نهاية معنى (قوله لتعذر) الى قوله ثم رايت في المغني والى قوله ويفرق في النهاية الا قوله ثم رايت الى نعم (قوله الذي نظر الخ) نعت للاختلاف (قوله الذي اختاره الخ) نعت للمقابل (قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتفاء به) اي ولو بالصلاة وفيه مسجدا اه ع ش (قوله ومنه) اي من

على ذي معين متحد او متعدد كما يجوز التصديق عليه نعم ان ظن في تعينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة لتعبد لعا كالوقف على نحو حصرها وكذا وقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم ونحو مصحف ولو حارب ذي صار الموقوف عليه كنقطع الوسط او الاخر كما بعته شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رق واضح (لا سرت وحرى) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحسن وان كانا دونه في الاحدار اذ لا يمكن عصمته بحال بخلافه بان في الوقف عليهما ما نبذة لعز الاسلام تمام معاندهما له من كل وجه بخلافه ومن ثم تردوا في معاهد مستامن هل يلحقان بالذي كما رجحه الغزى او بالحرفي كما جزم به الدميري وقال غيره انه المفهوم من كلامهم و ترد السبكي فيمن يحتم قتله بالمحاربة ورجح انه كالزاني المحسن (ونفسه في الاصح) لتعذر تملك الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتتع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذ استحقاؤه وقفا غيره

وقف عليه اه (قوله وجاب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح رمى (قوله وكذا ان وقف عليه) اي على الذي شأه شارح (قوله كما بعته شارح) وهو ظاهر شرح رمى (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رق اي حيث يدين بطلانه (قوله اذ لا يمكن الخ) لتعليل لكونهما دونه في الاحدار وقوله بان في الوقف الخ متعلق بفرق شاهم (قوله كما رجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدار نامادام فيها اذ ارجع صرف لمن

ملك الذي نظر اليه مقابل الذي اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه ان يشرط نحو قضاء دينه ما وقفه او انتفاعه به لا شرط الوقف نحو شربه او مطاعته او طبعه من شر او كوزا في كتاب او قدرو قضاها على نحو الفقراء كذا قاله شارح وليس يصحح وكأنه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه في وقفه لبرومة بالمدينة لدوى فيها كدلا للمسلمين وليس يصحح فقد اجابوا عنه بانهم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

بان للواقف ان يتنفع بوقته العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم
شرطه ان يصح عنه منه صحيح أخذ من قول الماوردي وغيره بصحة شرط ان يحج (٢٤٥) عنه منه أى لانه لا يرجع له من ذلك إلا

الثواب وهو لا يضرب له هو

المقصود من الوقف

وفرق بينه وبين شرطه

الصلاة فيما وقفه مسجدا

بان الصلاة فيها انتفاع

ظاهر بالبدن فناد عليه

بشرطه ذلك رفق ذبوى

ولا كذلك في نحو الحج

والاضحية وافق أبو

زرعة فيمن وقف بناء أو

بستانا وشرط ان يبدأ من

ربعه بعمارته وما فضل له

ثم لا ولاده بأنه صحيح

وما فضل عن العارة يحفظ

مادام حيا لجواز الاحتياج

اليه فيها ثم ما فضل حال

موته يصرف لا ولاده

وانما يبطل فاجاب عليه نفسه

لانه لا يعرف ومن ثم لم

يكن كالوقف على زيد

ونفسه حتى يصح في نصفه

ويبطل في نصفه ولا كقطع

الوسط حتى يصرف

الفاضل في حياته لا قرب

الناس اليه لانه هنا ليس طبقة

ثانية بل من جملة الاولى

وان تقدم بعضها عليه وانما

لم يؤثر ضم المجهول وهو

ماله الى المعلوم لانه لم يشرك

بينهما بل قدم المعلوم وهو

نحو العارة فصحب فيه وآخر

المجهول المتعذر الصرف

اليه فحفظنا الفاضل لموته

لما مر هذا حاصل كلامه

المبسوط في ذلك وفيه ما فيه

الوقف على نفسه اه عش (قوله يبطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في
الوقت الذي يريد فاشبهه الوقف على نفسه اه عش (قوله بصحة شرط ان يحج عنه الخ) فان اردت لم يحصره
في الحج وصرف الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضا
فان اردت فالوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرن بتخلاف الحج اه معني (قوله ويفرق بينه) اى شرطه
نحو الحج والاضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهر بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح
البيهقي سم على حج ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصا وقف تخيلا على مسجد بشرط ان
تكون ثم تراثه والجريد والليف والحطب ونحوها للجداد عش (قوله وبستانا) الواو بمعنى أو (قوله
ان يبدأ) ببناء المفعول (قوله اليه) اى الفاضل (فيها) اى العارة (لانه) اى ما جعله لنفسه (قوله
لم يكن) اى الوقف المذكور (قوله لانه) اى الوقف (قوله من جملة الاولى) وهى العارة والواقف
(قوله بعضا) اى بعض الاولى وهو العارة (قوله وانما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك
بينهما او قدم المجهول ضرر كالواقف الحجازية المشروط فيها بالتزوجة الكفاية وللزوجة البر والصلة فان
تقديم المجهول والتشريك بينهما وبين المعلوم يؤدى الى نزاع لا منتهى له فليتأمل اه سيد عمر (قوله ماله) بفتح
اللام (قوله وهو نحو العارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) اى
اليه (قوله لما مر) اى بقوله لجرز الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقف المذكور ماله
الى الوقف لنفسه ثم لا ولاده فيطلى في كله فليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر في المعنى لا قوله كما
في الكافي الى ويصح وقوله وعمل به الى وان يؤثر وقوله وهاتان الى وان يستحق الى المتن في النهاية لا قوله
لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحق ومآبته عليه (قوله جازله الاخذ منه) اى كاحدم اه عش
(قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان أكثر منها لم يصح الوقف اه معني قال عش امان شرط النظر
لغيره وجعل للنظر أكثر من اجرة المثل لم يمنع كى باق بعد قول المصنف فان قوض اليه هذه الامور اه
(قوله واعتمده ابن الرفعة الخ) وهو الوجه نهاية معني (قوله وكان) اى ابن الرفعة (يتناوله) اى

بعده شرح مر اقول فلور جمع البيا اى فاحكه (قوله نعم شرطه ان يصح عنه الخ) كذا شرح مر
(قوله ويفرق بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغي ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في
صحته الوقف اخذاما نقلناه عند قول المتن الآتي ولو قال وقت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من ان
ما يضاهاى التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة يصح مؤدا كالو ذكر فيه شرطا فاسدا اه إلا ان يخص الشرط
الفاقد في ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس ثم رأيت عبارة شرح البيهقي تقتضى هذا (قوله ويفرق
بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهر بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح
البيهقي مانصه اى كالا يصح الوقف اذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونماه ديونه وان يأكل مما يطعم من
ثمار او ان يتنفع به وان كان يتنفع به عند اطلاق الوقف كان شرطا ان يقرب فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما
وقفه مسجدا او ان يستسقى من بئر وقفها او ما قول عثمان الخ وهذا ما قاله الماوردي الذى اعتمده في
الكتاب بقوله لكن له الانتفاع بوقته العام كقبرته ومسجده وبئر وكتاب شرطه لا (قوله ولو وقف على
الفقراء ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه) في الباب ولو وقف على ولده ثم ورثته فمات ولده وهو من ورثته فلا
شيء له اه وبعبارة تجر يده ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته قال
الماوردي والروايات لم يصرف اليه وتكون حصته للفقراء او يصرف الباقي لبقية الورثة وبه افق الغزالي
ثم قال على ان في صرف حصته للفقراء نظر او القياس انه لباقي الورثة كالأوقف على هذين ثم الفقراء فمات

للتنازل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كافي الكافي واعتمده السبكي وغيره
ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فاقول ومن حيل صحة الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر
صفات نفسه فيصح كقوله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوق الوقف على الاقدمين من بني الرفعة وكان يتناوله

وخالف فيه الاسنوي وغيره بغير اللزوم والارضى فباطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصد الجهة وان يؤجر مدة طويلة ثم يقفه على (٣٤٦) الفقراء مثلا ثم يتصرف في الاجرة أو يستاجر من المستاجر وهو الاحوط ليفرد باليد

ياخذ غلته اه عش (قوله وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والمعنى وان خالف الخ (قوله لبعده عن قصد الجهة لتعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله وان يؤجره) كقوله الاتى وان يسقى الخ عطف على قوله ان يقف على الخ (قوله ثم يتصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم في الاجارة في شرح والاظهار انه لا يرجع الى سيده باجرة ما بعد العتق اه عش (قوله او يستاجره) عطف على يتصرف (قوله وهو الاحوط) اى الاستئجار من المستاجر (قوله وهاتان اى صورتا الاجارة (قوله وان يستحكم الخ) عبارة المعنى ومنه ان يرفع الى حاكم يرى حصته كما عليه العمل الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله من رآه) اى الوقف على النفس كالخني اه عش (قوله بان حاكم الخ) متعلق باقر (قوله حكمه) اى بصحة الوقف (قوله ويجوز نقض الوقف الخ) عبارة النهاية ونقض الوقف الخ (قوله في حق غيره) اى فى حق من يتلقى منه كباقي (قوله وخالفه التاج الفزارى الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله عليه وعلى من يتلقى الخ) اى فلا يطل في حقه ولا حق من يتلقى منه اه عش قال الرشيدى انظر هل المراد من يتلقى من جهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو اعم اه اقول الثانى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف (قوله في تأميله) اى بوجه لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله ولا معنى له) اى للفنوذ باطنا (قوله ونحوهما) كالصحة والفساد (قوله بان حكم الحاكم الخ) اى ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب اما لو قال الحاكم الخني مثلا حكمت بصحة الوقف ويجوز به من غير سبق ذلك لم يكن حكما بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لا حكم فيجوز للشافعى بيعه والتصرف فيه اه عش (قوله مسلم) الى الفرع في المعنى وإلى قوله وباقي او اتمل الخ الى المتن وقوله ومن في النهاية لا لاقوله اما لو الى قيل (قول المتن على جهة معصية) انظر هل العبارة بعقده الواتق او الموقوف عليه او بعقدهما فبه نظر والاقرب ان العبارة بعقده الواتق مطلقا لانه المباشر فتعتبر عقيدته وبقي ما واطلق الوقف على الكنائس فهل يحمل على ما تنزه المارة فيصح او على ما يلتزم فيبطل فيه نظر والاقرب كفى حاشية التحرير لشيخنا الشورى عن شيخه صالح الطلان اه عش اقول ما استقر به او لا من اعتبار عقيدة الواقف مطلقا برده بطلان وقف الذى على عمارة كنيسته للتعدي لاقرب اعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقراره فانما يؤيد ما تقدم ان الوقف على عمارة المسجد مطلقا من غير بيان له لايصح (قوله نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته انه فعل امر محرر لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشورى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير الاسلام وفيه ما لا يخفى لاننا نعلم ان ذلك فيه تعظيم لغير الاسلام مع انكاره في نفسه وبسليمه فجر دعويله مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر لجزا كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهر لاحقيق اه عش اقول الاقرب ما نقل عن الشورى من الكفر في ظاهر الشرع لان يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهرة لنا والله اعلم (قوله التى للتعدي الخ) اى وإن كانت قديمة قبل البعثة اى معنى (قوله للتعدي) اى ولو مع نزول المارة اه عش (قوله وإن مكناهم منه) اى من الترميم عبارة المعنى وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم تمنعه ولا يعتد بتقيد ابن الرفعة عدم صحة الوقف على الترميم بمنه اه (قوله او كتابة نحو التوراة) عطف على عمارة الخ زاد المعنى او السلاح لقطاع الطريق اه (قوله او قناديلها) او حصرها او خدامها

ويأمن خطر الدين على المستاجر وهاتان حيلتان لا تنفعان بما وقفه لائقه على نفسه كما هو واضح وان يستحكم فيه من رآه ولو اقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بان جاء كما رآه حكم به ويلزمه او اخذ باقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفتى به البرهان المراسى وخالفه التاج الفزارى فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالم قال هذا وقف على وباقي قيل الفصل ماله تعلق بذلك (نتيجه) افتى ابن الصلاح بان حكم الخني بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطنا من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ولحق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جمع ورده آخرون بأنه مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به في تعليله والاصح كما في الروضة في مواضع نفوذه باطنا ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه (فان وقف) اه مسلم أو ذى (على جهة معصية كعمارة نحو الكنائس) التى للتعدي أو ترميمها وإن مكناهم منه كإسطة السبكي وتبعه الاذعى وغيره رد لايها وقع في كلام ابن الرفعة او قناديلها او كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على معصية نعم لا يبطل ما فعله ذى إلا ان ترفعوا البنا

وان قضى به احكامهم امانحو كنيسة انزول المارة واسكنى قوم منهم دون غيرهم على الواجهة فصيح الوقف عليها وعلى نحو فناديها واسراجها
واطعام من يابى اليها منهم لا تنفاه المعصية لانهما يحتد رباط لا كنيسة كما ياتي في الوصية ومن (٢٤٧) ثم جرى هنا جميع ما ياتي ثم (فرع)

يقع لكثيرين انهم يقفون
اموالهم في صحتهم على
ذكر اولادهم قاصدين
بذلك حرمان اناتهم وقد
تكرر من غير واحد الاقامة
بطلان الوقف ختند فيه
نظر ظاهر بل الوجه الصحة
اما اولاً فلا نسلم ان قصد
الحرمان معصية كيف
وقد اتفق ائمتنا كما كثر
العلماء على ان تخصيص
بعض الاولاد بماله كله او
بعضه اية او قفوا وغيرهما
لا حرم فيه ولو لم يقر عندنا وهذا
صريح في ان قصد الحرمان
لا يحرم لانه لازم للتخصيص
من غير عندنا وقد صرحوا
بمحل كاعتلت وأما ثانياً
فتسليم حرمته هي معصية
خارجة عن ذات الوقف
كشراء عنب بقصد عصره
خمر افكبح يقتضي ابطاله
(او على جهة قرينة) يمكن
حصرها كالفقراء والمزاد
بهم هنا فقراء الزكاة نعم
المكتسب كغايته ولا مال له
ياخذها: (والعلماء) وهم
حيث اطلقوها اصحاب
علوم الشرع كالوصية
(والمساجد والمدارس)
والكعبة والقناطر ونحوها
الموتى فيخص به من لا تركه
له ولا منفق يلزمه انفاقه
(صح) لعموم أدله الوقف
ولا نظر لكونه على جماد
لان النفع قائم على المسلمين

اه معنى (قوله) وان قضى به (الخ) أي فينقله اذا ترافق البنا وان قضى به احكامهم لا ما وقفوه قبل البعث على
كنائسهم القديمة فلا ينقل بل يقره حيث نقرها نهاية ومعنى قال عرش قوله من بل يقره (الخ) وان لم
نعلم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعبر في شرعيتهما معتبرا في شرعيتهم حين كانت حقاً اه (قوله)
لنزول المارة) أي ولو ذهبن اه عرش (قوله) في صحتهم أي امان في حال المرض فلا يصح الا باجارة الاناث
لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقي اه (قوله) وقد تكرر من غير واحد
الخ عبارة النهاية والوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول بطلانه اه (قوله) بل الوجه الصحة) أي
مع عدم الاثام ايضاً اه عرش (قوله) بماله بكسر اللام والباء ادخله على المقصور (قوله) واغيرهما أي
كالنذر (قوله) لانه أي القصد (لازم الخ) أي لو ما بينا (قوله) بماله أي التخصيص قول المتن (وجه قرينة)
أي يظهر قصد القرينة فيها بقرينة قوله بعد اوجبه لا تظهر فيها القرينة والافالوقف كله قرينة اه معنى
وياتي في الشرح مثله (قوله) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المعنى (تنبه) ظاهر كلام الراعي في قسم
الصدقات ان فقير الزكاة والوقف واحد فاما من أحد ما منع من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على
المساكين وقال في الروضة الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقير فلما زوج عموه ناول المسكين بنفقة اياه
اه (قوله) ولا مال له) قضيتان من له مال يقع موقعاً من كفايته لا ياخذ لانه ليس فقيراً في الزكاة والظاهر
انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا يشمل المسكين من له مال يقع موقعاً من كفايته لكنه
لا يكفي فقير اه عرش ومن اتفان الغنى ما يوقفه قول المتن (والعلماء والفقراء والمجاهدين) ويدخل في
الوقف على الفقهاء من حصل في علم الفقه شيئاً يبتدى به الى الباقي وان قل لا المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط
بينهما درجات والورع للمتوسط الترك وان اقبى بالدخول كان نقلة المصنف عن الغزالي في الوقف على
المتفقه من اشتغل بالفقه مبتدئاً ومتتبعه وفي الوقف على الصوفية التساك الزاهدون المشتغلون بالعبادة
في غالب الاوقات المعروضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون النصاب ولا يفي دخله بجهده ولو خاطا ونسخ
احياناً في غير حانوت اودرس او وعظ او كان قادراً على الكسب ولم يلبسه الحرقة شيخ فلا يقدر شئ من ذلك
في كونه صوفياً بخلاف الثروة والظاهر قوي يكتفي ببيع مامر التزوي بزيهم او بالخاطلة وفي الوقف على سبيل البر
او الخير او الثواب اقارب الواقف فان لم يوجدوا هل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله
الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان بيع سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لاقارب
الواقف وثلث لاصناف الزكاة غير العاملين والمؤلفة اه معنى (قوله) اصحاب علوم الشرع) أي ويصرف
لهم ولو اغنياء عرش (قوله) فيختص به أي بالوقف على التجهيز (قوله) وخرج يمكن الخ) عبارة النهاية في قولهم
يمكن ذلك أي الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضاً كما افاده الودرجه الله تعالى تبعا للسبكي

شرح قول المتن ولو وقف على تخصيص ثم الفقراء اقامات أحدهما الى آخر مسألة التجرد ثم قال وقياسه مامر
فمن وقف على الفقراء هو فقير او حدث فقراءه فانه يدخل الى اخر ما طال به فراجع اه (قوله) اما نحو كنيسة
لنزول المارة (الخ) كذا شرح مر (قوله) واطعام من يابى اليها منهم) لهذا شبه ما تقدم في شرح امكان
تملكه تيملاً لا يصح من قوله او على ان يطعم المساكين ريعه على رأس قبره او قبريه وان علم فليتأمل
(قوله) بل الوجه الصحة) كذا شرح مر (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة المدارس البنية الان
بالدار المصرية وغيره او لا يعلم للواقف نص على انها مسجد فقد كتاب الوقف ولا يقام بها جامعة هل تعطى
حكم المسجد او لا اجاب المدارس المشهورة لان حالها معلوم فيها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخوخة
في الاوين خاصة دون الصحن ومنها ما علم انها ليست بمسجد كالكامليو البيهسية فان فرض ما يعلم فيه
فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله) لكن نازعهما السبكي) اعتمد

ولا لا يقطع العلماء دون الفقراء لان الدوام في كل شئ محسبه وخرج يمكن
حصرها الوقف على جميع الناس فيلزم كما قاله الماوردي والرويانى لكن نازعهما السبكي (او على جهة لا يظهر فيها القرينة)

بينه ان المراد بجهة القرية
ما ظهر فيه قصد ما ولا
فاوق كقرية (كالأغنياء
صح في الاصح) كما يجوز
بل يسن الصدقة عليهم
فالمرعى انتفاء المعصية عن
الجهة فقط نظرا الى ان
الوقف تملك كالوصية من
ثم استحسانا بطلانه على نحو
الذين والفاسق لانه اعانة
على معصية لكن نازعوا
تقلا ومعنى مرفى الطيور
ما يعلم منه انه يشترط فيها
ايضاحان تكون بما يقصد
الوقف عليه عراقل تملك
المتن غير صحيح لسن الصدقة
على الأغنياء فكيف لا يظهر
فيهم قصد القرية اه وهو
جمودا فرق واضح بين
لا يظهر ولا يوجد فتامله
ولو حصرهم اغنياء اقاربه
صح جز ما يحكمه ابن الرفعة
وغيره والفقهاء من تحرم
عليه الزكاة قاله الزبيري
وبحث الاذري اعتبار
العرف ثم شك فيه ويأتي
أوائل الوصية حكم الوقف
على الشيخ الفلاني اوضحه
(ولا يصح) الوقف من
الناطق الذي لا يحسن
الكتابة (لا باللفظ) ولا يأتي
فيه خلاف المعاطاة وفارق
نحو البيع بانها عهدة فيه
جاهلة فامكن تنزيل النص
عليها ولا كذلك الوقف فلو
بنى بناء على هيئة مسجد او
مقبرة أو ذن في اقامة الصلوات

خلافا لما وردى والروايات اه قال عرش قوله مر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغي الصرف لثلاثة
لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربع عن كفايتهم لاسباع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وان كان
المدفوع لم اغنياءه (قوله بين به) اى بقوله اوجبه لا يظهر فيها الخ و (قوله ان المراد بجهة القرية)
اى السابقة انفا (قوله على نحو الذين والفاسق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفاسق اه سم
اقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرى ويصح على يهود انصارى او فساق او قطاع طريق على المعتد
وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية انتهى حلي والظاهر ان محل الصحة اذ لم يكن الوصف القائم بهم باعتبار
الوقف بان اردوا ذمتهم بخلاف ما اذا قل وقت هذا على من يفسق او يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله
استحسانا) اى الشيخان (قوله لكن نازعوا عما نقلنا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو اى
ما استحسانه من البطلان مردود تقلا ومعنى اه و عبارة المعنى وهذا الى صحة الوقف على اهل الذمة والفساق
هو المعتد ومن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى الماوردى والصميرى وهو المذكور فى الشامل
والبحر والتمت اه (قوله يشترط فيها) اى الجهة اى فى الوقف عليها (قوله اذ فرق واضح الخ) قد يقال
ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور فى الاغنياء الذى نفاه المصنف فكان حق
الجواب لما هو ادعاء منع الظهور اه رشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لم يحق منه ادعاء الظهور (قوله
من تحرم عليه الزكاة) اى مال له لا بالقدر على الكسب المأمور فى الفقير لكن فى سم على حج ما مضى قوله
والنحو الخ شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقر اذ لا اخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ
المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقر اه وهو بعيد انتهى اه عرش اقول وصرح بالشمول المعنى
عبارة (نتبه) لم يتعرضوا لضابط النفي الذى يستحق به الوقف على الاغنياء قال الاذري الاشبه
الرجوع فيه الى العرف وقال غيره انه من تحرم عليه الصدقة المملوكة او لقوته وكسبه او كفايته بنفقة غيره
وهو اولى ولو وقف على الاغنياء ادعى شخص انه غنى لم يقبل لا لبيته بخلاف ما لو وقف على الفقراء ادعى
شخص انه فقير ولم يعرف له مال فقبل بلائيه اه (قوله الزبيري) وفى النهاية بدله الزبيلى (قوله ويأتى)
عبارة المعنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد ونقشه كافى الرخصة ولا على عمارة القبور قال الاسوى
وينبغي استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كغيره فى الوصية قال صاحب الذخائر وينبغي حمله على
عمارتها ببناء القباب والفتاخر عليها على وجه مخصوص لا بانها نفسها للنهي عنه انتهى وهذا ظاهر
ويصح الوقف على المؤن التى تقع فى البلد من جهة السلطان ووقف بقرة او نحوها على رباط اذ قال ليشرب
لبنها من يزلها وليباع نسلها ويصرف ثمنه فى مصالحه فان اطلق قال الفقهاء لم يصح وان كنا نعلم انه يريد ذلك
لان الاعتبار باللفظ قال الاذري والظاهر ان مقاله الفقهاء بناء على طريقته انه اذ اوقف شيئا على مسجد كذا
لا يصح حتى يبنى جهة مصر فهو طريقة الجمهور تخالفه انتهى فالعندنا كاقاله شيخنا هنا الصحة ايضا انتهى
(قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن وقوله تصدقت فى النهاية لا اقول قيل الى نعم وقوله وفيه نظر الى
وغيرهما وقوله واعتراض الى اما الاخرى وقوله بل قال المتن الى المتن (قوله من الناطق) سياق يحترزه
قيل قول المتن وصرحه (قوله ولا يأتى فيه) اى الوقف (قوله وفارق نحو البيع) اى حيث جرى فيه
الخلاف اه عرش (قوله فامكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة اى بان يحمل قوله لئنا لبيع عن تراض
على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه عرش (قوله ولا كذلك الوقف) اى لعدم وجوده فيها (قوله)

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجداً له ويوجه مع ما فيه بأن الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد في الموات تكني فيه الآية لأنه ليس فيه إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه أي لا حقيقة ولا تقدير حتى يحتاج إلى لفظ قوي يخرج عنه ويرول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله إلا أن يقول هي للمسجد (٣٤٩) ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه

ضعيفاً وعترض القمولى والبلقيني ما ذكره آخر إبان الذي ينبغي توقف ملكه لآلة على قبول ناظره وقضوه فيه نظر لأن الكلام في الآلة التي تحصل بها الأحياء وهو حيث لا ناظر له لعدم وجود المسجدية إلا لبعدها عن البناء ما يحصل به الأحياء وإذا تعدد الناظر حيث اقتضت الضرورة أن ما يصير مسجداً بغير أن ملك تلك الآلة مجرد قوله فما قاله صحيح لا غبار عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها بقول الروياني لو عمر مسجداً خراباً ولم يقف الآلة كانت غارية يرجع فيها حتى شاء أو قد يجاب بحمل هذا على ما إذا لم ينقص المسجد والأول على ما إذا بنى بقصد ذلك وسيأتي في مبحث النظر ما يؤيد ذلك ثم رأيت في كلام البلقي ما يرد كلام الروياني هذا وهو قول اضرب اللبن من أرضي للمسجد فضر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له تقضه كالصدة التي اتصل بها القبض وله

قبل بخلاف ما لو أذن المتجه أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً بمجرد ذلك ما رسم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قال أذن في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجداً لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة أنه زاد فيها ما ينبغي أن يصير ورثة مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الإقرار بالكون ذلك صيغة إنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفاً باطناً (قوله في الاعتكاف فيه) أي أو صلاة التمتع أو عشاء (قوله نعم) أي قوله إلا أن يقول في المغني (قوله تكني فيه) أي في كون ذلك البناء مسجداً (قوله لأنه ليس الخ) عبارة المغني ووجهه السبكي بأن الموات لم يدخل في ملك من أحياء مسجداً وإنما احتج للفظ لا إخراج ما كان في ملكه عنه (قوله أي لا حقيقة الخ) أي لأن ملكه الحقيقي ولا التقدير (قوله حتى يحتاج الخ) تفريع على المنى لا الثاني (قوله ويرول الخ) عطف على قوله تكني فيه الخ (قوله فيه) أي قول الماوردي ثم بناء المسجد في الموات الخ (قوله وأعرض القمولى والبلقيني الخ) اعتمدته النهاية (قوله ما ذكره) أي الماوردي آخر أي قوله إلا أن يقول هي للمسجد أم رشيد (قوله توقف ملكه الخ) خبر أن (قوله وهو) أي للمسجد (حيث) أي قبل حصول الأحياء (قوله بمجرد قوله) أي قول مرشد البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فما قاله) أي الماوردي (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على القمولى والبلقيني (قوله زوال) بالنصب مفعول أعترض شأه اسم (قوله) وقد جاب بحمل هذا الخ معتمداً عشاء (قوله الأول) أي كلام الماوردي (قوله ذلك) أي المحل (قوله) وهو) أي كلام البلقي (قوله والحق الأسنوي) إلى قوله ولو البلقيني في المغني (قوله بالمسجد) أي السبي في الموات (قوله في ذلك) أي في أنه يصير وقفاً بنفس البنائين في الموات والنية (قوله نحو المدارس) (فرع) في فتاوى السبكي مسئلة المدارس المبنية الآن بالدار المصرية وغيرها هل تعطى حكم المسجد أم لا الجواب المدارس منها ما علم نص أو أوقف أنها مسجداً كشيخونية ومنها ما علم نص أنها ليست بمسجد كالكلية فإن فرض ما علم فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بأنها مسجداً لأن الأصل خلافه فسم على حج وافهم أن ما لم يعلم فيه شيء لا بالاستفاضة ولا غير ما يحكم بمسجد به اكتفاء بظاهر الحال (قوله عشاء) أي يكونها على هيئة المسجد (قوله على طريفة ضعيفة) وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف وطاقوا كفاية الفعل والنية (قوله والبلقيني) عطف على الأسنوي (قوله قال الشيخ أبو محمد الخ) أقره النهاية (قوله لبني الخ) شامل لغير الموات بأن يشترى ويبنى فيها نحو الرباط (قوله فيصير كذلك الخ) ولو لم يقصد الأخذ بحال بعينه حال الأخذ لم يصح ذلك ويخبر في المحل الذي يبنى فيه أو لا بد من التعيين فيه ونظرو ولا يبعد الصحة توسعة في النظر لجهة الوقف ما يمكن ثم لو بقي من الدراهم التي أخذها ما ذكره في بعد البناء فيبقى حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح (قوله عشاء) ويقبضها أو أخذ من الناس شيئاً ليشترى به بيتاً في مكة مثلاً بدون قصد وبيان محل بعينه منها وبقائه على جهة مخصوصة مثلاً فلا يصح ذلك ويخبر في المحل الذي يشترى به فيه أو لا بد من تعيينه حال الأخذ قضية قول المحشي ولا يبعد الصحة توسعة الخ الأول فليراجع (قوله بمجرد بنائه) أي نية أو أوبة أو الرباط (قوله وكذا الشارع) أي في الموات (قوله بمجرد الاستطراق) أي مع النية بدون اللفظ

قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه الخ المتجه أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً في نفس الأمر بمجرد ذلك (قوله وفيه نظر لأن الكلام الخ) والنظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجداً بخلاف كلام البلقي (قوله وغيرهما)

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - سادس - استرداده قبل أن يبنى به أو وألحق الأسنوي أخذاً من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك نحو المدارس والبلقيني أخذاً منه أيضاً البراءة المحمودة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئاً لبني به زوايا أو رباطاً فيصير كذلك بمجرد بنائه وعارض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرع على طريقة ضعيفة قال ولده كذا الشارع يصير وقفاً بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يردده له شارعاً لا بد منه من اللفظ أو قياساً ما مر في المسجد بالموات أنه لا بد من مبيع الموات شارعاً

من نية وقفه شارعا مع استطرأقه له ولو مرة أما الآخر من فصيح بأشارته وأما الكاتب فيصح بكتابه مع النية (وضرر به) ما اشتق من لفظ الوقت نحو (وقفت كذا) على كذا (أو أراضى) أو أملاك (موقوفة) أو وقف (عليه) والتسبيل والتعجيب) أى ما اشتق منها كما لا يحس عليه (صريحان على الصحيح) فيها لا اشتهاهما (٢٥٠) شرعا وعرفا فيه بل قال المتولى ما نقل عن الصحابة وقف الأجهوا حر في الأقرار حكما شهدوا

على أنى وقت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة أراضى موقوفة بلا خلاف وأجيب بأن فيه خلافا أيضا ويحاج بان موقوفة في الأولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فضعفت صراحته مسبلة وأجوبة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو بثلة قاله ابن خيران وأولاه تورث (أو لا تباع ولا تورث) (أو لا تمنع) أو إذا أوجه الاكتفاء بأحدهما كما صح في البحر وجزم به ابن خيران وإن الرفعة وإن نازع فيه السبكي (فصرح في الأصح) لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وإنما لم يكن قوله لزوجه ثابتا بمنى يثبته غرمة لا تحل في بعدها إذ صار محالاً لغيره الطلاق كالنحر يم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وإن نواه) أن تردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف وقوله لو نواه

(قوله من نية وقفه الخ) من هذه النية اسم يظهر أنها من المستطرق (قوله مع استطرأقه له) كان وجه اعتباره هنادون الصلاة بالفعل في المسجد أن ثم صنعا المجي كالبناء فاكتفى به مع التيقن لا كذلك هنا فلو فرض أن هناعمله كذلك قطع شجرة وتسوية أرض فلا يبعد الاكتفاء به مع النية وإن لم يحصل استطرأق بالفعل فليتام له سيد عمر (قوله أما الآخر من فصيح بأشارته) أى المقصود بكتابه أنه معنى (قوله فيصح بكتابه الخ) أى ولو أحسن الطلق (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) ألا وإن يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح أنه معنى (قوله ما اشتق منها) ألا وإن وما اشتق الخ أو العطف (قوله حبس عليه) أى محبوس وهو يفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وبضمه الموقوف في اختيار الحبس بوزن الفعل ما وقف أه ع ش عبارة الرشيدى له بضم الحاء والباء جمعا لجيس حتى يناسب التفسير قبله أه (قوله حكما شهدوا الخ) أى من أنه يثبت به الوقفية إذا ذكر المصرف (قوله واستشكل الخ) أى استشكل السبكي (قوله في هذه) أى صدقة موقوفة مع جزمه ولا يصح صراحة أراضى موقوفة أه معنى (قوله مع صراحة أراضى موقوفة بلا خلاف) أى مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقى الجواب بان فيها خلافا يضاعف مافيه ولا فكيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف أه رشيدى (قوله وأجيب بان الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب الخلاف يحكى من خارج لأن في صراحة انظر الوقف وجه الكناية ضعيف أى فلا يناسب أن يعبر بالأصح وقال غيره أن موقوفة من طينان القلم ويكون القصد كتابة لفظ مؤبدة كما قاله الشافعى والجمهور فسبك القلم إلى كتابة موقوفة أه (قوله ويجاب الخ) أى على تسامح عدم الخلاف في أرض موقوفة (قوله مقصودة) أى عمدته (قوله تابعة) أى فضلة (قوله أو مسبلة الخ) كقول الأئمة أولاه تورث الخ عطف على محرمته (قوله أو صدقة حبس) بالإضافة عطف على صدقة (قوله أو حبس محرم) عطف على حبس كما نه عليه ع ش وكان الأولى عكس العطف ليفيد (قوله محرم) بفتح الراء نعمت حبس (قوله أو هونا) أى قول المتن وأن الوقف على معين في المغنى الأقول ولا كناية وقوله وأن المتن وقوله فإن قيل المتن ونقل وقوله والأصار إلى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمنه إلى تصدقت بكذا (قوله لاحتماله غير الطلاق الخ) والقياس حيث إذا لم يدع الطلاق منع عنهما مؤخذة له باقر أه ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة أه رشيدى (قوله بالنفس الخ) المراد به ما يشمل الانتفاخ (قوله في الوقف) أى قوله وقفته للاعتكاف في النهاية الأقول وقوله إلى المتن (قوله على ما قدرته) أى قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن أيضا توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز فى معنى لا يحصل به الوقف وقوله لو نواه فهو من قبيل الكناية أه سم قول المتن (ينوى الخ) انظر ما إذا لم ينو أه سم والظاهر أنه يصير مجازا باحوا لله أعلم (قوله أهو صريح الخ) معتمدا ع ش (قوله فإن قيل الخ) أهلا ملكه بمجرد الدفع إليه كاهو شأن صدقة التطوع وسيأتى في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبارة الإرشاد أو تصدقت أن عمه والأفروع هبة أه سم (قوله ونقل الزركشى الخ) عبارة المغنى بالرفع عطف على القبول والقبول أو زوال بالنصب مفعول اعتراض (قوله من نية وقفه شارعا الخ) من هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن أيضا توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز فى معنى لا يحصل به الوقف وقوله لو نواه من قبيل الكناية (قوله في المتن وينوى) انظر ما إذا لم ينو (قوله فإن قيل) أهلا ملكه بمجرد الدفع إليه كاهو شأن صدقة التطوع وسيأتى في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبارة الإرشاد أو تصدقت أن عمه والأفروع هبة

دليل على ما قدرته أنه لم يعد تأثير النية في الصريح فلا اعتراض عليه (الآن يضيفه إلى جهة عامة) كتحصن هذا على الفقراء (والسنى (وبنوى الوقف) فيصير كناية كاهو ظاهر كلام الروضة كالعز بنو غيره ووضو به الزركشى ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حيث أنه بخلافه في المضاف إلى معين ولو جمعا فإنه لا يكون كناية وإن نواه أهو صريح في التحليل بلا عوض فإن قيل وقبض ملكه والأفلا ونقل الزركشى عن

جمع انهم نوى به الوقت كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمة او بديته ليس به ربح) لانه لا يستعمل مستغلا بل مؤكلا
كامل بل كناية لاحتمالها واثباتها لا يورثهم ان أحدهما غير كناية (و) الاصح وان نازع (٢٥١) فيه الاسنوي وغيره (ان قوله جعلت القيمة

مسجدا) من غير نص صريح

فحيث (تصريح به مسجدا)

وان لم يأت بلفظ عامر لان

المسجد لا يكون إلا وقفا

فان نوى به الوقت أو زاد الله

صار مسجدا قطعاً ووقفته

للاعتكاف صريح في

المسجدة كما هو ظاهر

والصلاة صريح في مطلق

الوقفة وقوله للصلاة كناية

في المسجدة فان واهما صار

مسجداً وإلا صار وقفاً على

الصلاة وان لم يكن مسجداً

كالمدرسة (و) الاصح (ان

الوقف على معين) واحداً

جماعة (يشترط فيه قبوله)

ان تاهل وإلا فقبول ولبه

عقب الإيجاب أو بلوغ الخبر

كالقبور رجح في الروضة في

السرقه انه لا يشترط نظراً

الى انه بالقرب اشبه منه

بالقبور ونقله في شرح

الوسط عن النص وانتمصر

له جمع بانه الذي عليه

الاكثر وان اعتدوه بل

قال المتولى محل الخلاف ان

قلنا انه ملك للوقوف عليه

أما إذا قلنا انه لله تعالى فهو

كالاعتاق واعترض بان

الاعتاق لا يرتد بالرد ولا يبطله

الشرط الفاسد ويرد بان

التشبيه به في حكم لا يقتضى

لحوقه به في غير وهو على الاول

لا يشترط قبول من بعد

الظن الاول وان كان

والاسنى هذا كله قال الزركشي بالنسبة الى الظاهر أما في الباطن فصرح بوقفاً بينه وبين الله تعالى كاصح
به جمع منهم ابن الصباغ وسالم المتولى وغيرهم (قوله كان وقفاً) معتد به عرش قال سم انظر هل
يشكل بقاعدة ما كان صريحاً بما فيه الخاء ويمكن ان يحاط باستثنائه عنها لتوسعهم في الوقت لشبهه بالاعتاق
قول المتن (حرمة او بديته) ويجرى الخلاف أيضاً فيما لو قال حرمة او بديته (مغنى قوله كما مر)
اي آتافي المتن (قوله صريح) اي وان لم يقبل لله (مغنى قوله بلفظ عامر) اي من الصرائح (قوله
للاعتكاف) اي ولتجبة المسجداه يعبر عن القبول (قوله وللصلاة) حذف على الاعتكاف
(قوله وقوله للصلاة كناية) الاخصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الوقف على معين) اعتمدته النهاية
والمغنى خلافاً للمنهج وظاهر ما ياتي في الشرح (قوله) واحداً وجماعة) الى قوله وبحث بعضهم في النهاية
إلا قوله بل قال الى وعلى الاول وقوله على ما رجحه الى ولا قبول ورثة قول المتن (يشترط فيه) ولا يشترط
القبض على المذهب وشاذ لجورى نعيكي قول ابن في اشتراطه في المدينه (مغنى قوله قبول ولبه) فلم
يقبل ولبه بطل الوقف واما كان الولي الوقت أو غيره ومن لا ولي له خاص فويله القاضي فيقبل له عند بلوغ
الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له فلو وقف على جمع قبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل
عملاً بتفريق الصفقة (مغنى قوله عقب الإيجاب) اي ان كان حاضراً (قوله او بلوغ الخبر) اي
عقبه ان كان غائباً وان لم يبلغه الخبر إلا بعد طول الزمن لكن لو مات الوائف فالظاهر عدم صحة قوله بعد موته
لأحاطهم الوقف بالعقود دون الصيغة وفيه منع مالم يرد الى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الاول
قبل القبول أو رجح الوقت قبله وقال ان في المنقول ما يساعده فيلحراهم وهو مستفاد من قول الشارح
مر الآن فان رد البطن الاول بطل الوقف (مغنى قوله كالمقبور رجح في الروضة) عبارة النهاية
والمغنى كالمقبور والوصية وهذا الذي صححه الامام واتباعه وعزاه الرافعي في الشرحين للامام وآخرين
وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر عليه وهو المعتد وان رجح في الروضة في السرقه الخاء
(قوله) واعترض الخ اى ما قاله المتولى (قوله) بان الاعتقاق لا يرتد بالرد) اي بخلاف الوقف (قوله) (ورد)
اي الاعتراض (قوله وعلى الاول) أي الاصح من اشتراط القبول (قوله) لا يشترط قبول بل الشرط
عدم رد ههنا به ومعنى قال عرش قوله مر بل الشرط عدم رد ههنا اي من بعد الباطن الاول فلورد بطل
فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنقطع الوسط (مغنى قوله) وان كان الاصح الخ عبارة المغنى قضية كلام
المصنف ترجيح اشتراط القبول في البطن الثاني والثالث لانهم يتلقون الوقف من الوائف قال السبكي
والذي يتحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول وانه يرتد
بردم كما يرتد برده الاول على الصحيح فهما (مغنى قوله) (الصحيح) أي من أنهم يتلقون من الوائف (قوله) ولا قبول
ورثة) عطف على لا يشترط قبول الخ ش سم (ولا قبول ورثة حائزين) الظاهر ان هذا ما يبعد في الوقف
بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع رشيدي عبارة الحاي وقوله وقف عليهم الخ اى في مرض موته
وعبارة مصطفى اخوى في هامش التحفة قوله ما يني به الثالث اي اذا وقف في مرض موته لا نه اذا وقف في
الصحة لا يشترط ان يني به الثالث وصرح به الحلبي في حاشية المنهج (قوله هنا) اي في الوقف على ورثة
اه (قوله) كان وقفاً فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً بما فيه الخ (قوله) في المتن
وان الوقف على معين الخ) اعتمدته شرح (قوله) لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد
شرح مر (قوله) ولا قبول ورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله) ويلزم من جهتهم بمجرد
اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المدين لان الانسان غرضاً تاماً في دوام نفع ورثته

الاصح انهم يتلقون من الوائف على ما رجحه جمع متأخرون لكن الذي استحسناه ان إذا قلنا بالاصح اشتراط قبولهم ولا قبول ورثة حائزين
وقف عليهم مورثهم ما يني به الثالث على قدر انصائهم فيصحب ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر عليهم لأن القصد من الوقف دوام الاجر للوائف
فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولأنه يملك اخراج الزكاة عن الوارث بالكتابة فوقفه عليه أولى ببحث بعضهم انه لا أثر هنا بعد وقفه على

أولاده بقدر انصابتهم لشرطه انه بعدهم لاولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه إما وقف أو وصية وكل منهما يورثه شرطه فلا وجه لخروج هذا إلا أن يجب بالمال الزم في اصل (٢٥٢) الوقف رعاية قدر انصابتهم لزمه ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع املاكه كذلك ولم

يجزوه نفذ في تلك التركة قهراً عليهم كما تفرروا وخرج بالمعين الجهة العامة وجه التحرير كالمسجد فلا يقبل فيه جزء ما ولم ينف الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا يبدله في مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما وهب له (ولورد) الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول ام لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحاضر ما خرج من الثلث لزم ولم يطل حقه برده كما مر وانصر جمع لقول البغوي لا يرتد به كالعق وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليها او من بعده فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برده البطن الاول والآخر ليرد بعد القبول كمنكسه فلو رجع الراد قبل ويستحق شيئاً من حكمه كما وردوه لا استحق كافتقارهم لغيره لكن نازع فيه الاذرعى ويظهر انه لا أثر هنالكم من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على اركانه

حائزين (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما يورثه) محل تامل بالنسبة للوصية لان الوصية يموت الموصى ينتقل الملك فيه للموصى له نعم إن قيل ان الموصى به يموت بزمانهاو المنفعة اتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله ان لا يجب الخ) بتأمل فان النظر اقوى في بادي النظر اه سيد عمر (قوله لزمه ذلك الخ) اي فصار الشرط المذكور لغوا (قوله ولو وقف جميع) اي قوله وانصرف في النهاية (قوله كذلك) اي على اولاده بقدر انصابتهم (قوله كالجبهة العامة) اي كالفقراء (قوله لان هذا) اي نحو القود (ولا يشترط) اي قوله ان حكم في المعنى لا لقوله وانصرف الى وخرج (قوله ولا يشترط قبول ناظر المسجد الخ) ويبنى ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لشماهت المسجد في كون الحق لله تعالى اه عش (قوله بخلاف ما وهب له) فانه لا بد من قبول ناظر ومقبضه كالمو وهب لصي وقوله جعلته للمسجد كناية عن تملكه لا وقف فيشرط قبول الناظر وقبضه اه معنى (قوله البطن الاول) بالرفع بدل من الموقوف وعليه (قوله الوقف) مفعول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اي من المعين اه معنى (قوله كامر) اي آتفا (قوله فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه لا يجوز من البطن الاول وقبول ولا دلم يطل اصل الوقف بل حقه حتى اذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتفائه اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن عش عن سم على منبج عن مر ما يوافقها (قوله بطل) اي اصل الوقف ش اه سم (قوله عليها) اي على اشتراط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يطل اصل الوقف اي براد البطن الثاني حتى اذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقه اه سم (قوله بردهم) أي من بعد البطن الاول (قوله ولا تزلزل الخ) أي مطلقاً من البطن الاول أو من بعدهم (قوله والاستحقاق) خلافاً للمعنى وشرح الروض عبارتها وقول الروياني يعود لانه رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كايته الاذرعى اه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الراد اعتماد النزاع كالمعنى وشرح الروض (قوله على الفقراء) لاني قوله ولا اثر في المعنى (قوله نعم ان اشبه التحرير) عبارة المعنى (تبيين) ما ذكره في باب الايضاح التحرير اما ما مضاهيه كالمسجد

فوسع له في الزام الوقف عليهم قبر اليتيم له ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار (قوله المعين البطن الاول أو من بعده الخ) عبارة الروض فصل لو وقف على معينين لاجهة عامة ومسجد ونحوه اشتراط قبول متصل من البطن الاول فقط واما الثاني اي وما بعده فلا يشترط لا لعدم بردهم فان ردوا فنقطع الوسط وإن رد الاول بطل اهو قوله بطل اي الوقف قطعاً كاشرحه ومفهوم قوله وإن رد الاول بطل انه لو لم يرد لم يقبل بطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله اتصاله بطلان الوقف اذا انتفى قبوله المتصل والا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في التكت اي من الوقف كما صححه وقال الماوردي من الغلة ففي الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيطل كل على الصحيح والثاني فنقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه لا يجوز من البطن الاول وقبول ولا دلم يطل اصل الوقف بطل حقه حتى اذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتفائه (قوله بطل) اي اصل الوقف ش وقوله عليها لعل المراد على اشتراط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يطل اصل الوقف حتى اذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقه (قوله فلورجع الراد قبل) عبارته في شرح الروض فلورجع بعد الدلم بعدله وقول الروياني يعود لانه رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كايته الاذرعى اه (قوله نعم ان اشبه التحرير الخ) عبارة شروح الروض اما ما مضاهيه اي التحرير كقوله جعلته مسجداً سنة فيصم مؤبداً كالوذ كرفيه شرطاً فاسداً قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتجنيز بيان المصروف والازام فيختص (لو قال وقت هذا) على الفقراء (سنة) مثلاً (فباطل) وقفه لفساد الصيغة لان وضعه على التأييد نعم أشبه التحرير كجعله مسجداً سنة

صح مؤيدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتاقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا اليه كما عهده الزركشي كالاذرعي لان المقصد منه التايد لا حقيقة التاقيت ولا لتاقيت الاستحقاق كمل زيد سنة ثم على الفقراء والاولاد ولدوا للتاقيت الضمني منقطع الآخر المذكور في قوله (ولو قال وقت على اولادى او على زيد ثم تسلمه) ونحوهما ما لا يدوم (ولم ير د) على (٢٥٣) ذلك (فالاظهر صحة الوقت) لان مقصوده

القربة والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقرض المذكور) ومثله ما لو لم تعرف ارباب الوقت (فالاظهر انه يبقى وقفا) لان وضع الوقت الدوام كالتق (و الاظهر ان) مصرفه اقرب الناس رحالا راثا يقدم وجوبا اي بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحفة ما تقي به ابو زرعة ان المراد بما في كتب الارواق ثم الاقرب الى الواقف او التوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الاوجه (الى الواقف) بنفسه او بوكيله عن نفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تقرر الرد للواقف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشارع عليهم في جنس الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلعه ما اراد ان يقف يري حاء ارى ان يجعلها في

المقبر أو الرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا كالمذكور فيه شرط فاسد اقاله الامام وتبعه غيره اي وهو لا يفسد بالشرط الفاسد اه وفيه بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهي التحرير ايضا مما ساقى في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح اه (قوله ان شبه التحرير) اي بان نظير فيه القربة به اه يجرى عن الحلبي (قوله صح الخ) وقا للاستي والمغنى وخلاف للنهاية (قوله ولا اثر) الى قوله اي يولد الموقوف في النهاية الا قوله او بوكيله عن نفسه وقوله على المتقول خلافا للتاج (قوله ولا اثر للتاقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء سنة او نحوها بما عيبد بقاء الدنيا اليه صح اه نهاية (قوله كما بحثه الزركشي الخ) قد يشك على ذلك ما قالوه في البيع والكساح من عدم الصحة فهما الا ان يقال الوقت لكون المقصود منه القربة المحضة نظر والمبايعة من اللفظ دون مدلوله اه ع ش (قوله ولا لتاقيت الخ) عطف على للتاقيت (قوله ونحوهما) الى قوله لو يؤخذ في المغنى (قوله ومثله ما لو لم يعرف الخ) ظاهره ولو في الابتداء اه سم (قوله الدوام) عبارة المغنى على الدوام اه قول المتن وان مصرفه اي عند انقراض من ذكر اه معنى (قوله ويؤخذ منه) اي من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) اي من اجل انه لا ترجيح بالارث والعصوبة (قال) اي ابو زرعة (قوله بل هما مستويان) قضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب مستويان اه ع ش (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمده المغنى ايضا قال ع ش قال الزركشي لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقت على الجير ان سم على منهج والا قرب حل الجير ان على ما في الوصية لمشايتها في التبرع اه (قوله نحو الذكرا الخ) عبارة النهاية الذكر على غير فيما يظهر اه باسقاط لفظه نحو وقال السيد عمر قوله نحو الذكر كذا الجهتين فلا يقدم على ذى الجهة عند استواء الدرجة اه وقد يقال قد علم هذا من قول الشارع فلا ترجيح بهما الخ فالاولى استقاطها (قوله او بوكيله) بين به ان المراد من له الوقت لان تماطى الوقت كالوكيله اه رشيدى (قوله عن نفسه) سيذكر تحريمه بقوله الاقارب (قوله لان الصدقة) الى قوله اي يولد الموقوف في المغنى الا قوله او كانوا الى صرفه الامام وقوله مورجعه جمع متاخر ون (قوله في جنس الوقت) يحجم فون وفي بعض النسخ في حبس الخ بماء فباء ويرجعه قول المغنى في تحييس الوقف اه (قوله ارى ان يجعلها) بجعلها في اقارب يوجبى عنه اه معنى (قوله وبه) اي الحث المذكور (قوله عدم تعيينهم) من باب التفعّل (قوله في نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه معنى (قوله لهذه) اي للزكاة فوسائر المصارف الواجبة اه معنى (قوله او قال) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيه) ظاهره وان وجد اقاربه الفقراء اه سم (قوله صرفه الامام الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كما نص عليه البويطى في الاولى اه اى في صورة فقد الاقارب (قوله وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة) عبارة المغنى وقيل يصرف الخ (قوله اي يولد الموقوف الخ) وصرح في الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقت بخلاف الزكاة اه نهاية قال الرشيدى قوله وصرح في الانوار اي بناء على القول الثاني اه اى على مقابل الاظهر (قوله من ترجيحه) اي يولد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) اي المار بقول المتن وان مصرفه اقرب الناس (قوله القائل) اي للقال (قوله ومن ثم) اي من اجل ان المراد فقرا او مسكينا كبلد لو وقف

ما يضاهي التحرير ايضا مما ساقى في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح (قوله ومثله ما لو لم تعرف ارباب الوقت) ظاهره ولو في الابتداء (قوله وسكت عن باقيه) ظاهره وان وجد اقاربه الفقراء (قوله كما نص عليه) واعتمده م (قوله اي يولد الموقوف) وصرح في الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الاقربين وبه فارق عدم تعيينهم في نحو الزكاة على هذه مصرفة الشارع بخلاف الوقت ولو فقدت اقاربه او كانوا كلهم اغنياء على المتقول خلافا للتاج السبكي او قال يصرف من غنائه فلان كذا وسكت عن باقيه مصرفة الامام في مصالح المسلمين كإص عليه وروجه جمع متقدمون وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرف للفقراء والمسكين اي يولد الموقوف اخذ من ترجيحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه اليهم ومن ثم قال الزركشي

قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلد هامة عن فقراء بلد الموقوف أما الامام اذا وقف منقطع الآخر فصرف المصالح لا لافاره (ولو كان الوقت منقطع الاول كوقفته على) من يقر على قري او على قري او يوهى بخلاف وقفته الآن او بعد موتى على من يقر على قري بعد موتى فانه وصية فان خرج من ذلك أو جزو عرف برة صح والافلا وكوقفته على (من سيولد) او على مسجد سيبنى ثم على الفقراء مثلا (فالمذهب بطا لانه) لطلان الاول لئلا يرد الصرف اليه مالا ومن بعده فروع ان قلنا يتلنى من الواقف لولم يذ كر بعد الاول مصرفا بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقت (٢٥٤) على اولادى ومن سيولد على ما افصله فصله على الموجودين وجعل نصيب من مات

منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز واعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقت على اولادى ومن سيولد لى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفته على اولادى ثم) على عبد عمرو ثم الفقراء او ثم على (رجل) منهم وبه يعلم انه لا يضرب تردد فى وصف أو شرط او مصرف قامت قرينة قلبه او بعده على تعييبه لانه لا يتحقق الانقطاع الا إن كان الانعام من كل وجه كما هو واضح وكلام الامتضى فتاوبهم صريح فى ذلك (ثم) على الفقراء فالمذهب صحته لوجز الصرف حالا ومالا ومصرفه عند توسط الانقطاع كصرف منقطع الاخر وبحث ان محله ان عرف امد انقطاعه بان كان معينا كالمال الاول والا كرجل فى المثال الثانى صرف بعد موت الاول لمن بعد الموت وسطا كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته

(قوله منعه) أى منع ريع الوقت (قوله أما الامام) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله اذا وقف) أى من اموال بيت المال اما وقفه من مال نفسه فيبغى انه كغيره فى الصرف لافاره ع وش ورشيدى ومعنى (قوله الآن او بعد موتى) أى اطلق (قوله فانه وصية الخ) فالريع الحاصل فى حياة الواقف له كالقوائد الحاصلة من الموصى به اء ع ش (قوله او على مسجد) الى قوله ولو قال وقت فى المتن وفى قول المتن والاصح انه اذا وقف فى النهاية الاول ولان قلنا يتلنى من الواقف وقوله وكلام الامتضى الى المتن وقوله وكلام الامتضى عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسيد كحترزه (قوله يتلنى) أى من بعد الاول (قوله بعد الاول) أى المعدوم (قوله لمن سيولد) أى للواقف (قوله بالتحريك) أى على الافصح ويجوز فيه الاسكان اء ع ش (قوله على عبد عمرو) أى نفس العبد اء معنى (قوله مبهم) من كل وجه كما يأتى (قوله وبه يعلم) أى بقوله مبهم (قوله انه لا يضرب) أى بخلاف (قوله تردد فى وصف الخ) أى فى عبارة الواقف بان كانت مترددة بين امرين ومنك من القرائن ما يدل على إرادته احدها وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الواقف اء رشيدى (قوله قامت قرينة) أى فى عبارة الواقف و (قوله قبله) أى قبل ما فيه التردد اء ع ش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظة (قوله كصرف منقطع الاخر) أى وهو الفقير الاقرب رحا للواقف (قوله وبحث الخ) اعتمده شرح المنهج والنهاية والمعنى والروض (قوله كوقت كذا على جماعة) أى ولم ينو معينا كما يعلم عما يأتى قريبا اء رشيدى (قوله وان قال الله) اعتمده النهاية والمعنى وكذا شرح الروض عبارة قال السبكي ومحل البطلان لاذ لم يقل شوالا فيصبح الخبر اى طلحة وهى صدقة لله تعالى ثم يعين المصروف وفيما قاله نظر اء (قوله فاذا لم يعين متمسكا بطل الخ) لولم يبين المصروف لاجمالا كقوله وقت هذا على مسجد كذا صرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح مالم يبين الجهة فيقول على عبارته ونحوه اء معنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معينا فياظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاق (قوله يطله) أى الجبل الواقف (قوله فعدمه) أى المصروف (قوله وانما صح) الى المتن فى المتن (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهاية وما يحتمل الاذرى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اء (قوله ورد الغزى بانه الخ) وهذا اظهر اء معنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من تعليل الرد (قوله لوقال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة المعنى ولو قال وقفته على من شئت او فاشتت وكان قد عين له من شاء او ما شاء عند وقفه صح واخذ ببيانه والا فلا يصح للجهة ولو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اء (قوله او واحد) أى فبين شئت اء سمى بخلاف من شاء الله كمر انفاعن المعنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اء ونظر في ع ش وقال سم قوله وهو متجه اعتمدهم اء هو قال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن الموقوف بخلاف الزكاة شرح مر (قوله وبحث أن محله الخ) اعتمده مر (قوله صرف بعد موت الاول الخ) جزم بذلك شرح المنهج (قوله وأن قال الله) اعتمده مر والذى فى شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان لاذ لم يقل شوالا فيصبح الخبر اى طلحة وهى صدقة لله تعالى ثم يعين المصروف وفيما قاله نظر اء (قوله فاذا لم يعين متمسكا بطل الخ) لولم يبين المصروف لاجمالا كقوله وقت هذا على مسجد كذا صرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح مالم يبين الجهة فيقول على عبارته ونحوه اء معنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معينا فياظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاق (قوله يطله) أى الجبل الواقف (قوله فعدمه) أى المصروف (قوله وانما صح) الى المتن فى المتن (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهاية وما يحتمل الاذرى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اء (قوله ورد الغزى بانه الخ) وهذا اظهر اء معنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من تعليل الرد (قوله لوقال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة المعنى ولو قال وقفته على من شئت او فاشتت وكان قد عين له من شاء او ما شاء عند وقفه صح واخذ ببيانه والا فلا يصح للجهة ولو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اء (قوله او واحد) أى فبين شئت اء سمى بخلاف من شاء الله كمر انفاعن المعنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اء ونظر في ع ش وقال سم قوله وهو متجه اعتمدهم اء هو قال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

شرح الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقت) كذا ولم يذ كر مصرفه أو ذ كر مصرفا متعذرا كوقت كذا على جماعة فى (قالاظهر بطلانه) وان قاله لان الوقت يقتضى تملك المنافع فاذا لم يعين متمسكا بطل كالبيع ولان جهة الصرف كعلى من شئت ولم يعلمه عند الواقف او من شاء الله يطله فعدمه اولى ولما صح او وصيت بثلى وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم لحمل الاطلاق عليهم ولا سيما اوسع اصحبها بالجمهور والنسب وبحث الاذرى انه لو نوى المصروف اعترف بظاهره اصح ورد الغزى بانه لو قال طائى ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تخرج لفظية اء اء لافظ هنا يدل على المصروف اء هو قال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لباضى التحرير (كقوله (٢٥٥) إذا جاء زيد فقد وقت) كذا على كذا لانه

عقد يقتضى نقل الملك إلى الله تعالى والوقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم تعليقه بالموت كذا مات فدارى ووقف على كذا أو فقد وقتها أو المني فاعلوا أنى قدرقتها بخلاف إذا مات وقتها والفرق أن الأول إنشاء وتعليق والثاني تعليق لإنشاء هو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي وإذا علق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرض على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر إن الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجز الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضي انه لو تجزى هو علق اعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة اه عليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر اماما بضاهى التحرير كذا جاء رمضان فقد وقت هذا مسجدا فانه يصح كاجتهاد ابن الرفعة لانه حينئذ كالعق (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له أو لغيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر انه كالبيع والهبة وإنما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله الفقهاء واعتدته

في النهاية اه وفي الرشدي ما يفهمه فلعن نسخ النهاية هنا مختلفة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما يقع في كتب الاوقاف وان ما سيحدث فيه من البناء يكون فيه وقتا فانه لا يصح وهو باق على ملك الباقي ولو كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل يشتري ما بعد الخان ما يبينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة يصير وقتا بالبناء لجهة الوقف اه ع (قوله فيما لباضى الخ) يذكركم محرمه (قوله نعم) إلى المتن في المعنى الا قوله إذا قلنا إلى وإذا علق وقوله ويفرق إلى ونقل وقوله وعليه فهو إلى اماما بضاهى (قوله إلى الله تعالى) أي على الراجح (قوله والوقوف عليه) أي على المرجوح (قوله كذا مات الخ) يضم التاء عبارة النهاية والمعنى كوقت دارى بعد وقتي على الفقراء اه (قوله إذا قلنا) أي في المثالين (قوله إذا مات) الظاهر إذا مات سم وهو محل تأمل بل الظاهر ما عبر به الشارع اه سيد عمر اقول وما استظهره سم قد عبر به شرح الهبة ثم ذكر الفرق الذي في الشرح (قوله والثاني تعليق إنشاء) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الإطلاق اه سم والظاهر ان بحث المحشى مبنى على ما سبق لانه ان الظاهر إذا مات وقد سبق ان الظاهر ما عبر به الشارع والحاصل أنه إذا علق الوقف بموت نفسه صح لانه وصية سواء قال إذا مات فدارى ووقف أو فقد وقتها بخلاف ما إذا علق بموت غيره فلا يصح لانه تعليق وليس بوصية حتى يتغير فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التملك كالهبة إذا علق بالموت صح لانه وصية كما نقله في الخادم عن المتولى والرافعي وأشار إلى توجيهه بما ذكره فليتأمل نعم فرق الشارع المنقول عن السبكي قبل المناقشة اذ غاية ما يلح بينهما ان إذا مات زيد فقد وقتها يحتمل الوعد لانه يتمتع حملته على إنشاء التعليق الا ترى انه إذا قال إذا مات زيد بطلت وجبتي يحتمل إنشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا ثم قرأه تعليق إنشاء لا تخلو عن مسامحة وكان المراد به بقرينة المقابلة تعليق وعد بايقاع وإنشاء اه سيد عمر اقول والذي يفيد التأمّل في كلام الشارع ان المدار على كون الخراج بمعنى المضى فيصح أو الاستقبال فلا يصح به يندفع ما أورده على سم والسبكي (قوله ذكره) أي الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الشارع رم في شرحه للهبّة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتبار من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم تصرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهو ارثاه رشدي (قوله دون نحو العرض الخ) الاوّل حذف لفظة نحو (قوله ونقل الزركشى) عبارة المعنى ولو تجزى الوقف وعلق الخ جاز كان نقله الزركشى عن القاضي حسين اه (قوله وعليه فهو كالوصية) قد يقال ما الحكم في مصرف الريع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون للباقي وهو محل تأمل بل إطلاق قوله انه كالوصية محل تأمل فليتأمل وليحرر اه سيد عمر اقول قد مر ان نافع عرش ما يصرح بملك القضيض عن الرشدي عن شرح الهبة ما يفيد اه (قوله اماما بضاهى الخ) أي بان تظهر فيه القرعة اه حلى قال عرش فرع وقع السؤال في الدرس عما لوقال وقت دارى كوقف زيدا يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه ان علم شرط وقف زيدا بوقف قوله ذلك وصح الوقف والا فلا اه (قوله فانه يصح) يتأمل فها هو مات قبل مجي رمضان اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله إذا جاء رمضان حل به يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا الزبائدي الثاني اه (قوله له أو لغيره) إلى المتن في المعنى الا قوله لما مر انه كالبيع والهبة (قوله بوصف) كغير الشافعية إلى الخفية (قوله أو زيادة أو نقص) أي في الموقوف عليه (قوله لما مر انه كالبيع الخ) أي في مطلق عدم قبوله للشرط أو لا تقدم من البيع لا يبطل بشرط الخيار اه رشدي وقد يقال لاحاجة إلى ما قلناه مع قول الشارع متى شاء نعم الاوّل اسقاطه مع كالبيع لان ذلك يومه جاز شرط الخيار في ثلاثة ايام (قوله ان خلافه) أي ان بطلان العتق بالشرط الفاسد اه معنى (قوله لانه) أي العتق (قوله بخلاف الاثر) أي الجرا كسة الذين كانوا عبيدا لبيت المال ثم صاروا امراء مصر واستولوا على بيت ماله (قوله

أي فيمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمدته مر (قوله والثاني تعليق إنشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الإطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمدته مر

السبكي بل قال ان خلافه غير معروف لانه مبنى على السراية لتشرف الشارع اليه (والاصح انه) أي الواقف ملكه بخلاف الاثر الذي شرطه

في أوقافهم لا يعمل بشئ منها كما قاله اجلاء المتأخرين لانهم ارقاء لبيت المال فيتعذر عنهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر اول العارية وياق
او اهل العقوق وحينئذ فنزل حق بيت المال تناولها وان لم يباشروا من لا فلا ولا يباشروا ففقط لقال الدميري واول الاثر كعز الدين ابيك الصالح
ثم ابنه المنصور ثم قطن ثم الظاهر بيبرس (اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) مطلقا او الاكذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا
شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كاملة اليه بوسط ادلته في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر
شروطه التي لم يخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه الصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلا فلا يصح كأفتي
به البلقيني وعلله بأنه مخالف للكتاب السنة (٢٥٦) والاجماع أي من الحضي على الزوج وذم العزو ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم

لمدح صحة الوقف عدم صحته
مطلقا الى قول المتن شرطه في المعنى الا قوله وكذا الى المتن والى قول الشارح اما ما خالف الشرع في النهاية الا
قوله وتكون العمارة الى المتن (قوله متجوه) أي ذي جاه وشوكة (قوله يسكن) أي بنفسه انهاية (قوله)
فلا يصح كأفتي البلقيني (الخ) الوجه الصحة مر اه سم (قوله عدم صحته) أي الوقف (قوله واما قول السبكي
(الخ) القلب الى مقاله السبكي من الغاء الشرط فقط اميل وكذا في مسألة شرط العزوبة مر اه سيد عمر
(قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقف في مسألة شرط العزوبة فليراجع اه
سم (قوله) وبلغو الشرط) أي شرط ان لا يسلم (قوله فبعد) مر في اول الباب عن عرش عن سم على
المنهج ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) أي شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) أي استثناء
من كان مسلوبا في الوقف (قوله) وتوهم فرق) مبتدأ خبره خيال و (قوله) بينهما) أي بين الشرط والاستثناء
(قوله) ابطال شرط امتناعها) أي الاجارة و (قوله) الوقف) مفعول ابطال ش اه سم (قوله) بها) أي السوق
(قوله) فيها) أي في الدار الموقوفة للسكنى (قوله) لكن الذي اطلعه الاصحاب (الخ) يمكن حمل كلام الاصحاب على
ما اذا لم تتعين لدفع المنازع وكلام ابن الرفعة على ما اذا تعينت له وما يؤيده تقريره لما بحثه الزركشي من مسألة
قسم النهر السابقة في احياء الموات اه سيد عمر (قوله) وخرج بغير حالة الضرورة (الخ) يؤخذ منه أنه لو
وجد من يابخذ باجرة المثل ويستاجر على ما وافق شرط الوقف من يطلبه بزيادة على اجرة المثل والاجارة
تخالف شرط الوقف عدم الجواز فليتبناه له وأنه لو وجد من يابخذ بدون اجرة المثل ويوافق شرط الوقف في
المدق من يابخذ باجرة المثل ويخالف شرط الوقف عدم الجواز اضرار عارية لشرط الوقف فيها امعش
(ما لو لم يوجد غير مستاجر) عبارة النهاية ما لو لم يوجد الا على وجه مخالف لذلك فيجوز لان
الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه (قوله وان الطالب (الخ) عطلف على لم يوجد الخ بتقدير فعل أي او شرط ان
الطالب ان ينسب لمقله ان يقول ما لم يوجد غير مقيم الاول وقد شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة
(قوله ان الطالب) الى العلم مثلا (لا يقيم) أي في نحو المدرسة (قوله) كما قاله ابن عبد السلام (الخ) قد سبق ذكره
قبيل فصل المعدن (قوله) وان لا تؤجر ثانيا (الخ) او هنا مجرد التوسيع في التعبير والافو بمعنى ما قبله (قوله)
ولو انهدمت) الى المتن في النهاية الا قوله وان لا يدخل الى ولم يمكن عمارتها وقوله باجرة مثلها الى بتقدير ما بين
(قوله) او اشرفت (الخ) الظاهر انه معطوف على انهدمت وعليه فعل الواو بمعنى أو اه سيد عمر أي كما عبر بها
الهاية وبعض نسخ الشرح (قوله فتؤجر باجرة (الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) أي أجره المثل (قوله)
المدة الطويلة) نصب على نزع خافض متعلق بالاجرة أي للمدة (قوله لا لاجل ذلك) أي التجهيل (قوله) مدة
(قوله) فلا يصح كأفتي البلقيني (الخ) الوجه الصحة مر (قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على ان المراد
عدم صحة الوقف في مسألة شرط العزو بغير اجمع (قوله) ابطال شرط امتناعها) أي الاجارة ش وقوله الوقف

لعدم صحة الوقف عدم صحته
أيضا فالوقف كافر على
أو لاداه الامن يسلم منهم وأما
قول السبكي يصح وبلغو
الشرط فبعد وإن أمكن
توجيهه بان الشرط كالاستثناء
وتوهم فرق بينهما خيال
لا يعمل عليه وبحث
الاذرع عن الموقوف عليه
لو تعدر تنفعا بدون الاجارة
كسوق ابطال شرط امتناعها
الوقف ورد بأنه يمكنه ان
ينتفع بها من وجه آخر وان
يعمرها بناء على الظاهر في
المطلب أن للوقوف عليه
الاعارة إذ امتنع من الاجارة
مالم يمنعه الواقف منها أيضا
وإذ امتنع الموقوف عليهم
الاجارة ولم يمكن سكنهم
كلهم فيه معا تهاؤا بحق
السكنى ويقرر للابتداء
ونفقة الحيوان على من هو
في نوبته وبحث ابن الرفعة
وجوب المهايأة لان بها يتم
مقصود الواقف واستعبده
السبكي بأنه لا يلزم المستحق
السكنى وغرض الواقف

ثم يباحثوا واجاب الاذرع بان ابن الرفعة لم يرد ايجابها بل ايجاب أصل المهايأة ثم يتخير ذو النوبة بين
السكنى وعدمها قال لكن الذي اطلعه الاصحاب ان لاهل الوقف المهايأة وان لا يجبر الممتنع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يعد اه وخرج
بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستاجر الاول وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة أو ان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره
في السنة الثانية فيعمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدمت الدار والمشرط ان لا تؤجر الا كذا وان
لا يدخل عقد على عقد أو ان لا تؤجر ثانيا ما بقي من مدة الاولى شىء او اشرفت على الانهدام بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذي قصد الواقف
كالسكنى ولم تمكن عمارتها لا بايجارها أكثر من ذلك فتؤجر باجرة مثلها مر اى فيها تعجيل الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك في الاجرة
بما لا يتسامح به في اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله صعب اى فيلحظ لذلك ويستظهر

للك الاجرة بقدر ما بقي بالعمارة فقط مراعيافها مصلحة الوقف لاصلاحه المتحقق في ذلك بسط بينه مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي
الاتحاف في اجارة الاوقاف ويجب ان نعدد انعقود في منع اكثر من سنة مثلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستئناف كذا الحق به ان الصلاح

وخالفه تليذه ابن رزين
واثمة عصره فجزوا ذلك
في عقد واحد قول الاذري
وغيره لا يجوز اجارته مدة
طويلة لاجل عمارته لانها
ينفسخ الوقف بالكلية كما
يمكن فيه نظر بل لا يصح
لان غرض الواقف اتمام
هو في بقائه وان تملكه
ظاهرا كالمير (و) الاصح
انه اذا شرط في وقف
المسجد اختصاصه بطائفة

كالشافعية وزاد ان انقرضوا
فلمسلمين مثلا او لم يزد شيئا
(اختص) بهم فلا يصح ولا
يعتكف به غيرهم رعاية
لغرضه وان كره هذا
الشرط يبحث بعضهم ان
من شغله متاعه له ما جرت
هم وفيه نظر إذ الذي
ملكوه هو ان ينفعوا به
لا المنفعة كما هو واضح
فالوجه صرفها لمصالح
الموقوف ومر في احياء
الموات ما له تعلق بهذا ولم
انقرض من ذكرهم ولم
يذكر بعدهم احدا فقيما اذا
يفعل فيه نظر ويظهر جواز
انتفاع ناس المسلمين به لان
الواقف لا يريد انقطاع
وقفه ولا احدا من المسلمين
اولى به من احدهم رايت
الاسنوي يبحث ذلك
(كالمدرسة والرباط)
والمقبرة إذا خصصها
بطائفة فانها تختص بهم

(الخ) أي لمدة (الخ) متعلق بالمنافع (قوله بقدر ما بقي (الخ) متعلق بقوله فتجوز (الخ) (قوله مراعيافها مصلحة (الخ)
الاولى مراعاة لمصلحة (الخ) (قوله كذا الحق به ان الصلاح) اعتمدته المغني عبارة والذبي ينبغي كاقال شيخنا
ما بقي به ان الصلاح لان الضرورة تقدر بقدرها (قوله فيجزوا ذلك) معتمدها عرش (قوله وان تملكه
ظاهرا) لبقاء الثواب له اية (قوله كامر) أي في شرح يشترط قوله (قوله وزاد) إلى قوله وقبل في النهاية
(قوله) وزاد ان انقرضوا (الخ) (قوله) الاول زادوا ان (الخ) (قوله) للمسلمين) الاول فليسوا المسلمين (قوله فلا
يصل (الخ) في فتاوى السيوطي الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله الصلاة فيه والاعتكاف باذن
الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغاوان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوي من عنده
والقياس جوازوه اقول الذي يرجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا
او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز
لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم بطريقه خلاف
البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو
ما شرطه الواقف للبعين لانهم تبع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقفاه وتقدم في احياء الموات في شرح
ولو سبق رجل إلى موضع الخ ما نصول لغير اهل المدرسة ما اعتدي فيها من نحو نومها وشرب ما منها ما لم ينقص
الماء عن حاجة اهلها على الارجح اه وكان هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي
او هذا فيما اعتدوا ذلك في غيرهم على حج اقول وينبغي حل ما ذكر في الثاني من المنع على ما اذا شوش على
الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احياء الموات اه عرش (قوله ان من شغله) أي الخصوص بطائفة
اه عرش (قوله فيما اذا يفعل) الاول فاذا يفعل فيه (قوله انتفاع سائر المسلمين) أي على معنى أن لكل
فيه حقا فوه كالمسجد الذي يخصوا اوقافها بحذف كل من سبق إلى محل منه فهو احق به اه عرش (قوله وقبل
المقبرة (الخ) جرى المعنى والنهية على كلام القفال (قوله اطلق بعضهم (الخ) ظاهر المعنى اعتماده أي
الاطلاق عبارته قال الديمري عن السبكي قال لي ابن الرفعة افتيت بيطان خزانة كتب وقفها
واقف لتكون في مكان معين في مدرسة الصحابة بمصر لان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال
السبكي ونظيره احدث منبر في مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز وكذا احدث كرسى مصحف مؤبد وبقرا

مفعول لا يطل ش (قوله وقول الاذري وغيره) كذا اشرح مر (قوله في العتق) انه لا اشترط في وقف المسجد
اختصاصه بطائفة (الخ) في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغاوان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوي
من عنده والقياس جوازوه اقول الذي يرجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر
وبكر مثلا او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية
والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم
يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم
الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للبعين لانهم تبع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف انتهى وتقدم في احياء
الموات في شرح قوله ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسجل او وقفه إلى مدرسة الخ ما نصول لغير اهل المدرسة
ما اعتدي فيها من نحو نومها وشرب وطهر من ما منها ما لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الارجح اه وكان
هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي او هذا فيما إذا اعتدوا ذلك في غيرهم فليحذر
وعبارة الباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صححوه كروا اختصاصها
فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كالمدرسة والرباط بطائفة اه (قوله ويظهر جواز انتفاع (الخ) اعتمد

(٣٣) - شرواني وابن قاسم سادس) قطعا لعود النفع هنا اليهم بخلافه فان صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة
كالمسجد فيجوز فيها خلافه (فرع) اطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقف وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلي ولو في وقت راحة ولا يجوز حمله كحمل البروغس الشجرة بل اولى لان النفع هنا على واجل وللرافعي كلام في ذلك بسط مع الكلام عليه في شرح العباب (٢٥٨) في أحكام المساجد ومبعضه في الغصب (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقهاء)

مثلا فمات أحدهما فالأصح المنصوص ان نصيبه يصرف إلى الآخر (لا في شرط في الانتقال للفقهاء انقراضها جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الضيق منهم نصيبه تعين لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ريع وقفه الثلاثة معينين قدر معينان ثم يصرف فيهما لمصر منقطع الوسط فلذات الثالث صرف معلوم كل لولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه اي المذكور في المتن إذ اذ لم يفصل الواقف معلوم كل اه وهو بعيد إذ كلامهم والمدرك يشهد بعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانه لم يجعل للاول ولادنيا لا يبعد فقد الثلاثة وذكر الماوردي والرويان فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقهاء فمات ولده وهو احدث ورثته انه لا شيء له بل حصته للفقهاء والباقي لبقية الورثة وبه افتى الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها او اطلق واعترض صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للبقية

فه كما يفعل بالجامع الازهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من قضاة يشترطون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (قوله) وهو متجه ان ضيق على المصلي (الخ) ويعلم منه حرمة وضع الازهار والزوايق في المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين (الخ) ولو وقف عليه وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه لآخر او لا قارب الواقف وجهان او يوجهها الاول وصححه الاذري ولورد احدهما اوبان ميتا فالقياس على الاصح صرفه لآخر شرح مرأى والخطيب وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه اه سم قول المتن (فالاصح المنصوص (الخ) ومحل الخلاف مالم يفصل ولا بان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفا كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منها لآخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقهاء ان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله لآخر بل الى الواقف نهاية ترغى وشرح الرضا اي ويكون كقطع الوسط ع (قوله) وبحث بعضهم فيمن شرط (الخ) هو السحاب الرمي فانه اقم بما ذكره جاز ما به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بانه محو وهو ما خذ من المسئلة المنقولة في المغنى والنهاية عن السبكي فيما قال وقتت على كل منهما نصفه فانه اه سيد عمر (قوله) ان يصرف اي الناظر (قوله) كمصرف منقطع الوسط اي يصرف إلى فقير اقرب رحما إلى الواقف (قوله) قال اي البعض (قوله) وهو بعيد اي ما قاله البعض ومما اتفعا من النهاية والمغنى وشرح الرضا ما يوافق مقالة البعض (قوله) يشهد اي كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله) لعدم الفرق اي بين التفصيل وعدمه (قوله) الى الباقي يعني لا الى الاقرب الى الواقف كما يجنبه البعض فتوله لا يملك يحمل الخ لا يقرب به الرد على البعض فتأمل (قوله) ثم ورثته اي الولد (قوله) وبه اي بما ذكره الماوردي والرويان (قوله) ويكون اي الباقي (قوله) بالسوية ان شرطها او اطلق اي لا يحسب إرثهم منه إلا ان يصرح به اه سيد عمر (قوله) وليس قياس المتن ذلك (الخ) محل تأمل بل قد يقال انه من قياس الاولى لانه اذا صرف للثاني مع تعيين الاول فلا يصرف إلى البقية مع عدم تعيين بالاول فهو كالوقا ابداء وقتت على اولادى او ورثتي ثم الفقهاء فانه لا ينتقل إلى الفقراء ما بقى من الطبقة الاولى احداثا قاغاية الامر ان المقتضى لانتقال نصيبه في مسئلة المتن الموت وفي هذه عدم دخوله في عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداى من ورثته ثم هذا القياس معارض

اه (قوله) في المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقهاء (الخ) ولو وقف عليها وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه لآخر او لا قارب الواقف وجهان او يوجهها الاول وصححه الاذري ولورد احدهما اوبان ميتا فالقياس على الاصح صرفه لآخر شرح مرأى وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه اه (قوله) في المتن فمات أحدهما (الخ) قال في شرح الارشاد (١) حق ميت ما لو بان احدهما ميتا ولم يشترط القبول او شرطها وقبل احدهما دون الآخر قال بعضهم لم اها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسئلة الكتاب ان يكون كله لآخر وبه قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضى الاكتفاء بقول احدهما وفيه نظر ظاهر كالاختي بل بقياس اشتراط قبول المعين انه لا بد من قبولهما وان لم يقبل احدهما دون الآخر بطل الوقف في نصيب الآخر فلجرح (قوله) في المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر قال في شرح الرضا ومحل ذلك إذ لم يفصل فان فصل فتأمل وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفا كما ذكره السبكي اي فلا يكون نصيب الميت منها لآخر بل يحتمل انتقاله لآخر بل للواقف او للفقراء او هو الاقرب ان قال ثم على الفقراء ان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاول اه (قوله) وهو احدث ورثته الضمير المنفصل

ايضا وفي كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدث بالقياس فقرة أنه يدخل فان قلت يفرق بأن المقصود ثم الجهة لانهما قلت لا أثر لذلك وإنما الملاحظ (١) (قوله) حق ميت لمعني ما لو بان الخ اه

ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف في في الاصول لا ياتي هنا للقرينة (٢٥٩) وخرج بشخصين مالور تبهما كمل

زيد ثم عمر وثم بكر ثم
الفقرات عمر وثم زيد
صرف لبكر كما اعتمده
الزركشي لان الصرف اليهم
مشروط بانقرضه ولا
نظر لكونه رتبة بعد عمر
وعمر وموته والى لم يستحق
شيئا ولو قال وقتت على
اولادى فاذا انقرضوا
واولادهم فعل الفقرا كان
منقطع الوسط كما في الروضة
كاصلها لان لم يشترط
لاولاد الاولاد شيئا وانما
شرط انقرضهم لاستحقاق
غيرهم وادعاء ان هذا قرينة
على دخولهم بمنوع وبفرضه
هي قرينة ضعيفة وهي لا
يعمل بها هنا فان دفع تايد
بان الانقطاع لا يقصد وانما
هذا من الكتاب وبان
النظر الى مقاصد الواقفين
معتبر كما قاله القفال
(فروع) جهلت مقادير
معالم وظائفه ومستحقه
اتباع ناظره عادة من تقدمه
وان لم يعرف لهم عادة
سوى بينهم إلا ان تطرد
العادة الغالبة بتفاوت بينهم
فيجهت في التفاوت بينهم
بالنسبة اليها ولا يقدم
أرباب الشعائر منهم على
غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف
في يد غير الناظر والاصدق
ذو الدين يمينه في قدر حصه
بغيره كما يصرح به قولهم

بالقياس الذي أشار إليه الشارح ويبقى النظر في ترجيح أحدهما على الآخر وأما منع القياس على مسئلة المات
فليس في محله فامله ان كنت من اهله اه سيد عمر أقول ورجحان قياس الشارح ظاهر بل ما هنا من
جزئيات مأمور بالمدار فيما مر على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبر وإنما المحظ (قوله
لا ياتي الخ) أي ذلك الخلاف (هنا) أي في مسئلة الماوردي والرواني (للقرينة) أي وإنما الخلاف عند
عدم القرينة وبقيدالفاقرية الدخول هنا (قوله) وخرج بشخصين أي المذكورين على طريق التمثيل
فثلما أشخاص معينة (قوله رتبها) الانسب لما بعدة رتب (قوله صرف لبكر الخ) كالواقف على
ولده ثم ولد له ثم الفقراء مات ولد له ثم الولد يرجع إلى الفقراء ويؤلفه فتوى البغوي في مسئلة حاصلها
انه إذا مات واحد من ذرية الواقف وقفت الرتبة قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه بشارك ولده
من بعده أي بمن هو في درجته عند استحقاقه نهاية معنى أي عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام
وصيرورته هو واولاد الاعمام في درجة واحدة ع وش ورشدي (قوله كما اعتمده الخ) وكذا اعتمده
النهاية والمعنى (قوله لان الصرف اليهم) أي الفقراء (قوله بانقرضه) أي بكر (قوله ولو قال) إلى قوله
وادعاء الخ في النهاية والمعنى لا أقوله كافي الروضة واصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية
والمعنى فاذا انقرض اولادهم (قوله واولادهم) فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا
تأكيد (قوله ان هذا) أي شرط انقرضهم (قوله على دخولهم) أي اولاد الاولاد في الوقف كما اختاره ابن
ابن عسرون والاذريعي ناهي عن معنى (قوله تاييده) أي الدخول (قوله بان الانقطاع) أي للوسط (قوله
وانما هذا) أي الانقطاع الذي في كتب الاوقاف (قوله كما قاله) أي كون النظر المذكور معتبرا (قوله
جهلت الخ) أي لو جهلت الخ (قوله او مستحقه) عطف على وظائفه ويحتمل على مقادير الخ وان لم
يساعده الخط وعلى هذا فقولهم فان لم تعرف لهم عادة الخ تنزع على جهل المقادير وقوله الاتي فان لم يعرف
مصرفه الخ تنزع على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) أي إلى العادة الغالبة (قوله ارباب الشعائر)
كالمدرسين والمؤذنين والائمة (قوله لو تازعوا الخ) عبارة المعنى ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب
بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى اوقاف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم
الاولوية وان تازعوا في شرطه لم يثبتوا لاحدهم بصدق يمينه لا اعتداد دعواه باليد فان كان الواقف حيا
عمل بقوله بلا يمين او ميتا فوارثه فان لم يكن فناصره من جهة الواقف لا المنصب من جهة الحاكم ولو وجد
الوارث والناصر فالناصر كالأولاد في الوقف على قبيلة كالتأيين اجزا لثلاثة منهم ان قال وقتت على
اولاد علي وجعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء الغرباء وفقراء اهل البلد
عاند على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الاتي انه يدخل ش (قوله ولا يقدم ارباب الشعائر منهم على
غيرهم) في فتاوى السيوبي مسئلة إذا عجز الواقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ
اولا الجواب ينظر في هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كدارس الديار المصرية وخواتمها روعي في
ذلك صفة الاحقية من بيت المال فان كان في ارباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن
ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كالعلماء وطلبة العلوم آل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة
الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج والافقر فالافقر ان استوا كلهم في الحاجة قدم الأكف كالأفك
فيقدم المدرس ولا ثم المؤذن ثم الامام ثم المقيم وإن كان الواقف ليس ماخذه من بيت المال اتبع فيه شرط
الواقف فان لم يشترط تقديم أحد لم يقدم أحد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
وما ذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال مما حاصله عدم الاعتداد بوقف اموال بيت المال بسط بعد ذلك
ما يوافقه ومثل بصلاح الدين بن ايوب والقلونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فانه سئل عن وقف صدر من صلاح
الدين بن ايوب بسط نقلا ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولو لم يعد عدم جواز التعرض له وقوله في القسم الثاني

لو تازعوا في شرطه ولا حدهم بصدق يمينه فان لم يعرف مصرفه صرف لا قرباء الواقف

نظير مامر ومن اقرباؤه لاحق له في هذا الوقت فظهر شرط الوقت بخلافه فالصواب كاقواله التاج السبكي انه لا يؤخذ باقراره وقد يعني شرط الوقت على العلماء فضلا عن العوام وسبقه لذلك والده في فتاويه فقال لا عبرة باقرار مخالف للشرط الوقت بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لاحتمال لمع الشرط اصلا وجب الغاؤه ومخالفته الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكذب الشرع وإن كان له احتمال ما واخذناه به ولم يثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه الى الغير على شرط الوقت اياه واقفي غيره بأنه يقبل اقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم يؤخذ منه ما اقفي به البدرين شبهة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الوقت الصريح في اختصاصه بالوقت والا واخذنا باقراره لتضمنه رد الوقت وتكذيب البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له إلا ان يكون الوقت شرطه له بعدا لتعادلته المقر وتقبل دعواه جهله لشرط الوقت ورجوعه عن الاقرار المطلق لحقه ما لم يحكم حاكمه للبقر لما مر من صحة رجوع راد الوقت صريحا لما لم يحكم حاكم برده فكيف براده احتمالا (٢٦٠) ولو وقف ارضا على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الوقت استحقوا

الزائد بنسبة انصباهم كما اقفي به بعضهم وايدى يقول الماوردي لو وقف دارا على زيد وعمرو على ان يزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسما على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة اقسامها ولعمرو خمسة اقسامها وتنازعه البقضي في السدس بان الذي يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يتجه بطلان الوقت فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول (تنبه) حيث أجل الوقت شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وظاهر

اه (قوله نظير مامر) أي منقطع الآخر (قوله واخذناه الخ) جواب وإن كان الخ والقياس يقال اخذ به ذنبه مؤاخذه ولا نقل واخذناه وقال شارحوا واخذناه بالوالة التين وقرىء به في القرآن (قوله ويؤخذ منه أي ما قاله التاج السبكي) (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة الى ما مر من عدم المؤاخذه بالاقرار (قوله في اختصاصه أي المقرو) (قوله بالوقت) الباء داخله على المصور (قوله لتضمنه) أي الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على ردا الخ (قوله ومع ذلك الخ) أي المؤاخذه (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فلي المنع هل يجري هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضا الخ) يظهر انه مصور بما اذا عين لكل شيء مقدر حتى لا يحتاج الى قياسه على مسألة الماوردي وايضا فلوكانت وقتا عليهم من غير تقدر لكان استحقاقهم لما زاد في الربع واضحا لا غبار عليه اه سيد عمر (قوله فزادت) أي الغلة (عما كانت) أي الارض (قوله بل الذي يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقت نصفها على زيدو ثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقتها عليهما على أن لزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) أي في مقالة الماوردي ومقالة البقضي (قوله فيه) أي السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله ولوللشرب) أي ولو كان النقل له (قوله به) أي الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) وهما العرف المطرد والاقرب الى مقاصد الواقفين (قوله المسمين) بصيغة الجمع نعت للقرء وقياس علم التصريف اسقاط الباء الاولى (قوله وفيما مر) أي أول الفروع وفي باب الاحياء قيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) أي ما نقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فالأكثر) الانسب فيها الأكثر (قوله وهو الخ) أي ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) أي تقدم ارباب الشعائر (قوله لآتسياه) أي اسم ارباب شعائر (قوله بهم) أي ارباب الشعائر (قوله على نفع الوقت) أي الوقت (قوله وبمجرد قراءة الخ) الو او حالية (قوله كذلك) أي عائدنا بوضعها على نفع الوقت والمسلمين (قوله وان كثر) أي الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) أي الوقوف للفطر (قوله في المسجد) حال من فان لم يشترط تقدم أحدى أو جعل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعل المنع هل يجري هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا (قوله بل الذي يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن في شيء فيعمل به أي عملا بالاستصحاب المقلوب لأن الظاهر وجوده الصوم في زمن الوقت وإنما يقرب العمل به حيث انتفى كل من الاولين وقد استفتيت عن قراء الاجزاء المسمين بالصوفية هل يدخلون في ارباب الشعائر لاذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما نقررنا وفيما مر مع الزيادة عليه انه عرف مطرد في زمن الوقت وقد علم به علمنا به عمل النظار فان اختلف فالأكثر ولا فيما دلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا ما في الآية من علامات الدين لتلا يلزم عليه الغناء شرطه إذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذي صرح به شرطه ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لآتسياه فتعين ان المراد بهم هنا من تعود اعمالهم بوضعها على نفع الوقت او المسلمين وبمجرد قراءة في جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدریس وطلب وناظر ومشو جواب ووقع لبعضهم مخالفة في بعض هذا الوجه ما قرأتموه بحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وإن كثر وان ما وقف للفطر به في رمضان وجعل مرايا الوقت ولا عرف له يصرف لصوامه في المسجد

ولو قيل الغروب ولو اغياهم وار قاموا لا يجوز الخروج به منه وللناظر التفصيل والتخصيص اهـ والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حيازة فضل الانظار وهو لا يتقيد بمحل قال الفقهاء تبوء ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف باخذه الناظر منه ليحمله على رده الحق به شرط ما من فليس المراد منهم ما حقيقتهما وذكروا في الجملة انه يجوز اخذ العوض (٢٦١) على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان

النزول رجع بمادفعه وان كان قد ابرأه كما اتي به بعضهم قال لان ابرأه وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فاصح باطل لانه ابرأه من الخسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا محل فلا يصح الا ابرأه وفي قياسه نظر لان الصالح المذكور متضمن لاشتراط كون الابراء في مقابلة الحلول فاذا اتى الحلول اتى الابراء في مستلزام يقع شرط ذلك لاصريحا ولا ضمنا وانما وقع الابراء مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وانه لا يقبل قوله قصدته في مقابلة النزول لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام في ابراء بعد تلف المعطى والا فلا ابراء من الايمان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر اخر فان انه نزل عنها لآخر لم يصدق ذلك في التقرير كما اتي به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع عليه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقد المقرر واتي

الصوام (قوله ولو قيل الغرب الخ) غاية ليصرف (قوله الخروج به منه) اي بذلك الموقف من المسجد يعني الصرف لهم في خارج المسجد (قوله وهو) اي فضل الانظار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كتاب وقف) بالتوصيف او الاضافة (قوله باخذه) اي الرهن و(قوله منه) اي المستعير (قوله ليحمله) اي الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن الخ (قوله منها) اي الرهن والضامن (قوله قد ابرأه) اي الدافع (قوله منه) اي العوض (قوله وفي قياسه) اي وفتراه المبني عليه كما يفيد اخر كلامه لكن القلب في الفتوى اميل (قوله شرط ذلك) اي ابراء عماد دفعه في مقابلة النزول (قوله وانه لا يقبل قوله الخ) قياس نظائره تقييده بالظاهر فيقبل باطنا فليراجع (قوله قصدته) اي وقوع الابراء (قوله لو سكت عنه) اي عن ابراء (قوله المعطى) بفتح الطاء (قوله انه) اي صاحب الوظيفة (نزل) اي في حياته و(قوله لآخر) اي لغیر ما قرره الناظر (قوله بذلك) اي بالنزول لآخر (قوله فكذلك) اي فالنظر يبرئ صحيح (قوله مقدم المقرر) اي على المنزول له (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) اتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد ماته فيحمل على ما ذكره في مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف او لا لانه صدقة وهي محرمة عليه في انموذج اللب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اخضع صلى الله عليه وسلم بتحریم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمي ما يؤيده اهـ سم اقول ويعلم من ذلك انه يحرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان ينذر له معينا كما قاله عـ ش وان خالفه بعض المتأخرين وطال في الرد عليه بتأليف مستمل بمجرّد الفهم بدون نقل (قوله غاب الخ) يعني ولو غاب الخ وانما خصه بالذکر لكونه محل توهّم (قوله والاولى) اي مسألة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

فصل في احكام الوقف اللفظية (قوله اللفظية) اي المتعلقة بلفظ الواقف عبارة عـ ش اي التي هي مدلول اللفظ اهـ اي كالواو ونحو قول المتن (يقضى التسوية) اي ثم ان زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد البنتين الاولين كما ياتي اهـ عـ ش قول المتن (بين السك) هو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكروهم وانثاهم اهـ معنى (قوله في الاعطاء) الى المتن

قال وقت نصفها على زيد وثالثها على عمر ومختلف مالو قال وقتها عليهما على ان لزيد النصف ولعمر الثلث كما هو ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) اتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد ماته فيحمل على ما ذكره في مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف او لا لانه صدقة وهي محرمة عليه في انموذج اللب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اخضع صلى الله عليه وسلم بتحریم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمي ما يؤيده اهـ قال صدقة التطوع كانت حراما عليه على الصحيح وعن ابى هريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الاراءه وبمبحث رمي في ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق في الموقف بعد تمام الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانفاعة بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا ذل فيه وسياتي في الهبة عن السبكي ان المنافع لم يملكها الموقف عليه بتسليم الوقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى

(فصل في احكام الوقف اللفظية)

بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيمها غاب عنها لحاجة لا تنقطع نسبتها ليعارفا اهـ والاولى تاتي في النذر بزيادة (فصل في احكام الوقف اللفظية) (قوله وقتت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين السك) في الاعطاء وقد راعى المعطى لان الواو ملحق بالجمع وقول العبادي انها للترتيب شاذ

وان نقله الماوردي عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته قيل حله في او مجرد العطف اما الواردة للتشريك كافي انما الصدقات للفقراء المساكين
فلا خلاف انها ليست للترتيب اه (٢٦٢) وادخال العلى كل اجزاء جمع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) عمل مذكر (ماتاسلوا)

في النهاية الاقوله قبل وكذا في المعنى الاقوله وبفرض الى وادخال الخ (قوله) وان نقله) اى كون الواو للترتيب
(قوله) قيل حله) اى الخلاف (قوله) في او مجرد العطف الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف بالتشريك الذى
هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائما ومع انها للتشريك في على اولادى
واولاد اولادى اسم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب والتشريك
المعية (قوله) ليست للترتيب) اى بل هي للتسوية وما هنا منه اه عش (قوله) اجزاء جمع) عبارة
المعنى جائز عند الاخفش والفارسي ومنعه الجهور نظر الى ان اضافة كل معنوية فلا يجامعها ال (قوله)
هي للتسوية) اى قوله وقت الخ والتأنيث بتاويل الصيغة قول المتن (ماتاسلوا) اى اولاد الاولاد
وكانه قال عليهم وعلى اعقابهم ماتاسلوا اه معنى (قوله) اوزاد بطنا بعد بطن) اى اولاد الاولاد
ومعنى (قوله) لان بعد الخ) الى قوله لما مر في المعنى الاقوله وللإستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد الى عتلى
(قوله) لان بعد تاتى بمعنى الخ) عبارة النهاية والمعنى لاقتضائه التشريك لا نه لزيد التعميم وهذا صحه في
الروضة تبعا للبحر وهو المعتمد ومثله ماتاسلوا بطنا بعد بطن اى بالجمع بينهما خلافا للسبكي وقيل المزيد
فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله) وللإستمرار) عطف على معنى مع ش اه سم (قوله) فهو) اى
قوله بطنا بعد بطن (قوله) واعترض بان الجهور الخ) عبارة المعنى وذهب الجهور الى ان قوله بطنا بعد
بطن للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لعل الاقرب ان محل الخلاف حال الاطلاق اما اذا
قال الواقف اردت الترتيب والاستمرار فيقطع في الاول بالترتيب والثاني بالتسوية فليتاأمل اه وهذا
وجيمو يأتى في شرح ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف الخ ما يؤيده تايدا ظاهرا (قوله) على انها) اى
ضبيعة بطنا بعد بطن (قوله) يده) اى قوله بطنا بعد بطن (قوله) ورد الخ) اى مقاله الاسنوى من ان
بعد اصرح من ثم والقائه في الترتيب اه معنى (قوله) والا) اى وان لم يقيد بذكر الالم يصح المعنى لان كل
كلام الله الخ فيه ان المقرر في علم الكلام ان القديم انما هو السلام النفسى لا اللغضى (قوله) وعلى الاول)
اى ان قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن في النهاية (قوله) ان طلبة بعد) اى بعد
طلبة محذوف المضاف اليه ويتم ابقاء المضاف بحاله لعطف العامل في مثل المحذوف على المضاف (قوله)
يقع به واحدة) اى لا تقع الثانية ولو كانت بعد معنى وقع مع طلقان كما لو قال طلبة معها طلبة اه معنى
(قوله) ليس صريحا في الترتيب) بل انما القصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الاخر
اه معنى (قوله) وهذا) اى بعدم صراحة البعدية في الترتيب (فارت) اى البعدية (قوله) لانه) اى الاعلى
فالاعلى قول المتن (قوله) ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى الخ) ولو جاء بهم البطن الثاني والواو فيما بعده

(قوله) قيل حله في او مجرد العطف اما الواردة للتشريك الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك
الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائما ومع انها للتشريك في
على اولادى واولاد اولادى (قوله) وللإستمرار) عطف على معنى من ش (قوله) ما هو صريح في التسوية)
قديم الصراحة وقد يرد المتنبه انه لو كان صريحا في التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى والاول
فالاول تناقض ولا يحسب الظاهر وقد يجاب بان صريح في التسوية والصريح يقبل الصرف فان وجد
بعده صريح في الترتيب صرفه عن التسوية كافي الاعلى فالاعلى والا كافي بطنا بعد بطن فلا فان قلت
لم صرف الاول بالتالي دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ان يؤثر اخره في اوله دون العكس فليتاأمل
(قوله) في المتن ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى ثم اولاد الخ) قال في الروض وشرحه فان جاء بهم
للبطن الثاني والواو فيما بعده من البطون كان قال وقت على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولادى
فالترتيب له ودهم علا ثم فهو بالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو في البطن الثاني وبثم فيما بعده

اذلا نخصيص فيه (او) زاد
(بطنا بعد بطن) لان بعد
تاتى بمعنى مع كافي والارض
بعد ذلك دحاها اى مع
ذلك على قول وللإستمرار
وعدم الانقطاع حتى لا
يصير منقطع الاخر فهو
كقوله ماتاسلوا واعترض
بان الجهور على انها
للترتيب لان صيغة بعد
موضوعه تاخير الثاني
عن الاول وهذا هو معنى
الترتيب وادى فرق بينه
وبين الاعلى فالاعلى زاد
الاسنوى ان لفظ بعد اصرح
في الترتيب من ثم والقائه
ورد بان خطا عا خلف لنص
ولقد كتبنا في الزبور من
بعد الذكر اى قبل القران
انز الاو الافضل كلام الله
تعالى قديم لا تقدم فيه ولا
تاخره ونص عتلى بعد ذلك
زيم اى هو مع ما ذكرنا
من اوصافه القيحة زيم
ولكلام العرب لاستعمالهم
بعد معنى مع وعلى الاول
فناق ما هنا ياتى في الطلاق
ان طلبة بعد او بعدها
طلبة او قبل او قبلها طلبة
تقع به واحدة في غير موطوءة
وثنتان متصافتان في
موطوءة بان ما هنا تقدم
عليه ما هو صريح في التسوية
وتعقبه بالعبدية ليس
صريحا في الترتيب لما مر
انها تاتى للإستمرار وعدم

الانقطاع اما ثم فليس فيها ما يفيد تسوية فعلم بما هو التبادر من بعده وهذا وقت الاعلى فالاعلى لا نه صريح في
الترتيب (ولو قال) وقت (على) اى لاى ثم اولاد اولادى ثم اولادهم ماتاسلوا (او) قال وقت (على) اولادى واولاد اولادى فالاعلى

(او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) بالجر كما يحضه بدلا ما قبله (فهو لترتيب) للدلالة ثم عليه (٢٦٣) على الاصح وما ورد، يخالف

من الطون كان قال وقت على اولادى ثم اولاد اولادى و اولاد اولادى فالترتيب له ومنهم علمنا
فيه بالو او فيه وان عكس بان جاء بالو او فى البطن الثانى وبشر فمابعد كان قال وقت على اولادى او اولاد
اولادى ثم اولاد اولاد اولادى انعكس الحكمى كان الترتيب لهم و نه امه مئى فى سم بعدد كرك ذلك
عن الروض مع شرحهما حاصله ان اولاد اولاد اولاد اولادى لا دما تخر الاستحقاق عن الاولاد فى
المسئلة الاولى كابدل عليه كلام الروضة اهـ (والاقر ب) الى قوله ويدخل فيه فى النهاية الاقوله وماورد الى
التصريح بقوله وله وجه (قوله بالجرالخ) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل
هذا سبب ضبط المصنف بالجرأعش (قوله بدلاخ) او على اختيار فعل اى وقفته على الاول فالاول اهـ
مئى (قوله يخالف ذلك) اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواها) كذا فى عدة نسخ مصححة ولعله سبق
قلم فالاية ثم سواها (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالاقول الثلاثة المذكورة (قوله ولتصرحه) اى
الواقف عطف على دلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب (قوله فى الثانية) اى فى مسئلة الواو بصورها الثلاث
(قوله وعمل) الى قوله وبحت السبكى فى معنى الاقوله ولوجه (قوله وعمل به الخ) هذا تصرح باعتبار
الترتيب فيمن بعد البطن الثلاثة المذكورة ايضا اهـ سم (قوله وعمل به) اى بالترتيب (فيما لم يذكره)
اى فيمن بعد البطن الثالث من البطن الداخلة فى قوله ماتاسلو من غير ذكر هاضراحة و (قوله فى
الاولى) اى فى مسئلة ثم (قوله لان ماتاسلو) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم (قوله
وهى) اى الصفة ش اهـ سم (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة المعنى والاسنى لوجه تخصيص ماتاسلو
بالاولى مع انه لا حاجة اليه فيها بل ان ذكره فيها وبكى البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالبطنتين الاولين
والاختصاصهما كاصرح به القاضى وغيره و يكون بعدهما منقطع الاخر اهـ (قوله وله وجه الخ) عبارة النهاية
والوجه كاصرح به جمع الخ (قوله فان) يسكون التون (حذفه) اى قديم ماتاسلو (قوله بين البطنين الخ)
المذكور فى الاول ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير التثنية فى قوله من احداهما صورتى الثانية فليتامل
اهـ سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سرى الى هذا التعبير من شرحى الروض والمنهج ومنهما اقتصر فى
المستثنين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاحيهم لداستحق) و الظاهر استقلاله بالاستحقاق دون و لم
ولد بتهو الفرق بينه وبين ماسياق فيما لو وقف على اولادهم لم يكن للواقف عند الوقف الاول ولد اولد ثم حدث له
ولحديث يشاركانه ثم لم يكن للواقف عند الوقف الاول ولد اولد حملنا اللفظ على ما يشمله كاسياق اظهور ارادة
الواقف له فصار فى رتبة الولدوا ما هنا فاما اعطينا ولد ولد البنت نجد فقد ابن الاخ على انه عطف هنا بشم
المقتضية للترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ عرش التشريك اخذاما بماى اهـ رشيدى وقوله حيث

ذلك مقول كقولہ تعالى
ثم جعل منها زوجا اذہو
عطف علی اشخاص المقدر
صفة نفس وقولہ ثم سواہ اذ
ہو عطف علی الجملة الاولى
لا الثانية وقولہ ثم اہتدی
اذمعنا دام علی الهدایة
والجواب بان ثم فیہا الترتیب
الاخبار لا الترتیب الحکم
فیہ نظر ولصریحہ بہ فی
الثانية وعمل بہ فیما لہ ذکرہ
فی الاولى لأن ما تاسلوا
یقتضی التعمیم بالصفة
المقدمة وھی ان لا یصرف
لبطن وھناک احد من بطن
اقر ب مہ وظاہر کلامہ
کا لوضہ واصلا بان ما تاسلوا
قیدی الاولى فقط ولہ وجہ
لکن الذی صرح بہ جمع
انہ قیدی الثانية اضافان
حذفہ من احدهما اقتضى
الترتیب بین البطنین
المذکورین فقط ویكون
بعہما منقطع الآخر
سحیح لم یذکر مصر فاخر
وبحت السبکی انہ لو وقف
علی ولدہ ثم ولد اخیه ثم ولد
ولد بنتہ فمات ولدہ ولاولد
لاخیه ثم حدث لاخیه ولد
استحق (فرع) اختاف
البطن الاول والثانی مثلا
فی انہ وقف ترتیب او
تشریک او فی المقادیر

بشارك اى عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله حلقوا الخ) اى ان لم يكن فى يد بعضهم لما ياتى من ان القول قوله فلا معنى لتحليف غيره ثم ماذا كره الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وهى ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلا وقف وقفه هذا على اولاد الظهور فقط واقاموا بذلك يئنه ثم بعد مدة اقام غيرهم يئنه بانه وقفه على اولاد الظهور والبطون معا ولم تسندوا واحدة من البتتين الوقف لتاريخه وهوانهم محفلون ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده ويبنى ان تصديق ذى الدخلة اذ لم تكن يده مستندة الى البينة التى اقامها ومنه ايضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا فى عجلات مدة طويلة ثم وقفها واقام عليها ناظرا فقصر الناظر فيها ببقية حياة الوقف وبعد موته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك هو وقف على مسجد كذا وهو انهم اقاموا بذلك يئنه شرعية ويئنه انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الوقف الثانى يده عليه قدموا والا فالقول قول الناظر بمقتضى وضع يده تصرفه فى الوقف المترتب على يد الوقف تصرفه اه عش (قوله وكذا الناظر) اى ولو امرأة اه عش (قوله ان كان فى يده) اى وان لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه والا فلا فائدة له اه سيد عمر وكتب عش عليه ايضا مانصة المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله يمينه هو مشكل فان الشخص لا يثبت لغيره حقا يمينه وهو هنا يثبت يمينه حقا لاهل الوقف وان كان منهم فالقرب انه يصدق بلا يمين اه ومر عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقر به (قوله على مصارف ثم الفقراء) اى كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا لقرء او نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريف كانت نصف الربع مثلا وكان ما فضل عن العبارة النصف فاقل دفع للمصاريف ولا يقال ان المصاريف قبل العمارة كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الا النصف ما فضل اه رشيدى (قوله فعمر) اى بما حصل من غلته ولم يدفع من مدة العمارة ما يبنى بالمصاريف التى عنها اه عش (قوله تلك المصاريف) لعل اللام بمعنى من البينة عبارة النهاية لمن تجمله تلك المصاريف اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) لوعتقوا ابنيهم الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الارقاء هنا عامر من انهم اطلق الوقف على عبد كان على سيده بانه اذا خص الارقاء من التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يكون ولا يحتمل هنا غيرهم واصل حل التصرف على الصحة واذ لم تخصصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تملك فاخصص بمن يملك بقى الاولاد لارقاء اه سم ويظهر ان الوقف حينئذ باطل لانه منقطع الاول وياتى عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ ما يؤيده (قوله ابونباتى) او لم يجمع والحال معا كما يعلم بما ياتى انفاق المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

ولا يئنه لحقوا ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده واهى البلقين فيمن وقف على مصارف ثم الفقراء واحتاج الوقف لعمارة فعمر وبقيت فضلة بانها تصرف لما تجتمع لتلك المصاريف لان الوقف قدبها على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء من الاولاد فى الوقف على الاولاد لانهم لا يملكون ويدخل فيهم الخشب بخلاف ما لو قال بى ابونباتى لكن يظهر انه يوقف

معمو سباق نظير ذلك (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) هلا دخوا وكان الوقف على ساداتهم كالمخصص فقال وقت على اولادى الارقاء او ذكرهم باسمائهم فان الظاهر انه يصح ويكون وقف على ساداتهم اخذاعا تقدم انه لو اطلق الوقف على عبد كان وقف على سيده ويجاب بالفرق بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم واصل حل التصرف على الصحة واذ لم تخصصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تملك فاخصص بمن يملك بقى الاولاد لارقاء (قوله ولا يدخل الارقاء) لوعتقوا ابنيهم الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شيئا لانه انما يوقف عند تحقق اصل الاستحقاق واصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتج بمسئلة النكاح المذكورة فى شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه الى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعله فلم يكن حال الوقف الاول دخنى فقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف الى البيان وقف تين فان بان من نوع الموقوف عليه تينا صحه الوقف والا فلا واما ما اعتمد شيخنا الرملى فيه نظر لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل على الوجه له فليأمل (قوله لكن يظهر انه يوقف الخ) قد يؤيد

وقال المغني وشرح الروض وخلافاً لنهاية عبارة الأولين (تنبيه) يدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات لكنه إنما يعطى المتيقن فما إذا فرض بين البنين والبنات ووقف الباقي إلى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما لاحتساب أنه من الصنف الآخر وظاهر هذا كما قال الاسنوي أن المال يصرف إلى من عينه من البنين أو البنات وليس مراد الأسنوي أن المال يتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه إلى البيان كافي الميراث كما صرح به ابن المسلم زادا لنهاية مقررده الوالد رحمه الله تعالى بأن كلام الشيعين هو المستقيم لأن سبب الاستحقاق مشترك فيه وفيمن عده موجود وشككتنا في مزاحمة الخنثى والأصل عدمه فأنشبهه مالو أسلم على ثمان كتابات فأسلم منهن أربع ومات قبل الاختيار فإن الأصل المصوص أنه لا يوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركيبين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات غير معلوم اه قال سم وأقره ع ش قوله لكن يظهر أنه يوقف نصيبه الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه لا يوقف شيء وفي شرح الروض عن الاسنوي الجزم بأنه يوقف نصيبه إلى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلو لم يكن حال الوقف الا ولد خنثى بقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف إلى البيان ووقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تينا صحة الوقف وإلا فلا وما على ما اعتمد شيخنا الرملي ففيه نظر لأنه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل مما لوجه له فليتأمل اه (قوله المتيقن) له لا حاجة اليه هنا وإنما يحتاج اليه فيما لو وقف على البنين والبنات كما علم من ارتفاع المغني وغيره (قوله يفرق) بان التبين الخ يؤيد هذا الفرق ما سألني للشارح مرفيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه احدا كما طالق واحداهما كتابة أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التعيين لأجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج وإحداهما كتابة أو وثنية حيث لا يوقف للسلبة شيء من إمكان أنها ليست المطلقة للبأس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو مات اه ع ش (قوله فان التبين يمكن) يؤخذ منه ان علمه في خنثى يرجي اقتضاه وهو من له اثنان لا من لا يرجي كنه له ثقة كنفه الطائر اه سيد عمر (قوله والكفار) إلى قول المتن ويدخل في النهاية إلا قوله وحده إلى بحث الأذرعى (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش اه سم (قوله ولو حررين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حرى بان الوقف عليه هنا خنثى تبين وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حررين وصحته فيما تقدم إذا كان خنثيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حرى وبنيهم صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حررين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له أولاد غير حررين سم على حج اه ع ش (قوله وقف دخوله على اسلامه) انظر هل المراد ان التوقف على الاسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن ردته أو التوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتي في ولد اللعان ان المراد الثاني فارجع اه رشيدى (قوله والنوعان) إلى قول المتن ويدخل في المغنى الا قوله وكذا إلى وانهم وقوله ولو سلمنا إلى اما إذا وقع له اى وحده وقوله قربته لجمع إلى ولا يدخل (قوله والنوعان موجودان) سيد ذكر محترزه بقوله اما إذا لم يكن الخ (قوله لانه لا يسمى الخ) اى ولد الولد (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو

الوقف ما يأتي أنه لو اسلم حق اى حتى من الربع الحاصل قبل استلحاقه كما سنذكره عن شرح الروض وقد يمنع هذا التأييد وإنما كان يؤيدلو وقفنا للبنين قبل استلحاقه وإنما نظيره هنا أنه إذا اتضح من نوع الموقوف عليه استحق حتى من الحاصل قبل الانضاح وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش (قوله ولو حررين الخ) كذا شرح م و ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حرى بان الوقف عليه هنا خنثى تبين وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حررين وصحته فيما تقدم على الحرى إذا كان خنثيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حرى وقد يقال ينبغي صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حررين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حررين (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو ولده) اى وصحة النفي من علامات المجاز

نصيبه المتيقن له لو اتضح
فان قلت قياس ما يأتي
قبل خيار النكاح في ثمان
كتابيات أسلم منهن أربع
لا شيء للسلمات لاحتساب
أن الكتابيات هن
الزوجات أنه لا يوقف
له شيء هنا قلت يفرق بان
التبين ثم تعذر بموته فلم
يمكن الوقف حينئذ لذلك
بخلافه هنا فان التبين يمكن
فوجب الوقف اليه
والكفار ولو حررين كما
هو ظاهر نعم المرتد ينبغي
وقف دخوله على إسلامه
ولا (أولاد الاولاد)
الذكور والاناث (في
الوقف على الاولاد)
والنوعان موجودان (في
الاصح) لانه لا يسمى
ولدا حقيقة ولهذا صح أن
يقال ماهو ولده بل ولد
ولده

وكذا أولاد أولاد الأولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكانهم إنعالم يحملو اللفظ على مجازة أيضا لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن

(الخ) أى صحة النفي من علامات المجاز اه سم (قوله وكذا أو لاداخ) أى لاتدخل أو لادأو لادالو لادافى الوقف على أو لاد أو لاد (قوله وكانهم الخ) عبارة المعنى فان قيل كان ينبغي ترجيح هذا الى مقابل الاصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعى في حمل اللفظ على حقيقة مجازه اوجب بان شرطه على قاعدته إرادة المتكلم لهو الكلام عند الإطلاق اه (قوله ايضا) أى الحقيقة (قوله لأن شرطه) أى الحل (قوله له) للمجاز (قوله ومن شئ لو علمت) أى كان لا يمكن لهو لاد أو لاد أو كنو نصبر فربنى على دخولهم كقولهم رقفا بولاد أو لادى أو بفلان وفلان مثلاً ومهام أو لاد أو لاد بقرى ماله وقال وقت على آبائى وأمهاتى هل تدخل الأجداد فى الأول والجدة فى الثانية ام لافيه نظر والاقرب الأول وبفارق عن الأول لاد لا يمكن له إلا ولولد ولد حيث لا يدخل فيها ولد الولد بان الأول لا يتعدون بخلاف الآباء والأمهات فانه لا يكون للانسان إلا اب وام فالتعيير بصيغة اجمع دليل على دخول الأجداد والجدة فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملاً فى حقيقة مجازه اه عش (قوله اتجه دخولهم الخ) عبارة النهاية فالأجداد دخولهم كقطع به ان خير ان اه وعبارة المعنى ومحل أى الخلاف عند الإطلاق فلو أراد جميعهم دخل أو لاد أو لاد قطعاً أو قال وقت على أو لادى لصلى لم يدخلوا قطعاً اه (قوله لا عبرة بآرائه) أى لا توقف الحل على آرائه سم وعش (قوله مرجح) أى لعدم الدخول (قوله عند آرائهم) أى بان دلت قرينة على إرادتهم اه سم (قوله فيحمل عليه قطعاً الخ) بقى لو كان له أو لاد أو لاد أو لاد أو لاد مثلاً لاهل يحمل على اجمع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على إرادته لجميع أو يخص بولاد أو لاد لا نه اقرب الى الحقيقة فيه نظر سم على حج أقول والاقرب حمل على اجمع اه عش (قوله نعم ان حدث له ولد الخ) لوقال وقت على أو لادى ثم أو لاد أو لادى وانقضت أو لاده صرف لاو لاد أو لادهم فلو حدث له بعد ذلك أو لاد صرف لهم ولا يشاركهم أو لاد أو لاد لان آتائه ثم يقتضى انه لا يصرف لاو لاد أو لاد الا مع فقد أو لاده اه عش (قوله أى واحد) فديقال ان الوقف يصير حينئذ منقطع الأول (قوله اليهم) الأولى الافراد (وقد وجدت) فيه ان الاسم ولو جامداً حقيقة فى الحال (قوله وبحت بعضهم انها يشتركان) اعتمدتها بقا المعنى (قوله والاوجه الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله وقرينة الخ) تحتل الخ) قضيتها نه لوقال على أو لادى الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اه رشيدى (قوله الا ان يستلحقه) فيستحق حينئذ من الربع الحاصل قبل استلحاقه بعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة التى كاستظهره الشيخ رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله قريبهم الى قوله خلافاً الخ) فى النهاية والمعنى الاقوله او هو هاشى الى لانهم لا ينسبون (قوله ويعيدهم) أى فى غير الاخيرة اه نهاية أى فى غير الوقف على أولاد الأولاد وقد افاده الشارح ايضا بقوله السابق أنفاً وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سيد كر حترزه (قوله أو) وهو الخ) عطف على حال محذوف من الرجل و(قوله الهاشمية) عطف على قول الماتن على من ينسب الخ الا ان يقول الرجل بعد ما ذكر مطلقاً على من ينسب الخ أو وهو الخ الهاشمية (قوله مثلاً) الأولى تأخير عن الهاشمية أى اعلى العلوة (قوله أولاد بناته الخ) أى والحال ان أولاد بنات الهاشمى ليسوا هاشمية (قوله فلا يدخلون الخ) أى أولاد البنات فى الوقف على واحد من هذه الاربعة (حينئذ) أى حين ان يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لانهم) أى أولاد بنات

ثم لم علت اتجه دخولهم
ولو سلبنا انه لا عبرة
بارادته فهنا مرجح وهو
قريه الولد المراجعة في
الاوقاف غالبا فرجحته
وبهفاق ما ياتي في الوقف
على الموالى ثم رابت ابن
خير ان قطع بدخولهم عند
ارادتهم اما اذا لم يكن حال
الوقف على الولد الا ولد
الولد فيحمل عليه قطعاً
صواله عن الالغاء نعم ان
حدث له ولد صرف اليه
وحده على الوجة لان
الصرف اليهم امكن لان تعذر
الحقيقة وقد وجدت وبحث
بعضهم انها يشتركان
بعيدو بحث الاذرع انه
لوقال على اولادى وليس
له الاولاد وولدولداه يدخل
لقريه الجمع وفيه نظر
والاوجه ما يصرح به
احكامهم انه يختص به
الولد وقريه الجمع يحتمل
انها تشمل من يحدث له
من الاولاد ولا يدخل في
الولد المنق بلعان الا ان
يستلحقه (تدخل اولاد
البنات) قريبهم وبعيدهم
(في الوقف على الذرية
والنسل والعقب واوآد
الاولاد) لصدق كل من
هذه الاربعة بهم (الا ان
يقول) الرجل (على من
ينسب الي منهم) او هو
هاشمي مثلاً الهاشمية
واولاد بناته ليسوا كذلك
فلا يدخلون حديث لانهم

حينئذ لا ينسبون إليه بل إلى آياتهم وقوله ﷺ في الحسن رضي الله عنه: إن ابني هذا سيد من خصائصه أم المرأة فقهاها الرجل

ذلك لا يمنع دخول اولاد البنات لان الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب للمعوى لا الشرعي وبه يعلم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركتين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى ولدا وما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوه بعد الوقف فانه يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه ونواز لا يشمل بناته بخلاف بنى تيم لانه اسم للقبيلة وذكر ابي الآل في الوصية كلاما لا يبعد مجيئه هنا «فائدة» يقع في كتب الاوقاف (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من

في درجته من اهل الوقف

المستحقين وظاهره ان

المستحقين تاسيس لانا كيد

فيحمل على وضعه المعروف

في اسم الفاعل من الانتصاف

حقيقة بالاستحقاق من

الوقف حال موت من

ينتقل اليه نصيبه ولا يصح

حله على المجاز ايضا بان

يراد الاستحقاق ولو في

المستقبل لان قوله من اهل

الوقف كاف في افاة هذا

فيماز عليه الغاء قوله المستحقين

وانه لمجرد التاكيد والتاسيس

خير منه فوجب العمل به

ويقع فيها ايضا لفظ

النصيب والاستحقاق

وقد اختلف المتقدمون

والمتاخرون في انه هل يحمل

على ما يعم الاصب المقدر

بجواز القرينة وهو ماعليه

جماعة كثيرون وكذا السبكي

ان ينقل اجماع الائمة الاربية

عليه او يختص بالحقيق لانه

الاصل والقرائن في ذلك

ضعيفة وهو المنقول وعليه

كثيرون ايضا ويؤيد

الاول قول السبكي الاقرب

الى قواعد الفقه واللغة ان

ذا الدرجة الثانية مثلا

المحجوب بغيره يسمى

الرجل (قوله ذلك) اي على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلام من اولاده ينسب اليها بالمعنى المعقود فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه وشيذى اى حتى يمتد ذلك عنه (قوله اذ هو) اي انتساب الى المراد هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا الخ (قوله وبه علم) اي بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) اي في الوقف على الاولاد ولا دكا دل عليه تلميله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه اصدق الاسم عليه فوق نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوة الاربع حوامل حينئذ قفاس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد ولا دخل هنا على الحمل سم على حج اقول وفي حمل الولد على الحمل لم يكن الاجل نظرا لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعيا لغيره فالحق ما استحقاقه ان يقطع الاول اه عرش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ اي قبل انفصاله اه سم (قوله وينوزيد لا يشمل بناته) ظاهره لو لم يكن لزيد حال الوقف لا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لم يكن حال الوقف على الولد الاول ولد الولد من الحمل عليه حمل بنى زيد حينئذ له بناته فليراجع (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائمة الى قوله ويقع في فتاوى الراملى اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع في النهاية (قوله تاسيس) اي مفيد ما لم يفده قوله من اهل الوقف اه عرش (قوله حال موت من الخ) متعلق بالانتصاف (قوله لان قوله من اهل الوقف كاف الخ) افهم انه لو لم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت بن في درجته وإن كان محجوب بآخره اه عرش ويعلم تصويره عما باقى آفأ بقول الشارح اقيت في وقوف على محمد (قوله فيلزم عليه) اي ذلك الحمل (قوله وانه لمجرد الخ) عطف تفسير على الفاء الخ (قوله والتاسيس خير الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) اي التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اي في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) فم قوله يحمل على ما يعم الخ (قوله في ذلك) اي الحمل (قوله وهو الخ) اي الاختصاص بالحقيق (قوله ويؤيد الاول) اي الحمل على ما يعم الخ (قوله قال) اي السبكي (قوله وعلى هذا اقيت) اي على الاول لكن قوله وبينت في الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم بنيت عليه) الضمير ان عائدة على محمد (قوله منها) اي من البنين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبتهما (قوله بان الخ) متعلق بآقيت و (قوله لها) اي للبنات الباقية (قوله ويؤيده) اي ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اي المار بقوله هل يحمل على ما يعم الخ او يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الواقف الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل) اي في الوقف على الاولاد ولا دكا دل عليه تلميله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه اصدق الاسم عليه فوق نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاجل كان كانت نسوة الاربع حوامل حينئذ قفاس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد ولا دخل هنا على الحمل وقوله وانما يستحق من غلة الخ لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ اي قبل انفصاله (قوله فيحمل على وضعه الخ) اقول بذلك شيخنا الشهاب الراملى شرح مر (قوله ما لم يصدر من الواقف ما يدل الخ) انظره مع قوله السابق بجواز القرينة وقوله والقرائن في ذلك

موقوف عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه لادخله في الموقوف عليهم وعلى هذا اقيت في موقوف على محمد ثم بنيت عليه فلان على ان من توفيت منها حصتها للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين والعقيق الثلث ويؤيده ان الواقف لما جعل العقيق في مرتبتهما خشى انه ربما انفرد مع احدهما فينصفها فاخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احدهما متى انفردت مع العقيق لم تنصفه بل تاخذ ضعفه وبينت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

كأهنا هم رايتي ذكرت في بعض الفتاوى (٢٦٨) ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا قصد الواقف انه لا يحرم

السابق مجاز القرينة وتقول له والقرائن في ذلك ضعيفة سم وسيد عمر اقول ويمكن الجمع بان ما سبق عند اطلاق النصيب والقرينة حالية كاي دل عليه قول الشارح الا في نظر القصد الواقف الخ وما هنا عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كأهنا) اي في موقف على محمد الخ ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده ان الواقف الخ (قوله ان الراجح الثاني) اي الاختصاص بالحق (قوله وهو) اي الثاني (رجع اليه شيخنا) اي وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفيين لكنه قد انما استحقاق البنت الثلثين ليس بخير دقوله فاذا ماتت احداهما فخصيبا للآخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كأهنا اه ع ش (قوله بعد فاته بالاول) اي الحمل على النصيب المقدر الذي اشار اليه بقوله وعلى هذا اقيت الخ اه ع ش قول المتن (ولو وقف على مواله الخ) ولو وقف على مواله وليس له الا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر اه سم اقول قضية قول الشارح المار انفاو قرينة الجمع تحتل الخ الصحة وحمل الجمع على بنت يحدث من عصبه الموجود على ان قول الشارح الا في ولوم يوجد احداهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله او مواله) اي قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى قول المتن (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبه الاخر قسم بينهما بقي ما لو وجد كل مع عصبته او احدهما مع عصبته او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او يترتب الارث وقد يتبادر الثاني اه سم (قوله تبرع الخ) تعميم في المعتق بفتح التاء (قوله او وجوبا) كان نذر عتقه او اشتراه بشرط العتق اه ع ش عبارة سم كمن كفارة اه (قوله باعتبار الرأس) اي لاعلى الجهتين مناصفة اه سم اي خلافا للمعنى عبارته نصفيين على الصنفين لاعلى عدد الرأس على الراجح اه (قوله حال الوقف) اي لكونهما رقاء (ولاحال الموت) اي لان عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا لاوله وانما هو لعصبته اه ع ش (قوله لاجماله) لانه تحتل لهما ولا حداهما (قوله ايضا) اي كالقول بالبطان المبنى على اجمال المشترك الضعيف (قوله انه) اي المشترك (قوله لقرينة) اي معممة (قوله وكذا) اي يحتمل على معنييه الخ (عند عدهما) اي القرينة مطلقا (قوله قيل عموما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع اه رشيدى ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوى (قوله ولو لم يوجد) الى قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقضى الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله على كل) اي من افراد (قوله من المتواطىء) اي من اطلاق المتواطىء وهو الذى اتحد معناه في افراد (قوله فيصدق) اي اسم الاخوة (اعلى من طرا) فيستحق الوقف لان بقيد الواقف بالموجودين حال الوقف

ضعيفة (قوله في المتن ولو وقف على مواله الخ) ولو وقف على مواله وليس له الا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر (قوله على الاوجه) اعتمدته م (قوله في المتن وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبه الاخر قسم بينهما بقي ما لو وجد كل مع عصبته او احدهما مع عصبته او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او يترتب الارث وقد يتبادر الثاني (قوله او وجوبا) كمن كفارة (قوله باعتبار الرأس) اي لاعلى الجهتين مناصفة (قوله نعم لا يدخل مديروا الخ) قد يقال ينبغي دخوله بعد الموت مطلقا او اذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما باتى عن ابن القتيب اي زرعة وما قبل عليهما لان الوقف على نوع لا ينحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه ايضا كالوقوف على اخوته او اولاده فان الحادث بعد الوقف يستحق ايضا (قوله واعترضه ابو زرعة الخ) كذا شرح م (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقضى الموجود حال الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للآخر بل يكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر (قوله

احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتابي سوانح المدد ان الراجح الثاني وهو الذى رجع اليه شيخنا بعد فاته بالاول ورد على السبكي واخرين ومنهم البلقنى اعتمادهم له اعنى الاول (ولو وقف على مواله) او مواله على الاوجه (وله معتق) بكسر التاء وعصبته (ومعتق) تبرع او وجوبا بفتحها او فرعه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرأس على الاوجه لتناول الاسم لهنعم لا يدخل مديروا ولد لانهما ليسا من الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل بطل) لاجماله بناء على ان المشترك يحمل وهو ضعيف ايضا والاصح انه كالعام فيحمل على معنييه او معانيه بقرينة وكذا عند عدم ما قبل عموما وقيل احتياطا ولولم يوجد الاحدما حمل عليه قطعا فاذا طرا الاخر شاركة على ما عتبه ابن القتيب وقاسه على مواله وقف على اخوته فحدث آخر واعترضه ابو زرعة بان اطلاق المولى عليهما اشتراك لفظي وقد

دلت القرينة على ارادة احد معنييه وهو الاختصاص في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الاخوة فحقيقة واحدة معنى واطلاقها على كل من المتواطىء فتصدق على من طرا !

ورد بان إطلاق المولى عليه ما على جهة التواطؤ ايضا والمواثقة موحدا لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى وورد منع اتحاد لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه متعاونا بالنسبة للعقيق من حيث كونه متعاونا عليه وهذا من متغيران بلا شك ولو وقف على ماله من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لاموالهم وقاس به الاسنوى مالمو وقف على ماله من أعلى وورد بان نعمة ولواء المعق تشمل (٢٦٩) فروع العقيق فسمو اموال بخلاف

نعمة الاعتاق فانها تختص بالمعق بخلاف فروعه وورد بان قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** لمة كحكمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصريح به في كلامهم كما سيأتي أن الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هنا مدلولها النحوي بل ما يفيد قيدا في غير (المقدمة على رجل) او مفردات وثلثاها لبيان ان المراد بالجل ما يعمها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي اولادى وأحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المناخرة عليها) أى عنها (و) كذا الاستثناء إذا عطف (في الكل) (بوو) كقولہ على اولادى وأحفادى وأخوتى المحتاجين او لإلان يسقط بعضهم) لان الاصل اشتراك المتعاطفات في جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلا الاستثناء بجمع عدم الاستقلال ومثل الامام للحمل بوقفت على بنى دارى وحسبت على أقاربى ضعفى وسبغت على خدمنى ببنى لإلان يسقط منهم احدى او ان

معنى (قوله وورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله وورد) أى الرد (قوله من اسفل) أى بان اعتقهم (قوله لاموالهم) أى لا يدخل عقيق العقيق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتمداه عرش (قوله مالمو وقف على ماله الخ) أى فدخل اولادهم اه سم (قوله وورد) أى القياس (قوله وورد) أى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصريح به (قوله وليس المراد) أى قوله فاطمة في النهاية (قوله ومثلوا بها) أى المفردات كما يأتي في المتن قول المتن (معطوفة) أى بحرف مشرك اه منهج وقد افاده الشارح بقوله الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله لم يتخلل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) سيد ذكر بحتره قول المتن (عناجى) هو الصفة المتقدمة قوله بعد احتاجين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد) أى ذكر اورا انا اه عرش قول المتن (المحتاجين) قال في شرح الروض أى والمغنى والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كإفائه بالقول انتهى والذي يتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او موطليا حتى يصرف للهاشمي والمطلبي ايضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى يكسب لا ياخذ وقياس ما مر في الوقف على الفقراء الاخذ ففعل المراد هنا بالاحتياج من ياخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه عرش قول المتن (اولا ان يسقط الخ) والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا تركاب كبيرة او إصرار على صغيرة او سفاهة ولم تغلب طاعة معاصيه بالعدالة انتفاء ذلك وإن ردت شهادته لحرم مروءة او تغفل او نحوهما اه نهاية قال عرش فلوناب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أولا فيه نظر والذي يظهر الاستسقاء اخذ اعاسيا في الووقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تعزبت الخ اه (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلمات ش اه سم (قوله على بنى) يفتح الباء وشذبا له (قوله إلا ان يسقط الخ) مثال الاستثناء المتأخر (قوله أى وإن احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة المتقدمة (وقوله والصفة) الاولى التفرع كما في النهاية (قوله مع الاولى) أى من اجل خبر والصفة (قوله) وقد يجاب عن استبعاده الخ) قد يقال قياس استبعاد الاسنوى الذى اشار اليه ان ياتي نظيره في المتوسطه بالنسبة لابعدها فكيف يصلح للجواب إلا ان ثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيصلح ما ذكر جوبا لإزمالا لتحقيقها اه سيد عمر وكذا في سم الا قوله إلا ان ثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا في المعنى (قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله إذ لم يحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات في جميع الخ اه عرش (قوله نعم رده) أى ابن العباد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق

ويرد بمنع الخ) كذا شرح مر وقضية المردود ذكره وورد رده انه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركة فليتام (قوله مالمو وقف على ماله) أى فدخل اولادهم (قوله وورد بان قوله الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن محتاجي) هو الصفة المتقدمة قال في شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما اتى به الفقهاء قال الزركشي وينفذ حينئذ مراعاة الواقف إن أمكن اه ويتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او موطليا حتى يصرف للهاشمي والمطلبي ايضا مر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلمات ش (قوله فاستبعد الاسنوى الخ) لا يخفى ان قياس استبعاده في المتقدمة استبعاده في المتوسطه بالنسبة لغير جعلها اخذ من علته حينئذ ينظر في الجواب (قوله وقد يجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حينئذ كالصفة المتوسطه) إن اراد المتوسطه في اجل فالمتوسط في اجل يطر فها هذا الاستبعاد اخذ من علته او المتوسطه في المفردات لم يقد لظهور الفرق اخذ من علته ايضا فليتام (قوله لما قبلها ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

احتاجوا واما تقدم الصفة على اجل فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل لأن كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطه فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لانها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وادعاء ابن العباد أن ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام في وقف واحد ممنوع إذ لم يحظ الرجوع للكل موجود فيه ايضا نعم رد قول الاسنوى أن ما قالاهنا في الاستثناء يخالف ما ذكره في الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر في

الموسو وما اقتضاه كلامهما في عدى حر إن شاء الله وأمر أن طالق أنه إذا لم ينو عوده للأخير لا يعود إليه بان العصمة هنا محققة فلا يزالها إلا من زيل قوى ومع الاحتمال لا فوقهنا (٢٧٠) الأصل عدم الاستحقاق فيكنى فيه أدنى دال فتأمل وخرج بتشميله أو لا بالواو وباشتراطها

فيما بعده ما لو كان العطف ثم أو الفاء فيخص المتعلق بالأخير أى فيما إذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الامام وأقره واعتز به جمع متأخرون بأن المذهب ان الفاء وشم كالواو بجامع ان كلا جامع وضما بخلاف بل ولكن بعدم تخلل كلام طويل مالم تخلل كوقفت على أو لادى على أن من مات منهم وأعقب فقصيه بين أولاده للذكر كمثل حظ الاثنين ولا فقصيه لمن في درجته فإذا انقرضوا صرف إلى اخوتي المحتاجين أو إلا ان يسقط واحد منهم فيختص بالأخير وبحث شارح ان الحمل الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة وكلاهما في الطلاق يدل على انه لافرق ﴿فرع﴾ ذكر الرافعى أن لفظ الاخوة لا يدخل فيه الاخوات ونوزع فيه بان قياس الاولاد لا يدخل ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء فشمّل النوعين معا بخلاف الاخوة فان له مقابلا كذلك وهو الاخوات فلم يشملهن ودخول الاناث في فان كان له اخوة

ولعله معكوس (قوله بان العصمة هنا محققة الخ) قد يقال العود للأخير اوفق بهذا المعنى من عدم العود بيق العصمة وعدمه بزيلها فلتأمل مع ذلك قوله فتأمل (قوله فروع الخ) فرع قال في الروض ويدخل في الفقراء الغرما واهل البلد قال في شرحه اى فقراء اهلها والمراد ببلد الوقت كظنيرة في الوصية للفقراء لان اطاعهم تعلق ببلد الوقت اه ويرد عليه انه ان عيّن البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراؤاها سوا كانت بلد الوقت او غير ها وان لم تعين كوقفت على الفقراء لم تعين مركبا في الانوار فقراء بلد الوقت وهو المرافق لجواز نقل الوصية التي نظرها الوقت اه سم وقلو ان لم تعين الخ قد منعت المغنى ما يوافقه (قوله وذكر الرافعى ان لفظ الاخوة) اعتمدته المغنى والتبانية ايضا (قوله لا يدخل فيه الاخوات) ومثله عكسه اه ع (قوله بان هذا اللفظ) اى لفظ الاولاد (قوله فشمّل النوعين) الذكور والاناث (قوله كذلك) اى يتميز عنه بالتاء (قوله قياسى للفظى) الاولى يجازى لاحقيق (قوله ولو وقف على زوجته) الى قوله ولا نغرضافى المغنى وإلى قوله لكن فيه نظرى في التباية لا قوله وهل الى ويوافق (قوله على زوجته) او بناته اه معنى (قوله او ام ولده) اى كان وقف عليها تبعا لمن يصح الوقف عليه او وقف عليها بعد موته او لا فقدمه اه لا يصح الوقف على ام الولادى استقلا ولا بهذين ول التعارض الذى توهمه الشهاب ابن قاسم اه رشيدى (قوله بخلاف نظيره في بنه الخ) عبارة بمعنى فان قبل لو وقف على بناته

فلا مة السدس قياسى للفظ ولو وقف على زوجته أو أم ولده مالم تزوج بطل حقها بتزوجها ولم يعد بتعنيها أخذ من كلامهم في الطلاق والايان بخلاف نظيره في بنه الأم لانه أنامل استحقاقها بصفة وبالغريب وجدت

وتلك بعدم التزوج بالتعزيم بنصف ذلك لان لغرضه ان لا يحتاج بنته وان لا يتخلفه احد على حركه وبهذا يدفع اثناء الشرف المناوى ومن تبعه بمود استحقاقها فطرنا الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجا وقد وجد بتعزيمها يوافق الاول قول الاسنوى اخذا من كلام الراعى فى الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقيرا فاستثنى ثم افتقر لا يستحق لا تقطاع الديمومة لكن فيه نظر ويفرق بان المدارم على الوضع اللغوى القاضى بانقطاع الديمومة هو هنا لا تأثير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الوافقين كأم ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير ان يتخلفه شيء وبه فارق ما تقرر فى الان تزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو وقف او اوصى

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاداتها فحقها هنا كذلك اوجب بانه فى البنات ثبت استحقاق البنات لارامله وبالطلاق صارت ارملة وان جعلها مستحقه لان تزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرئ اصله ان لم تزوج اصلا ارملة وليس مراد ابل الذى نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه انها التى فارقت زوجها وفى الوصية من الرخصة انه الاصح وعلى هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك اى الزوجة وام الولد اى اناط استحقاقها (قوله ذلك) اى الزوج (قوله ولا ن له غرضنا) فى كل من الوافقين (قوله ان لا يحتاج بنته وان لا يتخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب اللف (قوله وبهذا) اى بالتعليل الثانى (قوله بمود استحقاقا) اى الزوجة وام الولد (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية واخذ الاسنوى من كلام الراعى الخ وهو كذلك اه قال ع ش قوله لم وهو كذلك اى خلافا لخباقول والاقرب ما قاله حجب لما ع ل مر به بنته الارملة اه (قوله بان المدارم) اى فى مسئلة الزوج وام الولد و (قوله هنا) اى فى مسئلة الولد (قوله لا تأثير له وحده) اى وضع اللغوى (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الوافقين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاقنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالعمل عليها اه نهاية (قوله كأم) اى فى التنبيه المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يتخلفه الخ) عبارة هنا بقوله يتخلفه شيء وبنيها وهى ظاهرة (قوله وبه) اى يربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط (قوله ولو وقف او اوصى) الخ قوله قال التاج فى النهاية (قوله صرف للوارد) اى اوصاء جاء قاصد الم نزل عليه او اتفق نزوله عنده فجرد مرور على المحل واحتياجه لحل بامن فيه على نفسه اه ع ش (قوله مطلقا) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كرض او خوف او لاه ع ش (قوله الا ان شرطه) ينبئ ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر (قوله الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف ولو كان البعض فقرا والبعض اغنيا لم تنف العلة الحاصلة بها قدم الفقير اه ع ش (قوله كفاه) اى الشرط المذكور اى بتحقيقه (قوله تصدق) اى الناظر (قوله مثله) اى من السنة الالية (قوله على من يقر الخ) اى وقفت على من الخ (قوله والابطل) اى الوقف (قوله الا فى دينار الخ) اى لا تبطل فيه (قوله ان علق) اى الوقف (قوله وعدمها) اى المساواة اه سم (قوله متعذرة) خبر ومعرفة الخ (قوله واما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله بحسنة) خبر فالذى يتجه الخ (قوله وبجيب) خبر مقدم لقوله توهم ان الخ (قوله لم يمنع) اى الشك (قوله وانما يتجه) اى قول ابن الصلاح (فيما) اى فى عمل (قوله واقتى الغزالي) اى قوله قال فى النهاية (قوله بانه يختص بالعقار الخ) والعرف مطرد فى بعض النواحي كبلاد العجم التى منها الامام الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية الى نظرها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى الخ) اعتمده مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الوافقين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاقنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالعمل عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمده مر (قوله وعدمها) اى المساواة ش (قوله بل الذى يتجه الخ) اعتمده مر

للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب لان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفزارى والبرهان المراهى وغيرهما من شرطه قرأة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفرقا ونظرا وفى المفرق نظر ولو قال ليصدق بقلته فى رمضان وعاشوا رفقات تصدق بعدهم لا ينتظر مثله نعم ان قال فطرنا لصوامه انتظر موافق غير واحد بانه لو قال على من يقر اى على قبر اى كل جمعة يس بانه ان حد القراءة بمدة معينة او عين لكل سنة غلة اتباع والا بطل نظير ما قاله من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا فى دينار واحداه وانما يتجه الحاق الوقف بالوصية ان علق بالموت لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ الا فى الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها

متعذرة واما الوقف الذى ليس كالوصية فالذى يتجه صحته اذ لا يرتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرأ من يقرأ كذلك استحق مباشرة مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا ويجب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الوقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل ان يكون شرطا للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقفه فان مراده اتباع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف العلة فى مقابلته والا لكثيرا او يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر واقتى الغزالي فى وقفت جميع املاكى بانه يختص بالعقار لانه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذى يتجه صحته وقف جميع ما فى ملكك بما يصح وقفه

قال ابن عبد السلام
يستحق ذو وظيفة كفر
اخذ بها في بعض الايام وقال
المصنف ان اخلا واستتاب
لعذر كرض او حبس في
استحقاقه والا لم يستحق
لمدة الاستتابة فافهم بقاء اثر
استحقاقه لغير مدة الاخلاخل
وهو ما اعتمده السبكي
كابن الصلاح في كل وظيفة
تقبل الانابة كالندريس
بخلاف التعلم قبل ظاهر
كلام الاكثر جواز استتابة
الادون لكن صرح بعضهم
بانه لا بد من المثل والكلام
في غير ايام البطالة والعرة
فيها بنص الواقف والا
فبصرف زمة المطرد الذي
عرفه والا فعبادة محل
الموقوف عليهم وافتي
بعضهم بان المعلم في سنة لا
يهبط من غلة غيرها وان لم
يحصل له من الاولى شيء وفيه
نظر ظاهر ولعله محمول على
ما اذا علم ذلك من شرط
الواقف او قرأ ابن حاله
الظاهرة فيه

(فصل في احكام الوقف
المعنوية) الاظهر ان الملك
في رتبة الموقوف (على معين
(او جهة ينتقل إلى الله
تعالى (اي) تفسير لمعنى
الانتقال اليه تعالى والا
جميع الموجودات ملك له
في جميع الحالات بطريق
الحقيقة وغيره ان سمي مالكا
فانما هو بطريق التوسع
(ينفك عن اختصاص
الادمين)

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالمعار فعلل افتاء المذكور مبنى عليه ورشد الى ذلك لتعليقه بقوله لانه الخ
اه سيدمر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا
على من يقرأ فيه كل يوم حزب او يدعو له وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فقام القارئ مدة
يقنوا للمعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فاطر بقا الجواب طريقه ان يحسب الايام التي يقرأ فيها ويقرأ
عن كل يوم حزب او يدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى بذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن
عبد السلام عن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله ولا يستحق) (قائدة) قال المناوي في كتابه
المسمى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في اخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى
شيخ الاسلام الشيخ زكريا الانصاري مانصه وانه يستل عن قول العزبن عبد السلام في كتابه فوائد
القرآن الوقف على الصلوات الحسن في مسجد وعلى قراءة القرآن في التربة هي شروط لا عواض فمن اتى
بجميع اجزاء الشرط الا جزءا كان اخلا الامام بصلاته منها والقارئ بقرأة يوم فلا شيء له البتة لانه لم يتحقق
مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس اذا قال الواقف أو شهد العرف ان من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل
اقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجامعة على قدر ما يشتغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح
في عدم التوزيع فيأذكر وانه لا يستحق شيئا وهو اختيار اهل البيت المتأخرين وقال السبكي انه في غابة الضيق
ويؤدى الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل يوم ولا بصلاة لا يادرا ولا بقصد الاقنون ذلك وفي
فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال واما من اخلا بشرط الواقف في بعض الايام فيطرد في كيفية اشتراط
الشرط الذي اخلا به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في ملك الايام بالقيام به فيباستحقاقه فها هو الا
فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها خلا لا بالمشروط وان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسط
استحقاقه فها هو حيث سقط لا يتوهم سقوطه في اخر الايام واما البطالة فيرجب وشبان ورمضان فواقع
منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فها هو ما
وقع قبل ذلك يمنع اذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجملة
على شيئين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عدي فله كذا فراد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه
يخرج غية الطالب عن الدرس في بعض الايام اذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعيد
فانها اشياء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتغفل لذلك فانه ما يغلط فيه اه عرش وقوله فان في قوله ان
كان الخ وقوله فان لم يشترط لعله محرف عن بان بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ (قوله
والا) اي بان استتاب لغير عذر (قوله لغير مدة الاخلاخل) اي وان اخلا بعذر ولا استتابة (قوله
بأن المعلم) أى ونحوه بمن جعل الغلة في مقابلة عمله

(فصل في احكام الوقف المعنوية) (قوله في احكام الوقف) الى قوله وواظروا لاطلاقهم في النهاية والمعنى
(قوله لمعنى الانتقال) الى الرداء به (قوله بطريق التوسع) اي والمالك الحقيقي هو الله تعالى لكنه لما اذن
في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه احكاما خاصة كاقطع بقرته ووجوب رده
على من غصب منه الى غير ذلك من الاحكام اه عرش (قوله عن اختصاص الادمين) اي اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا على
من يقرأ فيه كل يوم حزب او يدعو له وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فقام القارئ مدة يقنوا
المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فاطر بقا الجواب طريقه ان يحسب الايام التي يقرأ فيها ويقرأ
كل يوم حزب او يدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى بذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف
استحق ما يتناوله في الايام التي عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف
ذلك فليحذر (قوله وفيه نظر ظاهر) كذا مر

(فصل في احكام الوقف المعنوية) (قوله في المتن اي ينفك عن اختصاص الادمين) اي اختصاص

كالعتي وانما ثبت بشاهد يمين دون بقية حقوق الله تعالى لان المقصود ربه وهر (١١٣) حتى آدمي يظهر اطلاقهم بغيره بالنداء

والعين واختلافهم في الثابت
بالاستفاضة هل ثبت بها
شروطه او لا ثبت شروطه
ايضا في الاول وقد يفرق
بانه اقوى من الاستفاضة
وان كان في كل خلاف (فلا
يكون للواقف) وفي قول
عليه لانه انما زال ملكه
عن فوائده) وللواقف
عليه) وقيل بملكه كالصدقة
والخلاف فيما يقصد به
تملك ربه بخلاف ما هو
تحرير نص كالمسجد
والقبرة وكذا الربط
والمدراس ولوشغل المسجد
بامتعة وجبت الاجرة له
واقفاء ابن رزين بانها
لمصلحة المسلمين ضعيف كما
مر) ومنافهه ملك للموقوف
عليه) لان ذلك مقصوده
يستوفىها بنفسه وبغيره
باعارة واجارة) ان كان له
النظر والام يتعاط نحو
الاجارة الا بالنظر او نائبه
وذلك كسائر الاملاك
ومحله ان لم يشترط ما يخالف
ذلك ومنه وقف داره على
ان يسكنها معلم الصبيان او
الموقوف عليهم او على ان
يمطى اجر ثياب فيمتنع غير
سكنائه في الاول وما نقل عن
المصنف انه لما وى دار
الحديث وبها قاعة للشيخ
اسكنها غيره اختياره او
لعله لم يثبت عنده ان الواقف
نص على سكنى الشيخ
ولو خرجت ولم يعمرها

الآدمي عن غيره من الخلق اسم اى فلا يراد انه تعالى كان متصرفا فيه قبل وقفه ايضا فلا اختصاص في
كلام المصنف المراد به الاضافي (قوله وانما ثبت الخ) اى الوقف هذا ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا
امان كان جهة عامة او نحو مسجد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتأتى الحلف منها والناظر في حلقه
اثبت الحق لغيره اه ع) (قوله دون بقية حقوق الله تعالى) فانها لا تثبت الا بشاهدين اه معنى (قوله
لان المقصود) اى بالثبوت اه معنى (قوله وظهر اطلاقهم) مبتدأ خبره ثبت شروطه (قوله ثبت اه)
مفعول اطلاقهم (قوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله في الثابت) اى في الوقف الثابت (قوله
في الاول) اى بشاهد يمين في بمعنى الباء (قوله بانه) اى الاول (قوله وفي قول) الى قوله ولو شغل في
المعنى وإلى قول المتن ويملك الاجر في النهاية الا قوله وسر إلى وتاممت (قوله تحرير نص) تركيب وصنى
(قوله وكذا الربط والمدارس) اى فالملك فيها لله تعالى قطعا (قوله وجبت الاجرة له) اى للمسجد وتصرف
على مصالحه اه ع) (قوله كامر) اى في كتاب الغصب وفي شرح وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه
بطائفة الخ (قوله لان ذلك) اى تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف (قوله مقصوده) اى الوقف اى منه
قول المتن (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كباقي اماله وقفه ليتنفع به الموقوف عليه
استوفاهما بنفسه او نائبه وليس له اعارة ولا اجارة سم على حج اه ع) (قوله ان كان) اى قوله ولو لوقف
ارضا في المعنى الا قوله وما نقل الى ولو خرجت (قوله ان كان له) النظر) واذا لم يكن له ذلك اه معنى
(قوله نحو الاجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة الخ) وعبارة الروض وشرحه ما نصه وقضية ذلك توقف الاعارة
ايضا على الناظر اه (قوله او نائبه) اى ولو الموقوف عليه كامر انفا عن المعنى (قوله وذلك) اى استبقاء
الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ (قوله ومحله) اى محل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الاملاك
(قوله ومنه) اى من شرط المخالف (قوله او الموقوف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله
فيمتنع الخ) عبارة المعنى ليس له ان يسكنها غيره باجر ولا يغيرها وقضية ما منع اعارة تاهو وكذلك وان
جرت عادة الناس بالمساحة باعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نقل ان المصنف لما وى الخ اه (قوله غير سكنه)
اى فلو تعدر سكنى من شرطه كان دعت ضرورة الى اخر وجه من بلد الوقف او كان الموقوف عليه امراة
ولم يرض زوجها بسكنها في المحل المشروط فابني ان يكون كقطع الوسط فيصرف لاقرب رحم
الواقف مادام العذر موجودا ولا يجوز له اجارة بعد الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه ع) (قوله
في الاول) اى في الموقوفة للسكنى (قوله ولو خرجت) اى الدار الموقوفة على السكنى (قوله ولم يعمرها)
اى تبرع اه ع) (قوله وغير استغلالها) عطف على غير سكنها ش اه سم (قوله وغير استغلالها)
قد يقال فلو اجرت ودعت الاجارة للموقوف عليه واستاجرها من المستاجر ما حكمه ببنى ان لا مانع منه
فليحرر بل يبنى فيما لو كان الموقوف عليه غير الناظر ان يجوز للناظر اجارة له لانه انما يسكن حينئذ من
حيث ملكه للمنفعة بعد الاجارة لان من حيث الوقف نعم ان صرح الواقف بمنع سكنه ولو من الحيثية المذكورة
امتنع وبما يسكن للواقف غرض في ذلك لكون الموقوف عليه يضرب بالوقف سكنه لحرقة او غيرها اه
سيد عمر (قوله في الثانية) اى في الموقوفة على اعطاء اجر ثياب (قوله كصاص الحمام) سياق قبيل

الآدمي عن غيرهم من الخلق (قوله في الثابت) اى في الوقف الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح
مر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحلى عقب قول المتن واجارة من ناظره اه وعبر الروض
بقوله باجر و اعارة فعمته شارحه بقوله من ناظره اه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر (قوله
وغير) عطف على غير غير سكنه ش (قوله كصاص الحمام) سياق قبيل قول المصنف ولو جفت
الشجرة انه لا ضمان على الموقوف عليه بائتمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينهما وبين رصاص
الحمام بامكان اعادة مثل فائت الحجر يرقه وينبني ان رقة البلاط المفروش في الوقف بالاستعمال كرفة

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - سادس) الموقوف عليه اوجرت ما يعمرها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمره
سوى الاجرة والمجلة وغيرها فلا يفي الا بالنظر في المطالب بان الموقوف عليه ما نصه الانتفاع من عين الموقوف كصاص الحمام

فيشترى من أجرته بدل فاته ولو وقف ارضا غير مغروسة على معين لم يحجز له غرسها الا ان نص الواقف عليه او شرط له جميع الانتفاعات كارجحه السبكي وكذا البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه والضابط ان كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع ولا فلا نعم ان تعذر المشروط جاز ابداله كباقي ميسوط آخر الفصل واقي ابوزرعة في علو وقف اراد الناظر هدم واجهته واخراج رواشن له في هوام الشارح بامتناع ذلك ان كانت الوجاهة صحيحة او غيرها واضر بحدار الوقف والإجاز بشرط ان لا يصرف عليه من ريع الوقف الا ما يصرف في إعادة على ما كان عليه وما زاد في مال مورث في فصل اشتراط علم المنفعة في الاجارة عن ابن الرفعة والسبكي ماله تعلق بذلك فراجعهم وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقا لانها لا تغير معالم الوقف (ب) وبملك الاجرة لانها بدل المنافع المملوكة له وقضيته انه يعطي جميع المعجلة ولمدة لا يحتمل بقاؤه اليها ومما فيه آخر الاجارة (فلا يملك) (فواته) اي الموقوف (كثمرة) ومن ثم لمزهزكاها كاسر بقيده في

قول المصنف ولو جفت الشجرة الخ انه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بامكان إعادة مثل فانت الرصاص بمحل خلاف مثل فانت الحجر برقته وينبغي ان رقة البلاط المغروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وان فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام سم وسيد عمر (قوله) فيشترى من أجرته بدل فاته قال الديميري وعليه عمل الناس اه معنى زاد النباهة قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه قال عرش قوله مر وفي كونه أي الموقوف عليه يملكها أي الاجزاء الفاتية اذا بقي لها صورة وقوله نظر الاقرب الملك اه (قوله) لم يحجز له غرسها) اي وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة اه عرش (قوله) لان نص الخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن اطرد العرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع بتمثلها بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حينئذ لم يعد بل قد يفيد كلامه في التنية السابق قبل الفصل الاول ولا يجري هذا في البناء ثم اريت في الشرح والنهاية في آخر الفصل ما يؤيده (قوله) وكذا البناء) اي ولو وقف ارضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها مالم ينص عليه ولم يشترط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على اماكن وخرب بعضها قبل الوقفية فيبقى جواز بناء ما كان منه مدمرا فيها حيث لم يضرب بالعامر لان الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اه عرش وفي هذا تأييد لما قدمته اتقا (قوله) في علو) بتكليف العين وسكون اللام (قوله) او غيرها) اي غير صحيحة (قوله) ولا) اي بان كانت غير صحيحة ولم يضرب بحدار الوقف (قوله) بشرط ان لا يصرف الخ) لعله مقيد بما لا ذم ليرد بذلك الاجرة زيادة يعتد بها لغير ارجح (قوله) مطلقا) اي سواء كانت الزيادة من ريع الوقف او مال الناظر وقول عرش أي ضرت أم لا فيه ما لا يخفى (قوله) لانها) أي هذه الحظلة اه عرش (قوله) وقضيته انه يعطى الخ) اعتمده النباهة خلافا للشارح والاسنوي والمعنى (قوله) بقاؤه) أي الموقوف عليه قول المتن (فواته) اي الحاصلة بعد الوقف عند الاطلاق او شرطاتها للوقوف عليه اه معنى (قوله) ومن ثم) لانه لو قيل انه لا ينظر ما صرف في النهاية (قوله) غصن) بالتون عبارة المعنى واغصان خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لانها كالثمرة بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم إن شرط قطع الاغصان التي يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الامام اه وفي شرح الروض ولا يخفى ان المملوك من فوائد المدارس ونحوها لم يمتنع الانتفاع بالثمنعة اه اي فلا يجوز اجارتها ولا اعارتها (قوله) اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك انه لو وقف شجر الاثل واعتيد قطعه لعل جذوره التي تثبت ثانيا او شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذور الاثل اما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذ اما ذكر في الثمرة غير المؤبرة اه سم (قوله) ولم يؤد قطعها الخ) ظاهره رجوعه الى او شرط ايضا سم على حج وهو ظاهر لان العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه عرش (قوله) وإن تأبرت فهي للواقف) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه ان يتجدد عقد الوقف ويتاخر وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح وبشترط

بها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها او شرط ولم يؤد قطعها لموت اصله الثمرة الموجود حال الوقف إن تأبرت فهي للواقف وقف

والاشتملها الوقف على الوجه نظير ما مر في البيع ان المؤبر للبايع وغيره بالشئ ويعلق بالتاير هنا ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رايت السبكي
 ذكر نحو ذلك فقال فين وقف كما به حصر موات ان الحصر لم يؤبره لانه لا يملك من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تصحيح الاذرى
 انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرهما وبه صرح القفال في الاولى قال اعني (٢٧٥) الاذرى ورايت من صحيح دخوله اى كما هو وجه

في البيع ولذا قلنا ان ما هنا
 كالبيع باقى هنا نظير ما في
 الاثوار وغيره ثم ان البايع
 يصدق في ان البيع وقع بعد
 نحو التاير او وضع الخلل
 اى لان الاصل بقاء ملكه
 من غير ان يعارضه شئ فلا
 نظر حينئذ ليدول لعدمها
 خلافا للاذرى ولما نزع
 في اصل هذا الحكم بسلامهم
 في الكتاب مع وضوح الفرق
 كما ذكرته في شرح الباب
 فحينئذ يصدق الوقف ان
 الوقف وقع بعد نحو التاير
 للاصل المذكور ولو كان
 البعض مؤبرا فقط فهل
 يجري هنا ما مر ثم من التبعية
 او يفرق محل لفظ والاول
 اقرب لانهم عللوا التبعية ثم
 بعسر الافراد اذ اما الشركة
 الى التنازع لا الى غاية وهذا
 موجود هنا وفي الروضة
 كاصلها ان الولد لا لو كان
 حلالا انفصل لا يستحق من
 غلظه من حله شيئا لانه حينئذ
 لا يسمى ولدا بل محادث
 بعد انفصاله زاد في الروضة
 انه يفرع على ذلك انه لو
 كان الموقوف نخلة فخرجت
 ثم تهاطل انفصاله لا يكون
 له شئ منها كذا قطع به
 الفوراني والبنوي واطلقاه
 وقال الدارمي في الثمرة

وقف الثمرة فيه نظرو وقال مر يصح ويشترط ما ذكره على حج فليراجع اه ع (قوله ولا اشتملها
 الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المعلوم ونحوه لان ذلك فيما اذا كان استقلا لا بطريق التبعية
 سم (قوله على الوجه) وفاقا للشيخ (قوله على الوجه) بين حكمها حينئذ ولا ينبغي ان يكون للوقوف
 عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مر انها تباع ويشترى بثمنها شجرة او
 شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك في البيض اذا اشتمله الوقف يشترى به دجاجة او شقصها
 وفي اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به بقاء عنه فلا يعد امتناع يعم
 وينفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتم اه سم على حج اه ع شورشيدى
 عبارة البجيرى عن القليوبي ولا في حق الوقف تباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان نذر فغيره فان
 نذر عادت ملكا للوقوف عليه فان نذر فلا قرب الناس الى الوقف ثم للفقرا ما اخذنا مما ساقى وكذا يقال
 في الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول
 و (قوله في الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين لاذ كان الاصل
 ما ذكر (قوله في اصل هذا الحكم) اى في ان ما هنا كالبيع في تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فيحينئذ) اى حين
 ان باقى هنا نظير ما في الاثوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ (قوله هنا) اى في الوقف
 (قوله ان الولد) الى قوله زاد في النهاية لا لقوله مثلا وعلى قوله كذا في المغنى لا لقوله مثلا زاد في الروضة انه
 (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلظه من حله شيئا) هذا في الوقف على الاولاد بخلافه
 على الذرية والنسل والعقب فان الخلل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اه سم (قوله واطلقاه)
 اى عن قيد التاير (قوله في الثمرة التي اطلعت الخ) اى في وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) اى ان للقولين
 وسيأتي ترجيحه الاول (قوله هنا) اى في مسألة الخلل (قوله قال غيره) اى في تفسير الاطلاق المذكور
 فقوله اى من الخ مقول غير البلقينى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تايرها (قوله اه) اى
 قول الغير (قوله لا للحكم) اى فانه فيما واحد كما ياتي بقوله وقد سبق للبلقيني الخ (قوله بين هذا) اى
 الوقف الشامل للبلتين حيث نظرنا فيه لجرد الوجود (وما مر في البيع) اى حيث نظرنا فيه
 للتاير (قوله ثم) اى في البيع (قوله لما تشمله) اى ثمر تشمله الصيغة اى الشجرة فضمير النصب لما ولم
 ببرز ضمير الرفع لان اللبس (قوله وهو) اى ما تشمله الصيغة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما تشمله (قوله
 وهو) اى ما لا تشمله الصيغة اصلا (هنا) اى في الوقف (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف
 اى الاتصاف به حقيقة اخذنا بما ياتي او وصف الولدية في مسألة الخلل والافتراض وعدمه في مسألة البلقينى

ما ذكره فليراجع (قوله ولا اشتملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المعلوم ونحوه لان ذلك فيما
 اذا كان استقلا لا بطريق التبعية (قوله ولا اشتملها الوقف) لم يبين حكمها حينئذ ولا ينبغي ان يكون
 للوقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل انها تباع ويشترى بثمنها شجرة او
 شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك في البيض اذا اشتمله الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفي
 اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به بقاء عنه فلا يعد امتناع يعم
 بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتم اه سم على حج اه ع شورشيدى
 عبارة البجيرى عن القليوبي ولا في حق الوقف تباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان نذر فغيره فان
 نذر عادت ملكا للوقوف عليه فان نذر فلا قرب الناس الى الوقف ثم للفقرا ما اخذنا مما ساقى وكذا يقال
 في الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول
 و (قوله في الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين لاذ كان الاصل
 ما ذكر (قوله في اصل هذا الحكم) اى في ان ما هنا كالبيع في تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فيحينئذ) اى حين
 ان باقى هنا نظير ما في الاثوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ (قوله هنا) اى في الوقف
 (قوله ان الولد) الى قوله زاد في النهاية لا لقوله مثلا وعلى قوله كذا في المغنى لا لقوله مثلا زاد في الروضة انه
 (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلظه من حله شيئا) هذا في الوقف على الاولاد بخلافه
 على الذرية والنسل والعقب فان الخلل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اه سم (قوله واطلقاه)
 اى عن قيد التاير (قوله في الثمرة التي اطلعت الخ) اى في وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) اى ان للقولين
 وسيأتي ترجيحه الاول (قوله هنا) اى في مسألة الخلل (قوله قال غيره) اى في تفسير الاطلاق المذكور
 فقوله اى من الخ مقول غير البلقينى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تايرها (قوله اه) اى
 قول الغير (قوله لا للحكم) اى فانه فيما واحد كما ياتي بقوله وقد سبق للبلقيني الخ (قوله بين هذا) اى
 الوقف الشامل للبلتين حيث نظرنا فيه لجرد الوجود (وما مر في البيع) اى حيث نظرنا فيه
 للتاير (قوله ثم) اى في البيع (قوله لما تشمله) اى ثمر تشمله الصيغة اى الشجرة فضمير النصب لما ولم
 ببرز ضمير الرفع لان اللبس (قوله وهو) اى ما تشمله الصيغة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما تشمله (قوله
 وهو) اى ما لا تشمله الصيغة اصلا (هنا) اى في الوقف (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف
 اى الاتصاف به حقيقة اخذنا بما ياتي او وصف الولدية في مسألة الخلل والافتراض وعدمه في مسألة البلقينى

الى اطلعت ولم تور قولنا هل لها حكم المؤبر فتكون للبلن الاول ام لا فتكون للثاني وهذا القولان يجريان هنا اه قال البلقينى
 والصواب ما اطلقه الفوراني والبنوي في الخلل قال غيره من ان المعتبر في الثمرة وجودها لا تايرها ومن قطع به القاضي في تعليقه اه
 وفرق أعني البلقينى بين مسألة الخلل ومسألة البلقينى لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه و يفرق بين هذا وما مر في
 البيع بان المملك ثم صيغة فقط لما تشمله قالوا وشرعوا وغيره المؤبر وما لا هو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف

وهو اول وجود نحو الثمرة وهذا لوضوحه هو الحامل الى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة الواقف بجامع ما ذكر ان كلافه صيغة مملكة
لا بالنسبة المستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقني لاعتداء النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الاول مثلا
السبكي وغيره ففي وجدت قبل تمام انفصال الحمل تابت اولاً ولم يستحق منها شيئاً لان بروزها سبق بروزه بخلاف ما إذا برزت بعد بروزه وإن لم
تتأخر فانه يستحقها كلاً أو بعضاً وكذلك (٢٧٦) وجدت ولو طلعها ثم مات المستحق فنقل لورثته لان بعده وقد اطال السبكي الكلام في

تقرير هذا ونقل ما مر عنه
عن القاضي اى فى تعليقه
كأمر وما الذى فى فتاويه
فهو ان الميت بعد خروج
الثمره يملكها كان كانت من
غير النخل او منه وتابت
والافوجان اى وصحبها
انها كذلك اعنى السبكي
وهذا الفرع ينبغى الاعتناء
به فان البلوى نعم به والنزاع
فيه قد يكون بين البطن
الثانى وورثه البطن الاول
مثلاً في وقف الترتيب بين
الحادث والموجود في وقف
التشريك والذى اقتضاه
نظري موافقة الجمهور في
ان المعتبر وجود الثمرة لا
تأخيرها ثم اشار للفرق بين
ما هنا والبيع بما يوافق
ما فرقت به وهو ان التأخير
وان اعتبره الشرع إلا ان
الثمره به نصير كعين اخرى
اى فلا يتناولها نحو البيع
الا بالنسب عليها وقيل تتبع
الثمره الرقبه اى فتناولها
البيع قال فليس هذا مما
نحن فيه في شيء اى لما فرقت
ان المدار هنا على مجرد تعلق
الاستحقاق قال هذا كله في
موقوف لا على عمل ولا شرط
الواقف فيه والا كالأعلى على
المدارس او على نحو الاولاد

(قوله وهو) أى ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله على الحاق الوقف بالبيع
بالنسبة للواقف) أى المار بقوله والثمره الموجوده حال الوقف الخ (قوله ان كلافه صيغة الخ) بيان لما ذكر
وكان الاولى لاقتصار عليه لانه إنما ذكر الصيغة المملكة في البيع دون الوقف (قوله لا بالنسبة) اى المشار الى
ذلك التى بقوله زاد فى الرضوخ الخ (قوله لا اعتمادا) الخ اى اليه (قوله السبكي الخ) فاعل سبق (قوله ولا) اى
ولو طلعها (قوله لم يستحق) اى الحمل (قوله بعد بروزه) اى بتأخره (قوله كلا) اى إذا انحصر الاستحقاق فيه
(أو بعضاً) اى إذا لم ينحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) اى الثمره فى صورة البطن الاول مثلا (قوله فنقل لورثته
الخ) كذا فى النهاية (قوله لمن بعده) اى للبطن الثانى مثلا (قوله فى تقرير هذا) اى ان المدار فى الوقف على
مجرد وجود الثمره (قوله ونقل) اى السبكي (ما مر الخ) اى بقوله وقد سبق البلقني الخ السبكي وغيره الخ
(و) (قوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كما) اى بقوله ومن قطع به القاضي الخ (قوله فى فتاويه) اى
القاضى (قوله ولا) اى بان لم تؤخر عمرة النخل (قوله كذلك) اى يملكها الميت (قوله وهذا الفرع) اى
ان المعتبر فى الثمره وجودها أو تأخيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والنزاع الخ (قوله الذى اقتضاه الخ) من
كلام السبكي (قوله ثم اشار) اى السبكي (قوله بين ما هنا) اى اعتبار وجود الثمره فى الوقف (قوله
والبيع) اى وبين اعتبار التأخير فيه (قوله ما فرقت به) اى بقوله المار آنفاً ويفرق الخ (قوله وهو)
اى الفرق المشار اليه (قوله وإن اعتبره الشرع إلا ان الاخصر الواضح إنما اعتبره الشرع لان
الثمره به الخ (قوله وقيل) اى التأخير عطف على قوله به (قوله قال) اى السبكي (قوله ما نحن فيه)
الظاهر أنه بيان لشيء فقه تقديم الحال على صاحبها المجرور فيه خلاف للنحاة (قوله فى شيء) خبر ليس
اى فليس التأخير معتبراً فى صورة من صور الوقف (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله على مجرد تعلق
الاستحقاق) اى بالانفصال فى مسئلة الحمل والافتراض وعدمه فى مسئلة البطنين (قوله قال هذا كله) اى
اعتبار وجود الثمره على المعتمد تأخيرها على خلافه (قوله ولا الخ) اى إن كان الوقف على عمل كالوقف
على المدارس فى مقابلة التعلم او لا على عمل لكن للواقف في شرط كان وقف على نحو اياه وشرط تقسيطه
الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مفعول معه أو بصيغة المضى عطف على متعلق الجار أو جملة حالية على تقدير
قد (قوله على المدة) اى مدة العمل أو مدة ازمته الحياة (قوله فهنا) اى فى الموقوف على عمل أو بشرط
اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمره) تمثيل للغة (قوله منه) اى الغلة والتذكير باعتبار الربيع (قوله قسط
ما) اى قسط مدة (قوله باشره الخ) يعنى باشر العمل فيها أو عاش فيها فقه حذف وإبصال (قوله بعد
موته) اى الموقوف عليه (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله الذى يتجه الخ) اى بالنظر للمستحقين اه
سم (قوله إن غير الموجود الخ) اى من الثمره (قوله هنا) اى فى مسئلة البطنين مثلا اه سيد عمر (قوله
بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيد عمر اى فى مسئلة التأخير لكن
دعوى عدم عسر الافرادى هنا لا يتخلو عن تأمل اه (قوله ولو لمات) اى إلى المتن فى النهاية لا لا قوله او لعامله
الى واقف (قوله فهو) اى الربيع (قوله ومن بعده اجرة بقاءه) اى حيث كان البطن الذى انتقل اليه

الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) أى بالنظر للمستحقين
(قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر

وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط على الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من مات
قسطاً ما باشره او عاشه وان لم توجد الغلة لا بعد موته انتهى والذى يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يمسر افراده بخلافه فيما مر
فان اختلط ولم يتميز نأى كما هو ظاهر هنا ما آخر الاصول والثار من تصديق ذى البولومات المستحق وقد حملت الموقوفة فأجل
له او وقد زرعت الارض فالربيع لذى البذر فان كان البذر له اى المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقاءه فى الارض

أولعامله وجوزناه قال الغزى فان مات قبل أن يسئل اتجه أن الحاصل من الآية يوزع على (٢٧٧) المدد قال غيره أو بعد أن يسئل فالقياس

أنه بعد الاشتداد كبعد تأخير

النخل ولمن أجره أن يزرعه

بطعام معلوم استحق حصته

الماضي من المدة على المساجر

وأقوى جمع متأخرون في

نخل وقف مع أرضه ثم

حدث منها ودي بان تلك

الودي الخارجة من أصل

النخل جزء منها فلها حكمها

كاغصائها وسبقهم لنحو

ذلك السبي فانه أقوى في

أرض وقف بها شجر موز

فزال بعد أن نبت من

أصولها فراخ ثم كذلك في

الثانية وهكذا بان الوقف

يذهب على كل ما نبت من

تلك الفراخ المتكررة من

غير احتياج إلى إنشائه وإنما

احتج به في بدل عيقل

لفوات الموقوف بالكلية

(وصوف) وشعر ووبر

وريش وبيض (ولبن وكذا

الولد) الحادث بعد

الوقف من مأكول وغيره

كولادة من نكاح أوزنا

في الأصح كالثرة وفارق

ولد الموصى بمنافعها بان

التعلق هنا أقوى للملكة

الاكتساب النادرة به

وخروج الأصل عن

استحقاق الآدى ولا

كذلك ثم فيها أما إذا

كان حلالين الوقف فهو

وقف والحق به نحو الصوف

ولولادة من شبهة حر فعلي

أبيه قيمته وملكها الموقوف

عليه (والثاني بكون وقفا)

غير الوارث أما هو فتسقط الاجرة عنه اه عش (قوله) أولعامله) وقوله الآتى أو أجره عطف على له عبارة
عش قوله فان كان البذر له الخ أى وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضا فادفعها
للموقوف عليه لاستحقاقه أياها رجع على تركه بفسط ما بقى من المدة اه (قوله) وجوزناه) أى كون
البذر من العامل المسمى بالخبر وقد تقدم في المساقاة بعض طرق تجوز به (قوله) قال الغزى الخ) جواب أن
كان البذر لعامله الخ (قوله) فان مات) أى المستحق (قوله) بعد الاشتداد الخ) كان مراده أنه يستحق تمام
الحصة بدون توزيع على المدد فليحرو وقديهم من كلامه أنه قبل الاشتداد كقبل أن يسئل فليحرو اه
سم عبارة السيد عمر سكنت عن حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم في الثرة أنه كذلك فليحرو اه
كبعد الاشتداد (قوله) ولمن أجره) أى لخص أجر المستحق ذلك الشخص الأرض الفالصة جارية على غير
منه له والمفعول الثانى لأجر خذوف (قوله) أن يزرعه) أى لأن يزرع ذلك الشخص الأرض فضمير
النصب للأرض والتذكير بناويل الموقوف (قوله) بطعام الخ) متعلق باجر وظاهر أن الطعام مثال لا قيد
(قوله) كاغصائها) يؤخذ منه أنه يجوز قطعها حيث اعتيد أو شرطه أو اتفق ومثله فيها يظهر لو اضرت باصلها
وحيث قلعت فهي ملك الموقوف عليه كالغصن حيث جاز قطعه اه سيد عمر وقوله فهى ملك للموقوف
عليه أى وإن لم يكن الانتفاع به جامع بقاء عنيها ولم يمكن شراءه منقص بقيتها كما مر بآتى (قوله) وشعر) إلى
قوله وفارق في النهاية كذا في المفتى إلا قوله ويض وقوله من مأكول وغيره (قوله) الحادث الخ) سيذكر
مخبر به (قوله) من نكاح أوزنا) سيذكر مخبر به (قوله) وفارق) أى ولد الموقوفة (قوله) أقوى الخ) نظار فيه
سم ثم أيد النظر باعتدائهم الشباب الرولى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة (قوله) وخروج الخ) عطف
على ملكه (قوله) فيها) أى الملك والخروج (قوله) أما إذا كان) إلى قول المتن والثاني في المفتى وإلى قول
المتن والمذهب في النهاية إلا قوله والخى إلى ولد الأمه وقوله لكنه القياس وقوله قال إلى وسياق (قوله) فهو
وقف) وعليه فلو استثناء حال الوقف احتمال بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بعثت إلا حلها اه عش
(قوله) والحق به) أى بالحل الماتر للوقف (قوله) نحو الصوف الخ) قد مر عند قول الشارح وجوزنا إشتها
الخ ما يفعله بهذا (قوله) ولولادة الخ) عبارة المفتى تنبيه على ملكه ولد الأمه إذا كان من نكاح أوزنا
فإن كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطء قيمته وتكون ملكا للموقوف عليه أن جعلنا ولد للملكة والوا
فيشترى ما بعد يوقف كقوله لا مظاهره أنه لا فرق بين أن يكون الولد ذكر أو أنثى وهو كذلك اه قوله
إن جعلنا ولد الخ أى بان حدث بعد الوقف وقوله وإلا الخ أى بان قارن الوقف كما يفيد كلامه بعد (قوله)
ومحله) أى الخلاف (قوله) فولده وقف) أى من غير إشتها وقف اه عش (قوله) هذا) أى قول المصنف
وكذا للدفى الأصح (قوله) هذا) إلى قوله كإرجاءه في المفتى (قوله) فالوقوفة على ركوب انسان الخ) لو
احتاج إلى ركوبها بغير له يجوز له أخذها والسفر بها وإن فوتت على الواقف فوائدها كالدرام لا فيه نظر
وظاهر اطلاقتهم استحقاقه للركوب الأول حيث لم يقيدوا ببلد الواقف اه عش (قوله) فولدها) عبارة المفتى
وشرح الرضى والنهاية فوائدها زاد الأولان والحيوان الموقوف للزنا لا يستعمل في غير الزنا ثم
لو تجز عن الزنا أجاز استعمال الواقف له في غيره كقوله الأذرى اه (قوله) للواقف) ومثناه عليه أيضا لانهم

(قوله) أنه بعد الاشتداد الخ) كان مراده أنه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحرو وقديهم
من كلامه أنه قبل الاشتداد كقبل أن يسئل فليحرو اه (قوله) ولمن أجره) عطف على لعامله ش (قوله) بان
التعلق هنا أقوى الخ) قد يعارض ويقال بل التعلق هناك أقوى بدليل أنه يستقل بالاجارة والاعارة مطلقا
بخلاف الموقوف عليه لا مما يستقل إذا كان له النظر وبدليل أن المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا
اعتمد شيخنا الشهاب الرولى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة فرق بان تعلق الموصى له أقوى واحتج
عليه بما ذكره فليتأمل (قوله) نحو الصوف الخ) انظر ما يفعله بهذه الامور (قوله) فوائدها للواقف الخ)

تبعا لانه كولد الاضحية ومحله في غير المحبس في سبيل الله ما هو فولده وقف كاصله هذا إن أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالوقوفة
على ركوب انسان فوائدها للواقف كإرجاءه وان نوزع فيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجعلها لأنه أولى من غير هذا ألم بتدبير

يجعل منها المستحق لا الركوب فكأنها باقية على ملكه اه ع ش (قوله وإلا) أى وإن اندبغ ولو بنفسه
 كآمنه شيخنا عاد الخ معنى ونهاية (قوله ولو اشترت الخ) عبارة المغنى وإن قطع بموت البهمة الموقوفة المأكولة
 جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحمها ما يراه مصلحة أو يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها أو توقف
 وجهان رجح الأول ابن المقرئ والثاني صاحب الأول أو هو كما قال شيخنا أوالى بالترجيح فإن لم يقطع بموتها
 لم يجوز ذبحها وإن خرجت عن الانتفاع كالاجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة أنه لا يجوز
 بيعها حية وهو كذلك كاصرح به المحاملى والجرجاني وإن قال المارردى بالجواز اه وكذا فى النهاية إلا
 انه عكس فى حكاية الترجيح فقال الشيبخ والأولولى بالترجيح اه ورد الرشيدى بمافضه الذى فى
 كلام الشيبخ أن الأولى بالترجيح إنما هو الثانى كافى شرحه للروض وجزم به فى شرح البهجة اه وفى سم
 بعد أن ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه وفى شرح مر ويجمع بينهما أى كلام المحاملى
 والجرجاني وكلام المارردى يحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فإن تعذر جميع ذلك صرف للوقوف
 عليه فيما يظهر اه (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين أن المصلحة فى خلافه فالتجته عدم
 ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلاً أو شقص منه مر اه وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحه فذبحها (قوله فإن تعذر) أى شراء الشقص (صرف)
 أى التمن (قوله نظير ما بأت) أى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كأنه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له الإنسان لا يستحق على نفسه شيئاً فليراجع سم على حجج اه
 ع ش عبارة المغنى وإذا وطئ الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلقؤه بأن نقاده حراً
 لأن المهر له ولولد الموقوفة الحادث له اه قول المتن (بشبهة) اما إذا نفيها مطاوعوهى بمنزلة فلامهر لها
 مغنى قول المتن (ان صحناه) هذا القيد متعين لاجل حصول المقابلة بين مسألة النكاح ومسئلة وطء
 الشبهة فقول من قال لا مضمون له ليس فى محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال الخ أقول عن صريح به المغنى
 وأن قول الشارح كالتهايق وكذا أن لم نصحه الخ كالصريح فيه وما قوله هذا القيد متعين الخ قائماً بثبت
 له قاعدة لا مفهوم فلا يتم به الرد عليهم (قوله ويزوجها) أى قوله على ما رجحناه فى المغنى إلا قوله خرج إلى
 يحرم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه (قوله بأذن الموقوف عليه) ولا يلزمه إلا إذا نفي تزويجها
 وأن طلبته منه لأن الحق له اه معنى (قوله لا منه الخ) أى لا زوجها القاضى للوقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح منبج عبارة المغنى ولا يحل له أى للوقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضاً اه (قوله لو وقتت
 عليه زوجته) ومثله عكسه اه ع ش (قوله انفسخ نكاحه) أن قبل الوقف على القول باشتراط القبول
 اه معنى زاد شرح الروض وأقره سم وع ش وإلا فلا حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك أتجه الحكم بطلان
 الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الأسنوى اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط

عبارة الروض ولو وقف دابة للركوب فقوائدها للواقف اه (قوله ولو اشترت ما كولة على الموت ذبحت
 واشترى بثمنه من جنسها الخ) عبارة الروض وإن قطع بموت الموقوفة ذبحت وقيل الواقف بلحمها ما رآه
 مصلحة انتهى وبين فى شرحه أن الترجيح من زيادته أن الأولى بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فإن لم
 يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وإن خرجت عن الانتفاع كالاجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلامه كاصله
 أنه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه المحاملى والجرجاني لكن جزم المارردى وغيره بالجواز والمعتد الأول
 انتهى وفى شرح مر ويجمع بينهما يحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فإن تعذر جميع ذلك صرف
 للوقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين أن المصلحة
 فى خلافه فالتجته عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلاً أو شقص منه مر اه (قوله من
 غير الموقوف عليه) كأنه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له الإنسان لا
 يستحق على نفسه شيئاً فليراجع (قوله ومن ثم لو وقتت عليه زوجته انفسخ نكاحه) قال فى شرح الروض أن

وإلا عاد وقفاً وعبر
 بالاختصاص لأن النقص
 لأنك ولو اشترت ما كولة
 على الموت ذبحت واشترى
 ثمنها من جنسها فإن تعذر
 صرف للوقوف عليه فيما
 يظهر نظير ما بأت (وله مهر
 الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو الثيب (إذا
 وطئت) من غير الموقوف
 عليه (بشبهة) منها كان
 أكرهت أو طووعته وهى
 نحو صغيرة أو معتقدة الحل
 وعزرت (أو نكاح) لأنه
 لأنه من جملة الفوائد
 هذا (إن صحناه) أى
 نكاحها وكذا أن لم
 نصحه لأنه وطء شبهة هذا
 أيضاً (وهو الأصح) لأنه
 عقد على المنفعة فلم يمنع
 الوقف كالأجار ويزوجها
 القاضى بأذن الموقوف
 عليه لأنه لا من الواقف
 ومن ثم لو وقتت عليه
 زوجته انفسخ نكاحه
 وخرج بالمهر أرش البكارة

فهو كإرش طرفها (تنبيه) يحرم وطؤها على الواقف ويحد به على ماحكى عن (٢٧٩) الأصحاب وتخريجها كغيرها

له على أقوال الملك المتضى
لعدم حده لانه مالك على
قول أشار في البحر إلى
شدوده لكنه القياس
وعلى الموقف عليه ويحد به
على ما رجحاه فلا كوطه
الموصى له بالمنفعة واعتراضا
لتشبهه وبانه الموافق لما
رجحاه في الوصية فيوطه
الموصى له بالمنفعة وسباق
الفرق بينهما (والمذهب
أنه) أى الموقف عليه (لا
للممثل (الموقف إذا
اتلف) من واقفه أو اجنبى
وكذا موقوف عليه تعدى
كان استعماله في غير ما وقف
له أو تلف تحت بدضمائه
أما إذا لم يتعد باتلاف ما
وقف عليه فلا يضمن كما
لوقع منه من غير تقصير
بوجه كوز مسبل على
حوض فانكسر (بل
يشترى) من جهة الحاكم
وقال الأذرى بل الناظر
الحاص ويردوان جرى
عليه صاحب الأنوار بأن
الوقف ملك لله تعالى
والخصص بالتكم على جهاته
تعالى العامة هو الحاكم
دون غيره (بها عبد مثله)
سنا وجنسا وغيرهما
(ليكون وقفا مكانه)
مراعاة لفرض الواقف

القبول لورد الزوج الوقف بعد قبوله (قوله فهو كإرش طرفها) أى يفعل به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف
أه عش (قوله ويحد به) اعتمده مر هنا وفي الموقف عليه الاتى أه سم وكذا اعتمده المعنى عبارته
ويلزمه أى الموقف عليه الحديث لا شبهة كالواقف ولا اثر للملك المنفعة وهذا هو المعتقد كما جرى عليه
ابن المقرئ في روضه وسباق في باب الوصية إن شاء الله تعالى أن الموصى له بمنفعة أمة إذا وطئها لأحد عليه أه
(قوله على ماحكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على أقوال الخ فقد شذذ أه (قوله
له) أى الحد (قوله أشار الخ) خبر وتخريج الخ (قوله إلى شدوده) أى التخريج (قوله لكنه) أى ذلك
التخريج (قوله وعلى الموقف عليه) عطف على قوله على الواقف (قوله على ما رجحاه) عبارة النهاية كما
رجحاه هنا وهو المعتقد أه (قوله بخلافه) أى بعدم حد الموقف عليه (قوله للشبهة) أى شبهة ملكة المنفعة
(قوله وبانه الخ) أى خلاف ما رجحاه هنا (قوله لما رجحاه الخ) أى من عدم حد الموصى له بالمنفعة (قوله
وسباق) أى في الوصية أه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهوان ملك الموصى له أتم من ملك الموقف
عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقف عليه
لا بد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رملى انتهى شيخنا الزبائى أه عش (قوله أى الموقف
عليه) إلى قوله والناظر في المعنى لا لقوله جرى عليه صاحب الأنوار وقوله والخصص إلى المتن وإلى قوله
فلو تذر شر أمقص في النهاية إلا ما ذكر (قوله وكذا موقوف عليه تعدى الخ) قضية هذا الصنيع أن
الواقف والاجنبى ضامنان مطلقا وظاهر أنه لا ضمان عليهما إذا انتفاه بغير تعد كان استعماله فيما
وقف له بأجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليأمل أه رشيدى أى كإفعله المعنى باقاة
أم مقامه (قوله أو تلف) عطف على تلف (قوله ضامنه له) أى لرقبته أه معنى (قوله كالموقف منه الخ)
عبارة المعنى ومن ذلك كفى زيادة الرخصة الكيزان المسبلة على أحوال الماء وكذا الكتب الموقوفة على
طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف في يده شي منها بل أتمد فان تعدى ضمن ومن التعدى استعماله في غير
ما وقف له أه (قوله كوز مسبل على حوض) أى مثلا (قوله من جهة الحاكم) معتد أه عش (قوله ملك
الله تعالى) أى على الراجح قول المتن (بها) أى القيمة (قوله لغرض الواقف) من استمرار الثواب أه معنى
(قوله وبقية البطون) عطف على غرض عبارة المعنى وتعلق بقية الخ (قوله لا بد من إنشاء وقفه الخ) أما
ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو يعمره منها أو من إحداهما لجهة الوقف فالمشئى لوقفه هو
الناظر كما قى به بالدرجته الله والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو بدل
الموقوف وهو المعتقد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار وأما ما بينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران
الموقوفة فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقف أن الرقيق قد فاق بالكلية
والارض الموقوفة باقية والطوبى الحجر المبنى بها كالوصف التابع لها شرح مر أه سم وقوله مر والفرق
بينه الخ في المعنى مثله يأتى في الشرح في آخر الفصل الاتى ما يوافقه قال عش قوله مر أو يعمره منها الخ أى
مستقلا كبناء بيت للسجدة لما يأتى من أن ما بينه في الجدران أعاد كبرصير وقفا بنفس البناء وقوله مر
فالمشئى لوقفه الخ أى ولا يصير وقفا بنفس الشراء أو العارة فان عمر من ماله لم يثنى ولذلك فهو باق على ملكه
ويصدق في عدم الانشاء أو اشتراؤه من ريعه فهو ملك للسجدة مثلا يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقى ماله

قبل على القول باشتراط القبول ولا فلا حاجة اليه وعليه لورد بعد ذلك انه الحكم بطلان الفسخ وبمقتل
خلافه ذكره الاسنوى انتهى (قوله فهو كإرش طرفها) اعتمده مر وسباق حكم الارش في الشرح قريبا
(قوله ويحد) اعتمده مر هنا وفي الموقف عليه الاتى قريبا (قوله من جهة الحاكم) اعتمده مر قال في
شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو عمره منها أو من أحدهما لجهة الوقف فالمشئى
لوقفه هو الناظر كما قى به شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين بدل الموقف واضح وما ذكره في
شرح المنهج إنما هو بدل الموقف وهو المعتقد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار وأما ما بينه من ماله أو من

وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد من إنشاء وقفه من جهة

دخلف في جهته شيء من مال الوقت وأراد العامرة به دل لذلك ويسقط عن ذمته أو لا بد من إذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذن كان متبرعا به فيه نظرا والاقرب الثاني وعلمنا ما يخفف من الرغف اليغرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادروا قولا لم يرف الجدران الموقوفة خرج بهما بنشته من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقتا بنفس البناء كما يشكله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الاقضي صيروره كذلك كما علم ع ش قال الرشدي وقد يمنع هذا الاقتضاء بان لا يلزم من استتباع الارض لهذا الشيء اليسير استتباعها لأمور خطير إذ اليسير عديقه التبعية كثير احتمال اه أقول وقول ع ش فان لم يشهد لم يبرأ اى في ظاهر الشرع دون بائنه اخذا من نظائره **(قوله الحاكم او الناظر)** اى على ما تقدم انفا اه سم اى من الخلاف وترجيح الاول **(قوله)** وقال القاضي الخ عبارة النهاية وقول القاضي الخ لعل نظرا اه **(قوله)** صيرورة القيمة اى قيمة الموهون **(قوله)** وعدم الخ عطف على صيرورة الخ وكان الاولى ان يقول وصيرورة بدل الاضحية الخ **(قوله)** لاذ اشترى اى بدل الاضحية **(قوله)** ونوى اى البديلة وهو راجع للمعطوف فقط **(قوله)** بأن القيمة هناك ملك الفقراء اى لأن الاضحية ملك اه سم **(قوله)** واما القيمة هنا فليس ملك احد اى لأن الوقت لا يملك اه سم **(قوله)** وانهم قوله بدنه لا يجوز الخ لولم يمكن ان يشترى بقيمة العبد الامامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيجتمعت الجواز سم على حرج وبقى الما يمكن شراءه قص وشراءه غير دل يقدم الاول والثاني فيه نظرا والاقرب الاول لانه ينفع به حالا ولو قبل بالثاني لم يكن بعيدا لانه اقرب إلى غرض الوقت ومن وقف ربة كاملة ع ش وباقي عن سم آتفا ما يوافق الثاني **(قوله)** وما نزل من القيمة يشترى الخ قد يفضل بينهما يصل عدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشخص باعتبار الغالب اه سم **(قوله)** بخلاف نظيره الاقنى الخ عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه ما لو اوصى ان يشترى بشيء ثلاث رقاب فوجدنا به رقبتيه وفضل مالا يمكن شراء ربة ففان الاصغر صرفه لوارث لتعذر الرقة المصرح بهائم بخلاف ما هنا اه **(قوله)** صرف للوقوف عليه ظاهره وإن أمكن ان يشترى به امة أو شقصا اه سم اى وهو بعد عن غرض الوقت **(قوله)** استوفاه الحاكم الخ وينبغي جواز الفعوع القود بمال ان رآه مصلحة ويشترى به بدله وبشئ وقفه نظير ما تقدم في بدل المجنى عليه اه ع ش أقول بل هو داخل فيما تقدم **(قوله)** وانما اختلاف الخ عبارة النهاية كضيقه من الاضحية على الراجح الاقنى في بابها ووجه الخلاف فيها ان الشقص من حيث هو الخ **(قوله)** صرف للوقوف عليه بخلاف البعني عبارة فان تعذر الشقص فيه ثلاثة اوجه احدهما يبقى البدل الى ان يتمكن من شراء شقص ثانيا يكون ملكا للوقوف عليه ثالثا يكون لا قرب الناس الى الوقت وهذا اقربها اه

مشتريه الحاكم او الناظر فيعين احد الفاظ الوقت وقال القاضي يقول اقته مفادوه ونظر غيره فيوافق هذه صيرورة القيمة زهنا في ذمة الجاني كما مر به يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية اضحية اذا اشترى بيمين القيمة او في الذمة ونوى بان القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالدين اوقع الية واما القيمة هنا فليست ملك احد فاتحيت لانشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل إلى الله تعالى وافهم قوله عبد انه لا يجوز ان يشترى امة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض وما فضل من القيمة يشترى به شقص كالارش بخلاف نظيره الاقنى في الوصية لتعذر الرقة المصرح بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للوقوف عليه فيما يظهر بل لتاوجه بصرف جميع ما اوجبه الجناية اليه ولو اوجبت قود الاستوفاه الحاكم كما قاله وان نوزعا فيه فان تعذر شراء عبد بها (فيعض عبد) يشترى بها لانه اقرب لمقصوده وانما اختلاف في نظيره من الاضحية لان الشقص من

ربيع الوقت في الجدران الموقوفة فانه يصير وقتا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فات بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لها انتهى **(قوله الحاكم او الناظر)** اى على ما تقدم انفا **(قوله)** بان القيمة هناك ملك الفقراء اى لان الاضحية تملك **(قوله)** واما القيمة هنا فليست ملك احد اى لثلايق الوقف الملك **(قوله)** وانهم قوله عبد انه لا يجوز ان يشترى امة بقيمة عبد الخ لولم يمكن ان يشترى بقيمة العبد الامامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيجتمعت الجواز **(قوله)** وما نزل من القيمة يشترى به شقص قد يفضل منها ما يحصل عدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب **(قوله)** فان لم يمكن شراء شقص الخ عبارة العباب فان تعذر الشقص قبل البدل ملك للوقوف عليه ام لا قرب الوقت ام يبقى بحاله تبعا لاصل وجوده ولعل المراد بقاؤه الى وجود الشقص انتهى وقال الشارح في شرح الارشاد في الوجه الاخير ولعله الاقرب انتهى وعليه قد يشكل على ما استظهره في مسئلة اثر اف الما كولة على الموت السابقة الا ان يسوى بينهما وقد يقال ينبغي ان يحل البقاء ان رجى وجود شقص فان كان ميؤا منه عادة فهو للوقوف عليه (صرف للوقوف عليه) ظاهره وان أمكن ان يشترى به امة أو شقصا (لانه اقرب لمقصوده) كضيقه من الاضحية على الراجح الاقنى في بابها

أوجب مالا فهي في بيت المال وفي فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر رحالقه الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رقى كالأبضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الوقف اشترط أن يبدأ من غلته بعمرته فيكون وقفا كالأصل قال القولى ولعله منه تفرع على أن نفقة العبد لا تتجرب في كسبه إذا لم يشترطه الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لآن شراء غيره ليس عمارة نعم إن شرط الواقف إبداله أذارق اتجه ما قاله وكفوله ليكون وقفا بل لا بد من إنشاء وقفه ومن ثم اتفق الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارا كان طلقا إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراده بالطلق أنه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلعه نحو ربيع أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل ينتفع بها جذعا) باجارة

وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الأول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولومات الموقوف الجانى لم يسقط الفداء نهاية اى عن السيد ولا عن بيت المال ع (قوله فهي في بيت المال) عبارة المغنى ولو جنى الموقوف جناية توجب قصاصا اقتصر منه وفات الوقف كالمومات أو وجب بجنايته مال أو قصاص وعنى على مال فداء الواقف باقل الامر من قيمته والارش وان مات العبد بعد الجناية فلا يتعلق المال بقرنته لتعذر بيعه ولأن تكررت الجناية منه حكم المولد اى فى عدم تكرار الفداء ومشاركة الجنى عليه الثانى ومن بعده الأول فى القيمة أن تم بأرض الجنائيات وأن مات الواقف ثم جنى العبد فدى من كسبه فى احد وجهين يظهر ترجيح الوجه الاخر من بيت المال كالحرم المعسر ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت إلى الورث اه وفى النهاية نحوها إلا أنها رجعت الوجه الاخر وفاقا للشارح قال ع وشوقول حج ولو جنى الموقوف جناية أو جبت مالا فهي في بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداءه من جهة الواقف ماله أو فقره على ما يفيد قول الشارح مر فان مات الواقف اه وعبار قسم قوله فهي في بيت المال قال فى الروض لا فى تركه الواقف انتهى واتفق بكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعدموت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامر من كفى الروض اه (قوله ولعله) اى قول القاضى ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه ايضا إلا أن يكون الخ (قوله على أن نفقة العبد لا تتجرب الخ) اى وهو مرجوح (قوله وفيه) اى قول القولى (قوله لان شراء غيره) اى غير الحجر الموقوف (قوله ليس عمارة) ولو فرض وسلم انه عمارة فتقديم العمارة لا يتوقف على شرط الواقف اه سيد عمر (قوله وكفوله) عطف على قوله ش اه سم (قوله ليكون وقفا) الموافق السابق عن بيت القاضى فيكون الخ بالفاء (قوله إلا إذا رأى وقفه الخ) اى وقفه عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلق الخ) ومعنى الطلق الوضعى عدم التقيد وإطلاعه على الملك لعلقة ان مالكة يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الواقف اه ع (قوله الموقوفة) اى قوله وكذا الدابة فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله اوزمنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال فى الدرس عما وجد من الاشجار فى المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا فذا يفضل فيه إذا جف والظاهر من غرسه فى المسجد أنه موقوف فيجوز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين أن لم يمكن الانتفاع بها فاقرب يحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثانى هو الاقرب اه ع وشوقال فى اخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر أن مثل ما وجد فى المساجد ما وجد فى المدارس (قوله نحو ربيع) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مفرسها قبل جفافها اه معنى (قوله اوزمنت) من باب تعب يقال زمن زمانا وزمانا وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه ع (قوله وإن امتنع الخ) لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها اعنى الشجرة وامام الدابة الزمنة لحكمها واضع سيد عمر وشوق (باجارة وغيرها) ادامة الوقف في عينها ولا تباع ولا توهب للخبر السابق اول الباب اه معنى (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها أو يشترى بثمنها واحدة من جنسها أو شقها يتوجب ذلك لا بقال الفرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة سم على حج اه ع (قوله انقطع الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح مرفوع قول الروض بخلاف الاضحية حيث لا يشترى بقيمتها شخص شاة اى على وجهه م (فهي في بيت المال) قال فى الروض لا فى تركه الواقف انتهى واتفق بكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعدموت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامر من كفى الروض وعبارته ومضى وجب مال أو عنى عليه فداء الواقف باقل الامر من ولأن تكررت الجناية حكم المولد فان مات الواقف ثم جنى فن كسب العبد أو بيت المال وجهان لأن تركه الواقف (قوله وكفوله) اى القاضى عطف على كقول ش (قوله ليكون وقفا) لعل قوله وقفا حكاية لمعنى الاصل (قوله وإن امتنع الخ) بتأمل (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها انقطع الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشترى بثمنها واحدة من

أى ويملكها الموقوف عليه حيث عدل (٢٨٢) المعتمد وكذا الدابة الزمنة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن أكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف

بحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما يحسب ابن الرقعة والقمولى وجرى عليه إن المقرى فروضه
لكنهما لا يتابع ولا توهب بل ينتفع بهيها كام الولد ولحم الاضحية لكن اقتصر المصنف على ما ذكره كالخاوى
الصغير يقتضى انها لتصير ملكا بحال واعتمده الشيخ رحمه الله وقال انه ما وافق للدليل وكلام الجمهور ولا
يلزم عليه أى الاول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لان معنى عوده ملكا انه ينتفع به
ولو باستهلاكه كالا حراق ومعنى عدم بطلان الوقف انه ما دام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الاملاك
من بيع ونحوه كما سراه قال عرش قوله لم يملكها لا يتابع أى مع ضرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل
من هذه المسئلة انه حيث تعدد الانتفاع بها من الجهة التى وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى انه
ينتفع بها كانتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعدد الانتفاع بها من الجهة التى قصدت بالوقف لا ينتفع
بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الوجه الاكمل اهـ قوله أى ويملكها
الموقوف عليه الخ قال فى شرح الروض لكونها لا يتابع ولا توهب بل ينتفع بهيها كام الولد ولحم الاضحية
اهـ مر اهـ سم (قوله وكذا الدابة الخ) هـ لا جاز بيعها والشراء بشئها من جنسها شقص كما إذا بحت
المشقة على الهلاك وفعل بشئها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا أمكن اهـ سم (قوله اذ يصح بيعها
للحمها) قد بدل على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المتع هنا اهـ سم (قوله)
وأفتيت فى ثمرة وقفت أى أصلها وهذا الفرع ليس مانع فيه لكونه به مناسبة اهـ سيد عمر (قوله وأشرفت
الى قوله واطال جمع فى درده فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله بل يجتهد الى قال السبكي (قوله) ويصرف
ثمنا الخ) عبارة المغنى وهذا ما جرى عليه الشيخان وهو المعتمد وعلى هذا يصرف ثمنا الخ اهـ (قوله)
ووقفها) قبل ما قبله اهـ عرش (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اهـ عرش (قوله)
بنحو شراء) أى كالمطعم اهـ معنى (قوله فانها يتابع جزءا) أى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها
فى شراء حصص بدلها اهـ عرش (قوله نحو الواح) أى كابواب اهـ معنى (قوله) وقد تقوم الى قوله

جنسها أو شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعدد الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها
فصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة (قوله) انقطع لم يذكر فى شرح الروض فى هذا الشق الانتفاع بل
اقتصر فيه على قوله صارت ملكا للموقوف عليه لكونها لا يتابع ولا توهب لكن قوله بعد تقرر هذا الشق
والذى قبله ما مضى لكن اقتصر منهاج كاصله والخاوى الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم يقطع الوقف
وقضيته انه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد ما وافق للدليل وكلام الجمهور على ان ادعوا ملكا مع القول بانه
لا يبطل مشكل اهـ يقتضى أن المراد فى هذا الشق أنه لا يبطل الوقف وعليه فيمكن أن يجاب عن اشكاله
بان المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاكه كالا حراق كان المراد بعدم بطلان الوقف انه لا
يفعل به ما دام باقيا ما يفعل بالاملاك ونحوه فليتأمل ثمرايت مر ذكر فى الجواب (قوله) أى ويملكها
الموقوف عليه حيث عدل قال فى شرح الروض لكونها لا يتابع ولا توهب بل ينتفع بهيها كام الولد ولحم الاضحية
اهـ مر (قوله) وكذا الدابة الزمنة) هـ لا جاز بيعها والشراء بشئها من جنسها شقص كما إذا بحت المشقة
على الهلاك وفعل بشئها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا أمكن (قوله) اذ يصح بيعها للحمها) قد بدل
على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المتع هنا (قوله) وأفتيت فى ثمرة وقفت للفرقة
الخ) يتأمل فيه فان الوقف ان كان لنفس الثمرة كما هو ظاهر هذه العبارة فيرد عليه ان الثمرة من المعلوم
وقد تقدم انه لا يصح وقفه لان شرط الموقوف امكان الانتفاع به مع بقاء عينه وان كان الوقف لاصلا
لتصرف الثمرة للفرقة فان الثمرة ملكة فلا حاجة الى بانه جواز بيعها للحاجة واستثناء ذلك من منع بيع الوقف
كما هو صريح السياق فليتأمل (قوله) واستثنت من بيع الوقف الخ) كذا الى اخر المسئلة مر (قوله) ولو بان
اشترها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق فى مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل

غيرها (وقيل يتابع) لتعدد
الانتفاع كما شرطه الواقف
(والثمن) الذى يست به على
هذا الوجه (كيفية العبد)
فبأن فيه ما مر وأفتيت فى
ثمرة وقفت للفرقة على
صوامر مضان غثي تلقها
قوله بان الناظر عليه ما هم فيه
يشترى بشئها مثلها فان كان
اقراضها اصلح لهم لم يعد
تعيينه (والاصح جواز بيع
حصص المسجد اذا بليت
وجنوده اذا انكسرت)
او اشرفت على الانكسار
(ولم تصح الا للاحراق)
لثلا تصح تفصيل يسير من
ثمنا يعود على الوقف أى
من ضياعها واستثنت من
بيع الوقف لانها صارت
كالمعدومة ويصرف ثمنا
له صالح المسجد ان لم يمكن
شراء حصص او جاز به
واطال جمع فى الانتصار
للمقابل انها يتبع نقلها ومعنى
والخلاف فى الموقوفة ولو
بان اشترها الناظر ووقفها
بخلاف الملوكة للمسجد
بنحو شراء فانها يتابع جزءا
وخرج بقوله ولم تصح
الخ ما اذا أمكن ان يتخذ منه
نحو الواح فلتابع قطعا بل
يجتهد الحاكم ويستعمله
فيما هو اقرب المقصود
الواقف قال السبكي حتى لو
أمكن استعماله بادراجه
فى آلات العبارة امتنع بيعه

فيا يظهر وقد تقوم قطعة جند مقام آجرة والحنانة مقام التراب ويختلط به أى يقوم مقام الذين يخلط به الطين وأجرها

وأجرها بالخلاف في دار
منهدة أو مشرفة على
الانهدام ولم يصلح للسكنى
وأطال جمع فيرده أيضا
وأنه لا قائل بخواز يعمان
الاصحاب ويؤيد بما قاله
نقل غير واحد الاجماع
على أن الفرس الموقوف
على الغزو وإذا كبر ولم يصلح
له جاز يبيع على أن بعضهم
أشار للجمع بحمل الجواز
على تقضاها والمنع على أرضها
لأن الانتفاع بها يمكن فلا
مسوغ لبيعها ولو أنهدم
مسجدو تعذرت أعادته لم
يبيع بحال لا مكان الانتفاع
به حالا بالصلاة في أرضه
وبه فارق ما في الفرس
ونحوه ولا ينقض إلا أن
خيف على تقضه فينقض
ويحفظ أو يعمر به مسجد
آخر إن رآه الحاكم
والأقرب إليه أولى لآنحو
بترأ وباطقال جمع إلا أن
تعذر النقل لمسجد آخر
وبحث الأذرعى تعدين
مسجد خص بطائفة خص
بها المنهدم أن وجد وأن بعد
والذى يتجه ترجيحه بيع
وقف المنهدم أخذًا بما مر
في تقضه أنه أن توقع عوده
حفظ له أو الا صرف لمسجد
آخر فإن تعذر صرف
للفقراد كما يصرف النقص
لتحور باط

وأجرها من كلام السبكي (قوله في دار منهدة الخ) وقرئ بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره
وافق والد رحمه الله تعالى بأن الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره
إن منع بيعها هو الحق ولا يجوز أن يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حل القول بالجواز على
البناء خاصة كما أشار إليه ابن القري وهذا الحل أسهل من تضعيفه أهال عشرين قولهم رخصة إى دون الأرض
فلا يجوز بيعها (قوله فيرده) إى القول بجواز بيعها (أيضا) إى كد جواز بيع حصر المسجد الخ (قوله)
وأنه الخ (أى وفي أنه الخ) (قوله على أن بعضهم أشار الخ) مال إليه النهاية كما مر وجزم به المغنى عبارة تنبيه
جدار الدار الموقوفة المنهدم إذ تعذر بناؤه كالتلف فيأت فيه ما مر أهال في حصر المسجد إذ ألبت وجنوعه
الخ (قوله بحمل الجواز الخ) لا يبعد القول بالجواز في النقص عند احتمال ضياعها لأن حفظه حينئذ يكاد أن
يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر بأقيه وأن قل أخذ من المسائل الآتية في نحو المسجد أه سيد عمر قول المتن (ولو)
أنهدم مسجد الخ) إى أو تعطل بخراب البلد مثلا أه معنى (قوله لا مكان) إى قوله إى وحينئذ في النهاية (قوله)
ولا ينقض إى قوله قال جمع في المغنى (قوله أو يعمر به الخ) إى أن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه
قوله الآتى أخذًا مما مر في تقضه فتأمل أه سم (قوله أو يعمر به مسجد آخر الخ) إى ويصرف للثاني
جميع ما كان يصرف للاول من الدالة الموقوفة عليه ومنه بالاولى ما أكل البحر المسجد فتنتقل انتفاضة
لحل آخر ويغفل بطلته ما ذكر ومثل المسجد أيضا غيره من المدارس والربط واضرحة الاولياء فتعنا
اللههم فيقتل الولي منها إلى غير ما للضرورة وقصر على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه في محله
الاول ع ش (قوله والأقرب الخ) إى المسجد الأقرب أه ع ش (قوله لآنحو بترأ الخ) عبارة
المغنى والياني به بترأ كالأبني بنقض بخر ب مسجد إى بترأ أخرى مراعاة لغرض الوقف ما يمكن
ولو وقف على قطرة أو غرق الوادى وتعطلت القطر أو احتيج إلى قطرة أخرى جاز نقلها إلى محل الحاجة
وغة وقف الثغر وهو الطرف الملاصق من بلادنا ببلاد الكفار إذ حصل فيه الأمن بحفظه الناظر لا احتمال
عوده نغرا أه (قوله لآنحو بترأ وباط) إى وإن كانا موقوفين أه ع ش (قوله وبحت الأذرعى الخ) معتمد أه
ع ش (قوله تعين مسجد) إى تعميره (قوله وإن بعد) إى ولو في بلد آخر أه ع ش (قوله في ربيع وقف الخ)
عبارة النهاية ما ريع المسجد المنهدم فقال والد رحمه الله أنه إن توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الإمام ولا
فإن أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف إليه به جزم في أنوار ولا لا فنقطع الآخر فيصرف لأقرب الناس
إلى الواقف فإن لم يكن نواصرف إلى الفقراء أو المساكين ومصلح المسلمين إى قال سم بعد ذكر كلام
الشهاب الرملى المذكور وأعلم أن الوقف على المسجد إذ لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع
الآخر كافي الروض وقد قرر في منقطع الآخر أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف فتقوله هنا أنه
إذ لم يتوقع عوده يصرف إلى مسجد آخر أو أقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل أه وقال ع ش
قوله لم رآه مصلح المسلمين إى على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح أه (قوله لمسجد آخر) إى
قريب منه أه شرح المنهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قرب من الجميع لم يجوز على الجميع

الوقف بقیمته ووقفه بین الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وان فاعل الاول الحاكم دون
الناظر بخلاف الثاني ففعله الناظر مر (قوله وأجرها بالخلاف في دار منهدة الخ) شامل للوقوفة على المسجد
والموقوفة على غيره وافق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بأن الراجح منه منع بيعها سواء أوقفت على
المسجد أم على غيره ويمكن حل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض وجدار داره المنهدم وهذا
الحل أسهل من تضعيفه شرح مر (قوله ويؤيد بما قاله الخ) كذا شرح مر (قوله أو يعمر به مسجد آخر)
إى أن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتى أخذًا مما مر في تقضه فتأمل (قوله والذى يتجه ترجيحه الخ)
الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أنه إن توقع عوده حفظ والا صرفه لأقرب المساجد ولا
فلا قرب إلى الواقف والألف فقراء أو المساكين أو مصلح المسلمين وحل اختلافهم على ذلك أه أعلم أن

أما غير المنهدم فأفضل من غلة الموقوف على مصالحه فيشترى له بها عقار ويؤنف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أي أن توقفت عن قرب كما اشار إليه السبكي ويظهر ضبطه بان توقف قبل عروض ما ينشئ منه عليه وإلا لم يدخر منه شيء لاجلها لانه يعرض للضياع او لظالم يأخذه أي وحيدتين أي يشترى به (٢٨٤) عقارا لو أن أخرجه بشرط له لعارض ضرورة حينئذ وعليه ينبغي تعيين صرف غلة هذا للعمارة ان وجدت

أو يقدم لأحوج فيه نظرو الأقرب الثاني فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه ولو احدث منها امر (قوله) أما غير المنهدم (قوله) أي أن توقفت في المعنى (قوله) أي بما فضل من الغلة (قوله) ضبطه (قوله) أي الأقرب (قوله) لانه أي الادخار (يعرضه) أي ما يدخر من ربع الموقوف على العمارة (قوله) أي حينئذ أي حين إذا لم يحجز الادخار (قوله) به أي ربع الموقوف على العمارة (قوله) أي المسجد (قوله) وإن أخرجه (الخ) أي لاشترائه الناظر عما شرطه الواقف من صرفه للعمارة فقول له شرطه بالنصب على نزع الخائض (قوله) للضرورة متعلق بيبقى الخ (قوله) لمصلحة (قوله) فرغ تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم ما في ذلك من حفظ الوقف وبصرف ربع الموقوف على المسجد وقفا طلقا أو على عمارته في البناء والتجصيص للحكم والسلم واليواري للتخليق بها والمكانس ليكنس بها المساحي لينقل بها التراب وفي ظله تمنع افساد خشب الباب بمطروحه أو لم تقصر بالماء وقوة أجرة قيم لا مؤذن وامام حصروه دهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فان كان الوقف لمصلحة المسجد صرف من ريعه ما ذكر لافي التزيق والنقش بل لو وقف عليها لم يصح اه معنى زادها بقوله هذا المذكور من عدم صرف ذلك للوذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كافي الوقف على مصالحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح ويتجه الحاق المحصر والدين بهما في ذلك وهو فيها ايضا لاهل الوقف اما بما ياد لقسمة ولو افرازا اه قال ع ش قوله ولا لقسمة هو واضع ان حصل بالقسمة تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين اما عند عدم حصوله كان تراخا على انكل واحد منهم ياخذ دارا ينفع به امة واستحقاقه فالظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء اه وقوله دارا الخ أي أو بيتا مثلا لا يطلق مستحقه أي الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله) ولو وقف ارضا (قوله) الى الفرع في النهاية (قوله) وقد افق البلقيني الخ) تأيد لما قبله (قوله) على ان الغرض الخ) وفي سم بعد استشكله مانعه نعم يمكن ان يقصد بهذه العلوة والفرق بين مسئلة البلقيني وما قبلها حيث اشترط فيها لا فاعا قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا لان جعل هذه علوة غير ظاهر اه (قوله) في مسئلتنا) أراد بها مقابلة مسئلة البلقيني (قوله) وجمع) أي بين ما في فتاوى ابن عبد السلام وما في الروضة (قوله) يحمل هذا) أي ما في الروضة (قوله) لانه اضاءة مال) فيه ان اضاءة المال جائزة لادنى غرض وتعظيم المسجد غرض أي غرض (قوله) يحمل الاول على ما اذا الخ) قد نبهنا فيه قوله تعظيما لانه مشعر بانه لا غرض فيه سوى التعظيم اه سم (قوله) وحمل الثاني) أي ما في الانوار (قوله) على الموقوفة

لانه اقرب الى غرض الواقف المشترط له على عمارته فان لم يحتج للمعارة فان امن عليها حفظها والا صرفها لمصلحة لا لمطلق مستحقه لان المصالح اقرب الى العمارة ولو وقف ارضا للزراعة فتعذرت وانحصر النفع في الغرس او البناء فعل الناظر احدهما او اجراها لذلك وقد افق البلقيني في ارضه موقوفة لتزوع جبا فاجرها الناظر لتغرس كرمها بانه يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف اه فان قلت هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتزوع جبا متضمن لاشترط ان لا تزوع غيره قلت من المعلوم انه يقتصر في الضمني مالا يقتصر في المنطوق به على ان الغرض في مسئلتنا ان الضرورة اجأت الى الغرس او البناء ومع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف لعل بانه لا يريد تعطل وقفه وتوابعه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف (قوله) في فتاوى ابن عبد

الوقف على المسجد اذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال في الروض وإن وقفها أي الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان منقطع الآخر ان اقتصر عليه ويجعل على مصالحه اه وقد تقر في منقطع الآخر ان يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فهو همها انه اذا لم يتوقع عود مصرف الى مسجد آخر أو اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتام (قوله) ما فضل من غلة الموقوف على مصالحه الخ) كذا شرح حر (قوله) بخلاف الموقوف على عمارته) كذا شرح حر وفي الفتوة بين الوقف على مصالحه والوقف على عمارته مع ان عمارته من مصالحه (قوله) وقد افق البلقيني الخ) كذا شرح حر (قوله) على ان الغرض في مسئلتنا الخ) فيه بحث لانه ان اراد بمسئلتنا مقابلة مسئلة البلقيني فلا موقع لهذه العلوة من الجواب لانه جواب عن اعتبار البلقيني بعدم مخالفة شرط الواقف مع انصور المسئلة بما يقتضي مخالفة

السلام يجوز ايقاد اليسير في المسجد الخالي لا تعظيمه له لانهارا للسرف والتشبه بالنصارى أي وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا اسرج من وقف المسجد او ملكه او الاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاءة مال بل الذي يتجه الجمع يحمل الاول على ما اذا توقع ولو على تدوير احتياجا احدهما فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها اثر ايجارها للزراعة أي مثلا وصرف غلتها للمصالحا وحل على الموقوفة

فالمملوك لا يمكن ان عرف ولا قال ضائع أى ان ايس من معرفته يعمل فيه الامام المصلحة وكذا الجور ولا يجوز لغیر الموقوف عليه البناء مثلاً في هو الموقوف لانه موقوف كان هو المملوك مملوك المستاجر مستاجر فلم يستاجر منع المجر من البناء فيه اى ان اضره كما هو ظاهر (تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخرجه ابوزرعة (٢٨٥) على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير

بيان مصرفه فالقول بطله وغيره يصححه وهو المتمدن عليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجد وتوابعها لا للقراء المجاورين فيها هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا تخفيتهما المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحل على الحقيقة ما لم يمتنع منه مانع ولا مانع هنا تعينت الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما ولغير ما معنى اهلها اذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذى يتجه ان ناظرهما مخير في الصرف لعمارة المسجدين ولن يفهما من القراء والمساكين

(فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص والعام او لبتضع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلاً ليقضى له عليها حاجة فلا ينافي ذلك

أى على المقبرة الموقوفة (قوله فالمملوك لا يمكن) مبتدأ وخبر (قوله وكذا الجبولة) أى وما لا يعلم كونها مملوكاً وموقوفة مال ضائع فالمملوك لا يجوز له المالك (قوله والمستاجر) أى وان هو المستاجر اهل قوله أى ان اضره أى المستاجر بكسر الجيم (قوله وخرجه ابوزرعة على اختلافهم الخ) لعل محل التردد قبل اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف الى اهلها فقط حيث عليه الواقف اه سيد عمر اقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن ان يعلم المعتاد في زمن الواقف عملاً بالاستصحاب المقلوب كما مر (قوله فهو) أى الوقف على المسجد من غير بيان مصرف (قوله فيصرف) أى الوقف على الحرمين (قوله لعمارة المسجد) الاولى تشبه المسجد (قوله وتوابعها) أى توابع عمارة المسجد كفسح وشوراه (قوله فيهما) أى المسجدين (قوله حاصل كلامه) أى انى زرعة (قوله جميعهما) أى الحرمين من مكة المكرمة والمدينة المنورة (قوله والواجب الخ) الواو حالية (قوله الشاملة لهما الخ) قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله لا الآتى فالذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير اه سم (قوله من القراء الخ) أى وغيرهم على ما مر عن المعنى وسم ان الوقف على اهل بلدي دخل فيه اغناؤهم خلافاً لشرح الروض

(فصل في بيان النظر على الوقف) (قوله في بيان النظر) الى قوله وهل في النهاية (قوله وشروطه) أى النظر (قوله ووظيفة الناظر) أى وما يتبع ذلك كعدم انقاسخ الاجارة بزيادة الاجرة اه ع ش (قوله بان يركبه) أى الغير (قوله فلا ينافي الخ) المتبادر انه تنفيع على قوله بان يركبه الخ ان الاشارة بقوله ذلك الى التقسيم المار وان وجه عدم المناقاة ان ما تقدم متناوئاً وشراحي الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع وما هنا في المقيد باحدهما لكن يظهر لي وجه التفرع (١) فلو كان ادعى عدم المناقاة من غير تنفيع ثم وجه بما قلت لظهر الكلام وانه اعلم (قوله وما قيدته) أى من قوله ان كان ناظر الخ اه ع ش (قوله حلقتة) أى من يحصلها (قوله كل محتمل) الثانى اوجه بل متعين اذ لا جامع بين المستثنين لانه في مسألة الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما يطيقه وانما يستحق من ذلك قدر نقله تعين اعتبار المثلية بخلاف ما نحن فيه فانه يستحق جميع المنفعة وان يعملها قدر ما يطيق من ركب فقط وامتنعة فقط او منهما نعم ليس له تحميلها فوق الطاقة كذلك اه سيد عمر قول المتن (واو غيره) واحد كان او اكثر اه معنى وباتى في الشرح ما يفيد (قوله وكذا الشروط الخ) صادق بما لو كان النظر للفاضى فيتعين عليه استنابة المشروط وطوله وفيه شئء لما فيه من التحجير عليه مع انه لا يتسفيد النظر بالولاية العامة فليتأمل اه سيد عمر (قوله عن كل الخ) متعلق ببناءه (قوله لا يداخل) متعلق بشرط الخ فريد ثم اولاده نائب الناظر في حياته

شرط الواقف وان ارادها مسألة البقنى فقوله ان الضرورة الجات ينافي قوله ومسئلة البقنى الخ فليتأمل نعم يمكن ان يقصد هذه العلاوة الفرق بين مسألة البقنى وما قبلها حيث اشترط فيها لا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحاً الا ان جعل هذه علاوة غير ظاهرة (قوله والمستاجر مستاجر) أى وان هو المستاجر الخ (قوله الشاملة لهما) بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلها قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الاق والذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير (فصل في بيان النظر على الوقف الخ) (قوله فلا ينافي ذلك الخ) كذا اشرح مر

ما مر آنفاً في قول المتن باعارة واجارة وما قيدته به وهل يعتبر كونه مثله خلقه نظير ما مر في الاجارة أو يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لخلقته بخلافه ثم كل محتمل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا لو شرط نيابة النظر اى عن كل من وليه ولزيد واولاده (١) قوله التفرع كذا بخطه وامل الاولى التفرع اه من هاشم

(اتباع) كسائر شروطه وروى ابو داود عن عمر رضي الله عنه في امر صدقة ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لاولى الراي من اهلها وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه (٢٨٦) لا الموقوف عليه الا ان يشترط له شي من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه اشبه

قول المتن (اتباع) أي شرطه سواء فوضه له في حياته أم وصى به له لانه المتقرب بالصدقة فيقع شرطه كما يتبع في مصارفها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فان مات فلفلان جاز اه معنى (قوله) كسائر شروطه (اي قوله) لا الموقوف عليه في المعنى والى قوله ان شرط نظره في النهاية قال عث ومنها اى من سائر الشروط ما لو شرط ان لا يؤجر باكثر من كذا وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الاماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بمأشرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث يمكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو آجره باكثر مما شرطه الواقف فلا اجارة فاسدو ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل و اجرة المثل ان كان ما شرطه زائد اعليا لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائد اعلى ما وجب عليه لا يملكه الا اخذاه (قوله) صدقته (اي وقعه عث) (قوله) كقبول الوكيل (اي فلا يشترط قبوله لفظا ومعنى وشرح الروض (قوله) انه (اي جعل النظر لشخص (قوله) فلا يرتد (اي حق النظر (قوله) بعيد) خبره وقول السبكي (قوله) سقط (اي حقته من النظر وانتقل لمن بعده اه عث (قوله) وإن شرط نظره (الخ) خلافا للمعنى والنهاية بعبارةهما الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بمنزلة نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا نعم يقيم الحاكم متكلما غير مدة اعواضه فلو اراد العود لم يحتج الى توليد جديدة اه قال عث قوله مر فلا ينزل الخ ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بقرع فلا يسقط حقه ويستتبع القاضى من يباشر عنه في الوظيفة فم هذا مع قوله مر السابق كبقية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لا حد حال الوقف اتباع ومنه ما لو شرط الامامة والخطابة للشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنها ما لاخره وبأشر الم فروغ له فيه ما مدته ثم مات الفارغ عن اولاد فينتقل الحق في ذلك للاولاد وفي فتاوى الشارح مر ما يصح بان انتقال الحق للاولاد اه (قوله) والا يشترط الخ (عبارة النهاية اى وان لم يشترطه لاحداى حال الوقف والمعنى قال عث قوله مر وان لم يشترطه لاحداى ان لم يعلم شرطه لاحد واهل عدم شرطه واجب الحال اه (قوله) اى القاضى (الى المتن في المعنى والى التنبيه فى النهاية (قوله) لماعدا ذلك (اي كقسمة الغلة (قوله) ولو واقفا (اي ولو كان الغير واقفا اه سم (قوله) وموقوفا عليه ولو شخصا الخ (اي ولو كان الموقوف عليه شخصا الخ اه عث الواو بمعنى او (قوله) وجزم الماوردى (مبتدأ (قوله) ضعيف) خبره (قوله) بلا شرط (اي حال الوقف (قوله) والخوارزمى (عطف على الماوردى (قوله) زاد (اي الخوارزمى (قوله) السبكي (الى قوله) واستدل في المعنى (قوله) افتاء طويل الخ (ووقع هذا الافتاء بعد تولية القضاة الاربعة اهمنى (قوله) شرط (اي النظر (قوله)

(قوله) وقبول من شرط له النظر (الخ) في الروض ولقبوله أى المشروط له النظر حكم قبول الوكيل انتهى (قوله) وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف عليه الخ (وظاهر ان من لم يشترط له النظر بل فوضه اليه الواقف حيث كان له النظر والحاكم حكمه قبوله كقبول الوكيل ايضا وانما خص من شرط له النظر لئلا يتوهم انه كالوقوف عليه المعين كما اشار بقوله لا الموقوف عليه الخ (قوله) بعيد بل لقبوله ثم اسقط حقه منه سقط) كذا شرح مر (قوله) ان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الخ (في شرح مر الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بمنزلة نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا نعم يقيم الحاكم متكلما غير مدة اعواضه فلو اراد العود لم يحتج الى توليد جديدة انتهى وفي شرح الشارح للارشاد وقضية هذا اى من شرطه له النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم ينصب بدله الحاكم انه ينزل بمنزلة نفسه لكن قال السبكي الذى اراده ان لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ويرفع الامر للقاضى ليقم غير مقامه وعليه فتولية الحاكم غيره كما مر ليس لانزاله بل لامتناعه فاذا عداد النظر له اه (قوله) ولو واقفا (اي ولو كان الغير واقفا) (قوله) ضعيف (كذا مر

بالا بآحة فلا يرتد بالرد بعيد بل لقبوله ثم اسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيده كلامهم فى الوصى ومن ثم ينبغي ان يحجى فيه ما فى الموصى من انه لو خيف من انزع اله ضرر يلحق المولى عليه ثم يعزل لنفسه ولم ينفذو يؤيدونه كالموصى ما صرحوا به انما هنا فى جعل النظر لاثنتين تفصيل الا بصا لاثنتين من وجوب الاجتماع تاروق عدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا يستحق المشرف شيئا مما شرط للناظر كما هو ظاهر لانه لا يبنى ناظرا ومنصوب الحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزما (والا) يشترط لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف بله لاسبب حفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة الى عدا ذلك نظير ما مر فى مال اليتيم (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان اول من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه ولو شخصا معينا وجزم الماوردى بشيئته لواقف بلا شرط فى

مسجد المحلة والخوارزمى في سائر المساجد

وزاد ان ذريته مثله ضعيف (تنبيه) للسبكي افتاء طويل ان القاضى الشافعى يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط للحاكم من غير قيد او

أو سكت عن نظره أو آل نظره للحاكم استدله بما توقف الاذرعى فيه والذي يتجه ان محله في وقف قبل سنة أربع وستين وسبعمائة لأن الشافعى هو المهود حيث تنو القضاة الثلاثة إنما أحدهم من حيث ذلك الملك الفاهر واما بعد فينبغى (٢٨٧) اناطة ما جعل للقاضى بالقاضى الذى يتبادر

اليه عرف أهل ذلك المحل
مالم يفوض الامام نظر
الوقوف لغیره ومن ثم كان
النظر في الحقيقة إنما هو
للإمام كما صرحوا به في موضع
وتصریحهم بالقاضى في
مواضع انما هو لكونه نائبه
ومخالفة السبكي في ذلك
مردودة ثم رأيت أبا زرعة
ذكر كلام السبكي بطله ثم
اعتمد انه متى عر بالقاضى
حل على غير السلطان للعرف
المطرد بذلك أو بالحكم
تأول القاضى والسلطان
لغة ولا عبرة بالعرف لانه
فيه مضطرب فلكل
التصرف فيه والسلطان
تفريضه لغير القاضى قال
السبكي وليس للقاضى اخذ
ما شرط للناظر إلا ان صرح
الواقف بنظره كالميل له
أخذ شيء من سهم عامل
الزكاة قال ابنه التاج ومحلّه
في قاض له قدر كفاية وفيه
نظر وبحث بعضهم انه
لو خشى من القاضى اكل
الوقف لجوز جازان وهو
بيده صرفة في مصارفة اى
ان عرفها والافوضه افيقه
عارف بما راساله وصرها
﴿فرع﴾ شرط الواقف
لناظر وققه فلان قدرا فلم
يقبل النظر الا بعد مدة
بان استحقا لمعلوم الناظر
من حين آل اليه كذا قيل

أو سكت الخ عطف على شرط (قوله ان محله) أى اختصاص القاضى الشافعى بالنظر فياذكر (قوله
واستدل له الخ) عبارة للمنفى قال لان القاضى الشافعى هو المفهوم عرفا عند اطلاقه في قول القاضى من غير
تعيين فهو الشافعى وان اريد غيره يتدور وقد استقر ذلك في الديار المصرية اه (قوله انما احدهم) اى
القضاة الثلاثة (قوله من حيث ذلك) اى حين دخول السنة المذكورة اى بعده (قوله ما جعل للقاضى) اى من
غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) اى التفصيل المارحيث ادعى الاختصاص للقاضى الشافعى مطلقا
ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حمل) اى القاضى (قوله أو بالحكم) عطف على بالقاضى (قوله تناول)
اى الحاكم (قوله ولا عبرة بالعرف) اى الغير المطرد بقريته ما بعده (قوله فلكل) اى من القاضى
أو السلطان (قوله إلا ان صرح الواقف الخ) ظاهره منع اخذه وان كان النظر له بان لم يشترط لاحد فلتأمل
اه سم وظاهره ان التصريح شرط النظر لا ولادته مثلا ثم للقاضى (قوله وفيه نظر) اى في قول التاج ولعل
وجه النظر ان المتبادر من اطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله صرفة في مصارفة) اى ولو بآجارة اعرش
(قوله وصرها) اى صرف فيها على الحذف والايصال (قوله فرع شرط الواقف الخ) في الرض وشرحه
فان شرط اى الواقف له اى للناظر عشر الغلة اجرة لعمله جائز ان عزله بطل استحقاؤه وان لم يتعرض لكونه
اجرة استحقاؤه لا يبطل استحقاؤه ليعزله لانه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة عزله ان يشترط
لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولي به اه وقضية قوله وان لم يتعرض الخ انه لا يحمل المشروط
على انه اجرة الا اذا تعرض الشارط لذلك اما اذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر
ان هذا اذا غير الناظر فان شرط شيئا لم يكون ناظر اثم اقام هو أو الحاكم ناظر اسقط استحقاؤه بعزله وعلى
هذا اعنى انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض لذلك فان صورت مسألة الفرع المذكور بما اذا
كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقول المذكور وان صورت بما اذا لم يكن اجرة فالوجه القليل
المذكور فليراجع اه سم اقول المتبادر من قول صاحب القليل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الاول
ومن قول الشارح وانما يتجه الخ الثاني (قوله شرط الواقف) اى لشرط الخ و(قوله لناظر وققه) مضاف
ومضاف اليه (قوله فلان) بدل من ناظر (قوله لمعلوم النظر) بالاضافة اى المشروط في مقابلته (قوله من
حين الخ) اى النظر وإن لم يشره (قوله كذا قيل) افي بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وانما
يتجه في المعلوم) هل يستحق جميع المعلوم حيث تناول القدر الزائد على اجرة المثل محل تأمل والا قرب الاول
بالنظر لعبارة والثاني بالنظر للمعنى فلو عر بقوله وانما يتجه فيما زاد على اجرة المثل لكان حسنا اه

(قوله الان صرح الواقف الخ) ظاهره منع اخذه وان كان النظر له بان لم يشترط لاحد فلتأمل (قوله
فرع شرط الواقف لناظر وققه الخ) في الرض وشرحه لناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وان
زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم ان شرطه لنفسه تعيد ذلك بآجارة المثل كما عرفنا عمل بلا شرط
فلا شيء له فان شرط عشر الغلة اجرة لعمله جائز ان عزله بطل استحقاؤه وان لم يتعرض لكونه اجرة
استحقه ولا يبطل استحقاؤه ليعزله لانه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله ان يشترط
لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولي به اه وقضية قوله وان لم يتعرض الخ انه لا يحمل المشروط
على انه اجرة الا اذا تعرض الشارط لذلك اما اذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر
ان هذا اذا عين الناظر فان شرط شيئا لم يكون ناظر اثم اقام هو أو الحاكم ناظر اسقط استحقاؤه قوله
وعلى هذا اعنى انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض لذلك فان صورت مسألة الفرع
المذكور بما اذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقول المذكور وان صورت بما اذا لم
يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع (قوله كذا قيل) افي بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله

وانما يتجه في المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوى لاجرة
مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لانه في مقابلة عمله لم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الأذري خلافا لاكتفاء السبكي بالظاهرة في منصرف الواقف فينزل بالفسق أي المحقق بخلاف نحو كذب أمكن أن له فيه عدرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا انزل بالفسق فالنظر للحاكم كأي شيء وقياس ما يأتي في الوصية والشكاح

محنة شرط ذي النظر لذى عدل في دينه أي أن كان المستحق ذميا (والكفاية) لما تولا من نظر خاص أو عام (وهي) كما في مسودة شرح المذهب أو الأهم منها كما في غيره (الاكتفاء إلى التصرف) المفوض إليه كما في الوصي والقيم لانه ولاية على الغير وعند زوال الأهلية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولعن بعد غير الأهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بان لم يجعل النظر المتأخر إلا بعد فقد التقدم فلا سبب لنظره غير فقدته وبهذا فارق انتقال ولاية الشكاح للأبعد بفسق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بعد الأهلية إلا أن كان نظره بشرط الواقف كما أتى به المصنف لقوته إذ ليس لأحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من قصره لأسباب لولايته ويؤخذ منه أن الأوجه كلام السبكي أن شرطه لذلك لرجاء عودله وكلام ابن الرفعة إن لم يشترط له لأنه لا يمكن عودته إليه فحين كالمعديوم لكن ظاهر كلامها أنه مفروض فيمن شرط له وحيث

سيد عمر (قوله الواقف) إلى قوله أي إن كان في النهاية قول المتن (العدالة) أي لو أمر أو (قوله مطلقا) أي سواء لاه الواقف أو الحاكم أو عرش وفي الجبري عن الشورى ولو أعمى عن القليوبى ولو أعمى وخشى اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمداهم راه سم (قوله لاكتفاء السبكي الخ) اعتمداهم المعنى (قوله بالفسق الخ) قضيتاه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المروءة اه عرش (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عدرا اه سم (قوله للحاكم) أي العادل (قوله كأي شيء) أي انفا في الشرح (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح محنة شرط الخ) لكن ورد باشرط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا ومحنة تزويج الذي موليته ووضح شرح م راه سم قال عرش قوله لم لكن يرد الخ معتمد وقوله ووضح وهو أن ولي النكاح فهو أزع طبيعي يحمله على الحرص على تحصين موليته فدفعنا للمعارض بخلاف الوقف اه (قوله وهي) أي الكفاية مبتدأ (قوله أو الأهم منها) أي من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الاكتفاء الخ) خبر عبارة المغنى تنبيه في ذكر الكفاية كفاية عن قوله أو الاكتفاء إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كاصلها وحيث عطف الاكتفاء على الكفاية من عطف التفسير أو قال أفرد به بالذكر لكونه المهم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع فائت أهلية في مكان ثبتت في باقي الأمانة من حيث الأمانة ولا تثبت من حيث الكفاية إلا لأن ثبت أهلية في سائر الأوقاف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الديميرى ظاهر إذا كان الباقي فوق ما ثبت فيه أهلية أو مثله بكثرة مصارفه وأعماله فإن كان أقل فلا اه معنى وقوله ولو كان الخ في النهاية مثله (قوله المفوض) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية (قوله لانه ولاية الخ) تعليل للقياس (قوله) وعند زوال الأهلية عبارة المغنى فان اختلفت أحداهما نزاع الحاكم الوقف منه وإن كان المشروط له النظر الواقف قضية كلام الشيخين أن الحاكم يتولاه استقلالاً في قوله من أراد أن النظر لا ينتقل لمن بعده اه شرط الواقف النظر لأنسان بعده إلا أن ينص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر للحاكم) اعتمداهم راه سم وكذا اعتمداهم المعنى كما مر انفا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كما رجحه السبكي لأن بعده خلافا لأن الرفعة لا يعمل بحمل الخ اه (قوله الأبعد فقد المتقدم) وذلك بأن قال على أن النظر فيه لزيد ثم عمر ومثلا اه عرش (قوله) وبهذا أي بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ) عبارة المغنى فان زاد الاختلال عاد نظره اه كان مشروطا في الوقف منصو صاعليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه اه (قوله إذ ليس لأحد عزله) ومر عن النهاية والمعنى أنه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أن شرطه ذلك) أي شرط الواقف له النظر و (قوله وكلام ابن الرفعة أن لم يشترط له) أي بان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيد عمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) أي السبكي وابن الرفعة اه سيد عمر (قوله أنه مفروض) أي الخلاف (قوله فالأوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمعنى اعتداده (قوله عند الإطلاق) أو تفويض جميع الأمور له اه معنى ويأتى في الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لانه ينظر في مصالح الغير فأشبهه بولي اليتيم معنى قول المتن (والأجارة) أي فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو اجنيا حيث رأى المصلحة في ذلك وإن طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه اما إذا شرط ذلك فليس للنظر الأجر بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه اه عرش (قوله) إلا أن يكون) أي الناظر قول المتن (والعبارة) في الروض وشرحه أي والمعنى نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه ومعامته من حيث شرط الواقف من ماله أو من مال الواقف وإلا فمن منافعه أي الموقوف كسب العبد وغلّة العقار

فالأوجه ما قاله السبكي وإن قال الأذري في كلام البارودي ما يشهد بأن الرفعة (ووظيفته) عند الإطلاق حفظ الأصيل والنفقات على الاحتياط (الأجارة) بأجرة المثل أثير مجبورة إلا أن يكون هو المصدق كما مر بما فيه مبسوطا في الوكالة فرأجه

فاذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤن التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن اعتق من لا كسب له أما العمارة فلا تجب على أحد حيث ذلك المالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانه روحه وحرمة انتهى اه سم على حج وظاهر ان مثل العمارة اجرة الارض التي هي ابناء او غراس موقوف ولم تنفع منافعة بالاجرة اه ع ش (قوله) وكذا الاقتراض الى قول المتن فان فرض في النهاية الاقوله قال الغزى الى المتن وقوله قال السبكي الى ونقل وقوله ويوافقه الى محل ما ذكر (قوله) عند الحاجة) عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن الامام وناثبه والافتاق عليهما من ماله ليرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار اذا تجب العمارة حيث ذاه سم (قوله) ان شرطه له (الخ) أى شرط النظر الناظر الواقف حال الوقف (قوله) او اذن له فيه (القاضي) أى فلو اقترض من غير اذن من القاضي ولا شرط من الواقف لم يجز ولا يرجع بمصرفه لتعديده به اه ع ش (قوله) سواء مال نفسه (مقتضاه) انه يتولى الطرفين حيث تدبر بينهما ان يكون مثله ما لو شرط له الواقف او اذن له القاضي في الافتاق من ماله والرجوع وهل له ما ذكر في صورة الاقتراض لانه اقتراض في المعنى او يتعين فيه صورة القرض الحقيقي بالاجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيد عمر وقوله حيث ذاه حين اقترضه من مال نفسه وقوله ما ذكر أى الافتاق من ماله وقوله لانه أى الافتاق من ماله وقوله محل تأمل القلب الى الاول اميل (قوله) واذا اذن له (الخ) لعل المراد بالاذن ما يشمل ما لو شرط الناظر له الواقف فاقترض وافق عند الحاجة من ماله (قوله) لانها أى المذكورات من الحفظو ما عطف عليه (قوله) عنه الواقف (قوله) أى لضم الغلة (قوله) ذلك) أى ما في المتن والشرح (قوله) على (انه) متعلق بتسلك المتضمن معنى الاستدلال (قوله) ليس له (قوله) أى الناظر من جهة الواقف (قوله) محمد رده (قوله) أى رد السبكي ما قاله البعض (قوله) بان ذلك) أى كون وظيفة الناظر ما ذكره المصنف وحصرها فيه (في وقف لا وظائف فيه) أى لا مطلقاً (قوله) ان ذلك) أى التولية والعزل (قوله) وفي ولاية من هو اصلح (الخ) الا صوب وفي ولاية غير هو (الخ) أى كتولية مع وجود من هو اصلح منه الطلبة مدرّس (قوله) ونقل الاذرعى عن لا يحصى (الخ) يبين ان يكون محل الخلاف والتردد حيث لم ينص الواقف على تفويض ذلك الى احدهما لم يكن محمّراً في غير مطرد في زمنه كما هو ظاهر والا فلتجب شرطه أو العرف المذكور بخلافه وانّه اعلم اه سيد عمر وعبارة الرشيدى قوله ونقل الاذرعى عن لا يحصى وقال (الخ) والى الكلام في النظر الخاص لان نصب الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرعى في محل الفائدة قد يؤخذ من قوله أى المنهاج أن شرط الواقف النظر (الخ) انه ليس للقاضي أن يولى في المدرسة وغيرها لا عند فقد الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه كالعدم عليه كلامهم ولم ارض بما جالاه اه ثم قال في محل بعد هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هناك انه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة وغيرها ظاناً انه لا يحصر وصاروا يقولون بان التولية في التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص وهذا غير سديد واتصّب لنصر هذا بعض الشراح واطال القول فيه وهو الذى نمتدّده وان الحاكم لا نظر له معه ولا تنصرف الى آخر ما ذكره الشارح مع زيادة فقد عطلت ان الكلام في الناظر الخاص وكيف يتنصّف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر في الحقيقة انما هو له وانما جوزوا له الانابة اعتمده مر (قوله) في المتن والعمارة (في الروض) وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنه تجهيزه وعمارته من حيث شرطت وأشرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا تعطلت منافعه والنفقة ومؤنه التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن اعتق من لا كسب له أما العمارة فلا تجب على أحد حيث ذلك المالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانه روحه وحرمة اه (قوله) عند الحاجة) عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن الامام وناثبه والافتاق عليهما من ماله ليرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال (الخ) او خرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حيث ذاه (قوله) كفى الروضة (الخ) اعتمده مر (قوله) فالاجرة عليه (الخ) كذا شرح مر (قوله) ونقل الاذرعى (الخ)

(والعمارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة لكن ان شرطه له الواقف أو اذن له القاضي كفى الروضة وغيرها وان نازع فيه البلقينى وغيره سواء مال نفسه وغيره الغزى واذا اذن له فيه صدق فيه مادام ناظر الا بعد عزله (وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها لانها المعبودة في مثله ويلزمه رعاية زمن عينه الواقف وانما جاز تقديم تفرقة المذكور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المعجلة ولو استأنب في شيء من وظيفة غيره فالاجرة عليه لا على الواقف كما هو ظاهر قال السبكي وتمسك بعض فقهاء العصر بان وظيفته ذلك على أنه ليس له تولية ولا عزل محمد رده بان ذلك في وقف لا وظائف فيه وبان المفهوم من تفويضهم القسمة لكان ذلك له لكن للحاكم الاعتراض عليه فيما لا يسوغ وفي ولاية من هو اصلح للسلبين ونقل الاذرعى عن لا يحصى وقال انه الذى نمتدّده

أن الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا حاطة ورعاية ثم حل افتاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر جامعياتهم على أن كان عرف زمنه المطرد (٢٩) والافجدد كونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عز ولا لا تقدير معلوم انتهى واعترض

فيه لكثرة أشغاله كما هو ظاهر وهذا سقط ما في حواشي الشهاب من قاسم مع ما أورد فيه شيخنا في حاشيته اه عبارة شيخه ع ش قوله أن الحاكم لا نظره معه الخ انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر سم على حج أقول لا نظره معه لو كان هو الذي ولاه اه (قوله معه) أي مع الناظر (قوله ثم حل) أي الأذرع (قوله واعترض) أي اخل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بأن الناظر الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المعنى كما يأتي (قوله بأن الناظر قائم مقام الواقف) فانه قد أقامه مقام نفسه اه معني (قوله وهو الذي الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشي وغيره اه معني (قوله بتقدمه) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة النهاية والاقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الخ (قوله عن المعيد في التدريس) ثم يتخلص الخ أي حيث كان ثم معيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر اه ع ش (قوله عن الواجب) أي عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه (قوله أو يتفهمو اما بشكل) أي بما قرره الشيخ أولا فلو ترك المدرس التدريس أو استعنت الطلبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ما شرط له من المعلم لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله عقد مجلس) أي عاقده (قوله ويوافقه) أي ما قاله البعض في تفسير المعيد (قوله على سماع الدرس) أي اجتماعه (قوله من تفهيم الخ) بيان للقدرة على التذوق وعمل ما الخ عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج (قوله وعمل ما ذكر) أي في الفن والشرح من الوظائف (قوله كامر) أي عقب قول المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فوض له جميع ذلك) وقياس مامر في الوكيل وولى الصبي انه ان قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره والاجاز له التفويض فيما عجز عنه اولم تلق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلم والذي حيث لم يجعل له ولاية في التصرف في مال الوقف بل استنابه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه اه ع ش (قوله اتباعا) الى قوله نعم في النهاية وقال في قوله ولانه الاحوط في المعنى (قوله ما يمكن) أي الناظر فقوله الواقف بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك الخ ل او تعذر الرفع اليه لا يخفى منه من المفسدة على الوقف فبل له الاستقلال بما ذكر او لا عمل تامل وعلى الاول فيحتمل ان يكون هو محل كلام ابن الصباغ مالم يثبت عنه نص بالتعميم وانه اعلم اه سيد عمرو يؤيد الاول مامر في الشرح قبيل الفرع ولكن الاحوط ان يحكم فيه علما دينا بقرره له ما ذكر (قوله فلا اجرة له) قال شيخنا الزبائدي بعد ما ذكر وليس له أي الناظر اخشيه من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقضاه للحاكم وهذا هو المعتمد رمي انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرأ بصرف بدله في عمارته او على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومرعته مانصه ومحله المخفض من الرفع الى الحاكم غير امة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادرا اه وقوله غرامة شيء أي انزوع الوقف عن يده وقوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط (قوله لا يقرره) أي وان كان من جملة المستحقين في الوقف اه ع ش (قوله الاقل الخ) عبارة المعنى ليقر له أجرة فهو كما اذا تبرع الولي بحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضي ليثبت له اجرة اه (قوله كولى اليتيم) قال الشيخ الظاهر هاته يستحق أن يقرر له اجرة المثل وان كان أكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر اهناية قال ع ش قوله لم يظهر الظاهر الخ معتمد وقوله انه أي الناظر وقوله ثم أي في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) الى قوله أي بنية ذلك الخ

كذا شرح م (قوله ان الحاكم لا نظره معه الخ) انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمده م ر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمده م ر (قوله من تفهيم الطلبة)

بان النتيجة ما قاله العز لاسيما في ناظر لا يميز بين فقهاء وقهيه ورد بان الناظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولى المدرس فكيف يقال يتقدم عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لأثره لانه يمكنه ان يسأل من يعرف مراتبهم وفي قواعد العز يجب تفرق المعلم للطلبة في عمل الدرس لانه المؤلف ورد بان ذلك لم يؤلف في زمننا وبان اللائق بمحاسن الشريعة تنزيهه ماضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق وسئل بعضهم عن المعيد في التدريس ثم يتخلص عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين واشعر به اللفظ انه الذي يعيد للطلبة الدرس الذي قراه على المدرس ليستوضحه أو يتفهموا ما أشكل لا انه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول التاج السبكي ان المعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة وعمل ما ذكر ان اطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعد اه اتباعا

للشروط للناظر ما شرط له من الاجر قزان زاعدا على اجرة مثله مالم يكن الواقف كأمرا فان لم يشترط له شيء فلا اجرة له نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقر له الاقل من نفقته واجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط للوقف اتي ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم (فرع) ما يشتره الناظر من ماله او من ربع الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقف

المشئى لوقفه والحاكم كإمر والفرق ان الوقف ثم فوات الملكية بخلافه اما ما بينه من ماله او من ريع الوقف في نحو الجدر الموقوفة
فصيروقا بالبناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومضى بناه المسجد بموت ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر في
حصته فليظن الثاني منعه من ايجارها اكثر من ستة على ما افق به الاصحى وابن عجيل لان لهم حقا منتظرا او يرده ما رآه آخر الاجارة من
انفسا خباجته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف ارضا للصرف من غلتها كل شهر كذا ففضل (٢٩١) شئ عند اقتضاء الشهر اشترى به

عقارا او بعضه ووقفه على
الوجه فان قل الفاضل
جمعه من شهور متعددة
واشترى به عقارا او بعضه
ووقفه (ولو اوقف عزل
من ولاد) بانابته بان شرط
النظر لنفسه (ونصب غيره)
كالوكيل وافق المصنف
بان له لشرط النظر لانسان
وجعل له ان يستدعى من شاء
فاسنده لآخر لم يكن له عزله
ولا مشاركته ولا يعود
اليه بعد موته وبظنير ذلك
افق فقهاء الشام وعلوه
بان التفويض بمثابة التملك
وخالقهم السبكي فقال بل
كالتوكيل وافق السبكي بان
للاوقف والنظر من جهته
عزل المدرس ونحوه إذا
لم يكن مشروطا في الوقف
ولو لم يغير مصلحة وبسط
ذلك لكن اعترضه جمع
كالزركشي وغيره بما في
الروضة انه لا يجوز للامام
اسقاط بعض الاجناد
المشتتين في الديوان بغير
سبب فالناظر الخاص
اولى واجيب بالفرق بان
هو لا يربطوا انفسهم للجهاد
الذي هو فرض ومن ربط
نفسه بفرض لا يجوز اخراجه
منه بلا سبب بخلاف الوقف

قدمنا في فصل احكام الوقف المعنوية عن النهاية والمغنى مثله مع زيادة عن عرش والرشيدى راجعه (قوله)
المشئى (الخ) استئناف يابى ولو زاد او الاستئناف كان اولى (قوله) لبعض الموقوف (الخ) اى اولى لكل منهم
(قوله) عند اقتضاء الشهر (و) (قوله) من شهور (و) اى ما لا قول المتن (ولو اوقف) عبارة المغنى (ولو اوقف الناظر
عزل الخ) ما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هي للحاكم (تنبيه) قد يقتضى كلامه انه له
العزل بلا سبب وبصرح السبكي في فتاويه اه وعبارة رسم عبارة المنهج (ولو اوقف ناظر عزل الخ) وقول
المتن عزل من ولادى ولو يغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقيل انه انما يغير سبب والا
فليس له عزل من ان عزل لم ينزل بعيدا انتهت (قوله) بانابته (الى قوله) وإذا قلنا لا ينفذ في المغنى الا
قوله لكن رده الى اعتماد البلقينى وما نابه عليه (الى قول المتن الا ان يشرط في النهاية (قوله) كالوكيل) عبارة
المغنى وشرح الرض كما يزيل الموكل ويكيله وينصب غيره اه (قوله) وافق المصنف بان (الخ) عبارة المغنى
ولو قال اوقف جعلت النظر فلان له ان يفوض النظر الى من اراد ففوض النظر الى شخص فهل يزول
نظر المفوض او يكون المفوض اليه وكلا عن المفوض وفائدة ذلك انه لو مات المفوض هل يبقى النظر
للمفوض اليه او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل للاول ما في فتاوى المصنف إذا شرط اوقف
النظر لانسان وجعل له ان يستدعى من شاء وكذلك مستبعد مسند فاسند الى انسان فهل للمستند عزل
المستدعى اليه او لا وهل يعود النظر الى المستند بعد موته او لا ولو اسند المستند اليه الى ثالث فهل للاول عزله ولا
اجاب ليس للمستند عزل المستدعى اليه ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وليس له ولا للثاني عزل الثالث
الذى اسنده اليه الثاني اه (قوله) ان يستدعى لمن شاء اى بان يجعل النظر لمن يختاره اه عرش (قوله) لم
يكن له اى للمستند (عزله) اى المستند اليه (قوله) بان التفويض اى من الانسان المشروط له النظر الى
الآخر اه رشيدى (قوله) بان للواقف اى الناظر اه معنى (قوله) من جهته اى لا من جهة الحاكم
(قوله) عزل المدرس (الخ) خبر ان (قوله) ولك رده اى الفرق المذكور (قوله) كذلك (قوله) عبارة النهاية فحكمه
كذلك اى اى لا يجوز اخراجه منها بلا سبب (قوله) ان الربط (الخ) بيان لما ذكر (قوله) ان الربط به (و)
اى بالجهاد (كالتلبس به) اى بالتدريس (قوله) والا اى وان لم نسلم ما ذكر (فتشان ما بينهما) اى بين الربط
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اى والثاني اقوى من الاول (قوله) من ثم اى من اجل ان الربط بنحو
التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله) ان عزله اى نحو المدرس (قوله) بل يقدر في نظره اى
فينزل حيث لا شبهة له فبافعله لنفسه اه عرش (قوله) تهورا التهور الوقوع في الشئ بقله بمالاة انتهى
عنتار اه عرش (قوله) هو (قوله) اى خوف الفتنة (قوله) مفقود في الناظر (الخ) قضيته ان غير الامام من ارباب
الولايات ينفذ عزله لارباب الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه
فلا راجع وسأتى في كلام الشارح اه عرش (قوله) ونفذ العزل في الامر العام (الخ) مقول قال (قوله) الاذان
قضيته ان المدرس ليس عليه تعزيم (قوله) في المتن (ولو اوقف عزل من ولاد ونصب غيره) عبارة المنهج
ولو اوقف ناظر عزل من ولاد ونصب غيره اه (قوله) في المتن عزل من ولاد اى ولو يغير سبب كما هو ظاهر
(قوله) كالوكيل) قال في شرح الروض فاقيل انه انما يزيله بنسب والافليس له عزله وان عزل لم ينزل

فانه خارج عن فرض الكفایات ولك رده بان التدريس فرض ايضا وكذا قراءة القرآن فرض نفسه بهما كذلك بناء على تسليم ما ذكر ان
الربط به كالتلبس به والافتتان ما بينهما من ثم اعتماد البلقينى ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدر في نظره وقر في الخادم بينه وبين
نفوذ عزل الامام للقاضى تهورا بان هذا الخشية الفتنة وهو مفقود في الناظر الخاص وقال في شرح المنهج في الكلام على عزل القاضى بلا سبب
ونفذ العزل في الامر العام اما الوظائف الخاصة كالاذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه فلا ينزل اربابها بالعزل من غير سبب

كما اُفتي به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين (٢٩٢) فقال من تولى تدريسا لم يجز عزله بماله ولا بدونه ولا ينزل بذلك اهـ وإذا قلنا لا ينفذ

عزله الا بسبب قبل يلزمه
 يانه اُفتي بجمع متأخرون
 بانه لا يلزمه لكن قبله
 بعضهم بما اذا وثق بعلمه
 ودينه ونازه التاج السبكي
 بانه لا حاصل له ثم بحث انه
 ينبغي وجوب يانه لم يستند
 مطلقا اخذنا من قولهم
 لا تقبل دعواه الا بالصرف
 للمستحقين بل القول قولهم
 ولهم المطالبة بالحساب
 وقال ابو زرعة الحق التقيد
 وله حاصل اذ عدلته ليست
 قطعية فيجوز ان تختل
 وان يظن ما ليس بقادح
 قادحا بخلاف من تمكن
 علما ودينا زيادة على ما
 يشترط في الناظر من تمييز
 ما يقدر وما لا يقدر ومن
 ورع وتقوى يحولان بينه
 وبين متابعة الهوى (فرع)
 طلب المستحقون من
 الناظر كتاب وقف
 ليكتبوا منه نسخة حفظا
 لاستحقاقهم لزمه تمكينهم
 كما اُفتي به بعضهم اخذنا من
 افتاء جماعة انه يجب على
 صاحب كتب الحديث
 إذا كتب فيها سماع غيره
 معه لها ان يعيره آياها
 ليكتب سماعه منها ولو تغيرت
 المعاملة وجب مباشرته
 الواقف بما كان يتعامل به
 حال الوقف زاد سمره او
 نقص سهل تحصيله او افان
 فقد اعتبرت قيمته يوم
 المطالبة ان لم يكن له مثل

الخ بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية والمغني كالاذان الخ بالكاف (قوله كما اُفتي به كثير من
 المتأخرين الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله لم يجز عزله بماله ولا بدونه) اي ولا باعلى منه كما علم بما
 مر ولعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه اهـ ورشيدى (قوله إذا وثق) ببناء
 المفعول (قوله بانه الخ) أى التقيد بما ذكره (قوله بانه لا حاصل له) اي لانه يفتى عنه اشتراط العدالة
 والكفاية عبارة الرشيدى قوله بانه لا حاصل له عبارة اي التاج السبكي في التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه
 ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان اراد علوا وبنائا تدين على محتاج الى النظر فلا يصح الى آخر ما ذكره
 ولك ان توقف قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فانهم لم يشترطوا في الناظر العلم اهـ اقول بشرط
 الكفاية متضمن لا اشتراط على محتاج اليه التصرف (قوله ثم بحث الخ) معتمد (قوله انه ينبغي وجوب
 يانه لم يستند مطلقا) اي وثق بعلمه او لا اهـ عش (اخذنا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المغني ولو ادعى متولى
 الوقف صرف الربيع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وإن كانوا غير
 معينين فهل للامام مطالبته بالحساب او لا وجه الوجهين الاول ويصدق في قدر ما انفقه عند الاحتمال فان
 اتهم الحاكم حلفه والمراد كما قال الازدعى انفاقه فيما يرجع الى العادة في معناه الصرف الى الفقراء
 ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انفاقه على الموقوف عليه الممين فلا يصدق فيه لانه لم ياتمه اهـ (قوله وقال
 ابو زرعة الخ) ضعيف اهـ عش (قوله التقيد) اي بالوثوق بعلمه ودينه (قوله وله الخ) اي للتقيد (قوله
 اذ عدلته) اي وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله طلب المستحقون) اي لو طلب الخ (قوله كما اُفتي به
 بعضهم) عبارة النهاية كما اُفتي به ابو الدردرجه تعالى (قوله كتب الحديث) وجمع الكتب ليس بقيد وكذا
 الحديث فيما يظهر (قوله سماع غيره معها) نائب فاعل كتب والضمير ان الا ولان لصاحب الخ والضمير
 الاخير لكتب الحديث (قوله ان يعيره) فاعل يجب وضمير النصب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند
 طلبه وعند عدم نقله منها واعطائه (قوله وجب مباشرته الواقف الخ) ظاهره ولو رضى المستحق بغيره
 بما يساويه قيمة او دونه وفيه وقفة فليراجع (قوله قبل حررت) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد
 قيل انها حررت اهـ (قوله المتعامل بها الآن) وقيمتها اذا ذك نصف فضة وثلاث وسأوى الان اربعة
 اصفاف فضة ونصف اصف اهـ عش وقوله وقيمتها اي قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله
 اذ ذاك اي في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكردي الديوانية التي يقال لها في مصر اصفاف الفضة
 اهـ وقوله وتسأوى الان اي في زمن عش قول المتن (الان يشترط نظر الخ) عبارة الروض وشرحه لا من
 شرط نظر او تدريسه او فوضه الى حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام
 الوقف فان له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي تنقيده في تفويض التدريس بما اذا كانت جنحة
 ثم ما ذكره اي الروض في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه جواز عزله وصحة التوى لعدم
 صيغة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب قول الشارح
 بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتامل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من
 الواقف على ان يكون النظر له فليتامل اهـ سم وقوله لكن ينبغي تنقيده الخ اعتمدته المغني والشارح والنهاية
 وقوله في التفويض اي في حالة الوقف وقوله وبحث الرافعى الخ اعتمدته الشارح والنهاية كما بات خلافا للمغني
 عبارته وليس له عزل من شرط تدريسه او فوضه الى حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام
 الوقف فانه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البغوى واقراءه لكن ينبغي كما قال شيخنا تنقيده في تفويض

بيد اهـ (قوله كما اُفتي به كثير من المتأخرين) وهو المعتمد شرح مر (قوله كما اُفتي به بعضهم) هو
 شيخنا الشباب الرملى (قوله قبل حررت الخ) بمن نقله شيخنا الشباب الرملى (قوله في المتن الان يشترط
 نظر حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظر او تدريسه او فوضه الى حالة الوقف فليس له

حيتنذ والاوجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف ان فلان من الدراهم
 النقرة كذا قبل حررت فوجد كل درهم منها يساوى ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى (الان يشترط نظره)

او تدرسه مثلا (حال الوقف) بان يقول وقت هذا مدرسة بشرط ان فلانا نظرها (٢٩٣) او مدرسا وان نازع فيه الاستوى فليس

له كغيره عزل من غير سبب
يخل بنظره لانه لا نظر له
بعشرته لغيره ومن ثم لم
عزل المشروط له نفسه لم
ينصب بدله الا الحاكم كامر
أما وقال وقته وفوضت
ذلك اليه فليس كالشرط
ولو شرطه للارشد من اهل
الوقف استحقه الارشد
منهم وإن حجب بابه مثلا
لكونه وقف ترتيب لانه
مع ذلك من اهل وتدد
السبكي فيها اذا شهدت بيته
بارشدة زيد ثم اخرى
بارشدة وعمرو وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدقها
بأنهما يتعارضان سواء
أكانت شهادة الثانية قبل
الحكم بالاولى او بعده لان
الحكم عندنا لا يتمتع وقال
ابو حنيفة لاثاره بعد الحكم
ثم هل يسقطان او يشترك
زيد وعمرو وبالتالي ابقى
ابن الصلاح اما اذا طال
الزمن بينهما بحيث يمكن
صدقها قال السبكي فقضى
المذهب انه يحكم بالثانية
ان صرح بان هذا امر
متجدد واعترضه شيخنا
بمنع ان مقتضاه ذلك
ولما مقتضاه ما صرح به
الماوردي وغيره انا إنما
نحكم بالثانية اذا تغير حال
الارشد الاول أي بأن
شهدت به اليه يقول استوى
اثنان في اصل الارشدية

التدريس بما اذا كانت جنة اهل (قوله او تدرسه) الى قوله أي بأن شهدت في النهاية لا قوله وان حجب إلى
وتردد قوله لسو أملى ثم هل (قوله او تدرسه مثلا) اعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فها من قصره على
ما اذا ولو انبأ عنه في النظر على ان مفهومه انه اذا لم بشرط تدرسه في الوقف وقرره بعده فيه حيث كان له
ذلك بان كان النظر له ان يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما رآنا فليتأمل اه
رشيدي وقد يجاب بان في المفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وان نازع فيه الخ) أي في المدرس (قوله لو عزل)
أي او فسق اه معنى (قوله كامر) أي في شرح وشرط الناظر الخ ومرة هناك ان نفوذ عزله نفسه فيه خلاف
راجعه (قوله اما لو قال الخ) أي لو في حال الوقف (قوله فليس كالشرط) أي فعله له حيث شرط النظر لنفسه
كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه له وفوضت التصرف فيه لفلان اه ع (قوله ولو بشرطه
لا الشاغل) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعدلين من اولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر أي
وجوبه وان جعله للارشد من اولاده فالارشد فائت بكل منهم انه ارشدا اشتركا في النظر بلا استقلال ان
وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيئات فيها وبني اصل الرشد وان وجدت في بعض
منهم أي وان كانت امرأة اخصص بالنظر عملا بالبيئة فلو حدث منهم ارشده لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد
حين الاستحقاق فصار مفضو لا تنتقل النظر إلى من هو ارشده منه ويدخل في الارشد من اولاده اولاده الارشد
من اولاد البنات لصدقه به اه وفي المعنى مثله لا قوله فلو حدث إلى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في
المعنى لا قوله ولو جعل إلى وان جعله قال ع (قوله فالارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل
به ومنه يعلم رد ما نقله سم على منج عن مقتضى افتاء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا اولاده بعده لم
يثبت النظر للاولاد لافيه من تعليق ولا يثبتهم والولاية لا تعلق إلا في الضروري كالنضاء اه (قوله بأنهما)
عبارة النهاية فانهما بالغاء بدل الباء (قوله يتعارضان) الاولى هنا في قوله لا تأتي يسقطان التأنيث (قوله
لا يتمتع) أي التعارض ش اه سم (قوله وبالتالي) أي الاشتراك (اقتى ابن الصلاح) وبواقفه مامر
انفا عن النهاية والمعنى وشرح الروض كما نبه عليه سم (قوله إنما تحكم الخ) ما المانع من انه مراد
السبكي اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول انتقال الارشدية إلى الثاني يتصور بترقيه فيها مع بقاء الاول
على حاله ويقتضيه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فواجه اعتراضه بمقالة
الماوردي وغيره فليتأمل اه اقول قد يوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس مجردا لما قدمت عن النهاية
من انه لو حدث منهم ارشده منهم لم ينتقل اليه (قوله الاول) نعت الارشد (قوله في أصله) أي أصل الرشد
والاضافة للسبكيان (قوله فهل يكون) أي ذلك الواحد فقوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كالوقف على اولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالا اعتبار لانه نظر له بعشرته النظر
في الاول لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كامر في مسألة النظر لكن ينبغي
تقييده في تقييض التدريس بما اذا كانت جنة ثم ما ذكره في التقييض تبع فيه البغوى وبحث الرافعي فيه
جواز عزله لمصلحة النوى لعدم صيغة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرطه النظر
ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض
اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر اليه فليتأمل (قوله وتردد السبكي فيما اذا شهدت بيته
بارشدة زيد ثم اخرى بارشدة وعمرو الخ) في الروض وان جعل النظر للارشد من اولاده فادأ ولاده فائت
كل انه الارشد اشتركا بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيتين
فيها وبني اصل الرشد اه قال في شرحه فصار كالمقامت البيته برشدا بجمع من غير التفصيل وحكمه التثريك
واما عدم الاستقلال فمقالا وصى إلى اثنين مطلقا اه (قوله لا يتمتع) أي لا يمنع التعارض ش (قوله
وبالتالي ابقى ابن الصلاح) كلام الروض المار بواقفه (قوله إنما تحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي

وزاد أحدهما بتعيين صلاح الدين أو المال فهو الارشد وان زادوا واحد في الدين وواحد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو
اختلف واحد بالارشد بان لم يشارك في أصله غيره فهل يكون الناظر لأن الظاهر ان أفعل التفضيل إنما يعتبر مقبومه عند وجود المشاركة

اولا عملا مفهوم افعل تردد فيها السيكي ثم قال وعمل الناس على الاول (وإذا أجز الناظر) الوقف على معين او جهة لإجارة محبة (فزادت الاجرة في المدة أو أظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثرت والاتعتبر جزما (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالعقبة في وقته فاقب ار تفاع القيمة أو الاجرة بدين أو إجارة (٣٩٤) مال المحجور و مرأه لو كان هو المستحق أو أذن له جاز إيجاره بدون أجره المثل وعليه

فينبغي انفساخها بانتقالها
غيره من لم ياذن في ذلك
واقفان بالصلاح فيما إذا
أجز بأجرة معلومة فشهد
اثان انها اجرة المثل حالة
العقد ثم تغيرت الاحوال
وزادت اجرة المثل بانه
يتبين بطلانها وخطوهما
لان تقويم المنافع المستقبلية
إنما يصح حيث استمرت
حالة العقد بخلاف ما لو طرأ
عليها احوال تختلف بها
قيمة المنفعة فانه بان ان
المقوم لها اولاً لم يطابق
تقويمه المقوم قال الاذرعى
مشكل جدا لانه يؤدى إلى
سد باب إجارة الاوقاف
إذ طرأ التغير الذى ذكره
كثير والذى يقع في النفس
انتظار إلى اجرة المثل التي
تنهى اليها الرغبات حالة
العقد في جميع المدة المعقود
عليها مع قطع النظر عما
عساه يتجدد انتهى وهو
واضح موافق لكل ما هم
ولودفع الناظر للمستحق
ما أجز به الوقف مدة فوات
المستحق اتمامها يرجع من
استحق بعده على تركته
بحصة ما بين من المدة وهل
الناظر طريق لانه لا يتعين
عليه الدفع الا بعد مضي مدة
يستحق بها المعلوم اولاً

أى فى أصل الوصف ولا مشار كنهنا فلا مفهوم (قوله أو لا) عدل قوله هل يكون الخ (قوله) وعمل الناس على الاول) ويؤيد ما مر عن النهاية والمعنى والروض مع شرحه (قوله الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله على معين الخ) متعلق بالوقف و (قوله وقد كثرت) أى الطالب بالزيادة ش ا سم عبارة النهاية وعمل الخلاف كما قاله الامام إذا كثرت الطالب والا الخ اه قال ع ش قوله مر إذا كثرت الطالب أى كثرة يغلب على الظن انه إذا لم يأخذوا احد منهم اخذ الاخر اه و عبارة السيد البصرى قوله وقد كثرت أى الطالب لان كثرة تشعر بان التصرف الاول جرى على خلاف النية بخلافه إذا قل لا نه قد يكون ز يادته حتى تذاون كثرت لخصوص رغبته فيه (قوله و مر الخ) أى فى باب الاجارة اه رشيدى (قوله لو كان هو) أى المؤجر و (قوله أو أذن له) أى أذن للمستحق للمؤجر (قوله وعليه فينبغي الخ) تقدم له فى الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله من الخ من ز يادته هنا وكذا قوله او اذن له وقوله لا تتأهلها أى نظارة الوقف صادق بانتقالها بزوال الاهلية او بالموت الاجنبى او المستحق وحيث قد لو كان الناظر الاول اجنبيا و اجره بدون اجرة المثل باذن المستحق ثم انتقل النظر إلى اجنبى اخر مع بقاء المستحق الاذن فينبغي عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافا لهذا وينبغي ان يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الاذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق والله اعلم اه سيد عمر (قوله من ياذن له) أى اما إذا اذن له في ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له رضاه او لا باسقاط حقه بالاذن على ما افهمه التقييد بقوله من ياذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضى انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر اه ع ش أقول ما قاله منى على ارجاع ضهير بانتقالها إلى العين الموقوفة و اما على ارجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من قول الشارح من بالمستحق حال الاجارة فلا افهام ولا توقف (قوله واقفان بالصلاح) إلى قوله لو ودفع في المعنى (قوله وزادت الخ) عبارة المعنى وطرات اسباب توجب زيادة اجرة المثل اه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضعيف اه ع ش (قوله وخطوهما) أى الشاهدان (قوله حيث استمرت الخ) عبارة المعنى إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التى هى حالة العقد اه (قوله تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب اه (قوله قال الاذرعى الخ) خبر افتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ويعلم بما سياتى اخر الدعوى والبيات ان كلامه أى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بمجالها بحيث يقطع بكذب تلك البيئة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبيئة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قرأناه اذ دفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا لانه يؤدى الخ اه (قوله والذى يقع في النفس الخ) معتمده اه ع ش (قوله في جميع المدة الخ) أى بالنسبة إلى جميع الخ وألجار متعلق بقوله تنهى الخ (قوله مع قطع النظر الخ) أى ومع مراعاة كون الاجرة معجلة او مقسطة على الشهور مثلا اه ع ش (قوله ولو دفع الناظر للمستحق) أى او قبض المستحق الناظر (قوله ورجع من استحق الخ) أى إذا لم يكن وارثا له (قوله أو لا) اعتمده مر اه سم (قوله بالعقد الخ) راجع إلى المؤجر ايضا (قوله فى اثناء) هذا إنما يظهر في الاجرة فكان الاولى ان يزيد قوله وقبل الوطء

(قوله على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثرت أى الطالب بالزيادة ش (قوله واقفان بالصلاح) إلى قوله قال الاذرعى مشكل في شرح مر ويعلم بما سياتى اخر الدعوى والبيات ان كلامه أى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بمجالها بحيث يقطع بكذب تلك البيئة الاولى فان لم تكن كذلك لم يعتد بالبيئة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قرأناه اذ دفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا الخ (قوله أو لا) ليرجع من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر لذلك كالمؤجر بملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان احتمل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ في الائنة وكالموصى له بمنفعة دار حياته فآجر حامدة ملك الاجرة ويأخذها وان احتمل موته اثناء المدة رجح كلام رجحون والذى يتجه ان المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

من بقائها عنده أو عند غيره
عليها لم يكن طريقاً ولا
كان ولو حكم حاكم بصفة
اجارة وقف وان الاجارة
أجرة المثل فان ثبت بالتواتر
انها دونها بين بطلان الحكم
والاجارة والا فلا كما ياتي
بسطه آخر دعاوى وأفتى
ابوزرعة فيمن استاجر وقفاً
بشرطه وحكمه حاكم كشافى
بوجهه وعدم انفساخها
بموت أحدهما وزيادة
راغب أثناء المدة بأن هذا
افتاء لاحق لأن الحكم
بالثبوت قبل وقوعه لا معنى
له كيف والموت أو الزيادة
قد يوجدان وقد لا فلنرفع
له الحكم بمذهبه أو ما علل
به ممنوع وفيه تحقيق بسطته
في أواخر الوقف من
الفتاوى وفي كتابى
المستوعب في بيع المأمو الحكم
بالموجب المسطر أوائل
البيع من الفتاوى فراجع
فانه مهم (كتاب الهبة)
من هب مملوكاً من يد
إلى أخرى أو استيقظ لأن
فعلها استيقظ للاحسان
والأصل في جوازها بل
نذهب بأسائر أنواعها الآتية
قبل الإجماع الكتاب والسنة
وورد تهاذوا تحابوا إلى
بالتشديد من الهبة وقبل

يرجع إلى المهر (قوله من بقائها) أى الاجارة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أى الناظر (قوله
والا كان) شامل لما إذا لم يجد إلا المستاجر ابدية طويلة تكون الناظر طر يقا حيث تدل نظر فليراجع (قوله
ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق في النهاية (قوله فان ثبت بالتواتر الخ) مفهومه انه لو ثبت ذلك بينه لم يحكم
بالبطلان وهو ظاهر امره (قوله تبين بطلان الحكم) أى فريد الناظر ما قبضه من المستاجر ان كان ثانياً
والا قبله من ماله إن كان صرفه في غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرفه في مصالحه ولو
بأجر ابدية طويلة حيث أتممت التوفيق ما قبضه من المستاجر الأول والكلام كله حيث لم يفسد بتعديده
بالاجارة والصرف والا فاعلم انه لا يجوز زلة الاجارة ثانياً ولا تصح منه لانزع الهاء عن (قوله) وبعد
انفساخها (الخ) من عطف الماردف (قوله وزيادة الخ) أو بمعنى أو (قوله) بان هذا افتاء لاحق بل الوجه انه
حكم بمنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله
الآثار وإن تأخرت مره اسم (قوله قد يوجدان) الأولى الأفراد (قوله فلن الخ) خبر مقدم للحكم (قوله
وما علل به) أى من قوله لأن الحكم الخ (قوله متنوع) معتمد امره (قوله وفيه الخ) أى في الحكم بالموجب
(قوله المستوعب الخ) بدل أو عطف بيان من كتابى الخ (قوله المسطر الخ) نعت لقوله كتابى (خاتمة)
لو نبتت شجرة بمقبرة فتمرت بما حيا للناس تبعاً للمقبرة وصرها إلى مصالح المقبرة أو لم يصرها للناس
لا ثمرة شجرة غرست للسجدة فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصر في الامام عوضها لمصالح المسجد أو ثما
خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة فخرج بغرسها للمسجد غرسها مسبلة
فيجوز أكلها بلا عوض وكذا ان جعلت نيتهم حيت جرت العادة به وتقطع الشجرة من المسجد إن
راه الامام بل إن جعل البقعة مسجداً وفيها شجرة فلا مام قلعها وإن ادخلها الواقف في الوقف اه معنى
كتاب الهبة

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى بدرهمك خبزاً في النهاية إلى قوله وقد بسطت ذلك في تأليف حافل
وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهنا بالمتى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه أيضاً وقوله الا ان
يفرق (قوله من هب مر) أى مأخوذة من هب بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مروى في هذا الاختلاف ظاهر اذا لمأخوذة
من المثال الوأوى والمأخوذة من المضاعف (قوله لمرورها) أى الهبة بمعنى الموهوب فقيه استخدام (أو
استيقظ) عطف على مر (قوله استيقظ للاحسان) عبارة النهاية تيقظ الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى
فان طين لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنيئاً ريثا وقوله تعالى واتى المال على حبه الآية اه شرح من هب زاد المعنى
وقوله تعالى واذا حليم الآية قيل المراد منها الهبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة
لجارتها ولو فرسن شاة أى ظلفها شرح من هب معنى قال الجبرى قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أى
لا تستصغرن هذه لجارتها ع ش فالفعل مخلوف وعبارة سلطان فيه نهى لكل منهما أى للمعطية والمهدى
اليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كافى الصحاح والقاموس وفتح السين كما في المشكاة
ع ش وقوله أى ظلفها أى المشوى المشتمل على بعض لحم لان التى قد يرميه اخذه فلا ينفع به اه كلام
الجبرى (قوله أى بالتشديد من الهبة) أى ويكون مجزوماً في جواب الامر و (قوله وقيل

اعتمده مر (قوله ولو حكم حاكم بصفة اجارة الواقف وأن الاجارة أجرة المثل الخ) أجرة الوقف باجرة
شهدت البيعة انها اجارة المثل وحكم حاكم به ثم شهدت بيعة بانها دون اجارة المثل فان كانت العين باقية بحالها
بحيث يقطع بكذب الأولى عمل بالبيعة الثانية وتبين غلط الأولى ونقض الحكم وان تغيرت العين فالحكم صحيح
لا يجوز نقضه ولا التفات الى البيعة الثانية هذا ملخص ما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى مر (قوله بان
هذا افتاء لاحق الخ) بل الوجه انه حكم بمنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب
في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت مر

بالتخفيف من المحاباة وصح تبادوا فان الهدية تذهب بالضمان وفي رواية فان الهدية تذهب وحر الصدر وهو يفتح المهملين ما فيه من نحو حقد وغبط نعم يستثنى من ذلك ارباب الولايات (٧٩٦) والعامل فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهبة بتفصيله الا في القضاء وقد بسطت ذلك

في تأليف حافل ويحرم الاهداء لمن يظن فيه صرفها في مصيبة (التعليك) ليدن او دين بتفصيله الا في او منفعة على ما ياتي بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة وقسميها ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب نعم هذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق وسيأتي أو اخر الايمان ما يعلم بتامله انه لا ينافي هذا فخرج بالتعليك العارية والضياقة فانها اباحة والملك إنما يحصل بالازدراء والوقف فانه تملك منفعة لا عين كذا قيل والوجه انه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الاباحة ثم رأت السبكي صرح به حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى ولا تخرج الهدية من الاضحية لئني فان فيه تملكها وإنما الممتنع عليه نحو البيع لا مريض هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك بلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسيأتي وزيد في الحد في الحياة لتخرج الوصية فان التعليك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح بما لا يصح

بالتخفيف (الخ) أي ويكون أمرا ثانيا للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني يفتح الباء كما هو القياس وما في حاشية الشيخ ع من أنه يضمهم لا عرف سببه اه رشيدي اقول عبارة شيخه ع شرفا لمضمومة اه وعلما محرقة من فآباء محذوفة (قوله بالضمان) جمع ضمنية وهي الحداه ع (قوله وهو) اي الوحر (قوله قبول الهبة والهدية) بقى الصدقة ياتي ما فيها اسم (قوله ويحرم الاهداء) بل الهبة بجميع انواعها معنى وسم وعش ورشيدي (قوله في مصيبة) هل العبرة في ذلك باعتماد الادف او باعتقاد الآخذ فيه ونظره الاقرب الاول فهو هبة أو اهداء لحقني يصرفه في نيتي كان من ذلك اه عش قول المتن (التعليك) وكان الاول في تعريف الهبة كما في الحاروي الصغير اي والمنهج الهبة تملك الخ فان الهبة هي المحدث عنها اهمعني (قوله على ما ياتي) اي من الخلاف في ان ما هبت من منفعة عارية او امانة او الراجح منه الثاني اه عش (قوله وقسميها) وهو الهبة المفترقة الى ايجاب وقبول اه عش (قوله ومن ثم الخ) يتأمل سم على حجج ولعل وجه التامل انه ليس في التقديم ما يشعر بالمعنى الاعم اللهم الا ان يقال مخالفة الاسلوب تشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدي الى البحث عما يقتضيه فر ما ظهروا للنظر انه لا رادة للمعنى الاعم اه عش (قوله قدم الحد) اي على المحدود (قوله على خلاف الغالب) اي من محل المحدود على الحد فان الغالب العكس بان يقول الهبة تملك بلا عوض وليس المراد انه قدم حد الهبة على احكامها كما سبق الى فهمه الرشيدي فقال قوله على خلاف الغالب اي من عدم ذكره للحد بالكلية وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره له لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وإن اومه كلام الشيخ ع شرفا في الحاشية اه (قوله نعم هذا) أي قسميه ماش اه (قوله انه لا ينافي) أي ما سياتي (هذا) اي قوله نعم هذا الخ (قوله فانها) اي الضياقة اه رشيدي (قوله بالازدراء) والراجع بالوضع في النعم اه عش (قوله فانه تملك منفعة لا عين) فاطلاهم التعليك انما يريدون به الاعيان اه معنى (قوله كذا قيل) وافقه المعنى وقيد التعليك في المتن بقوله لعين خلافا للشارح والنهاية حيث جعله شاملا للدين والمنفعة ايضا (قوله لا تملك فيه) يعني من جهة الخلق فلا ينافي ما ياتي عن السبكي (قوله من الاضحية) اي او الهدى او العقبة اهمعني (قوله وانما الممتنع الخ) ينبغي انه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه اه سم (قوله الممتنع عليه) الاولى امتنع عليه (قوله نحو البيع) كالهبة بثواب اه نهاية (قوله وبلا عوض الخ) عطف على التعليك (قوله وزيد في الحد الخ) وجرى على زيادة هذين القيدين المعنى (قوله واعترضه) اي زيادة قيد في الحياة (قوله بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض ان التعليك في الوصية يحصل بالايجاب وياتر الملك الى القبول بعد الموت ووجه عدم محتمة استحالة تحقق احد المتضامين بدون الآخر (قوله وتطوعا) عطف على في الحياة اه سم (قوله وفيه نظر الخ) والنظر قوي جدا سم على حجج وقد يجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا قبل اداء المالك عطاءه وتفرغ لما في ذمته لا تملك مبتدا وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انما يجوز للمالك بيع قدر الزكاة انه لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وإن مضى على ذلك اعوام اه

(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية الخ) بقى الصدقة واتي ما فيها ايضا (قوله ويحرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) اي قسميه ماش (قوله انما يخص بالازدراء) او غيره كالوضع في النعم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تملك منفعة الخ) فيه تأمل مع او منفعة السابق قوله لعين او دين او منفعة (قوله وانما الممتنع عليه نحو البيع الخ) ينبغي انه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه (قوله وتطوعا الخ) فيه ان الكفارة قد تكون تطوعا كما بينته اول باب الكفارة (قوله وتطوعا) معطوف على في الحياة اه (قوله وفيه نظر) النظر قوي (قوله لان كونها كوفاته لا يمنع ان فيها تملكيا)

عش وتطوعا يخرج نحو الزكاة والنذر والكفارة ورد بان هذه لا تملك فيها بل هي كوفاه الدين وفيه نظر لان كونها كوفاته لا يمنع ان فيها تملكيا (فان ملك) اي اعطى شيئا بلا عوض (محتاجا) وإن لم يقصد الثواب او غنيا

عش (قول المتلئوب الاخرة) هل ذكر الاخرة قيد حتى يخرج به مالو قصد ان الله تعالى يجازي به في الدنيا بنحو سعة الرزق او خرج يخرج الغالب محل تأمل والقلب إلى الثاني أميل اه سيد عمر اقول وقد يؤيد الاول قول المغنى والاسنى خرج بذلك مالو ملك غنيان من غير قصد ثواب الاخرة اه زاد سموع معلوم انه خارج عن الاخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فبشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة اه اى ان خلا عن الصيغة ومحيحة ان اشتمل عليها عش (قوله ايضا) اى كأنه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله وهى افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيها لا يشمل الاخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج اومع قصد الثواب بايجاب قبول واقباض او اذن في القبض اه سم عبارة عش قوله وهى افضل الثلاثة وظاهره وان كانت لغنى بقصد ثواب الاخرة إلا ان يقال التفضيل للماهية لا يقتضى التفضيل لكل فرد من افرادها على غير ما عبارة السيد عمر قوله وهى افضل الخ ينبغى ثم الهدية ولو ردد الاثارة في الحضي عليها لاسيما بالنسبة للمسافر اه (قوله إذا اجتمع النقل والقصد) اى او النقل والاحتياج اه عش عبارة المغنى وقد يجمع بين النوعين الثلاثة فيه الوالى ملك محتاج ثواب الاخرة بلا عوض ونقله اليه اكراما بايجاب قبول اه (قوله الملك) يفتح اللام (قول المتلئوب اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية سم على حجب وعليه فهدية العقار ممكنة وهو مناف لقوله الاق فلا دخل لها فيما لا ينقل اه عش (قوله لانه) اى الاكرامو (قوله إلى ذلك) اى مكان الموهوب له اه عش (قوله بل احترز به عما ينقل للرشوة الخ) للسببى ان يلزم كون ذلك من الهدية غابة الامر انه هدية ورشوة وقد يدل عليه خبر هدايا العمال غلول ونحوه فسمها هدايا وهدايا بالاصل الحقيقة ويدخل على ما قاله السبكي مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتأمل اسم عبارة السيد عمر قوله واخوف المجهو القيد يتوقف في كون ذلك لايسى هدية وكذا ما ينقل لدفع ما يتوقع من المظلة المالية واما الرشوة الحقيقة فواضح عدم اطلاق لفظ الهدية عليها ولا ينافى ما تقر من اطلاق لفظ الهدية عدم حصول الملك حقيقة لان الكلام في مطلق الهدية لا في الصحيحة المترتب عليها الملك الحقيقى اه (قوله ايضا) اى كأنه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغنى ولا يقع اسم الهدية على العقار فان قيل قد صرحوا في باب النذر ان الشخص لو قال لله تعالى ان اهدى هذا البيت مثلا صرحوا به وقل ثم انه اجيب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى فقره المحرم وبتعميمه في المنقول وغيره

بل صرحوا بالتعليق في الكفارة (قوله ايضا) اى كأنه هبة بالمعنى الاعم في مالو ملك غنيا بلا قصد ثواب الاخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الاخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فبشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رايت في شرح الروض ويلزمهم اى السبكي والزركى وغيرهما املو ملك غنيان من غير قصد ثواب الاخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله وهى افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيها لا يشمل الاخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج اومع قصد الثواب بايجاب قبول واقباض او اذن في القبض (قوله في المتلئوب) فان نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يجعل غالب الخ وفسر في شرحه اخل بالبحث ثم قال وادخل بقوله غالب ما هدى بلا بحث بان نقله المهدى اه وهو يفهم ان النقل لا بد منه سواء كان بيعت او بدونه بان نقله المهدى يقول الاستاذ البكرى في كنزه ولا يشترط البحث اى خصوصه بل يكفي النقل بدونه فليتأمل (قوله في المتلئوب اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية (قوله بل احترز عما ينقل للرشوة) بقى مالو لم يقصد بالنقل شيئا من اكرام أو رشوة وعلى ما قاله السبكي يكون داخلا (قوله بل احترز عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غابة الامر انه هدية ورشوة وقد يدل عليه خبر هدايا العمال غلول ونحوه فسمها هدايا بالاصل الحقيقة ولو سلم فلا احتراز عما ذكر لا يتوقف على هذا التقييد بل يحصل مع التبريد بان لا يكون لحرشوة او خوف هجو وهو حيث لا يدخل ما إذا لم يكن مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتأمل (قوله ايضا) كأنه هبة بالمعنى الاعم

(ثواب الاخرة) اى لاجله (صدقة) ايضا وهى افضل الثلاثة (فان قيل الاولى قول اصله وان لا يهام الغناء ان الهدية قسم من الصدقة نعم ايها انه إذا اجتمع النقل والقصد كان صدقة وهدية صحيح انتهى والذى رايته في نسخ الو او فلا اعتراض (نقله) اى الملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) ليس بقيد ولا تأمذكر لانه يلزم غالبا من النقل إلى ذلك كذا قاله السبكي وهو مردود بل احترز به عما ينقل للرشوة او لخوف المجهو مثلا (هدية) ايضا فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا ينافيه صحة نذر

للإيجاب خلافاً من زعم عدم اشتراطها هنا فالقول هو ذلك هذا او هو يتكفيل الاول او احد الاثنين نصفه لم يصح لماقرر ان الهبة ملحقة بالبيع اى من حيث انها عدة مالى مثله فاعطيت احكامه وان تخلف بضمها فيه كما هنا اذ المانع نعم ان الإيجاب لما اشتمل على الكل المقابل بالثمن الذى ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً للغير ما وجهه من كل وجه واعلم ينظروا (٢٩٩) لهذا بل وسوا بينهما فى البطلان نظراً

لما هو أقوى من ذلك وهو

الالحاق المذكور اذ لو ابط

بهذا سرى بطلانه الى القبة

اذ لا مرجح فوجب التعميم

طرداً للباب فتأمل ومنه

ايضاً اشتراط الفورية فى

الصيغة وانه لا يضر الفصل

الا باجنى واختلوا فى

وهبتك وسلطتك على قبضه

فقبل ان سلطتك على قبضه

فصل مضر لان الاذن فى

القبض انما يدخل وقته

بعد تمام الصيغة فكان

اجنياً وقيل غير مضر

لتعلقه بالعقد الذى يتجه

الثانى ثم رايت الاذرى

رجحه نظراً للاكتفاء

بالاذن قبل وجود القبول

وقياساً من مرجح الرهن

بالرهن الاكتفاء إلا ان

يفرق وقد لا تشتري صيغة

كما لو كانت ضمنية كاعتق

عبدك عنى فاعفته وان لم

يقبل بجاناً وكما لو زين ولده

الصغير على بخلاف زوجته

لانه قادر على تملكه بتولى

الطرفين قاله الفقهاء واقره

جمع لكن اعترض بان

كلامهما يخالفه حيث

اشتراطنا هبة الاصل بتولى

الطرفين بالإيجاب وقبول

وهبة ولى غيره ان يقبلها

الحاكم اوانتابه ونقلوا

بخلاف صدقته واهدائه فيصحب لاطباق الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينبغي خلافه كذا بهامش وهو قريب ويصرح باشتراط الرقبة فى الواهب والتهب قول المحلى فطريق الاعمال اذ اراد ذلك التوكيل انتهى اه عرش (قوله لمن زعم عدم اشتراطها الخ) وقال بالمعنى عبارة وهل يصح قبول بعض الموهوب او قبول احد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان او جهها كما قال شيخنا تبعاً لبعض ائمة الصحة بخلاف البيع فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة فاغترف فيها ما لم يغترف فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق ليس بقادح اه (قوله لم يصح) هذا احد وجهين ثانياً الصحة فيها واعتمده مر اه سم ولعله فى غير النهاية والافتاخر النهاية موافق لما فى الشرح عبارة البحرى عن القليوبى فلو اوجب له بشئين فقبل أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافاً للخطيب فانه نقله عن والده شيخنا المذكور اه وهى صريحة فى الموافقة ولكن ما مر عن المعنى وسموه الاقرب (قوله وان تخلف بعضها الخ) اى مقتضى بعضها على حذف المضاف بقرينة التعليل الا ترى (قوله فيه) اى عقد الهبة (قوله لهذا) اى التخلف المذكور (قوله اذ لو ابط) اى الالحاق المذكور (بهذا) اى بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) اى بطلان الحاق (قوله ومنه) اى مامر (قوله اشتراط الفورية الخ) اى التوصل المعتاد بين الايجاب والقبول اه معنى (قوله الذى يتجه الثانى) اعتمده مر اه سم (قوله فى الاكتفاء بالاذن) اى من الواهب كان يقول وهبتك هذا واذنت لك فى قبضه فيقول المتهب قبلت اه عرش (قوله وقياساً مامراً الخ) معتمد اه عرش (قوله إلا ان يفرق) اسقطه النهاية واقصر على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله اه فى المعنى الا لاقوله نقلوا عن العبادى واقروه انه (قوله صيغة) اى التصريح بما لا ينهى معتبرة تقديراً كما قاله المحلى فى اول البيع اه عرش (قوله بخلاف زوجته) لانه قادر على تملكها الخ يؤخذ منه ان الشخص اذ ادفع شيئاً الى نحو خادمه او بنت زوجته لا يصير ملكاً له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ونحوه ان تاهل للقبول او ليه او لم تاهل فليتبعه فانه يقع كثير انعم ان دفع ذلك لمن ذكر لا احتياجه له او لقصد ثواب الاخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك الا منه وقد تدلل القران الظاهرة على شيء فيعمل به اه عرش (قوله قال الفقهاء الخ) عبارة النهاية وما قاله الفقهاء واقره جمع من انه لو زين الخ مردود بان كلامهما الخ اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المعنى ويردها قول الشيخين وغيرهما فان وهب للصغير ونحوه لى غير الاب والجد قبل له الحاكم ان كان اباً او جداً تولى الطرفين فلا بد من ايجاب والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) اى فلا فرق بين الزوج والولد وغيرهما ان التزين لا يكون تملكاً اه عرش (قوله وهبة ولى غيره) اى الاصل عطف على هبة الاصل و(قوله ان يقبلها الخ) عطف على تولى الخ (قوله ونقلوا الخ) كقوله الا ترى اى الخ عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقراراً) اى ولا تملكه الا بالان اخذاً مما يأتى فى قوله والفرق الخ اه عرش (قوله فانه اقراراً) لاحتمال ان يكون الاجنبي او ولده الرشيد وكفه فى شرائها له ان يشترها بالغير الرشيد من مال نفسه او مال المحجور عليه اه عرش (قوله ولو قال الخ) عطف على لو غرس الخ (قوله لم يملكه) اى الابن وينبغى ان يكون كتابه كافى البيع اه عرش (قوله انتهى) اى كلام العبادى (قوله قال انه) اى قول الفقهاء (قوله والسبب الخ) عطف على الاذرى (قوله

المذكور وقوله واشترط معطوف على قوله انعقدت ش (قوله لم يصح) هذا أحد وجهين ثالثهما الصحة فيهما واعتمده مر (قوله الذى يتجه الثانى) اعتمده مر (قوله حيث اشترط فى هبة الاصل الخ) اعتمد

اعن العبادى واقروه انه لو غرس أشجاراً او قال عند الغرس أغرسها لى مثلاً يمكن اقراراً بخلاف ما لو قال لعين بيده اشتريتها لى أو لفلان لاجنبي فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لى لى لم يملكه إلا ان قبل وقبض له اه والفرق بان المحلى صار فى يد الصبي دون الغرس لا يجدى لان صيرورة له فى يده بغير لفظ مملك لا يفيد شيئاً على ان كون هذه الصيرورة تغيب الملك هو محل النزاع فلا فرق ثم رايت الاذرى قال انه لا يتمشى على قواعد المذهب والسبب والاذرى وغيرهما مضعوف قول الخوارزمى وغيره ان الباس الاب الصغير حليماً يملكه باه رايت آخرين نقلوا عن الفقهاء

صريح في رده الخ) فتمتع الصراحة بحمل كلامه في البتة على الرشيدة وهو غير قادر على تملكها بخلاف الصغيرة على ما مر له ع وش ورشدي (قوله فيمن بعته) أي ساكن البائع رجلا أو امرأة أه ع ش (قوله) وجهازها) بفتح الجيم وكسر الهمزة قبله مصباح أه ع ش (قوله فهو ملك لها) أي مؤاخذه بأقراره مر أه سم وع ش (قوله والأفوه عارية) وكذلك يكون عارية بما يظهر إذا قال جهزت بتي بهذا إذ ليس هذا صيغة أقرار بملك مر أه سم والفرق أن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك فكان ما ذكره في مسألة القاضي أقرار بالملك بخلاف ما هنا أه ع ش (قوله ويصدق يمينه) أي إذا نزع في أنه ملكها بهية أو غيرها أه ع ش (قوله وكخلع الملوكة) عطف على كالمو كانت ختمية (قوله ولا قبول) عطف على صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة أه سم (قوله وكخلع) إلى قوله ولو قال في المعنى (قوله على المعتمد) اعتمد المعنى أن الدرهم يكون هبة لأقرضا (قوله أي الإيجاب) إلى قول المتن ولو قال في المعنى إلا قوله لأن كونه محتاجا إلى المتن إلى قول المتن ولو قال أريت في النهاية الأذلك القول وقوله وجه خروج إلى الخروج (قوله) لأن كونه محتاجا الخ) قضيته أنه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك أه سم (قول المتن والقبض من ذلك) هل يكفي الوضع بين يديه كالمبيع ثم رابت في تجر يد المزدوج وفي العباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وإن أخذه هاتق ما لو أنفها الصبي والحال ما ذكر قبل يضمها وبغنى عدم الضمان لأنه سطره عليها بأدائها له ووضعها بين يديه سم على حج أه ع ش أقول سيأتي في شرح ولا يملك موهوب إلا قبض اعتاد الشارع والتها بقوله المعنى عدم كفاية الوضع بين يديه بلاذن في الهبة بالمعنى الأعم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور (قوله لأن ذلك الخ) عبارة للمعنى كجرى عليه الناس في الأعيان وقدها أدى الملوك إلى رسول الله ﷺ الكسوة والدواب والجواري وفي الصحيحين كان الناس يتحرون هداياهم يوم عاشرة رضي الله تعالى عنهم وأبوا ولم ينقل إيجاب قبول والثاني يشترط أن لقبه وحل ما جرى عليه الناس على الإباحة وقد ينصرف في المبعوث تصرف الملاك والفروج لا بإباحة أه (قوله والمتب أهلية الملك) (فرع) سئل شيخنا عن رجل يصدق على ولد يمينه بصدقة قبل ملكها الولد بوقوعها في يده كالمو احتطب أو احتس أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما يصدق عليه إلا قبض عليه سم على حج قبل يحرم الدفع للصبي كما يحرم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لا تنفاه العقد فيه نظر والأقرب عدم الحرمة ومحمل ذلك من البالغ على الإباحة كتنديم الطعام للضيف فتاب عليه فليبيع الرجوع مادام بأقبا هذا محل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالبيع فسيان كان ذلك يعود على دناءة النفس والذلة فيحرم حيثئذ أه ع ش (قوله فلا تصح هبة ولي) أي من مال المولى أه سم

الاشتراط المذكور مر (قوله فهو ملك لها) أي مؤاخذه بأقراره مر (قوله والأفوه عارية) كذلك يكون عارية فيها يظهر إذا قال جهزت بتي بهذا إذ ليس هذا صيغة أقرار بملك مر (قوله وكخلع الملوكة) عطف على كالمو كانت ختمية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش (قوله لأن كونه محتاجا الخ) قضيته أنه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك أه سم (قول المتن والقبض من ذلك) هل يشترط الوضع بين يديه كالمبيع ثم رابت في تجر يد المزدوج ما نصه في فتاوى البغوى يحصل ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا أعلاه به ولو أهدى إلى صبي ووضع بين يديه أه ع ش لا يملكه أه وهو يفتد بملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جرد ذلك قبض في البيع وعبارة الباب بتملك الهدية بوضعها بين يدي المهدى إليه البالغ لا الصبي وإن أخذه أه بيق ما لو أنفها الصبي والحال ما ذكر قبل يضمها وبغنى عدم الضمان لأنه سطره عليها بأدائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سيأتي في الوديعة أنه لو باع الصبي شيئا وسله له فأنقله لم يضمنه لأنه سطره عليه الهبة كالمبيع كاهو ظاهر والوضع بين يديه إقباض لا تنقير (قوله فلا تصح هبة ولي) أي من مال المولى (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرمي عن رقيق تصدق عليه شخص

نفسه أنه لو جهز بتيه بأمانة بالتملك يصدق يمينه في أنه لم يملكها إن ادعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأفتى القاضي فيمن بعث بتيه وجهازها إلى دار الزوج بأنه إن قال هذا جهاز بتي فهو ملك لها والأفوه عارية ويصدق يمينه وكخلع الملوكة لا اعتبار عدم اللفظ فيها ولا قبول كية التوبة من الضرة ولو قال اشترى بدرهمك خبز فاشترى له كان الدرهم قرضا لأهية على المعتمد كما مر ولا يشترط أن أي الإيجاب والقبول (في) الصدقة بل يكفي الإعطاء والاختلان كونه محتاجا وقصد الثواب بصرف الإعطاء للتمليك حيثئذ لا في الهدية ولو لغير ما كمل (على الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لأن ذلك هو عادة السلف بل الصحابة مع التي صلى الله عليهم وسلم ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك فأن دفع ما توه أنه كان إباحة وشرط الوهاب أهلية التبرع والمتب أهلية الملك فلا تصح هبة ولي ولا مكاتب بغير إذن

سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا تزيله عن ملكك ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم بمعنى هذه الألفاظ أو جاهل بها كما اقتضاه إطلاقهم لكن استشكله الأذري قال وفي الروضة (٣٠١) الكتبة عن المروزي أن قريبا للإسلام

و جاهل الأحكام لا يصح تدبيره بلفظه حتى تضمن إليه نية أو زيادة لفظ أو الذي يتجه اخذنا من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لعنايه أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في أنه جاهل بمعناه إلا إن دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف ذلك ثم أريت الأذري صرح به امرئ تك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلا أي جعلها لك عرك (فاذامت فهي لورثك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طول عبارتها فيتمتع بقرينة تلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء الظاهر لفظه عملا بالخبر الآتي ولا تعود للوهاب بحال خبر مسلم إجمارجل: عمر عمرى فانها للذي أعطيا لا ترجع إلى الذي أعطاه (ولو أقصر على امرئتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هوبة (في الجديد) خبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينشأ في انتقالها لورثته فان الأملاك كلها مقدرة

(قوله ولا تصح الهبة الخ) ولا تصح الهبة لهيمة ولا لرقب نفسه فان أطلق الهبة له فهي لسيده أه معنى عبارة عرش سئل شيخنا الشهاب الرمي عن رقيق تصدق عليه شخص بثوب أو دراهم مثلا وشرط انتفاعه به دون سيده هل يصح ذلك المتصدق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يتمتع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم إلا بآية حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم فاجاب بانه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن إلا بآية أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط أه سمع على حج أقول ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج أنه لو أعطاه درهم بشرط أن يشتري به أعمامة لم يصح أه عرش وقوله ولم يكن إلا بآية وفيه وقفه فان قياس ما مر عنه انما في المتصدق على الصبي أن يكون هناء من قبل الإباحة لاسيما إذا احتاج إليها الرقيق ولم يصرفها سيده إليه (قوله) كان لا تزيله الخ) وكشتر أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشتري به ذلك من غير أن يصريح بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء ما قصد الدافع قال شيخنا الزايد ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك - حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا وإن قصد المتبسط المتأد صرفه كيف شاء أه عرش وقوله كما صرح به حج أي فيما يأتي قبيل قول المصنف وللأب الرجوع في هبة ولده (قوله أو جاهل بها) الأولى التذكير (قوله بلفظه) أي التدبير (قوله أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد إعتاقه بعد الموت أه عرش (قوله أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مرادا أه عرش (قوله أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إنما يأخذوا في المعنى قول المتن (فاذامت) بفتح التاء أه معنى (قوله طول) أي الواهب (قوله وتكون لورثته) عبارة المعنى فاذا مات كانت لورثته فان لم يكونوا فليت المال ولا تعود للوهاب بحال أه (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالأعمام والأخوة أه عرش (قوله إجمارجل) بالخبر والرفع والأول واضح والثاني يدل من أي وما زاد لئلا يترك الشرط أه شرح الأعلام لشيخ الإسلام أه عرش (قوله هو هبة) الأنسب لمقابلته بالتأنيث وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله وجعلها له الخ) أي الذي تضمنه قوله أعرئتك أه رشيدى (قوله إنما العمري) أي التي يقتضى لفظها أن يكون هبة أه عرش (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله إنما يأخذوا (قوله أو جعلتها) إلى قوله وله وجه خروج في المعنى إلا قوله إن كنت متوقفاً وإن

بصدقة كثرب أو دراهم وشرط المتصدق انتفاعه به دون سيده هل يصح المتصدق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يتمتع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم إلا بآية حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم يتمتع ذلك على السيد فاجاب بانه إن قصد المتصدق نفع الرقيق بطل ولم تكن إلا بآية أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط كما لو أوصى لدابة بشئ وقصد صرفه في علفه ولا يؤثر فيها شرط انتفاعه به دون سيده لأن كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة أه وسئل ايضا عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة ووقع الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالأحطاب أو احتسب أو نحو ذلك أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح وقد قالوا في ثار الوثيمة أنه لو أخذوا حده لملكوه هل ثار الوثيمة يكون فائده معرضه عن إرضاء صاحبها يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فاجاب بانه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بالقبض وله والفرق بينه وبين ملكه للشارع واضح أه (قوله والذي يتجه اخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لأنه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي (قوله والحق به السبكي الخ) كذا

بحياة المالك وكانهم إنما يأخذوا بقبول جابر رضي الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها لأنه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) أعرئتك هذه أو جعلتها لك عرك والحق به السبكي ونبهك هذه عرك (فاذامت عادت إلى) أو الورثتي إن كنت مت (فكذا) هوبة (في الأصح) الغاء للشرط الفاسد وإن ظن رومه لا إطلاق للأخبار الصحيحة

ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لناموضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المتأني لمقتضاه الا هذا ووجه خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مدخولة كما يعلم بتأملها وخروج بعمر كعمرى أو عمر زيد فقطل لانه تأنيث حقيقة اذ قد يموت هذا أو الاجنبى أو لا (ولو قال أرقبتك) هذه من (٣٠٢) الرقوب لان كل واحد يقرب موت صاحبه أو جعلتها للرقبي) واقتصر على ذلك اوضح

اليه ما بعد اى التفسيرية في قوله (اى ان مت قبلى) عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فعلى الجديد الاصح تصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قولها والقبض وذلك لخبر ابي داود والنسائي لا تغمروا ولا ترقوا فراقب شيئا او امره فبولورته اى لا ترقوا ولا تغمروا طمعاً ان يعود اليكم فان سبيله الميراث ويحث السبكي تحريم هذا النهى وان صح الاحاديث اخر وفيه نظر بل يؤخذ من احاديث الصحة لان الاصل فيما صح جواز فعله ان النهى للترتبه (وما جاز بيعه جاز) لم يؤت له لبس كل ما قبله او لان تأنيث فاعله غير حقيقى (هته) بالاولى لانها اوسع نعم المنافع يصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجان احدهما انها ليست بتمليك بناء على ان ما وهبت منافعة عارية وقضية كلاهما كما قاله الاسنوى ترجحه وبه جزم المارودى وغيره ورجحه الزركشى تأنيهاً انها تمليك بناء على ان

شرح مر (قوله ما بعد اى) اى واى وما بعد ما كاهو ظاهر (قوله ان النهى للترتبه) أو انه لا ارشاد (قوله) او لان تأنيث فاعله غير حقيقى) اى او نظراً لمعنى الهبة من كونها تمليكا او عقداً (قوله بناء على ان ما وهبت منافعه امانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف (قوله ورجحه جمع الخ) واثق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهو بالاسقياء لا قبض العين) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير فقامله (قوله وما فى الذمة يصح بيعه لاهيته) واستأنى هبة الدين (قوله فوهبتك الخ) كذا شرح مر (قوله لاهيته) هذا يجزى فى غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لاهيتها ولو للترتبه) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتنقها معسر بالنسبة للترتبه وكذا الفيره باذنه فليتام

ما وهبت منافعه امانة وتوجه جمع منهن ان الرفعة والسبكي والباقين وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا قبض العين اه وفاقرت الاجارة بالاتياج فيها لتقرر الاجارة التصرف فى المنفعة وفى ذلك بسط ذكره تنفى شرح الارشاد وما فى الذمة يصح بيعه لاهيته فوهبتك الف درهم فى ذمتي باطل وان عينه فى المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لوارثه بضمن المثل لاهيته بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهما لاهيتهما الدرهم نة اذا اعتنقها معسر أو استوله يجوز بيعها للضرورة لاهيتها ولو للترتبه

وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمر خارجي في العاقد او طرفي المقر عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومفصوب) لغير قادر على انتزاعه (وضال) وابق (فلا) يجوز هبته بجماع ان كلا منهما يملك في الحياة ولو لا رد خبرين وارجح لان الرجحان للجوهل وقوع تالعا لمعلوم على ان الذي يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق خذرا من التساهل فيه لا قوله صلى الله (٣٠٣) عليه وسلم العباس رضي الله عنه في المال

الذي جاءه من البحرين بنادا

على انه ملكه خذ منه

الحديث لان الظاهر ان

ما ذكر في الجوهل إنما هو

في الهبة للمنى الاخص

مخلاف هديته وصدقه

فصحان فيما يظهر واعطاء

العباس الظاهر انه صدقة

لا هبة ولا قبول لكونه من

جملة المستحقين وللمعطى

ان يفاوت بينهم (الا) في

مال وقف بين جمع للجهل

بمستحقه فيجوز الصلح بينهم

فيهم على تساوي تفاوت

الضرورة قال الامام لا بد

ان يجري بينهم تواهب

ولبعضهم اخراج نفسه من

البين لكن ان وهب لهم

حصته على ما قاله الامام أيضا

مخلاف اغراض الغنائم أى

لانه لم يملك ولا على احتمال

مخلاف هذا ولو لم يحجور

الصلح له بشرط ان لا ينقص

عما يده كما يعلم بما أتى قبيل

خيار النكاح والا فبالا إذا

اختلط متاعه بمتاع غيره

فوجب احدهما نصيبه

لصاحبه فيصح مع جهل

قدره ووصفه للضرورة ولا

فيما لو قال لغيره أنت في حل

بما تأخذ او تعطى او تأكل

من مال فله الاكل فقط لانه

اباحة وهي تصح بمجهول

اه (قوله) وقد يقال (الخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وعش (قوله) لان المانع (الخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الامر أنه يسوغ ترك الاستثناء سم (قوله) أمر خارجي انظر ما وجه في الاول اه رشدي وعبرة عش انظر ما هو فيما لو وبه شيئا في الذمة حيث قلنا بطلانه اه (قوله) تحقق (الخ) بصيغة الامر او المصدر او المضارع وعلى كل هو خبران (قوله) ان ما ذكر (الخ) اى فى المتن (قوله) انما هو خبر انما ذكر (الخ) والجملة خبران الظاهر (الخ) (قوله) بالمعنى الاخص وهو الهبة المتوقفة على ايجاب وقبول اه عش (قوله) مخلاف هديته (الخ) أى الجوهل (قوله) فصحان الاول التأنيث (قوله) الظاهر انه (الخ) الجملة خبر واعطاء (الخ) (قوله) ولا اى وان لم يكن صدقه اه رشدي والظاهر ان المراد وان لم يكن المال المذكور مالا لله صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله) فهو لكونه (الخ) حاصله انا اذا قلنا ان ما أتى له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا انه حق بيت المال فالعباس من جملة المستحقين له وللامام ان يفاضل بينهم في الاعطاء بحسب ما يراه عش ورشدي (قوله) في مال الانسب لما أتى اسقاط فيهم هو الى قوله له قاله العبادى في المعنى لا قوله وللبعضهم الى مخلاف اعراض وقوله ولو لى الى وإلى فينا إذا اختلط (قوله) وقف (الخ) كالأول خلف ولدين احدهما خني اه معنى (قوله) أى لانه لم يملك اى فلا يحتاج الى الهبة لانه (الخ) (قوله) ولا على احتمال واى لا على يقين ولا على احتمال (قوله) ولو لم يحجور الصلح له اى فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بخصته منه اه رشدي (قوله) بشرط ان لا ينقص عما يده حاصل هذا الشرط ان المحجور تارة يكون يده شئ من ذلك الموقوف تارة لا فان كان يده شئ منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان اليد دليل الملك ولا يجوز للولى التبرع بملك المحجور وان لم يكن في يده منه شئ مجاز الصلح بالشرط لا تنفاد ذلك المحذور فلا توقف فيه خلافا لما في حاشية الشيخ عش اه رشدي (قوله) إذا اختلط (الخ) عبارة المعنى إذا اختلط حمام برجين فوجب (الخ) ومثل ذلك ما لو اختلط خطه بخطه غيره او متاعه بمتاع غيره او ثمره بشجرة غيره اه (قوله) فله الاكل فقط ينبغي ان ياكل قدر كفايته وان جاوز العادة حيث علم المالك بحاله والا امتنع اكل ما زاد على ما يتعد مثله غالبا لماله اه عش (قوله) لانه اباحة (الخ) لتعليل لاصل حل الاكل ولا متاع غيره اه رشدي قال عش كان الاول ذ ذكر هذه المسئلة بغير صورة الاستثناء كان يقول لو قال أنت في حل (الخ) لان قال هو بالنظر لما ياكله هبة صوراه (قوله) لا يزيد اى لا بقرينة (قوله) على عقود اى لا لاكل بدليل ما قبله وما أتى عن الانوار وهل نظير العقود العرجون فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ما شئت سم على حجي اقول الظاهر الفرق لكثرة ما جعله العرجون وحينئذ فيقتصر على ما يغلب على الظن مساعاة ملكه به اه عش (قوله) واستشكل اى ما قاله العبادى من أنه لا يزيد على عقوداه عش (قوله) ويرد اى ذلك الاستشكل (قوله) وظاهره اى اثناء الفقال (قوله) وما قاله الفقال اى من أنه لا يزيد على عقود (قوله) عندهما اى الاباحة (قوله) لم تحصل الاباحة

(قوله) وقد يقال (خ) في اطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة (قوله) لان المانع (خ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الامر انه يسوغ ترك الاستثناء (قوله) لان الظاهر (خ) كذا شرع (قوله) فيجوز الصلح بينهم (الخ) كذا شرع (قوله) فله الاكل فقط ما قدره (قوله) لانه اباحة فكيف بعدم المستثنيات مما الكلام فيه وهو الهبة (قوله) لا يزيد على عقود اى لا بقرينة (قوله) لا يزيد على عقود اى لا لاكل بدليل ما قبله وما أتى عن الانوار وهل نظير العقود فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ما شئت العرجون (قوله) ولم يعلم المبيع الجميع

مخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى قال وفي خذ من عنب كرمى ما شئت لا يزيد على عقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويردان الاحتياط المبني عليه حتى الغير اوجب ذلك التقدير وبقى الفقال في بحث لك ان تأخذ من ثمار بستان ما شئت بانه اباحة وظاهره ان له اخذ ماشاء ما قاله العبادى احوط وفي الانوار لو قال أنت كرم ما في دارى او ما في كرمي من العنب فله اكله دون بيعه وحملوه اطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أى عندهما في الدار والكرم ولو قال أنت كرم جمع ما في دارى اكلوا استعمالا ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى البدر وقوله (٣٠٤) وتقتصر الخ موافق لكلام القفال لا العبادي وما ذكره آخر الايضاح ما من صحة الاباحة

بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد ولا (حتى الخطئة ونحوها) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهتها اتفاقا كما في الدقائق فبحث الرافعي انه لا تصح هبتها ضعيف وان سبقه إليه الامام لا يجوز ان يتصدق الانسان بالمحقر كما في الخبر وفارق نحو الكلب بان هناك ما لا يغير التمتع مال مملوك كاصحوا به لا يملك على انه نص في الام على صحة هبته وكذا جلد نجس على تناقض فيه في الروضة جمع بينه بحمل الصحة على معنى نقل اليد كما صرحوا به في الكلب وعدمها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد الاضحية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة والاحتق التجحر لا يصح نحو بيعه وتصح هبته اي بمعنى نقل اليد ايضا حتى يصير الثاني

أحق به وكذا اطعام الغنمة بدار الحرب فن اطلق صحة هبته بتعين حله على ان المراد بها نقل اليد لتصريحهم بانه مباح لهم لا مملوك والا الثرو ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والاهبة ارض مع بذر او زرع لا يفرق بالبيع فتصح في الارض لا تنفاد

أى فيتمتع عليه أخذ شيء مالم يعله المبيع اه عش (قوله في فتاوى الخ) خبر وبعض الخ (قوله موافق لكلام القفال) قد يقال لا موافقة لو اخدمتهما لاختلاف المستثنين لان مسئلتها مصورة عن التبعية المصرحة بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وايضا فكلام كل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة عش قد يقال ما هنا لا يتخلف كلام العبادي ايضا لان في مسئلة العبادي يمنع من الاستيعاب فعمل معها بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان المالمعير فيها من صيغ العموم فتصدق بالجميع اه وعبارة السيد عمر يظهر ان مقاله القفال واقتضاه اطلاقه واطلاق الانوار هو الاقله لاسيما اذا توفرت القرائن على فطابقة السريرة للظاهر بخلاف ما اذا دلت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التجمل الظاهري فالأقتصار حينئذ على مقاله العبادي والله أعلم اه (قوله وما ذكره) اي صاحب الانوار (آخر) اي من قوله ولو قال اجبت الخ (قوله مجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون مالم ليس كذلك نظر اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الاوجه مر اه سم قول المتن (ونحوها) بالجر عطف على الخطئة اه عش هذا على ما في النهاية من عدم تنبيه الضمير واماعلى ما في الشرح والمغنى من تنبيهه فيتمتع عطفه على حتى الخ (قوله من المحقرات) الى قوله وان سبقه في المغنى (قوله بيعها لاهتها) اي المحقرات وكذا ضمير هبتها الآتية وبمحمل الضمير عائد إلى حتى الخ ونحوهما والى نحوهما نظر الماصدق عليه النحو من الافراد عبر المغنى بضمير المتن ووجهه ظاهر (قوله وفارق) اي المحقر او نحو حتى الخطئة (نحو الكلب) اي من النجاسات حيث جاز به الاول دون الثاني (قوله على صحته) اي الكلب (قوله وكذا) الى المتن في المغنى لا لاقوله ولا لجلد لى والاحتق (قوله وكذا) اي مثل الكلب (قوله جلد نجس) بالتوصيف (قوله جمع بينه) اي بين ما في الروضة من الكلامين المتناقضين (قوله وعدمها) اي وحمل عدم الصحة (قوله جلد الاضحية الخ) عبارة المغنى والنهاية صوف الشاة المجمولة اضحية ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق الخ) هذا يقتضى ان الكلام في الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر اه سم (قوله مباح لهم) اي للغانمين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزراع الاخضر قبل بدو صلاحه اه عش (قوله من غير شرط قطع) أى ويحصل القبض فيه بالتخلية ويكلف المتب قطعها حال حيث طلبه الواهب وان لم يكن متنعها لم يلزم الواهب على ابقائه بالاجرة اه عش (قوله لا يفرق بالبيع) كالقمح في سنبله لكنه يشكل بالزراع قبل بدو الصلاح فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشترط قطعه على ما فهمه قوله ولا الاثر ونحو الخ عش وسم (قوله فتصح في الارض) اي دون البذر والزراع اه عش عبارة المغنى فان الهبة فتصح في الارض وتفرق الصفة هنا على الارجح والجهالة في البذر لا تضرب في الارض لا لاثمن ولا لتوزيع اه (قوله فيما) أى الارض والبذر او الزرع اه سم (قوله المستقر) الى قول المتن باطلقة في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتياض

(إبراهيم) فلا يحتاج إلى قبول نظر المعنى (و) هبته (لغيره) أي المدين (باطلة في الأصح) بناءً (٣٠٥) على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغير

من هو عليه أماعلى مقابله
الأصح كما قرئ فصحب هبته
بالأولى وكأنه في الروضة
لأنما جرى هناعلى بطلان
هبته مع ما قدمه أنه يصح
بيعه أتمسكاً على معرفة
ضعف هذا من ذلك
بالأولى كما قرئ وعلى الصحة
قيل لا تلزم إلا بالقبض
وقيل لا تتوقف عليه فعليها
قيل تلزم بنفس العقد وقيل
لا بد بعد العقد من الأذن
في القبض ويكون كالخليفة
فيما لا يمكن نقله والذي
يتجه الأول اخذنا من
أشراطهم القبض الحقيقي
هنا فلا يملك إلا بعد قبضه
بأذن الوهاب وعلى مقابله
لوالد الوهاب الرجوع فيه
تنزيلاً له منزلة الدين ولو

تبرع موقوف عليه بحصته من
الأجرة لاخر لم يصح لأنها
قبل قبضها أما غير مملوكة
أو مجهولة فإن قبض هو أو
وكيله ما شئت قبل التبرع
وعرف حصته منه ورآه هو
أو وكيله وأذن له في قبضه
وقبضه صح وإلا فلا ولا
يصح إذ نهى الجاني الوقف أنه
إذا قبضه يعطيه للتبرع
عليه لأنه توكل قبل الملك
على أنه في مجهول وإما صح
تبرع أحد الورثة بحصته
لأن محله في أعيان رآها
وعرف حصته منها (ولا
يملك في غير الهبة الضمنية

عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقييد المستقر لما ذكره من
الخلاف في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطاً ما لا انفجوع
الكتابة يصح إلا برأها منها فينبغي صحته لهما للدكايب اه ع ش قول المتن (إبراهيم) قضيته أنه هبة الدين صريح في
الإبراء وهو كذلك وإن قال في الذخائر أنه كتابة نعم ترك الدين للدين ككتابة إبراء مغني ونهاية قال ع ش
قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركته لك أو لا أخذه منك فلا يكون ما أطلبه منك ككتابة إبراء لا انتفاء ما
بدل عليه اه عبارة القليوبي قوله إبراء أي صريح بلفظ الهبة أو التصديق ككتابة بلفظ الترك (قوله) فلا يحتاج
الخ كذا في المغني قول المتن (باطلة في الأصح) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أي ونهاية والمغني وإن قلنا
بصحته يبيع اه سم (قوله) فتصح هبته الخ اعتمده الطبري اه سم وكذا اعتمدته المنهج خلافاً للنهاية والمغني
كاسر (قوله) لا تتوقف أي الهبة أي رزقها (قوله) الأول أي توقف الزموم على القبض (قوله) وعلى مقابله
ينبغي وعليه أيضاً إذا قبضه بأذن الوهاب كما في سائر هبات الأعيان اه سم (قوله) ولو تبرع الخ إلى قول المتن
ويسن في النهاية إلا قوله منها شيئاً إلى وأذن له وقوله وكذا انحوا إلى كل ذي وإن كان في يد المنهب وقوله نعم
يكنى إلى وليس للحاكم (قوله) ولو تبرع الخ «فرع» يملك المسكين أي مثلاً الدين الذي عليه أو على غيره
عن الزكاة لا يصح لأن ذلك ما عليه أبدال وهو لا يجوز فيمعا على غيره تملك وهو لا يجوز أيضاً مغني ونهاية
أي فطرته إن بدفعها إليه يمسرها منه بدل دينه ع ش (قوله) موقوف عليه الخ ظاهره ولو معينا
منحصراً وبعد الإيجار وتعيين الاجرة وفي عدم الصحة حيث توقف وقد تقدم أن الموقوف عليه المعين
يملك الاجرة أو المنافع وقد تكون معلومة له وحيث ذالوج انهما أن كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها
صح التبرع بها وإن كانت في ذمة المستاجر ولم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فيكون من قبيل الدين
فإن تبرع بحصته المعلومة له منها على المستاجر صح وكان ذلك إبراء أو غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيجمل
قول الشارح لم يصح في غير ذلك ثم بحث ذلك مع مر المواقف للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتامل
سم على حج اه ع ش (قوله) لم يصح) ومثله ما لك دار أو شقص منها تبرع لغيره بما تحصل من أجزائها
اه ع ش (قوله) لأنها قبل قبضها الخ قضيته أنها لو علت قبل قبضها جاز التبرع بها اه ع ش وفيه نظر
ظاهر (قوله) فإن قبض هو الخ أي الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتي أنفاً (قوله) ورآه هو
أو وكيله يغني عنه مقابله (قوله) وأذن له أي لأخر المتبرع عليه (قوله) في غير الهبة الخ إلى قول المتن فلو
مات في المغني الأقول ومحت بعضهم إلى الهبة الفاسدة وقوله خلافاً إلى وأن كان في يد المنهب وقوله الوهاب
على ما إلى المتبطل لأن وقوله نعم يكنى إلى والهبة ذات (قوله) في غير الهبة الضمنية سيد ذكر محترزه (قوله)
بالمعنى الإيعام الخ عبارة المغني بأهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة اه
(قوله) ونقل ابن عبد البر الخ عبارة المغني خلافاً لما حكاه ابن عبد البر اه (قوله) ابن عبد البر هو مالك

الشرط فليتامل (قوله) فيما أي الأرض والزرع والزرع (قوله) من الجهل بما يخصها من الثمرة إذ
لا تمن هنا (قوله) في المغني بطلان في الأصح) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وإن قلنا بصحة يبيع (قوله) فتصح
هبته في الأولى اعتمدته الطبري (قوله) وعلى مقابله) ينبغي وعليه أيضاً إذا قبضه بأذن الوهاب كما في
سائر هبات الأعيان (قوله) موقوف عليه ظاهره ولو معينا منحصراً وبعد الإيجار وتعيين الاجرة وقد
يتوقف في عدم ملكها حيث توقف قد تقدم أن الموقوف عليه يملك الاجرة فإذا كانا اثنين وعلت الاجرة وهب
أحدهما حصته فما المنافع من الصحة (قوله) لم يصح) أقول تقدم أن الموقوف عليه المعين يملك الاجرة
والمنافع وقد تكون معلومة له وحيث ذالوج انهما أن كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع
بها وإن كانت في ذمة المستاجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فتسكن من قبيل الدين فإن تبرع
بحصته المعلومة له منها على المستاجر صح وكان ذلك إبراء أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيجمل

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سادس) (موهوب) بالمعنى الإيعام الشامل لجميع ما مر ولو من
أب لولده الصغير ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء أنه يكنى هنا الإشهاد له يرد فقها مذهب (القبض) كقبض المبيع

فيما سرتفصيلة نعم لا يكتفى
 هنا بالاتلاف ولا الوضع
 بين يديه بلا إذن لأن قبضه
 غير مستحق كالوديعة
 فاشتراط تحققه بخلاف
 المبيع وبحث بعضهم
 الاكتفاء به في الهدية فيه
 نظروا وإن توسع فيها بعدم
 الصيغة للخبر الصحيح أنه
 صلى الله عليه وسلم أهدى
 إلى النجاشي ثلاثين أوقية
 مسكاً فمات قبل أن تصل
 إليه فقسمه صلى الله عليه وسلم
 بين نسائه ويقاس بالهدية
 الباقي وقال به كثيرون من
 الصحابة رضى الله عنهم ولا
 يعرف لهم مخالف والهدية
 الفاسدة المقبوضة كالصحيحة
 في عدم الضمان لا الملك
 وإنما يعتد بالقبض وإن كان
 باقباض الواهب أو (بأذن
 الواهب) أو وكيله فيه أو
 فيما يضمنه كالاعتاق وكذا
 نحو الأكل خلافاً للقاضي
 على ما قاله شارح لكن جزم
 غير واحد بما قاله القاضي
 وإن كان في يد المتب قبل
 قبضه من غير إذن ضمنه
 ولو أذن ورجع عن الأذن
 أو جن أو أغنى أو حجر
 عليه أو مات أحدهما قبل
 القبض بطل الأذن ولو
 قبضه فقال الواهب رجعت
 عن الأذن قبله وقال المتب
 بعده صدق الواهب على ما
 استظهره الأذرعى من

تردده في ذلك

أه ع ش (قوله فيما سرتفصيلة) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائباً والزيادة الحادثة من الموهوب قبل
 قبضه للواهب لبقائه على ملكه وبقبض الشارع قبض الجميع منقولاً كان أو غير ذلك فإن كان منقولاً ومنع من
 القبض شريكه ووكله الموهوب له في قبض نصيبه صح فأن لم يوكله الموهوب له قبض له الحاكم ولو بنائبه
 ويكون في يده لما يصح بيع الواهب للموهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالعقد
 ويبطل الهبة معني وروى مع شرحه (قوله لا يكتفى هنا بالاتلاف) أي إلا أن كان بالاتلاف بالاكل والعتق
 وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً أه ع ش وسيقيد الشارح بقوله كالاعتاق وكذا
 نحو الأكل أه (قوله ولا الوضع بين يديه) أي تقدم في هامش قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد
 وغيره مع نقله عن الغوى أنه يكتفى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الأذن بل الإعلام وهو متجه وقد
 يقال الإعلام يقوم مقام الأذن سم على حج أه ع ش وقوله قد يقال الخ أي فلا مخالفة (قوله) وبحث بعضهم
 الخ عبارة النهائية والأوجه اعتبار ذلك أي القبض في الهدية خلافاً لما بحثه بعضهم فيها أه (قوله الاكتفاء
 به) أي كإعالة عمل الناس (قوله فيه نظر) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط فلتصرف
 المهدى إليه في الهدية المذكورة فلا يطالب بها في الأخره فليراجع (قوله للخبر الصحيح) لتعليل المتن أه
 رشدي عبارة المعنى عقب المتن فلا يملك بالمقد لا يرى الحاكم في صحيحه أنه ^{عنه} أهدى إلى النجاشي
 ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لا مأسلة أي لا يرى النجاشي قد مات ولا يرى الهدية التي أهديت إليه إلا لتردد
 وإذا ردت فهي لك فكان كذلك أه (قوله بين نسائه) أي صلى الله عليه وسلم لكن الذي مرانفع المعنى
 عن الحاكم يقتضي في الهبة تخصيصه بامسلة فيحجر أه سيد عمر (قوله وقال به) أي باشرت القبض في
 الهبة بالمعنى العام (قوله) كثيرون من الصحابة الخ أي فهو إجماع سكوتى وإنما احتاج لهذا بعد الخبر
 الصحيح لأن لقائل أن يقول إن الهدية باحدثين القبض أو الوضع بين الدين مثلاً لم يوجدوا أحدهما
 فيه فخصر فصلى الله عليه وسلم في الهدية لا تنفاهما أه رشدي (قوله باقباض الواهب) أي أو وكيله (قوله
 فيه) أي القبض والجار متعلق بأذن الخ (قوله يتضمنه) أي القبض أو الأذن فيه (قوله كالاعتاق) تمثيل
 لما يتضمنه (قوله وكذا الخ) عطف على الاعتاق ش أه سم ولا يخفى ما في هذا العطف ولو قال راجع
 إلى الاعتاق لكان أولى عبارة المعنى فإن أذن له في الأكل والعتق عنه أي المتب فأكله أو عتقه كان قبضاً
 أه (قوله على ما قاله شارح) لعل الأسبى تقدمه على قوله خلافاً للقاضي قال سم جزم به أي بما قاله
 شارح الروض حيث قال فرع ليس بالاتلاف أي من المتب قبضاً إلا أن أذن له في الأكل أو العتق أي
 عنه قال في شرحه فيكون قبضاً ويقدّر أنه ملكه قبل الأزداد أو العتق أه وكذا جزم به المعنى والزيادة
 كاسم وقوله قبل الأزداد الخ قال ع ش قياس ما هو المعتمد في الضمانية من الملك بالوضع في القم أن
 يقدر انتقاله إليه هنا قبيل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة أه أي صيغة العتق (قوله وإن كان في يد المتب)
 غاية لما في المتن أه رشدي (قوله من غير إذن) أي ولا إقباض أه معني (قوله قبل القبض) أي قبل
 تمامه ولو معه أه ع ش (قوله قبل القبض) راجع إلى قوله ورجع وما عطف عليه (قوله) ولو قبضه
 الخ ولو أقبضه وقال قصدت به الأيداع أو العارية وأنكر المتب صدق الواهب كما في
 الاستقصاء أه نهاية زاد المعنى ولو اختلفا في الأذن في القبض صدق الواهب أه (قوله صدق الواهب الخ)
 عبارة النهائية صدق المتب لأن الأصل عدم الرجوع خلافاً لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب

قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر المواقف للشارح فبقائه قوله فوافق عليه فلتامل
 (قوله ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تقدم في هامش قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع
 نقله عن الغوى أنه يكتفى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الأذن بل الإعلام وهو متجه وقد يقال الإعلام
 يقوم مقام الأذن (قوله كالاعتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله وكذا الخ عطف على الاعتاق ش (قوله على
 ما قاله شارح) جزم به في الروض حيث قال فرع ليس بالاتلاف أي من المتب قبضاً إلا أن أذن له في الأكل أو

وله احتمال بتصديق المتنب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت ان هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الارشاد في باب الرهن مع فروغ أخرى يتعين استحضار هاهنا ويكنى الاقرار بالقبض كان قيل له وبهيت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والافرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يتازم القبض نعم يكنى عنه قول الواهب ملكها المتنب ملكا لازما كما مر أو آخر الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه ثلاثا يتنبه له والهبة

اه (قوله لان الاصل عدم الرجوع الخ) ظاهره وإن افتقاعا على وقت الرجوع واختلاف في وقت القبض ولو قيل مجيء تفصيل الرجعة فيه لم يعد فيقال إن افتقاعا على وقت القبض واختلاف في وقت الرجوع صدق المتنب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما إذا لم يتفق على شيء يصدق السابق بالدعوى وإن أذعيا معا صدق المتنب اه ع (قوله وهو قريب الخ) أي الاحتمال (قوله والافرار أو الشهادة الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه وليس الاقرار بالهبة ولو لمع الملك اقرارا بقبضه للوهوب لجواز أن يعتدلو معها بالعقد والافرار يحمل على اليقين وإن قال وبهيت له وخرجت منه اليه وكان في يد المتنب ولا فلا قوله وبهيت وأقبضته إقرارا بالهبة والقبض اه (قوله نعم يكنى الخ) وينبغي أن يأتي مثله فيقال الشاهد اشهد أنه ملكه ملكا لازما فبغنى ذلك عن قوله وبهيت وأقبضته اه ع (قوله سؤال الشاهد عنه) أي القبض وينبغي أن يحل في العالم بانها لا تملك إلا بالقبض اه ع (قوله استقل) أي المتنب (قوله أي الواهب) أي قوله لا إقباض وله في الغنى لإاقوله ويؤخذ إلى وهو جار (قوله في القبض الخ) أي وارث الواهب في الإقباض والأذن في القبض ووارث المتنب في القبض اه معنى (قوله للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل أخذه اه سم (قوله بانها) أي الهبة (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الفرق (قوله وهو جار) أي الابلولة إلى اللزوم (قوله ايضا) أي كالهبة بالمعنى الخاص (قوله لا إقباض وله الخ) ولولي الجنون قبضه قبل الإفاقة فبهاه ومعنى (قوله أي الاصل) إلى الفرع في النهاية لإاقوله وقضيته إلى بل في شرح مسلم ونوله ولما فضل إلى ويسن (قوله وإن سفلوا) أي ذكر كورا كانوا أو أنا اه ع (قوله خصص الاولاد) عبارة النهاية خصصه بالاولاد اه (قوله أم تبرعا آخر) كالأباحة اه سم عبارة السيد عمر يشمل مالوكا بطريق المحاباة في ضمن عقد وهو ظاهر اه (قوله كره الخ) وهو المعتد اه معنى (قوله في ذلك) أي من العدل (قوله فامر اه الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله وأن تسميته الخ) عطف على جملة امره بأشهاد الخ فكان الاولى حذف أن كافي النهاية (قوله المطلوب) أي ندبا (قوله أعطى) أي

العقن عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر أنه ملك قبل الإزدراء والعقن (قوله وله احتمال بتصديق المتنب) اعتمده مر (قوله الشامل للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل أخذه (قوله في المتن قام وراثته مقامه) علم منه ومن قوله وقيل يفسخ العقد الخ الصحيح عدم انقضاء كل من الهبة والهدية والصدقة بالموت فان قلت لا فائدة لعدم الانقضاء لما تقدم من بطلان الأذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فان أذن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئا قلت بل لا فائدة فانه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فاذن وراثته في القبض ملك المتنب بالقبض ولو حكم بانفساخ العقد يملك به توقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتنب ثم القبض باذن الوارث ولو أرسل الهدية ثم مات قبل تسليمها للهدى إلى فاذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفسخ الهداء لم يكف مجرد الأذن في التسليم لأنه ليس إهداء بل كان يحتاج إلى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهما على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فاذن الوارث له قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرد إذن الوارث قبضه فيها يظهر بل كان بالأباحة أشبه قليلا مل (قوله ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني) أي ولا ينافي تضعيفه ما تقدم من قبضة التجاشي إذ ليس فيها انقضاء بل رجوع المهدى وهو هو عليه الصلوة والسلام ولا إشكال فيه (قوله وإن سفلوا الخ) كذا شرح مر (قوله م تبرعا، كالأباحة قوله

هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أم تبرعا آخر فان لم يعد للغير عدل كره عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم والاصل في ذلك خبر البخاري اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وخبر أحمد بن حنبل وصلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبيك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيري ثم قال يسرك أن يكون لك في البر سوءا قال بل فلا إذن فامر به بأشهاد غيره صريح في الجواز وأن تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخرين ما يحصل به العدل

والارجع ندب الامر به في رواية نعم (٣٠٨) الوجة انه لو علم من المحروم الرضا وظن عتوق غيره لفقره ورقة قد ينلم بسن الرجوع ولم

الاصل المفضل (قوله ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف اه سم (قوله ورقة قد ينلم) لعل
الوجه ان (قوله ولم يكره الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله لان براد المحروم ما يشمل المحروم بالفضل
وبالارجع وبالعقوب ما يشمل العقوق بالرجوع والعقوق لم يفضل تأمل ولو قال لا يكره التفضيل لو اكرم
فاسحاق لكان واضحا عبارة المغني (تنبيه) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة او عدها ولا افلا
كرهه وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيما يأتي ويستثنى العاق والقاسق اذا علم انه
يصرفه في المعاصي فلا يكره حرمانه اه قال ع ش بق ما لو اختلف العصيان كان أحدهما مبتدعا والآخر
فاسقا بشرب الخرملا واراد دفعه لاحدهما والاقرب انه يؤثر به الاول لانه بني عقيدته على شبهة فهو معذور
ومن ثم تقبل شهادة ويؤذي انه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية احدهما اغلظ ككونه فسق
بشرب الخمر والزنا واللواط والآخر يشرب الخمر فقط او يتعاطى العقود الفاسدة ان يقدم الاخف اه
وقوله والاقرب انه يؤثر الخ ينبغي حمله على ما اذا لم يكن هناك قول بغيره ببدعته ولا فالاقرب انه يؤثر به
الثاني (قوله معصية) ينبغي أن يحرم إن غلب على الظن صرفه في المعصية اه سيد عمر (قوله او عاقا) تأمل
الجمع بينه وبين ما مر انفاق قوله وظن عتوق غيره فانه يتبادر انهما متنافيان وايضا فاعطى حديث صل
من طفلكم واخف عن ظلكم واحسن إلى من اساء اليك يقتضي انه لو بالبر من البار فليتأمل لا سيما اذا
غلب على الظن ان الحرمان يزيد في عتوقه ولعل المحمول على ما اذا ظن زوال العقوق بالحرمان ثم رايت قول
الشارح الا في الرجوع وببحث الاسنوى الخ وهو مؤيد لما ذكرتموه اعلم اه سيد عمر وقوله اذا ظن
زوال العقوق الخ أقول او ظن عدم إعادة الاعطاء والحرمان شيئا اخذا بما يأتي (قوله اوزاد) أي في
الاعطاء اعطفت على احرم (قوله واثر) أي للاعطاء (قوله الاحوج الخ) تنازع فيه الفقهاء واعمل
فيه الثاني (قوله بنحو فضل) كالمعلم والورع اه حلي والجار متعلق بالمتن (قوله كما فعله الصديق مع
عائشة الخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض اولاده رضي الله تعالى عنهم اه مغني (قوله والوجه
الخ) كذا في المغني (قوله كره) أي كالتخصيص (قوله فيما مر) أي في كراهته بلاندر (قوله وغيره) أي
غير الكلام كالقبلة والواو بمعنى أو (قوله حتى في القليل) أي السلام اه سم (قوله في ذلك) أي في نحو
الكلام (قوله ما مر الخ) انظر في أي محل عبارة المغني عقب التعليل بالحديث المارة وثلاثا بقضي ٣٣
الامر الى العقوق او التحاسد اه ولعل الشارح توهم سبق نظيره اه (قوله هنا) أي في كراهته التفضيل
بغير الهبة (قوله التمييز) أي تفضيل بعض اولاده بنحو الكلام (قوله ويسن للولد) إلى قوله وقضيته
في المغني لا قوله خلافا إلى فان فضل وقوله واقره (قوله فان فضل) أي فان ارتكب المكروه وفضل قاله
ع ش ورشيدى وهذا انما يتناسب مختار النهاية كالمغني من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافا للشارح
(قوله ثلث البر) وعليه يحمل ما في شرح مسلم الخ كذا في النهاية وكذا كان في أصل الشارح فمحض ضرب
وزاد ما ترى اه سيد عمر قال الرشيدى قوله لم وعليه يحمل الخ أي على ما اذا ارتكب المكروه وهذا
ما يظهر من الشارح م ر واما ما في التحفة عن الروضة من ذكر الاولوية التي استنبطتها عدم الكراهة
فلا يوافق ما في الروضة وعبارتها ينبغي للولد ان يعدل بين اولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكرها إلى
أن قال وكذا للولد ولو هبل والديه قال الدارمى فان فضل فليفضل الأم وانه أعلم اه (قوله اذا يقال الخ)
فيه نظر اذا لما منع من كون بعض افراد المكروه اخف من بعض (قوله ولما فضل الخ) أي الاب (قوله
وهي فيه) أي الأم في الرحم (قوله لانها احوج) يتأمل فان الاحوجية لاتدل على تلك الاولوية اه سم
(قوله ويسن على الوجة) إلى المتن في المغني (قوله لكنها) أي العدالة والتسوية (قوله وروى البيهقي
الخ) المراد ان كما يستحب للوالد التسوية بين اولاده فكبير الاخوة يستحب له العدل بين اخوته فيما
ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف (قوله حتى في القليل) أي الكلام (قوله لانها احوج)

يكره التفضيل كالواو اكرم
فاسقا لئلا يصرفه في معصية
او عاقا وازدادوا اثر الاحوج
او المتن بنحو فضل كما فعله
الصديق مع عائشة رضي
الله عنهما والوجة ان
تخصيص بعضهم بالرجوع
في هبته كرهية فلهذا ما مر
وافهم قوله كغيره عطية انه
لا يطلب منه التسوية في
غيرها كالتودد بالكلام
وغيره ولكن وقع في بعض
نسخ الدرر لاختلاف
ان التسوية بينهم مطلوبة
حتى في القليل أي للتمييز واه
وجه إذ كثيرا ما يقرب
على التفات في ذلك ما مر
في الاعطاء من ثم ينبغي
ان يأتي هنا ايضا استثناء
التمييز لعذر ويسن للولد
أيضا العدل في عطية أصوله
فان فضل كره خلافا لبعضهم
نعم في الروضة عن الدارمى
فان فضل فالاولى ان يفضل
الامور ما في الحديث
أن لثا لثى البر وقضيته عدم
الكراهة إذ لا يقال في
بعض جزئيات المكروه
انه اولى من بعض بل في
شرح مسلم عن المحاسب الاجماع
على تفضيلها في البر على الاب
ولما فضل عليها في الارث
لما يأتي وان ملحظه العوبة
والمعاصب اقوى من غيره
وما هنا ملحظه الرحم وهي
فيه اقوى لانها احوج وهذا
فارق ما مر انه يقدم عليها

في الفطرة لان ملحظه الشرف كاسرو يسن على الوجة العدل بين نحو الاخوة ايضا لكنه ادون طلبها
في الاولاد وروى البيهقي خبره حتى كبير الاخوة على صغيرهم كحق والد على ولده وفي رواية لا كبر من الاخوة بمنزلة الاب وانما يحصل

العدل بين من ذكر (بان يسوى الذكر والانثى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق والخبرضة فيه متصل وقيل الصحيح ارساله سووا بين
اولاد كفي العيلة ولو لو كنت مفصلا احد الفاضلات في نذرة البنات (وقيل كسمة الارث) وقرق الاول بان ملحظ هذا المعنى وقوى
مختلفة مع عدم تهمة فيه وملاحظ ذلك الرحم ومها فيه. وادع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في انطواء اولاد الاولاد مع الاولاد تتصور التسوية
بان يفرض الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما ياتي في ميراث الارحام على قول (فرع) ٣٠٩ اعطى اخو دراهم ليشترى

بها عمة مثلا ولم تدل قرينة
حاله على ان قصده مجرد
التبسط المعتاد لزمه شراء
ما ذكر وان ملكه لانه ملك
مقيد يصرفه فيما عينه
المعطى ولو لمات قبل صرفه
في ذلك انتقل لورثته ملكا
مطلقا كما هو ظاهر لزوال
التقييد بموته كما لو ماتت
الدابة الموصى بعلها قبل
الصرف فيه فانه يتصرف
فيه مال كما كيف شاء ولا
يعود لورثة الموصى أو
بشرط ان يشتري بها ذلك
بطل الاعطاء من اصله لان
الشرط صرح في المناقضة
لا يقبل تأويل بخلاف غيره
(ولاب الرجوع في هبة
ولده عينا بالمعنى الاعم
الشامل للهدية والصدقة
بل يوجد هذا في بعض
النسخ وتناقض في الصدقة
لكن المتمد كماله جمع
ما ذكر وان كان الولد فقيرا
صغيرا مخالفا له ديننا للخبر
الصحيح لا يحل لرجل ان
يعطى عطية أو هبة
فيرجع فيها الى الوالد فيما
يعطى ولده واختص بذلك

يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير يتميز في العادة عن اخوته يكفلهم ويتصرف في امورهم
ولا لاقتد يحصل للصغير من الاخوة صرف يتميز به عن كبارهم فيبني لهم اماعاتهم والعدل بينهم امر عرش
وقوله المراد انه الخ فيه تامل (قوله) وفي نسخة الخ) اي رواية امر عرش (قوله) ملحظ هذا) اي الميراث
و(قوله) مع عدم تهمة فيه) اي لان الوارث رضى بما فرض الله تعالى اه معنى (قوله) وملحظ ذلك) اي
عطية الاصل و(قوله) مع التهمة فيه) اي لا تهاير اي المعطى (قوله) وعلى هذا وما مر الخ) تامل المراد به
سيد عمر اقول يحمل الوالد بمعنى مع يتضح ان المراد به دفع ما يترامى من التناهي بين هذا القيل الظاهر في حجب
اولاد الاولاد عن العطية بالاولاد وبين ما مر الصريح في عدم الحجب (قوله) فرع اعطى الخ) يتأمل مناسبة
لهذا المحل اه سيد عمر اي والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل العري والرقى (قوله) ولو لمات
اي المعطى له (قوله) او بشرط الخ) دفع على ليشترى بها الخ (قوله) في المناقضة) اي للتملك (قوله) بخلاف
غيره) اي كل شئ يترى بها عمة قول ابن (والاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم كما كرهه وعبد
الولد غير المكتاتب كالأولاد الهبة لبدل الهبة بالولد بخلاف عبده المكتاتب لانه كالاجني نعم ان
انفسخت الكتابة بتبين ان الملك للولد وبه المكتاتب نفسه كالاجنبي معنى ونهاية (قوله) عينا) الى قول ابن
في مبحث في النهاية واحترز من هبة الدين فانه لا رجوع فيه جزما اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله عينا
مفعول هبة اخرج به الدين كما ياتي اه (قوله) بالمعنى الاعم) الى قوله واختص بالمعنى الاول بل الى وان
(قوله) بل يوجد هذا) اي التعبير بما يشمل الهدية والصدقة اي لفظ عطية (قوله) وتناقض) اي الشيخان
يعنى كلامهما (قوله) وان كان الخ) غاية في المتن (قوله) مخالفا له ديننا) انما خص عليه لتلايهم امتناع الرجوع
مع اختلاف الدين للدعوى بينهما امر عرش (قوله) لا تنفاه التهمة فيه الخ) وهذه حكمة لا يجب
اطرادها (قوله) فليندره به) اي بالرجوع اه سم (قوله) فان اصر) اي على العقوق او المعصية (قوله)
وكرهته في العاق الخ) ينبغي ان يقال يندب ان توقع زوال العقوق ويجب ان قطع زوال العقوق واغلب
على الظن لانه طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع زيادة العقوق او غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة
المعصية والله اعلم وفيما ياتي عن الازدعي تايد لبعض ذلك اه سيد عمر (قوله) والبقين الخ) عبارة النهاية
ويتمتع الرجوع كما يحتمل البقيني في صدقة الخ (قوله) كركاة ونذر) لا يقال كيف ياخذ نحو الزكاة مع انه ان
كان فقيرا فنفته واجبة على ابيه فهو غني بماله وان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من اصلها لا لاختار
الاول فنقول انما يجب عليه نفقة لا نفقة عياله كزوجته ومستودلته فيأخذ من صدقة ابيه ما زاد على
نفقة نفسه امر عرش اقول وايضا يجوز ان يكون ابوه ايضا فقيرا فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله
يتأمل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية (قوله) في المتن ولاب الرجوع في هبة ولده) قال في
الروض وعبد غير المكتاتب اه اي وفي هبة عبد ولد له الهبة لعبد الولد قال في شرحه بخلاف
عبد المكتاتب لانه كالاجني نعم ان انفسخت الكتابة فقد بان بالاجرة ان الملك للولد بالاقتضاء على ما
تقدم في الوقف انه اذا وقف على المكتاتب ثم عجز تبين انه وقف على السيد فان الوقف على العبد وقف على السيد
(قوله) عينا) وسياتي الدين (قوله) فليندره به) اي بالرجوع عرش (قوله) فان اصر الخ) قضيته الكراهة

لا تنفاه التهمة فيه اذا ما طبع عليهم من اثار ولده على نفسه يقضى بانه لا يرجع لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع إلا لعذر كان
الولد عاقا او يصرفه في معصية فليندره به فان اصر لم يكره كما قاله وبحت الاسنوى نديه في العاصي وكرهته في العاق ان زاد
عقوبة ونذبه ان ازاله واباحته لم يندف شيئا والازدعي عدم كراهته ان احتاج الاب له نفقة او دين بل نذبه ان كان الولد
غنيا عنه ووجوبه في العاصي ان تعين طريقا في ظنه إلى كفه عن المعصية والبقيني امتناعه في صدقة واجبة كركاة ونذر وكفارة

وكذا في لحم أضحية تطوع لانه لما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه تمتع وبما ذكره ائمة كثيرين من سبقه وتأخره وردوا على ما ائمة يجوز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره او قول بعضهم محله ان وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث اطلق

وجوب نفقة ابنة عليه **(قوله)** وكذا في لحم أضحية **(الخ)** شامل للاهمل او لولد الغني كاحصر به شيخنا البكري في كثره وهو قضية التعليل المذكور اه سم **(قوله)** بكلام الروضة **(الخ)** متعلق بردوا **(قوله)** غله **(الخ)** مقول القول والضمير الامتناع بالنذر و **(قوله)** غير محتاج **(الخ)** خبره **(قوله)** ولا نظر لكونه تملكاً محضاً اي فيكون كالمهبة حتى يصح الرجوع عنه **(قوله)** من غير شخص اي فلم يخصه بغير التبرع اه رشدي **(قوله)** ولا رجوع في هبة بثواب صادق بما اذا كان فيها عاباة والظاهر انه كذلك لان التبرع لما وقع في ضمن معاوضة بعقد لازم لم يتمكن من الرجوع اه سيدعمر **(قوله)** ولا فيها الوهبه اي الى قوله وله الرجوع في الغني **(قوله)** اذ لا يمكن عوده **(الخ)** فاشبهه بالموهبة شيئاً اختلف نهاية ومعنى **(قوله)** ولا يسقط اي الرجوع **(بالاسقاط)** كان قال الاصل اسقط حتى في جواز الرجوع اه سيدعمر **(قوله)** وسبقه اليه **(الخ)** عبارة النهاية وهو المعتبر ومحله كما افاده الجلال **(الخ)** **(قوله)** فيما اذا فرغه بالهبة قضية اطلاقه ولو تراخي التفسير عن زمن الاقرار الى زمن الرجوع ثم رايت تصور صاحب المغني المسئلة ما شق قول المصنف يحصل الرجوع **(الخ)** بما يصرح بذلك اه سيدعمر **(قوله)** قال المصنف لو وهب **(الخ)** ليست هذه المسئلة من مسائل الرجوع فان كنته ذكرها فيه ولعلها وقفت في فتاوى المصنف بجموعة مع المسئلة السابقة في محل واحداه سيدعمر **(قوله)** كافي متعهم **(الخ)** هذا جامع القياس اه رشدي **(قوله)** فلا يجوز **(الخ)** عبارة المغني والنهاية ولو وهب شيئاً لولده ثم مات ولم يرثه الولد للمانع قام به واما لو رثه جده لم يرجع في الهبة الجدا حائز للبراث لان الحقوق لا تورث وحدها اما تورث بنبية المال وهو اى الجد لا يرثه اه **(قوله)** لا يه اي اى الواهب ش اه سم وكذا ضمير لومات **(قوله)** ولم يرثه اي المال الموهوب **(فرعه)** اي اى مانع قام به وورثته يوقو معنى قول المتن **(وشرط رجوعه)** اي الاب او احد سائر الاصول اه معنى عبارة النهاية او الاب بالمعنى المار اه **(قوله)** غير متعلق به **(الخ)** حال من الموهوب اه رشدي **(قوله)** وان طرأ عليه اي الموهوب غاية فيما يفهمه المتن اي فيجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان **(الخ)** **(قوله)** وان كان الخيار باقياً خلافاً للنهاية بالمعنى عبارة في النهاية ما يوافق في تبيينه قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان من ابيه الواهب وهو كاقال شيخنا ظاهر لا يرثه ولا هبته قبل القبض فيها لبقاء السلطنة وقياس هذا انه لو باعه بشرط الخيار له او لهما ثبت الرجوع لبقاء سلطنته لان الملك له وهو ظاهر

اتما براد به ذلك ولا نظر لكونه تملكاً محضاً لان الشرع اوجب الوفاء به على العموم من غير تخصص وقياس الواجب على التبرع تمتع ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها بل لا ثواب وان اناه عليها كاقاله القاضي ولا فيها الوهبه ديناعليه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه ولا فيها وهبه لفرعه المكاتب اذ ارق لان سيده ملكه ويجوز الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما اقر به لفرعه كما ائمة به المصنف وسبقه اليه جمع متقدمون واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقيني عن ابيه وفرض ذلك فيما اذا فرغه بالهبة وهو فرض لا بد منه اه قال المصنف لو وهب واقض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق اه ولو اقاما يثنين قدمت يتيه الوارث لان معهما زيادة علم وكذا لاثار الاصول من الجهتين وان علو الرجوع كالا ب فيما ذكر **(على المشهور)** كما في عقوبتهم ونفقةهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم القسروع والحواشي كما ياتي مما فهم

قبل الاصرار **(قوله)** وكذا في لحم أضحية تطوع شامل للاهمل او لولد الغني وهو قضية التعليل المذكور وهذا عبر شيخنا البكري في كثره بقوله وكذا اضيافة الله تعالى كحكم اضحية دفع له وهو غني او فقير اه **(قوله)** ولا فلو وهبه ديناعليه خرج مال وهبه ديناعليه غيره وقلنا بصحة الهبة فيبني جواز الرجوع **(قوله)** وفرض ذلك فيما اذا فرغه بالهبة قضيتته انه لا يكتفي ترك التفسير مطلقاً وفيه نظر **(قوله)** فلا يجوز **(لا يه)** اي اى الواهب ش **(قوله)** في المتن وشرط رجوعه **(الخ)** قال في الانوار الرابع اي من شروط الرجوع ان يكون الرجوع منجزاً فلو قال اذا جاء رأس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع اه ثم قال ولو صنع او خلط بمال نفسه لم يكن رجوعاً واذا رجع ولم يتردد فهو امانة ولو تقايلا في الهبة او تناسخا حيث لا رجوع لم تنفسخ اه وقد يوجه عدم دخول التقابل والتفاسخ في الهبة بانهما امتيازات من المعاضات لانه يقصد هما الاستدراك الوهبية احسان فلا ياتي بها ذلك **(قوله)** في المتن فيتمت ببيعهم نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع شرح مر **(قوله)** لكن بحث الاذرعى جوازه ان كان البيع من ايه الواهب قال في شرح الروض وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ايه الواهب وهو ظاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بما مر اتقا عن الزركشي فيما لو رثه

كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لايه لومات ولم يرثه فرعه الموهوب له **(وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب)** اي استيلائه ليشمل ما ياتي في التخمير ثم التخلل غير متعلق به حتى لازم منع البيع او طر اعليه حجر سقه **(فيمتنع)** الرجوع **(ببيعهم)** كلكم وكذا بعضه بالنسبة لمابعه وان كان الخيار باقياً لا يملك اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى جوازه ان كان البيع من ايه الواهب

وخياره باق وهو ظاهر ولو وهب مشاعا فاقسمه ثم رجع فيأخذ حص ولده

(٣١١)

بالقسمة جازان كانت القسمة أفرأوا والام

اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما اه سم (قوله ولو وهب) الى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية
(قوله) فاقسمه اي الولد المتهب مع شريك اصله الواهب (قوله عن ملكه) اي الولد (قوله) رجع في
نصفه اي نصف النصف فاش سم اي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبلها شائعا فلم
يخرج عن ملكه رشيدى (قوله ان شرطناه الخ) اي بان كان على معين اه ع ش (قوله لا نه قبله) اي قبل القبول
اه ع ش (قوله وبين البيع في زمن الخيار) الثابت للشترى وحده اه نهاية فاطلاق الشارح هنا مبنى
على مختاره المار آنفا خلافا للنهية والمغنى كما قدمناه هناك (قوله) ويمتنع الى قوله وتبخر في
المغنى (قوله) مالم يؤده الراجع) ينبغى او المتهب سم على حج وانما سكنت عنه الشارح م ر
لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته اه ع ش (قوله) وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الخ) عبارة الروض مع شرحه
والمغنى ويمكن والودن فداء الجاني ليرجع فيه مالم فداء الموهوب بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من
ابطال تصرف المتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبى لكن بشرط رضا الغريم
اه (قوله الناقصة) لعله ليس بقيد ع ش وسم ويؤده اسقاط المغنى وشرح الروض اياه كما مر انفا
(قوله) لو خرجت مستحقة) اي القيمة اه رشيدى (قوله وفسخه) اي اداء القيمة (قوله) فانه يقبله الخ)
عبارة المغنى لانه ليس بعقد فجاز ان يقع موقوفا فان سلم ما بذله له او الراجع اليه اه (قوله) دى جلد الميتة
اي بان وهب جوارنا فادى جلد الميتة اه رشيدى (قوله) وصيرورة الخ) عطف على تعفن الخ (قوله)
لكن المعتمد الخ) وفاقا لنهاية والمغنى (قوله) وباحرام الواهب) الى قوله قال شارح في المغنى الاقوله
والرهن غير الواهب كما هو ظاهر (قوله) مالم يتخلل) فلو تخلل والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى
(قوله) وردة الواهب) ويجنون فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه لو يلبس اذا افاق كان له الرجوع
ذكره القاضي ابو الطيب اه مغنى (قوله) مالم يسلم) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد رجع
اه مغنى (قوله) ولا يعلق) عبارة المغنى ومثلها في سم عن الانوار ولا يصح الرجوع الا منجزا فلو قال اذا
جاء رأس الشهر فقد رجعتم لا يصح لان الفتوح لا تقبل التعليق كالمقود اه زاد النهاية ولو حكم شافعى
بوجوب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية بيد الولد فرغ الامر لحقني فحكم بطلان الرجوع زاعما
ان موهبا يخرج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له واما الرجوع فحادثة مستقلة
وجدت بعد حكم الشافعى غير ادخله فيه كان حكمه اي الحنفى باطلا كاقفى به والد الخلفاء لما حكم به الشافعى اذ
أى من الاصل فانه الرجوع لان المانع منه في صورة الاجنبى وهو ابطال حقه هنا متفق ولهذا صححوا بيعه
من الرهن دون غيره ويحجب بان البيع سبب لانتقال الملك اليه وزال ملكه فزعمه عن تعذر عوده اليه من
جهة الفرع لعدم امكانه ثم ملك الفرع باق وانما يتعلق به حق يزول برجوعه اه (قوله) وخياره) قد
يشمل خيارهما (قوله) رجع في نصفه) اي نصف النصف ع ش (قوله) مالم يؤده الراجع) ينبغى او المتهب
(قوله) وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة الخ) عبارة الروض وشرحه ويمكن والودن فداء
الجاني ليرجع فيه لا من فداء الموهون بان يبذل قيمته ليرجع فيه مالم فداء الموهوب بان يبذل قيمته ليرجع فيه مالم فداء
يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبى لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله) لان اداها الخ) هذا
يقضى عدم تقيد القيمة بالناقصة (قوله) لكن المعتمد الخ) اعتمد م ر (قوله) لو تفرخ بيض
النعام فهل يرجع في فشره لانه منقوض او لا لان نصارى حكم التالف فيه نفار (قوله) آخر كما قال في الانوار
قال المحاملى في المجموع والمقنع ولو كان ثوبا فلام لم يرجع اه والمبادر انه ليس المراد بابلان انه قفى راسا
والا فذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى تعفيه لانه انفسحق وكان وجه عدم الرجوع حيث ذانه صار
في معنى التالف (قوله) وباحرام الواهب والموهوب صيد الخ) واستثناء الميرى من الرجوع مالم وهبه

يرجع الا فلام يخرج عن ملكه ولو كانت الشركة بالصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (ووقفه) مع القبول ان شرطناه فيما يظهر لا نه قبله لم يوجد عقد يقضى الى تخروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار ويمتنع ايضا بتعلق ارش جنابة برقبته مالم يؤده الراجع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان اداها يبطل تعلق الرهن به لو خرجت مستحقة فيتضرر واداء الارش لا يبطل تعلق المغنى عليه به لو بان مستحقا والفرق ان الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقفا بخلاف ارش الجنابة فانه يقبله ويحجر القاضي على المتهب لافلاسه مالم ينفك الحجر والعين باقية تبخر مصير مالم يتخلل لان ملك الخل سبه ملك العصير والحق به الاذرى دى جلد الميتة وتبغى بذر مالم يثبت وصيرورة بيض دما مالم يصرفه كاقضاه كلام البغوى لكن المعتمد انه لا رجوع وان ثبت او تفرخ واما رجع المالك فيما ثبت وتفرخ عند الغاصب لان استهلاك المغصوب لا يمنع حقه بالكلية بخلاف استهلاك

الموهوب هنا وبكتا به أى الصحيحة لما ياتى في تعليق العتق مالم يعجز وبابلاده باحرام الواهب والموهوب صيد مالم يتخلل وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) بنحو غضبه وابقه ولا (برهنه) قبل القبض (وهبه قبل القبض) لبقاء البطنة بخلافها بعد

والمرتين غير الواهب كما هو ظاهر لزو والهاوان كانت الهبة من الابن لا بنه ولا أخيه لانيه لان الملك غير مستفاد من الجد والاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الاب ثم مات الابن هل يصح رجوعه او لا لا نه صار بحجور اعليه ام نقولا اه والذي يظهر محجرجوعه لان الحجر عليه انها موفى التبرعات ونحوها ثم رايه الاذري (٣١٢) وغيره صرحا بما ذكرته وقرق بعضهم بينه وبين حجر الفلن بانه اقوى لمنه

التصرف واشار بعض الغرماء والمرضى انما يمنع المحابوق لا يمنع الايثار (ولا) بنحو (تعلق عقده) وتديريه والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين بمخالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى فيها المستاجر من غير رجوع للواهب بشيء على المؤجر وفارق ما هنا رجوع البائع بعد التحالف بان الفسخ ثم اقوى ولذا جرى وجهان الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا (ولو زال ملكه) اى الفرع عن الموهوب (وعاد) ولو باقاة اورد يعيب (لم يرجع) الاصل الواهب له (في الاصح) لان الملك غير مستفاد منه حيث نزع قدره ولو يرجع كما مر في نحو تخمير العصور وكالوجه وباقضه صيدا فاحرم ولم يرسله ثم تحلل كذا قيل ورد بان ملك الولد الزائل بالا حرام لا يعود بالتحلل بل يلزمه ارساله ولو بعده وخرج زال مالوم يزول ان اشرف على الزوال كالوضاع فالتقطه ملتقط وعرفه سنو لم يتملكه فخر البالك وسلم له فلا يسه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع

قوله بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكانه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا الاخر مقتضياتها سواء فيها ما وقع والموقع بعدد فقال امتناع يقع الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب من اوجه منها ان العقد الصادر اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في موجبه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالوجوب امتنع الحكم بموجبه عند غيرهما له التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبير مطلقا عند الحنفية منيع البيع فلو حكم حنفى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة البيع مع البرأى كاشافى ولو حكم حنفى بموجبه التدبير امتنع البيع اى عند الشافى اه تحذف فيها هنا فلو اندلستغنى عنها قال الرشيدى قوله مر لا يمنع من العمل بموجبه يعنى بمخالفة في الموجب وكذا يقال فيما ياتى وقوله مر مطلقا اتقيد به لانه محل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كذا اذا قل اذ امت من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على صحة بيعه اه (قوله والمرتين الخ) الوالو الحال سم وعش (قوله لزوالها) اى السلطنة (قوله من الابن) اى المتبعبارة المعنى ولو وهب لولد له شيئا ووهبه الولد لولد له لم يرجع الاول في الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو باعه من ابنه وانتقل بموته اليه لم يرجع الاب قطعاً لان ابنه لا يرجع له فالاب اولى ولو وهبه لولد له فوهبه الولد لآخيه من ايه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك فالاب اولى ولو وهبه الولد لجدته الجدول لولده فالرجوع الجدد فقط اه (قوله يته) اى حجر المرض (قوله من غير رجوع الواهب الخ) وعليه فلو انفسخت الاجارة بقياس ما مر ان المالك لو اجر الدار ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للشرى اى انها تعود للاب اه عش (قوله وفارق ما هنا) اى حيث يرجع الواهب في الموهوب مسلوب المنفعة من غير رجوعه بشيء على المؤجر و (قوله رجوع البائع) اى حيث يرجع على المشتري المؤجر باجرة المثل لما في المدة اه رشيدى (قوله اى الفرع) الى قول المتن ويحصل الرجوع في المغنى الا قوله وخرج الى ولو وهبه وقوله سواء الى المتن وقوله وزرع الى ولو عمل (قوله ولو باقاة الخ) اى اوارثتها بقا ومعنى قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعائد كزائل لم يعد في فلس مع هبة للولد

اه عش (قوله لا يعود بالتحلل الخ) اى فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضا اه سم (قوله كالوضاع الخ) اى أوكاتبه ثم عجز فله الرجوع اه معنى (قوله لا) وهو الراجح اه عش (قوله بالابطال) اى ابطال الرجوع للهبة (قوله تعلم صنعة وحرقة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر اخذاً من نظيره في الفلاس اه نهاية عبارة المغنى ذكر ان الزيادة المتصلة تعلم الحرقة وحرث الارض لكن ذكر في باب التعليل ان تعلم الحرقة كالعين وقضيته ان الولد يكون شريكاً بما عازا كالقصاص وقواجب عن ذلك الزكشى بان ما هنا تعلم لا معاملة للسيد فيه وما هنا تعلم فيه معاملة اه (قوله وحرقة) عطف تفسير اه عش (قوله وحرث الارض) قد يشكل هذا بما عجز مر في تعليم الفرع اه عش وبؤيد الاشكال ما مر عن المغنى عن الزكشى وما ياتى من قول الشارح ولعمل فيه الخ بل تديعى دخوله في نحو القاصرة (قوله وان زادت بها) اى بالزيادة المتصلة (قوله لاجل الخ) اى فلا يتبع الام في الرجوع

صيدا فاحرم الفرع ولم يرسله ثم تحلل منع لزوال ملك الفرع عنه بالا حرام على الاصح المنصوص شرح مر (قوله والمرتين غير الواهب) حال (قوله لزوالها) اى السلطنة ش (قوله ورد بان ملك الولد الخ) كان حاصل الردانه لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصيد ما حلالا لصل اخذه لا بطريق

(قوله

ثم عوده سواء أقلنا ان الرجوع ابطال للهبة أم لا لان القائل بالابطال لم يرد به حقيقة والا لرجع في الزيادة المنفصلة (ولو

زاد رجوع زيادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم صنعة وحرقة وحرث الارض وان زادت بها القيمة لاجل عند الرجوع حدث يده

وإن كان له الرجوع حالا ومنه طلع حدث ولم يتأخر على ما في الحاوى لكن رد بان (٣١٣) كلامه في التفسير نقلا عن الشيخ أبي حامد

بخالفة (لا المنفصلة)

تكتسب وأجرة فلا يرجع

فيها لحديثها تلك المذهب

وليس منها حمل عند القبض

وإن انفصل في يده وسكت

عن النقص وحكمه أنه لا

يرجع بارشه مطلقا ويبقى

غراس مذهب وبنائه باجرة

أو يقلع بارش أو يملك

بقيته وزرعه إلى الحصاد

بجائنا لاحتراهما وبضعة له حال

ملكه الأرض ولو عمل فيه

نحو قصارة أو صنف فان

زادت به قيمته شارك بالزائد

وإلا فلا شيء له (ويحصل

الرجوع برجمته فياوهب

أو استرجعته أو ردها إلى

ملكه أو نقضت الهبة) أو

أعطتها أو فسختها وبكناية

مع التبة كآخذته وقضته

لأن هذه تفيد المقصود

لصراحتها فيه (لا يبيعه

وقفوه هبة) بعد القبض

(واعتاقه ووطئها) الذي

لم تحمل منه (في الأصح)

لكل ملك الفرع فله وبه

الفاعل إلى التوبة فارق

انفساخ البيع به في زمن

الخيار أمانة قبل القبض

فلا ترجعوا قطعاً وعليه

بالاستيلاء القيمة وبالوطء

مهر المثل وهو حرام وإن

قصد به الرجوع وبقيده

عليه بعد الرجوع أمانة لأنه

لم يأخذه بحكم الضمان وبه

فارق بد المشتري بعد الفسخ

(ولا يرجع لغير الأصول

(قوله وإن كان له) عبارة المغنى والنهاية ويرجع في الام ولو قبل الوضع في أحد وجهين صحة القاضى

وهو المعتبر اه (قوله حالا) أى على أصح الوجهين والثاني عليه الصبر إلى الوضع اه سم (قوله ومنه)

أى إخل الحادث يد المذهب (طلع حدث الخ) أى فلا يتبع الأصل في الرجوع (قوله لكن رد بان

كلامها الخ) والاول اوجه قياسا على إخل معنى ونهاية (قوله مطلقا) أى قبل القبض أو بعده اه

عش ولعل المناسب سواء كان نقص عين أو منفعة (قوله ويبقى الخ) ببناء المفحول (وغراس الخ)

نائب فاعله ويجوز كونه ببناء الفاعل وفاعله ضمير الأصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين

المعطوفين عليه لظهوره عبارة المغنى ولورجع الأصل في الأرض التي وهبها الولد وقد غرس الولد أو بنى

تخييرا للأصل بعد رجوعه في الغرس أو البناء بطلعه بارش نقصه وتملكه بقيته وتبقيته باجرة كالعارية

اه (قوله أو يقلع الخ) أى والخيرة في ذلك الواهب اه عش (قوله وزرعه) أى ويبقى زرع المذهب

(قوله ولو عمل) أى الفرع اه عش قول المتن (ويحصل الرجوع برجمته الخ) ولو وهب لولده أو قبضه

في الصحة فشهدت بينة لباقي الورثة إن أباه رجع فياوهبه ولم تذكر ما رجع فيه لم تسمع شهادتها ولم

تنزع الدين منه لاحتمال أنها ليست من المرجوع فيه اه معنى وروض مع شرحه زاد النهاية فلو ثبت

إقرار الولد بان الأصل لم يهب شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه (قوله أو باطلتها) إلى قول المتن ولا يرجع في

في النهاية وكذا في المغنى لإقوله الذي لم تحمل منه وقوله بعد القبض وقوله أمانة إلى وعليه (قوله لأن هذه

تفيد الخ) كان الأولى تقديمه على قوله وبكناية كافي النهاية والمغنى (قوله بعد القبض) سيذكر عبرته

قال الرشدي قوله بعد القبض أى قبض هذه الهبة وكان الأولى أن يقول مع القبض اه (قوله الذي لم

تحمل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنقل إلى

ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأخر الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عدمه فليتام سم على حج اه

رشدي (قوله بها) أى بائنه المذكورة في المتن (قوله وعليه) أى على الوالد للفرع (قوله القيمة)

أى قيمة الأمانة (قوله بالوطء الخ) ينبغي ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الإنزال مغيب الحشفة

والعكس إذا أجلبها سم على حج اه عش (قوله مهر المثل) أى مهر مثل الأمانة تيبا ويلزمه أيضا أرض

بكارة إن كانت بكرا اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لأحد لشبهة الخلاف اه عش قال المغنى

وتحرم به الأمانة على الولد لأنها موطوءة والده وموطوءة الولد التي وطئها عليها معا كإساقية إن شاء الله

تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهبان الهبة أو تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كإجزم به صاحب

الأنوار اه وقوله ولو تفاسخ الخ في النهاية مثله قال عش قوله مر حيث لا رجوع أى إن كانت لا جنبي

وقوله لم تنفسخ قد يوجه بان التفاسخ التقاليد إنما يناسبان المعاوضات لأنه يقصد بها الاستدراك والهبة

إحسان فلا يليق به ذلك سم على حج اه (قوله للخبر السابق) ولقوة شفقة الأصل ولهذا كان أفضل

البر بالوالدين بالإحسان لم هو فعل ما يسرهما ما ليس بمنهي عنه وعقوقها كبيرة وهو إذا زوجها بما

ليس هيناً ما لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسنة القرابة يحصل بالمال وقضاء الخواص والزيارة والمكانة

الرجوع (قوله وإن كان له الرجوع حالا) أى على أصح الوجهين والثاني عليه الصبر إلى الوضع (قوله

ومثل طلع حدث ولم يتأخر) انظر نظائره أذا رد المبيع بعيب (قوله لكن رد بان كلامها بخالفة) والاول اوجه

الاول شرح مر (قوله في المتن) ويحصل الرجوع برجمته الخ) ولو وهب أو قبضه في الصحة فشهدت بينة

انه رجع فياوهب ولم يذكر ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت إقرار الولد بان الولد لم يهب شيئا غير هذه

ثبت الرجوع شرح مر (قوله الذي لم تحمل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة

للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأخر الخلاف حينئذ في حصول الرجوع

أو عدمه فليتام (قوله وبالوطء مهر المثل) ينبغي ملاحظة ما سبق في أبواب النكاح من سبق الإنزال

في هبة (مطلقة أو (مقيدة بنفي الثواب) أى العوض للخبر السابق (ومتى وهب مطلقا) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحصا

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة اخلافه ويكره شرأما وجهه من
 الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غير مذهب شئ في سلا من الناس فوجهه منه استحبابه منهم ولو كان خاليا
 ما اعطاه حرم كالصادر وكذا كل من وهب لشيء لا تقاضيه له او ساعيته اهنائه زاد المفتي قال الغزالي
 وإذا كان في مال احد اربو به شبهة ودعا للاك منه فليطلب به في الامتناع بخلافه فلياكل ويقل بتصغير
 اللقمة وتطول بالصفة قال وكذا إذا البسه ثوبا من سبه وكان يتأذى برده فليقبله واليسببه بين يديه ويضعه
 إذا غاب ويحتجده أن لا يصلي في الاخصرته قال البيهقي في شبهة عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا ياكل من هدية حتى يامر صاحبها ان ياكل منها الاشارة الى انه ديت اليه يعني المسبوبة بخبر وهذا اصل لما
 يفعله الملوكة في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اه وقوله ما لم يكن الخ عبارة الجبري عن الرحمان ما لم
 يكن ما آذاه مطلقا بشرعا كترك عبادة او فعل حرام او مكروه إذا ارتكبه الاصل وآذاه الفرع بسببه
 وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة يحبها او بيع ماله او مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج لبل
 يحرم على الاصل ذلك اذا طلبه او امتنع مع قدرته اه وقوله امر واجبا قال غش دخل فيه ما لو امتنع من
 بيع امواله وعق ارقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك ما يشق عليه وقد امره به والقاهر ان ذلك ليس مرادا
 وقوله والمراسلة اي من غير كتاب كان يقول لشخص سلم على فلان وقوله ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد ونقل
 شيخنا الشوري عن حجاج ان الوعد مع نية عدم الوفاء كبري وقوله لحرمان اي ولا يملكه وقوله او ساعيته اي
 التكلم فيه بسوء عند من يخافه **(قوله على تاويل بعيد)** يحتمل ان مراده ان مطلقا صفة مصدر محذوف اي
 هبة مطلقا والتذكير بتاويل الهبة بالعقد او التملك اه سهر جعله المفتي صفة مفعول محذوف عبارة
 شيئا مطلقا عن تقيده بثواب وعنده اه **(قوله في المرتبة الدينية)** كالملك لرعيته الاستاذ لعلامه
(تنبيه) الحق الموردي بذلك سبعة انواع هبة الاهل والاقارب لان القصد الصلوة هبة العدلان
 القصد التائق وهبة الغنى للفقير لان القصد دفعه وهبة العلماء وهبة العدلان القصد القرية والتبرك وهبة
 المكلف اغيره لعدم صحة الاعتياض منه وهبة للا صدقا والاخوان لان القصد تاكيد المودة وهبة لكانه
 بجاهه او ماله لان المقصود مكافأة توارث الدارمى هبة يدوق هبة المتعلم لمعلمه وهو داخل في عموم كلام الماوردي
 اهمنى **(قوله وان نواه)** يظهر انه إذا اطلع المتب على نية الثواب وقصده انه يجب عليه باطن الثواب او الرد
 والحال انه لا قرينة حالية ولا لفظية فهو غير بحث الاذرى الا في ثم رايت الفاضل المحض كتب على قوله
 الا في كلام الاذرى والاوجب مانصه قياس ذلك الوجوب ايضا إذا نوى الثواب وعلت نيته او صدقه
 المتب فيها انتهى سيد عمر قول المتن **(لا على منه)** كسبة الغلام لاستاذته اه معنى **(قوله في ذلك)**
 اي في المرتبة الدينية فكان الاولى التأييت **(قوله لان القصد)** الى قوله واختار الاذرى في المتن والى
 المتن في النهاية **(قوله واختار الخ)** عبارة النهاية وان اختار الخ **(قوله هو الرد)** ظاهر او باطنا وهذا
 فارق ما عتشته انما اه سيد عمر **(قوله ولو قال وهبتك)** الى قول المتن في الاصح في المتن الا قوله او على
 البحث الى المتن **(قوله لان الاصل عدم البذل)** اي عدم ذكره اه معنى **(قوله على ان يقضى له حاجة)**
 الخ اي بان شرطه عند الدفع او دلت قرينة على ذلك فلا بهذا لخص له بحسب ما سئل في خلاصه
 فلم يتفق له ذلك يجب عليه رد الهدية لصاحبها لان مقصوده لم يحصل نعم لو اعطاه ليشفع له فقط قبلت شفاعته
 تغيب الحشفة إذا أحجلها **(قوله لتوقفه على تاويل بعيد)** يحتمل ان مراده ان مطلقا بالفتح
 صفة مصدر محذوف لكن المصدر الهبة هي مؤنث ففتحت تاويله بالعقد والتكلم حتى يصح وصفه بالمدكر
 اعنى قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب الوهب كما يعلم من قول الالفية
 ه فعل قياس مصدر المعدي ه من ذى ثلاثة واحدا والقوانين جواز استعمال المصدر القياسى وان كان
 الوارد غير مدونه فليتامل **(قوله والاوجب هو الرد لا محالة)** قياس ذلك الوجوب ايضا إذا نوى الثواب
 وعلت نيته او صدقه المتب فيها **(قوله وهو بحث ظاهر)** اعتمد مر **(قوله لزمه رد الخ)** فان فعل

لتوقفه على تاويل بعيد
 بان لم يقيد بثواب ولا عدمه
(فلا ثواب) أى عوض (ان
 وهب لدونه) في المرتبة
 الدينية إذ لا يقضيه لفظ
 ولا عادة (وكذا لا ثواب
 له وان نواه ان وهب لاعلى
 منه في ذلك) في الاظهر
 كالأعمال هداره الحاق بالاعيان
 بالمنافع ولان العادة ليس
 لها قوة الشرط في المعاصات
 وكذا لا ثواب له نواه ولان
 وهب (لتظير على المذهب)
 لان القصد حينئذ الصلة
 وتأكيد الصداقة والهدية
 كالهبة فيما ذكر وكذا
 الصدقة واختار الاذرى
 من جهة الدليل ان العادة
 متى قصت بالثواب وجب
 هو اورد الهدية وبحث ان
 محل التردد ما إذا لم تظهر حالة
 الاهداء قرينة حالية أو
 لفظية دالة على طلب
 الثواب والاوجب هو ا
 الرد لا محالة وهو بحث ظاهر
 ولو قال وهبتك بدل فقال
 بل لا بد صدق المتب كما
 مر اؤل القرض لان الاصل
 عدم البذل ولو أدى له
 شيئا على ان يقضى له حاجة

فلم يفعل لزمه رد ما بقى ولا قبله (فان وجب الثواب على الضعيف او على البحث المذكور لتلف الهدية او لعدم ارادة المتبرع بها (فوقية الموهوب) ولو مثليا اى قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا يتعين للثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للذهب وقيل يشبه الى ان يرضى ولو باضما في قيمته للخبر الصحيح ان اعرايا وهب للتي ^{عليه السلام} ناقة فاثابه عليها وقال له ارضيت قال لا فزاده الى ان قال نعم واختاره جمع (فان) قلنا يجب ان اثبه (لم ينه) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبة لخبر من وهب هبة فهو (٣١٥) فهو احق بها مالم يثب منها صححه الحاكم لكن رده الدارقطني والبيهقي

او لا فقبل لم يجب الرضا بغيره لانه فعل ما اعطاه لاجله اه ع ش (قوله فلم يفعل لزمه رد) فان فعل حل له وان تعين عليه الفعل شرح مر اه سم (قوله على الضعيف) اى من مقابلى الاظهر والمذهب (قوله على الضعيف) الى التنبيه في النهاية لا لاقوله للخبر الى المتن وقوله لخبر من الى المتن (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذه الهبة الهدية في صورة البحث المذكور وفيها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الا ترى او يجوز الخ الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره اه سم (قوله فلا يتعين الخ) نزع على قوله اى قدرها ولو لكن عدم التعين فيها اذا دلت القرينة على قصد ثواب معين محل تأمل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع اه سم (قوله في هبة) ان بقيت وبدلها ان تلفت نهاية ومعنى (قوله كما مر بما فيه) عبارة المسمى وما يحدها في باب الخيار من انه لا خيار في الهبة ذات الثواب مبنى على انها ليست ببيع كمرات الاشارة الى اه قول المتن (او يجوز) كرهت لك هذا العبد يثوب اه معنى قول المتن (فالذهب بماله) اى يكون مقبوضا بالبراء الفاسد فيضنه ضمان الموصوب اه ع ش (قوله تصحبها) اى الهبة ذات الثواب المجبول (قوله لجواز الامرين) اى تعدية البعث بنفسه وتعديته بالياء (قوله او وهب شيئا الخ) اى بالمعنى الشامل للصدقة قول المتن (برده) اى بل بعدم رده عبارة تشرح الروض وسبق ما يوافقه من النهاية والمعنى وعده اى كون الظرف هدية كالمطروف اذا جرت الحالة بعدم رده كما قيده الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبدالسلام للشك في المبيع اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الا ترى تحكما للعرف المطر داه (قوله ولا يسمى) اى الوعاء بذلك اى بالقصور (قوله وكلمة الخ) عطف على كقصور عبارة المعنى ومثله عاب الحلوى والفاكهة ونحوهما اه (قوله اى كما فيه) اى كالتى في الظرف اه سم (قوله لم تدل قرينة) كان كتب له فيه رد الجواب بظهوره (قوله على عوده) اى او اخفاه اه ع ش (قوله ملك المكتوب اليه) جزم به الروض عبارة مع شرحه وفي المعنى نحوها والكتاب ان لم يشرط كاتبه الجواب اى كتابته على ظهره هدية للمكتوب اليه فان اشترطه كان كتب فيه اه كتب الى الجواب على ظهره لزمه رد اه (قوله وقال غيره) اقتصر المعنى على كلام المتولى واقره (من اضر اذ ارجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما اشار اليه الشارح بقوله السابق اى كما فيه (قوله الى الاخبار عنهم) اى عن الاصحاب (قوله واخبر بما تقدم الخ) الاولى او

حل له وان تعين من الفعل شرح مر (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور ولا لكان الواجب رد ما مطلقا حيث بقيت ومثلا اذا تلفت وكانت مثلية وفي صحتها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الا ترى او يجوز الخ الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره (قوله فلا يتعين للثواب جنس من الاموال) قد يظن بخالفته لقوله فهو قيمة الموهوب ويجاب بان قوله اى قدرها مبنى على ليس المراد خصوص نفس القيمة بل قدرها من اى جنس فليتام (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع (قوله اى كما فيه) اى كالتى في الظرف (قوله تحكما للعرف المطر داه) قال في شرح الروض وعده اذا جرت العادة بعدم رده كما قيده الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيجرم استعماله وبه صرح ابن عبدالسلام للشك في المبيع اه (قوله قال المتولى ملك المكتوب اليه) وهو الاجه شرح مر

تحكما للعرف المطر داه وكتاب الرسالة الذى لم تدل قرينة على عوده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الابد (تنبيه) ايضا من اضر اذ ارجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومفعوله كحل اكل الهدية ويحل ايضا استعمال ظرفها في اكلها اى ارجع الى الاخبار عنهم كحل الاكل من ظرفها رجوعا واخبر بما تقدم من حل اكلها حال كوني راجعا الى الاخبار عنهم يحل الاكل من ظرفها رجوعا واخبر بما تقدم من حكم المظروف حال كوني راجعا الى الاخبار وقد لا كما هنا اى ارجع الى الاخبار عنهم بحكم الظرف رجوعا واخبر بما تقدم من حكم المظروف حال كوني راجعا الى الاخبار

بحكم الظرف فلم يتم التمسك بالإلزام مع شذيز ولو تديره خلاف جازيد ايضا وبينهما توافق في المايل بخلاف جازيد ومات ايضا يمكن استعمال كل منهما بالمال بخلاف استعمالهم زيد وهو ايضا (والا) بان اعتبر رده (الا) يكون رده بل امانة فيده كالوديعة (ويحرم استعماله) لانه انتفاع تلك الغير بغير اذنه (لا في كل الهدية منه ان اقتضت العادة) عملها ويكون عارية حيث يرد الوعاء حال الخبر فيه قال الاذري في هذا ما كره لا ما غيره وفيه اختلاف رد (٣٦) ظاهرا بخلاف عادة التواضع فيجبه العمل في كل ناحية بغير فهم وفي كل قوم عرفهم بخلاف طبقاتهم (فرع) الهدايا

المحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع للاب فعليه يلزم الاب قبولها اي حيث لا يحذور كما هو ظاهر ومنه ان يقصد التقرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما يحته شارح وهو متجه ونحل الخلاف اذا اطلق المهدى فلم يقصدوا احدا منهما ولا فهو لمن قصده انتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق او قصده ولهم عند تقديمه وله ولهم عند قصدهما اي ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما يأتي في الوصية زيد الكاتب والفقر امثلا وقضية ذلك ان ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم تقسم على الخالق والختان ونحوه يجري فيه ذلك التفصيل فان قصد ذاك وحده او مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكا لصاحب الفرح

فرغت عن الاخبار عنهم محل كلها (قوله بحكم المظروف) صوابه الظرف (قوله أو أخير بما تقدم الخ) فيه ما مرنا (قوله فعلنا) اي لفظة ايضا (قوله ويمكن الخ) عطف على قوله بينهما توافق الخ (قوله بان اعتيد) الى التنبيه في النهاية (قوله بان اعتيد رده) او اضطررت العادة كما اقتضاه كلام ابن القري نهاية ومعنى (قوله بل امانة فيده الخ) اي الاحال الاكل فيه الا في كاهو قضية كونه عارية حيث ذاه سم (قوله عملها) الى الفرع في المعنى لا لقوله وهذا الى فيخالف (قوله ويكون عارية حيث ذاه) فيجوز تناوُلها منه ويضمنها بحكمها وقيدته الى الروض في بابها بما اذا لم تقابل بعوض ولا فهو امانة فيده بحكم الاجارة الفاسدة شرح روضه اسم وسوعش (قوله لخبر فيه) عبارة المفتي لخبر استبقوا الهدايا بـرد الظرف قال الاذري والاستحباب المذكور حسن وفي جو از حجب به بدت رغبة نظر الان يلزم رضا المهدى به وهل يكون بإقائها فيه ممكنا ممكن تفرغه على العادة ضمنها لانه استعمال غير ماذون فيه لا فظا ولا عرفا فام لا في كلام القاضي ما يفرم الاول وهو على نظر واما الخبر المذكور فلا عرف له اصلاحه (قوله عند الختان) ومنه الولية اذا فعلها الاب او الام لا سبب اذا كان الابن او البنت غير مكف (قوله ومنه) اي المحذور ش اسم (قوله فلا يجوز له الخ) اي مع كونها لابن اسم (قوله ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية الخ) انظر هل يجري ذلك التفصيل فيما يعطاه المتولى من الشيعين بخدمة الكعبة المشرفة وقطع بابها وإغلاقه مع وجود غيره من بني شعبة الحجبين أم لا فيشترك جميعهم فيه مطلقا والا قرب الاول والله أعلم (قوله خادم الصوفية) اي وخادم طلبة العلم (قوله اي ويكون له النصف الخ) وقد يفرق اسم عبارة السيد عمر ذاه محل تأمل بل الظاهر ان حكمه كاقال لزيد الفقراء فيكون له اقل متمول اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا وكل شخصا فقال له اعط هذا الفلان خادم الصوفية والصوفية فتأمل اه (قوله وقضية ذلك) اي ما ذكر في خادم الصوفية (قوله فان قصد ذلك) اي نحو الختان (قوله من وضع طاسة الخ) اي او دوران احد من طرف صاحب الفرح بها (قوله او مع نظرائه المعاوين الخ) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في القسوط لافرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة امثال الدافع لهذا المدفع اليه حيث جرت بالرجوع رجوع ولا فلام راء سم على حج اه عش (قوله وهذا) اي بما ذكر في الهدايا المحمولة وخادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله هنا) اي في الهدايا المحمولة عند الختان وفيما يعطاه خادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله خلافه) اي خلاف العرف (قوله ان كلاً الخ) بيان للغالب (قوله هو عرف الشرع) خبر فلان (قوله فيقدم) اي من ذكر من الابا الخ (قوله لقصد) اي المعطى (قوله رده) اي

(قوله بل امانة فيده كالوديعة) اي الاحال الاكل فيه الا في كاهو قضية كونه عارية حيث ذاه (قوله ويكون عارية حيث ذاه) قال في شرح الروض فيجوز تناوُلها منه ويضمنها بحكمها وقيدته الى الروض في بابها بما اذا لم تقابل بعوض ولا فهو امانة فيده بحكم الاجارة الفاسدة اه (قوله ومنه) اي المحذور ش (قوله فلا يجوز له الخ) اي مع كونها لابن (قوله اي ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما) كذا شرح مر وقد يفرق (قوله او مع نظرائه المعاوين) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه

يعطيه بشاء وبهذا يعلم انه لا نظر هنا للعرف امام قصد خلافه فواضح امامه الاطلاق فلان حله على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامنا هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها ولا فان كان عنده قوم اعتيد تقديمه بالنذر للولي صرف لهم (نتيجه) أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم المذكور فالذي يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصدته تقتضي رده

الآخذ

لأقباضه له المخالف لقصده ثانياً ما يؤخذ مما تقرره بعض العتيد في بعض النواحي أن محل ما مر من الاختلاف في النقطة المعتاد في الإفراج إذا كان صاحب الفرج مبتادخه لنفسه أما إذا اعتياده لنحو الخائن وأن معطيه لما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطي على صاحب الفرج وإن كان الإعطاء إنما هو لاجله لأن كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي (٣١٧) رجوعا عليه بوجه فأنمله ولو أهدى

لمن خلصه من ظالم لا ينقص ما فعله بل محل له قبوله وإلا حل أي وإن تعين عليه تخليصه بناء على الأصح أنه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافا لما يراه كلام الأذرع وغيره هنا ولو قال خبذهذا واشترى لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أي أو تدل قرينة

حاله عليه كاسر لأن القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهماً بين أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شك إليه أنه لم يوف أجره كذا بأعطاه درهماً وأعطى لظن صفة فيه أو في نسب فلم يكن فيه باطلاً لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفي في كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي آخر الصداق مبسوطاً من أن من دفع بخطوبته أو وكلها أو ولها طعاماً أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجع على من أقضه وحيث دلت قرينة أن ما يعطاه إنما هو للحياه حرم الأخذ ولم يملكه قال الغزالي إجماعاً وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه إلا

الأخذ (قوله لأقباضه) أي إقباض المعطى للأخذ والمعطى (قوله المخالف) أي الإقباض (قوله) لقصده أي الأخذ (قوله إذا كان الخ) خبران (قوله يعتاد) بينا المفعول (قوله وان معطيه إنما الخ) عطف تفسير لقوله أنه لنحو الخائن (قوله ولو أهدى) إلى قوله ولو قال خذني النهاية عبارة المعنى ولو خلص شخص آخر من بظالم ثم أنفذ إليه شيئاً لم يكون رشوة أو هدية قال الغزالي في تناوبه بنظر إن كان أهدى إليه مخافة أنه ربما لو لم يبره بشيء لنقص جميع ما فعله كان رشوة وإن كان يامن خيانتها بان لا ينقص ذلك بحال كان هبة (قوله ومن ثم قالوا) هذا تقرير على العلة أعني قوله لأن القرينة الخ لا على الملل أعني قوله أو تدل الخ لعدم الملاءمة أ سيد عمر (قوله ولو شكى) أي الفقير المذكور (قوله أنه لم يوف) أي الدرهم (قوله أجره) أي للغسال (قوله كاذبا) حال من فاعل شكى (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكتفي (قوله من الخ) بيان ما يأتي (قوله بخطوبته الخ) أي أو خطوبتها

(كتاب اللقطة)

(قوله وهو الإفصح) أي ما يصح فتحه عرش (قوله وهي لغة) إلى المتن في النهاية لإقوله ومنه ركاز بقيد السابق فيه وقوله وزعم إلى قال (قوله ومنه) أي المال (قوله أو اختصاص) عطف على مال (قوله يحترم) قيد في الاختصاص (قوله ضاع) قيد في كل من المال والاختصاص قال المعنى ويرد عليه أي التعريف وله اللقطة فإنه ليس بضائع والركاز الذي هو دفين الإسلام يصح لقطه وليس مالا ضائعاً والآخر غير المحترمة يصح التقاطه ولا مال ولا اختصاص (قوله بنحو غفلة) عبارة المعنى يسقط أو غفلة ونحوهما (قوله ولا امتنع الخ) الأولى إسقاط هذا التقديم لأن من جواز التقاط الممتنع للحفظ فهو داخل في أفراد اللقطة عرش (قوله فإن لم يدعه) بأن نقاه أو سكت عرش (قوله أول مالك الخ) عبارة المعنى والآخر نسخ النهاية فإنه مالك الأرض أن ادعاه وإلا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي فإن لم يدعه فحينئذ يكون لقطه قد يرد على قولهم غير مملوك فإن هذا لقطه مع أنه وجد ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقر من الرجوع في النقطة لافرق فيه بين ما يستهلك كالأطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع إليه فحيث جرت بالرجوع رجع وإلا فلا (قوله فيظهر الجزم) بأنه لا رجوع على صاحب الفرج لم يصرح بالرجوع على نحو الخائن أو عدمه ولا يبعد عدم الرجوع عليه (قوله رجع عن من أقضه) صريح في رجوعه إذا كان المدفوع ما يستهلك كالأطعمة وهو الصواب ولا التفات إلى المخالفة في ذلك مر

(كتاب اللقطة)

(قوله فلو وجد مملوكاً لملكه) أي على الترتيب من المالك الآن إلى من قبله فهو للمالك الآن أن ادعاه وإلا فلن قبله إلى المحي ويشير إلى ذلك قوله فإن لم يدعه أول مالك لو أراد مالكاً واحداً استغنى عن قوله أول مالك وعبارة الرض وما وجد مملوكاً فلا بد أن يملكه أول مالك لم يدعه فلن قبله إلى المحي ثم يكون لقطه (قوله) ثم يكون لقطه قد يرد على قوله غير مملوك فإن هذا لقطه مع أنه وجد في محل مملوك فليأتا معنى قوله ثم يكون لقطه ثم إذا لم يدعه المحي يكون لقطه كما قدره كذلك في شرحه (قوله فإن لم يدعه أول مالك) أي وهو المحي فلقطة أقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لأول مالك أن يدعه ما تقدم من الركاز حيث كان له وإن لم يدعه مالم ينفعه بأن الركاز يملكه تبعاً للمالك الأرض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الأرض من المنقولات لا يملك

بما كثر يوجب بئنه بخلاف ما سلكه ووجه حتى تبرئه أو تقتدى بمال ويفرق بأنه هنا في مقابلة البضع المتقوم عليه بما (كتاب اللقطة) يضم فسكون أو فتح وهو الإفصح ويقال لقاطه بضم اللام لقط بفتح أو ليه وهي لغة ما يؤخذ بعد تطلب وشرعا مال ومنه ركاز بقيد السابق فيه أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة لم يحل غير مملوك لم يجوز ولا عرف الوجود مستحتمه ولا امتنع بقوته فلو وجد مملوكاً لملكه فإن لم يدعه أول مالك فلقطة نعم ما وجد بدار حرب ليس بما علم وقد دخلها بغير إمان غنيمة أو به فلقطة وما التقاه بخروج أو هارب

لا يعرفه بنحو حجره أو داره وودائع ماتها ومورثه ولا تعرف ملاكها مال ضائع إلا لفظة خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره اللامام فيحفظه أو يمنه أن رأى يبعه أو يقتضيه لبيت المال إلى ظهور مالكه أن توقعه والاصرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاق أو كان جائزا ففعل من هو يبيده فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجد ثلوثا بالبحر خارج صدقه كان لقطه لأنه لا يوجد خلقه في البحر إلا داخل صدقه وظاهره أنه لا فرق بين المثلث وغيره (٣١٨) لكن قال الرواني في غير المثلث أنه لو أجده ولو وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقرنه

وسمكة أخذت منه ففوله
والالفلقطة وزعم أن البحر
ليس معدنه ممنوع فقد نص
الشافعي رضي الله تعالى عنه
على أنه يثبت في البحر قال
جمع وما أعرض عنه من
حب في أرض الغير فثبت
ملكه مالكمها ومن اللفظة
أن تبدل نفعه بغيرها
فأخذها فلا يحل لاستعمالها
إلا بعد تعريفها بشرطه
أو تحقق أعراض المالك
عنها فإن علم أن صاحبها
تعمد أخذ نفعه جاز له بيعه
ظفر بشرطه واجمعوا على
جواز أخذها في الجملة
لأحاديث فيها يأتي بعضها
مع أن الآيات الشاملة للبر
والإحسان تشملها وعقبها
للله لأن كلا تملك بلا
عوض وغيره لأحياء
الموات لأن كلا تملك من
الشارع ويصح تمقيها
للقرض لأن تملكها أقرض
من الشارع وأركانها لافظ
ولفظ وملقوط وسئل من
كلامه وفي اللفظة من الأمانة
إذ لا يضمنها والولاية على
حفظها كالولي في مال

المحجور والاكساب بتملكها بشرطه وهو المغفل فيها (يستحب الالتقاط لو اتي بمائة نفسه) لما فيه من البر قال جمع صلاة
يكره تركه للثلاث في بدخاثن (وقيل يجب) حفظ المال الأدنى كنفسه وأجب بأنها أمانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جمع بل نقل
عن الجمهور ان غلب على غنضه ضاعهالو تركها وجب ولا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما اذا لم يكن عليه ثقب في حفظها ولا يضمن
وان اثم بالترك وببحث الزركشي تقييد محل الخلاف بما اذا لم يتعين ولا بان لم يكن ثم غيره وجب كنفه في الوديعة بل اولى لان تلك اليد
مال الكاهن وان بشرط الوجب ثم ان يبذل له المالك اجرة وعمله وحرزه وهذا لا ياتي هنا (ولا يستحب لغيره اوراق) امانة نفسه عدم فسقه

خشية الضياع او طرو الحياة وقول ابن الرفعة ان التعبر يخاف على نفسه يفارق هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لا فرق بينهما اى من حيث ان المدار كما هو ظاهر على أن يكون او يطرا عليه ما يتولد (٣١٩) عنه ولو احتمالا لكن قريبا

ضايحا (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خيانه تلم تحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه الحيانة فيجزم عليه اخذها كالوديعة (ويكره) تنزيها وقيل تحريمها بالاتقاط (لفاسق) ولو بنحو ترك صلاة وان علت امانته في الاموال كما شمله اطلاقهم لانه قد يخون فيها وبحث الزركشي كالاذرعي ان محل الخلاف اذا خيف ملاكها لو تركها والاحرم قطعها فيه لظن (والمذهب) انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط (بل يسن ولو لعدل كالوديعة ولا يمتنع به من الحيانة ووارثه من اخذها اعتمادا لظاهر الديلو لا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الا في ذكره في التعريف ولو خشى منه علم ظالم بها واخذها لم يمتنع وقيل يجب واختير لخير صحيح بالامر به من غير معارض له بل قال الاذرعي لو جزم بوجوبه على غير الواثق بامانة نفسه لاتباعه وانما وجب في القبط لان امر النسب اهم وتسن الكتابة عليها انها لفظه وقيل يجب (و) المذهب (انه يصح

صلاة الى المتو قوله واختر الى واما قوله قال جمع بل يعرفه معه قوله وله بعد التعريف التلك (قوله) خشية الضياع (الخ) لتعليل للمتن (قوله) يفارق هذا (اى) التعبير بغير واثنى بامانة نفسه (قوله) في التوقع (اى) لظن الحياة (قوله) ما يتولد (الخ) تنازع فيه الفعلان (و) (قوله) ضايحا) فاعل يتولد (قوله) اما اذا علم من نفسه (اى) غلب على ظنه اه معنى (قوله) ولو بنحو ترك صلاة (الخ) ظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تحص مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنقضا مما يحمله على الحيانة حال الاخذ اه عرش (قوله) ان محل الخلاف (اى) ان يكور بقول الشارح وقيل تحريما (قوله) ولو لعدل (اى) ولو الالتقاط عدل ويظهر عدم الاكتفاء هنا بالمستور ويفرق بين هذا والكناح بان الكناح يشتر غالبا بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا الامتناع من الحيانة فيها وجد الوارث حافظا يكف بالمستور اه عرش (قوله) ووارثه) عطف على الضمير المستتر في منع قول المتن (انه) لا يجب الاشهاد (الخ) سواء كان تلك اوقفا وحفظا اه معنى (قوله) ولا يستوعب) الى قوله واختر في المعنى (قوله) فيه (اى) الاشهاد (قوله) صفاتها (الخ) ويكره استيعابها كما ذكره القمولى عن الامام جزم به صاحب الانوار معنى ونهاية واسنى قال عرش قوله ويكره (الخ) ولا يضمن اه (قوله) ولو خشى منه (اى) من الاستيعاب ش سم والاصوب من الاشهاد كما في عرش والمعنى عبارة تنبيه على استحباب الاشهاد اذ يمكن السلطان ظالما يخشى انه اذا علم بها اخذها والا فيمتنع الاشهاد والتعريف كما جزم به المصنف في نكت التنبيه اه (قوله) يجب (اى) الاشهاد ش سم (قوله) لخير صحيح بالامر به (الخ) اجاب النهاية والمعنى بان القياس على الوديعة اوجب حمله على التدب اقول وقد يفرق اه سم (قوله) قال الزركشي (الى قول المتن دار الاسلام في المعنى (قوله) فان المراد (الخ) وقد يقال المراد لا يدفع الايراد (قوله) هل ثبت (الخ) اى قد ثبت (قوله) والفتاوى الصبي والمجنون) حيث كان لها تمييز كما يحتمل بعضهم في الثاني وهو ظاهر اه نهاية عبارة المعنى وشرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعي ومثله المجنون اه (قوله) وبهذا (اى) التعليل (قوله) والفتاوى المرند) عبارة المعنى اما المرند فقد رتب لفظه على الامام وتكون فينا ان مات مرتدا فان اسلم فحكمه كالاسلم اه (قوله) والذى (الخ) خرج به الحرى اذا وجدها في دار الاسلام فانها تزعمه بلا خلاف اى ومن اخذها منه كان له تعريفها وتملكها كما هو ظاهر كلامهم اه معنى وفي سم عن شيخه البكرى مثله قال

حكم الفاسق (قوله) ولا يستوعب فيه صفاتها) عبارة الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كافتله القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار (قوله) ولو خشى منه (اى) من الاستيعاب ش (قوله) امتنع هل يضمن اذا خالف فاخذها ظالم (قوله) وقيل يجب (اى) الاشهاد ش (قوله) من غير معارض) له اوجب بحمل الامر على التدب بدليل القياس على الوديعة اقول قد يفرق (قوله) والفتاوى الصبي والمجنون) بحيث كان لهما نوع تمييز كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر شرح ج وعبرة شرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعي ومثله المجنون اه (قوله) والفتاوى المرند) كذا في الروض (قوله) في المتن والذى) كذا في الروض وسكت النازح عن الحرى وقال الزركشي وخرج بالذى الحرى وفي الناسرى واهم اطلاق المصنف ان الكافر يجوز التقاطه مطلقا وذاك خاص بالذى وربما شرط فيه العدا في دينه قال الاذرعي وهل المعاهد والمستامن اذا جاءنا كالذى لم ار فيه قتلا وهذا اذا كان في دار الاسلام واما في دار الحرب فان كان فيها مسلم فلتقطه الا في او غنيمة او كله لو اجدوا ربعة اخاهم او خمسة لاهل النية فيه خلاف قاله البغوى اه وفي شرح المتن في شيخنا الامام العارف البكرى ونقطة الحرى بدار الاسلام لا يملكها ومن اخذها منه عرفها كغيرها ولفظه المرند كالحرى اه وانظر ما ذكره في المرند مع

التقاط الفاسق) قال الزركشي وايسر هذه مكررة مع قوله ويكره لفاسق فان المراد بالاصح هنا ان احكام اللفظة هل تثبت له ان معناه الاخذ (و) التقاط (الصبي) والمجنون والحجور عليه بسفه لان الغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرعي المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجرا اعليق ماله (و) التقاط المرتد (الذى) والمعاهد والمستامن (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه

عش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي للمصحف لأن صحته تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه قال
ويؤيده ما يأتي في التقاط الأمانة التي تحمل له من الامتناع اهـ (قوله على الأوجه) اعتمدته مر اه سم
(قوله لذلك) أي لأن المقلب فيها معنى الاكتساب الخ ش اه سم (قوله تفصيل مر) أي في أول
أنا بقال الرشيدى الذى مر بالنسبة للمسلم أنه إذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير أمان
فغنيمة أو بأمان فلفظة فاقطره بالنسبة للذى ونحوه وراجع باب قسم إلى والغبية اهـ (قوله فيما يأتي)
يشمل قوله وأنه لا يمتد بتعريفه أي وحده اه سم (قوله لا العدل في دينه) أي فلا تنزع عنه اهـ عش (قوله)
لأن مال) إلى قول المتن والظاهر بطلان الخ في المعنى الأقوله وكان الفرق إلى خلاف السفيه وقوله
ولولى إلى المتن (قوله القاضى) أي فإن لم يفعل ذلك أتم وقياس ما مر في قوله ولا يضمن وإن أتم بالترك عدم
الضمان وقياس ما يأتي من ضمان وإلى الصبي حيث لم ينزع منه ولو حاك الضمان وقد يفرق بين الفاسق
والصبي ولعل هذا أي الفرق اقرب اهـ عش قول المتن (لا يمتد بتعريفه) أي وحده اه سم عبارة
عش أي مستقلا بدليل قوله بل يضم الخ اهـ (قوله وقال جمع الخ) اعتمدته المعنى (قوله كالكافر) هذا
مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما يأتي الكافر (قوله تملكها) عبارة النهاية فللمتلفظ التملك اه زاد
المعنى ولذا لم يملكها تركت بيد الامين اهـ (قوله واشهد عليه) أي وجوب اهـ عش (قوله ومؤنه) أي
التعريف معنى وعش (قوله عليه) أي للمتلفظ ولو غير فاسق اهـ عش (قوله حيث لم يكن الخ) لعل
الأولى حيث تعذر أخذها من بيت المال لفلسه أو جرمه أو لم يملك هذا القيد خاص بأجرة المضموم ولذا غير
الشارح الأسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنه التعريف فإنها على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
ويبنى أنه ان توقف الشاهد على مؤنه أن يكون كونه المضموم والله أعلم اه سيدعرو قوله هذا القيد
إلى قوله ويبنى في عش مثله وفي المعنى ما يوافقه (قوله به بعد التعريف التملك) مكرم عش قوله فاذا
تم التعريف تملكها (قوله) ولو ضعف الامين عبارة المعنى ولو كان للمتلفظ امتنا لكنه ضعيف لا يقدر
على القيام بالم تنزع الخ (قوله بل يعضده الخ) أي وجوب (قوله بامين الخ) قياس ما مر في أجرة
الريب أن الأجرة هنا على المتلفظ أن لم يكن في بيت المال شيء اهـ عش أقول وقد يفرق (قوله وجوبا)
إلى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمحجور عليه بالسفه اهـ (قوله لحقه) أي

على الأوجه لذلك وخرج
بها دار الحرب فيها تفصيل
مر (ثم الاظهر) بناء على
صحة التقاط الفاسق ومثله
فما يأتي الكافر قال الأذى
الالعدل في دينه (انه ينزع)
الملتقط (من الفاسق) وإن
لم يخش ذهابه به (و يودفع
عند عدل) لأن مال ولده
لا يقر في يده فأولى غيره
والمثولى للوضع والنزع
القاضى كما هو معلوم (و)
الظاهر (انه لا يمتد بتعريفه)
كالكافر (بل يضم إليه ريب)
عدل إقربه عند تعريفه وقال
جمع بل يعرف معناه وذلك
لأنه يفرط في التعريف
فاذا تم التعريف تملكها
قال الماوردى وأشهد عليه
الحاكم بغيرها إذا جاء
صاحبها ومؤنه عليه وكذا
أجرة المضموم إليه حيث لم
يكن في بيت المال شيء وله
بعد التعريف التملك ولو
ضعف الامين عنهم لم تنزع
منه بل يعضده الحاكم بامين
يقوى به على الحفظ والتعريف
(وينزع) وجوبا (الولى
أفضة الصبي) والمجنون
والسفيه لحقه وحق المالك
وتكون يده نائبة عنه
ويستقل بذلك

ما ذكره الشارح كالروض فيه (قوله على الأوجه) اعتمدته مر (قوله لذلك) أي لأن الغالب فيها معنى
الاكتساب الخ ش (قوله ففيها تفصيل مر) أي أول الباب وقضية ان ما لقطه الذى منها وقد دخل
بلا أمان غنيمة خمسة وفيه نظر (قوله فيما يأتي) يشمله قوله وأنه لا يمتد بتعريفه فيرجع إليه أيضا ما نقله
عن الأذرى فليحرر (قوله في المتن) وأنه لا يمتد بتعريفه (قوله) أي وحده (قوله فاذا تم التعريف تملكها) هذا
يشكل في المرتد بل يبنى توقف تملكه على عوده إلى الاسلام فلا يرجع (قوله ومؤنه عليه) وكذا أجرة
المضموم إليه حيث لم يكن في بيت المال شيء كذا أشرح مر في الروض وتنزع الملقطة منهم أي الذى
والفاسق والمرد إلى عدل قال في شرحه قال في الأنوار وأجرة العدل في بيت المال اهـ (قوله ومؤنه عليه)
هل شرطه كون الالتقاط للتملك والافعل ما يأتي فى الذى وهل يصح التقاطه الحفظ أو لا لأنه ليس من
أهله وقد جعل الزركشى محل الصحة في الفاسق والكافر والصبي إذا لقط التملك قال والامثلة الحفظ
فالظاهر امتناعنا عليهم واختصاصها بالمسلم الامين لكن في العباب ما يدل على صحة التقاطهم للحفظ حيث قال
الثاني أي من الأركان الألفظ وهو مكتسب لأولى فتصمم من ذم في دارنا وم فاسق وم ترد وتنزع منهم إلى
عدل ويضم إليهم مشرف عدل في التعريف وأجرهما من بيت المال إلا أن أرادوا التملك فهي عليهم وإذا تم
التعريف فإن تملكوها اخذوها من العدل وأشهد عليهم القاضى والابقيت معه اه وانظر قوله فهي
عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما قاله الزركشى من عدم صحة التقاطهم للحفظ فن أخذها منهم
فهو للمتلفظ كما هو ظاهر (قوله به بعد التعريف التملك) ما هذا مع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

(ويعرف) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها (٣٢١) وكان الفرق بين هذا وما يأتي ان

مؤنة التعريف على المتملك
وجوب الاحتياط لمال
الصبي ونحوه ما أمكن ولا
يصح تعريف الصبي
والمجنون قال الدارمي الا
ان كان الولي معه
والاذرعى الا ان راقه
ولم يعرف بكذب بخلاف
السفيه الغير الفاسق فانه
يصح تعريفه لانه يوثق
بقوله دونهما (ويتملكها
للصبي) أو نحوه (ان رأى
ذلك) مصلحه له وذلك
(حيث يجوز الاقراض له)
لان تملكها كالاقتراض
فان لم يره حفظا أو سلبها
للقاضي الامين (ويضمن)
في مال نفسه ولو الحاكم
فيما يظهر خلافا للزكشي
ومن تبعه (ان قصر في
انتزاعه) أي الملتقط من
المحجور (حتى تلف) أو
أنتلف (في يد الصبي) أو
نحوه لتقصيره كالتزكشي
احتبطه حتى تلف أو أنتلف
ثم يعرف التالف ما إذا
لم يقصر بان لم يشعر بها
فانها نحو الصبي ضمنها
في ماله دون الولي وان
تلفت لم يضمنها أحد
والولي وغيره أخذها منه
التقاطا ليعرفها ويتملكها
وبراء الصبي حيث من
ضمنها (والأظهر بطلان
التقاط العبد)

الثابت له شرعا بمجرد الا لتقاط حيث كان بمنزلة الما يأتى أن غير المميز لاحقه له عرش وافراد ضمير لحقه وما
بعده اما رغبة المنة واما بتأويل المحجور او من ذكر من الصبي والمجنون والسفيه (قوله) ويراجع الحاكم
(الخ) ما الحكم عند فقدته او فقد عدلته ثم رأت الشارح فيما سياتى في بيان التقاط ما يسرع فسادة ذكر
عقب قول المصنف فان شاء باعه ما ضمه باذن الحاكم ان وجده اى ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر والا
استعمل به فيما يظهر انتهى فيجتمل ان يقال بنظره هنا اه سيد عمر (قوله) وكان الفرق (الخ) الاولى ان
يقول وهذا مستثنى من كون مؤنة التعريف على المتملك لوجوب الاحتياط (الخ) (قوله) ان مؤنة (الخ) بيان
لما يأتى (قوله) قال الدارمي (الخ) عبارة النهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بمحضرة الولي وهو
قياس ما مر في الفاسق مع المشرف وما عتبه الاذرعى من صحة تعريف المراهق (الخ) بخلاف لكلامهم اه
قال عرش قوله مر نعم صرح الدارمي (الخ) معتمد اه (قوله) والاذرعى (الخ) ظاهر لكلامهم بخلافه مر اه
سم (قوله) الا ان راقه (الخ) اى من غير ضم احدا له اه عرش (قوله) فانه يصح تعريفه ولا بد من إذن وليه
كما قاله الزكشي اه خطيب و ظاهر إطلاق الشارح مر اى التحفة انه لا يتوقف على إذن الولي ويوجه
بان إذن الولي انما يعتبر فيما فيه تقويت على السفيه ومجرد تعريفه لا تقويت فيه وهو طريق إلى تملكه ففيه
مصلحة له اه عرش (قوله) دونهما اى الصبي والمجنون قول المتن (حيث يجوز (الخ) اى بان كان ثم
ضرورة للاقتراض اه عرش (قوله) حفظا (الخ) فليس له اخذها لنفسه اه سم قول المتن (ويضمن) اى
الولي (قوله) ولو الحاكم (الخ) وفاقا لنهاية المعنى (قوله) او التالف ببناء المفعول عبارة المعنى حتى تلف في يد
الصبي ومن ذكر معه أو أنتلف كل منهم اه وهى أحسن (قوله) كالتزكشي ما احتبط (الخ) اى فانه يضمن للصبي
اه عرش (قوله) ثم يعرف (التالف (الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه يعرف التالف المضمون ويتملك
للصبي ونحوه القرعة وهذا بعد قبض الحاكم لها اما في الذمة فلا يمكن تملكه لهم اه (قوله) ضمنها في ماله (الخ) اى
فلا يظهر مال كماله وادعى ان الولي علمها وقصر في انتزاعها حتى انتلف الصبي اى او تلف في يده صدق الولي في
عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان اه عرش (قوله) وان تلفت لم يضمنها احد) عبارة النهاية
والمعنى وإن لم يتلفها لم يضمنها أحد وإن تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كل الاخذ فهو كالأخذ حال
كأله سواء استأذن الحاكم فاقصره في يده ام لا كما هو احد وجهين للصبرى يتجه ترجيحه اه قال عرش قوله
مر بتقصير ظاهره وان كان المانقطة بمنزلة ظاهر قوله وير الصبي حيث من ضمنها اخلافه فان التعبير بنى
الضمان عنه يشعر بضمائها لو تلفت في يده إلا ان يقال المراد بنى الضمان عنه الضمان المتوقع باتلافه لها
او الضمان المتعلق بولييه وقوله سواء استأذن اى نحو الصبي بعد كاله اه (قوله) اخذها منه (الخ) كذا في
الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي إلا ان يحمل هذا على الصبي غير المميز ثم رأت مر في شرحه قال
اخذها من غير المميز (الخ) اه سم قول المتن (بطلان التقاط (الخ) ويستثنى التقاط تار الوليمة فانه يصح وملكه
سيده كافي الروضة اخر الوليمة وكذا الحقير كتمرة وبيع وهذا في الحقيقة لا يستثنى من القطة لان هذا
لا تعريف فيه ولا تملك فهو كالاختطاب والاصطياد اه معنى قول المتن (العبد) اى البالغ العاقل كما هو
أن الامين لا يعرف (قوله) في المتن ويعرف (الخ) قال في الروض لا من مال الصبي بل يرفع إلى القاضي قال في
شرحه لبيع جزءا منها لمؤنة التعريف اه (قوله) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف (الخ) ظاهره وإن
النقط لتمامك وسياتى بل الكلام في صحة التقاط نحو الصبي للحفظ (قوله) ان مؤنة (الخ) بدل من ما (قوله)
والاذرعى الا ان راقه (الخ) ظاهر كلامهم بخلافه مر (قوله) فان لم يره حفظا (الخ) فليس له اخذها لنفسه
(قوله) ولو الحاكم (الخ) اعتمده مر (قوله) وإن تلفت لم يضمنها احد) وإن تلفت بتقصير (قوله) وللولى
وغيره أخذها منه (الخ) كذا في الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي الا ان يحمل هذا على الصبي غير
المميز وعلى ما اذا المر به المصلحة لكن قد يخالف هذا قوله فان لم يره حفظا وسلبها للقاضي الامين فليتأمل
ثم رأت مر في شرحه قال وللولى وغيره أخذها من غير المميز (الخ) (قوله) في المتن (والأظهر بطلان التقاط العبد)

ظاهره عرش (قوله الفن الذى الخ) ومثله فى بطلان الالتقاط ما لواله التقط عن نفسك فما يظهر
 اه نهاية (قوله لانه) أى القاط العبد وتصحيحه (قوله يعرضه) أى السيد (قوله ولأن فيه) أى الالتقاط
 اه عرش (قوله فانهم) أى نحو الفاسق ش اه سم (قوله الشابة الاولى) أى الولاية (قوله الشابة
 الثانية) أى التملك (قوله اما إذا اذن له) عبارة المغنى فان اذن له كقوله متى وجدت لفظة فأتى بها صرح بما
 والاذن فى الاكتساب إذن فى الالتقاط فى احدى وجهين يظهر ترجيحهما كما يؤخذ من كلام الزركشى
 اه قال سم وأقره عرش أفتى شيخنا الشباب الرملى فى عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما انتهى
 وينبى أنها تكون للشريكين ولا تختص بها الآذن ويؤيده أن البعض حيث لا مهاباة يصبح التقاطه
 بغير إذن وتكون بينهما اه (قوله إذا بطل التقاطه) أى لعدم إذن السيد فيه اه عرش قال المغنى وعلى صحة
 التقاطه يعتد بتعريفه ولو بغير إذن سيده فى الأصح وليس له بعد التعريف أن يملك لنفسه بل يملكه
 سيده باذنه لا يصح بغير إذنه والمدبر ومعلق العتق وأم الولد كالنفس إلا أن الضان فى أم الولد يتعلق بسيدها
 لا برقبته علم سيدها أم لا اه (قوله أى الملقط) إلى قوله واعتراض حمل المتن فى المغنى لإقوله ولا فهو
 إلى المتن وقوله ولو لم يتخلل إلى المتن وقوله ظاهر كلام شارحان وقوله وفيه نظر إلى المتن (قوله أو غيره) أى
 اجنبى وإن يأذن له السيد اه معنى (قوله وليسيده الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وفى معنى اخذ
 السيد إقراره للقطعة فى العبد أن كان أمينا إذ يذبه كيداه فان استحققه وهو غير أمين أو امله من غير أن
 يستحقه لا يابها فيتعلق الضان بالعبد وسائر أموال السيد حتى لو ملك العبد لا يسقط الضان ولو أفلس
 السيد قدم صاحب القطعة فى العبد على سائر الغرماء اه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمته (قوله بسائر
 أموال الخ) لمل المراد من التعلق بأموال السيد أنه يطالب فى دى منها أو من غيرها وليس المراد التعلق
 بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف فى شيء منها لعدم الحجر اه عرش (قوله فان لم يعلم) سيد العبد التقاطه
 (قوله جازله) أى للعبد (تملكه) عبارة شرح الروض فله أن يملك بعد التعريف اه (قوله ثم تعريفه)
 ظاهره ولو عرفه فنه فليراجع (قوله يعرف الخ) ولو تملكها المكاتب بعد تعريفها وتلفت ببدلها فى
 كسبه وهل يقدم به مالها على الغرماء أولا وجان أوجهها الثانى قال الزركشى وينبى جريانها فى
 الحر الفلأى أو الميت وروض مع شرحه ونهاية معنى (قوله مالم يعجز قبل التملك) المفهوم منه أنه إذا عجز

أفتى شيخنا الشباب الرملى فى عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما اه وينبى أنها تكون للشريكين
 ولا تختص بها أحدهما إلا باذن ويؤيده أن البعض حيث لا مهاباة يصبح التقاطه بغير إذن ويكون
 بينهما (قوله فانهم) أى نحو الفاسق ش (قوله والاخضه) أى ويتعلق الضان بسائر أمواله عبارة
 الروض وان استحققه وهو غير أمين أو امله ضمن السيد مع العبد اه وقوله ولو رأى عبده الخ هو
 حاصل ما فى الروضة وظاهر كلامها كإعلاءه الواقف عليه عدم تقيده هذا بما إذا دخل المال فى العبد وحيث
 بشكل استئناف هذا بما يأتى فى الجنايات من أن ماله جناية الرقيق يتعلق برقبته فقط وإن أذن سيده فى
 الجناية وعلوه بما يصح بعدم ضمان السيد كقولهم لا ذل يمكن الزامه لسيده لانه إضرار به مع براءة الخ
 وإذا لم يضمن مع إذنه فى الجناية فكيف يضمن مع مجرد عمله وسكوته إلا أن يخص ما هنا بالأموال وما فى
 الجنايات بالآدى أو الحيوان ويحتاج حينئذ لتفريق واضح وقال م أن ما هنا قول الروض ولورأى عبده
 الخ مشكلان مع ما يأتى فى الجنايات أن مال جناية العبد لا يضمنه السيد وإن أذن له فى الجناية إلا أن يفرق بان
 المال هنا ما دخل فى يد العبد وعلم به السيد كان حتى السيد يحفظه بسهولة ذلك وكون يد عبده كيداه ولا
 كذلك ما فى الجنايات وتحمل مسئلة رؤيته العبد يتلف مالا على ما إذا دخل المال فى يد العبد والإفلاضيان
 على السيد اه وقوله على ما إذا دخل العبد الخ خلاف ظاهر الروضة (قوله جازله) أى للعبد
 ش (قوله جازله تملكه الخ) عبارة الروض وشرحه فكانه التقطه حينئذ فله أن يملكه بعد التعريف
 اه (قوله مالم يعجز قبل التملك) المفهوم منه أنه إذا عجز بعد التملك كانت للسيد كغيرها ما فى يده (قوله

شابة ولاية وتملك وليس
 من أهلها وبه يفرق بينه
 وبين نحو الفاسق فانهم
 وإن انتفت عنهم الشابة
 الأولى فيهم أهلية للشابة
 الثانية على أن المقلب معنى
 الاكتساب أما إذا أذن
 له ولو فى مطلق الاكتساب
 فيصح وإن نهاه لم يصح
 قطعاً (ولا يعتد بتعريفه)
 إذا بطل التقاطه لأن يده
 ضامته وحيث لا يصح
 تملكه ولو لسيد باذنه
 وإذا لم يصح التقاطه فهو
 مال ضائع (فلو أخذه) أى
 الملقط (سيده) أو غيره
 (منه كان التقاطاً) من
 الأخذ فيعرف ويتملك
 ويسقط الضان عن العبد
 وليسيده أن يقره بيده
 ويستحقه إياه إن كان
 أميناً والاخضه لتعديه
 بأقره معه حيثئذ فكانه
 أخذ منه ورده إليه ويتعلق
 الضان بسائر أمواله
 ومنازقة العبد فيقدم
 صاحبها برقبته فان لم يعلم
 تعلق برقبته فقط ولو
 عتق قبل أن يؤخذ منه جاز
 له تملكه أن يطل الالتقاط
 وإلا فهو كسب قته فله
 أخذه ثم تعريفه ثم تملكه
 (قلت المذهب صحة التقاط
 المكاتب ككتابة صحبة)
 لانه كالحر فى المملك

والأخذ القاضى لا السيد وحفظها مالكها اما المكاتب مكتابة فاسدة فكالحق (٣٢٣) (و) النقاط (من بعضهم) لأنه

كالحرف فيما ذكر (وهي)
أي اللفظة (له وللسيد)
يعرفانها ويتملكانها
بحسب الحرية والرق إن لم
يكن بينهما مائة (فإن كان)
بينهما مائة) بالمرأى
منوبة (٤) اللفظة بعد
تعريفها وتملكها (لصاحب
الثوبة) منها التي وجدت
اللفظة فيها (في الأظهر)
بناء على الأصح من دخول
الكسب النادر في المائة
ولو تخلل مدة تعريف
المبعض نوبة السيد ولم
يأذن له فيه أناب من يعرف
عنه على الأوجه ولو تازعا
فحين وجدت في يده صدق
من هي يده كدل عليه
النص فإن لم تكن يد واحد
منها كانت بينهما فيما
يظهر بعد أن يخلف كل
لآخر (وكذا حكم سائر
النادر) أي باقية (من
الأكساب) كالهبة
بأنواعها الوصية والركاز
لأن مقصود النهاية
التفاضل وإن يختص كل
بما في نوبته (و) من
(المؤن) كاجرة طبيب
وحجامة لحاقا للكرم بالكرم
وظاهر كلام شارح أن
العبرة في الكسب بوقت
وجوده وفي المؤن بوقت
وجود سببها كالمروض وفيه
نظر والذي يتجه أنها سواء

بعد التملك كانت للسيد كغيرها مما في يده اهـ (قوله لا السيد) لأن النقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا
ينصرف اليه وإن كان التقاطه اكتسابا لأن له بالحر فليس للسيد ولا لغيره أخذهما منه بل يحفظها الحاكم
الح معنى وشرح الروض (قوله فكالحق) فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده اهـ معنى قول المتن (ومن
بعضهم) ظاهر كلامهم أنه في يوم نوبة سيده كالحق فيحتاج إلى إذنه في نوبة نفسه كالحرف فإن لم تكن مائة
اتجه عدم الاحتياج إلى إذن أغلبيا للحرية نهاية ومعنى قال عرش والحاصل أنه يصح التقاط المبعض بغير
إذن سيده إن لم تكن مائة وكذا إن كانت في نوبة نفسه وقضيته أنه لا ضمان على السيد بأقرارها أي في
الصورتين في يده سم على حج اهـ (قوله فيما ذكر) أي الملك والتصرف (قوله بحسب الحرية والرقية)
كشخصين التقاطها أسنى ومنهج (قوله بحسب الخ) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قلبه وعليه يعرف
السيد نصف سنة والمبعض نصف اهـ عرش (قوله لو وجدت اللفظة) أي أخذت فيوافق تعبير شرح الروض
وغيره بأن الاعتبار بوقت الالتقاط (قوله فيه) أي التعريف (قوله ولو تازعا الخ) عبارة شرح الروض
فلو تازعا فقال السيد وجدتها في يوى وقال المبعض بل في يوى صدق المبعض كإصص عليه الشافعي لأنها في
يده اهـ وبعبارة الجبري ولو تازعا في أي الثوبين حصلت صدق لأنها في يده سم فإن كانت يدهما أولا
يبدأ أحدهما وكل وقسمت بينهما برأوى اهـ (قوله في يده) لعله في نوبته اهـ عرش أقول وهو الظاهر
المتعين الموافق لتعريب شرح الروض وسم المارأنا (قوله وهي يده) شامل للسيد وقد يقال لأعبرة
بيده للعلم بكونه مسبوقة بيد المبعض ضرورة أنه الملتقط ونجابه مجرد سبق يد المبعض بالتقاطه لا اثر له
ولا يرجح جانبه لا احتمال كون الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضا عن سبق يد المبعض
ونظر ناليد بالفعل حال النزاع فليتأمل اهـ سم (قوله فإن لم تكن الخ) أي أو كانت يدهما كمارأنا عن
البرأوى قول المتن (وكذا سائر النادر الخ) وكذا زكاة الفطر على الأصح معنى ونهاية (قوله وظاهر كلام
شارح الخ) اعتمده المعنى (قوله بوقت وجود سببها الخ) هل المراد بسببها مجرد المرض أو الاحتياج إليها
فإن المرض له أحوال يحتاج بعضها إلى الدوايد وبعض يتجه الثاني سم على منهج اهـ بجبري (قوله)
والذي يتجه الخ) لا شك أن الاحتياج إنما يكون مع بقاء السبب فوقعه وقت من أوقات وجود السبب فلا

والأخذها القاضى أي فلا يأخذها المالك قد يحتاج للفرق بين عدم أخذ المالك هنا وبين مالو وهب
لمكاتب فرعه ثم يحرم فإن الملك ينتقل للسيد ويجوز للأصل الرجوع حيثن ذلك فها انتقل الملك منه له عند العجز
إلا أن يفرض بأن الالتقاط الصحيح لا يثبت معه التقاط لغير الملتقط وإن انقطع حكمه عنه وايضا في مسألة
الهبة لا انتقال هناك بل يبين بالعجز وقوع الملك للسيد ابتداء وهنا لا يثبت أن الالتقاط للسيد يدل على هذا
أو يعينه جواز رجوع الأصل إلى المبتين الملك ابتداء (١) كان مستناده من غير الأصل فلا يجوز الرجوع
(قوله في المتن ومن بعضهم) اطلاعهم كالصرح بصحة التقاطه بدون إذن مالك بعضه مطلقا وإن كان
بينهما مائة وكان في نوبة سيده لا سماع لتعليمه بأنه كالحرف ويحتل أن يستثنى من ذلك مالو كان بينهما
مائة ووقع الالتقاط في نوبة السيد فيشترط إذنه لا في نوبته كالحرف المتحضر رقه وهذا للعداوة
والحاصل حيثن صحة التقاطه بغير إذن سيده إن لم يكن مائة اهـ وكذا إن كانت في نوبة نفسه (قوله كالحرف)
والأوجه أنه لا يشترط إذن السيد إذا لم تكن مائة تغليا للحرية وقضية ذلك أنه لا ضمان على السيد
بأقرارها يده مر (قوله في المتن فإن كان مائة الخ) قال في شرح الروض بخلاف زكاة الفطرة أي لا
تدخلها المائة الخ اهـ والمتعدد دخول المائة زكاة الفطرة مر (قوله التي وجدت اللفظة) عبارة الروض
وغيره الالتقاط (قوله من هي يده) شامل للسيد وقد يقال لأعبرة يده للعلم بكونه مسبوقة بيد المبعض
ضرورة أنه الملتقط ونجابه مجرد سبق يد المبعض بالتقاطه لا اثر له ولا يرجح جانبه لا احتمال كون
الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا أعرضا عن سبق يد المبعض ونظر ناليد بالفعل حال النزاع
فليتأمل (قوله كانت بينهما الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذي يتجه الخ) كذا شرح مر

المؤمن وأن وجد سببها في نوبة
الآخر (الاراش الجنابة)
منه أو عليه الواقعة في نوبة
أحدهما (والله اعلم) فلا
يدخل لتعلقه بالرقبوهي
مشتركة واعتراض حمل
المن على الثانية لانها مبحوثة
لمن بعده يريد ان كلامه اذا
صلح لها بانها غير مبحوثة
لمن ذكره ان لم توجد في
كلام غيره

(فصل في بيان لفظ
الحيو ان وغيره وتعريفها
الحيو المملوك) ويعرف
ذلك بكونه موسوما او
مقرطا مثلا (الممنوع من
صغار السباع) كذئب
وتروفت ونوزع فيه بان
هذه من كبارها واجيب
بحملها على صغيرها اخذا
من كلام ابن الرفعة ويرد
بان الصغر من الامور
النسبية فهذه ان كبرت في
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسد ونحوه (بقوة كبير
وفرس) وحاروبنل (او
بمدو كارب وطيوطيران
كجمان او وجد مفارقة) ولو
أمنة وهي المملوكه قيل
سميت بذلك على القلب
تفاوتا وقال ابن القطاع بل
هي من فازم لك ونجا فهو
ضد فهي مفعلة من الهلاك
(للمفاض) أو نائيه (التفاض
للحفظ) لان له ولاية على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان خشي ضياعه كما اقتضاه
كلامه بل قال السبكي اذا

مناقاة بينه وبين قول الشارح المذكور انه لم يقل أول وقت وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود
زمان الحدوث اه سيد عمر اقول ويؤيده ما مر انقاع سم (قوله فيعتبر وقت الاحتياج) راجع
للمؤمن كاهو ظاهره واما الكسب فالعبرة فيه بوقت وجوده اه عرش (قوله فلا يدخل) اي ارش الجنابة
في المايادة عبارة المعنى فلا يختص ارشها بصاحب النوبة بل يكون الارش بين البعض والسيد جزما اه
(قوله) واعتراض حمل المتن (الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتامل اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية
وهي قوله او عليه الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي معنى وشرح المنهج (قوله بان أنها غير
مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة مالا يخفى لاحتمال انه لم يرددها اه سم

(فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظ) الى الفرع في النهاية الاقوله ورجع الزركشي
الى الذي يتجه وقوله ويفرق الى ولا يجوز وقوله خلا لمن وهم فيه (قوله وتعريفهما) أي وما يتبع
ذلك كدفعه للقاضي اه عرش (قوله موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على حج وقوله في نحو الطير أي كالوحش اه عرش (قوله أو
مقرطا) كمعظم أي في ذاته قرطوه هو هنا الحلقة مطلقا لا معلق في شعبة الاذن خاصة الذي هو معناه اه
عش (قوله كذئب الخ) ان جعل تمثيلا للسباع لا لصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من اصله يوضحه
ما سبق في الحاشية المتعلقة بالبحار والبق اه سيد عمر (قوله فيه) أي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله
ويرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون الخ أو جيب عنه بحملها الخ مردود
اه قول المتن (كبير الخ) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز فك عقاله اذا لم يأخذه ليرد الشجر والماء
فيه ونظروا الاقرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب ان غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء
والشجر الا بذلك اه عرش (قوله وحاروبنر) أي وبغل نهاية ومعنى قال السيد عمر في ذكر الحمار
والبق فيما يتبع بقوة اشعار بان مرادهم صغار النثر ونحوه لا مطقة ادليس لها فوة يتمتعان بها عن كبار
النثر والبهتان الضعيف الكبير وهو أضعف منهما بكثير يتصرف في الحمار ويأكله ويفترسه ولا يتمتع عنه
بقوته والله اعلم اه عبارة الجبري واما ما يعتبروا الامتناع من كبارها لان الكبار أقل فعولا على الكثير
الاغلب الى هذا اشار الشارح في التعليل بقوله لا نه مصون بالامتناع من أكثر السباع اه تامل (قوله وهي
المملوكه) أي شأنا ذلك فلا ينافي قوله ولو أمنة (قوله سميت) أي المملوكه (بذلك) أي بلفظ المفارقة (قوله
على القلب) أي قلب اسم احد الصنفين ونقله الى الآخر (قوله تفاولا) أي بالفوز (قوله بل هي) أي المفارقة
(قوله من فاز الخ) الاولى من أسماء الاضداد يقال فاز اذا نجح اه هلك عبارة الرشدي كان الاولى من فاز هلك
اذ يستعمل فيه كنجافه ضد اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز معنى الهلاك اه رشدي
(قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجي هنا ما مر في شرح قوله اول الباب وقيل يجب اه سم أي من قول الشارح
وقال جمع الخ عبارة عرش قياس ما مر من الوجوب على المتقطن علم ضياعا لم يأخذها وجوبه على
القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اه (قوله والا ذرعي الخ) عبارة المعنى قال الا ذرعي

(قوله فيعتبر وقت الاحتياج المؤمن) ظاهره وان تاخر الفعل كالحجم والتطبيب لنسوبة الآخر
فلا راجع (قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث
باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتامل (قوله بان أنها
غير مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة مالا يخفى لاحتمال انه لم يرددها

(فصل في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف ذلك بكونه موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملوكة (قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجي هنا ما مر في شرح قوله
أول الباب وقيل يجب (قوله والا ذرعي يجب الخ) لعل ما قاله الا ذرعي متعين

بتركه إذا اكتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذته احتاج إلى الاتفاق عليه فراضع مالكه واحتاج مالكه لا يثبت أنه ملكه وقد يتعذر عليه ذلك وقال القاضي يبيع حيث لا حي ويحفظ ثمنه لأنه لا يقع نعم ينظر صاحبه يومين أن يجوز حضوره والذي يتجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالأصلح في مال الغائب تعين الأصلح عليه هنا (وكذا غيره) من (٣٢٥) الأحاديث للحفظ من المفاضة في

والأصح) صيانة له ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعا وامتنع إذا أمن عليه أي بقينا قطعا كما في الوسيط ومجمله كما اعتمد في الكفاية أن لم يعرف صاحبه والا جاز له أخذه قطعا ويكون أمانة بيده (ويجزم) على الكل (التقاطه) زمن الأمن من المفاضة (للملك) للنهي عنه في صلاة الأبل وقبس بها غيرها بجامع إمكان عيشها بل أراعى أن يجدها مالكا لطلبها فإن أخذه ضمه ولم يبرأ إلا برده للقاضي أما زمن النهب فيجوز التقاطه للملك قطعا في الصحراء وغيرها قبل هذا إن لم يكن عليه امتعة والا ولم يمكن أخذها إلا بأخذه فالظاهر أن له حينئذ أخذه للملك تبعا لها ولأن وجودها عليه وهي ثقيلة تمتع من يوردها والماء والشجر والفرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه اه وفيه نظر واضح ألا تلازم بين أخذها وأخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختبر في أخذها بين التملك والحفظ وهو لا يأخذها إلا للحفظ

وهذا أي مقاله السبكي حسن في غير الحالك اه وهو ظاهر اه (قوله) والاذرعى يجب إلخ) لعل مقاله الاذرعى متعين اه سم (قوله) بتركه) أي ترك الأخذ اه ع ش (قوله) ولو أخذته إلخ) عطف على إذا اكتفى إلخ أو حال من فاعله (قوله) وقال القاضي إلخ) عطف على قول المتن للحفظ عبارة النهاية فإن لم يكن ثم حي قال القاضي أخوه أي احسن (قوله) بين الثلاثة) أي الالتقاط أي للحفظ والترك والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد الثلاثة في كلام المصنف لفساده كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) وقضية لزوم العمل إلخ) عبارة النهاية والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصلح أخذا من الزامه بالعمل به في مال الغائب اه (قوله) تعين الأصلح إلخ) يجب إلجزم به فإنه المنجى لا التخيير الذي قاله اه سم (قوله) من الأحاد) إلى قوله قبل في المعنى (قوله) جاز له ذلك) أي للغير الأخذ للحفظ (قوله) كافي الوسيط) تقدم مثله عن الاذرعى فيما لو اكتفى بالرعى وانظر هل ما هنا يخفى عن كلام الاذرعى أم لا وقد يقال الثاني بناء على أن الاذرعى لا يشترط يثق الأمن بل يكفي بالعادة الغالبة في عمله اه ع ش (قوله) ومجمله) أي محل الخلاف المحكي بقول المتن في الأصحاب سید عمر (قوله) ولا جاز له إلخ) عبارة المعنى محل الخلاف كما قاله الدارمي إذ لم يعرف مالكه فإن عرفه وأخذ له برده إليه كان في يده أمانة جز ما حتى يصل إليه اه (قوله) على الكل) أي الإمام وغيره (قوله) بجامع إمكان عيشها) أي الصلابة الشاملة لصلابة الأبل وغيرها (قوله) فإن أخذه) أي التملك وينبغي أن مثله ما لو أطلق اه ع ش (قوله) الأبردة للقاضي) هو ظاهر أن كان المنقسط غير القاضي فإن كان المنقسط القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب رده إلى قاض ولو نائبه فيه نظر والأقرب الأول اه ع ش (قوله) للقاضي) ما الحكم لو قد أوقدت أماته اه سید عمر وقد يقال يجعل يده حينئذ للحفظ من الآن أو يردده إلى أمين آخر أن كان أمينا ولا يفرده إلى أمين فليراجع (قوله) قبل هذا) أي قول المصنف ويحرم التقاطه للملك (قوله) امتعة) ومنها البرذعة ونحوها من كل ما عليه اه ع ش (قوله) يمنعه من ورود الماء إلخ) أي قصيره كغير المتنع (قوله) في أخذها) أي الامتنع (قوله) وهو إلخ) أي الحيوان في المفاضة الأمانة اه سم (قوله) منوعة) أي لا تنسل أن كونها عليه بمنعه من الرعى وورود الماء ودفع السباع اه ع ش يعني لا نسل إطلاقا فكيف (قوله) غير إلخ) فلا فصل فيه كالمملوك اه سم (قوله) بعد تعرفه) أي أن كان عظيم النفعة كما يأتي (قوله) والبيع إلخ) هو من الغير الخارج بالمملوك فلو عطفه على كلب ثم قال قلو أجده إلخ بالذئاء لكان أولى (قوله) أخذه إلخ) فاعل الظرف والمجموع خبر أو لبيع إلخ (قوله) قوة القرينة إلخ) خبر وكان إلخ اه رشيدى (قوله) مع التوسعة بعلى الفقراء)

(قوله) تعين الأصلح عليه هنا) يجب إلجزم به فإنه المنجى لا التخيير الذي قاله (قوله) وامتنع إذا أمن عليه إلخ) عبارة المنهج الحيوان المملوك الممتنع من صفار السباع يجوز لقطعه لا من مفاضة أمانة لملك اه فإد جواز لقطعه من مفاضة غير أمانة لملك فلا يحفظ أولى كما فإد جواز لقطعه للحفظ لكن يمكن مجمله على ما إذا لم يثق الأمن عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح (قوله) وامتنع إذا أمن عليه) أي بقينا قطعا كما في الوسيط ومجمله كما اعتمد في الكفاية إذ لم يعرف صاحبه ولا جاز له أخذه قطعا ويكون أمانة في يده شرح مر (قوله) وفيه نظر واضح إلخ) كذا شرح مر (قوله) وهو لا يأخذها إلخ) أي في المفاضة الأمانة (قوله) ودعوى أن وجودها ثقيلة إلخ) وقضية هذه الدعوى أنه لو وجدته معقولا أو مربوطا بنحو شجرة أنه يصير كغير المتنع وهو بعيد من كلامهم (قوله) غيره) اه فلا فصل فيه كالمملوك

ودعوى أن وجودها ثقيلة عليه صيره كغير المتنع منوعة وخرج بالمملوك غيره ككلب يقتل فيحل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد تعرفه سنة البعير المقتل تقليد الهدى لو أجده أيامه أخذوه تعرفه فان خشى خروجه وقت البحر نحره وفرقه ويحسن له امتدنان الحاكم أن سبب تجوزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع أنه لا يلزم به ملكه قوة القرينة الغالبة على الظن أنه هدى مع التوسعة به على الفهم أو عدم تهمة الأجدان المصلحة لهم لأنه فاندفع ما الشارح هنا فظاهر أنه لو ظهر صاحبه وقال أنه غير هدى صدق بيمينه

وحينئذ فالقياس أن الذابح يستقر عليه ما بين قيمته حيا وذو حالانه الذي فوته بذبحه والآكلين تستقر عليهم قيمة اللحم والذابح طريق ورجع الزكشي من تردد له في موقف وموصى بمنفعته ابدالم يعلم مستحقهما انه لا يتملك والذي يتجه في الاول لجواز تملك منفعة بعد التعريف لانها مملوكة للموقوف عليه فهي من جن الاموال المملوكة وفي الثاني جواز تملكها كرقبته لانها مملوكة الرقبة للوارث والمنفعة للبوصى له (وان وجد الحيوان المذكور بقرية) (٣٣٦) مثلا او قريب منها اى عرفا بحيث لا يبعد في ملكه فياظهر (فالاصح جواز التقاطه)

في غير الحرم والاخذ بقصد الحياة (التملك) لتطرق أيدى الخوة اليه هنا دون المفازة لندرة طروقها ولا اعتدادا برسالها فيها بلا راعا فلا تكون ضالة بخلاف العمران وقد تمتنع التملك كالبعير المقلود كالو دفعها للقاضي معرضا عنها ثم عاد لاعتراضه المسقط لحقه (وما لا تمتنع منها) أى من صفات السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسيرا بل وخيل (يجوز التقاطه) للحفظ و (للملك في القرية والمفازة) زمن الامن والنهب ولو تغير القاضي كما اقتضاء اطلاق الخبر وصوناله عن الضياع (ويتخير اخذ) أى المأكول للملك (من مفازة) بين بين ثلاثة أمور (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وتملكه) بعد التعريف كغيره (أو باعه) باذن الحاكم إن وجده بشرطه الاق (وحفظ ثمنه) كالأكل بل أولى (وعرفها) أى اللقطة بعد بيعها لا الثمن ولذا انش الضمير هنا حذرا من إيهام عوده على الثمن وذكره في اكله لانه إيهام

أى وإن كان ذو فقير فلا تمتنع فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الاخذ منه وان كان فقيرا لاتحاد القابض والمقبض اءع ش اقول وقوله على انه الخ قد يؤيد قول الشارح كالتبعية وعدم همة الواجد الخ (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش اهم (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم اء سم عبارة التباية بدل اللحم اء (قوله والذابح طريق) قضية اطلاقه وان تعذرت معرفة الآكلين وهو ظاهر لان حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله ثم غصب منه وتعذر انتراعه فانه طريق الضمان وان لم يعرف الاخذ منه اءع ش (قوله في موقف الخ) أى من المنقولات أما غير هافلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها اءهى من الاموال المحرزة وقد تقدم امرها لا من بيت المال اءع ش (قوله لم يعلم مستحقهما) أى ولكن علم ان الاول موقف والثاني موصى بمنفعته اءا اء سم (قوله الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش اهم أى وغير الاخذ الخ (قوله ولا اعتدادا) عطف على قوله لندرة الخ (قوله كالبعير الخ) وكالجابة التى لاتحمل لافانه لا يتملكها بناء على انه لا يجوز اقتراضها اء معنى (قوله المقلد) أى تقليد الهدى اء سيد عمر (قوله وكالو دفعها) أى اللقطة مطلقا اء سيد عمر أى حيوانا أو لافى المفازة وغيرها (قوله زمن الامن الخ) ظاهره وإن اعتد ارساله فيها بلا راع وندر وجود السباع وفيه وقفة قول المتن (ويتخير) فيما لا تمتنع اخذه بعد الهمة بقطعه اء معنى (قوله وينفق عليه) أى في مدة التعريف (قوله إن وجده) أى وإن لم يجده باعة استقلالا اء على ولم يتعرض للشهاد ويوجه بانه مؤتمن وان الملعب فى اللقطة من حيثى الكسب ولكن ينبغي استحباب اءع ش (قوله بشرطه الاق) أى فى شرح فان شاء باعه عبارة المغنى أى وإن شاء باعه مستقلا إن لم يجد حاك وباذنه وإن وجده فى الاصح اء (قوله كالأكل) تعليل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) أى يمكن يصلح للتعريف اء معنى (قوله حذرا) علة العلمية (قوله او تملكه) أى المأكول (قوله ويقرق الخ) استشكله سم (قوله كما يصرح به) أى بعدم الاحتياج (قوله يوم تملكه) معمول لقيمته وقوله لا آكله عطف تملكه ش اهم سم عبارة المغنى والقيمة الممتنرة قيمة يوم الأخذ ان اخذ لأكول وقيمة يوم التملك ان اخذ للتعريف كاحكامه عن بعض الشروح و اء اء (قوله فى هذه الخصلة) أى التملك حالا اءع ش (قوله عند الامام) لانه لا فائدة فيه وصححه فى الشرح الصغير قال الاذرعى لكن الذى يفهمه اطلاق الجمهور أنه يجب ايضا لعل مراد الامام انها لا تعرف بالصحراء لا مطلقا

(قوله وحينئذ فالقياس الخ) كذا شرح ر (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم (قوله ابدالم يعلم مستحقهما) أى ولكن علم ان الاول موقف والثاني موصى بمنفعته اءا (قوله الذى يتجه الخ) كذا شرح ر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش (قوله يتبادر) يعنى احتياجه الخ) عندى ان هذا الذى فرق به لا يصلح للفرق وذلك لان مصلحة المالك مقدمة على مصلحة المتعطف وكل من الامور الثلاثة قد يكون فيه مصلحة المالك وقد يكون فى خلافه فمك احتياج فى الاول الى نظر الحاكم باذن فيه ان رأى فيه مصلحة ويمنه ان رأى المصلحة فى خلافه فلينظر فى البقية الى نظره لذلك وتحقق مصلحة ناجزة فى بعضها للتعطف لباتى ذلك بل يؤكد لانه إذا تطبظ ما لاحظ فيه حالا تغير المالك فقما فيه حظ لغيره حالا ولا يسوغ الاعراض عن النظر فى ان ذلك البعض مصلحة للمالك فيسوغ او لا فيمتنع فامله فانه فى غاية الحسن والدقة (قوله يوم) معمول لقيمته وقوله لا آكله

فيه (ثم تملكه) أى الثمن (أو) تملكه حالاهم (أكله) ان شاء اءعا و يفرق بين احتياجه لاذن الحاكم فى البيع لانا انتهى كما يصرح به كلامهم بالبيع فيه رعاية مصلحة المالك زهى منوطة بنظر الحاكم التملك المصلحة فيه الناجزة للتعطف فقط فلم يتوقف على نظر حاكم ولا يجوز له اكله قبل تملكه نظير ما ياتى فى ايسر فساده و غرم قيمته يوم تملكه لا آكله كما يصرح به آخر الباب خلافا لمن وهم فيه للملكه (ان ظهر له الكه) ولا يجب تعريفه فى هذه الخصلة على الظاهر عند الامام

انتبهى وهذا هو الظاهر معنى اه سيد عمر (قوله وسأقي عنه) أى فى المفازة اه عش أى بآنى فشرح
وقيل ان وجهه الخ (قوله نظيره بما فيه) ويعلم مسابق للشارح مر ثم أنه يعتمد كلام الامام اه رشيدى
(قوله وعمل) أى الامام (ذلك) أى عدم الاحتياج إلى التعريف (قوله إنما راد) الخ هذا الحصر ظاهر
المنع فان من فوائد التعريف ظهور المالك (قوله بل لا يعتد به) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض
فان نقل أى أفرزها استقلالاً إن لم يجد حاكماً أو باذنه إن وجده فالمفرز أمانة لا يضمن إلا بتفريط
ويملكه بعد التعريف اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفرز ملكاً للمالك للقطعة ولهذا هو تلف
بلا تقصير سقط حقه صرح به الاصل اه سم (قوله وليس له بيع بعضه) لو كانت القطعة مما توجب كسب مثل
هل يجوز له إيجاره أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه مصلحة للمالك ولو كانت عبداً وانفق عليه الا لاقط
على اعتقاده ان عبدين انهما حره لاهل الرجوع بما انفق أم لا فيه نظر ايضا والاقرب الثانى لانه انفق
ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما انفقه اه
عش (قوله عدم الرغبة الخ) هو محط التعليل (قوله إن أمكنت مر اجعته) أى من مسافة قريبة وهى مادون
مسافة العلوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب المأمنة بان كان بعد القرب اه عش (قوله وإلا) أى
وان لا تمكن مر اجعته اه سم (قوله كان خاف عليه) أى على الملتقط اسم مفعول ويحتمل على الا لقط
(قوله على ماله) أى وإن قل اه عش (قوله اشهد على انه ينفق بنية الرجوع) أى انواه عند فقد الشهود
اخذاً بما يأتى قريباً فى الفرع اه سيد عمر وعش (قوله واولاهن) أى الخصال الثلاث اه معنى (قوله
تتعجل) ببناء المفعول من باب الفعل والاولى يجعل ببناء الفاعل من باب الفعل (قوله وعمل ذلك)
إلى الفرع فى المعنى (قوله استباحته) نائب فاعل تتعجل (قوله قبله) أى التعريف (قوله وعمل ذلك
إن لم يكن الخ) عبارة المعنى تنبيه التخيير بين هذه الخصال ليس تشبهاً بل عليه فعل الأحظه وهى
احسن (قوله ما يأتى) أى قول المتن فان كانت القطعة الخ (قوله بل وزاد الخ) الاولى اسقاط
بل (قوله وزاد رابعة) هى داخلية فيما حل به الشارح كلام المصنف فى الثالثة اه سيد عمر أى بناء
على رجوع قوله إن شاء على قوله لم آكله كما هو الظاهر بخلاف رجوعه على مجموع قوله أو تملكه حالا الخ
(قوله لدر أو نسل) أى فان ظير مالكها فاز بها الملتقط اه عش (قوله لانه اولى) قضيته
امتناع هذه الخصلة فى غير المالك ولو يكاد ان يصرح به قوله الا ترى او كان غير ما كوال الخ ولكن نقل عن

عطف على تملكه عش (قوله بل لا يعتد به الخ) كذا شرح مر ويتأمل مع قول الروض فان نقل أى أفرزها
استقلالاً إن لم يجد حاكماً أو باذنه ان وجده فالمفرز أمانة لا يضمن إلا بتفريط ويملكه بعد التعريف
اه قال فى شرحه وهذا يقتضى صيرورة المفرز ملكاً للمالك للقطعة ولهذا هو تلف بلا تقصير سقط حقه صرح
به الاصل اه (قوله بأنه ثم يتعذر بيع العين ابتداء) أى مع كونه المتسبب فى ذلك والمورط نفسه فيه (قوله
لنتمن الاجارة بها) قد يقال التعلق لا يمنع البيع لان البيع ينقطع عليها مسلو به المنفعة (قوله ولا يرجع
بما انفق إلا ان أذن الحاكم الخ) قد يستشكل جواز الاتفاق باذن الحاكم ثم الاشهاد والرجوع حيث
بما انفق يمنع بيع الحر والاستقراض مع جريان علمه معهما هنا وقد يفرق بان خوف الضرر هناك اتم
واقرب وذلك لان كلام الثمن والقرض يصير فى يده أمانة فقد يتلف قبل صرفه فى الاتفاق وهو غير
مضمون لكونه أمانة كما ذكر قبوت على المالك فى الاول ويلزمه بدله فى الثانى من غير حصول المقصود بها
بخلاف الاتفاق فانه لا يلزم للمالك إلا بعد تحققه حصول المقصود به فلا يتطرق اليه فوات عليه بلا فائدة
فليتأمل (قوله وإلا) أى وإن لا تمكن مر اجعته عش (قوله ويؤيده ما يأتى) كذا شرح مر (قوله ان نزع
بانفاقه) بوجه اعتبار ذلك هنا دون ما تقدم بان الاتفاق هنا انما وفيه ضرر كبير بخلافه فيما تقدم فانه
مدة التعريف فقط وقد يؤخذ من ذلك انه لو التفت للتحفظ ابدأ كان كاهنا بل هذا من افراد ما للتحفظ
ابداً وفى معناه ان كان الفرض انه التفت للملك ثم اراد ابقاءه للمالك أمانة كما هو مقتضى ان فرض

(فرع) أعياب غير متلازمة مقام (٣٢٨) به غير حتى عاد لحاله ملكه عند أحد الوالدين ورجع بمصره فعند مالك وعندنا لا يملكه ولا

شيخنا الزبدي جواز تملكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضا وبوجه بان العلة في جواز اكل المأكول في الصحراء عدم تيسر من بشرته ثم غابا وهذا موجود في غير المأكول اه عش وهذا وجه لكن كلام المغني وشرح المنهج كالصريح في امتناع كباقي (قوله فرع) إلى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله او نواه إلى من اخرج (قوله لا يملكه) أي شيء إذا استعمله لزمته اجر ثم إن ظهر مالكة فظاهره ولا يقياس ما مر اول الباب فيها لو قلت الريح لو باقى حجره الخ انه يكون من الاموال الضائعة اه عش (قوله او نواه فقط الخ) قضية صنيعة أنه يصدق فيها يمينته (قوله أو كان غير ما كول) عبارة المغني وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير ما كول كالجئش ففيه الخصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه في الحال بل بعد تعريفه اه (قوله ورد بالاجماع على خلافه) أي فيكون المتاع للمالك إن رجيته معرفته ولا يملكه كما يعلم ما تقدم في التلؤؤ وقطعة العنبر اه عش اقول ولعل الاقرب اخذنا ما رآه انفا من الاموال الضائعة (قوله الملك الخ) لعل محله على القول به عندنا مالكة منه وإعراضه عن حيثما القول به قريب مما قاله احد والي في مسئلة البعير السابقة ثم رأيت كلام شارح الرسالة المعلوم منه أنه لا فرق بينه وبين ما في قول التحفة ورد بالاجماع على خلافه اه سيد عمر قول المتن (الأوليان) بضم الهجمة ومثناة تحته وهما الامساك والبيع اه معنى (قوله وقضيته) أي كل من التملين (قوله لو نقله) ظاهره ولو بعد التملك فليراجع (قوله فيما مر) أي في الماخوذ من المفاضة قول المتن (ويجوز ان يلتقط عبدا الخ) بل قد يجب الانتفاط ان تعين طريقا لحفظ روحه اه معنى (قوله أي قتلايين) (فرع) هل يلتقط المبعض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز سم على حج اه عش (قوله لا الامن) أي لا يجوز التقاط المبعض في الامن لا في مفاضة ولا في غيرها اه معنى (قوله يستل) أي في زمن الامن (قوله نعم) إلى المتن في المغني لا قوله ونظر فيه غيره (قوله أمة تحل له للملك) بل للحفظ وإن لم تحل له كمجوسية ومحرمانه التقاطها مطلقا نهاية ومعنى وشرح المنهج أي التملك والحفظ وفيه بعد ذكر مثل ذلك عن الاسني ما نصه فلو اسلمت أي المجوسية بعد التملك فيذني بقاؤه لكن يمنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كاقدمته في باب الغصب اه عش عن حواشي اروض ما يوافقه (قوله مطلقا) أي في زمن الامن والخوف مينة ولا (قوله وينفقه من كسبه الخ) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضا بان يؤجره وينفق عليه من اجره ثم على حج اقول يمكن انهم امانت كره لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تاقى ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان العبد اه عش (قوله فكما مر) أي في الحيوان (قوله اذا عرف رقة) أي واخبر بانه رقيق لانه يقبل في حق نفسه اذا كان بالآه اه عش (قوله او نحو بيعه) كذا في شرح اروض وانظر ما للصوره مع ان بيعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على مالكة مطلقا واما البائع أو المشتري اه رشدي (قوله صدق يمينته) ثم لو كذب نفسه أو قرباءه لا يأخذ الثمن قبل يقبل أو لا وجهان اه سم على منجز اقول الاقرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع للعتق ولان الرجوع عفاقر به من الحقوق اللازمة لا يقبل اه عش (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو أدى عتقه او وقفه اما اذا ادعى بيعه فقد يقال يصح تصرف الملتقط فيه ولو تزلزله قيمته لمشتر به من هذا التخير أنه التعلق للتملك فليتأمل (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) انظر سم يبارق التقاط الرقيق لقطعة قد يجتمع في اخذه الجهتان وتختلفان بالاعتبار فهو لقطعة من حيث كونه مالا فتجوز فيه احكام القطعة بهذا الاعتبار وليقط من حيث كونه نفسا انسانية ضائعة فتجوز فيه احكام اللقطه بهذا الاعتبار فليتأمل (فرع) هل يلتقط المبعض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز (قوله نعم يمنع الخ) كذا شرح مر (قوله أمة تحل له للملك) بخلاف ما لا تحل كمجوسية فلو اسلمت بعد التملك فيذني بقاؤه هالك يمنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كاقدمته في باب الغصب (قوله وينفقه من كسبه) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضا بان يؤجره وينفق عليه من اجرته (قوله وبصورة الفارق الخ) كذا شرح مر

يرجع بشيء الا ان استاذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقدته أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن قدّم هنا غير نادر كما علمنا من آخر الاجازة من اخرج متاعا عرف ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه (فان اخذه من العمران) أو كان غير ما كول (فه الخصلتان الاوليان الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسبولة البيع هالكنا ثم ولشقة نقلها الى العمران وقضيته أنه لو نقله للعمران فيما مر امتنع الاكل (ويجوز أن يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن والخوف ولو للتملك (عبدا) أي قتا (لا يميز) ويميز الكن في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل على سيده نعم يمنع التقاط أمة تحل له للتملك مطلقا وحيث جاز له التقاط القن فله الخصلتان الاوليان وينفقه من كسبه ان كان والا فكا مروصو الفارق معرفة رقه دون مالكة بان تكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبشة والزنج ونظر فيه غير ثم صورته بما اذا عرف رقه أو لا وجهل مالكة ثم وجده ضالا ولو ظهر مالكة بعد تملك الملتقط

وتصرفه فادعي عتقه أو نحوه قبله صدق يمينته وبطل التصرف (ولا يقطع غير الحيوان) من الجاد كالقند وغيره حتى الاختصاص المالك

كاسر) فان كان يسرع فسادة كهرسة) ووطب لا يتغير بين خصلتين فقط (فان (٣٢٩) شاء باعه) باذن الحاكم إن وجدته ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر وإلا

استقل به في البيع وإن كانت فوق ثمنه اهـ (قوله كاسر) أي في شرح وحرم التقاطه لتمام (قوله) استقل به) قضيته أنه لا يجب الاشهاد بوجه ما به يؤمن وإن الغلب في اللفظة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه اهـ عـ ش قول المتن (وعرفه) أي اللفظ الذي ليس بجوان (قوله لا ثمنه) عطف على ضمير التصب في عرفه قول المتن (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من إفرازها عند تملكها لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي نهاية ومعنى في قسم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك وأثره الزائد على عدمه وقد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة أيضا اكتفاء بتملك الأصل فليراجع اهـ (قوله وفيها م) أي في الحيوان (قوله عا ياتي) أي في أول الفصل الآتي قول المتن (واكله) سواء أوجده في مفازة أم عمران متى وشرح المنهج (قوله واكله) قياس ما مر عن الماوردي أنه إذا تملك لا يتعين أكله بل إن شاء أكله أو شاء جففه وأخذه لنفسه اهـ عـ ش أقول قد نبهنا فيه قول الشارح هنا ووطب لا يتمر إلا أن يراد به لا يتمر جيدا (قوله فعل الاخط منها) والأقرب كما قاله الأذري أي في المسئلة الآتية أنه لا يستقل بعمل الاخط في ظنه بل يراجع الحاكم نهاية أي ما يخف منه ولا استقل بعمل الاخط سيد عمر زاد عـ ش حيث عرفه والأرجح من يعرف الاخط وعمل تخبره ولو اختلف عليه مخبر أن قدم عليه ما فأن استوى باعتدله أخذ بقول من يقول إن هذا اخط لكذا لأن معناه زيادة علم بمعرفة وجه الاخطية اهـ (قوله نظير ما يأتي) أي في مسئلة التجفيف (قوله لاصحراء) اعتمده النهاية ودون المغني كما يأتي (قوله) ونزع فيه الأذري الخ) منازعة الأذري ليست خاصة بهذه بل جارية فيها وفي المسئلة السابقة وقد تقدم بها مشاغل كلامه عن المغني واعتماده لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف مطلقا اهـ سيد عمر (قوله نظير ما مر) أي في الحيوان الماخوذ من الصحراء (قوله قال ولعل مراد الامام) هذا هو الظاهر اهـ معنى عبارة الجبري قوله ولعل مراد الامام الخ رجحني هذا الجع تعين لأن فرض الخلاف إنما هو في المفازة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقا لأن لفظه متعدي لا يجب تعريفها تأمل اهـ أقول ويصح بالوجوب مطلقا ما يأتي في شرح ولم يرجح الأكثرون الخ من قول الشارح والنهاية والمغني أما إذا أخذها لتمام أو الاختصاص فإنها من التعريف جزما (قوله وجبت) أي قوله والعمران في النهاية وإلى قول المتن ومن أخذ في المغني الأقول لا غير كاسر (قوله بعد مراجعة القاضي) ينبغي تقييده ببقية السابق ثم رأيت قوله الآتي أن وجدته البخاء سيد عمر قول المتن (والبيع بعضه) ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حجج أقول ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به إلا أن يقال الزام دمة الغير لا يكون إلا عند الضرورة وهي متفية حيث يمكن بيع جزئه منه اهـ عـ ش (قوله نحو المدرسة الخ) وينبغي أن من ذلك كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والتهووة والمركب (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الامتعة والمصاغ في عيش الحداد والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر أنه لفظه في عرفه واجده سواء كان مالك التخل ونحوه أو غيره ويحتمل أنه كاذب القته الريح في ذره

(قوله أي ولم يخف عليه الخ) كذا شرح حم (قوله) وإن شاء تملكه في الحال أو أكله) قال في شرح الروض مع غرم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب إفراز قيمته قال في شرحه نعم لا بد من إفرازها عند تملكها لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي اهـ وهذا التملك غير السابق لأن ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك وأثره الزائد على عدمه وقد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة أيضا اكتفاء بتملك الأصل فليراجع (قوله في المتن والبيع بعضه) ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف

(٤٢) - شرواني وابن قاسم - سادس) بعضه (المساوي لمؤنة التجفيف (لتجفيف الباقي) طلبا للاخط كولي اليهم وإنما باع كل الحيوان لثلا ياكل كاهم والامرآن هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذهبي والموات محال لللفظ لا غير

(كأمره من أخذ لقطه للحفظ أبدا) وهو (٣٣٠) أهل للاتقاط (فهي) كدروا أو أسهلها (أمانة يده) لأنه يحفظها المسالك كالوديع ومن

أوحجهه وتقدم أول الباب أنه ليس بلقطه وأمله الأقرب فيكون من الأموال الضائعة أمره وليست المال اه
عش وقوله ولعله الأقرب الخ هذا لما يظهر فيما إذا كان العرش في ملكك بخلاف ما إذا كان في الموت ونحوه
المسجد فالأقرب حيث أن يكون لقطه (قوله كأمرا) أي في أول الباب (قوله وهو أهل) إلى قوله ومن ثم في
الغنى وإلى قول ابن تيمية وكما هاهنا في النهاية الأقوله يؤخذ إلى وإذا ضمن وقوله أو الخالم بعد إلى وخرج (قوله وهو
أهل للاتقاط) يشمل الفاسق مثلا وفي صحة التقاطه للحفظ كلام قدمته وبعبارة شرح من رأى بأن كان ثقة
انتهت اه سم (قوله على ما ياتي) أي بقوله وقال الأقول يجب الخ (قوله وعمله) أي محل كون ترك التعريف
تقصير مضما (قوله وعمله كما يحسنه الأذري الخ) هذا وإن كان مفروضا فيما إذا أخذ للتعريف إلا أن مثله
الماخوذ للملك كما سياتي التصريح به خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عرش اه رشدي عبارة عرش قوله
وعمله كما يحسنه الأذري الخ قضية فرض مذكر فيمن أخذ للحفظ أنه لو أخذ لذلك لم يعتد في ترك التعريف
ولا في اعتقاد حلها له من غير تعريف بل ينبغي كغير من استحل ذلك حيث كان اللقطه وقع فان وجوب تعريفها
بما لا يخفى فلا يعتد من اعتد جوازه فابقع لكثير من العامة من أن من وجد شيئا جاز له أخذه مطلقا لا يعتد
فيه ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله اه (قوله لأنه ينقلها إلى أمانة الخ) يحتمل أن
الضمير للقاضي أذ هو المحكوم عليه بالضرورة لا لأنه بقوله ينقلها إلى أمانة أقوى وهو مستودع الشرع
ويحتمل أنه راجع للملتقط أي أنما لزم القاضي القول لأن الملتقط ينقلها إلى أمانة أقوى فلم يزل القاضي
موافقه عند الدفع إليه حفظا لمال الغائب الذي هو من وظائفه اه رشدي أقول ويحتمل أنه علة لما
فيهه المقام أي ويراد أمانة الملتقط به أي الدفع لأنه الخ (قوله قول الوديع) أي من الوديع (قوله لا مكان
ردها إلى مالكها) أي لأنه معلوم اه سم (قوله مع أنه الخ) أي الوديع (قوله لا يجوز دفعها) أي اللقطه
مطلقا (قوله وأنه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمة حيث علم من نفسه الخيانة فيها اه عرش (قوله
له) أي لغير الأمين (قوله بضمها) أي يكون طريقا الضمان والقرار على من تلفت تحت يده منها اه
عش قول المتن (ولم يوجب الاكثر من الخ) ضعيف اه عرش (قوله أي كونه) إلى المتن في الغنى الا
نوله أي حيث إلى لتلا قوله فيضمنه إلى ولو بدا (قوله وقال الأقول يجب) ورجحه الامام والغزالي وهو
المعتمد نهاية ومعنى ومنه (قوله واختاره الخ) أي المصنف وفي كلامه هنا إشارة إليه حيث عزي عدم
التعريف إلى الأكثرين ولم يقل على الأصح كما دته اه معنى (قوله واعتمده الأذري) قال ولا يلزمه مؤنة
التعريف في ماله على القولين وإن نقل الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب اه نهاية أي بل تكون في بيت
المال كما يأتي في كلام المصنف عرش (قوله لنحو سفر الخ) كالخبس والموت والجنون اه معنى (قوله عن
الوجوب) عبارة الغنى من تعب التعريف اه (قوله فيضمنه الخ) متفرع على ما قاله الأقول من الوجوب
عبارة سم عن القوت فان أوجبه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدأ التعريف بعد ذلك فملك في سنة
التعريف ضمن قلت ويشبه أن يكون موضع التضمين ما إذا تركه بغير عذر كما اشرت إليه قريبا اه
(قوله أي بالعزم الخ) أي وأما ترك الفور فيفسق في شرح ثم يعرفها اه سم (قوله به) أي بالترك

ثم ضمنها إذا قصر كان ترك
تعريفها لزومه على ما ياتي
وعمله كما يحسنه الأذري
وسياتي عن التمسك وغيرها
ما يصرح به حيث لم يكن
له عذر معتبر في تركه أي
كخشية أخذ ظالم لها وكذا
الجهل بوجوبه أن عذر به
على الوجه (فان دفعها إلى
القاضي لزمه القول) حفظا
لها على صاحبها لأنه ينقلها
إلى أمانة أقوى وأتمام يلزمه
قول الوديع حيث لا ضرورة
لا مكان ردها لمالكها مع
أنه التزم الحفظ لمو كذا
أخذ للملك ثم تركه وردها
له يلزمه القول وظاهره أنه
لا يجوز دفعها لقاض غير
أمين وأنه لا يلزمه القول
وان الدفع له يضمنها (ولم
يوجب الاكثر من التعريف
في غير لقطه الحرم) والحالة
هذه) أي كونه أخذها
للحفظ لأن الشرع إنما
أوجبه لأجل أن له التملك
بعدوه وقال الأقول يجب أي
حيث لم تحفظ أخذ ظالم لها
كما علم مما يأتي لتلا يفوت
الحق بالتمسك واختاره
وقواه الزوطة وصححه
في شرح مسلم واعتدته
الأذري لأن صاحبها قد
لا يمكنه انشادها لنحو سفر
أو مرض ويمكن الملتقط
التخلص عن الوجوب
بالدفع للقاضي الأمين
فيضمن بترك التعريف أي

بالعزم على تركه من أصله ولا

وقوله

يرتفع ضمانه بالو بداله بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافا لما نقله الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب

ولو بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفه أسنة من حيث نذلو لا بعد بما عرفه قبله أما إذا أخذها للتملك أو الاختصاص فإنما عرفه تعريف جزما (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للحفظ وكذا بعد أخذها للتملك (خيانة لم يصرف ضامنا) بمجرد القصد (في الاصح) فإن انضم لقصد ذلك استعمال أو نقل من محل آخر ضمن كالوديع فيها ويؤخذ منه أنه يأتي هنا جميع ما يأتي ثم (٣٣١) في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا

ضمن في الاتناء بخيانة ثم اقلع وأراد أن يعرف ويتملك جازوا لم يملك بعد الوديع أمينا بغير استئمان ثانيا من المالك لجواز الوديع فلم تعد بعد فيها بغير عقد بخلاف اللفظة وخرج بالاتناء ما في قوله (وإن اخذها) (بمقصود خيانة فضمان) لقصد المقارن لاخذها ويرأى الدفع لحاكم أمين (وليس له به دهن) يعرف ويتملك أو يختص (على المذهب) نظر الابداء لانه غاصب (وإن اخذها) (ليعرف ويتملك) بعد التعريف (هـ) هي (امانة) يده (مدة التعريف) وكذا بعدها ما لم يختار التملك في الاصح) كاقبل مدة التعريف وإن اخذها لا بقصد حفظ ولا تملك ولا بقصد خيانة ولا امانة أو بقصد احدها ونسيه فامانة وله تملكها بشرط اتفاقا وقضية كلام شارح هنا أنه يكون أمينا في الاختصاص ما لم يختص به فيضمنه حيثن كافي التملك وهو في غفلة عما مر في النصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلقى أو ألتف (و) عقب الاخذ (يعرف) بفتح أوله تدبأ بالاروجه

و (قوله ولو بدله) أي التعريف ش أه سم (قوله عرفه أسنة الخ) أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم إن كان اقتصر على مال الكاهن مؤنة تعريف ماضى فالأقرب رجوعه بذلك على مال الكاهن لأنه إنما اقتصره لغرض المالك ولا نهم لم يعتدوا بتعريفه السابق فابتداء اخذه للتملك كأنه من الآن ولا نظر لما قبله اه ع ش (قوله أي اخذها) إلى قوله وإتمام بعد في المعنى لإلا قوله ويؤخذ إلى الوديع (قوله فيها) أي في عدم الضمان بمجرد القصد والضمان إذا انضم له ما ذكر (قوله ويؤخذ منه) لفظه منه ليست في نسخة الشارح ولتملكها لا بد منها اه سيد عمر (قوله وإذا ضمن بخيانة) أي بحقيقتها على الاصح أو بقصد ما على مقابله اه معنى (قوله وأراد أن يعرف) قال سم فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم اقلع فهل يبنى أو يستأنف اه أقول والأقرب الاول لأن قصد الخيانة لم يبطل أصل اللفظة فلا يبطل حكم ما بني عليها اه ع ش أقول ويؤيد الثاني قول الشارح المار آنفا ولا يعتد بما عرفه قبله (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إفصاح بعود الامانة أو عدم عودها وقد يقتضي عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ لكن قوله وإنما الخ كالصريح في العود هنا اه سم (قوله وإنما لم يعد الوديع الخ) كان حاصل الفرق ان الوديع إنما صار امينا على ما استودع بجعل المالك له بعقد فاذا عرض ما يرفع العقد احتج إلى إعادته والمتنط الامل الذي عرى أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعي وهو أمر مستمر على الدوام فلما زال ما عرض له في الاتناء عاد إلى أصله وقد يفرق بأن ولاية الوديع جلية فلم تعد بعد بزوال المنافع كفسق القاضي إذ اطرأ ثم زال ولاية المتنط شرعية فعدت بعد زوال المنافع كفسق ولى النكاح والاصل الولي في مال فرعه إذ اطرأ ثم زال فلما لم اه سم (قوله ويرأى بالدفع الخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالاقتلاع كافي الاتناء على ما قدمته آنفا اه سم (قوله الحاكم أمين) ما الحكم ان كان المتنط الحاكم أو قسده الحاكم أو امانته وقد يقال انه يجري فيها ما مر في أول الفصل قول المتن (بعده) أي الاخذ بخيانة (قوله كاقبل) إلى قوله وقضية ما في المعنى (قوله ولا تملك) أي أو اختصاص (قوله) أو لا بقصد خيانة الخ (لفظة أو للتوزيع في التعبير) (قوله) امين في الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كليا في جواز الاتئاع به وعدمه وفي جواز التصصير في حفظه وعدمه قبل اختصاصه به لا يجوز الاتئاع به ولا التصصير في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص اه ع ش قول المتن (جنسها) أي اللفظة من نقد أو غيره (وصفتها) من محو وكس ونحوهما اه معنى (قوله بعد) الأولى بعد كافي النهاية والمعنى (قوله فان عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقيب حصر الشارح المذكور لمعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده من العفاص فيما فسر هـ به من الوعاء حقيق كالأختي اه رشيدى أى وبه يتدفع ما في السيد عمر ان القاموس لا يفرق بين الحقيقة والحجاز فلا يستدل بكلامه على اخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه والظاهر ان هذا الذي نقله الغزالي هو الآتي هناك عن الروضة وأصلها في كلام الشارح لكن فيه ما يبناء هناك (قوله) ولا يعتد بما عرفه قبله كذا في أصل الروض (قوله) ثم اقلع فله يبنى أو يستأنف (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه إفصاح بعود الامانة وعدم عودها أو قديله على عودها قوله وإتمام بعد الوديع امينا الخ لكن قد يقتضي عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ فلما لم اه سم (قوله) وإنما لم يعد الوديع امينا الخ) كالصريح في العود هنا (قوله لجواز الوديع الخ) انظر مع جواز دفع اللفظة للقاضي (قوله) ويرأى بالدفع لحاكم أمين) ظاهره أنه لا يبرأ بالاقتلاع كافي الاتناء على ما قدمته آنفا (قوله) وفاقا لا لأدعى الخ) كذا شرح مـ

وفاقا لا لأدعى وغيره وخلافا لابن الرفعة محل التقاطها و (جنسها وصفتها) الشامل لزرعها (وقدرها) بمد أو ذرع أو كيل أو وزن (وعفاصها) أى وعاءها توسعا إذا صله جلد يلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظر فان عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك بين الوعاء الذى فيه النفقة جلدا أو خرقة

وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي به راسها (ووكاهها) بكسر اواؤه بالمدى خيطها المشدودة به لأمه عليه السلام معرفة هذين وقيل هما غيرهما للالتخاطف بغيرها ولو يعرف صدق (٣٣٢) واصفاها ويسن تقييدها بالكتابة كما مر خوف النسيان أما عند تملكها فتجب معرفة ذلك

على الوجه الذي يخرج منه
لما لكان اذا ظهر (ثم) بعد
معرفة ذلك (يعرفها)
بضم اواؤه وجوبا او ندبا
على ما مر بنفسه او نائبه
من غير ان يسلمها للعاقل
الذي لم يشتر بها المجنون
والخلاعة ولو غير عدل
ان وثق بقوله ولو محجورا
عليه بسفه وافهم قوله ثم
انه لا تجب المبادرة
للتعريف وهو ما صححناه
لكن خالف فيه القاضي
ابو الطيب فقال يجب فورا
واعتمده الغزالي قبل قضية
الاول جواز التعريف بعد
عشرين سنة وهو في غاية
البعد والظاهر ان مراده
بذلك عدم القورية المتصلة
بالالتقاط او توسط
الاذرعي فقال لا يجوز
تاخيرها عن زمن تطلب
فيه عادة وتختلف بقلتها
وكثرتها وواقفه البلقيني
فقال يجوز التأخير ما لم
يغلب على ظنه فوات معرفة
المالك به ولم يتعرضوا له
اه وقد تعرض له في
النهاية فانه حكى فيها وجبا
ان التعريف ينفع وان نيت
اللقطة وان ذلك التأخير
ينسحب بان يذكر في
التعريف وقت وجدانها
وجوبا وان قال ندبا
فقد تساهل فالحاصل انه

الاشراك الحقيقي فتأمل اه (قوله وغلاف الخ) كقولوه والجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر اواؤه) الى
قوله لكن خالف في المعنى الاول قوله لا تختلط بغيرها الى قوله لا تختلط للتحفظ في النهاية الاول له او ندبا على ما
مر وقوله ان ذلك التأخير ينحصر الى وفي نكت المصنف (قوله اي خيطها المشدودة) عبارة للمنى وهو ما
يربط به من خيط او غيره اه (قوله لا تختلط الخ) كانه علة لأمه عليه السلام ولهذا لم يعطفه عليه واما قوله
وليعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لأمه فتأمل اه رشدي وصنع المعنى صريح فيما استظهره
(قوله ويسن تقييدها الخ) عبارة للمنى ويندب كتب الاوصاف قال الماوردي وانه التقطها في وقت كذا
اه (قوله كامر) اي في اوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة للنهاية ليعلم ما يرد لمالكها لو ظهر اه (قوله
منه) اي من غم اللقطة (قوله وجوبا الخ) عبارة للمنى وهذا واجب ان قصد التملك قطعاً والافعل ما
سبق اه اي من الخلاف بين الاكثرين والاقليل (قوله من غير ان يسلمها) اي وان كان امينا لان
الملتقط كالوديع وهو لا يجوز له تسليم الوديعة لغيره لا الاعتدال ضرورة كما هو ظاهر اه ع ش (قوله العاقل)
أي النائب ويحتمل انه راجع لنفس الملتقط ايضا (قوله ولو محجورا الخ) غاية في المتن ويحتمل انه راجع
لنائب ايضا عبارة للنهاية ويكون المعرف غافلا اه (قوله والخلاعة) عطف تفسير وفي المختار المجنون
ان لا يبالي الانسان بما صنع اه ع ش (قوله ولو غير عدل) انظره مع قول المصنف اول الباب وانه
لا يعتد بتعريفه اي الفاسق بل يضم اليه رقيب اه سم ولك ان تقول ما تقدم فيما اذا كان الفاسق المعرف
هو الملتقط فعدم الوثوق بتعريفه لا احتمال تقصيره فيه ليتوسل به الى الحياة في اللقطة وما هنا نائب
عن الملتقط يوثق به ولا غرض له بتم فيه اه سيد عمر (قوله وهو ما صححناه الخ) عبارة للمنى وهو كذلك
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله قضية الاول) وهو ما صححه الشيخان من عدم وجوب المبادرة
(قوله ان مراده) اي الاول عبارة للنهاية والوجه ما توسطه الاذرعي الخ قال ع ش قوله مروا لوجه
ما توسطه الاذرعي الخ معتمدا اه (قوله وواقفه البلقيني) قال الخ وهذا ظاهر اه معنى (قوله ولم يتعرضوا
له) اي اتقيد ما لم يطلب الخ (قوله وقد تعرض له في النهاية الخ) وعليه فقول البلقيني لم يتعرضوا
له اي صرحا اه ع ش (قوله فانه حكى فيها وجبا الخ) ما طريق استفادة ما ذكر من حكاية النهاية هذا الوجه
حتى يفيد به كلام الشيخين اه سم وقد يقال ان طريقها تنكير ذلك الوجه المشعر بضعفه وقوة مقابلته
(قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على ان التعريف الخ (قوله فالحاصل الخ)
اي حاصل ما في هذا المقام (قوله وذكر وقت وجدانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان
يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعي والبلقيني وحل كلام النهاية على غير ذلك
اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على انه متى الخ (قوله وعن الاذرعي الخ) عطف على عن الشيخين
(قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكره في المعنى (قوله بيده امانة الخ) لعله مادام برحى معرفة
مالكها اما اذا حصل الباس من معرفة مالكها فينبغي ان يكون حكما حكيم المال الضائع لانها حينئذ منه

مقياً آخر حتى ظن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها لما زادوا الاقله وان ما مر عن الشيخين مقيد بذلك وعن
الاذرعي والبلقيني قوى مدركا لا نقلا وفي نكت المصنف كالجمل انه لو غلب على ظنه اخذ ظاهرا لم يحرم التعريف وكانت بيده امانة ادا

أى فلا يتملكها بعد السنة كما أقي به الغزالي لكن أقي ابن الصباغ بأنه لو خشي من التعريف استصالح ماله عذري تركه وله تملكها بعد السنة والاول أوجه (في الاسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند (٣٣٣) خروج الناس منها لانه أقرب الى وجدانها

ويكره تنزيها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل تحريرا وانتصر له غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كاشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن المعرفة منهم بقصد التملك وبه يرد على من الحنبي به مسجد المدينة والأقصى وعلى تنظير الأذري في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (وتحويها) من الجامع والمحافل ومحاط الرجال لما مر ولكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيا بأمر القاضي من يعرفها وإلا ضمن نعم لمن وجدها بالصحراء تعريضها بمقصده قرب أم بعد استعرا م تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير وان جازت بمحلها قافلة تتبعها وعرفها (فرع) وجد بيته دهرها مشلا وجوز أنه لمن يدخله نعرفه فلهم كاللقطة قاله القفال ويجب في غير الحخير الذي لا يفسد بالتأخير ان يعرف القطف للحفظ بناء على ما مر من

فتأمل اه سيد عمر عبارة عش قوله يده أمانة الخ ظاهره ولو كان حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنه وهل تكون عليه لافيه نظر وينبغي ان يقال هو في هذه الحالة كاللص الضائع في مال الضائع من ان امره ليت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجي معرفة صاحبه ويصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم ترج وهذا ان كان ناظر بيت المال امينا والادفعه لثقة يصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفها ولا يصرفه بنفسه اه (قوله) فلا يملكها أى ولو ايس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش أى وحكمها حكم المال الضائع كاسم (قوله) عند قيامها أى في بلد الالتقاط اه معنى (قوله) عند خروج الناس الخ) ينبغي أو دخولهم اه سم (قوله) لانه أقرب الخ) أى التعريف في الاسواق الخ (قوله) الى وجدانها) عبارة المغني الى وجود صاحبها اه (قوله) ويكره الخ) عبارة المغني وخارج بقوله أبواب المساجد فيكره التعريف فيها كاجز به في المجموع وان افهم كلام الروضة التحريم إلا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والأقصى كذلك اه (قوله) وقيل تحريرا وانتصر له الخ) عبارة النهاية لا تحريرا بخلاف ما يجمع بمسجدا كاشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشاشي اه (قوله) مسجد) متعلق بالضمير المستتر في يكره الرجاء الى التعريف (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجزم اه سم (قوله) المسجد الحرام) أى في لقطة الحرم كما يصرح به ما بعده خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش اه رشيدى أى من التعميم للقطة الحرم وغيره (قوله) فالتعريف فيه الخ) أى في أيام الموسم وغيره اه عش (قوله) وبه يرد) أى بذلك الفرق (قوله) على من أقي به الخ) مال الى ذلك الخالق المغني كاسم (قوله) في تعميم ذلك) أى إباحة التعريف في المسجد الحرام (قوله) من الجامع) الى الفرع في المغني إلا قوله وقيل الى وان جازت (قوله) ومحاط الرجال) عبارة النهاية ومحال الرجال اه زاد المغني ومناخ الاسفار اه (قوله) الامر) أى من قوله لانه أقرب الخ (قوله) بل يعطيا) أى لو اراد السفر (قوله) والاضمن) عبارة المغني فان سافر بها واستتاب بغير اذن لحاكم وجوده ضمن انقصير اه (قوله) بمقصده) أى ببلده (قوله) قرب ام بعد) معتمد اه عش (قوله) تبعها) ينبغي أن لا يكره ذلك إذ أوفت عليه مقصده أو إقامة ارادها ثم اه سم عبارة المغني وان التقط في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها لا فائدة في التعريف في الاماكن الحالية فان يرد ذلك ففي بلدة يقصدها قربت أو بددت سواء قصدها ابتداء ام لا حتى لو قصد بعد قصده الاول بلدة أخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى أقرب البلاد الى ذلك المكان اه وهي صريحة فيما قاله سم (قوله) عرفه لهم كاللقطة) ظاهره انه لا يكتفي التعريف لكل واحد منهم مرة بل لابد من التعريف سنة على الوجه الآتي ولعله ليس بمراد فليراجع (قوله) ويجب الخ) دخول في المتن (قوله) التقط للحفظ) أى سواء التقط الخ (قوله) الذي لا يفسد بالتأخير) أى حاجة الى هذا القديم مع وجوب التعريف في سنة غابة الامر انه غير بين بيعه وغيره كإعلم كل ذلك ماسبق اه سم (قوله) من أول وقت التعريف) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان يعرف اه رشيدى (قوله) عرفا سنة ولو منفردين عند السبكي) اعتمد المغني والنهاية فقالا لا ولو التقط اثنان إقطاع عرفها كل واحد نصف سنة كما قاله السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرفعة اه (قوله) وكل عطف

(قوله) والاول أوجه) اعتمد مر (قوله) عند خروج الناس منها) ينبغي أو دخولهم (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجزم (قوله) تبعها) ينبغي أن لا يلزم ذلك إذ أوفت عليه مقصده أو إقامة ارادها ثم اه (قوله) الذي لا يفسد بالتأخير) أى حاجة الى هذا القديم مع وجوب التعريف في سنة غابة الامر انه غير بين بيعه وغيره كإعلم كل ذلك ماسبق (قوله) عرفاها سنة ولو منفردين عند السبكي) كذا مر وعبارة شرح الروض عن السبكي بل الاشبه ان كلامها يعرفها

وجوب التعريف فيه أو لئلا يملك (سنة) من أول وقت التعريف للخبر الصحيح فيه ولو وجدها اثنان عرفاها سنة ولو منفردين عن السبكي لان قسمتها إما تكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة

لأنه في النصف كلفته كاملة هو المتجه نعم لو أناب أحدهما الآخر اعتد بتعريفه عنهما فيما يظهر ويظهر أيضا أنه لو عرف أحدهما سنة دون الآخر جاز له تملك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة قاصدا الحفظ بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يرد التملك فيزعمه من حيثئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زما وملا وقدرا (يعرف) أولا كل يوم) مرتين (طريق النهار) أسبوعا (٣٣٤) (ثم كل يوم مرة) طرفه إلى أن يتم أسبوع آخر (ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي إلى أن

على فاعل عرفاها (قوله لانه) أي كل منهما (قوله كلفته الخ) أي كلفتها على حذف المضاف (قوله وهو المتجه) مرأتان التباية بالمعنى خلافه (قوله وطلب القسمة) عطف على تملك الخ أي وأوجب في طلب القسمة (قوله وقد يجب) إلى قوله أي إلى أن يتم في المعنى وإلى قول المتن وأن أخذ للتملك في النهاية إلا قوله أو ذكر وقت الوجدان إلى ولومات وقوله لو ذكر المجلس إلى المتن وقوله ووافقته كلام الروضة إلى المتن (قوله واستيعاب السنة) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طريق النهار) أي ليلا ولا وقت القبولة اه معنى عبارة الجبري عن العزري المراد بالطرف وقت اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله أسبوع آخر) أو أسبوعان اه شرح منج (قوله أو مرتين) كافي المحرر معنى وسيد عمر (قوله أي إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الأولان اه رشدي أقول قول الشارح اخذا الخ كالصريح في عدم حسابهما من السبعة (قوله بحيث لا ينس الخ) الظاهران الحينة هنا حينة لتبليغ لا حينة تقيدها رشدي أقول عبارة المعنى وهي ثم في كل شهر مرة تقريبا في الجيع بحيث الخ ظاهرة في كونها تقيدية وفي الجبري عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ماض حتى لو فرض ان المرة في الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مر ثا لن كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع اه وهو كالصريح في كونها تقيدية (قوله بقبده الآتي) أي في قوله وحل هذا لن لم يفصح الخ (قوله وكألو حلف الخ) فانه لا بد لعدم الحث حينئذ من ترك تكلمه سنة كاملة ولا يبرأ بتركه سنة متفرقة اه ع (قوله وحل هذا) أي ماصحه المصنف من الكفاية (قوله أو ذكر وقت الوجدان الخ) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فله اه سم أقول وكلام النهاية والمعنى كالصريح في وجوب ذكر الوقت مع التأخير المذكور مطلقا (قوله اخذا مامرا) عن النهاية في شرح قول المتن ثم يعرف فاه اه سم (قوله بني ورائته كايته الزركشي) كذا في المعنى (قوله ورد) أي بوزع (قوله بمحصل الخ) متعلق بورد اه رشدي (قوله ندبا) إلى قوله لو إذا ذكر الجنس في المعنى إلا قوله وحل وجدانها (قوله كجسها) فيقول من ضاع له دنائرها معنى (وحل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بان يقول من ضاعت له لقطة لمحل كذا اه ع (قوله لانه) أي ذكر بعض أوصافها (قوله وجدانها) عبارة المعنى إلى الظفر بالمالك اه (قوله ولا يستوعبها) ويقارن ما مر الالباب من أنه يجوز استيفاء هاتي الأَشْهاد بمحصن الشهود وعدم تهتهم معنى ونهاية (قوله ضمن) هل له بعد ذلك أن يعرف ويملك مطلقا وإذا قلع كاتقدم فيما إذا خا في الاتمام على هذا إذا اقلع عنها اه سم عبارة الجبري وهل هو ضامن يدعي لو تلفت بآفة بعد الاستيعاب

يتم سبعة أسابيع اخذا بما قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينس أن الاخير تكرار الاول وزيد في الزمنة الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحديد المرتين وما بعدها بما ذكر أوجه من قول شارح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل اسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تنبيه) الظاهر ان هذا التحديد كله للندب لا للوجوب كما يفهم ما يأتي أنه يكتفي سنة متفرقة على أي وجه كان التفريق بقبده الآتي (ولا تنس سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشرة شهرا من اثني عشرة سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التوالي وكألو حلف لا يكلم زيدا سنة قلت الاصح تنكفي والله أعلم) إطلاق الخبر كالأندز صوم سنة ويفرق وبين هذا والخف بان القصده الامتناع والزجر وهو لا يتم إلا بالتوالي

نصف سنة اه (قوله وتحديد المرتين الخ) كذا شرح مر (قوله الظاهران هذا التحديد الخ) اعتمده مر (قوله والاوجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فاه اه (قوله اخذا مامرا) أي في قول المتن ثم يعرف فاه سم (قوله كايته الزركشي الخ) في شرح الروض عقب ما تقدم عن السبكي قال الأذري وهذا ظاهر وقد قالوا ببني الوارث على تعريف مورثه اه (قوله أي يحرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الشهادات بحضرة الشهود وعدم تهتهم شرح مر (قوله فان فعل ضمن الخ) هل له بعد ذلك أن يعرف ويملك

وحل هذا لن لم يفصح التأخير بحيث ينس التعريف الاول والاوجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان اخذا مامرا في تأخير أصل التعريف إذ لا فرق بينه وبين هذا ولومات الملتقط أثناء التعريف ببني ورائته كايته الزركشي وأبو زرعورد قول شيخه البلقيني الأقرب الاستئناف كالأبني على حول مورثه في الزكاة بمحصل المقصود هنا لايم لا تقطاع حول المورث بخروج الملك عنه يموت فيستأنف الوارث الحول لا يتداه ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أوصافها) في التعريف كجسها وعفاصها ووكائها وحل وجدانها لانه أقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك فلا يعتمد ما كاذب فان فعل ضمن كاصح في الروضة لانه قد عرفه

الى من يلزمه الدفع بالصفات وإذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتدده (٣٣٥) الأذرى (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ

لحفظ) أو لا لحفظ ولا تملك
او اختصاص لانه لمصلحة
المالك (بل يرتبها القاضي
من بيت المال) فرضا كما قاله
ابن الرقة واعترض بان
قضية كلاهما انه تبرع
واعتمده الأذرى (أو
يقترض من) من اللفظ أو
غيره (على المالك) أو بامر
الملك به ليرجع على المالك
أو يبيع جزءا منها إن رآه
نظير ما رمى هرب الجمل
فيجتهد ويلزمه فعل الاحتظ
للمالك من هذه الأربعة
فإن عرف من غير واحد
بما ذكر فتبرع وظاهر
المتن واصله جريان ذلك
أوجبنا التعريف أو لا
وصرح به جمع واعتمده
محققو المتأخرين ويوافقه
كلام الروضة واصله وهو
إن قلنا ما لا يجب التعريف
فهو متبرع أن عرف وإن
فلنا يجب فليس عليه مؤنته
بل يرجع الأمر إلى القاضي
وذكر ما في المتن وهو
صريح فيما ذكره بصرح
الأذرى فقال لا تلزمه
مؤنة التعريف في ماله على
القولين خلافا لما نقله الغزالي
أن المؤنة تابعة للوجوب
(وإن أخذ) رشيد (للملك)
أو الاختصاص ابتداء أو
في الانتهاء ولو بعد لقطه
لحفظ (لزمته) مؤنة
التعريف وإن لم يملك بعد
لأن الحظ له في ظنه حالة

صحت ويغني أنه كالمودع على الوديعة (قوله من يلزمه الخ) أي قاض يلزم اللفظ أن يدفع القطة لشخص
يصفها له من غير إقامة حجة على إناله أو يجزى (قوله لم تجز الزيادة) كذا شرح مرارهم (قوله أو لا لحفظ
ولا تملك الخ) أي أو لأحدهما ونسبه أخذاهما من قبيل ويعرف جنسها (قوله لا لمصلحة المالك) فيه نظر
بالنسبة لقوله أو لا لحفظ الخ فإن له فيها التملك بدمية مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها
بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله في أول الفصل الآتي بعد قصده تملكها أنه لا يعتد بتعريفه قبل
ذلك وعليه فيقر بשהبنا من القطة للحفظ اه ع (قوله فرضا) أي قوله فيجتهد في المغني (قوله بان قضية
كلاهما الخ) معتمد من غير مرارهم ع (قوله واعتمده الأذرى) ويبدل عليه قول المصنف أو يقترض الخ
نهاية يوم زاد المغني وهذا الذي يدل عليه كلام الأصحاب أهو قول المتن (على المالك) أي قوله يظهر المالك
كانت من الأموال الضائعة فيصعبها وكل بيت المال ولللفظ أو غيره الرجوع على بيت المال بما أخذ منه
اه ع ش (قوله أو بامر الملك) به أي بصرف المؤنة من ماله اه معني (قوله أو يبيع الخ) أي القاضي اه معني
(قوله فيجتهد الخ) أي القاضي اه رشيد (قوله من هذه الأربعة) قد يقال من الأربعة أو لها على
قضية كلاهما والمصلحة منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اه سم (قوله فإن عرف الخ) عبارة النهاية فإن انفق
أي الملك على وجه غير ما ذكر فتبرع أو ساق ذلك أوجبنا التعريف أم لا على ما اعتدده السبكي والعراقي
ونقله عن جمع لكن الذي في الروضة واصله أن أوجبنا فعله المؤنة أو الألفا أهو قوله على ما اعتدده السبكي
الخ قال السيد عمر هي عبارة الشارح في الأصل الرجوع عنه مشرب عليها وأدخلها بما هنا اه وكتب سم على
الأصل المرجوع عنه ما نصقه قوله لكن الذي في الروضة واصله الخ كذا شرح مرارهم شرح عبارة الروضة ثم
عبارة الروضة الموافقة لكل منهما ما عدل إليه الشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارح الذي في الروضة
واصله الخ أهو قد تبين بذلك أن سم لم يطع على رجوع الشارح عن العبارة الأصلية إلى ما هنا (قوله فتبرع)
أي أن انفق من ماله أو الألف من ماله أو الألف من بيت المال له اه ع ش (قوله جريان ذلك) أي ما ذكر في
المتن والشرح من الوجوه الأربعة أهو رشيد (قوله وذكر) أي المصنف في الروضة (وهو صريح) أي كلام
الروضة (فيما ذكر) أي من جريان ذلك أوجبنا التعريف أو لا (قوله وبصرح الخ) أي بالجريان المذكور
(قوله رشيد) أي قوله ومر في الزكاة في النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محجور عليه
اه وعبارة المغني مطلق التصرف اه (قوله أو الاختصاص) عبارة المغني وكالتملك بقصد الاختصاص
وقصد الانقضاء للبخانة اه (قوله وبعدة لقطه الخ) الأولى إسقاط أداة الغاية (قوله مؤنة التعريف) أي
قوله وبقول بعده في المغني (قوله وقيل الخ) خبر الأولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد اعتبار تعلق ليوافق
به عبارة النهاية ونحوها في المغني وعبر في الروضة بقوله وقيل الخ وهو الأولى ليشمل الخ اه (قوله أما
غير الرشيد الخ) عبارة المغني والنهاية أما المحجور عليه بسفه أو صبا أو جنون الخ (قوله بل يرفعها للحاكم فلو

مطلقا وإذا أفلح كما تقدم فإذا خان في الائتماء وعلى هذا فالإقلاع هنا (قوله لم تجز الزيادة الخ) كذا
شرح مرارهم (قوله بان قضية كلاهما الخ) اعتدده مر ويبدل عليه قوله أو يقترض الخ فتأمل ثم
رايت في شرح مر ذلك (قوله من هذه الأربعة) قد يقال من الأربعة أو لها على قضية كلاهما والمصلحة
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الروضة واصله الخ) كذا شرح مر وعبارة الروض
فرع ومن قصد التملك فؤنة التعريف عليه تملك أم لا ومن قصد الاحتفظ فؤ على بيت المال أو المالك انتهى
ولم يزد في شرحه على شرح ذلك وعبارة الروضة فيمن أخذها للاحتفظ ما نصه أن قلنا يجب أي التعريف فليس
عليه مؤنة بل يرجع الأمر إلى القاضي ليدل أجرته من بيت المال أو يقترض على المالك أو بامر الملك به
ليرجع كما في هرب الجمل أهو فانظر مع ذلك قول الشارح كلام الروضة واصله الخ (قوله أو في الائتماء)
نظر مؤنة التعريف الماضي إذا كانت قرض على المالك هل يستمر قرضه عليه لأنه كان لمصلحة وإن تغير

التعريف (وقيل إن لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له قبل الأولى في حكاية هذا ليوافق ما في الروضة وقيل إن ظهر المالك فعليه ليشمل
ظهر وبعد التملك ما غير الرشيد فلا يخرج وليه مؤنة من ماله وإن رأى التملك له احتظ بل يرفعها للحاكم

ليبيع جزءا منها لمؤنته وان نازع فيه الأذرى (والأصح أن الحقيق) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرفه والاصح عندهما أنه لا يتقدر بل ما يظن أن صاحبه لا يكتر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لأن فاقده لا يتأسف عليه سنة وإطال جمع في ترجيح المقابل بأنه الذي عليه الاكثرون (٣٣٦) والموافق لقولها ان الاختصاص يعرفه سنة ثم يختص به ويرد بان الكلام كما هو

ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة بكثرة أسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) (الأصح) أنه لا يلزمه أن يعرفه إلا (زمن) يظن أن فاقده يعرض عنه (بعده) غالبا ويختلف باختلاف فداق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة أيام ويقول بعده الدال عليه السابق أن دفع ما قبل الأولى أن يقول لا يعرض عنه أو إلى زمن يظن أن فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية لترك التعريف لا طرقا للتعريف هذا كله أن تحول والاكسبة زيب استبد به واجده ولو في حرم مكة كما هو ظاهر وقد سمع عمر رضي الله عنه من يشد في الطواف زبينة فقال ان من الورع ما يحته الله ورأى عليه السلام تمره في الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا خذتها قبل هو مشكل لأن الامام يلزمه اخذ المال الضائع لحفظه وليس في محله لأن ذلك يقتضى اعراض مالكها عنها وخروجها عن ملكه فهي الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشيرا له إلى ذلك ويجوز اخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتد الاعراض عنها

فقد أو فقدت عنه الدال فقد تقدم ما فيه هامش قول المصنف ويزع الولي الخ اه سيد عمر (قوله) لبيع جزءا (الخ) تقدم في شرح ويزع الولي الخ ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليعترض أو يبيع له جزءا منها اه والذي في شرح م ر وشرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا اه سم (قوله) بل ما يظن ان (الخ) اى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون شديد البخل فيدوم أسفه على التائه اه ع ش (قوله) ولا يطول (الخ) من عطف اللازم (قوله) في ترجيح المقابل) اى من انه يعرف سنة لعموم الاخبار نهاية معنى (قوله) والموافق (الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله) ورد) اى قول الجمع ان المقابل هو الموافق لقولها الخ (قوله) في اختصاص (الخ) فان فرض قلنا لا أسفه عليه فهو داخل في قول المصنف اه معنى (قوله) بل الاصح انه (الخ) ومقابل الاصح يكفى مرة لانه يخرج باعنة عدة الكسبان وقيل لا يجب تعريف القليل أصلا اه معنى (قوله) ويختلف (أى الزمن) (ب) باختلافه) اى المال الحقيق (قوله) حالا) أى يعرف في الحال (قوله) والذهب (الخ) عبارة المعنى ودائق الذهب يوما أو يومين أو ثلاثة اه (قوله) اندفع ما قبل (الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذكورة رسم على حج اه رشيدى (قوله) أن يقول لا يعرض عنه) اى بزيادة لآخر كلامه (أو إلى زمن يظن الخ) اى بزيادة إلى أول كلامه (قوله) فيجعل (الخ) اى بزيادة أحدهما (قوله) ذلك الزمن) اى الذى يظن أن فاقده يعرض عنه (قوله) اترك التعريف) صوابه للتعريف (قوله) هذا كله) إلى قوله ومرت في الزكاة في المعنى الا قوله قبل إلى ويجوز (قوله) هذا كله (الخ) اى ما ذكر من الخلافين (قوله) استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على قصد التملك أو على لفظ أو لا يملكه لعدم تولوه أو ينبغي ان لا يحتاج إلى تملك أو على لفظ لانه ما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ سم على حج اه ع ش عبارة الجبيرى لعل محله اى الاستبداد ان لم يظهر المالك حيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفان كان متمولا لهكذا يظهره ووافق عليه م ر اه سم اه (قوله) هو مشكل) اى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله) وليس (الخ) اى ذلك الاستشكال (قوله) لان ذلك) اى وقوع القرعة بالطريق (قوله) وتركها) اى ترك صلى الله عليه وسلم القرعة (قوله) مشيراه) اى لمن يريد تملكها عبارة التباينة مشيراه اى بالترك هو احسن (قوله) إلى ذلك) اى إلى كونها مباحة (قوله) التي اعتد الاعراض (الخ) عبارة المعنى إذا ظن اعراض المالك عنها أو ظن رضاه باخذها أو إفلاها (قوله) تخصيصه) اى جواز اخذها مذكر (قوله) تحمل) اى الزكاة (قوله) معترض) خبر وقول الزركشى الخ (قوله) اغتثار ذلك) اى اغتثار اخذها وان تعلققت به الزكاة اه ع ش (قوله) وببحث غيره) عطف على قول الزركشى الخ (قوله) لمن لا يعبر (الخ) اى من نحو الصبي (قوله) بخلاف السنابل) اى أفاها ليست

ذلك بقصد التملك الطارىء (قوله) لبيع جزءا منها) تقدم قوله لمع المتن ويزع وجوب الولي لفظ الصبي والمجنون والسفيه ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليعترض أو يبيع له جزءا منها انتهى والذي في شرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا م ر (قوله) اندفع ما قبل الأولى أن يقول (الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا الأولوية المذكورة (قوله) ولا اكسبة زيب استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على قصد تملكه أو على لفظ أو لا يملكه لعدم تولوه أو ينبغي ان لا يحتاج إلى تملكه لانه ما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ (قوله) وليس في محله لأن ذلك يقتضى اعراض مالكها (الخ) كذا شرح م ر (قوله) اعترضه البقيني الخ) كذا شرح م ر وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للولي وان أمكن وكان لها وقع وفيه نظر

وقول الزركشى ينبغي تخصيصه بالزكاة فيه أو بمن تحول له كالفقر معترض بأن الظاهر اغتثار ذلك كما جرى عليه السلف والخلف وببحث غيره تنقيده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن نفسه اعترضه البقيني بأن ذلك إنما يظهر في نحو الكسرة مما قد قصد وسبقت اليد عليه بخلاف السنابل والحقها اخذها مملوك يتساح به عادة ومرت في الزكاة وباتى قبلي الاضحية ما لوتعلق بذلك فاجمه

مقصودة

مقصودة بل ار باها يعرضون عنها ويقصدها غيرهم بالاخذ وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر سم على حج اقول وقد يقال ان كان لها وقع وسهل جمعها بحيث لو استجر من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا اه عش

(فصل في تملكها)

وغيرها (قوله في تملكها) الى قول المتن

فان دفع في النهاية الاقوله قيل وقوله كالو باع

العدل الى المتن (قوله اللفظة) الى قول المتن وقيل تكني في المعنى (قوله بعد قصده تملكها) قضية التقيد بما

ذكرناه اذا اخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه اه عش قول المتن (سنة)

اي في الخطير (قوله جازله تملكها) ولو هاشميا او فقيرا اه نهاية اى ولا يقال انه يتمتع على الهاشمي لاحتفال

انها من صدقة فرض وعلى الفقير لانه لا يقدر على بدلها عند ظهور مالها هكذا ظهر رشدي عبارة المعنى

لا فرق عندنا في جواز تلك اللفظة بين الهاشمي وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال ابو حنيفة لا يجوز تملكها لمن

لا تحمل بالصدقة وقال مالك لا يجوز تملكها للفقير خشية ضياعها عند طلبها اه (قوله كان اخذها للخيانة)

تقدم ذلك في قول المتن وان اخذ بقصد خيانة الخ (قوله او اعرض عنه) تقدم ذلك قبيل قول المتن ومالا

يتمتع منها كساة (قوله او كانت امة الخ) تقدم ذلك في شرح ويجوز ان يلتقط عبدا لا يمين قال سم ان

استثناء الامة المذكورة مشكل لان الكلام في اللفظة بقصد التملك والامة المذكورة يتمتع بالتقاطها للتملك كما

صرح به فيما تقدم اه (قوله ان يعرضها) اى الامة التي تحمل له (قوله ثم تباع) الانسب بيعها (قوله برد الخ)

خبر وقول الزركشي الخ (قوله بان هذا) اى ما يتسارع فساد (قوله وهى) اى الامة المذكورة (قوله

وهو) اى البضع (قوله واذا اراده) اى التملك بعد التعريف وكذا ضمير يختاره قول المتن (حتى يختاره

الخ) والظاهر كما قال شيخنا ان ولد اللفظة كاللفظة ان كانت حاملا عند التقاطها وانفصل منها قبل تملكها والا

ملكته بما لا موه عليه يعمل قول من قال انه يملك بعد التعريف تبعا لامه اى وملكها اه معنى قال عش بعد

ذكر مثل ذلك عن سم عن شرح الروض وقضية قوله وانفصل منها قبل تملكها انها لو حلت به بعد الالتقاط

وانفصل قبل التملك انه لا يملكه تبعا لامه وعليه فينبغي ان المراد انه لا يملكه بتمليك امه بل يتوقف على تملك له

وخصوصه وينبغي ايضا ان ما حلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في

البيع اه وقوله وقضية قوله وانفصل الى قوله وينبغي ايضا الخ عمل نامل (قوله صريح الخ) نعت لفظ

قول المتن (كتملكت) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا

يبعد الاشتراط وهى نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فليظهر هل يملك القرض المحمول مر اه

سم على حج اقول وقد يستفاد الاشتراط من قول الشارع السابق اما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة

ذلك ليعلم ما يرد ملكها لو ظهر وقوله هل يملك القرض المحمول الظاهر انه لا يملك لتعذر دمه مع الجبل

اه عش (قوله او اشارة اخرس) الاولى من اخرس (قوله من لفظ يدل) كان قول نقل الاختصاص

به الى اه عش قول المتن (وقيل تكني النية) اى بعد التعريف اه معنى (قوله بعد التعريف)

(فصل في تملكها و غيرها وما يتبعها) (قوله الا في صور مرت الخ) لا يخفى صراحة السياق ان في هذا

الاستثناء من التملك بعد الالتقاط للتملك فيشكل استثناء الامة المذكورة لانه يتمتع بالتقاطها للتملك كما

صرح به فيما تقدم (قوله او اعرض عنه) قال في شرح الروض ولو دفعه للحاكم وترك تعريفها وملكها

ثم استقال اى طلب من الحاكم اقالته منها ليعرفها ويتملكها منع من ذلك لانه اسقط حقه انتهى (قوله

وهى مانعها ذاتي الخ) قد يقال كون مانعها كذلك انما يقضى امتناع تملكها نفسها لا امتناع تملك ثمنها

وبفار القرض بانها لا تباقي تقدم الاعتراض على البيع للمحذور ولا تاخره اذ ليس له يبيع مع وجود المالك

(قوله في المتن لم يملكها حتى يختاره بلفظ) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه

نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهى نظير القرض بل لو قالوا ان ملكها ملك قرض فليظهر هل يملك القرض

المحمول مر (فرع) قال في شرح الروض والظاهر ان ولد اللفظة كاللفظة ان كانت حاملا به عند التقاطها

يعني من اول التعريف (قوله فلم يظهر) الفاء هنا وفي قول المتن فظهر ليست على بابها (قوله لم يطالب بها الخ) لو تملك ما يرسع فساد في الحال واكله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية سم على حج وقال شيخنا الزبدي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله ادعوا على ردها او رد بدلها اذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتى بما وجب عليه من التعريف وتملك صارت من جملة اكسابه وعدم يتبردها الى مالها لا يزيل ملكه وان اتم به وعلى ما قاله شيخنا فينبغي ان يلحق به مال لم يقصد ردا ولا عده ام ع (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عا د فالمتجه انه كالم لم يزل مر ام سم وعش قول المتن (وانفقا على ردعنها) ويجب على الملتقط ردها للمالك اذا علمه ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك ام (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك ام سم وجهه ظاهر خلافا لما في عش (قوله عليه) اي الملتقط لانه قبض العين لغرض نفسه اما اذا حصل الرد قبل تملكها فثمة الرد على مالها كما قاله الماوردي مغنى ونهاية (قوله المتصلة) وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصل ردها كظهير من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام مغنى واسى قال عش هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقطه على الاول فهل يكفي ما بين تعريف الام فيه نظر سم على حج اقول نعم يكفي ما بين تعريف الام لانه تابع وبقي مالو انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه اكفاء بما سبق من تعريف الام ام (قوله لا المتصلة الخ) وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك للتلقط ام مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدث بعد التملك تبعا للاصل ام لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا ام (قوله رجع) اي المالك (قوله ولم يتعلق بها حق لازم الخ) بان لم يتعلق بها حق اصلا او لتعلق بها حق جائز كالعارية او حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالحرم وانظر هل يرد اذا كانت مؤجرة مسلوقة بالمتفعة مدة الاجارة اولافيه تأمل وقياس ما تقدم في القرض الاول لوقوع الاجارة من الاقسط حال ملكة للتلقط فالاجارة (قوله سليمة) اي اومعية مع الارش ام مغنى (قوله حسا) الى قوله على ما جزم به في المغنى الا قوله قيل (قوله حسا) اي بان ماتت و (قوله او شرعا) كان اعتقها الملتقط ام عش قول المتن (غرم مثلها الخ) ولو قال الملتقط للمالك بعد التلف كنت بمسكها

وانفصل منها قبل تملكها او الملكة تبعا لامه وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف لانه اي و تملكها ام (قوله لم يطالب بها في الاخرة) لو تملك ما يرسع فساد في الحال واكله ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظر وبوجه الثاني (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عا د فالمتجه انه كالم لم يزل مر (قوله في المتن وانفقا على ردعنها الخ) قال في شرح الروض ويلزم الملتقط ردها اليه قبل طلبه ذكره الاصل في الردعية ام وهذا يدل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك (قوله او بدلها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله المتصلة) قال في شرح الروض وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصل ردها كظهير من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام ام (قوله تنبيه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقطه على الاول فهل يكفي ما بين تعريف الام فيه نظر (قوله لا المتصلة) ان حدث بعد التملك ان حدث في شرح الروض وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالتفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك ام وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مر وان حدث بعد التملك تبعا للاصل ام لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا (قوله وهو كاقال الخ) كذا

تملكها) فلم يظهر للمالك لم يطالب بها في الاخرة لانها من كسبه كما في شرح مسلم او (ظهر المالك) وهي باقية بحالها (وانفقا على ردعنها) او بدلها (فذلك) ظاهر اذا لم يردعهما ومؤنة الرد عليه ويردها بزيادتها المتصلة لا المتصلة ان حدث بعد التملك والارجع فيها لحديثها بملكه وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى بدلها) ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها (اجيب المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق بها ذلك تعين البذل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) المملوكة حسا او شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها) ان كانت متقومة ويحت ابن الرفعة اخذ من تشبهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صوري رد المثل الصوري ورده الاذرى بانه لا يعد الفرق وهو كما

قال وذلك لان ذلك تمليك برضاء المالك و احداه فروع و هذا مقرى عليه فكان بضم الراء ما انخرجه فلا بد لها ولا لمقتضاها كالكتاب و تعتبر قيمتها يوم التملك اى وقت لانه وقت دخولها فى ضمانه وان نقصت بغيره وانحوه طرأ بعد التملك (قوله) بل يلزمه لو طلب بعدها والمقتضى رد ما عا رشيها (أخذها مع الارش فى الاصح) للقاعدة ان ما ضمن كاه عند التلف يضمن بعضه عند النقص قيل ولم يخرج عنها إلا المعجل فانه لا يجب ارشها كمر ولو وجدها مبيعة فى زمن الخيار الذى لم يختص بالمشتري (٣٣٩) فله الفسخ واخذها على ما جزم به ابن

المقرى ويوافقه قول

الموردى البائع الرجوع

فى المبيع إذا باعه المشتري

وحجر عليه بالفسخ فى زمن

الخيار إلا ان يفرق بان

الحجر مضمون مقتضى للتفويت

ولا كذلك هنا وبه يتايد ما

اقتضاه كلام الرافعى انه ان

لم يفسخه انفسخ كالمو باع

العدل الرهن بشئ مثله

وطلب فى المجلس بزيادة اى

فكان العدل يلزمه الفسخ

ولا انفسخ رعاىة لصلحة

المالك فكذا البائع هنا

يلزمه ذلك لمصلحة المالك

لان الفرض انه اراد

الرجوع لعين ماله فان قلت

ما الفرق بين المالك هنا

والشفيع فان له ابطال

تصرف المشتري قلت

يفرق بان الشفيع لم يجز له

ذلك ضاع حقه من اصله

ولا كذلك المالك هنا فانه

حيث تعذر رجوعه وجب

له البدل (وإذا ادعاها رجل

ولم يصفها ولا يبينه) لها

(لم تدفع) اى لم يجز دفعها

(اليه) ما لم يعلم انها لخبر

لو اعطى الناس بدعواهم

ويكنى فى الينة شاهدوين

لك وقلنا بالاصح انه لا يملكها الا باختيار التملك لم يضمنها كذا قال لم أقصد شيئاً فان كذبه المالك فى ذلك صدق الملتقط بيمينه لان الاصل براءة ذمته اما التلف قبل التملك من غير تقييد فلا خلاف فيه على الملتقط كالمودع اه معنى (قوله) وذلك لاحاجة اليه (قوله) اما المختص (الخ) قسم للمملوك اه عش (قوله) بل يلزمه) اى المالك قول المتن (مع الارش) هو ما انقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت طرول العيب ولو بعد التملك فيه نظر والاقراب الاخير لانه لو ظهر مالها قبل طرول العيب لوجب ردها كذلك اه عش اقول بل الاقراب الثانى قياسا لتلف البعض على تلف الكل ولان ما حدث بعد التملك قد حدث فى ملكه (قوله) قيل ولم يخرج (الخ) عبارة النهاية لا اما استثنى وهو المعجل اه وعبارة المعنى ولم يخرج عن هذه الا مسألة الشاة المجعلة فانها تضمن بالتلف وان نقصت لم يجب ارشها اه (قوله) لا المعجل) اى من الزكاة (قوله) لم يختص بالمشتري) اى بان كان البائع او لمها (قوله) فله) اى المالك اه عش عبارة سم قوله فله الفسخ اى فللمالك كما يصرح به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول الشارح اى فكان العدل (الخ) على ان المراد بقوله فله الفسخ اى البائع الذى هو الملتقط اه وعبارة المعنى لو جاء اليك وقد بيعت اللفظة بشرط الخيار أو كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ واخذها ان لم يكن الخيار للمشتري فقط كاجزم به ابن المقرى لاستحقاقه الرجوع لعين ماله مع بقاءه اما إذا كان الخيار للمشتري فقط فلا رجوع له كالبائع اه وهى سالمة عن الاشكال (قوله) ويوافقه) اى ما جزم به ابن المقرى وكذا اخبر قوله لا اى وبه يتايد (الخ) ولا يخفى ان كلام من دعوى الموافقة دعوى التأييد إنما يظهر على رجوع غير فله الفسخ الى البائع وقد تقدم ما فيه (قوله) على ما جزم (الخ) عبارة النهاية كما جزم (الخ) (قوله) لا ان يفرق (الخ) عبارة النهاية يقول الفرق بينهما بان الحجر غير مؤثر والاوجه ان الملتقط لا يجبر على الفسخ لكن قضية كلام الرافعى ترجيح انفساخه ان لم يفسخ اه (قوله) وبه يتايد ما اقتضاه (الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم اى المتعلقة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (رجل) اى مثلاً نهاية معنى (قوله) ما لم يعلم) الى قوله نعم لو قال فى المعنى لا قوله فان خشي الى المتن (قوله) ما لم يعلم انها) فان علم انها له وجب عليه دفعها اليه وعليه العهدة لان الزمته بتسليمها بالوصف حاكم اه معنى والمراد بالعلم هنا اخذاً بما يأتى ما يشمل الظن (قوله) ولا يكتفى اخبارها (الخ) لعله اخذاً بما يأتى انفاً لا ذماً يظن صدق البينة (قوله) فان خشي منه) اى القاضى (قوله) ولعل هذا اقرب) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية وهو اوجه اه (قوله) كينة سليمة (الخ) مثال للحجة اه رشيدى (قوله) إن لم يتقدم وجوب الدفع (الخ) اى ولا فلا يلزمه ذلك انه نهاية اى وان اعتقد المدعى عليه انه يلزمه تسليمها

ولا يكتفى اخبارها للملتقط بل لابد من سماع القاضى لها وقضائه على الملتقط بالدفع فان خشي منه انتراعا لشدة جوره احتمل الاكتفاء باخبارها للملتقط واحتمل انها يحكم من يسمها ويقضى على الملتقط ولعل هذا اقرب (وإن وصفها) وصفا احاط بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقة جاز الدفع) اليه قطعاً عملاً بظنه بل يس هذا ان اتحد الوصف والا بان ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد إلا بحجة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لا نمدع فيحتاج البينة ومتهم باحتمال سماعه لوصفها من نحو مالها أما إذا لم يظن صدقة فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الوصف يلزمك تسليمها الى حلف قال شارح إن لم يعتد وجوب الدفع بالوصف

انه لا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل تردهه اليين كغيرها والاول لان الرد كالافار وقرار الملتقط لا يقبل بل بالملك ابقى من انه غير الواسف كل محتمل وان قال نعم انها ملكى حاشا انه لا يعلم ولو تلفت انهدت البيعة وصفها انهدت رايه بها كاني البحر عن النص بظاهر ان محله ان ثبت باقراره وغيره ان ما شهدت به البيعة من الوصف هو وصفها (فان دفع) للقطعة الانسان بالوصف (فانما آخر بيعة) اى حجة بانها ملكه قال الشيخ ابو حامد وغيره وبانها لا تعلم انها انتقلت منه ويوجه برفض اعتماده بالا احتياط للتلقط لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (٣٤٠) (فان تلفت عنده) اى الواسف المدفوع اليه لا بازاء ما كبرى الدفع اليه بالوصف

بالوصف لا يلزمه الحلف انه لا يلزمه التسليم بل يطالبه بيعة عش (قوله انه لا يلزمه الخ) مفعول حلف (قوله ولم يكن تملكها) اما اذا كان تملكها فيرد عليه اليين من غير تردد لان ملكه اى رشيدى (قوله كل محتمل) والاول اقرب اى نهاية وهو قوله تردهه اليين كغيرها وفائدة الرد انه يلزم بتسليمها للدعى اى عش اى باليين المردودة (قوله فشهدت البيعة الخ) اى السالبة عن المعارض اخذا بامر انفا (قوله ان محله) اى لزوم اليد بتلك الشهادة (قوله اللفظة لاسنان) اى قوله فان اراد سقرا فى المعنى لا قوله ويوجه الى المتن وقوله كما صححه الى والمكى وإلى الكتاب فى النهاية لا قوله ويوجه الى المتن وقوله وفى وجه الى والمكى (قوله قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمعنى وبانها لا تعلم انها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ قول المتن (حولت) اى اللفظة من الاول اى معنى (قوله لا بازاء ما كراخ) اما اذا ألزمه بالدفع حاكم براه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره معنى ونهاية زاد سم وينبى ان الملتقط لو ذكر فى التعريف جميع اوصافها ثم ازمها كما بالدفع للوصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل لزوم الحاكم مر اه (قوله ما ليس له تسليمه) اى فى الواقع وان جاز فى الظاهر كما مر اه رشيدى (قوله تلف عنده) اى بعد التملك مطلقا اوقبله بتقصير منه اخذا بامر (قوله فليس بالملك تفرم الواسف) اى وانما يفرم الملتقط بدلها ويرجع به الى الواسف اه عش اى اذا لم يقبله بالملك كما ياتى آتفا (قوله ان الظالم هو ذو البيعة الخ) اى المظلم لا يرجع على غير ظالمه قول المتن (قلت الخ) اى كما قال الرافى فى الشرح اه معنى (قوله والاخ) اى اولئك يمكن المراد على الدوام بل ستة فلا فائدة لتخصيص مكة لان سائر البلاد تعرف لقطعتها ايضا فى كلامه قلب (قوله وادعائها) اى فائدة التخصيص ش اه سم (قوله لبيته) اى بان يرد قوله كغيره مثلا (قوله والا) اى وان سلنا احتمال ان المراد بذلك الخبر الدفع المذكور (فانما ما قلناه الخ) اى احتفال ان المراد بذلك دفع الاكتفاء بتعريفها سنة وانما تعرف ابد المتبادر منه اشدواقوى فينبى اخذوه واختياره (قوله ولان الناس الخ) عطف على قوله للخبر الصحيح عبارة المعنى والمعنى فيه ان حرم مكة شرفها الله تعالى مثابة للناس الخ وهى احسن (قوله كما صححه الخ) اى قوله ولو عرفة (قوله لان ذلك الخ) اى عدم حل اللفظة للملك وهذا تحليل لما صححه صاحب الانتصار (قوله لافرق) اى بين الحرم وعرفة اه سيد عمر (قوله اى جمع جميعهم) اشارة الى حذف المضاف (قوله وبالمكى حرم المدينة) فليس له حكمه فى ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارسى والرويانى خلافا للثينى نهاية ومعنى قول المتن (قطعا) اى فان ايس من معرفة مالها فينبى ان يكون مالا ضامنا امره لبيت المال اه عش (قوله للخبر) اى المار انفا (قوله كل محتمل) والاول اقرب شرح مر (قوله لا بازاء ما كبرى الخ) اى ولا فلا ضمان على الملتقط لان تمامه تقصيره شرح مر وينبى ان الملتقط لو ذكر فى التعريف جميع اوصافها ثم ازمها كما بالدفع للوصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل الزام الحاكم مر (قوله وادعائها) اى فائدة التخصيص ش (قوله دفع ايهام الخ) على انه قد يقال هذا لا يرجع الايهام (قوله

فصاحب البيعة تضمنين الملتقط) لانه بان ايهامه ما ليس له تسليمه (و المدفوع اليه) لانه بان ايه اخذ ملك الغير وخرج بدفع اللفظة ماله تلف عنده ثم غرم للوصف قيمتها فليس للملك تفرم الواسف لان ما اخذوه مال الملتقط لا المدعى (والقرار عليه) اى على المدفوع اليه لتلفه بيده فيرجع عليه الا لظا بما غرمه ما لم يقبله لانه حينئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البيعة وفارق ماله اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالا اعتراف المستند اليه (قلت لا تحمل لفظة الحرم) المكى للملك ولو بلا قصد تملك (ولا لحفظ على الصحيح) بل لا تحمل الا للحفظ ابد الخبر الصحيح لا تحمل لفظته إلا لمشدأ

لمعرف على الدوام ولا فساد البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وادعائها دفع ايهام الاكتفاء بتعريفها (قوله) فى الموسم عنده انه لو كان هذا هو المراد لبيته ولا فاهام ما قلناه المتبادر منه اشد ولان الناس يكثر تكرار عودهم اليه فرمجا دعاء ملكها او نائبه فلفظ على اخذها بتعين حفظها عليه كما غلط على القائل فيه خطأ بتغليظ الدية عليه مع عدم إساءته وخرج بالحرم الحل ولو عرفة كما صححه فى الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وفى وجه لافرق وانتصر له بخبر مسلم نبى عن لفظه الحاج اى بجمع جميعهم ثلاثا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالمكى حرم المدينة واختار الثمينى استواءهما (ويجب تعريفها) أى الملقوطة فيه للحفظ (قطعا والله أعلم) للخبر

(قوله فيلزمه الاقامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يحى هذا التخيير في كل ما التقط للحفاظ اه معنى زاد سم اى وإن لم يكن يحرم مكة وتقدم ان ما التقطه للتملك لودفعه للقاضي لزمه القبول اه (قوله عند امين) اى غير الحاكم فلوان عدم امانته فيحتل تضمن المتقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويحتل خلافا قياسا على ما لو اشهد مستور وبانا فاسقين ولعله الاقرب اه ع ش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتبريقه سم على حجة اه ع ش (قوله قال الغزى الخ) معتد اه ع ش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرع) لو اخذ لقطة اثنان فترك احدهما حقه من الالتقاط للآخر لم يسقط وإن اقام كل منهما بينة بانه المتقط ولم يسبق تاريخ احدهما فامارتا وتساقطتا ولو سقطت من ملتقطها فالتقطها اخر فالاول اولى به منه لسبقه ولو امر واحد اخر بالتقاط لقطة رآها فاخذها فبى للاخذ إلا ان قصد بها الامر وحده أو مع نفسه فيكون للأمر اى فى الاول اولها اى فى الثانى وهذا لا يخالف ما مر فى الوكالة من عدم تحتها فى الالتقاط لأن ذلك فى عموم الالتقاط وهذا فى خصوص لقطة وجدت ويشمل المستثنى منه ما إذا لم يقصد نفسه ولا غيره وإن رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها نهاية زاد الاسنى لانها لم تحصل فى يده وقضيته عدم ضمانها وإن تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا يضمن المدرج الحجر الذى درججه اه قال ع ش قوله لم يسقط أى فان اراد التخلص رفع الامر إلى الحاكم كما لو لم يتعد المتقط وقوله مر وتساقطنا اى فبقى فى يد المتقط فلو ادعى عليه كل انه يعلم انها حقه فان حلف لكل تركت فى يده وإن نكل فان حلف احدهما سلت له او حلفا جعلت فى ايدهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لاحدهما فكل منهما تحليف للمتقط الخ وقوله مر فدفعها برجله اى ولم تفصل عن الارض اه (كتاب اللقط)

فتلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضي اى الامين فان أراد سفر او لا قاضى أمين ثم اتجه جواز تركها عند أمين (فرع) التقط ما لا ثم ادعى أنه ملكه قبل قوله كما فى الكفاية قال الغزى ومحلّه عند عدم المنازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى أنه ملكه لا يقبل قوله فيه

(كتاب اللقط)

فعل بمعنى مفعول ولو قال له منبذ ودعى وهو شرعا طفل ينبذ بنحو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب إذا صاح ان المميز والبالغ المجنون يلتقطان لاحتياجهما إلى التمهيد والاصل فيه قوله تعالى ومن أحيأها فكانما احيى الناس جميعا وقوله تعالى وأفعلوا الخير وأركانها لقط ولاقط ولقط

(قوله ففعل بمعنى مفعول) إلى قوله وظاهر تخصيصهم فى النهاية لإلا قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله كان قال خذه إلى المتن وقوله لم يقل على إلى المتن (قوله منبذ) أى باعتبار انه ينبذ ويسمى ملقوطا ايضا باعتبار انه بلفظ اه نهاية زاد المعنى ودعيا اى للجهل بمن ينسب اليه (قوله وهو) إلى قوله لان تسليمه حكمى المعنى لإلا قوله كاعل وقوله المنصوص عليه فى النخصر وقوله فلا ينافى إلى قال الماوردى (قوله وهو) اى اللقيط ش اه سم (قوله ينبذ) ونبذ فى الغالب اما لكونه من فاحشة خوفا من العار او للعجز من مؤنته اه معنى (قوله بنحو شارع) عبارة المعنى فى شارع ومسجد او نحو ذلك لا كافل له معلوم اه (قوله فهو) اى اللقيط (قوله من مجاز الاول) اى بحسب اللغة ثم صار حقيقة شرعية نهاية سم (قوله وذكر الطفل للغالب الخ) هذا صريح فى ان المميز لا يسمى طفلا ويشعر به قول المصنف ويجوز التقاط المميز اه وهو احد قولين فى اللغة فى المصباح الطفل الولد الصغير قال بعضهم وبقى هذا الاسم حتى يتم ثم يقال صبي وحزور وياغف وسمراق وبالع فى التهذيب يقال له طفل إلى ان يتم اه ع ش (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز اه سم (قوله فكانما احيى الناس الخ) إذ باحيائها سقط الحرج عن الناس فاحياهم بالنجاة من العذاب اه معنى (قوله واركانه) اى اللفظ الشرعى معنى وشرح منهج عبارة الرشيدى اى اللقط المفهوم من اللقيط او اركان الباب اه وقال الجبىرى دفع بهذا اى بقيد الشرعى ما يلزم على كلامه من كون

فيلزمه الاقامة له أو دفعه للقاضي) قال فى الروض وقد يحى هذا أى التخيير فى كل ما التقط للحفاظ اه معنى زاد اى وإن لم يكن يحرم مكة اه وتقدم ان ما التقطه للتملك لودفعه للقاضي لزمه القبول (قوله قبل قوله) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتبريقه اه

(كتاب اللقط)

(قوله وهو) أى اللقيط ش (قوله فهو) اى اللقيط من مجاز الاول قد يقال هذا بحسب اللغة أما فى عرف اهل الشرع فهو حقيقة كما فى نظائره (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز

وستعلم من كلامه (انقطاع النبوة) (٢٤٣) أي المعارض والتعير به الغالب أيضا كاعلم (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن

الهلاك هذا إن لم به جمع ولوم ترتب على المعتمد ولا يفرض عين وفارق مامر في اللفظة بأن المغلب فيها معنى الاكتساب المجبول على حبه النفوس كالوطء في النكاح) ويجب الاشهاد عليه أي الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (في الاصح) لئلا يسترق ويضع نسبة المبنى على الاحتياط له أكثر من الحال ووجوبه على ما معه المنصوص عليه في المختصر وقع بطريق التبع له فلا ينافي ما مر في اللفظة ومتى ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة إلا أن تاب وأشهد فيكون التقاطا جديدا من حيث كان السبكي مصرحا بأن ترك الاشهاد فسق نعم قال العاوردى وغيره متى سلط له الحاكم سن ولا يجب لأن تسليمه حكم يفتى عنه انتهى وإنما يتأتى هذا التعليل على الضعيف أن تصرف الحاكم حكم مطافا فالوجه لتعليه بأن تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فاعفى عنه ويجوز التقاط الصبي المميز لأن فيه حفظا له وقيامًا بترتيبه بل لو خشي ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصي وقاض وملتقط لكافله (وإنما تثبت ولاية الالتقاط

الشيء ركنًا لنفسه وحاصل الدفع أن الذي جعل ركنناه للقط للمعوى بمعنى مطلق الاخذ والاول للقط الشرعي وهو واخذ الصبي والمجنون الذي لا كافل له معلوم اهـ (قوله) وستعلم من كلامه) أي يعلم الثالث من قوله التقاط الخ والثاني من قوله ولما تثبت ولاية الالتقاط الخ وأما الاول فن قوله المنبذ (قوله) للغالب) إذ مثله ما إذا كان ماشيا وليس معه احدا بهيجري (قوله) كاعلم) لعله من قوله له إذا أصبح الخ سم وشيدى قول المتن (فرض كفاية) ولو على فسقه علوا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أي فعل الحاكم انتراع منهم ولعل سكوته عن هذا العلم من كلامهم اهـ (قوله) جمع) أي متعدد اهـ نهاية (قوله) (ولا) أي بان علم واحد فقط (قوله) ما مر في اللفظة) أي من الاستحباب قول المتن (ويجب الاشهاد) أي لرجلين ولو مستورين لأنه يمسر عليه اقامة العدلين ظاهره اوطاها اهـ (قوله) مشهور العدالة) أي ثابته بان تثبت بالركيين واشتهرت حلا لفظ على فرده الكامل فغيره كستور العدالة من باب اولي اهـ (قوله) (ووجوبه) أي الاشهاد (وقوله على مامعه) أي كنيهاه (وقوله المنصوص عليه) أي الوجوب (وقوله بطريق التبع) أي للقط وقياس ما مر في اللفظة من امتناع الاشهاد إذا خاف عليهما من ظالم انه هنا كذلك اهـ (قوله) وسأقي عن السيد عمر ما يوافقه (قوله) فلا ينافي ما مر الخ) أي من انه لا يجب الاشهاد اهـ سم (قوله) في اللفظة) وقد يقال لا منافاة وإن لم تعتبر التبعية لأن المغلب فيها معنى الكسب وفي الالتقاط الولاية على اللقط ومامعه اهـ (قوله) لم تثبت له ولاية الحضانة) فيجوز الانتزاع للقط ومامعه منه والمتزعم منه وعن باقي الحاكم اهـ وروض مع شرحه يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله) (لأن تاب الخ) قضية جعله الولاية مسلوقة إلى التوبة إن ترك الاشهاد كبيرة وفيه دكلام السبكي الاتي اهـ (قوله) جديدا من حيث (الخ) صريح في انه لا يشترط مدة الاستبراء وهو قياس ما عتمده الشارح وصاحب المعنى والنهاية فيما سياتي في باب النكاح إذا تاب وسأقي ثم عن ابن المقرئ اشتراط فعله هل يقال هنا بتأخير أو يفرق محل تأمل ومر في اللفظة انه إذا عارض فيها قصد الحيانة في الاتناء ثم زال ما بقي فيه نظير ما ذكرهنا فراجع اهـ سيد عمر وتقدم عن عرش في اللفظة ترجيح عدم اشتراط الاستبراء (قوله) (على الضعيف الخ) أي من حيث اطلاقه والإفسيق في الفرائض انه حكم في قضية فست اليه وطلب منه فضلا هـ (قوله) بان تسليم الحاكم فيه الخ) أي وإن لم يكن مجلسه احد ففعل وجهه انما يفعله الحاكم كمشتر امره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة اهـ (قوله) (ويجوز) إلى قوله وقضية كلامه في المعنى إلا قوله بل لو خشي إلى ويجب وقوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله لكن إلى المتن (قوله) (ويجوز التقاط المميز) هذا اللفظ من المتن في النهاية وكذا كان في أصل الشارح ثم اصلح وكتب بالمداد الأسود وليس في المعنى معدودا من المتن ففعل النسخ مختلفة اهـ سيد عمر اقول وعلى كل فهذا مكرر من قول الشارح السابق إذا أصبح ان المميز البالغ المجنون يلتقطان (قوله) بل لو خشي ضياعه لم يعد الخ) عبارة شرح الهجة وقط غير بالزولو يميز أن يذ فرض اهـ وهي كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا صنع المنهج وشرح فليراجع سم وعش (قوله) (ويجب رد الخ) أي بان ياخذ الواجد له وبوصله اليه وليس المراد انه إذا اخذه يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء اهـ (قوله) (وقاض) كان مراده ما إذا كان القاضى تعاطى كفايته بالفعل وإلا فالقاضي له الكفالة العامة الشاملة لكل من لا كافل له وفي لونه فلو وجب الرد مطلقا لناف ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الالتقاط إلى اذن الحاكم وغير ذلك من فروغ الباب كما هو واضح لمن تتبعها فتأمل ثم ينبغي ان يحل أي الرد للقاضي حيث لا يخشى عليه منه اهـ سيد عمر قول المتن (وإنما تثبت ولاية الالتقاط الخ) ولا تقتصر إلى اذن الحاكم لكن يستحب دفعه اليه لعدم وجد وجد فاعطاه غيره لم

(قوله) كاعلم) كانه من اذا الاصح الخ (قوله) فلا ينافي ما مر) أي أنه لا يجب الاشهاد (قوله) (وإنما يتأتى هذا على الضعيف الخ) كذا شرح مر (قوله) فالوجه لتعليه بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد الخ) يحتمل أن محل الاكتشاف بتسليم الحاكم إذا كان في مجلسه شاهدان أو واحد معه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده احد

والأفلا كافر العدل في دية التقاطه وبحث ابن الرفعة جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالتوارث وغالقه الأذري بناء على الأصح
انه لا يقر على انتقاله لدين لمصلحة الا لازم من تمكنه من التقاطه وفيه نظر لان المتعق (٣٤٣) الانتقال الاختياري على انه قد يخير بين

الدينين كما يأتي قبل نكاح
المشرك (عدل) ظاهرا
فيشمل المستور وسيصرح
باهليته لكن يوكل القاضي
به من رايه خفية لئلا
يتأذى فاذا وثق به صار
معلوم العدالة (رشيد) ولو
انكاهه شأن سائر الولايات

على الغير وقضية كلامه
وجود العدل مع عدم الرد
ولا ينافيه خلافا لمن ظنه
اشتراطهم في قبول الشهادة
السلامة من الحجر لان العدالة
السلامة من الفسق وإن لم
تقبل معها الشهادة والسفيه
قد لا يفسق وبحث الأذري
اعتبار البصر وعدم نحو
برص اذا كان الملتقط يتعاهده
بنفسه كافي الحاضنة (ولو
التقط عبد) اى قن ولو مكاتباً
ومعضا ولو في نوبة تكارجه
الأذري وغيره (بغير اذن
سيده انتزع) اللقط منه
لانه ولا يقر تبرع وليس من

اهلهما (فان علمه) اى
التقاطه (فاقره عنده او
التقط غير المكاتب) باذن
سيده كان قال له خذوه وان
لم يقل لى فيما يظهر خلافا
لما يوهمة كلام شارح
وشرط قوله ذلك له وهو
غائب عنه عدالة الفتن
ورشده فيما يظن (فالسيد

يجز حتى يدفعه الى الحاكم قاله الدرهم اه معنى (قوله والا) اى وان كان محكوما بكفره بالدار اه
معنى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المعنى والنهاية عبارة الاول ومقتضى كلامهم جواز التقاط
اليهودي للنصراني وعكسه وهو كذلك كالارث وان قال ابن الرفعة لاره منقولاً اه عبارة الثاني والوجه
كأنه ان الرفعة جواز الخ خلافا للأذري اه (قوله وعكسه) اى ثم بعد البلوغ ان اختار دين ابيه
فذلك والابان لم يختره لجهله به او غيره فهو على دين الا لفظ فقر عليه لا ناقراً كالماليه يهودي والنصراني على
دينه وهذا المالم لم يمل له ملة يطالب منه تمسكها كان كن لم يتمسك في الاصل بدين ثم ما لم يطلب منه التمسك فملته وقد
سبق له قبل تمسك بملة الا لفظ اقر اه ع (قوله) وسيصرح باهليته اى بقوله ويقدم عدل على مستور
(قوله يوكل القاضي به الخ) اى وجوباً و (قوله من رايه الخ) ظاهره الا كفاء با واحد ومؤنه في بيت
المال و (قوله مع عدم الرد) اى وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يفسق اى بان يضع المال
بغير فاحش مع الجهل بقيمته والفاسق قد لا يحجر عليه بان بلغ مصلحاً لدينه وماله ثم فسق اه ع (قوله)
ولا ينافيه اى وجود العدالة مع عدم الرد (قوله لمن ظنه) اى المناقاة (قوله وبحث الأذري الخ)
عبارة النهاية والوجه كأنه الأذري الخ (قوله وعدم نحو برص) كالجدام ونحوه مما يفتقر عادة
اه ع (قوله ولو مكاتباً الخ) ومدبر او معلقاً بعتقه بصفه وام ولد اه معنى قول المتن (انتزع) والمتنزع
هو الحاكم كما مر عن شرح الروض قول المتن (فاقره عنده) يتجه استثناء المكاتب لان مجرد اقراره لا يزيد
على مطلق امره بالتقاط الذى لا يكون السيد بمقتضى كايأتى انفاو البعض في نوبة نفسه اذ مجرد اقراره
لا يزيد على مطلق اذنه مع بطلان التقاطه حيث زعم عدم وقوعه للسيد كما يأتي ايضا فتامله اللهم الا ان
يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث بذلك مع مر فوافق سم على حجج
اه ع اقول و ظاهر شرح المنهج استثناء المكاتب و ظاهر الروض مع شرحه استثناءه والمبعض في نوبة
نفسه فلا يرجع (قوله وشرط قوله ذلك له) اى قول السيد لفته خذوه اى كفاية هذا القول (قوله) وهو
غائب عنه اى والحال ان السيد غائب عن الفتن وقت التقاطه (قوله عدالة الفتن الخ) خبر وشرط الخ
(قوله والعبد نائبه الخ) اذ به كيد و لا بد ان يكون اهلاً للترك في بده اه معنى (قوله بخلاف المكاتب) الاولى
واما المكاتب فلا يكون الخ (قوله ولو اذن) اى قوله له وجوباً بالمعنى الا قوله مالم يقل اى المتن وقوله ولو كافر
لقطاً (قوله ولو اذن المبعض) يحتمل قول المصنف بغير اذن سيده اه ع (قوله لمبعض الخ) عبارة النهاية
والمعنى ولو اذن لمبعض ولا مهاباة او كانت والتقط في نوبة السيد فكالفتن او في نوبة المبعض فباطل في اوجه

لم يكف تسليمه لانه وان كان شاهداً الا ان كونه لقطاً لا يثبت بشاهد واحد مر (قوله بل لو خشى ضياعه
لم يرد وجوب التقاطه) كذا شرح مر وعبارة شرح البرهجة لقط غير بالغ ولم يرد ان ينفرض انتهى
وهي كالصريح في وجوب التقاط المدين مطلقاً كذا اصنع المنهج وشرحه فلا يرجع (قوله وبحث ابن الرفعة
الخ) اعتمده مر (قوله لان المتعق الانتقال الاختياري) قضيته انه يتمتع بالتقط في دية ويحمل هذا انتقال
اضطر ارى فليظن (قوله وبحث الأذري الخ) كذا شرح مر (قوله كارجحه الأذري) اعتمده مر (قوله)
في المتن فاقره عنده يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق امره
بالتقاط الذى لا يكون السيد بمجرد ملة قطاً كما يأتي في قوله بخلاف المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه اذ
مجرد اقراره فيها لا يزيد على مطلق اذنه فيها مع بطلان التقاطه حيث زعم عدم وقوعه للسيد كما يأتي في قوله ولو
اذن المبعض الخ فتامله اللهم الا ان يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث
بذلك مع مر فوافق (قوله بخلاف المكاتب الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو التقط صبي الخ)

الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية بخلاف المكاتب لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الالتقاط لاستقلاله ولو لا لقطاً لانه
غير حر فينزع منه ولا يكون السيد لقطاً الا ان قال له التقط لى ولو اذن لمبعض ولا مهاباة او وثم مهاباة وهو في نوبة السيد فكالفتن
أوفى نوبة المبعض فباطل على الاوجه مالم يقل له عنى كاهو ظاهر فيكون نائبه (ولو التقط صبي) أو مجنون

تخصيصهم الانتزاع بالحاكم
انه لو اخذاه من واحد
من ذكر لم يقر وعليه في فرق
بين هذا واخذه ابتداءً بانه
هنا وجدت يبدو انظر فيها
حيث وجدت انما هو
للحاكم بخلاف ما اذا لم
توجد فانه في حكم المباح
فاذا ناهل اخذه لم يعارض
اما المحكوم بكفاره بالدار
فيقر يبدل الكافر كافر (ولو
ازدحم اثنان على اخذه)
فاراد هكل وهما اهل (جمله)
الحاكم عند من يراه منها
او من غيرهما) إذ لا حق
لها قبل اخذه فلزمه فعل
الاحطه (وان سبق واحد
فالتقطه منع الآخر من
مزاحمة للغير السابق من
سبق الى ما لم يسبق اليه فهو
أحق به أو ما لم يلتقطه فلا
حق له وان وقف على راسه
ويتردد النظر فيما لو سبق
بوضع يده على بدنه أو بجرحه
على الأرض من غير أخذه
هل ثبت به حق أو لا وظاهر
تعبيرهم بالاخذ يقتضي
الثاني لكن الذي يتجني
الجرانه لاخذ لان المدار
على الاستيلاء هو يحصل
بالجر لا بجر وضع اليد من
غير أخذ (وان التقطاه
معا وهما اهل) لحفظه
وحفظ ماله (فالاصح انه
يقدم غنى) وظهر ضبطه
بغنى الزكاة بدليل مقابله
بالتفكير (على فقير) لانه

الوجهين اه قول المتن (أوفاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر اى حاله اه سم على حجج والمراد
انه لم يكن ظاهر العدالة والام ينزع منه كاسر ان المستورد يصح التقاطه ويؤكد الحاكم من راقبه خفية
اه عش (قوله ولو كافرا) اى ولو كان كل من الصبي وماعطف عليه او كل من الفاسق والمجور عليه
اه سيدعمر اقول الاولى تاخير هذه الغاية عن قوله لقيطا ويقولو مسلما (قوله لقيطا) ولو كافرا اه
رشيدى قول المتن (مسلم) اى حقيقة لا تكون مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم
يحكم باسلا موه يتضح قوله اما المحكوم بكفاره اه عش (قوله اى انتزعه الحاكم) ظاهره ان غير
الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي انه اذا تعذر كان لغيره الانتزاع مر اه سم (قوله اهل) اى اللاتقاط
(قوله من واحد) متعلق باخذه (قوله من ذكر) اى من القن والصبي وماعطف عليه مر اه بحجى
(قوله وعليه) اى الظاهر المذكور (قوله بين هذا) اى اخذ الامل من واحد من ذكر وكذا قوله هنا
(قوله فيها) اى فى اليد اى فى المسبوق بها (قوله لم يعارض) اى لامن الحاكم ولا من غيره اه عش
(قوله اما المحكوم بكفاره بالدار) عبارة المنى وخرج بالمسلم المحكوم بكفاره (قوله بالدار) اى بان
وجده وليس بها مسلم اه عش (قوله فيقر في يد الكافر) وكذا يبدل المسلم كاسياتى اه معنى
(قوله وهما اهل) اى فلو كان احدهما غير اهل فهو كالمسلم فيستقل الامل به فاقى سم من ان الامل له
نصف الاول اى بوعين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيد الحق لا يثبت لا كثر من واحد
ماسياق من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد شرك بينهما اه عش قول المتن
(من يراه منها) فضيته انه ليس له جعله تحت يدها معا وعليه فقد وجب بان جعله تحت يدها قد يؤدى
الى ضرر الطفل بتواكلهما فى شانه اه عش اقول وسياق في شرح فان استويا قرا ما يصرح به (قوله
في الجرح ان لاخذ) الاولى انه لاخذ في الجردون وضع اليد (قوله لحفظه) اى قول المتن ونفتقته النهاية
الاقوله بقديم مقيم الى المتن وقوله وان كانت اقل فساد الى البداية وقوله ولو لمحلة الى بل لثله قول المتن
(يقدم غنى على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الاول مستورا للعدالة والثاني معلوما على الارجح
اه قبل والاوجه خلافه اه سم وسياق ما يتعلق به (قوله بغنى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب
ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر في الوقف على الفقراء بدخل فهم الغنى بكسب ويشعر به
قول شارح وقد بوا سيه الخ نعم لو كان احدهما كسوبا والآخر لا كسب له قدم ذوالكسب اه عش
(قوله ولا عبرة) الى قوله كذا قالوا فى المنى الا قوله على ما بحث (قوله ولا عبرة بتفاوتهما) عبارة شرح
الارشاد للشارح ويؤخذ منه اى التعليل بكون حظ الطفل عند الغنى اكثر انا هو علم الغنى شحا مفرطا

قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لأن الحظ حيث عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلاف هذا سم على حج
اه ع ش عبارة الثانية والمعنى وظاهر انه يقدم الغنى على الفاقة وإن كان الاول بخيلا أه قال ع ش قوله ر وإن
كان الاول بخيلا ظاهره وإن افطر في البخل أه (قوله أحدهما) أي الغنيين (قوله) ولا يقدم مقيم الخ عبارة المعنى
لأنه لو ادحم على اخذ لقيط يلد أو قرية طاعن إلى بادية أو قرية وآخر مقيم فلقم أولي لأنه أرق به وأحوط
لنسبه لا على طاعن يظن به بل يلد أخرى بل يتوبان بناء على انه يجوز للفرد نقله إلى بلده كسبأني واختار
المصنف تقديم مرقى مقيم بالقرية على بلدى طاعن ونقله عن ابن كعب لكن منقول الأصحاب أنها يتوبان
كما نقله هو تبعا لرقى أه قول المتن (وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لأن
مصلحة العدل باطنا أرجح من مصلحة الغنى إذ قد لا يكون عدل في الباطن ويسترق لعدم الديانة المانعة له سم
على حج اه ع ش عبارة البجيرمي قوله وعدل باطنا ولو فقير أعلى مستور ولو غني أبادى ومثله في سم عن م
اولا ثم اعتمدت في مرة أخرى تقديم الغنى المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش
اه وقدر من شرح الارشاد ما يؤيده وأما تعليل سم خلاله بما مرنا فقد يتبع ما في المستور فديكون
عدلا عند الله دون العدل باطنا عبارة المعنى ويقدم عدل باطنا بكونه مترك عددا كم على مستور أي عدل
ظاهر انا بل يعلم فسقه ولم يعرف تركيته عندنا كما الما العدل عند الله فلا يعلمه إلا الله أه (قوله) ولا يقدم مسلم
على كافر الخ (ولامرأة على رجل) كذا في المعنى (قوله قال الأذري الخ) عبارة الثانية الأمرضة في
رضيع كآبحة الأذري والأخيلة تقدم على المتروكة كآبحة الزركشي أه قال ع ش ظاهره م ر وإن كان
الزوج من عاداته أن لا ياتي بيت زوجته إلا أحيانا أو كانت صنعته نهارا أو لا ياتي زوجته إلا بعد حصنة من
الليل لأنه ر بما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل إلى من يقوم به وظاهره أيضا ولو باذن الزوج أه (قوله)
وبحثه تقدم الخ عبارة الثانية وما بحثه أي الأذري عن تقديم الخ صحيح حيث ثبت لها الولاية بالشرط
المأراه (قوله) يتأفها ممر عن الخ) فيه أن هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافي المقيد
لجواز حله على ما إذا انتفى عنه ذلك المقيد فإين المناقاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله أي الأذري كافي شرح
الروض أن قيل باهليتهم للاتقاط فعلى هذا لا توهم للنسابة سم وسيد عمر (قوله في الصفات) إلى قول المتن
وإن للغريب في المعنى الأقوله وإن اعترضوا وقوله وإن كانت أقل إلى والبادية (قوله) ولعدم ميله طبع الخ
أي بخلاف تخيير الصبي المميز بين أبويه لتعويهاهم ثم على الميل الناشئ عن الولادة أه معنى (قوله) واجتماعهما
مشق الخ) عبارة المعنى ولا يهايا بينهما الأرض باللقبط ولا يترك في يدهما التعتذر أو تعسر الاجتماع على الحضنة
أه زاد شرح الروض ولا يخرج عنهما لما فيه من إبطال حقهما أه (قوله) وليس للقارع) أي من خرجت
له القرعة (ترك حقه) أي الآخر أه معنى أي قائم به وهل يسقط حقه به أم لا فيه نظر والظاهر
الثاني فيلزمه به القاضي لأنه بالتقاطه تبين عليه تركيته أه ع ش (قوله) كالمفرد) أي كما أنه ليس
للفرد نقله إلى نقله إلى غيره أه معنى (قوله) بخلافه قبل القرعة) عبارة المعنى ولو ترك حقه قبل القرعة أنفرد

على الغنى خلافا لما يؤممه كلام الحامو أي أن كان أحدهما بخيلا والآخر جادا فيقدم كآبحة الغنى على الفقير
لأن حظ الطفل عندها أكثر ويؤخذ منه أنه لو علم شح الغنى شحما فمرط أقدم الفقير الذي ليس كذلك عليه
لأن الحظ حيث عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلاف هذا الأخير (قوله) والاستويا راجع شرح
البهجة (قوله) في المتن وعلى مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لأن مصلحة
العدالة باطنا أرجح من مصلحة الغنى مع السترة قد لا يكون عدل في الباطن ويسترق لعدم الديانة المانعة
له (قوله) ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور فزيد مزية
عدالة المسلم كزيد مزية العدل باطنا (قوله قال الأذري الخ) اعتمده م ر (قوله) يتأفها ممر عن الخ
فيه أن هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافي المقيد لجواز حله على ما انتفى عنه ذلك
المقيد فإين المناقاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله كافي شرح الروض عنه أن قيل باهليتهم للاتقاط فعلى

أحدهما ينحو سخوا وحسن
خلق على ما بحث ويقدم
مقيم على طاعن إلى محل يمنع
من نقله إليه وإلا استويا
كذا قالوه ونازع فيه
الأذري وغيره (وعدل)
ولو فقيرا باطنا (على
مستور) احتياط للقيط
ولا يقدم مسلم على كافر في
محكوم بكفره ولا امرأة
على رجل وإن كانت أصبر
منه على التريفة قال الأذري
بحثا الأمرضة في رضيع
وبحثه تقدم بصير على أعمى
وسليم على مجذوم أو أبرص
يتأفها ممر أنه لاحق لهما
بقيدته فعلى أن لها حق يتجه
ما قاله (فان استويا)
في الصفات المعبرة وأشاحا
(أقرع) بينهما إذ لا مرجح
ولعدم ميله لهما طبع لم
يخير المميز بينهما واجتماعهما
مشق كالمهاياة بينهما وليس
للقارع ترك حقه كالمفرد
بخلافه قبل القرعة (وإذا
وجد

بلدى لقيطايلىد) أوقرية (فليس له نقله) ولولوغير نقله كما نقله وأقره وان اعترضنا (إلى بادية) لنحشو نفعيها وفوات أدب الدين والديان ومن ثم لوقربت البادية من البداء والقرية بحيث يحصل ذلك منأى بلا كبير مشقة فيإظهارهم لم يمنع ولوجه بدلهم بنقله لقرية وان كانت أقل فسادا وقيل يراعى فبقوله إليها لانها والبادية (٣٤٦) خلاف الحاضرة وهي الهامة فإن كانت أوقرية أو كثر قبلدا وعظمت فديةا وكانت ذات زرع وخصب فريف

به الآخر اه قول المتن (بلدى) أوقروى أو بدوى نهاية معنى (قوله) ولولوغير نقله) كتجارته زيارة اه شرح الروض (قوله) ولولوغير نقله) يشمل ما إذا كان يرجع عن قرب لميراجع اه رشيدى (قوله) فريف) قضيته اعتبار العمار في معنى الرف وظاهر ما تقدم في باب المنأى خلاه إلا أن يقال تسميتها عمارا باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما في أحيا الموات من تسمية تهبة الأرض للزراعة ونحو عماره إلا أن هذا الجواب يبعد جعله العمار مقسما اه عرش عبارة المتن البادية خلاف الحاضرة لأن الحاضرة المدن والقرى والريف والقرية هي العمار المجتمعة فإن كبرت سميت بدوان اعظمت سميت مدينته والريف هي الأرض التي فيها زرع وخصب اه وهي كالصريح في عدم اعتبار العمار في معنى الرف قول المتن (والاصح) أن له نقله إلى بلد آخر) والنقل من بادية إلى بادية ومن قرية إلى قرية كالنقل من بلدى إلى بلداه معنى (قوله) السابق) أى في شرح إلى بادية (قوله) توصل الأخبار) أى على العادة اه عرش (قوله) وأمن الطريق) والمقصده اه شرح الروض عبارة عرش قوله وأمن الطريق أراد بالطريق ما يشمل المقصده فلا يتأني قوله والآتي وان شرط جواز النقل إلخ حيث جعل الشرطه ناك ثلاثة اه (قوله) بالشربطين إلخ) أى توصل الأخبار وأمن الطريق (قوله) لم امر) انظر ما مراده به اه رشيدى اقول لهذا راجع للذين فراده به بعدم المخذور السابق (قوله) وحيث منع إلخ) عبارة المتن على الخلاف في الغريب المختبر امانته فان جهل حاله لم يقربه قطعا اه (قوله) وحيث منع إلخ) أى كان أراد النقل إلى ما منع النقل إليه اه سم (قوله) وهذه) أى مسئلة المتن اه رشيدى (قوله) مغايرة إلخ) إذا الثانية على ما ذكره اخص من الأولى فليس المراد بالمغايرة تبانيتها اه عرش (قوله) لن زعم إلخ) وافقه المتن عبارة تهذه المسئلة لاحاجة لذكره إيدخلوها في المسئلة قبلها اه (قوله) وصدق الأولى) هذا لا يمنع أن تلك تعني عن هذه بل تدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه سم وعرش قول المتن (بيادية) في محلة أو قبيلة اه معنى (قوله) وإلى قرية) إلى المتن في المتن قول المتن (بدوى) أوقروى اه معنى (قوله) وهو ساكن البدو) يقتضي أن البدو كالبادية اسم للبحل أو هو على تقدير مضاف أى محل البدواه سيدعمر (قوله) فان أقام به إلخ) عبارة المتن فان أراد المقام به أقر بيده اوتق إلى بدوا بادية فعلى ما تقدم اه (قوله) ولوحلته من بلد إلخ) قد يناقش فيما تقدم من أنه يجوز نقله من البلد إلى البادية إذا قربت من البلد إذ قضيته جواز النقل من محلة إلى محلة أخرى مطلقا بقياس الأولى لأن الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت وتو ثابنت لا يصل إلى رتبة الاختلاف بين البدو البادية اه سيدعمر وأشار عرش إلى دفع المناقشة المذكورة مانأضه قوله ولوحلته من بلد إلخ لا ينافيه قوله السابق ومن ثم لوقربت البادية من البدلإلخ لا مكان محل ما هنا على ما لو فحش الطرف المنقول إليه عن المنقول منه بحيث يحصل في العود إلى المنقول منه مشقة كبيرة اه اقول ويؤيد المناقشة قول الشارح الآتي لأن أطراف البادية كمحال البدلإلخ (قوله) لكن يلزمه نقله إلخ) أى بان ينتقل معه إلى الأمانة كانت مسكنه أو يقيم مقامه أم ياتولى امره في الأمانة كان مسكنه غيرها اه عرش (قوله) والظاهر انه) أى اللقيط (من أهلها) هذا لا توهم للنافاة (قوله) ولولوغير نقله) قال في شرح الروض كتجارة وزيارة (قوله) وحيث منع) أى كان أراد النقل إلى ما منع من النقل إليه (قوله) وصدق الأولى إلخ) هذا لا يمنع أن تلك تعني عن هذه بل يدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه (قوله) أو غريبا عنهما) لا ينافيه قوله وإذا وجد بلدى لصدقه بما إذا وجد بغير بدوه وهذا قال بدو لم يقل ببلده (قوله) لأن أطراف البادية) نظير البحث السابق في غيرها بقوله ولوحلته من بلد إلخ (قوله) وعلمنا تقرر إلخ) كذا شرح م ر

(والاصح أن له نقله) من بدو وجد فيه (البلد آخر) ولولو للقلعة لعدم المخذور السابق لكن يشترط تواصل الأخبار وأمن الطريق والامتنع ولولو لدون مسافة القصر (و) الاصح (ان) للغباء ان التقط ببلد أن ينقله إلى بلده) بالشربطين المذكورين فيما يظهر لأممر وحيث منع زرع من يده لئلا يسافر به بعتق من ثم بحث الأذنى انه لو التزم الإقامة ووثق منه بها أقر يده وهذه مغايرة لثقل قلبها خلافا لمن زعم اتحادها لافادة هذه انه غريب باحدهما فقط وصدق الأولى بمالو كان مقيما بهما أو باحدهما أو غريبا عنهما نعم لوقال أولا ولولو غريبا أفاد ذلك مع الاختصار (وان ووجه) بلدى (بيادية) أمنة فله نقله إلى (بلد) وإلى قرية لانه أرفق به أما غير أمنة فيجب نقله إلى ما من ولومقصده أن بعد (وان) ووجه بدوى (وهو ساكن) البدو (بباد فكا لخضرى) فان أقام به فذاك والام ينقله لادون من محل وجوده ولو محلة من بلد اختلفت محلاتها فيما يظهر لمثلله أو أعلى

بالشربطين السابقين (أو) ووجه بدوى (بيادية) أقر يده) لكن يلزمه نقله من غير أمانة إليها (وقيل أن كانوا ينتقلون للجمعة) بضم فسكون أى أطاب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لأن فيه تضيقا بالنسبة والاصح انه يقر لأن أطراف البادية كمحال البلد الواسعة والظاهر انه من أهلها فيكون احتمال ظهور نسبة فيها أقرب من البلدة وعلمنا تقرر ان له نقله من بلد أوقرية أو بادية لمثلله ولاعلى منه لادونه

وان شرط جواز النقل مطلقا من الطريق والمقصود توصل الاخبار واختيار امانة (٣٤٧) الالفاظ (ونفقتة ماله) كغيره (العالم

كوقف على القضاء)

وموصى به لم لا يقال كيف

صح الوقف عليهم مع عدم

تحقق وجودهم لا نقول

الجهة لا يشترط فيها تحقق

الوجود بل يكفي إمكانه كما

دل عليه كلامهم في الوقف

ثم رايت الركني صرح

بذلك واضافة المال العام

اليه تجوز لانه حقيقة لاجبة

العامه وليس ملكه ولا

يصرف له من وقف الفقراء

لان وصف الفقراء لا يتحقق

فيه قاله السبكي وخالفه

الاذري اكتفاء بظاهر

الحال انه فقير (او الخاص

وهو ما اخص به كتاب

ملفوظه عليه) فلبوسة له

التي باصله اولى) ومفروشة

تحت) ومغلى باوادة

عنانها يده او مشدودة

بنحو سطره (وما في جيبه

من دراهم وغيرها ومهده

الذي هو فيه (ودنانير

مشورة فوقه وتحت) اجامعا

لان له بدا واختصاصا

وقضية المتخير في

ذلك واعتراض بان الوجة

انه يقدم الخاص أولا

(وان وجده) وحده

(في دار) لاتعلم لغيره

او حانوت او بستان

او خيمة كذلك وكذا

قرية كما ذكره الماوردي

وغيره لكن استبعد ذلك

في الروضة ثم بحث انها ليست

كذلك (فهي) وما فيها

(له) ليدفان وجدها غيره

اي الابدية (قوله والمقصود) لم يتقدم له ذكر في كلامه اه رشيدى وتقدم عن عرش الجواب بان الشارح اراد فيما مر من الطريق ما يشمل المقصد قول المت (ونفقتة) اي القيط ومثله حضائنه اه معنى (قوله وموصى به) الى قول المت ودنانير في المعنى الا قوله كادل عليه الى واضافة المال وقوله ولا يصرف له الى المت وإلى قوله وبستان في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه منه وان لم يكن ملكه بعموم كونه لقطا او موصى لوقد يكون المال له بخصوصه كالوقف عليه نفسه او الهبة او الوصية ويقتل له القاضى من ذلك ما يحتاج الى القبول اه معنى (قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه اه نهاية قال عرش قوله مر وهو اوجه وعليه فلو تبين له مال او منفق فالتقاس الرجوع بمصرف له عليه اه (قوله فلبوسة له الخ) عبارة المعنى وملبوسة له كما صرح به في المحرر واسقطه من الروضة لغرضه ما ذكر بطريق الاولى اه (قوله عنانها يده الخ) اورا كب عليها نهاية ومعنى (قوله مشدودة) اي عنانها اه عرش (قوله وقضية الميت التخير في ذلك) وهو كذلك وان قال في التوشيح لم اجديه فقلوا وقال بعض المتأخرين الالفة تقدم الخاص فلا ينفق من العام الا عند فقد الخاص اه معنى واعتمد النهاية لا الاعتراض وقالوا الوجة كما افادة بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت اوفى

كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه (قوله لاتعلم لغيره) اي لا يعرف لها مستحق اه معنى (قوله او بستان) عبارة النهاية ولا يحكم له ببستان وجدفيه في آوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكانها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا يضيعة وجدفها كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكانها والمراد كما نبه عليه الزركشي يكون ما ذكره له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع اه لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندي انه ملكه اه وكذا في المعنى الا قوله وهو كذلك وقوله واخذ الى والمراد في الاسنى الا قوله وهو كذلك وقوله والمراد الخ قال عرش قوله فلا يسوغ الخ فائدة ذلك انه لو ادعاه احد بدينه سلم للمدعى اه (قوله كذلك) اي لا يعلم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة (قوله للبد) الى قوله ثم ان بان في النهاية الا قوله او لهم بحسب الرؤوس وقوله مطلقا وقوله يؤيده ما ياتي الى وعلى الاول وقوله يؤيده ما مر آتافان السبكي وقوله ولو حالالا (قوله منبذ الخ) بالرغم بدل من غيره (قوله فهي لها) كالوكانا على دابة فلوركبها احدهما وقادها الآخر فللاول فقط لتام الاستيلاء ولو

(قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه شرح مر (قوله واعتراض بان الوجة الخ) لا يثبت ذلك كلام المصنف ان جعلت اول التوزيع (قوله او بستان) ولا يحكم له ببستان وجدفيه في آوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكانها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا يضيعة وجدفها كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكانها والمراد كما نبه عليه الزركشي يكون ما ذكره له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع اه لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندي انه ملكه شرح مر (قوله او كامل فهي لها) كالوكانا على دابة فلوركبها احدهما وقادها الآخر فللاول تمام الاستيلاء وما في الروضة عن ابن كنج من انها بينهما وجه كما قاله الاذري والصحيح انها للراكب والحق بذلك الاذري ايضا ما لو كانت الدابة مربوطة بوسطه وعليها ركب معترضا بذلك قول الشيخين انها بينهما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلة للراكب ومعيناه فلا بد معه بخلاف ما هنا فان ربطا بوسط الطفل قرينة ظاهرة على ان له فيها يد او يدال راكبا ليست معارضة لها فقسمت بينهما هذا والوجه فيها ايضا ان البدل راكب كالتى قبلها شرح مر (قوله ويتردد النظر فيما لو وجده الخ)

منبذ او كامل فهي لها او لهم بحسب الرؤوس ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار لكنه في هوائها

لانه لا يسمي فيها عاقل ان كان باباوة فولا يلاف وجوده باطحا الذي لا يصعد له منها لان هذا يسمي فيها عاقل (وليس له مال مدفون تحته) يحمل كل محكمه كلكه كير جاس (٨٤٣) على ارض تحتها دفين وإن كان بورقة معلقة به انه له نعم بحث الاذرى انه لو اقبل خيط

كان على الدابة المحكوم بكونها له شيء، فله ايضا نهاية ومعنى (قوله لانه لا يسمى الخ) عبارة التهاية والاقرب لانه لان الخ قال عشرين قوله وهو الاقرب لا اى عدم الحكم بكونه له اى قول المتن (مال مدفون تحته) وحكم هذا المال ان كان من دين الجاهلية فركاز والانتفاضة اى معنى (قوله يحمل) الى قوله ان رآه فى المني الا قوله كالمو بعدت (قوله يحمل لم يحكم الخ) اما ما وجد يمكن حكم بانه له فهو تبع للملكان كما صرح به الداريمى وغيره نهاية ومعنى (قوله وان كان به ورقة الخ) اى معه ورقة مكتوب فيها ان تحته دفينا رانه له اى كرى (قوله متصله) اى باللقبط عبارة المنهج مع شرحه لانه مال مدفون ولو تحته وان كان فيه ومع اللقط رقة مكتوب فيها رانه له (قوله نعم بحث الاذرى الخ) يعتمد اى عشرين (قوله قضى له به) اى والفرض انه ليس يحمل يعلم ان ملك لغير اللقط اى لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده على البيت وعلى ما فيه والاقرب انه يقدم بين اللقط وصاحب البيت لان لكل منهما ايداه اى عشرين قوله ان يتراضوا ايضا بط القرب قال السبكي والمحال عليه فيه الحرف اى معنى (قوله ان لم تكن) الاولى ان تذكر كركا فى بعض النسخ (قوله ان لم تكن تحته يده) اى بنحو اجارة سم اى لو كان تحت يده بنحو اجارة فان ما فيه يكون له ريشى (قوله كالمو بعدت) لا يخفى ما فى هذا القياس (قوله وفارق البالغ الخ) يؤخذ من هذا ان لو نازع هذا المكف غيره فاقول قول المكف وتقدم يته لانه لا يملكه سم اى بحججى (قوله مطلقا) اى قرب منه اولا (قوله وعكروا بكفره) هو ظاهر فى غير دار الحرب اماه فان اخذ به بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه يجب عليه نفعه واما لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال ام لا فيه نظرو والاقرب الاول لان اخذه له صيره كانه فى امانه اى عشرين (قوله بجانا) عبارة شرح الروض بلا رجوع كما صرح به فى الروضة اى ولعل محله ما لم يظهر ان كان حين الاتفاق غنيا بمال او قريب موسر فليراجع اى سم وسياق عنه ترجيح الاطلاق (قوله ما هو اى الخ) كسدنير بغير ضرره لو ترك اى معنى (قوله افترض عليه) اى على اللقط معنى وعشرين (قوله ان رآه او الخ) عبارة المعنى والروض فان تعدد الاقتراض قام الخ (قوله بمن ياتى الخ) هو من زاد دخله على خرج اى عشرين قوله ان (قراضا ونفقة) منصوبان بنزع الخافض اى بالقرض والنفقة او على التمييز اى من جهة القرض والنفقة اى معنى (قوله على جهته) اى اللقط اى عشرين (قوله ويفرق بين كونها فراضا الخ) هذا الفرق صريح فى انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق اى سم وهو صريح قول الشارح قبل من سهم المصالح بجانا اى عشرين (قوله واذا لزهم) اى الاتفاق اى عشرين (قوله فان شق الخ) اى فان تعذر استيعابهم لكثير منهم فسطعوا على من رآهم منهم باجتهاد فان استوفوا فى اجتهاد تغيير معنى وروض مع شرحه (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة للمعنى فان ظهر له سيد رجوعا عليه او ظهر له اذ كان حرا مال او اكتسبه فالرجوع عليه او قريب رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب ولا للارقيق سيد فالرجوع على

بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما رآه الامام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه ويساره
قضى منه وإن حصل له مال مع بيت المال معافن ماله أو في سهم عن الروضة مثله إلا ما ذكر في القريب (قوله
أو حراً وله مال ولو لم يكن كسبه أو قريب) قال سهم يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو لم يكن كسبه حاصل
في نفس الأمر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزم نفقته حيثن أي أو جهل أن الحال كذلك
كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الروض أمالو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزم ماله الاتفاق
بعد الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقاً لأنه حين الاتفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفائهم كافي
غير اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ثم قال بعد أن سرد كلام شرح الروض فقد افاد
هذا كما ترى تصور ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئاً ما ذكر أي حين الاتفاق أو جهل الحال وأنه
لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فإنه ظاهر وقد وردت على مر فوافق عليه بعد توقفه
(قوله) أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه (الخ) قال في شرح الروض في التقييد بقيل بلوغه نظر أه سم
(قوله) (ولا الخ) عبارة التهايق وهذا إن لم يبلغ اللقيط فإنه من سهم الفقراء (الخ) قال الرشدي قوله وهذا
الخ يعني كون ما ينفقه عليه الميسر قرضاً خلافاً لما في حاشية الشيخ ع ش أه (قوله) (ولا الخ) ولعل المراد
أخذاً من عمر عن المغني والروضة وإن لم يكن كونه قرضاً ولا حراً له مال ولو من كسبه أو قريب ولم يحدث في
بيت المال مال قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رابت في البجيري عن سلطان مثله
لأن قوله ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره (قوله) فنسهم الفقراء والمساكين (الخ) أي بحسب
ما يقتضيه حاله من كونه فقيراً الخ لأنه يأخذ من جميعها أه ع ش (قوله) (ضعف) إلى الفصل في النهاية
(قوله) (ورد) إلى قوله وللقاضى نزعه في المعنى (قوله) (ووجه أنها الخ) قال في شرح البهجة قلت

الروضة ثم إن بان عبد الفرجوع على سيده وإن ظهر له مال أو اكتسبه فالرجوع عليه فإن لم يكن له شيء قضى
من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره قضى منه وإن حصل في بيت
المال وحصل اللقيط مال دفعة واحدة قضى من مال اللقيط كالوكان له مال في بيت المال مال أه وقضيت له زوم
القضاء مع حدوث المال له أو لبيت المال مع أنه عند الاتفاق محتاج إلا أن يقال لم يتحقق احتياجه (قوله) أو
حراً وله مال ولو لم يكن كسبه أو قريب) يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو لم يكن كسبه حاصله في نفس
الأمر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزم نفقته حيثن أي أو جهل أن الحال كذلك كما يؤخذ
مما يأتي عن شرح الروض أمالو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزم ماله الاتفاق بعد
الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقاً لأنه حين الاتفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفائهم كافي غير
اللقيط المحتاج فإنه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ويؤيد ذلك جواب الاشكال المذكور في شرح الروض
فإنه لا لاقال الروض فإن لم يظهر له شيء من ذلك أي من السبد والقريب والمال ولم يكتسبه فملى بيت المال أي
الرجوع قال في شرح حري استكمل بأنه إذا لم يظهر له مال ولا كسب امتزبن أن النفقة لم تكن قرضاً فلا رجوع
بما على بيت المال وبحسب أن كلامهم محله إذا لم يعلم أنه لا شيء له من ذلك ثمان فإنه ظاهر أنه لا رجوع كما لو
أفتقر رجل وحكم الحاكم على الأغنياء بالاتفاق عليه لا رجوع عليه إذا أيسر كما عرج في الأنوار أه فقد
افاد هذا الجواب كما ترى تصور ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئاً ما ذكر أي حين الاتفاق دليل
ما احتج به من مسألة الأنوار أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فإنه
ظاهر وقد وردت على مر فوافق عليه بعد توقفه ولا يخفى أن في الجواب المذكور إشعاراً بأنه لا يكفي في
الوجوب على المستثنين الجمل بحاله بخلاف بيت المال لأنه أوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجمل
بالحال فنامله (قوله) (ولومن كسبه أو قريب) انظر إذا اجتمع كسبه وقريبه (قوله) أو حدث في بيت المال
مال قبل بلوغه (الخ) قال في شرح الروض لكن في تقييده هذا بقيل بلوغه نظر (قوله) (ووجه أنها صارت ديناً
بالاقتراض) قال في شرح البهجة قلت إنما اقترضها على اللقيط لأعلى القريب واستقرارها على القريب

أوحراً وله مال ولو لم يكن كسبه أو قريب أو حدث
في بيت المال مال قبل
بلوغه ويساره فعليه وإلا
فنسهم الفقراء أو
المساكين أو الغارمين
وضعف في الروضة ما
ذكر في القريب بأن نفقته
تسقط بمضى الزمان ورد
بأنه المنقول بل المقطوع
به ووجه أنها صارت
ديناً بالاقتراض (و لللبيق
الاستقلال بحفظ ماله في
الأصح) لأنه يستعمل
بحفظ المالك فما له أولى

وبحث الأذرعى تقيد بعدل يجوز إيداع (٣٥٠) مال اليتيم عنده ومع استغلاله بحفظه لا يخاصم من ادعاه وللقاضى نزع منه وتسليمه

لا مبن غير مباشر الاتفاق عليه بالمعروف للاتق به او يسلمه للبلتقط يوم ايوام (قوله) وبحث الأذرعى الخ عبارة المفتى ومحله كما قال الأذرعى الخ (قوله) تقيد بعدل (ولا ينق عليه منه الا باذن القاضى قطعا) اى على الاصح ومقابله لان ولاية التصرف فى المال لا تثبت الا لاصل او وصى او حاكم او امينه فان اتفق بغير اذنه ضمن اى ان امكنت مراجعته والا انقض واشهد ولا يضمن حيثن (فصل فى الحكم بسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية اذا وجد لقيط بدار الاسلام) ومنها ما علم انه مسكن المسلمين ولو فى زمن قديم فقلب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاستيلائنا القديم لكن نقل الرافعى عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمتنعوا منها والا ففى دار كفر واجاب عنه السبكي بانه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لاحكام وباتى ذلك مع زيادة فى الامان (و ان كان فيها اهل ذمة) او عهد (او بدار فتحوها) اى المسلمون (وافروها بيد كفار صلحا) اى على وجهه وان لم يملكوها (او وجد بدار افروها يدهم) (بعد ملكها بحجة وفيها) اى الدار فى المسائل الثلاث حتى الاولى كما قاله الدارعى وان نظره غير هو الاخيرتان

انما اقرضها على اللقيط لاعلى القريب واستقرارها على القريب باقرضا لانها لو اقرضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه سم وقد يجاب بان وجوب الصفقة على القريب بنفس الامر بزل منزلة الاقرض عليه (قوله) وبحث الأذرعى الخ عبارة المفتى ومحله كما قال الأذرعى الخ (قوله) تقيد بعدل (ولا ينق عليه منه الا باذن القاضى قطعا) اى على الاصح ومقابله لان ولاية التصرف فى المال لا تثبت الا لاصل او وصى او حاكم او امينه فان اتفق بغير اذنه ضمن اى ان امكنت مراجعته) اى بان سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وإن قل اه عش (قوله) (ولا) اى بان لم يجده فى مسافة قريبة وهى ما دون مسافة العدوى على المعتمد عش اه بجري (قوله) واشهد الخ اى وجوب او بولق ابن الرفعة كل مرة فيه حرج والاراجه عدم تكليفه ذلك كل مرة اه نهاية زاد المفتى فان لم يشهد مع الامكان ضمن اه قال عش قوله والاراجه عدم تكليفه الخ اى ويصدق فى قدر الاتفاق إن كان لا تقابله ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان رجلا ذن لوالد زوجته فى الاتفاق على بنته وولدها فى كل يوم خمسة انصاف من الفضة المعدية مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بانة انفق ما ذن له فى انفاقه وهو الخسة انصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق فى كل يوم وهو ان الحق ثبت بشهادتهم وإن لم ينصوا على أنهم راوا ذلك فى كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية اصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة فى اداء النفقة اه عش (فصل فى الحكم بسلام اللقيط) (قوله فى الحكم) الى قوله ويحال بيهنا فى النهاية الا قوله وإن لم يملكوها وقوله كان حيث إلى وعن جد الخ وقوله وباتى ذلك مع زيادة فى الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من المتن (قوله) بالتبعية للدار او غيرها نهاية ومعنى قول المتن (بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون اه معنى (قوله) ولو فى زمن قديم معتمده اه عش (قوله) كقرطبة) مدينة بالاندلس اه عش (قوله) ان محله (اى قوله ومنها ما علم الخ (قوله) منها) اى ما علم الخ والتاثير لرعاية معنى ما (قوله) (ولا ففى دار الخ) ويرتب على كونها دار اسلام او كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين انه يكتفى فى دار الاسلام بوجود مسلم ولو اجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم ما قرره المصنف والشارح اه سم قول المتن (وفيها اهل ذمة) ليس بتقيد بل مثله ما لو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها اسنى ومعنى (قوله) او عهد) الى قوله وبحث الأذرعى فى المفتى الا قوله حتى الاولى الى المتن (قوله) على وجهه) اى الصلح (قوله) وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها كما فى المفتى (قوله) حتى الاولى) ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احتراز عما لو كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فىنى الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على حج اه عش (قوله) والاخيرتان دار الاسلام اى كالاولى اه عش (قوله) من المتن) عبارة المفتى وقضية كلامه ان المعطوف على دار الاسلام ليس دار اسلام وليس مرادا فقد صرح فى أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة اخذامن قول الأذرعى الاق ولا سيما الخ اه سم (قوله) يمكن كونه) اى اللقيط قول المتن (حكم

بأقرضها انما هو اذا اقرضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه (قوله) وبحث الأذرعى تقيد بعدل الخ فان قلت لاحاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون الاعدا لان العدالة من شروطه كما تقدم (قوله) لا يخاصم من ادعاه) الا بولاية من الحاكم شرح مر (فصل فى الحكم بسلام اللقيط) الخ (قوله) والا ففى دار كفر) اعتمده مر ويرتب على كونها دار اسلام او دار كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين انه يكتفى فى دار الاسلام بوجود مسلم ولو اجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم ما قرره المصنف والشارح (قوله) حتى الاولى الخ) كذا شرح مر ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احتراز عما لو كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فىنى الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا معارض (قوله) فى المتن مسلم) ولو امرأة اخذامن قول الأذرعى الاق ولا سيما الخ (قوله) فى المتن حكم

دارا اسلام كما قاله خلافا لما قد يتوهم من المتن وإن نظر السبكي فى الثانية (مسلم) يمكن كونه منه او اجتازا (حكم

باسلام اللقيط) تغليب الدار الاسلام لخبر احمد وغيره الاسلام يعول ولا يعلى عليه قال الماوردي وحيث لا ذى ثم فسلم باطنا ايضا ولا اظاهرا فقط اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافرا واكتفى هنا بالاحتياط لتغليبا لحمة دارنا بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفار فكفار ان لم يسكنها مسلم) ولا عبرة بالاحتياط فيها (وان سكنها مسلم) يمكن كونه منه (كاسير) منتشر (وتاجر فسلم (٣٥١) في الاصح) تغليب الاسلام فان نفاه

ذلك المسلم قبل في نسبة دون اسلامه وبحث الاذرى ان المراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقوع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طرده بنحو شرب لاستحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسبي فذاك او لا مكان كونه منه ولو على بعد وهو فقيه الظاهر نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة اه وانت خير من اكتفاءهم في دارنا بالاحتياط وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم الا بالمكان القريب عادة وحيث فتي امكن كونه منه إمكانا فربا عادة فسلم ولا فلا وهذا الوجه مما ذكره الاذرى فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الاولى اقضى الاكتفاء فيها بالمكان وإن بعد فدخل الاحتياط بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب المكان وهو إنما يوجد عند السكنى لا

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه ذلك المسلم كاصرح به شرح الروض اه سمى أى وقول الشارح الا في فان نفاه ذلك المسلم الخ (قوله لا ذى ثم) أى كافرا كسائى في شرح ومن حكم باسلامه بالدار عبارة المغنى لا مشترك في دار الاسلام كالحرم اه معنى (قوله فسلم باطنا) قضيته انه لو بلغ ووصف كفرا كان مرتدا اه سمى اقول وسائى التصريح به في شرح ومن حكم باسلامه بالدار (قوله اما اذا لم يكن ثم مسلم) عبارة المغنى اما لو كان جميع من فيها كفارا فهو كافرا هى بخلاف ما اذا لم يكن فيها احد فقد تقدم عن سم انه ينبغي الحكم حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كفار) وهى دار الحرب اه معنى (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد احيث امكن ولو في زمن قليل حيث امكن كونه محلا واحدا خصوصا مع قولهم ان الخل لا ضبطه اه سم (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فتيجاه انه لا اثر له كالاثر للجنات اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة أهنية ومعنى (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو أربعة أيام غير يوى الدخول والخروج اه عش (قوله وان ذلك الخ) عطف على الوقاع (قوله اه) أى اقاله الاذرى (قوله فتي امكن كونه الخ) معتمده اه عش (قوله إمكانا قريبا) بقى مالو أمكن في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كالواشبه طفل مسلم يطفل كافرا سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم باسلامه من وقع فيه الشك وان كثر رعاية الحق الاسلام كاحكم بالاسلام ونفى النسب فيما لو كان مسلم يمكن كونه منه ففناه وانكر الوطء من اصله رجلا كان او امرأة حتى لو وجدت المسئلة التى في البدن كرا أى او كانت لا يمكن الوصول اليها عادة ككون المسلمة بنت ملككم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم اه عش وقوله حتى لو وجدت الخ قد نبأ فيه ما سر عن التهايه والمغنى في الاسير المحبوس بل لا يصدق عليه الامكان القريب عادة (قوله بما ذكره الاذرى) أى ولا بقوله بل ينبغي الاكتفاء بلبث الخ (قوله لا الاجتياز) أى الذى لا يأتى معه الامكان عادة امكانا فربا حتى لا يأتى ما مر له اه سيد عمر (قوله حيث لا ذى ثم) أى ولا اقام كافرا بنية بنسبه اخذا بما يأتى انفا (قوله كاسير) أى في شرح حكم باسلام اللقيط (قوله والظاهر انه مثال) أى مثله المعاهد والمؤمن (قوله وخصه غيره) عبارة النهاية والمغنى وهو ظاهر ان كانت برية دارنا أو لا يد ادخل عليها وإن كانت برية دار حرب لا يطر قها مسلم فلا ولد له منه من الزنا مسلم كافرا كما اتفق به الى الدررجه انه تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه اه (قوله

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه المسلم اذا نفي ليس قطعي عانى انتفاءه ويؤيد ذلك ما يأتى في قوله فان نفاه ذلك المسلم الخ فليتأمل ثم اياته في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الماوردي الخ) كذا شرحه حر (قوله) وحيث لا ذى) انظر المعاهد وغيره ثم ايت ما يأتى فى شرح قول المتن ومضى حكم باسلامه بالدار (فسلم باطنا) وقضيته انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدا (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد احيث امكن ولو في زمن قليل حيث امكن كونه محلا واحدا خصوصا مع قولهم ان الخل لا ضبطه (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام فتيجاه انه لا اثر له كالاثر للجنات اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة أهنية شرح حر (قوله او لا مكان كونه منه) هذا هو الموافق لقول الشارح السابق يمكن الخ (قوله من اكتفاءهم في دارنا الخ) اعتمده حر (قوله وهذا الوجه بما ذكره الاذرى) بقى مالو امكن امكانا في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كالواشبه طفل مسلم يطفل كافرا (قوله باطنا ايضا كاسير) قد نبأ فيه قوله الآتى فكافرا أصلى وقول المتن الآتى وتبعه في الكفر وقوله عقبه وارفع ما ظنناه الخ (قوله فكافرا أصلى) كذا في اصل الروضة وظاهره وان لم يكن بالدار كافرا يمكن كونه منه

الاجتياز (ومن حكم باسلامه بالدار) كان حيث لا ذى ثم مسلما باطنا أيضا كاسير فاذا بلغ وأفصح بالكفر كان مرتدا وحيث ثم ذى مسلما ظاهرا فقط فاذا بلغ وأفصح بالكفر فكافرا أصلى لصنع الدار والتعبير بذى هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن جد شارح التدبير بأنه لو وجد بدار مسلم وخصه غيره بما اذا كانت بدارنا أو لا يد ادخل عليها من حكم باسلامه بالدار (فاقام ذى)

أو حرجي بينة بنسبه لحقه) لأنه كالمسلم في النسب (و تبعه في الكفر) و ارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليدو البينة اقوى من مجرد يدو تصور علوقه من مسلمة بوطه شبهة نادر لا يعول عليه مع البينة وشملت البينة بعض النسوة و خرج بها الحاق القائف وقد حكم الدارى فيها وجهين والذى يتجه اعتبار الحاقه لأنه (٣٥٢) حكم فهو كالبينة بل اقوى وفي النسوة أنه إن ثبت بين النسب تبعه في الكفر ولا فلا وإن

اقتصم الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا حجة له (فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر) وإن لحقة نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع أمكان تلك الشبهة النادرة وعمل ذلك إن لم يصدر منه نحو صلاة وإلا لم يغير عن حكم الاسلام قطعاً ومحال بينهما وجوباً وكذا إن كان قلنا يتبعه في الكفر كميز اسم (تتبعه) مقتضى حكمهم باسلام اللقيط تارة وكفروه اخرى ان لقاض رفع اليه امر لقيط الحكم بكفروه فيما نصوا على كفروه فيه وهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضا به اه فهو غلطه يبح إذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد ولا بكفر لقيط وهو فاسد وافسدته ما علة به لان الحكم بالكفر ليس معناه إلا الحكم بانثاره المترتبة عليه فلا رضا به قطعاً ويلزمه ان لا يحكم بنحو زنا لانه رضا به نعم له إذا سلم عين أن يحكم بعدم صحة إسلامه إذا احتج اليه لا بكفروه إلا بالنسبة للاحكام

أو حرجي (عبارة النهاية والمعنى أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشي اه (قوله وارفع) إلى قوله وعمل ذلك في المعنى إلا قوله وتصور علوقه إلى المتن (قوله وشملت الخ) عبارة المعنى هذا إن شدد عدلان إن شهد أربع نسوة في الحكم بتبعيته في الكفر وجهان حكاهما الدارى وكذا الوجه القائف يؤخذ من العلة التبعية اه (قوله فيها) أى فى الحاق وشهادة النسوة (قوله والذى يتجه) أى فى القائف (قوله وفى النسوة) عطف على قوله فى الحاق المقدر عقب قوله يتجه (قوله وفى النسوة الخ) ممتداهم عش (قوله وإن ثبت بين النسب) أى بأن شدين بولادة زوجة الذى له عش ورشيدى (قوله تلك الشبهة) أى علوقه من مسلمة بوطه شبهة (قوله وعمل ذلك) أى الخلاف المشار اليه بقول المصنف فالمذهب (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم له به بسبب الداروتقوى بالصلاة والصوم اه عش (قوله ومحال بينهما الخ) عبارة النهاية يقوسوا قلنا بتبعيته فى الكفر ام لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى يميز وصف الاسلام وبينه قال فى الكفاية وقضية إطلاقهم وجوب الحيلولة بينهما إن قلنا بعدم تبعيته في الكفر لكن في المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بان ووصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنه يهدد لعله يسلم وإلا فى تقريره ما سبق من الخلاف اه قال عرش قوله لكن في المذهب الخ هذا هو المعتقد وقوله ما سبق من الخلاف أى لراجع منه الاقرار اه (قوله وأما ما قيل الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه اه سم (قوله ليس معناه إلا الحكم) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به وبمجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم (قوله إلا بالنسبة للاحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به انثاءه الدنيوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعية الدار اه معنى قول المتن (لا يفرضان) الاولى التانيث (قوله وإنما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية فى النهاية الا قول الشارح وقد سئل الى وكالصبي (قوله قبل الظفر الخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به الخ (قوله بعدموته) أى الاحد (قوله ولومع وجوده) إلى قول المتن حكم باسلامه فى المعنى (قوله حى) أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة ولعله ما يأتى فى الوصية فيقال إن المراد بالاصل هنا ما ينسب الشخص اليه من جهة الآباء والاهمات وبعد قبيلة كما يقال بنو فلان فمن فوق الجد الذى حصلت الشهرة به والنسبة له لا يعتبر اه يجرى قول المتن (فهو مسلم) أى يجرى عليه احكام المسلمين ومنها انه لو بلغ ولم يعلم باسلام احد اصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن

فلا راجع لكن مقتضى قوله السابق كان حيث لاذى ثم مسلماً باطناً أيضاً انه لو بلغ ووصف الكفر كان كافراً أصلياً (فرع) ولد الذمية من الزنا بمسلم كافراً كقضى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله أنه مقطوع النسب عنه خلافاً لأن جزم ومن تبعه شرح مر (قوله والذى يتجه اعتبار الحاقه) اعتمد مر (قوله وأما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه فانه أفتى فى صغير من اولاد المذنبين أسلم أبوه ثم أسلم بانه لا يجوز للقاض الحكم بكفروه لأن الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فله مخالفة الحكم باسلامه اه (قوله ليس معناه إلا الحكم بانثاءه المترتبة عليه الخ) قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به وبمجرد ذلك ليس فيه الرضا به (قوله لا يكفروه إلا بالنسبة للاحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به انثاءه الدنيوية (قوله وإن حدث الولد بعدموته) ويصدق انه مسلم وقت العلوق

الدنيوية وكذا يقال فى اطفال الكفار لانهم فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم باسلام الصبي بمجهتين أخريين فى لا يفرضان فى لقيط) وإنما ذكرنا فى باب استطراد (احداهما الولادة فاذا كان احداً بوجه مسلماً وقت العلوق) وإن علا ولو اثنى غير وارثة أو قن قبل الظفر به أو بعده كما يأتى بسطه فى السير وإن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردد فيه ولومع وجوده أقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أبو البشر صلى الله على نينا وعليه وسلم (فهو مسلم) إجماعاً

وان ارد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) أى أعرب بعن نفسه كما باصه (فترد) لانه مسلم (٥٣) ظاهر او باطنا (ولو علق بين كافرين

ثم أسلم أحدهما) وإن علا
كما ذكر قبل بلوغه ولو بعد
تمييزه (حكم باسلامه) إجماعا
في إسلام الأب والخبر
الإسلام يعمل ولا يعل عليه
ولو أمكن احتلامه فادعاه
قبل إسلام أصله فظاهر
إطلاقهم قبول قوله فيه
لزم إمكانه قبوله هنا فلا
يحكم باسلامه وببحث اى
زرعة عدم قبوله لأن ثبت

شعرعته الحسن فيه نظر
ظاهر اللهم الا ان يقال
الاحتياط للإسلام يلغى
قوله المانع له لاحتمال
كذبه فيه والاصل بقاء
الصغر وقد سئل عن
يهودى أسلم ثم وجدنته
مزوجة فادعى صباها لنتيجه
وادعت البلوغ هي وزوجها
فاثبت بأنه يصدق اما
في دعوى الاحتلام فلما
تقرر ان الاحتياط للإسلام
أقضى مخالفة القاعدة من
تصديق مدعى البلوغ
بالاحتلام واما في دعوى
السن أو الحيض فبالأولى
لامكان الاطلاع عليهما
فكلف مدعى أحدهما

البنو قد صرحوا بأنه لو
باع أو كاتب أو قتل ثم ادعى
صبا يمكن صدق بخلاف مالو
زوج لان التكاح يحتاج له
وبجرى بين الناس فكون
الولى صيا بعيد جدا فلم
يلفت اليه وان أمكن
والجنون المحكوم بكفره

في مقار المسلمين وكان من أهل الجنون أن عوقب على ترك الصلوات ونحوها لانه مخاطب بها بتقدير كفره
فكيف وهو الان مسلم فليتبته له اه عش وقوله ولم يعلم باسلام أحد اصوله لعله ليس بقيد ولو قال بدله
ولم يصف الكفر لكان حسنا وقوله وإن عوقب الخ فيه ان الكلام هنا في الصبي (قوله وان اردت) أى الاحد
اه عش قول المتن (فان بلغ) أى الصغير المسلم بالتبعية لاحدا بويه اه معنى قول المتن (قوله ولو
علق الخ) أى حصل او وجد ويجوز قرأته للمفعول أى علق به بين كافرين اه عش قول المتن (ثم
أسلم أحدهما) هذا يوم قصره على الابوين وليس مراد ابل في معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الأقرب حيا اه معنى عبارة المنهج أحد اصوله اه أى الصبي الذى علق بينهما
(قوله وان علا) فيه مسأعة بمد فرض الكلام فبين علق بين كافرين فالمراد ان علا أحد اصول أحدهما
اه عش وقوله اصول أحدهما الأولى اصوله أى الذى علق بينهما (قوله ولو بعد تمييزه) أى وبعد وصفه
اه معنى (قوله فادعاه الخ) أى وادعى من أصل أحد اصوله انه احتلم قبل إسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه
في الإسلام اه عش (قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش اه سم (قوله فيه نظر ظاهر الخ اللهم
الخ) كذا في النهاية قال عش قوله فيه نظر الخ هذا السوق يقتضى اعتقادا مقتضاها إطلاقهم ومثله في حاشي
ذكر انه أفتى في حادثة ما يوافق بحث اى زرعة فهو يدل على اعتدائه للثاني وهو كلام ابن زرعة اه ويذكر
عن سم مثله (قوله المانع له) أى الإسلام (قوله فاقبض الخ) هذا الافتاء موافق لبحث اى زرعة المذكور
وخالف للتظهير فيه فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في السؤال فادعى صباها ينبغي ان يكون دعوى صباها
حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم وقع الزنا يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم
الخميس صبيحة وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وان علم أنها في يوم الجمعة بالغة ويخرج على ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو مالو غاب ذى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وقع الزنا من غير بينة فان ولده كان
بالغا عند إسلامه أولا اه سم أى فيصدق والد (قوله واما في دعوى الاحتلام) أى اما تصديق الاصل
في صورة دعوى الفرع الاحتلام (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) يتأمل وجه الاستدلال من هذا على مدعاه
اه سم وقد يقال ان عطل الاستدلال قوله لان الذكاح يحتاج له فيحتاج للاسلام بالأولى (قوله صدق)
المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله وبجرى) أى
يشتر (قوله يلحق أحدا بويه الخ) ان بلغ بمجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح ويدخل في قول
المصنف بين كافرين الاصلان والمراد ان على ترجيحه من ان ولده المر تدر تدكاسيات في كتاب الردة اما على
ترجيح الراعى من انه مسلم فلا يدخل في ذلك اه معنى وقوله كذا ان بلغ الخ قضيت انه لو بلغ عاقلا ثم جن
وحكم باسلامه نفعه ذلك في إسقاط ما سبق على الجنون بعد البلوغ من الكفر وغيره اه عش (قوله إذا
اسلم) أى أحد ابويه ش اه سم (قوله كالصبي) أى في الحكم باسلامه اه عش (قوله لسبق الحكم
الخ) فاشبه من اسلم بنفسه ثم اردت اه معنى (قوله لان تبعت الخ) عبارة المعنى لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش (قوله وبعت أى زرعة الخ) كذا اشرح مر (قوله فاقبض)
هذا الافتاء موافق لبحث اى زرعة المذكور وخالف للتظهير فيه كما هو ظاهر فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في
السؤال صباها ينبغي ان تكون دعوى صباها حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم
وقع الزنا يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم الخميس صبيحة وادعت البلوغ حينئذ فيصدق هو وإن علم أنها في يوم
الجمعة بالغة فتخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو غاب ذى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده
وقع الزنا من غير بينة فان ولده كان بالغا عند إسلامه أولا (قوله وقد صرحوا بأنه لو باع الخ) يتأمل وجه
الاستدلال على مدعاه (قوله صدق) المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف
المتبايعين فراجع اه (قوله إذا اسلم) أى أحد ابويه ش (قوله هو) أى التجهيز كسمل ش (قوله

(٤٥) - شروانى وابن قاسم سادس) يلحق أحدا بويه إذا أسلم كالصبي (فان بلغ ووصف كفرا فترد) لسبق
الحكم باسلامه ظاهر او باطنا (وفي قول) هو (كافر أصلى) لان تبعت أزال الحكم بكفره وقد زالت باسقاطه فعاد لما كان عليه أولا

وبني عليه أنه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم لم مات قبل التلفظ جهر كسمل بل قال الامام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا لأن هذه الأمور مبنية على الظواهر وظاهره الاسلام اه وكانهم لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لأن تركه يوجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٣٥٤) الاحياء كالخيلى المسلم باسلام أحد أبويه لا يفتى عنه اسلامه شيئا لم يسلم بنفسه اما

غريب بل سبق قلم على ما قاله الأذرى أو مفرغ على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فترد قطعا ولا ينقص ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة (الثانية إذا سبى مسلم) ولو صبيا مجنونا وإن كان معه كافر كامل (طفلا) أو مجنونا والمزاد الجنس يشمل ذكر وكل أو أناء المتحد والمتعدد (تبع السابق في الاسلام) ظاهر أو باطنا (إن لم يكن معه أحد أبويه) اجاعا خلافا لمن شذ ولا نه صار تحت ولايته كالأبوين وقضية الحكم باسلامه باطنا أنه لو بلغ ووصف الكفر كان مردا وهو متجه خلافا لما فهمه كلام شارح أنه كافر أصلي ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وأن علا فيما يظهر ثم رأيت الأذرى أشار إليه بأن كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يتحد المالك وقديسهما معا أو تقدم الاصل فيما يظهر خلافا لمن أطلق عن تعليق القاضى انه اذا سبق سبى أحدهما سبى الآخر تبع السابق فلا يحكم باسلامه لأن تبعية أقوى من تبعية السابق وإن ما تابعا بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبى ما (ولو سباه ذمى) قال الامام قاطن ببلادنا واليغوى ودخل به دارنا والدارى وسأفى جيشنا وكل انما قبل الخلاف في قولهم (لم يحكم باسلامه) بل يكونه على دين سايه لأبويه (في الاصح) لأن كونه من أهل دارنا لم يفذه كذرت به الاسلام فسيه أولى ولا يفذه حيثن اسلام أبويه

وأزيل ذلك الحكم التبعية فاذا استقل انتقضت فيعتبر بنفسه اه (قوله وبني عليه) أى القول بكونه كافرا أصليا (أنه يلزمه) أى الصغير المسلم بتبعية اصلة (قوله بخلافه على الأول) يعنى أنا إذا قلنا الصغير المسلم بتبعية اصلة إذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلي فإذا بلغ ولم يتطبع بشئ من الكفر والاسلام يطالب بكلمة الاسلام لا نهزال الحكم باسلامه بعد استقلاله بالبلوغ وإذا قلنا هو مرد فذا بلغ ولم يتطبع بشئ من ذلك لا يطالب بها لأنه لم يعرض بعد بلوغه ما يتأق [اسلامه الذى حكم به اه عش (قوله بخلافه على الأول) انظر مع كوننا حكما برده لأن الصورة أنه وصف الكفر لأن يقال إن هذا البناء على معنى القولين لا على نفس القولين اه رشيدى (ومن ثم لم مات) أى بعد البلوغ (قبل التلفظ) أى بشئ من الكفر والاسلام (قوله هو) أى الصغير المذكور (كذلك) أى مجهز كسمل لم مات قبل التلفظ (قوله لأن تركه) أى التلفظ اه عش (قوله أو مفرغ على وجوب الخ) هذا لا يظهر مع قوله وكانهم لم ينظروا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله أو مفرغ الخ تأمل مع قوله السابق لأن تركه يوجب الاثم لا الكفر اه وقد نجاب بان ما سبق مبنى على أن وجوب التلفظ من الوجوب القروعى والعمل وما هنا مبنى على أنه من الوجوب الاصولى الاعتقادى (قوله ولو تلفظ ثم ارتد الخ) عبارة المغنى (تنبيه) على الخلاف المذكور إذا لم يصدر منه بعد البلوغ بوصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فترد قطعا وعلى القول الاول لا تنقض الاحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من إرث وغيره من الاحكام حتى لا يردها اخذ من تركه قربه المسلم ولا يأخذ من تركه قربه الكافر ما حر مناه منه ولا ينكح بان اعتاقه عن الكفارة لم يقع مجزأ لأنه كان مسلما ظاهرا باطنا خلافا ما إذا قلنا أنه كافر أصلي لو أعرب الكفر اه وقوله على القول الاول الخ فى الروض مع شرحه مثله (قوله ولو صبيا) أى قوله ولو اشتبه في النهاية لا قوله وقتى بغير واحد وما هنا عليه (قوله) وإن كان معه كافر الخ أى مشاركه له في سببه (قوله والمراد الخ) أى بالطفل ولا يحتاج إلى هذا التاويل بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور لئنه اه عش أقول المناسب لقول شارح ذكر كل الخ إن يقال أى بالمسلم والطفل (قوله المتحد الخ) الاول متحد او متعدد (قوله اما إذا كان الخ) إلى المتن فى المغنى لا قوله وإن علا إلى فلا يحكم باسلامه (قوله خلافا لمن أطلق الخ) عبارة النهاية وإن أطلق القاضى فى تعليقه أنه إذا الخ (قوله فلا يحكم باسلامه) جواب ما عبارة المغنى فانه لا يقع السابق حرما اه (قوله لأن تبعيةهما) الاولى هنا وفى قوله الاقوى وإن ماتا الأفراد ارجاع الضمير إلى الاحد (قوله لأن التبعية الخ) لميل للغاية (قوله لأبويه فى الاصح) فلو كان سايه يهوديا ونصرا نيا صار هو كذلك وإن كان أبوا يهوديين أو اثنين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والأبوين أو بعضهم فى التهود والتصور هذا ينفعك فى صور ذكر وهافى الفراض يستشكل تصويرهما مع عش (قوله لأن كونه الخ) أى الذى (قوله ولا يفذه) أى الطفل (حيثن) أى إذا سباه ذمى (قوله اسلام أبويه) أى بعد تبعيةهما المتأخر عن سببه (قوله على أو مفرغ الخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكانهم لم ينظروا الخ تأمله (قوله وقديسهما معا أو تقدم الاصل الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة وخرج تأمله ما لو كان معه فى السبى أحد اصوله وسبى معه أبوه بعد وكانافى عسكو واحد وإن اختلف سايهما فليس بمسلم اه والظاهر أن نائب فاعل قوله وسبى للولد والمادى معه وبعده لاحد تأمله (قوله بل يكونه على دين سايه) فلو كان سايه يهوديا ونصرا نيا صار هو كذلك وإن كان أبوا يهوديين أو اثنين مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والأبوين أو بعضهم فى التهود والتصور هذا ينفعك فى صور ذكر وهافى الفراض يستشكل تصويرهما (قوله

أحدهما سبى الآخر تبع السابق فلا يحكم باسلامه لأن تبعية أقوى من تبعية السابق وإن ما تابعا بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبى ما (ولو سباه ذمى) قال الامام قاطن ببلادنا واليغوى ودخل به دارنا والدارى وسأفى جيشنا وكل انما قبل الخلاف في قولهم (لم يحكم باسلامه) بل يكونه على دين سايه لأبويه (في الاصح) لأن كونه من أهل دارنا لم يفذه كذرت به الاسلام فسيه أولى ولا يفذه حيثن اسلام أبويه

على ما قاله الحلبي وهو أن صح مقيد لما مر من تبعية الأصول والظاهر أنه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه أنها لو أسلموا بأنفسهم بدارهم
أو خرجوا إليها وقلنا لا يحكم بأسلامه لا نفراده عنها قبل ذلك وما اظن الأصحاب يسمعون (٣٥٥) به انتهى وخرج بسببها في جيشنا نحو

سرقته له فإن قلنا يملكه كله
فكذلك أو غنيمة وهو
الاصح فهو مسلم لأن بعضه
السلبين وبحت السبكي
ومن تبعه أنه لو أسلم سايه
الذي أو فحر في صغيرا
حر يوا ملكه ثم أسلم تبعه
لأن له عليه ولاية وملكاً
وذلك علة الإسلام في السابقي
المسلم وفي فتاوى البغوي
بداوم جهنم في كافر اشترى
صغيراً ثم أسلم هل يتبعه
والذي يتبعه منها أنه لا
يتبع بل وكذا في قبله ولا
يلحق بالسبي غير أنه لا مع
كونه أقوى في الفهر إنما
يؤثر ابتداء فلا يقاس به
غيره في الأثناء ثم رأت
الشيخين صرحاً بما قدمته
ان التبعية إنما تثبت في
ابتداء السبي وهه ويؤيد ما
ذكرته المستامن كالذي
(ولا يصح) بالنسبة لأحكام
الدنيا (إسلام صبي مميز
استقلاً لا على الصحيح) كغير
المميز بجامع عدم التكليف
ولأن لفظه بالشهادتين أم
خبر وخبر غير مقبول أو
انشاء فهو كمنقوده نعم تن
الحيولة بينه وبين أبيه
لثلا يفتاه وقيل تجب
ونقله الامام عن اجماع
الأصحاب وانصر جمع
لصحة اسلامه وقضى به

ما قاله الحلبي (الخ) عبارة أنها بقوا لا وجهاً له لو سبي أو أثم أسلموا صار مسلماً بأسلامها خلافاً للحلبي ومن
تبعوه ويقاس به ما لو أسلموا بأنفسهم في دار الحرب أو خرجوا إليها أو أسلموا أو قال ع ش قوله مر ثم أسلموا أي
أو أحدهما (قوله) والظاهر أنه ليس (الخ) اعتمد مر أه سم (قوله) وقياسه (أي ما قاله الحلبي) (قوله)
فكذلك (أي لم يحكم بأسلامه) ع ش (قوله) أو غنيمة (وهو الاصح) أه نهاية قال ع ش قوله أو غنيمة
وهو الاصح عبارة شيخنا الزاوي في أول باب الاستبراء بعد حكاية تحرير وطه السراي عن الجويني والفقهاء
والمتقدمين جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابقي من لا يلزمه التخميس كذمي ونحوه لا نالنا نعم بالشك على
أه عبارة الرشيد سياتي له مر في قسم التي أو غنيمة خلاف هو التصحيح وهو أنه يملكه كله وصحبه ابن
حجر هنا (قوله) لأن بعضه للسلبين (قد يقال لكن لم يقع منهم سبي) لأن ينزل وقوع الملك لهم بسببه منزلة
سبيهم أه سم (قوله) والذي يتبعه (الخ) (فرع) سبي جمع بعضهم مسلون جمعاً من الصديان يتبعه الحكم بأسلام
الجميع لأن كل من السابقيين سبي جزءاً من المسلمين أي مشاركاً في سبي كل منهم أه سم عبارة أنها بقوا المعنى
ولو سبوا مسلم وذي حكم بأسلامه لتقليب الحكم الإسلام كما ذكره القاضى وغيره ولو سبي الذي صبيّاً أو مجنوناً
و باع لمسلم أو باع المسلم السابقي لمع أحد أو به في جيش واحد ولو دون أبيه من مسلم لم يتبع المشتري
لفوات وقت التبعية لأنها إنما تثبت ابتداء (قوله) لأن له (أي لمن ذكر من الذي والحري) (قوله) فيها قبله
أي في إسلام السابقي الذي والحري (قوله) غيره (أي كاشراً أو إسلام السابقي بعد سبيه) (قوله) لأنه (أي السبي
(قوله) بالنسبة لأحكام الدنيا) إلى قوله ولو اشتبه في المعنى لا لقوله ونقله الامام إلى وانصرف وقوله وقضى به غير
واحد وقوله اتفاقاً إلى كاطفال المشركين (قوله) كغير المميز (الخ) عبارة المعنى لأنه غير مكف فاشبه غير المميز
والمجنون وهما لا يصح إسلامهما اتفاقاً كسابقا (قوله) تسن الحيولة بينه وبين أبيه (على الصحيح) في
الشرح والروضة هنا في تطلب ولد به ليؤخذ منهما فإن أياً فلا حيولة أه معنى (قوله) واليقيق وغيره
(الخ) قال السبكي وهو الصحيح لأن الأحكام إنما ينطبق خمسة عشر عام الحندق وقد كانت منوطه قبل ذلك
بسبب التميز أه منى (قوله) وفارق نحو صلاته (أي حيث صححت من المميز) (قوله) بأنه لا ينتقل به (أي بالإسلام

والظاهر أنه ليس كذلك) اعتمد مر (قوله) وخرج بسببها (الخ) كذا شرح مر (قوله) أو غنيمة وهو الاصح
(الخ) هذا يقتضي أن ما سبوا في جيشنا ليس غنيمة ولا لازم كونه مساباً أيضاً لأن بعضه للسلبين وفي الروض
وأن سبي الذي الصبي أو باع أو باع السابقي المسلم دون أبيه من مسلم لم يتبعه أي المشتري لفوات الوقت أي
وقت التبعية لأنها إنما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل على أن السبي مطلقاً ملكاً لسايه وليس غنيمة وبواقفه
قوله السابق وإن لم يتحد المالك ويحتمل أن يفرق بين الذي في ملك مسيه ولا يكون غنيمة كما هو صريح
الفرق بين سبيه وسرقته هو المسلم فلا يملك جميعه بل هو غنيمة كما يسبق إلى الفهم من كلامهم في غير هذا المحل
ويؤول ببعه في المسئلة المذكورة بأن المراد بيع ما يخصه منه بعد ملكه بشرطه فلتحرر المسئلة بتأمل
كلامهم في بابي قسم النعمة والسيرو وقد أوردت على مر لم كان سبي الذي يملكه له ومسروقه غنيمة كما
أفاده ما سمعته مع أن كلاً استيلاء قهرى فأجاب بما لم ينصح وقول الروض السابق أو باع السابقي المسلم الخ
الدال على أنه لم يتبعه في الإسلام لأننا ما تقدم أنه يقع السابقي فيه لجواز حمل هذا على فقد شرط التبعية
كان كان مسه أحد أو به فليتأمل (قوله) لأن بعضه المسلمين (قد يقال لكن لم يقع منهم سبي) لأن ينزل
وقوع الملك لهم بسببه منزلة سبيهم (قوله) والذي يتبعه منها أنه لا يتبعه بل وكذا في قبله اعتمد ذلك
مر (فرع) لو سبوا مسلم وذي حكم بأسلامه لتقليب الحكم الإسلام كما ذكره القاضى وغيره شرح مر (فرع) سبي
سبي جمع بعضهم مسلون جمعاً من الصديان يتبعه الحكم بأسلام الجميع لأن كل مسلم من السابقيين سبي جزءاً
من المسلمين أي مشاركاً في سبي كل منهم (قوله) وخبره غير مقبول (قد يقال قبله الخبره عن فعل نفسه) (قوله)

غير واحد ويدل له صحة إسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده أحد مجتمع كونه قبل بلوغه واليقيق وغيره بأن الأحكام
إذ ذلك كانت منوطه بالتمييز إلى عام الحندق وفارق نحو صلاته بأنه لا ينتقل به اما بالنسبة لأحكام الآخرة

فصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكا طفال المشركين ولو اشبه طفل مسلم

بطفل كافر وقف امرهما ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه التاج الزاوي فقال يحكم باسلامهما ويرفق نسبهما إلى البلوغ

(فصل في بيان حرية اللقيط ورقة واستحقاقه وتوابع ذلك) إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حر (اجماعا) وبمقتضى البلقيني تقييده بغير دار حرب لا مسلم فيها ولا ذمي لأن دار الحرب تقتضي استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها إنما تقتضي استرقاق هؤلاء بالاسر وبمجرد اللقط لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالا سلام فقتله حر مسلم أو غيره قتله بالامام او عقفا على الديلة لا يجاننا لانه لا يثبت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به على خلاف المصلحة لعدم بلوغ اللقيط المحكوم بحريته وباسلامه بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر على ما نص عليه

وصوبه الاسنوي لكن ظاهر الروضة واصلها خلافه والقياس ان حد قاذفه ان احصن وقاطع طرفه يجزى فيها ما ذكر في قتله وان امكن الفرق بان القتل يحتاج له اكثر خلافا منها ومن ثم نص على أنه لا يحذف قاذفه الا ان قال اللقيط انحر (الا ان يقيم احديته برقه) فيعمل بها

اه ع (قوله فيصح) ولا يتمتع من الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي اخذ من كلام الشافعي اه معنى (قوله اتفاقا) اي فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين سم على حج اه ع (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجع لا يثنى إذ شرطه ان يكون مفردا اه رشدي (قوله ولو اشبه الخ) هذه المسئلة ذكرها المعنى في آخر الفصل الا في مفصلة (قوله) قاله المصنف اعتمده النهاية والمعنى

(فصل في بيان حرية اللقيط ورقة) (قوله اجماعا) إلى قوله وإذا حكم في النهاية (قوله) وبمقتضى البلقيني تقييده الخ وهو ظاهر المعنى اه معني (قوله) واعترض بانها الخ عبارة النهاية وتورده الشيخ بان دار الحرب الخ قال ع ش قوله مر ورده الشيخ الخ معتمد لكنه جرى عليه في شرح منجه اه (قوله) وبمجرد اللقط لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسر قصد التملك فاذا كرم مسلم وان اكتفى فيه بالاستيلاء فكون مجرد اللقط لا يقتضيه محل تامل اه سيد عمر (قوله وإذا حكم له الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو جنى اللقيط المحكوم باسلامه خطأ وشبه عمد فوجبها في بيت المال إذ ليس له عاقلة خاصة او عمد او بالغ عاقل اقتص منه ولو لا فائدة مطلقة في ماله كضمان متلفه وان لم يكن له مال في ذمته وان قتل خطأ وشبه عمد فدية به كاملة عملا بظاهر الحرية وتوضع في بيت المال وار ش طرفه له وان قتل عمدا فلا مال العفو وعلى مال لا يجاننا لانه خلاف مصلحة المسلمين او يقتص لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام اي فلا يقتص له الامام لعدم تحقق المكافاة بل يجب دية اي وتوضع في بيت المال ايضا كما صححه المصنف في تصحيحه صوبه في المبهات ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ إلى بلوغه وافقته أي وان طالت مدة انتظار البلوغ والاتفاق وبأخذ الولي ولو حاك كاذون الوصي الارش لجنون فقير لا لغنى ولا لصغي غنى أو فقير فلو اتفاق الجنون وار ادر الارش ليقص منه ارباد في زيادة من ع ش (قوله) ولم يصف الاسلام قياس النص الا في حد القاذف ان يراد ان لم يقتل انحر اه سم (قوله) لم يقتل به الخ وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروض مانصه فارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم يحتاج له مالا يحتاج للبال اه (قوله) وصوبه الاسنوي) وجزم به في الرض اه سم ومر اتفاق النهاية والمعنى اعتباره قول المتن (الا ان يقيم الخ) ويتعرض لسبب الملك اه معنى (قوله) فيعمل بها الخ قول المتن والمذهب في النهاية لا قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (قوله) وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشيدا كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام الخ (قوله) ما يقتضى اعتبار رشده اعتمده المعنى والسيد عمر ومال اليه سم عبارة الاول وتنبه سكتوا عن اعتبار الرشدي المقره وان يثني كما قال الزركشي

ويكون من الفائزين اتفاقا اي فلا يجزى فيه حيثن الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين

(فصل في بيان حرية اللقيط الخ) (قوله) ولم يصف الاسلام قياس النص الا في حد القاذف ان يزد هنا اول يقتل انحر (قوله) لم يقتل به الخ) قال في شرح الروض وهو موافق لما صححه به لافصاح يقتل المحكوم باسلامه بتبعية غير الدار فيأ ذكر بل اولي كما قاله صاحب البيان وغيره اه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم يحتاج له مالا يحتاج للبال (قوله) وصوبه الاسنوي) وجزم به في الرض قال مر في شرحه وصححه المصنف في تصحيحه يقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالاسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ إلى بلوغه وافقته وبأخذ الولي ولو حاك كاذون الوصي الارش لجنون فقير لا لغنى ولا لصغي غنى أو فقير فلو اتفاق الجنون وار ادر الارش ليقص منه انتهى (قوله) اعتبار رشده قد يؤيد انه اقرار بما لشرطه الرشدي اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه

وظاهر كلامهم خلافه من (فعدة) ولو يسكو عن تكذيبه لان فيه تهديا له (قبل ان لم يسبق اقراره) اى القبط ويصح عوده على كل منه ومن المقرر له اذ لو اقر انسان بحرية فاقتر القبط له بالمعية بل وان صدقه كما هو واضح (٣٥٧) (بحرية) كسائر الاقرار بخلاف ماذا

كذبه وان صدقه بعد اؤ
سبق اقراره بالحرية وهو
مكلف لانه به التزم احكام
الاحرار المتعلقة بحقوق الله
والعابد فلم يقدر على اسقاطها
وانما قبل اقرارها بالرجعة
بعد انكارها لان الاصل
عدم انقضاء العدة مع
نفويض الشرع امر
انقضائها بها والاقرار
بالرق مخالف لاصل الحرية
الموافق للاقرار السابق ولا
يرد على المتن ما لو اقر به
لزيد فكذبه فاقربه لعمره
فصدقه فلا يقبل وان لم
يسبق منه اقرار بحرية
لان اقراره الاول يتضمن
نفي الملك لغيره وقد بطل
ملكه برده فصار حرا الاصل
والحرية يتعذر اسقاطها
للممر ولو انكر رقه فادعى
عليه به وحلف ثم اقر به له
فان كانت صيغة انكاره
لست برقيق كقول اولست
برقيق فلا تتضمنه الاقرار
بانه حرا الاصل ولو اقر بالرق
لمعين ثم بحرية الاصل لم
تسمع لكن ان كان حال
الاقرار الاول رشيدا اعلى
مامر (والمذهب انه لا
يشترط في صحة الاقرار
بالرق) ان لا يسبق منه
تصرف يقتضى نفوذه

اعتباره كغيره من الاقرار فلا يقبل اعتراف الجارى بالرق كحكي عن ابن عبد السلام لان الغالب عليهم
السفه وعدم المعرفة قال الاذرعى وهذه العلة موجودة في غالب العبد لاسيما من قرب عهده بالبلوغ اه
وعبارة السيد عمر قوله وظاهر كلامهم خلافه قد يقال انما يسكو عن هذا اكفاء بذكره في نظائر هذا الغالب
ان استيعاب الشروط انما يكون في الباب المقود اصاله البيان ذلك الحكم كباب الاقرار هانما رابت المحشى
قال قوله باعتبار رشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه الرشد اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من
الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه وهو اشارة الى ما نبهنا عليه وما قوله اللهم الا إلخ فلا يخفى ما فيه من
البدل على المكابرة اذ لا معنى لقوله انا عبده ونحوه الا انا ملوك له وهو نضفى المالية اه اقول لو قول سم
ليس من الاقرار إلخ لعل صوابه اسقاط ليس و (قوله لان فيه تصديقه) فيه نظر اه رشيدى (قوله
ويصح عوده على كل إلخ) اى على البدل اه رشيدى (قوله بحرية) اى القبطو (قوله به) اى بالرق
(قوله كسائر الاقرار) الى قوله ولو انكر رقه فى المعنى (قوله وانما قبل إلخ) عبارة المعنى فان قيل لو
انكرت المرأة الرجة ثم اقرت بها فانها تقبل فلا كان كذلك اجيب بان دعواها الرجعة مستندة الى
اصل وهو عدم انقضاء العدة إلخ (قوله والاقرار بالرق إلخ) عطف على الاصل (قوله ولا يرد على المتن) اى
منه (قوله ما لو اقر به) اى اقر القبط بالرق اه عرش (قوله وان لم يسبق منه) اى من كل من القبط وعمر و
(قوله لغيره) اى غير زيد وكذا اختياره ملكه برده (قوله لاسيما) اى من قوله لانه به التزم احكام الاحرار اه
عرش (قوله فادعى عليه به) عبارة النهاية بعد الدعوى عليه به اوهى الظاهرة (قوله لمعين) خرج به ما لو اعترف
بالرق من غير اضافة لاحد كان قال انارقيق اولمهم كان قال انارقيق لو جلى ووجه بانه ليس فيه ابطال حق لمعين
اه عرش (قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا) والمتقدم اشرط الرشد اه عرش (قوله على
مامر) اى انقاع ابن عبد السلام (قوله في صحة الاقرار) الى قول المتن وكذا ان ادعاه في المعنى والى قوله
ولو رابتا في النهاية يقول المتن (بل يقبل اقراره إلخ) (فرع) اقرت حامل بالرق ينبغي ان لا يتبع الحل
راجعه سم على منجه اه عرش (قوله وعليه) عطف على قوله في قوله فيناه اه رشيدى (قوله نعم
إلخ) هذا الاستدراك صوري (قوله لو اقرت متزوجة إلخ) وان كان المقر بالرق ذكر انفسخ نكاحه اذ لا
ضرر على الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ولو نضعه ان لم يدخل بها لان سقوط ذلك يضرها وحينئذ يؤديه
مما يفده او من كسبه في الحال والاستقبال وان لم يوجد جدي في ذمته الى ان يعتق ولو جنى على غيره عمد اثم اقر
بالرق اقتص منه حرا كان المجنى عليه او رقيقا وان جنى خطأ او شبه عمد قضى الارش ما يديه فان لم يكن معه شيء
تعلق الارش برقيقته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده متلاعدا اقتص من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيها
يضره او بعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصفي القيمة الدية لان قول له في الزائد يضر بالجاني نهاية
ومعنى وروض مع شرحه (قوله والزواج) الواو الحالية اه عرش (قوله من لا تحل له الامة) عبارة المعنى
والاسنى سواء كان الزوج بمن يحل له الامة ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة اه وعبارة سم
والرشيدى قوله من لا تحل له الامة بالاولى اذا كان بمن يحل له اه (قوله لم ينفسخ نكاحه) لكن الزوج

المال (قوله وظاهر كلامهم خلافه) اعتمد مر (قوله ولو يسكوته إلخ) كذا شرح مر (قوله
ويصح عوده إلخ) كذا شرح مر (قوله وعليه) عطف على لمن قوله فيها له ش (قوله من لا تحل له الامة)
وبالاولى اذا كان بمن يحل له (قوله لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى
المقبوض لان انفساخه يضر الزوج فيما مضى سواء كان بمن يحل له نكاح الامام لا كالحرا اذا وجد الطول
بعد نكاح الامة ثم قال في الروض وشرحه لكن الزوج الحار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لقوات
الشرط ثم قال او الحادثون بعده اى اولادها الحادثون بعد الاقرار اقامه لانه وطنها عالما برقيقها اه وهذا

حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه (الماضية المضرة به) (المستقبلة) فيناه كايقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن
ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقرار نعم لو اقرت متزوجة بالرق والزواج من لا تحل له الامة لم ينفسخ نكاحه وتسلم لتسليم الحرائر

الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لقوات الشرط فان فسخ بعد الدخول به لازمة للبقر له الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزائد منهما يضر الزوج وان اجاز لزمه المسمى برغمه وان كان قد سلبه اليها اجزاء فلو طلقتها قبل الدخول سقط المسمى لان المقر له يزعم فساد النكاح مخفي ونهايق في سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه مانعه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا يظهر فلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرمه اقول ويندفع الاشكال بقولهم المار كالحر اذا وجد الطول الخ فيغتفر في الدوام مالا يفتقر في الابتداء (قوله ويسافر الخ) اي زوجها (قوله بلاذن) اي من سيدها (قوله وتعتد عنهن الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واذ اطلقت تعتد بثلاثة اقراره لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامامات) اي بشهرين وخمسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقضها اه شرح الروض عبارة ع ش قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بطن الحرية ويستمر ظنه الى الموت اه وبعض الهوامش اما اذا وطئها كذلك فتعتد باربعة اشهر وعشر مر واعتمده شيخنا الزاوي وهو قريب اه (قوله وولدها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها ح) لظنه حر يتها ولا يلزمه قيمته لان قولها غير مقبول في الزامه (وبده رقيق) لانه وطئها علما برقتها معنى وشرح الروض (قوله وذلك) يعني عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم يفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الروض اه رشدي عبارته كالمنفي لم يفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر بالزوج فيها مضى اه (قوله ولهذا) اي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) اي مستقبلا وماضيا اه ع ش عبارة الرشدي اي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسبه لان الديون

ويسافر بها بلاذن وتعتد عنهن لنحو طلاق وعدة الامامات وولدها قبل اقرارها ح وبعده رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا يفسخ نكاح امه بطر ونحو يسار (لا) في الاحكام الماضية المضره بغيره فلا يقبل اقرار بالنسبة اليها (في الاظهر) كالا يقبل الاقرار على الغير بدین مثلا وتقبل البينة برقه مطلقا وعلى الاظهر (قوله) لزمه دين فاقرب وقوى بده مال قضى منه) ثم ان فضل شيء فليقر له

كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقتها الا ترى الى قوله كالحر اذا وجد الطول الخ اذ لو لم يكن عالما لم يوافق على الرق لم يحتج لذلك ولى قوله لقوات الشرط اذ لو لم يكن كذلك لم يفت الشرط عنده فلا وجه لخياره ولى قوله لانه وطئها علما برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا يظهر فلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرمه (قوله وتعتد عنهن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبليات الا ان يقال انها من آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وان كانت كذلك الا ان الحق فيها لله تعالى (قوله وعدة الامامات) قال في شرح الروض سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقضها اه (قوله وعدة الامامات) اي وان كان اقرارها بعد موت الزوج وهذا لا يعارض ما ياتي في لعدد عن الزكشي انه لو وطئ مزوجه الامه يظنها حرة واستمر ظنه للموت اعتدت عدة الحرائر وذلك لان اثر هناك لو طمع الظن واستمره للموت وذلك غير لازم هنا لجاو ازان لا يظن الحرية بل يظن عدما بل قد يعلمه ولو فرض ظنه فيجوز ان لا يطأها بعد ذلك ويجرد الظن لا يكتفي عند الزكشي بل لا بد معه مع استمراره الى الموت من الوطء قبله وبذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم كالصريح في شمول المسئلة لما اذ علم رقتها بعد الاقرار بل في انحصار حاله بعد الاقرار في علم رقتها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق لم يفسخ النكاح لكن للزوج الخيار في فسخه ان شرطت الحرية فيه لقوات الشرط فلو لانه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذي اطلقوه ولم يفصلوا فيه بين ان يوافق على الرق او لا ولا علما بقره الشرط اذ لا فوات في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولانهم عللوا كون اولادها منه بعد الاقرار اقراره بانها وطئها علما برقتها اه فليتأمل ان فرض انه ظن حر يتها وطئها مع هذا الظن واستمر الى الموت احتمال ان تعتد كالحرة كافي تلك وان يفرق بان ظنه عارضه اقرارها بالرق وثبت الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لوجود المعارضة ثم ايضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الروض فلا يقضى من كسبه لان الديون لا تتعلق

والاتباع بما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) (٣٥٩) قطعاً لان الاصل والظاهر الحرية

فلا تترك الانحجاة بخلاف
النسب لما فيه من الاحتياط
والمصلحة (وكذا ان ادعاه
الملتقط) بلا بينة فلا يقبل
(في الاظهر) لما ذكر وبه
فارق ما قاس عليه المقابل
من دعواه ما لا التقطه ولا
منزعه اذ ليس في دعواه
تغيير صفة للعلم بموكله
له او لغيره ثم يستمر بيده
عند المولى ويجب اتزاعه
منه عند الماوردي لخروجه
بدعوى رقه عن الامانة
وربما استرقه بعد وايدته
الاذرى يقول العبادى لو
ادعى الوصى دنبا على الميت
اخرجت الوصية عن يده
لئلا يأخذها الا أن يرى
ونظر الزكشى في تعليل
الماوردى بأنه لم يتحقق
كذب حتى يخرج عن الامانة
وبرد بان اتهامه صيره
كغير الامين لان يده
صارت مظنة الاضرار
بالقبط نعم قاس العبادى
انه لو شهد انه حر الاصل
بقي بيده (ولو رأينا صغيرا
مينا أو غير مينا) أو يجنونا
(في يد من يسترقه) أى
يستخدمه مدعا رقه (ولم
يعرف استنادها الى التقاط
حكم له بالرق) إذا ادعاه
عملا باليد والتصرف بلا
معارض نعم ان كذبه
المين احتاج الى عين
انه ملكه (فان بلغ

لاتعلق بكسب العبد بعد الحجر عليه فما اذن له فيه بخلاف المهر شرح الروض اه سم على حج وهذا
مستفاد من قول الشارح ر الاقوان بقى عليه شىء اتبع به بعد عتقه اه ع ش (قوله والا اتبع الخ)
الاولى ان يقال اتبع به او بما بقي لان قوله والاصداق بالمساواة ايضا ثم رايته المحشى قال قوله والا اتبع
يتامل هذا الجزء مع الشرط المشار اليه بالا او كانه اشارة الى ما ذكر اه سيد عمر وقوله الاولى ان يقال اتبع
به او بما بقي يظهر لوجه صحة هذا القول فضلا عن اوليته وعبارته المغنى والنهاية فان بقي من الدين شىء اتبع
به بعد عتقه اه وهى ظاهرة (قوله لما فيه من الاحتياط الخ) عبارة المغنى فان قبوله مصلحة
للمصى وثبت حقه له اه (قوله وكذا ان ادعاه الملتقط بلا بينة) اى واسنده الى الالتقاط اه مغنى (قوله
لما ذكر) اى من قوله لان الاصل الخ (قوله وبه) اى هذا التعليل عبارة النهاية والثاني يقبل ويحكم له بالرق
كالموكل التقطه ما لو ادعاه ولا منازع له وقرق الاول بان المال موكول وليس في دعواه تغيير صفة له واللقيط
خرا ظاهرا او في دعواه تغيير صفته اه (قوله بيده) اى الملتقط الذى ادعى رقه (قوله عند المولى الخ) عبارة
النهاية كما قاله المولى وهو الوجه وان جرى الماوردى على وجوب انتزاعه منها لخروجه الخ (قوله وايدته)
اى كلام الماوردى (قوله اخر جت الوصية) اى التركة (قوله ويرد) اى التنظير في التعليل وهذه مناقضة
لفظة مع الزكشى لا تقتضى اعتماد كلام الماوردى اه رشيدى (قوله انه الخ) اى الملتقط (قوله لو شهد الخ)
اى بعد دعوى الرق اه ع ش قول المتن (ولو رأينا صغيرا الخ) اى امالو رأينا بالغاً في يد من
يسترقه ولم تعلم سبق حكمه عليه بالرق في صغره فادعى الحرية قبلت دعواه مالم تقم بينة برتبته وما يوجد
من بيع الرقا البالغة مصرنا فانهم لو ادعوا انهم احرار بطريق الاصله قبل منهم وان تكرير بيع من هم في
ايديهم مراراً وليس منه دعواهم الاسلام ببلادهم ولا يثبت به اخبار غيرهم لجواز كونهم ولدوا من اماء
تفكر بقرينهم بعبادتهم اه ع ش (قوله اى يستخدمه) الى قول المتن عرض على القاتل في النهاية
الاقوله ان كذبه المين وقوله او افاق الجنون وقوله او جنون وقوله او حجة اخرى وقوله او نحوها (قوله
اى يستخدمه مدعا الخ) هذا تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد
في نفسه كما يعلم من قول الشارح الاقوان سواء ادعى رقه حيث ادعى الخ فتامله فلعل به يندفع ما اشار اليه الشهاب
من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين اه رشيدى (قوله مدعا رقه) الى قول المتن ومن اقام بينة في
المغنى والروض مع شرحه الاقوله ان كذبه المين وقوله وكذا الى بان اليد قول المتن (الى التقاط) اى
ولا غيره اه مغنى (قوله اذا ادعاه) عبارة النهاية بعد حلف اليدوى عملاً الخ وعبارته المغنى والاسنى
بدعواه على الصحيح ويحلف وجوباً على الاصح المنصوص وقيل ندباً اه قال الرشيدى قوله لم بعد حلف
ذى البدل هذا منه صريح في حمل الحسنة في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعاليل الالائية بخلافه ومن
ثم لم يذكره الشهاب بن حجر كغيره ثم ان قضيتهم مع قول المصنف الاقوان فان بلغ وقال الامر الخ انه اذا لم يحكم
الحاكم له برقه في صغره ان يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع اه رشيدى اقول قوله لا الاقوان سواء ادعى
رقه حيث ادعى الخ صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية مطلقاً حكم الحاكم له برقه في صغره لا ما
قوله نعم ان كذبه المين الخ صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه اخرج ما اذ لم يكذب وما اذ لم يميز اه سم اقول
قضية اطلاق المغنى وشرح الروض لو جوب التمين وتعليل الثاني له بقوله لخطر شأن الحرية عدم خروج ذلك وهو
بكسب العبد بعد الحجر عليه فما اذن له فيه بخلاف المهر انتهى (قوله اتبع الخ) يتامل هذا الجزء مع
شرطه المشار اليه بالا (قوله بلا بينة فلا يقبل) يفيد قبول بينته (قوله ثم يستمر بيده عند المولى) وهو
الوجه شرح م (قوله مدعا رقه) كذا شرح م (قوله ولم يعرف استنادها الى التقاط) خرج ما اذا
عرف ذلك كما علم من قوله السابق وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر (قوله في المتن حكمه له بالرق) بعد حلف
ذى اليدوى عملاً باليد والتصرف بلا معارض شرح م (قوله نعم ان كذبه المين الخ) اخرج ما اذا
انه ملكه (فان بلغ

سواء ادعى رقه حثيثا او بعد البلوغ او افاق المجنون (وقال انحر لم يقبل قوله في الاصح الابينية) بالحرية لانه حكم برقه في صغره او جنونه فلم يقل
 الابعية لعدم تحليفه وفارق ما لو راينا صغيرة يدين مدعى نكاحها قبلت وانكرت فان على المدعى البينة وكذا لو ادعى عليه حبة وهي صغيرة
 بان الدليل للملك في الجلة ويجوز ان يولد وهو مملوك ولا كذلك في النكاح فاحتاج الابينية (ومن فام ينية) او حجة اخرى (برقه) بعد الاحتياج
 اليها لان لم يثبت اليها كنية داخل قبل (٣٦٠) انراف يده على الزوال (عمل بها) ولو لحارج غير ملتقط (ويشترط ان تعرض البينة)

او نحوها في اللقيط (السبب
 الملك) من نحو تار وشراء
 ثلا يعتمد ظاهر اليد
 وقضيته ان ينة غير الملتقط
 لا تحتاج لذلك ويكني
 قولها ولو اربع نسوة لان
 شهادتين بالولادة تثبت
 الملك كالسبب في الشهادة
 بالولادة انه ولد متوا لم
 تعرض للملك خلا لما
 في تصحيح التنبيه لان الغالب
 ان ولادته مملوك (وفي
 قول يكني مطلق الملك)
 كسائر اموال و فرق
 الاول بان اللقيط يحكم
 بحريته بظاهر الدار فلا
 يزال ذلك الظاهر الاعن
 تحقيق وفي الكفاية ان
 طريقة الجهور جريان
 الخلاف في الملتقط وغيره
 والمتن محتمل لذلك
 لكن سياقه يخصه بالملتقط
 وفرقه هذا وتعليمه الذي
 قضيته ما مر ظاهر ان فيه
 (ولو استأحق اللقيط) يعني
 الصغير ولو غير لقيط (حر
 مسلم) ذكر ولو غير ملتقط
 (لحقه) بشروط السابقة
 في الاقرار اجماعا وثبت
 احكام النسب من الجانبين
 ولا يلحق بزوجه الابينية
 كما يعلم مما ياتي واستجوا
 للقاضي ان يقول للملتقط

ايضا قضية ما مر آفان النهاية (قوله سواء ادعى رقه الخ) عبارة المعنى ولا فرق في جر بان الخلاف بين ان
 يدعى في الصغر مملوكا يستدعيه ثم يبلغ ويكنر وبين ان يتنكر والاستخدام إلى البلوغ ثم يدعى مملوكا ويكنر
 المستخدم كما صرح به الرافعي في الدعوى اه (قوله فان على المدعى الخ) لتعليل للمفارقة (قوله ويجوز ان يولد
 الخ) اي في يد مدعى رقه مستمسك بالاصل اه رشدي عبارة المعنى وشرح الرض ويجوز ان يولد المملوك
 مملوكا للنكاح طار بكل حال في تاج إلى البينة اه قول ابن (ومن اقام الخ) من ملتقط وغيره اه معنى (قوله
 غير ملتقط) قضيته اولية الملتقط يؤخذ توجهه من قول المصنف السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير
 الملتقط و اجري الخلاف فيه اه سم (قوله في اللقيط) صرح في شرح الرض اي والمعنى باشرط ان سبب
 الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا سم وعش (قوله من نحو شراء وارث) انظر من اين يعلم ذلك
 مع انه لقيط اه رشدي (قوله) يكني قولنا الخ راجع إلى المتن (قوله لان شهادتين الخ) لتعليل للغاية
 وقوله في الشهادة متعلق بقولها و (قوله بالولادة) متعلق بالشهادة (قوله انه ولد لادته) مه قول قولها ش اه
 سم (قوله انه ولد لادته الخ) اي ان ائمه ولدت وان يقبل في مملوكه اه معنى (قوله لكن سياقة الخ) هذا هو
 العتمد اه ع ش ومر آفنا اعتماد المعنى وشرح الرض الاول اي طريقة الجهور وقول المتن (حر مسلم)
 رشيد اوسفيه نهاية ومعنى (قوله ذكر) إلى قول ابن اثنان في المعنى الا قوله اجماعا إلى ولا يلحق وقوله
 وسياق في الشهادات ما يؤيده (قوله يشروطه) وقوله دون الرق الابينية عليه وقوله وحديثنا يفتي عنه الا
 بالهان (قوله ولو غير ملتقط) هذه للغاية علت من قوله ولو غير لقيط اه رشدي ولك ان تقول ان له فائدة
 التنصيص على العموم بالنسبة للقيط (قوله عما ياتي) اي من قول المصنف وان استلحقته امرأة الخ (قوله
 وقال الزركشي الخ) هو العتمد اه ع ش عبارة المعنى بل ينبغي كما قال الزركشي الخ (قوله او جهل ذلك)
 اي إذا كان الملتقط عن جهل ذلك اه معنى (قوله اما الكفار الخ) عبارة المعنى والنهاية بقوله مسلم لا مفهوم له
 فان الكلام في لقيط محكوم باسلا موقدر انه يصح للكفار استلحاقه الخ وقوله لا مفهوم له ايضا كما يشير
 اليه قوله وان استلحقه عبد الخ واما فضله المصنف عن الحر لاجل قوله وفي قول تشتراط اه (قوله كاسر) اي
 في اوائل الفصل الذي قبيل هذا الفصل قول المتن (وان استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبده غيره وهو
 بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الارث المتوهم بالولاة وان استلحقه هو صغيرا ومجنونا
 لم يلحقه الابينية كما مر في الاقرار معنى وروى مع شرحه (قوله لانه كافر في النسب) لا مكان حصوله منه
 بنكاح او طوء شبه معنى ونهاية (قوله لكن يقرئ الملتقط) ولا يسلم إلى العبد اعجزه عن نفقته اذ

لم يكذب هو ما ذالم يميز (قوله سواء ادعى رقه الخ) كذا شرح مر وانظر مع مدعي رقه (قوله وفارق ما لو
 راينا الخ) كذا شرح مر (قوله غير ملتقط) قضيته اولية الملتقط ويؤخذ توجهه من قوله السابق
 ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط و اجري الخلاف فيه (قوله في اللقيط) صرح في شرح الرض
 باشرط ان يان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر
 (قوله انه ولد لادته) هذا مقول قولها ش (قوله في المتن حر مسلم) رشيدا اوسقها شرح مر (قوله
 ذكر) قال في شرح الرض اما الخئي فصيح استلحاقه على الاصح عند القاضي اي الفرج والزنا وبثبت
 النسب بقوله لان النسب يحتاج له انتهى (قوله لكن يقرئ الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستأحق

من اين هو ولدك من زوجك وامتك او شبهه لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب وقال الزركشي ينبغي وجوبه ان
 جهل ذلك احتياطا للنسب وسياق في الشهادات ما يؤيده اما الكافر فيستحق من حكم بكفره هو كذا من حكم باسلا مملوك لا يتبعه في الكفر كما
 مر (وصاروا لي بريتته) من غيره ثبوت ابو تهمالة في ليست على بابها كفلا ن احق بما له نعم ان كان كافر او اللقيط مسلما بالدار لم يسلم اليه
 (وان استلحقه عبد) يشروطه (لحقه) في ائمه دون الرق الابينية عليه لانه كافر في النسب لكن يقرئ الملتقط وينتق عليه من ريت الهال

لا مال له وعن - ضانته لانه لا يتفرغ لها اه اسنى قول المتن (واستباحته امر آخ) وأما الخشى فيصح
استباحته على الاصح عند القاضي انى الفرج البراز ويثبت نسب بقوله لان النسب يحتاج طه اه اسنى
زاد الخشى فان انضحت ذكوره بعد استمرار الحكم او انوته بخلاف المرأة اه قال عرش فلو مات هذا
الولد قبل ترث الخشى الثالث ويوقف الباقي لاحتمال انه انى او ترث الثلثين بشرطه ولو لا ترث شيئا لانه قد
لا يصح استباحته فليراجع سم على منج اقول والا قرب عدم الارث لانه بشرطه تحقق الجهة المتضمنة
للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كفى استلحاق الرقيق فانه ثبت النسب دون الارث اه **(قوله)**
واذا اقامتها لحقها ولو تنازعت امراتان لقيطا ومجهولا واقامتا يثبتين تعارضا وعرض متهما على
القائف فلو الحق باحدهما لحقها ولحق زوجها بالمرط المتقدم اى امكان العلوق منه وشهادة البينة
بالولادة على فراشه فان لم يكن بيته لم يعرض على قائف المامر ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة معنى
وروض مع شره **(قوله)** ولا يثبت رقه لمولاها باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة اه معنى **(قوله)**
زوجها اى المرأة **(قوله)** الا ان امكن اى العلوق منه (وشهدت اى البينة اه معنى قول المتن (لم يقدم)
وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان اقام احداهما بيته بها وان اقاما يثبتين وتعارضتا فان كان لاحدهما
يد من غير التقاط ولو المرأة تقدم او اقدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارض لعدم صحة استلحاقها ومن
هذا يعلم جواب حادثة وقعت وهى ان بنتا يد امرأة مدته من السنين تدعى المرأة اموها تلك البنت من غير
معارض ومع شيوخ ذلك بين اهل علمها وجادل ادعى انها بنته من امرأة ميتة لها مدته وهوانه ان اقام
احدهما بيته ولم تعارض عملها والا يثبت مع المرأة لا اعتقاد دعواها باليد اه عرش وقوله فان كان
لاحدهما به الخ وسبق استباحته اخذنا من كلام الشارح الاق انما وياق انما ايضا عن سم عن
شرح الروض ما يصرح بذلك **(قوله)** ويد الملتقط (الخ) لان اليد انما تدل على الملك لا على النسب معنى
واسنى وسيدكره الشارح ايضا قبل الكتاب الاق **(قوله)** قدم ثبوت النسب منه الخ بخلاف ما لوسبق
استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كقال الروض وان لم يستلحقه ذو اليد او قد استلحقه آخر استويا فتتمدد
البينة فان لم يكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف اه وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد
اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويظهره فاذ لم يفعل صارت يده كيد الملتقط في انها لا تدل على

(قوله) ولا يثبت رقه لمولاها لاحتمال انعقاد محر المولاها بوطء شبهة قاله فى شرح الروض **(قوله)** ولا يلحق
زوجها الا ان امكن وشهدت الخ **(فرع)** لو تنازعت امراتان لقيطا ومجهولا واقامتا يثبتين تعارضا
وعرض متهما على القائف فلو الحق باحدهما لحقها ولحق زوجها ايضا فان لم تكن بيته لم يعرض على
القائف المامر ان استلحاق المرأة انما يصح متهما اى بالبينة كذا فى شرح الروض فانظر قوله ولحق زوجها
ايضا بشرطه الا مكان وان تشهد بينهما بالولد على فراشه اخذنا من قول الشارح ولا يلحق زوجها الا
ان الخ والوجه ان شرطه ذلك الحاصل ان الحاقه بالمرأة فى نفسه لا يقتضى الاخلاق بالزوج بل ان وجد ما يقتضى
الاخلاق به كثبت فرائشه لا يقتضى الاخلاق بلحقه والا فلا يدل على ذلك قول الروض وشرحه قبل ذلك
الفرع لو استباحته امرأة بلا يتعلم بلحقها وان كانت خلية او بيته لحقها وكذا يلحق زوجها ان شهدت بينهما
بوضعه على فراشه واما امكن العلوق منه لا يقتضى عن الابلغان والاى وان لم تشهد بذلك او شهدت به لم يكن لم
يمكن العلوق منه فلا يلحقه اما الخشى فيصح استباحته على الاصح عند القاضي انى الفرج البراز ويثبت النسب
بقوله لان النسب يحتاج طه اه وعلى هذا فلا تنافى بين ما ذكره الروض واولا وثانيا **(قوله)** قدم ثبوت
النسب منه معتضدا باليد بخلاف ما لوسبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كقال فى الروض وان لم يستلحقه
ذو اليد او قد استلحقه آخر استويا فتتمدد البينة فان لم تكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف الخ وقوله
استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويظهره فان لم يفعل
صارت يده كيد الملتقط في انها لا تدل على النسب اه وبغارة الباب ثم ان كان احدهما اى الملتحقين

(وفى قول يشترط تصديق
سيده) لانه يقطع ارثه
بفرض عتقه واجاب الاول
بان هذا لا نظرية لصحة
استلحاق ابن مع وجود أخ
(وان استلحقته امرأة لم
يلحقها فى الاصح) لا مكان
اقامة البينة بشهادة الولادة
بخلاف الرجل واذ اقامتها
لحقها ولو أمة ولا يثبت رقه
لمولاها ولا يلحق زوجها
الا ان امكن وشهدت
بالولادة على فراشه وحيث
لا ينفى عنه الا بالعلم (أو)
استلحقه (اثان لم يقدم مسلم
وحر على ذى) وحرى
(وعبد) لصحة استلحاق
كل منهم ويد الملتقط
لا تصلح للترجيح هنا (فان)
كان لاحدهما بيته سليمة
من المعارض عمل بها وان
(لم يكن) لو احدهما (بيته)
أو كان لكل بيته وتعارضتا
فان سبق استلحاق أحدهما
ويده عن غير التقاط قدم
ثبوت النسب منه معتضدا
باليد فى

عاضدة لامرجحة وإن لم يسبق أحدهما كذلك كان استلحقه لاقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) الاتي قبيل العتق (فيلحق من الحق به) لما يأتي ثم لا يقبل منه بعد الحاقه (٣٦٢) بواحد الحاقه باخر لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لم تعارض قائفان كان الحكم

للسابق وتقوم البينة عليه وإن تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبدل أو بدون مسافة القصر منه وقيل بالدنيا وقيل بمسافة العدوى (أو) وجدوا لكن (تخير أو نفاه عنها) أو الحقة بهما (وقف الأمر الى بلوغه) (أمر بالانتساب) قهر اعليه وحسن ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقف الأمر على الأوجه (بعد بلوغه) إلى من يميل طبعه اليه منها) لما صرح عن عمر رضي الله عنه انه أمر بذلك ولا يجوز له الانتساب بالنشئ بل لابد من ميل جبلي كميل القريب لقرية وشرط فيه الماوردى ان يعرف حالهما ويأمرهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح ذكاؤه وأقره ابن الرفعة وأيده الزركشي بقولهم ان الميل بالاجتهاد أى وهو يستدعى تلك المقدمات ولو انتسب لغيرهما صدقه ثبت نسبه ولم يتغير الميزان كما يأتي في الحصة لان رجوعه يعمل به ثم لانها فقولهم ملزم والصبي ليس من اهل الازلام وينفقانه مدة الانتظار ثم من ثبت له

النسب اه سم (قوله عاضدة) أى للدعوى (لامرجحة) أى البينة (قوله وإن لم يسبق أحدهما الخ) فعمل ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البينة اه سم أى كما يفيد تفرع ذلك على عدم البينة قول المتن (عرض) أى اللقيط مع المدينين اه معنى (قوله الاتي) إلى الكتاب في النهاية لأقوله ثم يثبت به كما يعلم بأمارة الاجارة (قوله ولا يقبل منه) أى القائف (قوله وتقدم البينة) إلى قوله ثم بالشهادتي المعنى الاقوله وقيل إلى المتن وقوله وشرط فيه إلى ولم يتغير الميزان (قوله وتقدم البينة عليه) لانهما حجة في كل خصومة معنى وأسنى (قوله كما يقدم هو) أى الحاق القائف وإن تأخر (قوله) أو بدون مسافة القصر (هذا هو المعتمد اه ع) ش قول المتن (أو الحق بهما) قد يقال إذا الحق بهما تبين انه غير قائف نعم إن حمل ما ذكر على ما إذا الحق قائفان ثابتين في آن واحد كان واضحا وإلا ففيه التامل المذكور اه سيد عر قول المتن (وأمر بالانتساب) فن انتسب اليه منها الحق ولا يقبل رجوعه عن انتسابه معنى وأسنى (قوله والا) أى وإن لم يظهر الميل (أمر بذلك) أى بالانتساب (قوله وشرط فيه) أى فى اللحق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) خزان (قوله أى هو) أى الاجتهاد (قوله يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيته قبل اللوغ تأمل اه سم (قوله ولم يتغير الميزان الخ) يحترز قول المتن بعد بلوغه (قوله) كما يأتي (أى تخيير المميزين) أبوه (قوله لان رجوعه) أى المميز عن الاول (قوله ثم) أى فى الحصة (قوله لانها) أى فى النسب (قوله ثم من ثبت له رجوع الاخر عليه) أى قولهم ثبتت لأحدهما بل ثبت لغيرهما ولو ثبت نسبه لالحاقه لغيرهما فهل يرجع العتق على من ثبت نسبه منه أو على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه ونظر والاقرب عدم الرجوع فيهما لأنه لم يقصدوا أحدهما بالاتفاق اه ع ش أقول قياس ما مر فى نفقة اللقيط من الرجوع على قريبه إذا بان انه يرجع هنا على من ثبت نسبه فليراجع (قوله ثم يثبت الخ) يبنى إذا فقد الشهود وانفق يذلة الرجوع وجمع وفيه ان فقد الشهود نادر فقياس ما مر للشارح من عدم الرجوع اه ع ش (قوله ولو تدعاه امر اتان الخ) ولو تدعاه مولودا فادعى أحدهما ذكره تعالى الاخر انو ثمه فبان ذكره لم تسمع دعوى من ادعى الانو ثم فى أوجه احتياطين ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب ثم عاده فوجدها ميتة لم يعرف ابنه من ابنها وقف الأمر كما قفى به المصنف إلى تبين الحال ببينة أو قافة أو بولغها وانتسابها انتسابا مختلفا ويوضعان فى الحال في عدمه فان لم يوجد شىء مما مر دام الوقف فمأرجع للنسب ويتلطف بهما ليسلما فان أصرا على الاستماع لم يكره عليه وإذا ماتا دفنوا بمقابر المسلمين والكفار ونجب الصلاة عليهما ويؤمهما على المسلم منهما إن صلى عليهما معا ولا فعليه إن كان مسلما كما علم ما مر فى صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال ع ش قوله فبان ذكره أو اثني لم تسمع دعوى

الملتقط هو يبيده لم يقدم بل ان التحقة أو لأعرض مع الاخر على القائف فان نفاه عنه بقى للملتقط وان الحق به عرض مع الملتقط فان نفاه عنه فهو للاخر وإن الحق بوقف الأمر وإن كان يدا الآخر فان التحقة أو لا لم يؤثر التحاق الملتقط وعكسه لم يقدم واليد بل يستويان (قوله وإن لم يسبق أحدهما كذلك) فلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البينة (فرع) فى شرحه وولو تدعاه مولودا فادعى أحدهما ذكره تعالى الاخر انو ثمه فبان ذكره لم تسمع دعوى من ادعى الانو ثم فى أوجه احتياطين لانه قد عين غيره اه (فرع آخر) فى شرح المنهج ولو أقام اثنتان يثبتن مؤرختين بتاريخين مختلفتين فلا ترجيح اه (قوله فى المتن فيلحق من الحق به) فضتيه انه فى المثال المذكور لول الحق بالآخر الحق بمجرد ذلك لكن فى الروضة مناهضة نعم من ادعى لقيطا استلحقه ملتقطه عرض معه على القائف فان الحق به عرض مع الملتقط فان الحق به ايضا تندر العمل به أى بقوله فوقف قال فى شرحه وإن نفاه عنه فهو للدعى انتهى (قوله وهو يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيتهما قبل البلوغ تأمل (قوله

رجع الاخر عليه بما أنفق ان كان باذن الحاكم

ثم بالشهاد على نية الرجوع ثم يثبت كما يعلم ما مر آخر الاجارة والا فهو متبرع ولو تدعاه امر اتان انفقتا ولا رجوع هنا مطلقا

لامكان القطع بالولادة
فاوخذت كل بموجب قولها
(ولو أقاما ينتين) على
النسب (متعارضتين) كان
اتحد تاريخهما (سقطا في
الظاهر) اذ لا مرجح فيرجع
للقائف واليد هنا غير
من جهة خلافا لجم لانها لا
تثبت النسب بخلاف الملك
(كتاب الجمالة)

(هي) بثلاث الجيم كالجعل
والجمعية لغة ما يجعله
الانسان لغيره على شيء
يفعله وأصلها قبل الاجماع
أخا ديت رقية الصحابي وهو
أبو سعيد الخدري رضى الله
عنه اللديغ بالفاتحة على
ثلاثين رأسا من الغنم في
لصحيين وغيرهما واستبط
منها البقيين وتبعه الزركشي
جوازها على ما ينفع به
المريض من دواء أورقية
وعقب هنا للقيط لانها
طلب لالتقاط الضالقة في
الروضة وغيرها للاستجارة
لانها عقد على عمل نعم
تفارقها في جوازها على
عمل مجبول وصحتها غير
معين وكونها جائزة وعدم
استحقاق العامل تسليم
الجعل الا بعد تسليم العمل
فلو شرط تعجيله فسد المسمى

ووجبت أجرة المثل

من ادعى ذكر ربه وقياسه أنه لو بان خشي لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولو استرضع ابنه الخ قوله كلامه
تشرعوا من استرضع اليهودية وغيرهما من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لان استرضاعا استخدام لليهودية
واستخدام للكفار غير ممنوع ولا نظر الى انها يخاف منها على الطفل لا ناقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة
امتنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان بينهما بيت ووليه اه (قوله لا مكان القطع بالولادة)
أي بالينة بالولادة اه عش (قوله كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التناظر اذا اختلف تاريخهما
ومخالفه ما في شرح المنهج والروض من أنه لو أقام اثنتان ينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح
اه الا ان يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش الاخر
من سنة اه سم اقول ورد هذا التصور في الجبري مما نصه قوله مؤرختين بتاريخين الخ وهذا مستثنى
من كون الحكم السابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه
وقوله فلا ترجيح هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بمقدمة التاريخ عش اه (قوله واليد هنا غير مرجحة)
أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما الى قوله فهي عاضدة لا مرجحة
يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل سم على حج اه عش

(كتاب الجمالة)

(قوله بثلاث الجيم) الى قوله نعم في المعنى والى قوله واستعبد في النهاية الافولة اورد، ولك كذا وقوله ولا
نيت (قوله بثلاث الجيم) لم يبينوا الا فصح ولعله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه عش (قوله اللديغ
بالفاتحة الخ) متعلق بالرقية (قوله في الصحيحين الخ) نعت قوله أحاديث الخ (قوله منها) أى الاحاديث (قوله
جوازها) أى الجمالة (قوله من دواء أورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهرهم ينبى ان
يقال ان جعل الشفاء غايته لذلك كالتداوى الى الشفاء وان لم يقبض الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق
الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجماع عليه وهو المداواة الرقية الى الشفاء وان لم
يجعل الشفاء غايته لذلك كالتداوى الى الشفاء استحق بقرائه تاسعا لا يعلم بقيد بالشفاء ولو قال
لترقيتي ولم ير دوا من علة كذا قبل تنقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقديروا من قوله في مسئلة
المداواة الاتية في الفرع قبيل ولو اشترك اثنان في الافاجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر
سم على حج اه عش وهذا كما يفيد اول كلامه اذ لم يعين العمل كقرائة الفاتحة سبعا وكالتداوى
بالدواء الفلاني سبعة ايام والافالظاهر انه يستحق المسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله وعقب هنا) عبارة
المعنى وذكرها تبعا للجهه ويرد باب اللقيط اه (قوله تسلم الجعل) أى تسليم الجماع للجعل له ولو
جذف لفظ تسلم هنا فبإتيان كافي النهاية لكان أولى (قوله فلو شرط تعجيله) ولو قال من رد عدي فله
درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدرر اه نهاية قال عش قوله مر قبله أى قبل الرد وقوله مر

كان اتحد تاريخهما مفهومه عدم التناظر اذا اختلف تاريخهما ومخالفه ما مر عن شرح المنهج وباقي عن
شرح الروض الا ان يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش
الاخر من سنة (قوله واليد هنا غير مرجحة) أى ولا عاضدة ولا ينافي ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق
احدهما الى قوله فهي عاضدة لا مرجحة يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل (قوله
واليد هنا غير مرجحة الخ) في شرح الروض وفارقوا ما لو استلحقاه وكل منهما يذبح لا يقدم باليد كما مر
ولا يتقدم تاريخا بانه أقامها أحدهما بانه يدهم ونسبوا الاخر بانه من ذبحه بان اليد تقدم التاريخ يدلان
على الحضنة دون النسب اه

(كتاب الجمالة)

(قوله من دواء أورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهرهم ينبى أن يقال ان جعل الشفاء
غايته لذلك كالتداوى الى الشفاء وان لم يقبض الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم

بطل أى العقد بشرط تعجيل الجعل اه (قوله فان سلمه) أى الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده اه ع (قوله ولم يجوز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالانتفاع به بنحو أكله أو لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو أكله فوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه بجانا بل على انه عوض وهل له رهنه أو لا فيه نظر سم على حج أقول قياس ما قدمته من منع بيعه منع رهنه اه ع (قوله ويفرق بينه) أى عقد الجعلة (قوله بانه) أى العامل (ثم) أى فى الاجارة (ملكه) أى للعوض (بالعقد وهنا لا عليك) قد يقال (قوله وشرعا) عطف على لفظة لكن من غير ملاحظة قوله كالجعل والجدلية عبارة المنع والنهاية وهى لفظة اسم لما يجعل الخ وكذا الجعل والجدلية وشرعا التزام عوض معلوم الخ وهى احسن (قوله لم ين) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) أى معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقوله من رد الخ) قال سم بعد ان ذكر أو لا عن الخادم عن الرافعى جواز الجعلة فورد الزوجة الحرة والامة ثم النظر فيه مانصه فالتجهد عدم صحة جعلة الزوج عليها

يحصل الشفاء بمستحق شيئا اعدم وجود الجاعل عليه وهو المداد أو الفرية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك كلتنظر اعلى على الفتحة سبعا متلا استحق بقرائها سبعا لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال ترقينى ولم يرد أو زاد من علة كذا فهل يقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسئلة المداد أو الاق في الفرع قيل ولو اشترك اثنان والا فاجرة المثل فساد الجعلة هنا وجوب اجرة المثل فليحرج (قوله فان سلمه بلا شرط لم يجوز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه أقول هو مسلم في التصرف فيه بالانتفاع به بنحو أكله أو لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو أكله فهل يضمن الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه بجانا بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كما تقدم أو لا لان قبضته عن الجعلة قاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضته فيه نظر (قوله لم يجوز تصرفه فيه) اعتمدته (قوله لم ين الخ) متعلق بالاذن ش (قوله فى المتن كقوله لمن رد آبق الخ) قال فى الخادم هل تجزى الجعلة فى رد الزوجة هذه مسئلة مهمة لم يصرح بها وقد يتوقف فيها من جهة أن الحر لا يدخل تحت اليد لكن فى كلام الرافعى باب الفتيان ما يؤخذ منه الجواز حيث قال تصح الكفالة بيد المرأة لمن ثبتت زوجيته لان الحضور مستحق عليها كما تصح الكفالة بيد عبد آبق لما لكانه فلو كانت امة فجعل السيد لشخص جعله على ردها وجعل الزوج جعله اخر فن سبق منهما استحققه فان ردها ما استحق كل واحد نصف ما شرط له او ما ذكره فى الحرة فيه نظر للفرق بين ما هنا وسم لان الكفالة تتوقف على اذنها للكفيل فاذا تكفل بها بعد اذنها وجب عليها الحضور اذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن يسلطه على التدخل تحت اليد فلا تصح المجاعة على ردها نعم ان وكله الزوج فى ردها أو لم يجعل او اذن الحاكم فى ردها جاز وهذا غير الجعلة نعم قد يقال فى الاولى شائنة جملة او اما ما ذكره فى الامة ففي صحة مجاعة الزوج على ردها نظر لانها وان دخلت تحت اليد فى نفسها الا انها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كما صرحوا به ولا علة للزوج بها الا من حيث الزوجية فالتجهد عدم صحة مجاعة الزوج عليها كاطرة فلتأمل وقال فى الخادم لا تنحصر صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك عبدك فلي كذا فيقول نعم صح كما اشار اليه الرافعى فى مسئلة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله اردهك او ان اراد عبدك بكذا فيقول افعل مثلا (فرع) فى شرح ر لو قال من رد عبدى فله درهم قبله بطل قاله الغزالى فى كتاب الدرر اه (فرع اخر) قال احد الشريكين فى عبد من رد عبدى فله دينار فرده الشريك الاخر استحق عليه جميع الدينار كما فى شرح ر قال فى التقرير لا نرد عبده لان اضافة العبد اليه للتبريد والمجاعة على ملكه من اه اقول وينبغى ان يكون فى ضمان الراغب الشريك نصف الشريك ما قبل فى

فان سلمه بلا شرط لم يجوز تصرفه فيه على الاجرة ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل وشرعا الا اذن فى عمل معين أو مجهول لمعين أو مجهول بمقابل (كقوله) أى مطلق التصرف المختار (من رد آبق) أو آبق زيد كما سيرج به (فله كذا)

أى الزوجة الآمة كالخرفه قال فى الخادم لا تنصرف صورها فاذكره المصنف بل لو قال شخص إن رددت عليك عبدك فى كذا فىقول نعم صح كما اشار اليه الرافعى فى مسئلة الصلح اه اقول ويبنى انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او انار اديك بكذا فىقول افعل مثلاه وقال ع ش مانصه وفى كلام سم بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عنداها تلاقع الرافعى ثم توقف فيه واقول الاقرب ما قاله الرافعى وهو قياس ما فى المصنف فيمن حبس ظلما الخ اه **(قوله)** اوردته الى قوله واستفيد فى المعنى الا قوله ولا يثبت **(قوله)** والاوجه الخ كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الحارزمى اه سم **(قوله)** وكقول من الخ عطف على كقول فى المتن **(قوله)** من حبس ظلما مفهومه انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك ويبنى أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على ان ينظره الدائن الى بيع غلاته مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال فى الدرس عما يقع بمصر نامن ان الزبائن والطحانين ونحوهم كالمرأية يعملون لمن يمنع عنهم المحاسب واعوانه فى كل شهر كذا هل ذلك من الجمالة ام لا والجواب عنه انه من الجمالة الفاسدة فيستحق اجرة المثل لما عمل له نظير ما باتى فى ان حفظت ما الى الخ اه ع ش **(قوله)** لمن قدر الخ بجاهه او غيره نها يقوم معنى قال ع ش قضيته انه اذا تكلم فى خلاصه استحق الجعل ولو لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن فى كلام سم فى ما لوجاعله على الرقيا أو المداوة أنه ان جعل الشفاء غاية للارقيا والمداوة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء أو الاستحق الجعل مطلقا فقياسه هنا انه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الراسطة لم يستحق الا اذا خرج منه اه **(قوله)** على المعتد عارة النهاية ابقى المصنف بانها جملة مباحة واخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة اه **(قوله)** بشرط ان يكون فى ذلك كلفة لعل قصة اى سعيد حصل فيها تعب كذا ما ملو موضع المريض أو أنه قرأ الفاتحة خمس مرات مثلا فلا يقال ان قراءة الفاتحة لا تعب فيها ويبنى ان المراد بالتعب بالنسبة لحال الفاعل اه ع ش **(قوله)** واستفيد من قوله الخ ما وجه استفادة او ما ذونه اه سم **(قوله)** قدرته على الرد بنفسه لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند اداء لكن بتا فى ذلك ما باتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتأمل اه سم عبارة ع ش قوله مر اما اذا كان منها فيكنى عليه بالنداء الخ اى دون قدرته على العمل لكن فيه ان حيث اتي به بانت قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافى وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب او يقال لا يشترط قدرته أصلا ويكنى اذنه لمن يعمل فيستحق بانه الجعل ويصرح بهذا قول العباب لو كان العامل معينا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عام فاعلم به شخص ثم وكل استحق الاول وهذه صريحة فى موافقة القضية المذكورة **(قوله)** ان كان غير معين قال الماوردى هنا لو قال من جاء باق فله دينار فىنرى ان جاء به استحق من رجل او امرأة وصبي او عبدا قائل او مجنون اذا سمع النداء او علم به لدخولهم فى عموم من جاء اه نهاية زاد المعنى وهذا هو المعتد اه قال ع ش قوله مر قال الماوردى الخ معتمد اه **(قوله)** وهذا لا ينافى الخ كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق انما يتناول القادر واذا تناوله اجاز له ان يوكل اه سم **(قوله)** وان لا يشترط الى قوله من الاضطراب للمتأخرين فى المعنى الى قوله ولا يتزبط فى النهاية الا قوله ولا يقاس الى وقضية الحد **(قوله)** لا يشترط فيه اى العامل (بقرينة) اى المعين والمبهم

الرد لغيره بغير اذن مالكة كما قدمته عن شرح الروض تلاقع الماوردى والامام **(قوله)** والاوجه اى كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الحارزمى **(قوله)** واستفيد من قوله الخ ما وجه استفادة او ما ذونه **(قوله)** قدرته على الرد بنفسه لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند النداء لكن قد ينافى ذلك ما باتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتأمل **(قوله)** وهذا لا ينافى ما باتى الخ كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق

اوردوه لك كذا والاوجه انه لا يشترط ان يقول على ولا يثبت واحتمل ايهام العامل لانه قد لا يعرف راعيا فى العمل وكقول من حبس ظلما لمن يقدر على خلاصه وان تعين عليه على المعتد ان خلصت فك كذا بشرط أن يكون فى ذلك كلفة تقابل باجرة عرفا وأركانها عمل وجعل وصيغة وعاقدة كما عرفت مع شروطها من كلامه هنا وفيما ياتى واستفيد من قوله من ردان الشرطى العامل قدرته على الرد بنفسه ان كان غير معين وبفسه او ما ذونه ان كان معينا وهذا لا ينافى ما باتى فى التوكيل فتأمله وانه لا يشترط فيه بقسميه تكليف ولا رشد ولا حرية ولا اذن سيد او ولى

فصح من صبي ومجنون له بالاجارة لانه يتغير هنا ما لا يتغير فهو قضية الحد صحتاني ان حفظت مال من متعد عليه فك كذا وهو متجه ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر أن المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يبعد فساده بالنسبة للسبي فتجب له اجرة المثل لما حفظه (و) علم من مثاله الذي دل به على خداعها كما تقرر أنه (يشترط) فيها لتحقيق (صيغة) من الناطق الذي لم يرد الكتابة (تدل على العمل) أي الاذن فيه كما بأصله (بعوض) معلوم مقصود (ملتزم) لانها معاوضة أما الاخرس فتسكن اشارته المفهومة لذلك وأما الناطق إذا كتب ذلك ونواه فانه يصح منه (فلو عمل بلا إذن) أو باذن من غير ذكر عوض أو بعد الاذن لكنه لم يعلم به سواء المعلن وقاصد العوض وغيرهما (أو أذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له) لانه لم يلزم له عوضا فوق عمله تبرعا وان عرف برد الضوال بعوض نعم رد قن المقول له كرده لان يده كيده كذا قالاه

(قوله) فصح من صبي ومجنون (الخ) فيه تصريح بصحة عقد الجمالة معها اه سم أي فيستحقان السمي كما هو ظاهر السياق وهو الذي سياتي عن السبي والبقيني اه رشدي (قوله) قدر المال) أي الذي يحفظه سواء عليه مجرد الرؤية او غيرها اه ع (قوله) لان الظاهر (الخ) أي ولان العمل غير معلوم من كل وجه (قوله) دل به) أي المثل (قوله) لتحقيق) عبارة المغني وأركانها أربعة صيغة الخ وقد بدأ بالاول معبر عنه بالشرط كما مر له في غير هذا المثل فقال ويشترط الخ قول المتن (صيغة) قال في شرح الروض أي والمغني فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوق عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه سم على حج وقوله معروفا برد الضوال الخ منه رد والوالى وشيوخ العرب مثاله فلا اجرة لهم فيدخل المردود في ضمانهم حيث لم ياذن مالك في الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة وحفظ ما فيها ما لم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذاه ع ش أي وإلا فلا ضمان كما يأتي (قوله) من الناطق (الذي الخ) قيد بما ذكر لان محل الصيغة على اللفظ وجعل الاشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة والظاهر ان ماسلكه غير متعين لا مكان محل الصيغة على ما يشمل ذلك اه ع ش عبارة السيد عمر قد يقال مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظا وكتابة أو اشارة من أخرس ولهذا صرحوا في بعض الأبواب بان الكتابة كناية وان الاشارة تكون صريحا وكناية اه (قوله) معلوم) إلى قوله كذا قاله في المغني إلا قوله وأما الناطق إلى المتن (قوله) لذلك) أي الاذن في العمل بعوض معلوم الخ وعقد الجمالة وكذا الاشارة والضمير في قوله ذلك ونواه الخ قول المتن (فلو عمل بلا إذن الخ) من ذلك ما جرت به العادة في قرى مصر ما من أن جماعة اعتادوا احراسه الجرين نهارا وجماعة اعتادوا احراسه ليلا فان اتفقت معاقدتهم على شيء مع أهل الجرين أو مع بعضهم باذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجمالة صحيحة وإلا فاجرة المثل واما إن باشروا الحراسة بلا إذن من احد اعتادوا على ما سبق من دفع ارباب الزرع للحارس سبها معلوما يستحقوا شيئا اه ع ش أقول أخذنا من قول المصنف الآتي ولو قال اجني الخ ان قوله مع أهل الجرين الخ ليس بقيد كما يشير اليه قوله بلا إذن من احد (قوله) من غير ذكر عوض) أي أو يدرك عوض غير مقصود كالدلم اه معنى (قوله) لا نعلم يلتزم (الخ) عبارة المغني أي لو احدى ذكر اما العامل فلما رأى انه يعمل متبرعا وأما المعلن فلم يعمل اه (قوله) وإن عرف برد الضوال (الخ) ودخل العبد مثلاً في ضمانه كما جزم به الماوردي اسنى ومعنى تقدمه ويأتى عن ع ش تنقيده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذ (قوله) نعم (الخ) عبارة المغني نعم إن كان الغير يريق المأذون له ورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذون له الجعل لأن يدري قيته كيده اه وعبارة قسم قوله رد قن المقول له الخ أي يدعى المقول له كافي شرح الروض وفيه وظاهر أن مكاتبه ومبعوضه بنو تبه كالأجني اه (قوله) كذا قاله) جرى عليه المغني والأسنى كما مر آنفا (قوله) وايداه الاذرى (الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وقول القاضي فان زده بنفسه أو بعده استحق يضم عدم الاستحقاق إذا استقل العبد بالرد اه قال ع ش قوله عدم الاستحقاق هذا هو المعتمد خلافا لابن حج ابي

إنما يتناول القادر وإذا تناوله لجاز له أن يוכל (قوله) فصح من صبي ومجنون (الخ) فيه تصريح بصحة عقد الجمالة معها (قوله) في المتن ويشترط صيغة) قال في شرح الروض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شيء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوق عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه ولقائل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كالأخذ من لا يضمن كالحرى بجمع اه ليس في يدي ضمانه وقوله لا يلزم الخ يدل على جواز الرد فليراجع ما قدمه في اول باب الغصب بما يتعلق بذلك وقد يؤيد الجواز ما يأتي في جواب إشكال ابن الرقعة (قوله) نعم رد قن المقول له) أي يدعى المقول له كافي شرح الروض وفيه نظر وظاهر أن مكاتبه

والاستحق والمغنى (قوله وتزليهم) مبتدأ خبره قوله يؤيد الأول (قوله وقوله) أى القاضى ومن تبعه (المذكور) وهو قال رده بنفسه أو بعده الخ (قوله لا يخالفه) أى الأول وهو قول الشيخين (قوله ولو قال من رد) أى قوله فعله فى المغنى وإلى قول المتن وإن قال فى النهاية لا أقوله وإن نازع فيه السبكي وقوله غالبا ومسئلة الوكيل (قوله وعلم به الفائل) أى حالة الجملة أخذنا ما يذكره أنفاه سم (قوله على الزبارة) كأن المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف أى سم قول المتن (ولو قال الأجنبي) ليس من عادته الاستنزاه والخلاعة كاجته الزركشى أى معنى قول المتن (من رد عبد زيد الخ) ولو قال من رد عبد الله كذا فهل هو كالمو قال من رد عبد زيد حتى إذا رد أحد عبد الاحداو عبدا مو قو فامثلا استحق ينبغي نعم مره اسم على حج وقد يشمل ذلك قول الشارح فى التعريف لمعين أو مجبول أم عش (قوله لان التزمه) إلى المتن فى المغنى لا أقوله وإن نازع فيه السبكي وقوله وقد يصور إلى على أن قوله غالبا ومسئلة الوكيل (قوله استحقاق الرد) أى بعوض بقول الأجنبي (قوله بل ما إذا ظنه العامل المالك) فى كون هذا مجردة بين الضمان نظر لا يخفى اه رشيدى أقول الكلام فى حرمة نفي اليد فقط لا فيه مع نفي الضمان وظاهره أنه لا تلازم بينهما (قوله برضى به المالك) وعليه ينبغي أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده منزل منزلة إذهبه فى الرد ويؤيده ما لو أنزع المغصوب من يد غير ضامنة كالخبر ليرده على مالكه فإنه لا ضمان فيه إذا تلف لكن فى كلام سم مانصه ومع ذلك أى الرضا بالرد يضمنه كاهو ظاهر إذ ليس من جملة الامانات إلى آخر ما ذكره وما ذكره ظاهر حيث لم يدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اه عش (قوله وكفى بذلك مجوزا الخ) أى ومع ذلك يضمنه كاهو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الامانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن صيغة عن الماوردى والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهره أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصبا اه سم وتقدم أنفا عن عش أنه ظاهر حيث لم يدل قرينة على رضا المالك بالرد والا فلا ضمان اه (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوز ادعى أجره المثل فهل تقصد الجملة أو تصح ويجب الجعل فى مال الولي فيه نظرو القياس عند الإطلاق أنصراف الجملة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على أجره المثل فسد الجملة ووجب أجره المثل مره اه سم على حج وقوله ووجب أجره المثل أى فى مال المولى عليه وقد يقال قياس ما لو وكلت فى اختلاعهما اجتنبا بقدر فز ادعيه من أن عليها ما سمت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك اه عش (قوله قدر أجره المثل) قد يتوقف فيه بما إذا لم يمكن تحصيله إلا بأكثر بان كان لا يقدر على رده غير واحد متلا وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن هذا أكثر من أجره المثل أسهل من ضياع الضالة

ومبعضه نوبته كالأجنبي اه (قوله وتزليهم فعل فته الخ) قد يقتضى التزليل المذكور أنه لا يشترط علم القن بالنداء (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرح مر (قوله وعلم به الفائل) أى حال الجملة أخذنا ما يذكره أنفاه (قوله فلم أن من جوع على الزبارة الخ) وقوله لا أتقبل قول المتن ولو اشترك اثنان الخ أو على حج وعمره قوز بارة الخ صريح فى صحة الجملة على الزيادة فلينظر ما المراد بالزبارة فإنه غير السلام والدعاء بدليل أنهم أبطلوا الاستحجار للزبارة ومحموه للسلام والدعاء كايته الشارح فى مؤلف الزيارات كون المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف (قوله إلى المتن من رد عبد زيد كذا) ولو قال من رد عبد الله كذا فهل هو كالمو قال من رد عبد زيد حتى إذا رد أحد عبد الاحداو عبدا مو قو فامثلا استحق ينبغي نعم مره (قوله بل يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك (قوله وكفى بذلك مجوزا) أى ومع ذلك يضمنه كاهو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الامانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردى والروايات والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهره أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصبا بخلاف المبيع يباع فاسدا حيث يضمن بانص القيم لتعدى المشتري بوضع يده على قصد المالك بطريق تعدى بها إذ البيع الفاسد يمنع فوضع اليد للمالك بسببه تعدى فلتأمل (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوز ادعى أجره المثل فهل تقصد الجملة أو

والولى فلو قال ذلك عن موكلة أو محجوره والجعل قدر أجره المثل

رأسا اه رشدي أقول المطلوب فيها صوره هو اجرة المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الاحوال وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه هذا في مسألة الولي وكذا الوكيل إن لم يعين موكله شيئا بخصوصا ولا فظاها نه لا يزيد عليه وإن نقص عن اجرة المثل (وإن قال الاجنبي) ولو قال احد الشريكين في عبد من ردعبي فله دينار قرده الشريك الاخر استحق عليه جميع الدينار كما في شرح رم اه سم قال ع وش مثله مالو رده غير الشريك ومنعه لهم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان يخصا بينهما وبين اخر شريك في ما تم ففرقت اليها ثم اوعضبت فسعى احد الشريكين في تحصيلها وردها وغرم على ذلك درهم ولم يلزم شريكه منها شيئا وهو ان الغرم لا يرجع على شريكه بشئ مما غرمه من الالتزام ما لو قال له كل شيء غرمته او صرفه كان علينا ويقتصر الجهل في مثله للحاجة ويؤيده مالو قال عمر داري على ان ترجع بمصرفه حيث قالوا ارجع بما صرفه اه ع (قوله ان كذبه) إلى قوله انتهى في المعنى وإلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله لأن المحذور إلى المتن وقوله وبان الاخير إلى المتن وقوله إذ لا كلمة إلى او من هو يدعيه (قوله بذلك) أي بانه قاله (قوله وقيد الرافعي الخ) جرى المعنى على إطلاق قوله ولو لا الخ لكن قول الشارح ويشترط محل قوله الخ أوجه (قوله لفظ الجاعل) أي أو إشارته أو كتابته (قوله ومن ثم لورده الخ) فأدها أن الجاعل تردت بالرد لا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام إذ لا رد ثم بالكلية بخلافه كما علم بما ذكره فيما يأتي هذا يحصل كلامه أولا وآخر اقرر مر أن المعتمد أنها لا تردت بالرد أخذ من مسألة الامام الآية فسألته ما الفرق حيث بين رددها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يبد مقتعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا قبلها او ردتها ليس صرحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في ردتها فليتأمل اه سم أي والمعتما ار تدادها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان او وان عينه للحال فليتأمل اه سم على حج اه ع (قوله صار كل الخ) خبر ان (قوله ولا تشترط المطابقة) أي مطابقة القبول للايجاب اه ع (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب ع ش عليه مانصه قضية ما يأتي عن حج انه لو قال رده بلا شيء لا يستحق عوضا وسياتي للشارح ما رده في قوله او دعوى انه الخ فيستحق الكل اه وفي الرشدي مثله (قوله قاله الامام) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من قول الامام والقمولى انها لا تردت بالرد ودعوى انه ان رد الجعل من اصله اثر او بعضه فلا اثر لها وقال في الانوار ولورده اي الا بق مثل الصبي او السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه

الراد (عليه) أي الاجنبي شيئا لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانه متهم في ترويع قوله اما إذا صدقه فيلزمه الجعل وقيد الرافعي بما إذا كان الاجنبي ممن يقبل خبره وإلا فكلو رده غير عالم بانه انتهى ويتجه أن محل قوله والا الخ ما إذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك المصدق لان المحذور عدم علم العامل وتصديقه يصير عالما ولا يظفر لاثامه لان علمه وعدمه لا يعلم لانه مع قوته بموافقة للمالك (ولا يشترط قبول العامل) لفظا لما دل عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكفي العمل بالوكيل ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد (تنبيه) في الروضة وأصلها إذالم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن وقد يجاب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه المتن انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله ولا تشترط المطابقة فلو قال ان رددت آتني فلك

تصح وجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجعالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على اجرة المثل فسد ووجب اجرة المثل مر (ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد) فأدها ان الجعالة تردت بالرد لا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام ان لا رد ثم بالكلية بخلافه كما علم بما ذكره الشارح فيما يأتي هذا يحصل كلامه أولا وآخر اقرر مر أن المعتمد انها لا تردت بالرد أخذ من مسألة الامام الآية فسألته ما الفرق حيث بين رددها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يبد مقتعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخرين وقد يقال قوله لا قبلها او ردتها ليس صرحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في ردتها فليتأمل (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان او وان عينه للحال فليتأمل (قوله قاله الامام الخ) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من كلام الامام والقمولى انها لا تردت بالرد ودعوى انه ان رد الجعل من اصله اثر او بعضه فلا اثر له وقال في الانوار ولورده الصبي او السفينة استحق اجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء قال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجرم

المسائل كلها وجزم بذلك البلقيني في الصغير ولم يقبده بشيء. اهـ نهاية قال ع ش قوله مر انها لا ترد بالرد هذا مخالف ما مر في قوله مر ومن ثم لو ردتم عمل لم يستحق الخ لا ان يحمل ما تقدم على المورد القبول من اصله كآل قال لا ارد العبد وما هنا على ما قبل ورد العوض وحده كقوله ارده بلا شيء ثم اياتي سم استشكل ذلك واجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد الخ قوله مر استحق اجرة المثل معتمد قوله مر ورد المجنون كذا الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذ ارد لان المراد بما تقدم من له نوع تمييز وعبارة سم اقول يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كدغير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن تمييز من عليه بالاذن اذ رده بدون ذلك كدمن لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد عمله بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل اهـ وقوله كذا الجاهل بالنداء اي فلا يستحق اهـ اقول وقول سم نعم ان عرض الخ فيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله) واعترض الى قوله وبان الاخير في المعنى الا قوله كالجعالة الى وقد يجاب (قوله) بان الطلاق الخ يشكل على هذا الجواب قوله كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فما ذكره هذا وجه الاعتراض فما يظهر فالحاصل ان قولهم المذكور دلي على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو بخلاف لقول الامام و ظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة نعم على صحيح اقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض اهـ ع ش اقول ويؤيده اسقاط المعنى لفظه كالجعالة كاسم (قوله) كاعلم الى قوله ولو قال من دلتني في المعنى الا قوله كن رده من موضع كذا (قوله) وذكره هنا الخ على ان تمثله اول الباب ليس نضافي ذلك لاحتمال المعلومية كن موضع كذا من طريق كذا اهـ سم (قوله) وقد جمع الخ عبارة النهاية وهو مقيد كما افاده جمع بالخ و عبارة المعنى وهو مخصوص كما قال ان الرفعة تعال القاضى حسين بما الخ (قوله) وطوله الخ ترك العرض وهو مراد بلا شك وعطف الارتقاء على السمسك عطف تفسير كما يعلم بالتقدم في الاجارة اهـ سيدع اقول الاولى ان يرد بالسمسك معنى العرض (قوله) ومر اي اوائل الباب (قوله) من كلفة او مؤنة كذا ردي اوصال اوحج او خياطة او تعلم علم او حرفة او اخبار فيه غرض وصدق فيه نهاية عبارة المعنى والروض لو جعل لمن اخبره بكذا جعل لا خبيرة لم يستحق شيئا لانه لا يحتاج فيه الى عمل فان تعب وصدق في اخباره وكان للستخبر غرض في الخبر به كما صرح به الرافعي في اخر الجعالة استحق الجعل اهـ (قوله) فلور دمن الخ عبارة المعنى والنهاية وعلى هذا لسمع النداء من المطلوب في يده فردوه في الرد كلفة كالاتي استحق الجعل ولا فلا يستحق شيئا لان ما لا

به البلقيني في الصغير ولم يقبده بشيء. شرح مر (أقول) يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل الاذن والا كان رده كدغير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن تمييز من عليه بالاذن اذ رده بدون ذلك كدمن لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتأمل نعم ان عرض الجنون بعد عمله بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتأمل (قوله) وقد يجاب بان الطلاق الخ يشكل على هذا الجواب قوله كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكره وهذا وجه الاعتراض فما يظهر فالحاصل ان قولهم المذكور دلي على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو بخلاف لقول الامام و ظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة نعم على صحيح اقول ويؤيده اسقاط المعنى لفظه كالجعالة كاسم (قوله) كاعلم الى قوله ولو قال من دلتني في المعنى الا قوله كن رده من موضع كذا (قوله) وذكره هنا الخ على ان تمثله اول الباب ليس نضافي ذلك لاحتمال المعلومية كن موضع كذا من طريق كذا اهـ سم (قوله) وقد جمع الخ عبارة المعنى والنهاية وعلى هذا لسمع النداء من المطلوب في يده فردوه في الرد كلفة كالاتي استحق الجعل ولا فلا يستحق شيئا لان ما لا

واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بما تم طلق بها كالجعالة وقولهم في اغسل ثوبي وأرضيك فقال لا أريد شيئا لم يجب له شيء وقد يجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادر الامر عليه وبان الأخيرة ليست نظيرة مثلثان ما فهارد للجعل من اصله فائر بخلاف رد بعضه (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كاعلم من تمثله اول الباب وذكره هنا لضرورة التفسير وقيد جمع ذلك بما يعسر ضبطه لا كبناء حائط فيذكر عمله وطوله وسمكه وارتقاعه وما يئني به وخياطة ثوب فيصفه كالاجارة (وكذا معلوم) كن رده من موضع كذا (في الاصح) لانها اذا جازت مع الجعل فمع العلم اولى ومرانه لا بد في العمل من كلفة فلور دمن هو يده ولا كلفة فيه كدينار فلا شيء له ولو قال من دلتني على مالي فله كذا فله من هو يده فلا شيء له اذ لا كلفة

وعليه شارح بوجوبه عليه وهو مبنى على ما شرطه في العمل أنه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف كإم نعم أن عصى بوضع يده عليه بنحو غضب ثم سمع قول مالك مـ مثلا من رد مالى فله كذا فردد لم يستحق شيئا وإن كان فيه كلفة لتعين الرضا عليه فور الخرج به عن المعصية وعلى هذا يحمل من شرط في العمل عدم تعينه عليه (٣٧٠) وقد يجمع أيضا بأن ما تعين لعارض كفرض كفايا فنحصر في واحد له الأجرة فيه ومنه قولهم باستحقاقه في نحو

أعلم الفاتحة وحرز الرديئة وإن تعينا عليه وما كان متعينا أصالة للأجرة فيه ومنه مسألة الغاصب المذكورة أومن هو يد غيره استحق لأن الغالب أنه تاحقه مشقة بالبحث عنه وقيدته لا ذرعى بما إذا كان البحث المشرق بعد الجمالة أما السابق عليها فلا جرة به أى لأنه عصى تبرع حينئذ (ويشترط) لصحة العقد عدم تافته فيقبل من رد عبيدى إلى شهر سواء أضم إليهم من محل كذا أم لا لأنه قد لا يجده فيهم (كون الجعل) مالا معلوما بمشاهدة المدين أو وصفه أو وصف مائى الذمة مقصودا يصح غالبا جعله مثلا لأنه عوض كالأجرة ولا حاجة لجعلاته بخلاف العمل (فلو قال من رده فله) ثابته أن علبت ولو بالوصف فبى الراد وإلا فله أجرة المثل واستشكله الاستوى بأن وصف المدين لا يفتى عن رؤيته وأجاب عنه البلقنى بأن هذه المعاقدة دخلها التخفيف فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه صحة فله نصفه أن علم وأن لم يعرف مخلوه أو أحد وجهين

كلفة فيه لا يقابل بعوضه (قوله وعلاه) أى عدم الاستحقاق (قوله كاسر) أى فى شرح من رد أبى فله كذا (قوله نعم أن عصى الخ) عبارة التهايق وكذا أى مثل قوله من دلى على مالى الخ لو قال من رد مالى فله كذا فردد من هو فى يده ويجب عليه رده وقضيته أنه لو كان الدال أو الراد غير مكلف استحق ويحجب بان الخطاب متعلق بولي له لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا قال عـ ش قوله مـ ويجب عليه رده أى كالفاسب والسارق بخلاف ما لو رد من هو فى يده أمانة كان طيرت الريح وبألى داره وأدخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لأن الواجب عليه التخليه لا الرده وقوله كالفاسب الخ أى والمستعير كفى المعنى (قوله أومن هو) عطف على من قيمن هو يده شـ سم (قوله لأن الغالب) أنه تاحقه مشقة (لا خفاء أن هذا الكلام صريح فى أنه يستحق وإن لم تاحقه مشقة بالفعل نظر للغالب وما من شأنه فلا يلاقيه قول الشارح وقيدته لا ذرعى الخ اه رشيدى وهذا مجرد مناقضة فى التعبير فلا ينافى ما رآه لا بد فى العمل من كلفة (قوله لصحة العقد) أى قول المتن وللراد فى النهاية (قوله عدم تافته) كالقراض ويؤخذ من التشبيه بالقراض أنه لا يصح تعليقها وهو ظاهر وإن لم أر من تعرض له اه معنى (قوله فيقبل) عبارة شرح المنهج فيفسد اه فهل الراد حينئذ أجرة المثل وقضية تشبيههم الجمالة بالقراض أنه يستحقها فليراجع (قوله الشهر) لعله مقيد بما إذا قصده بـ إذا قصده مطلق التأخير (قوله لا يجده فيه) أى الوقت المقدر فيضج سعيه (قوله لا) أى قوله وإن لم يعرف محل فى المعنى لإلا فله يصح غالبا جعله مائى (قوله أو وصفه) أى المدين شـ سم (قوله أو وصفه أو وصف) أى عما يفيد العلم نهاية معنى (قوله ولا حاجة) عبارة النهاية والمعنى ولا أنه عقد يجوز للحاجة ولا حاجة الخ (قوله أن علبت ولو بالوصف) كان الأولى تأخير عن قوله فى الراد (قوله ولو بالوصف) ثم (قوله وأجاب عنه البلقنى) قضية الصحة أيضا فى فله الثوب الذى يبنى أن علم ولو بالوصف سم على حجـ اه عـ ش أقول وهذه صريح قول الشارح المار أو وصفه (قوله فله أجرة المثل) فائدة الاعتبار فى أجرة المثل بالزمان الذى حصل فيه كل العمل بالزمان الذى حصل فيه التسليم كقوله فى المسابقة اه معنى (قوله وقياسه) أى صحة فله ثابته الخ (قوله فله نصفه) أى المردود (قوله أن علم) أى ولو بوصفه معنى وسم (قوله وهو) أى الصحة (قوله وقياس الرافعى) أى فله نصفه (قوله يقتضى تأجيل ملكه) أى وهو مبطل اه عـ ش (قوله وأوله ثوب الخ) عطف على فله ثابته (قوله أو فله خمر الخ) أو أعطيه خمر أو خنزير أو معصوب بأه نهاية (قوله وفى غير المصود الخ) عطف على جملة للراد أجرة مثله (قوله ومر صحة الحج الخ) عبارة أنها بة والمعنى ويستثنى من اشترط العلم بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة الكفار جعلها كجارية منها فانه يجوز مع جهالة

قد يقتضى اعتبار الصدق هنا مبنى على قوله باعتبار فى الطلاق خلافا لغيره فراجع (قوله لم يستحق شيئا) وكذا يقال فمن دلى على مالى (قوله لم يستحق شيئا) أى وإن كان فى الرذكلة وإن كان الراد نحو صبي وإن لم يتعلّق به خطاب لتعانه بولي مـ (قوله أومن الخ) عطف على من فى من هو يده شـ (قوله أو وصفه) أى المدين شـ (قوله فله ثابته أن علبت ولو بالوصف) ثم قوله وأجاب عنه البلقنى الخ قضيته الصحة أيضا فى فله الثوب الذى يبنى أن علم ولو بالوصف (قوله وقياسه صحة) هو ما كتبه شيخنا الشهاب الرولى بخطه بهامش شرح الروض (قوله أن علم) قد يقال بل قياسه أو وصف (قوله يتجه ترجيحه) واعتمده مـ (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك معهودان كلامه الأجرة فى الذمة والتمن فى الذمة يملك بالعقد بشرط ويصح تأجيله فلا قال بدل هذا يقتضى تأجيل المدين وهو لا يؤجل فليتأمل

يتجه ترجيحه ثم رأيت أن أو روزه رجاءه أيضا قياس الرافعى لعل استبجار المرضعة بنصف الرضيع بعد القطام أجاب الغرض عنه فى الكفاية بأن الأجرة المعتبرة تملك بالعقد فجعلا جزءا من الرضيع بعد القطام يقتضى تأجيل ملكه وهما أنما تملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع فى مشترك أو فله (ثوب أو أرضيه) أو فله خمر مثلا (فسد العقد) لجهالة العوض أو عدم ماليته (وللراد) الجاهل بأن الفاسد لاشئ فيه فيما يظهر أخذنا مـ فى القراض (أجرة مثله) كالأجرة الفاسدة وفى غير المقصود كالدلم لاشئ له لأنه لم يقطع فى شئ مـ وصحة الحج

بالنفقة للحاجة وحمل على حج عني وأعطيت نفقتك لأنه اوراق لاجمالة بخلاف حج عني بنفقتك (٣٧١) فإنه فاسد كافي الامور جزم به الماوردي

ويأتي آخر السير صحة من دل على قلمة فله جارية منها وإذا قلنا بأنه اوراق لزمه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية أم مثاله عرفا أو كفاية ذاته نظير ما يأتي من كفاية القريب والفقير كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا) فرده من تلك الجهة لكن (من) أبعد منه فلا زيادة له لتبرع بها ومن (أقرب منه فله قطعه من من الجعل) لأنه نوعا بكل العمل فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم وعمله ان تساوت الطريق سهولة أو حزنه وإلا بان كان النصف مثلا الذي أقر به ضمه فمات تركه استحق ثلثي الجعل اما إذا رده من جهة أخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما عهده السبكي وتبعه الأذري أو لا لأنه لم ياذن له في الرذ منها وله احتمال أنه يستحق بقدر ما يستحقه لو رد من الجهة المعنية وهو الموقوف في الكافي واعتمده اعني الأذري قال لان التعيين إنما يراد به الارشاد لمحله ومن ثم لو اراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكره من محمول ثوبا أو ثوبى لى حائط او علنى سورة كذا فاتى ببعضه لم يستحق شيئا لانهم يحصل غرضه الذي سماه وشم حصل غرضه من ثم لو ذكر شيئين

الغرض الحاجة وما لو قال حج عني وأعطيت نفقتك فيجوز كما جزم به الخ ورد بان هذه لاستثنى لأن هذا إرفاق لاجمالة وإنما يكون جملة إذا جعله عوضا فقال حج عني بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بأنها جملة فاسدة ونص عليه في الاما قال عرش قوله مر بأنها جملة فاسدة معتمدا فيستحق اجرة المثل اه وسياق عن السيد عمر مثله (قوله وحمل) اى ما من صحة الحج بالنفقة (قوله لانه) اى قوله حج عني وأعطيت نفقتك كذا خبر بأنه الاقوى اه عرش (قوله فإنه فاسد) وعليه فهل يستحق اجرة المثل الظاهر نعم لكن بعبه الذي يحتمل الشارح اخذ من القراض اه سيد عمر (قوله لزمه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعادة إلا ان يرد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة عرش قوله كفاية أم مثاله عرفا أو كفاية ذاته اقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه او من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من اعمال الحج وقبل الفراغ للمجعال الرجوع لان غايته انه كالجعل التوهمي جائزة فيه ونظروا الاقرب الاخير وعليه فلو اتفق بعض الطريق ثم يرجع وقلنا بجواز فاعلنا ظاهر انه يرجع عليه بما نفقه لو وقع الحج لمباشرة كالواستاجر المعصوب من يبيع عنه ثم شي المستاجر اه قول المتن (فرد من اقرب منه) ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف الطريق دفعه اليه استحق نصف الجعل اه نهاية قال الرشدي قوله مر ورأى المالك في نصف الطريق الخ صريح في ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشئ. ويلزم عليه انه لو رأى المالك في المحل الذي لقي فيه الاقرب مثلا انه لا يستحق عليه شيئا وهو مشكل وما يأتي في الشارح مر ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله) ابعد منه) إلى قوله اما إذا رده في النهاية والمعنى (قوله بان كان النصف الخ) اى بان كانت اجرة نصف المسافة نصف اجرة النصف الاخر معنى ونهاية (قوله وله احتمال الخ) اعتمده النهاية وشرح المنهج وكذا المعنى عبارة (تبيين) شمل قوله من اقرب تلك البلدة وغيره هو كذلك وان نظر في ذلك السبكي فلو قال مكن من رده بعدى من عرفه كذا فرده من مئى او من التعميم استحق بالقسط لان التخصيص على مكان إنما يراد به الارشاد إلى موضع الاقرب أو مظنته لأن الرذ منه شرط في أصل الاستحقاق إذ لو أريد حقيقة ذلك المكان لكان : ارده من دونه لا يستحق شيئا لانهم رده منه (قوله ومن ثم لو اراد الخ) لعل المراد به ما قدمته انقاع المعنى وإلا فظاهره مخالف لاطلاق المتن وغيره (قوله على ما ذكر) اى من قول المصنف من اقرب منه فله قطعه من الجعل (لو ذكر شيئين) إلى قوله ومرة في المعنى إلا قوله وقيدته إلى قوله والحق الزركشى (قوله استحق نصف الجعل الخ) لأنه لم يلزم له اكثر من ذلك ولو قال ان ردهما عبدي فلما كذا فرد احدهما احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف او ردهما استحق المسمى ولو قال اول من رده عبدي فله دينار فرده اثنان اقتصاه لانهما يوصفان بالاولية في الرذ ولو قال لكل من ثلاثة فرده ولك دينار فردوه فلكل منهم ثلثه توزيعا على الرؤوس هذا إذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلاشئ له ولكل منهما نصف ما شرط له اى للرد او اثنان منهم اعنا صاحبنا فلاشئ لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلاشئ له ثم ان قصد بعمله المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان أعان احدهم فلم يعاون بفتح الواو النصف والاخرين النصف لكل منهما الربع او أعان اثنين منهم فلكل منهما ربع ومن من المشروط وللثالث ربعه وان عاد الجميع فلكل منهم الثلث كما لو لم يكن معهم غيره فان شرط لاحدهم جعلا بمجولا ولكل من الآخرين دينار فردوه فله ثلث اجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو

مستقلين كن رده عبدي فله كذا استحق نصف الجعل برد احدهما وقيدته شارح بما إذا تساوى محلها اى وقد استوت طريقهما سهولة

وحزونه اخذ من تقديمه بذلك اللرد (٣٧٣) من نصف الطريق المعين والحق الزركشي بذلك غيبة الطالب عن الدرس اياما وقد قال

قال اى رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما لو كان عبد بينهما اثلاثا فابق لجعل ان رده دينارا لزمها بنسبة ملكهما اه نهاية قال ع ش قوله مر ولكل من الاخرين الخ بمعنى انه قال لكل من الثلاثة بانفراده رد عبدى وقال لاحدهم ولك ثوب مثلا وللآخر ولك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لمجموع الثلاثة ثوبا ودينارين اه (قوله بذلك) اى باستواء الطريق سهولة وحزونه (قوله والحق الزركشي بذلك) اى بالرد ذكر شيئين مستقلين كمن رد الخ (قوله) فيستحق قسط ما حضر الخ زاد المعنى قال اى الزركشي ففتنن لذلك فانه ما يغفلط قال الدميرى ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري اذا بطل يو ما غير معهود البطالة في درسه لا ياخذ لذلك اليوم معلوما قال وسالت شيخنا عن ذلك مرتين فقال ان كان الطالب في حال انقطاعه مشغلا بالعلم استحق ولا فلا قال يعنى شيخه ولو حضر ولم يكن بصدد الاشتغال لم يستحق لان المقصود نفعه بالعلم لا مجرد حضوره وكان يذهب الى انه من باب الارصاد انتهى (قوله لتفصل الايام) عبارة المعنى فان الايام كسلسلة العيد فانها اشياء متفصلة اه (قوله) ثم ان عين لذلك حد الخ) وفيه بعد كلام طويل مانعه ثم وجد مر المسئلة منقولة على الجواهر وأنه يصح الجمالة على الشفاء وإن لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين الجمالة والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الايق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجمالة عليه اه (قوله والا فاجرة المثل) تدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حد او لا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع إذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالجاءه على رد ابقه فلم يرد انه لا يستحق شيئا وان عمل فيلحم كلامه على الصورة الاولى فليتام سم وسيد عمر (قوله) ولو جاعله على رد عيدا الخ) يغنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شيئين مستقلين الخ (قوله) اى بالقيدين المذكورين اى بقوله وقيد شراح الخ (قوله) او لا وقد عهدهما النداء الى قوله وقضيت في المعنى الا قوله وبحت السبكي الى المتن وقوله بخلاف ما مر الى لا شيء للعاون وقوله قال غيره الى والزر كشيء الى قوله والذى يتجه في النهاية الا قوله وبحت السبكي الى المتن (قوله) او ثلاثة فكذلك) يغنى عنه قوله المار مثلا (قوله) إذ لا ينضبظ

ثم ان عين لذلك حد كاشفاء وجد استحق المسمى قد يصور ذلك بما لو قال داو ان فان شفيت فلك كذا ويعترض بان الشفاء غير فعل لم هو لا مقدوره فلا تصح الجمالة عليه فغاية ما يتجه في هذا انه جمالة فاسدة توجب اجرة المثل ويمكن ان يقال لا يتعين تصويره بذلك بقسليم الفساد فيه بل يمكن تصويره بنحو ان داو يتنى الى الشفاء فلك كذا ويتجه حينئذ صحة الجمالة إذ الجمالة ليست على الشفاء بل على المداو او لئما جعل الشفاء ميئنا لحد او غايتها فلا عذوره ولو سلم انه على الشفاء فذلك امر ضئى ويتغير في الضمى مالا يغتفر في القصدى ثم وجد مر المسئلة منقولة على الجواهر وأنه يصح الجمالة على الشفاء وإن لم يكن مقدور الان اسبابه مقدورة و فرق في الجواهر بين الجمالة عليه والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الايق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجمالة عليه وقوله والا فاجرة المثل يدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حد او لا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع إذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالجاءه على رد ابقه فلم يرد انه لا يستحق شيئا وان عمل فيلحم كلامه على الصورة الاولى فليتام (قوله) فرد بعضهم استحق قسطه) يبنى هنا ما تقدم من تقديم شراح (قوله) ولو قال ان اردد ثابعا يدى فلما كذا الخ) ولو قال ان اردد ثابعا يدى فلما كذا فرد احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف شرح مر وفي شرح الروض قال السبكي ولو قال اى رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما على الاقرب عندى اه وان قال لكل اول من رد عبدى فله دينار فرده اثنان اقتسامه وان قال لكل من ثلاثة رده راك دينار فردوه فلكل ثلثة كذا في الروض وقوله وان قال اول من رد عبدى الخ هل مثله في حكمه مالو قال من رد عبدى او لا فله درهم حتى لو رده اثنان اقتسامه ويتجه انه مثله لا يخفى ان ذلك كله مخالف لقول

يلزمه سواء كما قاله بحت السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جملا المعين) كان رددته فلك دينار (فشاركه غيره اى في العمل ان قصد اعانته) يجانا او بومض منه (فله) اى ذلك المعين (كل الجمل) لان قصد الملتزم الردين التزم له باى وجه امكن

أى غايباً معنى **(قوله فلم يقصر لفظه الخ)** عبارة المغنى فلا يحمل لفظه على قصر العمل على المخاطب اه **(قوله)** من كلامهم هنا وفي المساقاة عبارة المغنى من استحقاق الجمول له تمام الجمل إذ قصد المشارك اعاته من استحقاق العامل في المساقاة نصيبه إذا تبرع عنه المالك أو اجبى في العمل اه **(قوله)** جواز الاستئابة الخ
 أى ولو بدون عذر فما يظهر اه نهاية وسيأتى ما فيه **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة الخ وقع السؤال في
 الدرس عما يقع كثيراً من أصحاب الخطابة يستبب خطيباً يخطب عنه ثم إن النائب يستبب آخر هل
 يجوز له ذلك ويستحب ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه إن حصل له عذر منعه من
 ذلك وعلم به المستبب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستبب مثله ويستحب ما
 جعل له وإن لم يحصل ذلك له ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شئ له على صاحب الوظيفة لعدم
 مباشرته وعليه لمن استأبته أجره مثله من مال نفسه وقع السؤال فيه أيضاً عن مسجد انهدم وتعلقت شعائره
 هل يستحب أن يباب الشعائر للمعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمسكه المباشرة مع الانهدام
 كقراءة جزء به فاته يمكنه ذلك ولو صار كوماً مستحق المعلم أن يشرى من لا تمسكه المباشرة كبواب المسجد
 وفرشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لا يمكن إعادته ولو أوجب على الناظر القطع
 عن المسحوقين وعادته أن أمكنه الانتقال لأقرب المساجد إليه اه خ ش **(قوله)** مثله أو خير منه أى فيما يتعلق
 بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلاً وكان المستبب عالماً لا يشترط في النائب كونه عالماً بل يكفي
 كونه بحسن قراءة الجزء كقراءة المستبب عبارة قسم قوله أو خير منه أى باعتبار المقصود من الوظيفة اه
 ع ش **(قوله)** ويستحب المستبب كل المعلم أى والنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو مباشر
 شخص الوظيفة لاستئابة من صاحبها لم يستحق المباشرة لما عوضا لعدم التزامه وكذا صاحب الوظيفة
 حيث لم يباشر لأشئ له إلا إذا منعه الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره ترك المباشرة ومن هذا
 يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن رجلاً بينه وبين ولداه إمامة شركه مسجد ثم إن الرجل
 صار يباشر الإمامة من غير استئابة من ولداه وهما أولاد الأخ لأشئ له لعدم مباشرته ولا شئ للمعلم زيادة
 على ما ياب لنصفها المقرر هو فيه لأن العلم حيث عمل بلا استئابة كان متبرعاً وولد الأخ حيث لم يباشر ولم
 يستبب لأشئ له لأن الواقف إنما جعل المعلم في مقابلة المباشرة فأخص ولد الأخ بصرفه الناظر لمصالح
 المسجد فتنبه له فاته يقع كثيراً وقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فاحذر اه ع ش **(قوله)** وضعف
 أى السبكي **(قوله)** المستبب و **(قوله)** والنائب بدل من قوله أو أحدهما بدل مفصل من يحمل **(قوله)** ورد
 عليه أى على السبكي و **(قوله)** ذلك أى أخذه المذكور **(قوله)** لا كل أرباب الخ عبارة المغنى لأرباب
 الجهات والجهات التى تولى المناصب الدينية واستئابة من لا يصلح أو يصلح بنزير من المعلم وما أخذ
 ذلك المستبب مال الواقف على غير الأعصار اه **(قوله)** واستئابة من الخ عطف على أكل عطف سبب على
 مسبه **(قوله)** بنزير من متعلق بالاستئابة أى بشئ قليل فى النزر تجزئياً أى لأنه فى الأصل بمعنى القليل
 كاليسير **(قوله)** ورد أى الأذرى (بأنه) أى السبكي سد ذلك الباب باشتراط كونه مثله الخ هذا إذا كان مراد
 الأذرى بأرباب الجهات والنائب أو أمان كان مرادهم أرباب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف
 التى ليسوا أهلها ويستنبون كما هو صريح عبارة تقييد بأن الكلام كله عند صحة التقرير فى الوظيفة وذلك لا
 يكون إلا لمن هو أهلها فاقبل رشيدى **(قوله)** الزركشى الخ عطف على الأذرى **(قوله)** بشرط الحضور

التلويح فى فصل العام والثالث أن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل
 من دخل هذا الحصن أو أفلده درهم فكل واحد دخله أو لا منفرداً استحق الدرهم ولودخله جماعة معاً
 لم يستحقوا شيئاً ولودخله متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق اه **(قوله)** فردته نأته الخ أى على مامر
(قوله) جواز الاستئابة فى الإمامة الخ اعتمد مر **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة الخ أى ولو بدون
 عذر فيما يظهر شرح مر **(قوله)** أو خير منه أى باعتبار المقصود من الوظيفة

فلم يقصر لفظه على المخاطب
 وحده بخلاف مامر فيما
 إذا أذن لعين فردته نأته
 مع قدرته لأن المالك لم
 يأذن فيه أصلاً ولا شئ
 للمعاون إلا أن التزم له
 المخاطب أجره وأخذ
 السبكي من كلامهم هنا
 وفى المساقاة جواز الاستئابة
 فى الإمامة والتدريس
 وسائر الوظائف القابلة
 للنياحة وإن لم يأذن الواقف
 إذا استأب من وجد فيه
 شرط الواقف مثله أو خيراً
 منه ويستحب المستبب كل
 المعلم وضعف اقتضاء
 المصنف وابن عبد السلام
 أنه لا يستحقه واحد
 منهما المستبب لعدم
 مباشرته والنائب الذى لم
 يأذن له الناظر لعدم
 ولايته وورده على الأذرى
 ذلك وأطال ثم قال وما
 ذكره فيه فتح باب لا كل
 أرباب الجهات مال الوقت
 دائماً المرصد للنائب
 الدينية واستئابة من لا
 يصلح أو يصلح بنزير
 قال غيره وهكذا جرى
 فلا حول ولا قوة إلا بالله
 أهو رد بأنه سد ذلك الباب
 باشتراط كونه مثله أو
 خيراً منه والزركشى بأن
 الريع ليس من باب جمالة
 ولا لإجادة لا يمكن وقوع
 العمل مسلماً للستاجر
 أو الجاعل وإتمامها بإحقة
 بشرط الحضور ولم يوجد

أى وأداء الوظيفة (قوله أخذه) أى السبكي (قوله وقضيته) أى كلام الزركشى (قوله وقضية كلام الأذرى خلافاً) وهو الأوجه عملاً بالعرف المطرد بالمساحة حيث ندرج مر وقوله مر وهو الأوجه الخ وليتأمل هذا مع ما تقدم قريباً من قوله مر أى ولو بدون عذر فيما يظهر اهـ سم أى فان مانقلاً عن الأذرى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وأشار الرشيدى إلى الجواب عن نظر سم بما نصه قوله مر حيث أن حين العذر وكون النائب مثل المستتب أو غيرهما وهذا لا ينافى ما استظهره في أمرى قوله مر رأى ولو بدون عذر الخ لانه إذا صرح مع عدم العذر فعه أولى فاستبجاهه مر صحيح فتأمل اهـ أقول لا يخفى بعد هذا الجمع ويمكن أن يجلب أيضاً بأن ما ذكره النهاية أو لا بمجرد استظهار لمراد السبكي فقط وما ذكره آخرها هـ بيان لما هو الراجح عنده وفاقاً للشارح وخلافاً للغبى غير تار الذى ينبغي أن يقال فى ذلك أن هذه الوظائف إن كانت من بيت المال وكان من يده مستحقاً فهو يستحق معلوماً سواء حضر أم لا استتاب أم لا وأما النائب إن جعل له معلوماً فى نيابته استحقاقه أو لا فلا وإن لم تكن من بيت المال أو كانت منه لم يكن مستحقاً فيه فمقاله المصنف هو الظاهر اهـ (قوله حيث) أى حين إذ وجد القيدان المذكوران (قوله وعليه) أى على هذا الاستثناء المنجى (قوله صار الخ) أى المستتب (قوله ويؤخذ) إلى قول المتن فإن فسخ فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله أن شاركة من أول العمل (قوله أن المنفعة لا يجوز له الاستتابة الخ) اعتمد مر جواز الاستتابة للبقعة أيضاً لأن المقصود أحياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستتابة وجوز أن يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستتابة للآتيام المنزلين بمكاتب الآتيام فليتأمل سم على حجج وفى حاشية شيخنا الزبائى مثل ما اعتمده مر ولكن الأقرب ما قاله حجج وقول سم للآتيام أى بشرط أن يكون بيتاً مثله اهـ ع ش (قوله قال غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة اهـ (قوله فى غير الأتراك) أى ملوك مصر من الجراكسة الملوك ليت المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله بجعل الخ) متعلق بقصد و (قوله أو لنفسه الخ) عطف على للمالك (قوله أو لم يقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أى القسط و (قوله أن قصد) أى المشاركة اهـ سم (قوله وثلاثة أرباعه الخ) وذلك لأن ما خص العامل فى مقابلة عمله النصف والنصف الآخر فى مقابلة عمل المعاون له وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربع وإذا ضم الربع إلى النصف

(قوله وقضيته أنه لا شئ للمستتب ولعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الأذرى خلافاً) وهو الأوجه شرح مر وليتأمل هذا مع ما تقدم قريباً من قوله أى ولو بدون عذر فيما يظهر (قوله إن المنفعة لا تجوز له الاستتابة الخ) اعتمد مر جواز الاستتابة للبقعة أيضاً لأن المقصود أحياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستتابة وجوز أن يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستتابة للآتيام المنزلين بمكاتب الآتيام فليتأمل (قوله وهو) أى القسط وقوله أو أن قصد أى المشاركة ش (فروع) قال فى شرح الروض قال فى الأصل ولو شاركة أثنان فى الردفان قصد اعانته فله تمام الجعل والعمل للمالك فله ثلثا ثم قال فى الروض وشرحه ولو قال لكل من ثلاثة رده ذلك دينار فده فلكل منهم ثلثه توزعاً على الرؤوس قال فى الأصل قال المسعودى هذا إذا عمل كل منهم لنفسه أما لو قال أحدهم اغتصب صاحبه فلا شئ له ولكل منها نصف ما شرط له أو أثنان منهم أعانصاحباً فلا شئ له أو لهما جميع المشروط فان شاركتهم رابع فلا شئ له فان قصد المالك أو قصد أخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع فان أعان أحدهم فلهما ربع أى يفتح الواو والنصف وللآخر النصف أو اثنين منهم فلكل منها ربع وعشرون وللثالث ربع فان شرط لأحدهم مجبواً لا كتب مع شرطه لكل من الآخرين ديناراً فده فله ثلث أجره المثل ولهما ثلثا المسمى اهـ شرح الروض ولو كان عبديها اثلاثا فائق فجعل لثلث رده ديناراً لزمها بنسبة ملكهما شرح مر وفيه ولو قال لواحداً رده ثلث ديناراً لآخران رده ثمانية دراهم فلهما ثلثا ونصف الدينار والآخر نصف أجره مثل عمله ولو قال أن رددت عبدي فلان كذا فأمره بريقه رده ثم اعترفه فى أثناء العمل استحق كل الجعل كافتى به شيخنا الشباب الرملى لآبائه إياه فى العمل المذكور ولا يؤثر طر بان حرية كالأول أعانته اجبى فيه ولم يقصد المالك واقضى أيضاً وقد لودقراً عند قية مدة ثم نقل إلى قية آخر فقطع

فلا يصح أخذه المذكور وقضيته أنه لا شئ للمستتب ولو لعذر ولو لم يكن هو خير منه وقضية كلام الأذرى خلافاً الذى يتجه استثناء النيابة لمثل أو خير منه لعذر عملاً بالعرف المطرد بالمساحة فى النيابة حيث وعليه فجاب عما ذكره الزركشى بأنه لما أذاب بالقيد المذكورين سوح له وإن لم يتصور هنا اجارة ولا جمالة عملاً باطراد العرف بهذه المساحة المطلق عليها الوافقون والمنزلة منزلة شروطهم وحيث صار كانه حاضر فاستحق المعلوم ولزمه ما التزم لئانه يؤخذ من قول السبكي القالة للنيابة أن المنفعة لا تجوز له للنيابة حتى عند السبكي إذ لا يمكن أحداً أن يتفقه عنه وبه جزم الغزى قال غير وهو واضح والكلام كانه فى غير وقف الأتراك ما فيها (وإن قصد) المشاركة (العمل للمالك) يعنى الملتزم بجعل أو دونه أو لنفسه أو للجميع أو لأثنين منهم أو لم يقصد شيئاً (فلاول قسطة) إن شاركة من أول العمل وهو نصف الجعل إن قصد نفسه أو الملتزم أوهما أو أطلق وثلاثة أرباعه إن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثة أرباعه إن قصد الجميع الذى

(ولا شيء للبشارك بحال)
 أى فى حال ما ذكر لغيره
 (ولكل منهما) أى الجاعل
 والعالم (الفسخ قبل تمام
 العمل) لأنه عقد جائز من
 جهة الجاعل لتعلق
 الاستحقاق فيها بشرط
 كالوصية والعامل لأن الفعل
 فيها مجعول كالقراض
 والمراد بفسخ العامل رده
 لما مر أنه لا يشترط قوله ثم
 هو قبل العمل لا يتأتى إلا فى
 المعين وخروج بقيل تمامه
 بعده فلا اثر للفسخ حينئذ
 لأن الجعل قدر لم واستقر
 (فان فسخ) من المالك أو
 الملتزم أو العامل المعين
 القابل للعقد وقدم العامل
 الذى لم يفسخ بفسخ الجاعل
 أو أعلن الجاعل بالفسخ
 أى أشاعه والعامل غير
 معين (قبل الشروع) فى
 العمل (أو فسخ العامل
 بعد الشروع) فيه (فلا شيء
 له) وإن وقع العمل مسلما
 كان شرطه جعلا فى مقابلة
 بناء حاطف فى بعضه بحضرته
 لأنه فى الأولى لم يعمل شيئا
 وفى الثانية فوت بنفسه
 غرض الملتزم باختياره
 ومن ثم لو كان فسخه فيها
 لاجل زيادة الجاعل فى
 العمل

الذى استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم ومثل ذلك يقال فى الثلثين فإن العامل
 يستحق فى مقابلة علة النصف وما تبرع به الماعون لثالث النصف الذى فضل وذلك يضم إلى النصف
 الذى استحقه ومجموعهما الثلثان أى عش قول المتن (ولا شيء للبشارك الخ) ولو قال لواحد إن رددته
 فذلك دينار ولاخر إن رددته ارضيك فرداه فلاول نصف الدينار ولاخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال إن
 رددت عبدى فلك كذا فامر بريقه برده ثم اعتقه فى انشاء العمل استحق كل الجعل كما فى به الوالد رحمه الله
 تعالى لا ياتيه إلا به فى العمل المذكور لا يؤثر شرط بان حر به كالأعانة اجنى فيه ولم يقصد المالك أو فى أيضا
 فى ولد فى اعتد فقه مده ثم نقل إلى فقيه آخر فطعن عنده سورة يعمل لمارور كالاصارىف مثلا وحصل له
 فتوح بانه للثانى ولا يشارك فيه الاوله اشرح مراره سم قال عش قوله استحق كل الجعل أى السيد
 ظاهره وإن قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد الماعون نفسه حيث قلنا إن العامل إنما يستحق
 القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت إعاقته قوله واطلع عنده الخ أى فقر اعنده شيئا وإن قل ثم طلع
 سورة الخ اه وقال الرشيدى قوله كالأعانة الخ قضية التشبيه أن العبد لو قصد المالك حينئذ أن السيد الممتق
 لا يستحق شيئا فليراجع اه (قوله أى فى حال ما ذكر الخ) نعم إن التزم له العامل بشئ لزمه له اه معنى
 قول المتن (ولكل منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام احدها لازم من
 الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسنو والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع بعد القبض والخلع
 ولازم من احدهما قطعاً من الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعاً من جهة الزوج
 على الاصح وقد رته على الطلاق ليس فسخاً ثانياً لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة
 وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة
 والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولذا قال ولكل منهما الخ نهاية (قوله رده) أى
 العقد (قوله ثم هو) أى فسخ العامل (قوله لا يتأتى إلا فى المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد
 شروعه فى العمل نهاية بمقضى زاد سم ما نصوفى فسخ غير المعين بعد الشروع نظر لاذ العقد لم يرتبط به أى
 وحده فكيف يرفعه راسافاً أو يرد رفعه بالنسبة له فقط فحمل اه (قوله بعده) عبارة النهائية والمعنى
 ما بعده اقول المتن (فان فسخ) ببناء المفعول نهاية بمقضى (قوله من المالك أو الملتزم) كان الأولى
 الاختصار على الملتزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم انه لا يشترط القبول اه
 سم (قوله أو العامل) أى وإن كان صلباً كما بآى اه عش (قوله وقدم العامل الخ) مفهومه قوله اما إذا لم
 يعلم الخو سياق ما فيه قول المتن (أو فسخ العامل) شمل كلامهم الصى انها نهاية قال عش ولعل المراد بالفسخ
 منه ترك العمل بعد الشروع وإلا ففسخ الصى لغواه وقوله ولعل المراد الخ سياق عن سم عن الروض
 مع شرحه ما قد يخالفه قول المتن (فلا شيء له) ولو فسح العامل والملتزم معاً ار من ذكره وينبى
 عدم الاستحقاق لاجتماع المقضى والمنع اه معنى (قوله وإن وقع) إلى قوله اما إذا فى النهاية والمعنى
 إلا قوله كان شرط إلى لانه (قوله وإن وقع العمل مسلماً) كذا فى شرح الروض ثم قال هو الروض
 عنده سورة يعمل لمارور كالأصارىف مثلا وحصل له فتوح بانه للثانى ولا يشارك الاوله اه (قوله)
 لأن العمل فيها مجعول (قد يكون معلوماً كما تقدم (قوله رده) هل يأتى على القول بانها لا ترد بالرد (قوله)
 ثم هو) أى فسخ العامل (قوله قبل العمل) يفهم نظره من غير المعين بعد الشروع فى العمل وفى الاعتداد
 به نظر لعدم ارتباط العقد به لئلا يسبق غير مولو بعد شروعه لردده استحق دونه فليتلما (قوله لا يتأتى
 إلا فى المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه فى العمل والمراد بالفسخ رفع العقد ورده
 كذا شرح مرروفى فسخ غير المعين بعد الشروع نظر اذ العقد لم يرتبط به بخصوصه فكيف يرفعه راسافاً
 أو يرد رفعه بالنسبة له فقط فحمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كما تقدم انه لا يشترط
 القبول ايضاً (قوله فلا شيء له) وإن وقع العمل مسلماً كذا فى شرح الروض ثم قال هو الروض وإن خاط

قال الاسنوي او نقصه من الجمل اه (٣٧٦) وفيه مشاحة لان حيث الحكم ينشأ شيئا استحق اجرة المثل لان الجاعل هو الذي الجاء الى

ذلك اما اذا لم يعمل العامل المعين ولم يعلن المالك بالرجوع فيها اذا كان غير معين فانه يستحق المشروط اذا نقص من ماله بوجه او اكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الاجام غيره (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعتاق المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالفراغ من العمل فكذا بعضه وحيثئذ فعله اجرة المثل) لما مضى (في الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يفوت عليه بفسخ غيره وورجعه ببدله كاجارة فسخت ليعب ولو حصل بما معنى من العمل بعض المقصود كان علبت ابني القرآن فلك كذا ثم منه الاب من تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من ان يتم العامل العمل فيه فقلزمه اجرة مثل ما عمله فيها لان منعه فسخ او كالفسخ وقد تقرر ان فسخ الملتزم بموجب اجرة المثل للباقي وبهذا يتضح رد قول الاذرعى انه يستحق القسط من الجمل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذا مات احدهما اثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المسمى اى ان رد العامل لو ارث المالك

ون خا ط نصف الثوب فاحترق او تركه او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحلها بعد الاخرة اذا لم يقع العمل مسلما والافله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه فقيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الانتام وتركه حيثئذ وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجمل) قاله الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق المشروط) خالفه المغني والنهاية فقالا ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عا لاه فلا شيء له او جاهلا به فكذلك على الاصح وإن صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهلا به واستحسنه البلقيني اه قال عر ش قوله مر فكذلك على الاصح اى خلافا لجم اه وقال سم بهد ذكره من الروض مع شرحه مثل ما مر عن النهاية والمغني اتفاقا مانصه فالشارح وافق الماوردي والرويانى اه (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا قال الشيخ في شرح منهجه والاقر بخله لا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له اى نهاية وقوله قاله الشيخ الخ اى والمغني وقوله مر في شرح منهجه اى وشرح الروض قال عر ش قوله مر فلا يستحق العامل الخ ومع ذلك ما قاله في شرح المنهج ظاهر لحصول التفويت من جانب المالك وقوله لم حيث اعتق المالك ينبغي ان مثل الاعتاق الوقت لوجوبه له فقه اه (قوله لما مضى) كذا في النهاية والمغني (قوله فلم يفوت) ببناء المفعول (قوله ورجع ببدله) وهو اجرة المثل نهاية ومعنى (قوله ولو حصل) عبارة النهاية والمغني ولا فرق بين ان يكون ما صدر من العامل لا يحصل بمقصود اصلا كرد الا بقرينة بعض الطريق او يحصل به بعضه كالمورد ان علبت ابني الخ اه (قوله ثم منه الخ) اى فعله بعضه ثم منه الخ (قوله واستشكل) الى قوله ثم رايت في النهاية (قوله) اذا مات احدهما الخ اى او جن او اغنى عليه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله او ارث العامل الخ) هذا اذا كان العامل معينا اما غير المعين فظنر انه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كالورثة اثنان وهذا ظاهر ولم ار من ذكره اه معنى (قوله) ثم رايت شارحا الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو اى الشارح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحلها فيما عدا الاخرة اذا لم يقع العمل مسلما والافله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه فقيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الانتام وتركه حيثئذ وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجمل) قاله الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق المشروط) قال في الروض وان عمل بعد الفسخ للباقي وبهذا يتضح رد قول الاذرعى انه يستحق القسط من الجمل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذا مات احدهما اثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المسمى اى ان رد العامل لو ارث المالك او ارث العامل للمالك والافى فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بان الفسخ اقوى فكأنه اعدام للعقد مع آثاره فرجع لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه الم يمكن كذلك صار له قد كان لم يرجع به فوجب القسط ثم رايت شارحا فرق

ارتضى

بان العامل في الانقضاء تم العمل بعده ولم يمنعه البالك منه بخلافه في الفسخ وفيه نظر (٣٧٧) اذ لا اثر له في الفرق بين خصوص الجواب

من المسمى تارة ومن اجرة
المثل اخرى كما هو واضح
للتأمل ثم رأت شيخنا
اجاب بما اجاب به هذا
الشارح وقد علمت ما فيه
(وللبالك) يعني الملتزم (ان)
يزيد وينقص في العمل
وفي (الجعل) وان يغير
جنسه (قبل الفراغ) سواء
ما قبل الشروع وما بعده
كالثمن في زمن الخيار
(وقادته) اذ اوقع التغيير
(بعد الشروع) في العمل
مطلقا او قبله وعمل جاهلا
بذلك ثم اتم العمل (وجوب
اجرة المثل) لجميع عمله ومحل
قولهم لو عمل بعد الفسخ
لا شيء له حيث كان الفسخ
بلا بدل وذلك لان النداء
الاخير فسخ للاول والفسخ
من الملتزم اثناء العمل
يقضى الرجوع الى اجرة
المثل نعم بحث ابن الرفعة انه
يستحق لما عمل جاهلا قبل
النداء الثاني ما يقابله من
الجعل الاول لان العقد
الاول باق لم يفسخ وفيه
نظر وقول المتن فعليه اجرة
المثل في الاصح مرد لما تقر
ان النداء الاخير فسخ
للاول وان الفسخ يوجب
اجرة المثل فاندفع قوله ان
العقد الاول باق لم يفسخ
والحق بذلك ففسخه بالتغيير
قبل العمل المذكور فان
عمل في هذه عالما بذلك فله
المسمى الثاني (نتبيه)

ارضى المصنف هذا الفرق (قوله بان العامل) أي وأورثه (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باقيا
بحاله لحصول المقصود به بلا منعه منه وهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتأمل سم على حج ارشدي
قول المتن (وللبالك ان يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من رد عبدي فله عشرة ثم قال مردده فله خمسة او
بالعكس فالاعتبار بالآخر نهاية ومعنى (قوله وان يغير) الى قوله نعم بحث في النهاية والمعنى (قوله وان يغير
جنسه) كان يقول من ردته فله دينار ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذ اوقع التغيير) اي بالزيادة او
النقص او لجنس الجعل وكان الاول ان يقول اي التغيير اذ اوقع (قوله مطلقا) اي اتم العمل عالما بالتغيير
او جاهلا به (قوله وعمل الخ) اي شرع في العمل وسيدكر بتمتزه بقوله فان عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب
اجرة المثل) ويستثنى من الاول ما لو علم المسمى الثاني فقط فله منه قطعه اعمله بعد عدله فيما يظهر اه شرح
منهج وسياق عن النهاية ما يوافقه قال الحاي قوله قطعي وجعل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا
لعدم علمه بالجعل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة لجميع العمل اذ اوقع التغيير بعد الشروع وعمل
عالم وسياق في قوله فان قلت الخ اه سم (قوله ومحل وعمل الخ) عبارة المعنى واجرة المثل فيما ذكر لجميع
العمل لا الباطي خاصة ولا ينافيه امر من انه لو عمل الخ لان ذلك فيما اذا فسخ بلا بدل بخلاف هذا اه (قوله
وذلك) اي وجوب اجرة المثل لجميع العمل فيذكر (قوله وقول المتن الخ) اي المتقدم (قوله يردده)
قد يجاب بان كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا اشكال اه سم (قوله فاندفع قوله
ان العقد الاول باق) مراده كما هو ظاهر باق الى النداء الثاني اه سم (قوله والحق بذلك) اي الفسخ
في اثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالرفع نعت فسخه ما في المذكور به لعله الار او قبله وعمل جاهلا
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة المعنى فان سمع العامل ذلك اي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الاخير
والعامل ما ذكر فيه اه (قوله في هذه) اي صورة التغيير قبل الشروع في العمل (قوله عالما بذلك)
اي بالتغيير (قوله ما اقتضاء) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله ما اقتضاء المتن) من اين هذا الاقتضاء
اه سم عبارة النهاية ومحل اي كلام المتن فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما
اذا كان معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه ينقدح ان يقال يستحق
اجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاء الخ قوله من ان له الخ جواب لو فكان الصواب فله الخ (قوله هو) اي

الخ يمكن حمل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحاله لحصول
المقصود به بلا منعه منه وهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتأمل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة
جميع العمل اذا وقع التغيير بعد الشروع وعمل عالما وسياق في قوله فان قلت الخ اه سم (قوله نعم بحث ابن
الرفعة الخ) قد يقال ما يجنبه هو قياس ما تقدم في قوله اما اذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق المشروط
بل قد يقال قياسه استحقاق الجعل الاول لما بعد النداء الثاني ايضا حيث كان الجعل شاملا بل وقياسه
ايضا ما يأتي في التنبيه على ماوردى والرواية الى ان يفرق بين الفسخ لا الى بدل والفسخ الى بدل كل في هذه
المذكورات هنا فانه لوروى الاول عند الجعل لم ادهار فعل العامل فلم يلفظت اليه ولزم المشروط بخلاف
الثاني فانه لا يلزم من مراعاته الاداء لاثامه بدلا اخر فلذا روى حتى وجبت اجرة المثل اه (قوله وقول
المتن) اي المتقدم وقوله يردده الخ قد يجاب بان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا اشكال الا ان قضية هذا ان
يكون حالة العلم كذلك الا ان يفرق بينهما على انه ان اريد الجعل بالنداء الثاني فالعمل قبله لا يتصور الا مع
الجعل به اذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده محال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كما هو
ظاهر باق الى النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) اي في قوله المار او قبله وعمل جاهلا بذلك ثم اتم
العمل ش (قوله ما اقتضاء المتن) من اين هذا الاقتضاء (قوله هو ما يجنبه في الوسيط الخ) وهو الراجح كما

(٤٨ - شرواني وابن قاسم - سادس)
العامل معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين من ان له اجرة المثل هو ما يجنبه في الوسيط واقتضاء كلام الروضة واصحابها ايضا

وقال الماوردي والرواني يستحق الجعل (٣٧٨) الاول واقره جمع متأخرون والذي يتجه الاول فان قلت علم بما تقررا له ولم بالتالي

ما اقتضاه المتن (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي لا لاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي يتجه الاول) وفاقا للغة والنهية (قوله بالتالي) اى النداء الثاني (قوله استحقه) اى مسمى الثاني (قوله اوفى الاثناء) اى سواء وقع التغيير بعد الشروع او قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذى جرى عليه شرح الروض اى والنهية اه سم (قوله منه) اى مسمى الثاني (قوله بعده) اى العلم بالنداء الثاني (قوله بأنه) اى العامل (لم يلتزم شيئا) اى من احكام الندامين قول المتن (ولو مات الايق الخ) اى بغير قتل المالك له اما اذا قتله المالك فيستحق العامل القسط كما لو فسخ المالك اه معنى (قوله او تلف المردود الخ) (فرع) لو رد الايق لاصطبل المالك وعلم به كنى كظيره من العارية وغيره ام اه سم على حج اه عش (قوله او تلف المردود) الى الخاتمة فى النهاية الا قوله والمالك حاضر (قوله او مات المالك قبل تسلمه) اى ولم يسلمه لوارثه اخذ ما تقدم فى قوله اى رد العامل لوارث المالك اه سم وفى اكثر النسخ او ياب المالك كما فى النهاية كذلك (قوله قبل تسلمه) راجع لسكن من الموت والتلف (قوله او غصب كذلك) اى ترك اى المردود العامل ورجع بنفسه نهاية ومعنى (قوله فاحترق) اى وهو فى يده اى الخياط اه عش (قوله ولم يوجد) الاولى التثنية لان الواطعة للتوابع (قوله ولو لم يجد) اى العامل (قوله سلبه للحاكم) واستحق الجعل اه نهاية فيدفعه له الحاكم من مال الملتزم ان كان والايق فى ذمته عش (قوله بعد ذلك) اى التسليم للحاكم والشاهد عند فقده (قوله ويجرى ذلك) اى عدم لزوم شيء للعامل عند نحو موت الايق (قوله ومخلة) اى عدم اللزوم فيذكر فى المتن والشرح (قوله ومخلة) الى قوله بخلاف رد الايق فى المخنى (قوله حيث لم يقع العمل مسليا) اى بان لم يكن محضرة المالك ومن كونه محضرة بحضوره فى بعض العمل وامره به اه عش (قوله كان مات الخ) وكان تلف الثوب الذى خاط بعضه او الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل اى يقسطنه من المسمى اه نهاية (قوله حر) سيذكر محترزه (قوله لما تقرران العمل الخ) وفى الشامل انه لو خاط نصف الثوب ثم احترق وهو فى يد المالك استحق نصف المشروط انتهى اه نهاية قال عش قوله وهو فى يد المالك اى بان سلبه بعد خياطة نصفه او خاط بيت المالك وان لم يكن محضرة حضره لملتزمه اه (قوله اذ هرب من الاثناء) اى قبل تسليمه للمالك لا اقدمته فى

قبل الشروع استحقه او فى الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بانه قبل الشروع لم يلتزم شيئا فادبر الامر على الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والا فاجرة المثل ولا نظير للثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الايق) او تلف المردود (فى بعض الطريق) او مات المالك قبل تسلمه (او هرب) كذلك او غصب كذلك او خاط نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الحائط فاهدم ولو بلا تقييد من الباني او لم يتعلم الصبي بلادته (فلا شيء للعامل) لتعلق الاستحقاق بالراد او الحصول ولم يوجد وانما استحق اجير جميع مات اثناءه قسط ما عمل لا تنفع المحجوج عنه بثواب ما عمله ولو لم يجد المالك ولا وكيله سلبه للحاكم فان فقد اشهد واستحق اى وان مات او هرب بعد ذلك ويجرى ذلك فى تلف سائر محال الاعمال ومخلة فى غير الاخيرة اعنى عدم تعلم الصبي كما استفيد من المتن وغيره حيث لم يقع العمل مسليا للسالك فان وقع

مسليا له وظهر اثره على المحل كان مات صبي حر أثناء التعليم استحق اجرة ما مضى من المسمى لما تقرروا العمل وقع مسليا بالتعليم مع ظهور اثر العمل على المحل بخلاف رد الايق اذ هرب من الاثناء وكذا الاجارة ومن قول

قول المتن فرد من أقرب الخ من أنه لو رأى المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق النصف اه سم أي
 ولقول الشارح كذلك عقب قول المصنف أو هرب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يعتبر في وجوب القسط
 وقوع العمل مسلماً للبالك وظهور أثره على المحل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) أو انكسرت
 السفينة مع سلامة المحمول كما في ذلك الوالدرجه أنه تعالى اه نهاية قال عرش قوله مر مع سلامة
 المحمول أي سواء كان المالك حاضراً أو غائباً كما شمله إطلاقه وفي حج التقييد يكون المالك حاضراً اه
 (قوله والمالك حاضراً) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعده أما القن الخ يكفي
 هنا تسليم الخلل للبالك إذ الم يكن حاضراً فيكون الشرط حضور المالك أو تسليم الخلل له بعد موت الدابة
 وظاهر ذلك استحقاق القسط حينئذ أن تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط
 وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل كما قاله من اشترط ظهور الأثر على المحل مع تصريحهم بأن الخلل
 مالا يظهر أثره أو تصور الروض المسئلة بالتلف يقتضي أنه محل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لا يستحق إلا أن
 تتم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألنا إذ لم يتلف الخلل ووجه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل
 مع امكانه لكن كلام شرح الروض مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مستلما على تلف الخلل فانه لما
 قال الروض وان خاط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بني بعض الخائط فانهم لم يتعلم الضبي
 لبلاده فلا شيء له قال في شرحه وحله في أبعاد الأخيرة إذ لم يقع العمل مسلماً وإلا فله أجره معاملة بقسطه من
 المسمى الخ فقوله ومحل الخ بعد قوله أو تركه صريح في وجوب القسط مع عدم انتاف مع الترك فليتأمل اه سم
 بخذف (قوله وتسليمه للسيد) وهل مثل تسليم المعلم أو العبد بنفسه على ما جرت به العادة في كل يوم إلى سيده
 أو لا بد من تسليم الفقه بنفسه أو نائبه فيه نظراً والظاهر الأول (قوله أو في ملكه) كان يعلمه في بيت السيد
 اه عرش (قوله لأنه إنما يستحق) إلى الخاتمة في المعنى الإقوله أو جنسه قول المتن (إذا انكسر شرط الجعل) بأن
 اختلافه فيه فقال العامل شرط لي جعلوا أنكر المالك اه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت الجعل أو

للبالك فهو مشكل إلا أن يوجهه بأن العمل لم يظهر أثره على المحل ولا يخفى ما فيه والظاهر أن هذا غير ما دشم
 رأيت ما قدمته في قول المتن فرد من أقرب منه أنه لو رأى المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق النصف
 (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة أو نهبت والمالك حاضراً) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن
 قياس قوله بعده أما القن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بخضرتة أو في ملكه أنه يكفي هنا تسليم
 الخلل للبالك إذ الم يكن حاضراً فيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه الخلل بعد موت الدابة وظاهر ذلك
 استحقاق القسط حينئذ أن تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط وقوع العمل
 مسلماً وظهور أثره على المحل كما قال في الروض وشرحه أن تلف ثوب استوجب الخياطته وقد خاط الاجير
 نصفه مثلاً استحق النصف من المسمى هذا أن كان العمل في ملك المستاجر أو بخضرتة لا نه حيث يقع العمل
 مسلماً وإلا فلا يستحق شيئاً كما في ذلك فصل استوجب في قصارة ثوب لأن تلفت جرة حملها الاجير نصف
 الطريق فلا يستحق شيئاً من الاجرة والفرق أن الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلماً بظهور أثره
 والخل لا يظهر أثره على الجرة فلم يمتقرر أنه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على
 المحل اه فان هذا الكلام مصرح بأنه لا بد في استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على المحل وبأن الخلل لا يظهر
 أثره وبأنه لا يجب القسط في مسئلة الاجرة وان كان المالك معها لأن كونه معها غائبة عنه يوجب وقوع العمل
 مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد معه من ظهور أثر العمل ولم يظهر بصريح قوله والخل لا يظهر أثره بل قوله أن
 الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسئلة الجرة لاقتضائه أن
 العمل لا يقع مسلماً إلا أن كان ما يظهر أثره لا خفاء أن الخلل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حمل
 الجرة من أفراد الخلل بل لا يتأخر فرق بين أن يكون المحمول جرة أو أن يكون غير جرة فوجوب القسط في مسئلة
 الخلل بخلاف ما قالوه في مسئلة الجرة من عدم وجوب شيء، وما قالوه من اشترط ظهور الأثر على المحل من

ثم لو نهب الخلل أو عرق
 أثناء الطريق لم يجب
 القسط لأن الخلل لم يقع
 مسلماً للبالك ولا ظهر أثره
 على المحل بخلاف ما إذا
 ماتت الدابة أو نهبت أو
 المالك حاضراً أما القن
 فوشرط تسليمه للسيد أو
 وقوع التعليم بخضرتة
 أو في ملكه (وإذا رده
 فليس له حبسه لقبض
 الجعل) لأنه إنما يستحق
 بالتسليم ولا حبس قبل
 الاستحقاق وعلم منه بالاولى
 انه لا يحبسهُ أيضاً لما انفقه
 عليه بالاذن (ويصدق)
 يمينه الجاعل سواء
 (المالك) وغيره (إذا
 أنكر شرط الجعل

شرطته في عبد آخر اهـ قول المتن (أو سعيه في رده) كان قال لم ترده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه اهـ نهاية (قوله والداخل) تصف على قوله الجاعل (قوله او في قدر العمل) كان قال شرطت مائة على ردي عديني فقال العامل بل على رده انقط اهـ نهاية (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية إذا وقع الاختلاف بعد فراغ العمل والتسليم أو قبل الفراغ فيما إذا وجب للعامل قسط اهـ قال عشي أي بان كان الفسخ من المالك أو بعد تأتلف الجاعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما اهـ وقوله بان كان الخ أي وبان وقع التغيير في الانتامو سيع العامل التمام الثاني فقط وقوله الفسخ أي وفي حكمه كاعتاق الأبي أو وقت (قوله أي أن كان) عبارة النهاية أي بعد العامل على الماخوذ إلى رده يد امانا ثم لو رفع يده عنه بخلافه بقسط كان خلاه بمضمية ضمنه وتفقته على المالك فان اتفق عليه مدة الرد فغير الخ لا ناذن له الحاكم فيه أو اشهد عند قدده ليرجع ولو كان رجلا ن بادية ونحوها فرض احدهما وغشى عليه ويجز عن السيرو وجب على الآخر المقام معه إلا ان خاف على نفسه أو نومه وهذا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا جرة له فان مات وجب عليه اخذ ماله وإيصاله إلى ورثته ان كان ثقولا خضنا عليه ان لم يأخذه وان لم يكن ثقة لم يجب عليه الاخذ ان جاز له ولا يصح نفى الحاكمين أي لو تركوا الحاكم يحبس الأبي إذا وجده انتظارا للسيدة فان ابسط يده باع الحاكم وحفظ ثمنه فاجام سيده فليس له غير الثمن وان سرق الأبي قطع كغيره ولو عمل لغيره علفان غير استجار ولا جملة دفعه إليه مالا على غل وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يعمله أو لا انه لا يجب عليه البذل ثم المائة وجوبه لو اراد الدافع ان يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه بد يسل اهـ وكذا في المنة الاقوله ولو عمل لغيره الخ قال الرشدي قوله لم ر كان خلاه بمضمية قال المصنف لا حاجة إلى التقييد بالمضمية حيث خلاه ضمن اهـ قال الأذري مراد الرافعي انه لو اراد الاعراض فسيبها ان يرفع الامر إلى الحاكم ولو لا ترك ذلك مهيلا ولم يرد انه يتركه بمهلكه انتهى اهـ وقال عشي قوله لم ر وان جاز له بتام فيه فان تركه يؤدي إلى ضياعه وقضية ما مرفى اللفظة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه ان كان فاسقا لكن لا تثبت يده عليه بل ينزعه الحاكم منه اهـ وقوله لم ر والخا يحبس الخ أي وجوبه بالانتم من المصالح العامة وإذا احتاج إلى نة اتفق عليه من بيت المال بما ناقا ساعلى القبط فان لم يكن فيه شيء أي أو كان ونعم ما هو اهم منه وحالت الظلمة دونه اقترض على المالك فان تقدر الاقراض فتفقته على مياسير المسلمين قرضا اهـ بادني زيادة (قوله بشرطه) أي شرط كفاية تبة الرجوع من فقد القاضي والشاهد (قولا ولو اكره) إلى السكتا في النهاية (قوله ولو اكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيستحق ايضا المعلوم مال العزل عن وظيفة بغير حق وقررها غيره اذ لا ينفذ عله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها سم على حج ويؤخذ منه جواب سادئة وقع السؤال عنها وهي ان طائفة من شيوخ العرب شرط لهم طين مرصد على غفر عمل معين وفيهم كفاءة لذلك وقوة يديهم تقرير في ذلك بمن له ولاية التقرر كالباشا وتصرفوا في الطين المرصد ثم

أو سعيه أي العامل في رده لان الاصل عدم الشرط والرد الرادق انه بله النداء أو سمعه فان اخلفا أي الجاعل والعامل بعد الاستحقاق في نحو (قدر الجعل) أو جنسه أو في قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلنا له قسط المسمى (تحالفا) نظير ما مرفى البيع وللعامل أجرة المثل خاتمة تردد الرافعي في مؤنة المردود وفي الروضة عن ابن كعب ان إذا اتفق عليه اراد فهو متبرع عندنا أي ان كان بغير اذن معتبر مع عدم تبة الرجوع بشرطه نظير ما مرفى في حرب الجبال وبذلك يعلم ان مؤنة على المالك حيث لا متبرع ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أتى به التاج الفزاري واعتراض الزركشي له بان لم يباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حيث يجاب عنه بان هذا مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك فيما يظهر مدز من يحضر موضع الدرس

ان ملزم البلد اخرج المشيخة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم مثلهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل اكفائهم لان المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم اه عش وقوله ان تمكن من مباشرتها اى ولو بنائبه اخذا بما يأتى في الغيبة لعذر (قوله احد من الطلبة) اى من ارباب الوظائف وغيرهم لان غرض الواقف احياء محل وهو حاصل بحضور غيرهم ايضا قاله شيخنا العلامة الشورى ولو شرط الواقف ان يقرأ في مدرسة كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه اهلية لسماح ذلك الكتاب والانتفاع منه قرا غير ملامر انه اذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقته اه عش (قوله وانما عليه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضى ان استحقاق المعلوم مشروط بالحضور المتجه خلافة في المدارس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المتقدمين يحصل به احياء البقعة بالاهل لا في اهلها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عثا اه عش (قوله واثق ايضا) اى ابوزرعة اه عش (قوله بانه لا يسقط حقه الخ) اى وان طالت مادام العذر قائما تمكن بغيره ان علمه حيث استتاب وعجز عن الاستتابة امالو غاب لعذر وقد رعى الاستتابة في فعله فينبغي سقوط حقه لتقصيره اه عش (قوله واثق بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله محل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقر فيها فيجوز لمن له شيء من ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال النزول عنو يصير الحال في تقرير من اسقط حقه له موكولا الى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشر فيقرر من رآى المصلحة في تقريره من المفروغ له او غيره وما المناسب الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو بخير بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا جنحة فليس لهم بد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا انفسهم انزلوا اذا اسقطوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود الى التولية جديدة ممن له الولاية ولا يقر لا يجوز لهم اخذ عوض على نزولهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض فعلى عزل نفسه من القراض انزل قاضيه فانه نفيس اه عش (قوله من اقسام الجمالة) ولولا ان اقتضى ما تولى كل عشرة اى في مقابلة الافتراض فهو جمالة ذكره الماوردى والرويانى اه نهاية اى ويقع الملك في المقرض للقاتل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع عش (قوله لانه) اى الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذ لم يقرر في الوظيفة قال سم في القسم والنشور يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح مر بهامش نسخته مانصه والمنزول له في هذه الحالة الرجوع ان شرطه او اطلق ودلت قرينة على بطل ذلك في تحصيلها ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما والافلا اه عش والله تعالى اعلم بالصواب وقد قدم الريع الثاني تصحيحا من حاشية التحفة على يد مؤلفها فقير رحمة به عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشروانى غفر الله تعالى له ذنبه وبستره يومه في خامس جمادى الاولى سنة خمس وتسعين بعد الف ومائتين وأسأله تعالى الاعانة على الاتمام بحمد محمد سيد الانام وهو حسي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب الفرائض)

(قوله اى مسائل قسمة الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اصطلاحا للجملة من العلم مشتملة على مسائل والمراد بالفرائض الموارث مطلقا وان كان اللفظ موضوعا للمقدرة ولكنها غلبت على غيرها كما أشار اليه رحمه الله تعالى وقوله قسمة اشارة الى المضاف المقدر اه سيد عمر (قوله بمعنى

المعلوم عليها (قوله واثق بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) شمر والله تعالى اعلم واحمد لله رب العالمين وافضل الصلوة واشرف التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

(كتاب الفرائض)

ولا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضر ان بل قد يقال بالجزم بالاستحقاق هنالكا المكره تمكنه الاستتابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان امكنه اعلام الناظر بهم وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف ثم رأيت ابا زرعة ذكر ما ذكرته وجعله اصلا مقبسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضروا لم يحضر احد استحق لان قصد المصل والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك واثق ايضا فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر وكخوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيته قال ولذلك شواهد كثيرة واثق بعضهم محل النزول عن الوظائف بالمال اى لانه من اقسام الجمالة فيستحقه الناظر ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزل له لانه بالخيار بينه وبين غيره والله اعلم (كتاب الفرائض) اى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة

مر الفرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعا (٣٨٢) نصيب مقدر للوارث غلبت على غير هالفضلها بتقدير الشارع لها ولو كثر تها وورد الح

على تعمله وتعليمه في خبر
ضعيف تعلوا الفرائض
وعلموه فانه نصف العلم اى
صنف منه واتعلقه بالموت
المقابل للحياة وهو ينسب
وهو احوال علم ينزع من امتي
اى يموت اهلوه وصح تعلوا
الفرائض وعلموه فاني امرؤ
مقبوض وان العلم سبق قبض
وتظهر الفتر حتى يختلف
اثنان في الفريضة فلا
يحددان من يقضى بها وصح
ايضا الحقوق الفرائض
بأهلها فابقى فلاولى اى
اقرب رجل ذكر وفائدة
ذكره بيان ان الرجل يطلق
بازاء المرأة قيمم وبازاء
الصبي فيخص البالغ وقيل
غير ذلك مما فيه تكلف
ظاهرو هو متوقف على علم
الفتوى والنسب والحساب
(يبدأ) وجوبا (من تركه
الميت) وهي ما يخلف من
حق كخير وحقوق او
اختصاص او مال كخير
تخلت بعد موته ودية
اخذت من فائه لدخولها
في ملكه وكذا ما وقع بشبكة
فصبها في حياته على ما قاله
الزركشي وفيه نظر لا تتناولها
بعد الموت للورثة فالواقع
بها من زوائد التركة وهي
ملكهم الا ان يجاب بان
سبب الملك نصبه للشبكة
لاهي واذا استند الملك لعله
يكون تركه (تنبيه) اقول
بعضهم فيمن عاش بعد موته
معجزة نبي بانه يتبين بقاء
ملكه تركه وفيه نظر ظاهر الا ان يعمل على انه بالاحياء بان العلم به في ذلك بخلاف الفرض في قوله الا لا شرعا المعجزة

التقدير) عبارة النهاية والفرض لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والازوال والاحلال والعطاء افعال
الرشدي ظاهر السباق انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره او انه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير
اكثر وعبارة وفاء الودي حواشي شرح الرض بعد ان وردت تلك المعاني في شواهدها فيجوز ان يكون الفرض
حقيقة في هذه المعاني او في القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي او بالتواطؤ
وان يكون حقيقة في القطعي مجاز في غيره لتصبح كثير من اهل اللغة بانه اصله اه (قوله في الخ) لعل
الاولى وهو بالواو (قوله هنا) اى في كتاب الفرائض (قوله نصيب مقدر) اى شرعا ناهيا عن معنى وشرح المنهج
فخرج بتقدير اى لا يزيد الا بالرد لا ينقص الا بالعل ما يؤخذ بالتعصيب وبشرعا ما يؤخذ بالوصية بقوله
للوارث اى الخاص ربع العشر مثلا في الزكاة ابن الجمل وبجبري (قوله غلبت) اى في الترجمة اه سيد
عمر (قوله على تعمله الخ) اى علم الفرائض (قوله وعلموه) اى علم الفرائض وروى وعلموه اى الفرائض
اه معنى (قوله واتعلقه بالموت) استحسن المعنى والنهاية هذا الوجه ذكر الاول بلفظة قيل وقال السيد
عمر اقول لا شك انه على هذا التقدير ليس المراد به حقيقة النصف اذ لا تساو بين العليل بل المراد ان العلم
قسان قسم يتعلق بالحياة واخر بالموت فيرجع الى الاول فتأمل اه (قوله اى اقرب رجل الخ) اراد
بالاقرب ما يشمل الاقوى اه ع (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة المعنى فان قيل ما فائدة ذكر كبريد
رجل اجيب بانه للتاكيد لثلاثتهم انه معا بل الصبي بل المراد به مقابل الاثني فان قيل لو اقتصر على ذكر كني
فما فائدة ذكر رجل معه اجيب بانه لثلاثتهم انه عام مخصوص اه (قوله بيان ان الرجل الخ) عبارة
النهاية بيان ان المراد بالرجل هنا ما قبل المرأة فيشمل الصبي لا ما قبل الصبي المختص بالبالغ اه وحى اولى
(قوله يطلق بازاء المرأة قيمم) اى وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كرم يستفدان الرجل يطلق
بهذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) اى علم الفرائض بمعنى قسمة التركات فانه هو الذى يحتاج الى هذه
الثلاثة وما لهما الفرائض التي في الترجمة المفصلة بمسائل قسمة الموارث فانها تحتاج الى شيئين فقط المسائل
الحساسة ووقفة الموارث كالمعلم بان للزوجة كذا اه بجبري (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث
من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه ليست وعلم الحساب بان يعلم من اى
حساب تخرج المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجموع من معلوم
نهاية معنى (قوله وجوبا) الى التنبيه في المعنى الا قوله من حق الى كخسر الى قوله وفي شرح الارشاد في
النهاية (قوله وجوبا) اى عند ضيق التركة والا فندبا اه بجبري وساقى في الشرح ما يتعلق به (قوله
وهي) اى التركة من حيث هي سم على حج اى وان لم ينات منه التحجير ولا قضاء الديون كحد القذف اه
عش (قوله واختصاص) كالسجين والخم المحترمة والكلاب المعلقة وكذا القابلة للتعليم في الاصح اه
ابن الجمل (قوله واختصاص) انظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه اى الاختصاص وقع هل يكلف
الوارث ذلك وتوفى منه ديوته او لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من برائة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان
المفسد اذا كان يدهم وظائف جرت العادة باخذ العوض في مقابلة التزول عنها كلف ذلك اه عش (قوله
كخسر تخلت) فان لم تخل فبى من جملة الاختصاص وقد مر اه عش (قوله ودية) اى سواء وجبت ابتداء
كدية الخطا وبالغومة منه ومن وارثه عن القصاص اه عش (قوله لدخولها الخ) اى تقديرها اه سم
(قوله وكذا ما وقع بشبكة) ظاهر كلام النهاية كالنارح اعطاءه وهو واضح لان السيد ليس من زوائد التركة
وان كانت آلة في تحصيله سيد عمر وابن الجمل (قوله على ما قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله الخ (قوله وفيه نظر)
عبارة النهاية وما نظر به من انتقالها الخ رد بان سبب الخ (قوله الا ان يجاب الخ) وقد يجاب بان الشخص لو
غصب شبكة ونصبها ثم وقع فيها صيد كان للغاصب لا للمالك فهذا مثله او اولى معنى وسيد عمر (في سؤاله)

(قوله يطلق بازاء المرأة قيمم) اى وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر كرم يستفدان الرجل
يطلق بهذا المعنى (قوله وهي ما يخلفه) اى من حيث هي (قوله لدخولها في ملكه) اى تقديرها (قوله)
ملكه تركه وفيه نظر ظاهر الا ان يعمل على انه بالاحياء بان العلم به في ذلك بخلاف الفرض في قوله الا لا شرعا المعجزة

اي المستغنى (قوله لا بعد تحقق الموت) اي باخبار نحو معصوم اه عش (قوله بلا تبين الخ) بلا تبين من قبل بين ذراعي وجهة الاسديعني بلا تبين بقاء ملكه وبلا عود ملك او بتبين لموضع المضاعف اليه (قوله) وفي شرح الارشاد الخ قال فيه في بحث للتشطير ونبه بقوله في حياته على ان الفرة بالموت لا تشطير فيها لانه من رجميعه كامر وكالموت مسخ احد هما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو او نارعلى الواجهة

الخ انتهى اه سم عبارة النهاية في المبحث المذكور ويلاحظ بالموت مسخ احدهما جامدا بخلاف مسخه حرا وانما كان الزوج وكان قبل الدخول فانما ينتجز الفرة كما في التدريب ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده الزوج لا تنفاه اهلية تملكه لا للورثة ولا نهى فيقول مسخ حيوانا حصلت الفرة من جهته او عا دكل المهر لانزوج كما في التدريب اه يحذف (قول المتن بمؤنة تجهيزه) ولو كافر اهلية اي غير حرة ولا مرتد عش وان كان الميت فاقد المايجهز فهو نه تجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة من قريب او سيد فان تعذر فعلى بيت المال فان تعذر فعلى المسبلين فرض كفاية اه ابن الجمل (قوله) حيث لا زوج الخ) عبارة المعنى ويستثنى من اطلاق المصنف المرأة المزوجة وخادما فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما اي ولو غنية وكالزوج البائن الحامل اه زاد ابن الجمل وكذا المة سلت له ليل ونهار او رجعية في عدة وخرج بالتي يجب نفقتها الناشز أو الصغيرة بالتي للمسرفون تجهيزها في مالها اه (قوله) ثم تجهيز بموته قال في شرح الارشاد وتجهيز بموته الميت قبله او معه كاهو ظاهر انتهى وفيه امران الاول انه احتراز عن بموته الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تنقلها إلى ملك لوارث قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله بمون شامل لرفقة حتى في مسألة المعية السكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والمكة منتف عند موته بقار تملوت السيد الذي يقتضى انقطاع الملك إلا ان يقال انه يتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة مالهو تقدم عليه اه سم اقول صرح الجعيري عن الحلبي عدم الوجوب في مسألة المعية وهو ظاهر المعنى ايضا عبارته ويبدأ ايضا بمؤنة تجهيزه من على الميت مؤنة ان مات في حياته اه (قوله) بها) الاولى هنا وفي قوله حالهما افراد الصغير (قوله وان خالف الخ) عبارة غيره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره اه (قوله) وفي اجتماع مومنين الخ) وفي النهاية يوسم وابن الجمل ما خاصله انه لو اجتمع جميع مومنون ماتوا تودافقوا واحدة قدم من تخشى تغييره من ان يبدو كان مفضولا ثم الزوج ثم المملوك الخادم هاهم غيره ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالأقرب وقدم اب على ابن وان كان افضل منه بنحو فقته ومن اعلى امله فضله المذكورة ورجل على صبي وهو على خشي وهو على ابني وافرغ بين الزوجات وبين الممالك مطلقا لا ملازمة اي من حيث الزوجية والملك وقدم الاكبر سنام نحو الاخوان والافضل بنحو فقته إذا استويا فيه اما إذا ترتبوا فيقدم السابق حيث امن فساد غير موله بعدو كان مفضولا هذا كله ان امكنه القيام بامر الجميع ولا فكافي القطرة

ينتقل الملك للوارث) قد يقال الانتقال للوارث شرطه الموت الذي لا تنفاه الاجل بخلاف ما لعارض كافي قوله تعالى يقال لهم الله موتوا ثم اجمعوا قوله فاما نه الله مائة عام ثم يمته (قوله) وفي شرح الارشاد الصغير الخ) قال فيه في بحث التشطير بقوله له اي موه بقوله في حياته على ان الفرة بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر بجمعه كامر وكالموت مسخ احد هما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو او نارعلى الواجهة اه (قوله) بمؤنة تجهيزه) قال في شرح الارشاد وتجهيز بموته الميت قبله او معه كاهو ظاهر اه وفيه امران (الاول) انه احتراز عن بموته الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تنقلها إلى ملك لوارث قبل موت ذلك المومن فلا يمت إلا وانه عاجز عن تجهيزه لعدم بقاء ملكه (والثاني) ان قوله لمونه شامل لرفقة حتى في مسألة المعية فيازم تجهيزه فيها وهذا يسبغ إلى الذهن لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والمكة منتف عند موته لمعار تملوت السيد الذي يقتضى عدم الملك وانقطاعه إلا ان يقال له لم يمتاخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة مالهو تقدم عليه لان الاصل بقاء عليه الوجوب حتى يوجدها لم يوجب قبل موته فليتأمل (قوله) وفي اجتماع مومنين له كلام في شرح الارشاد) عبارة في شرح الارشاد ما نصه لو اجتمع

الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للوارث اجماعا فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك ويزم انه ان نساءه لو تزوجن ان تمدن اليه وليس كذلك بل يبقى نكاحه لما تقرر والحاصل ان زوال الملك والعصمة تحقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى ثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وفي شرح الارشاد الصغير في الصداق حكم الممسوخ حيوانا او جامدا بالنسبة لخلقته فراجعهم (مؤنة تجهيزه) من نحو كفن وحنوط وماء واجرة غسل وحمل وحفر حيث لا زوج اولاً مؤنة غليه لنشوز تجهيز بموته بما يليق بهما عرفا الآن ينسرا وعسرا وان خالف حالهما في الحياة وفي اجتماع مومنين له كلام في شرح الارشاد (ثم) بعد مؤنة التجهيز (تقضى

فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير وذكرهم الاخيرين هنا مع ان الكلام لانما هو فيمن
 تجب مؤنته لعله اذا انحصرت تجهيزهما فيه بان لم يكن غنى عنهما ولا هو او الزمة به من يرى وجوب مؤنتهما عليه اه
 (قول المتن ديونه) اي المتعلقة به متة اما المتعلقة بعين التركة فستاتي نهايتو معنى (قوله مقدا الى قوله ان
 اخذ) في النهاية الا قوله الذي شذبه ابو ثور (قوله كركاة وكفارة وحج الخ) اما بعض هذه الثلاثة مع
 بعض فهل يخير في تقديمه او لا فيه نظر والاقرب الاول والكلام بالنسبة للركاة مفروض فيها ولو تلف المال
 حتى تكون في الذمة اموالو كان باقيا كانت متعلقة به تعلق شركة اه ع (قوله او قبلها) لاحاجة اليه
 (قوله وما الحق بها الخ) اي من عتق علق بالموت وترجع تجز في مرض الموت وما الحق به معنى ونهاية (قوله
 وعكسه الخ) اي تقديم الوصية في الالة على الدين ذكرنا الذي انفرد بتقديمها عليه ابو ثور قولوا وحكا
 (قوله لحد الورثة الخ) خبر عكسه وقوله لثرتهم الخ متعلق بالحد (قوله بعد الدين) اي كانه عليه المصنف
 بم معنى ونهاية (قوله ان اخذ) راجع لما قبله (قوله فلا تقتضي الخ) الاولى ترك التزويج عبارة
 المعنى تنبيه قول المصنف من تلك الباقي قد يورهم انه لو استغرق الدين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم بانقضاءها
 حتى لو تبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه لا تنفذ الوصية حيث قد وليس مراد ابل يحكم بانقضاءها وتنفذ
 حيث ذكرنا في باب الوصية اه (قوله احد) تنازع فيه ابرو تبرع قاله سيد عمر والاولى ارجاع خبير
 ابرائنا المعلوم الى المستحق المعلوم من المقام وبناء المجهول الى الميت (قوله بان نفوذها) اي فالوصية
 موقوفة ان تبرع متبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه تين انقضاءها ولا فلا اه ع (قوله صورة
 يتساوى الخ) هما انه لو ادعى واحد ان له الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف
 وصدقها الموارث معاقمت التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال في شرح الارشاد
 لكن الاصح بل الصواب كافي الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقها معا ام لا كالو بنينا بالينة اه
 وكذا في النهاية الا قوله قال في شرح الارشاد قال الشيدى قوله قسمت التركة الخ اي بان يضم الموصى به الى
 الدين وتقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه عبارة ع شقوله قسمت
 التركة بينهما ارباعا اي لا ناز يدعى يخرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطيه للموصى له وهو ربع وحاصله
 ان اقرار الوارث بالدين يجعل كوصية اخرى فكان الميت اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلثه بطريق
 قسم ذلك ان يزاد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله)

مع موته ولم يقسم المال الا باحدهما فظاهر تقديمه واجتماع جمع من موته فان ما توافقه فالذي في الروضة
 والجواهر وغيرهما انه يدين غشى تغييره ثم بايه لانه اكثر حرمة ثم امه لان لها حرام اقرب فالاقرب
 ويقدم الاكبر سمان اخوين مثلا ويقرب بين زوجتيه لاذمية اه ويظهر ان الروضة تقدم على
 جميع الاقارب وان المملوك بعدها لان العلقه بهما اتم كاي علم من كلامهم في النفقات وقياس كلامهم فيها لو
 دفن اثنان فاكبر في قبره ان يقدم هتاني نحو الاخيرين المستورين سنا الافضل بنحو فقه او ورع وانه لا يقدم
 فرع على اصله من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم اب على ابن وان كان افضل منه وان على امه لفضيلة
 الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على امرأة فان استورا اقرع بينهم ثم ايت الاذرعى وغيره
 قالوا اعقب كلام الروضة السابق وفي تقديمه الاكبر مطلقا نظر اذا كان الاصغر اتي واعلم او ورع وهو يؤيد
 ما ذكرناه الى ان قال اما اذا تروا فيقدم السابق حيث لم يخش على غيره فسادا وان كان مفضولا لانه اذا امكنه
 القيام بامر الجميع والا فالتى يتجه انه يجري هنا نظير ما مر في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام
 فالكبير ثم ايت الزركشى بمثل الى ان قال وذكرهم الاخيرين لعله اذا انحصرت تجهيزهما فيه والزمة به من
 يرى وجوب مؤنتها اه وفي هامشه كلام لنا على بعضه (قوله صورة يتساوى فيها الدين والوصية الخ)
 هما انه لو ادعى واحد ان له الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف وصدقها
 الوارث معاقمت التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال في شرح الارشاد لكن الاصح

ديونه) مقدا منها دين الله تعالى كركاة وكفارة وحج على دين الادمى (ثم) بعد الدين وان كان انما ثبت باقرار الوارث بعد ثبوت الوصية او قبلها كما علم ما تفلا عن الصيد لاني ومن غيره (تفصلوا صياه) وما الحق بها مما ياتي ففى متاخرة عن الدين وعكسه في الالة الذي شذبه ابو ثور لحد الورثة على المبادرة باخراجها لتوانهم عنه غالبا (من) للاستداه فتدخل الوصية بالثلث ايضا (ثلث الباقي) بعد الدين ان اخذ كما هو الغالب وبقي بعده شيء فلا يقتضى عدم نفوذها اذا استغرق فلوا ابرا او تبرع احد بوفاته بان نفوذها ونقل الشخان في الاقرار عن الاكبرين صورة يتساوى فيها الدين والوصية و صورة تقدم فيها الوصية وينت ما في ذلك في خطبة شرح العباب بما يتعين الوقوف عليه قال بعضهم

وجوب الترتيب في اذكر انما هو عند المرحمة فلو دفع الوصي مثلا مائة للدائن ومائة للوصي لم يات للوارث معاملة واحدة أي والحل ويوجه بانه حيث لم يقارن الدفع مانع ونظيره من عليه حجة الاسلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم ما قالوا والمراد به ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيره لان لا يقارن بها غيره واما اخر الرهن حكم ما لو غاب الدائن (ثم (٣٨٥) يقسم الباقي) عنها (بين الورثة) على

ما يأتي يعني انهم يتسلطون على التصرف حيثن ولا قائلين لا يمنع الارث ومن ثم فواو ائد التركة كما هو وسيعلم ما يأتي في الوصية انه يقبلها سواء المعينة كذا وغيرها كالتك يقبلين ملكها بالموت فهي مانعة له حيثن عين الاول وثالث الثاني شاملا لا قبله لان الامر فيه موقوف وما يتوهم من بعض العبارات من الفرق بين المعينة والمطلقة انما هو من جهة الخلاف لا غير (قلت) محل تاخر الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بعين التركة (فان تعلق بعين التركة) بغير حجر في الحياة قدم (كالزكاة) الواجبة فيها قبل مؤن كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر ان تعلقها تعلق شركة غير حقيقية لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة كالرهونة بها ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين مات عنها فقط لم يقدم الا ربع عشرها على الوجه ويوجه بان حق

وجوب الترتيب الخ قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث او لامثلام يصح ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويوجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالموخر الفوات على المتقدم والنموذح بان وصول كل الى حقه فليست محل حيثن فليست هذه نظير مسئلة الحج اهم اقول ما ذكره متجه لا دفع له لكن يبقى النظر فيما لو دفع للوارث قبل الدائن اي بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وينفذ تصرفه محل تأمل اه سيد عمر واقول لا مانع من ذلك اذا لافائدة لصحة الدفع له وحله قبل الدائن الاحل ونفذ التصرف فان تصرف ثم تبين خلافة غيرنا الحكم اه ابن الجمل (قوله) فلو دفع الوصي الخ اي لو كانت التركة اربع مائة فاكث (قوله) عنها اي التركة (قوله) على ما يأتي اي من بيان الانضمام (قوله) يعني أنهم تفسير للمعنى (قوله) حيثن اي بعد وقاله الدين (قوله) لا يمنع الارث الخ اي وانما يمنع التصرف (قوله) كما مر اي في اواخر الرهن اه سم وقاله ع ش اي في قوله فالواقع به من زوائد التركة الخ اه (قوله) انه اي الوصي له يقبلها اي الوصية بعد الموت (قوله) المعينة اي الوصية المعينة (قوله) ملكها اي الوصية يعني الوصي به (قوله) فبى اي الوصية وقوله حيثن اي حين اذ وجد القبول بعد الموت (قوله) في عين الاول متعلق بضمير له العائد للارث وقدم ما فيه غير مرة (قوله) وثالث الثاني لعل الصواب وقدر الثاني كافي بعض النسخ الصحيحة (قوله) لا قبله اي قبل القبول (قوله) فيه اي فيما قبل القبول (قوله) محل تاخر اي قوله واثرب في النهاية الا قوله هو كاي بعد له فاذا تعلق (قوله) إذا لم يتعلق الخ خبر قوله محل تاخر الخ (قوله) بغير حجة الخ) سيذكر بحترزه عقب قول المتن والله اعلم (قوله) وان كانت من غير الجنس اي كشاة في خمسة من الابل اه ع ش (قوله) كما مر اي في باب الزكاة (قوله) ان تعلقها اي الزكاة (قوله) من غيرها اي غير عين تعلق بها الزكاة (قوله) مات عنها اي الشاة (قوله) لم يقدم اي المستحق وقوله الاربع الخ منصوب على نزاع الخافض اي ربع الخ (قوله) فتزخر اي عن مؤن التجهيز وكان الاول التذكير بارجاع الضمير الى الحق (قوله) كما المناسب وما (قوله) فاقبله اي كالزكاة (قوله) انه الخ) بيان لظاهره (قوله) كما مر اي بقوله الواجبة فيها الخ (قوله) فيه اي في المتن (قوله) وامام را به المال اي بذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام (قوله) فاذا تعلق الخ الفاء تفصيلى (قوله) قدم المحنى عليه محل ذلك اذا وقعت الجنابة قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالجنابة بالموت فقد سبق تعلقها الجنابة فتقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضيه قول الدميرى وصورة الثانية اي الجنابة ان يحكى العبد جنابة توجب ما لا يمت بموت السيد الخ قال العلامة سم وله وجه وجهه اه ابن الجمل (قوله) والزن يتعلق الخ اي في تقديم الجنابة جمع بين المصلحتين اه سيد عمر (قوله) او بذمته مال كاي

بل الصواب كافي الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقها معا لم لا كاي لبتا بالبدنة اه (قوله) فلو دفع الوصي انخ قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث او لامثلام يصح بل ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويوجه الحل حيث لم يظن عند البداية بالموخر الفوات على المتقدم ولازم تاخير له وقع على المتقدم مع طلبة والنموذح حيث بان وصول الى حقه فليست محل فليس هذه نظير مسئلة الحج اه (قوله) كما مر اي في الرهن (قوله) بغير حجر) باقى بحترزه في قوله وخرج بقوله بغير حجر الخ (قوله) لم يقدم الاربع عشرها على الواجبة اعتمده مر (قوله) في المتن والجنابة هذا ظاهر ان وقعت الجنابة قبل الموت فلو وقعت بعده فهل يقدم ايضا وتقدم مؤن التجهيز لتعلقها بالجنابة قد سبق تعلقها الجنابة فتقدم عليها ولو قارنت الموت فهل هي كالوصية او كاي

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - سادس) الفقراء من التالف ديون مرسله فتؤخر لما تقر ان الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة (والجنابة) هو كاي بعدة امثلة للتركة المتعلقة بها حن فاقبله ما على ظاهره انه مثال للحق كما مر فيه توزيع وامام را به المال الزكوى فاذا تعلق ارش الجنابة برقبته ولو بالغفوع فو قد قدم المحنى عليه باقل الامر من الارش وقيمة الجنابة حتى على المرتين لانحصار تعلقها في الرقبة فلو قدم غيرها فانت والزن يتعلق بالذمة ايضا ما إذا تعلق برقبته فو دوا بذمته مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه والمرهون) رهننا جعلنا وان حجر على

الراهن بعده أو أثر به بعض غرامته في مرض موته أن أقبضه له دون وارثه على الأوجه فيقدم حقه على مؤن التجهيز والحق بعضهم بالرمون حجة الاسلام إذ اذامات وقد استقرت في ذمته (٣٨٦) لتعلقها بعين التركة حيث قال فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج

عنه من جميع أعمال الحج إلا اقترض مالا بغير إذن سيده وانفقوه فلا يمنع الحج أي فلا يقدم الحج عليه والمقترض على غيرهما وللوارث التصرف في رقبته بالبيع وغيره ابن الجبال ونهاية قال عشاوي وبقي القرض في ذمة الرقيق إلى أن يعق ويوسر ويمكن مستحق القصاص الانتصاف منه متى شاور يرجع المشتري بدلا انتصافا على البائع بما دفعه ان جهل بتعلق القصاص برفقته واستمر جهله إلى الانتصاف فان عليه حين الشراء وبعد ولم يفسخ فلا رجوع ويلزمه تجهيزه سم على حج بالمعنى اه (قوله بعده) أي الرهن (قوله أو أثر به) أي الراهن بالرهن (قوله ان قبضه له) أي ان قبضه الراهن للرهن لان قبضه له وارث الراهن بعد موته فلا يقدم اه سيد عمر (قوله حقه) أي المهرين (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤن تجهيزه ثم يقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك اه سم (قوله بينها) أي حجة الاسلام (قوله إلى آخره) أي الحق من العين (قوله من مثلهم) يضم الميم والثاء جمع مثال (قوله المذكورة) أي في المتن (قوله وبسليمه) أي ما قاله البعض (قوله فالاستثناء) أي في قوله لا للضرورة اه سم (قوله حيثن) أي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) أي وبسليمه يظهر الخ ويغني عنه إذا باع للضرورة لا يتصرف في شيء من ثمنه إلا بعد فراغه من الحج اعمش عبارة السيد عمر قوله ويظهر الخ عطف على الاستثناء الخ فيكون ايضا مقرا على تسليم ما مر ويحتمل بناؤه على المتمد لكنه فيه ما سبق للمحشى عند قوله وجوب الترتيب الخ فرأى اه (قوله لان الدم الخ) قد يقال الدم قد يكون ماليا لا لازما لمجبة الميت ويفوت بقوات التركة (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال ذمته وان برئت من الحج لم تبرأ من الواجب اللازم لجبهته سم على حجها ابن الجبال (قوله بشن في الذمة) أي قوله وقد يثبت في النهاية (قوله المتأذامات المشتري مفلسا) وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت البائع حتى الفسخ لنية مال المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حيثن أي قبل الفسخ فلم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به نهاية وابن الجبال (قوله بشنه) أي كلا وكذا بعضا فاذا قبض البائع شيئا من الثمن قدم بمالم يقبض له مقابلا فيمكن من الفسخ ويفوز به اه ابن الجبال (قوله ولو كون الفسخ الخ) جواب عن استشكل السبكي لاستثناء المبيع وتفصيلهما في النهاية والامداد (قوله من حينه) أي الفسخ وكذا ضميره به (قوله حق لازم) أي ككتابة (قوله وكناخير فسخه الخ) يفيد انه فوري اه سم أي كما صرح به الامداد والنهاية (قوله وان تعلق) أي حق الغرام اه سم (قوله لا نه لم يخرج الخ) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك سم وشدي ولك ان يجب بظهور الفرق بين التعلق العام كما هنا والتعلق الخاص كما في الرهن والمبيع (قوله فالذي يظهر الخ) اقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق الخ

ناخرت في كل ذلك نظر فليراجع ثم رايت الدمري قال وصوره الثانية أي الجاني أن يجني العبد جناية توجب مالا ثم يموت السيد الخ وهي تشعر بان الجناية بعد الموت ليست كهي قبله وله وجه وجه (قوله دون وارثه) أي بان مات الراهن قبل قباض الرهن واقبضه وارثه بعد موته للرهن فلا يقدم حقه هنا (قوله فلا يصح الخ) هذا التفرع لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الدين على تصرف الوارث وغيره إلا ان يريد منع التصرف ولو في مؤن التجهيز فظهر التفرع وظاهر الكلام منع التصرف قبل الفراغ وان كان الحاج عنه قبض اجرته فليتامل (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤن تجهيزه ثم يقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك (قوله فالاستثناء) أي في قوله لا للضرورة (قوله لان الدم يقوم مقاما) قد يقال الدم قد يكون ماليا لا لازما لمجبة الميت ويفوت بقوات التركة ولا يصدق الخ قد يقال ذمته وان برئت من الحج لم تبرأ من الواجب اللازم لجبهته (قوله وكناخير فسخه بلا عذر) يفيد انه فوري (قوله ان تعلق) أي حق الغرام (قوله لا نه لم يخرج الخ) عن كونه مر سلا في الذمة يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك

عنه من جميع أعمال الحج إلا لضرورة كان خيف تلف شيء منها لم يبادر إلى بيعه اه وقوله لتعلقها إلى آخره يحتاج للسند بل تأخير الحج عن مؤن التجهيز الذي مر يرد هو أي فرق بينهما وبين نحو زكاة في الذمة وكأنه فهم ان المراد بالتعلق بالعين وجوب المبادرة فوراً إلى آخره وليس كذلك كما هو معلوم من مثلهم المذكورة واتي في تعليل تعلق الغرام بماله بالحجر ما يوضح رد ما قاله الاستثناء منقطع لان البائع لها حيثن الحاكم لا الوارث كما هو ظاهر وبسليمه يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وان بقيت واجبات أخرى لان الدم يقوم مقامه او لا نه يصدق حيثن ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث برئت ذمته منه جاز التصرف لان المنع انما كان لمصلحة برأته (والمبيع يشمن في الذمة) اذامات المشتري مفلسا بشنه ولم يكن هناك مانع من الفسخ فيمكن البائع منه ويفوز به حجر عليه قبل موته ام لا ولو يكون الفسخ انما يرفع العقد من حينه لم يخرج به عن كونه تركه فان وجد مانع كتعلق حق

لازم به وكناخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفاه التعلق بالعين حيثن وان (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على مؤنة) الذي تجهيزه) ايثار الا كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة (والله اعلم) وخرج بقوله لا يغير حجر تعلق الغرام بماله بالحجر فيقدم التجهيز ان تعلق بعين ماله قبل موته لا نه لم يخرج عن كونه مر سلا في الذمة ولو اجتهعت الزكاة أو الجناية في عبد تجارة فالذي يظهر تقديم الزكاة لا يحصر تعلق

الذي ظاهره النقل عن الاصحاب فلا وجه لبعثه اه ابن الجمل (قوله حقين) اى حق الله وحق الادب اه
 رشيدى (قوله لا تنحصر الخ) اى كما اشار اليه بالكافى اولها والخاصر لما التلق بالعين اه معنى (قوله
 فى شرح الارشاد) قال فيه منها سكنى الممتدة عن الوفاة تقدم به اى باجرته على مؤن التجيز ومنها ما وجب
 للمكاتب على سيده من الاتيان من نجوم الكتابة اذا قبضها السيد ومات قبل الاتيان والمال او بعضه باق
 فالمكاتب مقدم به على غيره ومنها القرض فاذا مات المقرض عما اقترضه فقط فالمقرض مقدم به ومنها
 عامل القرض اذا ائلف صاحب المال مال القراض بعد الربح وقيل القسمة لا لاندرة حصص العامل ومات ولم
 يترك غيره فالعامل مقدم به ومنها ما ورد المشتري المبيع بعين البائع ومات قبل اقباضه الثمن او لى وارثه
 بعد موته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يجد غيره ومنها ما لو اصدقها عبثا ثم طلقها قبل الدخول وماتت عن
 العين او نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها ما لو سلم الغاصب قيمة المصوب للحليلة ثم قد رطله فانه
 يجب عليه ردّه ويرجع بما اعطاه فان كان تالفًا لئن حقّه بالمغصوب وقدم به ومنها الشفع فانه مقدم بالشقص
 لادّاعى ثمنه للورثة ولم يحصل منه تأخير بغير عذر ومنها تنقذ الامه المزوجة اذا قبضها السيد ولم يؤدها
 فنقبتها فيقدم بها ومنها كسب العبد اذا قبضه السيد فان تنقذ زوجته تتعلق به فيقدم بها ومنها النذر لشيء
 مغنٍ يقدم لغيره للجهة المعنية ومنها اللقطة اذا ظهر مالها بعد التملك وهى موجودة فيقدم بها ولو ان كان
 للبلقطة مال سواها ومنها اذا ثبت للمشتري الارض ووجد الثمن بعينه فيقدم بالارض منه ومنها اذا
 تحالفا ومات المشتري قبل فسخ العقد فللبائع فسخه والرجوع فى المبيع فيقدم به ومنها اذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم اليه لسبب ورأس المال باق فيقدم به ومنها انه لو مات اخذ الزكاة المعجلة التي وجب ردها
 اسبب قبل ردها فيقدم مالها على مؤن التجيز ويظهر تقديم الممتدة على بائع الفسلس والمقرض وتقديم
 ذى الارض على الراد بالعيب ومثل ذى الارض الفاسخ فى صورتي التحالف والسلم وتقديم المكاتب بالاتيان
 على من يتصور اجتماعه معه يقدم كل من الزكاة والفطرة والكفارة والنذر وجزاء الصيد والحج على دين
 الادب اه ملخصا من ابن الجمل (قول المتن واسباب الارث الخ) اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة
 امور وجود اسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف فى بيان الامر الاول فقال واسباب الارث
 الخ اما شروطه فاربعة ايضا اولها تحقق موت المورث والحاقة بالموتى تقدير اكينين انفصل ميتا حياة
 امه او بعد موتها بجنابة عليها موجبة للفرقة فيقدر ان الجنين عرض له الموت لتورث عنه الفرقة او حكا كمن قد
 حكم القاضي بموته اجتهاد او ثانيا تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو بلحظة وثالثها معرفة ادلائه للبيت
 بقرابة أو نكاح أو ولاء ورابعها معرفة بالجهة المقترضة للارث تفصيلا وهذا يختص بالقاضي فلا يقبل
 شهادة الارث مطلقة بل لا بد من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه والدرجة التي اجتمع فيها وامامانغ
 الارث فستاتي في كلامه اه معنى يتصرف وقد يقال ان الشرط الرابع يعنى عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم
 بدل الثالث شرط تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولو نطقة قال شيخنا ولا يعنى عنه الثالث لصدقه
 بمن حدث من الورثة بعد موت المورث اه (جمع عليها) عبارة النهاية ثلاثة تجمع عليها واما الرابع فعدنا
 وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة اه (قول المتن قرابة) اى خاصة شرح المنهج اى المجمع على ارثهم
 من الذكور والاناث فخرج ذؤو الارحام بحجري (قوله باقى تفصيلها) الى قوله ابن زياد فى النهاية (قوله
 الاق) اى انفا (قول المتن ونكاح) وان كان فى مرض الموت خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى فان العقد
 عنده باطل فى مرض الموت ولا ارث قاله الشنشورى فى شرح الحية وقال فيه ايضا لو تزوجت فى مرض
 الموت رجلا لم يرثها اه ابن الجمل (قوله ولو قبل الدخول) اى ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيد عمر
 عبارة ابن الجمل وان لم يحصل وطء ولا خلة اه (قوله يخرج من ثلثه) وكذا لو لم يخرج وأجازت
 الورثة ثمنها اه ع ش (قوله فيتوقف) اى عتقا (قوله وهى منهم) يقتضى ان الوصية للوارث تتوقف
 على اجازته اه بحجري (قوله وهى متوقفة) اى الحرية (قوله وبه يعلم) اى بتوجيه الدور (قوله

كل فى العين وتريد الزكاة
 بان فيها حقين فكانت أولى
 والمستثنيات لا تنحصر فيها
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوائد نفيسة فى شرح
 الارشاد (واسباب الارث
 أربعة) مجمع عليها (قرابة)
 يأتي تفصيلها نعم لو اشترى
 بعضه فى مرض موته عتق
 عليه ولا يرث لاداء توريته
 إلى عدمه كما يعلم من الدور
 الحكمى الآتى فى الزوجة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 الدخول نعم لو اعتق أمة
 تخرج من ثلثه فى مرض
 موته وتزوج بها لم ترثه
 للدور لادلو ورثت لكان
 عتقا وصية لو ارث فيتوقف
 على اجازة الورثة وهى
 منهم واجازتها تتوقف على
 سبق حررتها وهى متوقفة
 على سبق اجازتها فادى
 ارثها لعدم ارثها وبه يعلم

أن الكلام في غير المستولدة لأن عتقه ولو في مرض الموت لا يترقب على إجازة أحد لان الإجازة إنما تعتبر بعد الموت وهي به معتق من راس المال (ولاء) ويختص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (فيث المعتق) ومن يدل به (العتيق ولا عكس) إجماعاً إلا ما شذبه ابن زياد والخبر

أن الكلام في غير المستولدة أي أمأه فترث حيث أعتقها وتزوجها لأن عتقها لا يتوقف على إجازة بل ولو لم يعتقها في مرضه لعققت بموته من راس المال اه ع (قوله وهي به) أي المستولدة بالموت (قول المتن ولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافراً فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني قال ارجح أن ولاءه للثاني انتهى اسم وابن الجبال (قوله إلا ما شذبه) أي القول الذي شذبه اه ع (قوله) عبارة ابن الجبال وشذابن زياد الحديث ضعيف اه (قوله والخبر فيه) أي في العكس (قوله على أنه) أي صلى الله عليه وسلم اعطاه أي العتيق من تركه المعتق (قوله فيرق) أي معتقه الحر الذي بان التحق الذي بدار الحرب فاسترق (قوله فله على معتقه الخ) فترجع على قوله ولا يشترى الخ (قوله ولا يرد الخ) أي كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث الخ) أي بل من حيث كونه معتقاً اه ع (قوله) أي جهته) إلى قوله ويوجع في النهاية والمعنى لا لقوله لكن إلى المتن (قوله أي جهته) قال شيخ الاسلام وفي جعله أي ابن الهام جهة الاسلام سبباً تنبيه على أن الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل أن التحقيق أنه أي الوارث جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ما له لم يمس ليس بشيء انتهى اسم وابن الجبال أقول ورجح القول بأن الوارث جهة الاسلام لا المسلمون المعنى وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أي جهته وقولها ومن ثم الخ كالصريح فيه إذ المعنى من أجل أن الوارث جهة الاسلام خلافاً لقول ابن الجبال أي من أجل أن الوارث المسلمون جاز إذا التزم لا يظهر عليه بل قولها الاتي في شرح بل الخ إلى أن الارث لجهة الاسلام صريح فيه في البحرى إنما فسر الاسلام بالجهة لئلا يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه اخذ المسلمين لمع أن الامام هو الذي يباخذوه يضعفه في بيت المال اه وبذلك يتدفع قول السيد عمر (قوله أي جهته) قد يقال فيه إمام احتياج إخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اه (قوله) جاز فتله الخ اعتمده النهاية والمعنى (قوله على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله مسلماً) سيذكر محترز قول المصنف لبيت المال قال ابن الجبال إذا كان منتظماً كما يعلم من كلامه فيما بعدهم قال بعد كلام طويل فإذا علمت ذلك علمت إجماع الأربعة على عدم توريث بيت المال اليوم اه (قوله) لأنهم يعقلون عنه (أي من جهة كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فإن لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والا فلا شيء على أحد من المسلمين اه ع (قوله لقن) أي من فيه فرق فيשמع البعض والمكاتب كما صرح بهما النهاية والمعنى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو أوصى لرجل بشيء من التركة أعطيه وجز أن يعطى منها أيضاً فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئاً بلا إجازة اه (قوله) إبان فيه (أي في ذلك المال) (قوله في تلك) أي في الفلق والكافر والقاتل وقوله في هذه أي فيمن له وصية الخ اه سيد عمر (قوله) وكان هذا (أي قوله نعم يجوز الخ) عبارة المعنى ولما كانت الأسباب الثلاثة خاصة لم يفردها كلانها بالذكر ولما كان الرابع عاماً أقرده اه (قوله فيسأل) ببناء المفعول عنها أي المغيرة وسبباً (قوله لا وارث له) أي أوله وارث غير مستغرق وقوله فان مالهما أي أوابقيه أه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) أي ولو غير منتظم لجور الامام مثلاً وانتظامه إنما هو شرط في الارث لافي التيء اه شيخنا على الرحية (قوله فيثا) كذا في النهاية ومعنى

(قوله في المتن ولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافراً فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقبل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له ولا وقيل للثاني لأن عتقه أقرب الى الموت وهو الراجح واطال في ذلك وما يتعلل به ما يهمل فيطالع (قوله أي جهته) قال الاسلام في شرح الفصول ما نصه وفي جعله جهة الاسلام سبباً تنبيه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين

فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لارثا على أن البخاري ضعفه وقد يوارثان بان يعتقه حر فيستولى على سيده ثم يعتقه أو حر فيرق فيشتريه ويعتقه أو يشتريه بأباعتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانحرار ولا يرد لأنه لم يرث من حيث كونه عتيقاً (والرابع الاسلام) أي جهته ومن ثم جاز نقله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم واعطاه لواحد وبذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتناع نقله كسبي وعليه يجوز للامام نقلها (فتصرف التركة) أو بعضها إذا كان الميت مسلماً (ليت المال ارثا) المسلمين بسبب العسوية لانهم يعقلون عنه كقاربه (إذا لم يكن له وارث بالاسباب الثلاثة) المتقدمة وقيل مصلحة كالمال الضائع فعلى الأول لا يصرف منه شيء لفق ولا كافر ولا ولا كافر ولا قاتل نعم يجوز لمن له وصية ولمن اعتق أو ولد أو أسلم بعد موته ويوجه بان شائبة ارث وشائبة مصلحة فغلبت الاولى في تلك لقبها

والثانية في هذه لعدمه كان هذا هو سبب قوله الرابع لئنه به على أن يبين بين الثلاثة قبله مغايرة فيسأل عنها أمال الذي الذي (قوله) لارث لهم من له أمان نقضه واسترق ثم مات ولهم مال عندنا فان مالهما يصرف لبيت المال فيثا (والجمع على ارثهم من الرجال)

أى الذكور (عشرة) بطريق الاختصار وخمس عشر بالبدل (الابن وابنته وإن سفل والاب (٣٨٩) وأبو وإن سفل والابن) مطلقا (وابنه

(قوله أى الذكور) إلى قوله وأهم في النهاية وكذا في المعنى لا قوله لم يلبث أن يأتى إلى الميت (قوله أى الذكور) ولو عبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل غير البالية من الذكور اه معنى (قول الميت وإن سفل) أى بمحض الذكور يخرج ابن البنت وكل من فى نسبته إلى الميت أى وسفل يفتح الفاء وضمها كما ضبطه الماتن وزاد عليه في العباب السكر تاركا الغم فيه الحركات كلها اه وقوله مطلقا أى شقيقا أو لاب لأم وقول الميت وابنه أى ابن الاخ وإن نزل بمحض الذكور وقول الميت لأم لأم أى شقيقا أو لاب وقول الميت لأم لأم فى قوله وفى نظائره معنى من وقوله وجدته أى وإن علا وقول الميت وكذا ابنته أى ابن الغم لا بون أو لاب اه ابن الجمل (قوله ومن يدلى به الخ) أى بالمعنى فلا يرد على الحصر فى العشر ذلك اه نهاية عبارة المعنى والمراد به أى بالمعنى من صدر منه الاعتناق أو ورت به فلا يرد على الحصر فى العشرة عصبة المعتق ومعتق المعتق اه (قوله ومن يدلى بها الخ) عبارة المعنى وهى من صدر منها أتق أو ورت به كما مر اه (قوله ومن يدلى بها الخ) تبع فيه من سبق من الشراح كالحق الحلى وهو صحيح حكما لكن فيه شئ من حيث أن السلام فيمن يرت من النساء فتأمل اللهم الآن يكون مرادهم بما ذكره متقة المعتقة ومع ذلك فلا حاجة اليه لشمول المعتقة لها اه سيد عمر قول الميت كل الرجال أى فقط وكذا قوله والنساء ثم يجوز فيه الجرح بتقدير كل الرفع بلا تقدير اه معنى (قوله لأن من ينى محجوب الخ) فإن الابن بالابن والجد بالاب وكل من الباقيين بكل منهما أو بالان لقوته على الاب عصوة فاستاد الحجب اليه الأولى أن ابن الجمل (قوله) ويصح أصلها من أى وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أى الخ عبارة المعنى وتصح مسئلتهم من أى عشر لأن فيها ربعا وسدسا للزوج الربع والاب السدس والابن الباقي اه (قوله من أى عشر) للاب السدس اثنا عشر وللزوج الربع ثلاثة وللان الباقي سبعة اه ابن الجمل عبارة الحلى لأن فيهما ربعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدسا من ستة وهو فرض الاب والحاصل من ضرب نصف احدهما فى كامل الآخر ذلك ثلاثة للزوج وهى الربع واثنا للاب وهما السدس والباقي وهو سبعة للان اه (قوله لأن غيره من محجوب الخ) فالجدة بالأم والأخت للام بالبنت وهو أولى لقوتها أو بنت الابن أو بهما معا والأخت للاب والمعتقة بالشقيقة لأنها صارت عصبة مع الغير فحكمها حكم الشقيق اه ابن الجمل (قوله ويصح أصلها من أربعة الخ) وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أربعة الخ (قوله من أربعة وعشرين) للام السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تسعة والثلاثين أربعة والواحد الباقي للشقيقة اه ابن الجمل عبارة الحلى لأن فيها سدسا من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والأم وثمان ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب نصف احدهما فى كامل الآخر ذلك للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة والواحد الباقي اه (قوله أو اجتمع كل الخ) الموصول من صغ العموم فلا حاجة لتقدير كل اه سيد عمر (قوله لا يهاهم هذا) أى أن المراد بالابن الابن وإن الابن اه عرش عبارة أن قاسم والسيد عمر وإن الجمل أى أن المراد تنبئة الابن حقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد بخلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أى لفظ الابوين فى الاب والأم فلا يتوهم إرادة الاب والجد اه سيد عمر (قوله لحجبهم من عداهم) الأولى لحجب من عداهم عن عدا أحد الزوجين اه سيد عمر (قوله ثم هى) أى المسئلة (قوله والميت ذكر) جملة حالية (قوله من أربعة وعشرين) لكل من الابوين السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة والباقي ثلاثة عشر منكسرة على الابن والبنت وتباينهما فتضرب

وغيرهما هو التحقيق وما قيل من أن التحقيق أنه حجة الإسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ما له لم يمس بشئ وستعرف الجواب عن دليله اه (قوله فى الميت لأم لأم) أى الا لاخ من الأم فليس ابنه وارثا وقوله والعم لا لأم أى بان يكون أخا له لا مفعلى مع الميت وهكذا (قوله فى الميت ولو اجتمع كل لرجال) أى فقط وقوله كل النساء أى فقط (قوله لشهرته) أى ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد بخلاف الابن (قوله)

لا يهاهم هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزكريا (هنا) وأحد الزوجين لحجبهم من عداهم ثم هى والميت ذكر من أربعة وعشرين وتصح من

اثنتين وسبعين أو هو أثنى من اثني عشر (٣٩٠) وتصح من ستة وثلاثين وأهم قوله يمكن استحالة اجتماع الزوج والزوجة على ميت واحد

نعم لو أقام رجل بينة على ميت ملفوف في كفن أنه امراته وهؤلاء اولاده منها وأقامت امرأة بينة أنها زوجته وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذ هو خشي له الاثنان إذ هو الذي يمكن اقتضاه وأشكاله وأما من له ثبته فهو مشكل أبدا فلا يصح نكاحه ولا يعمل بواحدة من البيتين فمن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحيث من لا يختلف نصيبه كالأبوين حكمه واضح وهو أنهما السدسين ومن يختلف كالزوجين تنازع الزوج في ثمن فيقسم بينهما وأولاده يانزعون عنه ثمن فيقسم بينهما فيعطى الثمن وهي نصف الثمن ويقسم الباقي بين الأولاد من الجانبين للذكر مثل حظ الأنثيين ووقع لشارح هنا ما يخالف ذلك فاجتبه وأن أمكن تأويله وقال الأستاذ أبو طاهر بينة الرجل أولى لأن الولادة صحت من طريق المشاهدة والإلحاق بالأب امر حكى والمشاهدة أقوى وهو وجه مدر كأم رابت البقني قال أنه الأرجح وإن الأول مفرع على ضيف هو استعمال البيتين عند التعارض اه على أنهم

الثلاثة عدد رؤسهما في الأربع والعشرين فتصح من ثنتين وسبعين ثم تضرب أربعة لكل من الأب والأم في الثلاثة فيحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثة للزوجة في الثلاثة بتسعة والثلاثة عشر الباقية للأب والبنث في الثلاثة بتسعة وللاثنتين منهن مائة وعشرون والبنث ثلاثة عشر اه ابن الجال بادني تصرف (قوله أو هو) أي الميت وهو عطف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) لكل من الأب والأم السدس اثنان للزوج الربع ثلاثون والخمسة الباقية للأب والبنث تباين عددهما فتضرب الثلاثة عددهما في الاثني عشر فتصح من ستة وثلاثين ثم يضرب الاثنان لكل من الأب والأم في الثلاثة بستة وثلاثة للزوج فيها بتسعة والخمسة الباقية للأب والبنث فيها خمسة عشر للأب عشرة والبنث خمسة اه ابن الجال (قوله وهؤلاء اولاده الخ) أنما يدعي به لتفدية بينته القطع فصلح دافعة لبينة المرأة ره رشدي (قوله اه هو) أي ذو الاثنتين (قوله وأشكاله) لاحاجة اليه (قوله ثبته) أي لا ثبته واحدة من الاثنتين اه ابن الجال (قوله ولا يعمل بواحدة الخ) أي لعدم إمكان ما شهدت به (قوله فمن النص الخ) جواب لو أقام الخ (قوله وعليه الخ) أي النص (قوله اجتماع الكل) أي كل الرجال وكل النساء اه ابن الجال (قوله فيقسم) أي الثمن بينهما أي الزوج وأولاده الزوج (قوله فيعطى) أي الزوج وقوله هو أي الخ وتعطى الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقي بين الأولاد الخ) محل تأمل بالنسبة إلى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المتبادر اختصاص اولادها به لانه إنما ثبت لهم بينة أهم ومقتضى بينة الزوج أن يكون له الأولاد فكلتا البيتين متفقتان على عدم استحقاق اولاده له فيتأمل سيد عمر اه ابن الجال (قوله الباقي الخ) أي الذي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم اقول والانساب الاخصر أي الذي بعد السدسين والثلث ونصفه (قوله وقال الأستاذ الخ) اعتمده النهاية وابن الجال ايضا (قوله بينة الرجل أولى) أي فيعمل به ولو جوبوا على هذا فلما يجتمع الزوجان اه ع ش (قوله لان الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل إنه إذا لم يكن هناك أولاد إنما ادعى الرجل أن الملفوف زوجته والمرأة انه زوجها فكشف الخ لا تقدم بينة الرجل قال العلامة ابن قاسم ويبنى حيث أن يجري فيه ما يجري في غيره مما إذا أقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجع من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجال (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة إلى الأولاد بالنسبة إلى الزوجة اللهم الا على سبيل التبعة فيثبت الشيء ضمنا بما لا يثبت به اصاله كالنسب والارث بشهادة النساء تبعاً لشهادتهن بالولادة اه سيد عمر (قوله وهو وجه) أي ما قاله الأستاذ وهو المتمد ر اه سم (قوله أي الورثة) إلى قول المتن غير الزوجين في النهاية (قوله

ينازعون عنه في ثمن) أي لانهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أهم (قوله ويقسم الباقي) أي بعد السدسين والربع أي كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول الصغير فاصلا اثنا عشر باعتبار السدسين مع ربع الزوجة وأربعة وعشرون باعتبارهما مع ربع الزوج ومثل الزوجة نظر إلى الأصل وإن لم يأخذ إلا ربع موزعا عليهم ما بقدر فضيلتهم واحتل أن يقال اصلها ثمانية وأربعون نظرا إلى أن الزوجة تأخذ نصف الثمن ونحوه بوافق مخرج السدس بالنصف فيكون اصلا زائد على الأصول المعروفة (قوله بينة الرجل أولى) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول فعليه أصل المسئلة اثنا عشر ولا يخفى تفصيلها اه (قوله لان الولادة صحت الخ) هذا التعليل يخالف إذ لم يكن هناك أولاد إنما ادعى الرجل أن الملفوف زوجته والمرأة انه زوجها ويبنى حيث أن يجري فيه ما يجري مما إذا أقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجع من المرجحات المقررة إلى آخر ما تقرر هناك (قوله وهو وجه) هو المتمد ر وعلى الجملة في الكلام تصرع بصحة الشهادة على الملفوف (قوله

قالوا إن هذا النص غريب نقلا ولو قدقوا) أي الورثة (كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام) الا في استئناف بيانهم لما صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عمت وخالته لا غير فرفع راسه إلى السماء فقال اللهم رجل ترك عمت وخالته لا ورثه

غيرها ثم قال أن السائل قال ما نأذا قال اميراتها وبه بعض الحديث المرسل انه صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير الله في العمة والحالة فانزل الله اميراتها (ولا) استئناف لفساد العطف بايهاه المتناقض (ويرد على اهل الفرض) فيما اذا وجد بعضهم ولم يستغرق كبت أو أخت فلا يرد عليها الباقي للتأويل بطل فرضها المقدر (بل المال) وهو الكل في الاول والباقي في الثاني (ليت المال) وان لم ينظم بان جار متولي ولم يكن أهلا لان الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بحجور (٣٩١) الامام ومعنى الاصل هنا المعروف

الثابت المستقر من المذهب وقد يطرأ على الاصل ما يقتضي مخالفته (و) من ثم (أقضى المتأخرون) من الاححاب وفي الروضة انه الاصح او الصحيح عند محقق الاححاب منهم ابن سراقه من كبار أصحابنا ومقدمهم ثم صاحب الحاشي والقاضي حسين والمتولي وآخرون وبه قول

ابن سراقه هو قول عامة شيوخنا اعترض تخصيصه بالتأخيرين وقد يجاب بانه اراد اكثرهم كما دل عليه كلامه في الروضة فلا ينافي ان كثيرين من المتقدمين عليه ومن هذا يؤخذ ان المتأخيرين في كلام الشيعين ونحوها كل من كان بعد الاربعاء واما الآن وقوله

فهم من بعد الشيعين (إذالم ينظم أمر بيت المال) بان فقد الامام أو بعض شروط الامامة كان جار (بارد على اهل الفرض)

للا اتفاق على انحصار مصرف التركة فهم أو بيت المال فاذا تعذر تعينوا وإنما جاز دفع الزكاة للجار لان للزكاة غرضا في الدفع

استئناف أي أو معطوف على جملة لو فقدوا الخ ثم ورشيد أي باعتبار المعنى والتقدير كما في المعنى واصل المذهب ايضا فما إذا لم يبقوا كلهم بان وجد بعضهم ولم يستغرق التركة انه لا يرد ما يبق على اهل الفرض (قوله لفساد العطف) أي على قوله لا يورث الخ (قوله بايهاه المتناقض) أي لان الكلام مفروض فيما لو فقدوا كلهم وعلى العطف بصير التقدير انهم فقدوا كلهم وانه مع ذلك وجد من رد عليه اه عش (قوله بايهاه المتناقض) وقد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد اه سم اقول قد يدفع ماذكره بان المراد بالآهام الايقاع في الوهم أي الذهن اه سيدمر أي لا يقضي المظنون (قوله وهو الكل) أي قوله وما أوهمته في المعنى (قوله في الاول) أي في فقد الكل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق (قوله المستقر من المذهب) أي فيما بين الاححاب اه عش (قوله ومن ثم) أي من اجل طرو ما يقتضي ذلك هنا (قوله ومتقدمهم) لانه كان موجودا قبل الاربعاء اه معنى (قوله وبه) أي بقول الروضة منهم ان سراقه الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف الرد (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه من الحفاء اه سيدمر (قوله بانه) أي المصنف (قوله أكثرهم) أي المتأخيرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب (قوله أو بعض شروط الامامة) أي الاكتفاء بفقد بعض الشروط مع توفر العدل والوصول الى الحقوق فظهر من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود نحو نسب سيدمر اقول وما حق هذا الكلام بالاعتماد ان الاجمال (قوله فيهم) أو في بيت المال) اولمخ الخوا اه سم (قوله فاذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه تعينوا أي اهل الفرض (قوله لان للزكاة غرضا في الدفع اليه ليقبض الخ) لا يخفى ما فيه من المصادرة لان جعل اللام بمعنى من البينة (قوله ولا غرض هنا) أي في الميراث اه معنى (قوله دون الارث) فيه تردد فقد وردنا وارث من لا وارث اه اعقل غموا اه ثم رايته الحاشي سم به عليه سيدمر اه ابن الاجمال (قوله وما أوهمته عبارته من انه) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجه هذا الاحكام لان يكون لا في قوله لا يصرف زائدة عبارة المعنى وكلامه قد يوه انه اذا قلنا بعدم الرادة لا يصرف لبيت المال وان لم ينظم وليس مراد اقطاع بل ان كان في يد امين نظر ان كان في البلد قاض ما دون له في التصرف دفع اليه وان لم يكن قاض بشرطه صرف الامين بنفسه الى المصالح اه وهي ظاهرة (قوله صرف لقاضي البلد) اقول هذا البيان لا يخلو عن قصور يظهر لك بما اذكره فلو قيل صرفه للقاضي اهل الشاملة ولا يت له فان لم تشملها ولا يت تخيير بين صرفه له وصرفه بنفسه ان كان عارفا وان لم يكن امينا لان المدار على وصول الحق لاهله وإنما اشترطنا الامانة فيمن يدفع له لاجل حل الدفع إذا الحائز لا يؤمن لاجل صحة التصرف ثم رايته في اصل الروضة ان غير الامين يدفعه للامين ولعل وجهه انه لا يامن على نفسه من الخيانة عليه فيمنع الدفع لذلك وهذا لا ينافي صحة التصرف حيث وقع الموقع ودفعه للامين عارف فان لم يكن القاضي اهلا تخيير بين الاخيرين فان لم يكن هو امينا او كان ولكنه غير

استئناف لفساد العطف) لا حاجة للاستئناف لان مكان العطف على جملة لو فقدوا الخ (قوله بايهاه المتناقض) قد يقال مجرد الاحكام لا يصلح علة للفساد (قوله في المتن بالداخل) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول واطلاق الاححاب القول بالرد يورث ذوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله فيهم) أو في بيت المال) انظر مع صرف التركة اه اذا انتظم وكذا ان لم ينظم في اصل المذهب وقد يجاب بان اولمخ الخ لو لم يكن قاض ما دون له في التصرف بالانحصار (دون الارث) هل فيه اشكال مع ما روى اعقل اليه ليقبض به ارامة ذمته وتوفر مؤنة التفرقة عليه ودفع خطر ضمايه بالتلف بعد التمكن لو لم يبادر بالدفع اليه ولا غرض هنا أيضا فستحق الزكاة وقد ينحصر في الأشخاص فيطالبون ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب للضياع وأيضا فالشارع نص على ولاية الامام للزكاة دون الارث وما أوهمته عبارته من انه عند فقد ذوى الارحام وغيرهم لا يصرف على راي المتأخرين لغير المنتظم غير مراد بل على من هو يديه صرفه لقاضي البلد اهل ليعرفه في المصالح ان شملها ولا يت فان لم تشملها تخيير بين صرفه له وتوليها صرفه لما بنفسه ان كان امينا عارفا كالوقد

عارف تعين الاول والاخير سيدعراهم ابن الجبال يعنى تخير بين صرفه للقاضى الاهل الغير الشامل ولايته
 للصالح وصرفه لامين عارف فلو فقد القاضى الاهل تعين الاخير **(قوله الاهل)** اى الجامع لشرائط القضاء
(قوله كالموقد الاهل) اى كايحوز تولية الصرف بنفسه لو فقد الخ فليس المراد تشبيهه بالتخير المذكور بل
 ماقتضيه من جواز الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضى **(قوله تخير)** اى بشرط سلامة العاقبة كما
 يأتى عن شيخنا **(قوله فان لم يكن الخ)** اى من يده المال **(قوله لامين عارف)** شامل للقاضى الاهل الغير
 الشامل ولايته للصالح **(قوله)** حرمة فيها ولا يجب على المباشرة لئلا صرفه على أهل محله أى الميت فقط
 بل ان رأى المصلحة فى صرفه فى علة يبدى من محله وجب نقله اليها وفى سم على منعه هنا ويبنى ان
 يجوز للبشر ان يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه اياه ويبنى ان يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن
 ثم هو احوح منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل اه ع وشك شيخنا وسم عن قيد الحيثية
 فليراجع **(قوله بل الظاهر وجوبه)** اى بشرط سلامة العاقبة اه شيخنا **(قوله على ما فيه)** اى لان
 الزوجين ليسا ضدين لاهل الفروض بل منهم رشيدى وسم **(قوله اجماعا)** على التفرق هنا بين المعنى **(قوله)**
 ومن ثم ترث الخ اى زيادة على حصتها بالزوجية اه ع ش **(قوله)** بعمومة او خوولة او بوقول المعنى هذا اذ لم
 يكونا من ذوى الارحام الخ صريحان فى ان علة الرد مطلقا اقرأوه فى قسم عن شيخ الاسلام فان قلت كان
 ومن حقهما ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فان رد عليهما قلت ممنوع فان الرد يخص بذوى
 الفروض النسبية فعلة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة اه وفى ابن الجبال بعد ذكر ما تقدم
 عن شيخ الاسلام فان قلت يبنى أن يكون الخاف لفظيا لانه اذ لم يكن غيرهما باخذان المال جميعا سواهما قلنا
 انه بالرد او بالرحم قلت تظهر فائدة فيما اذا كان غيرهما من ذوى الارحام كما إذا خلف الميت ببقى خالة احدهما
 زوجته او ابنتى خال احدهما وجه فعلى الاول استقل الزوج والزوجة بالباقي لم يشاركه من ذكر معه لان
 الرد مقدم على ذوى الارحام مع ان المذهب المشاركة تعين عدم الاستثناء اه **(قوله على ضعف فيه)** اى لانه
 مصدر مقرون بال اه سم **(قوله بنسبة فروضهم)** اى نسبة سهام كل واحد منهم الى المجموع سهامهم **(قوله)**
 طلبا للعدل علة ليكون الرد بنسبة الفروض اه سيدعمر **(قوله فلبنت وحدها السك الخ)** الاولى ان
 يقول فلبنت مع الام الخ ثم يقول عقب قوله الى اربعة وان لم يجمع اكثر من ذلك فان كان من رد عليه شخصا
 واحدا كنبت كل التركة فرضا وردوا ان كان جماعة من صف كنبات قسم بينهم بالسوية **(قوله)**
 فاجعلها اى الاربعة **(قوله واقسما)** اى الاربعة بينهما اى البنت والام **(قوله ويصح ان تقول بيق الخ)**
 عبارة المعنى وشرح المنع فى بنت وام بيق بعد اخراج فرضيهما سهما من ستة للام ربوعهما نصف سهم
 وللبنت ثلاثة ارباعهما فتصح المسئلة من اثني عشران اعتبر خرج النصف ومن اربعة وعشرين ان اعتبر

الاهل فان لم يكن امينا
 فوضه لامين عارف وبعبارة
 ابن عبد السلام إذا جاز
 الملك فى مال المصالح
 وظفر به أحد عن يعرفها
 صرفه فيها وهو ماجور
 على ذلك بل الظاهر
 وجوبه (غير) بالجرصة
 لاهل على ما قبل ويوجه
 بتعرفها بالاضافة ان
 وقت بين ضدين على ما فيه
 والنصب على الاستثناء
 وهو اولى اومتعين
 (الزوجين) اجماعا لانه
 لارحم لهما ومن ثم ترث
 زوجة تدلى بعمومة أو
 خؤولة بالرحم لا بالزوجية
 (ما) معمول للرد على
 ضعف فيه (فضل عن
 فروضهم بالنسبة) أى
 بنسبة فروضهم ان جمع
 اكثر من صف وعدد
 سهامهم اصل المسئلة طلبا
 للعدل فلبنت وحدها
 الكل ومع الام ثلاثة ارباع
 وربيع للام لان اصلها من
 ستة وسهامها منها اربعة
 فاجعلها اصل المسئلة
 واقسما بينهما ارباعا
 ويصح ان تقول بيق
 سهمان للام ربعا

مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقدير بن إلى أربعة البنت ثلاثة وللأم واحد
قال الحلبي قوله بعد اخرج فرضيهما الخ وهما النصف للبنت وللأم النصف ثلاثة والسدس واحد
الباقى اثنان يقسمان بينهما ارباعا البنت ثلاثة ارباعها وهو واحد ونصف وللأم ربعها وهو نصف انكسرت
على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله نصبح المسئلة من اثني
عشر الخ البنت النصف ستة وللأم السدس اثنان فالخالص للبنت ثلاثة ارباع الثانية اتى هي الستة وللأم
ربيعها وهي اثنان فتعطي البنت من الاربعية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة وهذه
الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث ما معه فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام
واحد وهو ثلث الثلاثة ويجمع ذلك اربعة وقوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض
يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو اثنان لاربعة لها فقد انكسرت على مخرج الربع
فتضرب اربعة في الستة **(قوله)** يضرب في الستة الخ كذا في اصله وهو بحسب الظاهر مشكل لان
حاصل ضرب النصف في الستة ثلاثة فامل ا ه سيدعرو قد علم ماعمر عن المنفى وشرح المنهج ان كلام
الشارح مبنى على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف **(قوله)** ان الرصد الدول الخ لانه زيادة في قدر
السهم ونقص في عددها والدول نقص في قدرها وزيادة في عددها نهاية ومعنى **(قوله)** ارثا على الاصح
عند المصنف وقيل مصلحة ووجهه الرافعي وابن الجلال ومغنى وسيدعمر **(قوله)** عسوبة اي بالصوبة فهو
منسوب بنزع الخافض ا ه ع **(قوله)** عسوبة كذا في النهاية هنا وقال السيد عمر وقع للشارح عند
تفسير العسبة الا في المتن ما يناقض هذا وعادة المغنى والاسنى والفروض قضية كلامهم ان ارث ذوى
الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض او بالصوبة وهو ظاهر وقول القاضي تورثهم تورث
بالعسوبة لانهم اعى فيه القرب ويفضل الذكور ويحوز المفرد الجميع تفريع على مذهب اهل القرابة
اه وكذا عبارة النهاية لانها اسقطت قول القاضي اذ علم ذلك علم ان في كلام النهاية تناقضا ايضا كما نبه
عليه مولانا السيد عمر اى والرشيدي ايضا ابن الجلال **(قوله)** ولو غنيا وقيل يختص به الفقراء منهم
اه معنى **(قوله)** للحديث الصحيح الخ الخ ويحتاج مع ذلك للجواب عما تقدم انه صلى الله تعالى عليه
وسلم استغنى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لها الا ان يدعى نسخه بالقياس على الخال اه سم
اقول اما القياس فلا بد منه وما دعوى النسخ فستغنى عنه لجواز ان يحمل احدهما على ما اذا انتظم بيت
المال والاخر على ما اذا لم ينتظم وهذا احسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لاثبات تاخر التاريخ ومجرد
الجواز غير كاف فيه لانه نسخ الاول بالتالي ليس اولى من عكسه والله اعلم سيدعمر اه ابن الجلال اقول ذلك
الحل اشد تكلفا من دعوى النسخ اذ المتبادر ان الاستفتاء المذكور كان عماد على الفعل **(قوله)** وفي ارثهم
الى التنبيه في النهاية وكذا في المعنى الاول فيجعل الى في بنت **(قوله)** وفي ارثهم خير مقدم لقوله مذهب اهل
القرابة **(قوله)** ومذهب اهل التنزيل وهو الاصح معنى ونهاية وشرح المنهج وقد اشار الشارح اليه
بالتفريع عليه دون مذهب اهل القرابة **(قوله)** بان ينزل الخ والتنزيل انما هو بالنسبة لارث لالحجب
فلما ات عز ووجه وبنت بنت لا تنحجبها الى الثمن نهاية ومعنى قال الرشيدي قوله لا للحجب يعنى حجب اصحاب
الفروض الاصلية بدليل تمثله فلان فيه ما ياتى من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ اه **(قوله)** فيجعل ولد البنت
كذا في اصله رحمه الله تعالى والاولى للتنبيه كتبنا الاخ والعلم والاولى فيها ايضا كما بهما وابو بهما اسيدعمر
(قوله) وبنت الاخ والعلم كما بهما يعنى ان كل واحدة منهما مفردة كما بهما فتحوز جميع التركة اه رشيدى
(قوله) والعلم مطلقا سم اى سواء كانت لاوين او لاب او لام اه سيدعمر **(قوله)** المال بينهما الخ عبارة

ذو فرض اى كنبات **(قوله)** في المتن فان لم يكن اى صرف الى ذوى الارحام يحتاج مع ذلك للجواب
عما تقدم انه نصح انه صلى الله عليه وسلم استغنى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لا ميراث لهما الا
ان يدعى نسخه بالقياس على الحالة **(قوله)** والعلم كالا ب اى مطلقا

أرباعاً وإذا نزل كل كذا قدم الأسبق للوارث لاليت فإن استواء قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعلون نصيب كل لمن أدلى به على حسب إرادته من لو كان هو الميت إلا (٣٩٤) أولاد ولد الأم والأخوال والحالات منها بالسوية ويراعى الحجب فيهم كالشبهين بهم في

ثلاث بنات أخوة متفرقين
لبنات الأخ للام السدس
ولبنات الشقيق الباقي
وتحجب بها الأخرى كما
يحجب أبوها بأباه (تبيينه)
وقع للمدبرى فى عمه لام
وبنت أخ شقيق أن الثانية
تقدم عند الجميع المقربين
والمزولين وهو غلط منشئة
الغفلة عما فى الروضة وغيرها
وجريت عليه آتفاً ان
العمة ولو للام تنزل منزلة
الأب وهو مقدم على الأخ
وحينئذ فالأب كله للعمة
على الأصح (وم) شرعا
كل قريب وفى اصطلاح
الفرضيين (من سوى
المذكورين من الأقارب)
من كل من ليس له فرض
ولا عصبية (وم عشرة
أصناف) وبالمثل الآتى
يصيرون أحد عشر (أبو
الام وكل جند وجدة
ساقطين) كائى أئى الام
وأبى أئى الام وإن علياً هؤلاء
صنف (وأولاد البنات)
ذكور وإناث ومنهم أولاد
بنات الابن (وبنات الأخوة)
مطلقاً دون ذكور وغير
الأخوة للام (وأولاد
الأخوات) مطلقاً (وبنو
الأخوة للام) وبناتهم
ذكرت فى بنات الأخوة

المعنى فعلى الأول أى مذهب أهل التنزيل يجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فتوزان المال بالفرض والرد بأرباعاً بنسبة أربعها على الثانى أى مذهب أهل القرابة المال للبنات البنت لقربها إلى الميت اه (قوله أرباعاً) أى لأن بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن وهو لو مات مخصص على هذين كان المال بينهما كذلك فرضاً ورداً اه ع ش (قوله على حسب إرادته منه) عبارة المعنى على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فإن كانوا يرثون بالعصبة انقسموا نصيبه للذكر مثل حظ الأنثيين أو بالفرض انقسموا نصيبه على حسب فروضهم اه إذا بن الجمل ومن انفرد بوارث انفرد بنصيبه اه (قوله الأولاد إلخ) عبارة ابن الجمل ويستثنى من ذلك مستلثان أحدهما أولاد ولد الأم فأنهم ينزلون منزلة ولد الأم ويقسمون نصيبه على عدد رؤسهم يسوى فيه الذكر والأنثى كالولد الأم ولو ورثوا نصيبه على حسب ميراثهم من ولد الأم لو كان هو الميت كان للذكر مثل حظ الأنثيين على القياس الثانية إذا اجتمع أحوال من الأم وأحوالات من نزلوا بمنزلة الأم فيرثون نصيبها لكن يقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين ولو ورثوا نصيب الأم على حسب ميراثهم منها لو كانت هى الميت لا تقسموه على عدد رؤسهم بالسوية (تبيينه) وقع فى المعنى والتحفة والنهاية تبعا لشرح الروض فى موضع أن الأخوال من الأم والحالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للبقول فى الروضة وسائر كتب الفرائض من أنهم يقسمون نصيبها للذكر مثل حظ الأنثيين ووقع فى شرح الروض عند اجتماع الأخوال والحالات والأعمام والعلمات للأخوال والحالات الثلث يقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين وهو موافق للبقول فى الروضة وشرح الفصول اعنى شارح الروض وغيرهما من سائر كتب الفرائض جل من لا يسواها بحذف وفى سم ما يوافقه (قوله منها) أى الام (قوله فبالسوية) أى بين ذكرهم وإناهم ولو نزلوا منزلة الوارثين من أدولها بقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين اه ع ش (قوله أبوها) أى بنت الشقيق وقوله أباه أى بنت الأخ من الأب اه ع ش (قوله وجريت عليه) أى ما فى الروضة وغيرها (قوله آتفاً) أى فى قوله والعمة كالأب (قوله وحينئذ فالأب كله للعمة إلخ) وهو واضح وإن أمكن أن يوجه كلام المدبرى بأنه جرى على القول بأن العمة تنزل منزلة العم لأنه ضعيف اه ابن الجمل (قوله شرعا) إلى الفصل فى النهاية لإقوله وبناتهم ذكرن فى بنات الأخوة (قوله شرعا إلخ) عبارة المعنى لغة كل قريب وشرعا من سوى إلخ (قول المتن من الأقارب) بيان لمن إلخ (قول المتن وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جديد يلى بابى وضابط الجد الساقطة كل جدة تدلى بذكر بين اثنين وعطف الجد الساقط على أى الام من عطف العام على الخاص اه ابن الجمل (قوله وإن علياً) الأنسب علواً لأن علا وأوى ثم رأيت فى شرح الهزمية لحج أن الياء لمة اه ع ش (قوله هؤلاء إلخ) الأولى زيادة الواو عبارة المعنى وهذا صنف واحد ومن جعلها صنفين عذوى الأرحام أحد عشر اه (قوله مطلقاً) أى لى بى ولأب ولأم (قوله غير الأخوة إلخ) نعت للذكور (قوله ذكرن فى بنات الأخوة) أى وفهم بالأولى من بنو الأخوة لأنهم (قوله لأن الام تدلى إلخ) فيه تأمل عبارة المعنى وابن الجمل أى العشرة مع أجد الساقط من الجدو الجدة إذ لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به اه وهى ظاهرة

(قوله والأخوال والحالات منها بالسوية) كذا فى شرح الروض فقال ويستثنى من ذلك أولاد الأخ من الأم والأخوال والحالات منها فلا يقسمون ذلك للذكر مثل حظ الأنثيين بل يقسمون بالسوية كما يعلم ما سياتى فى كلامه اه وفيه امر أن الأول أن قوله كما يعلم ما سياتى فيه فطر بل الذى يعلم ما أشار إليه خلاف ذلك فى الأخوال والحالات من الأم فأنظر ما ذكره فى شرح قول الروض فصل والأخوال والحالات بمنزلة الأم إلخ وقوله فيه وثله للخال والعمالة للام وكذلك تصح من تسعة واستشكله الامام الخ الثانى أنه صرح فى شرح

(والمع للام) أى أخوال الأم لاه (وبنات الأعمام والعلمات) بالرفع (والأخوال والحالات) وعطف على بمشرة قوله (و) الفروع المادون بهم أى المذكورين ما عدا الأول لأن الأم تدلى به وهى ذات فرض

(فصل)

ولا ينقص عنها الاراد أو
 عول (في كتاب الله تعالى)
 للورثة (سنة) وأخصر
 ما يعبر به عنها الربع والثلث
 ونصف كل وضعفه وثلث
 ما ياتي فيها ياتي من يلدليل
 آخر وليس المراد ان كل من
 له شيء منها يأخذه بنص
 القرآن لان فيه من أخذ
 بالاجماع أو القياس كإياتي
 (النصف) بدو به لانه نهاية
 الكسور المفردة في الكثرة
 وبعضهم بدأ بالثلث اقتداء
 بالقرآن أي ولانه نهاية
 ماضوعف) فرض خمسة
 زوج) بالجر ويجوز الرفع
 وكذا انصب لولا تغييره
 للفظ المتن وبدو به تسهلا
 للتعليم لان كل ما قل الكلام
 فيه يكون أرسخ في الذهن
 وهو على الزوجين أقل منه
 على غيرها والقرآن
 العزيز بالا ولاد لانهم أهم
 عند الآدمي ومن ثم ابتدأوا
 في تعليم القرآن بأخذه على
 خلاف السنة في قرأته (لم)
 تختلف زوجته ولدا ولولا
 (ابن) ذكر أو أنثى وارتا
 للآية وابن الابن وان سفل
 ملحق به اجماعا (وبنت أو
 بنت ابن أو أخت لابوين
 أولاد منفردات) عن ياتي
 للآيات فيه مع الاجماع
 على الثانية وعلى اخراج
 الاخت للام من الآية

(فصل في بيان الفروض) (قوله في بيان الفروض) الى التنيه في النهاية الا قوله وظهر الخ (قوله)
 وذويها وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص الامراض عول في قص اورد في ذي معنى (قوله)
 للورثة متعلق بالمقدرة (قول المتن ستة) خبر الفروض (قوله واثم ما ياتي الخ) مبتدأ خبره قوله من يلد الخ
 (قوله فيما ياتي) عبارة المغني عن الغراوين كزوج وابوين وزوجة وابوين وفي مسائل الحديث معه ذو
 فرض كام وجد وخمس اخوة الله (قوله مزيد) أي على الستة المذكورة (قوله لدليل اخر) عبارة
 ابن الجمل بالاجتهاد الصحابة رضي الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا ياتي قوله المقدرة في كتاب
 الله تعالى لانه لم يزل المقدرة فيه لكل من يرث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أي الستة (قول
 المتن النصف) أي احدهما النصف وفيه ثلاث لغات بتلخيص تونه والاربعة نصيف كظريف اه ابن الجمل
 (قوله وبعضهم) هو ابو النجا اه ابن الجمل (قوله أي ولاته) أي ما ذكر من الثلثين اه عرش
 ويجوز ان يكون الافراد بناويل الفرض (قوله نهاية ماضوعف) أي من الكسور يعني ان الكسور
 اذا وضعت انتهت المضاعفة الى الثلثين لان النصف لا يضاعف اه كدعي عبارة سم قوله ماضوعف
 أي ما عبر به عنه في القرائن اه (قوله بالجر) أي على البدلية من خمسة وقوله ويجوز الرفع أي على انه
 خير لم يتعد انحرف وقوله وكذا النصب أي باغى المقدر (قوله لولا تغييره الخ) بما مش ان هذا وجد وضربا
 عليه بخطاهم اه ولعل وجهه انه يمكن تخريج اى النصب على لغة ربيعة اه عرش (قوله للفظ المتن) يعني
 لصورته الخطية والافتقار للفظ مشترك بين الرفع والنصب فلو عبر بمافسره به لكان واضح اه سيد
 عمر (قوله به) أي الزوج (قوله لان كل ما قل الخ) الاولى كافي المغني لان الابتداء ما يمل في الكلام
 اهل واقر الى الفهم اه (قوله وهو) أي الكلام (قوله والقرآن الخ) عطف على ضمير بدو
 (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدو به تسهلا (قوله ابتدأوا الخ) أي جرت العادة بينهم بذلك اه
 عرش (قوله ذكر الخ) مفردا اوجما يعني منه ومن غيره لو من زنا بن ابن الجمل (قوله وارتا) أي بالقرابة
 الخاصة وخرج بالوارث ولقد قام به مانع من تحورق ككفره وبالقرابة الخاصة الوارث بعمومها كولد البنت
 مغني وابن الجمل (قوله وابن الابن الخ) عبارة ابن الجمل ولد الابن سمي ولدا ما حقيقة واجاز لانه ملحق
 به في الارث والحجب والتعصيب اجماعا اه عبارة المغني ولفظ الولد يشملهما اجمالا لانه في حقيقته ومجازه
 أي كاعليه الشافعية وغيرهم ابن الجمل (قول المتن او بنت ابن) أي عند فقد البنت اه ابن الجمل واهنا
 وفي قوله او اخب بمعنى الوارث (قول المتن منفردات) خرج به ما لو اجتمعت مع اخوتهم واخواتهم واجتمع
 بعضهم مع بعض كإياتي وليس المراد الافراد مطلقاته لو كان مع كل من الاربع زوج فلما النصف
 أيضا نهاية ومعنى (قوله عن ياتي) أي في شرحه وبني ابن فاكخر الخ عبارة ابن الجمل أي عن يعصبا أو
 يسارهما من الاناث من اخت للجميع وبنت عم لبنت الابن (قائدة) الذي يمكن اجتماعه من اصحاب
 النصف الزوج والاخت شقيقة أولاد اه (قوله لا ياتي فيه مع الاجماع الخ) يعني لا ياتي فيماعد
 الثانية وللاجماع فيها وكذا يقال فيما ياتي في ابن الابن في حجة للزوج اه رشيد عبارة المغني مع ابن
 وفرض بنت او بنت ابن وسفل لقوله معه في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كالبنت
 بما مر في ولد الابن اه وهو الاحسن الموافق لظاهر الشارح (قوله على الثانية) أي بنت الابن اه عرش
 الفصول كغيره بخلافه فقال واللفظ لشرحه الصغير ماضوعف يستقي من اطلاق المصنف مستلثان احداها
 اذا اجتمع أحوال وخالات من الام يزول من منزلتها ويرثون نصيبها لكن يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين ولو ورثوا نصيبها على حسب ميراثهم منها لو كانت هي الميتة لا تقسموه على عدد رؤسهم يستوي
 فيه ذكرهم واناثهم لانهم اخوتها من امها وهذه تعلم من كلامه الا مع اشكال فيها ذكره هناك
 (فصل) (قوله وليس المراد الخ) ولا ياتي قوله المقدرة في كتاب الله لانه لم يزل المقدرة فيه
 لكل من يرث بها بل المراد في الجملة (قوله ماضوعف) أي ما عبر به عن القرائن

وارث وإن نزل الآية مع الإجماع في ولد الابن فإن فقد الولد أو كان غير وارث لم يورث به عموم القرابة كرفع البنت فله النصف (وزوجة) فأكثرت إلى أربع بل وإن زدت في حق نحو جويسى (ليس لزوجة واحدة منها) كذا ذكر للآية (والن) الواحد لانه (فرضها) أى الزوجة فأكثر (مع أحدهما) كذا ذكر (٣٩٦) الآية أيضا وجعل له في حالته نصف ما خلفها في حالتها لأن فيه ذكرورة وهى تقتضى

التعصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كر توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعى (والثلثان فرض) أربع (بين فصاعدا) للآية وفوق فيها صلة الإجماع على أن للبتين الثلثين المستند للحديث الصحيح أنها نزلت في بتين وزوجة وإن عم قضى صلى الله عليه وسلم للزوجة بالثمن وللبتين بالثلثين ولابن العم الباقي (وباقى إن فأكثر) إجماعا (واختين فأكثرا بلوين أو لآب) للآية في الثلثين وللإجماع فيما زاد على أنها نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن أرث أخواته السبع منه وما قبل لماتت غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر ويشترط انفراذهن عن بعضهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثالث فرض) اثنتين فرض (أم ليس لمتها) ولد ولا ولد ابن) وارث (ولا اثنتان من الأخوة والأخوات

(قوله وارث) أى بالقرابة الخاصة منه أو من غيره ولو من زنا معنى وشرح المنهج وابن الجمل **(قوله)** به عموم القرابة لا يثنى ما فيه من عدم ذكر خصوص القرابة المخرج للوارث بعمومها كما فعله أى الذكر غيره اه سيد عمر **(قوله)** فله النصف أى للزوج مع الوارث العام (قول المتن وزوجة) وقد توارث الأم الربع فرضا في حال باقى فيكون الربع لثلاثة اه معنى **(قوله)** في حق نحو جويسى أى للحكم بصحة نكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يعتقدونه ومن ثم لو أسلم على أكثر من مباحة اختار مباحة وإن تأخر نكاحهن اه عس **(قوله)** كذا ذكر) أى ذكر أو اثنى وارث بخصوص القرابة منه أو من غيره ولو من زنا وإن نزل أى الابن **(قوله)** وسيد كر) أى فى كتاب الطلاق **(قوله)** فى عدة الطلاق (الخ) متماثل بقوله توارث **(قوله)** وفوق فيها صلة) كافى قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فلا ية تدل على البتتين ويقاس بهما بنتا الابن أو همما دخلتان فيها بناء على القول بأعمال اللفظ في حقيقته ومجازاه معنى عبارة عس **(قوله)** وإن عم) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والذى فى المشكاة والغور انهم فليتناول الجميع بينهما اه سيد عمر عبارة ابن الجمل ووقع فى التحفة ابن عم والذى فى المشكاة والغرر وكتب القرائض عم فكان ما فيها: قلتم اه **(قوله)** صلة) أى زائدة وقوله للإجماع صلة قوله صلة اه **(قوله)** إجماعا) وقد مر عن المنفى أنفا دليل آخر لبتى ابن وسياق عنه دليل آخر للاكثر **(قوله)** فكان تقديرها (الخ) تفريع على قوله على أنها (الخ) **(قوله)** ثنتين فأكثر) وقس بالاخوات أو البنات بنات الابن بل هن داخلات فى البنات على القول بأعمال اللفظ في حقيقته ومجازاه ابن الجمل (قول المتن ولأولاد ابن) أى وإن نزل **(قوله)** وارث) أى بخصوص القرابة ذكر أو اثنى أو خثنى اه ابن الجمل (قول المتن ولأولاد ابن) من الأخوة والأخوات) أى للبت سوا عماء كانوا الشقاهم لا ذكر أم لا محجوبين بغيرها كاخوين لام مع جد ام لانهاية ومعنى ابن الجمل **(قوله)** فإن شك (الخ) كان وطى اثنتان امرأة بشبهة واتت بولدوا شبهة الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما أو لأحدهما دون الآخر ولدان فلام من مال الولد السدس فى الأصح والصحيح كافى زيادة الروضة اه معنى **(قوله)** وجمع الأخوة) مبتدا والاضافة للبيان وقوله المراد به الخ خبره **(قوله)** قبل ظهور خلاف (الخ) قديقال قبله الظهور لا تنكح بل لا بد من قبله نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجمل واجمع التابعون على القول يحجبها بالاثنتين بعد ابن عباس وهذه مسألة أصولية فان الأصحاب إجماعا الحاصل عقب الخلاف حجة اه على هذا كان الصواب أن يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمغنى عبرا بقبول الخ كالشارح **(قوله)** فى أحد الغراوين) وقدم فى أول الفصل **(قوله)** مع الأخوة) أى الاشقاء أو لآب أو هما أو ابن الجمل **(قوله)** فيما باقى) أى فيما إذا نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا على مثله كآلوا كان معه ثلاث أخوة ولم يكن معهم ذو فرض **(قوله)** ليس فى القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حلى (قول المتن ولأولاد ابن) أى وإن نزل **(قوله)** وارث) أى فرع وارث بخصوص القرابة فان كان الفرع الوارث ذكر أنلاشى للآب والجد وغيره أو أنثى وفضل عن الفروض شىء اخذته تعصيفا فيجمع إذ ذاك بين الفرض والتعصيب اه ابن الجمل **(قوله)** فيها

(قوله) بل وإن زدت (الخ) قال فى شرح الارشاد شمل قوله فأكثر ما كثر ما لموات ذى عن ثمان نسوة فيقسم بينهما الربع أو الثمن وهو ما اقتضاه كلام الفقهاء وصرح به ابن القاص لصحة انكحهم **(قوله)** وسيد كر توارث الزوجين) أى فى باب الطلاق **(قوله)** قبل ظهور خلاف ابن عباس) قديقال قبله الظهور لا تنكح بل لا بد من قبله نفس الخلاف

بالثمن من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضى الله عنهم وسياق أن فرضها فى إحدى الغراوين تلك الباقي (وفرض اثنتين فأكثر من ولد الأم) لقوله تعالى وأخ وأخت الآية أى من أم إجماعا وهو فى قراءة شاذة وهى إذا صح سندها كخبر الواحد فى وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الأخوة) فيما باقى وبه يكون الثلث لثلاثة وإن كان الثالث ليس فى القرآن والسدس فرض سبعة أب وجد) بدل بائى (لميتها ولد أو ولد ابن) وارث للآية والجد كآلآب فيها (وام لميتها ولد أو ولد ابن)

التعصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كر توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعى (والثلثان فرض) أربع (بين فصاعدا) للآية وفوق فيها صلة الإجماع على أن للبتين الثلثين المستند للحديث الصحيح أنها نزلت في بتين وزوجة وإن عم قضى صلى الله عليه وسلم للزوجة بالثمن وللبتين بالثلثين ولابن العم الباقي (وباقى إن فأكثر) إجماعا (واختين فأكثرا بلوين أو لآب) للآية في الثلثين وللإجماع فيما زاد على أنها نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن أرث أخواته السبع منه وما قبل لماتت غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر ويشترط انفراذهن عن بعضهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثالث فرض) اثنتين فرض (أم ليس لمتها) ولد ولا ولد ابن) وارث (ولا اثنتان من الأخوة والأخوات يقيناً فان شك في نسب اثنتين فسياتى في الموانع للآية وولد الولد كالولد إجماعا وجمع الأخوة فيها المراد

وارث (أو اثنين من أخوة أو أخوات) وأن لم ير الخليلها بالشخص دون الوصف كما يعلم بما يأتي كاخ لأب مع شقيق ولأم مع جد ولو كانا ملتصقين ولكل راس ويدان ورجلان وفرج أحدهما حكم الاثنين في سائر الأحكام كما نقلوه عن ابن القطان وأقروه وظاهر أن تعدد غير الراس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل حيصة كان تام دون الآخر كما كذلك (تنبيه) سكت عن ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن انفصالهما فحرم بالجميع ثم أراد أحدهما تقديم السعي عقب طواف القيوم والآخر تأخيره إلى ما بعد طواف الزكرك في المنجبال وهل إذا فعل أحدهما ما زعمه من الأركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول وموافقته المشي والركوب معه إلى الفراغ أيضاً ولأجل يلزم كلان يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة سواء أوجب عليه نظير ما وجب على صاحبه أو لا ضاق الوقت أم لا فاجبت بقوله الذي يظهر من قواعدنا أنه لا يجب على أحدهما موافقة الآخر في فعل شيء أرادهما ينحصر أو يشاركه الآخر فيلأن تكليف الإنسان بفعل لأجل غيره من غير نسبة لتقصير ولا لبس فيه منه لا نظير له ولا نظر لضيق الوقت لأن صلاتهما ما (٣٩٧) لا يمكن لأن الفرض تخالف وجبهما فان

قلت لم لا يجزى به ولزم الآخر بالاجرة كما هو قياس مسائل ذكرها هلمت تلك ليست نظير مسئلتنا لأنها ترجع إلى حفظ النفس تارة كمرضة تعينت والمال أخرى كوديع تعين ومأنتا إنما هو أجرة محض عبادة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر فيما كان قلت عمدنا الإيجاب بالاجرة للعبادة كتعليق الفاتحة بالاجرة قلت يفرق بان ذلك أمر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر بخلاف ما هنا فإنه يلزم تكرار الإيجاب بل دوامه ما بقيت الحياة وهذا امر لا يطابق فلم يتجه إيجابه فان فعلا الأمر للحاكم في شيء من ذلك اعرض عنهما إلى ان يصطلحا على شيء يتفقان عليه أخذنا ما ذكرناه وأخر العار به بل أولى فتمام ذلك فانه مهم

أى الآية نعت للاب على خلاف الغالب (قوله وارث) أى فرع وارث بخصوص القرابة (قول المتن أو اثنين من أخوة) سواء كانا شقيقين أو أباً ولأم أو مختلفين أما بن الجلال (قوله دون الوصف) كالكفر والرق ع (قوله ولأم مع جد) يعنى وأخوين لأم بدل الأخ للاب والشقيق أو المني وأخ لأم مع جد مع الشقيق المذكور فتمام اه رشيدى أى إذا الكلام في اثنين من الأخوة (قوله ولو كانا ملتصقين) الخ عطف على قوله وأن لم ير (قوله في سائر الأحكام) أى قصاص ودية وغيرهما اه معنى (قوله كما نقلوه عن ابن القطان) اعتمدته المعنى أيضاً (قوله وهل إذا الخ) والاولى تأخير هل إلى قوله يلزم الاول الخ (قوله والمشى الخ) عطف تفسير على قوله موافقة (قوله من غير نسبة لتقصير) لعله احتراز عن نحو تكليف زوج أفسد نسكها عدوانا بالخروج معها إقصاء نسكها (قوله ولا لبس الخ) لعله احتراز عن نحو تكليف ولأى حرم مولاه باحضار ملاعمال (قوله فيه منه) أى في الغير من الإنسان (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الأفعال (قوله فإذا اجتمع معها) أى مع الأم وقوله ولد المراد به ما يشمل ولد الابن (قوله وأخوان) أى وأختان (قوله فالحاجب لها الولد) انظر هل لتخصيص الحجب بالولد دون الأخوين فائدة اه عرش وبسطان الجلال في بيان الفائدة راجعه قول المتن ووجدة) وأرثه لأب ولأم اه معنى (قوله فأكثراً لمصاح) إلى الفصل في النهاية والمعنى (قوله اعلى) أى اقرب (قوله على الذى قبله) أى بنت الابن مع بنت الصلب (قوله بعض المذكورين) الخ عبارة المعنى وقدير الأب والجد بالتصنيف فقط وقد جمعنا بينهما وسيأتى بياناه (فصل في الحجب) (قوله في الحجب) إلى قول المتن وابن الأخ للابوين فى المعنى الأوله بخلاف المتن إلى المتن وإلى قول المتن والبنت في النهاية (قوله بالكلية) أى من الارث بالكلية (قوله وهو المراد) أى الحجب بالشخص أو الاستغراق اه عرش (قوله هنا) أى في هذا الفصل (قوله وسيأتى) أى في موانع الارث (قوله ومنه) أى اممر (قوله لانه مشبه به) أى في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء لمة كلمة النسب اه رشيدى (قوله ولو لا قولى الخ) عبارة المعنى ومن هنا يعلم ان قوله ولا ابن الابن مراده بان سفل كقدرته حتى ينظم مع هذا اه أى قول المصنف أو ابن ابن اقرب منه (قوله لم ينظم) أى لم يظهر الانتظام فربادته وان سفل منه على ارادة العموم بان ابن الابن اه سيد عمر (قوله هذه الصورة) أى ابن ابن ابن ابن ابن ابن (قوله ويحجبه أيضاً) عبارة المعنى فان قيل يرد على المحصر أنه يحجبه أيضاً وبأن ابنتان أجب بانه سيد كره آخر الفصل في قوله وكل عصبة يحجبه أصحاب فروض مستغرفة اه (قول المتن والجد) أى أبو الأب اه معنى

فإذا اجتمع معها ولدوا وولدوا وولدوا فالحاجب لها الولد فقط لانه أقوى (وجدة) فأكثراً لمصاح انه ^{بجائز} أعطاهما السدس وأنه قضى به للجدتين (ولبنت ابن) فأكثراً (مع بنت عماب) أو بنت ابن اعلى منها إجماعاً (ولاخت وأخوات لأب مع أخت لابوين) قياساً على الذى قبله (ولو احدم ولد لأم) ذكر أو أنثى وقدير ث بعض المذكورين بالتعصيب كما يعلم بما يأتي (فصل في الحجب وهو لوعة المنع وشرعاً منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو أماً بالشخص أو الاستغراق وهو المراد هنا الوصف وسيأتى والثاني حجب نقصان وقدر منه حجب الفرع الزوج أو الزوجة أو الابوين (الأب والابن والزوجة لا يحجبهم) من الارث حرماناً (أحد) إجماعاً لان كلامهم يدل للميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره بخلاف المقت فانه وان أدلى بنفسه لكنه فرع عن الذنب لانه مشبه به فقدم عليه (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبه الا الابن) إجماعاً باء كان لا دونه أبوه أو عمه لانه اقرب منه (أو ابن اقرب منه) كابن ابن ابن ابن ابن ابن (ولو لا قولى وان سفل لم ينظم استثناء نحو هذه الصورة ويحجبه أيضاً أصحاب فروض مستغرفة كابوين وبنتين (والجد) وان علا (لا يحجبه الا) ذكر (متوسط

بينه وبين الميت) إجماعا كالأب لأن كل من (٣٩٨) ادلى للميت بواسطة حبيته إلا أولاد الأم وخرج بذكر من ادلى باني فانه لا يرث

(قوله) (إلا أولاد الأم) أي فانهم يحجبونها من الثلث إلى السدس أم عرش وحق المقام أن يقول فانها لا تحجبهم (قوله) وخرج بذكر أخ) عبارة المغني لم يقيد المصنف المتوسط بالنذكر كما ذكره أيضا قالان من بينه وبين الميت أي لا يرث أصلا فلا يسمى حجابا أو لما عرفت متوسط ليتناول حجب الجد بانيه وما فوقه من الصور أم (قوله) فانه أخ) أي من ادلى باني وقوله حجابا أي يحجب (قوله) وأقرب منه) قال الفاضل الحنثي سم أن اريدا زيدا. أترجع إلى معنى أقوى أو ازيدا بقربا فقيه نظر إذ مسافتهم إلى الميت واحدة أم أقول يتعين جملة على الأول والمطلق تفسيرى وعبارة النهاية أى أو المغني لقوله بزادة قرب هو أى أغرب لانها مصرحة بالاحتمال الفاسد في عبارة الشارح والله أعلم سيد عمر أم ابن الجمل (قوله) ونعجبه أيضا الخ) عبارة المغني فإن قيل رد على المحصر أنه يحجب أيضا الخ ولا يصح أن يحجب عنه بامر أي من أنه سيد كذا أخر الفصل الخ لانه في هذه الصور لم يحجب أصحاب فروض مستغرة الخ يجب بأن كلامه فيمن يحجب بمفرده وكل من البنت أو بنت الابن والاخت لا تحجب الأخ بمفردها بل غيرهما أم (قوله) وإن كان حجابا الخ) برده عليه أنه ليس منه كما عرفت هو به بعد بقوله لأن الاخت وقوله لكنه لا يخرج الخ برده عليه أن الحاجب له أن كان هو الشقيقة فقط فليست أقرب منه بل مسافتهم إلى الميت واحدة وإن كان البنت وحدها أو المجموع فليست البنت وإن كانت أقرب حاجة للأخ من الأب لانها صاحبة فرض غير مستغرق وأما جاب ليس إلا أصحاب الفروض المستغرة على ما فيه فعلم من ذلك أن الأخ من الأب تحجبه الشقيقة إذا كانت عصبة مع الغير كما صرحوا به لا يرد ذلك على المتن لانه ليس في كلامه ما يفيد المحصر أم ابن الجمل (قوله) بأقرب منه) قال الحنثي سم فيه تأمل أم لعل وجه عدم إشعار المتن بهذا القيد أم سيد عمر (قوله) برده على تغييره الخ) كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة أن المحصر حاجته فيمن ذكر سم. رشيدى وقدمر عن ابن الجمل دفع الإيراد بأنه ليس في كلام المصنف ما يفيد المحصر (قوله) ولا يشمل الخ) أي خلافا ادعى شوله لى كادى بى فرض الشارح بهذا الرد عليه أم رشيدى (قوله) في مطلق من يحجب) الأولى من يحجب على الإطلاق وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشيدى (قول المتن) وولداى ذكر كان أو اثنى أم معنى (قوله) كاسم) أى الآية في شرح وفرض اثنين فأكثر من الأم ونذكر الفعل بتأويل القول (قوله) لانه أقوى الخ) عبارة المغني مع التناوب لانه يحجب أباه فهو أولى وجد لانه في درجة أبه فجاءه وان وابنه لانها يحجبان أباه فهو أولى أم وعبارة ابن الجمل مع التناوب وجد وإن علان وجهه مقدمة فيكون من القاعدة الثانية ويريد الأب بكونه حاجه إليه الذى هو الأخ لانه ادلى به فيكون حاجه إليه بالاولى فيكون من القاعدة الأولى أيضا وعلل في التحفة كون الجد يحجب به أنه أقوى منه فقد علمت بامر ما فيه وأنه ليس هناك اشتراك بين ابن الأخ والجد في جهة ولا قرب حتى نل بأن أقوى أم تحذف وقوله بامر يعنى به ما قدمه في أول الفصل من بأن ما ينشئ عليه باب الحجب من قاعدتين ومتعلقتهما راجعه فانه نفيس (قوله) لانه أقرب منه) عبارة ابن الجمل لأن جهته مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وقع في التحفة أى والنهاية التعليل بأنه أقرب منه وقد علمت أنما ننظر إلى القرب لا إلى البدل أو الاتحاد في الجهة ولا فالنظر إلى الجهة أم (قوله) ذكره في الخ) الضبط هنا بالعدد دون غيره (قوله) عن هذا) أى ولا الأب الأول وما يليه ولا الأب الثانى ولو قال في قوله ولا بى ويفيد أنه معطوف الخ) لكان أخصروا بولى (قوله) الأول) أى من قوله وابن أخ لا بون (قوله) لا على ما يليه) أى لا على لا بون من قوله وأخ لا بون. لو قال لا الثانى لكان أخصروا أوضح (لانه أقرب) عبارة النهاية والمغني لانه أقوى وعبارة ابن الجمل لانه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة

أصلا فلا يسمى حجابا كما علم من حده السابق (والأخ لا بون يحجب الأب والابن وابن الابن) وإن سفل لإجماع (و) الأخ (للاب) ينبغيجه هؤلاء) لانهم حجبوا الشقيق فهو أولى (وأخ لا بون) لانه أقوى وأقرب منه وبحجبه أيضا اخت لا بون معها بنت أو بنت ابن وهو وإن كان حجابا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجاب بأقرب منه فربما د على تغييره المذكور ولا يشمل قوله الاتى وكل عصبة تحجبه أصحاب فروض مستغرة لأن الاخت هنالم تاخذ إلا تصيبنا نعم إجاب ابن الرفعة بأن الكلام فى مطلق من يحجبه وكل من البنت أو بنت الابن والشقيقة لا تحجبه عند الإطلاق (و) الأخ) لا يحجب أب وجد وولد وولد ابن (وإن سفل ولو اتى الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم فسر الكلاله فى الآية التى فيها إرث ولد الأم كما مر بأنه من لم يخلف ولدا ولا ولدا (وإن الأخ لا بون يحجبه ستة أب وجد) وإن علا لانه أقوى منه وتيل يقاسم أب الجد لاستواء درجتيهما كالأخ مع الجد ويرد بأن هذا خارج عن القياس كما ياتى فلا يقاس عليه (وإن وابن أخ لا بون ولا ب) لانه أقوى منه وذكره

هذا ليرفع إيهام التكرار المحض عن هذا وما يليه وليقيدان قوله (والأب) هذا معطوف على لا بون التعليل الأول لا على ما يليه (يحجبه هؤلاء) ستة (وإن أخ لا بون) لانه أقرب منه (والم لا بون يحجب هؤلاء) السبعة (وإن أخ لا ب)

لأنهم أقرب منه (و) العلم (لاب يحجبه هؤلاء) الثانية (وعم لا يورن) كذلك (وإن عم لا يورن يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لا يورن) ابن عم (لاب يحجبه هؤلاء) العشرة (وإن عم لا يورن) كذلك ولا بد عليه أن كلام من العلم بقسميه يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جده مع أن ابن عم الميت وإن نزل يحجب عم أبيه وإن نزل يحجب عم جده وذلك لأن الكلام (٢٩٩) بقرينة السياق في عم الميت لاعم

أبيه ولا عم جده (والمعتق يحجبه عصبة النسب) أجماعاً لأن النسب أقوى ومن ثم اقتص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها (والبنات والأم والزوجة لا يحجن) حرماناً أجماعاً (وبنت الابن يحجب ابن) مطلقاً لأنه أبوها أو عمها (أو بنتان إذا لم يكن معهما يعصبا) لأنه لم يبق من الثلثين شيء فأن وجد معها ذلك كاخيا أو ابن عمها أخذت معه الثلث الباقي تعصبا (والجدة للأم لا يحجبها إلا الأم) لا دلالة لها بها ولا كذلك الأب والجدة (و) الجدة (للأب يحجبها) الأب لا دلالة به وقال جمع مجتهدون لا يحجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبدالحق وغيره وقد تكرر وابن ابنها أو ابن بنتها حتى من ابنه في صورة هي أن تكون جدة من جهتين بأن يموت ابنها أو بنتها وترك ولداً متزوجاً بنته أو

التعليل بأنه أقرب منه فأولهم ولا السيد عمر بأنه أقرب منه (قوله) لأنهم أقرب منه (أي السبعة وإن الاخ لا يورن) لكن الأولى الأفراد كما سبقه لما يورن عليه من التكرار و منافاة مقصده من الاختصار السيد عمر عبارة ابن الجمل امان عد ابن الاخ لا يورن فلما تقدم فيهم من كون جهتهم مقدمة وكذا ابن الاخ لا يورن فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة التعليل بأنهم أقرب منه وقد علمت ما فيه اه (قوله) لذلك عبارة ابن الجمل اما فيما عد العلم لا يورن فلما تقدم فيهم واما فيه فلا نه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة ايضا التعليل بأنه أقرب وحيث ذكر فيرى فيه التاويل المار عن شيخنا السيد عمر اه (قول المتن وعم لاب) اما فيما عداه فلما تقدم واما فيه فلا نه أقرب منه اه ابن الجمل (قوله) لذلك اي لانه أقرب منه بالتاويل المار بالنسبة للعطوف وبدونه بالنسبة للعطوف عليه (قوله) بقسميه اي لا يورن ولا يورن (قوله) وابن عم أبيه عطف على ابن عم الميت (قوله) وذلك اي عدم الورد (قوله) أجماعاً إلى قوله وقال جمع في المغنى وإلى قول المتن والمفتة في النهاية إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقيق إلى والجدة وقوله بيقيناً (قوله) ووجوب النفقة اي في الجملة لانها لا تجب لغير الأصول والفروع من بقية الأقارب اه عـ قول اول وكذلك قيّد في الجملة معتبر فيما قبله وما بعده (قوله) ونحوها اي الثلاثة المتقدمة وما بعده (قول المتن والبنات الخ) شروع في حجب البنات وقدم الكلام على الذكر لشرهه اهان الجمل (قوله) أجماعاً لما مر في الأب والابن والزوج (قائدة) ضابط من لا يدخل عليه الحجب بالشخص كل من ادلى إلى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقة اه معنى (قوله) مطلقاً اي سواء كان معهما من يعصبا أم لا (قوله من الثلثين) أي الذين هما فرض البنات (قوله) ذلك اي من يعصبا (قوله) وابن عمها اي وان سفل (قوله) الثلث الباقي اي بعد الثلثين لذلك مثل حظ الاثنين (قوله) ولا كذلك الأب والجدة عبارة المغنى فلا تحجب بالأب ولا بالجدة (قوله) وقد تكرر اي الجدة للأب وقوله وان ابنها في الجملة حاله وقوله من ابنه متعلق بقوله تركت الضمير اي الحى الذى هو ان لا يورن او البنات (قوله) ان تكون اي المرأة (قوله) بنت عمته او خالته نشر على ترتيب الف (قوله) ويترك اي الميت الذى هو الابن والبنات (قوله) وله منها اي والحال ان ذلك الولد من زوجته التى هي بنت عمته او خالته (قوله) وأمها اي أم الأم (قوله) أم أمه اي فى صورتين معا (قوله) وأم أبيه اي فى الصورة الاولى وهى ان يموت ابنها ويترك ولداً متزوجاً بنته وقوله او أم أبيه اي فى الثانية وهى ان تموت بنتها ويترك ولداً متزوجاً بنت خالته اه سم (قوله) فترثه اي تراث الجدة العليا من ذلك الولد (قوله) من جهة كونه ابن بنت بنتها اي لانها من الجهة الاولى جدة لام وهى لا يحجبها إلا الأم والأم مفقودة هنا ومن الجهة الثانية أى يبقيا جدة لاب وهى لا يحجبها كل من الأب والأم والأب موجود هنا فيحجبها اه سم (قوله) لا من جهة كونه ابن ابنها اي الذى فى الصورة الاولى وقوله وان ابن بنتها اي الذى فى الصورة الثانية (قوله) أجماعاً إلى قوله والقربى من جهة امهات الأب فى المغنى إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقيق إلى والجدة وقوله بيقيناً (قوله) ادلت اي البعدى بها اي القربى (قوله) وقصر (الخ) مبتداً خبره قوله اصطلاح آخر (قوله) فالمنع اي على هذا القصر الذى هو اصطلاح آخر (قوله)

وأم أبيه وأم أم أبيه اي فى الصورة الاولى وهى ان يموت ابنها ويترك ولداً متزوجاً بنته وقوله وأم أم أبيه اي فى الثانية وهى ان يموت بنتها ويترك ولداً متزوجاً بنت خالته (قوله) من جهة كونه ابن بنت بنتها (الخ) اي لانها من الجهة الاولى جدة لام وهى لا يحجبها إلا الأم والأم مفقودة من الجهة الثانية جدة لاب وهى يحجبها كل من الأب والأم والأب موجود هنا فيحجبها (قوله) وقصر مبتداً خبره قوله اصطلاح (قوله) فالمنع اي على هذا

وأم أبى أبيه وأم أم أبيه فترثه من جهة كونه ابن بنت بنتها لا من جهة كونه ابن ابنها أو ابن ابن بنتها (والأم) أجماعاً ولانها أقرب منها فى الأمومة التى هان فى الارث (و) الجدة (القربى من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها كام أب وأم أم أب وأم أم وأم أم أم الأم لا كام أب وأم أبيه أو أب وقصر اتحاد الجهة على المدلية فالمنع فى المال الاخير للآقربة مع اختلاف الجهة اصطلاح آخر

غير ما في المتن هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجهة الذي كلام المتن فيه بدليل منافي قوله تحجب البعدى منها (قوله) لا كام أب) وقد يمنع دلالة منها على ذلك اسم (قوله) يناسبه) أى الإصلاح الآخر ما يأتى الخ أى قوله والقرى من جهة الأم الخ فإن ذلك قد اشتمل على عد الغير المدلية جهة أخرى وحكى في الصورة الثانية منه وهى قوله والقرى من جهة الأب الخ بأن القرى لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا إصلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجهة فيرد على قوله هنا والقرى من كل جهة تحجب البعدى الخ فلما نظرنا في ذلك إلى الإصلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقرى من كل جهة الخ لم يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه وفيه نظر لأن إن اعتبر الأدلاء في الاتحاد لم يصح إدخال قوله لا الخ في كلامه هنا وإلا كان ما يأتى وأراد عليه هنا وأما اعتبارنا في البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فاعلم الأقرب حمل كلامه هنا على اعتباره وأما تعدد الجهة فقبحا تفصيل اسم تحجب (قوله) لا تحجب) أى فيكون السدس بينهما نصفين أهمنى (قوله) كافى الجدة العليا) في التثنية به نظر يظهر بالتأمل وقوله فهى مساوية الخ فى المساواة نظر. على النظر السابق أى سيدعمر ولعل وجه النظر الأول أن بنت العليا المذكورة فى المهور السابقة مفرضة وموتها فليست بوراثة ووجه النظر الثانى أن الواسطة بين العليا والميت ثنتان وبين بنتها على فرض حياتها والميت واحدة فلا مساواة عبارة المعنى وصورتها لزوب مثلا بنتان حفصة وعمره وحفصة ابن ولعمره بنت بنت فتسكن ابن حفصة بنت بنت خالته عمره قاتت بولد فلا تسقط عمره التى هى أم أم أم الولد أما زيب لأنها أم أم أب الولد وهى ظاهرة (قوله) فى الصورة السابقة) أى فى قوله وقد تراث وابن ابنها أوز بنتها سى الخ أهعش (قوله) أم أم أم) لعل هذا فى الشق الثانى من الصورة السابقة وهو ما لومات عن بنتها وترك ولدا متزوجا بنت خالته الخ أما الشق الأول منها فيقال فيهم أى إياه اسم (قوله) كالأصل) عبارة النهاية والمعنى هى الأصل اه (قوله) بل يشتركان الأولى الثابت ولعل التذكير يتأويل الوارثين مثلا (قوله) وفارق هذا) أى القرب من جهة الأب ولعل التذكير يتأويل الوارث مثلا (قوله) بقوة قربتها) أى الام (قوله) ببقية بنتها) أى قربتها (قوله) حجبت) أى الام (قوله) بخلافه) أى الأب (قوله) لا تسقط الخ) بل يشتركان فى السدس قال فى شرح القصر الذى هو اصطلاح آخر غير ما هنا (قوله) غير ما فى المتن هنا) ولهذا أدخل فى اتحاد الجهة التى كلام المتن فيها بدليل منافي قوله تحجب البعدى منها قوله لا كام أب الخ وقد يمنع دلالة منها على ذلك (قوله) يناسبه ما يأتى) أى وهو قوله والقرى من جهة أمهات الأب كام أم أب تسقط بعدى جهة أبه الخ فإن ذلك قد اشتمل على عد غير المدلية جهة أخرى وحكى في الصورة الثانية منه وهى قوله والقرى من جهة أبه كام أم أم إيه لا تسقط بعدى جهة أمهات الخ بأن القرى لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجهة فيرد على قوله هنا والقرى من كل جهة تحجب البعدى منها ولما نظرنا في ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقرى من كل جهة تحجب البعدى فلا يرد عليه وهذا معنى قوله فلا يرد عليه وأعلم أنه تحصل من المقام أن غير المدلية تارة تكون القرى حاجبة للبعدى فيها وتارة لا وإن المصنف على تقرير ما قرره الشارح لم يعد غير المدلية من اتحاد الجهة على الإطلاق فى بعض الصور بدليل كلامه هنا وفيما سياتى لكن عد غير المدلية من اتحاد الجهة فى البعض دون البعض ليس له كبير معنى بل لعل الأقدم جعلها جهة أخرى مطلقا ويكون كلامه هنا فى اتحاد الجهة وكلامه الآتى وتفصيله في مع اختلافها على أنه لو عدت غير المدلية من اتحاد الجهة مطلقا لم يرد ما يأتى على ما أنه لا يحتج به يكون مقيد ما يأتى وأخصصه لأنه لا تاتى بين المطلق والمقيد ولا بين الخاص والعام فليتأمل (قوله) فلا يرد عليه) أى على قوله هنا والقرى من كل جهة الخ وفيه نظر لأنه أن اعتبر الأدلاء فى الاتحاد لم يصح إدخال قوله لا الخ فى كلامه هنا وإلا كان ما يأتى وأراد عليه هنا وأما اعتباره فى البعض دون البعض فلا دليل عليه في كلامه فاعلم الأقرب حمل كلامه هنا على اعتباره وأما تعدد الجهة فقبحا تفصيل (قوله) أم أم أم إيه) لعل هذا فى الشق الثانى من الصورة السابقة وهو ما لومات ابن بنتها وترك ولدا متزوجا بنت خالته الخ أما الشق الأول منها فيقال أم أم إيه (قوله) والقرى من

غير ما فى المتن هنا يناسبه ما يأتى فى شرح فى الاظهر فلا يرد عليه نعم أن كانت البعدى من جهة أخرى لم تحجب كافى الجدة العليا فى الصورة السابقة فإن بنتها التى هى أم الميت لا تسقطها لأنها أعنى العليا أم أم إيه فهى مساوية لها من جهة الأب فورثت معها لأن جهتها وليس لناجدة تراث مع بنتها الوارثة إلا هذه (والقرى من جهة الأم) كام أم (تحجب البعدى من جهة الأب كام أم أب) لأن لها قوتين قربها بدرجة وكون الأم كالأصل لتحقق نسبة الميت لها ولا كذلك الأب والجدات كفر عها والقرى من جهة الأب) كام أب (لا تحجب البعدى من جهة الأم) كام أم الأم (فى الاظهر) بل يشتركان فى السدس لأن الأب لا يحجبها فالجدة المدلية به أولى وفارق هذا القرى من جهة الأم لقوة قربتها ببقيتها ومن ثم حجبت جميع الجدات من الجهتين بخلافه والقرى من جهة أمهات الأب كام أم أب تسقط بعدى جهة أبه كام أم أم أم إيه أى أبى الأب والقرى من جهة أبه كام أم أم إيه لا تسقط بعدى جهة أمهات كام أم أم الأب على الاظهر أخذنا برواية أهل المدينة عن زيد لأنهم

كلها (كالاخ) منها فوجدوا من يحجبها بتفصيله السابق نعم الشقيقة والاب (٤٠١) لا بد منها فوجدوا من يفرق حث فرض لها

والتي لاب لها السدس مع الشقيقة في الاخ ليس كذلك ولا يرد للعلم به من كلامه (و) الاخوات الخالص لاب يحجبها (ايضا) شقيقة مع بنت لا تستقر اقبها (واختان لا يوين) لانه لم يبق من الثلثين شيئا وخرج بالخالص ما لو كان معها اخ لاب فيعصبين وباخذ الثلث هو وهما (والمعتقة كالمتق) فيحجبها عصبات النسب (وكل عصبة) لم تنتقل للفرض وهو غير ابن لما قدمه او لا انه لا يحجب (محجبه) استشكل تسمية هذا حجابا بما يرد انه لا مشاحة في الاصطلاح فاخذ شارح بقضية الاشكال ليس في محله (اصحاب فروض مستفرفة) للامام كزوج وام ولد وام عم لا شيء للام للخبز المتفق عليه الخوا الفراض باهلها فباقي فلاولي رجل ذكر وخرج بقولي لم ينتقل للفرض الاخ لا يوين في المشركو لاخت لا يوين اولاب في الاكدرية فكل منهما عصبة ولم يحجب الاستفراق لانه انتقل للفرض وان لم يثر به في الاكدرية (نتيجه) شرط الحجب في كل ما مر الارث فن لا يثر لمانع مما يأتي لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا ولا يحجب فكذلك الا في صور كالاخوة مع

الروض والقرني من جهة آباء الاب كام أي الاب لا يحجب الجد من جهة أمهات اب كاشتمله كلامه أي الروض واقتضاه كلام اصحابه لكن قال ابن الهائم الاصح خلافا لما فاعلم به الاكثرون ان في كل جهة تحجب بها ما هو من اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف ما يحجبها اه فدل ان الشارح غرر موافق على ما صححه ابن الهائم اه سم يحذف في ابن الجبال بذكر كلام ترح الروض مانصه وجرى على هذا ما صححه ابن الهائم غيره اه (قوله كالاخ) اي قول المتن يحجب في المعنى الا في ولد لا يرد الى المتن وقوله شقيقة الى المتن (قوله بتفصيله) فتحجب الاخ لا يوين لاب ابن الابن وتحجب الاخ لا يوين لا واما لا يوين والاخت لا يوين باب وجد وولد وفرع ابن وارث اه معنى (قوله فروض مستفرفة) كزوج وام ولدها وقوله حيث فرض لها اي للشقيقة اولاد الاب النصف وتعمل المسئلة الى تسعة اه ابن الجبال (قوله والتي لاب الخ) عطف على الشقيقة الخ (قوله والاخ ليس كذلك) فانه يسقط في الاولى بالاستغراق ويحجب في الثانية بالشقيق (قوله لالعلم به من كلامه) اما الاولى فما يأتي ابن الجبال اي فصل ارث الحرثي واما الثانية فمن قوله السابق أي في الفروض ولاخت واخوات لاب مع أخت لا يوين معنى (قوله مع بنت) أو بنت ابن اه سم (قوله وخرج بالخالص الخ) هذا في مسألة المتن لا فيما زاده اه سم (قوله وباخذ الثلث هو الخ) اي للذكر مثل حظ الانثيين اه ابن الجبال (قوله وهما) الاولى وهن كأي ابن الجبال (قوله كزوج الخ) الى قوله الا في صور في المعنى والى الفصل في النهاية (قوله في المشركة) بفتح الراء وكسرهما اي في زوج وام او جدة واخوة لام وعصبة شقيق فاعلمنا من ستة للزوج النصف ثلاثا وللأم والأخوة السدس واحد والاخوة للام الثلث اثنان فلم يبق للعصبة الشقيق شيء وكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط الاستفراق الفروض لكن المشهور عن الامام الشافعي الذي قطع به الاصحاب التشريك بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم اولاد لا يوزعون الثلث بينهم بالسوية اه شنشوري (قوله في الاكدرية) اي في زوج وام او جد واخت شقيقة اولاب فاعلمنا من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فباخذه الجد وكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخوة لكن مذهبا كالمالكية والحنابلة ان يفرض النصف للاخت والسدس للجد حتى تعول المسئلة الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد ولاخت ثلاثة ولما كانت الاخوة لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته لحصته وتقسيم الاربعة بينهم الاثنا للذكر مثل حظ الانثيين اه شنشوري (قوله لمانع مما يأتي) اي في الموانع (قوله والحب) عطف على قرله لمانع (قوله يحجبون) ببناء المفعول وقوله ويردون ببناء الفاعل (قوله وولدها) اي الام عطف على الاخوة (قوله وفي زوج الخ) عطف على قوله في صور وعدم عطفه على الاخوة كإفدله بعض الشراح لعله لعدم استقلال الحاحب هنا في الحجب (قوله لا شيء للاخ) فللازواج النصف وللشقيقة النصف وللأم السدس ويسقط الاخ من الاب وهو مع الشقيقة حجابا لام الى السدس فهي محجوبة بمحجوب ووارث اه ابن الجبال اي وتعمل الستة اصل المسئلة الى سبعة

جهة آباءه كام أب أيه لا يسقط بعدى جهة أمهاته الخ في شرح الروض والقرني من جهة آباء الاب كام اي الاب لا يحجب الجد من جهة أمهات الاب كام ام الاب كاشتمله كلامه واقتضاه قول اصليه فلا عن البغوي فيه القولان يعني في مسألة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصح خلافا لما قطع به الاكثرون ان قربي كل جهة تحجب بعدها ولان الموجود من كلام البغوي حكاية القولين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلاف الاتحاد في الراجح منه قال ومن اكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيما صححه انتهى فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن الهائم (قوله مع بنت) اي او بنت ابن وقوله وخرج بالخالص الخ هذا في مسألة المتن لا فيما زاده

(٥١) - شرواني وابن قاسم - سادس

الجد ويحجبان به ويرد انها الى السدس في زوج وشقيقة وام واخ لاب لا شيء للاخ مع الشقيقة يرد ان الام الى السدس

(فصل) في اثار الاولاد اولاد الابن اجاعا وانفراد (الابن) المنفرد (يستغرق المال) بالعصبة (وكذا البنون) اجماعا (وللبنت) المنفردة عن بعضهما (النصف ولبنتين) كذلك (فصاعد الثلثان) كما مرود كر هنا تميموا وتوطئة لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) الا بقوا لاجماع وفضل المذكور اختصاصه بنحو النصرة وتجمل العقل والجهاد وصلاحته لامة القضاء وغير ذلك وجعل له مثالا لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد استغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج لانه قد لا يرغب فيها غالبا لانه يمكن لهامال (٤٠٢) فباطن تعالى حرمان الجاهلية لها (اولاد الابن) وان سفوا (اذا انفردوا) كأولاد الصلب

فيذكر اجماعا لتنزيلهم من انهم (فلو اجتمع الصنفان) اي اولاد الصلب واولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) وحده او مع انثى (حجب اولاد الابن) اجماعا (والا يكن منهم ذكر) فان كان الصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذي كور والذ كور والاناث) لاد كر مثل حظ الانثيين كأولاد الصلب (فان لم يكن منهم) (الانثى او اناث فلها او هن السدس تكلمة الثلثين اجماعا) والخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قضى به للواحدة وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا (واخذن) (الثلثين) لما سبق (والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشيء لاناات الخالص) اجماعا (الا ان يكون اسفل منهن) (او مساويين كاهنهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله يجعل قوله لولد الابن للجنس الصادق باخيرين وابن عمهم بل صرح بذلك في قوله

(فصل في اثار الاولاد) (قوله في اثار الاولاد) الى الفصل في النهاية الا قوله تنبيه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقد يدخل الى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستغرق) المال ولو عبر هنا وفيما سياتي بالتركيب لتشمل غير المال كان الاول اى معنى (قوله المنفردة عن بعضهما) عبارة المغنى الواحدة اى (قوله كذلك) اي المنفردتان عن بعضهما (قوله كما مر) اي في فصل اصحاب الفروض (قوله تميموا) اي للاقسام معنى (قول المتن بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقليل والكثير (قوله وهي لها) اي الانثى (قوله ولم ينظر اليه) اي الزوج اعش أى الاستثناء بالزوج (قوله وان سفوا) عبارة المغنى وان نزل اى وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) اي عن اولاد الصلب (قوله او مع انثى) عبارة المغنى او مع غيره اى ذكر او انثى (قوله والا يكن منهم) اي من اولاد الصلب (قول المتن لولد الابن الذي كور) فقط بالسوية بينهم معنى (قوله كأولاد الصلب) اي قياسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) اي من اولاد الابن اى معنى (قوله قضى به) اى بالسدس وقوله للواحدة أى وقس بها الاكثر اى ابن الجمل (قوله لما سبق) أى فصل اصحاب الفروض (قول المتن لولد الابن الذي كور) اي بالسوية نهاية معنى (قوله وقد يدخل) اي حكم المساوى فيما قبله اي في قوله والذ كور والاناث من قوله والباقي لولد الابن الذي كور الخ (قوله يجعل قوله لولد الابن) اي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باخيرين الخ) اي بنات الصلب (قوله بل صرح بذلك) اي بحكم المساوى (قوله الان بنات الخ) بدل من قوله الانثى (قوله ويصح كونه) اي الاستثناء (قوله مقصورا على من الخ) أى فوجود ذكر أسفل لا يمنع انهن يخلص هذا المعنى (قوله وحديث يختص الخ) لعل وجهه انه لو لم يختص المساوى بابن العم كان المعنى ولا شيء لاناات الخالص عن الاخ الا ان يكون معهن من في درجتهم من الاخ وابن العم واسفل ولا يخفى ما فيه من التناقض بالنسبة للاخ (قوله اشترنا الخ) اي بقوله او مساويين (قوله باين العم) متعلق بقوله يختص (قوله باين العم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخلص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن يخلص بهذا المعنى سم وابن الجمل (قوله وفيه ما فيه) اذ لا وجه للاختصاص فلا تخلو ظاهر العبارة عن الاشكال في المتصل فتعين المنقطع اى كرى (قوله وحيازته الخ) عطف على اسقاط عبارة المغنى اذ لا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكر ولا اسقاط من فوقه افراده بالميراث مع بعده الخ عبارة ابن الجمل لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر ولا يمكن اسقاط من في درجته وحيازته للباقي دونها فاخذت معه الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وفي التنازل بالاولى اى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوى اذا كان ابن عم اى سم وقد يقال المراد بالاخ مطلق القريب من الخواشي مجازا كما يؤيده تسمية بعضهم له

(فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد الى انه يكفها فلا تكون محتاجة لنفسها ايضا (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخلص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن يخلص بهذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع

الآتي الا ان بنات الابن يعصبن من في درجتهم أو أسفل (تنبيه) المتبادر من كلامهم ان المراد بالقرب بالخلص أن لا يكون معهن معصب مساو او انزل وعليه فالاستثناء منقطع لانهم مع وجوده لسن يخلص ويصح كونه متصلا يجعل الخالص مقصورا على من ليس معهن اخ وحديث يختص المساوى الذى اشترنا لدخوله بابن العم وفيه ما فيه (ذكر في عصبن) لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر واخواته مع بعده او مساواته فاخذ الواحد منه مثلى نصيب الواحدة منهن ويسمى الاخ المبارك (و اولاد ابن الابن مع اولاد الابن كأولاد الابن مع اولاد الصلب) في جميع ما مر (وكذا سائر المنازل)

فلكل ذى درجة نازلة مع أعلى منها حكم ما ذكر (وإنما يعصب الذكر النازل من في درجته) كاخته وبنت عمه، فإخذ مثلها استغرق الثلثان أم لا
وخرج بمن في درجته من هي أسفل منه فإنه يسقطها (ويعصب من) هي (فوقه إن لم يكن) (٤٠٣) لاشيء من الثلثين) كبنين وبنت

ابن وابن ابن اختلاف

ما إذا كان لها منهما شيء

كنت وبنت ابن وابن ابن

ابن فلها السدس وتسع

بؤه الثلث الباقي ولو كان

في هذا المثال بنت ابن ابن

أي كبت الابن (قوله بينهما) أي بنت ابن الابن

أي كبت الابن (قوله بينهما) أي بنت ابن الابن

قال الفرزيون ليس في الفراض من الخ أمعنى

﴿فصل في كيفية إرث الأصول﴾ (قوله وقدم انقروغ) أي في الفصل السابق (قوله لانهم أقوى) أي

بديل إن الابن قد فرض للاب معه السدس وأعطى هو الباقي ولأنه يعصب اخته بخلاف الأب أه عش

(قوله فقط) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله وعائلا) أي إلى خمسة عشر (قوله وأهها) فأوفى كلامه

مانعة خلو لا مانعة جمع أه نهاية (قول المتن والباقي الخ) أي وله الباقي وهو الثلث أو السدس أه معنى

(قوله أفراد الضمير) أي ضمير فرضهما (قوله وأن وجب الخ) أي أفراد الضمير مطلقا وإنما عبر بكلمة

الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام أن أو التوزيعية أي كأنها كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب

الأفراد هنا بل لا يجوز أن لم يقض ما ذكر (قوله لاقتضائه) أي الأفراد هنا على أن أو لمنع الخلو فقط

(قوله أنه) أي الأب (قوله عند اجتماعهما) أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الأب (قوله باخذ الباقي

الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء الفاسد عدل عن الأفراد الواجب أه كرى (قوله

بعد فرض أحدهما) أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذه بالعصبة

ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبسد السدس فرضا فليتام أه سم (قوله الأوان الخ) أي كقوله وان

الخ (قوله بناء على الخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبنى على الخ (قوله في حله) أي حل الضمير ونفسه (قوله

لم يسبق في هذين عطف باو) أي لم يسبق في إفادة هذين الارتباطين أي ارتباط البنت مع الأب

وارتباط بنت الابن مع الأب عطف باو وإنما هو في إفادة ارتباط بنت الابن مع البنت وبندفع ما لم هنا

(قوله عطف باو) بل ولا يغيرها (قوله على أنها الخ) أي هذا المبنى عليه أعني كون الضمير للأب والبنت

المبنى على أن الأب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف يجعل أو لمنع الخلو فقط في الحل بخلاف

ما إذا لم تدخل فيها أي يجعل أو لمنع الخلو واجمع معا (قوله ويصح شمول عبارته الخ) عبارة ابن الجلال

ويصح رجوع ضمير فرضهما للبنت وبنت الابن وحينئذ لا يصح أفراد الضمير وأن وجب بعد العطف

باو لأن محله مع صحة المعنى وهنا عتق لاقتضائه أنه عند اجتماعهما الخ (قوله فيصح ما قاله) أي بتمامه (قوله

ويرد عليه) على المصنف مطلقا أو يرجع الضمير إلى الأب والبنت أو بنت الابن أو إلى البنت وبنت

الابن قال ابن الجلال وجوابه أي الإراد المذكور أن المراد بقول الماتن إذا كان بنت الخلو فلا إيراد أه

أقول وقد يجاب أيضا بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة (قوله

المراد باختارته في الأسفل وفي المساوي إذا كان ابن عم (قوله من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله

لأن هذه لاشيء لها) فيه إشعار بأنها قد يكون لها في ذلك السدس مع أن قضية كونها في درجته أنها تأخذ

بالضمير مطلقا فليراجع

﴿فصل﴾ (قوله أو بعد فرضي البنت وبنت الابن^(١)) في هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذه

بالعصبة ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فتام له وقوله على أنها تدخل الخ أي يجعل أو

لمنع الخلو فقط (قوله لاقتضائه) فيه نظر فليتام (قوله ولم يسبق في هذين) أن كان المشار إليه الأب

بأخذ الباقي بعد فرض أحدهما وهو صحيح لا لقوله وآن إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقر في حله للأب والبنت أو بنت الابن ولم يسبق

في هذين (١) قول المحشي قوله أو بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا أه

بالغريب المبارك (قوله فلكل ذى درجة نازلة) كالولادان ابن الابن مع أولادان الابن (قوله فأخذ)
أي الذكر النازل من أولاد الابن وقوله ملثها أي الالتي التي في درجته منهم (قوله استغرق) (ببناء المفعول
وقوله الثلثان نائب فاعله عبارة المعنى فيعصبها مطلقا أو أفضل لها من الثلثين شيء أم لا أه (قوله فلها
السدس الخ) عبارة المعنى لم يعصبها إلا لفرضا استغنت به عن تعصبه ولا يقال تأخذ السدس
ويعصبها في الباقي لأن الجمع بين فرض وتعصب بجهة واحدة من خصائص الأب والجد أه (قوله أيضا)
أي كبت الابن (قوله بينهما) أي بنت ابن الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله قالوا الخ) أي
قال الفرزيون ليس في الفراض من الخ أمعنى

﴿فصل في كيفية إرث الأصول﴾ (قوله وقدم انقروغ) أي في الفصل السابق (قوله لانهم أقوى) أي
بديل إن الابن قد فرض للاب معه السدس وأعطى هو الباقي ولأنه يعصب اخته بخلاف الأب أه عش
(قوله فقط) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله وعائلا) أي إلى خمسة عشر (قوله وأهها) فأوفى كلامه
مانعة خلو لا مانعة جمع أه نهاية (قول المتن والباقي الخ) أي وله الباقي وهو الثلث أو السدس أه معنى
(قوله أفراد الضمير) أي ضمير فرضهما (قوله وأن وجب الخ) أي أفراد الضمير مطلقا وإنما عبر بكلمة
الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام أن أو التوزيعية أي كأنها كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب
الأفراد هنا بل لا يجوز أن لم يقض ما ذكر (قوله لاقتضائه) أي الأفراد هنا على أن أو لمنع الخلو فقط
(قوله أنه) أي الأب (قوله عند اجتماعهما) أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الأب (قوله باخذ الباقي
الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء الفاسد عدل عن الأفراد الواجب أه كرى (قوله
بعد فرض أحدهما) أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذه بالعصبة
ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبسد السدس فرضا فليتام أه سم (قوله الأوان الخ) أي كقوله وان
الخ (قوله بناء على الخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبنى على الخ (قوله في حله) أي حل الضمير ونفسه (قوله
لم يسبق في هذين عطف باو) أي لم يسبق في إفادة هذين الارتباطين أي ارتباط البنت مع الأب
وارتباط بنت الابن مع الأب عطف باو وإنما هو في إفادة ارتباط بنت الابن مع البنت وبندفع ما لم هنا
(قوله عطف باو) بل ولا يغيرها (قوله على أنها الخ) أي هذا المبنى عليه أعني كون الضمير للأب والبنت
المبنى على أن الأب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف يجعل أو لمنع الخلو فقط في الحل بخلاف
ما إذا لم تدخل فيها أي يجعل أو لمنع الخلو واجمع معا (قوله ويصح شمول عبارته الخ) عبارة ابن الجلال
ويصح رجوع ضمير فرضهما للبنت وبنت الابن وحينئذ لا يصح أفراد الضمير وأن وجب بعد العطف
باو لأن محله مع صحة المعنى وهنا عتق لاقتضائه أنه عند اجتماعهما الخ (قوله فيصح ما قاله) أي بتمامه (قوله
ويرد عليه) على المصنف مطلقا أو يرجع الضمير إلى الأب والبنت أو بنت الابن أو إلى البنت وبنت
الابن قال ابن الجلال وجوابه أي الإراد المذكور أن المراد بقول الماتن إذا كان بنت الخلو فلا إيراد أه
أقول وقد يجاب أيضا بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة (قوله

المراد باختارته في الأسفل وفي المساوي إذا كان ابن عم (قوله من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله
لأن هذه لاشيء لها) فيه إشعار بأنها قد يكون لها في ذلك السدس مع أن قضية كونها في درجته أنها تأخذ
بالضمير مطلقا فليراجع

﴿فصل﴾ (قوله أو بعد فرضي البنت وبنت الابن^(١)) في هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي يأخذه
بالعصبة ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فتام له وقوله على أنها تدخل الخ أي يجعل أو
لمنع الخلو فقط (قوله لاقتضائه) فيه نظر فليتام (قوله ولم يسبق في هذين) أن كان المشار إليه الأب

بأخذ الباقي بعد فرض أحدهما وهو صحيح لا لقوله وآن إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقر في حله للأب والبنت أو بنت الابن ولم يسبق
في هذين (١) قول المحشي قوله أو بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا أه

عطف بارع إنما تدخل في عبارة ومع شمول عبارة للثبت الابن فيصبح ما قاله ويرد عليه فرض البنين رتبة الابن فان له ما فضل عن فرضهما ايضا بالعصوبة للخبر السابق آنفا (وللام الثلث او السدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تسميا وتوطئة لقوله (ولها في مستلقي زوج او زوجة وابوين ثلث ما بق بعد الزوج) اصلها من اثنين للزوج واحد يتي واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق اقرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان (٤٠٤) وللام واحد ثلث ما بق (او الزوجة) اصلها من اربعة لان فيها ربعا وثلث ما بق منها يصح للزوج واحد وللام ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفاها لان كل انثى مع ذكر من جنسها مثلاها قال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تقر وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كما يأتي في العول للثالث كمالا لظاهر القرآن واجاب الاخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثليها عند انفرادهما فكذا عند اجتماع غيرهما معها اذ لا يتعلل بين الحالين فرق ولم يعبروا بسدس في الاول ورابع في الثاني نادبا مع ظاهر لفظ القرآن وزعم انه لا نادب مع مخالفة معناه ليس في محله لان المخالفة للدليل كاهنا واجبة فلتنذر مخالفة المعنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له نادبا ينادب وتلقبان بالفرارين تشديها لها بالكوكب الاغراي المضى لشهرتها بالفريريتين لانه لا نظير لها بالمعريتين

فان له ما فضل عن فرضهما) اي وعن السدس ايضا فرضا والباقي بالعصوبة وان اوهمت عبارة تخصيصه بالثاني فامل اه سيدعمر (قوله للخبر السابق الخ) اي في شرح وكل عصية بحجة اصحاب الخ (قوله) وذكر تسميا (الى الفصل في النهاية الاقوله وزعم الى قوله وتلقبان (قوله) اصلها من اثنين) مخالفت لما عليه الجمهور بل الاتفاق كافي الروضة من ان اصلها ستة وسياق اي في كلام الشيخ في فصل التصحيح والله اعلم اه سيدعمر عبارة المعنى فلزوج في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف والباقي ثلثه للام وثلاثة للاب واقل عدده نصف صحيح وثلث ما بق ستة فتكون من ستة فهي تاصيل لا تصحيح كسابق في الاصلين الواثنين اه (قوله) ومنها نصح اي من الاربعة تصح المسئلة (قوله) اي للاب وقوله ضعفاها اي الام اي اضيها (قوله من جنسها) اي بان كانا في درجة واحدة ونسأو با في الصفة اه عش (قوله) وخرق الاجماع مبتدا خبره قوله انما يحرم الخ والجملة اعتراضية (قوله) انما يحرم الخ اي فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله عنده) اي وقت انعقاد الاجماع (قوله) لها الثلث الخ (مقول قال (قوله) بتخصيصه) اي ظاهر القرآن اه رشدي (قوله) بغير هذين الحالين اي اللذين في المتن (قوله) عند انفرادهما اي الابوين (قوله) غيرهما يعني احد الزوجين (قوله) بين الحالين اي حال الانفراذ والاجتماع (قوله في الاول) اي في مسئلة الزوج وقوله في الثاني اي في مسئلة الزوجة (قوله) تادبا مع ظاهر القرآن فان ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها من السدس او الربع اه عش (قوله) وزعم الخ مبتدا خبره قوله ليس في محله (قوله) لان المخالفة الخ اي مخالفة ظاهر القرآن لاجل الدليل الصارف عنه (قوله) وتلقبان اي مستثنا المتن والتذكير بتاويل الحالين (قول المتن كالأب) اي عند عدمه (قوله) في جميع ما تقدم اي في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلا اه رشدي اذ الحالان الاولان سيقا في فصل الحجب والثاني سبق في هذا الفصل كانه عليه السيد عر ردا على سم (قوله) بينهما اي الفرض والتعصيب (قوله) فيما مر) اي في قول المتن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن الخ اي في نظيره (قوله) في هذه اي فيما مر من مسئلة جمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله) لويد اي الوصية المذكورة وصية لويد (قوله) ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر اه سم اقول يمكن ان يقال منشأ وهم المترض ما شتهر من ان السكوت في مقام البيان يقتضي الحصر فحيث افاد المتن ان الاب والجد يرثان بهما وهم ذلك الحصر فيها لکنه مدفوع بان المقصود بيان كيفية ارث الاصول لا بيان من يرث بهما وحيد لدل جواب الشارح على سبيل التنزيل والله اعلم اه سيدعمر (قوله) بمجهتين اي بالزوجية وبنو العم او الوالدة في الاولى وبالزوجية والوالدة في الثانية (قوله) في جميعها اي الفرض والتعصيب (قوله) كامر اي في فضل واليثة او بنت الابن فكان للاتقان يقول ولم يسبق في الاولين وان كان ذلك يجعله واحدة وما بعده لم يثبت قوله ولم يسبق فيما بعده وان كان لليثة وبنت الابن لم يثبت قوله ولم يسبق وهو ظاهر فامله (قوله) وخرق الاجماع وهو حال وقوله انما يحرم اي فلا اجماع حقيقة (قوله) في جميع ما تقدم هذا يوجب انقطاع الاستثناء الاتي اراد ما تقدم في هذا الفصل او اعم فلا قال في جميع احواله ليتمصل الاستثناء (قوله) ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر

لقضاء عمر رضي الله عنه فبهما بذلك (والجد كالأب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيما مر وقيل لا ياخذ في هذه الحجب الاب بالتعصيب ومن فواتد الخلاف في مالو اوصى بشئ مما يتي بعد الفرض او بمثل فرض بعض ورثته او بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى لزيد ثلث ما بق بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعل الاول هي لزيد ثلث الثلث وعلى الثاني ثلث النصف ولا يرد عليه جمع زوج هو ابن عم او معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب لانه بمجهتين والكلام في جميعها بمجهة واحدة (الان الاب يسقط الاخوات) ليست كامر (والجد يقاسمهم ان كانوا الابوين او لاب) كما ياتي تفصيله (والاب يسقط ام نفسه) لا لها تدلي به (ولا يسقطها) اي ام الاب (الجد)

لأنها لا تدلى به (والأب في زوج أو زوجة أو بين براد الام من الثالث الى ثلث الباقي ولا يردها الجدة) بل تاخذ الثالث كاملا لانه لا يساويها فلا يلزم تفضيلها عليه ولا يردها على حمرة أحد المعقوبين بحجة أخو المعقوب ابن أخيه وأبو المعقوب بحجة عمه لا نه سيذكر ذلك بقوله لكن الاظهر الى آخره وان الأب لا يرث معه إلا جدة واحدة والجدة يرث معه جدتان لانه معلوم من قوله والأب يدعى إلى آخره وأبو الجد من فوقه كالجد في ذلك وكل جد يحجب ام نفسه ولا يحجبها من فوقه فكل ماعلا الجدة درجة زاء معه جدة (٥٠٤) وارتفع يرث مع الجد جدتان ومع ابى الجد

ثلاث ومع جد الجد أربع وهكذا (والجدة السادسة) لما تقدم (وكذا الجدات) أى الجدتان فأكثر لان المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وفي مرسل أنه أعطاه ثلاث جدات وعليه إجماع الصحابة (ورث منهن أم الام وأمهات المدليات بنات خالص) كام أم الام وان علت اتفاقا ولا ترث من جهة الام إلا واحدة دائما (وأم الاب وأمهات كذلك) أى المدليات بنات خالص لما صرح عن ابى بكر رضى الله عنه انه قسم السدس بين أم الام وأم الاب لما قيل له وقد رث به الأولى اعطيت التي لو ماتت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها (وكذا أم أب الاب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن) يرثن (على المشهور) لانهن يدلن بوارث فمن كام الاب

الحجب (قوله لأنها لا تدلى به) عبارة المعنى لأنها زوجة الشخص لا يسقط زوجة نفسه فالأب والجدسيان فإن كلا منهما يسقط أم نفسه اه (قوله لا يساويها) أى في الدرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) أقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا يحذو في تفضيلها عليه لكان أنسب اه سيد عمر وسع عبارة النهاية والمعنى فلا يلزم تفضيلها عليها اه قال الرشيدى أى لا يلزمنا تفضيلها عليها فاللزم بمعنى الوجوب لا للزوم المطلق (قوله ولا يردها على حمرة الخ) يمكن دفعه ايضا بان ترتيب عصبات الوالام يسبق لذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سيد عمر (قوله وأبو المعقوب بحجة عمه) جملة حالة (قوله سيد كذا الخ) أى في فصل الوالو (قوله وان الأب الخ) عطف على قوله ان جد المعقوب الخ وقوله لانه معلوم الخ عطف على قوله لانه سيذكر الخ فهو من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد من غير تقدم الجور ولا يجوز الجور (قوله الاجدة واحدة) وهى التى من جهة الام وقوله ومن فوقه أى فوق الجد من آبائه (قوله كالجد) خبره وأبو الجد (قوله في ذلك) أى انه يرث معه جدتان (قوله فكل ماعلا الجدة درجة الخ) وفى المعنى هنا بسطوا إضاح تام حتى رسم هنا جدولا (قوله جدتان) أى أم الاب وأم الام وان علنا (قوله ثلاث) أى أم الاب وأم الام وأم الجد (قوله أربع) أى والاربعة أم ابى الجد (قوله لما تقدم) عبارة المعنى كما مر وذكرت توطئة لقوله وكذا الجدات اه وهى أحسن (قول المتن وكذا الجدات) سواء استوين فى الادلأه زادت احداهما بحجة اه معنى وقد مر فى الحجب مثال ذات الحيتين (قوله فى هذا الباب) أى باب الفرائض (قوله وفى مرسل) عبارة المعنى وفى مرسل ابى داود اه (قوله وعليه الخ) أى على ما فى المرسل (قوله اتفاقا) لو ذكره عقب ورث منهن كافى المعنى لظاهر رجوعه لكل من الاربع كان أولى (قوله لما قيل الخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد أثر) أى أبى بكر به أى بالسدس الأولى أى أم الام اه عرش (قوله اعطيت) وقوله لآتى منعت بفتح التاء (قوله لم يرثها) أى لانه ولد بنت وقوله ورثها أى لانه ولد ابن اه سم (قول المتن وأمهاتهن) انظر ما فائدته (قوله أى ارثهن) أو يقال أى من يرث منهن بل لعله أقرب الى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) أى على ما ذكر فى الضابط اه عرش

(فصل فى ارث الحواشي) (قوله فى ارث الحواشي) أى وما يتبعه كتعريف العصبه اه عرش (قوله وفى نسخ) الى الفصل فى النهاية الاقوله لوقيل الى المتن وقوله لثراخى الى المتن (عن الاخوة والاخوات) وانظر ما فائدته فى حق الاشقاء مع ان هالم لا يختلف بالافراد الاجتماع المذكورين اه رشيدى (قوله كل المال) أى اذا لم يكن معه أو معهم ذو فرض وقوله والباقي أى اذا وجد ذلك (قوله الذكر) بدل من المجتمعون أى ياخذ المجتمعون من الذكور والاناث الذكر منهم مثل حظ الانثيين (قوله هنا) أى فى

(قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) انظره فى الأولى هلا قال فلا يحذو فى تفضيلها عليه (قوله لم يرثها) أى لانه ابن بنت وقوله ورثها أى لانه ابن ابن (قوله أى ارثهن) أو يقال ان من يرث منهن بل لعله الأقرب الى عبارة الضابط (قوله كام ابى الام) فى شرح الفصول وأم ابى ام اب

(فصل) (قوله هنا) أى فى التشبيه لانه صار مخصوصا بما تقدم

لا كام ابى الام (وضابطه) أى ارثهن المعلوم من السياق ان تقول (كل جدة ادلت بمحض اناث) كام أم أم (أو) بمحض (ذكور) كام ابى الاب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كام أم أب (ترث من ادلت بذكرين اثنتين) كام ابى الام (فلا) ترث وحكى ابن المنذر الاجماع على ذلك (فصل) فى ارث الحواشي (الاخوة والاخوات لا بين اذا) وفى نسخة (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا كوالاد الصلب) فياخذوا احدا كثر كل المال أو الباقي والواحدة نصفه والثنتان فاكثر ثلثيهو المجتمعون الذكر مثل حظ الانثيين وقدم ان الابن لا يحجب بخلاف الشقيق فلا يردها عليه (وكذا انوا الاب) وانفردوا عن الاشقاء فياخذون المال كذا كراجماعا (الا) استثناء بما تضمنه كلامه

التشبيه لانه مخصوص بمقدمه **(قوله ان الاخوة الخ)** بيان لما الموصولة **(قوله ففتح الراء)** أى المشرک فيها الشقيق وولد الام على الحذف والايصال وقوله وقد تكسر عنى فاعلة التشريك مجازا لقول المتن وهى زوج الخ وتسمى هذه ايضا بخارجية والحجرية واليه لانها وقعت فى زمن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه فخرم الاشقاء فقالوا به ان ابانا كان حمارا السنانم ام واحدة فمشرک بينهم وروى كان حمارا ملقى فى اليم وبالمشربة لانه سئل عن اهل المنبر واصل المسئلة سنة وتصح من ثمانية عشر اذ لم يكن مع الاخ من يساويه فان كان معه اخت محبت من اثنى عشر ولا فاضل بيته وبينها ية قومعى **(قوله اوجة بنينى فاكثرا سم عارة شرح المنهج والجدة كام حكا اهاى لاسما اى لاسمى مشرکة بجيرى (قوله ام ذكورا وانانا) الاولى فقط او معهم اثنى تامل (قوله وانانا) اى بخلاف مالو كانوا كلهم انانا ام سم (قوله فياخذ) اى كل واحد من اولاد الابوين الذكور والاناث (قوله الذكور والانثى) اى من اولاد الابوين وقوله فى ذلك اى فى الاخذ كواحد من اولاد الام (قوله لاشتراكم الخ) تعليل لكل من قوله فياخذ الخ وقوله الذكور الخ (قول المتن ولو كان بدل الاخ الخ) ولو كان بدله خثنى فيقتدير ذكر تهى المشرکة تصح من ثمانية عشر كما و بتقدير انوته تعول الى تسعوى بينهما تداخل فصحان من ثمانية عشر والاضرفى حقه ذكر تهى حتى الزوج والام انوته ويستوى فى حق ولى الام الامران فاذا قسمت تفصل اربعة وقوة بينه وبين الزوج والام فان بان اثنى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام واحد انا ية ومغنى وشرحا الروض والمنهج **(قوله او مع اخته واخته)** عبارة لنها ية مع اخيه واخته ام وقوله واخته الاولى فاكثر **(قوله و من المناسبات وهما (قوله المشوم)** اصله مشوم ثقافت حركة الهمة الى الشين ثم حذفت الهمة فوزنه قبل النقل مفعول بعده مفعول امعش **(قوله واخنت الخ)** تعطف على اخ لاب وقوله او اخنت الخ الاولى فاكثر **(قوله وعالت)** اى الى تسعة او عشرة **(قوله فان كان الشقيق الخ)** لا يثنى ما فيه من القصور عبارة المغنى فان كان من اولاد الابوين ذكر ولو مع اثنى حجب اولاد الاب او اثنى فلم النصف والباقي لا اولاد الاب الذكور فقط والذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكن من ولد الاب الا اثنى او اناث فلها اولهن السدس تكملة للثنتين وإن كان ولد الابوين اثنتين**

(قوله ففتح الراء) أى المشرک فيها وقوله وقد تكسر أى على نسبة التشريك اليها مجازا **(قوله اوجة بنينى فاكثرا (قوله وانانا) اى بخلاف مالو كانوا كلهم انانا (ولى الام)** هلا زاد الشارحنا ايضا قوله فاكثر ويحاج بانة حاله على فهمه بما قبله وقد يقال فهلا حاله ايضا قوله وشارك الا ان يقال انه بالتصريح به على مثله فيا بعده لتلايقل عما تقدم **(قوله فى المتن ولو كان بدل الاخ)** قال فى شرح الروض ولو كان بدل العصبية فى المشرکة خثنى لا بوبين فيقتدير ذكر تهى المشرکة تصح من ثمانية عشر إن كان ولد الام اثنتين و بتقدير انوته تعول الى تسعوى بينهما تداخل فصحان من ثمانية عشر فيعمل بالاضرفى حقه وحق غيره والاضرفى حقه ذكر تهى حتى الزوج والام انوته ويستوى فى حق ولى الام الامران فاذا قسمت فضل اربعة وقوة بينه وبين الزوج والام فان بان اثنى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام واحد ام واعلم ان طريق العمل ان تقول بين المستلئين الثمانية عشر والتسعة تداخل فيكثرتى باكرهما فهى الجامعة والمراد ان الجامعة مثل الاكبر لان جامعة المستلئين غيرهما وانما كانت جامعة لا تقسمها عليهما والخارج من قسمتها على الثانية عشر جزء سهم مستلئها وهى واحد على التسعة جزء سهم مستلئها اثنان فى لشيء من احداهما باخذ مضر وبافى جزء سهمهما ثم يعامل من يختلف ارته بالاضرو ووقف الباقي فلزوج من مسئلة التسعة ثلاثة فى اثنتين يستوفى من مسئلة الثمانية عشر تسعة فى واحد بتسعة فيعطى السنة الاقل معاملة بالاضرو للام من مسئلة التسعة واحد فى اثنتين بائنتين ومن مسئلة الثانية عشر ثلاثة فى واحد بثلاثة فتعطى الاثنتين الاقل معاملة بالاضرو لكل من ولى الام من مسئلة التسعة واحد فى اثنتين بائنتين ومن مسئلة الثانية عشر اثنان فى واحد بائنتين فارتها لا يختلف فلكل اثنان بكل حال ولاحتنى من مسئلة التسعة ثلاثة فى اثنتين يستوفى من مسئلة الثانية عشر اثنان فى واحد بائنتين فيعطى اثنان لانها بالاضرو ووقف الفاضل

ان الاخوات لاب كالاشقاء (فى المشرکة) ففتح الراء المشددة وقد تكسر وهى زوج وام اوجة وولدا ام فاكثر واخ فاكثر (لابوين) سواء كانوا ذكورا ام ذكورا وانانا (فيشارك الاخ) الشقيق فاكثر (ولدى الام فى الثلث) باخوة الام فياخذ كواحد منهم الذكر والاثنى فى ذلك سواء لاشتراكم فى القرابة التى ورثوا بها وهى بنوة الام وقيل يسقط الشقيق لانه عصبه ولم يلق له شىء ولو كان بدل الاخ لا بوبين (اخ لاب) وحده ام مع اخته واخته (سقط) دو ومن اجماعا لقد قرابة الام ويسمى الاخ المشوم او اخنت واخنت لاب فرض لها النصف ولها الثلثان وعالت كما لو كانت شقيقة او شقيقتان (ولو اجتمع الصنفان) اى الاشقاء والاخوة لاب فكا جتماع اولاد الصلب واولاد البه فان كان الشقيق ذكر احجبهم اجماعا واثنى فلها النصف او اكثرها الثلثان ثم ان كان ولد الاب ذكرا او مع اناث اخذوا الباقي للذكر مثل حظ الانثيين او اثنى او اكثر فلها اولهن السدس تكملة للثنتين ومع شقيقتين لاشىء لهما

إلا إن كان معها أخ يصبها ويصبى الأخ المبارك لابن أخ كقَالَ (إلا إن بنات الابن يصبهن من في درجتين أو أسفل) كأم (والأخت لا يصبها إلا أخوها) بخلاف ابن أخيها بل لكل له دونها والفرق أن ابن الأخ لا يصب (٤٠٧) اخته فعمته أولى وابن الابن يصب عنه فأخته أولى (ولو لأحد من

فأكثر فلها) ولهن الثلثان والباقي لولد الأب المذكور فقط أو الذكور والإناث ولا شيء للإناث الخالص منهم مع الأخنتين لا يوين فأكثر (قوله ذكر) أي ولومع أبي (قوله فلها) الأولى فلهن وأولها ولهن (قوله ذكر) كأن ينفى أن يزيد عقبه ليظهر ما بعده قوله فقط فله الباقي (قوله أولها) فيه ما مرنا (قوله لا شيء لهما) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في نالیه فليتام له سید عمر أقول بل الظاهر في الأول لها ولهن وفي الثاني معها أو معهن وفي الثالث يصبها وأولها من (قوله إلا إن كان معها أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنات مستدرك لا يأتي مع فرض ولد الأب المستثنى هذمه أنثى أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتام سمه رشیدی عبارة السید عمر قوله إلا إن كان أخ استثناء منقطع لأن الفرض انفرادها ولا حاجة إليه لأن حالة الاجتماع سبقت إلا إن قال ذكره وطئاً لما بعده والله أعلم اهـ (قوله لا إن أخ) عطف على قوله أخ من قوله إلا إن كان معها أخ رشیدی (قوله كأم) أي في فضل أرث الأولاد (قوله بخلاف ابن أخيها) عبارة المغني لا إن الأخ ولا إن العم فلو خلف شخص أختين لا يوين واختالأب وابن أخ لأب فلاختين الثلثان والباقي لابن الأخ ولا يصب الأخوات به به علم أن المراد بالكل في كلام الشارح كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فأكثر (قوله بل لكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت أي الأخت مع البنت أو بنت الابن أو بنات الابن فالباقي لها أي الأخت دونه أي ابن الأخ كسباً أي اهـ سم (قوله والفرق أن ابن الأخ أخ) وإيضاً لأن يسمى بأناحية أو مجازاً وابن الأخ لا يسمى أخاً وسكت المصنف عما لو اجتمع أخ لا يوين ولا بولأم وحكمهم أن للأخ لأم السدس والباقي للشقيق ولا شيء للأخ لا بولأم كان الجميع أنا ما كان للشيقة النصف ولت لأب السدس تسكيلة للثلاث ولت لأم السدس اهـ مغني (قوله كما مر) أي في فصل القروض (قوله لا إرواية) عبارة النهاية لا ما نقل عن ابن عباس شاذاه (قوله وهذا) أي استواء ذكوره وأنهم يميم قوله هذا إلى المتن في المغني (قوله تميز) أي أولاد الأم عن بقية الورثة (قوله والبقية) أي من الحصة (قوله مع من يدلون به) أي الأمام وكذا قوله وأنهم يحجبون من يدلون به أي الأم وقوله إن ذكرهم يدل بآتي أي الأم اهـ سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الأخصر أو بنت الابن (قول المتن الأخوات لأب) وكذا الأخ لأب كافٍ في الروض والمنهج اهـ سم عبارة المغني الأخوة والأخوات لأب كأيضاظم الأخ الشقيق (تنبيه) قال بدل الأخوات لأب أولاد الأب لكان أولى لبشمل ما قدرته اهـ (قوله أن انفرد) أي عبارة أنها يوق المغني المال عند الانفرد أو بإخذ ما فضل عن القروض وعند

وهو أربعة فإن بان أي أخذها وذكر أعطى الزوج منها لثلاثة أو لأم واحداً (قوله إلا إن كان معها أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنات فهو مستدرك لا يأتي مع فرض الأب المستثنى هذمه أنثى أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتام (قوله بخلاف ابن أخيها) شامل لابن أخيها لا يها أو منحصر فيه (قوله بل لكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو بنات الابن فالباقي لها دونه كسباً (قوله مع من يدلون به) أي وهي الأم وكذا قوله وأنهم يحجبون من يدلون به أي وهي الأم (قوله في المتن والأخوات لا يوين أخ) عبارة الفصول وشرحه الشيخ الإسلام الأخ من الابوين أو من الأب حال كونها عصبية من غيرها تتحجب من تحجبه أخوها لأنها في درجته فتجب عنها الأخوة والأعمام وبنيهم والشيقة تحجب الأخ لأب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فإنها لا تتحجب من تحجبه أخوها اهـ فالأخت لأب مع البنت أو بنت الابن أو بنات الابن تحجب ابن أخيها وسبياً بخلاف ما إذا كانت مع أختين شقيقتين فيقدم ابن الأخ عليها كاتقدم في الأخ بالباقي دونها (قوله في المتن الأخوات لأب) وكذا الأخ لأب كقَالَ في الروض فالأخت للابوين مع البنت أي أو بنت الابن أو معها تحجب الأخ للأب اهـ وعبارة المنهج فسقط أخت لا يوين مع بنت لأب قال في شرحه وتعبير يولد الأب لأعم من تعبيرة بالأخوات

اجتماعاً وانفرداً) فيستغرق الواحد أو الجمع المال أن انفرد أو لا أسقط ابن الشقيق ابن الأخ لأب (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الأم) من الثلث (إلى السدس) وفارقوا ولد الولد بأنه يسمى ولداً مجازاً مشهوراً

بل حقيقة وابن الاخ لا يسمى أخا كذلك (٤٠٨) (ولا يرثون مع الجد) إجماعا لانه كاخ والاخ يستعلم (ولا يهون اخواتهم) لأنهم

من ذوى الارحام لتواخي قريبهم مع ضعف الانوثة (ويستطون في المشرقة) اي اولاد الاخوة الاشقاء كما صرح به اصله وعلم بما مر أن اولاد الاب يستطون فيها فالولى ابناء الاشقاء المحببون لهم وذلك لأن ماخذ التشريك قرابة الام وابن وولد الام لا يرث وفي أن اولاد الاشقاء لا يحجبون الاخوة لاب بخلاف الانقاء وان الاخ لا يحجب ابن الشقيق وابنه لا يحجبه وان بنى الاخوة لا يرثون مع الاخوة إذا كن عصبات مع البنات بخلاف ابائهم وهذه الثلاثة علمت من كلامه كما يظهر بآدى تأمل (والعلم لا يوين اولاب) سواء علم الميت وعما يهوعم جده وهكذا (كالأخ من الجنتين اجتماعا وانفرادا) فيأخذ الواحدة فأكثر منهم إلى الابل او ما بقى ويقتط العلم الشقيق العلم للاب وهو يسقط بنى الشقيق ومرما يعلم من بنى الاخوة من الجنتين يحجبون الأعمام (وكذا أقياس بنى العلم) لا يوين اولاب فيحجب بنو العلم الشقيق بنى العلم لاب (وسائر) اي باقى (عصبة النسب) كبنى بنى الاخوة وبنى بنى العلم وهكذا فكل ابن منهم كايه وليس يعد بنى الأعمام عصبة وبنو الاخوات

اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لاب اه (قوله بل حقيقة) عبارة الهامية بل قبل حقيقة (قوله وفارقوا) اي اولاد الاخ (قوله كذلك) اي اخلا حقيقة ولا جازا مشهورا (قوله لانه) اي الجد كاخ بدليل تقاسمها إذا جمعا اه معنى (قوله اي اولاد الاخوة الخ) تفسير لضمير يستطون (قوله الاشقاء) اي بخلاف اولاد الاخوة لاب لأن الاخوة لاب وبنوهم سيان في السقوط في المشرقة لا يتصور المخالفة وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق سم معنى (قوله كاصرح به) اي باختصاص هذه المخالفة بأولاد الاخوة الاشقاء (قوله أصله) أي المحرر (قوله وعلم عامر) إلى قوله وذلك الخ لا يظهر له فائدة إذ لو أراد به الاعتذار عن ترك التقييد فلابد له أن يبيّن ما أراد به تعليل المنع فعدم مساعدة العبارة في عنه قوله وذلك لأن الخ لعل لذلك اسقطه المعنى (قوله ان اولاد الاب الخ) فيه ان هذا عين مأمرا لا علم منه (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن (قوله وابن وولد الام الخ) والاولى كافي للمعنى وهي مفقودة في ابن الاخ (قوله وفي ابن الخ) عطفت على قول المصنف في أنهم الخ عبارة المعنى تنبيه قد اقتصر المصنف بعمارة الرافعي على استثناء هذه الصور الأربع وزاد في الروضة ثلاث صور أخرى ثم ذكر مثل ما في الشارح إلى قوله خلاف آبائهم (قوله وإن بنى الاخوة) اي طلقا لا يوين اولاب وكذا قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) اي او بنات الابن او البنات او بنات الابن كمر (قوله خلاف آبائهم) يوم أن المراد ان آبائهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات وليس كذلك لأن الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا بد إذا وجد معها محجب بها ومع التي للاب المجتمع مع البنات عصبها بل المراد أنهم يرثون مع الاخوات المجتمع مع البنات بان يعصوبهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين سم ورشيدى ولو قدمه الشارح وذكره عقب المتن كافي للمعنى سلم عن ذلك الإيهام (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه الخ) اما الاوليان فعلمنا من فصل الحجب واما الثلاثة فن قوله انفا عصبه كالاخوة اي كاخوتهم فتكون الشقيقة كاخوها التي لاب كاخها فتذكر وتدر اه سيد عمر (قول اثنين من الجنتين) اي لا يوين اولاب (قول المتن اجتماعا وانفرادا) منصوب بيزع الخافض اي في الاجتماع وانفرادا على التمييز أى من جهة الاجتماع والانفراد اه معنى (قوله او ما بقى) أي بعد الفرض (قوله وهو) أي العلم لاب وقوله بنى الشقيق (قوله ومر) اي في فصل الحجب (قوله ما يعلم منه) وهو قول المصنف وعم لا يوين محببه هؤلاء وابن اخ لاب وعم لا يحببه هؤلاء وعم لا يوين اه فادخل في هؤلاء الاولى ابن اخ لا يوين وفي الثانية ابن اخ لاب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة المعنى فان قيل رد على المصنف بنو الاخوات التي هن عصبه مع البنات مع ان بنهن ليسوا مثلن وهن من عصبه النسب اجيب بان الكلام في العصبه بنفسه اه (قوله بل يتأمل الخ) هذا إن جعل سائر معطوفا على بنى العلم كما هو الظاهر فان عطفت على العلم تعين دفعه بما سبق من ان الكلام في العصبه بنفسه والله اعلم اه سيد عمر (قوله ان اولادهن) اي الاخوات العصبه (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) إذ ليسوا من عصبه النسب

اه (قوله أي اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة للاب لأن اباءهم يستطون في المشرقة فهم كابائهم في السقوط فلا يتصور الحكم بمخالفتهم لابائهم في ذلك وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق (قوله بخلاف آبائهم) كذا قالوه وقد يسبق إلى الفهم منه ان المراد ان اباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات ولا ينبغي ان يكون مراد الان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا بد إذا وجد معها محجب بها او وجد مع التي للاب الموجودة مع البنات عصبها بل المراد أنهم يرثون مع الاخوات الموجودة مع البنات بان يعصوبهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه) الاولى والثانية من هذه الثلاثة علمنا من فصل الحجب والثالثة علمت بالنسبة لبنى الاخوة للاب من قوله هنا كل منهم كايه مع قوله فتسقط اخت لا يوين وبالنسبة لبنى الاخوة لا يوين (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) اي ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوى

العصبه ليسوا امثالهم ولا يرثونه لان الكلام في العصبه بنفسه بل يتأمل أن اولادهن خرجوا بقوله عصبه النسب يتدفع الإرادة من أصله بل

(والعصبية) بنفسه وبغيره
ومع غيره وهو يشمل الواحد
والممتد والذكر والانثى
(من ليس له سهم مقدر)
حالة تعصبه من جهة
التعصب (من المجمع على
توريثهم) خرج بمقدرو
الفرض وبما يذه ذوو
الارحام بناء على ان من
ورثهم لا يسهم عصبية
وفيه خلاف بل على مذهب
أهل التنزيل ينقسمون إلى
ذوى فرض وصدمات
ودخل في الحد بمراعاة
قولنا حالة تعصبه إلى آخره
البنات مع الابن والاخت مع
البنات والاب والجدوان
العم الذى هو اخ لام وزوج
فان أخذهم للفرض ليس في
حالة التعصب ولا ينافي
ما قررته من شمول الحد
للسلالة تقريره ما يخص
بالعاصب بنفسه أو بنفسه
وبغيره وهو قوله (فيرث
المال) الخلف كله إذ لم يكن
معه ذو فرض لانهم قد
لا يلاحظون في التفرع
بعض ما سبق على ان الآخرين
يرث كل منها على حدة كل
أمال إذ لم ينظم امر بيت
المال وذلك للخبر السابق
فا بقت الفروض فلاولى
رجل ذكر (او ما فضل بعد
الفروض) أو الفرض
وهذا يعم الانواع الثلاثة

بل هم من ذوى الارحام اسم (قوله وهو الخ) جملة اذ تراخى دفعها ما يرد من أن التعريف يكون
للهامية والعصبية جمع عاصب (قوله يشمل الخ) قاله المازرى وتبعه المصنف وانكر ابن الصلاح اطلاقه
على الواحد لانه جمع عاصب ومعناه لغة قرابة الرجل لابه ومنهما قاله المصنف انه معنى (قوله) والذكر
الخ) لورثته الخلف هنا اكن ان نسب اذ هو تنصيص السابقة فلا تغايراه سيد عمر (قوله من جهة التعصب)
ينى عماله فمات له اهل سيد عمر (قوله وبما بعده) اى فى التثنية اسم (قوله ذوو الارحام الخ) زاد
المعنى عقب المتن قوله وغيرهم من ذوى الارحام ثم قال وادخلت في كلاما ذوى الارحام اذ لا حرج في
توريثهم مذهب اهل التنزيل كما مر فانهم ينزلون كلامهم منزلة من يدل به وهو ينقسمون إلى ذوى فرض
وعصبات اسم (قوله وفيه) اى فى تسميتهم عصبية (قوله ينقسمون الخ) قال رحمه الله تعالى عند قول المصنف
سابقا صرف إلى ذوى الارحام ما لفظه ارثا عصبية او فاما ما بيننا من التناقض اسم سيد عمر (قوله
ودخل في الحد بمراعاة الخ) اى دخل في قوله حالة تعصبه البنت والاخت المذكورتان إذ يصدق على كل
منها انه ليس له سهم مقدر حالة تعصبه وإن كان له سهم مقدر في حالة أخرى وبقوله من جهة التعصب
الاب والجدوان العم المذكوران كلامهم يصدق عليه انه ليس له نصيب مقدر حالة التعصب من جهة
التعصب وان كان له نصيب مقدر فيها من جهة الفرض اسم (قوله ليس في حالة التعصب) اى من جهة
التعصب اسم عبارة السيد عمر الظاهر زيادة اولاه من جهة التعصب فان كلامنا الثلاثة الأخيرة له
سهم مقدر في حالة التعصب لكن لا من جهة فلو اقتصرت على ما تركه كان اولى لانفاة عماد ذكره ولا عكس
كاسلف آنفا فتذكر والله أعلم (قوله للثلاثة) أى العصبية بنفسه والعصبية بغيره والعصبية مع غيره (قوله
او بنفسه وبغيره) يريد به ان الابن مع اخته يرثان جميع المال فيصدق ان العصبية بنفسه وبغيره ما اخذا
جميع المال زيادى اسم يجزى عبارة السيد عمر هذا قسم واحد مركب من عصبية بنفسه وعصبية بغيره
كالابن والبنات والاخ والاخت فيدفع المال كله والباقي لجموع الاثنين فبين ان العصبية قسما رابعا اى
بالنفسه ولا بغيره ولا مع غيره فمات له (قول المتن يرث المال) اى وما للحق به اسم (قوله إذ لم
يكن معه ذو فرض) وإن لم ينظم في صورة ذوى الارحام بيت المال اسم معنى وشرح المنهج (قوله لانهم
قد يلاحظون الخ) تعليل لقوله ولا ينافي الخ (قوله على ان الآخرين) أى العصبية بغيره فقط أو مع غيره اسم
سيد عمر (قوله الآخرين) بكسر الحاء عبارة النهاية الآخرين اسم قال عرشهما قوله وابن العم
الذى هو اخ لام وقوله او زوج اسم (قوله يرث كل منهما الخ) فيه انه ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه
اسم عبارة السيد عمر قوله على حدته الخ لا ينفى انه حينئذ ليس بصيته مطلقا فامل اسم (قوله وذلك
للخبر السابق الخ) تعليل للثمن اسم رشيدى اقول وعلى هذا كان حق ان يذكر بعد المعطوف (قوله
الانواع الثلاثة) أى العصبية بنفسه أو بنفسه وبغيره معا والعصبية بغيره والعصبية مع غيره عبارة المعنى
نتيجه قوله يرث المال صادق بالعصبية بنفسه وهو ما تقدم وبفسه وبغيره معا والعصبية بغيره من
البنات والاخوات غير ولد الام مع الآخرين وقوله او ما فضل الخ صادق بذلك وبالعصبية مع غيره
وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فلا يسأل لمن خال يستغرق المال اسم

الارحام (قوله وما بعده) اى فى المتن (قوله ودخل في الحد بمراعاة الخ) اى دخل بقوله حال تعصبه
البنات والاخت في الصورتين المذكورتين إذ يصدق على كل منهما انه ليس له سهم مقدر في حالة أخرى
وبقوله من جهة التعصب الاب والجدوان العم المذكوران فان كلامهم وان جمع بين الفرض
والتعصيب فيصدق عليه انه ليس له نصيب مقدر حال التعصب من جهة التعصب وان كان له نصيب مقدر
لا من جهة التعصب بل من جهة الفرض (قوله ليس في حالة التعصب) اى من جهة التعصب (قوله فى
التفرع) التفرع صادق بان ثبت المقرع للفرع عليه فى الجملة وقوله يرث كل منهما الخ فيه انه
ليس بالتعصب الذى الكلام فيه

﴿فصل في الارث بالولاء﴾ (قوله في الارث) إلى الفصل في النهاية إلا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله) فخرج (الخ) أي بقوله استمر الخ (قوله) رق) أي العتيق أه عش (قوله) وعقته) الاولى كما في النهاية اعنته من الافعال (قوله) مسلم) لم يظهر وجه التقيد به أه سيد عمر ولعل وجهه كونه على النص وإلا فقله نحو الذي (قوله) فإن الذي يرثه) أي المسلم أه عش (قول المتن) قاله) أي وما الحق به أه معنى (قوله) مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصر على الثاني لكان اخصر اذ هو صادق بالاول أه سيد عمر عبارة النهاية مطلقا شرعا وأحسا أه قاله عش قوله شرعا أي بأن قام به مانع أه (قوله) فالما) أي كله أو الفاضل (قول المتن) فلعصبته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبدان ماتت وتركتهما ابنا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه وطال جدافى الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى أه سم ويأتى عن ابن الجلال ما يؤفقه (قول المتن) لا لبنته) قال الزيلعي الحنفى في شرح الكونزولو مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا وبوضع مال في بيت المال وبهض مشاغنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا يطرأ على الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان أو القاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهر أو على هذا ما فضل عن فرض أحد الزوجين يرثه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليها اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية أه سيد عمر أه ابن الجلال (قول المتن) لا لبنته وأخته) أي ولومع أخوهم المعصين لهما نية ومعنى (قوله) لم ترث الاثنى (الخ) عبارة المعنى وورث الذكور دون الاناث كبني الاخ وبنى العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق اولى أن لا ترث لانها بعد منهما أه (قوله) صريح (الخ) عبارة المعنى كالصريح أه وعبارة سم ولعل مراده أي البقني بالصراحة الظهور لانه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوبة لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح أه بحذف (قوله) ثم مات) أي العتيق النصراني أه عش (قوله) ولعقته وأولادها) وكذلك لو اعتقه مسلم ثم ارثت أولاد المعتق مسلمون ثم مات العتيق ورثته أولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به مانع أه عش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله) فيقدم عندنا (الخ) إلى الفصل في المعنى إلا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله) ابن) أي للمعتق وكذا قوله فابجد (قوله) فجبد) هذا تفسير للبن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجلال ثم الجدد الاخ ثم الشقيق ثم الابن الشقيق ثم للاخ من الاب ثم للعم الشقيق ثم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم للاب ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن (الخ)

﴿فصل﴾ (قوله في المتن) فان لم يكن فلعصبته (الخ) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبدان ماتت وتركتهما ابنا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه وطال جدافى الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى أه جملة ما احتج به قول الرافعي للاصحاب عبارة ضابطه لمن يورث بولاء المعتق اذا لم يكن المعتق حيا وهي انه يرث العتيق بولاء المعتق ذكر يورث عصبته للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق وبصفة وهذا الضابط يخرج عنه عصبه المعتق قطعاً لأن المرأة ماتت وابن عم ولدها موجود لم يرثها اجماعا وقول الرافعي ايضا لا ميراث لغير عصبات المعتق الا لعقته ابيه أو جده ولا شك أن عصبه العصبه غير عصبه المعتق فدخلوا في هذا الثاني أه كلام السيوطي ولا شك أن قول المتن فلعصبته بنسب الخ يفيد ذلك ايضا (قوله) رد ما أورده البقني) قد يقال المتبادر من قوله لم يكن عدم وجوده مطلقا فأورده البقني هو ظاهر المتن ولعل مراده بالصراحة الظهور لانه قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوبة لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح نعم قد يمنع دلالة المتن على ما قاله البقني راسالان الذي افاد توقفه على موته هو اخذ المال لا ثبوت الولاء وهو غير اخذ المال

فبقية الحواشي كأم (لكن الاظهر أن أبا المتيقن لا يوين أو لا ب (وابن اخيه) كذلك (يقدمان على جده) هنا وفي النسب الجدي يشارك الاخ ويسقط ابن الاخ أما في الاول فلأن تهذيب الاخ يشبه تهذيب الابن لادلالته بالوقوفه مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صدعته الاجماع وأما في الثانية فتوة البوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب (٤١١) ويجري ذلك في نعم المتقن وأبناؤه

جده فيقدم عمه وابن عمه وفي كل علم اجتمع مع جد وقد ادلى ذلك العلم باب دون ذلك الجد وضعت في الروضة لتبين ما إذا كان للمتيقن ابناعم احدهما اخ لام فإنه يقدم وفي النسب يستويان فيما يبقى بعد فرض اخوة الام لانهما اخذوا فرضاهما لمصلحة التقوية وهنالا فرضها فتمحضت للترجيح (فان لم يكن له عصبية فليعتق المتقن ثم عصبته من النسب (كذلك) اي كالترتيب السابق في عصبية المتقن فان فقدوا فليعتق معتق المتقن ثم لعصبته وهكذا لم يثبت المال (ولا ترث امرأه ابولا ولا معتقها) ففتح التاء ومنه خلافا لمن اعترض المتن أبوها وأبناؤها إذا ملكته ففتح قهرا أو قهريه عنه عليها لا يخرجها عن كونها معتقها شرعا لان قبولها انبوه وشرائه بمنزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر (أو متبنا اليه بنسب) كابن ابنه وإن سفل (أو ولاء) كدقيقه وعتيق وعقبه وهكذا لان النعمة على الاصل نعمة على فروعه فلو اشترت

اه (قوله بقية الحواشي الخ) وهم اى الحواشي ما عدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب فالحواشي الاخوة والاعمام اه يجرى عن العزيزى وبظهر انه كان الاولى إسقاط لفظ بقية (قوله كذلك) اى لا يوين أو لا ب (قوله لما بين يقدمان على جده) اى فلا شيء له مع وجود احدهما اه عش (قوله أما في الاول) اى تقديم الاخ على الجد هنا وكان الاولى إسقاط في (قوله لادلالته بالبوة) اى والجدي بدل الابوة (قوله قياس ذلك) اى التعليل المذكور وكان الاولى ان يذكر هنا عقب قوله الآتي على الاب (قوله انه) اى الجد وقوله كذلك اى يستقط بالاخ (قوله لكن صدعته الاجماع) اى اجماع الصحابة يرضى الله عنهم على ان الاخ لا يستقط الجد ولا قياس في الولاة فصرنا الى القياس اه معنى (قوله وأما في الثانية) كان الانسب تذكر هذا وتأتي بعده اليه (قوله كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب) اى بان يرده من الثلث الى السدس (قوله ويجرى ذلك) اى الاظهر المذكور (قوله وابناؤه) اى عم المتقن (قوله واني جده) اى المعتق (قوله باب دون ذلك الجد) عبارة التصحيح وكثير شيخنا البكري بان ذلك الجد اه سم (قوله وضم في الروضة الخ) عبارة ابن الجلال وسينمى مع ما ذكر من الجد والاخ وابناؤه ابناعم الخ (قوله لتبينك) عبارة النهاية لذيك قال عش اى اخ المتقن وابن اخيه اه (قوله كانه يقدم) اى على اخيه الذي ليس فيه اخوة الام (قوله لانه) اى الاخ لام وقوله فرضاهما اى اخوة الام (قول المتن فان لم يكن له عصبية فليعتق المتقن الخ) هذا يفيد ما في ابن الجلال عن كتب كثيرة ما نصه ولا يرث له عصبية عصبية المعتق بحال إذا لم يكونوا عصبية المعتق فلو مات ابن المعتقة بعد ما عن أبيه وأعمه أو ابن عمه مثلاً ثم مات عتيقها وعتيق عتيقها عنهم فترثه الاقرب عصباتها كما خيرا فان لم يكونوا فليسلمين لاله عصبية ابناعم عند الشافعي ومالك وإني حنيفة والجمهور واضح الروايتين عن احمد إلا ان يكون عصبته عصبية لها فترثه من حيث كونها عصبته إلا من حيث كونها عصبية الابن اه (قوله بفتح التاء) اى يتخلط وهو من اعتقه اه معنى (قوله ومنه) اى من معتقه با خبر لقوله الاتي أبوها الخ (قول المتن اليه) اى الى معتقها (قوله كابن ابنه الخ) عبارة المغني وابن الجلال وشرح الروض والبهجة والمنهج كابنه (قوله ثم هو عبد) اى ثم اشترى أبوها العتيق عبدا (قوله عنها وعن ابن) اى عن بنته المعتقة يابو عن ابن له (قوله ثم عتيقه) اى عتيق الاب وقوله عنها اى البنت والابن (قوله معتقة معتق) فهي عصبية المعتق من الولاة (قوله والاولى) اى عصبية المعتق من النسب مقدمة اى على عصبته من الولاة ويؤخذ من ذلك ان ذكر الاب مثال ولا فغيره من عصبية النسب كالاخ والعلم يقدم عليها اه عش (قوله حيث قدوها) اى البنت وجعلوا الميراث لها (فصل في حكم الجد مع الاخوة) (قوله في حكم الجد) اى قوله واما هو في النهاية الا قوله له وجهه الى وقوله وقوله اه الى ويبنى وقوله واما هو الى المتن (قول المتن واخوات) الوافيه معنى او التي منع الحلو (قوله فقيه) اى في الاجتماع اى حكمه (قوله ان يقتحم) اى يدخل في غير روية (قوله جرائم جهنم) اى

بل هو سبب لا خذله إلا ان يقال توقف أخذه من الموت بدل على توقف سببه عليه وفيه نظر (قوله وفي كل عم الخ) عبارة التصحيح وكل عم مع جد ادلى ذلك العلم بان ذلك الجد (قوله وقد ادلى ذلك العلم باب الخ) عبارة كثر شيخنا البكري بان ذلك الجد (قوله في المتن إلا لمعتقها) اى فلا ترث عتيق ايها الغير العتيق لها مثلا (قوله كابن ابنه) عبارة شرح الروض كابنه (فصل في)

امرأة أباهما وعتيق عليها ثم هو عبدا وأعتقه فأتى الأب عنها وعن ابن مثلاً ثم عتيقه عنهما فغيره إلا ان دونها لانه عصبية معتق من النسب بنفسه وهي معتقة معتق والاولى مقدمة قبل اخطائي هذه اربعة فاقاض غير المتفقة حيث قدموها (فصل في احكام الجد مع الاخوة إذا اجتمع جد) وإن علا (واخوة واخوات لا يوين أو لا ب) ففيه خلاف منتشر بين الصحابة يرضون الله عليهم ومن ثم عدوا السلام فيه فغيره حتى قل عر وعلى رضى الله عنهم اجر وكم على قدم الجد اجر وكم على قدم النار قال على من سره ان يقتحم جرائم جهنم

بحر وجهه فليكن بين الجد والاخته وقال ابن مسعود سافر في عماشتم من ضالمك ولا تسالوني عن الجد لحياء الله ولا يباه والحاصل انهم اجتمعوا على انهم لا يسهطونه ثم قال كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يجتمعهم كالأب وذهب اليه ابو حنيفة واختاره جميع من اصحابنا وقال الائمة الثلاثة ككثيرين من الصحابة انه يقاسمهم على تنصيب فيه حاصله انه متى اجتمع معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقامتهم كاخ) لانه اجتمع فيه جثا فرض (١٢٤ ع) وتصب ووجهه خصوص الثالث مع الام باخذ مائتها والاخوة لا ينقصه ونهائين

السدس فرض جثا أن لا ينقصه

عن ضعفه والمقاسمة انه مستور معهم في الادلاء بالاب (فان اخذ الثلث فالباقي لهم) للذكر مثل حظ الانثيين ثم ان كانوا امثليه لكونهم اخوين او اخاواختين او اربع اخوات استويا ثم قيل يحكم على ماخوذه بانه الثلث فرضا وصححه ابن الهائم ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام ووجهه انه معها يمكن الاخذ بالفرض كان اولي لقوته وتقديم صاحبه قيل بل هو تعصيب وهو ظاهر كلام الرافعي رحمه الله واعتمده الزركشي قال وقد تضمن كلام ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا عليه انتهى لكن قول المتن السابق وقد يفرض للجد مع الاخوة صريح في الاول وقول السبكي رحمه الله لو اخذ بالفرض لاخذت الاخوات الاربع فاكثري في الصورة الثالثة الثلثين بالفرض لعدم تعصيه لهن ولفرض هن إذا كان ثم ذو فرض يجاب عنه بان تغليب اخذه بالفرض نظرا لما

أصولها وقهرها (قوله بحر وجهه) أي بخالصه (قوله لحياء) أي لا ملكه وقوله ولا يباه أي لا أضحكه كذا نقل عن السيوطي (قوله عماشتم) أي عن مسائل الخاء ع (قوله على انهم الخ) أي الاخوة والاخوات (قول المتن فان لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) أي لواله التي قال باقي في المعنى الا قوله ثم قيل الى اودون مثليه (قوله لانه اجتمع فيه جثا فرض الخ) فيه نظر من وجوه الاول ان محل اجتماع الجبهة فيه إذا كان هناك فرع اثني وارث وليس وجوده هنا كما هو فرض المسئلة والثاني ان من اجتمع فيه الجثن يرتبهما كسباقي لبا كثرهما الثالث ان فرضه الذي يرتب به إنما هو السدس إذ هو الذي يجتمع التعصيب ويحجب عن الثاني بان محل الارث بالجبهة إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجية وبثوة العم وارث الجد بالفرض والتعصيب بحجة واحدة هي الابوة اه بحجري (قوله انه مع الام) أي وليس معها غيرهما (قوله عن ضعفه) أي ضعف السدس اه ع (قوله والمقاسمة) عطف على الثالث (قوله استويا) أي الثلث والمقاسمة اه ع (قوله ثم قيل الخ) أي في حالة الاستواء (قوله وقيل بل الخ) مال الى المعنى وكذا النهاية عبارة لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله وقدي فرض) أي الثالث اه سم (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل اه سم وقال السيد عمر قوله صريح في الاول محل تأمل لانه لا عموم في عبارة لاقرية على إرادة هذه خصوصها بل يحتمل جامعا عليها وعلى ما إذا كان الثلث خيرا له فان اخذه له حجة بالفرض بالاتفاق وعليها مقابل لعل الثاني اقرب والله اعلم اه (قوله وقول السبكي) أي عملا للثاني (قوله في الصورة الثالثة) أي فيها إذا كانوا فوق مثليه (قوله لعدم تعصيه) لارثه بالفرض (قوله وفرض الخ) أي وليس كذلك كباقي في المتن آتيا (قوله المنصوص عليه) أي اخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظير ما يأتي في الاكدرية) فيه شيء إذ ليس هذا على نخط ما في الاكدرية (قوله ويبنى عليها) أي قول الفرض والتعصيب (قوله بجزء بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسب الجزء اعز ادعى نصيب الجد وإن قلنا بالتالي لم يكن ثم فرض فيؤخذ الجزء من اصل التركة اه ع (قوله اودون مثليه) وقوله او فوق مثليه كل منهما موقوف على قوله مثليه من قوله ثم ان كانوا امثليه (قوله لكونهم الخ) الاول بان يكون معهم اخوات او اخ (قوله الامثلة المذكورة) أي الثلثين والدون (قول المتن فله الاكثر) أي وان رضى بالانقص وقوله وثلث الباقي أي بعد الفرض وقوله والمقاسمة أي للاخوة والاخوات في الباقي اه ابن الجمل (قوله ان الاولاد) أي للبيت لا ينقصونه اه أي الجدة عن السدس (قوله وثلث الباقي) وقوله الاقوى والمقاسمة كل منهما عطف على السدس (قوله اخذت المال) أي فاذا خرج قدر الفرض مستحقا اخذت الباقي وكان الفرض تلف من المال اه معني (قوله وذوات الفرض معهم) أي المتصور وارثها معهم (قوله بنت) أي فاكثر وكذا يقال في بنت ابن ووجدة وزوجة (قوله فالسدس الخ) عبارة المعنى وشرح الروض وضابط معرفة (قوله لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور لا يتحقق بغير هذه الصورة ونحوها فدعوى الصراحة الاتية لا إشكال فيها وقوله وقدي فرض أي الثلث (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل (قوله نظير ما يأتي في الاكدرية) فيه شيء إذ ليس على نخط ما في الاكدرية فتأمل

فيه من جهة الولادة كالام المنصوص عليه فيها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التعصيب للاخوات نظير ما يأتي في الاكدرية بقرينة عليها ما لو وصي بجزء بعد الفرض اودون مثليه لكونهم اخنا او اخاواختين او ثلاث اخوات او اخاواختا فالمقاسمة خيرة له او فوق مثليه وذلك فيما عدا الامثلة المذكورة فالثلث خيرة له (وإن كان معهم ذو فرض فله) بعد الفرض (الاكثر من سدس) جميع (التركة وثلث الباقي والمقاسمة) وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة اولي وثلث الباقي انه لو فقد ذو الفرض اخذت الثلث المال والمقاسمة ما من تنزله منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بنت ابن ام جدة زوجة زوج فالسدس خبر له

في زوجه بنتين وجدوا أخا ثالث الباقي في جدته وجدوا خمسة أخوة والمقام في جدته وجدوا أخا (وقد لا يبق شي) بعد أصحاب الفروض (كثنتين وام زوج في فرض له سدس ويزاد في العول) إذ هي من اثني عشر وعات ثلثة عشر فيزاد له (١٣ ٤) إلى خمسة عشر (وقد يبق في سدس كثنتين

وزوج في فرض له ويعال)

إذ هي من اثني عشر بفضل

واحدین زاد علیہ آخر فتعال

بثلاثة عشر (وقد بقي

سدس کبنتین و ام) اصلها

سنة بفضل واحد (فيفوز)

به الجذ وتسقط الاخوة)

والإخوات (في هذه

الأحوال) لا لهم عصبية ولم

يَبْقَى بَعْدَ الْفَرَضِ شَيْءٌ وَلَوْ

تكان مع الجدة إخوة وأخوات

لا بوين ولا ب (فحم الجذ

ما سبق) من حير الامرين

حیث لا صاحب ارض
فی الارض

و تحیر الہیہ مع دی فرض
کمال انکسار و الا اعد

الصنفين المذكورين

من شمع عطفه شجر بار و هذا

بالله (ويعلم ما لا يعلمون)

عليه اولاد الاب في القسمة

أَيُّ يَدْخُلُوهُ مِنْهُ مَوْسِمٌ فَمَا إِذَا

كانت خبراله (فاذا اخذ

حصته فان كان في أو لاد

الابیون ذکر) واحد او

اکثر معہ انٹی او اکثر او

كان الشقيق ذكرًا وحده أو

انثی معاہدت او بنت ابن و اخ

لاب (فالباقى) فى الاولى

باقسامها (لهم) الذكر مثل

حظ الاثني عشر وفي الثانية له

وفي الثالثة لها اي تعصيا

لما من أنهما معها عصبية مع

وارث کا یہ حجب ان الام عن

الأكثر من الثلاثة إن كان الفرض نصفاً فإداه فالفلسمة أعطط كان الأخوة دون مثليه وإن زادوا على مثليه فثالث الباقي أعطط وان كانوا أمثليه استوى وقد تستوى الثلاثة وإن كان الفرض ثلثين فالفلسمة أعطط إن كان معه أخوة لإلا لله السدس وإن كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالفلسمة أعطط مع اخت أو اخ أو اختين فإن زادوا فله السدس اه **(قوله في زوجة وبنتين الخ)** مسئلتهم من أربعة وعشرين لأن فيها اثنا وثلثين للزوجة الثلثين لثلاثة للبنين الثلثان ستة عشر وللجد السادس أربعة وبنتين واحد والاخ اه عش **(قوله في جدوة وجد الخ)** مسئلتهم من ستة للجددة السدس واحد وبنتين خمسة على سقوتها خير للجد من المقاسمة والسدس فنضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للجددة سدسها ثلاثة وللجددة الباقي وهو خمسة يبق عشرة لكل اخ اثنان اه عش **(قوله بعد أصحاب الفروض)** الأولى بعد الفرض **(قول المتن كبتين وام وزوج)** أى مع جدوا أخوة اه معنى **(قوله اذى)** أى المسئلة **(قوله من اثنى عشر)** للبنين الثلثان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وبنتين لأم سهم اه معنى **(قوله ووعالت)** أى المسئلة بواحد قبل اعتبار الجد وقوله فيزادله أى يزداد في عمله لهاب السدس المفروض للجد اه ابن النحال **(قول المتن وقديقي دون سدس)** فاعل يبق ضمير عائدة على شئ السابق ومتعلق دون حاله منه فلا يتوهم أنها متصرفة وتجعل فاعلاً إلا لأضرورة تدعو لذلك اه سيد عمر **(قول المتن كبتين وزوج)** أى مع جدوا أخوة اه معنى **(قول المتن فيفرض له)** أى السدس للجد **(قوله يفصل)** أى بعد فرض البنين ثمانية وفرض الزوج ثلاثة وقوله واحد أى وهو أقل من السدس **(قول المتن كبتين وام)** أى مع جدوا أخوة اه معنى **(قوله يفضل)** بعد فرض البنين أربعة وفرض الأم واحد **(قول المتن في هذه الأحوال)** أى الثلاثة **(قوله من خير الأمرين)** أى المقاسمة وثلث جميع المال وقوله وخير الثلاثة أى المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع **(قوله مع ذى فرض)** أى وقد فضل بعده أكثر من السدس اه ابن النحال **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أن الكلام هنا في اجتماعهما بخلاف ما هناك اه معنى **(قوله عطف)** أى قوله لآب على قوله لآبوين **(قول المتن وبعد)** أى يحسب أولاد الآبوين بالرفع بخطه فاعل يعد عليه أى الجد أولاد الآب بالنصب بخطه مفعول بعد اه معنى **(قوله فيها)** أى القسمة وقوله لى للجد **(قول المتن حصته)** وهى الأكثر مما يسبق معنى **(قوله معه)** أى الذكر **(قوله وكان الخ)** عطف على كان من قول المصنف فكان **(قوله الشقيق)** عبارة النهاية البعض اه وهى أحسن **(قوله وأخ لآب)** عطف على قوله بنت وانظر ما فائدة التصريح بذلك مع أن الكلام في اجتماع الصنفين **(قوله بأقسامها)** أى الأربعة **(قوله أنها معها)** أى الأخت مع البنت أو بنت الابن **(قوله وحجابه)** أى الشقيق والأخ لآب الجد هذا مثال للثانية من الصور الثلاث المتقدمة من المقاسمة للشقيق إلى الثلث اه عش **(قوله مع أن أحدهما)** وهو ولد الآب الصادق بالأخ والأخت وقوله كما يحجبان الأم صادق بالأخ والأخت اه عش **(قوله كما يحجبان الخ)** أى قاياساً عليه **(قوله انه)** لى الجد وقوله كهى أى الأم **(قوله معه)** أى الجد وكذا ضميره **(قوله وكأناهم)** أى الأخوة **(قوله والآب يحجبهم)** أى والحال **(قوله وفارق)** إلى قول المتن إلا فى الأكدية فى المعنى لا فوله وعدم زيادة الواحدة إلى المتن **(قوله ما تقرر)** أى من أن الشقيق لما حجب ولد الآب فاز بحصته اه سم **(قوله)** أى الأخ لآب **(قوله اخ)** أى الشقيق وقوله عن اخ أى لأم **(قوله ولا**

الغير (وسقط أولاد الاب) كافي جدو شقيق وأخ لاب للجد الثالث الباقي الشقيق وحباه مع أن أحدهما غيروا ث كايحبجان الام عن الثالث بجامع ان له لادة كهي وكايحبهما مع ولداهما مع حبهما به وكأناهم ردونها الى السدس والاي يحبهم وباخذنا نقص من الام ومارق ما نفر راجتماع اخ لام مع جدو شقيق فان الجدهو الحاجب له مع انه لا يقو بحصته بان الاخوه جهة واحدة فجاز أن يوبأخ عن أخ ولا

كذلك الجدود والآخره وايضا ولد الاب (٤١٤) المعدود غير محروم ابد ابل قد يابخذ كياتي فكان لعدده وجه والاخ لام محروم باحد

أبدا فلا وجه لعدده (ولا) يكن فيهم ذكر بل تمحصوا انا فانناخذ الواحدة إلى النصف) أى النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لأب من خمسة ويصح من عشرة للجد أربعة وللشقيقة النصف خمسة أى فرضا بفضل واحد للأخ من الاب ودونه أخرى كجد وزوجه وأم وشقيقة وأخ لأب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لأنه ربع وعشر (و) ناخذ (الثلثان فصاعدا إلى الثلثين) أى الثلثين تارة كجد وشقيقتين وأخ لأب من ستة ولا شيء للأخ ودونها أخرى كجد وشقيقتين وأخت لأب من خمسة للشقيقتين ثلاثة وهى دون الثلثين وعدم زيادة الواحدة إلى النصف والثلثين إلى الثلثين يدل على أن ذلك تعصيب وإلا زيد وأعيى وظاهر أن هذا تعصيب بالغير وإن لم يأخذ مثيلا لها للعارض هو اختلاف جهة الجدود والآخره (ولا بفضل عن الثلثين شيء) لأن الجد لا يأخذ أقل من الثلث (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لأولاد الاب) كأم فيجد وشقيقة وأخ لأب (والجد مع اخوات

كذلك الجدود والآخره) فانهم جتهان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب الاخ اه معنى (قوله المعدود) أى على الجد (قوله كياتي) أى فى شرح إلى النصف وفى قول المصنف وقد بفضل الخ (قوله) والا يكن فيهم ذكر) أى ولا اثنى معها بنت أو بنت ابن اخذا مامرا انفا سيد عمر وسم ورشيدى أى فى شرح فاذا اخذ حصته الخ (قوله أى النصف الخ) أى ناخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة الخ) أى اصلها من خمسة عدد الرؤوس لأن الشقيقة تعد للأخ من الاب على الجد فيكون معه مثل ونصف فالمقاسة أحظ له فأخذ اثنين من الخمسة وناخذ الشقيقة نصفها ولا نصف لها صحیح فاضرب مخرج النصف اثنين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجبال عبارة عش قوله من خمسة وتصح من عشرة لأن فيها نصفها ومخرج اثنان فيضربان في عدد رؤوسهم وهو خمسة بعشرة للاخت النصف اثنان بالمقاسة وثلاثة تبلغ بهما النصف وللجد أربعة بالمقاسة للاخت والاخ ويفضل واحد بعد حصتها للاخ اه (قوله ودونه الخ) عطف على قوله النصف فيه جعل دون متصرفه مفعولا بلا ضرورة وهو خلاف المقرر فى النحو (قوله كجد وزوجه وأم وشقيقة الخ) فالمقاسة للأخوة فى الباقي بعد فرض الزوج وأم أحظ للجد والرؤوس خمسة فتضربها فى أصلها اثنى عشر تصح من ستين للزوج ربعها خمسة عشر وللأم سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للجد منها بالمقاسة أربعة عشر يبق واحد وعشرون ناخذها الشقيقة وهى دون النصف إذ هى ربع وعشر ولا شيء للأخ للاب ابن الجبال وعش وقوله اثنى عشر أى لأن فيها ربع الزوج وسدس الأم (قوله أى الثلثين) أى ناخذ الثلثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدد الرؤوس وان اعتبر مخرج الثلث فالمسئلة من ثلاث مخرج الثلث الذى يأخذه الجد (قوله ولا شيء للأخ) إذ بعد الشقيقتان الأخ من الاب على الجد فتستوى له المقاسة وثمك جمع المال فاذا اخذه كان الثلثان الباقيان للشقيقتين اه ابن الجبال (قوله من خمسة) أى عدد الرؤوس (قوله وعدم زيادة الخ) مبتدا آخره قوله يدل الخ (قوله أن ذلك) أى ما يأخذه الشقيقة واحدة أو أكثر (قوله تعصيب بالغير) وهو الجد (قوله لمن يابخذ) أى الغير وقوله مشاهى الشقيقة (قوله لأن الجد الخ) عبارة ابن الجبال لأن الجدة إذا لم يكن معهم صاحب فرض لا يأخذ أقل من الثلث وفيما إذا كان معهم صاحب فرض لا يبق بعد أخذ صاحب الفرض نصيبه والجد لا يحظ الأقل من الثلثين كاتقدم فلا شيء للآخره من الاب مع الشقيقتين اه (قوله كأم) أى أبا (قوله بينهن) عبارة المغنى بسببهن اه (قوله وأما هو) أى الجد وكذا الضمير فى قوله له وقوله لأنه وقوله فرجع (قوله كأم) أى فى قول المصنف فيفرض

(قوله وأن لا يكن فيهم ذكر) هلا قال اخذا مامسا قبل ولائى معها بنت أو بنت ابن ولعل لفهم ذلك ماسبق سكت عنه (قوله أى النصف تارة ودونه أخرى) لاجل ذلك عبر المصنف بقوله إلى النصف ولم يعبر بقوله فاخذ الواحدة النصف وكذا يقال فى قوله الاثنى إلى الثلثين (قوله وللشقيقة النصف) فى شرح الفصول لشيخ الاسلام وقوله للشقيقة النصف أى يجعل لها ابتداء من غير قسمته وهذا ما قال ابن البان أنه الصواب كاتفله عنه الرافعى وغيره لأن إدخالهم فى الحساب إنما كان لاجل نقص على الجد فاذا اخذ فرضه فلا معنى للقسمه وعن بعض الفرضيين أنه يجعل الباقي بينها وبين ولد الاب ثم يردون عليها قدر فرضها انتهى وفى شرح الرضى وقضية كلامه أن الأخت تأخذ ذلك بالفرض وهو ما صوبه ابن البان ولو كان مع الجد زوجة وأم وشقيقة واخ لأب اخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر ولا تاراد عليه وهذا يدل على أن ما تأخذه من هذه الصورة بالتعصيب وإلا لزيد وأدعيى وليرثه وقوله لا يفرض للاخت مع الجد إلا فى الاكدرية لكنه معارض بان ما تأخذه بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب كانت أما عاصبة بنفسها وهو باطل قطعاً وبغيرها فكذلك ولا لكان لها نصف ما لعصبتها أو مع غيرها فكذلك أيضاً لما مر فى بيان أقسام العصبية وقد مختار الثانى ويقال هذا الباب مخالف للغيره (قوله واخ لأب) المقاسة هنا خبر للجد (قوله لأنه ربع وعشر) أى لأن أصل المسئلة اثنا عشر لأن فيها ربع الزوج وسدس الأم وتصح من ستين والفاضل منها بعد الربع والسدس خمسة وثلاثون للجد منها أربعة عشر يفضل احدى عشرون للاخت وهى ربع الستين وعشرها (قوله فى المتن

(إلا في الاكدرية) قيل نسبة لا كدر الذي سأل عنه عبد الملك ما خطأ والذى ألفناه على أن مسردا وزوج الميتة أو بدلها أو كدر قوي الميتة وقيل لأن زيدا كدر على الاخت باعطائها النصف ثم أمر ترجاعه بعضه منها وقيل (٤١٥) لأنها كدرت عليه مذهبه فانه لا يفرض

للسدس ويزاد في العول اه معنى (قول المتن إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض بأنه يفرض لهافي مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك وأرداعا لحصرهم هذا فرجحه اه سم وأجاب ابن الجلال بأن محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بأن الفرض هناك أى في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الأخ لا بالجد (قوله عنها) أى عن تلك المسئلة (قوله أزواج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القاهها الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدرية لا اكدرية اه معنى (قوله فيها) أى الاكدرية (قوله لو عصبا) أى ابتداء ولا فهو يعصبا انتهاء كما يأتى (قوله نقص حقه) وهو السدس معنى عبارة الجبرى لأنه لو عصبا ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) أى الاخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أى نصيب الجد ونصيب الاخت (قوله ينقسم) أى يجمع نصيبهما الأربعة وقوله عليها أى الاخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنين عبارة أنها بقوم المغنى ولها الثلث فانكسر أى الأربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله أراد بالثلثين الأربعة التى ثلثا الستة لكن يرد عليه أن المقسم الأربعة التى من أجزاء الستة لا التى من أجزاء الستة وستان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغنى إلى التعبير بالثلث ولعلمنا إرادته ثلث التسعة فرض الاخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما أيضا نظرنا إلى أصل التصديق فضلا على الجد بتقصيص سهمها والله أعلم (قوله وقسم بينهما) أى وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) أى إذا لم يكن مع الشقيقة اخت لأب وقوله لا باخت أى لا أخذت أى الشقيقة (قوله ولم تزد) أى لا تعمل المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذنا السدس قضية الاقتصار على السدس أنه تعصيب اه سم (قوله اختها) أى التى لأب عليه أى الجد (قوله إذا لم يكن معها الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو كان بدل الاخت أخ سقط أو اختان فلام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

﴿فصل في موانع الارث﴾ (قوله في موانع الارث) أى قوله ولو خبر الحاكم في المغنى والى قول المتن لكن المشهور في النهاية قال ابن الجلال وهو أى الموانع جمع مانع وهو فى اللغة الحائل وفى العرف ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال الرافعى ويعنون بالمانع ما يجمع السبب من نسب وغيره ويجمع الشرط فيخرج للعان فانه يقطع النسب الذى هو السبب ويخرج استبهايم تاريخ الموت يفرق ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل لعدم الشرط ايضا وهو تحقق وجود المدلى عند موت المورث انتهى (قوله وما معها) أى من قوله ولو خلف حللارث الخ اه قوله الجبرى لكن مقتضى ما مر انفاعن ابن الجلال أن قوله ولو مات متوارثا الخ منه ايضا (قوله بنسب وغيره) عبارة المغنى ولا فرق بين الولاء والنسب على المصوص فى الام والخصص وغيرهما واجمع عليه اصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه وعندهم عبارة أن الجلال فلو خلف الكافرا ابنا مسلما وعمما او معتقا كافرا ورثة العلم او المعتق الموافقان في دينه دون الابن المخالف على المصوص حتى فى الولاء فى الام والمختصر خلافا للقاضى حسين فى الولاء حيث قال ينقل الارث إلى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) أى بين البخارى ومسلم اه عش (قوله على الثانى) أى عدم ارث الكافر من المسلم (قوله وفارق الخ) أى عدم ارث

﴿فصل﴾

لإلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض أنه يفرض لهافي مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل ذلك وأرداعا لحصرهم هذا فرجحه اه سم وأجاب ابن الجلال بأن محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بأن الفرض هناك أى في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الأخ لا بالجد (قوله عنها) أى عن تلك المسئلة (قوله أزواج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القاهها الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدرية لا اكدرية اه معنى (قوله فيها) أى الاكدرية (قوله لو عصبا) أى ابتداء ولا فهو يعصبا انتهاء كما يأتى (قوله نقص حقه) وهو السدس معنى عبارة الجبرى لأنه لو عصبا ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) أى الاخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أى نصيب الجد ونصيب الاخت (قوله ينقسم) أى يجمع نصيبهما الأربعة وقوله عليها أى الاخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنين عبارة أنها بقوم المغنى ولها الثلث فانكسر أى الأربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله أراد بالثلثين الأربعة التى ثلثا الستة لكن يرد عليه أن المقسم الأربعة التى من أجزاء الستة لا التى من أجزاء الستة وستان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغنى إلى التعبير بالثلث ولعلمنا إرادته ثلث التسعة فرض الاخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما أيضا نظرنا إلى أصل التصديق فضلا على الجد بتقصيص سهمها والله أعلم (قوله وقسم بينهما) أى وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) أى إذا لم يكن مع الشقيقة اخت لأب وقوله لا باخت أى لا أخذت أى الشقيقة (قوله ولم تزد) أى لا تعمل المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذنا السدس قضية الاقتصار على السدس أنه تعصيب اه سم (قوله اختها) أى التى لأب عليه أى الجد (قوله إذا لم يكن معها الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو كان بدل الاخت أخ سقط أو اختان فلام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

﴿فصل﴾

لإلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض أنه يفرض لهافي مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل ذلك وأرداعا لحصرهم هذا فرجحه اه سم وأجاب ابن الجلال بأن محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بأن الفرض هناك أى في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الأخ لا بالجد (قوله عنها) أى عن تلك المسئلة (قوله أزواج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القاهها الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدرية لا اكدرية اه معنى (قوله فيها) أى الاكدرية (قوله لو عصبا) أى ابتداء ولا فهو يعصبا انتهاء كما يأتى (قوله نقص حقه) وهو السدس معنى عبارة الجبرى لأنه لو عصبا ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) أى الاخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أى نصيب الجد ونصيب الاخت (قوله ينقسم) أى يجمع نصيبهما الأربعة وقوله عليها أى الاخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنين عبارة أنها بقوم المغنى ولها الثلث فانكسر أى الأربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله أراد بالثلثين الأربعة التى ثلثا الستة لكن يرد عليه أن المقسم الأربعة التى من أجزاء الستة لا التى من أجزاء الستة وستان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغنى إلى التعبير بالثلث ولعلمنا إرادته ثلث التسعة فرض الاخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما أيضا نظرنا إلى أصل التصديق فضلا على الجد بتقصيص سهمها والله أعلم (قوله وقسم بينهما) أى وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) أى إذا لم يكن مع الشقيقة اخت لأب وقوله لا باخت أى لا أخذت أى الشقيقة (قوله ولم تزد) أى لا تعمل المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذنا السدس قضية الاقتصار على السدس أنه تعصيب اه سم (قوله اختها) أى التى لأب عليه أى الجد (قوله إذا لم يكن معها الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو كان بدل الاخت أخ سقط أو اختان فلام السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

إلا في أخذها السدس وحدها إذ لو كان معها شقيقة مثلها حجب الأم وأخذنا السدس ﴿فصل﴾ في موانع الارث وما معها (لا يوارث مسلم وكافر) بنسب وغيره للحديث المتفق عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والاجماع على الثانى وفارق جواز نكاح المسلم للكافرة

بان مبنى ما هنا على الموالات لا موالاة بينهما بوجه واما النكاح فمن نوع الاستخدام وخبر الخاكيم وصححه لا يرث المسلم الزعراني إلا ان يكون عبده أو أمته مؤول بأن مافي يده للسيد كافي الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لانه سماه عبده على أنه أعل وأعز وأعزض المثنى بأن نفي التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفي كل (٤١٦) منه ما المصريح به في أصله ويرد بأنه عرف في ذلك على شرة الحكم فلم يبال بذلك لإيهام على أن

التفاعل بأن كثيرا لأصل الفعل كعاقبت اللص وبانه يوم انه لومات كافر عن زوجة حامل ثم اسلمت ثم ولدت لم يرث ولدها لانه مسلم تبعا لها وليس في محله لان العبرة بالاتحاد في الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره حيثئذ والاسلام هنا لما طارأ بعده ولما مورث مع كونه جمادا لانه بان بصيرورته للحويانية انها كانت موجودة فيه بالقوة ومن ثم قيل لنا جماد يملك وهو النطفة واعتراضه بان الجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا اى ولا خرج من حيوان والا لم يتم الاعتراض يرد بان هذا تفسير للجناد في بعض الابواب لا مطلقا فلا يرد (ولا يرث) زنديق وهو من لا يتدين بدن (ولا مرتد) حال الموت بحال وان اسلم لانه لامناصرة دينه وبين احدا له داره وبحث ابن الرفعة انه اذا اسلم خارق للاجماع قاله السبكي (ولا يورث) بحال بل ماله فيه ليت المال سواء ما اكتسبه في الاسلام والردة ارتد في صحته وامرضه وسيأتي في الجراح ان وارثه لولا الردة يستوفى قودطره (ويرث

المسلم من الكافر جواز الخ وهذا رد لما قال الجمهور القائل يارث المسلم من الكافر قياسا على النكاح (قوله بان مبنى ما هنا) ان بناء التوارث (قوله على انه) اى الخبر وقوله اعل اى فلا يتحجج به اه عش (قوله المصريح به في أصله) اى المحرر عبارة لا يرث المسلم الكافر وبالمعكس (قوله ويرد بانه الخ) هذا انما يفيد لادعى المعترض عدم صحة تعبير المصنف واما اذا ادعى اوضحة تعبير اى اصل منه كما هو المستفاد من المعنى فلا فاعمل لهذا عقبه بالجواب العلوى (قوله كعاقبت اللص) تأمل ما في هذا التثنية اللهم لان يجعل على النظر اى كما ان المعاملة تاتي لأصل الفعل وان كان الاصل فيها الاشتراك سيدعمر اه ابن الجلال في عش مثله (قوله) وبانه يوم الخ عطف على بان نفي التفاعل الخ والضمير راجع الى المتن ثم هذا الاعتراض وجوابه بيجريان في كلام المحرر ايضا (قوله وليس الخ) اى الاعتراض الثاني (قوله حيثئذ) اى وقت موت ابيه (قوله) ولما ورث) اى الخلق وقوله انها كانت الخ اى الحيوانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل انه نور ثم كان محلا (قوله قيل لنا جماد الخ) ولوقيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور ان الجماد قديمك كالمساجد سم اه سيدعمر وابن الجلال (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها إلا بعد موته لتبين انها ولده عند موته اه سم (قوله واعترضه) اى ما قيل (قوله اى ولا يخرج الخ) الانسب اى ولا يصير حيوانا اه سيدعمر (قوله ولا يخرج من حيوان) اى وهذا يخرج من حيوان فلا يكون جمادا اه سم (قوله والا) اى وان لم يرد قوله ولا يخرج الخ (قوله يتم الاعتراض) قديق يد المعترض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض بدون الزيادة كذا قاله المحشى وهو وجه سماه وقول الشارح ولا يخرج شامل للفصلات فيحتاج الى التقييد اه سيدعمر (قوله يرد الخ) خبر قوله واعتراضه (قوله زنديق) الى قول المتن لكن المشهور في المعنى لا لقوله ونقل المصنف الى قوله وتصوير الخ (قوله وهو من لا يتدين الخ) ويعبر عنه بمن يظهر الاسلام ويحشى الكفر وهما متقاربان اه النهاية اى والامداد وهو محل تأمل اه سيدعمر لعل وجهه ان بينهما عموما وخصوصا وجهان التقارب (قوله ولا يرد الخ) وكذا نصرائى تهود او نحوه اه معنى (قوله وإن اسلم) اى بعد موته اه معنى (قوله ويبحث ابن الرفعة انه اذا اسلم خارق الخ) في شرح الترتيب ولا يرث مرتدان اسلم قبل قسمة التركة خلافا لامام احد اه ثم رايت مخالفته في منتهى الارادات من فروع الحنابلة في قول التتحفة ويبحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرث مرتد ونحوه كيهودى وتصرو وإن اسلم بعد الموت اجماعا اه فيما نظر لما علبت ان الامام احمد قائل بذلك وحيثئذ فيبحث ابن الرفعة موافقا لما قاله الامام احد اه ابن الجلال (قوله والردة) اى وما اكتسبه في الردة (قوله وسيأتي الخ) عبارة ابن الجلال ولا فرق بين المال والقصاص وان استقر فوارثه لولا الردة لانه لا يستوفى ارثا كما نقله السبكي عن اصحاب اه عبارة عش قوله يستوفى قودطره اى تنفيا لا ارثا كما فيه قوله لولا الردة اه (قوله يستوفى الخ) اى بعد موته بالراية وقوله قودطره اى المقطوع في الاسلام مع المكافاة اه معنى وسم (قوله ونقل المصنف) مبتدأ خبره قوله سهو (قوله وتصوير ارث الخ) مبتدأ خبره قوله لظاهر (قوله فانه)

(قوله لاجماد يملك) قديقال لو قيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور أن الجماد قديمك كما في المساجد بانها تملك (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها إلا بعد موته لتبين انها ولد بعد موته وان كانت حيثئذ نطفة (قوله ولا يخرج من حيوان) اى وهذا يخرج من حيوان فلا يكون جمادا وقد يرد المعترض ان هذا حيوان بالقوة والمآل فيتم الاعتراض بدون هذه الزيادة (قوله وسيأتي في الجراح)

الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم) لان جمع ملل الكفر في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فاذا بعد الحق إلا الضلال اى ونقل المصنف في شرح مسلم عن الاصحاب ان الجريين في بلدين متحاربين لا يتوارثان سهو وقصو برارث اليهودى من النصرانى وعكسه مع أن المنتقل من ملة للملة لا يقرظا في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن احدا يوهى يهودى والآخر نصرانى فانه يغير بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعضهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا توارث بين حربى وذمى) او معاها داه وسمان

يلاذنا لاتنفاء الموالاة بينهما ويتوارث ذمي ومعاهدو مستان واحده ولا يلاذهم وحرى (١٧٤) (ولا يرث من في حق) وإن قل إجماعا

ولا نه لورث ملكة السيد وهو اجنبي عن الميت وإنما لم يقولوا بانه ثم تلقى سيده له بالملك كما قالوا في قبول قته لنحو وصية او هبة له لأن هذه عقود اختيارية تصح للسيد فابقاعها لقته إيقاع له ولا كذلك الارث وافهم المتن ان الحر يرث وإن استغرقت منافعه بالوصية وسبق ما فيه ثم (والجديدان من بعضه حريورث) جميع مملكة يرضه الحر لانه تام للملك عليه كالحر وافهم هذا ما باصله ان الرقيق لا يرث إلا في صورة هي كافر له امان جنى عليه ثم نقض الامان فبني واسترق مات بالسراية نتاقتد الدية لو ارثي بمجا بانهم إنما أخذوها نظرا للحرية السابقة لاستقرار جنائيا قبل الرق في الحقيقة لاستثناءه لا بالنظر لكونهم حالة الموت احرار او حق (ولا) يرث (قاتل) باي وجه كان وإن وجب عليه كالتقاضى يحكم به من مقتوله شيئا كان حفر بثر ابداره فوقع بها مورثه لاجبار فيه بقوى بعضها بعضا وإن لم تتخل من ضف نعم قال ابن عبد البر في بعضها ليس للقاتل من مقتوله شيء انه صحيح بالاتفاق واجمعوا عليه في العمد قبل وتقاطعت عليه الملل السابقة ولا نه

أى من أحد أبويه الخ وكذا تخمير أولاده (قوله يلاذنا) خلافا للنهاية كإبائى ولظاهر المعنى حيث أسقطه (قوله يلاذنا) كما قيده الصيرى قال في شرح الروض وقضيته انه لو عقد الامام الدية لطائفة فاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه سم زاد ابن الجمل وخالف العلامة الرملى في النهاية حيث قال وقضية إطلاقه كغيره انه لا فرق بين كون الذى بدارنا ولا هو كذلك كإفى الروض وما اقتضاه تنقيد الصيرى مردود باطلانهم اه (قوله يلاذهم) أى الكفار (قوله وحرى) غطف على ذى (قول المتن ولا يرث من في حق) مذكر أو مكاتب أو مبعضا أو أم ولد نه بامعنى (قوله وهو) أى السيد (قوله له) أى للوروث (قوله لنحو وصية او هبة له) أى للقتن متعلق بالوصية والهبة (قوله وافهم هذا) أى قول المصنف والجديد الخ (قوله ان الرقيق) لا يرث بيان لما فى الاصل (قوله أى إلى فى صورة) من كلام الشارح (قوله فقد الدية الخ) أى دية الجرح لادية النفس وإطلاق الدية عليهما باب التوسع عزيزى وعنائى ام يجرى عبارة المعنى فان قدر الارش من بعته لورثته اه (قوله وبجانب الخ) أى عن إيراد هذه الصورة على مفهوم المتن ومنطوق أصله (قوله إنما أخذوها) أى الورثة الدية (قوله جنائيا) أى الدية الاضافية من إضافة السبب إلى المسبب عبارة النهاية لاستقرارها بما قبل الرق اه (قوله بالنظر لكونهم) أى الورثة (قوله ولا يرث قاتل الخ) وليس من ذلك ما لو قتله بالخال او بعينه فيرث منه فيما يظهر اه عش (قول المتن ولا يرث قاتل) (فرع) سقاء دواء فان كان عارفا ورثه او غير عارف لم يرثه م ركذا فى حاشية سم على المنهج وفى شرح تحرير الكفاية لشيخ الاسلام إطلاق عدسقى الدواء من الموانع وهو الذى تقتضيه قاعدة الباب لان الضمان غير ملحوظ هنا واما التصيل فانما يناسب حكم التضمين انه فى النهاية قبل بحث الختان مشى على ضمان الطبيب وللمتطلب وإن مشى غيره على التفصيل بين الطبيب الحاذق فلا يضمن وبين غيره فيضمن اه اقول وكذلك اطلق ابن الجمل كون سقى الدواء ناعا عبارة ومنها إذا سقى الوارث مورثه الدواء او بطل جرحه على سبيل المعالجة إذا افضى إلى الموت اه وكذلك اطلقه شيخنا عبارة تو مثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كإفى شرح الترتيب اه (قوله باى وجه كان) عبارة النهاية وإن لم يضمن كان قتله بجنى لنحو قود او دفع صائل سواء كان بسبب ام بشرط ام مباشرة وإن كان مكرها او حاكما وشاهدا او مزكيا اه قال قاتل مستعمل فى حقيقته ومجازاه (قوله وإن وجب) أى القتل عبارة الشنورى ولو كان بغير قصد كئاثم ويجنون وطفل ولو قصده مصلحة كضرب الاب للابن للتأديب وبطله الجرح للمعالجة اه وقوله من مقتوله صلة برث اه سم (قوله كان حفر بثر ابداره) قضيته انه لا يرث سواء كان متعديا بحفرها أم لا وسبق فى كلامه هنا فى التنبيهات اشتراط التعدى (قوله لاجبار فيه الخ) تعليل للقتن (قوله أنه صحيح بالاتفاق) مقول قال (قوله واجمعوا عليه) أى على عدم ارث القاتل (قوله وتقاطعت عليه) أى عدم الارث فى العمد العدوان (قوله ولا نه) عطف على قوله لاجبار فيه عبارة شرح المنهج ولتهمة استعمال قتله فى بعض الصور سودا للبابى الباقي اه (قوله مطلقا) أى قتله عددا او بدونه كإفى النائم والمجنون والطفل (قوله أى باعتبار السبب) أى سبب الموت وهو القتل (قوله ويرث الملقى الخ) ولو فى

عبارة المصنف نه كولو ارثا مجروح مات بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح فى الاظهر يستوفى فريته المسلم وقيل الامام (قوله يلاذنا) كما قيده الصيرى قال فى شرح الروض وقضيته انه لو عقد الامام الذمة لطائفة فاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع دار الحرب قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه (قوله لاستقرار جنائيا) قد يقال الموجود قبل الرق لا يساوى الدية (قوله لا بالنظر الخ) كنى هذا خصوصا والعبرة بحالة الموت والانتقال والارث إنما ثبت حيث تدعى ان دعواه استقرار الجنابة قبل الرق مع اعتباره بأن سرائها بعد الرق تنوع (قوله وإن وجب) أى القتل

(٥٣) - شروانى وابن قاسم - سادس) لو ورت لاستعجل الورثة قتله فيؤدى إلى خراب العالم فاقضت المصلحة منع ارثه مطلقا نظرا لظنة الاستعجال أى باعتبار السبب فلا ينافى كونه مات باجله كما هو مذهب أهل السنة ويرث الملقى بقتله

ورأى خبر موضوع به على الأوجه لأن قتله لا ينسب إليهما بوجه لأن ماصدر عنها لا يختص بمعين حتى يقصد به بخلاف حكم الحاكم (وقيل إن لم يضمن وورث) لأنه قتل بحق وورده أن المعنى إذا لم ينضبط أنيط الحكم بوجه صف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالبا كالشقة في السفر وقصد الاستعجال هنا به بدفع ما قيل كالأشافي أن يكون ظاهر يعاضف هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله يضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل خطأ فان العاقلة تضمنته ورد بأنه مبنى على ضعف أن الدية تلزمهم ابتداء وقد يثبت القاتل أنه كان بحر حتم يموت هو قبله من الموانع الدور الحكمي كما مر آخر الأقرار (٤١٨) وكون الميت نيا قال عليه السلام نحن معاشر الأنبياء لا نورث ويحتاج لذلك عدم موت عيسى

عليه السلام على تينا وعليه وعلى سائر الأنبياء (تنبيهات) منها وقع في كلام الشيخين وغيرهما تنقيذ ما ذكر في الحفر بالعذوان فمن قتل مورثه بغير حفر جازم عليه كبرته وكذا وضع الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك وعن صرح به بذلك الماوردي وسبقه إليه ابن سريج فانها نقل عن أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله تعالى أنه لو أخرج كنيفا أو ميزابا أو ظلة أو تطهر بماء أو صب ماء في الطريق أو وقف دابة فيه قبالت مثلافات بذلك مورثه نوره قال وهذا كله مخرج على قياس قول الإمام الأشافي على معنيين أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك ما له فعله لم يمنع أن مورثه ليس له فعله أو كان متعديا فيه أو كان عليه حفظه كالسائق

والقائد لم يرته ولما نقل الإذري هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب أن المذهب أن كل مهلك مضمون عليه أو على عاقلة

معين نهاية وابن الجال (قوله ورأى خبر موضوع) أي أو صحيح أو حسن بالأولى أه عش (قوله لان ماصدر الخ) عبارة النهاية إذ قد لا يعمل به أه (قوله حتى يقصد به) أي يقصد المعين بماصدر منها (قول المتن إن لم يضمن) كان وقع قصاصا واحدا أه معنى عبارة ابن الجال بقصاص أو بدية أو بكفارة أه لانه قبل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك للمعنى أه معنى (قوله وورده الخ) قد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه أه سم (قوله أن المعنى الخ) أي المعنى المقصود للحكم وهو الذي يسميه الأصوليون علة الحكم بالحكم هنا منع الإرث والمعنى كون القتل عدوانا أه كردى (قوله كالشقة في السفر الخ) استشكله سم (قوله وبه) أي بالرد (قوله أن يكون ظاهريا) أي أخذنا بظاهر الحديث أه عش (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثة بلاشدوا سنده إلى ضمير القتل (قوله ليدخل فيه) أي في القاتل الغير الوارث أه كردى (قوله تضمنته) أي القتل خطأ (قوله وورده الخ) أي يجوز فيه الضم والفتح أه عش واجاب سم عن ذلك الرد بأن المصنف أراد الضمان المستقر كما هو المتبادر فلا رد به أه (قوله تلزمهم) أي العاقلة (قوله كان بحر حتم) أي مورثه (قوله يموت هو) أي الجارح قبله أه موت الجروح عبارة للمعنى ثم يموت الجرحا أه (قوله عدم موت عيسى) أي أو الحضر على القول ببنوته وإنه حي وهو الراجح فيها أه عش (قوله ما ذكر في الحفر) وهو قوله كان حفر بئرا بداره الخ في تمثيل القاتل أه كردى (قوله بالعذوان) متعلق بالتنقيذ (قوله فمات مورثه بغير بئرا) يعني من مات مورثه بوقعه في بئر الخ (قوله أو تطهر) أي بماء (قوله على معنيين) أي امرين أو ضابطتين والجار متعلق بقوله مخرج (قوله أحدهما) وسكو تعن ثانی المعنيين لعله لعدم تعلق غرضه به (قوله أو كان متعديا فيه) لعل أولها بمعنى الواو (قوله ولما نقل الإذري هذا) أي قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أي على فاعله المعلوم من السياق ويحتمل رجوع الضمير على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاستخدام (قوله عقب مامر) أي اتفاق أول التنبيه (قوله أنه الصواب) أي التفصيل (قوله ولم ينظر) أي الإذري والزركشي (قوله مشهور المذهب الخ) مقول القول (قوله أنه لافرق) أي بين العدوان وغيره في منع الإرث (قوله لقول المطلب الخ) متعلق بقوله لم ينظر أو علة لعدم النظر (قوله وتبعه الخ) أي القبول (قوله أه) أي قول المطلب (قوله ما ذكر) أي عقب قول المصنف ولا يثبت من قوله بأي وجه كان قوله أنه لافرق الخ بيان له باعتبار معناه (قوله كمن حفر بئرا) يحتمل أن يكون للتظهير ولعل هذا الين بهما من أن يثلا للسبب بجزئيات الشرط أو يؤول كلاهما بأنهما أرادوا

وقوله من مقتوله صلة برث (قوله وورده أن المعنى إذا لم ينضبط الخ) تأمل فيه وقد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه وقوله كالشقة في السفر إن كان مثالا لا وصف الاعم المنضبط ففيه نظر إذ لا انضباط للشقة بل المناط وصف السفر وايضا فاهو المعنى الذي لم ينضبط حتى عدلنا عنه إلى هذا إن كان السفر فهو ممنوع بل السفر اضبط من المشقة أو غيره فاهو وإن كان مثالا للمعنى الذي لم ينضبط المعدول عنه فواضح إذ ليس لها انضباط غالبا وهو ظاهر فلا حاجة لبيان عدم انضباطها فليتأمل (قوله ورد

بما ذكر في الديات منع الإرث وقال أيضا عقب مامر من التفصيل بين الحفر العدوان وغيره أنه الصحيح أو الصواب بالسبب وتبعه الزركشي فقال أنه الصواب ولم ينظر والقول بعض الأصحاب مشهور المذهب أنه لافرق لقول الطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف أن من حفر بئرا يملكه أو وضع حجر أقات به قربه ولا يفرط من صاحب الملك أنه يرته وكذا إذا وقع عليه حائط لانه لا ينسب إليه القتل استموا لاحكاما أه ومنها ما ذكر أنه لافرق بين المباشرة والسبب والشرط هو ماصرحوا به حتى الشيخان فانها وإن اقتصر على الأولين مثلا لا يشاهد السبب ببعض صور الشرط كالخفر فقالوا أو السبب كمن حفر بئرا عدوانا ومنها يؤخذ بما تقر في صور الحفر ونحوه من

كل ما ذكره في الديات من التفصيل بين العدوان وغيره أن قومه لا فرق بين المضمون وغيره محل في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة للأثر والسبب له دخل فيه فلم يفرق الحال فيما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فإنه لا يحصل ولا يؤثر إذهو ما حصل التلف عنده لا به قبله إضافة القتل إليه احتيج إلى اشتراط التعدى فيه ومنها ما وقع في بحر الرويان أسكسه قتلته آخره ثم المسك لا القاتل لانه الضامن وجرى عليه القمولى وغيره لكن حزم به بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث المسك للجلاد وغيره ويوجه الأول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقرر في الشرط أنه لا بد من تعدى فاعله لضعفه وقضية رعاية ضعفه اشتراط أن لا يقطع غيرة كما في المسك مع الحازم ينظر اليه وأنيط الأمر بالمباشرة وحده لا ضمنه لعل فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التركة ولا الإحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاه إطلاقهم قال الزركشي وهو المنقول في القرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجوع لو رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا إحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهما في (٤٩) القتل فينا في ما هنا أن هاتين امرأتين قد يفرق بان الملحق يختلف إذ هو

بالسبب ما يقابل المباشرة فيشمع الشرط والقرينة التمثيل بما ذكره سيد عمر (قوله من كل الخ) بيان للنحو وقوله من التفصيل بيان لما تقرر (قوله للجلاد الخ) متعلق بالمسك (قوله ويوجه الأول) أي ما في البحر من إرث المسك (قوله لضعفه) أي الشرط (قوله وقضية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله أن لا يقطع الخ) أي الشرط يعني أن لا يجعله فعل غيره كالمدوم (قوله كما في المسك الخ) مثال للنفي باليم (قوله لم ينظر اليه) أي المسك وكان الأسبق ولم ينظر الخ أو الاستئناف (قوله بالمباشرة) أي الحازم (قوله وهو المنقول) أي التعميم المذكور (قوله ثم استشكل) أي الزركشي (قوله بانهم لو رجعوا الخ) أي شهود التركة والإحصان (قوله لا الإحصان) أي ولا التركة (قوله لشهادتهما) أي نوعي شهود التركة وشهود الإحصان (قوله أن هاتين) أي لشهادتهما وقوله تأثيرا أي في القتل (قوله إذهو هنا) أي في منع الإرث (قوله وإن جاز الخ) أي القتل (قوله ولو لم يضمن) أي القاتل به أي بالقتل (قوله ثم) أي في الضمان (قوله وأثره أن القتل الخ) لا يخفى ما فيه من الركة ولوقال وإنما أثره أي الضمان رجوع شهود الزنا لا غير لأن القتل إنما يضاف بعد الرجوع لشهود الزنا الخ لا تضع المقام (قوله فتامله) لعل وجهه الإشارة إلى المصادرة في تعليل عدم شهود الزنا لا غير في الرجوع بعد الرجوع (قوله إن الميتة الخ) أي بان الميتة (قوله فن ذلك) أي بما يصرح بذلك (قوله بإحباله) بالولادة الناشئة عنه (قوله وقيل الخ) من جملة مقوله (قوله ولا يضمن) أي الزوج وزوجته أي الميتة بالولادة الناشئة عن وطئه أو اجلة استئناف أو عطف على قوله وقيل الخ (قوله بما إذا لم يعلم الخ) أي لم يظن إذ لحاق الولد بالفراس ظنى (قوله كون السبب) وهو الوطء هنا (قوله أعرضوا عن النظر لقائله) أي قائل ذلك الاحتمال يعني يمينوا القاتل وقالوا قبل الخ ولو اعتبروا بقوله لقائله قال فلان كما هو الشائع أنه كدى (قوله فاعله) أي الوطء (قوله عنه) أي الوطء (قوله فهو) أي إطلاق القاتل على الوطء (قوله فلم يدخل) أي الوطء هو قوله في اللفظ الخ أي لفظ القاتل ومعنا هذا ما لمعة في نفي التسمية أو لا فالدخول لا يتصور إلا في المعنى إلا أن براد بالمعنى الحكمة (قوله ما عتبه) أي الإرث (قوله أما الأول) أي التعليل بعدم التسمية (قوله لم يشترطوا) أي في منع الإرث وقوله تسميته أي تسمية من له دخل في القتل أي حتى يلزم من عدم التسمية الإرث (قوله أن الوطء الأولي الوطء) بصيغة الفاعل وقوله كذلك أي له دخل في القتل بالسببية (قوله قطع نسبة الولد للزاني) أي ولو

اليه وقيل لا يضمن الزان لاحتمال أن الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته بخلاف تولدها كما من مستحق عليها هو وطؤه ونزع ابن عبد السلام في إطلاقهم المذكور في الزاني بأنه يتعين تقيده بما إذا لم يعلم أن الولد منه ولا فيقيني أن يضمن لأن إفضاء الوطء إلى الاتلاف والقوات لا يختلف بين كون السبب حلالا أو حراما وهذا كما ترى صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبالها فانت بالولادة ما علمت أن الوطء الذي هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الأجل الناشئ عنه الولادة الناشئ عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو مهلك آخر لما علمت أنهم أعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقوله وقيل لا يضمن الزان لاحتمال أن الموت إلى آخره ثم رابت عن بعض المتأخرين أن قال ينبغي أن يرث وعلمه بان أحد الأقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلا وبأنها تمت بالوطء الذي هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحمل الناشئ عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وانت خير بان كلاً تعليله لا ينتج له ما عتبه أما الأول فلهتم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل أن يكون له دخل في القتل بمباشرة أو شرط ولا شك أن الوطء كذلك بل كلامهم الذي في الرهن مصرح بأنه يسمى قاتلا وبأن الوطء يفضي للهلاك من غير نظر لاحتمال طرو مهلك وبأن الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن الزاني بها

وأما الثاني فلأنهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعد كتركيز مركب الشاهد باحصان المورث الزاني فتأمل بعدهذا المدخل مع منعه الارث فيقتل جميع ما وجه به بحثه الذي افاده بذكره بعد ذكر ما تقدم عنهم في الزهني أنه عني بمخالف النقول ووجه مخالفته لما قرره لكن صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ في جريه على قواعدهم دقة الذي يتضح به جريه عليهما يقال لا شك ان الوطء من باب التبعات وهي من شأنها ان لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها وإنما خالفوه في الزهني لكون الراهن حاجر على نفسه في المهره فاقضى (٢٠) الاحتياط لحق المرتبه منع الراهن من الوطء لحرمته ونسبة التفويت اليه بواسطة نسبة الولد اليه

ليغرم للبدل وأما هنا فقد قرر في الشرط مع أنه من جنس ما يقصده التفويت وينسب اليه القتل أنه لا بد من التعدى به لعد إضافة القتل اليه فما لا تعدى به لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع فأولى إذا الشرط من جنس ما يقصود لا كذلك الوطء ومنها اللعان والشك في النسب فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما نقله وقف إلى البيان من ترك كل إرث ولد أو عكسه وقف من تركته ارث اب وسلك عن وطئت بشبهة فانت بولدى أي يمكن كونه من الزوج وواطىء بالشبهة وقدم طأها في طهر واحد فانت قبل لحوقه بأحدهما ولا أحدها ولدان من غيرهما هل ترث السدس أو الثلث فأجبت اخذنا من كلامهم المذكور بانها تأخذ السدس لأنها تستحقه على كل تقدير وبوقف السدس الآخر بينهما وبين بقية الورثة في البيان للشك في مستحقه مع احتمال ظهوره لهما لغیرهما فلا مقتضى

يقطعها السمي الزاني قال لا قوله وأما الثاني أي التعليل بعد سببية الوطء للقتل (قوله) في منع ماله دخل الخ أي لا ارث (قوله) بعد الخ بضم الباء مفعول قوله فتأمل (قوله) فيقتل ببناء الفاعل من الابطال وقوله جميع الخ بالنصب مفعول لقوله أنه الخ مفعوله (قوله) جازما به جزم المذهب وكذا جزم به جزم المذهب المغني وكذا جزم شيخنا في حاشية الشنشوري وفي ابن الجمل بعد ذكر مثله عن شرح الترتيب مانصه وفي التحفة فيها أي في مسئلة إرث الزوج كلام مبسوط محصله آخر أنه يرث اه وقال الكردى أن مرضى الشارح يعنى التحفة ما ذكره أو لا من منع الارث وان ما ذكره هنا بيان لذلك الوجه لا يلزم من بيان وجه الشيء أن يكون ذلك الشارح مرضيا عند كافي بيان وجه المقابل للصحيح اه أقول إن ما مر عن ابن الجمل من أن مرضى الشارح الارث هو الظاهر وان ما ذكره الشارح أو لا مجرد بحث ومدار الفقه على النقل وهو مع الثاني فقط (قوله) وفي جريه أي ما جزم به الزركشي (قوله) على قواعد أي قواعد الاصحاب هنا (قوله) به أي بالزهن (قوله) وما هنا أي في المنع لا ارث (قوله) أنه لا بد الخ فاعل تقرر (قوله) فاذا كان هذا أي الشرط الذي لا تعدى به (قوله) مجهولا أي ولدا مجهولا نسبة صغيرا كان أو مجنونا اه معنى (قوله) أو عكسه أي وجد عكسه بان يموت الولد قبل المتنازعين وكذا إذا مات قبل أحدهما (قوله) المذكور أي انفا يقوله فلو تنازعا الخ (قوله) حتى فيها أي في مسئلة ووطء الشبهة (قوله) من قول المصنف أي في غير المناج (قوله) وعدم تحقق الخ عطف على اللعان (قوله) هذا إلى قول المتن ولا فلا في النهاية إلا قوله وفي نسخ إلى المتن وقوله وكلام البسيط الموهوم خلاف ذلك مؤول (قوله) ومنه أن يعلم الخ أي من الجهل بالسابق عبارة المغني والجهل بالسبق صادق بان يعلم أصل السبق ولا يعلم عين السابق وبأن لا يعلم سبق أصلا وصور المسئلة خمس العلم بالمعية العلم بعين السبق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعدمعرفة عينه في الصورة الأخيرة ويقف الميراث إلى البيان أو الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي الثلاثة للباقية مال أي تركه كل لباقي ورثته اه (قوله) ولأى بان رضى بيانه (قوله) وصفين كسجين موضع قرب الرقة بشاطىء والفراغات كانت به الوقعة العظمية بين على ومعاوية رضى الله عنهما اه قاموس (قوله) والجرة بفتح الجاء وتشديد الراء موضع بظاهر المدينة تحت وأقرب به كانت وقعة الحرة أيام يزيد اه قاموس (قوله) يتقنا الخطأ لانهما إن ماتا معا فقيه توريث ميت من ميت أو متعاقبين فقيه توريث من تقدم عن تأخير فيقدر في حق كل ميت أنه لم يخلف الآخر اه معنى (قوله) ونفيه التوارث الخ عبارة المغني تنبيه كان الأولى التعبير بقوله لم يرث أحدهما عن الآخر كعبارة التنبيه فان استبهم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لأن نفس الارث وقوله لم يرثا ليس محاصرا فانه لو كان أحدهما يرث من الآخر دون عكسه كالميت وابن أخيهما كان الحكم كذلك اه (قوله) فلا يرث الخ فقد يقال أن المراد لا يدفع الإراد (قوله) عليه أي نفي المصنف التوارث (قوله) إلهام امتناع الخ من إضافة المصدر إلى مفعوله أو الأصل إلهام النفي امتناع الخ ثم هو مع قولهم لأن أحدهما الخ المعطوف

بقبنا لا أخذناه لغيره أيت شارحا حكى فيها وجهين وقال أحصهما السدس اه وكأنه أخذ من ذلك من قول المصنف لو شك في وجود آخرين فهل للام الثلث أو السدس لانه المتقين وجهان أرجحهما الثاني اه ولم يتعرض للوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكره تودعم تحقيق حياة الوارث عند موت المورث ومن ثم قال (ولو مات متوارثان بغير أو هدم) أو نحوهما كحريق (أو في غرة معا أو جهل أسبقهما) ومنه أن يعلم سبق ولا يعلم عين السابق أي ولا يرجح بيانه أو لا وقف فيما يظهر اخذنا من نظائر تاتي (لم يرثا) لاجماع الصحابة عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين والحرة إلا فيمن علوا تأخر موته (و مال كل) منهما (لأب وورثته) لاذلور تناحدهما كان تحكما أو كلا من الآخر يتقنا الخطأ ولو علم السابق ثم نسى وقف للبيان أو الصلح ونفيه التوارث باعتبار الحكم والأغلب فلا يرد عليه إلهام امتناعه في

على قوله إيهام الخ نشر على ترتيب الالف **(قوله)** ولأن أحدهما الخ) أى فلا يشمل نفي الارث هنا نفي التوارث
الذى عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث احدها اصالته نفي التوارث لا يقال هذا لا يوافق قوله وما ل كل
لباق وورثته لا نقول هذا لانيافيه بل يصدق معه فتأمل اه سم **(قوله)** وكثير من تلك أوانع الخ) عبارة
المغنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين
والدور الحكيم وما زاد عليها فمستبها ما لنا مجاز وقال في غيره انها ستة الاربعة المذكورة والردو واختلاف
المهود وان ما زاد عليها مجاز وانتفاء الارث معه لا لأنه مانع بل لانتفاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب
في انتفاء النسب وهذا أوجه اه وبعبارة ابن الجال فائدة تقدم في أول الكلام على الموانع أن مرادهم
بالمانع ما يجمع السبب من نسب وغيره ويجمع الشرط فخرج بذلك اللعان فإن انتفاء الارث به لا انتفاء
سببه وهو النسب واستهام تاريخ الموت فعدم الارث فيه لفقد الشرط وهو تحقق تأخر حياة الوارث عن
موت المورث قال في التحفة ومن الموانع الشك في النسب فلو تنازع الخ قول فيه بحث فإن انتفاء الارث
فيه حال لا لكونه مانعا لانه الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالولد بل بعدم الارث حال الشك في
استحقاقه من ترك واحد المتنازعين على التعيين فهو نظير ما لو مات متوارثان بنحو غرق وعلينا السبق لكن
لا نعمل عن السابق مع رجاء بيانه فانا نوقف الارث للبيان اه يحذف **(قوله)** فانتفاء الارث) أى في ذلك
الكثير **(قوله)** اما لانتفاء الشرط) كما في جهل التاريخ أو السبب أى كما في انتفاء النسب بنحو اللعان أى
والانتفاء وصف عدس لا وجودي **(قول الماتن ترك ماله)** أى وقف ماله ولم يقسم إن كان له مال وارىد الارث
منه اه معنى **(قول الماتن قلب على الظان)** أراد المصنف بغلبة الظن نفس الظن كما قاله بعض المحققين وإنما
عبروا بهذه العبارة للتبني على أن الغلبة أى الرجحان ما خوذ في ماهية الظان اه معنى أقول هذا كلام ينبغي أن
يكتب بما العين فاني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها أنا لا نشك أن بين الشك واليقين
مراتب متفاوتة ولكن من راجع وجدناه نصف من نفسه اخواته اعترف أنه لا سبيل إلى تحصيل اماره
تمييزه ما يسمى ظلما ما يسمى غلبة ظن مع الاذعان بما سلف من أن هم مراتب متفاوتة في القوة اخذه في
الترقي فيها إلى أن ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل إن كنت من اهله سيدعمر اه ابن الجال **(قوله)** فالابطال الخ)
راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفريع **(قوله)** محذوف) فيه انه ان اراد به ابطال المبدأ وهو من لم يصح
لأن ابطاله موجود خير وكذا فيما تعلق به من الغاية لأن خير بموته وخير يعيش راجعان إليه ايضا
وان اراد ابطال الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لأن ابطاله موجود في صفتها وهي يغلب الخ لأن خير فوقها
راجع للدة اه سم **(قوله)** ومعنى تغلبها الظن الخ) أى على النسخة الاولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا
معنى على عليها يمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظان انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون
المظنون انه لا يعيش فوقها اه سم أقول هذا الملخص إنما يناسب ما مر عن المغنى دون قول الشارح فلا
يكني الخ **(قوله)** ولا يتقدم إلى قوله وهو قول بعضهم في المغنى إلى قوله بعد الحكم بموته وقوله بان يستمر حيا

الخ) المصنف أراد الضمان المستقر وهو الشباد فلارد **(قوله)** ولأن أحدهما قد يثرت) أى فلا يشمل نفي
الارث هنا نفي التوارث الذى عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث احدهما اصالته نفي التوارث لا
يقال لكن هذا لا يوافق قوله وما ل كل لابق وورثته لا نقول هو لا ينافيه بل يصدق معه فليتأمل **(قوله)** وفي
الفسخ إسقاط على) فيه امران الاول أن قوله فالابطال محذوف ما لا عمل له لان أن اراد ابطال المبدأ وهو
من لم يصح لأن ابطاله موجود في خبره وهو ترك ماله وفيما تعلق به من الغاية لأن خير بموته راجع إليه وخير
يعيش راجع إليه ايضا وان اراد ابطال الموصوف وهو مدة لم يصح ايضا لأن ابطاله موجود في صفتها وهي
يغلب الخ لأن خير فوقها راجع للدة والثاني انه كاحتاج إلى بيان المعنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى
بيانه على الاولى فانه ما معنى الغلبة على الظن وما معنى على على هذا فكان ينبغي بيانه ايضا بل هو احوج إلى
البيان ويمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظان انه لا يعيش فوقها وملخصه ان يكون المظنون

نفس الامر ولا أن أحدها
قد ثرت من الآخر دون
عكسه كالعمه وابن
أخيه وكثير من تلك الموانع
فيه تجوز لعدم صدق حد
المانع عليه وهو الوصف
الوجودي الظاهر المضبوط
المعرف تنقض الحكم
فانتفاء الارث إما انتفاء
الشرط أو السبب (ومن
أسرأ وقد وانقطع خبره
ترك ماله حتى تقوم بيته
بموته أو تمضي مدة) من
ولادته (يغلب على الظن)
وفي بعض النسخ اسقاط
على ويغلب اما بضم الفوقية
وتشديد اللام أو بفتح
التحتية وتخفيف اللام
فالابطال محذوف أى بسببها
ومعنى تغلبها الظن تفويتها
بحيث يصير قريبا من العلم
فلا يكتفى أصل الظان (انه
لا يعيش فوقها ولا يتقدم

بشيء على الصحيح (فيجتهد القاضي (٤٢٢) ويحكم بموته) لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا ييقين أو ما نزل منزله وموته الحكم لأنه

أن استدل إلى المدة فواضح
أو إلى العلم وإن لم يحضر مدة
فهو منزل منزلة البينة
المنزلة منزلة اليقين (ثم)
بعد الحكم بموته يعطى ماله
من يرثه وقت الحكم) بأن
يستمر حي إلى فراغ الحكم
فمن مات قبله أو مع علم يرثه
وكلام البسيط الموهوم
خلاف ذلك مؤول هذا
أن أطلق فإن قيدته البينة
أو قيده هو في حكمه بمن
سابق اعتبر ذلك الزمن ومن
كان وأزته حينئذ ولا
تتضمن قسمة الحاكم الحكم
بموته إلا أن وقت بعد
رفع إليه لأن الأصح أن
تصرف الحاكم ليس بحكم
إلا إذا كان في قضية رفعت
إليه وطلب منه فصلها ويعلم
بما تقر أنه لا يكتفى معنى
المدة وحدها بل لا بد معه
من الحكم وقول بعضهم
لا يحتاج معهم إليه لقولهم في
قن انقطع خبره بعد هذه
المدة لا تجب قطرته ولا
يجزى عن الكفارة اتفاقا
ولم يذكروا هنا الحكم اه

إلى فراغ الحكم وقوله أو معه (قوله بشيء) وقيل تقدر بسعين سنة وقيل بثانين وقيل بتسعين وقيل بمائة
وقيل بمائة وعشرين اه معنى وشرح البهجة (قول المتن فيجتهد القاضي الخ) خرج به الحكم فليس ذلك لأنه
يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه الرضا اه ع (قوله ومعه) أي ما نزل منزلة البينين
(قوله إلى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان مجتهدا (قوله فهو) أي الحكم المستند إلى العلم (قول المتن ثم
يعطى ماله الخ) أي وأعتد زوجته وتزوج بعد انقضاء عدتها اه شرح الروض (قول المتن وقت الحكم) قال
غيره أو قيام البينة وعبارة شرح المنهج حين قيام البينة أو الحكم انتهت وهي صريحة في أنه لا يحتاج مع البينة
إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي ويحكم الخ خاصا بمضى المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها
لأنها مجردة لا يعول عليها سم ورشيدي زاد ابن الجمل وعبارة الامداد قضيتها أنه عند قيامها لا يحتاج للحكم
بالموت بل يكفي الثبوت المجرد وقضية عبارة أصله خلافه وكلام الشيخين وغيرهما يوافق الأول وعبارة قطع
المجادو لا يحتاج بعد ثبوتها أي بالبينة إلى الحكم به على الوجه اه أقول وكبار شرح المنهج عبارة المغنى
بل قول الشارح كالتلهاة فهو منزل منزلة البينة وقوله فان قيدته البينة الخ وقوله يعلم بما تقر أنه لا يكتفى الخ كل
منها يفيد مفادها (قوله إلى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم
اه سم ويعلم جوابه بما يأتي عن شرح البهجة (قوله قبله الخ) أي الحكم وفراغه (قوله وكلام البسيط الخ)
هو قوله يرثه من كان حيا قبيل الحكم (قوله مؤول) أي أوله السبكي بما حاصله حل كلام البسيط على أن استمرار
حي إلى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يورث قول الأصحاب الموجودين وقت الحكم أي وقت الفراغ
منه فلا خلاف بينهما اه شرح البهجة (قوله هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي وقول غيره وقت
الحكم أو قيام البينة (قوله أن أطلق) ببناء المفعول أي الحكم عبارة المغنى إذا أطلق الحكم فإن استند
إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يلزم على الظن أنه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة
فيضي أن يعطى من كان وأزاته له ذلك الوقت وإن كان سابقا على الحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل أولى
اه (قوله أو قيده هو) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي وتضاف سائر الأحكام إلى ذلك
الزمن وعليه فلو كانت زوجه مقتضية العدة باعتبار ذلك الوقت تزوجت حالا اه ع (قوله ومن
كان الخ) عطف على ذلك الزمن (قوله بعد رفع إليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس بحكم) اعتمده مر أي
والمعنى اه سم (قوله بما تقر) يعني قوله ثم بعد الحكم بموته يعطى الخ عبارة المغنى أقدم كلامه أنه لا بد
من اعتبار حكم الحاكم فلا يكتفى الخ (قوله وحدها) الأولى التذكير (قوله بل لا بد معه من الحكم) أي حتى لو
تعدى الرفع إلى القاضي أو امتنع من الحكم إلا بدراهم ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يجزها للتزوج قبل الحكم
اه ع (قوله معها) أي مع المدة أي مضيا (قوله قبل الحكم) أي وإقامة البينة معنى وشرح المنهج
(قوله وما تقررت الخ) يعني قوله كلا أو بعضا مع قوله أي ما خصه الخ قال سم قد يقال ما قرره بكلامه
لا يناسب قول المصنف وعلماني الحاضر الخ اه وفي المغنى ما يروى (قوله اندفع ما توهم الخ) وعلى هذا
فقوله الاتي وعلماني الخ أي إن كان معه غيره وقد يصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا يتأنيفه
قوله يرثه لأن فيه الحذف والايصال والأصل يرثه منه وتركه على هذا ما إذا لم يكن معه على المقابلة

أنه لا يعيش فوقها (قوله وقت الحكم) قال غيره أو قيام البينة وعبارة المنهج وحينئذ قال في شرحه أي
وحيث قيام البينة أو الحكم اه وهو صريح في أنه لا يحتاج مع البينة إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي
وحكم خاصا بمضى المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها مجردة لا يعول عليها (قوله إلى فراغ
الحكم فمن مات الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم (قوله ليس بحكم إلا
إذا كان الخ) اعتمده مر (قوله وما تقررت به كلامه الخ) قد يقال ما قرره بكلامه لا يناسب قوله وعلماني
الحاضر الخ (قوله اندفع ما توهم) وعلى هذا أقوله الاتي وعلماني الحاضر الخ بالأسرأى أن كان معه
غيره وقد يصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا يتأنيفه قوله يرثه لأن فيه الحذف والايصال والأصل يورث

لا التام بين يرثه الظاهر في ارث الكل وحصة الظاهر في ارث البعض ولومات عن اخوين احدهما مفقود وجب وقف نصفه الى الحكم بموته ثم اذ لم تظهر حياته في مدة الوقف يود كل مال الميت الاول الى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء اذ لا ارث بالشك لاحتمال موته قبل موته ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعلماني حق) (الحاضر بالاساس) فن يسقطه المفقود لا يعطى شيئاً ومن تنصص حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقتين وعم يعطيان اربعة من سبعة ويوقف الباقي في أخ (٤٢٣) لاب مفقود وشقيق وجديقدر حيا

في حق الجد وميتا في حق الآخر ويوقف السدس ومن لا يختلف حقه بحياته وموته كزوج وابن مفقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال وتلف الموقوف للغائب يكون على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بان حياة الحمل وذكورة الجنين فيما باقى (ولو خلف حملاً يرث) مطلقاً لو كان منفصلاً وإن لم يكن منه كان مات من ولادته عن زوجة ابن حامل (أو قدير) بتقدير الذكورة كحمل حليلة الاخ والجد او الانثى كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحل لابها فانه ان كان ذكر لم يأخذ شيئاً لانه عصبة ولم يفضل له شيء واثنى ورثت السدس واعيلت (عمل بالاحوط في حقه) اي الحمل (وحق غيره) كباقي (فان انفصل) كله (حيا) حياة مستقرة يقينا وتعرف بنحو قبض يد وبسطها لا بمجرد اختلاج لانه قد يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب ومن ثم الفواكل مالا تعلم به الحياة

اه اسم (قوله لا التام الخ) أي ولو قال من يرث منه لحصل التام اه معنى (قوله لم تظهر حياته الخ) ينبغي اخذاً مما مر زيادة وقام البينة أو حكم الحاكم بموته (قوله فن يسقطه) الى المتن في المعنى (قوله يعطيان) الاولى الثانية عبارة المعنى ان كان الزوج حياً فلاختين اربعة من سبعة وسقط العم او ميتا فلهما سهران من ثلاثة والباقي للعم فيقدر حقهم حياته اه (قوله من سبعة) هي المستئلة لبعولها بواحد (قوله في حق الجد) اي في اخذ الثلث وقوله في حق الاخ اي في اخذ النصف (قوله ويوقف السدس) اي فان تبين موته فللجد وحياته فلاخ (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذاه وموته اخذته البنت فرضا وردا بشرطه اهم (قوله وتلف الموقوف) يعني اذا وقف للغائب شيء ثم تلف ثم رجع الغائب بحسب حصته على الكل اه كردى (قوله استرد ما دفع الخ) اي جميعه ومن فواته المشاركة في زواجه وان اتركه اه عش (قوله مطلقاً الخ) اي ذكر او اثنى او اخشى مفترداً او متعدداً ابن الجمل والمعنى (قوله وإن لم يكن) اي الحمل منه أي الميت (قوله عن زوجة اب) هذا لا يوافق الارث مطلقاً فالصواب اما اسقاط اب كافي للمغني أو ابداله بان كافي النهاية (قوله كحمل حليلة الاخ الخ) أي لا يويه او لاب فان الحمل إن كان ذكر في الصورتين ورث وإلا فلا (قوله فانه إن كان) اي الحمل (قوله ورثت السدس) اي تكمله الثلثين واعيلت اي لسبعة (قوله كباقي) اي في قول المصنف بيان الخ قول المتن فان انفصل الخ) اي ولو بعد موت امه فيما يظهر اه عش (قوله يقينا) وقع السؤال عن شخص تزوج بامرأة ودخل بها ثم ماتت والفت جنيناً بعد خمسة اشهر من العقد ومك حيا نحو يوم ومات قبل يرث والا والحواب أن الظاهر عدم الارث لانه إن كان ولداً كاملاً فهو من غير الزوج المذكور لان اقل مدة الحمل ستة اشهر وإن لم يكن كاملاً لحياته غير مستقرة وهي مشترطة للارث فاحفظه فانه مهم ولا تغتر بمن ذكر حلاله اه عش (قوله وتعرف) اي الحياة المستقرة اه عش (قوله بنحو قبض يد وبسطها) قد توقف في ان مجرد ذلك علامة مستقلة مع قولهم في الجنابات ان الحياة المستقرة هي التي يكون معها البصار وطق وحر كاختيارا ومجرد قبض اليد وبسطها لا يستلزم انعه عن اختيار اه عش عبارة المغني وابن الجمل وتعلم الحياة المستقرة باستئله صارخاً أو بعباسه أو التائب أو التمام للثدى ونحو ذلك اه قول المتن يعلم وجوده) اي ولو بمادته كالنبي اه سم (قول المتن عند الموت) اي موت مورثه اه معنى (قوله بان ينفصل) الى قوله ولا ينافي في المعنى لا لاقوله او اعترف الى المتن وقوله كان شك الى المتن (قوله او اعترف الورثة) اي او انفصل لفوق ستة اشهر ودون فوق اربع سنين وكان فراشا لكن اعترف الخ اه عش وعبارة السيد عمرى او ولدته ستة اشهر فاكثر وهي فراش لان الحق لهم اه (قوله لثبوت نسبه) أي لثبوت نسبه اليه حال الموت فتحقق بسبب الارث فيه سيد عمر وابن الجمل (قوله وفيما إذا حر الخ) عطف على في الصلاة الخ (قوله إذا حر انسان رقبته) اي وفيه حياة مستقرة كما قاله الاذرى اه معنى (قوله وبجاءة مستقرة) عطف على قوله بلكه وكان ينبغي ان يزبد قوله يقينا ليعلم قوله الاتي كان شك الخ (قوله كان شك الخ) كان الاول بان انفصل حيا حياة غير مستقرة او شك الخ (قوله بان انفصل) منه ونزل هذا على ما اذ لم يكن معاملة المقايسة (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف

لاحتمال أنه لعارض آخر (لو قت يلم) أو يظن إذ الحاق الولد بالفراش ظنى أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلامهم المراد به الحقيقي أو المنزل منزلته (وجوده عند الموت) بان انفصل لاقول من أكثر من مدة الحمل ولم تكن فراشا لاحد أو لدون ستة اشهر وإن كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبه وخرج بلكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام إلا في الصلاة عليه إذا استلهم مات قبل تمام انفصاله وفيما إذا حر انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به وبجاءة مستقرة ماله انفصل وحياته ليست كذلك كان شك فيها اوفى استقرارها فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتا

ولو بجنابة أو حيال لم يعلم وجوده عند الموت (فلا يرث لان الاول كالعدم والثاني منفى عنه من الميت ولا ينافي هذا المقضي لثوقه امر على ولادته بشرط ما امر أنه ورت وهو جمد لان هذا باعتبار الظهور وذاك باعتبار التين ثم رأيت الامام ذكر ما يصرح بذلك وأن المشرط بالشراطين إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما يؤم خلاف ذلك فلا يعول عليه واعلم أن من يرث مع الخل لا يعلى إلا اليقين (يانه) أن تقول (إن لم يكن وارث (٢٦) سوى الخل أو كان من قديمه بحجة) (الخل (وقف المال) إلى انفصاله (وإن كان من لا يوجب) (الخل

(وله) سهم (مقدر اعطيه) عائلا ان امكن عول كزوجة حامل وابوين لها ثمن ولها سدسان عاتلان) لا احتل ان يبتن فتكون من أربع وعشرين وتول لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فهو لها والا كل الثمن والسدسان وهذه هي المنبرية لان عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو يخطف بمنبر الكوفة على روى العين والالف فقال لا ترجأ لاصار ثمن المراتة تسعا (وان لم يكن له مقدر كولد لم يعطوا) حالاشيتاذا لا ضبط للخل لانه وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وكذا اربعون على ما خاها ابن الرافة رحمه الله وان كلاً منهم كان كالاصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع ايهم في بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) اذ لم يعطوا شيئاً ولا لم يكن لهم مال غير حصصهم من التركة فالكمال منهم الحكم فيه ظاهر وانه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمنزلة الدم واما المحجور فهو الذي يحتاج

إلى التنبيه في النهاية (قوله ولو بجنابة) أى على أمه (قوله أو حيا) أى حياة مستقرة (قوله لان الاول) هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو حيال لم يعلم الخ اعش (قوله ولا ينافي هذا) أى قول المصنف فان انفصل الخ اعش (قوله بشرطها) وهو الانفصال حيال الوقت يعلم الخ (قوله ما امر) أى قبيل قول المصنف ولا يرث مرد (قوله ما امر انه وارث الخ) قد يقال ما امر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جماً عند الموت فان انفصل حياة بذلك ملك من حين الموت ولا فلاسرم ورشيدى وأشار المبنى الى دفع المنفعة بما فيه ومرا ان الخل يرث قبل ولادته ولو كان شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كقال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أى ما هنا وقوله وذاك أى ما مر (قوله باعتبار التين) لوقال باعتبار نفس الامر لكان اقمداً اذا التين قريب من الظهور أو عتبه سيد عمر ابن الجلال (قوله وان المشرط) أى ولان الخ اعش (قوله بالشراطين) أى انفصاله حيال ان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشيدى وقال عسهما كونه حيا حياة مستقرة بقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول في المتن (قول المتن) (يانه) أى بيان العمل بالاحوط في حقه وحق غيره اه سم ولك أن تقول نظرا لصنيع الشارح أى عدم الاعطاء إلا لليتين (قول المتن ان لم يكن) أى في مسألة الخل وقوله من أى وارث وقوله عاتلات ثمانية فوقية أى الثمن والسدسان اه منى (قوله لا احتمال) الى التنبيه في المتن (قوله انه) أى الخل وقوله فتكون أى المسئلة (قوله من أربع) كذا في اصله رحمه الله تعالى بترك التاء اه سيد عمر وعبارة النهاية والمبنى وابن الجلال اربعة بالتاء (قوله فان كان) أى الخل (قوله بنتين) أى فاكثر اه سم (قوله فلها) أى الباقي لها (قوله والا كل) أى بان كان بنتا وحيدت بفضل عن القرض واحد ياخذ المالب ايضا تصيبا وكان ابنا فاخذ الباقي تصيبا اه سم عبارة المتن اود كذا اكثر اذ كررنا واشي فاكثر كل الزوجة الثمن بغير عول وللأبوين السدسان كذلك والباقي للأولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذ الروى هي العين فقط واما الالف فوصل على ان اطلاق الروى على الحرف الذى تنبى عليه الاجماع محل تأمل اه سيد عمر وعبارة المتن وكان أول خطبة الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى وبالله المسأب والرجعي فسل حينئذ عن هذه المسئلة فقال لا ترجأ لاصار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته يعنى ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أى المولى (قوله وان كلاً الخ) عطى على مقدر والاصل من ان امرأة اتت في بطن واحد بين ولدا وان كلاً الخ (قوله انه يحصل الخ) أى ينحو القرض (قوله ولم يوجد متبرع) أى بالعمل (قوله ولا متبرع) أى بالاتفاق (قوله يقتضى) أى القاضى وكذا اختيار الزم وقوله لم أى للمحجورين من الأولاد ولو افرد لكان أولى وكذا يقال في ضمير عليهم (قوله فان لم يكن) أى للمحجور من الأولاد (قوله ما ذكر) أى

الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذاه وموته اخذته البنت فصار وارثا بشرطه (قوله يعلم وجوده) أى ولو بمادته كالتى (قوله ما امر انه وارث الخ) قد يقال ما امر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جماً عند الموت فان انفصل حياة بذلك ملك من حين الموت والا فلا وقد يقال هذا يرجع لما ذكره (قوله بالشراطين) أى انفصاله حيا وان يعلم وجوده عند الموت (قوله في المتن يانه) أى بيان العمل بالاحوط في حقه وحق غيره (قوله فان كان بنتين) أى فاكثر (قوله والا كل) أى والا بان كان بنتا وحيدت بفضل عن

للتظرو الذى يظهر فيه أن الولي الوصى أو غيره يرفع الامر الى القاضي ليفعل نظير ما مر في هرب نحو عامل المساقاة الاقتراض اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع عوفي القسط اذا لم يوجد مقترض ولا يثبت مال ولا متبرع فيخند بقرض لهم من بيت المال وغيره فان تعذر الزم الاغنياء بالاتفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضى ولو بغيبته فوق مسافة العدوى او خيف منه على المال اقترض الولي وله الاتفاق من ماله والرجوع ان شهد انه اتفق ليرجع فان لم يكن ولى لم صلحا البلد اقامة من يفعل ما ذكر اخذ اعمامه واخر المحجور الذى يظهر اخذ اعمامه

في زكاة نحو المصوب ان الحاكم لا يقتضئ هـ الاخراج زكاة الفطر بل يؤخر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت الفتنة بانها حال اضروية ولا كذلك الزكاة ويجرى ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم (وقيل أكثر الخ لاربعة) (٢٥) بالاستقراء وانتصر له كثير من (في بطون

البقيين) فيوقف ميراث

اربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي ويمكن من دفعه لشيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان

احتمل تلف الموقف ورد ما اخذه ليقسم بين الكل

كأمر (تنبه) يكتفي في الوقف به أو ناقصا

وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كل من الشيوخ انه متى

احتمل لقرب الوطء وقف وان لم تدعه (والخشي

المشكك) وهو من له ألتنا الرجل والمرأة وقد يكون

له كسفة الطائر ومادام مشكلا استحالة كونه أبا

أو جدا أو أما أو زوجا أو زوجة وهو من تخش الطعام

اشتبه طعمه المقصود بطعم آخر (ان لم يختلف ارثه)

بذكورته أو انوثته (كوله أم ومعتق فذاك) واضح

انه يدفع له نصيبه (ولا) بان اختلف ارثه نالذ كورة

وضدها (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقف)

الباقى (المشكوك فيه حتى يتبين) حاله ولو بقوله وان

اتهم فان ورث بتقدير لم يدفعه لشيء ووقف ما يرثه

على ذلك التقدير وان ورث عليها لكن اختلف ارثه

اعطى الاقل ووقف الباقي

الاقتراض ثم الزام الاغنياء بالانفاق (قوله) لاخراج زكاة الفطر (قوله) المصحور (قوله) المات في عطيه) أى الاولاد ما معنى (قوله) فيوقف إلى قوله ولا يطالب في المعنى والى التنبيه في النهاية (قوله) وله خمس الباقي (الخ) عبارة ابن الجمل والمغنى ولا يصرف للابن شيء على الاول وعلى الثاني له خمس الباقي على تقدير انهم اربعة ذكر ورعى هذا بل يمكن الذين صرف اليهم حدتهم من التصرف فيها وجاهان أصحهما نعم وإلا فلا فائدة للتصرف اهـ (قوله) ويمكن (الخ) مستأنفاه عـ (قوله) وان احتمل (الخ) أى لا تملكه ظاهرا والاصل السلامة فلا وجه لمطالبته بضامن فيها مملكه اهـ عـ (قوله) ليقسم بين الكل) فيه إشارة الى تبين بطلان القسمة الاولى ومن فوائد بطلانها أنه لا يغوز بالزوائد بل تقسم بين الورثة بالحصة اهـ عـ (قوله) كأمر) أى قبيل قول المصنف ولو خلف (قوله) بل ظاهر كلام الشيخين (الخ) عبارة الروض ولولم تدعه أى المرأة الخ واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضى ترجيح الوقف اهـ سم (قوله) وهو) أى الخشنى من له إلى قوله وزعم انه في المعنى وإلى الفصل في النهاية لا لقوله وقد يكون له كسفة الطائر (قوله) من له ألتنا الرجل والمرأة) فان أمتى هذان ذكره أو بال منه دون فرجه فهو ذكر ولو كبير أو ان حاضر أو جيل أو أمى أو بال من فرج النساء فهو انثى أو بال من ذكره وفرجه معا ولكن سبق البول من احدهما فالحكم له وان بال منهما على السواء ومال الى الرجل فهو امرأة أو مال الى النساء فهو رجل وان مال البهائم على السواء ولم يعل إلى واحد منهما فهو مشكك ولا أثر للحجة ولا ليهودى ولا لنافذ أصله اهـ ابن الجمل زاد المعنى ولا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله ولا بعدهما مع وجود شيء من العلامات السابقة لانهما بحسبة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في اخباره اهـ (قوله) وقد يكون كسفة الطائر) أى لا تشبه آلة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مشكك حتى يبلغ ويحصى أو يحجل فيكون انثى ولا يحصى ولا يحجل ويخبر عن نفسه أى بعد عقله انه يميل الى الرجل فيكون امرأة أو الى النساء فيكون رجلا أو البهائم على السواء ولا يميل إلى فريق منهما فيكون مشكلا اهـ ابن الجمل عبارة المعنى ولا ينحصر ذلك أى انصاحه في الميل بل يعرف ايضا بالحضى والمثى المتصف بصفة أحد النوعين اهـ (قوله) وهو) أى الخشنى من تخش الخ أى مأخوذه (قوله) اشتبه (الخ) سى الخشنى بذلك لاشتراك الشبهين فيه اهـ معنى (قوله) المات كولداه) أى فان له السدس سواء كان ذكر أو انثى وقوله ومعتق أى فان له جميع المال عند الانفراد ذكر أو انثى اهـ ابن الجمل (قوله) ولو بقوله (الخ) قال في الروضة فلو قال أى الخشنى انارجل أو امرأة صدقاه يمينه لأن قال انارجل وهو مجنى عليه فقال الجانى بل امرأة فلا يصدق اهـ سم زاد ابن الجمل وقل يصدق كافى الاولى وفرق الاول بان الاصل براءة ذمة الجانى فلا يرتفع بقوله بخلافه ثم اهـ وقد مر انه لا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله (قوله) وان اتمهم) أى لا تملكه لآلانه اهـ ابن الجمل (قوله) فان ورث) أى الخشنى (قوله) بتقدير) أى كوله الاخ أو الجد (قوله) عليهما) أى التقديرين (قوله) أمثلة ذلك) أى قول المصنف ولا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره (قوله) النصف) أى ويوقف الباقي ثم ان بان ذكر اخذ الباقي وان بان انثى اخذه الاخ اهـ سم (قوله) بين الخشنى والعلم) أى فان بان ذكر اخذه أو انثى اخذه العلم (قوله) ويوقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر (بينه وبين الاب)

الفرض واحدا بخذه الاب أيضا تعصيا وكان ابنا فتأخذ الباقي تعصيا (بل ظاهر كلام الشيخين) عبارة الروض ولولم تدعه أى اخل المرأة واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضى ترجيح الوقف اهـ (ولو بقوله وان اتمهم) قال في الروض فلو قال أى الخشنى انارجل أو امرأة صدقاه يمينه لا وهو مجنى عليه أى لان قال انارجل وهو مجنى عليه فقال الجانى بل امرأة فلا يصدق (قوله) للولد النصف)

(٥٤) - شروانى وابن قاسم - سادس

وبنت وعم يعطى الخشنى والبنات الثلثين بالسوية به فالثلث بين الخشنى والعلم ولد خشى وزوج وأب للزوج الربع وللأب السدس وللخشى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب ولومات الخشنى مدة الوقف والورثة غير الاولين

أو اختلف ارثهم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكمل في حق أنفسهم على تفاوت وتساو واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توأهب واغتر مع الجهل للضرورة ولا يصلح نحو (٤٢٦) محجور على أقل من حقه بفرض ارثه (ومن اجتمع فيه جتهافرض وتعصيب كزوج هو معق

أوان عم ورثهما) لا خلافا فيما إذا أخذ النصف بالزوجة والباقي بالولاء أو بنوة العم وخرج بجتهافرض وتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجتهاف واحدة هي الابوة (قلت فلو وجد في نكاح المحوس أو الشبهة بنت هي اخت) لاب بان وطئ به بنته فاولدها بنتا ثم ماتت العليا عنها فهي اختها من ايها وبنتها (ورثت بالبنوة) فقط لانها قرأتان بورث بكل منهما بالفرض عند الانفراد فبقاؤها عند الاجتماع كالاخت لا بيمين لارث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام وزعم انه لا يلزم من انتفاء التورث بجتهافرض انتفاؤه بجتهافرض وتعصيب ممنوع لان الفرض أقوى من التعصيب فاذا لم يؤثر فاولي التعصيب ولا يرد ما مر في الزوج لان كلامنا هنا في فرض وتعصيب من جهة القرابة (وقيل) ترث (هما) النصف بالبنوة والباقي بالاخوة وهو قياس ما ياتي في ابني عم احدهما اخ لام حيث ياتخذ باخوة الام وبنوة العم الا ان يفرق ان وجود ابن العم فقط معه اوجب له تميزا

أي فان بان ذكر أخذه وأثنى أخذه الاب (قوله أو اختلف ارثهم) أي من الاول والخثي اه سم (قوله لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال اه سم (قوله ويجوز) أي الصلح سم وع ش (قوله واسقاط الخ) عطفه على الضمير المستتر في يجوز أولى من عطفه على الصلح عبارة المغني بعد ذكر جواز الصلح من الكمل دون الولي نصه ولو أخرج بعضهم نفسه من البنين وجهه لم يلجأ بهل بالحال جاز أيضا كقوله اه (قوله ولا بد من لفظ صلح أو توأهب) ظاهر ضيق الشارع رجوعه لكل من مسئلي الصلح والاسقاط ولو قيل برجوعه فلاولى فقط وتعين نحو لفظ الحبقة الثانية كما يفيد صانع المغني لم يعد فليراجع (قوله نحو ولي الخ) اسقط النحو النهائية والمعنى وان الجبال (قوله على أقل من حقه الخ) انظر اذا اختلف قدر ارثه لا اختلاف قدر ارث الخثي بتقدير الذكوة والانوة اه سم اقول الاقرب الجواز اذا اقتضته المصلحة كان احتياج الى ثمن عقارى يشترطه عليه والله اعلم (قول المتن جتهافرض الخ) المراد بالجتهاف السبب كما اشار اليه المغني وشرح المنهج (قول المتن وتعصيب) أي بنفسه بجبري ومعنى (قوله لا خلافا لهما الخ) عبارة المغني لانه وارث بسببين مختلفين فاشبه ما لو كانت القرأتان في شخصين اه (قوله ثم ماتت العليا) ولو ماتت الصغرى او لا فالأكبرى امها واختها لا يها فترث بالامومة فقط ولو لا جبري الوجه المذكور لان هنا فرضين في تلك فرض وعصوبة اه سم عن الشهاب البرلسي (قوله فقط) أي لاها وبالاخوة لانهما الخ (قوله وزعم انه الخ) أي لا يطال القياس على الاخت لا بيمين (قوله من انتفاء التورث الخ) أي في المقيس عليه وهو الاخت لا بيمين وقوله انتفاء بجتهافرض وتعصيب أي في المقيس وهو بنت هي اخت لاب (قوله ولا يرد) أي على ما افاده قول المصنف قلت الخ من امتناع التورث بجتهافرض وتعصيب ويحتمل على قول الشارع لان الفرض الخ (قوله ما مر في الزوج) أي من انه نورث بجتهافرض وتعصيب اه سم (قوله لان كلامنا الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر في انه يرد عليه ما ساقى في ابن عم اخ لام فان ارثها بما هما معا اه (قوله من جهة القرابة) أي بخلاف ما مر فان الفرض في مثاليه من جهة النكاح والعصيب من جهة الولاء في الاول ومن جهة بنوة العم في الثاني (قوله لا ان يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي وقد يفرق بان هاتين القرأتين يجتمعان في الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه سم (قوله بان وجود ابن العم الخ) فيه انه ليس وجوده معه شرط لان ارثهما كاصحوا به ثم رأيت الخثي أشار الى نحو ذلك اه سيد عمر (قوله معه) أي مع ابن العم الذي هو اخ لام وكذا ضمير له وقوله عليه أي على ابن العم فقط وقوله بقضيته أي التميز (قوله قضية ذلك) أي الفرق المذكور وقال ع ش أي قوله لاتحاد الأخذ اه (قوله انه لو كان الخ) قد يقال وقضيته ايضا انه لو لم يكن

أي ثم بان ذكر الأخذ الباقي وان أثنى أخذه الاخ (قوله أو اختلف ارثهم) من الاول والخثي (قوله لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال وقوله ويجوز أي الصلح (قوله على أقل من حقه) انظر اذا اختلف قدر ارثه لا خلافا قدر ارث الخثي بتقدير الذكوة والانوة (قوله ارث الاب) كان معنى خروجه ان الاب وان اجتمع فيه الفرض والتعصيب مع بنت او بنت ابن لكن بجتهاف واحدة لا بجتهافين فقد خرج الاخ بجتهافين (قوله بجتهافرض وتعصيب) أي فلا ورثت النصف فرضا بالبنوة والباقي تعصبا بالاخت لان الاخوات مع البنات عصبات (قوله ولا يرد ما مر) ما كيفة وروده وقوله في الزوج أي حيث ورث بجتهافرض وتعصيب وقوله لان كلامنا الخ يتأمل (قوله وهو قياس الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي اقول قد يفرق بان هاتين القرأتين يجتمعان في الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه ثم قال فرع ولو ماتت الصغرى او لا فالأكبرى امها واختها لا يها فترث بالامومة فقط ولو لا جبري الوجه المذكور لان هنا فرضين في تلك فرض وعصوبة اه (قوله قضية ذلك الخ) قد يقال وقضيته ايضا انه لو لم يكن الا

في الاولى لما جاء فيها من جهة البتية التي فيها وقد اخذت بها خلافاً بنو العم في الاخ للام فان تعصيبها ليس من جهة اخوته التي اخذ بها وقولهم السابق في الولا لما اخذ فرضها لتصلح للتقوية بذلك فامله (وأنه اعلم) وهذا الاستدراك على اطلاق اصله ان من فيه جنتا فرض وتعصيب يرث بها وقول جمع من الشراح ليجتاج لهذه الزيادة لعلمنا من قوله الاتي ومن اجتمع (٤٢٧) فيه جنتا فرض نعم افادت حكاية

ولا ان عم هو اخ لام لم يأخذ بجنتي الفرض والتعصيب اه سم (قوله في الاولى) وهي مسئلة المتن (قوله من جهة البتية) اي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البتية اه سم (قوله لما اخذ) اي ابن عم الملتقى الذي هو اخ لام له وقوله فرضها اي الاخوة لام (قوله وهذا) اي قول المصنف قلت فلو وجد اخ (قوله استدراك على اصله الخ) هو هذا الاستدراك مستدرك إذ ليس مع الاخت في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخت مع البنت عصبة وإنما الاخت نفسها البنت فكيف تعصب نفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه (تنبيه) لو ذكر المصنف عبارة المحرر لم يحتج لهذه الزيادة لانه قال وإذا اجتمع قرابان لم يجتمعا في الاسلام قصد الميراث بهما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصب وان كان مثاله يخص بالثاني واحترز بقوله قصد ادعاء وطء الشبهة فانهما يجتمعان اه معنى وسياق في الشارح قليل قول المصنف ولو اشترك الخ الاعتذار عن المصنف (قوله وقول جمع الخ) مبتدأ وخبره قوله غير سديد (قوله حكاية توجه) وهي قوله وقيل بهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح ورثت بالبنوة من قوله وزعم انه لا يمنع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) اي من الفرضين المحتملين في وارث ولو قال من رعاية اقوى الفرضين لكان واضح (قوله ثم) اي فيما ياتي (قوله وانه) اي الفرض الاقوى اي من التعصيب وهو عطف على خصوص الخ (قوله في عبارة اصله الخ) قد ذكرنا لها نفعاً المعنى (قوله على امرأة) اي بوطء نكاح او شبهة (قوله فابناء) اي الاحدوق له ابنا عم الاخرى الولد الاخر وكان الاوضح ان يقول ابنا عم لان الاخر (قوله لما مر) اي في الولا (قول المتن به) اي بالباقي (قوله لما حجت الخ) اي لم يرث بها لاجبا اصطلاحاً بقرينة قوله الاتي فان الحجب هنا الخ اه سديد عبارة سم قوله كاخ لا يوين قضية هذا التفسير ان اخوة الام حجت هنا باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة الام لما لم يرث بها هنا تمحضت للترجيح اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقاً في اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل والحجب لاحدى جنتي شخص واحد بالاخرى فان الاولى اقوى اهم (قوله مقتض اللارث بها الخ) قد يقال ما وجد مقتض اللارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض اللارث بها فلا كان اولي بالترجيح اه سم (قوله وجد مانع) وهو البنوة وقوله لما مر اي في شرح ورثت بالبنوة من قوله لانهما قرابان الخ اه ع (قوله حجب حرمان) الى الفصل في المعنى لا قوله نعم الى قال الشيخان (قول المتن فالاول) اي حجب احدهما

ابن عم هو اخ لام لم يأخذ بجنتي الفرض والتعصيب (قوله من جهة البتية) أي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البتية واستشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها منع الاجتماع بسبب ذلك بر (قوله في عبارة اصله) هل عبارة المنهاج كذلك (قوله كاخ لا يوين) قضية هذا التفسير ان اخوة الام حجت هنا باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة الام لما لم يرث بها هنا تمحضت للترجيح فليتمل (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقاً في اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل والحجب لاحدى جنتي شخص واحد بالاخرى فان الاولى اقوى لكن قضيتيه فاقا لظاهر تنظير الشارع ان اخوة الام في الاخ لا يوين حجت باخوة الاب فيه مع ان الاخ للام لا يحجب بالاخر لا يوين فكان في الكلام تجوز اه (قوله مقتض اللارث بها) قد يقال ما وجد مقتض اللارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض اللارث به فلا

مخلافه هنا (قلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالسوية لسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يختص به الاخ) لان اخوته للام لما حجت تمحضت للترجيح كاخ لا يوين مع اخ لا يبريد بوضوح الفرق فان الحجب هنا ابطال اعتبار قرابة الام فكيف يرجح بها حيث لا يراد ما في الولا لانها لم يوجد مقتض اللارث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (و من اجتمع فيه جنتا فرض ورث باقواهما فقط) لاه (والقوة بان محجب احدهما الاخرى) حجب حرمان او نقصان (او لا تحجب) اصلاً الاخرى قد تحجب (او تكون اقل

حجبا) من الاخرى (فالاول كنهى هي اخت لام بانها محجوبة او لم يشبهه امه فقلد بنتا) فالاخوة الام - اقله بالبنتية وصوره حجب النصفان ان ينسج محجوبة بنته فقلد بنتا وموت عنها فلما التان ولد برة بالزوجية لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى الثمن (والثاني كام هي اخت لاب بانها بنته فقلد بنتا) فترث (٤٢٨) بالاومة لانها لا تحجب حرمانا صلا والاخت تحجب (والثالث كام هي اخت) لاب

(بانها يظن هذه البنت الثانية فقلد اولادها لاولى ام امه) اى الولد (واخته) لايه فترث بالجدودة لانها اقل حجبا اذ لا يحجبها الا الام والاخت تحجبها جماعة نعم ان حجت القوية ورثت بالضعية كالومات هناعن الام واما فأقوى حجت العليا وهي الجدودة محجوبة بالام فترث بالاخوة فلام الثالث بالاومة ولا تنصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثالث الى السدس وللعليا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال قدر ثلث الجددة ام الام مع الام ويكون للجددة النصف وللام الثلث قال الشيخان ولا يرثون هنا بالزوجية قطعا لبطانها وفيه نظر بناء على الاصح من صحة انكسحهم

الاخرى (قول) فالاخوة الام (الخ) أى قدر ثلث هذه البنت من أيها بالبنتية لا بالاختية لان اخوة الاب ساقطة بالبنتية ولا تكون هذه الام ورة الا لا الميت رجل امه منى (قول) وصوره حجب النصفان (الخ) تعطف على مقدار اى ما ذكره صورته حجب الحرمان وصوره (الخ) (قول) ان ينسج) اى يتزوج (قوله) عنهما) اى عن البنتين اللتين (احدهما زوجة (قول) ان يترثوا) وهو ان لا تحجب احدهما صلا (قول) ان يترثا) اى من ذكر امه منى (قول) فترث) اى اولدتها، انها بالاومة اى لا بالاختية لاب (قول) ان يترثوا) وهو ان تكون احدهما اقل حجبا (قوله) فترث بالجدودة) اى دون الاختية (قول) كلومات) اى الولد المذكور (قوله) قال الشيخان (الخ) لكنهما حكيا عن النبوى في كتاب النكاح ان منهم من يني التوارث على الخلاف في صحة انكسحهم كذا في المذنب وعبارة انها يترثون لا ترث هنا بالزوجية قطعا يعارضه اى النفع ما حكاه عن النبوى (الخ) ام سيد عمر (قول) ولا يرثون) عبارة النهاية ولا ترث امه وعبارة المذنب ولا يرثون امه وكل منهما ظاهر واعلم ما في الشارح عرف عن الثانية (قوله) هنا) اى في مسائل وطه المحجوس (قوله) وفيه نظر) اى في القطع امه عش

(فصل في اصول المسائل) (قوله) في اصول (الخ) الى قول المتن الذى يولى في النهاية (قوله) في اصول المسائل) اى فيما تتصل منه المسئلة ويصير صلا براسه ام يحجى (قوله) وتوابع لذلك) ككون احد العددين مائلا او موافقا او مينا للآخر امه عش (قوله) فيه) اى في العصة بالنفس (قوله) الاقسام الثلاثة (الخ) اى تمحض الذكور وتمحض الاناث واجتماعهما واستشكله سم بانه كيف ياتي فيه الثالث مع انه مركب من العصة بالنفس والعصة بالغير واجاب عنه الرشيدى وان الجمل بان مراده تاتي فيه بمحض النظر الى الذكور وقطعه عن الاناث لان كل وجه بل بالنسبة الى العدمن النفس وكذا استشكل سم (قوله) ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصة بالغير بل مركب منه ومن العصة بالنفس واجاب عنه ايضا بنظر الجواب السابق (قوله) او بالغير) وترك العصة مع الغير لانه لا يتصور فيه شئ من الاحكام المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة سم وابن الجمل (قوله) وغيره) من الاختصاصات امه منى (قوله) بالسوية) قيده ليطلق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه معنى (قوله) ولا يتصور في غيرهن) زاد المصنف وقد يتصور ايضا في النسب في مسائل الرد امه (قوله) فيها) اى المتعلقات ولو قال فيهن لكان انساب (قوله) بما لا جدوى له) وهوان كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز المال وانما اخذ قدر حصتها من الولاء امه رشيدى ووجه عدم الجدوى ان حيازتهن حين اجتماعهن كاف في التصور (قوله) عطف على (الاولى) فيه تسمح ومراده ان هذه الجلة الشريطة عطف على الجلة الشريطة الاولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصفان بل هذا اقرب ما قاله خصوص صاع سلامته من الايام الذى

(فصل في اصول المسائل وما يعول منها وتوابع لذلك) (ان كانت الورثة عصبات) بالنفس وتوابعها في الاقسام الثلاثة الاتية او بالغير ويختص بالثالث (قسم المال) يعنى التركة من مال وغيره (بينهم بالسوية) ان تمحوا ذكورا) كسنتين أو أخوة (او اناثا) كثلاث نسوة اعقن قنا بالسوية

كان أولى بالترجيح (قوله) في المتن (حجبا) مصدر المجهول أى محجوبة (قوله) وان ينسج محجوس) أى يتزوج (قوله) كلومات) اى الولد (قوله) الاقسام الثلاثة) كيف ياتي الثالث مع انه مركب ويختص بالثالث عصة بالغير بل مركب من العصة بالنفس والعصة بالغير وترك العصة مع الغير لانه لا يتصور فيه شئ من الاحكام المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة كالايجنى (قوله) بالسوية) قيده ليطلق قول المتن بالسوية (قوله) عطف على (ان الاول) اقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل

ولا يتصور في غيرهن على ان السبكي نازع في انه وجد فيها اجتماع عصبات حائزات لكن بما لا جدوى له (وان) عطف أورده على ان الاول لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوم ان هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصبات ولم يبال بوضوح المراد (اجتمع الصفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) عدل اليه عن قدر للثلاثي نصف نصيبه لا تقاهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤوس المقسوم عليهم) يقال له

أورد على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه بقدر اى قدر كل ذكر منهم سم اه رشيدى وابن الجلال عبارة السيد عمر قول المتن ان كانت الورثة عصبات جملة شرعية اولى وقوله ان تمحضوا شرعية ثانية حذف جوابها لالة ما قبلها عليه وقوله وان اجتمع الخ من الشرعية وجوابها معطوف على ان تمحضوا مع جوابها ويجمع الشرطيتين جواب الاولى والمخفى ان كان الورثة عصبات فان تمحضوا ذكر اورا انا قسم المال بينهم بالسوية وان اجتمع فهم الصنفان قدر كل ذكر كائنين وهذا بما لا غبار عليه فلا وجه لنسبة الفساد اليه وانه اعلم اه (قوله لفساد المعنى) اى لانه حينئذ يفيد ان قوله قسم المال بالسوية مسلط عليه ايضا اه رشيدى (قول المتن اجتمع الصنفان) اى الذكور والاناث كائنين وبتبيين (قوله عدل اليه الخ) قضيت ان ما عدل عنه تعبير الاصل او الاصل في التعبير وكل منهما محل تأمل اه سيد عمر عبارة المعنى ولا يقال بقدر الثلاثي نصف نصيبه لثلاثي بالكسر لانهم اتفقوا على عدم النطق به اه (قوله على عدم ذكر الكسر) اى في تصحيح المسائل فيما يظهر والاولى في بيان نكتة ذلك التعبير فيما ظهر لهذا الحقيقير ملاحظة لنظم القرآن الشريف المصون عن التبديل والتحريف اه سيد عمر اى قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله قيل الاحسن الخ) قول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يرد عليه ان يجعل مبتدأ ومحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتدأ والخبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتدأ هو المناسب للقصود المطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اسم (قوله اعراب اصل الخ) مبتدآن وقوله مبتدأ الخ خبر هو الجملة خبر الاحسن ولو قال جعل اصل مبتدأ مؤخرًا لكان حسنا (قوله) ويجاب بان المراد الخ كذا في النهاية ايضا وجزم في المعنى تبعًا لابن شبة بان الاصل مبتدأ مؤخر اه سيد عمر (قوله وكذا في الولاء الخ) اى يقال اصلها عدد رؤس المعتمدين اه عرش (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم وقوله وان دل السياق الخ فيه نظر بل قد يقال ان مقابله قوله ان كاتب الورثة الخ بقوله وان كان فيهم الخ ظاهر في ان الضمير للورثة ولو تنزلنا عن ذلك لانسلف الفساد لجواز حمل في المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض الخ اسم (قوله بالثنية) الى قول المتن والذي يقول في المعنى (قوله او ذوى فرضين) وصح جعله خبر اعن ضمير اجمع اذ المراد بالجمع ما فوق الواحد اه عرش وقد يقال حينئذ هو داخل فيما قبله ولا حاجة لذكره (قوله فلاقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده في عبارة المصنف فانهم اذا كانوا

ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان اى الذكور والاناث بل هذا أقرب مما قاله خصوصًا مع سلامته من الابهام الذى اورد على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه مقدراى قدر كل ذكر منهم على ان ما ذكره لا يصح على ظاهره لانه ليست واحدة من ان المواضع الثلاث معطوفا ولا معطوفا عليه بل ذلك المعطوف من عطف الجمل (فان قلت) لا ينبغي ايراد مثل ذلك عليه لانه تسمح في التعبير قلت قد اورد مثل ذلك على الشارح المحقق في باب الجنائز حيث قال في قول المصنف وكذا الزوج معطوف على اصل التركة اه تسمح في التعبير ومراده انه معطوف على جملة اصل التركة واراد العطف بحسب المعنى فتأمل (قوله قيل الاحسن) اقول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يرد عليه ان يجعل مبتدأ ومحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتدأ والخبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتدأ هو المناسب للقصود المطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير في ملاحظة الجواب حينئذ لما ذكره هذا القليل نظر ظاهر لا ينبغي على ما هر (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم فاذا مر ما عه الشارح وقوله وان دل السياق في دلالة السياق نظر بل قد يقال ان مقابله قوله ان كانت الورثة عصبات بقوله وان كان فيهم ظاهر في ان الضمير للورثة لان المتبادر من هذا الصنيع وهذه المقابلة انه اراد تقسم الورثة المقسمين الى انهم عصبات وان فيهم ذوى فرض فليحذر من عه الشارح على انالو تنزلنا على ذلك لم نسلم ما عه من الفساد لجواز حمل في المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض او ذوى فرضين الخ فليأمل (قوله فلاقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده في عبارة المصنف فانهم اذا كانوا كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان

(أصل المسئلة) قبل الاحسن
اعراب أصل مبتدأ مؤخر
ويجاب بان المراد الحكم
على هذا العدد بانه يقال له
ذلك كما قدرته ففى ابن
وبنتهى من ثلاثة وكذا
في الولاء لم يتفاوتوا في
الملك والا فاصل المسئلة من
مخرج المقادير والفروض
(وان كان فيهم) أى الورثة
للعصبات وان دل السياق
عليه لفساد المعنى (ذو
فرض أو ذوا) بالثنية
(فرضين) أو كانوا كلهم
ذوى فرض أو ذوى فرضين
فلاقتصار

على الصورة الاولى للتبثيل (متاثلين فالمسئلة) اصلها (من مخرج ذلك الكسر) ففي بنت وعم هي من اثنين وفي أم واخ لام واخ لاب هي من ستين وزوج وشقيقة واخ لاب هي من اثنين وتسمى القيمة اذ ليس لنا شخصان بران المال مناصفة فرضا صاموا واختين لغير ام واخوين لام هي من ثلاثة والمخرج اقل عدد يصح (٤٣٠) منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثلث) والثلثين (ثلاثة والرابع اربعة والسادس

سته والخم ثمانية) وكلها مشتقة من اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستو اهما ولو اراد بذلك لقلل في بضم اوله كثلث وما بعده (وان كان) اى وجد (فرضان مختلفا المخرج فان تداخل خرجا هما فاصل المسئلة اكبرهما كسدس وثلاث) في أم واخ لام وعم هي من ستة (وان توافقا) باحد الاجزاء (ضرب وفق احدهما في الآخر والحاصل اصل المسئلة كسدس وثم) في أم وزوجة وان (فالاصل اربعة وعشرون) حاصله من ضرب نصف احدهما في كامل الآخر وهو اربعة في ستة او ثلاثة في ثمانية (وان تباينا ضرب كل منهما) في كل والحاصل الاصل كثلث ورابع) في أم وزوجة وشقيق (الاصل اثناعشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة او عكسه (فاصول) اى الخارج (سبعة) فرع على ما قبله لعله من ذكره للخارج الخمسة وزيادة الاصلين الآخرين (اثنان وثلاثة

كلهم ذوى فرض صدق ان فهم ذافرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان فهم ذوى فرضين اه سم واستوضح ما قاله في الاولى شيخنا مولانا السيد عمر واما الثانية فقلا فيا فعل تامل اه وهو صحيح اه ابن الجمل (قوله على الصورة الاولى) اى صورة اجتماع العصبه وذوى الفرض (قوله في بنت اخ) وقوله وفي أم الخ مثلا لان في المتن وقوله زوج الخ وقوله واختين الخ مثلا لما زاده الفارح ثانيا والاول للثاني ل في الفرض والمخرج الثاني للثاني في المخرج فقط ولم يذكر مثلا لما زاده اولا فليراجع (قوله) وتسمى القيمة) عبارة النهاية وتسمى القيمة اذ ليس لنا الخ وتسمى ايضا بالقيمة لانها لا نظير لها كقدره القيمة اه (قوله فرضا صاموا) احذر بقوله فرضا صاموا مات عن بنت وشقيقة او لاب او ماتت عن زوج واخ او عم فانها وان كان الوراثة فيها اثنين لكل النصف لكن احدهما بالفرض والاخر بالتصيب اه ع (قوله والمخرج) هو مفعول بمعنى المكان فكانه موضع يخرج منه سهام المسئلة فيخرج الكسر اصله مصدر والمراد به الجزء الذى دون الواحد اه معنى (قوله والثلثين) سكوت المصنف عن الثلثين يفهم انه ليس جزءا برأسه وهو كذلك وانما هو تضعيف الثلث اه معنى (قوله لقلل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقان العدد وهو اثنان اه سم (قوله بضم اوله) اى على وزن هدى (قول المتن فان تداخل الخ) والمتداخلان عدنان مختلفان اقلهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلاثة من تسعة اوسمة اه معنى (قوله باحد الاجزاء) عبارة ان الجمل بجزء واجزاء والمعتبر ادهما (قول المتن وفق) والوقف ما خوذ من الموافقة اه معنى (قول المتن وان تباينا) والمتباينان هما العدنان اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الاجزاء اه معنى (قول المتن الاصل اثناعشر) اى اصل كل مسئلة اجتمع فيها ما ذكر اثناعشر اه معنى (قوله للبخارج الخمسة) اى النصف والثلث والرابع والسادس والثلثين وقوله زيادة الاصلين الخ بالجر عطفا على ما ذكره الخ والصعب على انه مفعول معناه الى يشير قول ابن الجمل مع زيادة الاصلين الخ اه (قوله الاصلين الآخرين) اى اصلى التوافق والتباين واما التداخل فلم يرد على الخمسة سم ورشيدى وفسرهما المعنى وان الجمل بالاتى عشرو الاربعة والعشرين وهو الاحسن وان كان ملهما واحدا (قوله وزاد متاخرو الاصحاب الخ) يعنى ما اقتصر عليه المصنف هو الذى جرى عليه قدام الاصحاب وزاد متاخروهم اصلين اخرين احدهما ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون اه كرى (قوله بعد الفروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق للقليل والكثير (قوله ثمانية عشر) مع قوله ستة وثلاثين بدله ن اصلين اخرين او مفعول لاغنى المقدرة (قوله هذا) اى طريق المتاخرين (قوله واختاره الخ) ويؤيده مقتضى القواعد الحاسية فما اذا اجتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجملة كانهما في الغراوين وذلك تاخذ مخرج الكسر المضاف الى الجملة وتأخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فان انقسم فخرج الكسر المضاف للجملة هو مخرج جمعا في فرض وجمعا في اربوين وهى احدى الغراوين اذا اخذنا من مخرج فرض الزوج ربعه وقسمنا الباقي على مخرج الكسر المضاف الباقي انقسم فالجامع لها مخرج فرض الزوج وهو الاربعة وان لم ينقسم فان بانه فاضرب مخرج الكسر المضاف الى الباقي في المخرج المضاف الى الجملة والحاصل هو المخرج الجامع لهما في أم وجدو خمسة اخوة لغير الام والسادس والباقي وهو خمسة والاحظ

فيهم ذوى فرضين (قوله لقلل ثنى) اى يعبر عن النصف بثنى ليكون مشتقان العدد وهما اثنان (قوله وزيادة الاصلين) اى اصلى التوافق والتباين واما التداخل فلم يرد على الخمسة

وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون) لان الفروض القرآنية لا يخرج حسابا عن هذه وزاد متاخرو الاصحاب اصلين اخرين في مسائل الجدو الاخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خير العثمانية عشر كجدوهم وخمسة اخوة لغير ام لان اقل عدده سدس صحيح وثلث ما سبق هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير ام لان اقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث ما سبق هو الستة والثلاثون واستصوب المتولى والامام هذا واختاره في الروضة للجد

لانه اخصر ولان ثلث ما يتي فرض ضم لغيره فلتكن الفريضة من مخرجهما كالأزواج وأبوين هي من ستة اتفاقا فلو لازم ثلث الباقي للنصف
 لكانت من اثنين ونصف من ستة ونوزع في الاتفاق بان جماعهوا من اثنين واعتذر الامام عن القدماء بانهم اتجاملوا اذ ذلك تصحيحا لوقوع
 الخلاف في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعه للمجمع عليه (والذي يقول منها) اي من (٢٣١) هذه الاصول ثلاثة وثمانون المول زيادة
 في السهام ونقص في الانصاء

وقد اجمع الصحابة رضي
 الله عنهم عليه ما لم يجمعهم عمر
 مستشكل القسمة في زوج
 واختين فاشار عليه العباس
 به اخذاهما وعلوم فيمن
 مات وترك ستة وعليه
 لرجل ثلاثة وآخر اربعة
 ان المال يجعل سبعة اجزاء
 ووافقه ثم خالف فيه ابن
 عباس رضي الله عنهم واوكانه
 عن يرى ان شرط انعقاد
 الاجماع الذي يحرم مخالفته
 انقراض العصر وسكوته
 ليس لظنه ان عمر لا يقبل
 الحق لو ظهر له بل لكونه لم
 يقع عنده سبب المخالفة
 كذا قيل ويلزم منه ان
 لا يجمع الا ان يقال ان
 عدم ظهور شيء له حينئذ
 صيره كالعدم بالنسبة لانعقاد
 الاجماع وان جازله خرقه
 بعد بالنظر لعدم انقراض
 العصر بل بالنظر لهذا يجوز
 له خرقه وإن وافق المجمعين
 اولوا نظيره ومواقع لملي
 كرم الله وجهه في بيع ام الولد
 حيث وافقهم على منعه ثم
 راي جوازه فقال له عبيدة
 السلماني رايك في الجماعة
 احب اليانام رايك وحدك
 وحينئذ لا اشكال اصلا
 (السة إلى سبعة كزوج
 واختين) لغير ام فتعول

للجد فيها ثلث الباقي فاذا اخذنا السدس من الستة للام وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم ويبيان
 لتضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لها ثمانية عشر وفي مسئلة ام وزوجة وسبعة اخوة
 فقهرام وجد للام السدس اثنان من اثني عشر وللزوجة ربع ثلاثة منها وثلث الباقي احتل للجد وليس له
 اي اتيانك ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستة وثلاثون وإن وافق فاضرب وفق المخرج
 المضاعف للباقي في المخرج المضاعف للجملة كالمواضع لثلاثة عشر يحصل ستة وثلاثون وإن وافق فاضرب وفق المخرج
 فاذا اخذ من ثلثه كان الباقي اثنين ووافقان مخرج الربع المضاعف للباقي بالنصف فاضرب نصفه اثنين في مخرج
 الكسر المضاعف إلى الجملة تحصل ستة في مخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجمل (قوله لانه اخصر)
 اي من جعلهما تصحيحا لكثرة العمل اه سم (قوله ولا يصح من ستة) لان للزوج واحد وابوي واحد
 وليس له ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث في اثنين فتصير ستة اه معني (قوله ونوزع في الاتفاق الخ)
 عبارة المغني لكان قال في المطلب انه غير سالم من النزاع فان جماعة من الفرضيين ذكروا ان اصلها من اثنين
 اه (قوله جعلوها) اي مسئلة زوج وابوين من اثنين وعليه مثنى الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق في
 شرح قول المتن ولها يعني الام في مسئلة زوج وابوين الخ فتذكر اه سيد عمر (قوله اتجاملوا اذ ذلك
 تصحيحا الخ) عبارة المغني لم يعدو همام ما سبق اه وعبارة السيد عمر قوله اتجاملوا اذ الخ اي جعلوا
 الاول من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين تصحيحا لتأصيلا فاصلا عنده في الاول مخرج فرض
 الام ستة وفي الثانية حاصل ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلا اثنا عشر اذ علمت ذلك
 فالاول ذينك لاذلك اه (قوله في السهام) اي عددها وقوله في الانصاء اي قدرها (قوله فاشار عليه
 العباس به) اي العول وقيل ان المشير على وقيل زيد بن ثابت قال السبكي والظاهر انهم كلهم تكلموا في ذلك
 لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه اياهم اه ابن الجمل (قوله ستة) اي من الدرهم (قوله ان المال الخ)
 بيان لما هو معلوم الخ (قوله ثم خالف فيه الخ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيرا فلما كبر اظهر الخلاف
 بعد موت عمر اه (قوله وكانه ممن يرى ان شرط الخ) اي وان كان الراي اجماع عند المحققين عدم اشتراط ذلك اه
 ابن الجمل (قوله وسكوته ليس الخ) لعله بان عمر كان من اشد الناس انقيادا إلى الحق كما عرف من اخلافه
 اه ابن الجمل (قوله بل لكونه الخ) والحاصل ان المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث
 يجب المصير اليه فساغ له عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجمل (قوله ويلزم منه) اي من ذلك القول اي
 ان سكوته ليس الخ المبني على المرجوح من انه يشترط في انعقاد الاجماع انقراض العصر (قوله شيء) اي
 دليل ظاهر وقوله حينئذ اي في حياة عمر رضي الله تعالى عنه وحين انعقاد الاجماع (قوله صيره) اي
 ابن عباس (قوله بعد) اي بعد الانعقاد (قوله لهذا) اي عدم الانقراض (قوله ونظيره) اي نظير
 خرقه بعد الموافقة هنا (قوله رايك) وهو منع البيع في الجماعة اي معهم وقوله لمن رايك الخ اي الجواز
 (قوله وحينئذ) اي حين ان يقال ان عدم ظهور شيء له الخ وقوله لا اشكال اي في تحقق الاجماع على العول
 وفي خرق ابن عباس ذلك الاجماع (قول المتن الستة خبر والذي الخ) وقوله إلى سبعة متعلق بتعول بخدوفا
 اي ان الستة تمول إلى اربع مرات على توالي الاعداد إلى عشرة في ثلاثة عشر مسئلة مشتملة على نيف وثمانين
 صورة اه ابن الجمل ثم ذكر تلك المسائل راجعه (قوله فتعول الخ) وهذه اول فريضة عالت في
 الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجمل (قوله وكزوج الخ) عبارة المغني ومن صور العول

(قوله لانه اخصر) اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل

بمثل سدسها ونقص من كل سبع ما نطق له به (وإلى ثمانية
 كهم) ادخال الكاف على الضمير لمة عدل اليها مع قلتها وروما للاختصار (وام) لها السدس وكزوج واخت لغير ام وام وتسمى المباحلة
 من البهل وهو اللعن لان عمر لما ضي فيها بذلك خالفا لابن عباس بعد موته فجعل للاخت ما يتي بعد النصف وثلث فقيل له خالفت الناس

فطلب المباحة المذكورة في الآية وفيه ما رآنا (وإلى تسعة كرم واخ لام) له السدس (وإلى عشرة كرم واخ لام) له السدس وتسمى ام الفروخ بالخالص المعجمة والجمع لكثرة الاناث فيها والكثر سهاها العائلة والشرحية لان القاضي شرحا حاول من جعلها عشرة (والاثناعشر) تعول (إلى ثلاثة عشر كرم وجه وام واخيتين) لغير ام فتعول بنصف سدسها (وإلى خمسة عشر كرم واخ لام) له السدس (وسبعة عشر كرم واخ لام) له السدس وكثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لغير ام وتسمى ام الارامل لان فيها سبع عشرة أثني متساويات والدنيارية لان الميت لترك سبعة عشر (٤٣٢) دينارا خص كل دينار (والاربعة والعشرون) تعول (إلى سبعة وعشرين) فقط

(كبتين وأبون وزوجة) ثمانية زوج الخ (قوله فطلب المباحة) عبارة ابن الجمل والمغنى قليل له ما بالك لم نقل هذا العمر فقال كان رجلا لها باهنت فقال له عظام اني رباح ان هذا لا يفتني عني ولا عنك شيئا لومت اومت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الان فقال فان شأنا فلندع ابناءنا وابناءهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم يفتل فنجل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباحة لذلك من البهل وهو اللعن اه (قوله ما رآنا) اي بقوله وكانه عن يرى الى المتن (قول المتن وآخر) أي وأخ آخر (قوله وتسمى ام الفروخ الخ) عبارة ابن الجمل وقلب هذه بام الفروخ لكثرة السهام العائلة شبت بطار حوالها فرأى اخا وهذا ما صححه في الفصول ويقال لها ام الفروج بالجمع ذكره القموني لان اكثر من فيها نساء وقل ان ام الفروج بالجمع والخالص لقب لكل عائلة إلى عشرة وجري عليه ابن الهائم في كفايته في اخرها وجزم به في شرحها هنا ومضى عليه التحفة اه (قوله وكثرة سهاها الخ) لف ونشر غير مرتب اه سيد عمر (قوله تعول الخ) اي ثلاث مرات وانارا الاولى إلى ثلاثة عشر الخ (قوله وكثلاث زوجات الخ) عبارة المغنى ومن صورها ام الارامل وهي ثلاث الخ (قوله متساويات) اي فيا تاخذ كل واحدة اه سم (قوله والدنيارية) اي الصغرى نهاية ومعنى زاد ابن الجمل وقولهم الصغرى فيه إشارة الى أن لهم كبرى وستأتى ان شاء الله تعالى اه (قوله ومر) اي في مسائل الخليل قبيل قول المصنف وإن لم يكن له مقدر (قوله كثرلة وثلاثة) يخرجى الثلث والثلثين كما في مسئلة ولدى ام واخيتين لغير ام معنى ونهاية (قول المتن وقفي) بالكسر كما في المختار اه ع ش (قول المتن كثرلة مع ستة الخ) فان الثنتين تقف باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة باسقاطها ثلاث مرات والخمسة عشر باسقاطها خمس مرات معنى ونهاية (قوله لدخول الاثني الخ) اي سمي بذلك لدخول الخ اه معنى (قوله كما مر) اي في اوائل الفصل (قول المتن بجزته) اي ذلك العدد الثالث المعنى لها (قوله لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الخ) عبارة المغنى لان العبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذي وقع به الافناء فما كانت نسبتها اليه كانت الموافقة بتلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنين نصف الخ (قوله هنا) اي في ثمانية وأربعين الخ (قوله وللثلاثة) اي ونسبة الواحد لثلاثة الثلث وقوله كنسعة الخ معترض اه رشيدى وكذا يقال في قوله وإلى الاربعة الخ (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار اذ الاجزاء اه سم (قوله فقال التوافق الخ) الاولى مثلا للتوافق (قوله وهكذا إلى العشرة) اي فبالعشر اه معنى (قوله المغنى) اي العدد الثالث المعنى للعديد المختلفين (قوله كجزء من إحدى عشر) اي وغير ذلك إلى ما لا نهاية اه معنى (قوله ومر) اي في اوائل الفصل (قوله ان حكمهما) اي المتوافقين انك تضرب وفق احد العددين في الآخر أى والحاصل أصل المسئلة اه معنى (قوله لكن العبرة الخ) الاولى ذكره عقب قوله المار والاضاف (قوله باذ الاجزاء) اي افلها (قوله كالسدس هنا) أى والعشر في المتوافقين بالاخص والاعشار اه معنى (قوله لم يقل عدد الخ) اي كما قال قبله (قوله لانه) اي الواحد ليس بعدد بل هو مبدؤه اه معنى (قوله لان منفيهما الخ) اي سمي متباينين لان الخ (قوله وهو الواحد) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله من غير جنسهما) اي من (قوله متساويات) أي فيما تاخذ كل واحدة (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار اذ الاجزاء

(كبتين وأبون وزوجة) فتعول بمثل ثمنها ومرأها تسمى المتبعية (وإذا تماثل العددان) كثرلة وثلاثة (فذاك) ظاهر انه يكتفى بأحدهما (وان اختلافهما في الأكثر بالاقل مرتين فأكثر كثرلة مع ستة او تسعة) او خمسة عشر (فتد اخلاص) لدخول الأقل في الأكثر حينئذ وهو المراد من التفاضل فيكتفى بالاكبر ويجعل أصل المسئلة كامر (وإن) اختلفا (لم يفهما الا عدد ثالث فتوافقان بجزته كاربعة وستة) فانيهما متوافقان (بالنصف) لان الاربعة لا تقى الستة بل يبق منها اثنان يفيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزته وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الافناء ونسبته للاثين النصف وللثلاثة كنسعة واثني عشر إذ لا يفهما إلا الثلاثة الثلث وإلى الاربعة كثمانية وأربعين مع اثنين وخمسين

إذ لا يفهما إلا الاربعة الاربعة والربع ولم يعتبر هنا افناء الاثنين لانه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا إلى العشرة فان كان المغنى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء كجزء من احد عشر ومتى تعدد المغنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كآني عشر مع ثمانية عشر يفهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد للثلاثي ثلث وللثانية سدس وللثالثة نصف فوقها بالاثلاث والاسداس والاضاف وهي ان حكمهما انك تضرب وفق احد العددين في الآخر لكن العبرة باذ الاجزاء كالسدس هنا (وان) اختلفا (لم يفهما الا الواحد) لم يقل عدد واحد لانه ليس بعدد عند اكثر الحساب (تباينا) لان منفيهما وهو الواحد من غير جنسهما

وهو العدد وكانه أشار الى هذا الفرق بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثة وأربعة) يضرب أحدهما في الآخر ويجعل الحاصل اصل المسئلة كمر (والتداخلان متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان باجزأهما في العدد الأقل كثلاثة مع ستة بينهما توافق بالاثلاث (ولاعكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٣٣) ولا تدخل كسمة مع ثمانية لأن شرط

التداخل أن لا يزيد الأقل على نصف الآخر والمراد بالتوافق هنا مطلقا الصادق بغير التباين لا التوافق السابق لأنه قسم التداخل كما عرف من حديثها السابق فكيف يصدق عليه ألا ترى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطه أن لا يقينها بالاثلاث والثلاثة تقى الستة (فرع) في تصحيح المسائل وتوقفه على معرفة تلك الأحوال الأربعة وطأله بيئها وجعل الفرع ترجمة له لأنه المندرج تحت كل سابق فالترجمة به هنا أظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل لكل من الكسر سمي تصحيحا (إذا عرفت أصلا) أي المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أي الورثة بلا كسر كزوج وثلاثة بنين (فذلك) واضح غنى عن العمل (وان انكسرت) السهام (على صنف) منهم (قوبلت) سهامها المنكسرة (بعده فأن تباينا) أي السهام والرؤس (ضرب عدده في المسئلة بعولها أن عالت) فاجتمع صحت منه كزوجة واخوين لها ثلاثة منكسرة يضرب اثنان عددهما في أربعة

مباينها (قوله وهو) أي جنسهما العددي والواحد ليس بعدد (قوله إلى هذا الفرق) أي بين الواحد وغيره وقوله لتغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير (قول المتن كثلاثة وأربعة) لأنك إذا أسقطت الثلاثة من الأربعة بقي واحد إذا سلطه على الثلاثة فثبت به أنه معنى وكذا كل عددين متوالين متباينان كسبعة ثمانيه وستة وسبعة (ابن الجال) (قوله كمر) أي في أوائل الفصل (قوله متوافقان باجزأه) أي مشتركان في جزء من الأجزاء (ابن الجال) (قوله توافق بالاثلاث) أي اشترك في الانقسام إلى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالتك بدل بالاثلاث (قوله بالمعنى اللغوي) أي وأما بالمعنى المصطلح عليه في المنطق وهو تبديل أحد جزأي القضية بالآخر مع بقاء كيف الأصل وصدقه فالعكس هنا بعض المتوافقين متداخلان إذا ما وجية. طلقا تنعكس إلى موجب جزئية (قوله ولا تدخل) جملة لدية عبارة ابن الجال حيث لا تدخل (قوله هنا) أي في قوله والتداخلان متوافقان (قوله مطاوعه) عبارة ابن الجال غير التباين (ابن الجال) (قوله بغير التباين) عبارة شرح المنهج بالتقابل والتداخل والتوافق (قوله السابقين) أي ضمتا قول المصنف وان اختلف (قوله حقيقة) أي بالمعنى السابق (قوله لأن شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله أن لا يقينها) أي العددين المتوافقين (قوله الثالث) أي عدد ذلك (فرع في تصحيح المسائل) (قوله وتوقفه) أي التصحيح متعلق بقوله وطأله (قوله تلك الأحوال) أي التقابل والتداخل والتوافق (قوله وطأله) أي المصنف من التوطئة وقوله له أي للتصحيح وقوله بيئها أي تلك الأحوال الأربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجمة له) أي للتصحيح (قوله ولكون القصد الخ) متعلق بقوله سمي الخ عبارة أغنى والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من أقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولذا سمي بالتصحيح (قوله به) أي تصحيح المسائل (ابن الجال) (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله سلامة الخ (قوله كزوج وثلاثة بنين) هي من أربعة لكل منهم واحد (قول المتن على صنف) ويتصور وقوعه في كل من الأصول التسعة (ابن الجال) (قول المتن بعده) أي رؤس ذلك الصنف (قول المتن فان تباينا الخ) وإنما انحصرت النسبة هنا في المباينة والموافقة لأن المائدة لا انكسار فيها والمداخلة أن كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فكذلك لا انكسار فيها وأن كان العكس فهو داخل في الموافقة (ابن الجال) (قوله كزوج وثلاثة بنين) أي مثالها بالزوج ثلاثة بنين وقوله له أي الأخوات وقوله لا تصح أي الأربعة عليهن أي لا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعة هي المسئلة بعولها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الحاصلة بالضرب أعلم أن الضرب عددها الحساب تضعيف أحد العددين بعدد ما في الآخر من الأجزاء (قوله في أوائل الفصل) (قوله توافق) أي التوافق (قوله التداخل كمر) (قوله كام الخ) أي مثالها بالزوج أو أربعة أعوام هي من ثلاثة لتمام سهم ولهم أي الأعمام (قوله في المتن وان انكسرت) عبارة الفصول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه فاما أن يكون مباينا لعدم ذلك الصنف أو موافقا قال شيخ الاسلام في شرحه وأما انحصرت النسبة هنا في المباينة والموافقة لأن المائدة لا انكسار فيها والسكلام فيه وأما المداخلة فلأنه أن كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فلا انكسار أيضا أو العكس فهو داخل في الموافقة (ابن الجال) (قوله في أوائل الفصل) (قوله توافق) أي التوافق (قوله في المتن وان توافقا) (قوله في أوائل الفصل) (قوله توافق) أي التوافق

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سادس) أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وكزوج وخمس أخوات لهن أربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وان توافقا ضرب وفق عدده) أي الصنف (فيها) بعولها أن كان (فأبلغ صحت منه) كام وأربعة اصنام لهم بهمان توافقان عددهم بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة

ومنها تصح وروجوا بنات ثعلول خمسة عشر للبنات ثمانية توافق عددهن بالنصف فيضرب نصفين ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت (٤٣٤) على صنفين فويلت سهام كل صنف منها) (بعده فان توافقا) اى سهام كل منها وعدده

سهمان الخ (قوله ومنها) أى من الستة الحاصلة بالضرب (قوله وكروج الخ) أى ومثلها بالمول زوج الخ وقوله تعول الخ أى من اثني عشر (قوله ويحتمل عود الضمير الخ) جملة المغني مساويا للأول وكذا ابن الجمل عبارة أى سهام كل نصف وعدده وسهام نصف وعدده دون الآخر وإنما حلت المتن على ذلك وإن كان صاحب التحفة جملة احتمالا لا لتصريح قوله بعد رد التصف الموافق إلى جزءه وفقه به حيث لم يقل رد كل منهما إلى وقفه اه (قوله توافق واحد) أى نصف واحد اه ع (قوله في الأولى) أى في التبان في كل من الصنفين وقوله في الثانية أى في التبان في أحدهما فقط (قوله فبذه) أى الأحوال المتغيرة بين كل نصف وسهامه المذكورة في قول المصنف فان توافقا الخ (قوله إمان توافق كل الخ) أى الأولان أن يوافق كل من الصنفين سهامه والثاني أن يبينها والثالث أن يوافقها أحدهما دون الآخر (قوله وفي كل منها) من هذه الأحوال الثلاثة (قوله وقسمها) وهما التقابل والتبان (قول المتن ثم إن تماثل عدد الرؤس) أى في الصنفين رد كل منها إلى وقفه أو بقياته على حاله أو برأحدهما وبقاء الآخر ضرب أحدهما أى العددين المتماثلين اه معنى (قوله في تلك الأحوال) أى الثلاثة (قول المتن وإن تداخل) أى العددين اه معنى (قوله أو الوق أو الكل) هذان خاصان بما إذا كان الانكسار على نصف واحد أو على الكل كان الانكسار على صنفين كما ذكرناه اعلم اه سيد عمر عبارة تسم قوله أو الوق أو الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على نصف لا لقسم الانكسار على صنفين لأن جزء السهم فيه فيما إذا توافق عدد الرؤس أو تباينا الحاصل من ضرب وقف أحدهما في التوافق أو كله في التبان في الآخر لا بمجرد الوق أو الكل كما هو ظاهر اه (قوله أو حاصل كل) أى من ضرب الوق أو الكل في الآخر اه سم (قوله جزء السهم) أى حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالمول إن عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم أنه إذا قسم المصحح على الأصل تاما أو علا خارج هو لأن الحاصل من الضرب إذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه يسمى سهمه أو الحظ يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم أى حظ الواحد من الأصل أو المنتهى إليه بالمول اه ششورى (قوله تلك الأحوال الاثني عشر) أى الحاصلة من ضرب الأحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعددهما من التوافق في الكل والتبان فيه والتوافق في أحدهما والتبان في الآخر في الأحوال الأربعة بين عددي الصنفين من التوافق والتداخل والتوافق والتبان (قوله منها الخ) أى الأمثلة (قوله للتوافق مع التقابل) عبارة المغني فكل حالة من الثلاثة لها أربع مسائل أمثلة الحالة الأولى وهى فيما إذا كان بين الصنفين وعددهما توافق أو موستة أخوة لأم أو ثنتا عشرة أختا لأب وهى من ستين تعول إلى سبعة للاخوة لسهمان الخ أم وثمانية أخوة لأم أو ثمان أخوات لأب برددت الأخوة إلى أب ويقعوا الأخوات إلى اثنتين وهما متداخلتان فنضرب الأربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح أم أو اثنا عشر أخا لأم وست عشرة أختا لغير أم ترد عدد الأخوة إلى ستة والأخوات إلى أربع ويقعوا همتا توافقان فنضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر فنضرب في سبعة تبلغ أربعون ثمانين أم أو ستة أخوة لأم أو ثمان أخوات لأب برددت الأخوة إلى ثلاثين والأخوات إلى اثنتين وهما متباينتان فنضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة فنضرب في سبعة تبلغ اثنتين وأربعين ومنها تصح اه (قوله ومنها التبان الخ) عبارة المغني أمثلة الحالة الثانية وهى فيما إذا كان بين الصنفين وعددهما (قوله أو الوق أو الكل) لعل هذا راجع لقسم الانكسار على نصف لا لقسم الانكسار على صنفين لأن جزء السهم فيه فيما إذا توافق عدد الرؤس أو تباينا الحاصل من ضرب وقف أحدهما في التوافق أو كله في التبان في الآخر لا بمجرد الوق أو الكل كما هو ظاهر واما قوله أو حاصل كل أى من الوق أو الكل في الآخر فهو راجع

الكل أو حاصل كل جزء السهم وأمثلة تلك الأحوال الاثنا عشر ظاهرة منها التوافق مع القائل
 أم وستة أخوة لأم وثنا عشرة أختا لغير أم الاخوة سهران من سبعة بواققان عددهم بالنصف فترجع الثلاثة وللأخوات
 أربعة توافق عددهن بالربع فترجع الثلاثة فتمت الاثنا عشر بثلثيها نصيب منها لثلاث بنات وأخوان لغير أم

تصح من ثمانية عشر ومنها للتوافق في احدى ما مع التداخل اربع بنات واربعه اخوة لغير ام يرجع عددهن لاثنتين فيستد اخلا فتنضرب اربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح (ويقاس على هذا) المذكور (الانكسار على ثلاثة اصناف) كجذتين وثلاثة اخوة لام وعين (واربعة) كزوجتين واربع جدات وثلاثة اخوة لام وعين فينظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم (٤٣٥) فحيث وجدنا الموافقة رددنا الرؤس

تباين ثلاث بنات وثلاثة اخوة لاب هي من ثلاثة والعديدان متماثلان تضرب احدى هما في ثلاثة تبلغ تسعة ومنها تصح ثلاث بنات وستة اخوة لغير ام والعديدان متد اخلا تضرب اكثرهما في الستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح تسع بنات وستة اخوة لغير ام والعديدان متوافقان بالثلاث تضرب ثلث احدى هما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح ثلاث بنات واخوان لغير ام والعديدان متباينان تضرب احدى هما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح اه (قوله) فصم من ثمانية عشر اذ بين سهام الصنفين وعددهما تباين ويؤين عدديهما كذلك تباين فيضرب احد العددين في الآخر تبلغ ستة تضرب في اصلها وهو ثلاثة تبلغ ما ذكر (قوله للتوافق في احدى ما مع التداخل) وامثلة التوافق في احدى ما مع التماثل او التوافق او التباين في الششوري وابن الجال راجعهما (قوله) وقسيمهما وهما التداخل والتباين اه عش (قوله) وتصح من ستة وثلاثين (اذ بين كل من السهام وعدد الاصناف تباين وبين الجدتين والعين تماثل وبينهما وبين الاخوة تباين فيضرب اثنان عدد احدى ما في الثلاثة عدد الاخوة يبلغ ستة تضرب في الستة اصل المسئلة تبلغ ما ذكر اه عش (قوله) وتصح من اثنين وسبعين (من ضرب ستة في اثني عشر اه سم عبارة عش لان وفق رؤس الجدات اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الاعام اثنان فالثلاثة اصناف متماثلة يكتفي باحدها وهو اثنان وبينهما وبين الثلاثة عدد الاخوة تباين فيضرب اثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في الاثني عشر تبلغ ما ذكر اه (قول المتن على ذلك) اى اربعة اصناف اه معنى (قوله) في غير الولاء) والوصية اما الولاء الوصية فيزيد الكسرفيها على اربعة اصناف اه معنى (قوله) ولا تعدد فيهم) واما الابن فيعقد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على اربعة بل ربما يدل على انه لا يزيد على صنفين واجيب بان الام تخلفها الجد وفيها التعدد الزوج تخلفه الزوج وفيها التعدد فذان صنفان فيضمان للصنفين السابقين واما الاب فلا يمكن فيه التعدد لان الانكسار لا يزيد على اربعة في صورة اجتماع من يرث من المذكور والاثاث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الاولى اه يجيرى عن شيخه العشاوي (قوله) والباقي) وهو ستة (قوله) جزء سبعمائة) اى حاصلة من ضرب اثنين هما عدد الزوجتين وعدد وفق الجدات الاربع المتماثلان في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست (قوله) فصم من ثمانية وسبعين) اى من ضرب الستة جزء السهم في اصل المسئلة بعمولها وهو ثلاثة عشر (فرع في المناسخت) (قوله) لعله لا موقع له وقوله مفاعلة اى على وزنها (قوله) الازالة) كما في نسخت الشمس الطل اذا ازالته وحلت عله اه معنى (قوله) والنقل) عطف مغاير عش اى كدسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه يجيرى (قوله) اه اى في عرف الفرضيين (قوله) ان يموت الخ) اى ما يترتب على ذلك من الاعمال الالية من اطلاق السبب على المسبب اه يجيرى عبارة السيد عريفه مساعة لان المناسخة هي نفس تصحيح مسئلة يموت فيها احد الورثة قبل القسمة اه (قوله) والمعنى للغوى) اى كل من المعنيين للغوين بقوله اذ المسئلة الخ مع قوله وايضا الخ نشر على ترتيب الف عارة بان الجال عن شيخ الاسلام لازالة او تغيير ما صح منه الاولى يموت الثاني او بالمصحح الثاني اولان انتقال الال من وارث الى اخر وهى احسن اه (قوله) قد تناسخته الخ) اى تداولته بالاستحقاق فلا ينافى انهما قبل قسمة الال اه عش (قوله) من عريض) لقسم الانكسار على صنفين فليتأمل (قوله) وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر

من له شيء منها اخذته مضروبا في ستة (فرع) في المناسخت وهى من جملة تصحيح المسائل فلذا احسنت ترجمتها بفرع كالذى قبلها وهى لغة مفاعلة من النسخ وهى ازالة النقل وشرعا هنا ان يموت احد الورثة قبل القسمة والمعنى اللغوى موجود فيه لاذ المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وايضا فالال قد تناسخته الايدى وهى من عريض علم الفرائض (ما عن ورثة فوات احدى من قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباين وكان ارثهم) اى الباين (منه) اى الثاني (كارثهم من الاول جمل) الحال

بالنظر للحساب (كان الثاني) من ورتة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة واخوات) لغيرام (او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحادهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف البنين فانه في الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة وما اشعر به كلامه وتمثله من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه ليس بشرط الا ترى انها لو ماتت عن زوج وابنين من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبه فيهما دون الزوج وهو ذو فرض في الاولى وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي للابن (وان لم ينحصرا ثم في الباقيين) لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه (او انحصر ارثه فيهم) واختلف قدر الاستحقاق لهم من (٣٦٤) الاول والثاني (فصحح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول على مسئلته فذاك) واضمح

كزوج واختين لآب ماتت
إحداهما عن الأخرى وبنت
فالاولى بعولها من سبعة
والثانية من اثنتين ونصيب
الميتة اثنان من الاولى ينقسم
على مسئلتها (والا) ينقسم
(فان كان بينهما موافقة
ضرب وفق مسئلته في مسألة
الاول) كجدتين وثلاث
أخوات متفرقات ماتت
الاخت لأم عن اخت لأم
هي الشقيقة في الاولى وام
أم هي إحدى الجدتين وعن
شقيقتين فالاولى من ستة
وتصح من اثني عشر والثانية
من ستة صحيح ونصيب الميتة
الثانية من الاولى اثنان
يوافقان مسئلتها بالنصف
فيضرب نصف مسئلتها في
الاولى تبلغ ستا وثلاثين
لكل من الجدتين في الاولى
سهم في ثلاثة وثلاثين والوارثة
في الثانية سهم وفي واحد واحد
وللاخت لآب في الاولى
سهمان في ثلاثة وستة

بالعين المهمة بمعنى الصعب عبارة القاموس والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله)
بالنظر للحساب) والاختصار فيه لالكونه واجبا شرعا اه (قوله اذ هو) اي ارثهم (قوله فانه) اي
ارث البنين (قوله في الاول الخ) لفظة في هنا وفي قوله وفي الثاني بمعنى من كما عبر بها النهاية (قوله وهو عصبه
الخ) وقوله وهو ذو فرض الخ كل منهما جملة حالية (قول المتن ارثه) اي الميت الثاني (قوله غيرهم) اي فقط
اي او بعضهم فقط وقوله يشاركهم اي او بعضهم فالاحوال اربعة خلافا لابن الجمل حيث جعلها خمسة
(قوله فيه) اي الارث (قوله ونصيب الميتة) اي الثانية (قول المتن بينهما) اي نصيب الثاني ومثله اه
رشيدي (قوله وام ام) عطف على اخت (قوله وعن شقيقتين) ولم ترثني في الاولى ايضا لقيام مانع بهما عندها
كرق وكان ذاتا عند الثانية نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله وعن شقيقتين تبع في هذا التصور الشارح
الحقوقي وهو عمل تأمل إذ على هذا التقدير يلزم ان يكون الوارث في الاولى من اولاد الام جمعا لا واحدا
لهم لان فرض قيام مانع نحو رقبته عند موت الاول فليتأمل اه (قوله وتصح من اثني عشر) من
ضرب اثنين عدد الجدتين المنكسر عليهم سهمهما الواحد الما بين لعددهما في ستة هي اصل المسئلة (قوله)
نصف مسئلتها) وهو ثلاثة وقوله في الاولى وهي اثنا عشر (قوله وللوارثة) اي الجدة الوارثة (قوله في
واحد) وهو وفق اثنين هما نصيب الثاني من الاولى (قوله ولا ياتي هنا) اي بين نصيب الميت الثاني من المسئلة
الاولى وبين مسئلته التماثل والتداخل اي لا نمنع التماثل منقسم وقد تقدم وكذا مع تداخل المسئلة في النصيب
ولان كان العكس فهو داخل في الموافقة ابن الجمل ويزاد (قول المتن كلها فيها) اي كل المسئلة الثانية في
الاولى (قوله بحثا) اي المستلтан اه (قوله جميع المسئلة الخ) نثر على غير ترتيب اللف (قوله ان
تباينا) اي مسئلة الثاني ونصيبه من الاولى (قوله هم الباقيون) اي الام والثلاثة اخوة (قوله تصح من
ثمانية عشر) من ضرب ثلاثة عدد الاخوة المنكسر عليهم سهمهم الخمسة في ستة هي اصل المسئلة (قوله سهم
في ثمانية عشر) اي ثمانية عشر اه (قوله واحد في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا انما يناسب
لاستخراج نصيب الزوجة من تصحيح المسئلة الثانية بعد التاصيل لا من تصحيح المستلتن في التناسخ الذي فيه
الكلام فقل الصواب المطابق للثبوت قول المعنى ثلاثة في واحد بثلاثة اه (قوله في واحد) وهو نصيب
الميتة من الاولى (قوله فاذا مات الخ) راجع المعنى وابن الجمل ان رمت التفصيل والتبيل

تم الجزء السادس من حواشي تحفة ابن حجر ويليها الجزء السابع اوله كتاب الوصايا

والاخذ لابوين في الاولى ستة في ثلاثة ثمانية عشر وفي الثانية سهم وفي واحد واحد وللشقيقتين في الثانية اربعة في واحد باربعة (ولا) يكن
بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا التماثل والتداخل (ضرب كلها فيها فبالغ بمحضها منهن) قل (من لشيء من) المسئلة (الاولى اخذ مضروبا
فيما ضرب فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وقفها (ومن لشيء من الثانية اخذ مضروبا في نصيب الثاني من الاولى) ان تباينا (أو)
في (وقفه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوجة وثلاثة بنين وبنات ماتت البت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقيون من ورتة الاول
فالاولى من ثمانية عشر الثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب الميتة من الاولى سهم يابن مسئلتها فنضرب الثانية في الاولى تبلغ مائة وأربعة واربعين
الزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية واحد في ثلاثة وكل من الاولى سهمان في ثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد
وما بحثنا منه يصير كمسئلة اولى فاذا مات ثالث عمل في مسالته ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا

﴿ فهرست الجزء السادس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٦١ فصل في أحكام الوقف اللفظية	٢ كتاب الغصب
٢٧٢ فصل في أحكام الوقف المعنوية	١٦ فصل في بيان حكم الغصب
٢٨٥ فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر	٣١ فصل في اختلافي المالك والغاصب
٢٩٥ كتاب الهبة	٤١ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٣١٧ كتاب اللقطة	٥٣ كتاب الشفعة
٣٢٤ فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره وتعريفها	٦٦ فصل في بيان بدل الشقص
٣٣٧ فصل في تملكها وغرمها وما يتبهما	٨١ كتاب القراض
٣٤١ كتاب اللقيط	٨٩ فصل في بيان الصيغة
٣٥٠ فصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية	١٠٠ فصل في بيان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والالاتراد وحكم اختلافهما
٣٥٦ فصل في بيان حرية اللقيط ورقة واستلحاقه وتوابع لذلك	١٠٦ كتاب المساقاة
٣٦٣ كتاب الجمالة	١١١ فصل في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٨١ كتاب الفرائض	١٢١ كتاب الإجارة
٣٩٥ فصل في بيان الفروض التي في القرآن الكريم وذويعها	١٤١ فصل في بقية شروط المنفعة
٤٠٢ فصل في بيان إرث الأولاد وأولاد الابن اجتماعاً وانفراداً	١٥٥ فصل في موانع لا يجوز الاستئجار لها
٤٠٣ فصل في كيفية إرث الأصول	١٦٣ فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة
٤٠٥ فصل في إرث الحواشي	١٧١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة
٤١٠ فصل في الإرث بالولاء	١٨٦ فصل فيما يقتضي انقضاء الإجارة والتخير في فسخها وعدمها الخ
٤١١ فصل في أحكام الجد مع الأخوة	٢٠١ كتاب إحياء الموات
٤١٥ فصل في موانع الإرث	٢١٦ فصل في بيان حكم منفعة الشارع وغيرها من المنافع المشتركة
٤٢٨ فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع لذلك	٢٣٥ كتاب الوقف